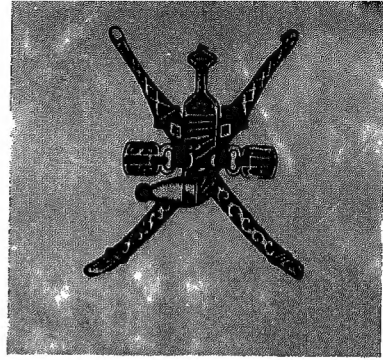


سَلْطَنَةُ عُثْمَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ



بَرِطَانِيَا وَالْحَلِيجِ

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تَأْلِيفُ
چون. ب. كيلی

الجزء الثاني

ترجمة
محمد أمين عبدالنور



سَاطِنَةُ عُمان

وزارة التراث القـومى والثقافة

بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف

چون. ب. كيلنى

الجزء الثانى

ترجمة

محمد أمين عبداللـه

راجع الكتاب وأشرف على طبعه الأستاذ

عبد المنعم عامر

طبع بمطبعة غيسى الباذي الجاني وشركاه

الفصل العاشر

تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة العربية

١٨٠٠ - ١٨٤٢

ينبثق نظام الرق فى الاسلام من تشريع القرآن ومن الظروف التاريخية . وترجع اباحة هذا النظام الى التعليمات التى جاء بها رسول الله (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) باعتباره حقا من الحقوق الدينية التى تجيز للمسلم تملك الرقيق من الأسرى المشركين . ولقد ساعد التوسع الاسلامى على انتشار هذا النظام نتيجة حروب الجهاد التى خاضها المسلمون ، ووقع فى أيديهم نتيجة لذلك أعداد غفيرة من الأسرى المشركين . وبمضى الوقت وتوطد نفوذ المسلمين فى المناطق الجديدة التى احتلوها ، أصبح للمسلمين الحق فى الاتجار فى الرقيق وفقا لتعاليم الرسول دون ما التزام بشرط الجهاد . وهكذا أصبح الرق جزءا لا يتجزأ من البنية الاجتماعية للاسلام كما أفسح الطريق لقيام تجارة الرقيق فى العالم الاسلامى وكان يؤتى بهم من مناطق متباعدة عن بعضها البعض كغينيا فى افريقيا ، وجورجيا فى القوقاز . وكانت أفريقيا المورد الأكبر لهذه القوة البشرية : فمن غربها كانت دول البحر الابيض المتوسط الاسلامية تحصل على حاجتها من العبيد ، أما السودان فقد كان يزود مصر وأقطار آسيا الصغرى ، بينما كانت الحبشة وافريقيا الشرقية تغذى منطقة شبه الجزيرة العربية .

ان القسوة التى اقترنت بالحصول على العبيد والاتجار فيهم قضية معروفة حتى أن مناقشتها تعتبر من الحديث المعاد . غير أنه لابد لنا من

أن نشير الى طبيعة هذه التجارة ، وذلك فى ضوء الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية من تجارة العبيد العربية فى أوائل القرن التاسع عشر .

ان الشرع الاسلامى يفرق بين نوعين من الملكية للعبيد (الملكية المطلقة والملكية المستعبة) والعبد الذى يندرج ضمن الفئة الثانية قد ينال حريته فى النهاية وفق بعض الشروط ، فمنح الحرية للعبد يعتبر عملا من أعمال البر ، وقد ركز عليه القرآن الكريم . كما ان القرآن قد حث أصحاب العبيد على حسن معاملتهم ، والمسلمون يعملون بموجب هذه التوصية كما شهد بذلك الأوربيون الذين احتكوا بالمجتمعات الاسلامية . وقد وصف ارنولد كامبل الذى كان يشغل منصب مساعد المقيم البريطانى فى بوشهر فى تقرير له عام ١٨٤٢ حول تجارة العبيد ، بأن معاملة العرب للعبيد لم تكن فى أى وقت من الاوقات معاملة قاسية ومجحفة ، وأضاف ان العبيد بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية الى الأحسن ، وان سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد أسرهم سواء بسواء ، وبالتالي فان هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون فى أعمالهم بمنتهى الرغبة والحماس ، وتظهر عليهم امارات الرضا والسعادة . (١)

« أما اكنس همرتون أول قنصل بريطانى فى زنجبار فيصنف حالة العبيد فى ١٨٤٤ » انهم عموما يتناولون طعاما جيدا ، ولا تساء معاملتهم ومن

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٥ . مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ المؤرخ ١٨٤٢/٩/٣٠ من كامبل الى اللفتنانت كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) جزيرة خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق لخطاب روبرتسون الى ويلوبى (كبير امناء حكومة بومباى) ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) .

النادر ضربهم (١) وبعد بضع سنوات تحدث أحد الذين خلفوه فى منصبه عن معاملة العرب للعبيد فيقول « لا توجد طبقة فى المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين » (٢) وفى فترة أقرب الى عصرنا أبدى أرنولد ويلسون الكاتب والمؤرخ ملاحظاته عن وضع العبيد فى المجتمع العربى فقال : « ثمة بون شاسع بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الأصلية وحالتهم بعد دخولهم الى حوزة العرب . فبعد الظروف القاسية التى تصاحب عملية نقلهم أو الحصول عليهم ، أو الظروف التى كانوا يعيشون فيها قبل وصولهم الى الوجهة الأخيرة تتغير حالتهم الى الأفضل بمجرد انتقالهم أو بيعهم الى العرب . وعلى الرغم من صعوبة الحياة التى يحياها العبيد الا انها ليست أسوأ من حياة المواطن العربى العادى ، أو لعلها أقل شقاء من حياة رجل القبيلة الافريقى ، فهى بالقطع ليست حياة مهينة . فالعبيد قد يرقون الى أعلى المناصب ، كما انهم بعد اعتناقهم للعقيدة الاسلامية ، من حقهم تحت ظروف متفق عليها أن ينالوا حريتهم كاملة » .

وقد أكد هذه الحقيقة برترام توماس من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعمان « ان معاملة العربى للعبد قد قصت نهائيا على وصمة العار

(١) «افريقيا الشرقية وغزاتها» تأليف كوبلاند ص ٥١٤ وقد أشار الى خطاب همرتون الى اللورد ابردين بتاريخ ١٨٤٤/١/٢ ومن ملف الخارجية البريطانية () .

(٢) زنجبار وتجارة الرقيق « الجنرال رجبى وسى بى » رسل طبعة لندن ١٩٣٦ ص ٢٠٣ وقد أشار فيه الى خطاب اللفتنانت بليفير ١٨٦٥/٥/٣٠ .

التي تلازم العبيد فى المناطق الأخرى ، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هى السمة الغالبة اليوم فى معاملة العرب للرقيق .

وعلى حين يكلف العبد بأعمال يدوية ، داخل البيوت عادة أو فى الزراعة ، أو كما هو الحال فى الخليج فى صيد السمك وفى استخراج اللؤلؤ فان بعض العبيد وصلوا الى مناصب عالية من السلطة ، أو الى تحقيق ثروات ضخمة ، أو كما هو الحال فى مصر والعراق حيث هم الذين أسسوا دولا حاكمة . وعلى أى حال فان مستقبل العبيد لا يعتمد على موطنه الأصلى بقدر ما يعتمد على كفاءته الشخصية . وعلى حين يحتمل أن يصل العبد من أصل حبشى الى موقع السلطة فى شبه الجزيرة ، وزميله الذى من جورجيا قد يتقلد زمام الحكم فى العراق ، فان أغلبية العبيد الذين يتم شحنتهم من افريقيا الى الأقطار العربية ، لا يصلون الى هذه المستويات .

لقد كان الخليج هو المعبر الذى تمر منه تجارة الرقيق الى أسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة والعراق وفارس من افريقيا والحبشة . وعلى الرغم من أن افريقيا الشرقية كانت منذ عهد طويل المصدر الأساسى لتجارة الرقيق ، إلا أن الاستغلال على نطاق واسع لتجارة الرقيق لم يبدأ إلا بعد استيلاء عمان على منطقتى زنجبار والجزيرة الخضراء (يېميا) فى افريقيا فى أواخر القرن السابع عشر . وقد تحولت زنجبار تحت حماية دولة اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد حكام عمان الى سوق للعبيد ، بحيث أصبحت على أيام السيد سعيد بن سلطان أكبر مراكز تجارة العبيد فى الشرق ، وكان يتم جلب العبيد اليها من داخلية افريقيا الشرقية من أقصى غرب فى ضفاف بحيرتى نياسا وتنجانيقا . وكانت الطريق التى تسلكها تجارة الرقيق الى داخلية المنطقة فى أوائل القرن التاسع عشر تمتد من كلوة على الساحل الجنوبى من زنجبار عن طريق نهر دوفوما الى كرال متاكا ،

ومنها الى بحيرة نياسا والى أقصى الشمال تمتد طريق أخرى من باجاموبو الى تسيساكى وتبورا ومنها غربا فى اتجاه اوزينجا واوجيجى وبينما يمتد طريق ثالث من ساحل تانجا الى جبال كيلميا نجارو، ومنها الى بلاد مساي(١).

أما العبيد الذى يتم جلبهم من المناطق الداخلية الى المناطق الساحلية فيتم شحنهم بالسفن الى زنجبار لبيعهم هناك ، للعمل فى مزارع العرب المقيمين بالجزيرة أو الى المتعاملين فى الرق من الأقطار العربية فى الشمال. وفى كل عام مع انطلاق موسم الرياح الشمالية الشرقية فى شهر نوفمبر ، تبدأ سفن عرب الشمال فى الوصول الى ميناء زنجبار لنقل شحناتها من العبيد ، وتعود الى الشمال قبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربية الى أقصى حدتها على الساحل الغربى للمحيط الهندى فى شهر ابريل أو مايو .

أما تجارة الرقيق الخاصة بزنجبار فقد كانت حكرا تاما لعرب مسقط وحكامهم ، الذين كانوا يحصلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على أستيراد العبيد (٢) . وكانت مسقط فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق الى دول الخليج وفارس والعراق والهند ، غير أن هذا المركز تقلص فى النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة صور الواقعة الى الجنوب من مسقط . وقد جرت العادة على أن تقوم إحدى سفن القواسم بالرحلة الطويلة من موانئها الى شرق افريقيا لاحضار

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٣٠٥ .

(٢) كانت الضرائب الجمركية تؤخذ سنويا من التجار الهنود

(البانيان) الذين يقيمون فى هذه الموانئ .

العبيد مباشرة الى ساحل القرصنة ، وقبل أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر درج سكان الدول الساحلية للخليج على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانئ مسقط . ولم يكن كل العبيد الذين يشحنون من زنجبار الى الشمال يصدرن الى مسقط أو صور . فقد كانت هناك سفن الحضارم التى تخرج من المكلا وغيرها من الموانئ على ساحل حضر موت تقوم برحلات سنوية الى زنجبار ، وتأخذ مجموعات من العبيد لبيعهم فى المكلا أو فى غيرها من موانئ البحر الأحمر كمخا والحديدة . على أن الأدلة على هذا النوع من تجارة الرقيق ضئيلة جدا ، غير أن الطلب على العبيد الزوج كان موجودا فى الحجاز واليمن ، لأن العبيد الأحباش كانت أثمانهم مرتفعة ، كما أنهم لم يكونوا يصلحون للأعمال الشاقة . وكان تجار العبيد من منطقة البحر الأحمر يبحرون عادة الى زنجبار فى فصل الخريف ويعودون فى موسم الرياح الشمالية الشرقية ، فى الوقت الذى يبدأ تجار العبيد من منطقة الخليج الفارسي رحلاتهم السنوية الى زنجبار . وذلك فى الوقت الذى تبدأ الرياح الجنوبية الشرقية تهب على المنطقة السفلى من البحر الأحمر . وقد كان الاتجار من زنجبار الى منطقة البحر الأحمر خلال موسم الرياح الجنوبية الغربية يكاد يكون متعذرا أو مستحيلا بسبب هبوب الرياح الشمالية على البحر الأحمر فى هذا الوقت ، بحيث تكون رحلة السفن العربية الى خليج عدن وعن طريق مضيق باب المندب تغدو مستحيلة (١) .

(١) مرفقات لخطابات بومباي السرية مجلد ٣٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من الكابتن هينيس (المعتمد السياسى فى عدن) الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٥ (رقم ٥٤ الادارة السرية) و « صيد العبيد فى المحيط الهندي » تأليف الكابتن كولومب طبعة لندن ١٨٧٣ ص ٥٣ - ٥٤ .

وأغلب العبيد المصدرين الى عمان يتم بيعهم فى عمان نفسها ، أما من يبقى منهم فيتم بيعهم الى بعض تجار ساحل القرصنة ، وعلى الأخص القواسم الذين يبيعونهم بدورهم فى مناطق الساحل نفسها أو فى أسواق فارس والعراق والبحرين والكويت ونجد . وكان القواسم أكبر المتاجرين فى العبيد فى أسواق الخليج ، هذا على الرغم من النشاط الذى كانت تقوم به سفن أهل البحرين والكويت من وقت الى آخر فى مضمار تجارة الرقيق بين الموانئ العمانية والمناطق العليا للخليج . كما كان يتم نقل العبيد من ميناءى مسقط وصور الى موانئ السند مثل كتش وكاتياوار والى اقليم بومبى على ظهر السفن العمانية وسفن ساحل القرصنة والبحرين والكويت والسفن الهندية نفسها ، كما أن موسم تجارة الرقيق فى الخليج يتوافق عادة مع ذروة الموسم التجارى والذى يعتمد بدوره فى الدرجة الأولى على موسم حصاد البلح فى البصرة . واعتبارا من شهر يوليو فصاعدا تبدأ السفن التابعة للمنطقة السفلى من الخليج ومسقط رحلاتها السنوية الى شط العرب بمناسبة موسم الحصاد ، وهناك وأثناء رحلتها تتوقف هذه السفن فى بعض الموانئ الواقعة على طريقها لافراغ شحنتاتها من الرقيق الى تلك الموانئ . ويتم انزال العبيد المصدرين الى الموانئ الفارسية فى ميناء بوشهر ، وان كان يتم انزال بعضهم فى لنجة والشارقة ورأس الخيمة . وكان لكل من الكويت والبحرين حصة فى هذه التجارة ، بينما يرسل العبيد المصدرون الى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة وانزالهم فى ميناء القطيف . وخلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر كان من النادر أن يجلب العبيد من البحر الأحمر عبر شبه الجزيرة وذلك لبيعهم فى منطقة ساحل الخليج . وكان العدد الأكبر من العبيد الذى يجلب الى الخليج يتم بيعهم فى البصرة ، وأن المبالغ التى

تتجمع من هذه الصفقات تنفق بوجه عام على شراء البلح من البصرة لاستهلاك منطقة الساحل او لبيعها فى مسقط (١) .

ان أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم وسعة تجارة الرقيق الأفريقية فى بداية القرن التاسع عشر مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توفر أرقام صحيحة عن الفترة المعنية ، والتي تتراوح من وقت الى آخر الى حد كبير . والخلاصة من كل هذا أن نقوم هنا بمحاولة للربط بين هذه الأرقام التى لم يأت لأى من الكتاب السابقين فى محاولتهم تقييم حجم هذه التجارة . وأحد هذه التقديرات هو للكاتب تى.سمى من بحرية بومباى الذى أبحر الى افريقيا الشرقية سنة ١٨١١ على ظهر السفينة ترنيت ، برفقة السفينة سيلف فى رحلة استطلاعية كانت قد تبنتها حكومة بومباى . ويقدر سمي عدد سكان زنجبار فى ذلك الوقت بـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة بينهم ١٥٠٠٠٠ من العبيد . ويقدر عدد العبيد الذين يصدرن الى مسقط وغيرها بنحو ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ عبد (٢) .

وثمة فجوة تمتد نحو عشرين عاما بين تقدير سمي والتقدير الآخر

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٣٩٨ مجموعة ٥٥٤٤٠ من الماجور و ليسون
(المقيم البريطانى فى الخليج) الى نوريس (كبير امناء حكومة بومباى)
بوشهر ١٨٣١/١/٢٨ .

(٢) ملاحظات رحلة استطلاعية بحرية عبر الساحل الشرقى من افريقيا من رأس الفضروفى جنوبا الى زنجبار، مترجمة عن مجلة جمعية جغرافية بومباى مجلد ٦/١٨٤٤ ص ٤٤ - ٤٦ وعلى أى حال يذكر سمي ص ٦ بأن رقم ١٥٠٠٠ الذى يمثل عدد السكان العبيد فى زنجبار مجرد تخمين .

الذى قام به أحد الضباط البريطانيين وكانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة، وهو الماجور ديفيد ويلسون المقيم البريطانى فى الخليج سنة ١٨٣١ . ففى شهر يناير من ذلك العام كما ذكر ويلسون فى تقريره كان يمر عن طريق جمارك مسقط من ١٤٠٠ الى ١٧٠٠ عبد كل عام ، وكان ثلاثة أرباع هؤلاء العبيد من افريقيا الشرقية وكانت اعمارهم تتراوح بين سبع سنوات الى أربعة عشر عاما ، وكان عدد الاناث ضعف عدد الذكور . وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسوم استيراد على كل عبد . غير أن عددا كبيرا من العبيد كان يهرب الى المنطقة . فقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد من أصل ١٢٠٠٠ عبد وصلوا الى مسقط سنة ١٨٣٠ . ولم يوفق ويلسون فى تحديد رقم العبيد الذين استوردوا الى صور (١) ، أما بلين الذى خلف ويلسون كمقيم بريطانى فيقدر عدد العبيد الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام ١٨٣٢ - ١٨٣٣ ب ١٢٠٠٠ عبد ، ولكنه لم يحدد ، كم هو العدد الذى كان يصل منهم الى منطقة الخليج . وأفاد رحالة فرنسى يدعى فونتينييه بعد رحلات عديدة قام بها الى الخليج فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٣٨ بأن عدد العبيد الذين تم استيرادهم الى مسقط كل عام نحو ٤٠٠٠ عبد والى كل من

(١) مجموعة مجلس الادارة مجلد ١٣٩٨ من ويلسون الى نوريس ١٨٣١/١/٢٨ ويقول الوريلى (تاريخ السيد سعيد) ص ٢٩ كان السيد سعيد يتقاضى دخلا سنويا مقداره ٧٥٠٠٠ ريال من تجارة الرقيق وبما انه لم يذكر ما اذا كان هذا الرقم يشمل كلا من مسقط وزنجبار ، أو من مسقط نفسها أو ماهى الرسوم المفروضة على هذه التجارة أو ما اذا كان الرقم يشمل المعاملات الخاصة بالسيد سعيد ، فان ذلك لا يمكن اعتباره وسيلة لتحديد عدد العبيد الذين تشملهم هذه التجارة .

البصرة وبوشهر من ٣٠٠ الى ١٤٠٠ (١) عبد ويقدر الكابتن كوجان من الاسطول الهندي الذى كان فى زيارة لزنجان سنة ١٨٣٩ عدد العبيد الذين يشحنون كل سنة من الجزيرة الى اقطار البحر الاحمر وشبه الجزيرة وفارس والخليج بحوالى ٢٠٠٠ نفر وقد توصل الى نفس التقديرات الدكتور مكنزى الذى كان يشغل منصب المقيم بالوكالة فى السنة التالية على أساس المعلومات التى جمعها أثناء وجود المثلثة البريطانية فى جزيرة خرك بصورة مؤقتة ، كما علم من بحارة السفن الغربية التى كانت تتوقف فى خرك وهى فى طريقها للتزود بالماء والمرشدين لمواصلة رحلتها الى البصرة بأن نحو ٤٠٠ عبد من مجموعات العبيد الذين يجلبون الى مسقط وصور تم بيعهم داخل منطقة الخليج (٢) .

وقد وضع اللفتنان كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة فى الخليج سنة ١٨٤٢ تقديرات أعلى من هذه عن تجارة صادرات العبيد فى زنجبار ، وحدد

(١) رحلة عبر الهند فصل ١ ص ٢٧٧ ومجموعة المجلس مجلد رقم ٧٣٨١٦ من فونتينيه الى الكابتن جوليان ، بومباى ١٩/١٠/١٨٣٨ للاطلاع على هذه المعلومات ارجع الى ص ٤٣٤ أدناه .

(٢) وزارة الخارجية من مكنزى الى ريد (سكرتير حكومة بومباى) ، جزيرة خرك ١٦/١٠/١٨٤٠ (رقم ٩٣ الادارة السياسية) واحيلت الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣/٤/١٨٤١ وابتداء من ١٨٤٠ فصاعداً كانت جميع التقارير المتعلقة بتجارة الرقيق والتى تصل الى مجلس الهند تحال لادارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية . وقد اغفل المجلس اكثر من مرة فى أن يحتفظ بنسخة من التقارير المذكورة .

الرقم بنحو ٣٠٠٠٠ عبد ، غير أن معلوماته هذه موضع تساؤل (١) وقد أجريت تحريات حول هذا الموضوع بدقة أكثر فى أواخر العام . وتوافقت مع عملية رصد للسفن حاملة العبيد فى جزيرة خرك خلال الموسم السابق وكشفت عن أن نحو ١٨٨٧ عبدا قد استوردوا للبصرة وبوشهر والشارقة والبحرين خلال ذلك الموسم . وعلى أى حال فلقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من عدد العبيد الذين وصلوا الى مسقط وصور سابقا وكم عدد الذين استوردوا مباشرة من افريقيا للبيع وقد أشار الكابتن همرتون فى تقرير له بتاريخ شهر مايو سنة ١٨٤٢ بأن عددا يتراوح بين ١١٠٠٠ و ١٥٠٠٠ عبد كان يباع فى ممتلكات السيد سعيد الافريقية كل عام وقد توصل الكومندور بركس قائد اسطول الخليج الى نفس الرقم ، وذلك فى شهر اكتوبر من نفس العام . وحسب تصور بركس فان نحو ٥٠٠٠ عبد من هؤلاء كانوا يتوجهون الى موانئ البحر الأحمر ، وعلى الأخص الى جدة ونحو ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ الى

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٤٥ رقم ٥٨ فى ١٨٤٢/٥/٢٢ من روبرتسون الى ويلوبى ، جزيرة خرك ١٨٤٢/٣/٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) وكانت لدى مكنزى معلومات تفيد بان مايربو على ١٠٠ سفينة كانت تستخدم فى نقل العبيد من زنجبار الى مسقط فى كل عام ، وأن كل سفينة كانت تنقل من ٥٠ الى ٢٠٠ عبد ويقول روبرتسون أن ١٠٠ سفينة من سفن صور كانت تشترك فى العملية بحيث يصل مجموع ماتحضره عشرة آلاف عبد ، وهى مبالغة واضحة . وكانت تقديراته لما تستورده صور ومسقط من العبيد ٢٠ الف عبد وما يصل الى موانئ الخليج نحو ١٠ الاف عبد . ولكن بما أن معظم العبيد الذين يتم بيعهم فى موانئ الخليج كانوا قد استوردوا لمسقط وصور سابقا ، فلا يمكن ادراجهم ضمن اى تقديرات اجمالية .

مسقط ، ونحو ٥٠٠ الى الموانئ الجنوبية من شبه الجزيرة كعدن والمكلا .
وكان يتم شحن ١٠٠٠ عبد الى السند وكاتياوار وغيرها من ولايات
الهند . أما الباقي فأما أن يتم استبقاؤهم داخل عمان وساحل القراصنة،
أو يتم بيعهم فى المناطق العليا من الخليج . وقد قيل لبركس بأنه قد بيع
٢٥٠٠ عبد فى بوشهر وحدها عام ١٨٤١ ، ويعتقد بركس بان سفن الكويت
والبحرين كانت تعود من افريقيا بنحو ٣٠٠ الى ٤٠٠ عبد كل عام بينما كانت
سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانئ الفارسية بنحو ٤٨٠ عبدا ،
وأما سفن ساحل القرصنة والتي كان عددها يتراوح فيما بين خمسة الى
سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو ٣٥ الى ٤٠ عبدا .

واذا قارنا هذه الاحصاءات مع الظروف المتغيرة لتجارة الرقيق فى
زنجبار فى السنوات التى انقضت منذ اعدادها كاختفاء المشترين الاوربيين
تدريجيا ، وظهور سفن القواسم بصورة ملحوظة خلال فترة الثلاثينات من
القرن التاسع عشر والتي كان بحارتها لا يتورعون عن سرقة العبيد بدلا من
شرايهم ، فان الصعوبة تزداد لوضع تقديرات صحيحة عن تجارة الرقيق
العربية فى أوائل القرن التاسع عشر . وان أصبح رأى حول هذه القضية
هو الزيادة فى عدد العبيد المصدرين سنويا من زنجبار فيما بين عام ١٨١١
عندما وضع سمي تقديراته ، وسنة ١٨٤٢ عندما وضع روبرتسون
وهمرتون وبركس تقديراتهم ، أما اذا كانت الزيادة كبيرة ، كما قدرها
روبرتسون أى من ٦٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ فى عام ١٨١١ الى ٣٠٠٠٠ فى عام
١٨٤٢ فمسألة يحوم حولها الشك . ولعل أرقام بركس وهمرتون عن هذه
التجارة اى من ١٠٠٠٠ أو ١١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ أقرب الى الصحة حيث
كان يذهب اغلبيه العبيد بين ٨٠٠٠ و ١٣٠٠٠ الى مسقط وصور ، وتذهب
البقية الى حضرموت ومنطقة البحر الأحمر . ولعل عمان وساحل القراصنة
وبقية داخلية شبه الجزيرة كانت تستوعب ما مقداره ٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠ عبد .

ان نحو ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ كان يعاد تصديرهم بانتظام الى مناطق الخليج الاعلى كل عام ، غير أن هذا الرقم لا يشمل العبيد الذين يتم استيرادهم بالسفن الى الكويت والبحرين وغيرها من موانئ الخليج الفارسي أو يأتون بصحبة الحجاج العائدين من مكة أو كربلاء . كما ان نحو ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ عبد كانوا على سبيل الاحتمال يصدرون الى السند وكتش وكاتياوار ، والموانئ البرتغالية مثل كدمون وديوجو والى موانئ بومباي (١) وثمة دليل أقوى على نمو تجارة الرقيق الى حد ما بعد سنة ١٨٣٠ ، يمكن فى عقد مقارنة بين أسعار بيع العبيد فى مسقط فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، فالعبد الذى كان يباع فيما بين ٢٥ و ٣٥ ريالاً فى الاسواق هبط ثمنه الى ٢٠ و ٢٤

(١) ويقدر الكابتن جيمس اوترام تجارة الرقيق الى كتش سنة ١٨٤٠ بما لا يقل عن ٧٠٠ الى ٨٠٠ عبد كل عام (مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ مجموعة رقم ٧٩٨٨٠ مذكرة اعداد ويلوبى بومباي ١٠/٤/١٨٤٠) وعلى أى حال فمن المحتمل أن ارتفعت هذه التجارة فى منطقة السند ، نظراً لاقفال سواحل كتش وكاتياوار فى وجه تلك التجارة وقد ذكر المعتمد البريطانى فى مدينة سورت فى تقرير له فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤٠ بأن المعدل السنوى لاستيراد العبيد الى داخل المستعمرات البرتغالية الثلاث كان من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد (سجل الرسائل السرية لبومباي مجلد ٢٤ من الحاکم العام الى مجلس الإدارة ٢٦/٤/١٨٤١ (رقم ١٩ الادارة السياسية) . وقد تناهى الى علم المقيم السياسى البريطانى فى الخليج عام ١٨٤١ بأن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد كان يتم تهريبهم الى موانئ بومباي كل عام ، مرفق للخطابات السرية لبومباي مجلد ٣٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٧ فى ٣/١١/١٨٤١ من هاتيل الى ويلوبى ٣١/٨/١٨٤١ (رقم ١٠١ الادارة السرية) .

ريالا واقل فى عام ١٨٤٠ . وقد ظل معدل الربح فى العبد الواحد فى زنجبار كما هو أى ٢٠٪ بالنسبة الى مسقط و ٥٠٪ بالنسبة الى البصرة وبوشهر (١) .

وتنشأ نفس الصعوبات بالنسبة لآى محاولة لتحديد تجارة الرقيق من الحبشة خلال نفس الفترة . فقد كان العبيد الأحباش يباعون بأسعار غالية عن الأفريقيين فى شبه الجزيرة نظرا لما يتميزون به من ذكاء وحسن مظهر، الأمر الذى يزيد من الاقبال على شرائهم . ولما كان صفار السن من العبيد يفضلون على الكبار، وكانت تجارة الرقيق مع الحبشة تنحصر فى صفار السن والاطفال من عمر ٨ الى ١٦ سنة وأغلب هؤلاء أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة شوا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية . وكان أكبر طريقين من بلاد جالا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية . وكان أكبر طريقين من بلاد جالا يمران من شوا ليلتقيا عند روهينا على ساحل البحر شمالا وتاجورا وزيل جنوبا ، بينما يوجد على أقصى الجنوب طريق آخر لتجارة الرقيق يمر بهرر فى الصومال حتى يتصل بساحل بربرا . وكانت مملكة جونهار فى الحبشة فى تيجر تعتمد فى حصولها على الرقيق من غوندا الواقعة فى الغرب ، كما كانت تصدر الرقيق عبر ميناء مصوع بصورة رئيسية ، ومن أطراف

(١) نفس المصدر مجلد ٥٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ فى ١٨٤٢/٩/٣٠ من للفتنات كامبل (المقيم المساعد) الى اللفتنات كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق بخطاب روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) وملفات وزارة الخارجية خطاب رقم ٨٤/٣٨٧ من مكنزى الى ريد ، خرك ١٨٤٠/١٠/٦ (رقم ١٩٣ الادارة السياسية) ومحال الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨٤١/٤/٢٣ .

شوا الشمالية الشرقية . ومن هرر الصومالية كان يجلب الرقيق الى السواحل فى قوافل يزيد عددها فى أكثر الأحيان على ١٠٠٠ عبد . وكان يقوم بذلك العرب ويمول هذه العمليات التجار الهنود البانيان المقيمون فى المناطق الساحلية شأنهم شأن نظرائهم فى أفريقيا الشرقية . والقسم الأكبر من العبيد الذين يشحنون من سواحل الحبشة يتم نقلهم الى موانئ البحر الأحمر كميناء جدة ومخا والحديدة حيث يباعون هناك الى من يطلبهم المشتريين من مناطق الحجاز واليمن والى غيرهم من التجار الملاحين من حضرموت وزنجبار وعمان والهند والخليج . وكان يتم شراء العبيد الأحباش من جانب تجار الخليج عادة فى بربرة على الساحل الصومالى حيث يقام سوق سنوى للعبيد يستمر من أكتوبر حتى ابريل . أما بالنسبة لحجم تجارة الرقيق الخاصة بالحبشة فمن المستحيل اعطاء تقديرات عنها وقد ذكر كراف من رجال البعثة التبشيرية العاملة فى شوا سنة ١٨١٠ بأنه كان يتم شحن ٢٠٠٠ عبد كل عام من ميناء تجورا وحده .

أما الكابتن هينز الذى كان يشغل منصب المعتمد السياسى البريطانى فى عدن فى عام ١٨٤١ فقد ذكر فى تقرير له بأن نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ عبد كانوا يصلون الى مخا كل شهر خلال الموسم ، بينما علم اللفتنانت كرسطوفر (من الاسطول الهندى) خلال زيارة له الى مصوع فى العام التالى بأن نحو ٨٠٠ الى ١٠٠٠ طفل معظمهم من الاناث كان يتم تصديرهم من الميناء المذكور فى كل عام (١) وفى وقت لاحق من ذلك العام افاد كرسطوفر أن ٤٠٠

(١) من ملفات الخارجية البريطانية خطاب من كرسطوفر الى كبير ضابط الاسطول فى عدن ١٨٤٢/٣/٧ وقد احيل الى الخارجية البريطانية = (٢ - بريطانيا والخليج) ;

مطل قد عرضوا للبيع فى سوق العبيد بمصوع . وفى العام التالى وضع الكومندور برکس تقدیرا لعدد العبيد الاحباش الذين تم استيرادهم الى مسقط بحوالى ٧٠٠ الى ١٠٠٠ عبد ، بيع معظمهم فيما بعد فى فارس .

ولقد كانت تجارة الرقيق للأحباش تدر أرباحا طائلة الى أقصى حد ، وكانت النسبة التى تساوى ١٢ الى ٢٠ ريالا فى أسواق شوا يمكن أن يصل ثمنها فى مخا الى ٥٠ ، بينما يمكن أن تباع صبية تساوى ٤٠ ريالا فى بربرة بنحو ٩٠ ريالا فى مسقط ومن ٨٥ الى ١٠٠ ريال ومن ٥٠ الى ١٥٠ ريالا فى يوشهر أو البحرين ومن ١٠٠ الى ١٥٠ فى أسواق ساحل القراصنة أما الجميلات من العبيد فتباع الواحدة منهن فى مسقط أو يوشهر ب ١٥٠ الى ٢٠٠ ريال . أما الارباح المتأتية من بيع العبيد الأفريقين (سدى) لم تكن كبيرة . فالمستورد العماني فى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، يمكن أن يأمل فى معدل من الفائدة يصل من ٢٠٪ الى ٣٥٪ على سعر الشراء من زنجبار . أما العبيد الذين يتم شراؤهم فى مسقط ثم يعاد بيعهم فى منطقة الساحل فقد كانوا يدرون وبها أعلى الى حد ما . وهكذا فإن الذى يتم شراؤه فى زنجبار بمبلغ ٢٠ - ٣٥ ريالا يساوى ٢٥ - ٤٠ ريالا فى

= خطاب كرسوفر بتاريخ ١٧/٥/١٨٤٢ ويضيف كرسوفر فى خطابه بأن انتشار اشاعة عن احتلال قوة بريطانية لتاجورا وهى المنفذ الرئيسى لتجارة الرقيق فى جنوب الحبشة قد سببت ارتفاعا فى مبيعات العبيد فى ذلك الموسم فى أسواق مصوع حيث ارتفع العدد الى ١٤٠٠ و ١٦٠٠ ولعل سبب الاشاعة هو استخدام البعثة البريطانية الى شوا بقيادة الكابتن هاريس فى ذلك العام كقاعدة .

مسقط. و ٤٠ - ٥٠ ريالاً في الشارقة والبحرين ، وقد كان مسعر العبد الواحد في البحرين حيث تم استيراد ٣٠٠ عبد أفريقي سنة ١٨٣٠ نفس سعره في مسقط . وهذا ينطبق على بوشهر حيث تم استيراد ٢٤٥ عبداً في سنة ١٨٣٠ . وبوشهر هي المنطقة الوحيدة حيث كان يتم استيراد العبيد الأحباش والنوبيين . فقد كان يجلب كل عام إليها من ٥ الى ١٠ عبيد ، ويتم بيعهم بسعر ١٠٠ ريال الى ٣٠٠ ريال للعبد الواحد . وكان يعاد بيع هؤلاء العبيد فيما بعد في داخلية البلاد (١) .

خلال العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر لم تهتم السلطات البريطانية في الهند بالعمليات التي كانت تجرى في تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند ، أما في المنطقة التي تزاوّل فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فإن الاتجار في الرقيق كان الى حد ما يخضع لمرسوم سنة ١٨١١ وهو المرسوم الذي يعتبر نقل العبيد من جانب الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المقيمين داخل أراضي الشركة جريمة . وقد دعم هذا المرسوم باصدار قانون جديد في نفس العام في البنغال وقامت باصداره الحكومة العليا تحت رقم ١٠ لسنة ١٨١١ بحظر استيراد الرقيق الى البنغال بواسطة الطريق

(١) من سكرتير حكومة بومباي الى السيد سعيد ١٨١٢/٣/٤ ، وقد أشار اليه كربلاند في مؤلفه افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٠٨ . وفي نفس هذا العام طلب الى والي بغداد بأن يساعد في مكافحة الاتجار في النساء الهنديات التي كانت قائمة بين الهند وولاية بغداد ، وقد استجاب الوالي فاصدر قانوناً يحرم الاتجار في الهنود في العراق التركي من سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباي مجلد ٤ من الحاكم الى مجلس الادارة . ١٨١٣/١/١٦

البحرى والبرى ، ومعاقبة المخالفين له بالسجن . كما صدر قانون بحظر استيراد أو تصدير العبيد لاقليم بومباى ، وقد قام باصداره حاكم بومباى فى أوائل عام ١٨٠٥ ثم استتبع بعد سنتين بقانون آخر يطالب ربانة السفن الاوربية وأصحاب السفن الاسيوية بايداع تصاريح يتعهدون فيها بعدم ممارسة تجارة الرقيق . وفى أعقاب صدور مرسوم البنغال رقم ١٠ المشار اليه آنفا ، صدر مرسوم آخر لاقليم بومباى وبورت سانت جورج . وذلك تنفيذا لتعليمات الحاكم العام للهند . والقانون الصادر فى بومباى سنة ١٨١٣ بحظر استيراد الرقيق الى الاقليم ويعتبره جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة .

وقد ناقشت حكومة بومباى للمرة الاولى موضوع تجارة الرقيق العربية فى مارس ١٨١٢ ، عندما تم ابلاغ السيد سعيد بتطبيق المرسوم ٥١ بند ٢٣ ، وبمرسوم حكومة البنغال رقم ١٠ لسنة ١٨١١ ، وطلب اليه ابلاغ رعاياه الذين يتاجرون مع كلكتا بالعقوبات التى قد يتعرضون اليها فيما لو ارتكبوا أى مخالفة لتلك القوانين وقد ادركت السلطات المسئولة فى بومباى حجم تجارة الرقيق الافريقية ، وحتمية وصول هؤلاء العبيد الى الاراضى الهندية على السفن العربية ، من التقرير الذى أعده الكابتن سسمى عند زيارته لزنجبار سنة ١٨١١ . غير أن جوناثان دنكن الحاكم فى ذلك الوقت ، لا يبدو أنه قد اهتم بالموضوع كما لم يهتم به السير ايفان نابيان الذى خلفه فى هذا المنصب . وعلى أى حال ففى شهر يوليو سنة ١٨١٥ ، وتحت ضغط بعض أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، كتب الى السيد سعيد يقترح عليه بأن يحتل مكانه بين زعماء العالم المستنيرين بتحريم تجارة الرقيق داخل حدود بلاده ، وبذلك يكسب تأييد وصداقة الحكومة

البريطانية (١) ولو كان هذا الاقتراح قد عرض على السيد سعيد قبل سنوات ثلاث ، عندما كان الوهابيون يضغطون عليه ، ربما قبل أن يجامل الحكومة البريطانية بقبوله . أما والحالة هذه فان السيد سعيد لم يهتم حتى بارسال رد على مقترحات نيين ، ولم يناقش الموضوع مرة أخرى فى الرسائل المتبادلة بين حكومة بومباى والسيد سعيد لعدة سنوات بعد ذلك .

ان السلطات البريطانية فى الهند لم تكن لديها الرغبة فى التدخل فى تجارة الرقيق ليس هذا فحسب ، بل انها لم تكن ترغب حتى فى اعطاء الانطباع عن مثل تلك الرغبة .

وفى صيف عام ١٨١٦ أوقف الطراد البريطانى فافورايت السفينة الشراعية سليمانى لوجود مجموعة من العبيد على ظهرها لبيعهم فى البصرة، وعملا بالصلاحيات المخولة بموجب مرسوم ١٨١١ ، فقد قام ربان الطراد بارسال السفينة وبحارتها الى بومباى لحاكمته فى محكمة البحرية . وعلى اثر ذلك وجه والى بغداد احتجاجا شديد اللهجة الى حكومة بومباى على مصادرة السفينة ، وجاء فى الاحتجاج بأن السفينة كانت تحمل بعض البضائع للتجار المقيمين فى البصرة . وقد تسلم والى بغداد ودا على احتجاجه مضمونه بأن مصادرة السفينة لم تتم بتعليمات من حكومة بومباى ، وانما قام بها احد ربابنة سفن الاسطول الملكى بموجب صلاحيات تابعة لجهة أخرى . ولما كانت محكمة الاميرالية تقع خارج نطاق سلطة حكومة بومباى فان الاستئناف

(١) الاجراءات السياسية لحكومة بومباى حلقة رقم ٣٨٣ مجلد

٦٢ محاذلة رقم ٢٣ فى ١٨١٥/٧/٢٦ من نيين الى السيد سعيد

١٨١٥/٧/١٥ .

فى مثل هذه الحالة يجب أن يقدم الى صاحب الجلالة . وعلى أى حال فإن القضية لم تنظر فى محكمة الاميرالية على الإطلاق ، وبالتالي فقد تم ابلاغ الوالى بأن القضية سوف لا تنظر ، كما تم ايضا نقطة أخرى للوالى ، وهى أنه لولا أن السفينة كانت تحمل تصريحاً من السلطات البريطانية وترفع علمها ويقودها ربان يحمل الجنسية البريطانية لما كان هناك تدخل لمصادرتها .

ولم يدم اهتمام حكومة بومباى بتجارة الرقيق فترة طويلة خلال الحملة ضد القراصنة القواسم خلال ١٨١٩ - ١٨٢٠ عندما اضيف الى المعاهدة العامة بمبادرة من الكابتن تومسون المترجم العربى للحملة ، بند يعتبر نقل العبيد رجالاً ونساء وأطفالاً من سواحل افريقيا أو من غيرها من المناطق على سلفتهم عملاً من أعمال القرصنة وعلى الرغم من تهليل مونستورت حاكم بومباى لاضافة هذا البند الى الاتفاق لأسباب انسانية محضة ، فقد ان الاعتقاد يستود بالنسبة للنصوص الأخرى من المعاهدة الخاصة بالقرصنة ، بأنها لم تحدد شروطاً كافية لضمان التقيد بها ومراعاتها

وهكذا فعندما صدرت الأوامر فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ الى طرادات بحرية بومباى العاملة فى الخليج ، لكى تتولى تطبيق بنود المعاهدة بالقوة ، وجه نظر ربابنتها بنوع خاص الى البند الخاص بتجارة الرقيق ، مع تنبيههم الى وجوب التأكد الى أقصى حد من هوية السفينة العربية الناقلة للعبيد ، وهل هى من السفن التابعة لأحدى القبائل الموقعة على المعاهدة ، وذلك قبل الاستيلاء عليها أو حجزها وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التحذير أن قادة الطرادات أخذوا يتجاهلون تجار العبيد كلياً . وحتى لو كان قادة السفن الحربية البريطانية الذين تحمسوا لتأدية مسؤولياتهم فإن ذلك لم يكن يؤدى الى انخفاض حجم تجارة الرقيق الافريقية الى الخليج ، لأن تجارة

نقل العبيد من أفريقيا الشرقية كان فى الواقع حكرا على عرب مسقط ، ومسقط
لم تكن من الدول المشتركة فى المعاهدة .

ان أول بادرة يمكن وصفها بأنها خطوة هامة ضد تجارة الرقيق العربية
جاءت فى عام ١٨٢١ ، ليس من جانب السلطات الهندية ، وانما من حاكم
جزر موريشيوس السير روبرت فاركوهار . فقبل سقوط جزر موريشيوس
فى أيدي القوات البريطانية ، كان من عادة سكان موريشيوس وجزر بوربون
المجاورة لها ان يحصلوا على أكثرية العبيد الذين يحتاجون اليهم للعمل فى
المزارع من مدغشقر . وبانتقال السيادة على الجزيرة من الفرنسيين الى
البريطانيين فى أواخر الحروب النابليونية أصبح استيراد العبيد الى الجزيرة
أمرا محظورا . وقد شمل هذا الحظر جزيرة بوربون فى سنة ١٨١٧ كنتيجة
نصدور القانون الذى أصدره المجلس التشريعى الفرنسى بحظر استيراد
العبيد الى المستعمرات الفرنسية . وقد أعقب هذا القانون تشريع آخر يحرم
على الرعايا الفرنسيين ممارسة تجارة الرقيق . وعلى كل فان هذا القانون
لم يعتبر الاتجار فى الرقيق جريمة ، كما أن الحكومة رفضت ان تتنازل
للطرادات البريطانية عن حق تفتيش السفن التى يشتبه فى انها تقوم بنقل
العبيد . وقد أمكن وضع حد لهذه التجارة اعتبارا من عام ١٨١٧ على اثر
اجراء مشترك قام به كل من السير روبرت فاركوهار والحاكم الفرنسى لجزيرة
بوربون ، وتمخض عن نجاح لوقف هذا النوع من تجارة الرقيق . ولما حيل
بين التجار الفرنسيين المتعاملين فى الرقيق وبين مصدرهم الرئيسى ، اخذوا
يتجهون الى زنجبار وكيلا باعداد متزايدة ، وما أن حل عام ١٨٢١ حتى كان

هناك ما لا يقل عن ثمان سفن متورطة فى تجارة العبيد بين الساحل الافريقى
وجزيرة بوربون وموريشيوس (١) .

وكان أفضل وسيلة لوقف هذه التجارة غير المشروعة هى توجيه طلب
الى السيد سعيد بتحريم بيع الرقيق فى موانئه للأوربيين . وهكذا فى بداية
عام ١٨٢١ كتب فاركوهار رسالة الى الحاكم العام الماركيز هاشتنج يقترح
اجراء اتصال بالسيد سعيد بهذا الشأن . وقد أحال الماركيز هاشتنج خطاب
فاركوهار الى موتستورت الفنستون الحاكم فى بومباى مع تعليمات منه بنقل
الخطاب الى السيد سعيد على أن يعزز بطلب الى السيد سعيد باصدار
أوامره الى ولايته فى افريقيا الشرقية بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين
فى تجارة الرقيق فى مناطق سيادتهم الى السلطات البريطانية (٢) . وقد
ارسلت تعليمات شبيهة بهذه الى الفنستون فى أوائل العام من قبل أعضاء
مجلس الادارة ، بعد أن تلقى مجلس الادارة مذكرة من المعهد الافريقى لتجارة
الرقيق فى زنجبار مرفقة بطلب منه بأن تتخذ السلطات المسئولة فى الهند
ما يمكن اتخاذه لوضع حد لهذه العمليات . وكان مضمون الطلب الى الفنستون
يتلخص فى بذل كل وسيلة ممكنة من وسائل الاقناع . . . مع امام مسقط
لحمله على حظر هذه التجارة الا انسانية ضمن مناطق سيادته والموافقة على

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٠٢/١٩٢ .

(٢) محادثات بومباى السرية حلقة ٣٨٥ . محادثة رقم ٤٠ بتاريخ

١٨٣١/١٠/١٠ من سونتن (سكرتير الحاكم العام الى واردين فورت ولیم

١٨٢١/٨/١٨ .

باعتبار أى فرد من رعاياه ينغمس فى هذه التجارة من القراصنة (١) . كان هذا طلبا عسيرا أن يوافق عليه السيد سعيد سيما وأنه كان مستاء من السلطات البريطانية لاحتجازها سفينتين من سفنه فى مياه الخليج خلال تلك الفترة من جانب الطراد البريطانى سيش لوجود عبيد فيها ، وكان السيد سعيد قد تقدم باحتجاج شديد اللهجة الى الفنتستون على هذا التدخل (٢) غير أن الفنتستون كان ضعيف الأمل فى أن يستجيب السلطان لطلب مجلس الادارة وقال . . بانه لما كانت زنجبار مركزا هاما لتجارة الرقيق فى الشرق ، فانه من المحتمل أن يكون قسم كبير من دخل السلطان يأتى من هذه التجارة ، وفى هذه الحالة فانه يبدو من المستحيل أن يوافق سموه على وقف هذه التجارة دون مقابل ، وعلى الأخص أن ممارسة هذه التجارة لا تتعارض مع القيم الانسانية التى يؤمن بها كما أن دين السلطان يبيحها (٣) .

وعلى أى حال فرغم ذلك فقد كان من المحتمل أن يستجيب السيد سعيد لطلب فاركوهار سيما وأنه لم يكن يشكل خسارة مالية كبيرة للسلطان . وقد عرض على السيد سعيد فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ ، وقدم اليه فى نفس الوقت الاعتذار عن احتجاز السفن التابعة له ، وأكد له بأن ربان

(١) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٢ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٢١/٤/١١ .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد محادثة رقم ٤٠ فى ١٨٢١/١٠/١٠ من واردين الى سونتن ١٨٢١/١٠/٤ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٨ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢١/١/٢٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

الطراد سيش لم يتصرف وفقا لأوامر محددة . أما بخصوص تجارة الرقيق
عموما فقد كتب الفنسبون يقول : « بأنه سوف يثلج شركة الهند الشرقية ،
والشعب البريطانى بصفة عامة لو أن السيد سعيد قام بحظر تجارة الرقيق
بشكل نهائى فى ممتلكاته ، أما اذا لم يكن على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة ،
فيمكنه أن يطمئن بأن الحكومة البريطانية لاتنوى بأى حال من الاحوال أن
تنتهك حرمة القانون وتقوم بتفتيش سفنه فى عرض البحر ، وأن تتدخل بأى
شكل من الاشكال فى استقلاله . ومن ناحية أخرى فانهم سوف يعتبرونه
بادرة كريمة من سموه لو أنه أصدر قرارا بحظر بيع الرقيق الى التجار
الأوربيين فى موانئه الأفريقية ، وإبلاغ ولايته فى تلك الموانئ بتسليم الرعايا
البريطانيين الذين يتاجرون فى العبيد الى أقرب طراد بريطانى موجود (١) .

غير أن فاركوهار ، من غير علم الفنسبون أجرى اتصالا مباشرا فى شهر
مايو السابق بالسيد سعيد ، ليطلب اليه التعاون فى القضاء على تجارة
الرقيق القائمة بين أفريقيا الشرقية ، وجزر الماسكرتيز فى مقابل منح السفن
التابعة لمسقط والتي تتعامل مع جزر موريشيوس بعض الامتيازات بخصوص
الرسوم الجمركية ورسوم الميناء مما تتمتع به السفن البريطانية . وكبادرة
من فاركوهار لهذا الموقف فقد أعفى إحدى سفن السيد سعيد التى كانت
موجودة فى ذلك الوقت فى ميناء لويس من الضريبة الإضافية التى تستوفى
عادة من السفن الأجنبية . ان عرض فاركوهار فى شهر اكتوبر التالى مهما
كان له تأثير أو لم يكن ، غير أن السيد سعيد بعث برسالة الى الفنسبون

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى الحلقة ٣٨٥ مجلد ١٢ محادثة

رقم ٤٢ فى ٢٤/١٠/١٨٤٢ ، من الفنسبون الى السيد سعيد اغسطس

١٨٤١ .

فى أواخر العام يشعره فيها بأنه قد أصدر أمره الى والى زنجبار بمنع بيع العبيد الى الاوربيين ، كما أعرب عن أسفه فى نفس الوقت ، بأنه لم يكن فى وسعه أن يستجيب لكل رغبات أعضاء مجلس الادارة لأسباب وصفها بأنها واضحة وضوح الشمس والقمر كما جاء فى رسالته . وفى نحو أواخر شهر فبراير سنة ١٨٢٢. ابلغ السيد سعيد الكابتن بروس المقيم البريطانى فى بوشهر بأنه قد بعث بأوامر واضحة الى ولاته فى افريقيا الشرقية ، بان يمنعوا بيع الرقيق الى سفن الفرنسيين والبرتغاليين والامريكيين ، أو الى أى من الشعوب المسيحية « أيا كانوا » وقد شدد السلطان على بروس بأنه سوف يخسره مبلغا سنويا من دخله يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ ريال (نحو ١٠٠٠ الى ١٢٠٠٠ جنيه استرلينى) وبأن لا تتوقع منه الحكومة تنازلات أكثر من تلك التنازلات ، رغم أنه كان على استعداد لتلبية طلباتهم على الدوام .

وقد كان الخط واضحا كما ألمح بروس ، ذلك أن العقيدة الاسلامية تسمح بامتلاك الرقيق ، وبالتالي فان أى انتهاك من جانب السيد سعيد لهذا التشريع سوف يؤلب عليه الشعور ، وقد يعرض سلامته وسلطته للخطر (١) .

وعلى الرغم من أن الغنستون قد اكتفى من السيد سعيد بذلك القدر من التنازلات الا أن فاركوهار لم يكن مثله . فقد علم فى الآونة الأخيرة بأن السفن التابعة للعرب وللأوربيين كانت تنقل العبيد الى جزر الماركينيز ،

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ١٩ محادثة رقم ١١ فى ١٣/٣/١٨٢٢ من بروس الى كبير سكرتيرى حكومة بومباى السفينة اورورا مرفأ مسقط ٢٥/٢/١٨٢٢ .

مما حمله الى الكتابة الى الفنستون فى شهر يناير ١٨٢٢ يقترح بأن يوقع السيد سعيد على اتفاق مكتوب بمنع السفن الأوربية والعربية من نقل العبيد من افريقيا الى جزر الماركينيز ، أو الى أية مستعمرة أوربية فى الشرق (١) غير أن الفنستون لم يجبد الفكرة ، ففرض قيودا على السفن العربية فى البحار الشرقية قد تكون لها انعكاسات بالغة المدى ، وانه لو وافق السيد سعيد على مثل تلك القيود فانه سوف يصبح هدفا لعداء الدول الاسلامية الأخرى ، فضلا عما سوف يتحمله من خسائر فى دخله (٢) وأن ما كان يدركه الفنستون ولم يكن يدركه فاركوهار فهو أن السيد سعيد قد يتوقع فى مقابل تلك الخطوة بعض التعويضات المالية ، عن الخسائر التى سوف تترتب على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار . كما كان هناك احتمال أسوأ من ذلك وهو أن يضطر السيد سعيد الى طلب الحماية ضد زملائه من الحكام فى شبه الجزيرة فيما لو قرروا معارضته على تطبيق مثل تلك القيود على تجارة الرقيق . ومن الواضح أن فاركوهار كان يتصور بان معاملة الدول الافضل بالنسبة لسفن مسقط التى ترتاد ميناء لويس ، هو عرض يكفى لتعويض السيد سعيد عن خسائره المالية ، لأنه لم يغير من موقفه عندما وافقت سلطات الهند فى تردد على دعوة السيد سعيد فى شهر يونيو لعقد اتفاقية رسمية لتحريم تصدير الرقيق من مستعمراته الافريقية الى أى من المستعمرات

(١) محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٢١ محادثة رقم ١٥

فى ١٨٢٢/٢/١٠ من بروس الى الفنستون .

(٢) نفس الحلقة من واردن الى الماجور بارى (سكرتير حاكم موريشيوس)

بومباى ١٨٢٢/٤/٨ .

البريطانية أو الاوربية . والواقع أن فاركوهار قد ذهب الى أبعد من ذلك ، في تزويد المسئول المكلف بتنفيذ تعليماته ، بأن أكد عليه بعدم تقديم أى التزام مالى على حكومة موريشيوس ، لم توافق عليه وزارة المستعمرات البريطانية ، كما أوضح له بأنه يجوز لشركة الهند الشرقية تعويض السيد سعيد عن ذلك اذا شئت (١) .

وقد وقع الاختيار للقيام بهذه المهمة على الكابتن فيرفاكس مورسبى من الاسطول الملكى ، وكان يقود السفينة ميناءى التى كانت راسية فى ذلك الوقت فى ميناء لويس . وقد اقلعت السفينة الى مسقط فى شهر اغسطس ١٨٢٢ ووصلتها فى أواخر الشهر ، ولم يعترض سعيد على الاتفاق المقترح،

(١) من فاركوهار الى الكابتن مورسبى ٣ و ١٠ يونيه ١٨٢٢ ويبدو أن موقف فاركوهار من تقديم المعاملة الأفضل لسفن السيد سعيد فى الجزيرة يشوبه النفاق فعندما كتب الى اللورد بانهرست وزير المستعمرات البريطانى فى شهر فبراير ١٨٢٢ ذكر فى خطابه بأن إحدى السفن المسقطية قد وصلت الى ميناء لويس برسالة من السيد سعيد يطلب فيها نفس الامتيازات الممنوحة لسفنه عادة فى موانئ الهند البريطانية ، وقد وجدت من الكياسة كما جاء فى رسالته ، ان أوافق على طلبه ، خطاب من فاركوهار الى بانهرست ١٨٢٢/٢/٢٩ ، وقد أشار اليه فى كتابه « افريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٢١٦ ، ويبدو أن كوبلاند قد اقتنع بوجهة نظر فاركوهار من هذا الموضوع فعلق عليها يقول : « فى بداية المفاوضات بين السيد سعيد وفاركوهار تمكن السيد سعيد بلباقة من الحصول على الامتيازات التى كان يطالب بها فى موريشيوس .

فقد سبق له أن وافق على تنازلات هامة بتحريم بيع الرقيق الى الاوربيين في زنجبار ، الأمر الذى كلفه خسائر كبيرة فى دخله لم يكن يريد ها • وكان عليه هذه المرة أن يوازن بين ما سيتمخض عنه رفضه للطلب من فقد الاعفاءات التى تتمتع بها سفنه فى جزر موريشيوس ، وبين الفوائد التى سيجنحها من موافقته على الاقتراح ، وأقلها التأييد الذى يتوقعه فى تحقيق أطماعه فى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج • فالاختبار بين الأمرين لم يكن سهلا • وفى اليوم الرابع من سبتمبر وقع السيد سعيد على اتفاق تم بموجبه حظر تجارة الرقيق من ممتلكاته الافريقية الى المسيحيين ونقل العبيد بالسفن العربية الى المستعمرات الأوربية • فقد حظر على أى سفينة عربية أن تقوم بغملية نقل العبيد الى الجنوب أو الشرق من خط الحدود الممتد من رأس دلجارو على الساحل الافريقى الى نقطة تقع درجتين الى الشرق من جزيرة سقطره ، ومنها الى رأس دير على ساحل كاتياوار • وأن كل سفينة يكتشف بأنها تنقل العبيد على ظهرها الى الجنوب أو الشرق من هذا الخط ، مالم تكن قد دفعت بها حالة الجو الى تلك المنطقة سوف تتم مصادرتها وتوقع عليها نفس العقوبات المفروضة على السفن البريطانية التى تمارس نفس التجارة (١) •

ومن الطبيعى أن تتضمن المصادرة حق التفتيش وكانت هذه الناحية سببا فى المصاعب التى تعرض لها مورسبى • فقد اعتبر حق التفتيش والمصادرة شرطا اضافيا من شروط المعاهدة الاصلية • غير أن السيد سعيد لم يعترض

(١) كتاب «المعاهدات» تأليف اثشيستون جزء ١ ص ٥٦ — ٥٨ كما نصت المعاهدة على تعيين وكيل بريطانى فى زنجبار للاشراف على أى انتهاك للمعاهدة، غير أن الممثل البريطانى أو الوكيل لم يتم تعيينه قبل مضى ١٨ عاما على إبرام الاتفاق.

عليها ، غير أن صيغة القرار الذى أصدره السيد سعيد بهذا الشأن تقرأ كالآتى « اننى أسمح لقادة الطرادات لصاحب الجلالة ملك إنجلترا (بحق) مصادرة السفن فى المنطقة الواقعة الى الجهة الشرقية من الخط الذى رسمه مورسبى ، ولكن هذا التصريح ينحصر على طرادات ملك إنجلترا وليس طرادات الشركة . وعلى الرغم من محاولات مورسبى فائه لم ينجح فى اقناع السيد سعيد بتحويل هذا الحق لطرادات الشركة . ولما لم يكن مورسبى على استعداد لأطالة النقاش حول هذا الموضوع فقد تركه عائما . ولم يكن من الصعب على مورسبى بطبيعة الحال بأن يدرك الأسباب التى دعت السيد سعيد الى ذلك التحفظ أو الاحتياط . فقد كان السيد سعيد لا يزال غاضبا على البريطانيين من خبز بعض سفنه فى العام السابق من قبل السفينة سيش رغم الافراج عن تلك السفن وتقديم الفنستون اعتذارا الى السلطان بذلك ، وبالتالي فقد كان مصمما على تقليل احتمالات وقوع مثل هذا الحادث أو ما شابهه فى المستقبل ، وذلك عن طريق حصر حق التفتيش لسفن الاسطول الملكى وحدها والتى قلما تأتى سفنه الى السواحل العربية ، على عكس سفن الاسطول الهندى التى تجوب مياه الخليج باستمرار فى طريقها من والى الهند ، أما الفنستون فلم يتأثر بهذا التحفظ ، بل أنه فى الواقع قد رحب به لأنه يزيل سببا محتملا من أسباب التوتر أو الاحتكاك بين الجانبين فى المستقبل ، ولنفس الأسباب فقد غض الفنستون النظر عن خطأ آخر فى الاتفاق الذى لم يكتشف الا بعد وصول النسخ الى بومباي . والبند الرابع من النسخة الانجليزية للمعاهدة ينص على مطالبة السيد سعيد بتقديم يد المساعدة فى القبض على الرعايا البريطانيين المقيمين فى ممتلكاته اذا ما اشتركوا فى تجارة الرقيق ، غير أن هذا الشرط لم يكن واردا فى النسخة العربية للمعاهدة ،

علما بأن الفنستون لم يتخذ أى إجراء لتعديل هذا البند فيما عدا إبلاغ الحكومة العليا للهند بهذا الشأن (١) .

لم يكن الهدف من معاهدة مورسبى ، التدخل فى تجارة الرقيق الطبيعية فيما بين افريقيا الشرقية والخليج . وكان الطريق الذى تسلكه السفن من الخليج الى زنجبار ، وفيها يقع على الناحية الغربية تماما من الخط الملاحي الفاصل . فمن وجهة نظر حكومة بومباى أن أى تدخل فى تلك المرحلة فى سير تلك التجارة غير مفيد ، لأنه سوف يعرض للخطر كل الخطوة الموضوعة للقضاء على تجارة العبيد فى الخليج . وقد أكد على هذا التصور ، سفتنانت جون ماكوليد المقيم البريطانى فى الخليج فى مستهل عام ١٨٢٣ بعد رحلته الأولى الى ساحل شبه الجزيرة فقد لاحظ أثناء هذه الزيارة بأن القواسم مازالوا منغمسين فى تجارة الرقيق ، رغم أنف الحظر الذى فرض على هذه التجارة والوارد فى البند الرابع من معاهدة ١٨٢٠ . وعلى أى حال فإن الدارسة المتأنية لنصوص المعاهدة فى النسخة التى كانت تحتفظ بها المثلثة قد دفع ماكوليد الى أن يستنتج بأن التفسير الذى كان سائدا للبند التاسع من المعاهدة لا يمكن العمل به . وقد ورد فى النسخة العربية للمعاهدة حظر اختطاف الافريقيين من جانب الملاحين العرب أو نقلهم عن طريق البحر ، غير أن هذا النص قد لا يعنى حظر شراء العبيد بالطرق العادية أو نقلهم بعد أن يتم شراؤهم . وقد ذكر ماكوليد فى تقرير الى الفنستون

(١) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحاكم الى

مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

وتفتيشها بحثا عن العبيد ، لأن ذلك سوف يثير فى أغلب الأحيان شعور
الاشمئزاز والكراهية ، كما أنه سوف ينطوى على احتمال تجدد الاشتباكات (١)
وبالتالى فبعد شئ من التردد أشار على الحاكم باغفال البند التاسع من
المعاهدة أو على الأقل بتفسيرها وفقا لنصها العربى . وأن أى شعور انسانى
قد ينتاب الانسان بالنسبة لهذا الموضوع ، فانه فى نظر ماكلويد شعور لا مبرر
له وأضاف « بأن العبيد لا يعاملون بمنتهى الطيبة والرعاية لدى أسيادهم
العرب فحسب ، بل انهم يتمتعون بقدر كبير من السلطة والنفوذ . وقد
أشرت الى أن العبيد هم أقوى الناس وأحسنهم تغذية وانه يبدو عليهم دائما
انهم سعداء ومرفهون وقد وافق الغنستون على رأى ماكلويد ، كما أشار
بأن أعمال النهب والقرصنة هما من قبيل اساءة استعمال اللغة باطلاقها على
أى تجارة مهما كانت مستساغة ، طالما أنها تمارس بطريقة سليمة » ومن
الآن فصاعدا فان البند التاسع من المعاهدة سوف ينطبق على الذين يعتمدون
الذهاب الى افريقيا لنقل العبيد ، وسوف تتخذ الاجراءات ضد العرب الذين
يمارسون تجارة الرقيق العادية فيما بين افريقيا ومنطقة الخليج .

وكان من الممكن أن يؤدى ذلك القرار الى وضع حد لاهتمام حكومة
بومباى بتجارة الرقيق العربية لعدد من السفن ، لولا أن تجددت المسألة
برمتها فى العام التالى نتيجة لتصرف غريب لأحد ضباط الاسطول الملكى فى
شرق افريقيا . لقد بدىء فى القيام بمسح لسواحل افريقيا الشرقية والمنطقة

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٣٣ فى
١٨٢٣/٣/٢٦ من ماكلويد الى حاكم بومباى ، بوشهر فى ١٨٢٣/٢/٢٧ .

الجنوبية من شبه الجزيرة سنة ١٨٢٣ وقد عهد به الى الفرقاطة البريطانية ليفين بقيادة الكابتن وليم اوين وأثناء سير السفينة من الرأس الى زنجبار عثر اوين على أدلة هامة عن استمرار تجارة الرقيق فيما بين ممتلكات السيد سعيد الافريقية ومستعمرة موزمبيق البرتغالية ، والتلى كانت محظورة بصورة قاطعة بموجب معاهدة مورسبى . وعند وصول اوين بومباى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٣ لتموين السفينة عرض تلك الأدلة على الفنستون وأشفعها باقتراحات. عن أفضل السبل لوقف هذه التجارة ، ومن ضمن المقترحات اجراء تعديل على معاهدة مورسبى بحيث تجيز مصادرة اى سفينة اوربية تحمل عبدا وتوجد على بعد خمسة فراسخ من ساحل ممتلكات السيد سعيد الافريقية ، كما يجيز مصادرة أى سفينة أوربية تحمل عبدا وتوجد فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من رأس دلجارو ، كما اقترح بأن يطلب الى السيد سعيد بأن تخول سفن جميع الدول حق مصادرة مثل هذه السفن وسحبها الى أقرب ميناء تابع له .

وقد رفض الفنستون مقترحات اوين على الفور . وقال بأن السيد سعيد لا يملك الحق فى تخويل الدول الأخرى سلطة تفتيش ومصادرة سفن الاقطار الأخرى ، وأن معاهدة مورسبى كافية فى حد ذاتها لتحقيق الغرض الذى أبرمت من أجله غير أن هذا الفشل لم يمنع اوين من مواصلة جهوده بأى حال من الأحوال ، فبينما هو فى طريقه الى افريقيا فى شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ توقف فى مسقط لمقابلة السيد سعيد والقى عليه محاضرة فى مساوىء تجارة الرقيق ، وطلب منه الغاءها كليا ، واذا لم يكن فورا فعلى مدى ثلاث سنوات على أقل تقدير . وبعد أن اقتنع بأن مقترحاته قد لقيت ضدى لدى السيد سعيد واصل رحلته حيث وصل الى ممباسا فى شهر فبراير سنة ١٨٢٤ ، وهناك عرف بأن المزاريع الذين يشكلون أغلبية السكان

قد أعلنوا الثورة على السيد سعيد ، وبأن الميناء تحت حصار من جانب أسطول السيد سعيد . وقد رأى المزارع فى حضور أوين فرصة لفك الحصار رافشال أى محاولة أخرى من جانب السيد سعيد لفرض سلطانه على البلاد ، ولهذا فقد رحبوا به ترحيبا حارا ، ثم بعد وقت قصير عرضوا عليه أن يتولى حكم ممباسا عنهم ، ولقد رأى أوين فى ذلك العرض فرصته الذهبية لتوجيه ضربة حاسمة لتجارة الرقيق وبالتالي فقد قبل منهم العرض .

وقد ثار السيد سعيد بطبيعة الحال عندما علم بتصرف أوين ، وقدم احتجاجا شديدا الى الفنستون ، وعلى الرغم من تضايق الفنستون من تصرف أوين إلا أنه لم يستنكر ذلك على الفور . فقد كان حق سعيد فى ممباسا موضوعا يثير التساؤل ، ثم أن حجة أوين بأن الاستيلاء على ذلك الميناء فى يحد من تجارة الرقيق. ولا يمكن اغفاله فقد سبق أن عرض المزارع على الفنستون مرتين خلال العام السابق تسليم الميناء للبريطانيين مقابل مساعدتهم ضد السيد سعيد (١) وعلى الرغم من أن الفنستون قد رفض العرض فى كل مرة ، إلا أنه كان من المحتمل أن تؤيد اجراء أوين ، فاذا ما تبين أن السيد سعيد لا حقوق له فى ممباسا ، فانها قد تقرر ضم الميناء الى ممتلكاتها . وقد كان موقف السير لورى كول الذى كان قد خلف فاركوهار كحاكم على جزيرة موريشيوس نفس الموقف من القضية ، وكنتيجة لذلك فقد قرر الفنستون احالة الامر الى مجلس ادارة الشركة لتتخذ قرارها فيه .

غير أن أوين لم يكتف بضم ممباسا فحسب ، وانما أخذ يمد نشاطه الى ممتلكات السيد سعيد فى المناطق الساحلية المجاورة . وقد استتبع

(١) « افريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

ضم المناطق الساحلية القريبة من ممباسا ارسال تهديد الى والى السيد سعيد فى زنجبار بأنه اذا لم يقم السيد سعيد بالغاء الاتجار فى تجارة الرقيق فى الموانئ الافريقية التابعة له بسرعة فان السيد سعيد قد يفقد جميع ممتلكاته فى افريقيا . ومن ناحية أخرى اذا ماوافق السيد سعيد كما قال أوين للوالى بضرورة انهاء تجارة الرقيق حتى يمكن حصوله على موزمبيق كتعويض له على التخلي عن تلك التجارة . وقد اقتنع الفنستون بتصرفات أوين الأخيرة لوضع حد لموضوع ممباسا ، وبالتالي فقد بعث الفنستون برسالة أخرى الى مجلس ادارة الشركة يتضمن اقتراحا بأن تمتنع الحكومة البريطانية بتاتا عن التدخل فى ممتلكات السيد سعيد ، أو أن تعوضه تعويضا مجزيا مقابل تخليه عن تجارة الرقيق (١) وفى نفس الوقت استفسر الفنستون من وكيل السيد سعيد عن نوع التعويض الذى سيكتفى به السيد سعيد فى هذه الحالة . وقد احال الوكيل استفسار الفنستون الى السيد سعيد ، الذى ورد فى أوائل عام ١٨٢٦ ، بأنه قد تحمل خسائر كبيرة نتيجة للتنازلات التى قدمها بمقتضى معاهدة مورسبى ، وأنه لم يعد يستطيع تعريض موقفه لمزيد من الأخطار بفرض تيود جديدة على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فقد أضاف السيد سعيد الى أنه سوف يوجه اهتمامه الى هذا الموضوع كى يتوصل الى تحريم هذه التجارة اذا وافقت الحكومة البريطانية على الدفاع عنه بحرا وبراً ضد منائيه فى شبه الجزيرة العربية والخليج ، أو أن تعطيه مستعمرة موزمبيق البرتغالية كتعويض له على ذلك . كما اقترح حلا آخر بدفع مبالغ من المال تكفيه للانتقال

(١) من سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٩ من الحاكم الى

مجلس الادارة ٢٤/٦/١٨٢٥ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

من عمان والاستقرار فى زنجبار نهائيا(١) وقد رفض الفنستون اقتراحات السيد سعيد الثلاثة باعتبارها مقترحات غير عملية ، لأن تولى مسألة الدفاع عن عمان ضد خصوم السيد سعيد يعنى خروجاً على المبادئ التى قامت عليها السياسة البريطانية فى الخليج حتى ذلك الوقت ، كما أن فصل موزمبيق وعطاءها للسيد سعيد اجراء مستحيل ، وأخيراً فإن ابتعاد السيد سعيد من عمان سوف يؤثر على توازن القوى فى الخليج ، ويفتح الأبواب الى موجة أخرى من الاضطرابات والفوضى . وعلى أى حال فقد كان الفنستون ميالا الى مناقشة القيمة النهائية لقيام السيد سعيد بتجريم تجارة الرقيق . فلقد كان الفنستون يعلم بأن حجم هذه التجارة من زنجبار قد تناقص كثيراً منذ أبرام معاهدة مورسبى ، ومما تم استنتاجه من سير هذه التجارة فقد تبين بأنها أصبحت تتركز فى أقصى الشمال فى موالىء البحر الأحمر ، أكثر مما فى منطقة جنوب رأس الغضروفى .

أما اذا كان الفنستون مصيباً فى افتراضاته ام لا ، فقد كانت هذه الافتراضات تقوم على أساس الدراسة التى رضعها السكرتير المسئول عن الشئون الفارسية للحكومة فى شهر فبراير ١٨٢٦ - فحجته ضد تحقيق نجاح مشكوك فيه بشأن تجارة الرقيق على حساب انفجار الاضطرابات والفوضى البحرية فى الخليج كانت مبنية على أساس الواقع الملموس . فلقد كانت وجهة النظر هذه أكثر متعاقبة من رأى اوين رغم وزنه ، وهى أن أى نجاح للقضاء على تجارة الرقيق ، أن تقوم على أساس فرض رقابة بريطانية أشد صرامة

(١) المحادثات السياسية لبومباى ٢٨٦ مجلد ٤ محادثة رقم ٧ فى

١٨٢٦/٢/١٥ من السيد سعيد الى انما محمد شنستري .

على سواحل افريقيا الشرقية . وحتى لو وافقت الحكومة البريطانية على شروط السيد سعيد ، فليس هناك ما يضمن بأنه سيلتزم بذلك التعهد ، او أنه كان فى مقدوره تنفيذ ذلك . وكما أشار فرانسيس وأردن عضو المجلس الآن وكبيرسكرتيرى الحكومة ، فإنه ستنشأ صعوبات جمة فى الالتزام بالاتفاق كـ بعض حلفائنا الاوربيين ، كما أن السيد سعيد سوف ينقص المبالغ ، ويستمر فى ممارسة تجارة الرقيق .

وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الادارة لم يشاطروا واردين شكوكه فى نزاهة السيد سعيد ، الا أنهم قرروا بأنه ليس ثمة جدوى من ابرام اتفاق جديد مع السلطان ، وعلى حد رأى أعضاء مجلس الادارة فان السيد سعيد قد قدم تنازلات تعتبر تنازلات هامة بالنسبة لامير فى ظروفه . وحتى لو قُدر لتجارة الرقيق أن تزول كليا من المناطق الخاضعة له ، فإنها سوف تبقى مستمرة فى الموانئ العربية والافريقية الاخرى التى لا تخضع لسيادته ، وبالتالي فان الغاءها من جانبه فى مسقط وزنجبار لن يقضى عليها نهائيا . أما الثمن الذى طلبه السيد سعيد نظير امتناعه عن ممارسة تجارة الرقيق ، فلم يكن مقبولا من وجهة نظر مجلس الادارة ، كما أن ابرام معاهدة دفاعية معه لن يكون اجراء سياسيا حكيما ، كما أن فصل موزمبيق ووضعها تحت سيادة السلطان ، فموضوع جار النظر فيه بواسطة وزارة الخارجية التى قد ترفضه وترى فيه اجراء غير مرغوب فيه لا يمكن تحقيقه ، وأخيرا فان انتقال السيد سعيد من عمان الى زنجبار لاتخاذها مقره النهائى على حساب الحكومة البريطانية ، فان ذلك سيكون دعوة الى ارتكاب شر مستطير . فقد كانت هناك على حد رأى أعضاء مجلس الادارة اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الانسانية .

رأتى لابد من ادخالها فى الاعتبار فى التعامل مع السيد سعيد حول موضوع
تجارة الرقيق .

« وأنه لن الضرورى . . . ألا يتخذ من الاجراءات ما يؤدى الى اضعاف
نفوذ السيد سعيد وسلطته كأمير مسلم ، سيما وأنه مما يتعارض مع سياستنا
وغريب على اسلوبنا ، أن نتدخل للدفاع عن السيد سعيد ضد دول شبه
الجزيرة ، والذي لابد وأننا سوف نضطر الى أن نتولاه فيما لو تعرضت
سلامته للخطر كنتيجة لاجراءات فرضناها عليه فرضا ، بعد أن قدم جميع
الضمانات الممكنة والاسباب التى قدمها لاثبات خطورة وضعه من هذه
الناحية لهذه الاسباب أبلغ أعضاء مجلس الادارة الفنستون فى شهر
أكتوبر من سنة ١٨٢٧ ، بأننا ندعوك الى عدم ممارسة مزيد من الضغوط على
الامام حول هذا الموضوع . . . » .

وقد أدى قرار مجلس الادارة هذا الى اسدال الستار على موضوع
معباسا ، وأوصد باب المناقشة بشأن تجارة الرقيق لفترة تكاد تمتد الى
عقد من الزمن . أن الحامية الرمزية التى تركها اوين فى ممباسا ، تم سحبها
فى شهر يوليو ١٨٢٦ ، بطلب من المزاريع أنفسهم ، وقد قوبل انتهاء هذه
الازمة بارتياح كبير من كافة الأطراف المعنية ، ما عدا شخصا واحدا هو
اوين ، الذى كان يحلم باقامة امبراطورية بريطانية فى شرقى افريقيا (١) .

(١) أما عن نشاط اوين فى افريقيا فيمكن الرجوع الى الاستطلاع الذى
كتبه بنفسه عن رحلاته البحرية لاكتشاف شواطئ افريقيا وشبه الجزيرة
ومدغشقر طبعة لندن ١٨٤٣ .

فى نحو أواخر عام ١٨٣٥ قدم جى.بى.ويلوبى كبير سكرتيرى حكومة بومباى الى الحاكم مذكرة بشأن تجارة الرقيق فى كتش وكاثياوار وهما ولايتان الهنديتان المجاورتان . وقد اعتمد ويلوبى فى اعداد تلك المذكرة على أساس المعلومات التى جمعها أثناء عمله كمعتمد سياسى بريطانى فى كاثياوار فى الفترة الأخيرة . وجاء فى مذكرته بأن تجارة الرقيق تنتشر فى تلك الولاية وأن موانئها وموانئ كتش تعج بالرقيق الذين تأتى بهم السفن العربية من البحر الأحمر وحضرموت وعمان والخليج ، وحتى شهر نوفمبر من عام ١٨٣٥ صرح ويلوبى بأن شحنة من الرقيق قد صودرت فى ميناء يور بندر بالهند من جانب قائد الحامية البريطانية فيها ، وكانت هذه الشحنة تستقل ثلاث سفن يعتقد انها كانت قادمة من المكلا وحضرموت . وقد تمكنت السفن الثلاثة فيما بعد من تضليل السلطات البريطانية ، فاقلعت كما اشيع يومئذ الى بومباى . وكان هدف ويلوبى من ابلاغ هذه المسألة لعلم الحاكم ، كما ذكر ويلوبى بنفسه « ليس الاقتراح باتخاذ اجراء فى الموضوع ضد السفن المذكورة من سلطات الميناء فى بومباى ، لأنها لم ترتكب أى مخالفة سيما وأن الاتجار فى الرقيق كان مسموحا به فى كاثياوار ، وإنما لاصدار الاوامر الى قائد الاسطول الهندى لوضع رقابة على سواحل كتش وكاثياوار ، وان يتم الاعاز الى حكام كتش وكاثياوار بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم ، أما اذا رفض الحكام الاستجابة للطلب ، فعندئذ قد تستغل السلطات فى الهند امتداد حمايتها على الولايتين لاصدار مرسوم بتحريم تجارة الرقيق فى كافة أنحاء ولاية وبتمعيم منشور بذلك على جميع موانئ شبه الجزيرة .

احيلت توصيات ويلوبى الى المدعى العام فى بومباى ، وقد رد المدعى العام بأنه لا يعرف كيف يمكن تطبيقها . ومما لا شك فيه ، كما اعترف كبير السكرتارية بنفسه كيف يمكن اتخاذ الاجراءات ضد السفن الحضرمية ، سواء

عقابا على انتهاكها لقوانين هى ليست مسئولة عنها أو على ممارستها لتجارة الرقيق فى موانئ مسموح بها الاتجار فى الرقيق ، أما عن اصدار المرسوم فان قوانين وأنظمة اقليم بومباى غير قابلة التطبيق على كاثياوار وكان يبدو أن رأى مشرع القانون بأنه يسد جميع الثغرات أمام القيام بأى إجراءات فعالة على غرار الصيغة التى أشار اليها ويلوبى ، غير ان الحاكم السير روبرت جرانت لم يكن يرضى بأن تذهب المحاولات سدى ، وأن يواصل تجار الرقيق نشاطهم تحت سمع وبصر حكومته . وقد ارتأى جرانت بأن أفضل طريقة لاغلاق موانئ كتش وكاثياوار فى وجه هذه التجارة ، هى فى الحصول على تعديل للخط الملاحي المنصوص عليه فى معاهدة مورسبى باعتباره يشكل الحدود الشرقية للمنطقة ، حيث تستطيع السفن العربية ممارسة نشاطها التجارى فى تجارة الرقيق بمنتهى الحرية . والخط كما ورد فى معاهدة مورسبى ينتهى عند رأس ديوبجيت ، يترك سواحل كتش وكاثياوار والسند مفتوحة لهذه التجارة . فلو أمكن مد هذا الخط الى الجهة الغربية بحيث ينتهى فى مكان ما على ساحل مكران ، فان كل المنطقة الغربية من الهند سوف تندرج ضمن الخط المحظور ، وفى تلك الحالة يمكن اقناع حكام كتش وكاثياوار بتحريم هذه التجارة ، لان ممارستها عندئذ سوف تفدو فى غاية المجازفة ، أن لم يؤد ذلك الى ايقافها كليا ، حيث تصبح تحت سيطرة البحرية البريطانية . واذا اقتنع جرانت بأنه توصل الى الحل المقبول ، فقد قدم توصيته هذه الى حكومة الهند فى شهر اغسطس من عام ١٨٣٦ .

غير أن ما أغفله جرانت فى تقييمه هذا الموقف هو أن معاهدة مورسبى لم تكن تنطبق الاعلى رعايا سلطان مسقط وسفنهم ، أما عن رعايا وسفن الدول الاخرى فلم تكن ملزمة بالانصياع لتلك المعاهدة ، ثم أن الحادث الذى وقع فى صيف عام ١٨٣٦ أكد هذه الحقيقة ، ذلك أن احدى السفن التى صودرت

شحنتها من الرقيق فى ميناء يوريندر كانت تابعة لحاكم وادى ، وهى ميناء على البحر الاحمر ، وكمالية انتقام لهذا الاجراء فقد أقدم حاكم المنطقة على مصادرة احدى السفن التابعة ليوريندر فى منتصف عام ١٨٣٦ . وقد اعتبر جرائت هذا الاجراء عملا من أعمال القرصنة ، واقترح على الحاكم العام فى شهر افسطس بأن يرغم حاكم وادى ، ولو باستخدام القوة ، معه لاعادة سفينة يوريندر . غير أن اوكلاند الحاكم العام كانت له وجهة نظر مختلفة ، فقد اعتبر مصادرة العبيد فى يوريندر ، كما ابلغ بذلك جرائت ، بأنه عمل متسرع وغير مصرح به ، وبالتالي فلا يجوز لوم حاكم وادى على قيامه باجراء انتقامى . وعلى حد رأى اوكلاند فإنه من الأفضل لحكومة بومباى أن تحاول استرضاء حاكم وادى بدلا من استخدام القوة لاسترجاع السفينة المأخوذة ، وأما فيما يتعلق بالاقترحات العامة التى قدمها جرائت للحد من تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار ، فهى لم تكن موضع مؤاخذه ، ولكنه استدرك يقول بأنه يتحتم على جرائت قبل أن يشرع فى تنفيذها ، أن يتأكد من أنه لا وجود لمثل تلك التجارة فى اقليم بومباى ، ولعله من المفيد على حد اقتراح اوكلاند ، لو تم استصدار قوانين كذلك المعمول بها فى كلكتا لمنع تهريب العبيد الى اقليم بومباى . وهذه القوانين تقوم على أساس انتزاع تعهد من ربانة السفن التى ترتاد هذا الميناء بأنهم لا يمارسون أو يتعاملون فى تجارة العبيد ، كما تقوم على اجراء تفتيش دقيق لجميع سفن العرب التى تزور الميناء ، واصدار تحذير الى سكان منطقة الميناء ، بأن كل من يتورط فى تجارة الرقيق سيتمعرض للمحاكمة بموجب نصوص القانون رقم ٥١ مادة ٢٣ (١) .

(١) مجموعة المجلس رقم ٦٨٤٦٣ مجلد ١٦٩٩ من مكانمن (سكرتير الحاكم العام) الى ويلوبى فورت وليم ٢١/١٠/١٨٣٦ . وقد استنكر مجلس =

غير أن جرائد لم يكن يرى بأن الموضوع يستوجب إصدار قوانين مشابهة لقوانين بومباي ، أما القوانين الخاصة بتفتيش سفن العزب القادمة الى بومباي ، فقد كان معمولاً به منذ سنة ١٨٢٠ ، على الرغم من احتساب اعتراف جرائد ، من أن هذا القانون كان نادراً ما يطبق . ولم يبق بعد ذلك في نظر جرائد ، غير أن يطبق هذا القانون تطبيقاً فعلياً ، مع تعزيزه بإجراءات إضافية لتحقيق الغرض منه في منع نزول العبيد الى الميناء بطريقة غير مشروعة . ولقد خف تحمس جرائد لهذا الموضوع على أثر قراءته لتقرير أعده المدعي العام حول امكانية حكومة بومباي ، وفقاً للقانون في معاقبة رعايا الدول الأجنبية ، الذين ينتهكون الأنظمة القائمة التي تحرم استيراد العبيد أو تصديرهم في موانئ الهند البريطانية . ويبدو أن ثمة ثغرات في هذا القانون من حيث أنها لا تنص على مصادرة السفن في الموانئ الواقعة خارج سيادة المحكمة العليا في بومباي ، وعلى أي حال آخر ، فإن ضباط الاسطول الهندي غير مخولين كضباط الاسطول الملكي صلاحيات مصادرة السفن الأجنبية التي تتعامل في تجارة الرقيق في الموانئ البريطانية . فكانت النتيجة ان قدم جرائد توصيات جديدة الى اوكلاند في خريف عام ١٨٣٧ جاء فيها : أن الثغرات في قانون بومباي يجب أن تعالج ، وأنه يجب أن يعطى له الصلاحيات اللازمة لضغط هذه القوانين واصداهاً أمر يعمم على كافة موانئ شبه الجزيرة ممن تتعامل مع الهند وينص على أن كل من يقوم باستيراد العبيد الى الهند يعاقب

= إدارة الشركة فيما بعد عملية مصادرة السفينة في يوربندر ورأى فيها اجراء لم يكن له ما يبرره . (انظر أيضا التقارير السرية الى بومباي مجلد ٥ . في ١٨٣٨/٨/٢٩ (قم ١٥ الادارة السياسية) .

وقد تحقق بعض النجاح فى هذه المرحلة على أساس مقترحات ويلوبى
فى شهر ديسمبر ١٨٣٥ . وفى نهاية عام ١٨٣٦ وافق حاكما كتش وكايباوار
على طلب لحظر تجارة الرقيق فى أراضيهم . كما عاد جرانب فادرل بأن اى
تعديل لمعاهدة مورسبى لن يكون له اى تأثير على الحد من تجارة الرقيق مع
المنطقة الغربية للهند ، ما لم توافق دول أخرى عدا مسقط على منع
تجارة الرقيق . وفى شهر اكتوبر من عام ١٨٣٧ أوعز الى الكابتن هانيل
المقيم البريطانى فى الخليج بالاتصال بسلطان مسقط بطلب تعديل الحظر
بحيث تستثنى سواحل السند وكتش وكايباوار من منطقة عمليات هذه
التجارة ، وبأن يحاول اقناع شيوخ الساحل بالموافقة على مراعاة هذا
الحظر أيضا . وبعد مضى شهر كتب أوكلاند يقول بأن مقترحات جرانب
لمكافحة تجارة الرقيق فى الهند سيتم صرف النظر عنها ، ذلك أن موضوع
تجارة الرقيق فى الهند بما فى ذلك عمليات استيراد العبيد اليها من البحر
الاحمر والخليج الفارسى قد احيلت الى اللجنة القانونية ، وحتى تنتهى
اللجنة من أعمالها وتقدم تقريرها فسوف يتعذر البت فى هذه المسألة .
وقد تكررت خيبة الأمل بالنسبة لهذه المشكلة عند وصول تقرير من هانيل
فى أوائل عام ١٨٣٨ يشير فيه الى أنه على الرغم من أنه سوف يغتنم أول
فرصة لاثارة موضوع خط مورسبى مع السيد سعيد وشيوخ القرصنة ،
الا أنه كان يشعر بشيء من القلق أن يتوافق اثارة هذه القضية الحساسة
مع وجود توتر بين دول نتيجة الحملة المصرية على وسط شبه الجزيرة
وهجوم شاه فارس على الحيرة . وكان الشك يراود هانيل كما ذكر ما اذا
كان السيد سعيد سيوافق على تطبيق قيود جديدة على تجارة الرقيق ،
أو أن يوافق شيوخ الساحل على مثل تلك القيود .

وقد عزز وصول تقرير هانيل اقتراحات هانيل بصرف النظر مؤقتا عن هذه المسألة ، مما اقنع حكومة بومباي على ارجاء البت في هذا الموضوع مؤقتا . وقد احيل جرائت على المعاش في نهاية عام ١٨٣٧ ، وفي شهر فبراير ١٨٣٨ أوعز جيمس فالريش الحاكم بالوكالة الى هانيل بعدم الاتصال بالسيد سعيد أو شيوخ الساحل ، وبأن يحصر جهوده في تقصى الحقائق عن أى حالة من الحالات الخطيرة والإبلاغ عنها .

وفي شهر سبتمبر من عام ١٨٣٧ عرض على هانيل موضوع من الموضوعات الخطيرة المتعلقة بتجارة الرقيق ، حينما اتصل به شخص يدعى عبد الله بن عوض أحد مشايخ الساحل الصومالى وأبلغه بأن بحارة احدى سفن القواسم قد اختطفوا ٢٣٣ فتاة من مدينة بربرة الصومالية في شهر أبريل خلال الموسم التجارى للمعرض السنوى ، وأنه قد تم بيع هؤلاء الفتيات في منطقة الخليج . وذكر الشيخ عبد الله بأنه مفوض من قبل مائلات هؤلاء الفتيات للبحث عنهن وطلب اعادتهن ، وأنه جاء الى هانيل لمساعدته في تحقيق هذه المهمة . وعلى الفور أجرى هانيل تحريات حول هذا الموضوع ، وقد توصل الى أن الفتيات لم يختطفن من جانب القواسم ، وانما كن ضمن أسرى احدى الحروب التى تقع بين قبائل تلك المناطق من القرن الأفريقى ، ثم تم بيعهن الى القواسم ، ولعل أسوأ ما في هذه المشكلة هو أن الصوماليين مسلمون عموما ، وبالتالي فانهم من الأحرار وليسوا من العبيد على عكس الزنوج أو الأحباش الذين يمكن اعتبارهم عبيدا وفقاً للشريعة الاسلامية .

وقد بادر هانيل الى اثارة الموضوع مع كبير مشايخ القواسم سلطان ابن صقر وكان ذلك في شهر أبريل ١٨٣٨ عندما كان في زيارة لساحل الهدنة لتجديد اتفاقية الصلح البحرية . غير أن الشيخ سلطان أنكر أن يكون لاحد من أتباعه ضلع في هذه القضية ، رغم أنه ذكر بأن كثيرا ما يجرى اختطاف الصوماليين وبيعهم في الخليج ، ولكن أهل مسقط والكويتيين هم

الذين يقومون بمثل هذه الأعمال في الغالب (١) أما بالنسبة للشيخ سلطان فقد حاول أن ينفي تهمة الخطف عن القواسم ، حتى انه ذكر بأنه اقترح على السيد سعيد عقد اتفاق لتنظيم زيارات سفن القواسم وغيرها من الموانئ الأفريقية بهدف الاتجار في العبيد . وقد اقترح عليه هانيل بأن يشرف على عملية تنظيم نشاط سفن القواسم وقد يتم ذلك بصورة أفضل لو وافق الشيخ سلطان بن صقر على تفويض طرادات الأسطول الهندي تفتيش وحجز السفن المشتبه فيها وفي نشاطها . وبصورة لم تكن متوقعة وافق الشيخ سلطان على اقتراح هانيل ، بتاريخ ١٧ أبريل وقع على اتفاق من هذا النوع ، وقد نص الاتفاق فيما نص عليه على مصادرة أى سفينة تحمل رقيقا مسروقا . وقد حصل هانيل على اتفاق مماثل من شيوخ عجمان ودبي وأبو ظبي عندما زاد هذه الشيخات في أواخر ذلك الشهر (٢) .

(١) وقد يكون هذا صحيحا فقد سبق أن ذكر أحد سماسرة الشركة في مسقط قبل ذلك ببضع شهور بأن ٨ فتيات صوماليات قد اختطفن من بزره في الموسم السابق من قبل إحدى السفن الكويتية ، وقد تم بيع ٤ منهن في صور ومسقط وصحار فيما بعد ، بينما أخذت الفتيات الباقيات الى الكويت - مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ رقم ٧٩٨٨٠ من تى مكنزى (المقيم بالوكالة) إلى يوليو ، بوشهر ١٨٣٨/٢/٢٦ .

(٢) لقد كان وضع فونتونيه محل شك . ففي الرسائل التى تبعت بها حكومة بومباي كان يشار اليه « بنائب القنصل الفرنسى المزعوم » أما السير جون هاوس رئيس مجلس الهند ، فقد أشار في ذلك الوقت الى وجود شخص يدعى فونتونيه يقيم في فارس كعالم من علماء النبات للحكومة الفرنسية ، ثم عين نائبا للقنصل الفرنسى في تريزونند ، وهو ذكى وظريف =

لقد اقتنع فاريش الحاكم بالوكالة من النجاح الذى حققه المقيم بأن
تفؤله فى شهر فبراير كان موقفا سابقا لاوانه ، وبالتالي فقد أوعز إلى
هانيل فى صيف عام ١٨٣٨ بأن يضع ويقدم خطته لوقف تجارة الرقيق مع
الهند . وقد عززت الجهود المبذولة على هذا المضمار عندما اتهم نائب
القنصل الفرنسى فى البصرة المسيو فونتونيه حكومة فاريش بالتواطؤ فى
تجارة الرقيق ، وبوضع غشاوة على أعينها ازاء عمليات تهريب العبيد الى
اقليم بومباي . وقد وجه المسيو فونتونيه هذه الاتهامات عند زيارته لبومباي
على ظهر الطراد الفرنسى بقيادة الكابتن غولين الذى زار الميناء لتموين
سفينته أثناء قيامه بعمليات مسح للسواحل الافريقية وجنوب الجزيرة .
وعلى حد قول فونتونيه فقد كان يتم انزال الرقيق على بومباي بعد أن
يرتدوا الزى النسائي ثم ينقلون فى محفات . ولا يعترض رجال البوليس
على العملية ، وهكذا يجد العبيد طريقهم الى داخل البلاد بمنتهى السهولة
والاطمئنان . واذا نشب خلاف بين المقاتلين ، فتمثل الاطراف أمام
البوليس ، ويتقدم العبيد بوصفهم خدما ، أما البوليس فلا يتحرك أو يحاول
التحقيق فى هوياتهم ..

وعلى الرغم من أن فاريش كان يعرف أن اتهامات فونتونيه التى كان
قد سبق أن وجهها منذ ثلاث سنوات ، عندما قال بأن نقل العبيد كان يتم
بكل حرية فيما بين الهند والخليج فى سفن تحمل الجنسية البريطانية لم

=ومهرج وأحمق جدا ، وهو يبدى رأيه فى كل مسأله على وجه الأرض
(مجموعة أوراق المجلس مجلد ١٧٩٧ رقم ٧٣٨١٦ محضر فاريش

١٨٣٨/١١/١٠ وملحوظة هوب هاوس) .

تكن صحيحة ، الا أنه لم يعترف بذلك رسميا . فقد كان هناك تساهل من جانب المسؤولين فى ميناء بومباي ، وأن الحكومة لم تحاول بصورة جدية أن تحد من حجم تجارة العبيد بين الهند وأفريقيا وشبه الجزيرة . ولقد قرر فاريش بهذه المناسبة على أنه لابد من القيام بإجراء لتصحيح الوضع ، ولما كان هانيل قد سبق أن أوصى ردا على طلب جرانت اليه فى الصيف . فقد رأى أن يتم تعديل خطة جرانت بمطالبة سلطان مسقط بتعديل خط مورسبى ، وبمطالبة الشيوخ بمراعاة نظام ذلك الخط ، وأن يقوم السلطان وشيوخ الساحل بمنح طرادات الاسطول الهندى سلطة تفتيش السفن التى تخالف نظام هذا الخط ومصادرتها ، كما اقترح هانيل أن يعتبر استبعاد الصوماليين ، أو أى فئة أخرى من الذين يعتبرون أحرارا بمقتضى الشريعة الاسلامية ، عملا من أعمال القرصنة وقد أقر فاريش هذه التوصيات ، وفى نهاية العام أوعز الى هانيل ببدء مفاوضات مع الحكام المعنيين وكلف المقيم بأن يعمل على ادراج كل ساحل مكران ضمن المنطقة المحظورة على تجارة الرقيق واعتبار الأحباش وكثير غيرهم من المسيحيين ن الأحرار الذين لا يجوز استرقاقهم .

وقبل أن يتمكن هانيل من عرض هذه المقترحات على السيد سعيد كان قد تلقى إيعازا من لندن بالعمل على تعديل معاهدة مورسبى . وكان السيد سعيد قد أوفد مبعوثا الى إنجلترا فى صيف عام ١٨٣٨ لتقديم التهانى بمناسبة اعتلاء الملكة فكتوريا العرش ، ولتوثيق روابط الصداقة بين السلطنة والحكومة البريطانية عن طريق إبرام معاهدة صداقة وتفاهم بين الدولتين ، وكان يرافق المبعوث السلطانى الكابتن كوجان من الاسطول الهندى الذى اكتسب ثقة السيد سعيد ، وطلب اليه أن يكون الوسيط بين مندوبه والحكومة البريطانية . وقد وجد كوجان كلا من بالمرستون وهوب

هاوس يرحبان بفكرة عقد اتفاقية ، لا من حيث الاهمية التى أخذت تكتسبها السلطنة فحسب ، سيما بعد أن وضحت أطماع محمد على باشا ونشاطه فى شبه الجزيرة العربية ، وإنما لأن إبرام مثل هذا الاتفاق ، كما أشار كوجان بنفسه ، سوف يحمل السلطان الى الحد أو بالأحرى الى حظر تجارة الرقيق بين افريقيا والسلطنة (١) .

وفى نهاية شهر أغسطس ١٨٣٨ كلف بالمرستون المختصين بوضع صيغة معاهدة تجارية عرضت على كل من مجلس الهند وشركة الهند الشرقية لابتداء آرائهم عليها . وكانت تضم هذه المعاهدة ١٤ بندا ، وأهم بنودها هى تلك التى تتعلق بمعاملة سفن السلطنة فى الموانئ البريطانية معاملة أفضل ، وفرض رسم لا يزيد على ٥٪ من قيمة السلعة على البضائع البريطانية الواردة للسلطنة ، وتعين قناصل للإشراف على المصالح البريطانية ورعاية الرعايا البريطانيين فى السلطنة . وكانت تجارة الرقيق تمثل بنودا ثلاثة ، الأول يجدد ويؤكد معاهدة مورسبى والثانى والثالث اشتملا على أمور لم تكن واردة فى تفكير السلطات الهندية من قبل . وينص البند السادس عشر على ما يلى « كما يتعهد صاحب السمو بأن يحظر ويمنع نقل العبيد بين ممتلكاته والأقطار الأخرى ، وبصورة خاصة أقطار الهند وموانئ البحر الأحمر ومنطقة الخليج الفارسى » أما البند السابع عشر من الاتفاقية ، فيلزم السيد سعيد بمعاينة كل من يتعامل فى الرقيق من رعاياه أو فى تصديرهم ، وأن يوافق على أن تخضع كافة السفن التى ترفع

(١) الرسائل العامة السياسية والسرية للمجلس مجلد ٩ رقم ١

من كوجان الى جوردون (كاتب المجلس) ١٨٣٨/٧/١٨ .

(٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

علم السلطنة للمصادرة والحجز فى حالة نقلها العبيد الى خارج السلطنة .
كما يحوى الطرادات البريطانية حق مصادرة تلك السفن ، كما يحق للمحاكم
البريطانية محاكمة جميع اصحاب السفن التابعة له او تحمل علم السلطنة
اذا وجدت انها تقوم بنقل العبيد ، وذلك فى أى مكان تكون فيه هذه
السفن ، وأيا كانت وجهتها ووجهة العبيد الذين تقوم بنقلهم (١) .

لقد فوجئ كوجان بخطورة هذه المقترحات التى لو طبقت فربما
تؤدى الى اسقاط السيد سعيد عن عرشه وبالتالي تعرض للخطر الاهداف
الحقيقية التى من أجلها وضعت . وهنا أبلغ كوجان مجلس الهند : -

« بأنه يعى تماما النتائج التى قد تترتب على هذه البنود لو أنه وافق
على شروطها ، وعلى الأخص اذا ما أدخلنا فى الاعتبار عدد الزعماء المسلمين
والدويلات المسلمة التى ترتبط أوضاعها باستمرار تجارة الرقيق فى
المنطقة . وبعضها دول قومية كدولة سلطان مسقط ، والذى كان منذ
فترة بعيدة من التاريخ يتلقى أعدادا كبيرة من الرقيق من ممتلكاته فى
أفريقيا . وإنى أتصور أن هذه البنود سوف تضعف سلطة السيد سعيد ،
وأنه اذا ما انضم زعماء الوهابيين من داخلية شبه الجزيرة الى القطيف ،
فإنها قد تؤدى الى تدمير نفوذ السلطنة فى المنطقة ، لأن الاجراءات التى
سوف تقتضيها هذه الاتفاقية سوف تحرم سلطان مسقط من كل عطف
ودعم من شعوب شبه الجزيرة ، كما أنها ستضر بمصالح حكومة فارس ،

(١) مسودات المجلس - من التقارير السرية الى حكومة الهند مجلد
١١ مسودة الى الحاكم بومباى ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق مسودة
لاتفاقية تجارية (أغسطس ١٨٣٨) .

ومصر ، والسند ، واني لا أعرف الى أي حد سوف ترى حكومتنا نفسها مضطرة تحت هذه الظروف الى مساعدة صاحب السمو سلطان مسقط ، والى أي حد ستجد نفسها متورطة من خلال تقديم هذا العون ، وهى كلها أمور تتطلب منى النظر الى الموضوع بكثير من الاهتمام والتفكير .

واذا كان لابد من اجراء مفاوضات لابرام معاهدة حول الرقيق فسيكون من الأفضل كما أشار كوجان أن تقوم حكومة الهند بإبرامها . ومن الأفضل الى حد أكبر أن أية قيود يراد تطبيقها فيما يختص بهذه التجارة فينبغى أن يتم التفاهم حولها مع السيد سعيد بطريقة خاصة ، ولا ينبغى ادراجها ضمن معاهدة . أما كوجان نفسه فكان يجذ سياسة الخطوة خطوة ، تبدأ بتبنى مقترحات حكومة بومباي بتعديل خط مورسبى ، والحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة السفن وهى الحق الذى يقتصر حتى الآن على الأسطول الملكى . وكان لابد للسيد سعيد من أن يتعرض لبعض الخسارة فى دخله ، اذا وافق على هذه التنازلات ، غير أنه يمكن تعويضه ، كما اقترح كوجان عن طريق السماح له باستخدام حوض السفن فى بومباي لاصلاح سفنه ، وباعفائه من دفع رسوم الميناء والارشاد فى موانئ الهند البريطانية .

وقد أقر كل من مجلس ادارة الشركة ومجلس الهند آراء كوجان ، فقد كان من رأى مجلس الادارة بأن أقصى ما يمكن أن يتوقعوه من السيد سعيد ، هو استخدام نفوذه للحد من عمليات نقل العبيد من ممتلكاته الافريقية الى هذه المناطق . وبالتالي فان مطالبته بأكثر من هذا سوف يعرض نفوذه للخطر فى العالم الاسلامى ، وقد أخذ بالمرستون المبادرة ، ومع احتمال نشوب أزمة مع حكومة فارس حول البحيرة ، وأزمة أخرى

متوقعة من محمد على ، لم تكن كل هذه الظروف تسمح باستفزاز مشاعر العالم الاسلامى بالعبث بواحد من أقدم معتقداته . وقد تم تعديل المعاهدة التجارية ، وأوعز الى كوجان الذى فوض بإبرام تلك المعاهدة بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بأن يقصر محادثاته مع السيد سعيد ضمن موضوع تجارة الرقيق للحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة أى سفينه تخصه تكون مبحرة للناحية الشرقية من خط مورسبى ، وأن يحاول اقناع السيد سعيد باستنكار عمليات نقل الرقيق من ممتلكاته الى المناطق الأخرى (١) .

وقد سافر كوجان الى زنجبار عن طريق بومباى ، وهناك تم التأكيد عليه بأن الهدف المباشر لحكومة الهند لم يكن القضاء كلياً على تجارة الرقيق وإنما حصرها فقط على السواحل العربية والأفريقية ، ماعدا الهند . وقد تضمنت المعاهدة التى عقدها كوجان مع السيد سعيد فى زنجبار بتاريخ ١٨٣٩/٥/٣١ بنداً واحداً فقط حول تجارة الرقيق « وهو المادة ١٥ » التى هى تجديد وتأكيد لمعاهدة مورسبى ، ومنحت حق تفتيش ومصادرة السفن التى اقترتها تلك المعاهدة لسفن الاسطول الهندى ، ولم يزد أى ذكر لقيام السيد سعيد باستنكار ممارسة تجارة الرقيق ضمن أراضيه (٢) .

فى شهر يوليو ١٨٣٩ قدم هانيل المقترحات الخاصة بتجارة الرقيق

(١) مجموعة اوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق بها نسخة من خطاب بالمرستون الى كوجان ١٨٣٨/٩/٢٦ .

(٢) راجع « المعاهدات » تأليف ايشيسون ص ٦٠ - ٦٥ .

الى شيوخ الهدنة ، غير أن الوقت الذى اختاره هانيل لا يبدو أنه كان وقتاً ملائماً ، فالأزمة التى فجرها الوجود المصرى على سواحل شبه الجزيرة ، وحصار الفرس للحيرة ، كانا فى ذروتها ، بينما كانت هيبة بريطانيا فى الخليج فى ذلك الوقت فى الحضيض ، وذلك منذ أن كان القواسم يشنون هجماتهم على السفن البريطانية بمنتهى السهولة . وازاء تلك الملاسات كان على هانيل أن يمارس مهمته بحذر شديد ، وبالتالي فقد حصر مهمته ضمن ثلاثة مطالب : الأول هو أن يحصر الشيوخ نشاطهم ونشاط رعاياهم فيما يختص بلعبيد ضمن المنطقة الغربية للحظر الممتد من رأس جادل على ساحل مكران الى نقطة درجتين شرقى سقطره ومنها الى رأس ولجارو ، والثانى أن يمنح الشيوخ سلطات لطرادات الاسطول الهندى بتفتيش ومصادرة أى من السفن التابعة لرعاياهم تعمل من الشرق من ذلك الخط ، وتحمل عبيدا ، مالم يتسبب فى وجودها هناك عوامل جوية ، والثالث أن يعتبر الاتجار فى الصوماليين عملا من اعمال القرصنة ، وتفرض عليه العقوبة بموجب ذلك . ولم يكن الوقت مناسباً حسب رأى هانيل للمطالبة باعتبار الأجناس كالصوماليين من الأحرار . ولم يظهر أى من الشيوخ أى اعتراضات على المقترحات التى قدمها هانيل ، وبالتالي فقد نجح هانيل فيما بين ١ و ٣ من شهر يوليو من الحصول على اتفاق مكتوب من جانب حكام ابوظبى ودبى وام القيوين والشارقة ثم بعد مضى خمسة أشهر أى فى ديسمبر سنة ١٨٣٩ حصل هانيل على اتفاق مماثل من السيد سعيد مرة اخرى تحت ظروف غير ملائمة .

وقد أوضح هانيل للسيد سعيد ، بأنه على الرغم من الاتفاق الذى حرره السيد سعيد فى الآونة الأخيرة مع بومباى بتعويض سفن الأسطول الهندى فى تفتيش ومصادرة السفن التابعة لمسقط ، الا أن ذلك الاتفاق قد أبرم بين السيد سعيد والحكومة البريطانية وليس مع حكومة الهند

وشركة الهند الشرقية . وقال بأن حق التفتيش والمصادرة ينبغي أن يمنح الى سفن الأسطول الهندي مباشرة ، وذلك من خلال اتفاقية مستقلة . وقد أقر السيد سعيد رأى هانيل ووافق على منح ذلك التقييض . كما وافق أيضا على حظر الاتجار فى الصوماليين بين رعاياه وبتعديل خط مورسبى ، وكان الاعتراض الوحيد للسيد سعيد على الاقتراح الأخير ، وهو أن تحديد الطرف الشمالى للخط ، كما حدده هانيل فى الاتفاقات التى عقدها مع شيوخ الساحل ، أى عند رأس جواديل ، سوف يضع ممتلكاته على ساحل مكران وهى جواذر وشهباز ضمن المنطقة المحظورة . وهنا وافق هانيل على اجراء تعديل على النقطة التى ينتهى عندها الخط ، بحيث ينتهى عند بسنى بحيث تبقى جواذر وشهباز مفتوحتين للتجارة . وفى يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٨٣٩ ، وقع السيد سعيد على الاتفاق المتضمن لشروط الثلاثة التى اوردناها آنفا (١) .

(١) مجموعة أوراق المجلس مجلد ٧٩٨٨٠ من هانيل الى ريد (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) مسقط فى ١٧/١٢/١٨٣٩ (رقم ١٢٣ الادارة السياسية) وقد نشرت نصوص هذه المعاهدات فى كتاب اتشيسون بعنوان « المعاهدات » فصل ١١ ص ٦٧ - ٦٨ ويذكر السير ارنولد ولسون فى مؤلفه الخليج الفارسى ص ٢١٧ ، بأن الخط الملاحى الجديد ينتهى عند رأس بيزوم ، وبهذا التحديد الجديد للخط المحظور ، أصبحت الموانى التابعة لسلطان مسقط وهى جواذر وشهباز مغلقة فى وجه تجارة الرقيق . ومن ناحية أخرى فان تقرير هانيل حول ابرام هذا الاتفاق يشير بوضوح الى « بوسين » باعتبارها نهاية الحدود الشرقية لأراضى صاحب السمو على ساحل مكران . ولعل الخطأ الوارد فى رأى ولسون هو وجود التباس بين =

ان التعهدات المكتوبة التى تم الحصول عليها من جانب هانيل فى عام ١٨٣٩ والتى تهدف الى اسدال الستار على تجارة الرقيق من غربى الهند . ولم يكن الهدف من ابرامها هو التعرض للسير الطبيعى لهذه التجارة فى المناطق الأخرى . ومع ذلك فان حكومة بومباى كانت تأمل أن الحد من مجال هذه التجارة ، قد يؤدى بالمثل الى تقلص فى حجمها ، وعلى أى حال فلم تظهر بوادر لهذه الآمال ، فالتقارير التى كانت ترد من الخليج خلال النصف الأخير من عام ١٨٤٠ كانت كلها تشير الى أن التجارة آخذة فى الازدهار بمعدل أقوى . وكانت هذه التقارير مبنية على أصح الاستنتاجات عن وضع تجارة الرقيق فى الخليج . وقد قام باعداد تلك التقارير الكابتن نوت قائد السفينة الفرات خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٤٠ وهى سفينة

= لفظة بوسين ويوزيم ، الواقعة على الطرف الغربى لخور شهباز ، بدلا من يسنى الواقعة الى الشرق من جواذر . أما السير ريجلاند كوبلاند (أفريقيا الشرقية وغزاتها) ص ٥٢ فيعتقد بأن تاريخ الاتفاق مع السيد سعيد يسبق تاريخ الاتفاقيات المعقودة مع شيوخ الهدنة : اذ يقول : ان البند الخاص بالصوماليين فى اتفاقية مسقط ، كان موجها ضد تجار الرقيق القواسم . وبالتالي فقد كان من حق السيد سعيد بأن يشكو من قيام القواسم بسرقة الرقيق من زنجبار (فقد أبلغ هانيل فى اجتماعهما فى شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ ، بأن القواسم كانوا يسرقون ثلاثة أو أربعة من العبيد مقابل كل عبد يشترونه ، بل أن نفس السفينة التى أقلت مبعوث الشيخ سلطان بن صقر الى مسقط لبحث أسس الاتفاق المزمع ابرامه مع شيخ القواسم قد شوهدت قبل ابحارها وعلى ظهرها عشرون عبدا) أما فيما يتعلق بالصوماليين فقد كان سكان مسقط كالقواسم مسئولين عن ذلك .

الحراسة التابعة للممثلة البريطانية على جزيرة خرك (١) وقد استقى نوت معلوماته من ربانة السفن العابلة فى المنطقة ، ومن الأسئلة التى كان يوجهها الى ربان كل سفينة تزور خرك لاستصحاب المرشدين لادخالها الى البصرة ، وكان هؤلاء الربانة يخبرونه عن ميناء المغادرة ، وعن الرقيق الموجودين على ظهر السفينة ، والميناء التى تم شراؤهم منها ووجهتهم ، والأسعار التى كان يتم بها بيعهم فى مختلف الموانئ التى ترتادها السفن . ومن استجواب الربانة توصل نوت الى أن أكثر من ١٠٠ سفينة تقلع من مسقط وصور الى زنجبار كل عام وتعود كل منها بنحو ٥٠ الى ١٠٠ عبد ، بينما تفادى عشرون سفينة أخرى أو أكثر كل عام الى بربرة والبحر الأحمر وتعود بنحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ حبشى ، ومن بين العبيد الذين يردون الى مسقط وصور يتم بيع ما يقرب من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عبد فى مناطق الخليج . وحتى فى الوقت الذى كان نوت يقوم بتحرياته هذه ، كان ما لا يقل عن ٤٠ سفينة فى طريقها الى الخليج محملة بشحنات من العبيد لبيعهم فى بوشهر ، والبحرين والبصرة والكويت . وقد دهش كل من نوت والمقيم البريطانى بالوكالة من مدى ارتباط تجارة الرقيق بالتجارة العادية . وكان يتم شراء الرقيق أثناء نقلهم الى البصرة من عائد بيع اللؤلؤ ، ومن أرباح التجارة الملاحية الى الهند وافريقيا . وتستخدم المبالغ الناتجة عن بيع العبيد فى شراء جزء من محصول البلح العراقى ، الذى يتم حصاده فى أواخر أغسطس وسبتمبر ، ثم يعاد بيعه فى ساحل الهدنة وفى الهند . وبالتالي فقد كان ثمة احتمال حقيقى ، كما ذكر مكنزى عند تقديمه لتقارير نوت الى حكومة بومباى ، أن يتم تهريب

(١) لقد أشرنا الى تقارير نوت أيضا (ص ٤١٦ أعلاه) .

العبيد الى الهند ضمن شحنات البلح وغيرها من السلع التجارية (١) .

تم تعيين حاكم جديد لبومباي فى شخص السير جيمى كارنك ، ولم يكن هذا اعلى استعداد للتساهل فى هذه المشكلة . فقد ذكر بعد اطلاعه على تقارير نوت ، أنه لا يمكن تحمل هذا الوضع اطلاقا وأنه فى الوقت الذى حققت الحكومة البريطانية نجاحا ملحوظا فى قمع تجارة الرقيق فى كثير من مناطق العالم ، فاننا سوف نضطر الى أن نغمض أعيننا عن الذين يمارسون هذه التجارة تحت سمعنا وبصرنا وفى موانئنا وقرر كارنك بأن الاتفاقات التى كانت قد أبرمت أخيرا لابد من تعديلها ، لأنها لا تصلح فى إيقاف تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية للهند ، كما كان الغرض من ابرامها . وعلى أى حال فقبل اجراء هذا التعديل على الاتفاقات أراد كارنك الحصول على مزيد من المعلومات عن سير هذه التجارة ، وعلى الأخص فى الموانئ الغربية للهند ، واصدر أوامره الى هانيل بتكليف الكابتن اتكنس همرتون ، المعتمد السياسى الجديد فى مسقط ، والكابتن ستافورد هينز المعتمد السياسى فى عدن باجراء تحريات واسعة حول تجارة الرقيق ، وباعطاء آرائهم حول أفضل الطرق لوقفها .

وفى الخارجية البريطانية كان بالمرستون قد توصل هو الآخر الى نفس الاستنتاجات بعد اطلاعه على التقارير الخاصة التى وصلته من الهند ،

(١) ملفات الخارجية البريطانية من مكتزى الى ويلوبى خرك فى ٦/١٠/١٨٤٠ (رقم ٩٣ الادارة السياسية لا ومرفق المخابرات المتبادلة مع نوت وتقارير سفينة الحراسة عن شهر سبتمبر ١٨٤٠) التى احيلت الى وزارة الخارجية .

ومفادها أن سفن مسقط مازالت مستمرة في تهريب الرقيق الى بومباي ،
وأنها كانت تعود ببعض نساء الهند لبيعهن فى مناطق أخرى وتبعنا لذلك
بعث بأوامر الى كارنك فى نهاية ديسمبر لاجراء تحريات حول صحة تلك
المعلومات ، وأن ثبتت فعليه أن يتخذ الخطوات الكفيلة بوضع حد لها وقد
تم تنفيذ تلك التعليمات على الفور ، فطلب الى محقق الشرطة القضائى والى
مدير الجمارك فى بومباي باجراء تحريات ، كما اعطيت أوامر جديدة الى
مأمور الأسطول الهندى ، والى هانيل ، وهمرتون لمضاعفة تحرياتهم عن
تجارة الرقيق فى الهند الغربية كما صدرت أوامر فى ابريل ١٨٤١ الى
الكابتن هاريس من هندسة بومباي ، الذى وقع الاختيار عليه ليرأس بعثة الى
شوا فى جنوب الحبشة للقيام بتحريات عن وضع الرقيق فى الحبشة ،
وللتأكد مما اذا كان ملك شوا سهيلا سبلاسى على استعداد للمساعدة فى قمع
هذه التجارة .

غير أن أوكلاند كان ينظر الى كل تلك الاجراءات بكثير من الارتياب .
وقد ذكر لكارنك فى شهر مارس ١٨٤١ ، أنه اذا كانت تلك الاجراءات سليمة
بلا أدنى شك ، الا أنه وفقا للصلاحيات المخولة للحكومة البريطانية بموجب
المعاهدة الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، فانه يتعين استخدام تلك
الصلاحيات الى أقصى الحدود لتحقيق هذا الغرض . اما اذا كان ثمة أى
نقص فى تلك الصلاحيات ، فسوف يكون من الضرورى العمل على
استكمالها . غير أن أوكلاند فى الأساس لم يكن مقتنعا كل الاقتناع من أن
أى اساءة فى استخدام مضمون الاتفاقيات التى عقدت أخيرا بشأن تجارة
العبيد - وكانت الشكوك تراوده فى حجم تلك التجارة وأرقامها - كان
يستدعى كل تلك الاجراءات الواسعة ضد تجارة الرقيق العربية فى أوسع

مداها . وقال فيما يختص بشيوخ الهدنة بصفة خاصة ، بأن أى اعلان مفاجيء يحظر التجارة ، سيكون خطوة غير سليمة وربما مجحقة (١) . ولقد تأكدت شكوك الحاكم العام من حجم تلك التجارة فى موانى الهند الغربية من نتائج التحريات التى أمر كارنك بإجرائها فى أواخر عام ١٨٤٠ . فقد ذكر الكابتن روبرت أوليفر من الأسطول الملكى ، وقائد الأسطول الهندى ، بأنه قد علم بأن ربابنة وبحارة السفن العربية التى تتراد ميناء بومباى قد درجوا على استصحاب الصبية الافريقيين معهم كخدم خاص لهم ، وقد عرف بعد ذلك بأنهم كانوا يبيعون أولئك الفتيان فى بعض الأحيان ، غير أن مدير عام جمارك لم يكن يستطيع اثبات حادثة واحدة من هذه الحوادث . وعلى أى فقد كان يعتقد بأن أصحاب السفن العربية كانوا يقومون باختطاف البنات الهنديات من موانى الاقليم وبيعهن فى البلدان العربية ، كما قدم قائد

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣١ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٤١/٤/٢٧ من ويلوبى الى هاريس ١٨٤١/٤/٢٤ ، جاءت المبادرة لارسال البعثة الى شوا من بالمرستون الذى اهتم باراء جى . ال كرافت التى ادلى بها فى عام ١٨٤٠ ، ومفادها بأن مؤامرات المغامرین الفرنسيين فى شوا قد تنجم عن خطر على وضع بريطانيا فى منطقة البحر الاحمر ، وان ثمة امكانيات وفرصا كبيرة فى شوا للتجارة البريطانية وللحد من القسوة التى يتعرض لها العبيد الاحباش كنتيجة للتجارة التى تمارس فى هذا الشأن ، انظر مجموعة المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٣ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٤٠/١٢/٣ (رقم ٦٨٥) ومرفق نسخة من تقرير كرافت الى كامبل (القنصل البريطانى العام فى القاهرة) ١٨٤٠/٧/٣ وخطاب من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٠/١٢/٢ .

الشرطة دليلا آخر مماثلا ، حينما ذكر بأن عدد الفتيات اللاتي يتم اختطافهن من الهند لا يزيد على خمس فتيات كل موسم . أما في الخليج فلم يعثر هانيل على أدلة قاطعة عن تجارة الرقيق الى الاقليم ، بينما ذكر الكابتن همرتون في تقرير له من زنجبار بأن سفن مسقط كانت في أغلب الأحوال تنقل عبيدين أو ثلاثة عبيد من افريقيا لبيعهم لاثرياء المسلمين ، وأنها من حين لآخر كانت تعود بفتاتين أو ثلاث فتيات من الهند لبيعهن في زنجبار (١) . وفيما يختص بالاجراءات الطويلة المدى حول مكافحة تجارة الرقيق، فقد كان جميع المسؤولين السياسيين متفقين على فاعلية تلك الاجراءات او سلامتها . فلم تكن الفرصة أمام هانيل متاحة لاقتناع القبائل الساحلية العربية أن تتخلى عن عادة مرتبطة بنظامهم الاجتماعي والديني ، وفي نفس الوقت تدر عليهم أرباحا سهلة . وكان هانيل يتفق مع الحاكم العام بأن اصدار تصريح جماعي بتحريم تجارة الرقيق ، وتهديد القبائل بفرض عقوبات مناسبة عليها اذا هي رفضت ذلك سيكون اجراء أحق ويتسم بالخطورة ، وكان في رأيه

(١) من ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، خطاب من اوليفر الى ويلوبى ١٨٤١/٣/٤ (رقم ١٤٥ الادارة السياسية) ومن مدير عام الجمارك الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٥ (رقم ٥٢ الادارة السياسية) ومن قائد عام الشرطة الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٧ (رقم ١٧٣ الادارة السياسية) من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٢٦ ، ومن همرتون الى ويلوبى ١٨٤١/٧/١ ، وقد احيلت كل هذه الرسائل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/١٠/١٨٤١ ، وقد أضاف همرتون في رسالته، الى أنه من الصعوبة بمكان جمع معلومات أكثر عن تجارة الرقيق في الهند من سكان زنجبار . فهؤلاء ممنوعون منعاً باتاً من التحدث معي ، خوفاً من أن يتعرضوا للتدمير من جانب رئيس الجمارك فهو يملك السلطة في منعهم من مزاوله التجارة ، وله نفوذ اوسع من نفوذ صاحب السمو نفسه) .

بأن من الأفضل الاتصال بالسيد سعيد لمنع سفن القواسم ارتياد موانئه الافريقية ، كما سبق له أن أعرب عن استعداده لتلبية هذا القرار لهانيل ، عند اجتماعه به في شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ - وبأن يخول الطرادات البريطانية حق مصادرة أى سفينة داخل حدود أراضيه ، وأضاف هانيل ، « بأنه فى حدود تأكدى فان المناطق التى يمكن الحصول فيها على العبيد هى نفس المناطق بالإضافة الى ساحل بربرة . ولما كان سكان المنطقة الأخيرة هم من الصوماليين ، فان جميع السفن التابعة للقبائل العربية التى ترتاد تلك المنطقة ، تعتبر خاضعة للمصادرة اذا كانت تحمل عبيدا . وكانت سفن الخليج تزور ميناء بربرة خلال موسم الرياح الشمالية الغربية ، بحيث يمكن ممارسة رقابة على الميناء المذكور خلال موسم تجارة الرقيق . وكان هانيل ، بأنه حتى فى حالة تنفيذ الاجراءات ، فان الأمل ضعيف فى أن تؤدى الى الحد من تجارة الرقيق . فقد كانت هذه التجارة تعتمد فى الأكثر على سفن مسقط وصور وغيرهما من الموانئ العمانية ، وهذه السفن بالإضافة الى الموانئ الخاضعة لفارس والسلطة التركية ، سوف تستثنى من القيود المزمع فرضها . فاذا أمكن اقناع الحكومتين التركية والفارسية لاجلاق هذه الموانئ فى وجه هذه التجارة ، واذا أمكن تخصيص قوة بحرية من الطرادات لمكافحة نشاط هذه التجارة ، فقد يكون هناك أمل فى الحد من هذه التجارة ، حسب تصور هانيل أو بالأحرى فى وقفها كليا .

ان لهجة التشاؤم التى سادت موقف هانيل كانت نتيجة لمواقف الكابتن هينز المعتمد السياسى فى عدن ، الذى كان يتصور بأن أية محادثات حول الحد من تجارة الرقيق من البحر الأحمر سوف تكون عقيمة ومعقدة ، كما أن هناك

خمسة منافذ لهذه التجارة على الساحل الأفريقي وهى : سواكن ، ومصوع ،
وتجورا ، وبربرة . وزيلا . والمنفذان الأولان خاضعان لوالى مصر . وفى رأى
هينز أن تجورا يصدر منها أكبر عدد من الرقيق ، بينما يسيطر على بربرة
الزعماء المسلمون وهم يحصلون على الجزء الأكبر من واردتهم من دخل هذه
التجارة ، أما زيلا فهى تخضع لشريف مخا الذى كان يؤجر عمليات هذه التجارة
لأحد الرؤساء المحليين ، ريشاطر هينز هانيسل فى رأى بضرورة مرابطة
أحد الطرادات بالقرب من ساحل بربرة خلال موسم السوق السنوى لهذه
التجارة من نوفمبر حتى مايو ، على الرغم من انه كان يعتقد بأن وجود الطراد لن
يؤثر على هذه التجارة فى الأحباش ، والتى لا يمكن الحد منها ، الا باتخاذ
اجراءات فعالة من داخلية البلاد . وقد حذر هينز بأن التدخل فى تجارة
الرقيق فى البحر الأحمر قد يثير حروبا دينية بين قبائل اليمن والحجاز ،
وأنه لابد من اتخاذ الحذر فى أى خطوة تتخذ ضد هذه التجارة وان نتجنب
القيام بأى محاولة مباشرة لاستئصال هذه التجارة . وقد أشار همرتون
بنفس الآراء على السلطات الحاكمة فى الهند وقال « بأن أى تحرك مفاجئ
بصدد تجارة الرقيق سوف يجرح السيد سعيد أمام رعاياه وعلى الأخص فى
عمان ، مالم يتم دعم المطالب البريطانية للحد من تجارة الرقيق بقوة من
الأسطول ، فان هناك أملا ضئيلا فى رأى همرتون ، أن يجازف السيد سعيد
بتحدى مشاعر مواطنيه لمجرد ارضاء النزعات الانسانية للحكومة البريطانية(١) .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٤ مرفق
للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من هينز الى ويلوبى
١٨٤١/٧/٥ (رقم ٥٤ الادارة السرية) وملفات الخارجية البريطانية من هينز
الى ويلوبى ١٨٤١/١٢/٢٢ (٣٩ الادارة السياسية) واحيل الى الخارجية بتاريخ
١٨٤٢/٤/١٨ وقد اصدر هينز هذا التحذير بعد أن تشاور مع قائد السفينة =

لم ينتظر بالمرستون حتى تصل كل التقارير اليه ليتخذ قراره فى هذه المسألة ، وحتى او اطلع على مثل هذه التقارير قبل ان يتصرف ، فلم يكن من المحتمل ان يسفح لآراء المسئولين السياسيين بان تؤثر على أحكامه ، بعد ان صمم على شن حملة تأديبية لمارسى تجارة الرقيق ، كما أنه لن يحيد عن قراره بسبب ما قد تسفر عنه من نتائج سياسية . وكان اعتراض اوكلاند على خطته يسبب له ازعاجا ، فقد كان يتصور بان الرفق الذى يعرفه المقتضيات السياسية لمهمة انسانية عظيمة كمهمة تحرير العبيد قد ولى . ومن ناحية أخرى فان محمد على باشا قد منى بالهزيمة ، بينما قلمت أظافر الشاه ، وخرجت بريطانيا من الازمة الشرقية لسنة ١٨٣٩ - ١٨٤١ أقوى مما كانت عليه فى لشرق الأدنى فى أى وقت من الأوقات ، وبالتالي فلم يعد هناك مبرر للانزعاج من موقف بعض حكام شبه الجزيرة العربية الصغار ، فضلا عن السماح لمثل هذه الاعتبارات أن تثبط من عزيمتنا فى شن حرب مقدسة ضد تجارة الرقيق .

فى الثامن من شهر يونيه بعث اللورد ليفسن نائب مساعد وكيل وزارة

=اندميتون التى كانت قد اشتركت مع السفينة كونستانس فى زيارة بربرة فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤١ . وكان الكابتن جرى قائد السفينة اندميتون بعد أن لاحظ تورط رؤساء العشائر الصوماليين فى تجارة الرقيق اوصى بشدة بعدم القيام بأية محاولة فى الوقت الحاضر على الأقل لاتخاذ اجراء ضد تلك التجارة وقد كتب فى هذا الشأن الى حاكم بومباى يقول : « اننى مقتنع بأن أى محاولة من هذا القبيل فى الوقت الحاضر سوف تؤدي الى نشوب نزاعات مع هذه القبائل ، مما سيضطرنا الى الاحتفاظ بقوة كبيرة من السفن الصغيرة لحماية تجارتنا فى هذه المنطقة » (ملفات الخارجية من جرى الى =

الخارجية برسالة شديدة اللهجة الى مجلس الهند ، يطلب فيها اصدار التعليمات اللازمة الى حكومة الهند لكي تقوم بابلاغ سلطات مسقط وشيوخ الهدنة ، بأن المجلس لن يسمح بعد الآن باستمرار تجارة الرقيق « . . . ذلك أن شعب انجلترا قد نما لديه احساس بالمرارة ضد هذه التجارة ، وما ينطوى عليه من اجرام » هذا ما جاء فى رسالة ليفسن ، وبالتالي فلم يعد فى مقدور الحكومة البريطانية ان تمتنع عن استخدام كل ما لديها من سبل لمنع استمرار هذه الأعمال حينما تستطيع ذلك ، اما اذا كان سلطان مسقط وشيوخ الساحل يراودهم أقل شك فى سلامة هذا القرار فيتعين ابلاغهم بما يلى : « . . . لقد تضافرت عوامل كثيرة لتمكن الشعب البريطانى من أن تكون لديه قوة بحرية ونفوذ فى مياه المحيط الهندى والخليج الفارسى والبحر الأحمر ، لم تبادر الى استخدام تفوقها البحرى هذا لمنع تجارة الرقيق من لاستمرار فى هذه الاصقاع » وعلى سلطان مسقط وشيوخ الهدنة أن يشتركوا جميعا فى التوقيع على معاهدة تحرم تجارة الرقيق فى البحر والبر . . . وأن تسمح لسفن الحرب البريطانية تفتيش وحجز ومصادرة كل سفينة من سفن المنطقة يتبين أنها تحمل عبيدا وفى اى جزء من المنطقة ، ولتعويض سلطان مسقط عن الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا الاجراء ، فقد كان بالمرستون على استعداد لتقديم معونة سنوية اليه بواقع ٢٠٠٠ جنيه استرلينى ، لفترة تمتد لثلاث سنوات ريثما تنتعش ميزانية السيد سعيد كنتيجة لتوسع التجارة المشروعة ، لسد الفراغ الذى سينشأ عن الغاء تجارة الرقيق . أما بالنسبة لشيوخ الهدنة فليس هناك أى تعويض لهم . ويكفى أن يبلغوا بأن الاتفاقات والمعاهدات المعقودة معهم ، تعنى التزامهم بالغاء تجارة

= حاكم بومباى ١٨٤٢/٢/٢ وقد أحيل الى الخارجية بتاريخ ١٨٤٢/٤/١٢ .

الرقيق في سفنهم وفيما بين رعاياهم . وان الهدف الوحيد من المعاهدة المقترحة الآن هو مجرد تأكيد للمعاهدات السابقة وبصورة أكثر وضوحا . أما اذا لم تكن لديهم الرغبة في ابرام اتفاق جديد حول الموضوع ، فان الحكومة البريطانية ترى انها تكتفى بالعمل بموجب المعاهدات السابقة دون ما حاجة الى ابرام اتفاقيات جديدة بهذا الشأن .

غير ان الرأى الأخير لم يكن صحيحا بالمرة . ذلك أن التفسير القانونى الذى يمكن ان تقوم عليه هذه الاتفاقيات ، كما أشار الى ذلك أكثر من مرة الكاتب هانيل ، وهو الرجل الذى باشر المفاوضات لعقد هذه الاتفاقيات ، هى أنها حظرت تجارة الرقيق بالنسبة للصوماليين ، وخطف الافريقيين لتحويلهم الى رقيق ، ونقل الرقيق عبر خط مورسى . وضمن هذه الحدود فقد كانت تجارة الرقيق العربية شرعية بصورة كاملة ، رغم ما كانت تنطوى عليه من ضرر فى نظر البريطانيين . فضلا عن ذلك فقد كان من المؤكد بدرجة مطلقة أن الحكام العرب الذين اشتركوا فى التوقيع على تلك المعاهدات ، لم يكونوا يتصورون أنها تؤثر بأى حال على حرية تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة والخليج ، فضلا عن اعتبارها معاهدة لالغاء تلك التجارة الفاء تاما . فهل يصح الآن بأن نعود فنقول لهم بأن تفسير الحكومة البريطانية لتلك المعاهدة يدور حول هذا المعنى ، مما يخشى منه بأن يؤدى الى ردود فعل عنيفة من جانبهم ، قد تقضى على جميع المكاسب السياسية التى تحققت لبريطانيا فى الخليج على سبيل ترويض شعوبها ، وادخال المدنية اليهم اعتبارا من هذا القرن . فاذا كان بالمرستون يعى تلك الحقائق فانه لابد أن يكون قد حاول تجاهلها . فلقد غدا مصمما أنه ابتداء من ذلك التاريخ فان تشكيل وتكييف السياسة

البريطانية بالنسبة لتجارة الرقيق فى شبه الجزيرة ، سيكون من اختصاص وزارة الخارجية ، وليس من اختصاص حكومة الهند التى كان يعتقد بانها لم تكن متحمسة فى جهودها لمحاربة هذه التجارة .

وبالتقال مهمة مكافحة تجارة الرقيق الى وزارة الخارجية ، فان طبيعة هذه الحرب قد مرت بتغيرات واسعة أساسية ، فعلى حين كان هدف سلطات الهند مقصورا على ابعاد هذه التجارة عن شواطئ الهند الغربية ، فان هدف وزارة الخارجية البريطانية قد أصبح هو استئصال هذه التجارة أينما وجدت فى البحار الشرقية . وفى رسالة ليفسن المؤرخة ٨ يونيو وردت الخطوط العريضة للأساليب التى ستتبع فى ذلك المجال ، فقد تقرر ممارسة الضغوط على الحكام المسلمين بالتعهد بتحريم هذه التجارة فى أقطارهم وحدودهم عن طريق عقد معاهدات معهم لهذه الغاية ، ثم يتولى الاسطول البريطانى تنفيذ ما جاء فى تلك المعاهدات ، أما اذا أظهر أحد الحكام معارضته لذلك فسوف يتم تفسير المعاهدات القائمة تفسيرا يبرر للطرادات البريطانية اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد رعايا ذلك الحاكم وسفنهم . وباختصار فقد كان بالمرستون قد عقد النية على تجاهل حرفية تلك المعاهدات القائمة ، بحيث يقوم بتطبيق روح تلك الاتفاقيات ، كما أن هذا سوف يتم بدوره وفقا لمتطلبات المرحلة السائدة .

غير أن حكومة الهند لم تكن على استعداد للموافقة على تلك الاجراءات . وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٤١ أعرب اوكلاند عن رأيه لكارنك ، بأن تقارير هانيل وهينز وهمرتون تظهر فى جلاء بأن تجارة الرقيق فى المناطق الغربية من الهند على الأقل قد تضاءلت كثيرا من حيث الكم ، ومن المتوقع أن تتضاءل

مدريجيا حتى تختفى فى النهاية دون ما حاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة لحظرها .

وبعد شهر أعلن اوكلاند بأن السياسة التى وردت فى خطاب ليفسن لاصدار اعلان لحكام سواحل شبه الجزيرة يجعل من الاتجار فى الرقيق عملا غير قانونى وقد وصفها بأنها سياسة غير واقعية ولا يمكن تطبيقها ، لأنها لن تنفر الحكام العرب فحسب ، بل ملك شوا أيضا ، وهو الذى تبذل الجهود معه لاقامة علاقات تجارية بين البلدين . « ان هذه الخطوات المباشرة لمنع تجارة الرقيق كما قال اوكلاند ، تخلق صعوبات سياسية ، بحيث يبدو تحقيق الهدف منها غير ممكن عمليا ، بدون التعرض لخصومات مع كثير من الامراء والقبائل الافريقية ، الذين نحاول أن نعقد صداقات وأحلاف معهم ، والذين قد يؤدى اقامة صلات وثيقة وعلاقات تجارية مشروعة معهم ، وتحقيق نتائج أفضل لقمع تجارة الرقيق ، بدلا من اللجوء الى الاجراءات المباشرة والتدخلات القسرية ، وأضاف اوكلاند ، بأنه على أى حال ، فحتى الاجراءات القسرية لن تأتى بأى مفعول ، دون الاستعانة بقوات بحرية أكبر من تلك المتوافرة فى المياه العربية والافريقية . كما ان هذه الاجراءات لو اتخذت لن تسهم فى تقليص هذه التجارة الى حد كبير ، ما لم يحصل على تعاون الحكومتين الفارسية والتركية ، وهو هدف ، على حد اقتراح اوكلاند ، يجدر بوزارة الخارجية أن توليه عنايتها .

استقبلت آراء الحاكم العام فى حكومة بومباى بمشاعر مختلطة ، حيث اكتشف المسئولون أخيرا بأن اتفاقات عام ١٨٣٩ قد فشلت ليس فى وقف تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار والسند فحسب ، بل والى اقليم بومباى كذلك . كما أن المعلومات قد بدأت تتكشف فى هذا الوقت عن مدى انغماس

الموانئ الفارسية وموانئ الخليج في تجارة الرقيق ، الا أن سكان هذه المناطق لم يكونوا ملتزمين بأى شكل من الأشكال بخط مورسبى الملاحى او الامتناع عن اختطاف الافريقيين او استبعاد الصوماليين . أما ما هى الأسباب وراء إستغراب كارنك وزملائه من المسئولين عن عدم احترام سكان هذه المناطق لمعاهدات ١٨٣٩ ، فمن الصعب معرفتها ، سيما وان تلك المعاهدات كانت تعتمد فى تطبيقها على نقطة قادة الاسطول البريطانى فى البحار العربية . على ان النقص فى عدد الطرادات فى الفترة الواقعة بين عام ١٨٣٩ وعام ١٨٤١ ، يعود فى الواقع الى انه لم تكن هناك أعداد كافية منها للدفاع عن المصالح السياسية الحيوية البريطانية فى الخليج . ناهيك عن تخصيص بعضها لمراقبة عمليات تجارة الرقيق . ولعل هذا العامل بالذات كان يكفى لاقناع هانيل بعدم احترام سكان الساحل للاتفاقيات المعقودة معهم . وهكذا فقد بقى يجهل هذه الحقيقة ، الى ان تنبه اليها هانيل فى خريف عام ١٨٤١ .

خلال زيارة قام بها الكومندور بركس قائد أسطول الخليج الى ساحل الهدنة فى شهر اغسطس سنة ١٨٤١ ، علم بأن سفن القواسم التى تتعامل مع افريقيا قد عادت ذلك الصيف من بربرة وعلى متنها ما لا يقل عن خمس عشرة فتاة صومالية كرفقات ، وتم انزال بعضهن فى رأس الخيمة ، بينما ارسلت البقية منهن الى لنجة فى الخليج . وقد كشفت تحريات بركس بأن سكان موانئ فارس الذين اعتادوا سابقا الحصول على الرقيق من مسقط ، قد أخذوا يقومون برحلات الى افريقيا لهذا الغرض . وقد أخذت هذه السفن فى جلب ٣٠٠ عبد على الاقل فى كل موسم من الموانئ الافريقية ، كما كان يتم بيع ٣٠٠ عبد آخرين فى الموانئ الفارسية من جانب سفن القواسم سكان ساحل الهدنة . كما علم بأن أحد أبناء شيخ الشارقة القاسمى وشقيق حاكم أم القيوين ، كانا يتاجران فى الصوماليين ، ويستخدمان ميناء لنجة ميدانا

لنشاطهم هذا . وعند تلقى هانيل لتقرير بركس ، ارتأى بأن يوجه طلبا الى الشيخ سلطان بن صقر لاطلاق سراح الفتيات الصوماليات ، كما اقترح على السلطات المسئولة في بومباي ، بأنه اذا امتنع سلطان من تلبية الطلب ، فسينبى فرض منع على جميع سفن القواسم من ارتياد ميناء خرك ، وهى فى طريقها الى البصرة الذى لا يزال حتى ذلك الوقت تحت سيطرة بريطانيا، ولكن هانيل لم يكن يؤيد كما هو الحال فى قضايا القرصنة ، مصادرة السفن المذكورة ، لان تجارة الرقيق كانت جزءا لا يتجزأ من حياة هذه القبائل ، بحيث أنه كان يراوده الشك فيما اذا كان فى نطاق سلطة الشيخ سلطان بن صقر حتى لو شاء تسليم تلك السفن او اصحابها الى السلطات البريطانية .

وقد أحال كارناك توصيات هانيل الى حكومة كلكتا ، مشددا فى طلبه بالموافقة عليها وعلى بدء مفاوضات مع الحكومة الفارسية لاقتناعها باغلاق موانئها على الخليج فى وجه تجارة الرقيق . غير ان اوكلاند رفض كلا الاقتراحين . وذكر فى رده بأنه قد فوجئ بمدى اشتراك الموانئ الفارسية فى هذه التجارة ، التى كان يتصور مما وصله من معلومات بأنها لم تكن بذات أهمية ، وبأنها قد تضخمت الى تلك الدرجة فى فترة زمنية قصيرة ، مما يستدعى اتخاذ خطوة خطيرة كالتى تقترح الآن ، وفى وقت قد عادت العلاقات الدبلوماسية مع فارس لتوها . وفى الوقت الذى كان موقف الشاه تجاه الحكومة البريطانية ينقصه الود ، ولاتزال مسائل عديدة فى منتهى الخطورة تنتظر التسوية بين الحكومتين . وعلى أى حال فان المبادرة لبدء المفاوضات مع حكومة فارس كما قال اوكلاند ، وفقا لما اقترحه الآن كرنالك ، لابد وأن

تأني من وزارة الخارجية ، وليس من حكومة الهند (١) أن أربعة من الغييات اللاتي أنزلن في رأس الخيمة في بداية الصيف تم نقلهن عائداً الى بربرة في الصومال في نهاية العام . وقد سافرت على السفينة الملكية البريطانية اندميون . فقد خضع الشيخ سلطان بن صقر لمطالب المقيم ، ولكن بعد تردد ، مما كان يشير بوضوح ، الى أنه لا يمكن الاعتماد لا عليه ولا على بقية الشيوخ للساحل في الوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة ١٨٣٩ طواعية ، ولهذا فقد اقترح هانيل في شهر أكتوبر اقرار فرض نظام الغرامات كعقاب للشيوخ على انتهاك الاتفاقات في المستقبل . ثم قال بان الوسيلة الوحيدة الأخرى التي قد تكون فعالة في ردع الشيوخ ، هي مصادرة السفن التي تشترك في تهريب الصوماليين الى الخليج ، والتي سبق أن وصفها هانيل من قبل بانها وسيلة وحشية . وعلى أي حال ، فاذا رأى الحاكم تبني هذه الخطة ، فان عملية المصادرة يمكن ان تتم في شط العرب في فترة أواخر الصيف حتى

(١) من ملفات وزارة الخارجية رقم ٤٤٤/٨٤ من مادوك الى ويلوبى ، فورت ولیم ١٨٤١/١١/١ (رقم ١٦٢٨ الادارة السرية) وقد احيل الى وزارة الخارجية . وقد عاد هانيل فعلق على هذا الموضوع بالقول بأن الزيادة الظاهرة في اشتراك الموانئ الفارسية للخليج في تجارة الرقيق ، لم يكن يسبب أي زيادة فعلية ، وانما بسبب توصل السلطات البريطانية في الخليج الى معلومات اوثق عن الموضوع . (انظر مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٤٣ ، مرفق للخطاب السري رقم ٤٩ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من اللفتنانت كولونيل روبرتسون (المقيم السياسي البريطاني بالوكالة) الى ويلوبى بتاريخ ١٨٤٢/٣/٣١ وقد أشار فيه الى تعليق هانيل على حاشية خطاب مادوك المؤرخ ١٨٤١/١١/١ .

تواجد سفن اسطول القواسم فى رحلتها السنوية الى البصرة لشحن البلح من هناك . أما البديل الآخر حسب رأى هانيل ، فربما يكون تنفيذه اكثر صعوبة ، وهو منع سفن القواسم من القيام برحلاتها الى افريقيا وعلى الأخص الى زنجبار ، وقد يرحب السيد سعيد بمنع سفن القواسم من الدخول الى ارضيه الافريقية ، وهو فى هذه الحالة قد يوافق على تخويل طرادات الاسطول البريطانى حق مصادرة سفن القواسم التى تحاول تحدى ذلك .
الحظر .

كانت مقترحات هانيل متفرقة ان لم نقل خطيرة ، ومما يثير الدهشة أن تأتى هذه المقترحات من الرجل الذى اتسمت اجراءاته بالمرونة . كما كان تفهمه لمشاعر وحزازات عرب الخليج فى غاية الحساسية . والسبب فى ذلك يرجع الى ان هانيل فى خريف عام ١٨٤١ كان يعانى من ارهاق العمل ومن التوتر الذى سببته له الازمة المصرية والازمة مع فارس ، ومن انهيار حالته الصحية نتيجة تعرضه لنوبات من الملاريا والدسنتاريا . وربما كان قد ضاق ذرعا مما كان يطالبه به رؤساؤه فى الهند من اليقظة والتشدد فى مواجهة تجارة الرقيق ، بينما استمروا هم فى خضم من تضارب الآراء حول الهدف النهائى من تلك المشكلة . وازاء الالحاح المستمر من جانب رؤسائه بتقديم الاقتراحات والحلول الكفيلة بوضع الاتفاقات القائمة موضع التنفيذ ، مع حرمانه فى الوقت نفسه من تقديم قوة بحرية كافية لتنفيذها ، فقد اضطر الى تقديم حلول اكثر بأسا . وكانت مقترحاته الأخيرة ، هى آخر المقترحات التى عرضها فى هذا الصدد ، وفى أواخر عام ١٨٤١ سافر هانيل فى اجازة عبر رحلة بحرية طويلة فى محاولة لعلاج حالته الصحية التى ارهاقها المناخ

القاسى للخليج ورغم صراحة مقترحات هانيل الأخيرة ، إلا أن كارنالك أولاها كثيرا من الجدية .

فقد كان كارنالك منزعجا من آخر التقارير التى وصلته من المقيم البريطانى فى الخليج ، ومن سمسار شركة الهند الشرقية فى مسقط فى أواخر الصيف عن استمرار تجارة الرقيق فى الافريقيين والصوماليين فيما بين مسقط وبومباى ، كما كانت هناك تجارة مماثلة فى الفتيات الهنديات فيما بين ميناء بومباى وموانئ شبه الجزيرة العربية ، وبأن الطريقة المتبعة فى تهريب العبيد الى بومباى كانت تتم حسب تقرير هانيل كالاتى :

« يتم انزال الذكور من العبيد على السفن العربية بوصفهم بحارة تلك السفن ، بينما يتم تحرير الاناث بوصفهم زوجات لهم . . ولما كان غالبية بحارة هذه السفن من الزوج ، فانه لابد أن يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل على ضابط التفتيش ، أن يحدد ، ما اذا كان البحارة بحارة حقيقيين أم رقيقا للبيع ، وبالإضافة الى ذلك فقد بلغت بأن الزوج الذين يؤتى بهم للبيع لا يبدون أى معارضة أو رفض ، وهكذا يتم الاشتراك بين الذكور والاناث من هؤلاء الرقيق فى عمليات التمويه ، واذا ما حدث وتم استجوابهم فانهم نادرا ما يدحضون أقوال الربان أو قائد السفينة باعتبارهم جزءا من متاع السفينة أو رجالها .

وقد ذكر روبين اسلام سمسار الشركة فى مسقط ، بأن ما لا يقل عن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد يدخلون الى موانئ الهند كل عام بهذه الطريقة . وحتى السيد خالد النجل الثانى للسلطان ، كان يشترك فى هذه التجارة ، كما علم السمسار أيضا بأن عددا من الفتيات الهنديات يتم اختطافهن كل عام ،

وعلى الأخص من ساحل ملبار ، ثم يتم بيعهن فى مسقط وزنجبار أو فى
موانئ البحر الأحمر أو الخليج الفارسى .

ولقد انزعج كارنك من تلك التقارير وعبر عن غضبه هذا بالإيعاز الى
المقيم البريطانى فى الخليج والى الكابتن همرتون من زنجبار بإبلاغ مضمون
رسالة ليفسن المؤرخة ٨/يونيو الى كل من سلطان مسقط وشيوخ الهدنة
بأسرع وقت ، كما انه فى نهاية العام بعث برسالة الى اوكلاند ، يحثه على
العمل على تنفيذ الاجراءات التى كان هانيل قد اقترحها فى الخريف غير
أن رد اوكلاند لم يرسل حتى أواخر شهر فبراير ١٨٤٢ . وقد كتب هذا الرد
فى غمار كارثة الجيش البريطانى فى افغانستان وفى الايام الأخيرة من منصبه
كحاكم عام للهند . ومهما كان موقف حكومة الوطن - ولم يعد وقتها بالمرستون
وزيرا للخارجية - فان الوقت لم يكن ملائما ، على حد رأى اوكلاند، لاستفزاز
الحكام المسلمين بلا مبرر ، باتخاذ اجراءات شديدة القسوة ضد تجارة
الرقيق . فلقد كانت مقترحات هانيل مرفوضة من كافة الوجوه . أن فرض
غرامات مالية على شيوخ المنطقة من مخالفات يرتكبها رعاياهم فيما يتعلق
بتجارة الرقيق معناه سبق افتراض باشتراك هؤلاء الشيوخ فى تلك
المخالفات ، كما أن مصادرة سفن القواسيم على مياه شط العرب من جانب
الطرادات البريطانية تشكل مساسا بالسيادتين التركية والفارسية ، فضلا
عن أن القانون الدولى لا يقرها . كذلك فان اصدار اعلان باعتبار تجارة الرقيق
عملا غير قانونى من جانب واحد ، كما رأى بالمرستون وايده هانيل سوف
يكون سياسة خرقاء .

« واذا نظرنا الى المسألة عموما من الناحية السياسية نجد ان معالى
الحاكم العام أصبح مقتنعا من أن الحكومة البريطانية اذا كان هدفها مركزا
على ازالة كل اثر لتجارة الرقيق فى المناطق الواقعة بين الساحل الافريقى

والهند والاقطار المتاخمة للخليج الفارسي ، فيتعين عليها بأن تكيف خطواتها في هذا السبيل ، بطريقة لا تؤلب عليها قبائل الساحل في تلك الاقطار ، وتساهم بالتالي في تقويض ما حققته لنفسها من نفوذ هناك ، في مساعيها لتحقيق الاهداف النبيلة من سياستها الخاصة بالرقيق ، وانما ينبغي عليها أن تترك هذه المسألة لتتبلور مع الزمن حتى تحقق الاهداف السامية منها ، والا تلجأ الى اساليب القسر والعنف ، حتى لا تثير عليها مشاعر الدول والشعوب الواقعة على ساحل الخليج الفارسي . فقد يفتح مثل هذا الاسلوب الباب أمام القوى الاخرى فتستغله ضدنا ، خصوصا وان مكافحتنا للرق قد تثير بينا قبائل افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية . كما اننا قد نعرض النفوذ الذي نتمتع به في اوساط هذه الدول للخطر . وبالتالي فان معاليه قد بات مقتنعا بأن تأجيل موضوع الرق لبضع سنوات أهون علينا من تعريض نفوذنا لخطر الزوال لذلك النفوذ الذي نستطيع من خلاله أن نحقق المزيد من المكاسب الانسانية في تلك المناطق الشاسعة من افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية . وثمة من الاسباب ما يحمل على الاعتقاد بأننا قد نستفز حتى حليفنا المخلص القديم سلطان مسقط لو عمدنا الى تطبيق شروط المعاهدة التي عقدناها معه بهذه الطريقة العشوائية (١) (١٠)

لا مجال لانكار ما انطوت عليه رسالة اوكلاند من آراء وجبهة ، وقد

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٤٣ مرفق
سخطاب السري رقم ٢٩ في ١٨٤٢/٣/٣٠ من مادوك الى ويلوبي ، فورت ولیم
١٨٤٢/١/٢٨ (رقم ١١٠ الادارة السرية) .

تأكدت هذه الآراء بوصول تقرير اللفتنانت كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة بعد ذلك بوقت قصير . وكان روبرتسون قد أعد تقريره هذا بعد دراسة النتائج التى أسفرت عنها عمليات التفتيش الأخيرة للسفن التى زارت ميناء خرك ، وهى فى طريقها الى شط العرب خلال صيف عام ١٨٤١ ، ومن خلال تلك الدراسة توصل روبرتسون الى ان ابلاغ شيوخ الهدنة بمضمون رسالة اللورد ليفسن المؤرخة ٨ يونيه ١٨٤١ لن يكون فى مصلحة الحكومة البريطانية ، لأن هؤلاء الشيوخ ، على حد رأيه لم يشتركوا ولا رعاياهم اشتراكا مباشرا فى تجارة الرقيق ، كما كان من المشكوك فيه ، ما اذا كانت حصّة سفن هؤلاء الشيوخ فى نقل الرقيق من زنجبار والساحل الافريقى تزيد على سبع العدد الذى ينقل سنويا الى المنطقة وأضاف روبرتسون فى تقريره بأنه لما كانت حصّة اشتراك سفن شيوخ الهدنة فى هذه التجارة ، أقل من سفن غيرهم فاننى لا أرى مبررا لاستفزازهم وان نطالبهم بالتخلى كليا عن هذا النشاط ، ومن الأفضل أن نتركهم يتطورون مع مضى الزمن ، والا نحاول أن نفرض عليهم قرارات الاصلاح فرضا ، ولعدم وجود مبررات حقيقية لدينا ، فانه من الأفضل لنا بالأنا نتحداهم فى هذا المجال (١) كذلك فقد اكتشف روبرتسون بأن أكثرية السفن الضالعة فى عمليات تهريب العبيد ، لم تكن تابعة لمسقط ،

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٨ المؤرخ ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٣/٤ ؛ رقم ٣٥ الادارة السرية) ومرفق به لائحة بعدد الرقيق الذين يتم نقلهم الى مناطق الخليج على السفن التى تزور ميناء خرك خلال يوليو - ديسمبر ١٨٤١ - اعداد اللفتنانت كولونيل دلفيس (القائد العام للحامية البريطانية فى خرك) .

او لساحل الهدنة ، بل تخص الكويت ، والبحرين ، والبصرة ، وبوشهر ، وبالتالي فلو أمكن إبرام اتفاقيات مماثلة مع دول هذه الأقطار لحظر اتجار رعاياهم فى الرقيق مع الهند ، فسيكون هذا اجراء مناسباً . وحتى فى حالة التوصل الى عقد مثل هذه الاتفاقات مع دول تلك البلدان ، فان روبرتسون لم يكن متاكداً من نجاحها :

« ان المحاولات والاتفاقيات الفردية فيما يختص بهذه التجارة تبدو لى ، وكأنها محاولة لسد مياه احدى القنوات لدفع مائها الى قناة أخرى . وسوف يكون من الأفضل الى حد كبير لو امتنعنا عن عقد أى اتفاقات بشأن تجارة الرقيق ، اذا كنا لا نستطيع تطبيق نصوص تلك الاتفاقيات بصورة فعالة . كما ان وجود مثل هذه الاتفاقات مع حجم القوة المتوافرة لدينا ، ليسا كافيين لوقف تجارة الرقيق ، ومن هنا يتعين علينا بأن نبادر الى تطبيق نصوص هذه المعاهدات بكل ما نملك من القوة . وفى رأى أن عدم قيام الحكومة البريطانية بتنفيذ هذا الأمر حتى الآن ، انما هو دليل على ضعفها .

ان ثمة حلاً واحداً أكيدا لوقف تجارة الرقيق ، ألا وهو وقفها داخل سواحل افريقيا . فاذا امكن الحصول على حق التفتيش وممارسته بشكل فعال هناك ، فلسوف تنهار هذه التجارة . وعلى أية حال فان روبرتسون هو الشخص الذى يستطيع ان يقول رأيه فى هذا الأمر : « ان سلطان مسقط والزعماء العرب فى الخليج الفارسى ، لا يمكن أن يوافقوا على هذا الحق أو ان يمنحوه لنا عن طيب خاطر لانه سوف يقضى على أكثر الأعمال التجارية راجا عندهم ، كما سيؤدى الى خلق بطالة واسعة بين مواطنيهم وسفنهم لفترة من الزمن ، فضلاً عن انه سوف يشيع التدمير فى صفوف قسم كبير من

رجال القبائل الساحلية . . . » أما بالنسبة لسلطان مستقط فقد كان روبرتسون على يقين من أن السيد سعيد لن يتخلى عن تجارة الرقيق مقابل ٢٠٠٠ تدفع له سنويا ولمدة ثلاث سنوات ، كما لم يكن متأكدا من أن الغاء هذه التجارة سوف يعود على بريطانيا بالمصلحة .

ان قبائل ساحل الهدنة بعد ان حرمت من القرصنة ، أخذت تتجه بشكل متزايد نحو تجارة الرقيق خلال السنوات الاخيرة ، وكانت هذه التجارة بدر أرباحا عليهم ، كما كانت تتفق مع شراسة طباعهم ، فاذا ما حرموا الآن من تجارة الرقيق ايضا ، فان ذلك سوف يرغمهم الى العودة لممارسة القرصنة ، باعتبارها الحرفة التى تناسب تجارتهم ، بعد أن يفقدوا موارد رزقهم ، وللتنفيس عن نزعات الحقد والانتقام ، واشباع غرائز السلب والنهب فيهم .»

وعلى أى حال ، يضيف روبرتسون بأنه اذا كانت الحكومة البريطانية مصممة على القضاء على تجارة الرقيق ، بصرف النظر عن الاعتبارات التى شرنا اليها آنفا ، فإن الأفضل لها ان تركز جهودها فى افريقيا ، حتى لو اضطرت الى الاستيلاء على الشواطىء والموانئ البحرية التى يتم منها تصدير الرقيق . هذا الاجراء لن يكلفها كثيرا من الناحية المالية ، اذا ما قورن بنظام التفتيش فى الموانئ والبحار — بما فى ذلك الموانئ الافريقية — وسوف يمكننا دون ما حاجة الى ابرام معاهدات واتفاقيات مع حكام السواحل العربية والخليج الفارسى لوضع حد نهائى لتجارة الرقيق على امتداد الطرق التى تسلكها .

وعلى الرغم من أن روبرتسون لم يكن يعلم بما كان يجرى بهذا الشأن عند كتابته لرسالته ، الا أن الخطوة الاولى على هذا الطريق كان قد تم

اتخاذها . ففي شهر يناير من عام ١٨٤٢ أطلع همرتون على رسالة ليفسن للسيد سعيد في زنجبار . وقد صدم السيد سعيد بمضمون الرسالة ولهجتها لدرجة أنه أبى أن يصدق أنها حقيقية . . . وخين نجح همرتون أخيراً المطاف في اقناعه بأن الرسالة قد صدرت من وزارة الخارجية بالفعل ، ضرب السيد سعيد كفاً على كف . وقال : كل شيء قد انتهى الآن . ان هذه الرسالة وعزرائيل هما شيء واحد وهكذا قرر ان يرسل مبعوثاً الى انجلترا على الفور ليقدم طلباً الى ملكة انجلترا لاعادة النظر في قرار حكومتها بالفاء تجارة الرقيق بشكل نهائي ، وعلى الرغم من ان همرتون رأى نفسه مضطراً الى اشعار السيد سعيد بأنه ليس ثمة أمل في رجوع الحكومة البريطانية عن قرارها ، الا أنه ، سرا ، أوعز الى رؤسائه في الهند بعدم ممارسة ضغط أكثر على السيد سعيد حول هذا الموضوع وقال « . . . لا يمكن تحقيق أى شيء عن طريق المفاوضات ، وليس السلطان سلطة للتدخل في هذه المسألة ، حتى ولو شاء ذلك ، غير أنه لا يفكر في شيء كهذا . ان الرق في رأى العرب حق من الحقوق التي يكفلها لهم دينهم ، وبالتالي فلا يجرؤ سلطان مستقبلي ان يظهر وكأنه موافق على مطلب الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، ما لم تؤيده القوة ، وحتى في هذه الحالة فسوف يجد نفسه مضطراً الى ان يبدو في نظر رعاياه وكان الحكومة البريطانية قد ارغمته على اتخاذ هذا القرار (١) .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٤٤ مرفق للخطاب السري رقم ٤٣ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من همرتون الى وياووي ١٨٤٢/١/٢ (رقم ٢ الادارة السياسية) وقد وردت التأكيدات في النسخة الاصلية للخطاب .

من الناحية السياسية فان جميع الأدلة كانت تتجه ضد التدخل فى
تجارة الرقيق العربية فى تلك الفترة من الزمن ، ولو ان السلطات المسؤولة
فى الهند احتفظت برسم سياسة الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٤٢ ، فمن
المؤكد انها لم تكن لتتدخل فى هذا الموضوع لعدة سنوات قادمة . غير أن
المبادرة قد انتقلت منذ ذلك الوقت الى وزارة الخارجية البريطانية كما ان
مجلس ادارة شركة الهند الشرقية اقر رسميا انتقال تلك المسؤولية الى
وزارة الخارجية وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٤٢ ، بموجب خطاب بعثوا به
الى حكومة بومباى بهذا الشأن وجاء فيه : بما أن هذه القضية قد أصبحت
قضية قومية اكثر منها هندية ، فان أى قرارات بشأن تلك القضية تعود الى
حكومة صاحب الجلالة وحدها ، وبالتالي فليس ما يخلو أن نتحدث فى
هذا الموضوع (١) .

(١) من التقارير السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٦ من مجلس الادارة
الى الحاكم ١٨٤٢/٩/٢١ (رقم ١٥ الادارة السياسية) .

الفصل الحادى عشر

الحرب الفارسية

١٨٥٦ - ١٨٥٧

بعد أزمة ١٨٣٧ - ١٨٤١ لم تستقر علاقة بريطانيا بفارس على اتجاه واحد ، فقد كان الفرس متدمرين من الضغوط التى كانت تمارسها بريطانيا عليهم خلال تلك الفترة ، بينما كان البريطانيون غير مكترئين للمشاكل التى كان يعانى منها الفرس . وقد وصف كرزن السياسة البريطانية تجاه فارس بحق « انها كانت تعانى من نوبات الركود المفرطة أو الاهتمام المفرط » . وتتميز الفترة منذ عام ١٨٤١ ، اذا استخدمنا عبارة لكرزن بالفتور المفرط» (١) . ويعودة بالمرستون وهوب هاوس عام ١٨٤٦ الى السلطة فى وزارة رسل لم تغير هذه العلاقة نظرا لان آراء بالمرستون من حيث الأساس هى نفس الآراء السابقة ، وهى أن فارس كم منطقة عازلة بين الهند البريطانية لا يمكن أن نضحى بها كلى تكون خاضعة للسيطرة الروسية ، أو أن تتخذ منها روسيا قاعدة لحبك المؤامرات فى المناطق المجاورة للهند . كما أننا لا نسمح بأن يكون هناك توسع فى الحدود الشرقية لفارس على حساب الدويلات الافغانية ، لأن ذلك سوف يقرب روسيا من مشارف الهند . كذلك فان روسيا بموجب معاهدة جولستان المعقودة عام ١٨١٣ ، والتى أعيد تأكيدها فى معاهدة تركمنشاه لعام ١٨٢٨ ، تملك الحق فى تعيين قناصل لها حيثما تشاء فى أراضى فارس . وعلى الرغم من ان روسيا لم تفعل ذلك حتى الآن ، فان الذى لا شك فيه هو أن روسيا هى الدولة الوحيدة بين الدول الاربية التى تتمتع بهذا الحق . ولقد حاول بالمرستون ان يحصل على امتيازات

(١) فارس والمسألة الفارسية فصل ٢ ص ٦٠٦ .

ممثلة لبريطانيا عام ١٨٤١ ، عندما كان يجرى التفاوض لعقد الاتفاق التجاري الجديد ، غير أنه لم ينجح فى ذلك ، كما لم ينجح فى انتزاع وعد من محمد شاه باحترام استقلال الحيرة .

وكان بالمرستون مترددا بشأن أهمية الحيرة ، وكان لا يتصور أن لها أهمية استراتيجية كبيرة ، وعندما أشيع فى أوائل عام ١٨٤٧ ، بأن دوست محمد قد عاد يفكر مرة أخرى فى مهاجمتها ، فقد اراد توجيه تحذير اليه بأن عملا كهذا لن تسكت عليه الحكومة البريطانية ، لأنه سوف يؤدي فى نهاية الأمر الى اقامة قنصلية روسية فيها (١) . ومن ناحية أخرى فقد تغيرت الأمور الى حد كبير منذ عام ١٨٣٨ . فقد أصبحت العلاقات البريطانية بروسيا علاقات طيبة ، وصار احتمال بعث أطماع تلك الدولة فى الهند أمرا مستبعدا . أما من الناحية الأخرى فان موقف حكومة الهند من أى تورط رسمى فى فارس أو افغانستان قد تغير كثيرا . وأصبح اهتمامهم الوحيد فى دول افغانستان الثلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة ، هو احتفاظها باستقلالها عن بعضها البعض . ولم يقم البريطانيون بأى اتصال بدوست محمد بعد نجاحه فى الوصول الى السلطة فى كابول فى أعقاب عام ١٨٤٢ ، كما لم توجد لديهم أى رغبة لذلك . ولم يكن هناك أى تفكير جدى للقيام بحملة عسكرية جديدة فى افغانستان على مستوى الحملة التى قام بها أوكلاند عام ١٨٣٩ ، والان بورو عام ١٨٤٢ ، وعلى أية حال فان التخفيض الكبير فى حجم الجيش الهندى الذى أجراه اللورد هاردنج الذى خلف آلان بورو جعل مثل

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٥ من بالمرستون الى هوب هاوس

١٨٤٧/٤/٣ .

تلك الحملة غير ممكنة اطلاقا . وتأسيسا على ذلك ، فقد أبلغ هوب هاوس بالمرستون فى شهر ابريل عام ١٨٤٧ ، بأنه سيكون من الأفضل لو قام بالمرستون بالتنسيق بين سياسته واجراءاته تجاه فارس دون اللجوء الى حكومة الهند ، فان رأى ضرورة استخدام القوة ، فان الحكومة البريطانية هى وحدها التى يتعين أن تبت فى هذا الأمر « أما عن الهند فليس لدى ما أقوله » كما جاء فى رسالة هوب هاوس الى بالمرستون ، واضاف : كما انى لن أستعين بالحاكم العام أو اللجنة السياسية ، كما حدث فى المرة السابقة . فحرب كهذه ينبغى أن تكون حربا بين الملكين » . وبالطبع فبوجود الرئيس الحالى لحكومة الهند ، واللجنة السرية التى أتعامل معها الآن ، لا يمكن أن تتوقعوا أى تعاون حول هذا الموضوع من هاتين الجهتين . .

وكان لهوب هاوس نفس الآراء المحددة فى كيفية ومكان استخدام السلاح البريطانى فى حالة نشوب حرب مع فارس :

« وانى لا أتصور أنك لن تفكر تحت أى ظرف من الظروف فى القيام بعمليات عسكرية فى آسيا الوسطى (هكذا كتب الى بالمرستون) وأقول : تحت أى ظرف ، بحيث يشمل هذا القول أى عملية لاحتلال الحيرة ، والتقدم نحو قندهار وكابل من جانب فارس . فاذا كنت على صواب فى هذا رأى ، فانى أنصح بالامتناع عن أى تهديد بالنسبة لمقاومة من جانب امبراطوريتنا الهندية . . أن أى عدوان كهذا من جانب الشاه ينبغى الرد عليه فوراً بالهجوم على أراضي الشاه فى الخليج الفارسى ، والاستيلاء على خرك لتكون قاعدة ثابتة لبريطانيا . وبعبارة أخرى أنه فى حالة استيلاء فارس على الحيرة فاننا سوف ندخل الحرب ضد فارس بالطريقة التى نراها تحفظ لنا

غير أن المناسبة لشن الحرب أو حتى توجيه تحذير إلى الشاه لم تقع خلال عام ١٨٤٧ ، إذ أن الاشاعات عن نوايا شن الشاه لهذه الحرب لم تكن صحيحة . ومن ثم فقد وضعت مسألة الحيرة على الرف لأربع سنوات أخرى .

وفى عام ١٨٤٨ توفى محمد شاه وخلفه على الحكم نجله ناصر الدين ، كما تبعه بعد ثلاث سنوات حاكم الحيرة ، بار محمد خان ، الذى كان يوصف بأنه « أقدر شخصية فى آسيا » (١) وخلفه أيضا نجله سيد محمد خان : ولم يكن أفضل من والده بكثير : فقد وصفه هنرى رولنسون عن معرفته شخصا بأنه « شاب فاجر أبله » (٢) وكان أكثر ما يخشاه محمد خان بعد توليه السلطة ، أن قد يقضى فى الحكم وقتا قصيرا بسبب منافسيه دوست محمد حاكم كابول أو بسبب أخيه دوست محمد فى قندهار . وبالتالي فما أن رأى الحكيم حتى بادى إلى الاتصال بناصير الدين شاه يطلب حمايته . وكان ناصر الدين شاه يميل على ما يبدو إلى تلبية طلب دوست محمد ، وعلى الأقل فقد أجريت مظاهرة لاستعدادات عسكرية للزحف على الحيرة خلال صيف عام ١٨٥١ ، غير أن المناورة لم تنطل على انجلترا كما كان متوقعا لها ، لأن أهمية الحيرة فى استراتيجية الدفاع عن الهند قد هبطت أكثر بعد ضم البنجاب فى عام ١٨٤٩ ، وبذلك امتدت حدود الهند البريطانية إلى ما وراء نهر شبلج ، على الأقل إلى الحدود الطبيعية للهند على سلاسل جبال الحدود الشمالية الغربية . بل أن بالمرستون كان على استعداد أن يوافق فى عام

(١) تاريخ الهند فصل ٥٠ ص ٤٩٣ تأليف ديليو . اى . جى اركبولد .

(٢) انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٨٤ .

١٨٥١ على قيام الشاه بالاستيلاء على الحيرة لو شاء . ولقد كتب الى هوب هاوس بهذا الخصوص يقول : « اذا كنت لا تزال ترى بأن سقوط الحيرة فى أيدي الفرس مسألة هامة بالنسبة لآمن الهند ، فان جزيرة خرك سوف تبقى كمنطقة دفاع عن الحيرة أو كتعويض عنها (١) .

غير أن هوب هاوس لم يكن يشغل باله الفرس : فانهم بمفردهم ليس فى قدرتهم إلحاق أى ضرر . وانما كأدوات للروس « هذا ما جاء فى رد هوب هاوس الى بالمرستون ، لأن هذا يجعلهم أقوىاء لا يقهرون بالنسبة الى الهند البريطانية ، كما لم يكن هوب هاوس يتوقع أى خطر من اجتياح دوست محمد للحيرة : وفى رسالة لهوب هاوس فى شهر أكتوبر سنة ١٨٥١ موجهة الى ايريل اوف دل هاوس ذكر بأن هناك اشاعة بأن دوست محمد له أطماع فى الحيرة . فليتفضل وليذهب اليها . وقد أفادت آخر المعلومات التى تلقاها بالمرستون من شيل وزير صاحبة الجلالة فى طهران بأن هناك حملة يعدها الحمقى الفرس للهجوم على تلك البلدة . وقد تم ابلاغ شيل بعدم التدخل بأى صورة من الصور . وكان هوب هاوس واثقا من شىء واحد : انه لم يكن يؤيد أى اتفاقات مع دوست محمد لحماية الحيرة من الفرس ، مما سوف يورط حكومته فى مشكلة مع أفغانستان . « . . اننى آمل أن علاقتك بهذا الشخص وأسرته ، كما جاء فى تحذير هوب هاوس الى ول هاوس ، ينبغى أن تنحصر فى لف الحبل حول رقبة أى سفاح أفغانى يأتى للقيام بعمليات نهب أو قتل فى أراضيكم .

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٦ ، من بالمرستون ال براوثون ١٨٥١/٩/٨ وكان هوب هاوس فى هذا الوقت قد رقى الى درجة بارون لمنطقة براوثون دى جيفورد .

كانت نتيجة مناقشات بالمستون وهوب هاوس قد تمخضت عن إبلاغ الوزير البريطاني المفوض في طهران (الكولونيل جوستين شيل) بعدم ممارسة الضغوط على الشاه فيما يختص بموضوع الحيرة ، وانما واجبه هو الحصول من الشاه عندما تسنح الفرصة على تعهد منه بعدم ارسال جنوده الى الحيرة لدعم حكم السيد محمد خان ، طالما أنه لم يتعرض لعدوان عسكري سافر من الشرق . وقد سلم ناصر الدين هذا التعهد يوم ٢٥ يناير سنة ١٨٥٣ . كما تعهد فيه أيضا بالامتناع عن التدخل في شئون الحيرة والتخلي عن مطالبته سكان الحيرة بالولاء له . أما من جانب الشاه فقد ألح على أن تتعهد الحكومة البريطانية بالامتناع عن التدخل في شئون الحيرة من جانبها .

وفي اليوم الثاني من يوليو عام ١٨٥٣ دخلت القوات الروسية ولايات الدانوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية ، وبعد مضي ثلاثة أشهر أعلن السلطان العثماني الحرب على روسيا ، وعلى أثر هذه الأحداث اتخذ الشاه ناصر الدين طابع العنف في تصريحاته ، فقد أعلن عن ثقته في انتصار روسيا ، وهمس بأنه ينوى استغلال أحداث الاضطرابات في آسيا الصغرى لتوسيع رقعة حدوده . وكانت نتيجة هذه الأحداث أن بادر القائم بالأعمال البريطاني في طهران بتجميد العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس . وقد ذكر رولنسون المقيم البريطاني والقنصل العام في بغداد في خطاب بعث به الى وزير خارجية الهند في أواخر نوفمبر : « بأنه كان يتوقع هجوما فارسيا على العراق التركي بين لحظه وأخرى ، وبأن الشاه قد أعلن انحيازه الى جانب الروس في صراعهم ضد الباب العالي ، وبالتالي فإنه ما لم تصل مساعدات من الهند فإن الأتراك سوف يطردون من هذه المناطق ، وسيترتب على هذه التطورات تعريض الامبراطورية العثمانية في آسيا بأسرها للخطر .

وقد طالب رولنسون بامداده بغيلق من الجنود ، بالإضافة الى المساندة البحرية بحيث ترسل الى الخليج على وجه السرعة ، كما طالب بالاستيلاء على جزيرة خرك ، والاستعداد العسكرى ، اما لممارسة ضغط على الشاه أو للزحف على الفرات للدفاع عن بغداد . غير أن دلهاموس الحاكم العام الهند لم يشاطر رولنسون مخاوفه هذه ، ففى رده على رولنسون ذكر : بأن الحكومة البريطانية فى الهند لا ترى سببا يدعوها للقيام بعمليات عسكرية فى الخليج ، لان هذا الاجراء لن يلقى التأييد من حكومة صاحبة الجلالة ، وقد يتسبب فى تعقيد الأمور .

وكان خطأ دلهاموس أنه كان يجهل حقيقة الجو فى مجلس الوزراء فى لندن . فالتحولات والمتطلبات التى اقترنت بها السياسة البريطانية منذ أكتوبر لتسوية الخلافات الروسية التركية قد انتهت . انتهت كارثة سينوب ، وحذر القيصر من أن الأسطول البريطانى والفرنسى سوف يدخلان مياه البحر الأسود ويرغمان السفن الروسية التى يصادفونها هناك على العودة من حيث أتت . وعند وصول التقارير من طهران بعث مجلس الوزراء بأوامره الى دلهاموس لاعداد حملة عسكرية وبحرية للعمل فى الخليج . فاذا لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية سريعا فيتعين عليه احتلال خرك ، ويبقى فى انتظار أوامر جديدة (١) وقبيل صدور هذه الأوامر كانت العلاقات الدبلوماسية قد أعيدت بين الدولتين ، غير أن هذا الاجراء لم يؤد تلقائيا الى الغاء الأوامر . بل على العكس فقد أجرى استعراض للقوة البحرية فيما بين شهرى فبراير

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده

الى الحاكم العام ١٨٥٤/١/٩ (رقم ١٥٦٢) .

ومايو ١٨٥٤ ، وأوعز الابريل . اوف . كلارندون وزير خارجية بريطانيا الى وليم تيلور ثومبسون بالابلأغ عن أى دليل عن اشتراك الشاه مع روسيا فى الحرب ضد تركيا ، أو استئناف أطماعه فى الحيرة . فان استدل ثومبسون على شىء من هذا القبيل ، فان عليه أن يقوم بابلأغ ذلك الى بومباى على الفور ، حيث ستكون الحملة على أهبة الاستعداد للتحرك (١) .

بعد ثلاثة أشهر من عودته الى طهران اكتشف ثومبسون أسباب استياء الشاه فى شهر نوفمبر السابق . وعلى حد أقوال الصدر الأعظم رئيس وزراء فارس ، فقد تلقى الشاه عرضا رسميا من الحكومة الروسية بعد احتلال الجيش الروسى لولايات الدانوب التركية مباشرة للاشتراك فى الحرب التى كانت لابد وأن تنشب مع تركيا . وقد عرضت عليه روسيا امتيازات مغرية ، منها : التنازل عما تبقى من التعويضات المستحقة لها بموجب معاهدة تركمنشاه ومقدرها ١٠ ملايين تومان (نحو ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه استرليني) ، ومنح فارس مبلغ ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ اضافى اذا استمرت الحرب ، وتزويد الجيش الفارسى بالمعدات الحربية ، وضم أى منطقة تكسبها فارس نتيجة لعملياتها الحربية فى أراضى تركيا ، أو منحها مبالغا من المال مقابل ذلك عند توقيع معاهدة السلم . كل هذه الامتيازات المغرية رفضها الشاه ، كما ذكر الصدر الأعظم ، وذلك احتراما منه للصدقة البريطانية . كما أن الشاه تمسك بموقفه رغم كل التهديدات الروسية ،

(١) مسودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى حاكم بومباى ١٨٥٤/٢/٧ (رقم ١٥٦٨) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/١/١٧ (رقم ٦ سرى للغاية) .

وأضاف رئيس الوزراء الفارسي يقول : أنه لو قدر لهذه الحرب أن تتطور الى حرب شاملة ، فيجب الا تتوقعوا من الشاه أن يستمر على موقف الحياد ، فانه على العكس من ذلك ، قد يجد نفسه مضطرا الى أن ينحاز الى بريطانيا وحلفائها ، بل هو على استعداد أن يقوم بتنفيذه الآن ، كما أكد الصدر الأعظم بأنه على استعداد أن يعقد اتفاقا سريا مع بريطانيا على أساس المقترحات التي تقدمت بها روسيا ، مع فارق واحد ، وهو أنه سوف يفضل حصوله على الولايات الفارسية التي استولى عليها الروس إبان حرب ١٨٢٦/١٨٢٨ أو تعويضات نقدية عنها ، وليس الأراضي التركية (١) .

فى الوقت الذى وصلت هذه المقترحات الى كلارندون كانت الحرب الروسية - التركية قد تطورت بالفعل الى حرب شاملة ، وبالتالي لم يكن لدى وزير الخارجية من الوقت ما يخصصه لمطامع الشاه أكثر من اهتمام عارض بمطالبه . وقد اوعز الى ثومبسون فى شهر مايو ببلاغ الشاه باستعداد الحملة فى بومباي ، وببلاغ رئيس الوزراء بأن أفضل مساعدة تقدمها فارس الى بريطانيا فى هذه المرحلة هى وقوفها على الحياد فى الصراع الدائر (٢) ، وقد استجابت حكومة فارس للمقترحات البريطانية ، ولهذا فخلال ما بقى من عام ١٨٥٤ وحلول عام ١٨٥٥ لم يشر رئيس وزراء فارس مرة أخرى الى

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ثومبسون الى كلارندون طهران ١٨٥٤/٣/١٨ (رقم ٥٧ سرى للغاية) .

(٢) مجموعة أوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/٥/٢٢ (رقم ١٥٧٩) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/٥/٢٨ (رقم ٥٩ سرى) .

احتمال اشتراك فارس في الحرب . وقد تم تعيين وزير مفوض جديد في فارس في شهر نوفمبر عام ١٨٥٤ في شخص اللورد شارلس موري ، القنصل البريطاني العام السابق في مصر . وبذلك انتهز اللورد كلارندون هذه الفرصة لاصدار تعليماته الى موري لتذكير الشاه بالمطالب البريطانية لتنفيذها (١) وكان أفضل سياسة تتبعها فارس في ذلك الوقت في نظر موري هو الوقوف على الحياد ، فلو أن الشاه انحاز الى صف الروس فإن ذلك قد يعرض المنطقة الجنوبية من فارس لعمليات انتقام بريطانية ، حيث يمكنها في سهولة إثارة القبائل في هذه المناطق ضد أسرة القاجار الحاكمة . كما أنه من الناحية الأخرى لو أظهر الشاه عداؤه ضد روسيا ، على أمل أن تساعد الحكومة البريطانية في استرجاع الممتلكات الشمالية التي فقدتها ، فإن هذه ستكون خطوة انتحارية من جانبه . والواقع أن بريطانيا لم تكن ترغب في أن ترى فارس تسقط ، أو أن تتخلى عنها في حالة الحرب ، غير أن كلارندون لم يكن في وضع يسمح له بتقديم تعهد قاطع لفارس بالمساعدة فيما لو ركب الشاه رأسه وقام بالهجوم على روسيا ، ومرة أخرى فطالما كانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة القادرة على مساعدة فارس ضد أطماع روسيا ، فإنه سيكون من الحماقة أن يحاول الشاه توسيع حدوده الشرقية على حساب الدويلات الأفغانية المجاورة ، وبذلك يثير عدااء الحكومة البريطانية عليه . وحول هذه النقطة فقد أبلغ كلارندون موري « بأنه من الضروري أن تفهم الحكومة الفارسية بوضوح تصميم الحكومة البريطانية على رفض أي

(١) لقد كان من مظاهر الإهمال المتخلفة عن الفترة التي أعقبت عام ١٨٤١ ، أن تركت البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران في يد قائم بالأعمال لفترة امتدت ١٨ شهرا قبل تعيين موري .

محاولة من جانب فارس لبسط نفوذها على الولايات الافغانية بشكل يمس استقلال تلك الدويلات » (١) .

ولم تمنح الفرصة لمورى بأن يعرض وجهة النظر هذه على الحكومة الفارسية قبل شهر ابريل ١٨٥٥ عندما تقدم اليه الصدر الأعظم (رئيس وزراء فارس) باقتراح يعطى الحق لفارس فى بعض المكاسب نتيجة للحرب . ولكنه قدم اقتراحه هذا بأسلوب ملتو . فقد سأل مورى عما اذا كانت الحكومة البريطانية تستطيع أن تتعهد لفارس بحمايتها من ردود الفعل الروسية ، لو أن الشاه رغم الضغوط المستمرة عليه من جانب حكومة بطرسبرج ، رفض التحلى عن سياسة الحياد التى يسير عليها . ولقد شعر مورى بالاستياء من الدوافع التى دفعت رئيس الوزراء لتقديم هذا الطلب ، سيما وأنه كان قد اكتشف قبل ذلك بوقت قصير بأن الشاه قد عقد اتفاقا سريا مع الروس لم يتمكن مورى من الاطلاع على نصوصه . غير أن موقف كلارندون من هذا الاقتراح لم يكن يختلف عن موقفه من الاقتراح السابق ، فقد رد بمحاضرة أخلاقية طويلة يشيد بفضائل سياسة الحياد ومزاياها ، ولما يئس من الشاه عاد مرة أخرى الى خطب ود ممثلى الدول الأخرى فى طهران ، ربما كمحاولة منه للضغط على بريطانيا . وهكذا توثقت الصلات بين وزارة الخارجية الفارسية والمفوضية الروسية فى طهران فى النصف الأخير من عام ١٨٥٥ ، وكان الوسيط بينهما شخصا أرمنيا مدعى ملكوم خان وكان يعمل فى البلاط

(١) مستودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١

مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/١١/٢٣ (رقم ١٥٩٨) ومرفق به صورته من خطاب كلارندون الى مورى ١٨٥٤/٦/١٨ (رقم ٢) .

الايرائى ، ويشغل منصب سكرتير المفوضية الروسية للشئون الفارسية فى نفس الوقت . اما رئيس وزراء ايران ، فقد أخذ يخطب ود القائم بالأعمال الفرنسى . بى. بورى وعرض عليه كعربون للصدقة صيغه لمعاهدة تجارية بشروط أكثر سخاء من شروط المعاهدة المعقودة مع بريطانيا عام ١٨٤١ (١) .

وقد جرت محاولات من جانب الحكومة الفارسية لتوريط الولايات المتحدة فى النزاع ، ففى خريف عام ١٨٥٥ تقدم داود خان القائم بالأعمال الفارسى فى القسطنطينية باقتراح لوزير الولايات المتحدة المفوض لدى الباب العالى لإبرام اتفاقية تجارية مع حكومته . وكانت مسودة الاتفاقية التى حصل القنصل البريطانى فى طهران على صورة منها - تتكون من سبعة عشر بنداً ، معظمها من النوع الذى يوجد عادة فى الاتفاقيات التجارية - فيما عدا ثلاثة بنود تختلف اختلافاً كلياً عما يصاغ عادة فى المعاهدات التجارية . فالمادة الحادية عشرة تنص على أن يبقى رعايا الدولتين المتعاقبتين الذين يعملون فى خدمة أى منهما خاضعين لسيادة كل من حكومتيهما . وقد ورد هذا الشرط نتيجة الحساسية الفرس من العادة المتبعة بين أعضاء البعثتين البريطانية والروسية ، التى تعطيهما الحق فى حماية الرعايا الفرس العاملين معهم ، وتعود هذه الحساسية من ناحية الى الامتيازات الممنوحة بموجب معاهدة تركمنشاه . وعلى أية حال فان الفرس هم المسؤولون الى حد كبير

(١) ان هذا الاتفاق كان مثار جدل مرير وطويل فى فارس . أما الاتفاق الفرنسى فقد تم التوقيع عليه وختمه بعد ٤٨ ساعة من بداية التفاوض بشأنه (انظر فارس والخليج مجلد ١١ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٧ (رقم ٤٤) وقد وردت نصوص هذا الاتفاق فى كتاب «المعاهدات» اعداد ايتشيسون فصل ١١ ملحق (٣١) :٥

عن نظام الحماية هذا . اذ أن الحكم العرفي في فارس قد أوجد احساسا بالخوف بين رعايا الشاه . أما المادة الخامسة عشر من مسودة الاتفاق فتنص على أن تقوم السفن الحربية للولايات المتحدة بحماية السفن التجارية الفارسية . أما المادة السادسة عشر فهي أطول مادة في المعاهدة ، بل وهي سبب وجودها . اذ يتعين على الولايات المتحدة بموجبها حماية السواحل الفارسية وجزرها ضد أى هجوم يقع عليها ، سواء من دول قوية أو دول ضعيفة ، وسواء كانت دولا مسيحية أو غير مسيحية ، وبتقديم المساعدة البحرية الى الحكومة الفارسية للاستيلاء على الجزر والموانئ الفارسية التي تعصها أو ترفض تسديد الضرائب المستحقة عليها ، كجزر قشم وهرمز والبحرين .. » (١) :

وعندما علم بالمرستون بأمر هذه المعاهدة انفجر غضبا وذكر لكларندون « بأنه اذا ما اتخذت حكومة الولايات المتحدة هذه المعاهدة ، فان الأمريكيين قد يفعلون كل شيء لجر بريطانيا الى حرب معهم من أجل منطقة تعتبر في الاهدفة السياسية والتجارية بالنسبة الينا ، بينما هم لا مصلحة لهم فيها على الاطلاق .. وبالتالي فاذا كانت الولايات المتحدة تود قيام علاقات سلام وأمن مع انجلترا ، فانها لابد وأن ترفض ابرام معاهدة كهذه مع حكومة فارس، ثم أن الولايات المتحدة اذا كانت تريد الدخول في حرب مع بريطانيا ، فانها لا تحتاج الى كل هذه الوسائل لكي توجد مبررا للنزاع .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباي مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السري رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من آر . دبليو ستيفنز الى موري ١٨٥٦/٢/٢٧ (رقم ٢٩ سري) ومرفق به ترجمة لبنود الاتفاقية المرسلة الى جان داود خان ٢٤ ذى الحجة ١٢٧١ في ١٨٥٦/٩/٧ .

وعلى أية حال ، فإن الولايات المتحدة لم تكن ترغب فى إقامة علاقات سياسية مع حكومة فارس على الرغم من أنها كانت مستعدة لعقد اتفاق تجارى معها ، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القسطنطينية فى ١٨٥٦/١٢/١٣ .

وكنتيجة لمثل هذه التصرفات من جانب حكومة فارس أصبحت العلاقات بين البلدين مهددة بالانقطاع . وفى يوم ١٩ من اكتوبر استدعى شاه فارس ، مورى ، اليه ، وأبلغه بأن فارس لم تعد تستطيع البقاء على الحياد من الحرب التركية الروسية ، ما لم تحصل على ما يمكنها من الاستمرار فى هذه السياسة . وقد رد مورى على الشاه ، بما سبق أن ذكره كلاريندون ، وهو أن من الأفضل أن تقف فارس على الحياد فى هذا النزاع ، وانها اذ تخلت عن هذه السياسة وانحازت الى جانب روسيا ، فإن النتائج لن تكون فى صالحها وعندما علم كلاريندون بخطة الشاه هذه ، أوعز الى مورى بابلاغ الشاه بأن أى خطوة يقوم بها للتحالف مع الروس سوف تعتبر بمثابة اعلان للحرب ضد انجلترا ، غير أن هذا التحذير وصل متأخرا ، وبالتالي تعذر ابلاغه الى الحكومة الفارسية ، ولكن الشاه ، على أى حال لم يكن جادا فى موضوع التحالف مع الروس ضد الأتراك . فقد كان فى ذلك الوقت فقد الأمل فى الحصول على أية مكاسب من حرب القرم ، وبدأ يتطلع الى التوسع نحو الشرق .

وفى صيف وخريف عام ١٨٥٥ ترددت اشاعات عن عزم دوست محمد الزحف على مناطق نفوذ أخوته غير الأشقاء فى كابول بهدف توحيد الاقاليم الأفغانية الثلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة تحت حكمه . وكان ناصر الدين من ناحية أخرى مصمما هو الآخر على وقف دوست محمد عند حده ، وضم اقليم الحيرة الى فارس ، وقد سبق لدوست محمد أن عقد معاهدة سلام

وصداقة مع حكومة الهند فى شهر مارس السابق تأكيداً منه على عزمه على مقاومة الخصم . وكان دوست محمد يتصور بأن من حقه أن يتحرك بذلك الاجراء ، وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك ، رغم التعهد الذى كان قد قطعه على نفسه فى شهر يناير من عام ١٨٥٣ بعدم التدخل فى شئون اقليم الحيرة .

وفى شهر أكتوبر سنحت الفرصة لناصر الدين لاقضاء دوست محمد عن الحكم ، بعد حركة انقلاب فى اقليم الحيرة ، ربما تمت بالتواطؤ مع فارس . وهكذا تم خلع السيد محمد خان عن الحكم ، وحل مكانه شاهزاده محمد يوسف من أسرة سنادوزاى الحاكمة ، واحد المحالين على المعاش فى فارس . ولقد أدرك ناصر الدين بأن هذه الفرصة توجب عليه أولاً التخلص من الوجود البريطانى الممثل فى البعثة الدبلوماسية البريطانية فى طهران .

وسرعان ما سنحت له هذه الفرصة . ففى يوم ٤ نوفمبر اتصل مورى برئيس وزراء فارس ليبلغه بأنه ينوى تعيين أحد العاملين فى البعثة البريطانية ، ويدعى ميرزا هاشم خان مراسلاً اخبارياً لهم فى شیراز . وعلى الفور اعترض الصدر الأعظم على هذا التعيين ، بحجة أن هاشم خان موظف من موظفى الحكومة ، وأن الحكومة البريطانية بموجب معاهدة ١٨٤١ يحق لها تعيين مراسلين فى طهران ، وتبريز وبوشهر فقط . غير أن مورى رفض احتجاج رئيس وزراء فارس بدعوى أن تعيين مراسلين فى تبريز كان يتم منذ سنوات كثيرة دون أن يعترض أحد على ذلك . ولم يتلق مورى رداً على وجهة نظره هذه . وفى يوم ١٦ نوفمبر اختطفت زوجة هاشم خان ونقلت الى البلاط الملكى . وقد أبلغ مورى بأنه سوف يتم تطبيقها من زوجها بالقوة ، اذا لم يترك عمله عند البريطانيين . وعندما طالب مورى بالافراج فوراً عن

السيدة ، تلقى ردا من الصدر الأعظم بأنه ليس من حق موري أن يحشر أنفه
فى موضوع حساس كهذا يمس الأسرة الملكية (فقد كانت زوجة هاشم خان
شقيقة احدى زوجات الشاه) ولكنه على الرغم من ذلك ابدى استعداده
للتفاوض عن الموضوع واعتباره كأنه لم يكن . غير أن موري لم يكتثر بهذا
الهراء ، فقد كان مصمما على ممارسته حق البعثة فى حماية موظفيها ،
وبالتالى فقد وجه انذارا الى رئيس وزراء فارس بأنه ما لم يتم الافراج عن
زوجة هاشم خان حتى ظهر يوم ١٩ ، فانه سوف يغلق المفوضية ويفسادر
البلاد .

فى منتصف يوم ١٩ نفذ موري انذاره ، بعد أن مد فى مهلة الانذار ،
اثنى عشرة ساعة أخرى ، نزولا على طلب عم الشاه والقائمين بالأعمال
الفرنسى والتركى ، اللذين كانا يحاولان تسوية الخلاف . غير أن محاولة
القائم بالأعمال الفرنسى كانت مجرد تضليل ، لأنه كان شريكا للصدر الأعظم فى
المنافرة . كما كان رئيس الوزراء نفسه يضع العراقيل فى طريق التفاهم ،
وذلك بلاثام موري بأنه كانت له مصلحة شخصية فى زوجة ميرزا هاشم خان،
وانها فى الحقيقة كانت خلية له ، غير أن هذه التهمة لم تكن شيئا جديدا .
فلقد سبق للصدر الأعظم فى مناسبتين أن أبلغ أعضاء البعثات الأوربية
الدبلوماسية فى طهران بأن سبب اهتمام تيلور ثومبسون سكرتير المفوضية ،
ومن بعده موري بزوجة هاشم خان أن الرجلين كانا يجبانها (١) .

(١) المراسلات المتعلقة بالقضية السياسية يمكن الاطلاع عليها فى
« فارس والخليج » مجلد ١١٠ وملفات وزارة الخارجية وعلى الاخص
ارساليات موري الى كلارندون المؤرخه ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ نوفمبر و ٦
ديسمبر (رقم ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٥) :١٠

وقد استغرق اغلاق المفوضية ونقل الوثائق نحو أسبوعين ، وخلال هذه المدة أخذت رسائل وزارة الخارجية الفارسية تنهال على البعثات الدبلوماسية الأوربية تندد بتصرفات مورى وموقفه . ولم تمنع خطوة مورى لتجميد العلاقات مع فارس من هجوم الحكومة الفارسية عليه وتجريحه . كما اشترك الشاه نفسه فى الحملة ، فأرسل خطابات الى مورى عن طريق وزير الخارجية، اتهم فيها البعثة البريطانية باتباع سياسة النيل من الحكومة الفارسية وتوجيه الاتهامات اليها . وقال بأن هذه البعثة قد دأبت على حماية العصاة والمفسدين والمنحرفين من أفراد أسرتنا ، واغرائهم بالعمل عندها مقابل مرتبات ووظائف كبيرة دون سبب من جانبنا يدعوهم الى ذلك ، بل أن هذا يشجعهم على التناول على حكومتنا ، والتدخل فى الشؤون الداخلية لهذه البلاد ، حتى أصبحت حقوق وامتيازات الضيوف تفوق حقوق المضيفين وأصحاب البلاد (١) . وفى أعقاب رحيل مورى من طهران يوم ٥ ديسمبر نقلت مذكرة من الشاه الى وزير خارجيته لتعميمها على البعثات الأجنبية المعتمدة لدى طهران ، وقد حمل فيها الشاه بشدة على اللهجة الوقحة والمثيرة للاشمئزاز لرسائل مورى حول موضوع هاشم خان وزوجته ، وجاء فى الرسالة : اننى واثق من أن مورى هذا ، رجل سخيّف وجاهل وأحمق ، ولقد بلغت به الوقاحة والصفافة الى حد التناول حتى على الملوك وتجريحهم ! .. وانه

(١) فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١١/٢٨ (رقم ٨٨٠) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى وزير خارجيته بتاريخ ١١ ربيع الاول ١٢٧٢ - ١٨٥٥/١١/٢٢ وكذلك خطابه المؤرخ ١٥ ربيع الاول ١٢٧٢ فى نفس المجلد .

ما لم ترسل اليها ملكة انجلترا اعتذارا لاثقا على وقاحة مبعوثها فاننا لن نوافق على استقبال هذا الوزير الاحمق مرة أخرى فى بلادنا أو أن نقبل من جلالته أى وزير آخر (١) .

ان هذا التدهور الشامل فى العلاقات مع فارس لم يكن أمرا متوقعا فى لندن ، رغم أن الحكومة البريطانية كانت على علم بالحالة المتأزمة فى طهران ، كما أن أخبار هذه القطيعة قد وصلت الى العاصمة البريطانية فى وقت كان بالمرستون ومجلس الوزراء مشغولين بمناقشة المراحل الأخيرة لحرب القرم . وقد بعث كلارندون بمذكرة ارتجالية الى مورى يؤيده فى الاجراء الذى اتخذه بالانسحاب ، ثم بعد ذلك وضعت المسألة على الرف لمدة شهرين ، أما فى الهند فقد كان رد الفعل مبهما ، ففى بومباى كان المسئولون يعتقدون بأن موضوع الحملة التى كانت لا تزال تنتظر الأمر بالتحرك من بومباى الى الخليج لا يزال قائما ، أما فى كلكتا فقد اتسم الموقف بالحذر ، فقد كان من رأى الحاكم العام بأن الاوامر الصادرة من انجلترا فى العام السابق كانت تنحصر فى موضوع انحياز فارس الى روسيا فقط . وفى الوقت الذى كانت المشكلة لا تزال مطروحة للبحث جاءت التطورات فى أفغانستان لتضيف اليها بعدا جديدا . فلقد استولى دوست محمد على قندهار فى شهر ديسمبر ١٨٥٥ . وكانت الأخبار قد انتشرت بأن خطوته التالية ستكون الزحف على

(١) من ملفات وزارة الخارجية من مورى الى كلارندون ، تبريز ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٢٦) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى رئيس وزرائه ديسمبر ١٨٥٥ ، وقد ورد هذا الخطاب أيضا فى كتاب «المعاهدات» اعداد ايتشسون فصل ١٠ ص ٧٩ - ٨٠ .

(٧ - بريطانيا والخليج / ٢)

الحيرة . وقد وجه حاكمها الجديد محمد يوسف نداء عاجلا الى الشاه ليمد له يد المساعدة . وقد استجاب ناصر الدين للنداء على الفور ، وفى شهر فبراير من العام سير جيشا الى خراسان عقد لواءه الى احد امراء البيت المالک وهو سلطان مراد ميرزا . وبعد شهر من ذلك التاريخ فرض مراد ميرزا حصارا على غوريان واستولى عليها ، وكانت غوريان هى خط الدفاع الامامى للحيرة من الجهة الغربية . غير أن سكان الحيرة استاءوا من هذا الاجراء ، واعتبروا قائد الحملة معتديا أكثر منه منقدا . وعندما أراد سلطان مراد وضع حامية فارسية فى الحيرة ، وصك عملة فارسية وقراءة خطبة الجمعة فى المساجد باسم شاه فارس ، ادرك سكان الحيرة ما يراد بهم ، ولقد كان أهل الحيرة خائفين من أعمال محمد يوسف بسبب استدعائه الفرس وقاموا باعلان الثورة عليه بقيادة عيسى خان الذى تمكن من طرد الأمير السودازى من الحيرة ، وأرغمه على اللجوء الى معسكر الفرس ، وعلى أثر ذلك قام عيسى خان برفع العلم البريطانى على المبنى الذى كان يقيم فيه وكيل شركة الهند الشرقية ، وبعث بنداء يطلب المساعدة الى مورى الذى كان ذلك الوقت على الحدود التركية ، كما بعث بطلب آخر الى حكومة الهند (١) وقد تلقى الحكمدار البريطانى فى بشاور طالب عيسى خان يوم ٢ مايو ، وأبرق الى كلكتا على الفور . كما وصلت رسائل فى اليوم نفسه الى بشاور من دوست محمد ، يعلن فيها عزمه على التقدم لانتفاذ الحيرة ، ويطلب فيها موافقة الحاكم العام على هذا القرار (٢) . غير أن هذين الطلبين وضعوا

(١) فارس والخليج مجلد ١١١ من آر . دبليو . ستيفنز (القنصل البريطانى فى طهران) الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٠ (رقم ٣٧) .

(٢) من سجل الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٢ من حاكم بومباى الى اللجنة السرية ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٣٨ الادارة السرية) كان =

الحاكم العام الفايكونت كاننج فى مآزق . فقد كانت آخر التعليمات التى تلقاها بشأن الصراع بين فارس وأفغانستان قد صدر بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٥٦ ، أى على أثر اجتماع مجلس الوزراء فى نفس اليوم لمناقشة قيام الجيش الفارسى بالزحف عبر خراسان . وبالتالي فلم يكن هناك من وجهة نظر مجلس الوزراء ما يمنع الشاه بموجب تعهد ١٨٥٣ من تقديم العون الى أهل الحيرة ضد خصومهم فيما لو شاء ذلك . وأنه ما لم يتضح أن للشاه أهدافا تتجاوز هذا الحد ، فليس ثمة ما يحمل الحكومة البريطانية على تغيير سياستها بشأن الحيرة . وأكد قرار مجلس استقلال الحيرة ومعارضه دوست محمد على ضمها (١) .

كانت حماقات اوكلاندا لا تزال تلقى ظلالها الكثيفة على الوضع . وكان هناك نفور واضح فى الأوساط المسئولة فى لندن من التورط فى مشاكل أفغانستان ، أيا كانت أهمية مثل هذا التدخل بالنسبة للحكومة البريطانية . ولقد كان ول هاوس أكثر بعد نظر ، بالنسبة الى هذا الموضوع

يعتقد فى البداية بأن الرسالة التى وصلتته من الحيرة ، كانت مرسله من محمد يوسف .

(١) مجموعة مسودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٦/٣/٢٢ (رقم ١٦٣٩) للاطلاع على سير المناقشات فى مجلس الوزراء يمكن الرجوع الى وثائق كلارندون (مجلد ٤٨ من فرنون سميث رئيس مجلس الهند الى كلارندون ١٨٥٦/٣/٢٢ « اننى اكتب اليك لاقول بأن القرار الصادر من مجلس الوزراء جاء مختلفا بعض الشيء عن وجهة نظرك ووجهة نظر ول هاوس » .

عندما قال بمناسبة انتهاء مدة عمله كحاكم عام للهند « ان رأى الشخصى ينبع من الاعتقاد بأن المصالح الحقيقية للحكومة البريطانية فى الشرق سوف تضطرها الى توثيق علاقاتها مع أفغانستان ، وان يخلق الى الحد الممكن شعورا بالمصالح المشتركة بينهما وبين حكام وشعب ذلك البلد (١) وكان كلارندون يشاطره هذا الرأى الى حد كبير ، غير أن هذا الأخير كان موجودا فى باريس لحضور مؤتمر السلم عندما أجمع مجلس الوزراء يوم ٢٢ مارس لمناقشة السياسة البريطانية تجاه أفغانستان . اما كاننج الذى خلف ول هاوس فقد كان أكثر حذرا منه . ولو أن الحاكم العام السابق بقى فى كلكتا حتى شهر مايو عند وصول الطلب من الحيرة ، لربما شعر ول هاوس بأن تغيير الظروف منذ الثانى والعشرين من مارس قد يبرر له تجاوز التعليمات التى لديه بهذا الشأن . وكما حدث ، فإن كاننج لم يرد على الطلب ، كما لم يشجع دوست محمد على الزحف الى الحيرة لمساعدة سكانها .

قبل أن تعرف العاصمة البريطانية وحكومة الهند الدور الذى كان يقوم به الفرس فى الحيرة كانت حكومة فارس قد قامت بمبادرة للتفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية . ولكن هذه المبادرة لم توجه الى مورى الذى كان قد انتقل هو وحاشيته الى بغداد وانما وجهت الى اللورد ستارتفورد . دى ردكليف السفير البريطانى لدى الباب العالى . فى العاشر من شهر إبريل عام ١٨٥٦ طلب القائم بالأعمال الفارسى الاجتماع بالسفير وعرض عليه جملة من المقترحات التى قد تساعد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، ومن بين هذه العروض : أن يعود

(١) من ملفات وزارة الخارجية محضر ول هاوس ١٨٥٦/١/١٤ .

مورى الى طهران ، على أن يقوم كل من الشاه ورئيس الوزراء باستقباله استقبالا وديا ، وسحب الخطاب الذى جرى تعميمه بين البعثات الأجنبية فى شهر ديسمبر ، وإعادة زوجة ميرزا الى زوجها وإرجاع زوجها الى عمله فى حكومة فارس (١) غير أن هذه المقترحات جميعها لقيت ردا فاترا فى لندن . فلم يكن مجلس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت يستعجل استئناف العلاقات مع فارس . فقد كانت حرب القرم قد وضعت أوزارها ، ولم يعد ثمة سبب ملج لخطب ود الشاه : « اننا لم نكن متعجلين بالنسبة الى هذا الموضوع ، هذا ما جاء فى رسالة كلارندون الى ستراتفورد » أولا ، لأن السبب الأسمى للخلاف لم يكن سببا وجيها ، وأنه لم يحظ بتأييد مجلس الوزراء أو البلاد ، وثانيا لأن الموضوع لم يعالج بطريقة لبقة أو مرنة من جانب مورى ، وثالثا لأن المشكلات فى الشرق لا تفقد أهميتها بموور الوقت ، ثم أن الفرس قد يزعجهم عدم اهتمامنا بهذا الموضوع أكثر مما يشير حماسهم (٢) .

وفى أوائل مايو نوقشت المبادرة الفارسية فى مجلس الوزراء البريطانى . ولكن موضوع الحيرة لم يكن من بين الموضوعات البارزة التى تناولتها المناقشات ، بل كان الموضوع الرئيسى هو الإهانات التى وجهت

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ستراتفورد الى كلارندون ١٠ و ١٢/٤/١٨٥٦ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٦ خطاب من كلارندون الى ستراتفورد ١٠ و ١٢/٤/١٨٥٦ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) وكذلك ملفات وزارة الخارجية من كلارندون الى ستراتفورد ١٢/٥/١٨٥٦ (برقية) .

الى مورى . وقد تقرر الاستثناس بآراء كل من السير جوستين شيل
الوزير المفوض السابق فى طهران ، وهنرى رولنسون الذى كان قد ترك
بغداد فى الآونة الاخيرة ، وعلى أساس توصياتهم وضعت الخطوط
العريضة لتسوية النزاع مع حكومة فارس . وفى يوم ١٥ مايو أوغز
كلارندون لى ستراتفورد ببلاغ القائم بالأعمال الفارسى فى العاصمة
التركية ، بأن الأسس التى اقترحها لعودة العلاقات لم تكن كافية ، وأن
الحكومة البريطانية لتصر على تعيين هاشم خان مراسلا أخباريا لها فى
شيراز ، وأنه لابد من تقديم اعتذار رسمى على سلوك رئيس الوزراء .
وكان تصور كلارندون للتعويض المطلوب من فارس هو أن يتم سحب
المذكرات العنيفة التى أصدرها الشاه فى شهرى نوفمبر وديسمبر
السابقين ، وتقديم اعتذار كتابى من الصدر الأعظم وتعميمه على البعثات
الاجنبية فى فارس ، ودعوة شخصية من الشاه الى مورى بالعودة الى
طهران . وعلى أى حال فقد نصح كلارندون ، ستراتفورد فى السر بعدم
أظهار أى اهتمام بالقطيعة ، بل على العكس ، كلفه بأن يحاول أن يدخل
فى روع الحكومة الفارسية بأن الحكومة البريطانية لا يهمها أن يسوى
هذا الخلاف أم لا ، وخلال هذا كان كلارندون يسعى الى عدم اعطاء الحكومة
الفارسية أى انطباع يهدف الى اعتبار أحداث نوفمبر وديسمبر هى
السبب الأساسى للخلاف مع فارس ، وكما ذكر كلارندون لستراتفورد مع
الايغاز اليه بالتأكيد على القائم بالأعمال الفارسى أنه « اذا كان الفرس
يجبذون دخول حرب سافرة معنا ، بدلا من الاعتذار عما بدر منهم سابقا ،
وطمانتنا على المستقبل ، فاننا سوف نقبل التحدى . ان احتلال الفرس
للحيرة سواء كان عملا مدبرا أو غير ذلك انما هو انتهاك صريح لاتفاقهم
معنا ، كما أن المادة ١٥ والمادة ١٦ من المعاهدة المقترحة مع الولايات المتحدة
موجهة ضدنا ، الأمر الذى يبرر لنا الآن أن نعلن الحرب على فارس .

بعد أسبوع من ارسال هذه التعليمات وردت معلومات أكيدة الى لندن لأول مرة عن نشاط الفرس في الحيرة . وفي الحال فهم بالمرستون بأن الروس وراء تحركات الشاه « وانه لابد من حمل الحكومة الفارسية على التخلي عن خطها ضد الحيرة » هذا ما قاله بالمرستون لكларندون :

« انه لمن الاهمية والضرورة بمكان أن لا نسمح لفارس باستيلاء على الحيرة . وقد كانت فارس لعدة سنوات تعتبر المنطقة العازلة بالنسبة للدفاع عن حدود الهند ضد روسيا . أما الآن فينبغي علينا أن ننظر الى فارس باعتبارها خط الدفاع الامامي عن روسيا . ولكن أفغانستان قد أصبحت الآن خط الدفاع عن الهند ، وأن الممرات الكثيرة التي يمكن أن يعبر من خلالها جيوش الغزو ينبغي أن نقوم باحتلالها كلما أطل خطر . وعلى أي حال ، وطالما بقي دوست محمد على قيد الحياة فيمكننا اعتباره حاكما صديقا على حدود الهند البريطانية .»

في يوم ٢٤ مايو ألبرق كларندون الى ستراتفورد ، يكلفه بالقيام بتوجيه تحذير الى القائم بالأعمال الفارسي في القسطنطينية بأنه : اذا قامت فارس باحتلال أقليم الحيرة فان ذلك العمل سيكون سببا جديدا وأكيدا للخلاف مع بريطانيا ، وبالتالي ستصبح جميع المفاوضات لتسوية الخلافات القائمة عديمة الجدوى « (١) .

وقد قام ستراتفورد بنقل تحذير كларندون وشروطه لتسوية الخلافات الى القائم بالأعمال الفارسي في يوم ٢٦ مايو ، ثم عاد فكرر انذاره في خطاب بعث به الى الصدر الأعظم في نفس اليوم .

(١) من ملفات وزارة الخارجية من كларندون الى ستراتفورد
١٨٥٦/٥/٢٤ (رقم ٥٦٠) برقية .

كان مالكولم خان قد عاد في هذا الوقت من طهران للاشتراك في المحادثات ، وفي الأسبوع الأخير من مايو والأسبوع الثاني من يونيو عقد ستراتفورد عددا من اللقاءات معه ومع القائم بالأعمال الفارسي ، وقد رفض الفرس الموافقة على الموضوع الرئيسي الخاص بتعيين ميرزا هاشم في شیراز ، وقد ركز ستراتفورد على اعتراض الفرس على هذه النقطة الى درجة أنه أوعز الى كلارندون يوم ٢ يونيو بصرف النظر عن هذا الطلب ، سيما وأنه قد شعر باحتمال التوصل للنجاح حول النقاط الأخرى للخلاف (١) وما ان بعث ستراتفورد باقتراحه هذا حتى وصلت الى القسطنطينية معلومات عن استيلاء الجيش الفارسي على الحيرة بعد حصارها . غير أن هذا الخبر كان سابقا لأوانه ، وأن كان قد أدى الى تغيير مسار النزاع مع فارس ، وأصبح مصير الحيرة نقطة الخلاف الرئيسية بين الدولتين ، بينما تراجع موضوع انسحاب موري الى المرتبة الثانية من الأهمية . وفي يوم ١٥ يونيو أبرق كلارندون الى ستراتفورد يكلفه بصرف النظر عن موضوع ميرزا هاشم اذا وافق الفرس على الانسحاب الفوري من الحيرة ، وعلى أي حال فقد علم ستراتفورد بأن الحيرة لم تكن قد سقطت في أيدي الفرس ، وقد أدى هذا الخبر الى التقليل من خطورة المشكلة . وخلال اجتماعاته التالية مع ممثلي حكومة فارس ظل كلارندون يؤكد على أهمية عودة البعثة البريطانية الى طهران ، باعتبارها الموضوع الأهم . ولعل ذلك يرجع الى حساسيات ستراتفورد

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ستراتفورد الى كلارندون

١٨٥٦/٦/٢ (رقم ٦٧٩) انظر أيضا تقاريره أرقام ٦٥٢ و ٦٦٤ و ٦٧٠

في نفس المجلد .

نفسه ، كما يرجع أيضا الى عدم تلقيه معلومات جديدة من كلارندون خلال ما بقى من شهر يونيو . وفى يوم ٢٧ يونيو وجه ستراتفورد أنذارا (١) الى ممثلى حكومة فارس يتضمن الشروط البريطانية لاستئناف العلاقات مع الحكومة الفارسية . ولم يرد فى الانذار أى ذكر عن مسألة تعيين ميرزا هاشم فى شيراز ، أو عن انسحاب القوات الفارسية من الحيرة ، ولعله كان متأثرا من اصرار ماكلولم على استبعاد مناقشة أى انسحاب قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية . كما أن المحادثات حول الانسحاب لابد وأن ترتبط بتعهد تقدمه الحكومة البريطانية ، بعدم السماح لدوست محمد بمد نفوذه الى الغرب ، لأن الهدف الاساسى من دخول الجيش الفارسى الى الحيرة ، كما أكد ماكلولم ، هو منع دوست محمد من تحقيق ذلك .

غير أن الموقف فى لندن كان غير ذلك ، خصوصا بعد أن تلقت من الهند فى الأسبوع الثانى من يونيو طلب أهل الحيرة للمساعدة ، واستعداد دوست محمد لتأييدهم . كما تلقت لندن معلومات من ار . دبليو . ستيفنز القنصل البريطانى فى طهران عن قيام عيسى خان باقصاء محمد يوسف عن السلطة ونقله الى فارس أسيرا . وفى يوم ٥ يوليو اجتمع مجلس الوزراء فى لندن لبحث الوسائل التى تكفل انسحاب الفرس من الحيرة . وكان بالمرستون وكلارندون وفرنون سميث رئيس وزراء شئون حكم الهند من أنصار المواقف المتشددة ، غير أن زملاءهم لم يشاطروهم

(١) أن هذا الانذار يمثل الكلمة الأخيرة ، هذا ما جاء فى رسالته الى كلارندون (من ملفات وزارة الخارجية) من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٣ (رقم ٧٧٩) .

هذا الرأي (١) . وكحل وسط تم تكليف الحاكم العام فى الهند يوم ١٠ يوليو بتأييد دوست محمد بالزحف على الحيرة لانقاذها وتزويده بالاسلحة اللازمة . وفى اليوم التالى بعث كلارندون بانذار الى رئيس وزراء فارس يحذره فيه ، أنه ما لم يتم سحب الجيش الفارسى فورا من الحيرة فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراءات التى تحفظ لها كرامتها ومصالحها . . (٢) وفى اليوم السادس عشر من يوليو نسلم ستراتفورد رد الصدر الأعظم على انذار كلارندون المرسل اليه يوم ٢٦ مايو ، والذي ادعى فيه الصدر الأعظم ، أنه لا يستطيع أن يفهم سر غضب الحكومة البريطانية وقال : « بأن جيش فارس قد ذهب للدفاع عن الحيرة ضد دوست محمد ، وانه سينسحب منها اذا تراجع دوست محمد من قندهار وعاد الى الحيرة ، وانه اذا عادت البعثة البريطانية الى سهران فان هذه المشكلة سوف تحسم على الفور (٣) .

كان موقف البلاط الفارسى واضحا كل الوضوح ، والاحتجاجات وحدها لم تعد تكفى لحمل الفرس على الانسحاب من الحيرة . وفى يوم

(١) انظر وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٤ مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٧ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/١٦ (رقم ١٦٤٩) ومرفق صورة من خطاب كلارندون الى الصدر الأعظم ١٨٥٦/٧/١١ .

(٣) مسودات المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/٢٢ رقم (١٦٥١) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٧/١٦ .

٢١ يوليو عقد مجلس الوزراء البريطانى اجتماعه ، وفى يوم ٢٢ منه أرسلت التعليمات التالية الى الهند : يتعين اتخاذ التدابير الفورية فى بومباى لاعداد حملة عسكرية يمكنها احتلال جزيرة خرك فى الخليج الفارسى ، ومنطقة بوشهر داخل فارس ، على ألا تتحرك هذه الحملة قبل وصول أوامر من هذه البلاد ولا بد من مضى بعض الوقت لتلقى الرد من الحكومة الفارسية على انذار ١١ يوليو ، وعلى أية حال فلا يمكن القيام بعمليات عسكرية فى الخليج قبل شهر أكتوبر ، أى بعد أن تخف حرارة الصيف المحرقة وتسمح الرياح الجنوبية - الغربية الموسمية باقلاع الحملة من بومباى الى الخليج مباشرة : غير أن الوقت كان فى صالح الفرس ويهيء لهم الفرصة للاستيلاء على الحيرة ، ووضع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع » . وقد علم على سبيل المثال انه بعد وصول انذار ستراتفورد المؤرخ ٢٦ مايو أصدر رئيس وزراء فارس أمرا الى سلطان مراد ميرزا بسرعة احتلال الحيرة ، حتى لو كلفه ذلك فناء نصف جيشه (١) وعلى أى حال ففي ذلك الوقت لم يكن ثمة شئ يمكن عمله فى مواجهة مواقف الصدر الأعظم . ولقد ذكر بالمرستون لكларندون : « بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع رئيس وزراء فارس هى السكوت مؤقتا ريثما تحين الفرصة لتوجيه الضربة » كما طلب من ستيفنز ابلاغ كاننج بالا يتخذ أى اجراء جديد فى الموضوع .. وعلى حكومة بومباى أن ترسل بأسرع ما يمكن الحملة العسكرية لاحتلال خرك وبوشهر فى ضوء سماح

(١) فارس والخليج مجلد ١١١ من ستيفنز الى كларندون من

المعسكر القريب من طهران ١٨٥٦/٦/٢٢ (رقم ٣٨) .

الاحوال الجوية . ولكن عليها الآن والى أن تقلع الحملة أن يظل أمر تحركها ووجهتها سرا بقدر ما تسمح به تلك الاستعدادات » (١) .

كانت الاستعدادات الاولى للحملة قد استكملت عند وصول التعليمات بتاريخ ٢٢ يوليو ، واعتبارا من بداية العام عندما تلقت الهند خبر قطع العلاقات مع فارس ، جرت تحريات كثيرة لتحديد حجم وتشكيل القوة العسكرية اللازمة لاتخاذ اجراءات حربية ضد فارس فى الخليج والى حد كبير فقد كان المسئولون فى بومباى يعملون فى الظلام . فلم يسبق أن قام جيش أوربى بعمليات حربية فى جنوب فارس منذ حملة الاسكندر الاكبر ، كما أن احتلال خرك فى سنة ١٨٣٨ لم يكشف عن خبره بالظروف التى قد يواجهها أى جيش داخل اراضى فارس . وكان ثمة اقتناع عام بأن العمليات قد تتطلب قوة كبيرة من سلاح الفرسان ، وأن قسما كبيرا من رجال الحملة ، ربما نصفها ، ينبغى أن يتشكل من العناصر الأوربية ، لأن الجندى الهندى لم يثبت أنه ند للجندى الفارسى ، وأخيرا تم الاتفاق على تكوين الحملة من ٥٠٠٠ رجل كقوة تمهيدية للقيام بعمليات عسكرية محدودة .

كانت الأوامر الصادرة من لندن بتاريخ ٢٢ يوليو تحدد العمليات المطلوبة فى احتلال خرك وبوشهر فقط . وعلى حين كانت هذه المهمة ليست شاقة فى ظاهرها ، الا أنها من الوجهة العسكرية ، كانت عملية الاحتلال تبدو أكثر صعوبة من عملية احتلال سنة ١٨٣٨ ، عندما كانت الجزيرة من غير تحصينات ، وقبائل الساحل الفارسى كانت فى ثورة ضد

(١) وثائق كلارندون مجلد ٤٩ من بالمرستون الى كلارندون

الحكومة المركزية فى فارس كما أن شيخ بوشهر كان منحازا الى البريطانيين . وفى الأعوام الأخيرة زودت خرك بحامية عسكرية ، كما تم تعزيز وسائل الدفاع عن بوشهر . كذلك أقيم حاجز دفاعى (متراس) على طول مبنى المثلثة السياسية البريطانية ، لا لارغام المقيم البريطانى نحسب ، وانما لمراقبة رصيف المثلثة على الجانب الشرقى من الشاطئ . وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٥٦ أفاد القائد المقيم فلكنس جونز من الاسطول الهندى ، بأن سكان بوشهر وغيرها من المناطق الساحلية ساخطون جدا ، مما تسرب من أخبار عن عمليات اعداد الحملة العسكرية فى بومباى . وقد ترتب على ذلك انتشار حالة هوس ضد المسيحيين مما اضطره الى نقل وثائق المثلثة وخزانتها الى احدى الطرادات الراسية فى ميناء بوشهر ، كما رفض أن يسمح لبعض ضباط قومسارية بومباى الذين حضروا الى بوشهر للتفاهم على توفير المؤن للحملة لاكثر من بضع ساعات فى البلدة (١) .

ولعل أسوأ ما يمكن أن تتعرض له الحملة هو طبيعة المنطقة الداخلية من البلاد . فقد كان المسئولون فى الهند مترددين فى المجازفة بالقيام بتلك الحملة ، رغم اعترافها بأهمية تلك العمليات . ولم يكن أى من كاننج أو اللورد الفنستون حاكم بومباى مقتنعين بالرأى السائد فى لندن بأن معاومة الفرس للحملة قد تنهار بعد الاستيلاء على خرك وبوشهر . . لأن الطلسم الذى يعتقد أننا سنحصل عليه من مجرد احتلالنا لخرك

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ خطاب سرى رقم ١٧٨ المؤرخ ١٧/١/١٨٥٦ من جونز الى اندرسون (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ٢٩/٩/١٨٥٦ (رقم ٢٢ الادارة السرية) .

سوف يفقد مفعوله (١) فالطريق من بوشهر الى المنطقة الداخلية من فارس وعرة : بل حتى الطرق الكبيرة الى شيراز تكون غير صالحة للاستخدام أكثر أوقات السنة . وقد أفاد الكابتن جونز الذى كلف باستطلاع المنطقة الساحلية واعداد تقرير عنها رسم صورة كئيبة عن وعورة الطريق التى يتعين على الحملة أن تسلكها . فالاطعمة غير متوفرة بكميات كافية ، ومعظم ما سوف تحتاج اليه الحملة من المؤن يتعين الحصول عليه من تركيا العربية أو الهند نفسها . وبالمثل ما تحتاج اليه المواشى فلا بد من استيراد العلف لها من الخارج ، كما أن الماء شحيح جدا : فضلا عن أن حرارة الصيف سوف تكون صعبة الاحتمال على الجنود الأوربيين . ومن المحتمل أن يؤدى الشتاء الى افناء القسم الأكبر من رجال الحملة ، ثم أن القرى الواقعة بين بوشهر وتبريز مليئة بأمراض الدوسانتاريا . وحمى الدماغ ورمم العيون ، والأمراض التناسلية أو التهاب الكبد . كما أن وباء الكوليرا لا يفارق المنطقة ، أضف الى ذلك أن بوشهر منطقة غير صالحة على الاطلاق لتوجيه العمليات لعدم وجود مرفأ صالح ، وأن الرحلة من الشاطئ للوصول الى البواخر تكون تحت رحمة الرياح الشمالية . وأن هذه البلدة هى أكثر المناطق ضجيجا على الكرة الأرضية ، على حد رأى طبيب المثلية :

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من الفنستون الى اندرسون ١٨٥٦/٣/٢٤ (رقم ١٥ الادارة الخارجية) انظر كذلك وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من الفنستون الى فرنون سمث ١٨٥٦/٧/٢٩ ومرفق لخطاب سمث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٠ .

« لا يوجد بها نظام للمجارى سواء تحت الأرض أو خارجها للمساكن والشوارع ، وبالتالي فإن جميع القاذورات التى تخرج من هذه البيوت تترك . أما لتتراكم فى الشوارع أو تبخر بفعل أشعة الشمس .. ويوجد فى المدينة ما لا يقل عن سبعة أو ثمانية مداقن مفتوحة من جميع الجوانب ، وهذه أيضا تضاعف فى تلويث الجو الى حد كبير . كما لا تتخذ الاحتياطات اللازمة فى هذا الشأن لحفر قبور الموتى بأعماق أكبر ، كما أن الساحل الرملى كان ولايزال مصدرا رهيبا للأوبئة والقاذورات ، فعليه تتراكم كل الأوساخ والقاذورات بحيث تفوح منه رائحة شديدة النتانة .

أما العقبة الرئيسية التى كانت تنتظر الحملة العسكرية فى جنوب فارس فهى الجيش الفارسى . رغم أن تعداد هذا الجيش يقدر بستة وثمانين ألف رجل ، إلا أنه لا يستطيع أن يقذف الى الميدان بأكثر من ٢٠ ألفا من العناصر المدربة التى ينتمى معظمها الى منطقة أذربيجان ، كما ينطبق نفس الشيء على سلاح المدفعية الذى تملكه فارس . وتتكون المدفعية نفسها من ١٢٠ مدفعا عيار ٦ الى ١٢ . أما بقية الأسلحة فهى من نوع ردىء ، كما تعاني نقصا فى الذخيرة ، كما أنها ضعيفة فى الاداء . أما النقل العسكرى فيعتمد على البغال والخيول والجمال : فالجيش الفارسى يكاد لا يملك عربة آلية واحدة ، كما لا يملك حتى عربات أو دافعات للمدافع . أما الروح المعنوية للجيش ، باستثناء بعض الفرق التى يتكون منها الحرس الخاص للشاه فمتدنية جدا . ويتقاضى الفرد فى الجيش الفارسى اسميا ٧ توماتات فى العام ومخصصات للخبز تبلغ بنسا واحدا فى اليوم (عمله انجليزى) . ولكن حتى التوماتات السبعة لا يستلم منها الجندى أكثر من تومانيين فى العام والبقية تذهب الى

الضباط عن طريق صراف الجيش . ثم حتى هذا المبلغ يتسلمه على شكل حصص من القمح التالف وعلى دفعات وبأسعار باهظة . وبالتالي فليس من الغرابة فى شيء أن يشغل الجيش الفارسى نفسه فى معاناة الصراع من أجل البقاء . أما النظام فيتم تطبيقه عن طريق الجلد والسجن والاعدام . وليس للجيش الفارسى خدمات طبية على الاطلاق . فالجندى أو الشخص المريض يترك ليموت الا اذا اهتم به بعض زملائه . وباختصار فان الجيش الفارسى اذا استثنينا العناصر الاذربيجانية منه ، فهو جيش عديم التجردى كقوة مقاتلة . ولعل القوة القتالية لفارس تكمن فى الخيالة غير النظاميين ، من القبائل الفارسية المحاربة . وحتى هذه لا تصل الى مستوى فرق الخيالة الاذربيجانية ، وعلى أية حال فقد كان من المشكوك فيه ، ما اذا كان الشاه يستطيع الاعتماد على تأييد القبائل . وكانت أغلبية قبائل البختيارى التى يتألف منها اتحاد القبائل الفارسية ترفض الولاء للشاه ، بينما قبائل الجنوب كانت تعيش فى ظل ثورات مستمرة ضد السلطة الحكومية (١) .

فى أوائل أكتوبر كانت الحملة قد استكملت استعداداتها للعمل فى الخليج . وعلى خلاف الأوامر التى اصدرها القائد العام لقوات بومباى فان حكومة الهند عارضت اشراك قوة الفرسان الأوربية . وقد وصل عدد أفراد الحملة فى شكلها النهائى ٥٧٢٠ رجلاً يمثلون القوات والأسلحة الآتية :

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٥/١٠/١٩ (رقم ١٦٢٦٥) ومرفق صورة من رسالة مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٨ (رقم ٤٦ سرى) .

١ - المشاة - الفرقة ٦٤ والفرقة الثانية للشركة ، وقوة المشاة الأوروبية الخفيفة ، والفرقة الرابعة والفرقة العشيرون ، قوة المشاة المحلية لمنطقة بومباي ، وفصيلة البلوش الثانية . .

٢ - الخيالة - فصيلتان من كتيبة الفرسان الثانية الخفيفة لمنطقة بومباي ومجموعتان من خيالة بونا غير النظامية .

٣ - المدفعية - مجموعتان من سلاح المدفعية الراكبة وبطاريتان من مدفعية المشاة مع بعض الاحتياطي .

٤ - فيلقان من مهندسي الألغام (١) .

أما وسائل نقل الحملة فقد قام القائد العام للأسطول الهندي بتوفيرها . وكانت تتألف من ثماني سفن حربية وسفینتين شراعیتین من البحرية وباخرتين وثلاثين سفينة شراعية تم تأجيرها . وقد عين الماجور جنرال اف . ستوكر من قوات بومباي قائدا للحملة ، وزود بكل المعلومات التي أمكن الحصول عليها من الخليج وجنوب فارس وبعد ذلك غدا كل شيء معلقا على قرار يصدر من لندن .

في ٧ سبتمبر وصل رد الصدر الأعظم على انذار كلارندون المؤرخ ١١ يوليو الى استراتفورد رد كليف في القسطنطينية ، وقد تم ابراقه الى

(١) خطابات بومباي السرية مجلد ٣٢ رقم (١) من حاكم بومباي الى وزارة الخارجية محضر كاتنج ١٨٥٦/٩/٢٢ ومرفق بخطاب كارك الى هيوند ١٨٥٦/١١/١١ .

(٨ - بريطانيا والخليج / ٢)

لندن. في نفس اليوم . ولكن ميرزا آغا خان على ما يبدو لم يهتم بالنداء وزير الخارجية . فقد ذكر في رده بأن الشاه قد عين سفيراً جديداً في فرنسا ، وأنه سوف يسافر الى مقر عمله عما قريب ويفرج على القسطنطينية حيث سيجري مشاورات حول موضوع الحيرة الشائك يحذا فيه (١) وفي نفس اليوم ألح بالمرستون بامتعاذ لـكلارندون بأنه ليس هناك شيء جديد يمكن أن يأتينا من فارس غير المزيد من الاهانات ، فقد كان الصدر الأعظم على يقين من أن التهديد البريطاني لن ينفذ أما بالنسبة لـالمرستون فإنه لم يجد أى صعوبة في معرفة أسباب تلك الثقة ، لأن تأييد الروس له في نزاعه مع البريطانيين كان أمراً مفروغاً منه ، وعلى الأخص في تلك المرحلة ، التي أوشكت فيها حرب القرم أن تضم اوزارها ، غير أن الفرس لم يعتمدوا على الروس وحدهم ، فقد كانت هناك فرنسا التي تعتبر حليفاً قوياً لهم ، ولهذا أخذ ميرزا آغا خان يتملق المسيو بوري القائم بالأعمال الفرنسي في طهران ويقدم اليه الهدايا . كما كانت الاتصالات والمراسلات مستمرة بين وزارة خارجية فارس والموضعية الفرنسية . وقد منح القائم بالأعمال الفرنسي السام وسام الشرف الفرنسي ، وقد منحه الشاه رداً على ذلك وسام الأسد والشمس الفارسيين . وقد اشترك أحد المهندسين الفرنسيين في عمليات الحضار على الخيرة . كما نعلم الشاه ضرورة له موضة بأحجار الماس الى سفيرة الجديد في فرنسا فاروخ خان لتقديمها هدية الى وزير خارجية

(١) - مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ٩/١٠ و ١٨٥٦/١٠/٤ (١٦٥٦ و ١٦٦٥) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلارندون ٩/٧ وخطاب من الصدر الأعظم الى كلارندون ١٤ ذى الحجة ١٢٧٢ - ١٨٥٦/٨/١٧ .

فرنسا . ومن ظاهر الأمور كان الصدر الأعظم يأمل أن تقوم فرنسا بخوض
منفردة أو بالاشتراك مع روسيا بمنع بريطانيا من شن الحرب على فارس (١) .

وطبعي ألا يستسيغ بالمرستون تودد الشاه الى فرنسا ، فقد كان
مضمنا على الا يسمح لفرنسا وروسيا ان يكونا الحكم في النزاع البريطاني
الفارسي . كما لم يكن يرضى ان يستقبل الصدر الأعظم الانذار البريطاني بتلك
الامبالاة . وفي الاسبوع الثاني من شهر سبتمبر طلب بالمرستون الى فرنون
سميث عضو مجلس الهند ارسال التعليمات الى الهند بشأن إبحار الحملة
العسكرية . غير أن سميث الذي كان معروفا بأنه من أنصار الخط المتشدد
تجاه فارس أخذ الآن يعيد النظر في موضوع اللجوء الى القوة في حسم
الخلاف . فربما كان هناك بعض الصواب فيما ذكره المفاوضون الفرنسيون
اجتماعات القسطنطينية ، من أن الغرض من الحملة العسكرية الفارسية الى
حيرة كان منع دوست محمد من الاستيلاء عليها ، إذ لم يكن من المحتمل ،
كما ذكر فرنون ككلارندون أن تشن فارس حربا على أساس أن تخف روسيا
لمساعدتها (٢) كما لم تكن الأوساط المسئولة في الهند متحمسة لفكرة الحملة

(١) للاطلاع على نشاط الفرنسيين في طهران فيما بين يناير ويوليو
١٨٥٦ انظر تقارير ستيفنز من طهران ، خصوصا تقريره رقم ٣١ المؤرخ
٥/٢١ وذلك في « فارس والخليج » مجلد ١١١ وخطاب من هوري الى
كلارندون بغداد ١٨٥٦/٦/٢١ (رقم ٥٧) بنفس المجلد .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٠ .

من كاننج الى سميث ١٨٥٦/٨/٨ .

العسكرية كما قال . . وكان كاتنج قد بعث برسالة اليه في الشهر السابق يقول فيها : « انني اشتهر بالاشمئزاز أكثر من أي وقت مضى مما قد تتمخض عنه مثل هذه الحملة المشؤمة » كما اعاد الحاكم العام التحذيرات التي سبق أن عرب عنها عن شكوكه في عمليات احتلال الساحل الفارسي كمحاولة لارغام الشاه على الخضوع، ولهذا فقد اوضح سميث لكلاوندون بأنه قبل اتخاذ الاجراءات النهائية في أمر هذه الحملة ، فهو يود أن يعرف رأى مجلس الوزراء حول هذه العمليات .

غير أن بالمرستون أصم أذنيه من تحذيرات سميث . فبالنسبة لهذا الموضوع فقد كان يعتقد بأن مجلس الوزراء قد اتخذ قراره النهائي في شهر يوليو ، وحتى إذا سلمنا بصواب آراء سميث ، رغم عدم اعتراف بالمرستون بهذا ، فقد كانت هناك مسائل كثيرة لا يزال الخلاف قائما حولها بين الدولتين . كما كان هناك موضوع رد الاعتبار من جانب الشاه عن الاهانات التي تعرضت لها الحكومة البريطانية على امتداد السنوات السابقة (١) ورغم اصرار بالمرستون على موقفه فقد ظل سميث يشكك في صواب القيام بعمليات عسكرية ضد فارس ، وفي فاعلية العمليات العسكرية على سواحل فارس . وقد استشهد تعزيزا لرايه بأراء هنري رولنسون ، الذي أعلن بأنه لا يعتقد أن احتلال جزيرة خرك في عام ١٨٣٨ ، على أثر الهجوم الفارسي السابق على الحيرة ، قد لعب دورا كبيرا في حمل الفرس

(١) وثائق كلاوندون مجلد ٥. من بالمرستون الى كلاوندون

على التراجع (١) ولكن بالمرستون لم يفر رأى رولنسون أى اهتمام ، « ولكى أكون صادقا فأننى أشكك فى الكثير مما قاله رولنسون » الذى كانت له عندما طالب باختلال خرك أسباب أخرى غير أرغام الفرس على الانسحاب منها ، فهذه الجزيرة قد تصبح لها أهميتها بالنسبة اليها فيما لو تغير طريق المواصلات من مصر الى آسيا الصغرى (٢) .

عقد مجلس الوزراء جلسة فى الاسبوع الأخير من سبتمبر ليصدر قراراته حول السلام أو الحرب مع فارس . والذى جرى من نقاش فى المجلس غير معروف ، ولكنه اتضح ، أنه على الرغم من أن بالمرستون وكلارندون قد نجحوا فى موقفهم ، فانهما لم يستطيعا اقناع المجلس بذلك . وفى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر صدرت الأوامر الى كاتنج بتسيير الحملة الى الخليج ، بينما أوعز الى كل من القنصل البريطانى فى طهران وتيريز بمغادرة فارس على وجه السرعة (٣) .

(١) أعلن رولنسون عن رأيه هذا فى مقال نشره فى مجلة كلكتا ريفيو سنة ١٨٤٩ زاجع انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/٣١ وكذلك نفس المجلد من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٣٠ ومجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/١/٧ .

(٣) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٩/٢٦ (١٦٦٠) ومرفق معه نسخة من تعليمات كلارندون الى القنصلية البريطانية .

وفى تصورى أن فرنون سميث قد إنبرى يومئذ ليكتب بحجة

« إن هذه القضية هي أهم القضايا ، وقد كنا نفضل أن يتخذ المجلس قراره فيها بالاجتماع . إن بعض الزملاء حسب علمى يعارضون التدخل ، كما أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الادارة للشركة ، ومنهم على معرفة وثيقة بشئون فارس يعارضون أيضا .

إن كلتا الفئتين فى يد جلاستون وشركاه ، ويمكن أن يثيرا الاضطرابات فى المجلس . اننى انصور - كما قلت انت فى مناسبة توجيه الانذار الى الوزير الفارسى ، بأن حكومة صاحبة الجلالة قد أجرت التحريات عما اذا كان المجلس قد صادق بكافة أعضائه ووافق على الانذار لأنه انذار يتعلق بالحرب ، وبأن الملكة قد أخطرت بتلك الخطوة ، وأرجو ألا تتصور اننى سافرت كل هذه المسافة من منطقتى لاقتراح انه يجب اطلاع فرنسا على على هذه الخطوة . . وانى لأجد نفسى مضطرا الى الكشف عن هذه القضايا بصراحة لأن رئيس مجلس الهند هو السلطة الوحيدة التى يمكنها مساءلة وزير الخارجية حول استخدام موارد الهند ، من أجل أى خطوة تملئها عليه سياسته ، دون ابلاغ البرلمان بذلك ، كما حدث فى مناسبات أخرى ، وإن هذا الاستثناء فى دستورنا كان ولا يزال يستخدم بنجاح ضدنا فى مجلس العموم » .

فى يوم ٢٩ يوليو أوقف البرلمان أعماله ، ولم يحدث منذ ذلك الوقت إن أثير موضوع الخلاف مع فارس مرة أخرى بسواء فى مجلس العموم و فى البرلمان ، وكان بالمرستون وكلارندون حريصين على حسم هذه المشكلة

بل اجتماع البرلمان (١). وقد انعكس هذا الحرص في قرارهما بعدم اصدار تصريح بالحرب ، لان مثل هذا كان يستدعى اجتماع البرلمان . وقد اكتفى بإبلاغ الحكومة الفارسية بتحريك الحملة العسكرية من الهند في رسالة بعث بها كلارندون الى الصدر الاعظم بتاريخ ١٠ أكتوبر (٢) ولقد اثار حذف الفقرة الخاصة باعلان الحرب في التعليمات التي ارسلت يوم ٢٦ سبتمبر قلق الفنسبون عند تسلمها في يوم ٢٥ أكتوبر ، وقد ابرق في اليوم نفسه الى كاننج يطلب منه اصدار بيان باعلان الحرب بحيث يتسنى للسفن الفارسية مغادرة موانئ الهند البريطانية واعطاء ضمانات للرعايا الفرس المقيمين في الهند بالأمان (٣) وقد وافق كاننج على الاقتراح ، وفي اليوم الاول من نوفمبر اصدر بياناً باعلان حالة الحرب كرد على هجوم الفرس على الحيرة وانتهاك معاهدة يناير ١٨٥٣ غير أن هذا الاجراء من جانب الحكام العشام قد دغا المجلس الى اعادة النظر في صواب اعلان الحرب ، وفي أوائل شهر ديسمبر اجريت تحقيقات في وزارة الخارجية بشأن الاجراء الذي اتخذ في عام ١٨٣٨ عند احتلال جزيرة خرك . وبعد مراجعة سجلات المجلس تبين أنه لم يصدر أى اعلان بالحرب في تلك المناسبة . وكنتيجة لذلك ، وبالنظر الى ان الحملة

(١) على سبيل المثال يمكن الاطلاع على وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من المرستون الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/٢٦ .

(٢) مجموعة المجلس - من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ٨٣ الإدارة السرية) .

(٣) من سجلات الرسائل السرية لبومباي - ٣٢ رقم (١) من حاكم بومباي الى اللجنة السرية ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ٨٣ الادارة السرية) .

كانت فى طريقها الى وجهتها فى ذلك الوقت ، ونظرا لما اتخذوا من اعتراضات على اصدار اعلان بالحرب لأسباب ترجع الى الظروف الداخلية ، فقد تقرر أن نترك الأمور على ما هى عليه .

سافرت الحملة العسكرية الى فارس فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ١٨٥٦ وقد تحركت الحملة التى تتألف من ٤٥ سفينة فى أربع مجموعات اعتبارا من اليوم الثامن من نوفمبر ، وكان خروجها من ٤ موانئ كراتشى وفنجويلا ويوربندر وبومباى . وكانت المجموعة الأخيرة بقيادة الزيرادميرال السير هنرى ليك القائد الأعلى للأسطول الهندى ، تحمّل القسم الأكبر من القوات المشتركة . أما يوم ١٦ نوفمبر فقد غادر القائد جونز المقيم البريطانى وأعضاء المثلثية فى بوشهر . وقد تم اختيار بندر عباس مكانا لتجمع أفراد الحملة . وبنهاية الشهر كان الأسطول كله قد تجمع فيها . وكانت التعليمات التى يحملها ستوكى هى الاستيلاء على جزيرة خرك وبوشهر وتحويل المنطقة الأخيرة الى قاعدة للقيام بعمليات عسكرية فى داخلية فارس . وقد تم احتلال خرك فى اليوم الرابع من ديسمبر دون مقاومة لأن الحامية الفارسية قد أخلتها من قبل . وفى اليوم السادس من ديسمبر القى الأسطول مراسيه فى خورهليلة ، على بعد عشرة أميال جنوب بوشهر . وكانت خطة القائد ستوكر النى وضعت وفقا لتوصيات جونز والمقيم البريطانى السابق الكولونيل كامبل ، هى أن يتم الانزال فى قلب شبه الجزيرة التى تطل عليها بوشهر والتقدم منها نحو البلدة . وعلى امتداد الطريق الى البلدة أقيمت سلسلة من التحصينات التى أنشأتها الحامية العسكرية فى بوشهر ، والتى تحولت حتى ذلك الوقت الى مستوى الجيش الصغير بعد أن تم تعزيزها بالجنود النظاميين وبالمئات من رجال قبائل تنجستان بقيادة باقرخان . أما خط الدفاع عن

البلدة عبر شبه الجزيرة فيمتد خلال خندق متهدم يبدأ من الخور حتى ساحل ديشبار ، التي تبعد نحو خمسة أميال من بوشهر حيث توجد القناص قلعة هولندية قديمة حوت الى معقل .

وفي نهار يوم ٧ ديسمبر بدأ انزال الجنود من سفن النقل التابعة للأسطول في خور هليله واستمر الانزال طوال اليوم واليوم التالي . اما الزحف الى منطقة ريشاير فقد بدأ في الصباح المبكر من يوم ٩ ديسمبر حيث أخذت السفن الحربية تتسابق مع الجنود وهم ينتقلون الى الشاطئ . وكان الحصن يضم من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جندي ورجل قبيلة ، وكان هذا الحصن يرتفع نحو ٣٠ الى ٣٥ قدما من الخندق الذي حفر امامه . وقد تولى الأسطول قصف الحصن مما أرغم نصف رجال الحامية الى مغادرته ، ولم يبق به غير رجال باقرخان ، وقد قام جزء من القوات يتكون من الوحدة الثالثة ، وفصيلة بومباي العشرين (جندرمه) وفصيلة البلوش الثانية والكتيبة ٦٤ والكتيبة الاوربية الثانية ولواء مشاة بومباي بهجوم مركز على ريشاير ادى الى اجتلالها ولكن بثمن باهظ ، فقد قتل كل من قائدى لواء المشاة والفرسان ، كما جرح عدد كبير من ضباط الحملة . وقد انسحبت بقايا الحامية الى المناريس الممتدة على طول الخندق حيث كان يتحصن رجال الجيش الفارسي . وفي الوقت نفسه طبقت البوارج على البلدة من جنوبها ، وأخذت تفتح النار على بطاريات الفرس من البحر والبر . وكان الفرس يردون على نيران البريطانيين بمتهى الحماس . ولكن الفرس بعد أن حوصروا من جميع الجهات أخذوا في الانسحاب الى خطوط دفاع جديدة كانوا قد أعدوها من قبل وتقع على الناحية الشرقية على امتداد شبه الجزيرة في اتجاه المنطقة الداخلية . وعلى أي حال فقد تمكنت وحدة الفرسان الخفيفة التابعة لبومباي

وخيانة يونا من قتل أعداد كبيرة منهم ، أما الذين أفلتوا فقد تمكنوا من ذلك عن طريق الخور الذى يفصل منطقة بوشهر عن الأرض الأصلية لفارس ، وورفع ذلك اليوم فرق حاكم بوشهر العلم الفارسي تمييزا عن الاستسلام ، ثم تقدمت بعد ذلك القوات البريطانية والهندية لدخول البلدة (١) .

حتى الوقت الذى غادرت فيه الحملة لم تصل أية إشارة من لفتان عن العمليات المطلوب القيام بها بعد احتلال بوشهر ، وكان بالمستون حتى تلك اللحظة يعتقد بأن احتلال خرك وبوشهر سوف يدفع الفرس الى الانسحاب من الحيرة غير أن الآخرين لم يكونا يشاطرانه تفاؤله هذا . فقد كان كافيج لا يزال ممتعضا من الحملة . وكان يرى أن الشاه لن يخضع الا بالزحف الى عمق البلاد ، وأن تحقيق هذا الأمر كما سبق أن ذكر لفرنون سميث فى بداية نوفمبر ، لا يمكن تحقيقه الا باشتراك جنود أوروبيين ، لم يكن من الممكن توفيرهم من الهند ، أما الفنستون فى بومباى فرغم أنه لم يكن متحمسا للحرب ، كان يميل الى القيام بحملة أوسع ، وقبل مغادرة القائد ستوكز بالحملة أوعز اليه بالتأكد من امكانية القيام بزحف عن طريق المخمرة ، ونهر قارون وشيستر كما أدلى صمويل هانيل الذى كان قد أجلي الى المعاش فى شيلتنهام برأيه فى الموضوع فى شهر أكتوبر ردا على استفسار وجه اليه من كلارندون ، انه فى الوقت الذى كان الاستيلاء على خرك فى عام ١٨٣٨ عاملا

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١١٠ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من ستوكز الى ادجوانت جنرال ، بومباى ١٨٥٦/١٢/٢٢ ، ومن ليك الى الفنستون ١٨٥٦/١٢/١٠ ومن جوالز الى اندرسون ١٨٥٦/١٢/١٣ ، والجميع مع المرفقات .

حاسما فى ارغام الفرس على الانسحاب من الحيرة فى تلك الفترة ، فان هذا الاجراء وحده لا يخلل أن يودى الى نفس النتائج فى هذه المناسبة . وأفاد بأنه اذا كان لابد من القيام بعمليات طويلة الأجل ، كما كان يتصور هانيل ، فانها لا يمكن أن تبشر من بوشهر ، وبالتأكيد ليس عن طريق شيراز ، لوعورة الطرق فى هذه المناطق ، ومناعة الممرات ، كما أن المناخ هناك يشكل خطورة على حياة الجنود الأوربيين . وبالتالي فان أفضل طريق لمثل هذه الحملة فى رايه تقع عبر المحمرة وخورستان . وكان هذا نفس رأى الماجور جنرال السير وليم الذى عمل فى لجنة تخطيط الحدود الفارسية - التركية ، والذي قاد عملية كازس خلال حرب القرم . ولم يكن هذا القائد واثقا من أن الحملة اذا سلكت طريق الأهواز وتستمر سوف تؤلب اغلبية قبائل خورستان ولورستان ضد الشاه فحسب ، وانما كان يعتقد بأن احتلال المحمرة احتلالا دائما سوف يؤتى بأحسن النتائج .

كان مجلس الوزراء لا يزال منعقدا لمناقشة موضوع توسيع العمليات العسكرية فى فارس وفى نهاية اكتوبر عندما وصلت اشبارة تليفرافية من استراتفورث تفيد بأن فاروق خان سفير فارس فى فرنسا قد وصل الى القسطنطينية قادما من شيراز ، وأنه قد أعرب عن رغبته فى الوصول الى حل معينا على اساس انسحاب فارس من الحيرة . وكان هذا الخبر بالنسبة الى المرستون الذى تصور بأن مجرد التهديد باحتلال خرك وبوشهر كافيا لاعادة الشاه الى صوابه . وفى الحال أوعز بالمرستون الى كلارندون بأعداد قائمة بالشروط التى يراها ضرورية لاستئناف العلاقات مع حكومة فارس ، وكان الشرط الاساسى فيها هو : سحب القوات الفارسية من الحيرة مع دفع تعويضات عن أى اضرار ترتبت على ذلك الهجوم . وبعد ذلك يتعين على فارس

بأن تتعهد بموجب اتفاق رسمي بالتنازل عن أى مطالب لها في البحيرة ،
أو أى منطقة أخرى مع أفغانستان ؛ وبالإعتراف باستقلال الولايات
الأفغانية ، والامتناع عن التدخل في شئونها ، وبالموافقة على إحالة أى خلاف
بيننا مع تلك الولايات الى الوساطة البريطانية . واعتقادا من أن الإنزال
البريطاني في جنوب فارس ، وقد اضعف موقف الشاه ، فقد اُضيف
بالمستون شريطين رئيسيين آخرين لاستئناف العلاقات ، الأول : هو إبرام
اتفاقية تجارية جديدة بدلا من اتفاقية ١٨٤١ ، تمنح الحكومة البريطانية
حقوقا متساوية مع روسيا ، فيما يختص بتعيين القناصل . أما الشرط
الثاني فهو إقالة الصيبر الأعظم من منصبه كدليل على اعتذار الحكومة
إفغانية لما حدث وتعبيرا عن حسن نية الفرس فيما يمس مستقبل
العلاقات مع بريطانيا . كذلك طالب بالمستون بتجديد ايجار بندر عباس
الى سلطان مسقط بشروط معقولة ، ودفع جميع الديون المستحقة للرعايا
البريطانيين المثلين في فارس فورا ، واعداد الترتيبات اللازمة لتقديم
مزايا استقبال الرسمية للبعثة البريطانية عند عودتها الى طهران ، وهو
ما تم الاتفاق عليه في يونيو الماضي ، واخيرا بقطع الطريق على السفير الفارسي
في المراوغة ، ثم الاعاز الى ستراتفورد بأن يوضح للشاه بأن أى محاولة
لتأخير تنفيذ تلك المطالب أو تعطيلها ، قد يؤدي الى فرض شروط أكثر
قسوة ، كإزغام فارس على دفع نفقات وتكاليف الحملة العسكرية كلها .

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ منشورة
الى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ١٦٧٧) . ومرفق به صورة من خطيب
كلارندون الى ستراتفورد ١٨٥٦/١١/٢٧ .

تم إبراز هذه الشروط الى ستراتفورد يوم ٢٧ أكتوبر ، وانقضت ثلاثة اسابيع دون وصول رد من ستراتفورد بشأنها . وفي منتصف شهر نوفمبر وصلت أخبار الى لندن عن سقوط الحيرة في أيدي القوات الفارسية يوم ٢٦ أكتوبر ، وكان انطباع بالمرستون هو ان سكوت ستراتفورد انما يعود الى محاولة فاروق خان استغلال النجاش الذي حققه الشاه لكن يرفض المطالبات البريطانية . واذا افترضنا ان تصوره كان صحيحا ، فان حكومة فارس لو تفاوضت على هذا الأساس فانها ستكون على حسابها ، وفي يوم ١٩ نوفمبر تم الإيعاز الى الماجور جنرال السير جيمس أوثرام من ضباط الجيش الهندي ، الذي كن في تلك اللحظة على وشك مغادرة إنجلترا لتسلم قيادة الحملة العسكرية بدلا من ستوكر ، بأنه سوف يزود بصلاحيات مطلقة للتفاوض مع الفرس . وأنه سوف يتم الإيعاز الى ستراتفورد بقطع مفاوضاته في القسطنطينية ، ويؤمّد كتب كلارندون يقول « . . . أنه في حالة التعامل مع إنسان مثل الفرس فان تركيز الصلاحيات في شخص واحد أمر ضروري ومفهوم ، وسياسة التخويف هي العامل الوحيد للتأثير على الفرس ولأن أسلوبهم هو التسوية والمباينة (١) . فاذا وجد أوثرام عند وصوله الى بوشهر بأن الشاه لا يزال يرفض الانسحاب ، فيتعين عليه أن يقوم بنقل غالبية قوات الحملة العسكرية الى شط العرب واحتلال المحمرة ، والتقدم عبر نهر قارون الى شستر ليهدد أصفهان (٢) .

(١) وثائق كلارندون « مجلد ١٣٧ » من كلارندون الى موري

١٨٥٦/١١/٢١ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودات

الى أوثرام ١٨٥٦/١١/١٩ (رقم ١٦٨٦) والى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٢٩

(رقم ١٦٨٩) .

فى يوم ٢٠ نوفمبر أبحر أوتارام ، وفى يوم ٢١ أبرق ستراتفورد يقول:
بأن فاروق خان أصبح مستعدا لإلزام حكومته بالجللاء عن الحيرة على
الغور (١) وعلى أى حال فلم يكن سكوت ستراتفورد يعود إلى مراوغات فاروق
خان ، وإنما يعود أولا إلى مرض السفيفى الفارسى ، وثانيا إلى تردده فيما إذا
كان يتمتع بالصلاحيات التى تخوله الموافقة على شروط ٢٨ أكتوبر ، وربما
كان ينطبق هذا أكثر على طلب اقالة الصدر الأعظم ، إذ أنه لم يكن من المعقول
أن يوافق على اقالة الشخص الذى عينه فى ذلك المنصب . وعند مواجهة
ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجللاء
عن الحيرة ، وأعداد استقبال رسمى مناسب للبعثة البريطانية عند عودتها
إلى طهران . أما فيما يتعلق بالنقاط الأخرى ، وعلى الأخص ما يتصل
بمنها بالاتفاقية التجارية المقترحة فقد كان يتعين عليه أن يعرض الأمر على
طهران للحصول على تعليماتها فى هذا الشأن . وأن ذلك سوف يستغرق
نحو أربعين يوما حتى يصل الرد . وقد رد عليه ستراتفورد بأنه سوف
يقترح على كلارندون بالموافقة على المهلة المطلوبة .

ما أن وعد ستراتفورد بذلك حتى اعتزى موقف فاروق خان تغيير .
فعندما طلب ستراتفورد من فاروق خان بأن يقدم تمهدا مكتوبا بالجللاء عن
الحيرة ، حتى سرد عددا من الأسباب التى تمنعه من ذلك ، وعندما فند
ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجللاء الذى
سبق أن اتخذه مالكوم خان فى يونيو الماضى، وهو أن الانسحاب من الحيرة لا يمكن

(١) نفس المصدر مسودة إلى الحياكم العام ١٨٥٦/١١/٢٦ رة
(١٦٩٢) ومرفق به صورة خطاب من ستراتفورد إلى كلارندون
١٨٥٦/١١/٢١ .

مناقشته الا بعد عودة البعثة البريطانية الى طهران، ومن الغريب أن ستراتفورد قبل هذه الحجة ، فقد كان ستراتفورد قد كون انطبعا طيبا عن فاروق خان (« ويدو انه مخلص في موقفه ، وانه يتصرف بطريقة نتم عن الكدوق والأثران وحسن الطباع . . ») وبانه سوف يجاريه . ولكن فاروق خان استغل مرونة ستراتفورد . ففي يوم ٢٧ نوفمبر طلب من ستراتفورد بأن يقدم اليه قائمة مكتوبة بالمطالب البريطانية . وفي يوم ٧ ديسمبر ابلغ ستراتفورد بأنه لا يرى ضرورة إلى احوالة المطالب البريطانية الى طهران لأخذ تعليماتها . ثم بعد انقضاء خمسة أيام عاد فاخبر ستراتفورد بأنه لن يرسل تلك المطالب الى حكومته بما لم يحصل على تعهد قاطع من البريطانيين بأن الحملة العسكرية الموجهة من الهند لن تنزل في فارس ، وبأن التهديدات باتخاذ اجراءات أكثر شدة سوف يتم الفاؤها .

ان عودة التصلب الى موقف فاروق خان انما يعود إلى وصول الميسو يورى السفير الفرنسى في طهران الى القسطنطينية . ومنذ ساعة وصوله كان السفير على اتصال دائم بفاروق خان ، ولم يكن ثمة شك في أن السفير الفرنسى قد حرض فاروق خان بالتوجه الى فرنسا ، لعرض موضوع الخلافات الانجليزية الفارسية على نابليون الثالث . كما ترددت اشاعة في القسطنطينية بأنه قد تم الاتفاق بين فارس وروسيا على أن تقوم القوات الروسية باحتلال استراباد وساحل بحر قزوين المحاذى لها ، اذا ما نزلت القوات البريطانية في جنوب فارس (١) .

(١) وثائق كلارنون مجلد ١٣٧ من كلارندون الى اللورد وود هوس.

(سفير بريطانيا في روسيا) ١٨٥٦/١٢/١٧ .

حتى الآن كان الروس لا يظهرون اهتماما سافرا في النزاع البريطاني الفارسي . وكان الأمير جورثاكون وزير خارجية روسيا قد ذكر للسفير البريطاني في سانت بطرسبرج بأنه ينوي الإيعاز إلى القائم بالأعمال الروسي في طهران بتقديم نصيحته إلى الشاه برفع الحصار عن الحيرة أولا ثم زولا على طلب بريطانيا (١) وقد بر جورثاكون بوعده إلى حد أن قام القائم بالأعمال الروسي بتحذير الشاه والصدر الأعظم لاحقا من الأخطار التي قد تتعرض لها فارس باصرارها على احتلال الحيرة . وقد ألجأ كل من الشاه ورئيس وزرائه بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسحب فارس من الحيرة ، ما لم تتعهد الحكومة البريطانية بعدم السماح لدوست محمد بتوسيع نفوذه إلى الغرب ، وبأن تعاد قندهار إلى حكمها السابقين (٢) أما بالمرستون فلم يكن يميل إلى تصديق الإشاعات عن التفاهم الفارسي الروسي . وكان يتصور بأنه لو كان هناك شيء من هذا ، فربما كان من بقايا حرب القرم (٣) وقد سأل كلارندون الكونت كرتوفيتش السفير الروسي في لندن عن هذا الخبر يوم ١٦ ديسمبر ، ولكن كرتوفيتش أخبره بأن الإشاعة كاذبة وقد

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية إلى الهند مجلد ٢١ مسودة إلى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/٢٣ (رقم ١٦٧٣) ومرفق به صورة من رسالة وود هاوس إلى كلارندون ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ١٦٩) .

(٢) مرفق للخطابات السرية لبومباي مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السري رقم ١٠٨ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من سيفنز إلى وزير خارجية حكومة الهند ، طهران ١٨٥٦/١٠/٢١ .

(٣) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ مدره من بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

اختلفتها الحكومة الفارسية لأغراض الدعاية . أما أسباب تشدد فارس
فيمكن للحكومة البريطانية أن تبحث عنها هنا في أوروبا وعلى أي حال فإن نفى
السفير واتهامه لفرنسا بأنها هي وراء الأكاذيب التي يرددتها الشاه ، وقد
انكشف ذلك عندما التقى السفير في آخر الشهر بوود هاوس وذكر بأنه في
الوقت الذي كان يعتبر المطالب البريطانية بشأن انسحاب الفرس من الحيرة
وتعويض سكانها ، واعداد استقبال رسمي لائق للبعثة البريطانية إذا ما عادت
إلى بوشهر مطالب معقولة ، إلا أنه لم يكن يقر الشروط البريطانية الأخرى ،
وعلى الأخص فيما يتعلق بأقالة الصدر الأعظم . وقد أراد أن يعطى انطبعا
بأنه كان يفكر في مطالبة الشاه برفضها (١) .

في هذه الفترة لم يكن ثمة احتمال في اقناع بالمرستون بصرف النظر
عن المطلب الخاص بأقالة ميوزا أغا خان . فقد أصبح بالمرستون يكره رئيس
الوزراء الفارسي بنفس الدرجة التي كان يكره بها محمد علي باشا قبل
١٧ عاما ، وذلك بسبب الاحتكاك والتفقات والاحراج الذي كان يسببه هذا
الرجل من ناحية ، ثم بسبب عدوانه على الحيرة ، الأمر الذي يعرض
أفغانستان ، على حد اعتقاد بالمرستون ، للتغلغل الروسي في النهاية . وفي
اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٢ ديسمبر أصر بالمرستون على الاحتفاظ بهذا
الشرط ، رغم نصيحة ستراتفورد بأنه العقبة الرئيسية في الوصول إلى

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية إلى الهند مجلد ٢١ مسودة
إلى الحاكم العام ١٢/٢٦ / (رقم ١٦٩٧) ومرفق منه صورة من رسالة
ويود هاوس إلى كلارندون .

التسوية ، ورغم اعتراضات فرنون سميث بأن ذلك الشرط لم يجد شيئاً (١) .
فى اليوم السادس عشر من ديسمبر تم الإيعاز الى ستراتفورد بأبلاغ فاروق
خان بأن المطالب لائزال كما هى ، وأن المطلوب هو إبلاغها الى الحكومة . كما
تم إبلاغ ستراتفورد بعد ذلك بأيام قليلة ، بأن يوحى أمام الآخرين وعلى
الأخص الروس والفرنسيين بأن البريطانيين مستعدون للتفاهم ، مهما
كان سلوك فاروق خان غير محتمل . ولم تسنح الفرصة لستراتفورد بتنفيذ
هذه التعليمات . ففي يوم ٢١ ديسمبر علم فاروق خان لأول مرة بإعلان
الحاكم العام الحرب على فارس ، وبخروج الحملة الى وجهتها . وبالتالي
فقد أخبر ستراتفورد فى اليوم نفسه عن انتهائه للمفاوضات واعتبار كافة
التزاماته السابقة ملغاة (٢) .

لقد سادت جبهة الحرب الفارسية فترة من الهدوء ، أى بعد فشل
المفاوضات فى القسطنطينية ، واستمر حتى أوائل فبراير سنة ١٨٥٧ .
أما على الصعيد السياسى فقد كان من المتعذر تحقيق أى شىء قبل وصول

(١) اننى أشك كما كنت دائماً فى جدوى الإصرار على هذه السياسة .
إنها لن تفيدنا بشىء فى آسيا كما أنها ستكون موضع تساؤل فى إنجلترا
« وثائق كلارندون » مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨/١٢/١٨٥٦ .
أما عن اجتماع مجلس الوزراء فيمكن الرجوع الى مجلد ٥٠ مذكرة
بالمرستون ١٢/١٢/١٨٥٦ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة
الى الحاكم العام ٢٦/١٢/١٨٥٦ (١٦٩٧) ومرفق به صورة من رسالة
كلارندون الى ستراتفورد ١٦ ، ١٩ ديسمبر ومن ستراتفورد الى كلارندون
٢٤/١٢/١٨٥٦ .

فاروق خان الى باريس وقيامه بخطوة جديدة . وايا كان الامر فان بالمرستون وكرلارندون لم يكونا ليسمحا بأن تأتي التسوية من جانب الفرنسيين ، سيما وأن ستراتفورد كان قد ذكر بأنه لولا تدخلات الفرنسيين ، وعلى الأخص السفير الفرنسي بوري لما تصلب فاروق خان في موقفه . وقد أقره كلارندون على رأيه هذا (« لقد كان الفرنسيون هم السبب في وقوعنا في هذه الورطة » ، وهم الآن السبب في عدم نجاحنا في الخروج منها . . ») (١) ومن ثم فقد أوعز كلارندون الى السفير البريطاني في فرنسا ، اللورد كولي بأن يتقدم باحتجاج الى الحكومة الفرنسية على مسلك بوري ، وإن يطالبهم بإبلاغ فاروق خان بأن لا يتوقع أى تأثير من الفرنسيين . وعلى أى حال فإن كولي لم يكن يميل الى القاء اللوم فى فشل المفاوضات على الفرنسيين بل على الأسلوب الذى أكرت به تلك المفاوضات ، وفى هذا الصدد كتب سرا الى كلارندون يقول : « لقد كنت دائماً من المتشككين فى مفاوضات ستراتفورد » .

« لقد اختار فاروق خان أن يوافق على بعض الشروط مما جعله فى حل من البقية . فقد كان يهدف أساساً الى تعطيل الحملة العسكرية ، وعندما فشل فى ذلك ، غير من لهجته ومن موقفه فى المفاوضات ، وبالتالي فإن ستراتفورد الذى كان يتصور بأن نجاح المفاوضات سوف يقوى من مركزه ، قد بالغ فى الحكم على فاروق خان الى الحد الذى يفوق ما كان يسمح به فهمه لطبيعة الفرس . فإذا كان القصد هو تسوية الخلاف عن طريق التفاوض ، فيمكن أن يتم ذلك فى لندن أو فى فارس نفسها . وربما كانت

(١) « وثائق كلارندون » المجلد ١٣٧ رسالة من كلارندون الى اللورد

كولي (سفير بريطانيا فى باريس) ١٦/١٢/١٨٥٦ .

القسطنطينية هي أسوأ اختيار لمكان المفاوضات لأنها ليست أكثر من وكر للمؤامرات ، وحيث كان ولا يزال هدف البعثات الدبلوماسية وتسلطها الوحيدة هي افشال مهمة ستراتفوردد .

كان استئناف الحملة العسكرية متوقفا على وصول أوترام وشحن الامدادات من الهند . وقبل سفره من انجلترا كان أوترام قد طلب تزويده بكتيبتين أخريين من الخيالة وأربع فصائل مشاة ، ووحدتي مدفعية ، وقاطرة جبلية وذلك لشن هجوم على المحمرة والتقدم صوب نهر قارون . على أن يتم تشكيل هذه الكتائب الى فرقة ثانية مستقلة عن القيادة الحربية التابعة للقائد ستوكر . وعلى الرغم من أن توفير كل هذه الامدادات سيكون بمثابة استنزاف لامكانيات بومباي ، الا أن الحكومة بذلت كل ما في استطاعتها لتلبية طلبه ، فقد صدرت الأوامر الى كل من وحدة سلاح الفرسان الرابعة عشرة في كيوكي . والكتيبة الاولى لخيالة السند في جاكوب آباد ، وكتيبة الهائلاندرز الثامنة والسبعون الملكية في بونا والوحدة السادسة والعشرون في ستادا ، وكتيبة البلوش الثانية في كراتشي ، وفصائل المدفعية وهندسة الألغام من مختلف القواعد ، بالتجمع في بومباي عند وصول القائد أوترام اليها يوم ٢٢ ديسمبر . وقد كان هناك بعض الصعوبات في الاستغناء عن خدمات فصيلة سلاح الفرسان للسند للعمل في فارس . غير أن أوترام كان قد طلب هذه الفصيلة وقائدها ألفتنان كولونيل جون جاكوب بصورة خاصة ، الا أن سلطات بومباي لم تشعر بالارتياح لترك الحدود الشمالية للسند بغير حماية ، وكان القائد جاكوب نفسه يشاطرها ذلك الرأي . ولهذا فقد عرض على أوترام أن يحل محل تلك الفصيلة كتيبة فرسان البنجاب ، غير أن أقرب كتيبة كانت موجودة في ديرا غازي خان على بعد ٥٠٠ ميل من كراتشي ، وهي

ميناء سفر الحملة ، بينما كانت الكتيبة الاولى لسلاح فرسان السند قد خرجت من جاكوب اباد يوم ٦ يناير ١٨٥٧ ، وكان من المتوقع ان تصل الى كراتشى فى يوم ٢٧ من الشهر . وكبديل ذلك فقد رضى ارسال كتيبة خيالة البنجاب الى السند لتحل محل خيالة الفان جاكوب ، او بعض اجنحة فرسان ماهراتا ، وكمجرات ، وبونا غير النظامية بدلا من خيالة السند للعمل فى فارس او المراقبة على حدود السند . وكان هذا الموضوع لا يزال يناقش عندما غادر اوترام بومباى الى الخليج يوم ١٥ يناير . وبعد اربعة ايام لحق به فيلق المشاة التابع للفرقة الثانية التى تضم الكتيبة السادسة والعشرين ، وكتيبة الهيلاندرز الثامنة والسبعين بقيادة هنرى هافلوك . وقد وصل اوترام الى كراتشى يوم ٢٠ يناير حيث التقى بجاكوب واقتنع بضرورة ذهاب سلاح فرسان السند الى فارس . واخيرا لم يتوجه سلاح فرسان السند فحسب ، بل وفصائل خيالة مهراتا وبونا للسند ايضا ، غير ان السير جون لورنس محافظ البنجاب رفض السماح لاي من فصائل الفرسان التابعة لقيادة البنجاب بالتحرك من مناطقها ، ولهذا فان الثغرة على حدود السند قد سدت اخيرا بالكتيبة السادسة للخيالة غير النظاميين التابعين للبنغال ، والتى تم نقلها من مولتان الى جاكوب اباد (١)

ابحرت الامدادات العسكرية كلها الى فارس خلال الاسبوع الاول من مارس ، وكان كتيبة الفرسان الرابعة عشرة هى آخر مجموعة تحركت .

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطابات السرية رقم ٣ و ٦ المؤرخة ٢ يناير ١٨٥٧ و ٨ و ١٣ و ١٦ يناير ١٨٥٧ و ٢٣ فبراير ١٨٥٧ ومجلد ١٢٩ مرفق للخطابات السرية رقم ٣٤ و ٣٦ المؤرخة ٢/١٦ و ٢٧/٣/١٨٥٧ .

وهكذا أصبح ثلث الجيش الهندى فى فارس . وقد تم سد النقص الناشئ عن هذا الرحيل بنقل كتيبتى مشاة ، وكتيبة فرسان ووحدات مدفعية من البنغال . وإذا وضعنا فى الاعتبار هاتين الحادثتين ، فقد كان سيكون لهما تأثير خطير على مجريات الأحداث فى الهند خلال الأسابيع القليلة القادمة ، خصوصا إذا أضفنا إلى ذلك نظرة عدم الارتياح من جيش بومباى ، وبصورة خاصة بعد وقوع التمرد من ناحية وسوء تنظيم عمليات جيش البنغال الذى عجل بحدوث التمرد من ناحية أخرى .

استغرق وصول أوترام إلى بوشهر يوم ٢٧ يناير وقتا طويلا . كان جيش الجنرال ستوكر مجمدا داخل مواقعه فى بوشهر ، بينما على بعد ٣٦ ميلا فى برازجون عبر الطريق إلى شيراز ترابط قوة فارسية من ٧ آلاف رجل من أوائل يناير وعددها يزداد كل يوم . وكان جونز المقيم البريطانى فى بوشهر قد حاول كثيرا اقناع ستوكر بشن هجوم على الفرس وتشتيت شملهم قبل أن يتكاثر عددهم بحيث يشجعهم على التقدم نحو الخطوط البريطانية فى بوشهر ، غير أن ستوكر الذى كان يعانى من الملنخوليا التى أودت بحياته بعد ذلك ببضعة أسابيع رفض أن يتحرك قبل وصول التعزيزات من الهند . كما أنه لم يستمع أيضا إلى شارلس مورى الذى جاءه من بغداد فى الأسبوع الثانى من يناير ليناشده القيام بهجوم على التحصينات الفارسية فى الحجيرة ، قبل أن تصل الامدادات إلى حامياتهم هناك بشكل يمكنهم من التحكم فى شط العرب وقطع خطوط مواصلات البريطانيين مع تركيا الغربية . وكان رد ستوكر بأنه ليس فى وضع يسمح له بانتهاك حياد منطقة شط العرب ، حتى ولو كانت لديه الامكانيات البحرية للقيام بذلك ، كما أشار مورى . وقد كان جونز ومساعداه الكابتن دسبراو الشخصين الوحيدين اللذين كانا على استعداد للعمل والتعاون خلال

الأسابيع التي أعقبت احتلال بوشهر . فقد قام جونز بالاتصال بباقر خان ، زعيم قبائل تنجستان واقنعه بمؤازره البريطانيين . ولو في الخفاء مقابل مكافأة شهرية ، بينما سافر دسبراو ومراق له الى الساحل حتى وصلا بندر ديلام لاغراء القبائل بالتخلي عن ولائهم الضعيف للشاه ، وقد نجحا في ذلك الى حد كبير ، غير انه لسوء الحظ فان الحاكم العام انتقد تصرف جونز ، وخصوصا حصوله على تعهدات خطية سرية من الشيوخ المحليين . وقد ثار خلاف عنيف في اوساط قواد الجيش والمسؤولين في الهند حول هذا الموضوع . وقد حذا اوترام حذو جونز في التعامل مع قبائل خوزستان ، وقد تعرض للوم الشديد من جانب كاننج هو الآخر (١) .

أما الفرس من جانبهم فلم يقفوا مكتوفي الايدي ، فقد أخذت الجنود والمعدات تتدفق من الشمال في سيل لا ينقطع منذ اول ديسمبر ، وبحلول اول يناير وصل الى اقليم فارس خمس كتائب من جنود المشاة و ١٠٠٠ من الخيالة ، كما تم تعزيز الحامية الموجودة في الحمرة بكتيبة من المشيخة و ٥٠٠ من الخيالة ، كما أدخلت تحصينات جديدة الى القلاع التي كان قد انتهى بناؤها منذ بضعة أشهر ، وفي شستر الواقعة على نهر قارون ، كان

(١) كانت الحكومة الفارسية تماطل كثيرا حول هذا الموضوع . فهذه الحكومة تصرح علنا انها لن تمنع الناس من الحصول على نقود ، وجاء اعلان في جريدة طهران الرسمية بتاريخ ١٨٥٧/١/٢٢ : اذا كان البريطانيون سيدفعون نقودا الى أي مواطن من هذه الدولة ، فانهم احرار في قبولها غير أن ذلك لن يلزمهم بعد استلام النقود بأن يصبحوا ضد حكومتهم (مكتب الهند) مرفق لخطابات يومباي السرية مجلد ١٣٠ مرفق للخطاب السري رقم ٩٤ المؤرخ ١٨٥٧/٤/٣٠ .

هناك نحو ثلاثة آلاف رجل على أهبة الاستعداد للقتال ، كما كانت ترابط خمسة كتائب احتياطية فى كرمشاه للعمل فى خوزستان اذا احتساج الامر . وقد اخلت اذربيجان من الجنود ، رغم وجود قوة روسية كبيرة فى منطقة القوقاز ، وكان ذلك دليلا هاما على اطمئنان الحكومة الفارسية من جانب الروس وقد اعتبرت الحرب ضد البريطانيين حربا دينية مقدسة (جهاد) وقد جاء ذلك فى بيان أصدره الشاه يوم ٨ يناير ، حيث سبق ذلك "جمع شعبى كبير فى طهران تلافيه الصدر الاعظم مرسوما فى جامع الملك ، دعا فيه جميع المؤمنين للدفاع عن الاسلام ضد الغزاة النصارى الذين دنسوا الهند بالفعل ، وهم الآن يعتزمون فرض هيمنتهم على فارس . وجاء فى البيان بأن البريطانيين قد تعمدوا اضطهاد المسلمين فى الهند ومصادرة المصاحف وكتب الحديث ، وارغام النساء المسلمات على خلع الحجاب ، وتحريم الختان على صبية المسلمين ، فاذا كان هناك اى شك لدى المسلمين فى الطريقة التى تمكنهم ان يتآمروا بها ضد العدو ، فما عليهم الا ان يقتدوا بالافغان الذين قاموا بذبح افراد البعثة البريطانية فى كابول فى شتاء عام ١٨٤١ . غير أن البيان لم يكن له تأثير كبير على سكان طهران او فارس او خوزستان ، حيث تم توزيع نسخ منه على قبائل هذه المناطق . اما ما هو التأثير الذى أحدثه البيان بين سكان شمال الهند خلال الاشهر التى تلت ذلك ، فذلك موضوع آخر .

بعد اسبوع واحد من نزوله فى بوشهر قام اوترام بهجوم على القوات انفارسية فى برازجون . وكان له هدف مزدوج فى اختيار تلك المنطقة : هو الايحاء الى الفرس بأن هدفه المباشر سيكون مدينة شيراز ، وليس المحمرة ، ولتأمين بوشهر من خطر التهديد الذى كان يشكله وجود قوات

فارسية في برازجون ، التي عهد بقيادتها في ذلك الوقت الى شجاعة الملك ، حاكم اقليم فارس وابن اخ الصدر الأعظم . كما أن النقص المفاجيء في المؤن بسبب عدم وصول المواد الغذائية من الداخلية الى بوشهر ، كان من العوامل التي عجلت بذلك الاجراء ، خصوصا وأن القبائل بدأت توافدها الشكوك في فعالية الأسلحة البريطانية مما جعلها تبادر الى الانحياز الى صف شجاع الملك . وفي ٣ فبراير زحف أوترام بقواته من بوشهر . وبعد مسيرة ٤٦ ميلا قطعها في ٤٨ ساعة في جـر بارد شديد المطر ، وصلت القوات برازجون في ٥ فبراير ، ولكن الفرس قاموا باخلاء المنطقة قبل وصول البريطانيين . فقد انسحب منها الفرس في الليلة السابقة تاركين ذؤاءهم ذخيرتهم وخيامهم ومؤنهم . وقد رأى أوترام بأنه ليس من الحكمة ملاحقة الفرس عبر المرات ، ولذا فقد قرر العودة الى بوشهر في تلك الليلة بعد أن قام جيشه بتدمير معدات الفرس وأخذ المؤن التي تركوها .

وفي منتصف ليل ٥ فبراير قام البعض من قوات خيالة الفرس بمهاجمة مؤخرة القوات البريطانية غير أن أوترام أعاد توزيع الطابور في منطقة تقع بالقرب من خشاب ليلتف حول امتعة الجيش لحمايتها . وقد فتح الفرس النار على الجنود البريطانيين من أربعة مدافع ، غير أن الظلام كان دامسا بحيث أنهم لم يحدثوا أى أضرار تذكر . وفي صباح اليوم السادس تم اكتشاف قوة فارسية قوامها ٦ آلاف أو ٧ آلاف رجل ، وكان قد تم اعدادها للقيام بعمليات عسكرية خلف المؤخرة اليسرى للفيلق البريطانى . وقد أصدر أوترام على الفور أوامره لسلح الفرسان بالهجوم وكان يعزز تلك القوات صفان من المشاة والمدفعية . وقد شن الفيلق هجوما ناجحين ، بينما قام فيلق الخيالة الخفيفة باجتياح الكتيبة الفارسية وابادتها تقريبا . وما أن زفت الساعة المباشرة من نهار ذلك اليوم حتى كان الفرس قد لقوا

هزيمة تامة : لا ذوا بعده بالفرار مسرعين ، لدرجة أن القوات البريطانية لم تتمكن من ملاحقتهم . وقد خسر الفرس في المعركة ما لا يقل عن ٧٠٠ قتيل وفقدوا جميع أسلحة الكتيبة بما فيها مدفعا ميدان بكامل ذخيرتهما . اما خسائر البريطانيين فقد كانت مصرع ضابط واحد و ٩ جنود وجرح خمسة ضباط و ٥٧ جنديا ، مات ستة منهم بعد ذلك متأثرين بجراحهم . وبعد استراحة طوال اليوم على مقربة من ميدان المعركة غادرت القوات البريطانية ليلا الى بوشهر ووصلتها في منتصف ليل ٧ فبراير . وفي غضون خمسين ساعة قاتلت تلك القوات وهزمت العدو ، وسارت مشيا على الأقدام نحو ٢٤ ساعة تحت وابل من المطر (١) .

بعد أن اطمئن أوترام الى تأمين قاعدته في بوشهر ضد أى هجوم فارسي محتمل عليها بدأ يركز على المهمة الأصعب ، لاحتلال المحمرة والتقدم منها نحو خوزستان ، وخلال ذلك كان الضباط البريطانيون يتجولون في تركيا العربية للبحث عن المواد الغذائية وعلف الحيوانات . واستطاعوا أن يقتنوا السلطات التركية بالسماح للرعايا الأتراك بالانضمام للخدمة في القوات البريطانية بصفة سائقي جمال وبغال ، كما استطاعوا اغراء القبائل عسى جانبي شط العرب بمساعدة الجنود البريطانيين في العمليات العسكرية

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباي مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السري رقم ٦٢ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٨٥٧ ، من أوترام الى اللغتنانت جنرال السين سومرست (القائد العام لقوات بومباي) ١٨٥٧/٢/١٠ ، انظر كذلك كتاب أوترام « حملة فارس في سنة ١٨٥٧ » لندن ١٨٦٠ - ص ٢٩ - ٣٦ وكتاب « حملة أوترام وهاملوك في فارس » ١٨٥٨ ، ص ٢٠١ - ٢٠٧ .

المقبلة ، أو البقاء على الحياد . ولم تكن هناك نية في الاستعانة بالأتراك في الهجوم على الحمرة ، لأن مثل هذا الاجراء سوف يثير مشكلة التكدؤد التركية الفارسية من جديد ، ولم يمض على تسويتها اكثر من بضعة سنوات عن طريق لجنة دولية ، قضت باعطاء الحمرة لفارس . كما كان هناك احتمال ، انه في حالة تخلى الامبراطورية التركية عن حيادها ، فتشوف يعطى ذلك الروس الحجة للاحتجاج على العمليات العسكرية البريطانية باعتبارها انتهاكا لاتفاقية الحدود . لقد اصبح الزمن الآن مهما بالنسبة لوترام لأن السفن التي كان يعتمد عليها اوترام لنقل البريد لم تعد تستطيع الملاحة في نهر قارون ، للوصول الى شستر خلال فصل الصيف ، عندها يكون مياه النهر في ادنى مستواها . وبالتالي فان الوصول الى شستر قد لا يتم قبل شهر أبريل على الحد الأقصى ، وبعد الاستيلاء على شستر لم يكن اوترام يعرف الى اى وجهة سوف تتجه قواته . اما شستر نفسها فتعتبر طريقا مسدودا لا يمكن اجتيازه ، لأن المعرات التي تقع خلفها عبر سلسلة الجبال الممتدة الى داخلية فارس لا يمكن للجيش ان يعبر منها . ثم ان التقدم نحو شستر سوف يكشف عن جناح جيشه ليعرضه لهجوم جيش فارسي من بهبهان ، العاصمة الثانية لأقليم فارس . كل هذه الاعتبارات جعلت اوترام يتساءل ، ما اذا كان من الأفضل بعد الهجوم على الحمرة ان يعود الى بوشهر ، ويتقدم من هناك عبر بندر ديلم الى بهبهان ، لأن احتلال هذه المدينة سوف يفسح الطريق امام قواته الى شيراز واصفهان ، كما ان الزحف من هذا الطريق سوف يزيل كثيرا من الصعوبات التي كان اوترام

يتوقعها في تعامله مع قبائل خوزستان ، وبلاد قبائل البختيارى التى تقع
وراءها (١) .

خلال شهرى يناير وفبراير كان الكولونيل كامبل العنصل البريطانى
العام فى بغداد ، والقس بادجر المترجم العربى للحملة ، والكابتن فلكنس
جونز ، كانوا مشغولين جميعا فى اختيار مواقع وتوزيعات القبائل التى
تستوطن الضفة الفارسية لشط العرب . وقد لسوا فى كل مكان ذهبوا
اليه ازدراء بالسلطة الواهية لحكومة فارس على المنطقة . فقد كانت قبيلة
كمب ، وهى اقوى القبائل منقسمة فى ولائها وكانت متفتتة . كما اكتشف
بادجر عدة فصائل ، منها فصيلتان تخضعان لسلطة الشيخ فارس حاكم
الفلاحية والشيخ جابر حاكم المحمرة فى وقت واحد . ويسدو ان الشيخ
فارس كان خاضعا لسلطة حكومة فارس والتى كان يستمد نفوذه منها ،
الا ان الشيخ جابر كان يتحين الفرصة للانقضاض على الفرس . وقد صرح
لبادجر بأنه سوف يؤيد بريطانيا برغبته ، اذا ما اقصوا الحماية الفارسية
عن المحمرة (٢) .

غير ان اوترام أبدى حسدا فى قبول ذلك العرض . فقد كانت
التعليمات تمنعه من قبول أى مساعدات الا من القبائل المستقلة ، لان

(١) (مكتب الهند « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من اوترام الى كاننج
١٨٥٧/٢/١٤ ومرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٨ مرفق
للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٧/٢/٢ اخباريات قام بجمعها اللغتننت
بلارد (يناير ١٨٥٧) .

(٢) فارس والخليج مجلد ١١٢ من بادجر الى اوترام ١٨٥٧/٤/٢١
ومرفق بخطاب اوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٢٢ .

الحكومة البريطانية كما قيل له ، لم تكن ترغب فى تقويض نفوذ الشاه وسلطانه على المقاطعات الجنوبية من فارس . وعلى أى حال ، فسرعان ما اكتشف أوترام انه لا يوجد قبائل مستقلة شرقى شط العرب فلكها ثبات ، ولو بالاسم على الأقل ، خاضعة لظهران حتى ولو كانت قبضة السلطة المركزية واهية عليها . وكان أوترام يفضل مساعدة تلك القبائل فى الصراع مع فارس او على الأقل يصادقها حتى يضمن وصول الامدادات الى قواته من العراق ، ولكى يتمكن من الحصول على المواد الغذائية والإعلاف التى يمكنه الحصول عليها من خوزستان . وفى منتصف فبراير بعث برسالة الى كاننج يطلب فيها رفع الحظر ، وعلى الاخص فى تعامله مع قبائل كعب والبختيارى « ان اى هجوم نقوم به على فارس من الجنوب ، اذا ما حيل بينى وبين الاستمالة بالقطاعات البدوية من السكان المعروفين بعدائهم للحكومة الفارسية فان ذلك سيمدنى بأهم عنصر من عناصر النجاح ، والواقع ان كون هذه القبائل فى ثورة مستمرة ضد السلطات الفارسية ، كان السبب الرئيسى الذى كنت اضعه فى الاعتبار (حيث كنت اتصور انها قبائل مستقلة) عندما تصورت ان المحمرة وشتر هما اضعف نقطة فى فارس » ونظرا لكون عرب خوزستان محاربين ونهابين بطبيعتهم ، فانهم لا يمكن ان يقفوا على الحياد فى مثل هذه الظروف « فاذا لم استمع بهم أو ادعهم ، فان البديل لذلك سيكون عداءهم الذى سيتحول الى قطع خطوط المواصلات والمعلومات عنى وتعرض قوافل التموين والامتعة للنهب من جانبها . وليس من الضرورى ، كما اشار أوترام ، ان نعهد لهذه القبائل باعطائها الاستقلال فى مقابل تعاونها معنا ، وان اى خوف من جانبها من خطر القيام باعمال انتقامية تقوم بها حكومة طهران ضدهم فيما بعد ، يمكن ازالته ، عن طريق الاشتراط على حكومة طهران فى أى معاهدة

سلام مقبلة مع فارسي بالغفو عنهم (١) :-

غير أن كاننج لم يقتنع بأقوال أوترام . فقد تعمقت كراهته للحرب ، ورفض أن يتورط في سياسات فارس القبلية ، بحيث يتعذر عليه الخروج سها بعد أن تنتهى الحرب . وفى رده الى أوترام ذكر كاننج بأن حكومة الهند ليست لها مصلحة مشتركة مع قبائل خوزستان فى تخطيط تلك المقاطعة من نفوذ الشاه . وإنما على العكس من ذلك فإن السياسة الثابتة لبريطانيا هى المحافظة على كيان فارس . وأن يطلب من الشاه أن يعفو عن الذين دعوا للعمل مع القوات البريطانية ، أو التى تطوعت لتقديم خدماتها ، فلا يمكن بأى حال أن نتوقع من الشاه أن يعفو عن الذين تطوعوا للعمل مع القوات البريطانية لمحاربه « . . وقال كاننج أنه بالنظر الى تعاضد الحكومة البريطانية لسياسة تجزئة فارس . . (وبالنظر الى ما سيؤسف بسببه ذلك من اجراج لنا فى المستقبل ، فإنى لا أحبذ مثل هذا الاجراء » (٢) وقد توقفت المسألة عند هذا الحد ، وحتى اليوم الذى قام فيه أوترام بعرض مقترحاته على الحكومة فى لندن لأخذ موافقتها عليها ولتجاهل اعتراضات كاننج عليها ، ثم حصوله على تلك الموافقة كانت الحرب فى فارس قد انتهت .

ولقد قام فاروق خان بمبادرة لاستئناف المفاوضات فى بداية شهر فبراير ١٨٥٧ . وبمساعدة الكابتن بلوس لينش ، من الأسطول الهندى سابقا ، ومتقاعد يعيش فى باريس ، حصل على مقابلة مع اللورد كولى يوم أول فبراير . وكان يحضر معه مالكوم خان كمبرج لفاروق . وقد ذكر فاروق

(١) فارس والتخليخ مجلد ١١٢ ، أوترام الى كاننج ١٨٥٧/٢/١٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية ، محضر كاننج ١٨٥٧/٣/٢١ ومرفق بخطاب السير جور مع كلارك (سكرتير مجلس الهند) الى هموند ١٨٥٧/٤/٣٠ .

خان كولى بأنه مفوض تفويضا كاملا بالتفاوض حول كافة المسائل المتنازع عليها . بما فى ذلك النقاط التى سبق أن رفض الموافقة عليها فى اجتماعات القسطنطينية ، وقال بأن الشاه أصبح مستعدا للجلاء عن الحيرة ، وبالتعهد بعدم مهاجمتها أو مهاجمة أى منطقة أخرى فى أفغانستان . كما أنه مستعد لأن نحيل جميع الخلافات مع الأفغان الى الوساطة البريطانية ، على شرط أن تتعهد الحكومة البريطانية بمنع الأفغان من مهاجمة الفرس . وأضاف فاروق خان بأن فارس بالطبع لا يمكن أن تتخلى عن حقها فى انزال العقاب الفورى بأية قبيلة أفغانية تغزو أراضيها . وقال بأنه يحمل طلبا خاصا من الشاه ، بالا تصر الحكومة البريطانية فى طلبها بإقالة الصدر الأعظم . وأما فيما يختص بالتمثيل القنصلى فى فارس فإن الشاه مستعد بأن يسمح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها فى أى منطقة من فارس يوجد بها قنصل لروسيا ، وأضاف فاروق بأن المطالب البريطانية الباقية لا تشكل أى صعوبة ، وإن كانت حكومة فارس تعتقد بأن حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة البريطانية قابلة للبحث ، لأن هذه المسألة قد أسئء ممارستها فى السنوات الأخيرة (١) .

من ناحية أخرى كان كل من بالمرستون وكلارندون قد انتهيا من اعداد شروطهما لعقد معاهدة سلام فى شهر يناير . وقد استعانا فى وضع صيغة لتلك المعاهدة بمسودات معاهدة سياسية وتجارية كان قد أعدها شارلس مورى فى بغداد فى شهر أكتوبر الماضى ، بناء على طلب كلارندون، وقد جاء فى تلك المسودة النقاط الأساسية التالية : -

١ - تتعهد فارس بالوفاء بالشروط الخاصة بعودة البعثة البريطانية والتى

(١) وثائق كلارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١ ومجلد ٢٧ « المستندات الخاصة بمفاوضات فاروق خان فى باريس » من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١ (١٧٠ . سرى) وقد طبعت تلك المستندات بوزارة الخارجية البريطانية .

سبق أن قدمت إليها في القسطنطينية في شهرى مايو ويونيو من عام ١٨٥٦ .

٢ - تتعهد بأن تشترك مع بريطانيا في اصدار بيان مشترك بالاعتراف باستقلال ولاية الحيرة .

٣ - تتعهد بدفع تعويض يصل الى أربعين (٤٠) مليون تومبان (نحو ٢٠ مليون جنيه استرليني) عن خسائر الحرب ، على أن تبقى جزيرة خرك في أيدي البريطانيين ريثما يتم سداد التعويضات كلها بالتمام .

كما تضمنت المسودة التي وضعها موري ، أن تقوم حكومة فارس بتجديد معاهدة ١٨٥١ الخاصة بحظر تجارة الرقيق واستمرار قيام الطرادات البريطانية بأعمال المراقبة لمياه الخليج ، والعفو عن جميع الرعايا الفرس الذين تعاونوا مع الحملة العسكرية البريطانية . أما فيما يخص إلغاء فارس لاتفاقية تأجير ميناء بندر عباس الى سلطان مسقط ، فلم تكن نمة حاجة الى اضافتها الى بنود المعاهدة ، لأن السيد سعيد كان قد تمكن بالفعل من تجديد الايجار بنفسه وكانت الميزة الوحيدة لمعاهدة موري هي انها تضمنت بندا يطالب فارس بالسماح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها في فارس ، وفي اى منطقة تقوم عليها المصالح التجارية (١) .

سلم كلارندون مسودة موري الى جوستين شيل ، الوزير البريطانى المفوض السابق في طهران لبدء رأيه فيها . وقد عارض شيل في اصدار بيان مشترك باحترام استقلال الحيرة : وقال بأن تخلى الشاه عن جميع مطالبه في الاقليم شرط كاف في حد رأيه لتحقيق الغرض المنشود . كما شك جوستين في قدرة حكومة الشاه على دفع تعويضات بالحجم الذى اقترحه موري في مسودته . وذكر بأن وجود احتلال بريطانى في خرك

(١) من ملفات وزارة الخارجية من موري الى كلارندون بفسداد ١٨٥٦/١٠/٢٥ (رقم ٨٨) مع المرفقات .

هر احسن تعويض تحصل عليه بريطانيا من حكومة فارس ، وعلى الأخص بعد ادخال المواصلات التجارية الى المنطقة عبر الفرات . أما فيما يتعلق بمعاهدة تحریم الرقيق فدعا الى ابقائها وثبیتها . كما عارض شیل طلب تعهد حكومة فارس حول عمليات المراقبة فی مياه الخليج : فالاتفاق السرى الذى كان سارى المفعول مع السلطات المحلية على سواحل فارس كان ناجحا ، وإن لى اتفاق علنى حول هذا الموضوع قد يجرح كبرياء فارس . وإما نظام حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة الدبلوماسية البريطانية فى العاصمة الفارسية ، والذى كان مورى قد أثار موضوعه أكثر من مرة ، فيتعين على حد رأى شیل إعادة النظر فيه أو إلغاؤه . أن هذا النظام وما شابهه من النظم الذى كان يمارسه الروس فى فارس قد أثار كثيرا من المشاكل فى الماضى ، وقد يكون مصدر توتر للفرس فيما لو استمر ، كما أبدى شیل شكوكه فى صواب اقالة الصدر الأعظم وقال : « بأنه فى البلد الذى يتساوى فيه الجميع فى السوء فإن اتخاذ مثل هذا الاجراء العنيف لا مبرر له . . » كما أشار شیل الى عدم الاصرار على تعيين هاشم خان مراسلا اخباريا للبعثة فى شیراز . والخيـرا فقد كان من رأى شیل بأنه من غير المعقول اطلاقا أن يوافق الشاه على أية من البنود السياسية والتجارية للمعاهدة ما لم تتعرض بلاده لخسائر كبيرة فى الحرب أو ينشب تمرد أو ثورة ضد سلطته (١) .

عكف بالمرستون فى فترة العام الجديد على دراسة مسودة مورى وتعليقات شیل عليها . وكان اهتمام بالمرستون يتركز فى الدرجة الاولى

(١) من ملفات وزارة الخارجية مذكرة من شیل ١٨٥٦/١٢/٢١ .

على موضوع الحيرة ، وبالتالي فقد وافق على صرف النظر فى اصدار بيان مشترك حول استقلال الاقليم ، سيما وان كاننج كان قد كتب مؤخرا يقول بأن لا فائدة فى رايه من دعم حكومة ضعيفة فى الحيرة ، بحجة استقلالها، خصوصا اذا كان من الامكان ان يحكمها رجل قوى مثل دوست محمد . وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح وعلق قائلا : « اننى اتطلع الى اليوم الذى تصبح فيه كابول وقندهار خطوط الدفاع الامامية عن الهند البريطانية » (١) كما وافق بالمرستون على رأى شيل بالاحتفاظ بجزيرة خرك كبديل عن التعويضات ، وبالأخص ان هذه هى الفرصة الأخيرة لبريطانيا لحصولها على هذه الجزيرة . كما وافق بالمرستون ، وفقا لاقتراح شيل ، بجعل معاهدة حظر تجارة الرقيق معاهدة دائمة ، او على الأقل تجدد لثلاثين عاما اخرى . أما فيما يختص بطلب اقالة الصدر الأعظم فقد وافق بالمرستون على صرف النظر عنه ، بشرط ان يأتى بذلك طلب خاص من جلالة الشاه ، بحيث يكون لنا الفضل فى الموافقة عليه (٢) كذلك أبدى بالمرستون استعداداه لاعادة النظر فى نظام حماية الفرس العاملين لدى البعثة البريطانية ، او الغائه كليا ، اذا حذت البعثات الدبلوماسية الأجنبية الأخرى حذو بريطانيا (٣) .

(١) وثائق كلارندون مجلد ٦٦ من بالمرستون الى كلارندون

١٨٥٧/١/٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢

مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١/٢٢ (١٧١٢) ومرفق به صورة من خطاب هموند الى كلارك ١٨٥٧/١/٢٠ ، وكان خطاب هموند صورة حرفية للذكرة بالمرستون المؤرخه ٧ يناير .

أقر مجلس الوزراء المقترحات بعد تعديلها كأساس لتحقيق تسوية مع حكومة فارس وذلك خلال جلسته التى عقدها فى الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٨٥٧ (١) كما أقر المجلس أيضا بأنه لا يمكن الوصول الى تسوية بمعزل عن الدول الأخرى . فقد كانت روسيا ، على الأخص ، جريصة على ألا تكسب بريطانيا امتيازات أكثر منها كنتيجة للحرب . وكان كورتوكوف قد أوضح لود هاوس يوم ١٩ ديسمبر ، حول طلب بريطانيا السماح لها بتعيين قناصل لها فى أى منطقة تشاؤها من فارس ، وأضاف بأنه يكفى ان فارس قد وافقت على الانسحاب من الحيرة ، ودفع تعويضات عن الحرب ، وتقديم اعتذار مناسب للبعثة البريطانية ؟ اما ان تستغل بريطانيا الخلاف القائم لتطالب بامتيازات اضافية فان ذلك هو منتهى الظلم وقد ألح كلارندون للسفير الروسى فى لندن بعد أن بلغه عن تدمير الروس ، بأنه يبدو امرا مثيرا للسخرية أن تلقى روسيا على بريطانيا محاضرة حول التعامل مع فارس » وأضاف بأنه فى الوقت الذى كان يقدر مناسغى روسيا لدى الشاه لتغيير موقفه ، الا انه لن يسمح لروسيا بأن تكون الحكم فى مصير المصالح البريطانية فى فارس ، او فى عدالة مطالبها . غير أن رد بالمرستون على كورتوكوف لم يذهب سدى : ففى أواخر يناير أعلن كورتوكوف أنه كان لا يزال يعتقد بأن الشروط البريطانية من فارس شروط مجحفة بأنه قد عقد العزم على عدم التدخل مرة أخرى فى النزاع ، على الرغم من

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٥٧/١/٩ (رقم ١٧٠٢) ومرفق به صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٩ (٣١٥) كذلك فقد وجه كورتوكوف تهمة مفاجئة بأن المحاولات البريطانية لتجديد عقد ايجار بندر عباس الى سلطان مسقط هو لتعويضه عن حرمانه من عدن .

كما أن الحكومة الفرنسية رغم انتقاء المبررات ، كانت هي الأخرى
تبدى اهتماما كبيرا بالنزاع البريطانى الفارسى . ففي أواخر شهر ديسمبر،
ذكر الكونت ويلوسكى وزير الخارجية الفرنسى لكولى بأنه مستعد للتوسط
فى النزاع ، غير أن كولى أغلق الباب فى وجهه ، بلغت نظره الى محاولات
السفير بورى الى تضخيم النزاع ورغم ذلك فان ويلوسكى لم يخجل من نفسه
فعاد يعرض خدماته فى أواخر شهر يناير ، بعد وصول فاروق خان الى
باريس . غير أن كولى عاد هو الآخر فرد عليه ردا مفحما مما آثار ارتياح
كلارندون : « اننا عازمون على ألا نسمح للفرنسيين بحشر أنوفهم فى شئون
فارس ، هذا ما ذكره بالمرستون لكولى ، الا أنه عاد فقال ، ولكن لا ينبغي
أن نقول لهم ذلك بصريح العبارة (١) فقد كان بالمرستون حازما فى هذا
الموضوع » .. اننا اذا وافقنا على اجراء المفاوضات فى باريس ، فان
السفير الروسى الكونت كيسيليف ، وبورى سوف ينتهزان هذه الفرصة
لاحباط المفاوضات ، كما أن الحكومة الفرنسية اذا استطاعت أن تحصل
على التنازلات التى وعدنا بها فارس ، فيما يتعلق بالصدر الأعظم ومراسم
الاستقبال للبعثة وغيرها من النقاط ، فانها تنسب هذا الفضل لنفسها (٢).

ونفس الشئ بالنسبة لاجراء المفاوضات فى لندن ، وقد اضطر كل
من بالمرستون وكلارندون الى الاعتراف بوجود معارضة قوية لحضور فاروق
خان الى العاصمة البريطانية . وجاء فى رسالة كلارندون الى كولى بتاريخ
٥ فبراير حول هذا الموضوع « بأنه اذا جاء فاروق خان الى هنا فانه سوف

(١) ملفات وزارة الخارجية من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/١/٢٧ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون

١٨٥٧/٢/٤ .

بتعرض لصنوف كثيرة من الضغوط والمؤثرات المفرضة » .

« فال مواطنون هنا سوف يستغلون وجوده اسوأ استغلال ، وسنتعرض في البرلمان لاستجابات يومية ، عما اذا كنا ننوى ممارسة ضغط على فارس حول هذا الموضوع أو ذلك ، وقد تؤدي المؤامرات التي ستصاحب وجوده الى جعل المفاوضات مستحيلة .

ان حرب فارس لا تلقى التأييد هنا ، كما ان شركة الهند الشرقية تعارضها بشدة بسبب ما تكلفه من نفقات ، وبما ان الشعب يجهل حقيقة هذه الحرب فسوف يكون من السهل تضليله من جانب القوى السياسية داخل البرلمان وخارجه . ومن الواضح ان المحافظين واللوردات قد اتفقوا فيما بينهم حول هذا الموضوع ..

ولقد كانت ثمة مبررات لمخاوف كلارندون ، فقبل يومين فقط افتتح البرلمان جلساته . وقد خرج خصوم الحكومة من اللوردات عن التقليد المتبع في مثل هذه الأحوال ، فطالبوا في بيان الرد على الحكومة بادراج الموضوع في جدول اعمال المجلس . وقد شن الأول أوف دربي هجوما عنيفا على الحكومة لاستخدامها القوة وأوضح في حديثه : « بالنسبة الى فقد كنت أفضل ان تلجأ الحكومة الى الوساطة بدلا من ارسال الحملة العسكرية الى الخليج » (١) ثم واصل دربي هجومه فقال : بأن العملية تنطوي على مخالفة لمبدأ أساسى من مبادئ الدستور وهو فشل الحكومة في اصدار اعلان بالحرب والاكتفاء بالاعلان الذى صدر عن الحاكم العام في الهند . ان اعلان الحرب حق مقصور على الملكة ، وأن الحكومة ملزمة

(١) موسوعة هاتارد مجلد ١٠ (الحلقة الثالثة) ١٨٥٧ ، ١٨٥٧/٢/٣

فى قضية هامة كهذه ان تدعو المجلس الى الانعقاد . والاتكى من ذلك ان الحكومة دخلت طرفا مع حكومة الهند بمشاركتها فى دفع نفقات هذه الحرب . ولكن هذه الحرب ليست حرب الهند ، وبالتالى فلا ينبغى أن تتحمل نفقاتها الهند ، بل بالعكس فان هذه الحرب تقع مسئوليتها على البرلمان (١) ، وقد توافق القاء بيان دربى مع صدور تحذير فرنون سميث الى كلارندون فى ديسمبر الماضى الامر الذى زاد موقف الحكومة ضعفا . كما ان دربى لم يكن اللورد الوحيد الذى انبرى الى انتقاد سياسة الحكومة حول هذه المشكلة ، فقد استهدفت الحكومة الى هجوم أشد قسوة من ارل اوف جري الذى أدخل تعديلا على القرار الخاص بلوم الحكومة على تصرفها فى هذا الموضوع (٢) .

وعلى الرغم من موقف كل من بالمرستون وكلارندون من اجراء المفاوضات فى باريس ، فقد كانت تبدو باريس بأنها المكان الأكثر أمنا من لندن . وتأسيسا على ذلك فقد تم تفويض كولى بالاجتماع بفاروق خان فى باريس . وعلى اى حال فقد تبين ان فاروق خان قد تراجع عن موقفه السابق ، فقد ذكر لكولى يوم ٤ فبراير ، بأنه ما لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة بالتعهد كتابيا بأنها لن تعمل على تشكيل دولة أفغانية واحدة من

(١) نفس المصدر مجلد ٤٠ - ٤١ حسب الاتفاق الاصلى المقود مع الشركة فى نوفمبر ١٨٥٦ فان الحكومة تتحمل ثلث نفقات الحملة غير ان احتجاجات مجلس الادارة قد اضطر الحكومة الى زيادة حصة الحكومة الى النصف (انظر ملفات وزارة الخارجية) .

(٢) موسوعة هانارد مجلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ فى ١٨٥٧/٢/٣

الولايات الأفغانية الثلاث تحت حكم دوست محمد ، فانه غير مستعد لقبول تسوية سلمية للنزاع ، و اضاف فاروق خان بأنه يشك كثيرا فى امكانية موافقة الشاه على الطلب الخاص بتعيين القناصل ، وبانه حتى لو تساوت بريطانيا فى هذا الحق مع روسيا ، فان الشاه سيرفض تعيين قنصل (فى مشهد مثلا) (١) غير أن بالمرستون كان يعارض اعطاء أى تعهد حول أفغانستان ، وقال : بأنه سوف يكون من غير المناسب أن نقف مكتوفى الأيدي ازاء هذه المسألة ، أو أن نقطع كل تعامل لنا مع كابول أو قندهار فى المستقبل (٢) وبالإضافة الى ذلك فان كائنچ قد فوض مؤخرا بتقديم عون مالى لدوست محمد ، لكى يتمكن من الدفاع عن حدوده الغربية ضد فارس ، وان اتفاقا حول هذا قد عقد مع بشاور فى ٢٦ يناير ، على الرغم من أن التفاصيل الخاصة بالاتفاق لم تكن قد وصلت الى لندن حتى ذلك الوقت (٣) اما فيما يختص بتعيين القناصل فقد كان بالمرستون على استعداد للموافقة على رأى فاروق خان الى حد كبير « . . بشرط انه فيما يختص بالشئون التجارية ، فاننا نود أن نعامل على قدم المساواة مع الدول التى تتمتع بالمعاملة الافضل ، وقد نتنازل عن طلب تعيين قنصل لنا فى مشهد ، اذا لم يسمح بهذا الحق لدولة أخرى (٤) كما أعرب بالمرستون عن رغبته فى ابلاغ فاروق بأن بريطانيا مستعدة للتنازل عن شرط حماية المواطنين الفرس

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٣) ورد نص هذه الاتفاقية فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشسون فصل ١٠ ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٤) « وثائق كلارندون » مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون

١٨٥٧/٢/٤

العاملين فى البعثة البريطانية ، اذا تنازلت الدول الاخرى التى لها تمثيل سياسى فى فارس عن هذا الشرط .

فى يوم ٦ فبراير تم ارسال مسودة معاهدة تمهيدية من اثنى عشر بنداً الى السفير كولى فى باريس اما البنود الخاصة بالحيرة و افغانستان ، فهى من نفس البنود التى سبق ان أقرها المجلس قبل ثلاثة اسابيع : وهى ان على الشاه ان يتخلى عن جميع مطالبه فى الحيرة ، وفى غيرها من اراضى افغانستان ، وأن يعترف باستقلال الاقليم والولايات الافغانية الاخرى ، وبأن تحيل أى خلاف معها الى الوساطة البريطانية ، باستثناء ما يتعلق بالعمليات العسكرية التى توجه ضد فارس من حدودها الشرقية وقد تعهد البريطانيون من جانبهم باستخدام نفوذهم لمنع الافغانيين من القيام بأى عمل استفزازى ضد فارس . وأما عن فكرة عقد اتفاق تجارى منفرد فقد صرف النظر عنها واستبدلت بها فقرة تنص ، على منح بريطانيا معاملة الدولة الأكثر رعاية ، بالنسبة للشئون التجارية ، وذلك على قدم المساواة مع الدول الاخرى ، التى تتمتع بنفس الحقوق ، بما فى ذلك حق تعيين قناصل فى فارس .

كذلك فان بريطانيا قد صرفت النظر عن تعيين هاشم خان فى شيراز ، خصوصا بعد أن علم بأن المذكور قد عاد الى عمله فى الحكومة الفارسية ، وبأن زوجته قد أعيدت اليه اما بشأن اقالة الصدر الأعظم فقد كان هذا الموضوع لا يزال يحيطه الغموض بعد ان اضيفت فقرة الى البند الخاص بعودة البعثة البريطانية الى فارس ، غير أن هذه الفقرة قد حذفت أخيرا بعد ان ذكر فاروق خان لكولى بأن هذا الشرط سوف يخلق سابقة قد

تستغلها روسيا فى المستقبل (١) أما بقية البنود فقد تناولت موضوعات الحماية ، ودفع تعويضات لأهالى الحيرة ، ودفع تعويضات للرعايا الفرس الذين ساعدوا الحملة البريطانية ، وتسديد الديون المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، وتجديد معاهدة حظر تجارة الرقيق وانسحاب القوات البريطانية من فارس . ولم يرد فى المعاهدة ذكر لدفع تعويضات عن جزيرة خرك او التخلّى عنها . وكان بالمرستون متردداً فى التخلّى عن هذا المطلب الأخير ، بنفس السبب ، وهو احتمال أن يكون سابقة تستغلها روسيا فى المستقبل .

توقف فاروق خان طويلاً أمام الكثير من النقاط التى اقترحها بالمرستون كأساس للتسوية ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بأفغانستان ، وبالتالي فقد أصر بأن يكون للشاه الحق فى شن الحرب على أفغانستان فى حالة الدفاع عن النفس . غير أن بالمرستون رفض هذا الشرط بسبب بسيط ، وهو انه شعر بأن فاروق خان يحاول ان يستغل ذلك الشرط لاتاحة الفرصة لفارس بشن الحرب متى أرادت ضد أفغانستان . وكان ويلوسكى يؤيد فاروق خان فى هذا الموقف طمعا فى أن يحصل لسيدته الامبراطور على نصيب فى الحل السلمى . وقد سبق لنابليون ان ناقش شروط السلام

(١) غير أن على حكومة فارس أن تضع فى تقديرها الدوافع الهامة لهذه الشكوى التى على الحكومة البريطانية أن تشدد عليها فيما يختص برئيس وزراء فارس ، وأن على الشاه أن يتخذ من الخطوات ما يمنع تكرار مثل هذه الشكوى « وثائق كلارندون » مجلد ٢٧٤ الوثيقة الخاصة بفاروق خان من كلارندون الى كاوى ١٨٥٧/٢/٦ (رقم ١٨٤) ومرفق بها مسودة معاهدة السلام التمهيدية .

مع فاروق خان أكثر من مرة ، كما كان ويلوسكى يثير هذا الموضوع دائما مع كولى ، غير أنه لا الامبراطور ولا السفير كانا ينطلقان فى ذلك من منطلقات بريئة . وفى ١٤ فبراير ذكر نابليون لكولى أثناء مقابله ، بأنه كان دائما يحث فاروق خان على ضرورة الوصول الى تسوية سلمية بأى شكل من الأشكال . غير أن فاروق خان عاد يوم ١٦ فبراير بعد اجتماع له مع ويلوسكى فأبلغ السفير كولى ، بأنه لا يستطيع أن يلزم حكومته بعدم التعرض لاستغلال أفغانبستان ما لم تعلن الحكومة البريطانية نفس التعهد بالنسبة لفارس . وبأن أقصى ما يمكن أن وافق عليه بالنسبة لاضافة فقرة الى نصوص المعاهدة التجارية هو أن يتعهد لها بتجديد اتفاقية ١٨٤١ (١) .

غير أن ويلوسكى لم يكن هو وحده المسئول عن التغيير الذى طرأ على موقف فاروق خان من الموضوع . وقد شعرت الحكومة الفارسية بارتياح شديد من المتاعب التى أخذت تواجه بالمرستون فى البرلمان حيث أخذت المعارضة تشن هجوما عنيفا على الحكومة بسبب حادث كانتون فى الصين ، والذى كاد أن يؤدى الى الإشتباك فى حرب ضد الصين . وفى يوم ١٣ فبراير شن هنرى ليمارد عالم الآثار والمستشرق البريطانى هجوما عنيفا على بالمرستون بسبب الدخول فى حرب بدون موافقة البرلمان . وقد اشترك معه فى الهجوم جلادستون الذى طالب الحكومة ببيانات أوفى حول الأسباب الحقيقية للحرب ، وصيغة الانذار الموجه الى فارس ، وتاريخ صدور الأمر الى بومباى لارسال الحملة العسكرية . كما طالب عضو آخر بتنوير المجلس حول الشروط التى تنوى الحكومة البريطانية فرضها على

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون

فارس ، مما حمل اللورد جون رسييل الى التلميح فى شىء من السخرية بأنه يشفق على الحكومة ازاء ترددها عن اعلان الشروط ، على الا تظهر عند نشرها . بانها شروط مجحفة وغير ملائمة من الناحية السياسية . وقد استيطاع بالمرستون تجنب ظهور انقسام خطير عندما أعلن أن مناقشة المشكلة بشكل أوسع قد يضر بموقف المفاوض البريطانى فى تلك المرحلة بالذات (١) .

وهكذا افلت بالمرستون بأعجوبة . أما كلارندون فقد أبدى استمرازه من الانانية والتعقيب الذى أبداه بعض أعضاء المجلس : « اننى لا أذكر أنى رأيت تهورا وتطرفا حزبيا مثل هذا الذى اراه » بهذه العبارة كتب بالمرستون الى كولى ، كما المح لوود هاوس : « بأن جلادستون يتلفه للمنصب لدرجة أن أصدقاءه يجدون صعوبة كبيرة فى منعه من الانضمام الى مقاعد المحافظين » . وعلى اى حال فقد كان الموقف يتطلب اتخاذ اجراء ما لوقف تلك الحرب . ولم يعد هناك وقت لانتظار ضربة يوجهها القائد اوترام لفارس تجعل الشاة اكثر تساهلا . وقد تساءل بالمرستون . ما هى النقاط الحيوية التى يمكن كسبها ؟ أن تخلق فارس عن كل مطالبها فى الحيرة ، كما ذكر بالمرستون لكراندون أمر لابد منه ، وهو يشمل بالطبع اعتراف فارس باستقلال الحيرة . غير انه اذا رفض فاروق تقديم اعتراف صريح باستقلال الاقليم ، ما لم يصاحبه اعتراف بمائل من الجانب البريطانى ، فيمكن صرف النظر عن هذا الشرط والاكتفاء بشرط تنازلات فارس عن جميع مطالبها فى الحيرة . أما اعتراضات فاروق خان الأخرى

(١) هتسنارد . مجلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ - ١٨٥٧/٢/١٣

على شروط الاتفاق ، فيمكن حلها بإعطاء الشاه حق الرد على أى اعتداء أفغانى على أراضيه ، وصرف النظر عن الاصرار السابق على موضوع الوساطة البريطانية فى الخلافات التى قد تنشأ بين أفغانستان وفارس ، والنص بدلا منه على طلب المساعدة البريطانية فى تسوية مثل هذه الخلافات ، كذلك لا داعى للاصرار على دفع تعويضات لاهالى الحيرة . أما الامتيازات الخاصة بتعيين القناصل فينبغى التمسك بها على أساس المساواة مع روسيا فى هذا الشأن .

ولقد أقر المجلس التعديلات التى ادخلت على شروط الاتفاق يوم ١٨ فبراير ، وتم ابلاغ كولى بها فى نفس اليوم . غير أن التعديلات لم تؤد الى نتيجة . على أن فاروق خان ظل متمسكا بموقفه بأنه لم يكن يستطيع قبول المقترحات البريطانية ، ما لم تقدم بريطانيا تعهدا بعدم ضم الحيرة الى كابول وقندهار . وفى يوم ١٩ فبراير تدخل كيسليف السفير الروسى فى الموضوع وابلغ كولى بأنه ليس فى وسع حكومته تأييد المطالب البريطانية ، طالما أضيف اليها بند بمساواة بريطانيا مع روسيا فى التمثيل القنصلى ، واقترح كحل وسط لذلك بأن تمتنع بريطانيا عن تعيين قناصل لها فى شمال فارس مقابل أن تمتنع روسيا عن تعيين قناصل لها فى جنوبها . ولم يرفض كولى الاقتراح مباشرة غير أن كلارندون وصفه فيما بعد بأنه « صفاقة نهائية » وبعد بضعة أيام عاد كيسليف فعزز اقتراحه السابق بتلميحات خرقاء ، عما سوف يحدث من نتائج فيما لو أن الحرب استمرت فى فارس . وقد رد عليه كولى ردا مقتضيا ، بأنه فيما يختص ببريطانيا فهى لا تبالى بروسيا ، كما عقب كلارندون فيما بعد على ذلك القول بأن كورتوكوف سوف يحرق أصابعه اذا لم يأخذ حذره ، وعلى أى حال فقد ظل المجلس يشعر

بالقلق من الوضع ، وكما ذكر كلارندون لوود هاوس فقد كان شعور بالخوف يسود الاوساط السياسية ، من احتمال أن تكون الحرب الفارسية بداية لحرب مع روسيا من أجل الهند ، والتي يحرص الانجليز على ألا تحدث . وقد تلقت لندن انباء مفادها أن روسيا قد اتفقت مع فارس ، على تزويدها بمساعدة عسكرية فيما لو استمرت الحرب . كما اتبع فى الوقت نفسه احتلال روسيا لمنطقة استر اباد . وكان كورتكوف يعير وود هاوس كل يوم تقريبا بقرب سقوط حكومة بالمرستون . وضرورة تشكيل وزارة تسرع بانهاء الصراع مع فارس . وفى يوم ١٩ فبراير عاد جلايستون فطالب ببيان عن الحرب ، كما كانت الحكومة هدفا متواصلا حول الأزمة مع الصين واحتمال ان تسقط حكومة بالمرستون فى أقرب وقت .

وطبعي أن يشعر فاروق خان بالارتياح من ذلك الوضع ، ومن زيارته المتكررة للخارجية الفرنسية ، والسفارة الروسية ، غير انه فى الواقع كان قلقا من المستقبل . والسبب هو اكتشاف مؤامره فى تبريز ، قيل أنه كان مشتركا فيها لاسقاط الصدر الأعظم . ولعله من المحتمل أن يكون فاروق قد أدرك أخيرا ، بأنه على الرغم من التشجيع الذى كان يلقاه من ويلوسكى وكيسيليف فان بريطانيا ستظل هى الدولة التى يمكن التفاهم معها فى النهاية . فى يوم ٢٥ فبراير قام فاروق بمحاولة أخيرة للحصول على تعهد بريطاني بعدم توحيد الولايات الافغانية . غير أنه لم يوفق . وكما ذكر كتب كلارندون الى كولى ، بأن ولهاوس وغيره من رجال السلطة فى الهند يعتقدون بأنه ، اذا تعذر استقلال الاقاليم الافغانية الثلاثة عن النفوذ الفارسى - الروسى ، فمن الأفضل لنا أن نتوحد تحت حكم رجل واحد وفى يوم ٢٨ فبراير قام فاروق بمحاولته الأخيرة لإغلاق الباب عندما جس نبض ويلوسكى حول قطع المفاوضات ، غير أنه لم يلق تشجيعا على ذلك ، ثم بعد ثلاثة ايام وقع هو وكولى على المعاهدة المتكاملة .

وعلى أثر ذلك انبرى كولى ليكتب الى كلارندون . « مع شيء من الوقت وكثير من الصبر كان يمكن تحقيق أمور أكثر ، غير أن الوقت أصبح مهمتنا جدا بسبب الوضع فى البرلمان ، بينما لم يدخل ذلك فى حسابان الفرنسيين على الإطلاق » (١) والواقع أن كولى دون أن يعلم كان يتنبأ بالغيب . ففى نفس اللحظة التى كان يكتب فيها الى كلارندون عن الموضوع ، أى يوم ٣ مارس كان مجلس العموم يعانى من انقسام خطير حول مشروع القرار المقدم من كوبدن ، والذى يتهم فيه الحكومة بفسلها . فى تبرير العمليات العسكرية التى قامت بها فى كانتون . وقد نال القرار ١٦ صوتا : وحول هتفا . الموضوع كتب كلارندون بأسف الى كولى يقول : لقد كان هذا كله أكثر الاستعراضات الحربية ، وأنه لابد وأن يسىء الى سمعتنا فى جميع أنحاء العالم (٢) وعلى أية حال فقد كان لانتهاى الحرب الفارسية بعض الارتياح . وقد ذكر كلارندون لشارلس مورى ، بأننا ينبغي أن نعتبر أنفسنا من أكثر الناس سعادة بتحقيق السلام مع فارس ، لأننا لم تكن نستطيع مواصلة الحرب . وكان الشيء الوحيد الذى جنبنا تقديم البيانات ومناقشة المشكلة ، على غرار ما حدث بالنسبة لمشكلة الصين هو أن المفاوضات جارية . . .

وربما كان هذا العامل هو أن أكثر الأسباب التى يعود الفضل إليها هو مرونة معاهدة باريس التى وقعت فى ٤ مارس ١٨٥٧ . فهذه المعاهدة لم تؤد الى انتزاع أى جزء من أراضى فارس ، كما لم تفرض عليها أية تعويضات ، وبالنسبة للاهانات فإن المعاهدة لم تفرض شروطا قاسية على الأهانة التى وجهت الى مورى . وقعت المعاهدة على أساس أن يقوم الشاه بسحب قواته من الحيرة وافغانستان خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد

(١) وثائق كلارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٣/٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/٣/٣ .

تبادل وثائق التصديق على الاتفاق (البند الخامس) وبأن يتنازل عن كل مطالبه فى هذا الاقليم وفى غيره من الأفغانية بوجه عام . وبأن يعترف باستقلالها ، ويمتنع عن التدخل فى شئونها الداخلية ، وأن المساعدة من بريطانيا فى حالة نشوب أى خلاف معها (المادة ٧) وتتناول الفقرة الثالثة تعيين القناصل من قبل الدولتين المتعاقدين فى كل من بلديهما على أساس الدولة الأكثر رعاية ، على أن يسرى هذا الشرط أيضا على التسهيلات التجارية بين الدولتين ، ومعاملة كل دولة منهما لمواطنى الدولة الأخرى . أما البند العاشر فينص على اعداد استقبال لائق لأفراد البعثة الدبلوماسية البريطانية عند عودتهم الى فارس . ويتناول البند الحادى عشر تسوية الديون المالية المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، بينما تنص (المادة ١٢) على حق الحكومة البريطانية فى التمتع بنفس الامتيازات التى تمنح للدولة الأكثر رعاية . وقد ألحق بهذه المادة عرض من الحكومة البريطانية بالتنازل عن حقها فى حماية الرعايا الفرس غير المقيدين فى البعثة البريطانية ، بشرط تنازل الدول الأجنبية الأخرى بالمثل . وينص البند الحادى عشر على العمل على تجديد اتفاقية حظر تجارة الرقيق لخمسة عشر عاما آخر ، على أن يحق للدولتين المتعاقدين انهاؤها فى ختام المدة باخطار سابق مدته عام واحد . وتضمنت المادة ١٤ شرطا لانسحاب القوات البريطانية من اراضى فارس مقابل انسحاب الجيش الفارسى من الحيرة (١) .

وطبعمى أن يكون رد الفعل الروسى للمعاهدة الفارسية - البريطانية ردا مريرا . فقد أوضح كرتوكوف لكلا رندون بأن سوف يستخدم كافة الوسائل المتاحة لمنع الشاه من التصديق على البند الخاص بتعيين القناصل ، حتى لو اضطرت روسيا الى التنازل عن حقها فى تعيين قناصل لها فى

١٨٨٢ - ١٨٨٣

(١) « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٧٤ - ٧٨ .

الأراضي الفارسية ، كما كان كرتوكوف ينوى أن يطالب بعدم تعيين قناصل
بريطانيين فى المناطق المتاخمة لبحر قزوين (١) وهكذا احس بالمرستون
بارتيح عميق ، لانه استطاع ان يلوى اذن كرتوكوف . ولكى يستمر بالمرستون
فى مناقشة كرتوكوف فقد أوعز الى وود هاوس بأن يذكر لوزير الخارجية الروسى
عرضا ، بأنه او لم تكن روسيا تمارس فى منطقة قزوين أعمالا لا ترغب أن يعرف
بقية العالم عنها شيئا ، لما رفضت ان يكون لبريطانيا قناصل فى المناطق
الشمالية من فارس لخدمة التجارة البريطانية هناك . وعلى اى حال ،
اضاف بالمرستون بأن هذا ليس بدرجة كبيرة من الاهمية لأن بريطانيا فى
وسمها دائما أن تعرف عما تقوم به روسيا فى قزوين حتى ولو لم يكن لها
قناصل هناك ، غادر السفير الى بلده ، ولكن كرتوكوف قد أنكر بتاتا أن
روسيا تمارس أعمالا غير نظيفة على الشواطىء الجنوبية لبحر قزوين ،
ولكنه عاد يسأل عن سبب الاصرار الذى يدعو بريطانيا الى تعيين قناصل
اها فى شمال فارس . ولماذا لم توافق كما اقترح كيسيليف فى باريس على
تحديد عدد القناصل لكل من الروس والبريطانيين فى فارس . كان من
المحتمل أن يستمر هذا الجدل الى اجل غير مسمى ، لولا أن قرر كل من
بالمرستون وكلارندون بعدم المضي فى مشاكسة وزير الخارجية الروسى ،
على الرغم من أن كلارندون الملح بمرارة ، من أنه كان من الصعب أن
يعرف المرء ، ما الذى يغضب ذلك المغرور الاهوج ، وما الذى لا
بغضبه (٢) وفى أوائل ابريل تم الايعاز الى وود هاوس بإبلاغ كرتوكوف سرا

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة
الى الحاكم العام للهند ١٨٥٧/٣/١٧ ، ومرفق صورة من خطاب وود هاوس
الى كلارندون ١٨٥٧/٣/١٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى وود هاوس
١٨٥٧/٤/٨ .

بأن الحكومة البريطانية لن تقرر تعيين قناصل لها فى المستقبل المنظور على الأقل ، لا فى استر أباد ولا فى أى جزء آخر من شمال فارس ، لأنه لا توجد لبريطانيا مصالح تجارية فى تلك المنطقة (١) .

بعد مضى ثلاثة أسابيع على توقيع معاهدة باريس ، وقبل عشرة أيام من وصول أنباء تلك المعاهدة الى القائد أوترام ، كان هذا قد شن هجومه على المحمرة . وقد أبحر من بوشهر يوم ١٨ مارس بقوة قوامها ٤٨٨٧ رجل ، مؤلفة من فرقة المشاة ٦٤ ، وفرقة الهايلاندز ٧٨ ، وفصائل الخيالة التابعة لبومباى ، وهى فصائل ٢٠ و ٢٣ ، و ٢٦ وكتيبة الفرسان التابعة للسند ، ووحدة مهندسين ، ووحدة مدفعية ، وقد تولى جاكوب قيادة الحامية فى بوشهر ، بعد أن أطلق ستوكر النار على نفسه لاسباب بقيت لغزا حتى الآن . وفى المحمرة كان الفرس قد حشدوا ١٣.٠٠٠ رجل ، منهم ٧ آلاف من الجند النظاميين و ٣٠ مدفعا اقيمت بحيث تتحكم فى مدخل القناة المؤدية الى المحمرة بالقرب من الجزيرة عبادان . وكان الجزء الأكبر من القوات الباقية على امتداد الضفة الجنوبية للنهر وجزيرة عبادان (٣) . وقد اقام الفرس بطاريات ذات طاقة هائلة من الخرسانة المسلحة بشخانة عشرين قدما وعلو ثمانية عشر قدما ، ومزودة بفتحات مدرعة على جانبى الضفتين الشمالية والجنوبية لنهر قارون . وتتحكم هذه التحصينات فى ممر شط العرب من اقصاه الى اقصاه ، وقد وضعت بطريقة فى منتهى البراعة بحيث تغطى النهر كله على المدى الأقصى للمدافع صعودا ونزولا والى الضفة المواجهة له . وقد فكر اوترام بأنه لو قام بانزال فى عبادان التى يتحصن فيها

(١) نفس المصدر .

(٢) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٦/٤/١٨٥٧ مذكرة من كامبل (مارس ١٨٥٧) .
(١١ - بريطانيا والخليج / ٢)

الفرس بقوة كبيرة ، ومن ثم يشن هجومه على الدفاعات الجنوبية ، ثم يقوم بهجوم عبر نهر قارون شديد التيار ، فسوف تكون خطة عملية صعبة وباهظة التكاليف . وبالتالي فقد قرر أوترام بأن يهاجم مواقع النيران الفارسية ، بعد أن يتمكن من تخفيف حدتها ، الى أقصى حد ممكن ، ثم يقوم بانزال قواته فى منطقة تبعد نحو ميلين عن البطارية الشمالية ، ومن هناك يتقدم نحو المحمرة .

فى ليل يوم ٢٥ مارس تم اعداد رمث يحمل مدافع عيار ٨ ، و ٥ بوصة فى سرية تامة ، وتم سحبه عبر النهر وارساؤه فى مواجهة البطارية الشمالية .

وفى صباح يوم ٢٦ فتحت المدافع نيرانها على البطاريات الفارسية فى الشمال والجنوب ، وفى نحو الساعة السابعة تمكنت من ارباك الفرس ، بحيث فشلوا فى توجيه نيران مدافعهم الى الرمث ، فيما عدا بعض طلقات متقطعة . ومن ناحية أخرى قامت السفن المسلحة التابعة للأسطول الهندى بالاشتراك مع بعض الفرقاطات البريطانية بقيادة الكومندور يونج يدان فى التقدم عبر النهر بمجرد أن بدأت المدفعية البريطانية تطلق نيرانها ، وما ان دقت الساعة السابعة حتى كانت هذه المجموعة من السفن أمام البطاريات الفارسية تماما . ولفترة امتدت ثلاثة ارباع الساعة ، أخذت هذه السفن من مسافة قريبة تمطر البطاريات الفارسية بوابل من نيرانها . وتمكنت من اسكاتها كلها فيما عدا ثلاثة منها ، وأن كان ذلك مقابل خسارة جسيمة لحقت بالسفن نفسها . كما قامت وحدات انقضاض تحت وابل من نيران الفرس بالنزول من السفن ومهاجمة التحصينات الفارسية وطرد الفرس منها . وفى هذه الاثناء وتحت قيادة البريجادير هنرى هافلوك ، تحركت القوات عبر النهر ونزلت فى المحمرة حسب الخطة الموضوعة .

وعند هذا الحد كانت المعركة قد انتهت تقريبا . أما الجيش الفارسي المرابط في السهل الخارجي فانه لم يبق لانتظار هافلوك ، وانما انسحب بسرعة بعد ان فجر بطارياته وترك خيامه ومعداته وذخيرته بجانب ١٦ مدفعا . وقدرت خسائر الفرس بـ ٢٠٠ قتيل . اما خسائر البريطانيين فكانت خمسة قتلى وثمانية عشر جريحا (١) .

ومن المحمرة تحركت قوة استطلاعية عبر النهر الى الاهداف التي تبعد نحو ٥٧ ميلا وذلك في الايام الأخيرة من شهر مارس . غير ان الفرس في هذه المنطقة والذين كانوا قد انسحبوا من المحمرة امام الهجوم البريطاني فروا هاربين وهم في حالة من الفوضى والارتباك بمجرد ان شاهدوا القوات البريطانية قادمة . كما سارع حاكم البلدة الى تسليم نفسه وكانت هذه آخر عملية للحملة .

في اليوم الخامس من ابريل تلقى أوترام نبأ توقيع معاهدة باريس ،

(١) بعد بضعة أشهر عادت احدى الكتائب الفارسية التي لاذت بالفرار من المحمرة الى طهران وقد جرى تكديرها علنا عند وصولها . وقد ادخلت حلق في اذان الضباط وتم جرهم بالجبال ثم جلدوا على مرأى من جنودهم ثم اودعوا السجن بعد ذلك . أما خان لارميرزا أمير خوزستان وحاكمها والذي كان يتولى قيادة قوات المحمرة فقد نجح في تجنب عملية التكدير وذلك بدفع رشوة كبيرة الى الصدر الأعظم . وقد انعم عليه مقابل ذلك بسيف وبدلة شرف من الشاه (انظر أيضا مكتب الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومباي مجلد رقم ١٣٢ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢١١ المؤرخ ١٨٥٧/١/١٦ من مودين الى كلارندون ، طهران في ١٨٥٧/٩/٢٥ (رقم ٩٨) .

وفام فى الحال بوقف العمليات العسكرية ، لكنه وجد نفسه فى وضع محرج جدا بالنسبة للقبائل العربية التى تقطن المحمرة والمناطق المحيطة بها . فخلال الايام العشرة الاولى من الاستيلاء على المحمرة ظل أوترام يستقبل سىلا لا ينقطع من وجهاء القبائل من مختلف مناطق خوزستان ، وكان كلهم يعرب عن ولائه للانجليز واستعداده لتأييدهم والتخلى عن الشاه . وقد نجح أوترام فى تهدئتهم فقال لهم ، بأنه عندما يقرر الزحف على شستر فانه سوف يسعده أن يتلقى مساعدتهم . أما الآن فقد أصبح عليه أن يبلغهم بأنه لم يعد فى حاجة اليهم مما سوف يخيب أملهم فى الحملة العسكرية كلها . ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة كما اكتشف أوترام . فقد أفضى اليه شيوخ تلك القبائل عن تخوفهم من أن يعمد الفرس الى القيام بأعمال انتقامية ضدهم ، وكانت خطورة هذا الاحتمال شدد عليهم من فقدانهم للغنائم التى كانوا سيحصلون عليها فيما لو استمرت الحملة وشاركوا فيها . وقد وضع أوترام هذه القضية نصب عينيه عندما بدأ مفاوضاته فى منتصف ابريل مع خان لاريدرا حاكم أمير خوزستان ، وميرزا محمد خان سر كاشى شى باشى أو القائد العام الفارسى للاتفاق على الهدنة .

واذا وضعنا فى اعتبارنا شروط معاهدة باريس ، والتى كان سيتم تبادل وثائقها للتصديق عليها فى ظرف ثلاثة شهور ، والتى اشترطت فيها بريطانيا بالا تقوم بأى انسحاب من فارس قبل تنفيذ الحكومة الفارسية للشروط التى التزمت بها ، فان الانسحاب من الحيرة هو أهم بند فى المعاهدة . ومن هنا كان أوترام مترددا بين البقاء فى المحمرة وبوشهر ، أو الانسحاب منهما فى حالة عدم تصديق الشاه على المعاهدة واستئناف العمليات الحربية ضد فارس . او فيما اذا كان الاحتفاظ بالمنطقتين عنصرا

ضروريا لضمان تنفيذ شروط المعاهدة ، وإزاء هذه الاحتمالات قرر أوترام بأن من الأفضل بأن يطلب من الفرس أن يضعوا قواتهم على مسافة بعيدة من بوشهر والمحمرة وبعدم التنكيل بالسكان فى المنطقة الفاصلة . وأكد للفرس بأنه بمجرد التصديق على المعاهدة ستسحب بريطانيا من البلدين مع بقاء وحدة من الأسطول الهندى فى المياه الفارسية لأعمال المراقبة . ريثما يتم التصديق على المعاهدة . وبعد تردد وافق خان لارى ميرزا ، وسيركاشى شى باشى على الشروط التى عرضها أوترام للهندة . وفى يوم ٢ مايو تم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين شارلس مورى وأحد الضباط المسئولين فى الجيش الفارسى . ثم بعد أسبوعين قام أوترام بسحب قوات الحملة من المحمرة وأبحر الى بوشهر .

عند وصول أوترام وقواته الى بوشهر تلقى نبأ حركة التمرد التى قامت فى الجيش الهندى فى ميرت ومعها طلب عاجل جدا من حكومة الهند ، بسرعة ارسال كل جندى يمكن الاستغناء عنه الى الهند . ولقد وجد أوترام نفسه بين فكي الرحى : فهو لم يكن فى وضع يسمح له بالاستغناء عن قوات الحملة قبل أن تقوم حكومة فارس بتنفيذ شروط الاتفاق ، كما لم يكن من ناحية أخرى يستطيع أن يتجاهل الظروف التى تواجه حكومة الهند بسبب اتساع نطاق حركة التمرد . وقد استطاع الى حد ما حل هذه المشكلة بالاستعانة بقوات أخرى لم تكن تحت قيادته . كذلك لم تكن لديه فى بوشهر وسائل نقل ، وكان اجلاء قوات الحملة كلها يتطلب وصول سفن لنقلها من الهند . وبعد أن تمكن أوترام من نقل ما أمكن نقله من القوات ، أبحر من بوشهر يوم ١٨ يونيو ، بعد أن عهد بقيادة بقية الكتائب الى البريجادير جنرال جاكوب (١) .

(١) للاطلاع على اتفاقية الهدنة وانسحاب أوترام انظر (مكتب الهند)

مرفقت الخطابات السرية لحكومة بمباى مجلد ١٣٠ مرفق للخطاب ==

عاد موري الى طهران يوم ١٨ يوليو ١٨٥٧ وقد أعد له ولاعضاء
البعثة استقبال رسمي مهيب ، كما سحبت حكومة فارس الخطابات
العنيفة التي كان قد بعث بها رئيس وزراء فارس في شهر ديسمبر ١٨٥٥
وانقضت الأشهر في محاولات لتنفيذ شروط الاتفاقية ولو بحد أدنى .
فقد ظهرت دلائل عن موقف الشاه قبل ثلاثة أشهر من وصول موري .
وذلك في الطريقة التي عومل بها محمد يوسف حاكم اقليم الحيرة السابق
والذي كان معتقلا في قصر الشاه منذ طرده من الحيرة في ربيع
سنة ١٨٥٦ . وبمجرد ان عرفت طهران بنصوص معاهدة باريس قامت
الحكومة بتسليم محمد بن يوسف الى خصومه الوارثين أقارب سيد محمد
خان الحاكم السابق للحيرة ، والذي كان محمد يوسف مسئولاً عن
مصرعه . وفي اليوم الثاني عشر من ابريل اقتيد محمد يوسف الى قلعة
تقع خارج القصر ، وهناك تم تقطيعه ارباً على مرأى من الجمهور . وقد
طالب موري فيما بعد بايضاحات من فاروق خان ، غير انه لم يتلق الا ردودا
مائعة (١) . ومن ناحية اخرى كان الشاه ووزرائه يراقبون باهتمام بالغ

= السرى رقم ١١٢ المؤرخ ١٨٥٧/٦/١٠ « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من
اوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٣ و « الحملة الفارسية » ص ٢٥٥ - ٢٦٠
و ٢٩٠ - ٢٩٥ - و ٣١٣ - ٣١٤ و ٣٨٤ - ٣٨٦ .

(١) انظر « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من موري الى كلارندون ،
بغداد ١٨٥٧/٥/٧ (رقم ٣٠) ومسودات المجلس من التقارير السرية الى
الهند مجلد ٢٢ مسودات الى الحاكم العام ٧/٨ و ١٨٥٧/٩/٣ (رقم
١٨١٦ و ١٨٤١) مع المرفقات انظر ايضاً خطاب شيسل الى هموند.
١٨٥٧/٨/٢٥ (ملفات الخارجية) .

تطور حركة التمرد فى الجيش الهندى ضد السلطات البريطانية ، ومن الواضح انهم كانوا يعلقون الامل على نجاح تلك الحركة ، املا فى ان يؤدى ذلك الى تعطيل تنفيذ الاتفاق .

من باريس توجه فاروق خان الى لندن شخصا فى محاولة لاقتناع كلارندون بتقديم تأييد وحدة من الاقاليم الافغانية كطلب الشاه ، غير انه لم ينجح فى محاولته . فلقد عادت حكومة بالمرستون الى الحكم بأغلبية كبيرة فى انتخابات ١٨٥٧ ، وكان يسود شعور الاوساط الحاكمة فى بريطانيا بأن معاهدة باريس كانت فى صالح فارس . والى جانب ذلك ، أصبح كاننج يؤمن بأنه من الخطأ تقديم تعهدات حول الوضع السياسى فى أفغانستان ، او عن مستقبل الحيرة .

« ان أقصى ما نطالب به هو أن تبقى الحيرة منطقة مستقلة والا يكون للحكومة البريطانية أى مطمع فيها . فأننى اتصور بأن استقلال الحيرة استقلال وهمى ويتعذر تحقيقه . . كما أتصور ان ليس ثمة خطر على الهند انبريطانية من اندماج الولايات الافغانية فى دولة واحدة ، بل انه العكس ، ومع ذلك فأنى لا أعتقد أن من مصلحتنا تأييد هذا الاندماج الى حد بعيد . اما ان تكون الحيرة مستقلة عن فارس فهذا مطلب عادل ، لأن الحيرة منطقة افغانية وليست فارسية ، وأما أن تكون مستقلة عن السلطة المركزية لحكومة كابول فهذا شئ لا نقره او نسعى اليه » . (١)

(١) ملفات وزارة الخارجية - محضر كاننج ١٨٥٧/٢/٦ مرفق مع رسالة شميث الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٤ .

عاد فاروق خان من لندن بخفى حنين . أما الشاه فقد قام فعلا
يسحب جيشه من الحيرة فى شهر سبتمبر ١٨٥٧ ، وقبل أن يخرج
الجيش منها ، قام الفرس باستباحة المدينة ونهبها وذبح أعداد كبيرة من
أهلها ضاربين عرض الحائط بمبادرة كلارندون التى تنازل فيها عن شرط
التعويض فى المعاهدة . أما اليهود فقد تم نقلهم بالجملة الى مشهد ،
وهناك خيروا بين أن يبقوا فى الأسر أو يدفعوا فدية مقابل إطلاق
سراحهم . وبما أنهم قد سلبوا من جميع ممتلكاتهم فقد كان هذا خيارا
قاسيا عليهم . الا أن البعثة البريطانية بذلت أقصى ما فى وسعها للإفراج
عن اليهود ، ولكن جهودها منيت بالفشل وسرعان ما أثبت الحاكم الجديد
للحيرة ، بأنه ليس أكثر من صنيعة للفرس ، وقد قام الفرس بصك عملة
بأسمهم ، كما كانت خطبة الجمعة تقرأ باسم الشاه على الرغم من أن
كلا الأمرين يتعارض مع نصوص معاهدة باريس ودليل على الخضوع
للفرس (١) .

لم يتم تطهير مقاطعات الحدود الأفغانية من فلول القوات الفارسية
قبل شهر فبراير ١٨٥٨ . وذلك بسبب أسلوب المراوغة الذى اتبعه
تابلور من جيش بومباى الى الحيرة وغوريان للإشراف على عمليات
الانسحاب وبالمقابل فإن الجيش البريطانى لم يغادر الأراضى الفارسية
قبل شهر فبراير ١٨٥٨ ، وذلك بسبب أسلوب المراوغة الذى اتبعه
الفرس فى تطبيق نصوص معاهدة باريس . فى شهر يوليو ١٨٥٧ تقرر
سحب الفصيلة فورا ، الا أن الجلاء عن بوشهر لم يتم قبل شهر أكتوبر

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٢ - ومجلد ١١٣ - تقارير

مورى والماجور تايلور .

سنة ١٨٥٧ ، عندما استكملت فارس سحب جميع قواتها من اقليم الحيرة .
وعندئذ تم ارسال جميع القوات التى أمكن الاستغناء عنها الى الهند .
ولم يبق فى فارس الا قوة رمزية وكتيبة مدفعية للدفاع عن خرك . وفى
٢ اكتوبر أبحر جاكوب الى الهند على رأس افراد حامية بوشهر ، وتولى
فلكس جونز مسؤولية المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر . وبعد شهرين
تم تخفيض حامية خرك . وفى فبراير ١٨٥٨ غادرت بقية القوات الجزيرة .

بالنسبة للأهداف المباشرة للحرب الفارسية ، يمكن القول بأن الحملة
قد حققت أغراضها فقد أرغم الفرس على الانسحاب من الحيرة ، وتقديم
الضمانات عن المستقبل ، كما تم انتزاع اعتذار رسمى من الفرس على
الاهانات التى وجهت الى مورى ، وأصبح لبريطانيا الحق فى تعيين قناصل
لها حيثما تشاء من أراضى فارس لمراقبة نشاط الروس . ومع ذلك فان
الأهداف البعيدة المدى للسياسة البريطانية لم تتحقق ، وإن الحرب لم
تفزع فى تنقية الجو . بل على العكس من ذلك فقد تعمقت الشكوك الفارسية
فى اوساط المسؤولين الفرس وعلى رأسهم الشاه فى نوايا البريطانيين
أكثر من أى وقت مضى . فلقد ظل هناك خوف متواصل من قيام البريطانيين
بعمليات أخرى على غرار ما حدث فى الهند . وكان سببا أساسيا
لمعارضتهم الشديدة لتوسيع التمثيل القنصلى البريطانى فى فارس ، لأن
القناصل فى نظر الفرس هم نسخة أخرى من المقيمين السياسيين . كما
كان هذا الخوف هو السبب أيضا فى الرفض المستمر ، لتأجير أو التنازل
عن أى جزيرة فارسية الى الحكومة البريطانية . وأخيرا فان الخوف على
المصير النهائى لاقليم الحيرة قد تحول الى مرارة واستياء . وفى شهر اكتوبر
بدأ العمل فى تطبيق السياسة التى دعا اليها كاننج بالنسبة لاقليم الحيرة ،
وبالتالى فقد طلب الى دوست محمد احترام استقلال الحيرة طالما كف

أهل الحيرة أيديهم عن مناطق حكمه (١) وفى أوائل سنة ١٨٦٣ شن حاكم الحيرة هجوما على بلدة تراح الأفغانية ، وعلى الفور اجتاح دوست محمد الحيرة ، وفى اليوم السابع والعشرين من مايو ضمت الحيرة رسميا الى الممتلكات الأفغانية . وكان هذا آخر عمل يقوم به الأمير دوست محمد خلال حياته الصاخبة ، فقد توفى بعد ذلك بأسبوعين ، أى فى يوم ٩ يونيه . غير أن عملية تصفية استقلال الحيرة مرت دون اهتمام من البريطانيين من الناحية الرسمية على الأقل .

* * *

(١) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند ، مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١٠/١٥ (رقم ١٨٧٠) ومرفق به صورة من خطاب كلارك الى هموند فى نفس التاريخ .

الفصل الثانى عشر

مسقط والبحرين

١٨٥٣ - ١٨٦٤

ازدياد عمليات التدخل

إذا كانت المعركة ضد أعمال القرصنة والاشتباكات البحرية فى الخليج لم تكن قد انتهت حتى عام ١٨٥٣ ، فانها قد كسبت . ومنذ ذلك الوقت لم تعد قبائل الساحل العماني هى مصدر أعمال الشغب والعنف فى الخليج ، على الرغم من أنه لم يطرأ تحسن كبير على سلوكهم . لقد انتقلت هذه الأعمال بعد هذا التاريخ الى سكان مسقط والبحرين . فمناذروا وسط الخمسينات من القرن التاسع عشر تحولت مسقط والبحرين الى بؤرتين للاضطرابات الداخلية ، كان سببها الرئيسى هو محاولات بعض ادعياء الحكم لانتزاع السلطة من الحكام الفعليين ، مما أفسح الطريق للدول المجاورة لتهديد استقلال هذين البلدين والاعتداء عليهما . وكما حدث فى السابق ، فقد كان التهديد الذى تتعرض له عمان يجىء من الوهابيين فى نجد ، بينما التهديد ضد البحرين يأتى من كل من فارس ونجد ومن الامبراطورية العثمانية أيضا . وكانت بريطانيا قد أصبحت الدولة المسؤولة عن حماية استقلال كل من مسقط والبحرين ، لا من أجل سواد عيونهما ، وانما من أجل استقرار الأمن فى المنطقة وسلامة الملاحة التجارية فيها ، وأخيرا من أجل أمن الهند البريطانية . وقد تركزت المصالح البريطانية فى الخليج خلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، اى حتى عام ١٨٨٠ على مصير هاتين الدولتين فى المقام الأول ، وبالتالي فقد رافقها تصاعد فى درجة التدخل البريطانى فى شئونهما الى حد يفوق ما كان مرغوبا فيه ، او بالأحرى

ما كان مقررا قبل جيل من الزمن . والسؤال الذى ينبى على ذلك هو ما اذا كان ذلك التدخل ضروريا أم لا ؟ وعلى أية حال فان التدخل لم يكن امرا حتميا ، كما أنه لم يكن هدفا بمعنى أنه لم تكن ثمة أسباب لمد السياسة التى كانت متبعة فى البحر الى المناطق البرية ، وانما على العكس من ذلك ، فقد كانت المعارضة لتلك السياسة لاتزال قائمة . ولعل الأحداث وحدها هى التى دفعت بالمسؤولين البريطانيين الى تصعيد عمليات التدخل ، او بالأحرى عند وضع وتنفيذ السياسة البريطانية المرسومة ، عن ادراك ما كانت تقودهم اليه تصرفاتهم : وحتى لو كانوا قد ادركوا ذلك فانهم كانوا واثقين من قدرتهم على تغيير منهجهم متى شاءوا ذلك ، غير أنهم عندما جاء الوقت لتغيير هذا الموقف ادركوا أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا .

كانت البحرين قد استبعدت من الاشتراك فى اتفاقية الهدنة البحرية فى سنة ١٨٥٣ ، وذلك لنفس الأسباب التى استبعدت فيها عن اتفاقية نظام الهدنة سابقا ، أى بسبب الصراعات المستمرة على السلطة ، وامتداد تلك الصراعات الى المناطق البحرية واستحالة القضاء على الحرب البحرية فى المناطق المحيطة بالبحرين . على أية حال ففى الوقت نفسه كان استقلال البحرين يعتبر امرا حيويا بالنسبة لاستقرار الخليج . وعلى أى حال فقد كان الوضع متفجرا بالمتناقضات . فعلى حين ظلت البحرين خارج نظام الهدنة ، فقد كان التحكم فى سلوك حاكمها محمد بن خليفة متعذرا . وكان هذا السلوك يشكل الخطر الأكبر على استقلال الجزيرة خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، فقد كان محمد بن خليفة حاكما مستبدا ومتغطرسا ، كما وصفه صمويل هانيل بأنه كان يعامل رعاياه بمنتهى القسوة ، ويعامل جيرانه باحتقار . ولم يكن يخفف من قسوة هذا الحاكم واستبداده ، الا نفوذ أخيه على ، الذى كان يتحلى بالاخلاق الحميدة والطباع الكريمة والاحساس بالمسؤولية ، وقد وصفه هانيل بأنه

بمثل نقيضا صارخا لشقيقه الحاكم (١) . غير أن شقيق الحاكم لم يكن يستطيع كبح جماح شقيقه الحاكم خارج الجزيرة ، وعلى الاخص استفزازاته الرعناء لجاره القوي الأمير فيصل بن تركي حاكم نجد .

كان فيصل قد أرغم محمد بن خليفة على الخضوع له عام ١٨٥١ وأجبره على دفع الزكاة وكان محمد بطبيعة الحال يزرع تحت وطأة هذا الشعور ، وكان يحاول التنفيس عن نفسه من هذه الوطأة خارج حدود بلاده . فقام بايفاد بعثة الى السيد سعيد في زنجبار في صيف عام ١٨٥٢ يقترح عليه ابرام معاهدة دفاعية ضد الوهابيين ، وربما كان السيد سعيد يتحين مثل هذه الفرصة لو أنها جاءت قبل عشر سنوات للحصول على موطئ قدم في البحرين : اما الآن فلم يعد له أى اهتمامات في هذا الخصوص . وقد عاد رسل آل خليفة من زنجبار وهم صفر الأيادي ، ولكنهم عادوا بفكرة جديدة . كان السيد سعيد قد سبق أن تقدم الى عباس باشا والى مصر بطلب ، يناشده فيه بمنع فيصل بن تركي من تنفيذ خطته بايفاد نجله عبد الله على رأس حملة الى عمان خلال الشتاء (٢) وعند عودة

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٠٤ ، مرفق للخطاب السري رقم ٧٦ المؤرخ ١٦/١٢/١٨٥٠ من هانيل الى ماليت (كبير السكرتاريين في حكومة بومباي) ١١/١٠/١٨٥٠ (رقم ٣٣٧ ا - الادارة السياسية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباي مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السري رقم ٧٩ في ٣٠/٦/١٨٥٢ من همرتون الى ماليت زنجبار ٢٠/٨/١٨٥٢ (رقم ٢٢ الادارة السياسية) ومن كامبل لى همرتون بوشهر ١٠/٨/١٨٥٢ (رقم ٢٥٨ الادارة السياسية) .

الوفد من زنجبار اقترح اعضاؤه على حاكم البحرين تقديم طلب مماثل لطلب السيد سعيد الى والى مصر . وقد وافق الحاكم على الاقتراح ، وقبل مضى وقت طويل كانت الرسائل تذهب وتأتى فيما بين المنامة والقاهرة ، مما أسفر عن إيفاد مبعوث مصرى خاص الى الخليج فى ربيع سنة ١٨٥٣ . وفى شهر ابريل نقلت باخرة الشركة الموقرة (فكتوريا) وهى فى طريقها من السويس الى بومباى مسئولاً مصرياً مرموقاً ، يدعى باغات أغا افندى ومعه بعض المرافقين . ومن بومباى استأجر باغات أغا باخرة أخرى لتقله الى مسقط ، ثم الى البحرين . وعند وصول باغات الى البحرين قدم للشيخ محمد بن خليفة مجموعة من الهدايا من عباس باشا علاوة على خمسة فتيات من العبيد . وحسب التقارير التى وردت الى بوشهر كان الموضوع الرئيسى للمحادثات بين الرجلين ، هو كيفية تدخل والى مصر فى نزاع محمد بن خليفة مع الأمير فيصل ، وعند عودة باغات افندى الى القاهرة فى شهر يونيو رافقه مبعوث سرى من قبل محمد بن خليفة الى والى مصر ، وكان يحمل لوالى مصر مجموعة من الهدايا القيمة (١) .

على أن هذا الغزل المتبادل بين عباس باشا ومحمد بن خليفة لم يتمخض عن نتائج ملموسة ، لأن الباشا لم يكن فى وضع يسمح له بتقديم أى مساعدة مباشرة الى البحرين ولارغام فيصل على شىء . وانما على العكس من ذلك فقد أدى ذلك الاجراء الى اذكاء روح العداء لحاكم البحرين . أما بالنسبة للبريطانيين فقد أثبت لهم بأن الوصول من القسطنطينية الى البحرين يمكن

(١) مجموعات المجلس مجلد ٢٥٣٦ مجموعة ١٤٧٤٦١ من كامبل الى ماليت ٥/٢١ ، و ١٠ و ١١ يونيو ١٨٥٣ (رقم ٢ و ٣ و ٥ الادارة السرية) ومرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٧ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٣/١١/١٨ من كامبل الى ماليت ١٨٥٣/٧/٢٧ (٧ الادارة السرية) .

أن يتم بأكثر من طريق . وقد تأكد هذا عندما قام والى البصرة بايفاد مبعوث الى البحرين لابلأغ حاكمها بأنه اذا كان فعلا يرغب فى وضع بلاده تحت الحماية التركية فما عليه الا أن يرسل طليا بهذا الى الحكومة العثمانية عن طريقه .

لقد أدت محاولات محمد بن خليفة التقرب من عباس باشا الى زياد غضب الأمير فيصل حتى أنه قام فى شهر يوليو ١٨٥٤ بشن هجوم على البحرين بقوة مؤلفة من ألفى مقاتل ، ومائة وعشرين سفينة ساهم بها محمد بن عبد الله المنشق عن محمد بن خليفة والذي كان يعيش لأجئا فى الدمام ، كما اشترك معه فى الهجوم حلفاؤه من آل بوعلى وآل بوعينين . وعلى الرغم من أن الهجوم كان مفاجئا وباعداد كبيرة من الرجال الا أنهم فشلوا فى الاستيلاء على البحرين . وعندما علم الكابتن كامبل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بهذا الهجوم غادر بوشهر فورا على رأس الطرادين كلايف وتيجريس فى محاولة لمنع المهاجمين من تحقيق اغراضهم . وعند وصول كامبل الى البحرين وجد حاكمها محمد بن خليفة واثقفا من نفسه ، ومن قدرته على صد هجوم الوهابيين بالامكانيات البحرية التى كانت فى حوزتهم ، وان كان قد اعترف لكامل بأن نيران المعركة قد يتقلب الى صالح الوهابيين لو تمكنوا من زيادة عدد السفن التى فى حوزتهم . ولهذه الأسباب كان محمد بن عبد الله حريصا على عدم تسلل من بقى فى جزيرة فليس من رجال آل بوعينين وآل بوعلى الى الدمام والانضمام الى خصمه محمد بن عبد الله . ولهذا رأى أن يستفسر من كامبل عما اذا كان فى وسعه منع اتباع محمد بن عبد الله من مغادرة جزيرة قيس ، أو القيام بعملية تصفية للموجودين منهم فى الدمام التى لا تبعد عن البحرين الا بمسيرة بضع ساعات ، او بارغامهم على الإقامة فى احدى مناطق الخليج ؟ غير أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بتحقيق أى من المطلبين ، وقد سبق لهانيل فى عام ١٨٤٦ أن أبلغ المرحوم عبد الله بن أحمد فى عام ١٨٤٧ بأنه اذا استطاع

ان يركز نفسه على الجانب العربى من الخليج ، وليس على الجانب الفارسى منه ، فانه حر فى العمل ضد ابن اخيه محمد بن خليفة . كما أعرب هانيل عن هذا الراى لانجال الشيخ الكبير بمن فيهم محمد بن عبد الله واتبعاه من اللاجئين البحرينيين بوجه عام . وقال لهم بانهم اذا انتقلوا من جزيرة قيس الى الجانب العربى من الخليج فانهم احرار فى شن الحروب ضد خصمهم محمد بن خليفة فى سبيل تحقيق ما يعتقدون انه حقهم . وبالتالي فقد اوضح كامبل لمحمد بن خليفة بأن قيامه الآن يمنع هؤلاء من ممارسة نشاطهم دون تحديد المناطق التى يجوز لهم العمل منها ، أى الى الغرب من الخط المحطور ، فسوف يكون بمثابة الحكم بأحقية مطالبهم . وهكذا انتقل محمد بن عبد الله مع الأغلبية من أفراد قبيلتي آل بوعينين وآل بوعلى الى الضفة الغربية للخليج ، واصبح من حقهم ان يمارسوا ما شاءوا من النشاط ضد خصمهم محمد بن خليفة حاكم البحرين . صحيح أن محمد بن عبد الله تد قبل مساعدات من الوهابيين ، وان الامير فيصل كان من غير شك يستخدمه كاداة لتحقيق اطماعه فى المنطقة ، الا أنه لا يمكن منعه من قبول مساعدة الأمير فيصل .

على أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بأن يعد محمد بن خليفة بأكثر من انه سوف يحاول اقناع المنشقين البحرينيين فى الدمام ، والذين انتقل بعضهم من جزيرة قيس الى الدمام مؤخرا للاشتراك فى الحملة على البحرين ، بأن يتركوا الدمام ويعودوا الى جزيرة قيس . وفى هذا الاطار استدعى كامبل الشيخ على سلطان شيخ مشايخ قبائل آل بوعلى الى الاجتماع به فى البحرين ، حيث سلمه أمرا مكتوبا بمغادرة الدمام الى قيس ، كما كتب الى محمد بن عبد الله يطلب منه تقديم تفسير مقنع عن تصرفاته الأخيرة . وقد أجابه محمد بن عبد الله بأنه كما يفهم ، من حقه بأن يمارس نشاطه ضد محمد بن خليفة من الجانب الغربى للخليج ، وبأنه لا يرى أن مساعدة الوهابيين له تغير من هذا الوضع وازضاف فى رسالته يقول « بأنه اذا كانت

الحكومة البريطانية لا تعارض مهاجمته للبحرين ، ولكنها تعارض اشتراك الوهابيين فى هذا الهجوم ، فان الامر ينطوى على سياسة متناقضة . وكان كامبل يرى نفس الراى ، وقد اشار الى ذلك فى التقرير الذى بعث به الى بومباى حول الأوضاع فى البحرين ، ومنه الى أن أى هجوم وهابى مباشر على البحرين يعتبر من الناحية العملية هجوما يقوم به المنشقون البحرينيون . بالتعاون مع الوهابيين . ولما كان فيصل عميلا لوالى مصر ، فقد كانت التعليمات التى لدى كامبل تنص على منع الوهابيين من الاعتداء على البحرين . لئلا، استيلاء الوهابيين على البحرين سيوقعها تحت السيطرة التركية . واضاف كامبل بأنه اذا كان بقاء البحرين دولة مستقلة يعتبر امرا جوهريا لنجاح السياسة البريطانية فى الخليج ، فيتعين منع اى هجوم على هذه الجزيرة . وهابيا كان أو من جانب الفئات البحرينية المنشقة فى الدمام . وربما كان من الافضل كما اقترح محمد بن خليفة لو أرغم المنشقون البحرينيون على مغادرة الدمام نهائيا ، لأن وجودهم هناك هو بمثابة الفتيل لكل مظاهر الفوضى . والاضطرابات فى منطقة الخليج . اما اذا تعذر هذا فان على حكومة بريطانيا ان تنسحب من الصراع الثلاثى الناشب فيما بين فيصل ومحمد بن خليفة . والمنشقين البحرينيين .

ولكن السلطات المسئولة فى الهند لم تكن تحبذ الانسحاب من الصراع . لأن انسحاب بريطانيا فى وجه الضغوط الوهابية معناه تقويض مركزها فى كافة الاجزاء الغربية للخليج ، وبما أن هذا المركز قد قام على أساس نظام الهدنة ، وعلى أساس النظرية التى تقول بأن بريطانيا سوف تكون الدولة الخاسرة ، فيما لو انهار استقلال الدويلات الساحلية . وبعد تقييم اللورد الفينستون حاكم بومباى ، لما ورد فى تقرير كامبل من آراء ، قرر بأن يوقف

محمد بن عبد الله عند حده . لقد فشل هذا حتى الآن من اثبات حقه في حكم الجزيرة ، رغم أنه ظل يحاول ذلك على امتداد خمس سنوات ، كما لم يؤيده سكان البحرين في مطالبه ، وبذلك فقد أثبت أنه عاجز عن اقضاء الشيخ الحاكم عن السلطة ، وإن كان من المحتمل أن ينجح فيما لو تلقى مساعدة فعالة من الوهابيين ، غين أن هذا سيضع البحرين تحت السيطرة الوهابية . وكان الفنستون يرى بأنه لو أمكن ارغام محمد بن عبد الله على التخلي عن مطالبه في البحرين أو على الأقل تجميد كل نشاط عملي له فإن ذلك سوف يخدم قضية الأمن والسلام في منطقة الخليج . « وعلى هذا الأساس قرر الحاكم بأن يعهد الى الكابتن كامبل بابلغ الامير الوهابي فيصل بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بالتدخل في شئون البحرين ، وأنه اذا ما حاول التملص أو رفض هذا الطلب ، فيتعين تفويض كامبل بالصلاحيات اللازمة لارغام الامير أو غيره من المسؤولين ، حتى ولو أدى الأمر الى استخدام القوة ضده لمنع من القيام بأى محاولات عدوانية ضد البحرين تحت أى حجة . كما ينبغي مطالبة الشيخ محمد بن عبد الله بالتخلي عن جميع مطالبه في البحرين ومغادرة الدمام التى يتخذ منها قاعدة للقيام بالاستفزازات في المنطقة » (١) .

بعد وقت قصير صادق الحاكم العام على التعليمات التى أصدرها الفنستون حاكم بومباى لكامل . غير أن لندن لم ترحب بها ورات فيها اتجاهها خطيرا قد يؤدى فى النهاية الى القيام بعمليات عسكرية داخل أرض شبه الجزيرة . ولهذا أرسلت لندن فى مطلع عام ١٨٥٥ تعليمات عاجلة الى

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب

السرى رقم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٢٨ محضر الفنستون ١٨٥٤/١١/٢٠ .

بومباى بغدم وضع تلك الاجزاء موضع التنفيذ ، وأرفقتها بطلب الى حاكم بومباى بتخفيف تلك التعليمات (١) غير أن الأمر لم يكن بالخطورة التى تصورتها حكومة لندن ، لأن استعمال القوة لم يكن واردا فى حساب السلطات الهندية ، وإنما على العكس من ذلك ، اذ يمكن الدفاع عن البحرين ، بحكم انها جزيرة عن طريق الامكانيات البحرية ، وهذا ما كان يرمى اليه الفنستون فى التعليمات التى بعث بها الى كامبل . وبالإضافة الى ذلك فان الفنستون قد حذر المقيم من القيام بأى اجراء عسكرى ضد الوهابيين لا يتوقع له النجاح . فاذا ما وجد بأن القوات البرية التى تحت تصرفه غير كافية لتنفيذ تلك التعليمات ، فلاحرى به الا يقوم بأى اجراء ، وإنما يحيل الموضوع الى حكومة بومباى لآخذ التعليمات منها (٢) .

قبل أن يتسلم كامبل هذه التعليمات كان قد قرر تحت ضغط الظروف ، وعلى مسئوليته الخاصة بأن يوجه تحذيرا الى الأمير فيصل الذى كان قد بعث برسالة الى كامبل فى نهاية شهر سبتمبر ، حاول فيها تبرير الهجوم الذى قام به فى شهر يوليو ، بحجة «أن ثمة تفاهما سابقا بينى وبين الحكومة البريطانية بشأن المناطق التابعة لنجد ، والتى تمتد من عمان الى الكويت ، والتى لا يحق لكم ممارسة أى سلطة عليها او التدخل فى شئونها كما ذكر فى

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم ١٨٥٥/١/٣ (رقم ١٦٨) .

(٢) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٢ فى ١٨٥٥/١/٣١ من اندرسون الى كامبل ١٨٥٥/١/١٨ (رقم ١٤٤ الادارة السياسية) .

رسالته « بأن آل خليفة هم من رعاياه ، وقد تمردوا عليه فقام بمعاقتهم ، وذلك كل ما فى الأمر ، وأشار فيصل بأنه سوف يعتبرها مساعدة من كامبل فى تحقيق هذا الهدف لو استخدم الأخير ما له من نفوذ مع محمد بن خليفة لاقناعه برفع الحصار الذى يفرضه على سواحل الأحساء والقطيف بشكل خاص غير أن كامبل رفض توضيحات فيصل كما رفض طلبه بارغام آل خليفة لارغام شيخ البحرين على ما يريده فيصل . وفى رد كامبل على رسالة الامير ذكر « انه بالاشارة الى رسالتكم فان من واجبى بأن اوضح لكم تمام الايضاح . بأن دعواكم الخاصة بالسيادة على دول الساحل العماني ، فان الحكومة البريطانية لا تملك أى سلطة على زعماء المنطقة الذين كانت ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ، وتربطها بهم معاهدات واتفاقيات تمتد الى الثلاثين عاما القادمة » . أما فيما يخص البحرين فقد اوضح كامبل بأن حاكمها مستقل ، وبالتالي فهو لا يستطيع دفعه الى اتخاذ أى اجراء قد يعرض سلامة البحرين للخطر . ولكنه أضاف بأنه على استعداد لاستخدام ما له من نفوذ لدى محمد ابن خليفة لاقناعه بايجاد تسوية سلمية مع الامير فيصل ، وأن التمهيد لهذا الاجراء يمكن أن يتحقق بابعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام .

وقد كرر كامبل اقتراحه هذا للأمير فيصل بتأكيد أكثر فى نهاية شهر يناير ١٨٥٥ ، بعد أن تلقى تعليمات الفنسبون . فقد وجه طلبا مباشرا الى محمد بن عبد الله بالانسحاب من الدمام ومن المنطقة القريبة من البحرين بوجه عام ، واقترح ضمن هذا الطلب بأن ينتقل محمد وأتباعه من الدمام للإقامة فى الكويت اذا وافق حاكمها على ذلك . كذلك بعث كامبل برسالة الى فيصل يبلغه فيها باقتراحه هذا ، ويطلب التعاون معه فى ابعاد المنشقين

عن الدمام (١) غير أن أمّله خاب . ونظرا لاستيائه من خطاب كامبل السابق، ورفضه الاقتراح بأى سلطة له على المشيخات الساحلية ، رد فيصل على كامبل يقول : بأنه عملا بتحكيم هانيل لسنة ١٨٤٦ ، فإن من حق محمد بن عبد الله اعلان الحرب على البحرين ، طالما انه كان ينطلق من الساحل العربى للخليج ، وأن من حق فيصل فى الوقت نفسه مساعدته على ذلك . وعلى أية حال فقد كان الهدف الحقيقى من ذلك الخطاب هو اعادة تأكيد موقف الأمير فيصل حول طبيعة امتداد سلطته فى شبه الجزيرة .

نص رسالة الأمير فيصل الى كامبل

« بخصوص ما ذكرتموه عن الاتفاقات المعقودة بين شيوخ ساحل عمان والمقيم البريطانى ومدتها ثلاثون عاما ، اننا نعلم بذلك وبأن الغرض منها منع المخالفات او منح اللجوء للمخالفين وغيرهم سيىء الأخلاق . وانى اوافق على هذه التدابير موافقة تامة سواء التدابير الـ بقة أو اللاحقة ، لانه يوجد بيننا وبين الحكومة البريطانية تفاهم مدته مائة عام وذلك بقصد حماية التجار والمسافرين فى البحار . وأن سواحل عمان والمناطق التابعة لها هى على أية حال تابعة لشبه الجزيرة التى نحكمها وان أهلها يدينون بالولاء لنا . وايضا فان أهل المقاطعات الداخلية من عمان ، وفى قلب مواطن القبائل البدوية ، فان هؤلاء أقوى من الجميع وهم يتحكمون فى سكان الساحل ويعتدون عليهم وكثيرا ما يذبحونهم . وتعلمون بانى عينت نائبا فى عمان تحت تصرفه قوة عسكرية ومهمته هو أن يمنع مثل هذه الاعتداءات والاضرار . وان هؤلاء يتمتعون بحماية هذا النائب ولولاه لتركوا يلاقون مصيرهم المحتوم .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢ مرفق للخطاب

وأیضا بسبب اهمالهم قد تحدث خلافات لا مجال لتفصيلها فی هذا الخطاب .
وبذلك وقعت مذابح بین زعماء الساحل المذكور ، ولكن لا أحد يستطيع ان
يكبح جماح هؤلاء القوم ويحفظ النظام والوثام بينهم سوى نائبنا فی عمان
وجوده هنا هو مرضاة الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ، ثم لأمير المؤمنين
نسال الله ان ينصر دينه . وبما اننى تابع لحكومة تركيا السامية فانى احمل
تفويضا من السلطان بحكم جميع العرب نيابة عنه . وعلى سبيل المثال
ان محمد على باشا عندما أعلن مشروعاته بشأن البصرة والمحمرة والمناطق
التابعة لها ، وعندما ظهرت نواياه تجاه الهند ، فقد ارسل مبعوثه الينا لأنه
بعتبرنا اعز عليه حتى من أبنائه وطلب منى أن انقل رأيه بشأن ساحل عمان
وغیره من المناطق داخل شبه الجزيرة ، وبالا اعارض أو أقيم العراقيل فی
طريقه ولكنه لم يهتم بأحد غیرنا من الحكام ، وقد اجبته على مطالبه بما یلی:
انکم تعلمون اننى تابع للسلطان ، فاذا كانت لديکم أوامر منه فعرفونى ،
والا فليس فی وسعى أن أعمل شيئا على الاطلاق . بعد ذلك اندلعت الحرب
بینى وبينه واستمرت عامين ، وقد وصلت أخبارها الى مسامع السلطان ،
وقد سر السلطان بتلك الأنباء وكان جدا راضيا عنا وعن نفوذنا فی المنطقة ،
كما ارتفعت مكانتى لديه الى درجة كبيرة ، نسال الله ان یدیم حکمهم
ومجلدهم » .

غير أن كامبل أبى أن یقر لفیصل بأى من الادعاءات التى ذكرها فی
رسالته فيما يختص بموضوع السيادة على عمان ، أو مشیخات الهدنة أو
البحرین ، سيما وان تلك الادعاءات كانت مستمدة من النفوذ الذى أصبح
یتمتع به فیصل بحکم علاقته بالباب العالی ، ولهذا رد علیه كامبل بالرسالة
التالية : —

« . . فی الوقت الذى لا تدعى الحكومة البريطانية بأى نفوذ لها على زعماء

القبائل الساحلية لشبه الجزيرة الذين كانوا ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ذوى سيادة ، فانها غير مستعدة لأن تقبل أى تدخل من جانبكم فى شئون البحرين ، أو بحفكم فى شئ الحسب على تلك الدولة تحت أى ظرف من الظروف . وإن سياسة الحكومة البريطانية ازاء هذا الموضوع غير خافية على السلطان التركى أو غيره من الدول الأجنبية . ولعلكم تتبينون بأن علاقتكم بهذا السلطان هى فى الحقيقة سبب اضافى يدعو ذلك الحاكم الى التخوف من اطماعكم ، وهى اوضح دليل على محاولات التملص التى وردت فى رسالة سلفى الى المرحوم الشيخ عبد الله بن أحمد الذى أشرت الىه فى رسالتكم » (١) .

وبعبارة أخرى فان ما كان يقصده كامبل هو ان هانيل لو كان قد عرف بتبعية فيصل للسلطان العثمانى فى ذلك الوقت لما أقدم على ذلك الاعتراف ، وعلى أية حال فلم يكن كامبل فى وضع يسمح له بأن يسترسل فى التفاصيل ، فقد كانت بريطانيا وتركيا فى ذلك الوقت مشتبكتين فى حرب ضد روسيا ، ولم يكن من المناسب ازعاج الباب العالى حول شجار تافه على اقصى الحدود الخارجية للامبراطورية ، وعلى أية حال فان كامبل فى الوقت نفسه كان يعارض محاولة فيصل حصر النفوذ البريطانى ضمن المناطق البحرية للخليج وانتحال سلطات غير محدودة لنفسه فى البحر استنادا على بعض الاتفاقيات التى لم يعد لها وجود . كما لم يتخذ كامبل بالعبارات الجوفاء حول الدور الحضارى لنائبه فى واحة البريمى فقد كان هنا النائب أبعد ما يكون من كبح جماح قبائل الساحل عن مقاتلة بعضها البعض ، وانما على العكس من

(١) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى فيصل ١٨٥٥/٢/٢١ .

لذلك فقد كان يستغل الأحقاد والصراعات القبلية لتدعيم سيطرته على المنطقة . ولم تمض بضعة أسابيع على رسالة فيصل الى كامبل واشادته فى الرسالة بنائبه واعتدال موقفه حتى كان هذا النائب لو استطاع ان يدبر انقلابا وقدر له النجاح ، لادى الى تثبيت اقدام نائبه على منطقة الساحل . فتحت ستر .مساعدة زعيم القواسم الشيخ سلطان بن صقر ، فى محاولته تأكيد سلطته على بعض المجموعات الثائرة من قبيلة الشحوح سكان الحميرية ، الواقعة فيما بين مشيخة عجمان ومشيخة أم القيوين ، حاول احمد السديري الاستيلاء على الحميرية لنفسه ، غير أن محاولته فشلت بسبب تدخل آل بوشامس سكان البريمى بقيادة زعيمهم فاضل بن محمد ، الذى سبق أن دافع عن الحميرية ضد قوات مشتركة من القواسم والوهابيين . وفى نهاية شهر مايو عام ١٨٥٨ أجرى كامبل تسوية سلمية لهذا النزاع ، عندما زار الحميرية من نطاق جولته السنوية للمنطقة ، وخلال المباحثات طرح فاضل سؤالا على كامبل : عما اذا كانت الحكومة البريطانية تنوى اقامة اتحاد من قبائل الساحل العماني لطرد الوهابيين من البريمى مرة والى الابد ؟ وعلى الرغم من تعاطف كامبل مع شيخ آل بوشامس ومع رغبته فى التخلص من السديري ، سيما وان الحكومة البريطانية كانت متعاطفة مع القبائل التى فقدت استقلالها أمام التوسع الوهابى ، الا أنه لم يكن فى وضع يسمح له باعطاء أى رأى فى الموضوع . فعلاقات بريطانيا بالأمير فيصل لم تكن علاقات عداة ، كما لم تكن هناك مبررات بالنسبة للأوضاع التى تسود المنطقة يومئذ تستوجب الخروج على سياسة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لشبه الجزيرة العربية (١) .

(١) من سلسلة المناقشات لحكومة بومباى حلقة ٣٩٥ مجلد ٢٧ مجموعة ١٤ المؤرخة ١٨٥٥/٨/١٢ من كامبل الى السكرتير السياسى لبومباى ١٨٥٥/٦/٦ (رقم ٢ الف الادارة السياسية) .

كان كامبل فى رده على رسالة الأمير فيصل يضع فى الاعتبار التحسن الذى كان قد طرأ على العلاقات الوهابية البريطانية منذ أن أخذ فيصل وكامبل يتبادلان الرسائل فى بداية العام . وفى نهاية مارس وصل محمد بن عبد الله الى بوشهر ومعه رسالة من الأمير فيصل يطلب فيها من كامبل الاحتكام فى النزاع بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة . وكان محمد ابن عبد الله فى قرارة نفسه لا يحبذ ذلك الاجراء ، كما ظهر من حديثه مع كامبل الذى أكد فيه رفضه مغادرة الدمام أو التنازل عن حقوقه فى البحرين ، على أساس الشروط التى عرضها عليه محمد بن خليفة ، أى يتقاضى ٦٠٠٠ ريال سنوياً مقابل انسحابه من الجزء الساحلى الى داخلية منطقة الاحساء ، أو ١٠٠٠٠ ريال مقابل الانسحاب من اراضى الوهابيين كليا . وكما استنتج كامبل من حديثه مع محمد بن عبد الله فان الأخير لم يكن يثق فى وعود محمد ابن خليفة ، فقد كان هناك احتمال دائم بأن يقطع عنه المبلغ بمجرد مغادرته الدمام . وقد شعر كامبل بأن مخاوف محمد بن عبد الله لها ما يبررها ، مما جعله يتصور بأن الحل الأمثل للمشكلة هو فى تخفيض مداخيل القرى والمناطق التى يدعى محمد بن عبد الله تبعيتها لاسرته بصورة دائمة للاعاشة منها . وقد رأى كامبل بأن يعرض هذا الاقتراح على حاكم البحرين فى شهر مايو عند زيارته لها فى نطاق جولته السنوية (١) .

فى اليوم الخامس عشر من شهر مايو غادر كامبل بوشهر مع الطرادين

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٤/٣٠ (رقم ٤ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب فيصل الى كامبل ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧١ - ١٨٥٥/٣/٢٠ .

كونستانس وكلايف ووصل الدمام يوم ١٩ منه ، ومن هناك انضم اليه محمد ابن عبد الله ووصلا البحرين يوم ٢٠ مايو ، وبعد سلسلة من اللقاءات مع محمد بن خليفة توصل الطرفان الى اتفاق ، تعهد بموجبه محمد بن عبد الله عن نفسه ، وبالنيابة عن أفراد أسرته ، بالتنازل عن حقوقه فى البحرين ، والامتناع عن أى عمل من أعمال العدوان ضد محمد بن خليفة . كما تعهد بقطع كل علاقة له بالوهابيين قد تعرقل تنفيذ بنود هذا الاتفاق ، كما تعهد بالامتناع عن ايواء أو استضافة أى من خصوم محمد بن خليفة . وفى مقابل ذلك سمح لمحمد بن عبد الله بالبقاء فى الدمام بعد أن أصبح له فيه املاك ومصالح ، على أن يتقاضى مخصصات اعاشة له ولأتباعه ، هى عبارة عن مجموع ايرادات القرى والعقارات التى لهم فى البحرين ، على أن يعرض أى خلاف بين الطرفين على تفسير بنود الاتفاق على المقيم البريطانى للبت فيه .

ومن الصعوبات التى واجهت كامبل فى اقناع الطرفين بتسوية الخلاف ماتعلق بكيفية دفع الزكاة السنوية التى تدفعها البحرين الى الرياض . وكانت هذه الزكاة تجمع من الضريبة العقارية المفروضة على أملاك محمد بن خليفة وكان يتم ارسالها الى العاصمة الوهابية . وبهذا الخصوص استفسر محمد بن عبد الله ، من كامبل خلال المفاوضات التى أجراها معه عما اذا كانت العقارات التى سيحصل على مخصصاته فيها ، تعتبر خاضعة هى الأخرى للزكاة حتى لو تنازل الأمير فيصل عن جزء من الزكاة المقررة يعادل قيمة عوائد تلك العقارات . وعند سؤال كامبل محمد بن خليفة عن هذا الموضوع أجاب ، بأنه اذا احضر محمد بن عبد الله خطابا من الأمير فيصل بهذا المعنى فانه سوف يعفى تلك العقارات من الزكاة . وبناء على طلب محمد بن عبد الله أدرج هذا التعهد فى ذيل الاتفاقية . وحول هذه المسألة بالذات أشار كامبل فى تقريره

عن التسوية التي أجراها بقوله : « على الرغم من احاطتى بهذه النقطة ، فقد رفضت التصديق على هذه الفقرة أو الموافقة على أن أكون طرفاً فيها بأى شكل من الأشكال ، علماً بأن الزكاة التي تدفع للأمير فيصل هي ذات طابع ديني بحيث لا دخل للحكومة البريطانية فيه ، سيما وأن الالتزام بنصها لا يستوجب أى نوع من السيادة الإقليمية للأمير الوهابي على البحرين (١) .

كان كامبل فى هذا القرار قد خالف تعليمات الفنتستون لشهر يناير الماضى بالسماح لمحمد بن عبد الله بالبقاء فى الدمام . مدفوعاً باعتقاد أن الأمير فيصل قد يشعر ببعض المسؤولية فى حمل محمد بن عبد الله على الالتزام بالاتفاق الذى عقده مع حاكم البحرين ، طالما كان يقيم فى الأراضى الوهابية . فى الوقت نفسه لم يكن كامبل يود أن يتصور فيصل ، بأن الحكومة البريطانية تعتبره ضامناً للاتفاق . وخلال المفاوضات حاول كامبل بذكاء أن لا يلتزم بأية ضمانات من جانبه ، أو اعطاء أى دليل على أن الحكومة البريطانية لا تعتبر البحرين أكثر من دولة مستقلة تمارس شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من طرف ثالث . وقد أوضح كامبل هذا الأمر للأمير فيصل فى خطاب بعث به إليه فى أعقاب إبرام الاتفاق . وقد ذكر له فى هذا الخطاب بأنه فى الوقت الذى تعهدت فيه الحكومة البريطانية بحماية البحرين من أى اعتداء يقع عليها من الأحساء ، فإنها بالمثل ترغب فى حماية الأحساء من أى هجوم يشنه عليها حاكم البحرين ، وللأمير فيصل أن يتوقع من الحكومة

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٥/٢٦ (ب الادارة السرية) وقد ارفق بهذا الخطاب نص الاتفاق وكان تاريخه ٧ رمضان ١٢٧١ .

البريطانية أن تمارس ما لها من نفوذ مع محمد بن خليفة لمنع من القيام بأى عدوان عليه (١) . غير أن رد فعل الأمير فيصل لهذا الخطاب كان يشوبه الغموض ، ففي الوقت الذى أعرب فيصل عن ارتياحه من النجاش الذى أحرزه كامبل فى تسوية الخلاف (كما سبق أن اقترحت) الا أنه اعترض على اصرار المقيم على الوضع الاستقلالى للبحرين ، وأكد « انه منذ تصور بعيدة كان آل خليفة حكام البحرين ولا يزالون تابعين لنا ويدفعون الزكاة السنوية المقررة عليهم بانتظام » . غير أن كامبل لم يحاول التمسك بهذه النقطة ، فقد كانت لهجة الاعتدال فى خطاب فيصل وتأييده للطريقة التى عالج بها كامبل المشكلة كانت بمثابة اعتراف بمسئوليته عن تصرفات محمد بن عبد الله فى المستقبل . ولم تعد ثمة جدوى من الاستمرار فى النقاش حول أهمية الزكاة التى تدفع كل عام من جانب البحرين . وقد شرح كامبل هذه النقاط لحكومته كالاتى : —

« وسواء اعتبرناها (أى الزكاة) شعارا من شعائر الدين — كما يعنى اسمها — اضطرت حكومة البحرين الى دفعها بحكم الظروف التى كانت تعاني منها أثناء حكم عبد الله بن أحمد ، دون أن يشكل دفعها أى مظهر من مظاهر التبعية أو الخضوع للوهابيين ، أو اذا اعتبرناها جزية عن الجزء الذى يحتله شيوخ البحرين من شبه الجزيرة العربية (وهو قطر) التى كانت معرضة لغزو الوهابيين ، وهو شئ لا يعنى الحكومة البريطانية فى شئ ، فلقد كانت السلطات البريطانية فى الخليج تتحاشى الزج بنفسها فى هذا الموضوع ، وهو ما التزمت به أتا بالنسبة لهذا الحال » .

فى الفترة الواقعة بين أعوام ١٨٥٥ و ١٨٥٩ ساد المنطقة المحيطة بالبحرين هدوء نسبى . والحادث الوحيد الجدير بالملاحظة هو هجرة قبيلة

(١) نفس المصدر .

آل بنى على بزعامة الشيخ على بن سلطان من جزيرة قيس الى الدمام فى الفترة الأخيرة من خريف ١٨٥٥ . وقد قيل بأن تلك الهجرة قد تمت بإيعاز من محمد بن عبد الله ، فاذا كان هذا القول صحيحا فان استقباله لرجال هذه القبيلة فى الدمام يشكل انتهاكا لاتفاقه مع محمد بن خليفة .

غادر كامبل الى بغداد لكى يتولى منصب المعتمد السياسى والتفصل العام فيها خلفا لرولتسون، وكانت أى خطوة يتخذها القائد فيلكس جونز المقيم البريطانى بالوكالة لمسألة محمد بن عبد الله حول خرقه للاتفاق ستبوء بالفشل نظرا الى النقص فى عدد الطرادات العاملة فى منطقة الخليج . ولهذا اضطر جونز الى الانتظار حتى شهر مايو حتى يتمكن من توفير القوة البحرية اللازمة للقيام باجراء ما ضد محمد بن عبد الله وعلى بن سلطان . فقد وصل المقيم الى البحرين يوم ٤ مايو وهناك عرف بأن الخلاف بين محمد بن خليفة وآل بنى على، انما ينحصر فى بعض أفراد هذه القبيلة فحسب ، وأن حاكم البحرين على استعداد للموافقة على اقامة أغلبية رجال هذه القبيلة فى البحرين نفسها . غير أن جونز لم يجذب الفكرة خوفا مما قد تخلقه من تعقيدات فى المستقبل . ولهذا فقد بعث برسالة الى على بن سلطان يطالبه فيها بتوضيح موقفه من التصرفات الأخيرة . وقد حضر شيخ هذه القبيلة بنفسه الى البحرين بصحبة محمد بن عبد الله وكان تواطؤ الأخير فى عملية خروج القبيلة من جزيرة قيس ونزوحها الى الدمام قد تأكد ، وبالتالي فقد عرض بأن يقوم بترحيلهم من الدمام تنفيذا لقرار حكومة بومباى الذى سبق أن اتخذته عند وصول انباء تلك الهجرة . وكانت حكومة بومباى تتوقع من محمد بن عبد الله بأن يحاول التملص من تنفيذ هذا المطلب ، وان لم يكن يرفضه رفضا باتا - فقد يدعى بأنه لا يملك شيئا من السلطة على آل بنى على تخوله القيام بهذا الاجراء . وردا على ذلك فقد أوعزت حكومة بومباى الى المقيم بإبلاغ محمد ابن عبد الله ، بأنه ما دام لا يتمتع بأى سلطة فى الدمام فان بقاءه فيها ليس

فى مصلحته ومن الأفضل له مغادرتها وأنه أمام أمرين ، فاما ان يقوم بطرد آل بنى على من الدمام ، او أنه سوف يطرد بنفيه فيها (١) .

وبمواجهة محمد بن عبد الله بهذا القرار وافق على ابعاد رجال القبيلة ، الا انه طلب مهلة للتنفيذ حتى نهاية شهر رمضان الذى كان على وشك أن يبدأ . وعلى النقيض من ذلك كان موقف على بن سلطان شيخ القبيلة الذى عارض أمر المقيم وأقسم بأنه واتباعه لن يعودوا الى جزيرة قيس ، بعد أن عز عليهم كسب لقمة العيش فيها . غير أن جونز راح يطمئنه بأنه ليس من الضرورى ان يعود الى جزيرة قيس نفسها ، شريطة ألا يقيموا فى أى جزء من الساحل العربى للخليج يكون قريبا من البحرين ، سواء الكويت شمالا أو أبو ظبى جنوبا . وقد وافق على بن سلطان على هذا الشرط ، وذكر بأنه سوف يفادر الدمام فى نهاية شهر رمضان . وعلى اية حال ففى نهاية شهر رمضان تراجع كل من على بن سلطان ومحمد بن عبد الله عن قرارهما ، وذلك على ما يبدو لسبب رئيسى ، وهو انما بدأ يميلان الى التفاهم مع محمد بن خليفة . وعند وصول قائد وحدة اسطول الخليج ، القبطان اثرسلى الى الدمام فى اواخر شهر يونيو ١٨٥٦ للاشراف على عملية ترحيل آل بنى على رفض محمد بن عبد الله السماح لرجال القبيلة بمغادرة الدمام . فقد تناقص عدد رجال القبيلة ولم يبق معه سوى ٨٠ الى ١٠٠ رجل ، ولكى يضع حدا لهذا الانشقاق قرر ان يبقى أفراد هذه القبيلة فى الدمام بالقوة .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٥ خطاب

سرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٦/٤/١٨٥٦ من جونز الى اندرسون ١١/١٤ و ٢٧/١٢/١٨٥٥ (رقم ٨٠ و ١٠١ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة فى ٨/٤/١٨٥٦ .

غير أن على بن سلطان كان ممتعضاً من تصرفاته وقد ذكر ائرسلى بأنه ينوى أن يضع نفسه من غير تحفظ تحت حماية محمد بن خليفة غير أن وصول القائد ائرسلى حال دون نجاح خطة محمد بن عبد الله لابقاء آل بنى على فى الدمام . وفى يوم ٢٥ من يونيو غادر أفراد هذه القبيلة الدمام الى البحرين فى السفن التى بعث بها اليهم محمد بن خليفة (١) .

ان الحرب الفارسية لعام ١٨٥٦ - ١٨٥٧ وتواجد القوة العسكرية البريطانية على الساحل الفارسى ابتداء من أواخر عام ١٨٥٦ حتى الأشهر الأولى من عام ١٨٥٨ كان عنصر تهدة بالنسبة للأوضاع السياسية فى شبه الجزيرة العربية . ولم يتفجر الموقف مرة أخرى فى البحرين قبل أواخر صيف ١٨٥٩ ، وكان المسئول عن هذا التوتر كما هو الحال فى المرة السابقة هو نشاطات محمد بن عبد الله ومؤيديه من الوهابيين ، وأن كان أيضاً نتيجة لاستفزازات محمد بن خليفة . فمنذ ربيع ١٨٥٧ امتنع الزعيم البحرى عن دفع المبالغ المخصصة لمحمد بن عبد الله بموجب اتفاقية ١٨٥٥ ، وأخذ يهدد بمصادرة الاملاك العقارية ما لم يمثل له محمد بن عبد الله . وعلى الرغم من المحاولات الجادة التى بذلها الكابتن جونز لاقناع حاكم البحرين بالتزام بالاتفاقية ، الا أن محمد بن خليفة تجاهل نصائح المقيم ، واستمر فى تصرفاته الاستفزازية ، واثقا من أن المقيم لن ينحاز الى جانب خصومه أو يرفع حمايته للبحرين . وقد نفذ شيخ البحرين تهديده فقام بمصادرة املاك محمد بن عبد الله فى عام ١٨٥٨ ، وأخذ يرسل بسفنه الى شواطئ الاحساء لاستفزاز غريمه . وفى بداية عام ١٨٥٩ تحدى محمد بن خليفة الأمير فيصل بصورة علنية ، فأعلن رفضه دفع الزكاة السنوية للأمير ، غير أن مثل

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٦ مرقق للخطاب السرى رقم ٧٢ المؤرخ ١٨٥٦/٩/٣٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٧/١٤ (رقم ١٦ الادارة السرية) .

هذه الاهانات لا يمكن أن تمر بسهولة بالنسبة الى الأمير فيصل، وبالاخص فى تلك الفترة التى كانت قوة الأمير فيصل تتضاءل فى شبه الجزيرة العربية فى أعقاب وفاة شريف مكة محمد بن عوف . وهكذا فى مطلع عام ١٨٥٩ أصدر الأمير فيصل تعليماته الى محمد بن أحمد السديرى حاكم الأحساء بتقديم العون الى محمد بن عبد الله ليكون مستعدا لغزو البحرين وكذلك امداده بألف رجل لتثفيد هذا الغزو .

تلقى جونز نبأ الاستعدادات القائمة فى الدمام والقليفي على فترات فى الأسابيع القليلة التى تلت . مما اضطره فى شهر سبتمبر الى ارسال السفينة المسلحة فوكلاند عبر الخليج لتدعيم موقف أهالى البحرين ، كما بعث برسالة الى محمد بن عبد الله ينصحه بعدم المضى فى خطته لغزو البحرين ، كذلك كتب الى الأمير فيصل فى نفس الوقت يطلب منه سحب تأييده لمحمد بن عبد الله . وقد رد محمد بن عبد الله على رسالة جونز ، بان انكر أن له أى نوايا عدوانية ضد البحرين . غير أن جونز لم يثق فى كلامه ، وفى الأسبوع الثالث من سبتمبر قام بتعزيز السفينة فوكلاند بسفینتين أخريين هما سميراميس وماهى ، وفى يوم ٢١ سبتمبر زارت السفن الثلاث الدمام ، واجتمع قبطان السفينة سميراميس بمحمد بن عبد الله الذى وعد بعد أن لمس عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن البحرين ، بصرف النظر عن مهاجمته البحرين ، وكتب تعهدا خطيا بهذا المعنى لقبطان السفينة سميراميس .

غير أن جونز لم يكتف بالتعهد ، وفى بداية أكتوبر أصدر بيانا ندد فيه

بموقف محمد بن عبد الله ووصفه بأنه عدو للسلام فى الخليج ، كما فوض
سفن اسطول الخليج بمصادرة السفن التابعة لمحمد بن عبد الله ولائىاعه
حيثما وجدت فى البحار ، كما استأذن حكومة بومباى فى اتخاذ الاجراءات
الكفيلة بإبعاد محمد بن عبد الله من الدمام بالقوة ، دون اعتبار لفصل بن
تركى . فقد كان جونز يعارض موقف اللامبالاة الذى كانت تقفه السلطات
البريطانية فى الهند من تصرفات الأمير فيصل ، ولم يكن يعرف تفسيراً
لذلك السياسة ، سيما وان التوسع الوهابى فى المنطقة كانت له عواقب مدمرة
إلى أبعد الحدود . وقد ذكر جونز بأنه لو قدر للنفوذ الوهابى أن يمتد فإنه
لابد وأن ينتهى الى اقامة امبراطورية للعثمانيين فى شرقى شبه الجزيرة
العربية وكتب يقول :

« . . وسواء كان هدف صاحب السمو بالسعى لبسط السيطرة
الوهابية كسيطرة مستقلة او نيابة عن الأتراك أو المصريين ، بهدف استعادة
موانى الخليج باعتبارها من ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، فان هذه
الأهداف لم تتضح حتى الآن . غير انه من المؤكد أن الرغبة فى التوسع فى
هذا الجزء من أرض الجزيرة يبدو واضحاً فى صورة أخرى ، وقضلاً عن
ذلك فان التأكيد على هذا المسعى مستمر منذ وقت طويل ، وعلى أية حال
فانه لما كان تدهور النفوذ التركى يجرّد الحكومة العثمانية من ممارسة
سيطرتها على ممتلكاتها القريبة من عاصمتها ، فان سياستنا كما اعتقد ،
وكما ينبغى ، هى أن تهدف الى استنكار أى محاولات من جانب تركيا لاسترداد
سلطتها على مناطق بعيدة عنها كهذه المناطق » .

كما ذكر جونز بأن عدداً من أعمال القرصنة قد ارتكبت مؤخراً بالقرب

من ساحل الاحساء كنتيجة للاستعدادات الجارية في القطيف والدمام لغزو البحرين . وأشار بأنه ما لم تدفع حكومة فيصل تعويضات عن هذه الجرائم فينبغي اتخاذ تدابير انتقامية . ضد هذه الموانئ والسفن التابعة لنجد فورا . وفي بداية نوفمبر بعث الأمير فيصل برده على رسالة جونز المؤرخة لأول سبتمبر . ولم يحاول في الرسالة أن يستتر على المساعدات التي كان يقدمها ممثله في الاحساء الى محمد بن عبد الله لوضع خطة للهجوم على البحرين . بل على العكس فقد ذكر بأن تصرفات محمد بن خليفة واضطهاده لرعايا الأمير فيصنل في قطر كانت كلها أمورا تستوجب شن هجوم على البحرين ، وقد كتب فيصل يقول : « انكم تعلمون بأن البحرين تابعة للأمير الوهابي ، وأنه هو الذي أسسها ، وأن القوانين الجارية في البلاد قد صدرت عنه ، وأن الضريبة الدينية التي تدفعها البحرين للأمير هو الذي فرضها ، كما هو معروف في جميع انحاء العالم راوضحح الأمير فيصل بأن جونز بمحاولاته منع محمد بن عبد الله من شن هجوم على البحرين ، انما يتدخل في مسائل ليست من اختصاصه » . « ففي المعاهدات المعقودة بين الأمير الوهابي والسلطان عبد المجيد بنود تمنع التدخل إلا لأسباب خاصة » كما ذكر فيصل بأن هناك معاهدات مماثلة بينه وبين الحكومة البريطانية ، وأن المقيمين البريطانيين السابقين لم يكونوا يتدخلون عندما كان يضطر الأمير الى فرض بعض العقوبات على رعاياه لعدم دفعهم للزكاة .

ريبدو أن جونز لم يتوقع تحقيق أى نجاح مع فيصل ، كما فشل قبله كامبل في محاولته اقناع فيصل بأن المعاهدات التي أشار اليها في خطابه لم تكن معاهدات بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وانما هي مجرد مراسلات كان المقيمون يشرحون فيها أهداف السياسة البريطانية في الخليج ، ويطلبون منه التعاون معهم في سبيل تحقيقها . وقد ركز المقيم في رده على الأمير

فيصل أن اكد بأن ما تهدف اليه الحكومة البريطانية فى النزاع القائم بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة هو الحفاظ على السلام فى الخليج ، والحيولة دون تقويض استقلال البحرين من جانب قوى خارجية . وقد كتب جونز يقول : « .. اننا نعتزف بالبحرين كدولة مستقلة تحت سلطة حاكمها الذى يؤيده الشعب ؛ واننا على استعداد للتصدى لآى تدخل اجنبى فى البحرين ، وحتى ولو كان هذا التدخل من جانبكم ، وسنقاومه بكل الوسائل المتاحة لنا » (١) .

وقد أبدت حكومة بومباى الموقف الحازم الذى اتخذته المقيم ، واقتنع الحاكم بأن السبيل الوحيد لانهاء الصراع المستمر على البحرين ، هو طرد محمد بن عبد الله من الدمام . وأن القيام بهذا الاجراء لن يسهم فى استعادة حاكم البحرين ثقته فى الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه أيضا سيمنع الوهابيين وغيرهم من التدخل ضده . وهكذا فوض جونز فى فبراير ١٨٦٠ ، باتخاذ اجراء ضد محمد بن عبد الله بمجرد أن تتوفر له القوة البحرية اللازمة ، واخراج محمد بن عبد الله واتباعه من الدمام ، وتوطينهم امًا فى الكويت ، أو على الساحل الفارسى .

والمشكلة التى كان يواجهها جونز هى النقص فى السفن الحربية اللازمة للقيام بتنفيذ التعليمات الصادرة اليه بهذا الخصوص . فقد كان الأسطول الهندى وقتئذ فى وضع حرج . وكان مستقبله غير مضمون ، كما كان ضباطه يحاولون على المعاش بسرعة ، وسفنه مبعثرة فى منطقة واسعة من

(١) مرفقات الرسائل السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ١٣ المؤرخ ٢٧/٣/١٨٦٠ من جونز الى فيصل
١٨٥٩/١١/٢٩ .

المياه الشرقية ، بدءا من سنغافوره حتى السويس . وكان النقص فى السفن خطيرا لدرجة أن الحكومة فى بومباى كانت لا تستطيع اجراء اتصالاتها مع الخليج ، بالاضافة الى النقص فى عدد السفن المطلوبة للقيام بالمهام الخاصة . ولم يتمكن جونز من ابلاغ حكومة بومباى بخطة الغزو قبل اواخر الصيف وبداية الخريف لعام ١٨٥٩ ، وان كان قد تم هذا بحكم المصادفة وذلك عند وصول احدى سفن الاسطول الملكى الى بوشهر ، ورغم ذلك فان تقرير جونز بهذا الشأن لم يصل الى الرئاسة فى بومباى قبل شهر ابريل ١٨٦٠ . ولكن الوضع فى البحرين كان فى ذلك الوقت قد تغير بسبب التصرف الاحمق لحاكم الجزيرة محمد بن خليفة .

من البنود التى تضمنتها اتفاقية الحماية بين الحكومة البريطانية وحاكم البحرين بند ينص على الا يقوم حاكم البحرين من جانبه بأى اجراء يخل بوضع الأمن فى الخليج ، وبأن يمتنع عن القيام بأى عمل استفزازى للأمير فيصل . غير أن محمد بن خليفة لم يكن راضيا عن هذا الشرط ، ولما كان خصمه محمد بن عبد الله واباعه فى الدمام قد أصبحوا غير قادرين على مواجهته بسبب التدخل البريطانى فى شهر سبتمبر ١٨٥٩ ، فقد حاول محمد بن خليفة أن يستغل هذه الفرصة لسحق المنشقين عنه . فممنذ بداية عام ١٨٦٠ عاد محمد بن خليفة الى مناوشة السفن فى سواحل الأحساء ، وعلى الأخص فى الدمام ، ثم فى شهر مارس قامت مجموعة من البحرينيين بالاعتداء على ساحل الأحساء واختطففت نحو مائة بعير . وعلى الرغم من توبيخ جونز لحاكم البحرين على تصرفه الأرعن هذا الا أن محمد بن خليفة استمر فى ممارساته هذه ، بل أخذ أيضا فى خلق المتاعب للتجار البريطانيين فى البحرين وبتهديدهم تارة ثم فرض اتاوات عليهم تارة أخرى ، ولم يفلح تهديد جونز فى ردع محمد بن خليفة عن ارتكاب مزيد من الغفائع ضد الهنود . وأخيرا تبين أنه لم يقم وزنا لتهديدات المقيم وانذاراته . وقد اتضحت أسباب هذه المواقف . لما كان حاكم البحرين يدرك بأن البريطانيين

لابد وأن يحاسبوه على تصرفاته هذه ، وعلى اضطهاده للرعايا البريطانيين
وقد قرر بأن يضع نفسه تحت الحماية الفرنسية أو التركية (١) كي يتجنب
ردود الفعل البريطانية .

فى أوائل سنة ١٨٥٩ وعند أول اشارة للخطر القادم من جانب فيصل،
بعث حاكم البحرين برسالة الى الوالى التركى فى بغداد عمر باشا يعرض
عليه وضلع بلاده تحت حماية السلطان العثمانى . وقد استجب عمر
باشا لطلب الحاكم بأيفاد مبعوث خاص اليه فى مارس ١٨٥٩ . وقبل أن
يفادر المبعوث التركى البحرين وصل اليها مبعوثان من شيراز يحملان دعوة
رسمية لحاكم البحرين من امير اقليم فارس ويعرض المساعدة الفارسية عليه
فى حالة قيام أى مشكلة بينه وبين البريطانيين أو غيرهم (٢) ومام هذين
العرضين بالحماية رأى محمد بن خليفة على ما يبدو أن يحتفظ بهما ريثما
تحين الفرصة المناسبة . وعلى أية حال فسواء كان شهر مارس ١٨٦٠ هو
الفرصة المناسبة حسب تصور محمد بن خليفة أو لم تكن ، فالذى حدث هو
أن ميرزا مهدي وكيل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر قد وصل
الى البحرين فى ذلك الشهر . وقيل يومئذ بأن ميرزا مهدي ذاهب طى مهمة

(١) مرفقات للرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب
السرى رقم ٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى اندرسون ٢/٢ و ٤/١٤
و ١٨٦٠/٥/٧ (رقم ٤١ و ١١٨ و ٢ الف الادارة السرية) .

(٢) وقد أشار جونز وقتها بأن سلوك محمد بن خليفة قد اتسم بنفس
الازدواجية التى اتسمت بها جميع تصرفاته سواء معنا أو مع أى دولة قد
يستفيد منها ، اذا ما دعت الحاجة فى أى وقت من الاوقات بطلب المساعدة
أو اللجوء للقريبيين منه .

رسمية الى الامير فيصل تتعلق بالترتيبات اللازمة لتأمين سفر الحجاج الفرس الى مكة . غير أن هذه الخدعة لم تنطل على احد ، فقد كان معروفا بأن الترتيبات الخاصة بسفر الحجاج الفرس تتم عن طريق وكيل الوهابيين الذى يحضر الى بوشهر كل عام ، ولم تكن ثمة حاجة الى سفر وكيل الخارجية الفارسية لهذا الغرض . غير أن الأرجح هو أن ميرزا مهدى اذا كان قد توجه فعلا الى الرياض ، حيث لم ينجح فى مهمته فى البحرين ، فمن المحتمل أن يكون قد كلف بالتوجه الى الرياض اذا لم ينجح فى مهمته فى البحرين . كذلك فإن عددا من المبعوثين الوهابيين قد قاموا بزيارات عديدة الى بوشهر فى الشهور الاخيرة ، وبالتالي فقد كان من المحتمل ، أن يكون قد تم وضع خطة مشتركة خلال تلك الزيارات للقيام بعمل ما ضد البحرين .

فى اواخر الشهر وصل ميرزا مهدى الى البحرين . وقد قلد حاكمها وساما فارسيا ، كما قدم اليه سيفاً مرصعا بالذهب هدية من الشاه . وقد رد الشيخ خليفة على هذه المبادرة باعلان تبعية البحرين لفارس ، ورفع العلم الفارسى على سارية القصر فى المحرق . وقد أكد الشيخ تبعيته لفارس فى رسالتين بعث بهما الى كل من الشاه وأمير فارس ، وأعلن فيهما « أن البحرين قد أصبحت جزءاً من دولة فارس السامية ، وأن هذه الحقيقة أصبحت واضحة كالشمس فى رائعة النهار وذكر بأننا ، أى البحرينيين ، رعايا وخدام للدولة الفارسية العليا منذ الآن ، وكرمز لهذه التبعية تعهد محمد بن خليفة بدفع زكاة سنوية لفارس ورفع الاعلام الفارسية .

بعد بضعة أيام من اصدار محمد بن خليفة لهذه البيانات ، حضر الى البحرين اثنان من المسؤولين الأتراك من بغداد ، وكانت زيارتهما تلبية لطلب آخر وجهه محمد بن خليفة للانضواء الى الساب العالى فى اواخر عام ١٨٥٩ . ويعود السبب فى تأخر الأتراك عن تلبية طلب حاكم البحرين الى

غياب عمر باشا عن بغداد عند وصول مبعوث محمد بن خليفة اليها ، مما اضطره الى انتظار مجيء خلف لوالى بغداد ليحصل منه على الرد . وعند وصول الوالى الجديد مصطفى نوري باشا أعلن موافقته على قبول طلب شيخ البحرين . وفى منتصف شهر مارس أوفد الوالى الجديد احد معاونيه ويدعى محمد بك الى البحرين ، وأثناء وجود هذا المسئول فى البصرة انضم اليه مسئول آخر ، ووصل الاثنان الى البحرين فى يوم ٢٢ ابريل ، وعند وصولهما فوجيء المبعوثان بقبول حاكم البحرين للحماية الفارسية ، وذلك بسبب تأخر رد الأتراك على طلبه ولكن الحاكم أبدى مع ذلك استعداده للاستماع الى رأيهما ، وعلى الأخص بعد الرحلة الطويلة التى قطعها للحضور اليه . وأوضح لهما ، بأنه اذا كان الأتراك مستعدين لتقديم نفس الضمانات التى قدمها الفرس ، وتعهدوا بحمايته من ابن سعود ، ومن تدخلات البريطانيين وغيرهم من الدول وذلك باصدار مرسوم موقع من السلطان العثمانى بهذا المعنى ، فإنه سيكون على أنتم استعداد لوضع بلاده تحت الحماية التركية (١) وبسؤاله عما اذا كان قراره هذا لا يتعارض مع اتفاهه مع الفرس أجاب بأنه لم يقدم أية التزامات للفرس ، وأضاف بأنه اذا كان الأتراك مستعدين لتنفيذ ما اطلبه منهم ، فأنى سيقف الى جانبهم والا فلا داعى الى اقامة علاقات معهم . وأما بالنسبة للعلم الفارسى فقد ذكر الحاكم بأن أى عبد من عبيده يمكنه انزال هذا العلم فى أية لحظة . وعلى أية حال فقد تمكن مبعوثا الحكومة التركية من اقناع حاكم البحرين بأن تبعيته للأتراك سوف تكون فى صالحه أكثر من تبعيته للفرس .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ ملخص تقرير من الخناج جاسم . ٢٩ رمضان ١٢٧٦ الموافق ١٨٦٠/٤/٢٢ .

غادر المبعوثان التركيان البحرين يوم ٢٤ ابريل. وقد بعث حاكم البحرين بأخوه بخطاب الى والى بغداد يعترف فيه الحاكم بتبعيةه للأتراك ، ويتعهد بدفع زكاة سنوية مقدارها ٧٠٠٠ ريال نمسوى ، بالإضافة الى عدد من الجياد العربية الأصلية كهدية منه لمصطفى نوري باشا . ولقد تم انزال العلم الفارسي من على ساريتة خارج القصر ، ورفع مكانه العلم التركي ، كما أبلغ ميرزا مهدي مبعوث فارس بوجود مغادرته البحرين ، الا ان المبعوث الفارسي رفض مغادرة البلاد قبل أن يتلقى تعليمات من حكومته فى هذا الشأن .

لقد أصبحت مهمة جونز فى ذلك الوقت هى تقييم الاثر الذى قد تتركه تلك التطورات على التعليمات التى لديه بالقيام باخراج المنشقين على حاكم البحرين من الدمام ، وتأكيد اهتمام الحكومة البريطانية بمصالح حاكم البحرين . ومع ذلك فلم يكن جونز ينظر بجدية الى الاحداث الأخيرة فى البحرين فلم تكن تلك هى المرة الأولى التى يتودد فيها حاكم البحرين الى الحكومات البريطانية والتركية والفارسية كلما واجه بعض المصاعب ، ثم يعود فينقلب على تلك الحكومات بعد أن يحقق هدفه فيها ، كما كان الكثيرات من نساء بلده ضحية لشهواته التى لا حدود لها (١) . غير أن جونز فضل قبل أن يتحرك ضد المناوئين لمحمد بن خليفة فى الدمام أن يتوصل الى معرفة ما جرى بين حاكم البحرين وضيوفه من الفرس والأتراك .

غادر المقيم بوشهر فى أول مايو ترافقه جميع سفن أسطول الخليج وهى فوكلاند وسمير اميس وتيجريس وماهى ، ووصل الى المحرق يوم

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى رولنسون ١٨٦٠/٤/١٧ (خاص) .

٣ مايو . ولم تجر مراسم استقبال للمقيم لدى وصوله كما رفض حاكم البحرين دعوة من جونز للاجتماع به على ظهر سفينة القيادة سمير اميس . وحتى بعد أن وصلتته رسالة من المقيم عن طريق وكيل المثلثية في البحرين تتضمن قرار حكومة بومباي بإبعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام فإنه لم يكثرث بوجود المقيم . وأخيرا غادر جونز البحرين دون أن يظهر استياءه من موقف الحاكم . وكان من الطبيعي أن يتأجل موضوع إبعاد المنشقين عن حاكم البحرين من الدمام بسبب هذا الموقف وحتى تعيد حكومة بومباي النظر في تصرفات محمد بن عبد الله الأخيرة .

في الوقت نفسه كان جونز يفكر في استيضاح حكومة فارس بشأن الاجراء الذي اتخذته لارسال ميرزا مهدي الى البحرين لحمل الشيخ على اعلان ولائه للحكومة الفارسية رغم علمها الاكيد بموقف الحكومة البريطانية من البحرين . ولما كان جونز غير مخول بالاتصال المباشرة بحكومة فارس ، أو حتى بالحكومة الفرعية في شيراز حتى في المسائل التي هي من الاختصاص المباشر للمثلثية في بوشهر ، فقد أحال الموضوع على الوزير البريطاني المفوض في طهران « السير هنري رولنسون » . وقد أشار جونز في رسالته الى الوزير بهذا الخصوص بأنه على الرغم من اقتناعه الاكيد بأن حاكم البحرين كان يستغل الفرس لآربه الخاصة ، إلا أن السرعة التي تحركت بها الحكومة الفارسية للتجاوب مع مبادرة الحاكم انما تؤكد أن الفرس كانوا يتحينون الفرص لاجراج البريطانيين من الخليج . غير أن هذا لم يكن موقفا غريبا من الفرس الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعانون من هزيمتهم في حرب ١٨٥٦ - ١٨٥٧ وكانوا بالتالي يبحثون عن متنفس من تلك الهزيمة بعد أن استطاعت بريطانيا أن تجرد سلطان مراد ميرزا أمير فارس وحاكمها من الانصارات التي حققها في الحيرة ، وظل منذ عودته الى شيراز يعمل جاهدا للانتقام من المثلثية البريطانية في بوشهر . ومن الغرابة أن سياسة اللين

والمسألة التي انتهجتها بريطانيا تجاه فارس بعد عام ١٨٥٧ هي التي شجعته على المضي في تلك السياسة التي كانت من نتيجتها التعليمات التي بعث بها الوزير المفوض البريطاني في طهران الى جونز باحالة جميع الرسائل الموجهة الى الحكومة المركزية في فارس الى ميرزا مهدي وكيل وزارة خارجية فارس المقيم في بوشهر . وأشار جونز الى أن هذا القرار قد انحدر به وضع المقيم السياسي البريطاني في الخليج الى وضع الموظف الذي يتلقى الاوامر وكان سببا في نجاح مهمة ميرزا مهدي في البحرين مما مكنه أن يكون نائبا للمقيم البريطاني أمام حاكم البحرين . وفي هذا المعنى كتب جونز في شهر ابريل رسالة الى رولنسون جاء فيها :

« لقد بدأت لاحظ منذ بعض الوقت أن السلطات الفارسية على اختلافها تحاول تفويض ما لنا من نفوذ ومركز في الاقطار الاسلامية ، وفي هذه البلاد بنوع خاص . وفي الماضي لم تكن السلطات الفارسية تجرؤ على محاربتنا بهذا الشكل عندما كان المقيم السياسي في الخليج يتمتع بمركزه في المنطقة ، فلماذا فقد كان هدف المسؤولين الفرس على اختلافهم هو السعي لاضعاف مركز المقيم ، وقد نبهت الى هذه النقطة في جميع التقارير التي كنت أبعث بها منذ قيام الحرب . ومن هنا فان الاجراء الذي اتخذه سلطان مراد ميرزا كما اتضح أخيرا ، انما يؤكد الخط الذي يسير عليه المسؤولون الفرس ، وان لم يحققوا أى نجاح فيه . ولقد كانت نتائج التنازلات التي حذرت منها ، والاجراءات التي اتخذها ميرزا مهدي بالاشتراك مع شيخ البحرين هي حصيلة مساعي أمير اقليم فارس وحاكمه في مجال التآمر على نفوذنا تحت ستار الاصلاحات الادارية (١) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السري رقم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى رولنسون ١٨٦٠/٤/١٨ (خاص) .

كان رولنسون على وشك السفر الى انجلترا عندما تلقى رسالة جونز ، وكان طبيعيا أن يشعر بالاستياء من جونز للكتابة اليه في هذا الوقت الذي يعتبره رولنسون أمر إتافها . وقد ذكر رولنسون في رده على رسالة جونز بأنه يوجد هناك دائما من يدعى السيادة على البحرين ، فتارة الاتراك ، وتارة الفرس ، وتارة الوهابيون . أما جونز فكان يعرف موقف حكومة الهند من هذه المشكلة والتعليمات التي زودت بها رجالها في الخليج كتيفية التصرف حيال هذا الامر . ان أى اعتداء أو عمل حربى ضد البحرين أيا كانت الجهة التي تقوم بها لابد من رد عليه بالقوة المسلحة . فطالما أن ولاء حاكم البحرين أو تبعيته لأية دولة ، لا يستتبعه احتلال عسكري من جانب تلك الدولة ، فان ذلك لا أهمية له ويجب تجاهله . أما رأى جونز في مهمة ميرزا مهدى على ضوء التعليمات التي تلقاها فى الآونة الأخيرة ، بعدم اجراء اتصالات مباشرة مع أمير فارس أو مع الحكومة المركزية فى طهران الا عن طريق الوكيل يعتبر اجراء تعسفيا وغير منطقي فى رأى رولنسون فقد ذكر :

« بأن هذه ليست المرة الاولى التي تطالب فيها فارس بالبحرين ، ورغم رفض الحكومة البريطانية الاعتراف لفارس بادعائها هذا ، الا أن حكومة فارس لم تتخل عن هذا الطلب . وبأن هناك تعليمات قائمة لدى حكومة شيراز بالمطالبة بالبحرين كلما سنحت لها الفرصة ، كما ان محاولة أمير فارس فى ارسال ميرزا مهدى الى البحرين هى جزء من هذه الخطة ، وتنفيذ لتعليمات الحكومة المركزية ، وانها ارسلت اليها قبل وصولي الى هذه البلاد . وبالتالي فاني ارى انه من حقى أن ارفض رفضا قاطعا ما تحاول أنت ان تفرضه على حكومة صاحبة الجلالة من اجراءات على ان

تبحث لك عن اسباب أخرى تبرر سوء علاقتك بحاكم البحرين ، كما أنى لا اوافق على تقديم احتجاج رسمى الى الحكومة الفارسية ضد اجراء ميرزا مهدي . . لأن تقديم احتجاج كهذا سوف يضى على المسألة أهمية أكبر مما تستحقه » .

وعلى أية حال فان رولنسون لم يكن ليتجاهل طلب المقيم تجاهلا تاما فعندما سنحت له الفرصة للاجتماع بوزراء الشاه اشار ولو بطريقة غير رسمية الى ان اعلان فارس سيادتها على البحرين دون أن تكون لديها الوسائل الكفيلة بممارسة تلك السيادة أو الاضطلاع بمسئولياتها ، سوف يكون اجراء محرجا للشاه نفسه ومثارا للسخرية . كما ذكر لهم أيضا ، حسبما جاء فى رسالته الى جونز « بأن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تقبل بأى شكل من الأشكال فكرة نقل السيادة على البحرين الى الحكومة الفارسية ، لأن هناك معاهدات بين بريطانيا وشيوخ شبه الجزيرة تؤكد بانهم حكام مستقلون ، وأن الحفاظ على استقلالهم هذا يعتبر أمرا جوهريا لنجاح الخطط الخاصة باستقرار الأمن فى المنطقة ، وهو الأمر الذى كلف تحقيقه الكثير من الجهد والتضحيات (١) .

فى واقع الأمر لم يكن رولنسون عادلا فى حكمه على جونز . صحيح ان جونز لم يكن أقدر الموظفين البريطانيين الذين عينوا فى بوشهر ولا أكثرهم ذكاء ولباقة . غير أن الخطأ فى مشكلة البحرين ، وفى نشاط ميرزا مهدي

(١) فارس والخليج مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل .

وسلطان ميرزا مراد لم يكن جونز مسئولا عنه كما كان يعتقد رولنسون ،
فنظرة رولنسون لعلاقة المقيم بالسلطات المحلية فى فارس كانت متأثرة
بالمسئوليات التى كان يضطلع بها جونسون فى توجيه العلاقات البريطانية
مع حكومة فارس ككل ، وكان طبيعيا الا يرحب رولنسون بأى اجراء قد يؤدى
الى تعقيد تلك العلاقات ، كالخلاف القائم بين المقيم وحكومة شيراز . غير
أنه لم يكن يستطيع ان يتجاهل ما كان يجرى فى البحرين . وهكذا توصل
رولنسون بعد بحث الموضوع الى ان الأمر يستدعى أكثر من مجرد توجيه
تحذير غير رسمى الى وزراء الشاه . وفى الأسبوع الأول من شهر مايو سلم
رولنسون « رسالة سرية » الى رئيس وزراء الشاه فاروق خان ليقدمها الى
الشاه ، وقد ذكر فى الرسالة : بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تنظر
باستياء بالغ الى أية محاولة جديدة من قبل الحكومة الفارسية للتدخل فى
شئون البحرين ، سواء جاء هذا التدخل فى صورة مؤامرة ضدها أو فى
شكل عدوان عسكرى من جانب السلطات الفارسية ، أو تم بدعوة من حاكم
البحرين نفسه وفى رسالة رولنسون الى وزير الخارجية البريطانية اللورد
جون رسل أوضح الوزير المفوض بأن ذلك هو أقصى ما يمكن ان يتخذه من
اجراءات فى الموضوع : « فاذا كانت الحكومة الفارسية تنوى بالفعل تنفيذ
مطلبها بالسيادة على البحرين ، وهو ما تسعى اليه منذ وقت طويل فانها
لن تستطيع تحقيق ذلك الا عن طريقين : اما بارسال قوة عسكرية لاحتلال
الجزيرة ، او بمطالبة الحكومة البريطانية بقطع كل صلة لها مع حاكم
البحرين ، وفى كلا الاحتمالين فاننا نملك الحل فى أيدينا . فلو حاولت
فارس اللجوء الى القوة فان الأسطول البريطانى فى الخليج سوف يتصدى
لها ، اما اذا لجأت الى اجراءات أقل عنفا ، فعنئذ ينبغى تحذير حاكم
البحرين بوجوب مراعاة اتفاقاته مع الحكومة البريطانية مراعاة دقيقة .
وحتى تتضح الخطوة التى قد تلجأ اليها فارس فان رولنسون يرى بأن

المسألة لا تتطلب اثارها مع حكومة طهران ، حتى لا يفضى ذلك الى تدخل دول أخرى فى المشكلة . وتعريض منطقة الخليج للصراعات الدولية فى النهاية .

غادر رولنسون الى انجلترا يوم ١٧ مايو . وقبل مغادرته أبلغ حكومة فارس بأن موضوع النزاع على البحرين قد أحيل الى حكومة لندن للنظر فيه . وقد أكد له المسئولون الفرس من جانبهم بأن الأوامر قد صدرت الى سلطان ميرزا مراد بوقف أية اجراءات حول البحرين ، الى أن تصله تعليمات جديدة بشأنها من حكومة طهران (١) غير أن الظروف لم تكن مناسبة فى ذلك الوقت لاتخاذ قرارات فى لندن تمس السياسة البريطانية تجاه فارس بالنسبة للبحرين . فقد نقل الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من وزارة الخارجية البريطانية الى مكتب شئون الهند الذى تم انشاؤه أخيرا فى عام ١٨٥٦ وبذلك انتقلت مسئولية الاشراف على أعمال هذا المكتب بعد انتهاء عقد شركة الهند الشرقية الى البلاط الملكى مباشرة ، وكان مكتب شئون الهند هو الذى قام بتعيين رولنسون فى مفوضية طهران عام ١٨٥٨ ، وقد استدعى بعد ذلك كنتيجة للقرار الجديد الذى اتخذ باعادة الاشراف على المفوضية الى وزارة الخارجية . ولعدم وجود موقف محدد منذ موضوع البحرين فقد أوعز الى شارلس اليسون ، الوزير البريطانى الجديد فى طهران باثارة الموضوع مع الحكومة الفارسية . فاذا ما تطرق الشاه أو أحد وزرائه الى هذا الموضوع فيتعين على اليسون مجرد الاعراب عن أسفه للاجراءات الفارسية الأخيرة بشأن البحرين وإبلاغ الشاه بأن الحكومة البريطانية لا تزال على تصميمها ، باعتبار شيخ البحرين مسئولاً

(١) « فارس الخليج » مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل (وزارة الخارجية) ١٨٦٠/٥/١٠ (رقم ٧٧) نفس المصدر .

عن الاتفاقات التي عقدها مع الحكومة البريطانية بوصفه حاكما مستقلا (١). قبل وصول اليسون الى طهران يوم ١٧ يوليو كان الماجور ليويس على ، القائم بأعمال المفوضية قد عقد محادثات مع بعض وزراء الشاه حول مشكلة البحرين ، وقد سبق للماجور الى أن عمل سكرتيرا سياسيا للسير جيمس أوترام أثناء الحملة البريطانية على فارس ، ثم عين سكرتيرا للمفوضية البريطانية في طهران فيما بعد تحت رئاسة رولنسون . غير أن على لم يكن على دراية واسعة بسياسات الخليج كما كان قليل الخبرة بمشكلة البحرين .

وعلى أية حال فإن على لم يتردد عن قبول دعوة من فاروق خان ، ولم يمض على سفر رولنسون أكثر من ثلاثة أسابيع وذلك للبحث في قضية البحرين . وخلال اللقاء الذي عقد بين الرجلين في ٦ يونيو ذكر فاروق خان بأن حكومته قد تلقت طلبا من حاكم البحرين للمساعدة العسكرية ، ونظرا للعلاقات الودية القائمة آنئذ بين فارس وبريطانيا ذكر فاروق بأنه لم يبد رأيه في ذلك الطلب حتى ذلك الوقت . وعلى أية حال فلقد كان من المحتمل أن تؤدي مؤامرات حاكم البحرين الى قيام فارس بعملية عسكرية لاحتلال البحرين ، الأمر الذي قد يضطر المقيم البريطاني في الخليج الى القيام بعملية استعراض للقوة في الخليج قد يسيء الى العلاقات بين الدولتين .

(١) رسائل حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٤ من رسل الى اليسون ١٨٦٠/٧/٥ (رقم ٤٨) وكانت وجهة نظر مكتب الهند قد ضمنت مذكرة من جى. دبليو . كى السكرتير المساعد للإدارة السياسية والسرية في ٦/٢٦ والتي لخصت في أنه من الأفضل تجاهل نشاطات الفرس كلية واعتبار الشيخ مسئولا عن تعاقداته (انظر نفس المصدر) .

وكان آخر شيء يتمناه فاروق خان كما أعرب ليلي هو وقوع صدام مسلح في الخليج ، غير أن أمير شيراز كان للأسف يفضل اللجوء الى القوة ، كما كان الشاه نفسه حساسا جدا في الأمور التي تمس الأجزاء البعيدة من الامبراطورية . وقد استوضح فاروق خان ليلي فيما اذا كان من الممكن ارسال تعليمات الى المقيم البريطاني في بوشهر ، بعدم اتخاذ أى اجراء مضاد فيما لو نفذ سلطان ميرزا تهديده وقام بمهاجمة البحرين . وأن يكتفى باخطار الموضعية البريطانية في طهران . بينما وعد فاروق خان ليلي بأنه من جانبه سوف يجرى الترتيبات اللازمة لارسال تعليمات الى شيراز ، كما سبق أن وعد رولنسون بذلك ، بعدم القيام بأى خطوة عملية لتنفيذ دعوى فارس بسيادتها على البحرين ، ريثما تحدد الحكومة البريطانية موقفها من ذلك (١) .

وقد وافق ليلي على طلب فاروق خان ، وفي نفس اليوم بعث برسالة الى جونز يبلغه فيها بمضمون مباحثاته مع الوزير الفارسي ويقول له : « اننى افضل ، حتى مع وجود دليل على اعتزام الفرس القيام بعمل عسكري لاحتلال البحرين ، أن توافونى برأيكم في هذا الموضوع نظرا للعلاقات الودية القائمة بين حكومتى لندن وطهران في الوقت الحاضر ، على الا تقوموا بأى اجراء للرد على الفرس بالقوة أو بأية طرق اخرى قد تورطت الحكومة البريطانية في حرب مع فارس ، قبل أن تتلقوا منى تعليمات جديدة بهذا الشأن (٢) .

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من ليلي الى رسل ١٨٦٠/٦/٧ .
(رقم ٩٥) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السري رقم ٣٧ المؤرخ نوفمبر ١٨٦٠ .

غير أن تعليمات يلى جاءت مغايرة للتعليمات التى أصدرتها حكومة الهند الى المقيم حول البحرين ، والتى تنص ، بوجوب الرد على أى هجوم يقع على البحرين . كما كانت تتعارض مع وجهة نظر رولنسون والتى كان المفروض أن يكون يلى على علم بها . فضلا عن ذلك فلم يكن من حق يلى ، أن يصدر تعليمات من ذلك النوع الى جونز ، وعلى الرغم من أن المقيم مكلف بتنفيذ التعليمات التى تأتية من الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى الشئون التى تخص فارس ، غير أنه لم يكن من حق الوزير أن يصدر تعليمات الى المقيم فى الشئون التى تمس العلاقات مع دول الجزيرة العربية الساحلية .

واذا لم يكن يلى يعرف أن موضوع البحرين كان مؤجلا حتى تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فيه ، فقد كان ينبغى عليه أن يعرف ذلك . أما اذا كان قد تجاهل هذا الأمر فقد كان موقفا ينم عن السذاجة خصوصا وأن الفرس كانوا يريدون استدراجه الى محادثات معهم بقصد دعم موقفهم فى المفاوضات المنتظرة قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارها فى القضية .

وعندما وعد فاروق خان رولنسون بأن فارس لن تتخذ أى اجراء بالنسبة للبحرين قبل أن يتضح موقف الحكومة البريطانية فى لندن ، لم يكن يعلم بأن محمد بن خليفة حاكم البحرين قد تخلى عن الفرس وأعلن ولاءه وتبعية بلاده للسلطان العثمانى . وعندما تلقت فارس هذا النبأ أخذت تسعى الى احباط هذا الاتجاه بمحاولة القيام بتأكيد سيادتها على البحرين بطريقة عملية بارسال قوات عسكرية الى البحرين من اقليم فارس . والواقع أن فاروق خان لم يكن يخشى الاعيب ومؤامرات حاكم البحرين ، التى قد تدفع حكومة فارس الى القيام بعمل سريع لاحتلال البحرين بقدر ما كان يخشى من انصرفات حكومته نفسها ، ومن هنا كانت مباحثاته مع يلى محاولته من خلال القائم بالاعمال تحييد الاسطول البريطانى فى الخليج للقيام بعمل ما .

(١٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

... ولما كان يلى يجهل كل تلك التطورات فقد بادر الى قبول دعوة ميرزا سعيد خان وزير خارجية فارس يوم ٦ يونيه لمواصلة المباحثات حول البحرين . وقد ذكر يلى فى تقريره بشئ من الزهو ، بأن زيارته لوزير خارجية فارس قد رافقها موكب من العربات الملكية التى تجرها ٦ جياد ، كما قوبل بحفاوة نادرة من جانب الفرس (١) وقد أعرب سعيد خان عند اجتماعه بىلى عن مخاوف الشاه من تعرض البحرين لهجوم من عرب الخليج يعد أن أعلن حاكمها تبعيته للفرس ، ولما كان الشاه قد تعهد للحكومة البريطانية على سبيل المحايلة بالآيتخذ أية خطوة جديدة بالنسبة الى موضوع البحرين ، فانه لم يكن يستطيع أن يبعث بقوات للدفاع عنها ضد أى غزو محتمل . ولهذا فقد تساءل وزير الخارجية عما اذا كان يلى سيقوم بالإيعاز الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج باتخاذ الترتيبات اللازمة للمحافظة على الأمن فى المنطقة ريثما يتبلور موضوع مطالبة فارس بالبحرين ، غير أن التضارب فى هذه القضية كان واضحا مما دعا يلى الى أن يستوضح ميرزا سعيد خان وزير الخارجية الفارسية عن موقف حكومته بشأن مطالبتها الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البحرين من تهديدات الحكام العرب ، وهى التى كانت تطالبها دوما بعدم التدخل فى شئون البحرين ، ألم يكن من الأفضل لحكومة فارس بأن تطوى علمها وترحل عن البحرين ، كما أشار يلى أيضا الى انه من الأفضل ان تبغى الأوضاع فى البحرين كما هى حتى يصل الى لندن السفير الفارسى الجديد الذى كلفه الشاه بتسوية هذه المشكلة مع المسؤولين فى الحكومة البريطانية . وكان يلى يرى بأن يستمر

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من يلى الى رسل ٦ يونيو ١٨٦٠

المقيم البريطاني في تحمل مسئولياتها بالنسبة للمحافظة على الأمن في المنطقة ، لأن ذلك من مصلحة جميع الأطراف المعنية بالمشكلة . وعلى الرغم من أن يلى لم يكن مقتنعا بهذا الرأي كل الاقتناع إلا أنه وافق على الإيعاز إلى المقيم بالقيام بهذا الدور . وبعد أربعة أيام اجتمع يلى بالشاه الذى استقبله بحفاوة بالغة كان لها أعمق الأثر فى نفسه ، وعندما كان يهم بالخروج بعد المفاصلة أسر إليه فاروق خان « بأن حكومة فارس سوف تبعث بتعليمات جديدة إلى حاكم إقليم فارس تؤكد عليه الامتناع عن القيام بأى تحرك أو اجراء فيما يتعلق بالبحرين (١) .

غادر يلى قصر الشاه متأثرا من الاستقبال الذى لقيه ، ولهذا قرر بأن يرد على تلك المجاملة بتوجيه رسالة إلى جونز قال فيها :

« لقد باتت الحكومة الفارسية تخشى من أن تؤدي التغييرات الأخيرة في موضوع البحرين إلى تشجيع جيرانها العرب إلى شن هجوم عليها ، دون خوف من أن تقوم بريطانيا بالرد على الهجوم . غير أنه فى حالة وقوع هجوم كهذا فينبغى الرد عليه بقوة ، كما أوضح لكم السير هنرى رولنسون فى خطابه المؤرخ { مابو . أما بخصوص التحركات الفارسية بالنسبة للبحرين ، فأننى أرى من بعض الاعتبارات الاستثنائية والخاصة عدم اتخاذ أى اجراء ريثما تصل التعليمات الجديدة من حكومة صاحبة الجلالة فى هذا الشأن ، غير أن هذا لا ينطبق على أى عمل عدوانى يقوم به الحكام العرب ضد البحرين ،

(١) مرفقات الخطابات السرية إلى حكومة الهند مجلد ١٤٣ مرفق

للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من يلى إلى جونز
١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

كما اود مرة أخرى بأن اذكر لكم بأن تعليمات حكومة الهند بالنسبة للفرس
لا تزال سارية المفعول .

وقد كان من الصعب على جونز أن يتصرف في الامر على ضوء التعليمات
التي وصلته من يلى ، والتي لم يكن من حق يلى بأى حال من الاحوال بأن
صدرها اليه . فقد كان خطاب رولنسون المؤرخ ٤ مايو يتعلق بهجوم محتمل
على البحرين من جانب الفرس وليس من العرب . وقد ذكر رولنسون جونز
بالتعليمات التي أصدرتها حكومة الهند بهذا الشأن والتي كانت صريحة
وواضحة « وهى ان أى هجوم على البحرين يجب الرد عليه بالقوة (١) بينما
جاءه خطاب يلى الآن بتعليمات مناقضة للتعليمات التي صدرت اليه من حكومة
الهند ويقطع النظر عن هذا الاعتبار فقد كانت تعليمات جونز تتعارض مع
الأوضاع الفعلية بالنسبة للبحرين ، اذ لم تكن أدلة على احتمال قيام العرب
المنشقين فى الدمام بهجوم على البحرين . كما ان حاكم البحرين قد حول
تبعيته الى الاتراك ، وأصبح العلم التركى يرفرف على كافة المباني والقلاع
الحكومية فى البحرين وعلى سفنها . وبالتالي فقد أصبح الخطر الذى يهدد
الوضع بالفعل هو أن يتورط محمد بن خليفة بدافع من سياسته الحمقاء فى
صراع مع الامير فيصل .

وعلى الرغم من ان حكومة بومباى كانت ترغب فى اتخاذ اجراء عنيف
بشأن البحرين ، وعلى الأخص فيما يتعلق بدعوى فارس بسيادتها على

(١) مرفق لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى
رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٦٠/١/١١ من يلى الى جونز ١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

الجزيرة ، الا انها لم تكن تستطيع ذلك بعد أن احيل النزاع الى حكومة لندن . كما كانت أيضا مقيدة بالاعتبارات التي كانت تحكم علاقة بريطانيا بكل من تركيا وفارس . وبالتالي فقد أوعزت الى المقيم في وقت مبكر من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠ « بعدم التدخل ضد أى احتلال يقوم به الاتراك او الفرس للبحرين ، والاكتفاء بتقديم احتجاج رسمي عليه الى الحكومتين ، أو اخطارهما باحالة النزاع الى حكومة صاحبة الجلالة للبث فيه (١) كما أوعزت اليه ايضا بعدم السماح لمحمد بن خليفة باستغلال علاقاته بفارس أو تركيا للقيام بعدوان على القبائل العربية المشمولة بالحماية البريطانية ، وخطاره بأن أى عدوان من هذا النوع سوف يواجه بالقوة على الفور عن طريق الاسطول البريطاني في الخليج ، وقد أعرب حاكم بومباي عن موقفه من مشكلة البحرين في رسالة بعث بها الى وزير الدولة لشئون الهند بتاريخ ١١ سبتمبر جاء فيها :

« . . ان استقرار الخليج الذي يعود الفضل فيه الى السياسة التي انتهجتها الحكومة البريطانية يستوجب بقاء البحرين دولة مستقلة وغير خاضعة لا لحكومة فارس ولا لحكومة الباب العالي ، كما ينبغي الاحتفاظ بالمعاهدات والاتفاقات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع حكام المنطقة ، فذلك في مصلحة التجارة الدولية ، والانسانية ، كما انه في مصلحة الامن

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السري رقم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٢ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومن جونز الى اليسون ١٨٦٠/٧/١٦ وكان جونز قد تمكن من الحصول على صور من رسائل محمد بن خليفة الى والي بغداد من القنصل البريطاني العام بالنيابة في بغداد وهذه الرسائل لا تترك اى مجال للشك في تبعية محمد بن خليفة للباب العالي .

والاستقرار فى المنطقة . وأن هذا النجاح هو من كافة الوجوه نتيجة لهذه السياسة الحكيمة باعتبارها البديل عن الاعتراف لفارس أو تركيا بالسيادة على البحرين ، لأن الاعتراف بهذه المطالب قد يفضى الى عواقب غير محمودة للمنطقة وللدولتين اللتين تطالبان بها ، بينما سيكون بمثابة الكارثة بالنسبة للقبائل منطقة الساحل العماني (١) .

وعلى امتداد صيف عام ١٨٦٠ وجزء من خريفها كان أحد الطرادات البريطانية يربط باستمرار حول البحرين ، وذلك لمنع قيام محمد بن خليفة بأى اجراء تهوى على سواحل الأحساء أو أية منطقة أخرى . كما كان لهذا الطراد مهمة أخرى ، وهى حماية التجار الهنود المقيمين فى البحرين من عسف الحاكم ، بالإضافة الى عمله فى مراقبة أية تحركات يقوم بها الفرس أو الأتراك فى المنطقة . ولم يبق الى بغداد بأية محاولة من جانبه لفرض سيادة تركيا على البحرين ، ربما لاعتقاده بأن الموضوع قد أحيل الى لندن ، غير أن الفرس رغم تأكيداتهم المتكررة لرونسون ولى ، الا أنهم لم يتخلوا عن مخططاتهم ضد البحرين . ففى أوائل شهر نوفمبر اعفى ميرزا مهدى من منصبه كوكيل للخارجية الفارسية فى بوشهر . وقد سافر فى رحلة الى الساحل الفارسى ، ثم أعلن عن وصوله الى البحرين . وقيل أن حاكم البحرين قد رحب بميرزا مهدى ، وعين له معاشا شهريا قدره ١٥٠ ريالا مسويا ، وكان هذا دليلا على أن الرجل سوف يطيل الإقامة فى البحرين . وقد كان هذا مفاجأة لجونز الذى كان قد تلقى رسائل قبل أسبوعين فقط من حاكم البحرين وأخيه على يعربان فيها عن تقديرهما لدور المقيم ورغبتهما فى

(١) سجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٥ من الحاكم.

العام الى وزير الدولة ١٨٦٠/٩/١١ (رقم ٣٧ الادارة السرية) .

الاجتماع به مرة أخرى . وحسب التقرير الذى بعث به وكيل الممثلة البريطانية فى البحرين فان تدهور الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة فى البحرين هو الذى دفع بأفراد الأسرة الحاكمة فيها الى خطب ود الحكومة البريطانية مرة أخرى ، وبأن على ، كما قيل ، قد ذهب الى حد تهديد أخيه بالتخلي عنه ، اذا استمر فى تودده للأتراك والفرس وقد أكدت رسالته الأخيرة الى المقيم هذه الحقيقة ، فقد ذكر فيها « بأنه لم يوافق قط على تسليم سيادة البحرين الى فارس أو تركيا ، كما طلب فى رسالته الاجتماع بجونز فى بوشهر للبحث عن وسيلة لوضع حد لمطالب تركيا وفارس فى البحرين . وعلى الرغم من أن المقيم قد دعا عليا الى الحضور لمعرفة ما عنده من آراء ، الا أنه كان مقتنعا من أن استقبال محمد بن خليفة لميرزا مهدى قد أغلق الباب فى وجه أية محاولة لاجراء اتصالات رسمية بين البحرين والحكومة البريطانية . وبالتالي فقد اكتفى جونز بإبلاغ كل من حكومة بومباى وشارلس اليسون فى طهران برغبة الشيخ (١) .

من وجهة النظر البريطانية أصبح الوضع فى البحرين لم يعد يحتمل السكوت ، فطالما بقى حاكم البحرين ينقل تبعية بلاده من فارس الى تركيا ، فان احتمال التزامه بنصوص معاهدة السلام البحرى قد أخذ يضعف ، بينما زادت احتمالات تورط الحكومة البريطانية فى مواجهة مع الدول الكبرى بسبب موقفه ، فلو حاولت كل من تركيا أو فارس وضع مطالبتهما بالسيادة على البحرين موضع التنفيذ فسوف يضطر محمد بن خليفة الى طلب العون من دول أخرى . وبالتالي فان الاعتراف بالسيادة لاحدى هاتين الدولتين على البحرين لم يكن هو الحل للأزمة ، لأنه لا الأتراك ولا الفرس ، يستطيعون السيطرة على حاكم البحرين . وسوف تكون النتيجة الحتمية لمثل هذا الحل هو ان يفلت محمد بن خليفة من نفوذ الدولة الوحيدة القادرة على السيطرة عليه ، ونعنى بها بريطانيا ، وعند زيارة الطرادين البريطانيين

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى .

الفنستون وفوكلاند للبحرين فى شهر فبراير كان العلمان الفارسى والتركى يرفرفان على البحرين . غير ان حاكم البحرين أكد لربانى الطرادين بأنه لا أهمية لوجود العلمين التركى والبريطانى ، وان كان قد حذرهما من ان يعتقدا بأنه راض عن موقف الحكومة البريطانية التى منعتهم من القيام بمهاجمة موانئ الوهابيين على سواحل الأحساء ، وأنها تتردد فى تقديم المساعدة اليه بينما تقدمها بسهولة للآخرين . لم يكن حاكم البحرين يتوقع ردا على أسئلته هذه من ربانى الطرادين ، لأنه كان يعلم بأن البريطانيين كانوا مشغولين بقمع الاضطرابات التى كانت تنشب ضدهم فى الهند ، ولهذا لم يكونوا فى وضع يسمح لهم باثبات وجودهم فى الخليج (١) .

لم يكن محمد بن خليفة يعرف بأن الحكومة البريطانية كانت فى ذلك الوقت تفكر فى اتخاذ اجراء ما ، لانهاء الأوضاع غير المستقرة فى البحرين ، وان تضمن التزام حاكمها باحترام تعهداته بالنسبة للأمن فى المنطقة - وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٠ اقترحت حكومة بومباى على مكتب شئون الهند بأن تعترف رسميا باستقلال البحرين (٢) وقد وافق مكتب شئون الهند على اقتراح الحاكم . وفى الثامن عشر من فبراير ١٨٦١ بعث وزير الدولة السير سارلس وود برسالة الى حاكم بومباى الجديد السير جورج كلارك يقول فيها : « ان حكومة صاحبة الجلالة توافق على الاقتراح الذى عرضتموه . . » على الأخص الاقتراح الخاص باعتبار البحرين دولة مستقلة ، لا تخضع

(١) من جونز الى اندرسون ٩ و ١٠ و ٣٠ نوفمبر ١٨٦٠ (رقم ٣٤٤ ، ٣٤٨ و ٣٦٩ الادارة السرية) والى اليسون ٣٠/١١/١٨٦٠ (رقم ٣٦٨ الادارة السرية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١ المؤرخ ١٢/١/١٨٦١ - قرار مجلس الادارة ٢٠/١٢/١٨٦٠ .

لا لتركيا ولا لفارس (١) ولم يبق بعد ذلك الا حلول الفرصة المناسبة لاعلان هذا الاعتراف ، وقد قدم هذه الفرصة محمد بن خليفة نفسه وذلك فى ربيع ١٨٦١ عندما تصرف على النحو الذى توقعته حكومة بومباى ، فقام بفرض حصار على سواحل الأحساء وتهديد الملاحة البحرية التجارية وعمليات صيد اللؤلؤ فى كل من القطيف والدمام ، ظلنا منه أن تبعيته لتركيا وفارس سوف تحميه من أى رد فعل بريطانى . وقامت سفن الحاكم بالاستيلاء على سبع سفن تابعة للكويت ، وبوشهر ولنجة وساحل الهدنة داخل المياه الإقليمية للأحساء وأخذت الى البحرين . كما أخذ الحاكم فى تضيق الخناق على التجار الهنود فى البحرين ، وأرغام أعداد كبيرة منهم على مغادرة البحرين ، وكان من بين هؤلاء وكيل الممثلة البريطانية نفسه الذى كانت حياته معرضة للخطر .

وعلى أية حال فقد جاء الوقت المناسب لمحاسبة حاكم البحرين على تصرفاته . فأصدر جونز أوامره للأسطول البريطانى بالتجمع فى مياه البحرين وأبحر هو على السفينة الحربية أوكلاند فى الأسبوع الثالث من شهر مايو ، ووصل الى مشارف المحرق يوم ١٨ منه . وظل جونز لمدة عشرة ايام يحاول اقناع محمد بن خليفة برفع الحصار عن ساحل الأحساء والكف عن اساءة معاملة التجار الهنود المقيمين فى البحرين ، غير أن محاولاته كلها ذهبت سدى . فقد ظل الحاكم متمسكا بعناده وتحديه للأسطول البريطانى ، اعتمادا على وعود الفرس بوصول الأسطول الفرنسى الى المنطقة لنجدته . وهكذا ضرب بنصيحة المقيم عرض الحائط . وأخيرا أدرك جونز بأن الوضع لم يعد يحتمل السكوت ، وقد يودى الى مزيد من التدهور فى هيبة الحكومة البريطانية . وهكذا اصدر أوامره الى قائد الأسطول بالتحرك . وقد قام الأسطول على الفور بالاستيلاء على أفضل سفينتين من سفن الحرب الثالثة للحاكم وسحبها ، دون أن تطلق رصاصة واحدة . وهكذا استسلم محمد بن

(١) مجموعة الرسائل السرية الى الهند مجلد ١ من وود الى كلارك ١٨٦١/٢/١٨ (رقم ٢ الادارة السرية) .

خليفة ، وأوفد اخاه للتفاوض مع المقيم وتحقيق التسوية . ولما كان المقيم قد قرر مسبقاً بأنه لن يقبل أية تسوية مع حاكم البحرين الا على أساس انضمامه الكامل الى نظام الهدنة البحرية ، كي تضمن الحكومة البريطانية عدم اخلاله بالاتفاقات فى المستقبل ، فقد قام جونز بوضع صيغة لاتفاق يتضمن الخطوط العريضة لاتفاقية الهدنة ، وطلب من حاكم البحرين التوقيع عليه ، فى يوم ٣١ مايو وقع كل من محمد بن خليفة شيخ البحرين واخيه على بن خليفة على الاتفاق المذكور بحضور جميع افراد الاسرة البحرينية المالكة . كما تعهد حاكم البحرين بدفع تعويضات للرعايا البريطانيين عن الخسائر التى تعرضوا لها على يديه . وقد أعاد جونز احدى السفينتين اللتين استولى عليهما اسطوله . واحتفظ لديه بالسفينة الأخرى كضمان لحسن تصرف حاكم البحرين فى المستقبل (١) .

وقد تضمنت ديباجة الاتفاق مقررات مكتب شئون الهند حول وضع البحرين باعتبارها دولة مستقلة وحاكمها محمد بن خليفة « حاكماً مستقلاً » وقد وقع حاكم البحرين بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه من بعده على « معاهدة سلام وصداقة مع الحكومة البريطانية » من أجل تنمية التجارة والمحافظة على الامن لصالح جميع سكان المنطقة وحققهم فى ممارسة أعمالهم فى حرية وامان ، وفى الفقرة الأولى من الاتفاق وافق محمد بن خليفة على اعتبار جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين البحرين والحكومة البريطانية سارية المفعول ، ومن هذه الاتفاقيات « المعاهدة العامة لعام

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٦١/٧/٢٧ من جونز الى اندرسون ١٨٦١/٦/١٢ (رقم ب الادارة السرية) ومرفق معه المراسلات التمهيدية ونص الاتفاق بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٧٧ وقد ورد نص الاتفاق فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشون فصل ١٠ ص ١١٨ - ١٢٠ .

١٨٢٠ « واتفاقيتا تجارة الرقيق لعام ١٨٧٤ و ١٨٥٦ . وفى الفقرة الثانية التى تشكل صلب الاتفاقية يتعهد حاكم البحرين فيها « بالامتناع عن كافة الأعمال غير المشروعة ومن أى نوع وعن ممارسة الحروب . أو القرصنة أو الاتجار فى الرقيق ، وذلك فى مقابل تأييد ومساعدة الحكومة البريطانية له فى الحفاظ على أمن المنطقة والدفاع عنها ضد أى عدوان يقع عليها من داخل المنطقة . وتتناول الفقرة الثالثة ، كيفية تسوية النزاعات البحرية التى تمس البحرين أو أحدا من رعاياها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى اتفاقيات الهدنة ، أى أن يكون المقيم البريطانى هو المسئول عن حفظ الأمن فى الخليج ، وأن يكون الحكم فى كل النزاعات التى تنشأ عن هذا الوضع . كما حظر الاتفاق على محمد بن خليفة واتبعائه من فرض عقوبات أو تعويضات عن المخالفات والانتهاكات التى ترتكب ، وبوجوب الإبلاغ عنها الى المقيم للتصرف فيها وفق ما يراه ضروريا . كما أن الحاكم سيكون مسئولا عن دفع التعويضات والانتهاكات التى يرتكبها رعاياه .

أما البند الرابع وهو البند الأخير والهنام فينص على معاملة الرعايا البريطانيين معاملة لائقة ، وألا تزيد الرسوم الجمركية التى تتقاضاها البحرين منهم عن السلع التى يستوردونها على ٥ ٪ وفى مقابل هذا تعهد المقيم برعاية الرعايا البحرينيين المقيمين فى ساحل عمان (١) .

وقد صدق الحاكم البريطانى العام للهند على هذا الاتفاق بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٦١ ولم تستثن الضمانات الخاصة التى تعهدت بها بريطانيا بالاعتداءات الخارجية التى وردت فى البند الثانى من الاتفاق ، رغم أن مثل هذه الضمانات لم ترد فى معاهدة السلم الدائمة المعقودة فى عام ١٨٥٣ بين

(١) « المعاهدات » اتشيسيون .

بريطانيا وشيوخ ساحل الهدنة . ويرجع السبب فى تلك الضمانات الى الموقع الجغرافى للبحرين ، ولان البحرين جزيرة ، فان الدفاع عنها لا يمكن ان يتم الا من البحر . بينما لا يمكن الدفاع عن المشيخات الساحلية الا بعمل مشترك بين القوات البرية والبحرية . وبالتالي فقد كان الاتفاق على الدفاع عن المشيخات ، وان كان عنصرا حيويا بالنسبة الى نظام الهدنة ، الا انه كان التزاما ضمنيا . ولعل الشئ الذى لم يوضع فى الاعتبار — عند ابرام اتفاقية البحرين — هو ان مثل هذه الضمانات بالنسبة للبحرين قد تؤدى الى احراج الحكومة البريطانية نظرا لوجود ممتلكات لآل خليفة فى قطر .

وكان من المتوقع ان يثير نبأ توقيع هذا الاتفاق غضبا فى فارس . وفى يوم ٢٥ أغسطس سلم ميرزا سعيد خان اليسون احتجاجا رسميا ضد اجراءات جونز فى البحرين أكد فيه حق فارس فى البحرين ومشمو لا بالأدلة القاطعة التى تؤيد هذا الحق ، وقد رد اليسون على سعيد خان بأنه ليس مفوضا فى التحدث حول موضوع البحرين نظرا الى التعليمات التى لديه ، وأبدى دهشته من اثاره حكومة فارس لهذا الموضوع ، وهى التى اوضحت من قبل أنها تنوى تسوية هذه المشكلة عن طريق ايفاد مبعوث رسمى خاص الى انجلترا (١) غير ان الفرس لاذوا بالصمت بعد ذلك ، وان كانوا قد عبروا عن استيائهم هذا بطريقة اخرى عندما طالبوا بهدم المنزل الريفى

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٦ ، من اليسون الى راسيل ١٨٦١/٨/٢٨ (رقم ٨٥) ، ومرفق به صور من خطابات ميرزا سعيد خان . كما احتج السفير الفارسى فى باريس لدى السفير البريطانى ضد ما اسماه « بانتهاك جونز للاتفاق » فى البحرين . انظر لذلك مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من حسن على خان الى كولى ١٨٦٢/١/٤ ومرفق معه صورة من خطاب هموند (وكيل الخارجية) الى مارفيل (وكيل مكتب الهند) ، ١٨٦٢/١/١١ .

الذى كان يقيم فيه طبيب المثلية خلال شهور الصيف ، بدعوى أن المبنى قد بنى دون الحصول على موافقة السلطات الفارسية ، غير أن السلطات الفارسية تجاهلت احتجاج اليسون الذى ذكر فيه بأن طبيب المثلية يستخدم هذا المبنى كعيادة لتقديم العلاج للفقراء الفرس ، كما عرض أن يضع المبنى تحت تصرف السلطات المحلية لو شئت . وفى شهر يناير وصل مبعوث خاص من طهران ليشرف على هدم المنزل . ونفذ الهدم ليلة ٢٥ يناير . وكاد أن يتم تدمير حديقة المنزل وأنايب المياه الخاصة التابعة للمسكن الصيفى للمقيم ، والذى يقع بجوار منزل الطبيب لولا تدخل حاكم إقليم فارس الذى أوقف عمليات الهدم (١) .

أما الباب العالى فلم يعترض على اجراءات جونز رغم دعواه بالسيادة على دول شرقى الجزيرة . وعلى أية حال فقد عاد الباب العالى يطالب بهذه السيادة فى أواخر العام ، عندما قدم والى بغداد احتجاجا للسلطات البريطانية على ابعادها محمد بن عبد الله وغيره من أتباعه المناوئين لحاكم البحرين من الدمام . وبعد إبرام الاتفاق مع البحرين توجه على بن خليفة الى بوشهر ، للتأكد من المقيم عما اذا كان سيقوم بتنفيذ تعليمات حكومة بومباى بإبعاد المنشقين عن الدمام ، وليبلغه بأن أخاه الحاكم مستعد لدفع مخصصات سنوية فى حدود ٣٠٠٠ ريال نمسوى كمعاش لمحمد بن عبد الله فى حالة مغادرته للدمام . وقد شعر جونز بأن الظروف قد أصبحت مواتية للقيام بهذا الاجراء ، ولهذا بعث برسالة الى محمد بن عبد الله فى يونيو

(١) فارس والخليج مجلد ١١٦ من اليسون الى رسل ١٨٦١/١٠/٢٥ (رقم ١١٦) ومرفق معه خطابات الى ميرزا سعيد خان ، ومرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٨ المؤرخ ١٨٦٢/٤/١٢ ، من جونز الى موريس (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٦٢/١/٣١ (رقم ١١ الادارة السرية) .

١٨٦١ ينصحه فيها بمغادرة الدمام هو واتباعه ، وبأن يختار للاقامة اى مكان على الساحل بشرط الا يكون قريبا من البحرين كالكويت شمالا أو ابو ظبى جنوبا . كما بعث جونز برسالة أخرى الى الامير فيصل يدعوه الى اقناع محمد بن عبد الله بالانصياع لأوامره بمغادرة الدمام ، وذكر فيها بأن استمرار وجود المنشقين فى الدمام يشكل عقبة فى طريق اقامة علاقات طبيعية بين نجد والبحرين (١) .

وقد مرت أربعة شهور دون ان يبدى محمد بن خليفة ما يدل على موافقته على طلب المقيم . غير أن النقص فى عدد الطرادات العاملة فى الخليج فى ذلك الوقت حال دون قيام جونز باجراء لارغام محمد بن خليفة على مغادرة الدمام . ولم تتوفر القوة البحرية اللازمة لاتخاذ هذا الاجراء قبل نهاية العام ، وفى ذلك الوقت وجه جونز الى محمد بن عبد الله انذارا بمغادرة الدمام قبل يوم ٢ نوفمبر ، ولما لم يمثل محمد بن عبد الله لتعليمات جونز ، فقد أبحر جونز الى الدمام على السفينة أوكلاند يوم ٥ نوفمبر بعد ان سبقته الى المنطقة سفينة مسلحة وثلاثة طرادات . وعند وصول القوة الى الدمام فر محمد بن عبد الله منها . ولما كان جونز متأكدا بأن هذا الشيخ سوف يعود الى المنطقة بمجرد أن يغادرها جونز بأسطوله ، فقد أصدر أمرا الى رجال الاسطول بتدمير البلدة وجعلها غير صالحة كقاعدة للعمل ضد خصمه . وقد قام الاسطول بقصف القلاع وتدميرها ونزلت مجموعة من رجال الاسطول لاحتلال البلدة . وقد استسلم اتباع محمد

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٥ مرفق
للخطاب السرى رقم ٣١ المؤرخ ١٢/٩/١٨٦١ من جونز الى مورييس
١٨٦١/٦/٨ (رقم ٢٧ الادارة السرية) .

«ابن عبد الله ، وتمهدوا بمغادرة الدمام وقد نفذوا تعهدهم هذا بعد ان
«اشعلوا النيران فى البلدة (١) .

تلقت بغداد اخبار انذارات جونز الى محمد بن عبد الله فى الاسبوع
الآخر من شهر نوفمبر . وعلى الفور بعث أحمد توفيق باشا والى بغداد
ياحتجاج رسمى الى الكولونيل كامبل القنصل البريطانى العام فى العراق
على اجراء جونز بطرد محمد بن عبد الله من الدمام ، وقد ذكر فى احتجاجه
أن محمد بن عبد الله يتمتع بحماية الأمير فيصل قائم مقام نجد ، وأن الدمام
تقع ضمن سيادة السلطان العثمانى (٢) وقد رد كامبل على الوالى بأنه
لا يعرف شيئاً عن الموضوع ، ولكنه واثق من أن جونز لم يكن يهدف الا الى
المحافظة على سلامة البحرين التى أكد بانها « امارة مستقلة » تربطها
بريطانيا العظمى بمعاهدات صداقة (٣) . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت انباء
التوفيق باشا عن الهجوم الذى قام به جونز على منطقة الدمام وطرد اللاجئين
منها . فعاد توفيق باشا وأرسل احتجاجاً آخر الى كامبل ندد فيه باجراء
المقيم ووصفه بأنه انتهاك صريح للسيادة التركية . كما أعرب عن أسفه على
أن تأكيدات كامبل بشأن أهداف المقيم البريطانى لم تكن تتفق مع تصرفاته (٤) .

-
- (١) خطاب سرى رقم ٤ المؤرخ ١٢/٢/١٨٦٢ من جونز الى موريس
١٨٦١/١١/٢٣ (٥٤ الادارة السرية) .
(٢) مرفق للخطاب السرى رقم ٢ المؤرخ ١٢/٢/١٨٦٢ من أحمد
توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١١/٢٦ ومرفق بخطاب كامبل الى السير
يلوار (سفير بريطانيا فى القسطنطينية) ١٨٦١/١٢/٤ رقم ٣٨ .
(٣) من كامبل الى أحمد توفيق باشا ١٨٦١/١١/٣٠ .
(٤) من أحمد توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١٢/١٨ ومرفق بخطاب
كامبل الى بلوار ١٨٦١/١٢/٢١ (رقم ٤٠) .

اما كامبل فقد رفض أن ينساق مع الوالى فى موضوع مناقشة مدى السيادة العثمانية فى شبه الجزيرة وحقائقها ، ولكنه ذكر للوالى بأن الحكومة البريطانية كانت ولا تزال على اتصال مباشر مع أمير نجد ومع قبائل ساحل الأحساء الخاضعة له ، وبأنها سوف تعتبر أمير نجد مسئولا عن أية اضطرابات أو قلاقل يحدثها رعاياه تهدد الأمن فى المنطقة .

كما أوضح كامبل الاسباب التى حالت بينه وبين المضى فى مناقشة هذا الموضوع مع السفير البريطانى فى القسطنطينية عندما أحال اليه احتجاج والى بغداد :

« على الرغم من انه لا مجال للانكار بأن الامير فيصل ظلت تبعيته قائمة منذ غزو محمد على ياشا لنجد فى عام ١٨٣٩ - ١٨٤٠ ، الا أن هذه التبعية كانت تتسم بطابع الدينى . والحقيقة المؤكدة ان الباب العالى لم يقم فى أى وقت من الاوقات بفرض سيطرته أو مد نفوذه على منطقة نجد . وتؤكد الاحداث ذلك فى عدم استطاعة العثمانيين منع الوهابيين واتباعهم من ممارسة القرصنة ، مما يؤكد ان العثمانيين لم تكن لهم أى سيطرة على منطقة نجد وانهم لم يقوموا بأى عمل لمنع أى انتهاك للحقوق الدولية أو ردع العدوان ، بحيث يخفف من الأعباء الملقاة على السلطات البريطانية للمحافظة على الأمن والتزامها بخدمة التجارة فى منطقة الخليج . والحقيقة المؤكدة أن للباب العالى لم يكن يملك القدرة أو السلطة فى معاقبة أتباعه أو ارغامهم على احترام القوانين ، نظرا لعدم وجود ادارى للأتراك فى المنطقة . وعلى ضوء خبرتى بالمسؤولية التى يتولاها المقيم البريطانى فى الخليج وفقا لتعليمات حكومة الهند فى هذا الشأن ، فاننى على يقين بأن السياسة البريطانية المعمول بها فى منطقة الخليج حتى الآن سوف تتأثر الى حد كبير اذا ما تازمت العلاقات بين المقيم البريطانى وأمير نجد ، واضطرار الحكومة البريطانية الى سحب الاشراف البريطانى المباشر

على سواحل الوهابيين» (١).

لم يناقش الباب العالي هذا الموضوع مع السفير البريطاني مرة أخرى بصورة جدية إلا بعد وفاة الأمير فيصل ، كما أن الأمير فيصل نفسه لم يتطرق إلى موضوع الإجراءات البريطانية في الدمام أو إلى اتفاق البحرين الذي عقد في شهر مايو السابق ، فقد يكون من المحتمل أن الأمير فيصل قد شعر بالارتياح من إبعاد اللاجئين الذين طالت إقامتهم في الدمام كثيراً أو تجاوزت كل حدود الكرم العربي . ولم يحاول الأمير فيصل خلال الفترة الباقية من حكمه الاختكاك بحكام البحرين ، وإنما تركهم لشأنهم اذ استثنينا مطالبته لهم بدفع الزكاة من وقت لآخر .

في أعقاب زيارة عبد الله بن فيصل عام ١٨٥٣ وإتمام اتفاقية الزكاة في ذلك العام ظل الوضع في سلطنة عمان هادئاً نسبياً لعدة أعوام . غير أن السلطنة كانت على أية حال تتعرض لتهديدات أخرى تمثل في الاضطرابات التي بدأت تتفجر في ممتلكاتها الخارجية وعلى الأخص في مناطق زنجبار وبندر عباس وكذلك الصراع الذي كان يدور بين القسرد الأسرة الحاكمة ، مما دعا السيد سعيد إلى تفضيله الإقامة في زنجبار بدلاً من مسقط وتسليم السلطة لنجله السيد ثويني ، غير أن أخلاق السيد ثويني ومواهبه لم تكن في المستوى الذي يؤهله لحكم عمان ، فقد كان

(١) مرفقات الخطابات السرية إلى بومباي مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السري رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من كامبيل إلى بلدار ١٨٦٢/١/١ (رقم ١١) .

(١٥) - بريطانيا والخليج / ٢ .

شخصا متناقضا ، كان يتساهل في مواقف الحزم ويتردد في مواقف الحسم ، وظل حكمه يعاني من التآكل الداخلي ، والى حد ما فقد كان السيد ثوينى ضحية للأقدار والظروف ، فالمشاكل التى ترتب عليه أن يواجهها كانت بوجه عام أكثر تعقيدا من تلك التى كان يواجهها والده فى حياته ، كما كان سيء الحظ ، فقد كان يفشل دائما فى خطته ، أما بسبب تدخل خارجى ، أو بسبب تصرفه بحيث تبوء محاولاته بالفشل .

فى مطلع عام ١٨٥٤ قررت حكومة فارس انهاء عقد إيجار جزيرة بندر عباس وملحقاتها الى سلطان مسقط واستعادة السلطة الفارسية عليها دون اخطار للسلطان بذلك ، وعندما احس السيد ثوينى بما كان يبيته له الفرس ، استنجد بـارنولد كامبل المقيم البريطانى فى الخليج للاستعانة به فى منع الفرس من استعادة بندر عباس منه بالقوة ، كما ناشد سعيد بن طخون شيخ ابو ظبى امداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس ، كما اعد من جانبه قوة عسكرية للقيام بتنفيذ خطته . وقد لبى سعيد بن طخون طلب السيد ثوينى على الفور وخرج بأسطوله من السفن الى بندر عباس فى اواخر فبراير . وعند وصول تقرير وكيبل الممثلة البريطانية فى الشارقة عن تحرك شيخ بنى ياس ، بعث اليه المقيم بتحذير عن طريق قائد الأسطول البريطانى فى الخليج بعدم التدخل فى النزاع . وقد أوضح له فى رسالته بأن أى تدخل من جانبه ضد الفرس سيكون بمثابة خرق للخط الملاحي المتفق عليه ، الامر الذى يتعارض مع نصوص معاهدة السلم الدائمة التى عقدت فى العام السابق . ولعل أكثر ما كان يخشاه كامبل هو أن يحاول خصوم بنى ياس التقليديون الانحياز

الى جانب الفرس ، وبذلك يدفعون بالمنطقة الى حرب بحرية شاملة (١) غير ان تحذير كامبل وصل الى طحنون بعد اقلعه بالأسطول من ابو ظبي ولم يتسلمه قبل يوم ٨ مارس عندما كان على مشارف ميناء بندر عباس . فى نفس اليوم قام الفرس بهجوم على الميناء شنوه من الجهة الداخلية ، وتمكنوا من الاستيلاء على بندر عباس بعد مقاومة طفيفة . والشئ الوحيد الذى حققه تحذير كامبل لشيخ ابو ظبي هو أن سعيد بن طحنون امتنع عن مساعدة الحامية المسقطية داخل الميناء ، مما ترك انطباعاتا بالغة المفسد البريطانى قد انحاز الى الفرس ضد سلطان مسقط (٢) .

كان طبيعيا الا يعود السيد / توينى الى طلب المساعدة من كامبل لاسترداد بندر عباس من الفرس ، وانما أخذ فى اعداد حملة عسكرية لهذا الغرض بناء على اوامر تلقاها من والده السيد سعيد . وفى اواخر شهر يونيو ١٨٥٤ أبحرت الحملة ، وفى اليوم السابع من اغسطس نجح السيد توينى فى طرد الفرس من حامية بندر عباس ، وكنتيجة لذلك جاء دور الفرس لطلب المساعدة من بريطانيا . فبعد مرور بضعة ايام على سقوط

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومبي مجلد ١١٨ مرفق للخطاب السرى ٢٣ المؤرخ ١١٤ ابريل ١٨٥٤ من كامبل الى ماليت ١٨٥٤/٣/٢ (رقم ٧ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب كامبل الى الكومدور روبنسون ١٨٥٤/٢/٢٤ (رقم ٦٣ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٥٤/٤/٢٨ من كامبل الى ماليت ٢١ و ٣١ مارس ١٨٥٤ (رقم ٩ الادارة السرية ورقم ١١٧ الادارة السياسية) ومرفق به صورة من خطاب روبنسون الى كامبل ١٨٥٤/٣/١٥ (رقم ٥٤) .

حامية بندر عباس في أيدي قوات السيد ثويني ، تلقي وليم تابلوب طومسون
العائم بالأعمال البريطاني في طهران استفسارا من الحكومة الفارسية عما
إذا كان في وسع بريطانيا التوسط لحل النزاع بينها وبين عمان ، وأجراء
الترتيبات اللازمة لإرسال ممثل إلى طهران من قبل السيد ثويني لأجراء
مفاوضات لحل المشكلة . غير أن السيد سعيد رفض على أية حال فكرة
إرسال مبعوث عماني إلى طهران عندما بلغه الاقتراح ، إلا أنه أبدى استعداد
إقبال الوساطة البريطانية بشرط أن تؤدي إلى استرداد ممتلكاته
السابق في بندر عباس ، وإلى عدم زيادة الإيجار أو الرسوم عن الميناء (١)
لأر السيد سعيد لم يكن يهتم في ذلك الوقت بموضوع المفاوضات ، إلا أن
موقفه كان يتسم بالاعتدال . وفي الوقت الذي كان الفرنسي يلوحون له
بالمفاوضات كانوا من ناحية أخرى يستعدون في شيراز لاسترداد بندر
عباس من العمانيين بالقوة . وفي يوم ٢٩ نوفمبر اجتاحت القوات الفارسية
بندر عباس وتمكنت من إبادة أفراد الحامية العمانية بأكملها (٢) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب
إلى رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٤ من طومسون الى كامبل
١٨٥٤/٨/١١ ومرفق للخطاب السري رقم ٢١ المؤرخ ١٨٥٤/١٢/١٤ من
كامبل الى طومسون ١٨٥٤/١٠/٢ (رقم ١٠ ب الإدارة السرية) ومرفق به
صورة من خطاب سعيد الى كامبل المؤرخ ١٢ و ٢٢ ذي الحجة ١٢٧٠ -
٦ و ١٨٥٤/٦/١٦ .

(٢) وقد احتفلت طهران بهذا النصر بطريقة غريبة فقد كتب طومسون
بتاريخ ٢٤ مايو يقول بأنه قد وقع منذ بضعة أيام حادث يشير إلى استمرار
وذلك بحضور الشاه خلال عرض عسكري عقد بالقرب من بوشهر عندما =

وقد اضطر السيد سميث بعد هذه التكلفة الى قطع اقامته في زنجبار والعودة فوراً الى مسقط لمواجهة الموقف والعمل على استعادة بندر عباس من الفرس. وحتى ذلك الوقت كان السيد سميث يعارض مشروع الوساطة البريطانية في النزاع، سيما وان السلطات البريطانية لم تكن مستعدة لضمان اى تسوية قد يتوصل اليها الجانبان.

خلال الشهور الاولى من عام ١٨٥٥ ربح كامبل نشاطه على قرص رقابة جادة على زعماء ساحل الهدنة ، للحيلولة دون تدخلهم في النزاع القائم بين مسقط وفارس. ولكن السيد سميث لم يكن راضياً عن هذا الموقف وأغرب عن استنيائه من كامبل على الاجراءات التي اتخذها في العام الماضي لمنع حاكم ابو ظبي من مستعاضته وكان يأمل أن يكون موقف الحكومة البريطانية أكثر تفهماً لما وعلى الأخص عن المبادرة التي اتخذها بقبول عام بالتنازل للبريطانيين عن جزر كورياموريا (١). ولهذا قرر السيد سميث

غرض رأس الخور ٣٠٠ عربي قيل انهم ذبحوا في بندر عباس، وكانت الرؤوس مرفوعة على أطراف الخراب، ثم غرقت بعد ذلك الرؤوس على الجمهور عند أحد مداخل البلدة حيث يتم اعدام المجرمين (مكتب شئون الهند) فارس والخليج مجلد ١٠٤ ، من طومسون الى كلازندون ٣٤ مارس ١٨٥٥ (رقم ٤٠) بعد احتجاج طومسون الى رئيس وزراء فارس ثم نقلت الرؤوس من المياشين العامة .

(١) يمكن الاطلاع على عملية التنازل عن هذه الجزر واسباب ذلك التنازل في مؤلف كويلاند «أفريقيا الشرقية وغربها» حيث تناول المؤلف بالتفصيل في فصل ١٧ .

الدخول في مفاوضات مع الفرس عن طريق شيخ القواسم سلطان بن صقر الذي مازالت شهرته السياسية متفتحة للمزيد من المكاسب رغم بلوغه الخامسة والثمانين من العمر . ولكي يدخل السيد سعيد المفاوضات مع الفرس من مركز القوة فقد استولى على حامية قشم ليفرض منها حصارا بحريا على بندر عباس . غير ان الفرس لم يكتروا لهذا الاجراء ، وبقيوا متمسكين بمطالبهم برفع قيمة الایجار نظير موافقتهم على تجديد الاتفاق كه' طلبوا مبلغ ٣٧٠٠٠ تومانا كبقشيش (١) .

... لم تسفر المفاوضات بين الجانبين عن شيء ، وفي شهر نوفمبر ١٨٥٥ طلب السيد سعيد من شارلس موري ، الوزير البريطاني المفوض في طهران التوسط مع الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع . غير أن طلب السيد سعيد وصل متأخرا الى الوزير البريطاني الذي كان قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع فارس (٢) قبل وصول خطابات السيد سعيد . ورغم ذلك فقد كان المسئولون البريطانيون يساورهم الشك في جدية وصدق السيد سعيد في طلب المساعدة من بريطانيا . وفي نفس الشهر وصل الى بندر عباس وفد من مسقط ثم توجه منها الى شيراز لاجراء مفاوضات مباشرة

(١) مرفقات الخطابات السرية الى يومية مجلد ١٢١ مرفق للخطاب السري رقم ٢٣ المؤرخ ١٩ مارس ١٨٥٥ من كامبل الى طومسون ، ١٨٥٥/١/٣١ ومجلد ١٢٢ مرفق للخطاب السري رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٥٥/٥/٢٦ من كامبل الى طومسون ١٨٥٥/٣/١٥ .

(٢) « فارس والخليج » مجلد ١١٠ من مسوري الى كيلارندون ١٨٥٥/١١/٢٠ (رقم ٨٥) .

مع أمير اقليم فارس (١) غير أن المفاوضات توقفت بين الجانبين وفي أوائل سنة ١٨٥٦ قرر السيد سعيد القيام بمحاولة أخرى لاستعادة بندر عباس من الفرس عن طريق القوة ، إلا أنه فشل في هذه المحاولة . لسبب رئيسي وهو أنه لم يحصل على مساعدة من زعماء ساحل الهدنة نظرا لتدخل الكابتن جونز الذي أصبح يشغل منصب المقيم في بوشهر خلفا لكامل . وقد نصح جونز السيد سعيد بأن يتذرع بالصبر . وخلال الحادثات التي عقدتها الحكومة البريطانية في شهر أبريل ١٨٥٦ في القسطنطينية حول إعادة العلاقات الدبلوماسية بين فارس وبريطانيا اشترطت الأخيرة إبرام اتفاق جديد بشأن بندر عباس بين فارس ومسقط . غير أن السيد سعيد رفض نصيحة المقيم ولم يكن حتى ذلك الوقت قد حقق أى نجاح من طلبه الوساطة البريطانية في النزاع كما لم يكن متفائلا من هذه الناحية . ونظرا لخيبة أمله ومخاوفه وضعفه بسبب المرض الذي كان يعانيه تمكن الفرس من فرض تسوية عليه في ربيع ١٨٥٦ تعتبر في صالحهم (٢) وبموجب هذه

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباي مجلد ١٢٣ م رفق للخطاب السري رقم ٧٧ المؤرخ ١٨٥٥/١٢/١٧ من جونز الى اندرسون ، بوشهر ١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٠٤ الادارة السياسية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٥ م رفق للخطاب السري رقم ٤٥ المؤرخ ١٨٥٦/٦/٢٥ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٥/٣٠ (٤٧ الادارة السياسية) ومجلد ١٢٦ م رفق للخطاب السري رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/٩/١٢ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

الشموية بجدد له ايجار بندر عباس ولكن بايجار يبلغ ضعفين ونصفا عن قيمة
الايجار السابق أى بمبلغ ١٦٠٠ تومان فارسي . كما استعادك فارس
سيادتها الكاملة على جزيرتي هرمز وقشم الخاضعتين سابقا لسلطان مسقط
الذي ورث السيادة عليهما من والده السيد سلطان بن أحمد الذي كان قد
استولى عليهما في عام ١٧٩٨ . والحقيت الجزيرتان ادريا إلى بندر عباس
وقد اضيفت إلى بندر عقد الايجار الجديد بعض الجزر التابعة لفارس وهي
(طازيان) وشامل ومنيات الخ) وتشمل المنطقتين الساحلية والداخلية بدءا
من نقطة تقع إلى الجنوب الغربي من بندر عباس وتلتف حول رأس جاشيك
ثم إلى ما وراء الرأس حتى نهر سوديج (١) . كما نصت الاتفاقية على عدم

(١) هذه هي الحدود الشرقية لفارس كما اوضحها الأب بادجر في
مذكرة له بعنوان «علاقات فارس السياسية بدولة مسقط» في
١٢/١٢/١٨٦٣ . وقد تم اعداد هذه المذكرة بشأن المطالب الإقليمية لفارس
في مكران وقد ارفق بالمذكرة صورة من عقد الايجار حصل
عليه بادجر من السيد ثويني في سنة ١٨٦١ أنظر كتاب (ائمة وسلاطين
عقار) ص ٣١٧ إشارة رقم ١ . وخريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة .
راجع مكاتبات الحكومة الوطن (شري) مجلد ٥٧ و ٥٨ وكذلك مرفقات
الخطابات السرية إلى بوشناني مجلد ١٤٥ من بادجر إلى فورس عدن
١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة السرية) (ولجنة مسقط وزنجبار) وتاريخ
العقد في شهر شعبان ١٢٧٢ الموافق ابريل ومايو ١٨٥٦ . وقد اعيد
نشره فيما بعد في كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشون فصل ١٠ ملحق
٤٥) وهناك نسخة أخرى للعقد وردت في كتاب ميسيسون فصل ١٠
ملحق ٢٨) حصلت عليه المفوضية البريطانية في طهران وترجمه جني
دبليو . دهاوس . وهذه النسخة تختلف من اوجه كثيرة عن نسخة بادجر ، =

أقامة تحصينات جديدة في بندر عباس ، وأن يتم ردم الخندق الذي يحمي
البلدة من الداخل ، كما نصت على وجوب رفع الاعلام الفارسية على القلاع ،
وإطلاق التحيات في الأعياد الوطنية وعند عيد ميلاد الشاه (١) . وفي حالة
عبور القوات الفارسية إلى مكران في بلوشستان عن طريق بندر عباس ،
ينبغي تقديم كافة الخدمات والموارد التي تحتاج إليها . كما يتعين على
السيد سعيد أن يقبل إقالة الحاكم المعين من قبله عندما يطلب منه الحاكم
أقليم فارس ذلك وتعيين بدل منه . كما يتعين على السيد سعيد أن يمنع
عن السماح لكلاء الدول الأجنبية بدخول بندر عباس أو إلى أي من ملحقاتها ،
كما نص الاتفاق على ألا يتنازل سلطان مسقط عن أي جزء من أراضي فارس
لأي دولة أجنبية ، وأن يلتزم بالدفاع عنها وضد أي عدوان عليها . ونص
الاتفاق على أن تكون مدة العقد عشرين عاما غير قابلة للتجديد إلا بموافقة
الحكومة الفارسية ، وأن العقد محصور في السيد سعيد ومن بعده أنجالة
فقط (٢) .

ويحدد رد هاوس تاريخ إبرام العقد ١٧/١١/١٨٥٦ غير أن الديباجة تشير
أنه كنسخة من المكاتبات المتبادلة في سنة ١٢٧٢ الهجرية . وهذه مع
تقارير جونز المؤرخة ٣٠ مايو و ٢٧/٨/١٨٥٦ والتي تشير إلى تجديد العقد
يوضح أن التاريخ الذي ورد في ترجمة بادجر هو التاريخ الطبيعي ولا .

(١) في الصيغة التي ترجمها رد هاوس لم ترد إشارة إلى إقتلاع
التيبة الرسمية ، وإنما فقط إلى رفع العلم الفارسي في أيام الجمعة
والأعياد الرسمية وعيد ميلاد الشاه

(٢) لقد تم الاتفاق على هذه الشروط مع السيد سعيد لتكون هي
المفعول معه ثم مع أنجالة من بعده . أما في حالة انتقال الحكم في مسقط
إلى أي معترض فان وزراء الحكومة فازن يعتبرون غير ملزمين بتنفيذ تلك
الشروط (المادة ١٢ من ترجمة بادجر لصيغة المعاهدة) ولم يرد ذكر هذه

لبنى السيد سعيد نداء ربه بعد ان غادر عاصمته سلطنته للمرة الاخيرة على ظهر الفرقاطة كوين فيكتوريا يوم ١٥/٩/١٨٥٦ ، وكان يخالجه شعور مبهم بأنه قد لا يقدر له أن يرى عاصمته مرة أخرى خلال حياته . وقد ودع والدته الوداع الأخير وقال لها بأنه قد لا يراها مرة أخرى . ومن الغريب أن السيد سعيد قد حمل معه عددا من الألواح الخشبية التي طلب اعدادها له في مسقط ، وأمر بأنه في حالة وفاة أحد من الركاب او المرافقين فينبغي وضع جثمانه في صندوق من هذه الألواح وايصاله الى زنجبار وبأن لا يتم دفنه بأي شكل من الأشكال في البحر (١) .

وفي يوم ١٩ أكتوبر لفظ السيد سعيد أنفاسه الأخيرة بينما كانت الفرقاطة تسير بالقرب من جزر سيشل ، وقد تم دفنه في زنجبار بعد اسبوع من وفاته ، وكان عمره يومئذ يناهز الخامسة والستين . وعندما تلقت مسقط أنباء وفاة السيد سعيد ضجت البلاد بالنحيب عليه ، كما

في الشرط في ترجمة رد هاوز للمعاهدة ، كما لم ترد أى إشارة الى مدة سريان العقد . ويؤكد صحة صيغة بادجر رد هاوز للمعاهدة ، كما لم ترد أى إشارة الى مدة سريان العقد . ويؤكد صحة صيغة بادجر للمعاهدة خطاب ثويني الى جونز بتاريخ ٢٥/٤/١٨٥٧ حيث سرد وصفا للعقد . انظر (مكتب بشون الهند) فارس والخليج مجلد ١١٢ من ثويني الى جونز ٢٩ شعبان ١٢٧٣ وقد ارفق صورة منه بخطاب أوترام الى كلارندون بتاريخ ١٨٥٧/٦/٤ .

(١) من هيرتون الى حاكم بومباي ٨/١١/١٨٥٦ وقد أشار الى هـ. كويلاند في افريقيا الشرقية. وغزاتها ص ٥٥٣ .

يذكر المؤرخ العماني ابن رزيق « الى درجة أن اهتزت الجبال تأثرا من ذلك الموقف » (١) .

خلف السيد سعيد لانجاله مملكة عريضة مترامية الاطراف ، وتضم اجزاء واسعة من سواحل شبه الجزيرة وأفريقيا من رأس مستندم في أقصى الشمال حتى رأس ولجادو في أقصى الجنوب . وإذا كانت هذه المملكة قد دب فيها التآكل ، وعانت من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الا انها مع ذلك كانت قادرة على الحركة والحياة بفضل مواهب حاكمها وكفاءاته . لما انجال هذا الحاكم فلم تكن لديهم تلك الكفاءات : فأكبرهم السيد هلال كان قد جرده السيد سعيد من حقوق الارث وذلك لانتهاكه عرض احدى جوارى والده السلطان ، وان كان من المرجح أن السيد هلال كان ضحية لمؤامرة دبرتها ضده حريم القصر (٢) وقد توفي السيد هلال في متعة بعد عام ١٨٥١ ، ومن بين انجال السيد سعيد الخمسة عشر الباقين ، كان أبرزهم أربعة هم السيد ثويني والسيد تركي في عمان والسيد ماجد والسيد برغش في زنجبار ، وبما أن هؤلاء الأربعة كانوا اخوة من الاب ، فقد كانت العلاقات بين أمهاتهم تتسم بالكراهية والدسائس ، حيث كانت كل أم منهم تحاول أن تحظى بنصيب أكبر من اهتمام الاب وعطائه (٣)

(١) « أئمة وسلاطين عمان » ص ٢٦١ - بادجر .

(٢) انظر غولين (وثائق عن تاريخ افريقيا الشرقية فصل ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦) وغولين في هذا الكتاب يدحض هذه الرواية عن السيد هلال الذي كان معروفا بعزوفه عن النساء .

(٣) كان للسيد سعيد جوار كثيرات . وعلى سبيل المثال فقد كانت والدته السيد ثويني من جورجيا والدة هلال من الحبشة بينما كانت والدته خالدة من مالبار في الهند .

وقد اجفى السيد ثويني خبر وفاة ابيه عن بقية اخوته حتى تضمن اولاً ولاء قوات الحاميات فى المدن الرئيسية من البلاد (١) . اما فى زنجبار فقد حاول برغش الاستيلاء على السلطة فى نفس الليلة التى وورى فيها جثمان ابيه التراب ، غير ان محاولته لم تفلح ، ربما بسببه تدخل اتكنس همزون المتعهد السياسى البريطانى فى زنجبار وبمساعده تنصيب ماجد حاكماً على زنجبار (٢) وبهذا التعمين ربما يكون البريطانيون قد حققوا وضعية السيد سعيد بتولى ماجد الحكم بعد موته ، وفى عام ١٨٤٤ بعث السنهيد سعيد برسالة الى وزير خارجية بريطانيا اللورد ابودين جاء فيها بالحرف الواحد :

اننا نعين وننصب نجلنا السيد ماجد سلطاناً على ممتلكاتنا فى افريقيا ، كما نعين نجلنا الآخر السيد ثويني سلطاناً على جميع ممتلكاتنا فى عمان والخليج وسواحل هذا الخليج .. » (٣) وعند وفاة السيد خالد بعد بضعة أشهر من مغادرة السيد سعيد زنجبار الى مسقط فى سنة ١٨٥٥ عين ماجد والياً على زنجبار وغيرها من ممتلكات السيد سعيد الافريقية ، وكحل لهذه المشكلة رشع ماجد لولاية صجار ، بينما لم يرشح برغش لى منصب ، ولهذا فلم يكن من المتوقع ان يقبل كل من برغش وتركى هذا الوضع ، وبالمثل لم يكن من المتوقع ان يقبل السيد ثويني مساواته بالسيد ماجد أو بالسيد تركى . وبالإضافة الى ذلك فقد كانت

(١) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

(٢) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٥٤ .

(٣) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

زنجبار مصدر الثروة لمسقط ، وبالتالي لم يكن ممكناً أن يقتل السيد ثويني
إن يحرم من هذا المصدر المالي الوفير .

وفي مستهل عام ١٨٥٧ عقد السيد ثويني اتفاقاً مع السيد ماجد تعهد
تحت الأخير بدفع مبلغ ٤٠٠٠ ريال نمسوي كل عام إلى أخيه في مسقط ،
مقابل أن يحصل السيد ماجد على حصة سنوية من الجياد العمانية . غير
أن الفرض من هذا الاتفاق لم يكن واضحاً ، لأن كلا من الأخوين قدم
تفسيراً مناقضاً لتفسير الآخر للاتفاق . وعلى أية حال فقد نقض ماجد هذا
الاتفاق وأوقف دفع المبلغ الذي اتفق عليه ، في الوقت الذي أوفد وكيله
إلى مسقط لاستلام نصيبه من الجياد . وفي نهاية العام أعلن السيد ثويني
أنه قرر حسم الخلاف بينه وبين أخيه السيد ماجد بشكل نهائي وحاسم
فأبحر بأسطوله البحري وبرجاله من القبائل المعمانية إلى زنجبار (١) .

أثار احتمال نشوب صراع واسع بين انجال السيد سعيد قلق حكومة
بومباي ، فبادرت بالانعسار إلى المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز
بالتوجه إلى مسقط ، وبذل أقصى ما في وسعه لإقناع السيد ثويني بالعدول
عن خطته لغزو زنجبار ، كما أرسل الطراد البريطاني أسابي على وجه
السرعة إلى زنجبار في بداية عام ١٨٥٧ لدعم موقف السيد ماجد وتقديم
الحماية للمعتمد السياسي البريطاني والرعايا البريطانيين الهنود المقيمين
هناك (٢) . وفي ١٠ من فبراير تبين أن التعليمات التي أرسلت إلى جونز

(١) مرفقات الخطابات السرية إلى بومباي مجلد ١٣٨ مرفق للخطاب
السري رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٨ من خرفيل بن يوسف (وكيل المقيم في
المسقط) إلى اندرسون ١٨٥٨/١٢/٢٥ .

(٢) نفس المصدر : قرار مجلس الإدارة ١٨٥٩/١/٢ وخطاب من
اندرسون إلى الكومندور ويلسون (قائد عام أسطول الهند) ١٨٥٩/٢/٣١
١٨٥٩/٢/٣٥ (رقم ٢٦٦ و ٢٦٨ الإدارة السرية) .

وصلته متأخرة وبعد أن أبحر السيد ثوينى بالفعل على رأس الحملة التى كانت تتألف من الفرقاطه كارولين والكورفيت كارلو والفرقاطه رجمانى وديستة من السفن (من طراز البغلة) وعلى متنها ٢٥٠٠ مقاتل ، وهى تصرفا حاكم بومباى اللورد الفنسبون بسرعة قبعت فى ١١ فبراير سنكرتيره العسكرية اللفتنانت كولونيل راسل على السفينة « البنجاب » لاعتراض أسطول السيد ثوينى ، وتسليمه خطابا منه لالغاء الخطة وإحالة موضوع الخلاف مع أخيه ماجد الى الحاكم . التقى راسل بأسطول السيد ثوينى فى منطقة قريبة من مدينة صور فى عمان وسلمه خطاب الحاكم . وقد وافق السيد ثوينى على طلب حاكم بومباى ، وأبلغ البعث أنه سوف يعود الى مسقط ويرسل سفينة لاستدعاء طليعة الحملة للعودة الى البلاد (١) .

وقد بعث قرار السيد ثوينى الارتياح فى نفس السيد ماجد ، وأن لم يضع حدا لمشاكله . وفى الشهور الأولى من عام ١٨٥٩ ، كانت زنجبار تغلّى بالاضطرابات نظرا للأخبار التى وردت عن عزم السيد ثوينى الهجوم على زنجبار ، مما دفع بأعداد غفيرة من غرب اليمن وحضر موث وعمان للتوجه الى زنجبار للاستفادة من المدايح المتوقعة فى الجزيرة ، ونهب ما يمكن نهبه من أموال وقد وصلت الى ميناء زنجبار ثمان من سفن أسطول السيد

(١) سجل الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٣٣ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٥٩/٢/٢٤ (رقم ٢٦ الادارة السرية) .

(٢) « استعمار افريقيا الشرقية » تأليف كوبلاند: لندن ١٩٣٩ ص ٢٠ فى يوم ٢٤ مارس وصلت سفينة عثمانية واحدة فقط ، وقد تم اعتقال ركبائها دون أقل ضجة ، وقد علم فيما بعد ان السفن الاخرى قد توقفت فى بعض الموانئ الساحلية للتزود بالماء والطعام ، وقد استسلم هؤلاء بعد أن أيقنوا بأن تلك الموانئ قد تكون موانئ لـ ماجد . غير أن الكابتن رجبى المعتمد =

أوينى ، قبل أن يتمكن السفينة التي أرسلها الاستبداء هذه السفن من
البحاق بها ، وأفرغت حوالي ألف رجل انضموا إلى مئات الرجال الذين
كانت تكتظ بهم شوارع زنجبار . وحتى وصول هذه الجموع من اليمن
وخضرموت كانت زنجبار تموج بأعداد صغيرة من غرب الشمال الذين كانوا
هناك في انتظار بدء موسم الرياح الجنوبية الغربية للأقلاع إلى موطنهم
بشحنات العبيد الذين أقتنوهم . وربما لم يكن يكفي زنجبار ما كانت تشهد
من استعراضات مسلحة ، حتى تتدفق عليها جموع من القبائل الأفريقية
من داخل أفريقيا ، وكانوا مسلحين بالحزاب والنبال والسهام ، ومستعدين
للاقتضاض عند أول بادرة لنشوب صراع مسلح في الجزيرة . على أية حال
فلم يكن الخطر الذي يهدد السيد ماجد يأتي من هذه الجماعات الدخيلة
المشاقبة بقدر ما كان يأتي من أخيه السيد برغش ، وعلى الوجه الآخر
من الحرث القبيلة العمانية الرئيسية في الجزيرة . وعلى حد رأى الكاتب
رجبى الذى خلف همرتون كمفتمد سياسى فى زنجبار بعد وفاة الأول فى
شهر يوليو ١٨٥٧ ، أن الحرث كانوا اسوا العناصر التى احتك بها فى
حياته ، فهم اشرار الى أقصى الحدود ، ولعل سبب ذلك هنبو اقامتهم
الطويلة فى هذه البلاد ، ومعاشرتهم المستمرة للأفريقيين وسباسة الرقيق
والمتاجرين فيه وهم من أقدر العناصر وأشدّها قسوة وشبكا ، كما ان
الشعور الانسانى منعدم فيهم (١) وكان أمل الحرث الوحيد هو الاطاحة بحكم

==السياسى البريطانى فى الخليج قد افاد يوم ٤ ابريل ١٨٥٩ بأن سفينة وسبع
بفلات قد وصلت للتزود بالماء والطعام وأن ماجد لم يمنع ركبها من النزول
(انظر مرفقات الخطابات السرية) الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب
السرى ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٤
(رقم ٤٠ الادارة السرية) .

(١) من كوبلاند « أفريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٥٥٤ . . .

آل بوسعيد في زنجبار ، لأنهم كانوا حاقدين على السيد سعيد بسبب
التنازلات التي قدمها للبريطانيين في موضوع تجارة الرقيق ، وكانوا
يخشون أن يقدم السيد ماجد تنازلات أخرى لهم لحاجته الى تأييدهم .
في نفس الليلة التي وصل فيها جثمان السيد سعيد الى زنجبار وشيع
فيها الى منواه الأخير ، اتصل عبد الله بن سالم زعيم الحرث بهامرتون
ليسأله عن رأيه في الخطوة التي ستتخذ بعد ان أصبحت زنجبار بغير حاكم .
وقد أدرك هامرتون ما كان يدور في ذهن شيخ الحرث فأجابه في لهجة عنيفة ،
بأنه لو حاول عبد الله أن يقوم بأي حركة للاخلال بالأمن في البلاد فسوف
تندرج رأسه في ظرف ٢٤ ساعة (١) ، ان الحرث يحاولون الآن تأييد برغش
مؤقتا ليس حيا في شخصه بل لتوريط أسرة آل بوسعيد في صراع دموي
على الحكم ، ولعل السيد برغش يتصور أنه يستطيع هو الآخر استخدام
الحرث في تحقيق أهدافه في الاستيلاء على السلطة .

خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس أضيف عتصم جديد الى الوضع
التحليلي في زنجبار عندما وصلت الى الميناء اثنتان من السفن الحربية
الفرنسية ، وقد جاءت السفينتان تلبية لطلب القنصل الفرنسي في زنجبار ،
لاديسلاس كوشيت الذي كان قد طلب من السيد ماجد السماح له بتصدير
بعض العبيد الى المزارع الفرنسية في جزيرة ريونيون وذلك خلافا لما تنص
عليه المعاهدة البريطانية - المسقطية بحظر تجارة الرقيق (٢)

(١) للاطلاع على المعاهدة راجع ص ٥٨٠ - ٥٨٢ .

(٢) من زنجبي الى اندرسون ١٨٥٦/٤/٤ . رقم ١٤٠ الادارة السرية) .

بعد قليل من وصول الفايكونت فلورنيه دى لانجل اجتمع السيد ماجد ، وكان يرافقه القنصل العامي وذلك لاقتناعه بالاتفاق مع أخيه السيد برغش ومع الحرب وشجب قراره بتعقبهم من زنجبار التي غاب (١). كما شملت المحادثات موضوع تجارة الرقيق . غير ان ماجد رفض مطالب الفرنسيين ليس من واقع الضعف لكن من منطلق القوة ، فقد كان يملك خمسة من السفن الحربية ولديه قوة من الحرس الخاص قوامها ١٤٠٠ رجل ، كما كان قد وزع على السكان الأفريقيين كميات كبيرة من الأسلحة ، ورغم كل ذلك فقد كان السيد ماجد يفتقر الى العزم وقوة الإرادة . ولهذا قرر أن يستعين برجبي .

من حسن حظ الوكيل السياسي البريطاني في زنجبار ان يصل اليها الطراد البريطاني « أسيلي » في يوم ٢٢ مارس قادما من بومباي وفي يوم ١٦ ابريل انضمت اليه البارجة البريطانية برشين (١٤ مدفعا) وكانت قادمة من قاعدة الرأس ، كما وصل أيضا الطراد البريطاني كلايف من بومباي ، وبوصول هذه القطع الحربية من الاسطول البريطاني شعر رجبي بأنه أصبح في مقدوره أن يتحدى الفرنسيين في زنجبار . وفي ١٠ ابريل اتصل القنصل الفرنسي بالقائد رجبي وأبلغه بأن السيد برغش قد وضع تحت الحماية الفرنسية ، ولكن رجبي لم يعلق بشيء على الموضوع في تلك اللحظة ، ولكنه في مساء اليوم الثاني بينما كان يتناول طعام العشاء على ظهر

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباي مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب

السري رقم ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبي الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٢
(رقم ٥٤ الادارة السرية) .

(١٦ - بريطانيا والخليج / ٢)

السفينة الفرنسية (كوردلينير) اثار هذا الموضوع مع كل من دى لانجل
ونوشيت . وكان رجبى قد استنتج من تحرياته بأن القائد الفرنسى قد منح
الحماية للسيد برغش بناء على قصة كاذبة لفقها كوشيت عن اضطراب
الوضع فى زنجبار . وعندما شرح رجبى للقائد الفرنسى الاسباب الحقيقية
للتوتر الذى يسود الجزيرة ، وبقبول السيد ثوينى قرار حاكم بومباى
أعرب دى لانجل عن استعداده لسحب الحماية الفرنسية عن السيد برغش
على الفور ، لانه كما ذكر لم يكن يود ان يتدخل فى الصراع الدائر على
السلطة فى زنجبار . غير ان كوشيت غضب غضبا شديدا من تصرف دى
لانجل هذا ، ووضح لرجبى : بأن لديه تعليمات من حكومته فى هذا الشأن ،
وان الحكومة الفرنسية غير مستعدة لقبول أى تحكيم فى هذه المشكلة
لا يتفق مع سياستها . كما أوضح بأن بين فرنسا والمروم سلطان مسقط
معاهدات واتفاقات ، ولا بد ان تلقى مواقف وآراء فرنسا الاحترام الكامله
وقد أيد قنصل الولايات المتحدة الذى كان يحضر طعام العشاء رجبى
فى رايه ، مما جعل دى لانجل يصر على القرار الذى اتخذه برفع الحماية
عن السيد برغش ، ليس هذا فحسب ، وانما أبدى استعداده الى تسليم
السيد برغش الى السلطات العمانية فى مسقط اذا ما طلب منه ذلك السيد
ماجد . وقد عاد كوشيت بعد ذلك فوافق على عدم التدخل فى النزاع على
الحكم بين افراد أسرة آل بوسعيد ، شريطة ان يفعل رجبى نفس الشيء (١)
وعندئذ ذكر دى لانجل بأنه لم يعد هناك سبب لبقائه فى زنجبار ، ولذلك

(١) مرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٣٨ مرفق للخطاب

البرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٢٤ من السيد ثوينى الى الغنبتون ١٤ رجب
١٢٧٥ - ١٨٥٩/٢/١٨ .

فقد غادرها بأسطوله عائدا الى بلاده ، ثم بعد وقت قصير أبحرت السفيتتان البريطانيان اساي وبرشين . ومع بداية فصل الرياح الجنوبية الغربية استعد المغامرون من العرب والافريقيين للرحيل عن زنجبار .

بهذا الاتفاق تمكنت السلطنة من تفادى الدخول في حرب منهكة ، ومع ذلك فما لم تتم تسوية المشكلة بين السيد ثويني والسيد ماجد ، فإن السلطنة سوف تظل تعيش تحت رحمة شبح حرب أهلية . أما السيد ثويني فقد وضع بعض الشروط لقبول تحكيم الحاكم العام للهند ، والتي كان يعتقد بأن هذه الشروط سوف تؤدي الى تسوية النزاع ، ف أوضح المسؤولين البريطانيين ضرورة الحفاظ على وحدة البلاد ، وتخلصها من الانقسامات ، وأن تظل زنجبار خاضعة للسلطنة ، وأن تعتبر كلا من شطري البلاد مندمجا في بعضها البعض ، كما كان الوضع السائد في عهد السيد سعيد ومن قبله اسلافه ، وعلى أن يدفع ماجد معونة لمسقط مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى كل عام ، وأن يتعهد السيد ماجد بتقديم المعونات اللازمة في حالة دخول عمان في أي حرب ، وأن تسلم التركية التي خلفها السيد سعيد لورثته القصر الى عهدة أحد الاطراف الموثوق بها . كذلك طالب السيد ثويني بأن يدفع اليه السيد ماجد تعويضات عن النفقات التي تكبدها في قمع الحملة الفاشلة عليه في بداية ١٨٥٩ .

لقد أثارت هذه الشروط التي اشترطها السيد ثويني تساؤلات كثيرة لدى حكومة بومباي عند اطلاعها عليها ، وأخذت تتساءل عما اذا كانت مطالب السيد ثويني من السيد ماجد تقوم على اساس وصية خلفها السيد سعيد ، أو على اساس التقاليد السائدة في عمان ؟ . فلو كان السيد سعيد قد أوصى بزنجبار للسيد ماجد مع اشتراط أن يدفع السيد ماجد زكاة سنوية لحاكم مسقط ، فينبغي الاتفاق أولا على مبلغ الزكاة ، ومدى خصم

مستعمرة زنجبار لمسقط ، أم إذا كان السيد سعيد من ناحية أخرى قد أوصى بحكم زنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى للسيد ماجد على أساس ممارسته السيادة الكاملة عليها ، فلابد في هذه الحالة من التأكد ما إذا كان هذا الاجراء يتفق مع التقاليد العربية في تلك المنطقة أم لا . وقد رأت حكومة بمباي بأنه لو كانت زنجبار تخضع لمسقط منذ العهود القديمة ، فلم يكن من حق السيد سعيد تقسيم السلطنة بين ورثته عند وفاته ، أما إذا كان استيلاء السيد سعيد على زنجبار قد تم عن طريق الفتح أو الشراء أو عن طريق التزاوج ، فقد كان من حقه أن يتصرف في ممتلكاته كيف يشاء . وبصرف النظر عن موضوع الحق فقد كانت حكومة بمباي ترى أنه لابد من وضع اعتبارات عملية أخرى في الاعتبار حتى يمكن الوصول الى قرار عادل في هذه المشكلة ، فهل تستطيع زنجبار أن تلتزم بدفع معونة مالية في حجم المبلغ الذي اشترطه السيد ثويني ؟ وقد كان لزنجبار أهمية كبرى كم منطقة حرة في أفريقيا الشرقية ، وذلك على العكس من مسقط التي كانت أهميتها محدودة من الناحية الاقتصادية ، غير أن موقع مسقط الجغرافي ، وطبائع أهلها ، وما بها من مستعمرات في الخليج ، كل ذلك كان يضيف عليها أهمية سياسية بالغة ، كما أنها من الوجهة العسكرية تتفوق على زنجبار ، فضلا عن ما للحكومة البريطانية من مصالح فيها ، وبالأخص فيما يتعلق بمكافحة تجارة الرقيق المنتشرة في شرق أفريقيا والتي كانت زنجبار بؤرتها ، بالإضافة الى مسئولية بريطانيا في مكافحة الحروب والقرصنة البحرية من ناحية ، وتجارة الرقيق في الخليج من ناحية أخرى . وبالتالي فلو تعرض مركز مسقط لأي خطر ، أو أن السيد ثويني اضطر الى استنزاف موارده ودخله في محاولات السيطرة على زنجبار ، فإن السياسة البريطانية في الخليج عمومًا سيوف تتعرض للخطر .

في شهر فبراير ١٨٥٩ أوعزت حكومة بمباي الى رجبى بالرد على هذه الاستفسارات ، وفي شهر ابريل من نفس العام بعث رجبى برده الى حكومة الهند ذكر فيه ، بأنه على قدر معرفته ، فان السيد سعيد لم يترك اى رضى ، وأن حقه فى تقسيم مملكته حق لا نزاع فيه ، وتأييده ضوابط عديدة فى تاريخ حكم أسرة آل بوسعيد ، أهمها ، ما حدث فى عهد الأمام أحمد بن سعيد الذى وزع السلطة فى عمان على عدد من أنجاله ، وبالتالى فإن تعيين السيد سعيد لنجله السيد ماجد كى يخلفه فى حكم زنجبار وتعيين السيد ثوينى ليخلفه على حكم مسقط ، إنما يدل على أن السيد سعيد كان يريد أن يوزع السلطة بينهما بحيث يكون كل منهما مستقلا عن الآخر ، حتى يتجنب نشوب صراع بينها على الحكم بعد وفاته ، كالصراع الذى ينشعب عادة على الحكم بعد سقوط الحاكم أو وفاته . وكان رجبى قد سمع من السيد هلال شقيق السيد سعيد بأنه لا توجد بين أسرة آل بوسعيد والقبائل العمانية بوجه عام قاعدة تفرض أن يتولى الحكم الولد البكر ، كما ذكر له السيد هلال بأن السيد سعيد قد اتخذ من زنجبار عاصمة لحكمه ، وبالتالى تعتبر زنجبار هى قاعدة حكم أسرة آل بوسعيد فى عهد السيد سعيد كالمدينة التى يقيم فيها الحاكم تعتبر فى نظر العرب عن عاصمة المملكة ، ومن ناحية أخرى فان زنجبار قد آلت الى السيد سعيد عن طريق الفتح وليس الارث ، وأن الزعماء المحليين فيها وفى غيرها من الموانئ الرئيسية فى أفريقيا الشرقية كمباسا مثلا لم يعترفوا بسلطة السيد سعيد الا عن طريق القوة ، وبالتالى فان الزكاة التى يطالب بها السيد ثوينى عن زنجبار ليست زكاة بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وإنما هى معونة مالية يدفعها السيد ماجد عن طيب خاطر ، كما أن السيد ماجد قد ذكر لرجبى بأن اخاه السيد ثوينى قد بعث بمندوب اليه فى زنجبار يطالب منه هذه المعونة المالية على نمط ما كان يحدث أيام حكم والده نظرا

لأن دخل زنجبار هو أكثر من دخل مسقط ، وعلى ذلك فقد وافق السيد
مجد على أن يبعث لأخيه السيد ثوينى مبلغ ٤٠ ألف ريال نمسوى فى كل
عام منها مبلغ عشرة آلاف ريال مساهمة من السيد ماجد فى قيمة الزكاة
التي يتقاضاها الوهابيون من السيد ثوينى ، وعشرة آلاف كمعاش للسيد
تركى وما بقى من المبلغ يعتبر نفقات للسيد ثوينى ، ولكن على شرط أن يمتنع
السيد ثوينى من اتخاذ أى إجراء ضد أخيه السيد تركى ، غير أن السيد
ثوينى خرق هذا الاتفاق بشنه الحرب على السيد تركى ، وحجز المبلغ
المخصص له ، الأمر الذى اضطر السيد ماجد أن يقطع تلك المساعدة عن
أخيه السيد ثوينى ، وبصرف النظر عن صحة هذه الرواية أو عن عدم
صحتها ، فإن رجبى كان واثقا بأن السيد ماجد لن يدفع هذه المعونة نعمان
بعد الآن ، أولا بسبب أفلاسه ، نظرا لما تكبده من نفقات فى مواجهة العدوان
عليه من السيد ثوينى ، والذي يصل الى نحو ١٠٠ ألف ريال نمسوى .
كما كان مدينا لمقاوم الجمارك بمبلغ ٢٠٠ ألف ريال كان قد اقترضها منه
لبناء سفينة حربية . وبسبب هذه الديون لم يعد السيد ماجد يملك أكثر
من دخله من الرسوم الجمركية والضرائب والتي لا تزيد على ٢٠٦ آلاف ريال
نمسوى الى جانب ٩٠ ألف ريال كان قد تركها له والده (١) .

لم تكن المعلومات التى بعث بها رجبى الى حكومة الهند حول هذه
القضية غير متحيزة لأن رجبى كان متأثرا بكراهية شديدة لتجارة

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب

السرى رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٤

(رقم ٤٦ الادارة السرية) .

الرقيق (١) . وكان تقسيم السلطنة يعنى بالنسبة اليه أن تتحرر زنجبار من السيطرة المسقطية ، كما أن السيد ماجد الذى أبدى بالفعل كثيرا من المرونة فى موضوع تجارة الرقيق ، سيكون بعد استقلاله عن مسقط أكثر مرونة ، وعلى أية حال فقد كانت تجارة الرقيق ، ومؤامرات الفرنسيين فى هذا الشأن ، ومحاولات السيد ثوينى اخضاع السيد ماجد لسلطته ، كانت كلها موضوعات متداخلة ، وبالنسبة للفرنسيين كان من مصلحتهم أن تتفلس سلطة السيد ماجد بعد أن رفض السماح لهم بتصدير العبيد الى جزيرة ريونيون ، كما كان تأييد الفرنسيين للسيد ثوينى ينطلق من تصورهم بأنه سوف يسمح لهم بإنشاء ميناء على ساحل افريقيا الشرقية لتصدير العبيد منه الى مزارعهم فى جزيرة ريونيون . . . غير أن السيد ثوينى رفض ذلك على حد قول رجبى ، وأنه بعث بمندوب الى أخيه السيد ماجد فى شهر ابريل ، بعد أن وافق على تحكيم الحاكم العام ، فإذا كان هذا المندوب قد توجه الى زنجبار لمفاوضة السيد ماجد ظاهريا ، إلا أن مهمته الحقيقية هى التآمر على السيد ماجد . (٢) . وربما كان رجبى على صواب فى مخاوفه ، غير أن السيد ماجد هو الآخر كان يقوم بنفس الدور فى التآمر على أخيه السيد ثوينى ، ففي شهر مايو وصلت الى ميناء صحار إحدى السفن التجارية الفرنسية وهى تحمل بعض الاسلحة والأموال التى كان قد

(١) على سبيل المثال انظر الكتاب الذى الفته كريمة رجبى تحت اسم « زنجبار وتجارة الرقيق » وقدمت فيه صورة عن والدها .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب الشرى رقم ٦٥ فى ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٢٥ (رقم ٥٢ الادارة السرية) .

أرسلها السيد ماجد الى السيد تركي لتحريره على التمرد على اخيه السيد ثويني . وقد ذكر السيد تركي للمقيم البريطاني في الخليج في رسالة بعث بها اليه يعترف فيها بأنه كان ينوي شن حرب على أخيه السيد ثويني ثم بعد ذلك توجه السيد تركي الى زنجبار وكان لسفره هذا أسباب عديدة (١) .

لم يكن أى من السيد ثويني او السيد ماجد على استعداد كما يتدوّن لقبول قرار حكومة الهند لتسوية الخلاف القائم بينهما ، لأن السيد ثويني قد رفض منذ البداية تدخل حكومة الهند في هذا النزاع ولعله كان على حق في موقفه هذا ، سيما أن اللورد كاننج حاكم الهند العام كان متأثراً بأراء رجبي في اتهامه السيد ثويني بالتآمر ضد أخيه السيد ماجد ، وبالتالي فما أوضح رجبي في شهر يوليو ١٨٥٩ لحكومة بومباي بأنه لا يستطيع أن يفصل في قضية يرفض أحد طرفيها الالتزام بأى حكم قد يصدر فيها . (٢) واستطرد كاننج يقول بأنه لا ينوي الاعتراف بحق السيد ثويني في السيطرة على أخيه السيد ماجد ، وأنه بالأحرى يؤثر أن يصل الطرفان الى تسوية ودية بينهما بدلا من أن يضطروا الى فرض تسوية عليه ، كما طلب كاننج سؤال السيد ماجد عما اذا كان على استعداد بأن يدفع الى أخيه السيد ثويني المعونة السنوية التي طلبها في حدود ٤٠٠ ألف ريال نظير أن تمتنع السيد ثويني من التدخل في شئون زنجبار ، غير أن اللورد كاننج عاد

(١) . مرفق للخطاب العزى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٥٩/٩/١٠ من جونز الى اندرسون ٦/٢٩ و ١٨٥٩/٧/٢٣ (رقم ٢٨٢٠٠٢٥٠ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب تركي الى جونز ٢ ذى القعدة ١٢٧٥ الموافق ١٨٥٩/٦/٤ .

(٢) . من سى بيدون (وزير خارجية الهند) الى اندرسون ١٨٥٩/٧/٢٧ (رقم ٥٩٠ الادارة الخارجية) .

فأوضح بأن مثل هذا الاتفاق لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعتبر بمثابة
قريبة من صاحب سيادة على شخص أدنى منه ، وإنما ينبغي أن يعتبر
مشقة من جانب السيد ماجد على غرار الاتفاقات السابقة . أما إذا رفض
قبول هذا الحل طمعا في قرار عنيف ، فلا بد في هذه الحالة كما أشار كاتنج
من الحصول على موافقة رسمية مسبقة من الطرفين المتنازعين ، يتعهدان
فيها بقبول الحكم الذى سيصدر إلى جانب تعهد آخر منهما بعدم اللجوء
إلى استخدام القوة حتى صدور هذا الحكم ، كذلك ينبغي أن يتعهد الأخوان
بقبولهما لتحكيم الحاكم العام باعتباره قرارا نهائيا ، وأن يخوله فى تطبيق
هذا القرار بالقوة إذا اقتضى الأمر .

لم تر حكومة بمباى فى هذه المقترحات أية صيغة رسمية لأنها لم
تكن تبحث عن إيجاد حل ودي لهذا الخلاف حسبما اقترح اللورد كاتنج ،
ولكنها رأت أن توفد الضابط البحري الكومندور كورتندر (من الاسطول
الهندي) الى مسقط وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٥٩ وكان هذا الضابط
يتمتع بقبسط كبير من الخبرة السياسية بالمنطقة ، وكانت مهمته ابلاغ
السيد ثوينى بأراء الحاكم العام للجيبول على موافقة خطية منه على
القرارات التى سوف يتخذها الحاكم العام ووعد بالالتزام بها (١) ولكن
الضابط لم يكلف بالحصول على تعهد خطى مماثل من السيد ماجد ، بل
أن مثل هذا التعهد لم يطلب من السيد ماجد على الإطلاق الى أن تم تشكيل

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بمباى ، جلد ١٤١ مرفق للخطاب

السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٥٩/٩/١٠ من أندرسون الى بيدون ١٨٥٩/٩/١٠

(رقم ٨٨٥ الادارة السرية) .

اللجنة المكلفة بالتحقيق في النزاع وذلك في شهر سبتمبر ١٨٦٠ وقد استاء السيد ثويني كثيرا - موقف كاننج وتحيزه الى جانب السيد ماجد ، مما اضطره الى أن يستفسر من مبعوث اللورد كورتندن عن الاسباب التي حملت الحاكم امام على رفض اعتباره سلطة أعلى على أخيه السيد ماجد ، والى قبوله لرأي رجبي التحيز تحيزا واضحا الى جانب السيد ماجد ، ولماذا كان يرى في تقسيم السلطنة على الامر الواقع - أساسا عادلا لحل النزاع ؟ ولقد ضرب السيد ثويني مثلا لكروتندون ، وهو ان زنجبار تمثل اللحم ومسقط تمثل العظم ، وأنه هو يمتص مجرد العظم ، بينما أخوه يستمتع بأكلة اللحم (١) ، كما سأل السيد ثويني كروتندون فيما اذا كان يرى أى فائدة من احالة النزاع للتحكيم خصوصا وأن الحاكم العام قد حدد موقفه من أهم جانب من جوانب المشكلة ، ونعنى به حق مسقط في الحصول على نصيبها من عائدات زنجبار ، وحق السيد ثويني في السيادة على أخيه السيد ماجد . غير أن كروتندون لم يعرف كيف يرد على أسئلة السيد ثويني أو لعله لم يكن يستطيع ذلك بشكل يرضى عنه ، ولهذا فقد ظل يلح على السيد ثويني باعطائه التعهد الرسمى الذى حصل عليه أخيرا بعد أسبوع من الجدل والنقاش بينه وبين حاكم مسقط ، خصوصا وان كروتندون لم يكن يهتم ما يسفر عنه قرار اللورد كاننج من نتائج ، وكانت قضية السيد ثويني قضية خاسرة ومنتهية .

وفي أول مارس ١٨٦٠ ألف الفنستون لجنة لتقصي الحقائق في هذا النزاع واختار لرئاستها البريجدير بولاند المقيم السياسى البريطانى في عدن ، وعين الأب برس بادجر مساعدا لبولاند ، وكان بادجر قسيسا ملحقا بادرة بمباى ، وأحد علماء اللغتين العربية والفارسية ، وسبق له العمل مع اوتراند

(١) خطيباب سري رقم ٨١ المؤرخ ٢١/١٠/١٨٥٩ من كروتندون الى اندرسون ٢٤/٩/١٨٥٩ (رقم ٣ الادارة السرية) .

إنهاء الحرب الفارسية . وبعد عكف بولاند بعد تعيينه على دراسة ملف هذه القضية ، وبعد أن فرغ من دراستها وجه سؤالين الى الفنستون ، وطلب اجابة عليهما قبل أن يبدأ فى مهمته : الأول يتعلق بموضوع السيادة . فقد كان من الواضح أن الكاتبين رجى قد خلص الى أن السيد ماجد هو الحاكم انشريعى لزنيجار على أساس الامر الواقع ، وأن كلا من حكومتى بومباى والهند قد اعترفتا له بالنية بهذه السيادة ، بعد أن رفض أن يعترف بالسيد ثوينى بالسيادة على زنيجار . وحول هذه النقطة سأل بولاند ما اذا كان عليه أن يتصور بأن دعوى السيد ثوينى بالسيادة على زنيجار ، وبدفع الزكاة التى يطالب بها قضية مفروغا منها ؟ وكان السؤال الثانى متمما للسؤال الاول ، فقد أوضح بولاند بأنه لو انفصلت زنيجار عن مسقط على الأساس الذى أشرنا اليه فان حكم آل بوسعيد فى عمان قد يتعرض للخطر ، الامر الذى سيوجب تقديم ضمانات للسيد ثوينى لحماية ممتلكاته فى شبه الجزيرة ، ولهذا سأل بولاند ما اذا كان قرار الحاكم العام للهند سوف يتأثر بهذه الاعتبارات أو باى اعتبارات أخرى من نبطها ؟ وبعبارة أخرى يسأل بولاند عما اذا كان يتعين عليه بالجملة هذه أن يعتبر المشكلة لا تزال قابلة للنقاش ؟ (١) .

وقد رد عليه الفنستون بأن عليه أن يأخذ فى الاعتبار حقيقة واحدة وهى

(١) مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٥ ، مرفق للخطابات السرية رقم ٢٨ المؤرخ ١٢/٨/١٨٦١ ، مناقشات اللجنة التى شكلتها الحكومة للتحقيق فى النزاع بين حاكمى مسقط و زنيجار وتقديم تقرير عنه ، خطاب من كولان الى اندرسون ، عدن فى ٣/٤/١٨٦٠ (رقم ٤٦ الادارة السرية) . وسوف يعود الى هذا الموضوع فى موضوع مناقشات لجنة مسقط و زنيجار .

أن يضع معادلة بين عامل العدالة وعامل الضرورة ، فى بحثه عن حل مقبول
لتسوية النزاع ، وقال فى هذا الصدد : -

« أنه يتعين على المقيم السياسى أن يتأكد من الحقوق الفعلية لكل من
الطرفين على أن يسترشد فى ذلك بقوانين الشريعة وبالتقاليد العائلية لاسرة
ال بوسفيد وبالأدلة القاطعة وبالضرورة التى تحتها مصالح بريطانيا ، وبعد
أن ينتهى من هذه المسألة يستطيع بعد ذلك أن يقرر ما اذا كان لابد من
الاعتراف بالحقوق الفعلية للطرفين ، وما اذا كان الامن والاستقرار فى المنطقة
قد لايتستى تحقيقه عن طريق اقناع الجانبين بتقديم تنازلات لحل النزاع ،
وما اذا كانت تسوية النزاع على أساس القوانين الشرعية قد لا يودى الى تحقيق
قائدة حقيقية لجميع الأطراف ، الحكام والمحكومين وذلك فى مقابل
التشبيث الأعمى بحقوقهم الفعلية : وبعبارة أخرى يتعين على المقيم السياسى
بأن يفرق بين ما هو الحق وما هو ضرورة ، وبأن يتأكد مما اذا كان فى الامكان
اقناع الطرفين المتنازعين بتقديم تنازلات من أحدهما للآخر . وان الحاكم
العام يرى بأن القضية برمتها لا تزال موضع نقاش وبحث من جانب المقيم
السياسى ، وبأن رغبة الحكومة السامية هى احقاق الحق بين الطرفين ، كما
تريد السلطة العليا أن تستفيد من جميع الحقائق والمعلومات التى يستطيع
البريجدير بولاند الحصول عليها لايجاد حل لهذه المشكلة » .

وقد أعيد توضيح هذه الآراء فى مجموعة من التعليمات الجديدة التى
صدرت لبولاند فى نهاية مايو ١٨٦٠ ، عشية سفره الى مسقط للبدء فى
مهمته ، وقد نصت هذه التعليمات على ما يلى : « أن خبرتك كمقيم سياسى
فى المنطقة سوف تساعدك على تقييم مطالب كل من الطرفين بحقوق السيادة
على زنجبار وملحقاتها ، وبأن تصل الى حل لهذا النزاع فيما يختص بهذه

المنطقة بالذات يرضى عنه الطرفان ويكفل المصلحة العامة لأهاليه وقبائل هذه المنطقة التي لا تزال خاضعة حتى الآن لسلطنة عمان ، وبما يحافظ على مصالحنا في عمان ، وعلى امتداد ساحل أفريقيا الشرقية التابع لرنجبار (١) غير أن الفنسبون لم يجد ما يحمله على تقديم ضمانات للسيد ثويني بشأن ممتلكاته في شبه الجزيرة في حالة انفصال رنجبار عن مسقط ، ولكنه كان يهتم أن يعرف رأى بولاند في الموضوع . وقد بلغ غداء السيد تركي لأخيه السيد ثويني حدا يجعله أن يشنع ولاية صحار وملحقاتها تحت سيطرة الوهابيين ، غير أن حق السيد تركي في اتخاذ هذا الإجراء أو حتى في مجرد استقلاله عن السلطة المركزية في مسقط كان أمرا مشكوكا فيه ، على الرغم من أن السيد تركي كانت لديه تبررات تختلف عن المبررات التي كان يستند عليها السيد ماجد ، ولهذا الأسباب فقد طلب الفنسبون إلى بولاند أن يبحث هذا الموضوع ، وأن كان قد نبه عليه بأن فصل ولاية صحار عن مسقط أمر مستبعد وغير مرغوب فيه ، وأن حصول الوهابيين على أي شكل من أشكال السيطرة على عمان سيكون بمثابة كارثة علينا (٢) .

استهلت لجنة تقصي الحقائق أعمالها في مسقط يوم ١٢ يونيو ١٨٦٠ وفد أمضى بولاند عشرة أيام في محادثات مستمرة مع السيد ثويني اقتنع في نهايتها بقوة موقف السيد ثويني وحججه ، بينما تبين له بعد البحث الدقيق أن أكثرية الحجج التي استند عليها السيد ماجد وأيده فيها الكاتب رجبي تقوم

(١) مرفقات الرسائل السرية إلى بومباي مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب

السري رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٦ من اندرسون إلى كولاى ١٨٦٠/٥/٢٩ (١٦٥ سري) .

(٢) نفس المصدر راجع أيضا قرار المجلس ١٨٦٠/٤/١٦ .

فى أسس واهية . وقد كان السيد ثوينى يرى بأنه ما دام هو الحاكم الشرعى
المعترف به فى عمان ، فهو بالتبعية يعتبر حاكما على ملحقاتها فى الخارج . وأنه
لم يكن من حق والده أن يتصرف فى تلك الممتلكات كما يشاء بحكم أنه حاكم مستقل
ليلد تمتع بكل مقومات الدولة . وأضفا إلى ذلك أن السيد ثوينى كان يعتقد بأن
السيد سعيد لم يكن يهدف إلى تقسيم السلطنة إلى هذا النحو ، وبأن تعيينه
لنجله السيد ماجد فى الأربعينات من القرن التاسع عشر محافظا فى ممتلكاته
الأفريقية لم يكن معنى استقلال أحد الولدين عن الآخر وإنما كان ذلك إجراء
روتينيا بحتا ، وبالتالي فإن السلطة العليا فى السلطنة ككل هى من حق الحاكم
الذى يمارس الحكم فى الدولة الأم ، والذي اعترف به كافة القبائل الرئيسية
فى عمان . غير أن كولان فى رده على السيد ثوينى استشهد بالخطاب الذى
بعث به السيد سعيد إلى أبردين فى يوليو ١٨٤٤ ، وأعرب فيه عن رغبته
فى التصرف فى ممتلكات السلطنة بعد وفاته ، وقد رد السيد ثوينى بالإشارة
إلى توصية والده السيد سعيد (وهى الوصية الوحيدة) والتي أوصى فيها
بسفيتين من سفنه للخزانة العامة للسلطنة ، ولما لم تكن هناك غير خزانة
واحدة للدولة ، وهى الموجودة فى مسقط عاصمة البلاد ، فمن الواضح أنه يريد
أن تستمر الدولة ككيان واحد ، أنه لم يقصد خلاف ذلك ، أى لو أنه كان
فعلا ينوى تقسيم السلطنة إلى دولتين ، فإنه لم يكن يستطيع ذلك نظرا لأن
تقاليد عمان وقوانينها لا تسمح له بذلك .

وقد تأيدت وجهة نظر السيد ثوينى بنتائج التحقيقات التى أجراها الأب
بادجر ، زميل كولان فى اللجنة ، والذي كان فى ذلك الوقت يقوم بأبحاث
مستقلة عن تاريخ عمان (١) وتوصل بادجر من خلال أبحاثه إلى أن عمان لم تعرف

(١) وقد كانت هذه هى المناسبة التى سلم فيها السيد ثوينى نسخة من
كتاب ابن رزق والذي قام بادجر فيما بعد بترجمته ونشره تحت عنوان
« تاريخ أئمة وسلاطين عمان » .

اطلاقاً نظام أولوية الحكم للأبن البكر ، وأن الحكم في عمان غير وراثي .
وبالتالي فقد اتضح أن أقوال السيد ثويني بعدم شرعية تقسيم البلاد بين وريثة
والده ، أيا كان المعنى الذي يصيغ على خطاب السيد سعيد إلى وزير خارجية
بريطانيا أقوالاً صحيحة . صحيح أن الحاكم في عمان يستطيع تعيين أي من
أفراد أسرته في أي جزء من أجزاء مملكته حتى ولو كان تعييناً مستمراً ،
إلا أن ذلك الجزء يبقى جزءاً من السلطنة وخاضعاً له . ومن هنا فقد استنتج
كولاند بأنه إن كان الدافع للسيد سعيد على تعيين كل من نجليه السيد ثويني
والسيد ماجد حكامين في ممتلكاته في كل من شبه الجزيرة وشرق أفريقيا ،
وطلبه المساعدة من الحكومة البريطانية في استمرار هذا التعيين بعد وفاته
إلا أن كل ذلك لم يكن يعني استقلال النجلين كل بمنطقته . ولعله كان يقصد
أن يولى كل من نجليه على هذين الجزئين من ممتلكاته تاركاً بعد ذلك موضوع
الخلافة على الحكم لكي يتقرر وفقاً للتقاليد المعمول بها في عمان . كذلك
اكتشف كولاند خطأ الرأي الذي ذهب إليه الكاتب رجبي ، وهو حق السيد
سعيد في التصرف في ممتلكاته الأفريقية كيف يشاء ، لمجرد أنه حفظ
على هذه الممتلكات عن طريق الفتح ، لقد استولى السيد سعيد على هاتيه
الممتلكات بحكم أنه سلطان على مسقط ، وكان في استطاعته توسيع ممتلكاته
الخارجية ، غير أن هذا الأمر لا يجيز له التصرف كيف يشاء .

نفس التفسير طبقه كولاند على ادعاء السيد تركي باستقلاله على ولاية
صحار عن مسقط ، وكان السيد سعيد قد عين السيد تركي محافظاً على
صحار فقط ، وهكذا اكتشف كولاند خطأ الرأي الذي ذهب إليه رجبي ، وهو
أن السيد سعيد قد قبل تقسيم السلطنة بين أبنائه الثلاثة ، وهم السيد ثويني
والسيد ماجد والسيد تركي . كما شك كولاند أيضاً في صحة تفسير رجبي
لأصيغة الاتفاق الذي عقد بين السيد ثويني والسيد ماجد بشأن الأربعين ألف

ريال نمسوى التى تدفعها زنجبار لمسقط كل عام ، وفى رأى كولاند أن التعهد بدفع هذه المعونة لم يكن اختياريًا ، على النحو الذى ذكره الكاتب رجبى والسيد ماجد . فقد أنكر السيد ماجد أن يكون لدفع هذا المبلغ أى شروط ، وأن هذا المبلغ كان يدفعه كزكاة منه إلى أخيه السيد ثوينى فى مسقط باعتباره صاحب السيادة ، وعلى الرغم من أن كولاند لم يتوصل إلى معرفة صيغة الاتفاق المذكور ، إلا أنه رفض تفسير كل من ماجد ورجبى على اعتباره تفسيرًا نهائيًا للاتفاق ، كما كان يشك فى هوية المبعوث الذى بعث به السيد ثوينى إلى السيد ماجد لمفاوضته على عقد هذا الاتفاق . ولكن كولاند كان مضطرا على أية حال إلى أن يدافع عن موقف السيد ماجد ضد التهم التى وجهت إليه تنفيذا لرغبة السلطات المسئولة فى الهند ، وقد كتب يقول : -

« اننى أعتقد يمتنعى الصراحة بأن هذه الايضاحات سوف تسيهم فى دحض الحجج التى يتذرع بها السيد ماجد ضد السيد ثوينى » (١) وفى هذا الصدد أعرب السيد كولان بأنه لو كان هناك معتمد سياسى بريطانى فى مسقط يوفى حكومته بتقارير عن خطوات السيد ثوينى واجراءاته كما كان يفعل الكاتب رجبى فى زنجبار بالنسبة إلى السيد ماجد فربما كان فى الامكان الرد على تلك التهم الموجهة إلى السيد ثوينى منذ وقت مبكر ، وكان كولان يعتقد بأن انقياد للنظم فى عمان تحول للسيد ثوينى فرض سلطته على السيد ماجد باعتباره حاكما على السلطنة كلها ، كما كان من حق السيد ثوينى أن يطالب أخاه السيد ماجد بتسليمه تركة والده السيد سعيد ، كى يستفيد منها أبنائه الآخرون كما نصت بذلك وصيته ، لأن السيد ماجد لم يكن هو الوصى

(١) من مرفقات الخطابات السرية إلى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٢ فى ١٨٦٠/٨/٦ من كولان إلى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ (رقم ١٠ الادارة السرية) لجنة تسوية النزاع بين مسقط وزنجبار .

على الورثة ، كما وجد كولان أن السيد ثوينى برىء من تهمة تواطؤه مع السيد برغش والحارث فى زنجبار للاطاحة بحكم أخيه السيد ماجد . أما عن التهم الأخرى ضد السيد ثوينى ومنها أنه كان يتآمر مع الفرنسيين ويسعى معاملة مواطنى زنجبار المقيمين فى السلطنة ويستولى على أموالهم وسفنتهم فلم يجد لها أى دليل ، وإنما اقتنع بأن السيد ثوينى كان يتصرف بصبر وحكمة .

عاد كولان الى بومباى فى يوليو عام ١٨٦٠ ليقدم تقريره الى الجهات المسؤولة ، وفى شهر سبتمبر سافر الى زنجبار لبدأ المرحلة الثانية من مهمته ، وعند اجتماعه بالسيد ماجد طلب منه أن يتعهد بقبول حكم الحاكم العام ، ثم يعد ذلك أخذ يستجوبه حول ادعائه أولا ان والده السيد سعيد قد اتخذ قرارا بتقسيم السلطنة عند وفاته ، وذلك كما يشير اليه الخطاب الذى بعث به الى ابردين وزير خارجية بريطانيا ، ثانيا انه تقلد الحكم فى زنجبار بانتخاب افراد أسرة آل بوسعيد المقيمين فى الجزيرة وزعماء القبائل الأفريقية ، ثالثا ان الدول الأجنبية قد اعترفت به كحاكم مستقل على زنجبار ، رابعا أن السيد ثوينى قد اعترف به أيضا حاكما على زنجبار من خلال ارساله مبعوثا رسميا لمفاوضته على الاتفاق الخاص بالمعونة السنوية ، وعلى الرغم من ذلك فان كولان لم يأخذ بتلك الحجج التى دفع بها السيد ماجد والكابتن رجبى بحيث يغير موقفه من الراى الذى كونه فى مسقط حول النقطة الأولى من تلك الحجج ، وهى أن السيد ثوينى لم يكن من حقه تفسيم السلطنة ، أما عن السوابق التى أشار اليها كل من السيد ماجد والكابتن رجبى بتأييد وجهة نظرهما وبالأخص اجراء الامام أحمد بن سعيد بتقسيم السلطة بين أنجاله فليست حجة مقنعة ، بل ان السيد ماجد نفسه

أنكر وجود مثل هذا العرف في البلاد عند سؤال بادجر له ، فقد كان ذلك الاجراء يهدف الى توفير موارد ثابتة لأنجاله للانفاق منها على أنفسهم . وإيما كان فان موضوع الرغبات شيء والحقوق شيء آخر . والواقع ان كولان كان يميل الى التصور بأن السيد سعيد كان فعلا يريد فصل زنجبار وملحقاتها عن السلطة المركزية في مسقط ولم يكن يريد اخضاع تلك الممتلكات لسلطة الحكم في السلطنة .

أما حجة السيد ماجد الثانية ، انه تقلد الحكم في زنجبار على اساس الانتخاب من زعماء القبائل الافريقية وبعض افراد أسرة آل بو سعيد ، فينبغى أن تخضع . كما يقول كولان ، الى ما اذا كان يحق لهؤلاء ان ينتخبوه أو لا يحق لهم . ولا مفر من الإنكار ، لأن هذا الحق محصور في القبائل العمانية وحدها . وهى التى تتمتع بسلطة وحق انتخاب الحكام في عمان ، وفد ظل هذا النظام سارى المفعول حتى قبل وفاة السيد سعيد ، أما زعماء القبائل الافريقية في زنجبار فقد كانوا خاضعين لمسقط . وعلى أية حال فان التغييرات التى طرأت على زنجبار في عهد السيد سعيد كنتيجة لهجرة أعداد كبيرة من عرب عمان اليها ، ثم اتخاذها عاصمة للسلطنة ، وأخيرا الأهمية التجارية التى اكتسبتها ، كل هذه الاعتبارات فرضت على حد رأى كولان ، ادخال تعديلات على الحكم . ومن هنا أصبح لأهل زنجبار رأى فى انتخاب الحاكم ، وذلك على الرغم من ان السيد ثوينى رأى فى هذا الاجراء تمردا عليه . ويؤكد كولان بأن قول السيد ماجد باعتراف الدول الأجنبية به ، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة قول ليس له أى اهمية ، نظرا لأن مجرد وجود خلاف على الحكم ، واحتكام أطرافه للحاكم العام للهند يبطل هذا الاعتراف . الا اذا تمشى مع نتائج التحكيم . وكذلك قول السيد ماجد بأن

أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار قول باطل كما يقول كولان ، وذلك لعدم وجود أدلة ومستندات تؤيده ، كما لا يمكن اعتبار المعونة السنوية أو الزكاة حجة تؤيد موقف السيد ماجد وبخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار تفسير السيد ماجد للمعونة ، أى انها كانت شرطا للاعتراف به كحاكم مستقل على زنجبار (١) .

ومن هنا فان استنتاجات كولان بشأن الحجج التى استند عليها السيد ماجد فى سيادته على زنجبار لا تتفق والمنطق ، أما الحجة الرابعة ، وهى ان الزعماء الافريقيين قد انتخبوه فهى أيضا حجة تتعارض مع تقاليد عمان وعاداتها ، وان كانت هذه الحجة يمكن قبولها على أساس الضرورة ، وكان هذا هو العامل الذى تعين على كولان أن يسترشد به فى التوصل الى حل للنزاع، وأضحت الآن الآراء التى تكونت لديه من خلال بحثه . فقد أثبت البحث فى مسقط بصورة لا تدعو مجالا للشك بأن الحق هو فى جانب السيد ثوينى ، وأن كولان لم يتوصل فى زنجبار الى أى شىء يبطل هذا التصور . فقد اتضح لكولان بأن تعهد السيد ماجد للسيد ثوينى بالمعونة السنوية لم يكن تعهدا مشروطا على النحو الذى ذكره السيد ماجد ، كما عثر كولان على أدلة أخرى تبرئ ساحة السيد ثوينى من التهم الموجهة اليه ، وهى التواطؤ مع

(١) أما قول السيد ماجد بأن أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار فهو قول باطل على حد رأى كولان وذلك لعدم وجود أدلة تؤيد ذلك . مرفق للخطابات السرية على بومباى مجلد ١٤٥ ملحق للخطاب السرى رقم ٢٨ فى ١٢/٨/١٨٦١ مناقشات لجنة تسوية المشكلة المسقطية الزنجبارية من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية ، لجنة مسقط وزنجبار) .

الحرث والفرنسيين ضد أخيه، وهذه البراءة اعترف بها الكابتن رجبى نفسه ، بينما ثبت بالأدلة القاطعة محاولة السيد ماجد بتحريض السيد تركى على التمرد ضد السيد ثوينى بتزويده بالأسلحة والأموال لتنفيذ تلك الخطة ، وبالتالي لم يجد كولان مغرا من الاعتراف للسيد ثوينى بحقوق السيادة على كل من مسقط وزنجبار من الناحية القانونية ، غير أنه لم يسجل هذا الحكم ، ولكنه عاد فانقلب عندما كتب تقريرا بتأييد التقسيم الدائم للسلطنة . وقد فعل هذا بحكم التوجيهات التى سبق أن تلقاها من حكومته وهى أن يضع فى اعتباره عاملين ، هما عامل العدالة وعامل الضرورة . ولقد انتقد أهل زنجبار وملحقاتها الافريقية السيد ماجد حاكما عليهم ، وان التطورات التى مرت على زنجبار خلال الخمسين عاما التى حكمت عمان فيها زنجبار تخول لهم تقرير المصير ، واذا آمننا بأنه من حق السيد ثوينى الحاكم فى الدولة الأم أن يخضع سكان تلك الممتلكات لسلطته بالقوة فمن حق هؤلاء أن يقاوموا محاولته . وبعد ان تم لكولان استنباط هذا المبرر القانونى ، كتب يقول على خلاف الأدلة التى جمعها بالاشتراك مع الاب بادجر : « لقد توصلت الى نتيجة واحدة وهى أن حجج السيد ماجد تطالبته بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها هى أقوى من حجج السيد ثوينى فى انكار هذه المطالب . (١) وبعد أن شعر كولان بالارتياح من تنفيذ التعليمات التى زود بها على أساس مراعاة عامل العدالة والحق ، اتجه الى تبرير أحكامه على أساس الضرورة وكتب يقول : —

بأن مستقبل مسقط وزنجبار ورخاءهما يتوقف على انفصالهما عن بعضها البعض ، وأن وحدة السلطنة كما ذكر الكابتن رجبى كانت غير

(١) تطرقنا الى هذا الجانب من مهمة كولان فى فصل ١٣ .

طبيعية. وضارة بمصلحة الشعبين ، وذلك نظرا لانعدام وجود النظام والتنظيم فى الحكومات القريبة ، وحيث يتوقف تصريف الأمور بناء على رغبة الحاكم وحده . كما كانت هناك اعتبارات أخرى غير اعتبارات المصلحة ، فقد أشار الكاتب رجبى بأن زنجبار كانت تمثل مركز القوة الوحيد فى استقرار الحكم فى جميع المناطق الواقعة فى شرقى أفريقيا إلى الشمال من ناتال ، وأن السبيل الموحيد أمام زنجبار للمحافظة على زنجبار هى بانفصالها عن مسقط ، كما أن هناك مكسبة آخر من هذه العملية على حد رأى كولان ، وهو أن انفصال زنجبار عن مسقط سيكون ضربة قاسمه لتجارة الرقيق ، لاسيما وأن إحدى المهام التى نيّطت به هى تقديم تقرير عن تجارة الرقيق فى تلك المنطقة مشفوعة باقتراحات ايجابية للقضاء على تلك التجارة قضاء مبرما (١) . وقد اختتم كولان تقريره بتقديم دليل آخر على ارتداده عن موقفه السابق . ومن حسن الحظ أن الحثيات التى اعتمد عليها كولان فى أحكامه هى حثيات تبرر انفصال زنجبار عن مسقط ، وقد تأكدت هذه الحثيات بشكل قاطع من الأدلة التى أوردها كولان فيما يختص بالجانب الشرعى للنزاع والتى نوقشت بالفعل (٢) .

أما التوصيات الرئيسية التى قدمها كولان فهى ست ، نوردها فيما يلى : -

(١) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية
لجنة تقصى الحقائق - مسقط وزنجبار) .

(٢) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية
لجنة مسقط وزنجبار) .

- ١ - تثبيت السيد ماجد كحاكم مستقل على زنجبار وملحقاتها .
 - ٢ - عدم السماح لحكومة مسقط وقبائل عمان بالتدخل في شئون الحكم في زنجبار .
 - ٣ - أن يدفع السيد ماجد الى السيد ثويني معونة مالية سنوية مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى كتعويض عن تنازل السيد ثويني عن كافة حقوقه في زنجبار ، على أن يدفع السيد ماجد أيضا المتأخرات من هذه المعونة منذ عام ١٨٥٨ ، وقد أوضح كولان بالنسبة لهذا البند بوجوب تطبيقه نظرا لان السيد ماجد قد سبق له أن تعهد للسيد ثويني بدفع هذه المعونة .
 - ٤ - اعتبار هذه المعونة التزاما مستمرا وتصرف من عوائد زنجبار ، والتزام حاكم زنجبار كحاكم مستقل بدفع تلك المعونة .
 - ٥ - لا يجوز قطع هذه المعونة الا في حالة واحدة ، وهي اعتداء يقوم به حاكم مسقط على سيادة الحاكم في زنجبار .
 - ٦ - في حالة حدوث مثل هذا الاعتداء ، او في حالة فشل حاكم زنجبار في دفع هذه المعونة المتفق عليها يتعين على الطرفين عرض النزاع على حكومة الهند قبل التفكير بعمل عسكري .
- وقد قدم كولان بالاضافة الى هذه التوصيات ثلاث توصيات اخرى تتناول عقد اتفاقيات بحظر تجارة الرقيق وتنظيم العلاقات التجارية مع الدولتين ، وتعيين معتمد سياسي بريطاني في مسقط ، خصوصا وان المصالح البريطانية قد ظلت منذ عام ١٨٤٠ عندما سحب الكابتن همرتون السيد سعيد في رحلته الى زنجبار ، في يد عدد من الوكلاء الهنود والطوائف الأخرى ، والسماح للسيد برغش المنفي في بومباي عقابا على تمرده على

أخيه فى شهر أكتوبر ١٨٥٩ بالعودة الى زنجبار على شرط أن يبقى تحت مراقبة المعتمد السياسى البريطانى هناك (١) .

وقد وافق السير جورج كلارك حاكم بومباى الجديد على التوصيات كلها ، وأشاد بكولان على الطريقة الفعالة والناجحة التى تولى فيها مهمته ، كما أقره على رفض حجج السيد ثوينى التى اعتبرها هو الآخر غير مقنعة ، فقد ذكر السيد ثوينى ، فيما يتعلق بالسفينتين اللتين أوصى بهما والده السيد سعيد للدولة ، أن ذلك الاجراء كان دليلا قاطعا على رغبة السيد سعيد فى المحافظة على وحدة الدولة ، غير أن كلارك عاد فأوضح ، أن نظام الحكم فى مسقط نظام وراثى الى حد ما ، وأن الامام فيها يحمل صفة دينية ، وبالتالي فان وصية السيد سعيد بالسفينتين كانت بمثابة هبة دينية منه ، ولا علاقة لها بنظام الحكم (٢) وعلى اية حال فلم يكن السير كلارك موافقا فى تفسيره لهذه الحجة لدحض طلب السيد ثوينى ، وذلك لأن السيد سعيد لم يكن اماما ، وبالتالي لم تكن لنظامه صبغة دينية ، كما لا يمكننا أن نتصور أن التوصية بالسفينتين لم تكن وقفا

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ « محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار » من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية - لجنة مسقط وزنجبار) للاطلاع على المعلومات الخاصة بتمرد السيد برغش راجع كتاب كوبلاند (استعمار افريقيا الشرقية ص ٢٢ - ٢٥) .

(٢) محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار اقرار المجلس

للدولة وبالتالي فقد كانت حجة كلارك فى اعتراضه على السيد ثوينى
أضعف منها فى تبرير حق السيد ماجد ، وبهذا التفسير بموقف السيد
ثوينى يمكن أن نعتبر السير كلارك فى إطلاقه هذه الأحكام بمثابة العراف
أو الساحر ، لأنه ذكر بأن الأدلة التى قدمها للسيد ثوينى لم تكن أدلة
مفيدة ، رغم أن هناك افتراضا قويا بأن السيد ماجد كان فى مقدوره أن
يقيم مطالبه على أسس أخرى ، وأن الحكومة البريطانية كانت ستعترف
له بتلك المطالب خصوصا وانها كانت تحظى بعطف والده السيد سعيد
وتأييده (١) وكان السير كلارك قد توصل الى أن انتخاب أهالى زنجبار
وملحقاتها للسيد ماجد حاكما على زنجبار هو دليل كاف بتأييد وجهة نظر
السيد ماجد ، غير أن السيد ثوينى اعتبر هذا الاجراء مجرد حادث عارض ،
لأن السيد ماجد كان قبل انتخابه يشغل منصب والى زنجبار عند وفاة
والده ، وبالتداعى استمر فى الحكم ، بينما لم يكن السيد ثوينى موجودا
فى ذلك الوقت فى زنجبار حتى يستطيع أن يتولى الحكم ، ومنع الحكومة
البريطانية من التدخل لصالح أخيه السيد ماجد . ويرى كلارك بأن هذا
الرأى فيه شئ من الصحة ، ولما كان السيد ثوينى قد امتنع عن استخدام
القوة ضد أخيه السيد ماجد نزولا على رغبة السلطات البريطانية ، فانه
لا بد للسيد ماجد أن يقدم الى أخيه السيد ثوينى تعويضات عن هذا
التنازل ، كما جاء فى توصيات كولان . ويضيف السير كلارك بأنه
لا يجوز مطالبة السيد ماجد بدفع متأخرات عن أكثر من عامين ، كما
يتعين على السيد ثوينى اعتبار هذه المعونة كتعويض له عن سلطته على
زنجبار ، وأن لا يعتبرها زكاة ملزمة على السيد ماجد . ولم يجد كلارك
ما يوجب اضافة نص فيما يختص بالخلافة على الحكم فى زنجبار وأن

المطالب المالية الخاصة بأبناء السيد سعيد أقصر فیتعین أن یعهد بها
الى السيد ماجد لیت فیها بطريقة عادلة ، كما وافق السير كلارك على
عودة السيد برغش وتعيين معتمد سياسى بريطانى فى مسقط (١) .

تم ابلاغ كاننج بهذه التعديلات فى شهر فبراير ١٨٦١ وقد وافق
عليها كاننج مع تحفظ واحد خاص بالسيد برغش ، على الا يوضع تحت
المراقبة عند عودته (٢) . وفى ١٨٦١/٤/٢ اصدر الحاكم العام قراره فى
تسوية النزاع وهو يتلخص فيما يلى : « ان يبقى السيد ماجد فى الحكم
على زنجبار وملحقاتها ، وان يدفع للسيد ثوينى مئونة مالية مقدارها
٤٠ ألف ريال بالاضافة الى متأخرات عامين من هذه المئونة ، وقد بعث
اللورد كاننج برسالتين بمضمون واحد الى كل من السيد ثوينى والسيد
ماجد لابلاغهما بالحكم الذى اصدره ، ومما ذكره فى الرسالة : -

« ان المبلغ السنوى المتفق عليه وقدره ٤٠ ألف ريال لا يجوز اعتباره
اعترافا من السيد ماجد بتبعية زنجبار الى مسقط ، كما لا يجوز اعتباره
اتفاقا شخصيا بين سموك وسمو أخيك ، ولا بد أن يسرى هذا الاتفاق الى
خلفكم ليكون اتفاقا نهائيا ودائما ، وتعويضا لحاكم مسقط لقاء تنازله
عن كافة حقوقه فى زنجبار ، وكحل لمشكلة الفوارق بين الترتين اللتين
خلفهما المرحوم والدكما الصديق الموقر للحكومة البريطانية ، وعلى أساس

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب
السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ .

(٢) اجراءات لجنة مسقط وزنجبار من جازنز (وزير الشؤون
الخارجية لحكومة الهند بالوكالة) الى كبير سكرتير حكومة بومباى
١٨٦١/٤/٢ (رقم ١٥٣٢ الادارة الخارجية) .

اعتبار الاقليمين منفصلين ومتميزين ، أحدهما عن الآخر » (١) .

كلف الاب بادجر بابلاغ السيد ثويني بمضمون هذا الحكم ، بينما كلف الكاتبن رجبى بابلاغه للسيد ماجد ، وبعد مرور شهر واحد تسلم اللورد كاننج خطابين من الحاكمين يوافقان فيه على حكمه ويتعهدان بالالتزام به (٢) ومنذ ذلك الوقت كفت السلطات المسئولة فى الهند عن اطلاق لقب (الامام) على الحاكم فى مسقط واستخدمت بدلا منه لقب السلطان الذى ورد بهذا الشكل لأول مرة فى المعاهدة الرسمية المسقطية البريطانية لعام ١٨٣٩ (٣) .

وفى العاشر من شهر مارس عام ١٨٦٢ تمت المرحلة الأخيرة فى تمزيق السلطنة وتقطيع اوصالها ، وذلك عندما وقعت الحكومتان الفرنسية والبريطانية فى باريس بيانا مشتركا باحترام استقلال كل من حاكمى مسقط وزنجبار ، وقد جاء هذا البيان انعكاسا للمصالح البريطانية التى تجددت فى نهاية صيف وبداية خريف ١٨٦٢ ، عندما اقتنى است رونيون

(١) نفس المصدر .

(٢) كتاب المعاهدات اعداد اتشبيسون فصل ٧٢ و ص ٤٤٥ .

(٣) انظر مذكرة فوريش بومباى ١٥/٤/١٨٦١ فى « محادثات لجنة مسقط وزنجبار » وهو نفس التاريخ أيضا الذى أطلق فيه لقب سلطان مسقط وعمان على حاكم مسقط (انظر أيضا خطاب كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية) (لجنة مسقط وزنجبار) . أما لقب امام مسقط وعمان فقد ورد فى الاتفاق المعقود مع حكومة فارس بشأن بندر عباس فى عام ١٨٥٦ .

• بنى فى قلب زنجبار وتم تجهيزه تحت اشراف الكومندور دى لانجل كمستشفى للبحارة الفرنسيين ، كما اضيف الى المبنى بعض المدارس والورش (١) . وبما ان الشكوك قد حامت حول احتمال استخدام هذا المبنى لغير الغرض الذى انشئ من اجله (نظراً لانه لم يكن أضخم وأوسع مبنى فحسب ، وانما احيط بسور عال من الحجر ويحتل موقعا يتحكم فى البلدة) . لقد أوعز وزير الخارجية البريطانية راسل الى كولى السفير البريطانى فى باريس بالتلميح الى الحكومة الفرنسية فى يونيه ١٨٦١ بأن الحكومة البريطانية لم تتغاض عن اية محاولة للقضاء على استقلال زنجبار ، وسيطرة اى دولة على اراضيها ، غير ان توفونيل وزير خارجية فرنسا اكد لكولى بأن المخاوف البريطانية لا أساس لها ، ولكى يبعد توفونيل اى شبهة اقترح ان تصدر الدولتان بياناً مشتركاً يعترفان فيه باستقلال زنجبار بسيادتها ، وقد وافقت بريطانيا على الاقتراح ، كما تم الاتفاق فى اواخر العام على ان يتضمن البيان المشترك استقلال مسقط أيضاً ،

(١) بموجب المعاهدة التجارية بين الفرنسيين والسيد سعيد بتاريخ ١٨٤٤/١١/١٧ كان يحق للفرنسيين استئجار وانشاء بيوت ومستودعات فى زنجبار وفى غيرها من المناطق (المادة ١٧) غير أن السيد سعيد قد أوضح أثناء تبادل وثائق التصديق على المعاهدة فى فبراير ١٨٤٦ ، ان هذا الحق مقصور على المسائل التجارية البحتة (انظر كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق ٦) وكان هذا التحذير هو صدى للمادة الثالثة من الكولنامه المعقودة ١٧٨٩ ، عندما كانت الحرب دائرة رحاها بين فرنسا وبريطانيا ، والتي تنص بانه لا يحق للفرنسيين الحصول على اراض او التمرکز فيها .

وقد صدر هذا البيان فى مارس ١٨٦٢ ، وتعهد فيه الجانبان بعدم القيام بأى محاولة للاستيلاء على مناطق نفوذ فى إى من السلطنتين (١) .

وإثناء محادثات كولى مع توفونيل أثير موضوع الحقوق الإقليمية لكل من مسقط وزنجبار غير أن كولى بناء على التعليمات التى تلقاها من راسل ، أبلغ وزير الخارجية الفرنسية بأن الحكومة البريطانية لا ترى ذلك ضروريا ، فقد تتعرض كل من الدولتين الى التهديد أو الغزو من جانب جيرانهم ، وعليه فإن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها ملزمة بالدفاع عنهما اذا وقع مثل هذا العدوان (٢) ان اللورد كاتنج لم يكن يحبذ توريط حكومة الهند البريطانية فى اصدار بيان بضمان السيادة الإقليمية لمسقط وزنجبار ، كما لم تشر المناقشات التى سبقت اصدار الحكم الى هذا الموضوع ، وان كان احتمال تقديم مثل هذا الضمان تفاديا للمضاعفات لانفصال اقليم زنجبار عن سلطنة مسقط موضع الاعتبار قبل صدور الحكم ، ولهذا طلب اللورد كاتنج من كولان بأن يبدى رأيه حول هذه النقطة ، الا أن كولان لم يتطرق اليها فى تقريره النهائى ، وكذلك السير كلارك

(٣) المذكرات للإدارة السرية والسياسية رقم ب ١١٨ بعنوان نتائج البيان المشترك مع فرنسا بخصوص مسقط والمؤرخ ١٨٦٢ بقلم برانت ١٨٩٩/١/٢١ انظر ايضا استعمار افريقيا الشرقية ص ٣٣ - ٣٦ تأليف كوبلاند ، وربما لسبهو لم يتأكد الآن لم تبلغ حكومة الهند بوجود مثل هذا التصريح قبل ١٨٧٢/٨/١٢ انظر مكتب شئون الهند الى وكيل مكتب شئون اهلند ١٨٦٢/٣/١٣ والملاحظات الهامشية .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من كولى الى توفونيل ١٨٦٢/١/٢٧ وقد ارفق به صورة من خطاب ليارد المؤرخ ١٨٦٢/٣/١٣ .

عندما تقدم بتوصيات كولان للحاكم العام للهند البريطانية ، ومن الملاحظ ان اغفال هذه النقطة أمر يدعو الى الغرابة ، وبالأخص اذا تذكرنا أن السلطات المسؤولة في الهند البريطانية كانت تعتقد أن ضياع أى جزء من اراضي السلطنة قد يغزى الدول الأخرى بالاعتداء عليها ، ومن هنا حرصت حكومة الهند البريطانية على الاصرار على اعادة تأجير بندر عباس للسيد سعيد ، ومنع السيد تركى من فصل ولاية صحار عن السلطنة ، وربما كان تقديم ضمانات للسيد ثوينى بشأن مستعمراته فى شبه الجزيرة تعويضا مجزيا له عن فقدانه زنجبار ، وهى ضمانات تعتبر حكومة الهند البريطانية ملزمة بتقديمها ، نظرا لأنها كانت السبب فى انفصال زنجبار عن مسقط .

ومن المؤكد أن تقديم مثل هذه الضمانات قد يدعم مركز السيد ثوينى مما سوف يسفر عنه تقسيم السلطنة من مضاعفات ، باعتبار ذلك اجراء افضل للسيد ثوينى من التعويض المالى الذى سيحصل عليه من أخيه السيد ماجد . وكان كولان يرى أن المعونة المالية سوف تساعد السيد ثوينى فى دعم مركزه فى عمان ، غير أن أحكام كولان فيما يختص بهذا الجانب من الموضوع لم تكن أحكاما نزيهة ، بل وثبت بمضى الوقت أنها كانت احكاما خاطئة ، فلقد تعرض حكم آل بوسعيد خلال العشرة الأعوام التى تلت قرار اللورد كاننج الى انتكاسات تفوق كل ما تعرضت له من قبل ، فمن شبه الجزيرة العربية انقض الوهابيون على السلطنة فى العهد الاول من القرن ، ولهذا فلقد كان السيد ثوينى أكثر ذكاء من كولان فى ادراكه لردود الفعل المحتملة أن تقع فى السلطنة كنتيجة لذلك القرار ، ولهذا فلقد اظهر السيد ثوينى حنكة سياسية فائقة فى الاستعداد للاحتتمالات التى كانت ستتشب بعد صدور ذلك القرار .

اما كولان فلقد كان يرى بأن الخطر الرئيسى على السيد ثوينى ، انما باتى من جازب أخيه السيد تركى والى صحار الذى كان من المحتمل ان يحدو حدو أخيه السيد ماجد . فيعلن انفصال ولاية صحار عن السلطنة ، ولهذا قرر السيد ثوينى فى شهر يونيو ١٨٦١ ان يقوم بالزحف على ولاية صحار بقوة عسكرية كبيرة . وهذه الخطوة الى جانب التحذير الذى وجهه المعتمد السياسى البريطانى الجديد فى مسقط اللفتنانت بنجىلى الى السيد تركى وذكر فيه ، أن الحاكم العام بالهند البريطانية سوف ينظر بعدم الارتياح الى أية محاولة من جانبه لفصل ولاية صحار عن مسقط ، وهذا كان كافيا لاعادة الامور الى نصابها ، كما عرض بنجىلى وساطته لتسوية النزاع ، وقد قبل عرضه وتحديد موعد للاجتماع فى بلدة السيب التى تبعد نحو خمسة وعشرين ميلا عن مسقط . وتشجيعا للسيد ترى على حضور هذا الاجتماع تعهد له بنجىلى بالحماية ، ولكن عندما وصل السيد تركى الى السيب فى الأسبوع الأول غير رايه ورفض الاجتماع بالسيد ثوينى ، ولهذا اضطر بنجىلى الى سحب حمايته . اما السيد ثوينى فقد انتهر فرصة وجود السيد تركى فأمر باعتقاله وايداعه السجن (بقلعة الجلالى فى مسقط) وفى يوم ١٥ يوليو استولى السيد ثوينى على صحار وعين عليها نجله السيد سالم بن ثوينى ، وكان فتى غرا ، اما السيد تركى فقد تقرر ارساله الى زنجبار عند أخيه السيد ماجد ، حيث أن الاثنين تجمعهما أهداف واحدة (١) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٤ المؤرخ ١٨٦١/١٠/٢٨ من بنجىلى الى فوريش ٨ و ١١/٦ و ٣٠/٧ و ٣ و ١٨٦١/٨/٢٦ (رقم ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٧ و ٤٨ الادارة السياسية) .

وقد تدخلت لسوء الحظ ظروف عديدة لتحول بين السيد ثويني وتحقيق هذه الرغبة ، فقد ثار عليه سكان الباطنة بعد استيلائه على صحار مباشرة وتمكنوا من احتلال الخابورة والسويق . ومن ناحية أخرى انضم إلى المتمردين السيد قيس بن عزان زعيم الفرع الثاني لآل بوسعيد ، والذي كان يقيم في الرستاق بعد طرد عائلته من صحار في عام ١٨٥١ ، وكان هدف المتمردين الاطاحة بحكم السيد ثويني ، غير أن قيس الذي قاد هذا التمرد فشل ودفع حياته ثمنا لهذا الفشل ، ورغم ذلك فإن الأخطار على السيد ثويني ظلت قائمة مما اضطره الى طلب العون من حكام أبو ظبي ودبي ، وقد أيده بنجلى على هذه الخطوة ، وبعث بخطابات الى شيوخ هذه المنطقة يحثهم على ارسال مساعداتهم اذا شاءوا على أن يتم ارسالها عن طريق البحر لضمان وصولها بسرعة ، كما بعث بنجلى برسائل الى المتمردين يطالبهم باسم حكومته اخلاء الخابورة والسويق فورا .

لقد استاءت حكومة الهند البريطانية من تصرفات بنجلى وتورطه الواضح في عملية اعتقال وسجن السيد تركى ومن تدخله المباشر في سياسة عمان وقد وبخته حكومة الهند البريطانية على تصرفه هذا ، وتجاوزه لحدود وظيفته ، بالاتصال بالتمردين وشيوخ الساحل وفي اصداره تهديدات باسم حكومته بالنيابة عن السيد ثويني . ولم يشفع له الا صغر سنه وقلة تجاربه في عدم استدعائه من مسقط ، وقد قامت حكومة الهند بلفت نظره الى الاجراءات التى قام بها ، وحذرت من التدخل في شئون عمان الداخلية بأى شكل من الأشكال ، كما أوعز اليه باحالة كل طلب يأتيه من السيد ثويني للمساعدة لرفضه ، كما طلبت اليه حكومة الهند بإبلاغ السيد ثويني بأنه اذا لم يتخذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد للتمرد وبأسرع وقت فإن الحكومة

سوف تضطر الى سحب معتمدها السياسى بعد عجز حاكمها عن السيطرة على الأمور ، وخصوصا وأن السيد ثوينى لم يكن يتصرف تجاه الدول المجاورة له بحكمة ، ولا حتى بحسن النية ولا شك أن السيد ثوينى قد تملكته الحيرة من هذا الموقف لحكومة الهند البريطانية ، وما اذا كان سلوكه هذا يتطلب كل هذا التنديد والاستنكار . كما كان من الصعب تبرير موقف حكومة الهند البريطانية من السيد ثوينى في ضوء السياسة البريطانية تجاه سلطنة مسقط التى كانت تسير عليها سابقا ، غير أن هذا الأمر لم ينته عند هذا الحد ، لأن الحاكم العام للهند لم يكتف بمجرد توجيه اللوم للمعتمد السياسى ، وانما أمر بسحبه من مسقط في نهاية العام ، كما أمر بتوجيه تحذير الى السيد ثوينى بالافراج عن السيد تركى واستبعاد أى فكرة في نفيه من البلاد ، وتخصيص معاش له طالما حسن سلوكه . ولم يكن أمام السيد ثوينى الا الازعان لهذه الأوامر . وفي شهر فبراير ١٨٦١ أفرج عن السيد تركى ، كما تم في نفس الوقت تعيين معتمد سياسى بريطانى جديد هو الماجور مالكولم جرين الذى كان يشغل نفس الوظيفة في كلات .

كانت السلطات المسئولة في حكومة الهند تحاول من خلال هذه الاجراءات أن تتفادى مضاعفات حكم اللورد كاننج ، وفي الوقت الذى زعمت فيه هذه السلطات بأن لا مصلحة لها في تأييد سلطان مسقط ضد منائيه ، كانت تعتبر نفسها ملزمة بحماية الحكم والحكام في مسقط ، تماما كما كان الأمر في الماضى ، ولكن اذا كان من حق هذه السلطات قبل عام ١٨٦١ أن تنسب لنفسها هذا الحق ، نظرا لأن السلطنة كانت حتى ذلك الوقت تعتبر دولة ذات سيادة ، رغم خضوع حكامها للنفوذ البريطانى ، الا أن قرار اللورد كاننج قد قضى على هذا الاستقلال ، كما وضع على كاهل حكومة الهند مسئولية لم تلتزم بها من قبل بحماية السلطنة ، ولو أن حكومة الهند

البريطانية حاولت أن تتصل من هذه المسئولية فمن المؤكد أن دولا أخرى، سوف تتقدم ملء هذا الفراغ . وعند زيارة الكومندور دى لانجل لمسقط في اواخر عام ١٨٦١ عرض على السيد ثوينى مساعدة فرنسا ضد المتمردين ، الا ان السيد ثوينى رفض ذلك بحجة انه يمكنه الحصول على هذه المساعدة من حكومة الهند البريطانية ، وبعد ذلك بقليل وصل الى مسقط مبعوث من فارس ، وعرض مساعدته أيضا على السيد ثوينى ، وعلى الرغم من الشكوك التى حامت حول هذا العرض ، الا ان السيد ثوينى قام بدراسته قبل أن يستشير الماجور جرين ، ومن ثم يرفض العرض ، ولهذا فلو ظلت حكومة الهند البريطانية تقدم نصائحها الى السيد ثوينى فى قبول او عدم قبول المساعدات التى تعرضها عليه الدول الاخرى مع احتفاظها فى نفس الوقت بحق التدخل فى شئون مسقط الداخلية ، فانه لابد أن يأتى وقت تدفع فيه هذه الحكومة ثمن هذا التورط .

فى الستينات من القرن التاسع عشر بدأ الخليج مرحلة جديدة بدخول المواصلات السلكية والبخارية ، كما ازدهرت فيه التجارة ، على الرغم من انها كانت لا تزال تخضع للتقلبات السياسية والحروب المحلية والابوئة . وقد ارتفع معدل تجارة بومباى مع منطقة الخليج من ٧٠٩٠٢٤١ روبية (نحو ٧٠٠٠٠٠ ج استرلينى) منها ٣٥٥٩٥٨٩ روبية للواردات و ٣٤٩٠٢٤١ روبية للصادرات فى عام ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ الى ٤٥٧٢٦٠٩ روبية (٧٩٠٠٠٠ استرلينى) منها ٣٣٥٢٣٢٧ روبية للواردات ، ٤٥٧٢٢٨٢ روبية للصادرات عام ١٨٤١ ، ١٨٤٥ والى ١٢٧٣٥٣١ روبية اى حوالى ٢٧٠٠٠٠ استرلينى) ، منها ٦٨١٧٣٥٦ روبية للواردات و ٥٩١٣١٧٥

للسادات ، في عام ١٨٥٥/١٨٥٦ (١) وبحلول عام ١٨٦٠/١٨٦١ ارتفع هذا المعدل الى ١/٣١٤٢٦٠٢ اي نحو ١٠.٣١٠٠٠ استرليني منها ٦٤٧٨١٤٧ للواردات و ٦٦٦٤٤٥٥ للسادات ، وفي عام ١٨٦٤/١٨٦٥ ارتفع الى ٢٤٧٨٨٦٥ روية اي نحو ٢٦٥٠.٠٠٠ استرليني) منها ١٤٢٦٨٧٣ للواردات ٢٢٣٩٩٢ للسادات (٢) ، ولما كان المعدل قد تضاعف في النصف الاول من الستينات ظل حجمه محتفظا بمعدله نسبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وفي عام ١٨٦٩/١٨٧٠ ارتفع الرقم الى ٢٢٤٧٣١٩٠ اي نحو ٢٢٤٠.٠٠٠ استرليني ، منها ١٦٦٣١٧٣٥ للواردات و ١٠٨٤١٤٥٥ للسادات ، وقد بلغ مجموع التبادل التجاري لبومباي وكلكتا وكراشي مع الخليج مبلغ ٢٧٧٠.٩٦٤٧ روية ، الى نحو (٢٧٧٠.٠٠٠ استرليني ، منها ١٣٨٤٢٧٤ روية للسادات و ٣٧٣٢٥٨٣ للسادات (٣) وبعبارة أخرى فان تجارة الخليج قد

(١) مجموعة التقارير السياسية المرسلة الى بومباي مجلد ٤٢ رقم المجموعة ٣٢ في ١٨٦٢/٩/٢٤ من جرين الى سيتوارت (السكرتير السياسي لحكومة بومباي) ٣/٢٤ و ١١/٤/١٨٦٢ (رقم ٩ و ١٥ الادارة السياسية) .

(٢) بعثة دجلة والفرات ملحق ٢ - ١ ج اعداد جزئي « حول التجارة والمواصلات في الخليج » ١٨٠١ - ١٨٠٥ ملحق دي مرفق بي (ومكتب شئون الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السري رقم ٧٤ المؤرخ ١٨٥٦/١٠/٣ من ايه سبونز الى اندرسون ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ١٦٣ الادارة السرية) .

(٢) بعثة دجلة والفرات ملحق ٢ - ١ ج اعداد جزئي « حول التجارة يارثل فريز ١٨٦٨/٧/١٥ مع استشهادات خطاب له الى السير جون لورنس (الحاكم العام) ١٨٦٦/٣/٢٣ .

تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الثلاثين عاما الماضية (١) .

ويشمل التبادل التجارى بين الهند والخليج نفس المنتجات والمحاصيل التى كانت رائجة بين المنطقتين خلال هذه الفترة ، وكان الخليج يصدر السبائك (وغيرها من الأحجار النفيسة) والخيول والحمير والفواكه والخضر والمواد الغذائية وخيوط الصوف والقطن والحريز ، والمستحضرات الطبية والأصباغ والجلود ، وكان يستورد من الهند الأقطان والأصواف والمنسوجات والسبائك (وأهمها الفضة) والمعادن والحبوب والمواد الغذائية والسكر والتوابل والزيوت والأصباغ (٢) .

ومن معالم السلع التى كان يتبادلها الجانبان خلال الستينات من القرن التاسع عشر زيادة تصدير المنتجات القطنية والصوفية (من أصل أوروبى) (وعلى الأخص البريطانى) الى الهند ، وكان لهذا الوضع انعكاس سيئ على اصحاب صناعة النسيج فى الهند . وبحلول عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ تضاعفت قيمة المنتجات القطنية الأوربية التى أعيد تصديرها الى الهند عن طريق بومباى سبعة أضعاف عن قيمة المنتجات من النسيج الهندى التى كانت تصدر من بومباى وكلكتا وكراشى معا والى جانب ذلك حدث ارتفاع ملحوظ فى تجارة الأفيون الفارسى التى كانت قد تفاقمت فى نهاية العقد ، الأمر الذى ضاعف منه دخول وسائل النقل البخارية ، الى الخليج والمناطق المجاورة . وفى بداية تجارة الأفيون الذى كان يصدر الى الشرق الأقصى ،

(١) للتقارير الادارية السنوية للممثلة فى الخليج لعام ١٨٧٤ -

١٨٧٥ ص ١٠ .

(٢) للاطلاع على قائمة السلع بكاملها ، راجع التقارير الادارية السنوية

الممثلة البريطانية فى الخليج (مكتب الهند) .

كانت هذه المادة تنقل بالسفن الشراعية من فارس الى جاوة ، ومن هناك يعاد تصديرها الى هونج كونج وسنغافورة ، ثم بعد أن فرض الهولنديون بعض القيود والضرائب على الأفيون في جاوة وساهمت المواصلات التجارية في تسهيل عمليات النقل تحولت هذه التجارة عن طريق عدن ، ثم عن طريق السويس ، حيث لم تكن توجد رسوم جمركية على إعادة تصدير السلع ، وكان يتم نقل الأفيون على بواخر شركة (ب.و) وذلك لتفادي دفع رسوم جمركية عليه في موانئ الهند البريطانية ، أما في الصين فلم يكن هذا الأفيون رائجا نظرا لاحتوائه على مادة زيتية وارتفاع نسبة المورفين فيه ، وفي عام ١٨٧٨ تم شحن كميات كبيرة من هذا الأفيون مباشرة من فارس الى إنجلترا للمرة الأولى (١) .

كان لفارس النصيب الأوفر في تجارة الخليج فقد وصل معدلها الى الثلث ، وبموجب تقديرات أعدت لسنة ١٨٦٣ لتجارة بوشهر بلغت قيمة هذه التجارة نحو ٤٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني ، أما بندر عباس فقد قدر حجم تجارتها بنحو $\frac{1}{3}$ حجم تجارة بوشهر وتجارة لنجة نحو $\frac{1}{4}$. أما اجمالية تجارة البحرين فقد كان يقرب من ٢٨٠ ألف جنيه استرليني سنويا ، يشكل اللؤلؤ الجزء الأكبر منه ، وكانت سفن البحرين تجمع ما قيمته نحو ٣٥٠ ألف ريالاً نمسويا ، أى ما يعادل ٧٠ ألف جنيه استرليني من اللؤلؤ كل عام ، كما كانت حصيلة بيع اللؤلؤ الذى كان يرد الى البحرين من الموانئ الأخرى الى الخليج بنفس الحصيلة أو أكثر قليلا . وكانت البحرين تستورد الأرز والنسيج والصمغ والتوابل ، وتستهلك ربع ما تستورده ، بينما يعاد

(١) التقارير الادارية للممثلة البريطانية عن عام ١٨٧٤ - ٧٥ س ٢٧ /

٢٨ وعام ١٨٧٨ / ٧٩ ص ٢٨ .

تصدير الباقي . أما حجم تجارة الكويت فقد كان يبلغ نحو ٦٥ ألف جنيه استرليني سنويا ، وثلثا هذا المبلغ يأتي من الصادرات أو من إعادة الصادرات ، وكانت الخيول التي تستورد من نجد وجبل شمر أهم بند فى صادرات الكويت ، كذلك كان يتم تصدير العباءات الصوفية من شط العرب . أما تجارة منطقة الساحل اذا استثنينا اللؤلؤ فقد كانت محدودة، وكانت الصادرات تتألف فى معظمها من السمك المجفف وزيت السمك والماشية والعباءات الصوفية ، بينما كانت تستورد الارز والبقول والمنسوجات والخشب والبلح ، وكان الجزء الأكبر من تجارة الخليج ينقل بواسطة السفن العربية ، وان كانت السفن الأوروبية قد اشتركت معها فى فترة نهاية العقد ، وبذلك ارتفع عدد السفن التى تتراد ميناء الخليج ، وكان للبحرين ٣٧ سفينة تعمل فى نقل التجارة مع الهند ، وللكويت ٣ سفينة ، أما مشيخات الساحل مجتمعة فكان لديها ٢٤ سفينة ، وقد ذاع صيت الكويت فى بناء السفن الشراعية ، وان كانت فى الحقيقة تعتمد على عمان فى هذا المجال (١). وقد حصل مشروع مد خطوط تلغرافية بين إنجلترا والهند دفعة قوية كنتيجة للثورة فى الهند ضد الحكم البريطانى ، وفى عام ١٨٥٩ — ١٨٦٠ من كابل تحت البحر الأحمر الى عدن ومن عدن الى جزر كورياموريا، ومنها الى مسقط ثم كراتشى ، غير ان هذا الكابل لم ينجح نظرا لقلة الخبرة فى مد وتشغيل الكابلات ، ولهذا بدأ البحث عن طريق آخر يستخدم المناطق البرية، وقد تم اختيار المناطق الصالحة فى هذا الخط عبر تركيا والعراق حتى بداية منطقة الخليج ، ثم من هذه المنطقة يمر تحت الماء فى بعض

(١) تقرير يلى « ملاحظات عن قبائل وتجارة وموارد المنطقة المحيطة بساحل الخليج مجلة جمعية بومباى الجغرافية عدد ١٧ (١٨٦٣) ص ٣٢ — ١١٣ .

المناطق وفوق الأرض في مناطق أخرى حتى كراتشي . وكانت الحكومة التركية قد سبقت الى مد كابل الى الموصل ، وكان من المتوقع ان يصل هذا الكابل الى بغداد في نهاية عام ١٨٦٠ وفي أواخر النصف الثاني من عام ١٨٦٠ أرسلت تعليمات الى الهند للبحث عن افضل الطرق الصالحة لمد الخط من البصرة ، وعندما تلقى حاكم بومباي هذه التعليمات طلب من برسي بادجر الافادة عما اذا كانت هناك احتمالات لنشوء صعوبات سياسية من مد الخط البري من البصرة الى كراتشي . وقد رد بادجر يقول بأنه لا يتوقع أى صعوبات في ذلك ، وأن افضلية الخط البري تجعل أى جهود للتغلب على الصعوبات جهودا مثمرة ، وكان رأيه أن الحكومة الفارسية لن تعارض في مد الخط على أراضيها عبر بوشهر وبندر عباس حتى المنطقة التى تبدأ بعد ذلك ، وتنتهى عند رأس جاشك ، لأنها منطقة تابعة لسلطان مسقط ، الذى سيقدم كل ما استطاع من مساعدة لاقامة هذا الخط ، اما المنطقة التى تبدأ من رأس بوزيم حتى كراتشي وهى مسافة تمتد نحو ٦٠٠ ميل فان معظمها خاضع لحاكم كلات ، واقترح بادجر ان يطلب من حكمدار السند والمعتمدين السياسيين البريطانيين فى كل من كلات ومسقط ، ومن المقيم البريطانى فى الخليج القيام بتحريات عن النواحي السياسية والجغرافية وغيرها وتقديم تقارير عنها الى حكومة بومباي (١) .

وقد قبلت مقترحاته وتم الإيعاز الى المسؤولين السياسيين فى هذا الشأن ، كما طلب من وزير الدولة لشئون الهند بالأمر لاجراء اتصالات

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباي مجلد ٣٤ مجموعة الاسودات رقم ٥ المؤرخة ١٨٦١/٣/٢ من بادجر الى اندرسون . ١٨٦٠/١١/١٧

مع حكومة فارس للحصول على موافقتها على مد الخط التلغرافى فى اراضيها حتى كراتشى (١) . وفى فبراير عام ١٨٦١ ذكر المعتمد السياسى البريطانى بالوكالة فى مسقط وهرمز ، راسام (٢) بأنه لا يتوقع أى مشكلات بالنسبة لمد الخط عبر ساحلى فارس ومكران ، وأن القسم الأكبر الواقع بين بندر عباس وجواذر خاضع للسيد ثوينى أو لبعض الزعماء البلوش الذين يمكن ضمان تعاونهم فى هذا المشروع . أما المنطقة الممتدة من كراتشى شرقا فان قبائل البلوش التى تقيم على الساحل فى صراع مستمر فيما بينها ، وان كانت كلها تخضع لحاكم كلات وبعض الحكام الآخرين (٣) .

وعلى أية حال فان الوضع فى ساحل مكران لم يكن بالصورة الميسرة التى رسمها كل من بادجر وارسام . وعلى حد رأى الميجرجرين والمعتمد السياسى البريطانى فى كلات كان حاكم كلات يسيطر على الجزء الأكبر من الساحل الممتد شرق جواذر ، وكان بالاضافة الى ذلك يطالب بجواذر

(١) مجموعة سجلات الخطابات السياسية لبومباى (الحلقة الثانية) ، مجلد ١ من الحاكم الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٦١/٤/١٢ (رقم ٢٦ الادارة السياسية) .

(٢) كان هذا يعمل مساعدا لكولان فى عدن ورافقه فى مهمته الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبار ، وبعد زيارة كولان لمسقط فى يونيه ١٨٦٠ تخلف راسام فى مسقط لشغل منصب المعتمد السياسى البريطانى بالوكالة حتى وصول بنجيلى اليها .

(٣) سجل المراسلات السياسية لبومباى مجلد (١) مرفق للخطاب السياسى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٦١/٤/١٢ من راسام الى اندرسون ١٨٦١/٢/٢٧ .

نفسها . ولتفادي نشوب نزاع حول السيادة على جواذر ، اقترح جرير على السلطات المسئولة شراء هذه المنطقة من سلطان مسقط ونقل السيادة عليها الى حاكم كلات بشروط معينة . وعند توجه بادجر الى مسقط فى اواخر ابريل ١٨٦١ لاطلاع السيد ثوينى على حكم اللورد كاتنج اغتنم بادجر الفرصة فقام بتحقيق حول موضوع السيادة على ساحل مكران ، وعلم بان الشق الساحلى من بندر عباس حتى رأس جاشك ومنها شرقا حتى نهر سوديج يخضع للسيد ثوينى الذى استأجره من حكومة فارس بمقتضى المعاهدة المسقطية الفارسية عام ١٨٥٦ ، وكان بادجر على ثقة بأن السيد ثوينى يستطيع حماية الخط التلغرافى عبر تلك المنطقة ، بشرط الا تعترض الحكومة الفارسية على وجود الخط فى أراضيها ، وقد ذكر السيد ثوينى لبادجر بأن الحكومة الفارسية لا حق لها فى التدخل فى شأن الامتيازات التى يمنحها للآخرين فى المناطق المؤجرة لهم ، غير أن بادجر لم يوافق على هذا رأى ، فقد كانت الحكومة الفارسية تحتفظ بحقوقها الاقليمية بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، وتحتوى هذه المعاهدة شرطا ينص على استبعاد عملاء أى دولة أجنبية فى المنطقة ، ولهذا كان يرى بادجر انه لابد من الحصول اولا على موافقة الحكومة الفارسية على مد الخط عبر تلك المنطقة . وذلك رغم جهله بالمضاعفات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع .

كانت الحكومة الفارسية فى الفترة الأخيرة تنتهج سياسة جريئة فى كل من اقليمى مكران وبلوشستان ، وقد بدأت تنتهج هذه السياسية منذ عام ١٨٥٦ ، أى عند توقيع المعاهدة مع مسقط ، وقد اضيف الى المعاهدة نص يوجب على سلطان مسقط تقديم المساعدة اللازمة لعبور القوات الفارسية المنطقة الشرقية من البلاد عن طريق بندر عباس والمناطق التابعة لها . وابتداء من نهر سوديج شرقا حتى شهباز وهى مسافة تبلغ مساحتها

١٥٠٠ ميلا تخضع المنطقة لنفوذ أمير عبد الله بن مراد وهو أحد الزعماء الأقوياء ، وقبل ذلك باثني عشر عاما كان هذا الأمير يعترف بسيادة الحكومة الفارسية على هذه المنطقة ، غير أن بادجر علم من بعض الزعماء البلوش ممن التقى بهم في مسقط أن هذا الأمير كان يريد التخلص من الحكم الفارسي، وكانت المشكلة في نظر بادجر هي ما اذا كان من حق هذا الأمير أن يفعل ذلك من واقع سلطته الفعلية ، نظرا للالتزامات التي تربطه بفارس ، أو في ما اذا كان من الأفضل أن يستأذن هو وغيره من زعماء البلوش الحكومة الفارسية للسماح بمد الخط التلغرافي عبر المنطقة التي يعتبرونها جزءا من أراضيهم ، رغم أن السيطرة عليها كانت قد انتقلت بصورة مؤقتة الى فارس ، اما اذا اعتبرت المنطقة خاضعة للسيادة الفارسية فمن المحتمل أن يثير هؤلاء الزعماء المشاكل في وجه انشاء هذا الخط كعمل انتقامي من فارس (١) .

شهباز بلدة ساحلية صغيرة تخضع لسلطنة مسقط التي يمتد نفوذها في هذه البقعة على طول الساحل الشرقي حتى ميناء جوادر ، أما جوادر وجوين على الجانب الآخر من خليج جواتر فيحكمها بعض الزعماء الصفار . وإلى وراء من جوين تقع جوادر التي آلت الى السيد سلطان ابن أحمد على حد رأي بادجر من حاكم كلات ، على أساس ان يقوم السيد سلطان بحماية حاكم كلات ضد خصومه ، وقد عارض بادجر اقتراح جرین بنغل السيادة عليها الى الحاكم الجديد ، وانه على العكس من ذلك أوصى

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٥ (دون
تفطية) من بادجر الى قوريش عدن ١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة
السياسية) لجنة مسقط وزنجبار .

بالإيعاز الى جرين بمحاولة اقناع هذا الحاكم بالتخلي عن أطماعه فى جوادر ، واضاف بادجر بأن السيد ثوينى على أية حال لم يكن يفكر فى التنازل عن جوادر ، وانه كان مصمما على مقاومة أية محاولة لانتزاعها منه . أما سيطرة حاكم كلات على الساحل فتمتد نحو عشرين ميلا الى الشرق من جوادر ، وابتداء من هذه النقطة حتى حدود السند تخضع المنطقة لحاكم لزيلا الذى كان تابعا لحاكم كلات ومن أقاربه ، ولم يكن بادجر يعتقد أن يعارض أى من هذين الحاكمين على مد الخط التلغرافى عبر أراضيهم ، كما كانا قادرين على حماية الخط .

وباختصار فقد كان القرار الرئيسى كما أشار بادجر هو ما اذا كان الاتصال بالحكومة الفارسية للحصول على موافقتها على ادارة الخط عبر المناطق التى تدعى هذه الحكومة السيادة عليها ، ومنذ بعض الوقت كانت فارس تحاول مد سيطرتها على مناطق الزعماء البلوش ، وكان يبدو واضحا من الحشود العسكرية التى كانت متمركزة فى مكران وفى كرمان أن حكومة فارس تحاول فعلا مد سيطرتها الى كلات . واذا استثنينا المضاعفات المزمنة ، والتى تشكل التوسع الفارسى فى المناطق الشرقية تهديدا لامن الهند البريطانية فان هذه المشكلة تعتبر مشكلة خطيرة ، وبالتالى فلا بد من التأكد مما اذا كان من المجدى والضرورى الحصول على رأى الحكومة الفارسية بشأن المناطق التى سيعبر منها الخط التلغرافى فى ساحل بلوستان ومكران . ويمكن أن يبدأ من هذا الخط بسرعة لولا مشكلة هؤلاء الحكام المحليين والذين لابد من الحصول على موافقتهم ، الا انه بالنظر الى ازدياد سيطرة الحكومة الفارسية على هذه المناطق يتساءل بادجر ، عما اذا كان من الممكن تجاهل موقف حكومة فارس ؟ واضاف بادجر بأنه اذا استشيرت الحكومة الفارسية فى الموضوع ، فان ذلك

سيعتبر بمثابة اعتراف لها بهذا النفوذ ، مما يثير سخط الحكام المحليين ، وربما دفعهم الى اقامة عراقيل لد هذا الخط .

بعد أن أطلع حاكم بومباي على تقريرى جرين وباجر رأى انه من الأفضل الاعتراف لحكومة فارس بالسلطة على مكران ، وأن يكون اتصاله بالزعماء المحليين اتصالاً مباشراً ولكن بموافقة فارس (١) وقد أقر (مكتب الهند) قرار الحاكم ، وتم الانعاز الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران ، باجراء اتصالات مع الحكومة الفارسية ، كما تم فى نفس الوقت تعيين الماجور جولد سميث مساعد حكمدار السند للقيام بعمليات مسح ساحل مكران ، والبدء فى سلسلة من الاتصالات برؤساء قبائل المنطقة الممتدة من السند حتى بندر عباس .

غادر جولد سميث كراتشى أول ديسمبر ١٨٦١ ، وفى ٢١ منه تمكن من إبرام اتفاق مع أمير لزيلا لد الخط التلغرافى عبر امارته (٢) . وفى بداية العام طلبت حكومة بومباي من جولد سميث بأن لا يتعدى فى مهمته حدود جوادر خشية معارضة الحكومة الفارسية للمشروع كاجراء يمس سيادتها . وقد تم ايفاد المسئول عن انشاء الخطوط التلغرافية وهو المستر ولتون الى مسقط بصحبة الماجور جرين للبحث عن طريق آخر لد الخط التلغرافى عبر ساحل الباطنة حتى شبه جزيرة مسندم ، وذلك كبديل لخط فارس فى حالة معارضة الحكومة الفارسية على المشروع . وقد انتهى جولد سميث أعمال المسح فى فبراير عام ١٨٦٢ ، بعد أن عقد

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباي مجلد (١) من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦١/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .

(٢) « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩ ص ٤٠١ - ٤٠٣ .

اتفاقات مع كافة رؤساء المناطق الساحلية لحماية الخط (١) ، وقدرت
اتعاب عمليات الحماية بنحو ١٨ ألف روبية سنويا ، وفى مارس ١٨٦٢
اصدرت حكومة الهند تعليماتها لانشاء الخط فى مساره الغربى ابتداء
من كراتشى ، ثم بعد ثلاثة اشهر انتهى ولتون من عمليات مد الخط وكان
يأمل أن ينتهى مد الخط الى جوادى فى اواخر الفصل وفى هذه الاثناء
وردت معلومات من طهران برفض الحكومة الفارسية السماح بمد الخط
التلغرافى على طريق جوادى - بندر عباس وطريق بندر عباس -
بوشهر (٢) .

ويمكن السبب فى رفض الحكومة الفارسية دون شك الى الخطط
التي وضعتها لد نفوذها فى مكران وخوفها من أن يتم مد هذا الخط على
أساس الخطط التي وضعتها حكومة بومباي . وعلى أية حال فان حكومة
الشاه لم تكن تعارض مد الخط عبر أراضيها لمجرد المعارضة ، وقد افتتح
الخط التلغرافى الذى يربط تركيا ببغداد فى يونيه عام ١٨٦١ ، الا ان
هذا الخط لم يتعد حدود بغداد بالنظر الى ما نشأ من خلافات حول الطريق
الذى يمتد عبره الخط من بغداد جنوبا ، وكان العثمانيون يفضلون مد
خط تحت الأرض عبر نهر الفرات خوفا من القبائل العربية ، بينما كان

(١) ان أهم اتفاقية تم توقيعها هى التى وقعت مع حاكم كيج
بتاريخ ١٨٦٢/١/٢٤ راجع « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩
ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٢) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباي مجلد (١) من
حاكم بومباي الى وزير الدولة ١٨٦٢/١٠/٢٧ (رقم ٣٢ و ٤٩ و ٥٥
الادارة السياسية) :

البريطانيون يفضلون خطا مرتفعا عن سطح الأرض ، وذلك لسهولة صباته وقلة تكاليفه ، أما حماية الخط فيمكن توفيرها بدفع أتعاب لشيوخ القبائل ، وقد استمر الحوار حول هذه النقطة حتى ربيع عام ١٨٦٣ ، عندما تقرر بدء عمليات مسح قام بها الكولونيل كامبل ان يتم مد الخط مرتفعا عن سطح الأرض ، ويبدأ من بغداد الى مركز الحلة ، ومنها على الضفة الشمالية للفرات والقرنة ، بحيث لا يكون عرضة للعبث من جانب القبائل الواقعة على الضفة اليمنى للنهر ، ثم من هناك عبر الضفة اليمنى لشط العرب حتى مدينة البصرة . وفى ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣ عقدت معاهدة بهذا المعنى (١) وقد بدأ مد الخط فى الشهر التالى ، وانتهى العمل فيه بما فى ذلك توصيلة الخط الى منطقة الفاو عند مدخل شط العرب فى مايو ١٨٦٥ . فى نفس الوقت قرر شاه فارس اقامة خط ناغرافى خاص بفارس ويبدأ من طهران حتى أصفهان وشيراز وبوشهر ، ولهذا الغرض عقد اتفاق بين الحكومة الفارسية والبريطانية فى شهر ديسمبر عام ١٨٦٢ لمد هذا الخط ، وتم التصديق على الاتفاق يوم ٦ فبراير ١٨٦٣ ، وينص الاتفاق فيما ينص عليه شراء معدات للخط عن طريق مقابل الحكومة البريطانية ، وذلك لتشغيل الخط بعد انشائه وتحت اشراف مهندس بريطانى ، كما ينص أيضا على السماح للحكومة البريطانية باستعمال الخط بعد افتتاحه (٢) وعلى مد الخط من طهران الى خان كين على الحدود التركية ، وذلك لربطه بخط بغداد خان كين ، الذى سبق ان وافقت الحكومتان العثمانية والبريطانية على انشائه فى

(١) انظر « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١١ ص ٢٦ - ٣٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٢ - ٨٣ فصل ١٠ .

كل من اتفاق شهر اكتوبر ١٨٦٣ والمعاهدة الجديدة التى تنظم تشغيل واستعمال الخط بتاريخ ١٨٦٤/٩/٣ (١) .

وفى أوائل علم ١٨٦٣ توفرت للمسؤولين البريطانيين الأدلة على استياء الفرس من أى اجراء قد يعرقل اطماعهم التوسعية فى مكران ، وكان ذلك عندما بعث حاكم بامبور برسالة السيد ثوينى ينذره فيها بالزحف على شهباز اذا لم يوقف عمليات مد الخط التلغرافى الى ما وراء جوادز ، وذكر فى رسالته بأن شهباز منطقة فارسية وهى معارة فقط الى مسقط ، غير أن السيد ثوينى لم يرد بشىء على رسالة الحاكم الفارسى سوى اعلانه باستلامها ، وذلك عملا بنصائح الكابتن هربرت دى سبراو المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وفى الوقت نفسه قام دى سبراو بعرض الموضوع على السلطات البريطانية فى كل من كراتشى وبومباى والوزير المفوض البريطانى فى طهران . وقد رأى حكمدار السند فى تهديد الحاكم الفارسى ما يبعث على القلق مما يستوجب معه ارسال قوات بريطانية الى جوادز لحماية الخط ، وقام السيد ثوينى بالايعاز الى واليه فى المنطقة بتسهيل مهمة القوات البريطانية فيما اذا أرسلت ، كما قام الوزير المفوض البريطانى فى طهران باثارة الموضوع مع وزير خارجية فارس ، الذى اعترف له بأن السلطات الفارسية الاقليمية لم توافق على اجراء الحاكم ، وأن تعليمات سوف توجه اليه بعدم التدخل فى الموضوع ما لم يتلق أوامر صريحة من حكومة طهران . وعلى اية حال فقد ذكر وزير الخارجية أيضا انه يتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف بتبعية شهباز وجوادز لحكومة فارس ، وأنه كان يتعين عليها الحصول على موافقة الحكومة الفارسية قبل الشروع

(١) نفس المصدر فصل ١١ ص ٣٠ - ٣٨ .

على مد الخط ، ورغم ذلك فقد أكد وزير الخارجية الفارسية للوزير البريطاني المفوض بأنه مستعد من أجل الصداقة البريطانية الفارسية الى الموافقة على مد الخط من جوادر الى شهباز بشرط الا يمس وجود هذا الخط الحقوق الاقليمية لفارس في هذه المناطق (١) .

وقد نشأت مخاوف الحكومة الفارسية كما يتصور طومسون من اعتقادها أن مد الخط التلغرافى الى ما وراء جوادر قبل أن تصرح به الحكومة الفارسية رسميا ، فان ذلك قد لا يهدد مطالبتها فى هذا الشق من ساحل مكران فحسب ، بل وحقوقها الاقليمية فى الأراضى المؤجرة لسلطان مسقط بما فيها بندر عباس نفسها ، وقد تأكد هذا بعد مرور أيام قليلة عندما أوضح وزير خارجية فارس بأنه يتعين الحصول على موافقة الشاه مسبقا بمد الخط من شهباز الى بندر عباس وأنه لا علاقة لذلك بالسيد ثوينى الذى لا يزيد دوره عن دور المستأجر (٢) غير أن وزير الخارجية الفارسي كان يضرب فى حديد بارد ، فقد كان القرار قد اتخذ بالفعل فى لندن تحسبا لنفس الاعتراضات التى اثارها الحكومة الفارسية، وهى أن يتعدى الخط منطقة جوادر ، وأن يكون مد الخط بعد ذلك من تحت سطح البحر عبر خليج عمان حتى مسقط ، ثم منها عبر خليج فارس حتى

(١) المراسلات الخارجية ٢٧٩/٦٠ من طومسون الى راسل ١٨٦٣/٥/٦ (رقم ٣٦ و ٣٩) ومرفق صورة من خطاب ديسبراو الى طومسون مسقط ١٨٦٣/٤/٤ (رقم ٦٥ و ٦٦) وبه المرفقات الفرعية ، وخطاب ميرزا سعيد خان الى طومسون ١٨٦٣/٥/٦ .

(٢) نفس المصدر من طومسون الى راسل رقم ٤٤ بتاريخ

١٨٦٣/٥/١٦.

بوشهر . ومن ناحية أخرى فقد أثار تصرف حاكم بامبور المخاوف بالنسبة لسلامة الخط البري الممتد حتى جواد ، فإذا كانت حكومة فارس تدعى بحقوق السيادة على جواد وعلى الساحل من جانبيه الشرقى والغربى ، فإنها سوف تعارض الحكومة البريطانية على انشاء محطة تليفرافية فى جواد ، وبلى على مد الخط حتى طرفها الشرقى . وكان من رأى كيه مسئول الادارة السياسية والسرية بمكتب الهند ، أنه لابد أولا من حل موضوع السيادة على ساحل مكران ، فقد كانت فارس دائما تتقدم بمطالب اقليمية غامضة ، كمطالبتها بجزيرة البحرين ، وبالتالي فلا بد من اتخاذ قرار بشأنها ، رغم انه كان يعتقد بصعوبة اتخاذ مثل هذا الاجراء « ويبدو لى أنه لا يوجد علاج لهذه المشكلة ، التى قد يكون حلها اذا تحقق أسوأ من المشكلة نفسها (١) .

فى مايو ١٨٦٣ اقترح مكتب الهند على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم باحتجاج عنيف الى حكومة طهران ضد اجراء حاكم بامبور ومطالبتها بالكف عن القيام بأية اجراءات قد تفضى الى تعكير العلاقات البريطانية الفارسية (٢) . وقد قام ليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى شهر أكتوبر بتقديم ذلك الاحتجاج ، وكان رد وزير خارجية فارس أنه بالنظر الى ما مضى من الوقت منذ ان بحث فى هذا الموضوع فى شهر مايو ، فقد ظهرت أسباب جديدة توجب مساءلة الحكومة البريطانية عن نوع المصالح التى لها فى مكران سيما بعد ان علم أن سلطان مسقط قد

(١) مكاتبات حكومة الوطن (مكتب شئون الهند) المجلد ٥٧ مذكرة من كيه بتاريخ ١٨٦٣/٥/٧ .

(٢) نفس المصدر من مارفيل الى هامون ١٨٦٣/٥/٢٦ .

وافق على تأجير اقليمي جواد وشهباز الى بريطانيا ، فاذا كانت تلك المعلومات صحيحة فان مثل هذا التأجير يعتبر باطلا ، كما ذكر أيضا انه لا جدال هناك في كون هذه المناطق تشكل جزءا من اراضى مكران الخاضعة بدورها لكرمان ، وانها بالتالى اراضى فارسية بصورة مطلقة (١) ثم اضاف الوزير بأن هاتين النقطتين شأنهما شان بندر عباس وملحقاتها خاضعتان مؤقتا فحسب ، وبالإضافة الى كل ذلك فان معاهدة ١٨٦٣ تحظر بصورة فاطمة على حاكم مسقط السماح لوكلاء الدول الأجنبية باستغلال الاراضى المؤجرة له من فارس (٢) .

تقدم الوزير الفارسى المفوض في لندن بشكوى مماثلة الى وزارة الخارجية البريطانية (٣) غير أن هذه الشكوى لم تكن قائمة على أساس ، ليس لان الاشاعة لم تكن صحيحة فحسب ، بل لأن حكومة فارس لاتستند في مطالبتها بحقوق السيادة على هذه المنطقة على أسس قانونية ، وانه لم يحدث ان تم تأجير أى من هذين الاقليمين بالطريقة التى تم بها تأجير بندر عباس ، على الرغم من محاولات وزير الخارجية الفارسية الإيحاء بأن فارس هى التى كانت تدفع الثمن دائما كنتيجة لهذه الأوضاع ، وبأن

(١) وزارة الخارجية البريطانية : من ميراراسين خان الى اليسون ١٨٦٣/١٠/١٠ ومرفق منه صورة منه من خطاب اليسون لراسل ١٨٦٣/١٠/١٥ رقم ١٥ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٥٧ من محمود خان الى راسل ١٨٦٣/١٢/١٠ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لبومباى مجلد (١) من حاكم بومباى الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .
(١٩ - بريطانيا والخليج / ٢)

معاهدة ١٨٥٦، تنطبق على اوضاع هذين الاقليمين . لقد انتقلت تبعية جوادر لحاكم مسقط ، عندما منحها حاكم كلات للسلطات ، واما شهباز فقد استولت عليها مسقط عن طريق الفتح ، واصبحت تابعة لمسقط بحكم هذا الاحتلال (١) . كانت وجهة النظر هذه هي وجهة نظر حكومة بومباي التي كانت تعارض بشدة الاعتراف بالحقوق الاقليمية لفارس في المنطقة الشرقية من مكران . وان هذه المطالب تبدو لنا ، كما ذكرت حكومة الهند في يوليو ١٨٦٣ غير مقبولة ، نظرا لان حكومة فارس لم تمارس اى سيادة على جوادر والمنطقة الشرقية منها منذ زمن طويل (٢) .

... كان بادجر في لندن عندما حددت حكومة فارس موقفها من هذا النزاع ، وقد ادلى بنفس الرأي لوزير الدولة ، واكد له بان مطالب فارس بالنسبة لحقوقها في بلوشستان ومكران (لا تتعدى المناطق الداخلية) والثنق الساحلى الوحيد الذى تمارس حكومة فارس السيطرة عليه - وهى سيطرة اسمية فقط - هو المنطقة الواقعة بين نهر سوديج وخليج شهباز على امتداد ١٥٠ ميلا وهى لم تسيطر عليه الا منذ اثنى عشر عاما فقط . وهناك خلاف حول ما اذا ما كانت الحكومة الفارسية تمارس اى سيادة على هذه المنطقة بالفعل ، وفي رأيه ان الجزء الاكبر من المنطقة الواقعة غربى نهر سوديج والخاضعة حاليا لمسقط بموجب عقد ايجاز قد

(١) وزارة الخارجية البريطانية من الحاكل الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/٢٣ ، ومرفق صورة منه خطاب ملفيل الوكيل المساعد بالوكالة الى هامون ١٨٦٣/٨/٢٢ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (مكتب الهند) مجلد ٥٧ مذكرة من بادجر بعنوان (علاقات فارس السياسية بدولة (مسقط) لندن ١٨٦٣/١٢/٢٣ وهناك نسخة مطبوعة مرفقة بالخريطة بالمجلد ٥٨ من نفس الحلقة .

انتقل الى فارس بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت المنطقة الممتدة من بندر عباس حتى جירו وطولها نحو ٩٠ ميلا المنطقة الوحيدة الخاضعة لسيطرة فارس ، أما بقية المنطقة فهي خاضعة لسيطرة مسقط ، وشك بادجر فيما اذا كانت لفارس حقوق اقليمية على ساحل مكران شرقي نهر سوديج ، واذا كان ثمة شيء من هذه الحقوق فقد جاءت نتيجة لكاسب فارس الاخيرة في بلوشستان . اما شهباز وجواد ، والمناطق الساحلية الواقعة بين هذين الاقليمين فليس لحكومة فارس أي حقوق ، وتؤكد هذه الناحية اكثر كلما اتجهنا الى الشرق من جواد .

وقد اعرب الميجور جولد سميث عن نفس الآراء تقريبا ، عندما طلبت منه حكومة بومباي ان يبدى رايه حول هذه المسألة ، ليس ذلك فحسب ، بل لانه اورد تاريخا اقرب للتدخل الفارسي في مكران ، وذكر ان فارس اخذت في توسيع حدودها شرقا في اتجاه بلوشستان ، وذلك في عام ١٨٥٦ مستغلة الفوضى التي كانت سائدة يومئذ في كلات ، وخلال هذه العمليات احتلت فارس (سب وديرك وجلي وغيرها) ، حتى أصبحت القوات الفارسية الآن - بنهاية عام ١٨٦٣ في منطقة قريبة من كيج ، وقد قام مبعوث فارس بجولة في كلات عام ١٨٦٢ لتوقيع اتفاق مع حاكمها لتخطيط الخطوط المشتركة بينهما ، وصرح يومئذ بان فارس ليست لها اطماع في كيج او مكران ، كما بعث حاكم بامبور الفارسي الى المعتمد السياسي البريطاني في مسقط في ابريل ١٨٦٣ برسالة يذكر فيها بان جواد لا تخضع له ، وبإضافة هذه الاعترافات الى ما اعزيت عنه الحكومة الفارسية اخيرا من رغبة في تصفية مشاكل الحدود مع جيرانها ، فان هذه التصريحات على حد راي سميث تمثل فرصة لرسم الحدود ، ووضعها الى القرب من جواد ، وبهذا يمكن ضمان سلامة الخط التفرقي من ناحية ،

وسلامة اماره كلات من ناحية اخرى ، واختتم جولد سميث آراءه بالقول « لقد قامت فارس في الآونة الأخيرة باعتداءات على مناطق تعتبر سيادتها عليها موضع شك ، الا أن مطالبتها بهذه المناطق لا تختلف في كثير أو قليل عن مطالب أي حكومة تجد أنها أقوى من الحكام الصغار الخاضعين لسيطرتهم . وبالتالي فإن أي تدخل خارجي لوضع حد لهذا التدخل حتى وإن كان جائزا من الناحية القانونية ، كان لابد أن تمارسه منذ وقت طويل إلا أن هذه التدخلات قد وصلت إلى مرحلة تعتبر خطيرة جدا بالنسبة إلى الهند البريطانية ، وبالتالي فلا بد من وضع حد لها (١) .

أما المفاوضات التي جرت بعد رسم الحدود فهي خارج نطاق هذا الكتاب (٢) وأخيرا في عام ١٨٧٨ توصلت لجنة مشتركة مؤلفة من فارس وبريطانيا وكلات إلى اتفاق على الحدود ابتداء من الساحل القريب من طرف خليج جوادر على بعد خمسين ميلا من الغرب منها ، ثم من هناك يمتد من الشمال . أما جوادر فقد بقيت في حوزة مسقط ، ما عدا شهباز التي احتلها حاكم بامبور في إبريل عام ١٨٦٠ ، فقد ضمت بصورة نهائية إلى فارس وكان ذلك في فبراير ١٨٧٢ ، وفي ٢٠ فبراير عقدت اتفاقية مع أمير كلات لإقامة خط تلغرافي في المنطقة الواقعة غربي لازبلا (٣) كما مد خط آخر تحت سطح البحر في نفس الفترة من جوادر إلى رأس جاشك ،

(١) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٢٥٨ من جولد سميث إلى هافلوك

(١) السكترير السياسي لحكومة بومباي بالوكالة (١٨٥٣/١٢/١٩)

(٢) راجع دليل الخليج تأليف ولريمير فصل ١ ص ١٦٩ - ٧٨ .

(٣) راجع المعاهدات اعداد ايتشيسون فصل ١ ص ٣٩٤ - ٤٩٦ .

ومنه عبر خليج عمان حتى مدخل مالكولم (غبة الجزيرة) الواقعة على
الطرف الشرقى من شبه جزيرة مسندم ، ومن هنالك أقيم خط تلغرافى
برى على محور رأس خليج الفنستون - (خور الشقم) على الطرف الغربى
وقد جرت عمليات مسح لهذا الطريق قبل ثمانية عشر شهرا ، ولكن هذه
العملية كانت شاقة ومغامرة خطيرة بالنسبة للمسئول البريطانى الذى
أشرف عليها وهو اللفتنانت باترك ستيوارت ، والذى على الرغم من صغر
سنه فانه لم يكن يتعدى سنه ثلاثين عاما ، اسندت اليه مسئولية انشاء
الخطوط التلغرافية الهندية . وقبل البدء فى هذا المشروع حصلت
الحكومة البريطانية على ضمانات من شيوخ الساحل كما أدرج كبند اضافى
فى معاهدة ١٨٥٣ البحرية الدائمة ، وبمقتضى هذه الضمانات تعهد
الشيوخ بعدم التعرض للخط التلغرافى ، وبمعاقة أى فرد من رعاياهم
يقوم باعتداء على هذا الخط ، وبدفع تعويضات عن أى تلفيات تنشأ عن
ذلك . وفى مقابل هذه الضمانات سمح للشيوخ ورعاياهم باستعمال الخط
على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين اما الخط التلغرافى الذى تحت
سطح البحر فقد تم مده من خليج الفنستون حتى بوشهر فى مارس ١٨٦٤
ومنه الى الفاو ، وكلا الخطين خط بغداد خاتقين ، وخط خاتقين بوشهر ،
انتهى العمل منه فى أكتوبر ١٨٦٤ ، وفى يناير ١٨٦٥ وصل خط بغداد
الى الفاو ، وفى ٢٧ منه تم افتتاح الخط التلغرافى بين أوروبا والهند ،
الا أن الكولونيل ستيوارت لم ير ثمرة عمله هذا ، فقد توفى فى ١٦ يناير
١٨٦٥ (١) .

(١) بالنسبة للخط التلغرافى راجع كتاب لوريمر فصل ١ ملخول:جى:
وقد تحول خط مسندم فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ بسبب وعورة المنطقة، ومد=

وقد شهدت الستينيات من القرن التاسع عشر تغيرات على جانب كبير من الأهمية في إدارة الشؤون البريطانية في الخليج ، وما تبع ذلك من انتقال السلطة على الهند البريطانية من شركة الهند الشرقية إلى الدولة نفسها وذلك في عام ١٨٥٩ ، مما قضى على دور البحرية الهندية . اذ على الرغم من الإهمال والاستخدامات الهامة التي حققتها لم تعد مرغوبا فيها من كل من السلطات الادارية في الهند وانجلترا ، بسبب رئيسي وهو النفقات الباهظة التي تنكدها الحكومة البريطانية . ومنذ ان دخلت الطاقة البخارية تغيرت طبيعة الأجهزة البحرية تغيرا كبيرا ، وقبل عام ١٨٣٠ عندما كان يطلق على البحرية الهندية (الاسطول الهندي) ، كانت هذه البحرية قوة فعالة في ميدان القتال أما بعد هذا التاريخ فقد تقلصت أهميتها إلى مجرد نقل البريد فيما بين السويس وبومباي ، وأحيانا البصرة . وفي الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت الحكومة البريطانية تحتفل بمجموعات من السفن البريطانية في كل من نهر الأندس ودجلة والفرات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية في هذه المناطق ، غير انه بعد الاستيلاء على النجاف تم سحب مجموعة العراق نظرا لان وجودها من الناحية السياسية لم يعد يخدم المصالح البريطانية ، أما بعد هذا التاريخ فلم يبق من هذه المجموعات سوى مجموعة منطقة الخليج .

=بدلا منه كابل جديد حتى يوشهر عن طريق جزيرة هنجام كما تم مد خط تحت سطح البحر من كراتشي إلى جوادر ، ثم تم ربطه بخط برى مع جاسك صيف عام ١٨٦٩ ، في أعقاب ابرام اتفاق تلغرافى جديد مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ « راجع المعاهدات » اعداد إيتشينسون فصل ١٠ ص ٨٠ - ٨١ - وفي شهر أكتوبر مد خط تحت البحر من هياسك رأسا حتى يوشهر .

وحتى أكثر النقاد البريطانيين تطرفا لاحتفاظ بريطانيا بأسطول في الخليج ، والذين كانوا ينادون بتجريدته حتى من مهمة نقل البريد واستناد هذا العمل الى السفن التجارية الخاصة اضطروا الى الاعتراف بوجوب احتفاظ بريطانيا بسفن لها في منطقة الخليج ، أما الذي لم يتنبه اليه هؤلاء النقاد فهو ان الخليج كان في حاجة الى سفن صالحة للعمل في بحاره الخطيرة ، كما كانوا يحتاجون الى ضباط لديهم الخبرة الواسعة التي تمكنهم من تأدية مهامهم بصورة مجدية . ومن هنا يتساءل جون كيه في سبتمبر ١٨٦٢ ، كيف يتسنى للحكومة البريطانية بعد الغاء الأسطول الهندي وعدم وجود قوته لحل محله ، المحافظة على وجودها في الخليج ومسقط ؟ سيما وان صديقنا الامام قد رفض أخيرا عروضاً بالمساعدة من الكومندور الفرنسي ، احتراماً منه لصداقته مع بريطانيا واعتماده على تأييدها ولكن اذا فشلنا نحن في تقديم هذه المساعدة ، واذا لم تكن لدينا قوة بحرية كافية فاننا سوف نجبره هو وغيره من الحكام الى الارتقاء في أحضان الفرنسيين أو القرس أو غيرها من الدول .

وهكذا بموجب قرار أصدره مكتب الهند رسمياً بتاريخ ١٨٦٣/٤/٣٠ الغي الأسطول الهندي ، وقبل صدور القرار تقرر تحويل مهمة نقل البريد الى الشركات الخاصة ، وفي شهر مارس ١٨٦٢ فوض مكتب الهند حكومة بمباي باعتماد المبالغ الخاصة بنفقات الخدمة البريدية التي بدأت شركة الملاحة التجارية في بمباي أعمالها في هذا المجال ، وقد أطلق على هذه الشركة اسم « شركة الملاحة التجارية للهند البريطانية » وذلك في عام ١٨٦١ ، وكانت مدة الاتفاق المبدئي خمسة أعوام ، وان تقوم الشركة بشماني رحلات دائرية في العام الواحد نظير مبلغ ١٥ ألف روبية عن كل رحلة ، كما افتتحت شركة الملاحة التجارية بالخليج والفرات خدمة منتظمة بمعدل رحلة

كل ستة أسابيع بين بغداد والبصرة عام ١٨٦٢ ، وبذلك ربطت هذه الشركة نشاطها بشركة (بيسن) الموجودة في البصرة وقد خصص لهذه الشركة أيضا أجر سنوى مقداره ٢٤٠٠ جنيه استرليني سنويا (١) .

لم توضع تدابير مناسبة للمهام الأخرى التي كانت تؤديها بحرية الهند سابقا ، فمن الناحية النظرية كان يتعين أن يقوم بهذه المهام الأسطول الملكى ، وأما من الناحية العملية فلم ينتج عن هذا الوضع سوى الفوضى ، نظرا لتحويل معظم السفن الصالحة للملاحة الى الأسطول الملكى ، وبذلك أصبحت تحت إشراف القائد العام بالهند الشرقية ، وكان على حكومة بومباى أن تقدم طلباتها في هذا الخصوص الى القائد العام نفسه ، فيما تحتاجه من السفن للعمل في الخليج والبحر الأحمر ، غير أن هذه الطلبات لم تكن تلبى دائما ، فقد كانت مسؤوليات العمل في قاعدة الهند الصينية متعددة بينما السفن التي تحت يدها قليلة ، كما أن إنشاء قاعدة بحرية في الصين ، لم يؤد الى تحسين الوضع نظرا لتخفيض عدد السفن العاملة في قاعدة الهند الشرقية ، والتي تم تعضيدها بقاعدة الرأس ، وإنشاء مقرها العام في بومباى ، وقد أضاف هذا التغيير أعباء جديدة على القائد العام ، حيث أصبح عليه أن يشرف بالإضافة الى منطقة المحيط الهندى على منطقة جنوب الاطلنطى غرب حتى درجة ٢٦ غرب وشمالا حتى ١٥ درجة من خط الاستواء ، ثم جنوبا حتى القطب الجنوبى . غير أن طبيعة هذا التوزيع السيئ لقطع الأسطول قد ظهر سريعا . وفى تمام ١٨٦٥ تم إبلاغ كل من

(١) ضوعفت هذه المخصصات من بغداد سنة ١٨٦٦ على أساس أن تقوم الشركة برحلة كل اسبوعين من بغداد والبصرة ، أما شركة فقد ابتدأت رحلاتها النصف شهرية عام ١٨٦٨ والأسبوعية عام ١٨٧٤ .

فأدى أسطول الرأس واسطول بومباي بالعمل مستقلين ، ولكن سرعان ما ظهرت الآثار العكسية لهذا النظام ، فابتداء من ربيع عام ١٨٦٤ حتى ربيع ١٨٦٥ قل أن شوهدت سفينة من هذه السفن في مياه الخليج والبحر الأحمر ، وحتى لو ظهرت هذه السفن فانها سرعان ما تعود وتفادر المنطقة .

وكان مما يقابل استياء السلطات الهندية من عدم اهتمام الامبريالية البريطانية بطلباتها هي الظروف الصعبة التي كان يعمل فيها ربانة السفن التابعون للاسطول الملكي فيما يتعلق بزيارتهم في الخليج والبحر الأحمر ، اذ لم يكن يسمح لهم بالبقاء في هاتين المنطقتين لفترات طويلة ، حتى لا تصاب هي وبجارتها بالارهاق ، كما لم يكن في وسع أى ربان من ربانتهما وضع سفينته تحت تصرف المقيم السياسى في الخليج أو زميله في عدن ، اما في عهد البحرية الهندية ، فان الوضع لم يكن على تلك الصورة ، حيث كانت مهمة سفن البحرية هي القيام بخدمة الاحتياجات السياسية ، كذلك لم يكن يسمح لهذه السفن بزيارة منطقة الخليج في أشهر الصيف ، على عكس ما كان الوضع في السابق ، رغم ان هذه الفترة التي تكثر فيها الحاجة الى السفن ، وهى موسم صيد اللؤلؤ عندما يكون المقيم للبريطاني في حاجة الى أكبر عدد من السفن لمواجهة ما يتطلبه الوضع في هذه الفترة . وعلى الرغم من المبررات التي قدمها المسئولون السياسيون في كل من عدن والخليج والمسئولون في الهند ضد هذه القيود المفروضة على حركة السفن الا أن الامبريالية رفضت الغاءها ، وكان هذا الرفض في حقيقته انما يعنى رفض القيام بالأعمال التي كانت تقوم بها سابقا البحرية الهندية . واقصى شيء أبدت الامبريالية استعدادها للقيام به هو بحث تخصيص سفينة لزيارة الخليج والبحر الأحمر من حين الى آخر ، وبشرط أن تسمح الأحوال في قاعدة الهند الشرقية بذلك ، ولكن هذه السفينة كان من

النادر أن تتوافر في الخليج عند الحاجة إليها ، وإذا توافرت فإن ضباطها لا يستطيعون القيام بمهمتهم نظرا لقلّة خبرتهم بطرّوق الملاحة في المنطقة ولغة أهل المنطقة وعاداتها ، مما كان يؤدى الى فشلها ، وجعل وحدها في المنطقة موضع احراج للسلطات البريطانية .

وبانتهاء دور بحرية الهند أحيل ضباطها والعاملون فيها الى التقاعد بعد أن صدر بذلك قرار من مكتب الهند ، واستثنى من ذلك القرار الضباط ذوو المهام السياسية ، ومن كان يندرج منهم ضمن الاطار السياسى للعمل ، أكثر من الاطار البحرى ، وقد تم ارسال هذا القرار الى الهند بتاريخ ١٨٦٢/١١/٢٨ . وكان المقيم البريطانى فى الخليج الكابتن فيلكس جونز فى ذلك الوقت يقضى اجازة مرضية ، وبذلك قام السير بارتل فرير بتعيين الماحور ليسبلى وكان برتبة ليفتنانت كولونيل مقيما بالوكالة بعد أن انتهت خدماته كسكرتير للمفوضية البريطانية فى طهران ، وذلك بعد عودة شارلس اليسون الوزير المفوض اليها فى شهر يوليو ١٨٦٠ . وبعد عودته للهند فى السنة التالية عين معتمدا سياسيا بريطانيا فى زنجبار ، كما نقل من هذا المنصب الى بوشهر محل جونز فى فترة غيابه ، وفى زنجبار عين الكابتن بليفر معتمدا سياسيا بالوكالة خلفا له . عند وصول بيلى الى بوشهر ، كان التدمير والاستياء فى اوساط الضباط البريطانيين التابعين لأسطول الخليج على أشده ، كنتيجة لالفساء البحرية الهندية وبالتالي تقليص مسئولياتهم ، وكان من الطبيعى أن ينظروا الى تعيين بيلى بشئ من الشك وكأنه مقدمة لانهاء خدمات جونز من المثلثة ، كما أن بيلى لم يفعل شيئا من جانبه لتبديد هذه الشكوك :

بعد وصول بيلى مباشرة أصدر أمرا بعقد محاكمة عسكرية لأحد ضباط أسطول الخليج ، كما أمر بنقل الكابتن هاربرت دسبراو مساعد

جونز بغير سبب ما ، أكثر من أنه لم يكن يرفّاح إليه ، وذلك بالرغم من أن جونز وخلفه الكولونيل كامبل كانا يعتبران دسبراً من اكفا الضباط العاملين في المنطقة ، وفي أواخر يناير ١٨٦٣ ، أجرى الدكتور كولوفيل ، طبيب المثلية في بوشهر والذي كان قد عين مستعداً لبلى حديثاً خاصاً مع اللفتنانت سيدلي (قائد الأسطول بالوكالة) وذكر فيه بأن جونز لن يعود إلى منصبه بعد انتهاء إجازته ، وأن بيلي سيحل محله بصفة دائمة ، ولكنه لا يرى في ذلك أي ضرر ، كما ذكر بأن بيلي تربطه مصالح شخصية هامة بحاكم بومباي وأنه يستطيع أن يحصل منه على ما يريد ، وقال كولوفيل بأن بيلي يمتلك محلاً تجارياً في المثلية ، وأن هذا الخبر إذا عرف فقد سيء إلى سمعته في نظر السلطات المسئولة في بومباي ، ولا نعرف عما إذا كان سيدلي مستعداً لتسجيل هذا الاتهام كتابة مع تورط جونز في أعمال تجارية ، خصوصاً وأن مثل هذه الأعمال محظورة على الضباط السياسيين والبحريين على السواء ، فإذا كان سيدلي يوافق على هذا الرأي فإن بيلي سوف يعمل على عدم عودة جونز إلى بوشهر ، وتقديم مكافآت إلى سيدلي على موقفه هذا ، غير أن سيدلي رفض الاقتراح بشدة ، وقدم تقريراً عن الحادث إلى السلطات المسئولة في بومباي أعرب فيه عن دهشته من تجرؤ كولوفيل على طرح ذلك الاقتراح عليه ، كما وصف موقف بيلي بأنه موقف مشين ويدعو للازدراء بتلقيق التهم ضد أحد المسؤولين من وراء ظهره ، وقال سيدلي في تقريره بأنني طلبت من كولوفيل بأن يبلغ بيلي عن رأيه فيه بكل صراحة (١) .

(١) مجموعة التقارير السياسية إلى بومباي مجلد ٤٥ مجموعة رقم

٢٦٦ ، المؤرخه ٢٤/١١/١٨٦٣ من سيدلي إلى جونز بومباي ١٢/٥/١٨٦٣ .

قبل أن يتقدم سيدلى بتقريره كان جونز قد عاد الى بوشهر من إنجلترا بعد أن قطع أجازته ، وذكر لوزير الدولة عندما ذهب اليه بأنه يفضل العودة الى مقر عمله ليكون موجودا فيه ، فيما اذا احتاج الأمر الى مساعدة في عملية مد الخطوط التلغرافية في المنطقة ، ولعله أيضا قد يكون قلقا من الأنباء التي وصلتته عما كان يدور في بوشهر ، وقد ذكر له أناسئولون في مكتب الهند بأنهم لا يمانعون من عودته الى الهند ، غير أن القرار الخاص بعودته الى بوشهر كان يتوقف على رأى حكومة بومباي ، وعما اذا كانت ستسمح له بالعمل في بوشهر .

وعند وصول جونز الى بومباي اتضح له أنهم ليسوا في حاجة الى مساعدته في عملية مد الخطوط التلغرافية ، وأنه يمكنه العودة الى مقر عمله بعد انتهاء أجازته . وفي هذه الأثناء غادر اللغتنانت سيدلى منطقة الخليج في طريقه الى إنجلترا بعد صدور قرار إحالته الى المعاش ، وانتهاز فرصة وجوده في الهند فكشف لزملائه من ضباط البحرية ومن بينهم القائد العام لأسطول الهند وهو الكابتن يونج عن الحديث الذي دار بينه وبين كولوفيل ، وهكذا أصبحت العلاقات بين أسطول الهند والممثلة البريطانية في الخليج متردية للغاية ، وكانت موضع أحداث الاوساط السياسية والبحرية في بومباي . وعلى أية حال فإن حاكم بومباي لم يتدخل في الموضوع ، وكان يفضل إثارة هذه المشكلة من جانب جونز الذي تقدم في الأسبوع الأخير من شهر مايو بشكوى رسمية الى حاكم بومباي ضد نصرف الدكتور كولوفيل ، واستشهد في شكواه بتقرير سيدلى بشهادة ضابط آخر كان قد اشترك في الحديث .

وقد أصدر حاكم بومباي أمرا بالبدء في اجراء تحقيق في شكوى سيدلى وذلك في أوائل شهر يونيو ، كما اخذت شهادة الضابط الذي

اشترك فى الحديث كما ذكر سيدلى ، وكان يشرف على التحقيق قاضى
قضاة شرطة بومباى .

وقد تعذر على سيدلى الادلاء بشهادته نظرا لانه قد سافر الى
انجلترا (١) ، وقد أرسل خطاب سيدلى وشهادة الضابط الآخر الى كل
من بيللى وكولوفيل لابداء رأيهما فيه ، وقد انكر الدكتور كولوفيل ان يكون
قد تحدث بشيء مما اتهمه سيدلى والضابط الآخر ، أما فيما يختص بالمحل
الملحق بالمثلثة فقد كان اكثر الناس فى بوشهر علما بوجوده ، ولم يكن
الأمر يستدعى شهادة من سيدلى ، غير أن كولوفيل كان حذرا فى أقواله ،
اذ لم يقل صراحة بوجود المحل ، وإنما ذكر بأنه عندما كلفه بيللى بالتحقيق
فى هذا الموضوع وجد أن هناك محلا لبيع السلع للضباط البريطانيين
العاملين فى المثلثة (٢) وقد رد بيللى بنفس المعنى ، وذكر بأنه يثق مطلق
الثقة بالدكتور كولوفيل ، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان الدكتور
ينصرف بطريقة تبعث على الازدراء ، وأنه فى الوقت الذى كان يلج على

(١) لقد استغل فرير هذا الحادث كثيرا فى تقريره الى وزير الدولة.
ولما كان سيدلى قد بقى فى بومباى بعد عودته من الخليج لمدة شهرين .
تجاهل فرير خلالها التهم الموجهة ضد جونز . ولما كان فرير لم يتخذ أية
اجراءات بصدد اجراء تحقيق فى التهم لمدة ثلاثة أسابيع منذ أن قدم
جونز عريضته ، فلا يمكننا أن ننحى باللائمة على سيدلى فى استنتاجه ،
ان ذلك التحقيق غير وارد ، وانه يمكنه هو أيضا ان يفادر الى انجلترا .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٥ تقرير رقم
٢٦ المؤرخ ١٨٦٣/١١/٢٤ من كولوفيل الى بيللى .

بيلى باستموازا بالخصول على أجازة مرضية طويلة ، كان فى نفس الوقت ينأمر من وراء ظهره لابقائه فى بوشهر (١) أما فيما يختص بالمحل فقد افاد بيلى بأنه عندما سمع اشاعات عن وجود محل لبيع السلع بالمثلية ، وكان وقتئذ يقضى أجازة على أحد المرتفعات الجبلية القريبة من بوشهر ، كلف الدكتور كولوفيل بالتحقيق فى صحة هذه الاشاعة ، وقد افاد الدكتور فى تقريره بأن هناك طبأخا للكاتبين جونز كان يقوم ببيع بعض السلع الخاصة بالكاتبين جونز ، وعلى حد رأى بيلى فان هذا التصرف لا يعتبر خروجاً على التقاليد ، واضاف بأنه قد أمر الطبأخ بالعدول عن هذا الأمر ، خوفاً من انتشار أخبار هذه العملية خارج نطاق المثلية ، كما ذكر بيلى بأن شهادة الضابط زميل الكاتبين سيدلى تشير بوضوح الى أن الذى وجه الاتهام الى جونز بالتجارة فى السلع ليس هو الدكتور كولوفيل ، وإنما هو الكاتبين سيدلى نفسه (٢) والواقع أن شهادة الضابط لا تشير الى أى شئ من هذا القبيل ، وإنما على العكس من ذلك ، فإنها تلقى المسؤولية على الثلاثة جميعهم بما فيهم بيلى نفسه (٣) ولم يستغرق تقرير وقتاً طويلاً ليأخذ قراراً فى هذه القضية ، وفى خطابه الى وزير الدولة أكد وزير رفضه لهذه

(١) نفس المظنن من بيلى الى اندرسون ١٨٦٣/٧/١٩ (رقم ٦٩ الإدارة السياسية)

(٢) نفس المصدر .

(٣) لقد فهمت أن الكاتبين سيدلى سيحيل القضية الى الكولونيل بيلى كما جاء فى شهادة شتلورت عندما افاد بأن ذلك كان تصرفاً فى غاية التفاهة ، اعتقاداً منه أنه كان يحمل شتلورت للإدلاء بشهادته (شهادة شتلورت ١٨٦٣/٦/١) .

الالتهامات ، وإعتبارها عمليات تلفيق وأختلاق ، الا انه قد اقترح على المسؤولين اجراء تحقيق شامل حول هذا الموضوع ، وقد جاءت نتيجة التحقيق فأكدت اعتقاده بأنه ليس هناك أى دليل على هذه الاتهامات التى نسبها سيدلى الى اللفتنانت كولونيل بيللى (١) واذا كانت هذه النتيجة قد وضعت حدا لهذا الحادث المؤسف الا أنها لم تضع حدا لمناعب الكابتن جونز ، فقد صندر قرار بعدم عودته الى مقر عمله قبل انتهاء أجازته ، فاضطر للانتظار فى بومباى . وفى الأسبوع الأول من نوفمبر أى قبل أن تنتهى أجازته بنضعة أيام أبلغه السكرتير الأول لحكومة بومباى شفويا ان عودته الى مقر عمله غير واردة ، ولكن لم تعرف الأسباب التى دعت الى هذا المنع ، ولهذا تقدم جونز فى شهر فبراير ١٨٦٤ بشكوى الى الحاكم العام يطالب فيها بإعادة النظر فى التهم الموجهة اليه ، والتى قال عنها بانها تجعله فى موقف المخالف لأوامر لدولة ، ولم يصرف له راتبه ، فاضطر بالاستدانة للانفاق على نفسه وعلى أفراد أسرته (٢) .

اختصر فرير اجراءات الدعوى وذكر لاعضاء المجلس ، بأن لديه من المعلومات ما يجعل إعادة تعيين جونز امرا غير مرغوب فيه ، وقال :
« لقد مضى على جونز فى الخليج ، وقت طويل ، وقد كان ذلك فى

(١) سجلات الخطابات السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٢ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦٣/٩/٢٨ (رقم ٢٩ الادارة السياسية) .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٩٠ تقرير رقم ٥٠ المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ . عريضة الكابتن جونز ١٨٦٤/٢/٢٤ . وخطاب جونز الى هافيلوك ١٨٦٤/١/٩ .

مصلحة الدولة التي يعمل فيها .. وكان جونز هو نفسه الذي اتصل بنا للتصريح له بفتح محل في المثلثة لبيع السلع والمواد الاستهلاكية ، كما أن المعلومات التي كان يوافينا بها لا تبرر أن ننسب إليه أى فضل فى اداء واجباته ، فضلا عن المشاكل والخلافات التي كان يثيرها مع السلطات المحلية فى فارس ، خلال الفترة التي كان يعمل فيها بالمثلثة ، كما كنا فى جهل عن التطورات الهامة التي كانت تحدث فى فارس ، فلم نعلم أى شىء عن أهم اتفاقية عقدت بين فارس ومسقط عام ١٨٥٦ ، الا عندما أشار اليها بادجر فى التقرير الذى بعث به من مسقط « (١) .

كذلك قدم بادجر خطاب شكوى ضد الكابتن جونز من السيد ثوينى، وكان قد تسلمه منه اثناء زيارته لمسقط فى ابريل ١٨٦١ ، وفى هذا الخطاب يحتج السيد ثوينى على تدخل جونز عام ١٨٥٥ لمنع بنى ياس من مساعدة السيد ثوينى فى الهجوم على بندر عباس كرد على احتلال الفرس لها ، وحول هذا الموضوع علق بادجر .. « انه من المعروف أن القبائل العربية فى الخليج الفارسي غير راضية عن تصرفات المقيم ووكلائه فى المنطقة ، ويدعى زعماء هذه القبائل أن المقيم يمارس سلطاته عليهم بطريقة تعسفية ، وان طريقته فى ممارسة الرقابة تفوق كثيرا حدود التدخل التي سمحوا بها للمقيم بموجب معاهدة عام ١٨٥٣ ، وأنهم قد اصبحوا خاضعين خضوعا كاملا لسيطرته (٢) وقد حضر عدد من هؤلاء الى مسقط ليعربوا

(١) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/١٠ .

(٢) مرفقات خطابات حكومة بومباى السرية مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش ، عدن فى ١٨٦١/٦/٥٠ (رقم ١ الادارة السرية) لجنة مسقط وزنجبار .

عن احتجاجهم الى بادجر ، عن اجراءات جونز التعسفية ، وعلى الاخص طريقته فى فرض الغرامات عليهم عن المخالفات التى يرتكبها رعاياهم فى الخليج » وبالتالى فقد ذكر بادجر فى تقريره الى فرير « بأنه فى الوقت الذى لا يمكنه تأييد صحة هذه الأقوال الا أنه يستطيع أن يؤكد ما يسود أوساط هؤلاء العرب من نقمة على سياستهم فى منطقة الخليج ، فنظام الغرامات أصبح يجرى تطبيقه بمنتهى الشدة كما أن القبائل وزعماء المنطقة يسامون الخسف من جانب المقيم البريطانى لآتفه الأسباب ، كما يتم فرض الغرامات تحت التهديد بالقوة ، وضرب بادجر أمثلة على هذه التصرفات وأشار بالذات الى ما حدث بالنسبة لحاكم الشارقة فى عام ١٨٥٥ وحاكم دبی فى عام ١٨٦١ . وفيما يتعلق ببندر عباس واحتجاج السيد ثوينى على اجراءات المقيم يرى بادجر بأن تدخل المقيم قد جاء فى صالح حكومة فارس التى استغلت التصرف ضد الحكومة البريطانية ، واوحت للرأى العام بأن بريطانيا قد تخلت عن حليفها القديم السيد سعيد وأجبرته على عقد معاهدة لم تكن فى صالحه (١) .

على هذه الاعتبارات اعتمد فرير فى قراره بعد الموافقة على عودة جونز الى الخليج ، وأبلغ رأيه هذا الى المجلس ، وركز على ناحية واحدة فى الموضوع ، وهى فشل جونز فى الحصول على صسورة من المعاهدة المسقطية الفارسية لعام ١٨٥٦ ، وبذلك بقيت حكومة بومباى لا تعرف

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٩ الموافق ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش - عدن ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١٠ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

شيئاً عن هذه المعاهدة ، الى أن كشف عنها بادجر فى تقريره (١) وذكر
فرير بأنه ينوى أن يطبق على جونز القانون الذى ينص على فصل الموظفين
السياسيين من الخدمة اذا ما اتموا خمسة وثلاثين عاماً فى الوظيفة ،
والتالى يتعين الاستغناء عن خدمات المقيم فى الخليج ، الا اذا قام الحاكم
العام باعادة تعيينه . أما سبب عدم ابلاغ جونز بقرار فصله فى شهر مارس
١٨٦٣ عندما تقدم بطلب العودة الى منصبه ، فقد ذكر فرير بأنه لم يكن
حتى ذلك الوقت قد اقتنع ، كما هو مقتنع الآن بعدم صلاحية جونز بشغل
منصبه بصورة مرضية له ولحكومته (٢) . غير أن واحداً من اعضاء
المجلس وهو انفراتى اعترض على قرار فرير ، ووجهة كلامه الى الحاكم
قائلاً « بأنه فى الوقت الحاضر لا يوجد قانون ينص على فصل او اعادة تعيين
الضباط للعسكريين والبحريين العاملين فى السلك المدنى ، كما قال بأن
انكابتن جونز قد قدم خدمات جليلة أثناء فترة عمله ، وبالتالي فله حق
الدفاع عن نفسه ، قبل اصدار حكم ارتجالى كهذا عليه بعد فترة طويلة
أداها فى خدمة دولته .. » (٣) واستطرد انفراتى يقول بأن جونز التحق

(١) جاء هذا الاتهام فى مذكرة بادجر المؤرخة ١٨٦٣/١٢/٢٣ بعنوان
علاقات فارس السياسية بمسقط ان كل جهود السير جيمس اوترام
للحصول على نسخة من المعاهدة لم تكلل بالنجاح ، وأن جونز اما انه لم
يكن يريد اوانه لم يستطع مساعدته فى الحصول عليها .

(٢) مجموعة التقارير السياسية لبومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠
المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/٢٠ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد انفراتى ١٨٦٤/٣/١٤ .

بالبحرية وهو فى سن الرابعة عشرة وهو فى الخمسين من عمره ، وأمضى كل هذه الفترة من حياته فى مهام شاقة وخطيرة فى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، وأفريقيا الشرقية ومضيق ملقا وفى العراق ، وقد ظهرت كفاءاته فى أزمة ١٨٣٣ - ١٨٣٩ فى الخليج وفى الحرب الفارسية ، كما أشاد به الحاكم العام السابق للورد كاتنج على ما بذله من جهود ، غير أن فرير لم يكتثر بتلك الأقوال . وقد اتخذ زميلاه فى المجلس وهما أخوه دبليو - ايه - فرير ، وقائد عام جيش بومباى نفس الموقف من أقوال انفراتى ، غير أن فرير أبدى استغفه لتعذر تطبيق قانون ال ٣٥٠ عاما على السياسيين ، وأبدى استعداده نظرا لما تكبده جونز من متاعب بسبب عدم إبلاغه بعدم الموافقة على عدم عودته الى بوشهر قبل عام واحد من اتخاذ هذا القرار ، لمنحه علاوة خاصة توازى الفترة الفاصلة بين السن القانونى للتقاعد ، وكامل مرتبه كمقيم بريطانى فى الخليج عن فترة الشهور الثلاثة بين ديسمبر عام ١٨٦٣ وهو تاريخ انتهاء اجازته ومارس ١٨٦٤ وهو تاريخ الاستغناء عنه .

وعلى الرغم من الطلب الذى تقدم به جونز الى حاكم بومباى بالسماح له بالدفاع عن نفسه الا أن جونز لم يعد فى حالة معنوية تسمح به بذلك ، فقد ظل عاما بطوله يتسكع فى بومباى بانتظار البت فى مصيره ، وقد ساءت حالته المالية وأصبح يعتمد على صدقات اخوانه للانفاق على نفسه وأسرته ، وعندما رفض فرير طلبه فقد جونز كل أمل فى العودة الى منصبه . غير أن انفراتى لم يكن يقبل أن ينفذ فرير ارادته دون التصدى له ، ولذلك فقد عاد فقدم احتجاجا على قرار فصل جونز من منصبه دون أن تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه ، لكن فرير رفض هذا الاحتجاج بشدة وقال : -

« اننى لا ارى ان أية محاولة من قبل جونز لتبرير سلوكه تجعلنا نقتنع بأن سجله فى السنوات الأخيرة من عمله فى الخليج ليس أكثر من اقحام نفسه فى مسائل تافهة ومشاغبات تسيء الى سمعته والى الدولة التى يمثلها بينما لم نر له أى نشاط فى القضايا الهامة ذات المصلحة المباشرة للحكومة البريطانية ، ولم نتلق منه أى معلومات أو تقارير عن هذه القضايا ، وذلك على عكس ما كان يبيده من نشاط فى السابق للحصول على المعلومات اللازمة وموافاتها بها ، ولا يوجد مبرر لازالة المارة التى تشعر بها من تقاريره الأخيرة وهى التقارير التى تعبر عن نوع الشخصية التى أصبحت تمثل الحكومة البريطانية فى الخليج .

أما وزير الدولة السير شارلس وود ، فقد أعرب عن اسفه لكل ما كان يجرى بالنسبة لقضية جونز ، غير انه قد وافق على أن قرار فصل جونز كان قرارا حكيما ، اما عن الاتهامات التى وجهت الى كل من بيلى وكولوفيل فلم يعلق وزير الدولة بشئ عليها ، كما لم يعلق على الأسباب التى اعتمد عليها فريز فى قرار ابعاده لجونز ، ولكنه علق على الأسلوب الذى تم به الاستغناء عن خدمات جونز ، فهو أولا لم يكن يوافق على أن لالغاء الأسطول الهندى اية علاقة بوضع جونز كمقيم بريطانى فى الخليج ، وأن تصرف فريز فى عدم ابلاغ جونز مسبقا بقرار ابعاده لم يكن تصرفا حكيما ، وثانيا أنه يرى ان التعويض الذى قرر لجونز لم يكن تعويضا بالقدر الكافى ، وأنه يفضل ان يعوض جونز بضعف هذا المبلغ ، على أن يصرف له من خزانة مكتب الهند .

ومما يدعو الى الأسف أن وزير الدولة لم يأمر باجراء تحقيق فيما نسب الى جونز من اهمال فى أداء عمله ، صحيح أن صحيفة جونز لم تكن بيضاء فقد كان اداؤه ضعيفا فى ادراك ما يجرى من أحداث واتخاذ

المواقف بشأنها ، كما كان قصير النظر فى تعامله مع شيوخ الخليج ورغم ذلك فان الأسباب التى اعتمد عليها فريز فى اعتبار عدم صلاحيته لشغل المنصب الذى أسند اليه لم تكن أسبابا تقرر فصله ، ولا يمكن ان نلوم جونز على مشاغباته مع الفرس لأن هذا وضع لم يسلم منه أى مقيم بريطانى ، فقد كانت هذه المشاكل تفرض عليهم فرضا وبالأخص كلما تأزمت العلاقات بين بريطانيا وفارس ، وعندما كان رجال السلطة فى فارس يجدون فى التشهير بالمقيم عملا سهلا . أما صمويل هانيل الذى لم يكن يفضل ارهاق رؤسائه بمشاكله الشخصية فكانت له مع الفرس مشاكل تفوق كثيرا عن المشاكل التى تعرض لها جونز فى علاقته بهم . وبالإضافة الى ذلك فقد كانت الفترة التى تولى جونز منصبه فترة صعبة ، اذ كان لايزال الفرس يعانون من الهزيمة التى لحقت بهم فى حرب عام ١٨٥٦ - ١٨٥٧ ، وكان سلطان مراد ميرزا أكثر الحكام الفرس كرها للانجليز يحكم شيراز ، واذا كان حاكم بومباى يشك فى هذا الأمر ، فقد كان فى امكانه ازالة هذا الشك بالرجوع الى تقارير أحد مساعديه ، وهو الماجور تايلور عن المظائع التى اتركبها الامير خلال انسحابه من خراسان سنة ١٨٥٧ فقد رأى جونز فى قرار حكومة فارس فى عام ١٨٥٩ بحالة المراسلات مع شيراز عن طريق وكيل وزارة الخارجية الفارسية المقيم فى بوشهر اهانة متعمدة ومقصودة ، وجزءا من حملة مدبرة باثارة المتاعب فى وجهه ولعله كان مخطئا فى تصويره هذا ، غير أن تاريخ الخمسين عاما الماضية ورأى المقيمين البريطانيين الذين سبقوه فى شغل هذا المنصب ، كلها

تؤكد أنه كان على صواب (١) ذلك أن قرار هدم المنزل الريفى الخاص بطبيب المثلثة فى شهر يناير سنة ١٨٦٢ ، لا يترك أى مجال للشك فى سوء نية الفرس ، مما حمل وزير الخارجية البريطانية وقتئذ وهو اللورد راسل الى توجيه احتجاج عنيف الى طهران .

فى السنوات الاخيرة من عمل جونز فى بوشهر ، لم تتأثر نوعية التقارير التى كان يوافى بها حكومته ، أما اذا كانت تلك التقارير قد قلت من حيث كميتها ، فانما ذلك يعود الى التعليمات التى تلقاها من بومباى بمحاولة اختصار تقاريره (٢) وربما كانت انتقادات بادجر لجونز تقوم على هذا الأساس ولكن ليس الى الحد الذى تصوره فريز ، كما أن فرض بعض الفرامات على الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورأس الخيمة واستخدام الاسطول لارغام رعايا هذا الشيخ فى شبه جزيرة مسندم بدفع تعويضات كانت اجراءات قاسية ، أو بالأحرى لم يكن لها مبرر على

(١) ان رولنسون الذى كان الوزير البريطانى المفوض فى طهران ذلك الوقت ، تصور أن جونز قد بالغ كثيرا فى التدابير الجديدة ، وان كان قد اعترف بأن وضع المقيم فى نوسر مختلف كثيرا عن وضع القناصل البريطانيين فى تبريرورشت (انظر فارس والخليج) مجلد ١١٤ من رولنسون الى وود ١٨٦٠/١/٢ (رقم ١) .

(٢) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجلد ١٧ مجموعة ١٢ بتاريخ ١٨٦٠/٩/٢٢ ، ١٨٦٠/٩/١٩ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٦/٢٩ (١١٤ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة .

الاطلاق (١) ومن ناحية أخرى اعترف بادجر فى معرض انتقاده لجونز بأن قبائل ساحل الهدنة ما زالت متمسكة بأعمال القرصنة والحروب البحرية، وبالتالي فقد كان الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة اوضع حد لهذه المخالفات . وفى شهر نوفمبر عام ١٨٥٥ ، عندما جنحت احدى السفن التابعة لبومباى الى الشاطئ واعتدى عليها السكان العرب ، ونهبوا محتوياتها وضربوا قبطانها وبحارتها ومزقوا العلم البريطانى ، احتج جونز على هذا العمل ، غير أن الشيخ سلطان بن صقر ، رد عليه بأن العملية لم تكن قرصنة لأن السفينة لم تكن فى البحر وانما كانت على الشاطئ ، وأن الذين قاموا بنهبها هم مجموعة من البدو غير الخاضعين لسلطته ، غير أن جونز رفض هذه المبررات ، والزم الشيخ بدفع تعويضات لأصحاب السفينة .

اما الفرامة التى فرضت على شيخ دى واعترض عليها بادجر فكانت تتعلق بجريمة تعتبر من افظع الجرائم التى ارتكبت فى الخليج . فكان هناك ثلاثة أشخاص مسافرين من نجد الى لنجه عن طريق الخليج فى أواخر عام ١٨٥٩ ، واستقلوا سفينة شراعية تابعة لساحل الهدنة ، واثناء الليل اعتدى على الثلاثة وسرقت ممتلكاتهم ، ثم القى بهم فى البحر ، وقدبقى واحد من الثلاثة على قيد الحياة وانتشلته سفينة من صور ، وهو الذى قام بإبلاغ جونز بهذا الحادث ، وقد امر المقيم بخروج أحد الطرادات لتعقب الجناة ، وتبين انهم نزلوا فى دى ، فطلب من شيخ دى إعادة المسروقات ودفع دية عن القتل ، الى جانب دفع تعويضات للشخص

(١). ملخص المراسلات لخاصة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥

الثالث الذى نجا وتدمير السفينة التى ارتكبت الحادث ، كما أمر جونز بدفع غرامة مقدارها ١٠٠٠ ريال ، يقوم بدفعها شيخ دى على أن ترد اليه بعد أن ينفذ حكم الإعدام فى القتلة ، غير أن المقيم عاد فسحب هذا الشرط بعد أن تنازل ورثة القتيل عن الحكم . وقد تمكن أحد الجناة من الوصول الى حطب فى شبه جزيرة مسندم وهى مسقط رأسه ، غير أن شيخ المنطقة قام بتسليمه الى جونز دون قيد أو شرط ، وقد تكرر مثل هذا الحادث مرتين أو ثلاث مرات فى تاريخ العلاقات بين بريطانيا وساحل الهندة . الأمر الذى يدل على أن أهل تلك المنطقة يستنكرون مثل هذه الأعمال . وقد قام جونز بإرسال القاتل الى مسقط ، نظرا لأن حطب جزء من سلطنة مسقط ، وهناك وضعه السيد ثوينى على فوهة أحد المدافع ، واطلق المدفع عليه ، وقد أيد الفنستون حاكم بومباى وقتئذ ، إجراءات جونز هذه ، كما وافق عليها أيضا وزير الدولة (١) .

وهناك مشكلة بندر عباس التى يمكن أن يعتبر جونز مسئولا عنها الى حد ما ، ومع ذلك فقد كان كل من فريير وباجر على خطأ فى اعتقادهم ، لأن جونز هو الذى قام بمنع شيخ أبو ظبى من تقديم المساعدة الى السيد ثوينى . والواقع أن كامبل هو الذى اعترض أسطول بنى ياس ومنعه من مهاجمة بندر عباس وهو اجراء أيدته حكومة بومباى ، وكان جونز فى تطبيقه لقرار الحظر الصادر فى عام ١٨٥٥ ، إنما يقتدى فى ذلك بكامبل ،

(١) الإجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجموعة ١٧ بتاريخ ١٨٦٠/١٠/١ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٥/٢٢ (رقم ٨ الادارة السياسية) وملخص المراسلات الخاصة بشيوخ ساحل الهندة ص ٢٧ - ٢٨ .

وكان له من الاسباب ما يبرره ، ويبدو أن كلا من بادجر وقرير قد نسي أن سبب انفجار أعمال القرصنة فى الخليج فى عام ١٨٣٤ هو اشتراك اسطول بنى ياس فى تلك الأعمال ، كما أن المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط قد تلقى توبيخا من حكومته فى ديسمبر عام ١٨٦١ ، ثم أبعد عن منصبه ، وذلك بسبب تحريضه لشيخ أبو ظبى على ارسال رجاله لمساعدة السيد ثوينى فى قمع الثورة التى نشبت ضده فى الباطنة ، وبالإضافة الى ذلك تعرضت أبو ظبى نفسها لاضطرابات داخلية عنيفة عام ١٨٥٥ ادت الى انتشار موجة من الذعر بين بنى ياس ، وقد خلع سعيد بن طحنون الحاكم من جانب أسرة آل بوفلاح وتولى المشيخة ابن عمه زايد بن خليفة نجل خليفة بن شخبوط الذى سبق أن اطاح به السيد سعيد عام ١٨٤٥ ، وقد استعان السيد سعيد بخصمه القديم الشيخ سلطان بن صقر ، وبمساعده تمكن من مهاجمة أبو ظبى فى يوليو عام ١٨٥٦ ، وقد قام بهذا الهجوم وبتدمير سوق البلدة وجزء من القلعة ، غير أن زايد بن خليفة الذى كان وقتئذ فى الظفرة عاد بسرعة الى البلاد ومنع سلطان بن صقر من الاستيلاء على أبو ظبى ، وقد ساعده فى ذلك حلفاؤه من البدو ، وفى هذه المعارك قتل سعيد بن طحنون ، ولو أن هذا الهجوم كان قد وقع قبل هذا التاريخ بستة أو تسعة اشهر ولو ان اغلبيه رجال بنى ياس كانوا فى الخارج عند السيد ثوينى لمساعدوه فى فرض الحصار على بندر عباس لتغيرت الأمور، ولربما أدى ذلك الى اشتعال المنطقة كلها بالاضطرابات والحروب القبلية . وتنفيذا لتعليمات تلقاها جونز من حكومة بومباى قام بفرض غرامات باهظة على الشيخ سلطان بن صقر عقابا له على انتهاكه نظام الهدنة ، وكانت هذه الغرامات هى التى اتخذ منها بادجر مبررا لتوجيه النقد الى جونز (١) ،

(١) ملخص للمراسلات الخاصة بزعماء ساحل الهدنة ص ١٧ - ١٨ .

كما ان اتهام بادجر لجونز بأنه فشل في اخطار حكومته بنصوص المعاهدة التي وقعتها مسقط وفارس عام ١٨٥٦ وأن الحكومة لم تعلم عنها شيئاً الا من رسالة بادجر ، فهذا قول لا يقوم على أى أساس ، فقد كان جونز بالأحرى يوافي حكومته بانتظام بتطور المفاوضات فيما بين عامي ١٨٥٥ - ١٨٥٦ كما بعث لها بملخص بنصوص المعاهدة (١) . صحيح ان جونز لم يتمكن من الحصول على نسخة كاملة من المعاهدة ، الا أنه بالتأكيد قد بعث بخطاب تلقاه من السيد ثويني الى السير جيمس اوترام ، وذلك في مايو سنة ١٨٥٧ ، وكان الخطاب يتضمن نصوص المعاهدة ، وتولى اوترام ارساله الى وزارة الخارجية البريطانية (٢) فاذا كانت نصوص هذه المعاهدة ليست في صالح مسقط فان الذنب لم يكن ذنب جونز ، أو أنه يعتبر منحازاً مع الفرس ضد مسقط ، ولو كانت حكومة بومباي ترغب حق في مساعدة السيد سعيد في مشكلة بندر عباس لكان في استطاعتها أن توزع الى جونز بهذا المعنى ، غير أنها لم تفعل ، وبالتالي فلم يكن في

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السري رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ ١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) مجلد ١٣٥ مرفق للخطاب السري رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ٧ الادارة السرية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السري رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٢ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

(٢) انظر فارس والخليج مجلد ١١٢ من اوترام الى كلارندون بغداد ١٨٥٧/٦/٤ ومرفق صورة من خطاب جونز الى اوترام ١٨٥٧/٥/١٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) ومن السيد ثويني الى جونز ١٨٥٧/٤/٢٥ .

وسع جونز أن يظهر تأييده الى السيد سعيد بصفته الخاصة ، كما أن السيد سعيد لم يكن يرغب في الوساطة البريطانية . واذا كانت نتائج مشكلة بندر عباس قد جاءت مخيبة للآمال فلم يكن ذنب جونز اطلاقا ، واكن من المؤكد ان جونز كان متساهلا بالنسبة لموقف حكومته في هذه المشكلة ، ولكنه تساهل لا يصل في حجمه الى مستوى تساهل بيلي في مشكلة البحرين عام ١٨٦٠ ، ورغم هذا فان بيلي لم يتعرض لاي توبيخ على الاجراءات الحمقاء التي قام بها ، وانما على العكس من ذلك فقد عين في منصب جونز بعد مضي ثلاثة أعوام .

ومن المحتمل ان ابعاد جونز من منصبه كمقيم بريطاني قد تم في فترة كان لابد منها ، فقد كان قد أمضى فترة طويلة في خدمة المنطقة ، كما كان يفتقر أيضا الى بعض الميزات التي لابد ان تكون متوفرة في منصب المقيم ، وبالأخص في تلك الفترة التي كانت تشهد تغيرات هامة في منطقة الخليج . وربما كان التوافق في كونه من ضباط البحرية ، وخروجه في اجازة طويلة عند اتخاذ قرار الغاء الاسطول الهندي ، قد هيأ الفرصة لانهاء خدمته ، الا أنه لم يكن من الانصاف أن يتم هذا الاجراء بالطريقة التي عرضناها ، وأن يتعرض للاهانات سواء في سلوكه او كفاءته بالشكل الذي استخدمه فريز ضده ، ولعله مما يثير السخط أن يكون أهم جانب في مشكلة جونز والتي سردناها آنفا ، أنها تعكس ميل فريز الى التلاعب بحقائق هذه المشكلة بطريقة تخدم اغراضه وهي استبدال جونز بمرشحه بيلي (١) .

(١) أما عن محاولات فريز الحصول على وظيفة مناسبة لبيلي في نيماين ١٨٦٠ - ١٨٦٢ (انظر حياة ورسائل السير مارتل فريز) مجلدان طبعة لندن ١٨٩٥ تأليف مارتينو ص ٤٨٤ - ٤٨٥ وص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

وكان فرير يهدف بذلك الى التأثير فى سير الامور داخل منطقة الخليج ، خلال السنوات العشر التالية ، وبالاخص فى الاتجاهات التى سوف تسير عليها السياسة البريطانية هناك ، وخلال وجود فرير فى بومباى ، لم يكن يسمح اطلاقا لاحد بالانتقاص من أهمية بيلى ، وحتى بعد تعيين فرير فى مجلس الهند ، فقد استمر يدافع عن صنيعته بيلى ، ويؤيد كل مواقفه ، وأيا كانت التقارير التى يبعث بها بيلى وتوصياته مضللة وحافلة بالاطعاء فان فرير لم يكن يتردد فى تأييده ، ومنع توجيه الانتقاد اليه ، وفوق كل ذلك كان فرير يحاول اقناع غيره من رجال المسؤولية بالتساهل تجاه بيلى ، والتجاوز عن اخطائه ، كما أن بيلى هو الآخر استغل تأييد فرير له ، حتى انه كان يرفض أى انتقاد يوجه اليه فى مركزه الشخصى أو الرسمى ، وكان يشترك مع فرير فى نقطة ضعف واحدة ، الا وهى تغليب علاقته الشخصية على قراراته السياسية فى تعامله مع كل من زملائه ومرءوسيه . وقد اتسمت فترة توليه الممثلة فى الخليج بصراعات تافهة مع غيره من زملائه ، كما اتسمت باجراءات سياسية حمقاء أدت الى توريط حكومته فى مشاكل شبه الجزيرة العربية ، وكان لها من النتائج ما لاتزال آثاره باقية حتى اليوم .

الفصل الثالث عشر

الحملة على تجارة الرقيق

١٨٤٢ - ١٨٧٣

لم تكن دهشة السيد سعيد وقلقه من قرار الحكومة البريطانية بوضع حد لتجارة الرقيق ، عندما أبلغه به هامرتون فى يناير ١٨٤٢ على غير اساس ، وكان السيد سعيد قد علم بهذا القرار منذ بداية عام ١٨٢٦ ، ثم مرة أخرى فى عام ١٨٣٩ ، وبالنسبة للمرة السابقة كان علم السيد سعيد بهذا القرار يرتبط باجراءات الكابتن أوين فى ممباسا ، ولكن السيد سعيد فى ذلك الوقت لم يرفض الفكرة اطلاقا ، وانما حدد شروطا لوقف تجارة الرقيق ، ولن نستطيع القول أن السيد سعيد كان جادا فى موقفه هذا ، لانه لم يكن قد تم اختباره بعد ، حتى يمكن أن ترفض الحكومة البريطانية شروطه وفى مايو عام ١٨٣٩ عاد الكابتن كوجان فاثار هذا الموضوع مع السيد سعيد خلال المفاوضات التى أجراها معه لعقد الاتفاقية التجارية التى تم التوقيع عليها فى ذلك الشهر . وعندما سأل كوجان عن شروطه لوقف هذه التجارة ، وهل كان يكفيه ضم البحرين اليه ، كما سبق أن أبدى رغبته ، لم يتحمس السيد سعيد للفكرة ، وانما رفض ضم البحرين اليه دون تعهد من الحكومة البريطانية لحمايته ، ولو ضمت البحرين اليه على أساس مساندة الحكومة البريطانية له ضد الدول الاسلامية الاخرى ، فانه قد يوافق على منع بيع العبيد فى المنطقة الواقعة غرب منطقة بركا

على ساحل الباطنة ، ومناطق الخليج الأعلى (١) وعندما سأله كوجان عن مقدار التعويض المالى الذى يكفيه لوقف هذه التجارة ، ووقف تصدير العبيد من مستعمراته فى افريقيا أجاب السيد سعيد بأن حجم الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا القرار سوف لا تقل عن مائة ألف ريال بمسوى سنويا ، وأكد السيد سعيد بأنه حتى لو تم هذا المنع فإنه سوف يضطر على أية حال الى الاستمرار فى استيراد العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار (٢) .

لم يتمخض أى شىء عن هذه المحادثات الا ان المحاولات التى تمت لاقناع السيد سعيد لوقف تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال فى مقابل ضم البحرين اليه ، قد أثبتت من جديد فى عام ١٨٤٠ كنتيجة لتواطؤ السيد سعيد مع محمد على باشا ، وكان الرأى السائد فى الأوساط الحاكمة فى كل من إنجلترا والهند أن بريطانيا لن تضار ، اذا ما تنازلت عن البحرين للسيد سعيد ، غير أن السير كارناك حاكم بومباى عارض بشدة ، التنازل عن البحرين للسيد سعيد كتعويض له عن حظر تجارة الرقيق ، وكتب فى هذا الصدد يقول : ان تصورى هو أن السيد سعيد مدين فى وجوده السياسى للحكومة البريطانية ، وأنه من الأفضل فى رأى ان يدفع تعويض للسيد سعيد يعادل دخله السنوى من تجارة الرقيق بدلا من ضم

(١) ملفات وزارة الخارجية - تقرير كوجان ١٨٣٩/٦/٧ ومرفق به صورة منه من خطاب هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ .

(٢) نفس المصدر .

البحرين اليه ، وبالتالي تعريض المنطقة الى خطر نشوب الحرب » (١) .

وقد ظهر فتور موقف حاكم بومباي من السيد سعيد كرد فعل لموقفه خلال الأزمة المصرية ، وبأن أثره في الشهور التالية ، وقد كان السيد سعيد يعتقد بأنه من الأفضل أن تكون اتصالاته بالحكومة البريطانية بصفة مباشرة ، فيما يتعلق بتجارة الرقيق ، وبالتالي فقد أخذ اعتبارا من عام ١٨٤٢ يتجاهل وجود السلطات البريطانية في الهند ، ويحاول الاتصال مباشرة بالحكومة البريطانية في لندن وكانت أول خطوة في هذه السياسة ، هي ما حدث اثناء محادثاته مع هامرتون في يناير عام ١٨٤٢ ، حول خطاب اللورد ليفسن المؤرخ ١٨٤١/٦/٨ ، عندما صرح بأنه غير مصدق بأن الخطاب المذكور قد جاء من انجلترا ، وأنه لم يكن يتصور أن الحكومة البريطانية سوف تبعث اليه بخطاب حاد اللهجة كذلك الخطاب ، وتصور بأن الخطاب ربما جاءه من حاكم بومباي ، أو الحاكم العام للهند اللذين قال عنهما ، بأنهما موظفان تابعان للحكومة في لندن ، أو مجرد موظفين في شركة من الشركات التجارية . وعلى أية حال فقد كان هامرتون يعلم الجهة التي استقى منها معلوماته هذه . فقد دأب القنصل الأمريكي في زنجبار ار . بي . وترز على خلق المتاعب في وجه هامرتون منذ وصوله زنجبار ، وكان يرى في شخص المعتمد السياسي البريطاني هناك منافسا خطيرا ، لا على النفوذ فحسب ، بل على المصالح التجارية للولايات المتحدة في افريقيا الشرقية ، وهي مصالح لا تنحصر فقط في بيع نسيج الدموور الأمريكي في افريقيا فحسب ، وإنما في تصدير العبيد الى الولايات المتحدة أيضا ، وخلال عام ١٨٤١ ملأ هذا القنصل عقل

(١) ملفات وزارة الخارجية محضر من اعداد كارناك ١٨٤٠/١٤/٧ .

السيد سعيد بحكايات ومعلومات كثيرة عن شركة الهند الشرقية ، وعلاقتها بالحكومة الأمريكية ، وقد استمد القنصل الأمريكى هذه المعلومات من جهله بحقيقة العلاقة بين هذه الشركة والحكومة البريطانية ، أكثر مما استمدها من كراهيته لهامرتون ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن السيد سعيد اخذ يعامل هامرتون بشيء من الترفع اذا لم نقل بشيء من الاحتقار ، وقد ازداد هذا الشعور عمقا فى أعقاب الكارثة العسكرية الساحقة التى حلت بالجيش البريطانى فى افغانستان (١) .

وعندما استطاع هامرتون فى النهاية اقناع السيد سعيد بأن الخطاب قد جاء فعلا من انجلترا ذكر ، بأنه أيا ما كان الوضع ، فانه يرفض مضمون الخطاب ، وأنه سوف يوفد مبعوثا خاصا لاجراء اتصال مباشر مع الحكومة البريطانية (٢) . واختار السيد سعيد لهذه المهمة مستشاره الكفاء الشيخ على بن ناصر الذى أبحر الى انجلترا فى اواخر عام ١٨٤٢ ، مزودا

(١) ذكر هامرتون فى تقريره أن القنصل الأمريكى قد عاد مؤخرًا من بمباى فى ٧ ديسمبر الماضى وفى حقيبته كثير من الاخبار فيها أن شركة الهند الشرقية قد انهارت ، وأن العقد لن يحدد مرة اخرى ، وأن حاكم ولاية ستارا قد حقق نصرا ساحقا على الشركة ، وأن الامام اصبح خاضعا لسلطان حكومة بمباى . . واننا قد فشلنا تماما فى افغانستان والصين (مراسلات الخارجية من هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ راجع أيضا « افريقيا الشرقية وغزاتها » كوبلاند ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٢) مراسلات الخارجية من هامرتون الى ويلوبى ١٨٤٢/١/٥
(رقم ٢ الادارة السرية) .

بخطابات الى كل من ملكة انجلترا وبالمستون وابردين الذى كان قد خلف بالمستون فى وزارة الخارجية ، وفى جميع هذه الرسائل أكد السيد سعيد للمسئولين البريطانيين بأن حظر تجارة الرقيق سوف يؤدي حتما الى انهيار الأوضاع فى كل من شطرى السلطنة فى عمان وزنجبار ، وأنه لن يتبقى لديه شيء من الدخل لمواجهة اعباء الحكم ، وفى رسالته الى الملكة ذكر بالحرف الواحد :

والذى (١) أراد توضيحه السيد سعيد ، انه اذا تمسكت بريطانيا بقرارها هذا فسوف تكون ملزمة بتعويضه عن الخسائر المالية التى سيتكبدها أو على الأقل بجزء منها ، كما ذكر بأن ضم البحرين اليه ربما كان تعويضا معقولا . وصل الشيخ على بن نصر فى شهر مايو الى انجلترا ، وبعد سلسلة من اللقاءات مع المسئولين ، تلقى رد أبردين فى شهر يوليو ، وفى هذا الرد قال وزير الخارجية بأن حكومته لا تفكر فى التراجع عن قرارها بحظر تجارة الرقيق فى كل من المنطقتين العربية والافريقية ، وأما عن الخسائر المالية التى أشار اليها السيد سعيد ، فقد اكتفى وزير الخارجية بالاعراب عن استغفه الشديد ، ولكنه ذكر بأنه كان وافقا من انه يمكن تعويض هذه الخسارة عن طريق تنمية المصالح البريطانية ، وأن اقصى شيء يمكن أن تتعهد به الحكومة البريطانية ، هو البحث عن السبل لمساعدة السيد سعيد فى سد العجز المباشر ، الذى قد يترتب على حظر هذه التجارة ، كما طلب من مبعوث السيد سعيد أن يسأل سيده عن المبلغ الذى

(١) نفس المصدر من السيد سعيد الى ملكة انجلترا ١٨٤٢/٢/١١ .

يراه مناسباً لتعويضه عن هذه الخسارة ، وعن الفترة التي يتعين فيها أن يستمر هذا الدعم ؛ ولم يرد في كلام وزير الخارجية أية إشارة إلى البحرين .

وعلى الرغم من أن الشيخ علي بن ناصر قد استاء من رد وزير الخارجية إلا أنه لم يستسلم ، فعاد . فأوضح لأبردين بأن موقف وزير الخارجية يختلف عن موقف بالمرستون من هذه القضية ، وذلك على ضوء خطاب لنسون المؤرخ في يونيو ١٨٤١ ، وهو الموقف الذي أثار انزعاج السيد سعيد إلى حد كبير ، فقد كان بالمرستون قد اقترح في خطابه دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني تعويضا سنويا للسيد سعيد على مدار ثلاثة أعوام . وبما أن أبردين الآن قد اقترح بأن يقوم السلطان بحتديد المبلغ بنفسه . فإنه يبدو أكثر تفهماً للمشكلة ، مع ذلك فإن وزير الخارجية لا يعنى تماما ما ينطوي عليه حظر تجارة الرقيق من أخطار ، فاقصااد افريقيا الشرقية إنما يقوم عليه ، وأن حجم النشاط الذي يمكن أن يقوم به مواطنو السلطان في كل من افريقيا وعمان في المعاملات التجارية المشروعة ، إنما يتحدد أساسا في عمليات تصدير العبيد إلى الخارج ، فإذا انقطعت هذه التجارة فسوف تنتهى زنجبار كمنطقة حرة لتوزيع العبيد . نظرا لأن السفن التي تأتيها من الشمال كل عام سوف تتوقف ، كما ستتأثر واردات المنطقة من الهند وأوروبا ، وسوف لا تقل خسائر السلطان في حالة حظره لهذه التجارة عن عشرة آلاف جنيه استرليني سنويا (١) .

(١) مراسلات الخارجية من علي ابن ناصر الى أبردين ١٨٤٢/١/٣ .

غير أن هذه الاعتبارات كلها قد فشلت فى اقناع أبردين بموقف السيد سعيد ، وفى ٩ نوفمبر أبلغ مبعوث السلطان بانتهاء المحادثات ، وتم تسليمه رد ملكة إنجلترا ، ورد أبردين على رسائل السيد سعيد ، ولم تتضمن الردود أى شيء يبعث على الأمل فى نفس السيد سعيد ، وإنما على العكس من ذلك فقد طلب اليه صراحة أن يبحث عن كل وسيلة ممكنة لوضع حد لتجارة الرقيق (١) وإزاء هذا الوضع لم يكن هناك أمام السيد سعيد مجال للتملص ، وأصبح مصير تجارة الرقيق الأفريقية مصيرا محتوما ، والأمل الوحيد الذى بقى للسيد سعيد هو أن يحقق أبردين وعده بتعويضه عن الخسارة المالية التى ستنتج عن تحريم هذه التجارة ، والواقع أن وعد أبردين بالتعويض كان أقل عمل يقوم به وزير الخارجية بالنظر الى جسامه التضحية التى كان يطلبها من السيد سعيد ، لقد سبق للسلطان بالفعل أن قدم تنازلات عديدة للبريطانيين منها : (١) فقد أمر بحظر بيع الرقيق للأوروبيين بمقتضى معاهدة مورسبى (٢) بموجب معاهدة ديسمبر سنة ١٨٣٩ أمر بحظر تصدير الرقيق الى الهند وتحريم تعامل رعاياه فى العبيد المستوردين من الصومال ، ولكن بريطانيا تطلب منه الآن ما لم تطلبه من أى حاكم مسلم من قبل ، وحتى لو فرضنا أن السيد سعيد قد وافق على طلبها هذا ، إلا أنه من المشكوك فيه أن يستطيع السيد سعيد إلغاء تجارة الرقيق فى أفريقيا الشرقية ، ومع ذلك فإذا لم يفعل فإن الحكومة البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن استمرار هذه التجارة ، وبالتالي فلم يكن من الغريب ألا يرد السيد سعيد على سؤال أبردين حول تحديد التعويض المالى الذى يكفيه للتنازل عن ممارسته لهذه

(١) نفس المصدر من أبردين الى على بن ناصر ١٨٤٢/١١/٩ .

التجارة ، كما أن ابردين من جانبه قد اعاد التفكير فى هذا الطلب ، ولم يعد يضغط على السيد سعيد لتحديد موقفه .

لم يستأنف بحث هذه القضية قبل ابريل ١٨٤٤ وذلك خلال زيارة كوجان لمسقط ، وكان كوجان قد اعتزل الخدمة فى الأسطول الهندى ، وكان هدفه من زيارة زنجبار هو الحصول على تصريح من السيد سعيد لانشاء مزرعة لقصب السكر يعمل فيها العبيد الافريقيون (١) ، وخلال المحادثات تطرق الحديث حول مقترحات كوجان التى عرضها كوجان عام ١٨٤٢ ، وطلب منه نقل رسالة الى وزير الخارجية البريطانية ومفاتيحه حول الشروط التى يتوقع ان يوافق السيد سعيد بموجبها على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار ، أما الشروط التى عرضها السيد سعيد فقد كانت ثلاثة هى (١) ضم البحرين الى ممتلكاته بشرط أن تتعهد بريطانيا باستمرار حكم السيد سعيد على البحرين (وقال بأن هذا الشرط يعتبر بالنسبة اليه أفضل من التعويض المالى) (٢) الشرط الثانى ان لا يكون اى تدخل من الجانب البريطانى فى عمليات نقل العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار وذلك ضمن مساحة تحدها منطقة لاموه من الشمال وكوة من الجنوب وتشمل زنجبار وبمبه ومافيا والشروط الثالث الا يعتبر السيد سعيد مسئولا عن اى انتهاك لقانون حظر تصدير العبيد اذا تم التصدير

(١) حول هذا راجع مراسلات وزارة الخارجية وعلى الاخص خطاب

هامرتون الى ابردين ١٣/٤/١٨٤٤ .

(٢) نفس المصدر من سعيد الى كوجان ١١/٤/١٨٤٤ .

دون طلمه (١) . بعد مضي ثلاثة أشهر وضع السيد سعيد شرطا آخر يمكن اعتباره الشرط الرابع ، وهو طلبه أن تضمن الحكومة البريطانية خلافة الحكم لكل من نجليه في مسقط وزنجبار (٢) .

لقد اعتبر ابردين هذه الشروط كمقدمة لموافقة السيد سعيد على حظر تجارة الرقيق في مستعمراته الافريقية ، ولم يبق امام الحكومة البريطانية الا الموافقة عليها . أما بالنسبة لموضوع البحرين فقد كان تحقيق هذا الشرط خارجا عن سلطة الحكومة البريطانية ، وبالأخص أن ابردين كان قد أوضح في لهجة عنيفة لحكومة فارس أن مطالبها بالسيادة على البحرين هي مطالب مرفوضة كما أن بريطانيا لا يمكن أن تتعهد للسيد سعيد بضمان خلافة الحكم لنجليه السيد ثويني والسيد خالد في كل من مسقط وزنجبار ، خاصة وأن الخلافة على الحكم في أسرة آل بوسعيد لم تكن تتم بصورة سليمة ، ولهذا فقد كان ابردين يعتقد عدم استطاعة بريطانيا الزج بنفسها في الصراعات التي قد تنشأ على الحكم بين الاجنحة المتنافسة من أسرة آل بوسعيد ، والا سيكون ذلك تصرفا سياسيا غير سليم (٣) كذلك فإن الشرط الخاص بتقسيم

(١) نفس المصدر خطاب من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٤/٨ في نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٧/٢٣ « وان املنا ورجاءنا من الحكومة البريطانية أن تنظر بعين الرضا الى نجلينا السيد خالد والسيد ثويني » .

(٣) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٧/٣١
(رقم ٢٣) .

السلطنة بين نجليه موضوع تحيطه الشكوك (١) أما الشرطان الأخيران فلم يكن يشكل قبولهما أى عقبة ، وفى شهر ديسمبر ١٨٤٤ أعد أبردين ، بالتشاور مع رجال مكتب الهند رده على السيد سعيد ، ومسودة لمعاهدة ، وطلب من هامرتون تقديمها للسلطان عند اجتماعه به فى مسقط . وقد أعرب أبردين فى خطابه عن اسفه للاحاح السيد سعيد على موضوع الخسارة التى قد يتعرض لها فيما لو طبق الحظر على تجارة الرقيق ، وما سوف يسفر عنه من انخفاض فى عمليات تصدير العبيد ، وأشار أبردين الى امكانية تعويض هذه الخسارة عن طريق ازدياد حجم المعاملات التجارية المشروعة . أما عن البحرين فقد اوضح وزير الخارجية فى خطابه بأنه لا يستطيع تحقيق رغبة السيد سعيد فى ضم البحرين اليه ، مقابل حظره لتجارة الرقيق ، كما أكد له عدم وجود أى معارضة على اعمال نقل البريد العادية ضمن مستعمراته الافريقية ، وفى مسودة المعاهدة بند تضمن بمقتضاه الزام الحكومة البريطانية باستمرار عمليات نقل البريد ، باعتبارها حقا من حقوق السيد سعيد ، لاتنازلا من الحكومة البريطانية له (٢) وتتضمن مسودة المعاهدة الى جانب الديباجة ثلاث بنود ، فى البند الاول يتعهد السلطان بحظر تصدير العبيد من مستعمراته الافريقية ، وبأن يلتزم المسئولون بتطبيق هذا الحظر ، أما البند الثانى فيلتزم السيد سعيد بوقف استيراد العبيد من أى جزء من افريقيا الشرقية الى مستعمرات السيد سعيد فى آسيا ، وبأن يستخدم السيد

(١) ملفات وزارة الخارجية من أبردين الى السيد سعيد

٠ ١٨٤٤/١٢/٢١

(٢) ملفات الخارجية من أبردين الى سعيد ١٨٤٤/١٢/٢١

سعيد نفوذه مع زملائه من حكام شبه الجزيرة أو الخليج باتخاذ نفس الاجراءات ، وبموجب البند الثالث يلتزم السيد سعيد بتفويض سفن الأسطول الملكي البريطاني لشركة الهند الشرقية باعتراض وحجز أى سفينة يشتبه أنها تقوم بنقل العبيد خارج نطاق المستعمرات الافريقية . سواء كانت هذه السفن تابعة له أو لأحد رعاياه (١) .

ونظرا لما حدث من تأخير فى نقل رسالة أبردين الى السيد سعيد . فأنها لم تصل اليه قبل شهر أغسطس ١٨٤٥ ، وقد حدث عند وصول الخطاب أن كان هامرتون موجودا فى زنجبار ، للحصول على موافقة السيد سعيد على تعديل لاحدى فقرات معاهدة مورسبى لعام ١٨٢٢ ، وهو التعديل الذى اقترحه الماجور هانيل المقيم البريطانى فى الخليج بايعاز من حكومة بومباى ، وفى هذه الاثناء لاحظ كل من هانيل وهامرتون وجود بعض التجار الهنود يمارسون بيع وشراء الرقيق سواء عن طريق مباشر أو عن طريق تمويل مثل هذه التجارة دون تدخل من السلطات المحلية ، بالرغم من أن البند الرابع من معاهدة مورسبى يلزم السيد سعيد بتقديم مساعدته فى اعتقال الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون فى الرقيق ، وقد لاحظ هانيل عند مراجعته للنص العربى للمعاهدة المذكورة أنها خالية من هذا الشرط ، وبناء على ذلك فقد أمر هامرتون بأن يطلب من السيد سعيد تعديل النص العربى بحيث يتلاءم مع النص الانجليزى (٢) غير أن السيد

(١) نفس المصدر من ابردين الى هامرتون ١٨٤٤/١٢/٢١
(رقم ٣) ومع صورة المعاهدة .

(٢) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الخاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

سعيد عرض تعهدا كتابيا دون ادخال التعديل على نصوص المعاهدة ،
وبأن يلزم خلقاءه من بعده بالتمسك بهذا التعهد (١) . وقد تبين أن السيد
سعيد كان ساخطا على هذه المعاهدة ، ويعرب عن ندمه على إبرامها ،
خصوصا وأنها لا تنحصر في حظر تجارة الرقيق مع جزيرة سيشل ، وإنما
تشمل أيضا مستقط والسواحل الشمالية للهند (٢) .

ولهذا فقد وجد هامرتون أن الظروف غير ملائمة لمفاتيحة السيد
سعيد في هذا الموضوع عند تسليمه رسالة أبردين ، وقد وجد السيد
سعيد على استعداد لمناقشة نصوص المعاهدة وعقد مع هامرتون عدة
اجتماعات في شهر سبتمبر لمراجعة بنودها ، وفي كل اجتماع من هذه
الاجتماعات كان السيد سعيد يركز على موضوع الخسائر التي سوف
يتكبدها من جراء هذا القرار ، وإن كان لم يعترض على رفض أبردين ضم
البحرين اليه ، ولكنه أعرب عن أسفه لهذا الموقف ، وقال أنه لابد من
حصوله على تعويضات كافية تغطي خسائره من الرسوم الجمركية ، ومن
دخله العام نتيجة للانخفاض الذي لابد أن يطرا على تجارة السلطنة في
أعقاب حظر هذه التجارة الخارجية ، وحسب تقديره لهذه الخسائر
فإنها لن تقل عن ٣٥ ألف الى اربعين ألف ريال نمسوى كل عام ، أى ما يعادل
(٧ آلاف ، جنيه ٨ آلاف جنيه استرليني) ، كما أوضح للمبعوث البريطانى
بأنه لا يمكن تطبيق الحظر فورا ، وأنه لابد من مضي بعض الوقت كي

(١) للاطلاع على تعهد الحظر انظر « المعاهدات » ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) الخطابات السياسية لبومباي مجلد ٣٣ من الحاكم العام الى
مجلس الادارة ١٨٤٦/١/٣٠ ، رقم ١٦ الادارة المياسية) .

يتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة لإبلاغ رعاياه بهذا القرار ، كما خُصص السيد سعيد على أن تتضمن المعاهدة شرطا ينص على اعفاء السفن التي تقل أحد أفراد عائلته من هذا القانون ، وكان يريد بذلك أن يجنب أفراد الأسرة التعرض للتفتيش أو المصادرة ، لما سوف ينجم عن ذلك من إحراج لأفراد أسرته إذا وجدوا أنهم يقومون بنقل العبيد في سفنهم ، وكان هناك بالإضافة الى ذلك ما يشغل بال السيد سعيد بالنسبة للحظر ، وذلك بالنسبة للسفن التي تأتي الى زنجبار من الشمال ، وبالأخص من البحر الأحمر ، وطلب الا يشملها هذا القانون ، والسبب ، كما اكتشف هامرتون فيما بعد ، هو احتمال وجود عبيد يعفلون في بلاط السلطان ، والذين يؤتى بهم من الحبشة ، وطلب بعدم التعرض لهذه السفن ، كما حذر من أنه لا يملك أى نفوذ على الحكام فى شبه الجزيرة ، وبالتالي فإنه لا يستطيع اقناعهم بالتخلي عن تجارة الرقيق (١) .

وبالرغم من تعهد هامرتون بنقل هذه التحفظات التى أبدتها السيد سعيد الى أبردين الا أنه أوضح بأنه ليس لديه الصلاحيات التى تخوله اضافة مثل هذه الشروط الى المعاهدة ، وعندما سأل هامرتون السيد سعيد ، عما اذا كان مستعدا للتوقيع على المعاهدة بالصيغة التى وضعها أبردين ، ثم ترك المسألة للحكومة البريطانية لكى تقرر الطريقة التى تلبى بها رغباته ، وافق السيد سعيد على اقتراح هامرتون ، وأبلغه بأنه سوف يطلب من أبردين اعداد ملحق للمعاهدة يتضمن هذه الشروط الثلاثة . وهكذا فى يوم ٢ أكتوبر ١٨٤٥ وقع كل من السيد سعيد وهامرتون على

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى أبردين ١٨٤٥/١٠/٤ .
(رقم ٧) .

اتفاقية تقضى بحظر تجارة الرقيق الخارجية فى المناطق الخاضعة للسيد سعيد فى افريقيا الشرقية . وقد جاءت هذه المعاهدة على غرار ما اقترحه ابردين باستثناء المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد ، حيث تستمر هذه التجارة بموجب تلك المعاهدة ، كما نصت المعاهدة على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من أول يناير ١٨٤٧ (١٥ محرم ١٨٦٣) وذلك لاعطاء القرصة الكافية لاختار الاشخاص الذين يعينهم الامر (١) وقد قام السيد سعيد باعداد مسودة خطاب بمساعدة هامرتون حدد فيها البنود الاضافية التى ذكرها لهامرتون وطلب اضافتها الى المعاهدة وهى (١) عدم تدخل الأسطول البريطانى فى تجارة الرقيق داخل المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد (٢) اعفاء السيد سعيد من المسئولية بالنسبة للعبيد الذين يتم تصديرهم عن طريق التهريب (٣) اعفاء السفن القادمة الى زنجبار من البحر الأحمر وشبه الجزيرة من التفتيش والمصادرة (٢) .

لم يبعث ابردين برده على مقترحات السيد سعيد الاخيرة ، ربما لأنه اعتقد بأن البنود الثلاثة لا تستدعى اضافتها الى المعاهدة ، أو ربما لأن الموضوع قد غاب عن باله ، ولكن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه ابردين هو عدم ارسال رده الى السيد سعيد حول موضوع الخسائر ، ولم تبحث هذه المشكلة من جديد الا بعد أن حل بالمرستون محل ابردين فى

(١) انظر « المعاهدات » فصل ١١ .

(٢) ملفات الخارجية من السيد سعيد الى ابردين ١٨٤٥/٩/٢٧ ونفس المصدر مجلد ٦٤٧ من هامرتون الى ابردين ١٨٤٥/١٠/٤ (رقم ٧) و ١٨٤٦/١/٢٤ ومرفق معه نسخة من المعاهدة . أما النسخ الاصلية فقد فقدت فى الطريق أثناء نقلها الى انجلترا .

وزارة الخارجية . وفى شهر أغسطس عام ١٨٤٦ قدمت ادارة شئون
تجارة العبيد بوزارة الخارجية مذكرة الى بالمرستون تطلبه باصدار قراراته
بالنسبة للشروط الثلاثة التى وضعها السيد سعيد ، وبخصوص
التعويضات ، وقد وجهت المذكرة نظر بالمرستون الى اقتراحه السابق
فى شهر يونيو ١٨٤١ بدفع الفين من الجنيهات الاسترلينية كل عام ولمدة
ثلاث سنوات للسيد سعيد تعويضا عن خسائره بالنسبة لحظر هذه
التجارة ، ثم فى الشهر التالى كتب هامرتون الى وزير الخارجية يقول ،
بان السيد سعيد قد أصبح يعانى كثيرا من موضوع حظر تجارة الرقيق ،
وأضاف بان السيد سعيد يستحق كل مساعدة يمكن ان يقدمها اليه شعب
حكومة بريطانيا (١) وقد رد بالمرستون على خطاب هامرتون برسالة مليئة
بالعبارات الطنانة جاء فيها :

« يتعين على الكابتن هامرتون بان ينتهز كل فرصة ممكنة لتحذير
هؤلاء العرب من أن الشعوب الأوربية قد عقدت العزم على وضع حد
لتجارة الرقيق الأفريقية ، وبأن العناية الإلهية قد اختارت بريطانيا العظمى
لتنفيذ هذه الإرادة ، كما ينبغى أن يوضح له بأنه سيكون من العبث ان
يحاولوا الخروج عما قدر فى الكتاب ، وأن يطأطئوا رؤوسهم لدولة عظمى
كبريطانيا ، وبأن ينبذوا هذه المهنة التى قدر لها بالزوال ، وأن تشبثهم
بها انما سيزيد من المتاعب والخسائر لهم ، وبالتالي فمن الأفضل لهم أن

(١) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٦/٩/٢٨

يوجهوا جهودهم وطاقاتهم لتطوير أوطانهم وتنميتها بالأعمال التجارية المشروعة (١) .

من الواضح أن هذا البيان الملئ بالعبارات العذبة كان الكلمة الأخيرة فى الموضوع ، وبعده لم يذكر بالمرستون شيئاً عن الموضوع ، إلا أن السيد سعيد كان له رأى آخر فهو لم يكن يتصور أن الحكومة البريطانية لن تدفع له تعويضات مقابل تخليه عن تجارة الرقيق أو رفض شروطه الأخيرة ، وعلى أية حال فقد فسر صمت بالمرستون بأن الرجل لم يكن قد وصل إلى قرار نهائى بعد فيما يتعلق بقيمة التعويض ، وبأنه قد يكون موافقاً ضمناً على الشروط التى اضافها السيد سعيد إلى نصوص المعاهدة . وقد ظل السيد سعيد عاماً كاملاً فى انتظار رد بالمرستون وفى بداية عام ١٨٤٨ اعترف السيد سعيد لهامرتون بأنه لا يستطيع أن يتصور بأن وزير الخارجية البريطانية يعتمد عدم الرد على مطالبه ، وأكد لهامرتون بأنه سوف يكون سعيداً لو قام هامرتون بتذكير بالمرستون بأن السيد سعيد لا يزال ينتظر رداً منه . وفى نهاية العام تسلم السيد سعيد رد بالمرستون . وقد ذكر فى رده بأنه لا يرى داعياً لإدراج البنود الإضافية إلى نصوص المعاهدة وأما بالنسبة للتعويض فقد ذكر بالمرستون بأن حكومة صاحبة الجلالة تأمل بأن يؤدي حظر تجارة الرقيق إلى ازدياد الأعمال التجارية المشروعة التى لابد أن تتحقق فى أعقاب حظر تجارة الرقيق ، وأن السيد سعيد سوف يحصل على تعويضات كبيرة عن الخسائر التى تكبدها من جراء هذا الوضع (٢) .

(١) مذكرة بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٦ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون إلى هامرتون ١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

أما كيف وافق السيد سعيد على مضمون معاهدة ١٨٤٥ فان الباب
ذلك لاتزال غامضة ومجهولة ، ولعله كان يخشى أن يعود الوهابيون الى
الظهور مرة أخرى فى عمان ، وربما توقع ان يكسب تأييد بريطانيا له فى
حالة تأزم الموقف من جديد فوافق على منحها تلك التنازلات فيما يختص
بتجارة الرقيق ، غير أن السيد سعيد بهذا الاجراء انما كان يسهلهم
فى اضعاف مركزه وسلطته فى عمان ، فقد كان لابد أن تثور القبائل
العمانية عليه بسبب موافقته على القرار الخاص بحظر تجارة الرقيق .
والواقع أن التذمر ضد حكم السيد سعيد كان قد بدأ بالفعل فى شكل
التمرد الذى وقع فى عمان الذى كان يهدف الى بعث نظام الأمامة فى
البلاد ، كما كان الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد يتأهب بزعامة السيد
حمود بن عزان والى صحرار لانتزاع السلطة من السيد سعيد وترشيح
نفسه لمنصب الامام فى عمان .

ومن ناحية أخرى ، فاننا اذا حكمنا على الاوضاع من خلال السنوات
الآخيرة فسوف نجد أن السيد سعيد قد ادار ظهره لحكمه فى عمان
بصورة نهائية ، وان محاولته لتعيين نجليه لخلافته على الحكم فى كل من
شطرى السلطنة تعتبر دليلا على هذه الرغبة . وعلى الرغم من معارضة
هامرتون بشدة على تقسيم السلطنة ، بسبب ما يتمخض عنها من أضرار
جسيمة على عمان ، الا أن رؤساءه فى كل من الهند وانجلترا ، لم يكن
يعنيهم هذا الأمر ، وبالتالي فاتهم لم يقوموا بدراسة طلب السيد سعيد
بتقديم ضمانات له مقابل هذا الحظر . والاستنتاج الوحيد الذى يخرج
به المرء من مجمل تلك الأحداث هو أن السيد سعيد لم يجد مفرأ فى النهاية

من الاذعان لمطالب الحكومة البريطانية ، وقد فقد مميزات القوة التى كان يتصف بها سابقا ، وجاء فى تقرير لهامرتون بعث به فى شهر يوليو ١٨٤٤ :

« بان السلطان قد بلغ الخامسة والستين من عمره ، وانه فى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قد انتابه تغير كبير وانهارت قواه ، ربما من كثرة تعاطيه للمنشطات الجنسية التى كان يتناولها لاشباع رغباته الجنسية (١) وكان شغله الشاغل فى الأعوام الأخيرة من حكمه هو كيف يحافظ على حياة الترف والرفاهية التى كان يعيشها فى زنجبار ، ومن هنا لم تكن نهمة أمور الدولة على الرغم من خطورتها ، وكان يهرع من وقت الى آخر الى زنجبار ، وكان من نتيجة ذلك أن ركز السيد سعيد على جلب اعداد كبيرة من العبيد الاناث من الحبشة لى تنضم الى حريمه مقابل وعود زائفة بدفع تعويضات اليه .

ولم يعرف الأثر الذى أحدثه توقيع معاهدة حظر تجارة الرقيق على تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال ، وكانت هناك تكهنات كثيرة حول هذا الموضوع بين الفترة الواقعة لتوقيع المعاهدة وتطبيقها . أما هامرتون فلم يكن متفائلا على الإطلاق من أهمية المعاهدة منذ البداية ، خاصة وان مبدأ تطبيق نصوص هذه المعاهدة على السلطان وحده ، وكما أشار هامرتون عام ١٨٤٦ فى سبتمبر ، لم تكن لدى السلطان أى سفن صالحة للعمل ، كما لم يكن لديه ضباط بحريون أو بحارة ، وكل ما كان لديه هو

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٨/٣١ (رقم ٣ الادارة السرية) وقد كان السيد سعيد فى الرابعة والخمسين من عمره فى ذلك الوقت .

خمسة سفن فارغة ، وحتى اذا افترضنا اذا كان لدى السلطان سفن للعمل ومجهزة بالمعدات اللازمة فانها لم تنفذ أوامره ، فقد كان من المحتمل أن يرشى رجال هذه السفن وقد يشتركون بانفسهم فى تجارة الرقيق لحسابهم الخاص (١) كما أن معارضة اهل مسقط وزنجبار للمعاهدة مسألة لا تحتاج الى تأكيد ، وكان الخوف على عدم تطبيق المعاهدة متوقعا بصورة أكبر من جانب قبائل الساحل العمانى او عرب الشمال ، كما كان يسميهم اهل زنجبار ، فقد نص البند الأول من المعاهدة بالتزام السيد سعيد باقناع أهالى الساحل بالتخلى عن ممارسة هذه التجارة ، وعلى الرغم من تأكيد السيد سعيد لبارستون بأنه لا يملك أى سلطة على سكان الساحل ، الا أن البارستون لم يكتثر لموقف السيد سعيد ، ولهذا فقد كان من المحتمل ان ينصب الغضب عليه لتورطه فى عقد معاهدة يعارضها أهل البلاد . أما موقف وزير الخارجية البريطانى فقد كان يختلف عن هذا ، فقد كان يعتقد بأن سكان المنطقة جميعهم لابد وأن يخضعوا للأمر الواقع ، بعد أن يتم حرمانهم من المورد الأساسى لتجارة الرقيق وهو زنجبار (٢) .

غير أن هانيل وهامرتون لم يكونا يشاظران وزير الخارجية هذا: الرأى وفى موسم تجارة الرقيق عام ١٨٤٥ ، ورد الى منطقة ساحل الهند ١٧٨٠ فردا من العبيد وكان قسم كبير منهم من مناطق أخرى

(١) نفس المصدر من هامرتون الى البارستون ١٨٤٦/٩/٢٨ .
(رقم ١٥) .

(٢) . ملفات وزارة الخارجية من ادنجتون ، وكيل وزارة الخارجية (الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

وخاصة من بوبرة وزيلع وتاجورا على ساحل البحر الأحمر (١) وكانا من رأيهما بأن الاكتفاء باخطار شيوخ الهدنة بحظر استيراد العبيد من زنجبار لن يؤدي الى وضع حد لهذه التجارة ، فقد سبق للسيد سعيد أن اصدر مثل هذا الحظر عام ١٨٤٦ ، غير ان نص ذلك المرسوم قد صيغ بحيث يوحى وكان البريطانيين هم الذين أرغموه على اصدار ذلك المرسوم ، وقد كان طبيعيا أن يفعل السيد سعيد ذلك ، وذلك حماية لنفسه ، ولكنه في نفس الوقت اكد رأى هامرتون بأن العبء الأكبر في تنفيذ هذا المرسوم كان سيقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وبالتالي فقد كان من الافضل كى يتم تطبيق المرسوم بصورة كاملة ، عقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ ساحل الهدنة يتعهدون فيها بالتخلي نهائيا عن تجارة الرقيق ، وكان هامرتون قد تقدم بهذا الاقتراح الى السلطات البريطانية في الهند في صيف عام ١٨٤٦ ، ولكن اقتراحه يتضمن بعض التحفظات ، وكان الخطأ الذى يراه هامرتون فى هذا الاجراء هو احتمال أن يؤدي الى انتقال هذه التجارة الى الموانئ الفارسية والتركية على الخليج ، وأنه فى حالة حدوث هذا ، فان قبائل ساحل الهدنة ، وخاصة القواسم سوف يضطرون الى نقل ملكية سفنهم ولو شكليا الى اقاربهم المقيمين على الساحل الفارسى حتى يضمنوا لانفسهم الاستمرار فى هذه التجارة .

وجاء فى مذكرة بعث بها هانييل فى مايو ١٨٤٦ الى رؤسائه فى الهند ، أن الوسيلة الفعالة لوضع حد لتجارة الرقيق هى ان تقوم الحكومتان التركية والفارسية باصدار مرسوم يحظر ممارسة هذه التجارة

(١) سجل الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٣٢ من الوثائق الى مجلس الادارة ١٨٤٥/١١/٢٧ (رقم ١٣١ الادارة السياسية) .

فى المناطق الواقعة على الساحل الفارسى من الخليج وتفويض الحكومة البريطانية بالعمل على تطبيق هذا المرسوم ، ويقول هانيل بأنه ليس هناك أى فائدة من محاولة الحصول على تنازلات أخرى من زعماء السواحل العربية الذين لا ينبغي أن نتوقع منهم التخلّى بسهولة عن مثل هذه المهنة المربحة (١) .

وقد تم الاتصال بالفعل بالباب العالى فى هذا الشأن وذلك منذ أواخر عام ١٨٤٨ لاستطلاع رأى السلطات هناك فيما اذا كانت على استعداد لاصدر مرسوم بحظر تجارة الرقيق داخل الامبراطورية العثمانية ، وكان بالمرستون يرى بأن أنسب فرصة لاجراء اتصال بالوالى محمد على باشا هو فى أعقاب الهزيمة العسكرية التى منيت بها قواته مما قد يسهل الحصول على مثل هذه التنازلات ، وبناء عليه فقد بعث السفير البريطانى فى القسطنطينية بالرسالة التالية الى محمد على باشا : « اننا نرجو من سموكم ابلاغ الحكومة التركية بأن تأييد بريطانيا للباب العالى هو أمر ذو أهمية بالغة ، غير أن الباب العالى لا يمكنه الحصول على هذا التأييد الا اذا استطاعت الحكومة العثمانية كسب رأى العام البريطانى الى جانبها ، ولما كان الشعب البريطانى فى مجموعه يرغب بالاجماع فى أن يرى نهاية لتجارة الرقيق باعتبارها مظهرا همجيا من مظاهر الحياة المدنية ، فليس ثمة خطوة أفضل لكسب هذا الرأى العام من موافقة الباب العالى

(١) ملفات وزارة الخارجية ، من هانيل الى ويلوبى ١٥/٥/١٨٤٦ وقد احيل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/٨/١٨٤٦ وكذلك رسالة هانيل الى ويلوبى ٦/٧/١٨٤٦ نفس المجلد .

على اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة لوضع حد للرق فى المناطق الخاضعة لتركيا ، وعلى العكس من ذلك فان استمرار هذه التجارة داخل هذه المناطق سوف يؤدى الى اثاره الشعور فى بريطانيا ضد الحكومة التركية مما سيكون له أكبر الضرر على مصالح تركيا ورخاء شعبها .

وفى نهاية ديسمبر رد بنسومبى على رسالة بالمرستون بالخطاب التالى :

«لقد تناولت الموضوع مع الجهات المسؤولة ولكنهم أصيبوا بدهشة بالغة ويتهكم من هذا الاقتراح الذى يعتبرونه محاولة للقضاء على احدى المؤسسات الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بصميم المجتمع وبشريته وبعاداته ، كما أنه يعتبره من صلب المجتمع الاسلامى فى هذه البلاد بجميع طبقاته من القمة حتى القاعدة .

لقد مضى على السلاطين العثمانيين فترة طويلة من الزمن لا يتزوجون فيها نظرا لأن السلالة العثمانية أصبحت تنحدر من نسل العبيد ، وحيث أن هؤلاء الأولاد من تلك السلالة يعتبرون فى نظر المجتمع ابناء شرعيين فانهم بالتالى يتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها الاطفال الذين ينحدرون من سلالة الأمهات الحرائر ، كما أن القواد العسكريين والجنرالات ومعظم وزراء الدولة هم فى الأصل من نسل الرقيق ، وفى معظم العائلات والأسر يحظى العبيد بقسط كبير من الثقة والنفوذ عند رب الأسرة.

واو اننا عملنا بموجب رغبة معاليكم فان هذا يستوجب حصر نظام الخلافة ضمن الأسرة الحاكمة وحدها ، مما سيؤدى الى تغيير فى السياسة التى يسير عليها السلاطين العثمانيون والى تغيير النظام السياسى والمدنى فى هذه المجتمعات. تغييرا جذريا ، فضلا عن تغيير العادات

الاجتماعية لسكان هذه الاقطار ، ولو حدث هذا فانه سوف يؤدى الى عواقب وخيمة ، وقد يذهب الافراد الذين وضع هذا النظام لمصلحتهم ضحايا لهذا النظام .

اننى اعتقد بأن أى محاولة لتنفيذ رغبة معاليكم لابد وان تمنى بالفشل واننى أخشى كثيرا اننا لو مضينا فيها قدما فانها سوف تؤدى الى نتائج غير محمودة ، صحيح أن الأتراك يعتبرون سادتهم فى مجال العلوم والفنون والأسلحة غير أنهم لا يتصورون اننا افضل منهم من الناحية الاخلاقية (١) .

(١) نفس المصدر من يومنسوينى الى بالمرستون ثرابيا ١٨٤٠/١٢/٢٧ (رقم ١) كان بالمرستون يتوقع مثل هذا الرد على أية حال فقد سبق أن عرضت عليه فى شهر أغسطس الماضى مسودة مذكرة الى يومنسوينى (رقم ٤) مؤرخة ١٨٣٠/٨/٢٢ نفس المصدر) والتى تحدثت بشئ من الاسهاب حول مساوىء تجارة الرقيق ، وأشارت الى بيان مؤتمر فينا عام ١٨١٥ الذى ندد بهذه التجارة وضرورة التخلّى عنها اذا كان السلطان يرغب فى نشر الرخاء فى امبراطوريته (واذا كان فعلا يرغب فى حماية حدوده ، الى الاحتفاظ بنفوذه ، فان افضل اجراء يتبعه لتحقيق هذه الرغبة هو السعى الى خلق جو من الصفاء والرغبة بين شعوب هذه المناطق للبقاء تحت حكمه) ولكن بالمرستون ادخل تغييرا على هذا التصور حيث علق على المذكرة قائلا : ان هذا كله هراء - لان الرق متأصل فى التركيب الاجتماعى للمسلمين ، لدرجة انه ليس فى وسع أى سفير مهما كان وقورا أن يعمل بموجب هذه المذكرة . ولعله من الاسهل لو طلبنا الى اللورد يومنسوينى بأن يطلب الى السلطات بأن يتحول الى مسيحي .

كانت هذه الرسالة هي آخر المطاف في هذا الموضوع حتى ارسال توصيات هانيل في شهر مايو ١٨٤٦ الى وزارة الخارجية والتي وصلت في شهر أغسطس من نفس العام ، وقد تصرف بالمرستون على الفور فأوعز الى القائم بالأعمال البريطاني في القسطنطينية والى الوزير البريطانى المقوض في طهران فى الأسبوع الأول من سبتمبر باجراء مباحثات مع الحكومتين العثمانية والفرسية والحصول على موافقتهما على اغلاق موانئهما فى الخليج فى وجه تجارة الرقيق ، كما طلب من مجلس الهند الايعازالى هانيل لاجراء اتصالات بشيوخ الهدنة عند أول فرصة سانحة بهدف اصدار قرار منهم بحظر تجارة الرقيق على رعاياهم (١) . ومما يبعث على الدهشة أن السير هنرى ويلزلى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية يومئذ لم يواجه معارضة تذكر على اقتراحه ، وفى اواخر شهر يناير ١٨٤٧ أصدرت الحكومة العثمانية مرسوما يحظر اشتراك رعاياها فى تجارة الرقيق الافريقية ومعاقبة من يخالف هذا الامر ، كما منحت صلاحيات للسفن الحربية البريطانية بثفتيش ومصادرة أى سفن تركية تمارس أو تشترك فى هذه التجارة وتسليمها للسلطات التركية فى البصرة ، لحاكمة المتهمين وتطبيق العقوبات الرادعة عليهم ، على أن يتم اعادة الرقيق الى مواطنهم بعد تحريزهم ، وقد تم ارسال خطاب بهذا المعنى الى نجيب باشا والى بغداد للعمل بموجب هذا القرار اعتبارا من يونيه ١٨٤٧ ، كما تقرر ارسال وحدة من الأسطول التركى الى الخليج للمساهمة فى تنفيذ هذا القرار ، وقد اشترط الباب العالى فى مقابل

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٦٦٢/٨٤ من ادنجتون الى سكرتير

مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

هذه التنازلات شرطا واحدا ، هو الاحتفاظ بسرية هذا القرار لاسباب أمنية فقط بسبب مخاوف تركيا كما ذكر ويلزلى من الروس ، واحتمال قيام هؤلاء باستغلال هذا الاجراء للمطالبة بحظر مماثل لتجارة الرقيق فى منطقة شمال غربى القوقاز (١) .

اقتصر تطبيق قرار هذا الحظر على منطقة الخليج وحدها ، غير أن أثره لم يكن كبيرا فقد كان ويلزلى يعتقد بأن تجارة الرقيق فى البصرة كانت تمارس فى السفن التابعة لتركيا فقط ، وبأن الباب العالى لم يبلغه بعكس هذا الراى ، والواقع ان عدد العبيد الذين يجلبون الى الخليج على السفن التركية لم يكن يتجاوز المائة عبد ، وكان معظم هؤلاء يأتى من الكويت ، ولما كان وضع الكويت بالنسبة لعلاقتها مع تركيا غامضا فلم يكن

(١) متفرقات الخطابات السرية مجلد ١١ من ويلسلى الى بالمرستون ١٨٤٧/٢/١ (رقم ٢. سرى) ومعه صورة من المرسوم بتاريخ صفر ١٢٦٣ والخطاب الوزارى المؤرخ ١٠ صفر ١٨٦٣ - ١٨٤٧/١/٢٧ كذلك « المعاهدات » فصل ١١ ص ١٦ - ١٨ اعداد ايتشيسون وبالنسبة الى تجارة الرقيق فى منطقة القوقاز كان لويسلى نفس تعليق بومنسوينى الذى سبقه قبل ٦ سنوات : فى بلد يحتم ان يكون الملك أو السلطان نجس عبده وحيث يتزوج معظم الذكور النسوة الرقيق ، فليس من الغريب أن يتخذ مثل هذا المجتمع كافة الاحتياطات التى تكفل له الحصول على حاجته من العبيد دون معوقات .

من المتوقع ان يسرى هذا الحظر على رعايا الكويت ايضا (١) وكان أغلبية العبيد يصلون البصرة على سفن تابعة لعرب الخليج أو للفرس وهى كلها سفن لا يسرى عليها قرارات الحظر ، وكان من رأى هانيل بأن الوضع يتطلب أن يشمل الحظر جميع السفن بصرف النظر عن الوسيلة التى يتم بها نقلهم ، وعلى أية حال فلم يكن من المتوقع ان يوافق الباب العالى على اجراءات أوسع من هذه الاجراءات .

وفى مارس ١٨٤٧ أثار هنرى رولنسون الوكيل السياسى البريطانى فى تركيا العربية والقنصل البريطانى العام فى بغداد الموضوع مع نجيب باشا بعد تلقيه صورة من الرسوم التركى والخطاب الوزارى ، وقد أقره الوالى على رأيه وذكر له بأنه طالما احتفظت سفن العرب والفرس بحرية نقل العبيد الى العراق فان تجارة الرقيق لن تتوقف . واضاف الوالى بأنه يعتبر الرسوم اعلانا للمبادئ أكثر من مجرد قرار يقتصر على حظر هذه التجارة ، لانه لم يكن من المعقول أن يسمح الباب العالى لرعاياه بممارسة

(١) يبدو أن الشيخ جابر زعيم القبيلة القوية التى تستوطن الكويت يعترف بسيادة الحكومة التركية عليه الى حد انه كان يرفع العلم العثمانى على قصره ويحتفى بوكلاء وادارىى الحكومة التركية عند قدومهم الى بلده ، وعلى اية حل فقد كن يتصرف كحاكم مستقل ولا يتقيد اطلاقا بتعليمات أوامر الباب العالى اذا ما رآها مع مصالحه ورغباته ، كما كانت هذه التبعية الشكلية تعفيه على أى حال من تلك السيطرة السياسية والرقابة التى نفرضها على شيوخ الساحل فى هذه المنطقة مرفق للخطابات السرية احكومة بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت .

هذه التجارة بينما لا يسمح بها لعرب الخليج فى المناطق الخاضعة لتركيا، وبناء عليه فقد أبلغ رولنسون بأنه يعتزم تطبيق الحظر على سفن الدول الأجنبية أيضا ، الأمر الذى شجع رولنسون على أن يقترح على الوالى ان يتقدم الى الباب العالى بهدف اصدار قانون لحظر السفن العربية والفارسية التى تمارس تجارة الرقيق من شط العرب غير أن تقديم هذا الاقتراح فى ذلك الوقت بالذات لم يكن تصرفا سليما ، وكان من المفروض أن يدرك رولنسون هذه الحقيقة . واثناء المباحثات الطويلة التى جرت فى ارض الروم لتخطيط الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين الفارسية والتركية والتى كان محدد لها أن تنتهى بعد شهرين من ذلك التاريخ ، عانت بريطانيا صعوبات كثيرة فى الحصول لفارس على حق الملاحة فى شط العرب ، ولهذا كاد الاقتراح ، الذى عرضه رولنسون ، أن يعرض ذلك الاتفاق ، والذى تم الوصول اليه بعد مناقشات عنيفة للفشل . وعلى أية حال فينبغى القول انصافا لرولنسون بأن الهدف من اقتراحه هو أنه كان يخشى من أن يؤدى مرور السفن العاملة فى تجارة الرقيق عبر شط العرب ، ان تتحول المحمرة الى وكر لتهريب الرقيق الى العراق التركى ، بعد أن تكون هذه التجارة قد تم الحظر عليها فى البصرة . وفى ابريل عام ١٨٤٧ حلت هذه المشكلة بعد أن اوعز الباب العالى الى نجيب باشا بقصر دوره فى موضوع تجارة الرقيق والسفن غير التركية على منعهم من ادخال الرقيق الى المناطق الخاضعة لتركيا (١) .

(١) نفس المصدر من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٥/١٤ (رقم ١٧٧ الادارة السرية) ومرفق معه صورة من خطاب رولنسون لهانيل ١٨٤٧/٥/١٠ (رقم ١٧ الادارة السرية) وصورة من الخطاب الوزارى =

كان للإجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية أثرها المحدود في الحد من تجارة الرقيق ، إذ لم تكن الامكانيات التركية في العراق تعنى بفرض رقابة محكمة على شط العرب ، على الرغم من أن اوساط البساب العالي قد ذكرت بأنها في سبيل تخصيص بعض القطع البحرية لتنفيذ مرسوم شهر يناير ١٨٤٧ ، غير أن ذلك لم يكن ممكنا ، فضلا عن أن مثل هذه الرقابة حتى لو توفرت لها الامكانيات ، كانت تنطوي على مشكلات سياسية خطيرة ، وبالتالي فقد كان من المحتمل - وعلى عكس ما كان يراه هانيل في الصيف الماضي بأن الاجراء الفعال للحد من هذه التجارة في الخليج ، هو حرمان الاسواق العليا من الخليج من امدادها من العبيد ، بدلا من حرمان هؤلاء التجار من تلك الاسواق . والواقع أن الاجراءين ليسا بدليين عن أحدهما الآخر وإنما مكملان لهما ، وقد كان الهدف الوحيد الذي تحقق من خلال مرسوم ١٨٤٧ أنه اتاح الفرصة لهانيل لاجراء الاتصالات اللازمة بشيوخ منطقة ساحل الهدنة بهدف الحد من نشاطاتهم في تجارة الرقيق .

في شهر ابريل عام ١٨٤٧ تلقى هانيل خبر صدور فرمان من الباب العالي ، وكان في ذلك الوقت على وشك السفر في جولته السنوية الى الساحل العربي من الخليج ، وقد وجد هانيل أن صدور القرار فرصة مواتية لطرح المسألة على شيوخ الهدنة ، ولهذا أثار الموضوع للمرة الاولى مع زعيم القواسم عندما اجتمع به في الشارقة في ٣٠ ابريل ، وأبلغه بصور الرسوم العثمانى ، وقد ذكر لشيخ القواسم بأن المرسوم التركى

=بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٣ - ١٨٤٧/٤/٦ - وقد وردت هذه التعليمات في « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ١١ ص ١٨ .

شأنه شأن المعاهدة المبرمة مع السيد سعيد بن سلطان قبل عام ونصف ،
انما يهدف الى وقف استيراد العبيد من زنجبار ، وأن المرسوم يعتبر تنازلا
ها من الحكومة العثمانية لصالح الحكومة البريطانية ، ولهذا فان قيام
شيوخ الساحل بتقديم تنازلات مناسبة ، ستعتبره الحكومة البريطانية
بادرة ودية من جانبها . وقد وافق الشيخ سلطان بن صقر على اقتراح
هانيل ، وفي نفس اليوم وقع شيخ القواسم على اتفاقية تمنع قيام
رعاياه أو سفنهم من جلب العبيد من افريقيا ، الى جانب تفويض سفن
الاسطول البريطانى لتفتيش ومصادرة تلك السفن ، وقد بدأ سريان هذا
الاتفاق من أول العام الهجرى ١٢٦٤ الموافق ٩ ديسمبر ١٨٤٧ (١) كما قام
هانيل بعقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ عجمان ودبي وأم القيوين وابو ظبي .
وبما أن سفن البحرين لم تشترك فى اتفاقيات حظر تجارة الرقيق القديمة
— نظرا لأن سفن البحرين لم تكن تمارس هذه التجارة — فقد قرر هانيل
بأنه منعا لاحتمال تورط البحرين فى مثل هذه النشاطات أن يستكتب
حاكمها الشيخ محمد بن خليفة تعهدا مماثلا . وعند وصوله الى البحرين
يوم ٨ مايو فى نطاق جولته ، أبدى شيخ البحرين اتم الاستعداد فى
التوقيع على مثل هذا الاتفاق ، وذلك رغبة منه كما كان يعتقد هانيل فى
الحصول على تأييد الحكومة البريطانية له ضد مطالب الباب العالى فى
جزيرة البحرين .

عند ارسال هذه الاتفاقيات الى حكومة بومباى ذكر هانيل فى رسالته

(١) نظرا لوقوع خطأ فى الحساب فقد ورد التاريخ الشمسى المقابل
للتاريخ العربى فى المعاهدة باعتباره يوم ١٠ ديسمبر ١٨٤٧ بينما الاصح
٩ ديسمبر ١٨٤٧ .

بأنها ليست أكثر من إجراءات احتياطية ، كما ذكر بأنه يعتقد بأن الزعماء العرب لم يوقعوا على هذه الاتفاقيات ايمانا منهم بالهدف المقصود منه ، وانما فعلوا ذلك احتراماً لرغبة الحكومة البريطانية من جهة ، واعتقادهم بأن هذه الاتفاقيات تشكل ضماناً يصون لهم استقلالهم من جهة أخرى (١) وفى الشهر التالى عاد هانيل فبعث بالرسالة التالية الى حكومته : « ان افصى ما نطمح ان يحقق فى هذه القضية هو ان نكون راضين عن اية إجراءات قد نضطر الى اتخاذها لتحقيق الهدف الذى نسعى اليه ، ومن هنا فان استمرار تجارة الرقيق الافريقية سيظل يعتمد على الاجراءات الفعالة التى نستطيع ان نتخذها فى هذا الشأن (٢) كما حذر هانيل فى رسالته بأن هذه الاجراءات لا يمكن أن تحقق النجاح ما لم يرافقها فرصة رقابة بحرية منظمة . ولعل أهم المناطق التى تحتاج الى هذه الرقابة هى ميناء زنجبار والساحل الشرقى لافريقيا خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية ، كما ينبغى فرض رقابة على بربرة وزيلع على ساحل البحر الاحمر ، خلال افتتاح السوق السنوى للعبيد الذى يبدأ فى شهر

(١) ملفات وزارة الخارجية من هانيل الى ماليت ١١/٥/١٨٤٧ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومرفق به صور من الاتفاقيات وقد وردت فى « المماهدات » اعداد اتيشيسون التى اقتبسناها هنا وبناء على اقتراح من هانيل فقد ارسل حاكم بومباى هدايا الى الشيوخ وهى عبارة عن ساعات ذهبية وفضية وشالات كشميرية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ٨٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ٣٠/٩/١٨٤٧ من هانيل الى ماليت ٢٦/٦/١٨٤٧ (رقم ٢٩٣ الادارة السرية) .

نوفمبر وينتهى فى شهر مايو من كل عام . ولهذا الغرض اجرى هانيل اتصالات بالكومندور وليم لار قائد أسطول الخليج ، وكان ذلك فى شهر سبتمبر ١٨٤٧ لفرض مثل هذه الرقابة ، وقد عرف من لار بأن سفن القواسم وغيرها ممن ترتاد بربرة تزور عموما ميناء مخا حيث تشتري رقيق الاحباش . من هناك قبل عودتها الى الخليج فى أواخر فصل الرياح الجنوبية الغربية أى فى نهاية شهر اغسطس تقريبا ، فلو عهد الى احد الطرادات بالمراقبة فى المناطق الواقعة قريبا من رأس الحد او صور خلال الفترة الواقعة بين اواخر مارس ومنتصف مايو ، ثم مرة أخرى من أواخر أغسطس حتى منتصف أكتوبر لتمكن هذا الطراد من تفتيش جميع السفن العربية العائدة من افريقيا الشرقية والبحر الأحمر ، كما اضاف لار بأنه من الأفضل لو عهد الى طراد آخر بمراقبة مضيق باب المندب خلال الفترة الواقعة بين أواخر اغسطس ومنتصف سبتمبر ، ولما كان القسم الأكبر من سفن الخليج يتوقف عن العمل خلال موسم صيد اللؤلؤ فيما بين شهرى مايو وأغسطس ، فانه يمكن التقليل من أعمال هذه الرقابة خلال تلك الفترة ، على أن تستأنف فى بداية سبتمبر عند بداية موسم حصاد البلح فى البصرة وعودة هذه السفن الى أعمالها ، كذلك فان وجود طراد فى مدخل شط العرب خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر سيمكننا من تفتيش جميع السفن القادمة الى الشط ، ولكن القائد حذر هانيل بأن لا يتوقع تحقيق نجاح ملحوظ فى هذه المهمة بالامكانيات المتوفرة حاليا ، وهى طراد وسفينة حربية واحدة ، اللذان يقضيان معظم الاوقات فى أعمال المراقبة ونقل البريد ، ولهذا فان الأمر فى نظر لار يحتاج الى ما لا يقل عن ست طرادات ، ويفضل أن يكون اثنان منها بواخر مسلحة (١) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ٩٠ مرفق للخطاب

السرى رقم ١٠٧ مؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٩/٢٣

(رقم ٤١٢ الإدارة السرية) .

وبإحالة الموضوع الى مراقب الاسطول الهندي وهو السير روبرت اوليفر ذكر هذا في رسالته الى حاكم بومباي وبعد اطلاعه على الخطة التي وضعها لاو بأن توفير بعض البواخر واجهة تنفيذ الرقابة على تجارة الرقيق أمر غير ممكن وأنه لا يستطيع الاستغناء عن اية سفينة من السفن العاملة تحت امرته لدعم أسطول الخليج ، وكان في ذلك الوقت لدى البحرية الهندية ست سفن شراعية في الخدمة ، اثنتان منها تقومان بأعمال الدورية في مياه عدن ، واثنتان أخريان في مياه الخليج ، وسفينة أخرى أدخلت الى الحوض الجاف لاجراء الاصلاحات اللازمة ، ولم يتبق غير سفينة واحدة للقيام بالمهام والأعمال المتعددة المكلف بها الأسطول الهندي ، كما أوضح اوليفر بأن هناك عاملا آخر وهو أن منطقة زنجبار تقع خارج نطاق صلاحيات الاسطول الهندي بعد ادراجها الى منطقة قاعدة الرأس (١) وكان من الثابت كما أشار اوليفر أن يحصل الاسطول الهندي على أي تعاون من اسطول الأتراك ، كما سبق أن وعد بذلك الباب العالي فضلا عن أن حكومة بومباي لم تكن على اقتناع بجدوى وأهمية هذا التعاون وأضاف اوليفر « أنه يبدو أن ارسال الباب العالي بعض قطع الاسطول التركي الى الخليج الفارسي (٢) إنما يرمى من ورائه الى فرض السيادة التركية على موانئ الخليج بعد أن يئس من أن يحقق هذا الهدف بالطرق العادية ، ولهذا فان غرض الباب العالي من ارسال هذه

(١) نفس المصدر من اوليفر الى الحاكم ١٨٤٧/١٠/٢٨ (رقم ٧٣٤ الادارة السرية) .

(٢) سجل الخطابات السرية لحكومة بومباي مجلد ٢٣ رقم (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٤٧/٧/١٩ (رقم ٦٥ الادارة السرية) .

القطع ليس هو التعاون على تنفيذ الاتفاق الذي عقد مؤخرا مع البنتاب
العالي لمكافحة تجارة الرقيق ، والتي من المعتقد أن هذه التجارة ليس لها
أى وجود فى الموانئ التركية بمنطقة الخليج الفارسي وإلى جانب
ضعف الامكانيات البحرية للهند ، فقد كانت السلطات المسئولة فى بومباي
تعانى من صعوبات فائقة فى تطبيق معاهدتى عام ١٨٤٥ و ١٨٤٧ . وفى
سبتمبر ١٨٤٧ صودرت ١١ سقينة تابعة لمسقط وكان على ظهرها ٥٩ عبدا
من الأحباش ، وكانت السفن فى طريقها الى البصرة وتم احتجازها فى
ميناء بوشهر بناء على أوامر صادرة من الكومندور لاو ، وباستجواب ربانة
هذه السفن حول انتهاكها لمعاهدة ١٨٤٥ ، صرحوا بأنهم كانوا يفهمون بأن
الخطر ينطبق فقط على العبيد الأفريقيين وليس على الأحباش . ولما كانت
هذه أول عملية خرق للمعاهدة ، رأى لاو أن يفرج عن ستة من السفن
وارسل السفن الباقية بما عليها من العبيد الى بومباي لاجراء محاكمتهم ،
وسن قبل وصول السفن الى بومباي ، اكتشف المدعى العام بأن القضية
تنطوى على بعض الجوانب المخرجة ، نظرا لأن معاهدة ١٨٤٠ لا تتضمن أى
نص لحكمة السفن المصادرة ، كالمحاكمات التى تقوم بها المحاكم المختلطة فيما
يختص بمعاهدات حظر تجارة الرقيق بين الدول الأوروبية ، ومن ثم فإن
المحكمة العليا فى بومباي لا تملك بموجب صلاحيتها البحرية حق النظر فى
نضايا المصادرة طبقا لهذه المعاهدة ، لأن القانون لا يمنحها هذا الحق ،
وكذلك لما كانت حكومة الهند لا تملك صلاحية التقاضى فى الخلافات
والنزاعات التى تنشأ عن تطبيق مثل هذه المعاهدات ، فقد كان الأمر
يستدعى أن يقوم البرلمان البريطانى وحده بتطبيق نصوص معاهدة ١٨٤٥ ،
وتحويل السفن الجريبة البريطانية - حق مصادرة السفن التى تخالف
نصوص المعاهدة ، وإلى تحويل المحاكم بادانة المتهمين فى مثل هذه
المخالفات ، ومن هنا فقد كان يترتب اجراء تعديلات على نصوص المعاهدة
بحيث تجيز للمحاكم النظر فى مثل هذه القضايا ، وفى هذا الشأن ذكر

المدعى العام وهو ايه . اس . لى . مسيرير بضرورة اللجوء الى هذا التعديل ، بحيث تنص المعاهدة على حظر استيراد العبيد سواء من المستعمرات الافريقية أو من الحبشة ، وذلك على خلاف تفسير أهل مسقط لنصوص تلك المعاهدة على أنها تجيز لهم ممارسة هذه التجارة فى العبيد الاحباش (١) .

لم يعد أمام حكومة بومباى الا أن تفرج عن السفن الخمسة وبجارتها، ونكى تغطى حرج موقفها هذا ادلت بتصريح وصفت فيه هذا العمل بأنه أول انتهاك من جانب رعايا السيد سعيد للمعاهدة (٢) غير أن الفشل الذى ترتب على ذلك كان من الصعب التستر عليه ، وتقاديا للوقوع فى مثل هذه المأزق ، أصدر حاكم بومباى تعليمات الى ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج بأن يراعوا الدقة والحذر فى تطبيق نصوص المعاهدة بعد أن يقوم البرلمان بالتصديق عليها وبأن لا تتعدى اجراءاتهم الإفراج عن العبيد الذين فى السفن التى تقوم بنقلهم وأن يتركوا امر العقوبات ضد هذه الانتهاكات الى السلطات المحلية التابعة لها السفن . وقد أسفر ذلك عن توقف جميع الاجراءات ضد تجار الرقيق على امتداد عامين من ذلك التاريخ ، وفى يوم ١٥ سبتمبر تم التصديق رسميا على المعاهدة ، بموجب المرسوم ١٢/١١ ، ١٢٨ وبموجب هذا المرسوم

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى رقم ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من لى مسوير الى السكرتير الاول لحكومة بومباى ١٠/٢٠ و ١٨٤٧/١١/٣ .

(٢) نفس المصدر من السكرتير السياسى لحكومة بومباى الى المقيم فى الخليج ١٨٤٧/١١/٢٢ (رقم ٤٤٧٨ الادارة السياسية) .

منحت المحاكم البريطانية بما فى ذلك المحاكم الواقعة فى الأراضى الخاضعة لشركة الهند الشرقية سلطة محاكمة السفن التى تقوم بانتهاك نصوص هذا المرسوم ، وقد خولت نفس هذه الصلاحيات بالنسبة لاتفاقيات عام ١٨٤٧ المعقودة مع حاكم البحرين وشيوخ سحل الهدنة ، وذلك بمقتضى المرسوم رقم ١٣/١٢ ، ٨٤ الصادر فى أول أغسطس ١٨٤٩ ، غير أن المرسومين هذين لم يحددوا نوعية المحاكم التى طلب المدعى العام فى بومباى تشكيلها لهذا الغرض (١) .

كما لم يتمخض إصدار هذين المرسومين عن تبديد الشكوك بالنسبة لهذه المعاهدة وعلى الأخص بالنسبة لتحريم تجارة الرقيق فى الأحباش ، وقد بعث السيد ثوينى والى مسقط ونجل السلطان السيد سعيد بخطاب الى حاكم بومباى بعد مضادة الأسطول البريطانى للسفن وذكر فى الخطاب بأنه لم تصله أى معلومات من والده السيد سعيد بوجوب حظر الاتجار فى العبيد الأحباش بمقتضى هذه المعاهدة ، وأن ما لديه من معلومات تقتصر على العبيد الأفريقيين (٢) وقد استاء السيد سعيد استياء بالغا من اجراءات الأسطول بمصادرة السفن التابعة لعمان ، وقد أثار هذه النقطة عند اجتماعه بهامرتون بعد بضعة أشهر ، وأوضح لهامرتون بأن تفسيره للبند الثانى للمعاهدة والذى ينص على تحريم أو حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته فى الجزيرة العربية من افريقيا الشرقية يقوم على أساس أن هذا

(١) للاطلاع على هذين التشريعين راجع « المعاهدات » لاليشيسون

فصل ١٠ ملحق ٤٦ وفصل ١١ ملحق ٤٠

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب

السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٢/٣١/١٨٤٧ من السيد ثوينى الى حكومة

بومباى ١٩/١٠/١٨٤٧ .

البند لا ينطبق على العبيد الاحباش ، وقال له بأن الحبشة لا تقع في افريقيا . وحتى بعد ان حاول هامرتون اقناعه بأن الحبشة بلاد افريقية ظل السيد سعيد يتصور بأن هناك محاولة للغش في الموضوع . وقد كان هامرتون يتعاطف مع السيد سعيد الى حد ما ، فيما يتعلق بهذا البند نالذات ، وذكر لبارستون بأن البند المشار اليه يمس ناحية حساسة من نواحي المجتمع العماني وهى جلب الحبشيات الى بلاط صاحب السمو من البحر الاحمر ، وهى منطقة يعتبرها العرب بما فيهم أهل عمان وغير أهل عمان موانئ غير افريقية .. (١) ولعل سوء فهم السيد سعيد لهذا البند من المعاهدة يرجع الى تصويره بأن البنود الثلاثة التى أضافها السيد سعيد فى اقتراحه على ابردين عام ١٨٤٥ سارية المفعول ، ولم ينجح بالمرستون فى اقناعه بعكس هذا الرأى ، ويعدم احقيقته بأية تعويضات مالية قبل خريف عام ١٨٤٨ وكل الذى وافق عليه بالمرستون هو اعفاء السفن القادمة من زنجبار أو من الشمال من عمليات التفتيش ما لم تكن هناك أدلة قاطعة على وجود رقيق فيها (٢) .

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٨/١١/١٣ (رقم ٨) انظر أيضا خطاب هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٨/٤/١٠ (رقم ٣) فى نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من بالمرستون الى هامرتون ١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

غير أن هذا الرد لم يكن يعتبر بالنسبة للسيد سعيد ردا عادلا ، لأن بالمرستون كان يعرف حق المعرفة أن اصرار السيد سعيد على اعفائه بالنسبة للرقيق الأحباش هو تأمين امداد القصر من تلك المنطقة . والواقع أن حظر تجارة الرقيق فى الاحباش واباحتها بالنسبة للافريقيين كان موقفا متناقضا ، وبالتالي فقد كانت المسألة كلها تنطوى على النفاق وسوء الفهم ، فالبند الاول من اتفاقية عام ١٨٤٥ ينص على حظر جلب العبيد من الممتلكات الافريقية، بينما البند الثانى ينص على حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته الآسيوية وإن البنود كلها تلتقى عند هذه النقطة الأخيرة ، بينما كان هامرتون وابردين يعتقدان بأن الحظر يشمل كلا من الاحباش والافريقيين، ولو كان السيد سعيد قد أدرك ما يقصده الرجلان لامتنع عن التوقيع على المعاهدة ، ولهذا استبقيت عبارة (من أى جزء من افريقيا) عبارة غامضة على الرغم من أن السيد سعيد كان يعرف ما تعنيه ، والامتنع عن المطالبة باعفائه من الحظر بالنسبة للعبيد الاحباش ، وربما يعود استياؤه من البند الثانى الى الضجة التى اثارها المعاهدة فى بلاده ، فأتخذ من المعارضة سبيلا للتخلص من هذا الاحراج ، وعلى أية حال فقد استمر الغموض قائما بالنسبة لموضوع الاحباش لفترة من الوقت وبقي كل طرف يعتقد ما يراه مناسبا له بالنسبة لشرعية أو عدم شرعية تجارة الرقيق فى اطار المعاهدة .

وبنهاية عام ١٨٤٦ استهلكت المحادثات مع الحكومة الفارسية بهدف اغلاق موانئها فى وجه تجارة الرقيق ، وكما حدث بالنسبة للباب العالى فقد كانت هذه هى المرة الاولى التى يحاول بالمرستون حمل حكومة الشاد على حظر تجارة الرقيق . وفى شهر يوليو عام ١٨٤١ أى بعد مضى شهر

من تكليف لينش بارسال خطاب الى مجلس الهند يعلن فيه اعتزامه على القيام بحملة شاملة ضد تجارة الرقيق الافريقية ، كلف بالمرستون السير جون ماكنيل فييل سفره من انجلترا الى طهران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس ، كلفه باثارة موضوع الحظر الشامل على استيراد الرقيق الى فارس ، وذلك في اول فرصة تسنح له ، وقد طلب بالمرستون من الوزير المفوض ابلاغ الحكومة الفارسية بأنها كانت فيما مضى تبرر موقفها العدائي من أفغانستان وتركمان بدعوى أن سكان هذين القطرين يقومون بختف المواطنين الفرس وبيعهم كرقيق ، وأن حكومة بريطانيا قد قدمت مساعدتها لحكومة فارس في هذا الشأن ، حيث نجحت في اقناع أفغانستان بالتخلي عن تلك الاعمال (١) وكان الشاه في موقفه هذا يسير على هدى الشعوب المستنيرة في أوروبا وأمريكا ، كما أن هناك بعض الحكام المسلمين مثل سلطان مسقط وبأى تونس قد أبدوا رغبتهم في تحريم هذه التجارة ، وبالإضافة الى ذلك فقد قام بأى تونس بتحرير جميع الرقيق الذين يعملون في بلاطه كتعبير عن ايمانه بهذه المبادئ ، وبالتالي فانه مما سيبحث على الارتياح لو أن الشاه هذا حذو هذين الزعيمين ، ولو باقناع رعاياه بعق ارقائهم ، الامر الذي سيعتبر تصرفا يتسم بالانسانية والارحية ، وان السماء سوف ترضى عنهم اذا قاموا بتنفيذ ذلك (٢) .

(١) ملفات وزارة الخارجية - من بالمرستون الى ماكنيل

١٨٤١/٧/٩ رقم (١) .

(٢) نفس المصدر .

لم يتمكن ماكنيل من تسليم هذه الرسالة الى الشاه ، نظرا لانه كان يعلم ما سوف تثيره من ردود فعل فى اوساط الحكومة الفارسية ، ففى يوم ٣١ اغسطس اى بعد عودة بالمرستون الى الخارجية البريطانية ، اوعز المذكور الى الكولونيل جوستين شيل الوزير البريطانى المفوض فى طهران بابلاغ حكومة الشاه عن توقيع معاهدة اكتوبر عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط ، والاقتراح على الشاه باصدار مرسوم مماثل لحظر تجارة الرقيق فى المناطق الخاضعة لفارس على الخليج ، وتكليف السفن الحربية البريطانية بتطبيق هذا الحظر (١) ، بعد اسبوعين ارسل ماكنيل مجموعة اخرى من التعليمات الى شيل تطالبه بتحذير وزراء حكومة الشاه بان اى انتهاك من رعايا الشاه لمعاهدة حظر تجارة الرقيق بعد اليوم الاول من شهر يناير ١٨٤٧ سوف يتعرضون للعقوبات المنصوص عليها فى قانون الحظر الذى بدأ به العمل منذ ذلك التاريخ (٢) الا ان الاتصالات الاولى التى اجراها شيل لم تتمخض عن اى نجاح ، فقد كان الحاج ميرزا اغاسى رئيس وزراء فارس يومئذ ، والذى كان شخصا يؤيد حظر تجارة الرقيق ضعيف الامل فى موافقة الشاه على هذا الحظر . وفى الاسبوع الثانى من ديسمبر عند اجتماع شيل بالشاه ، ابلغه الشاه بان حظر تجارة الرقيق بالصورة التى تريدها الحكومة البريطانية ، انما يتعارض مع تعاليم القرآن بوجه عام ، وعندما المح له شيل بان الرق يلقى استنكارا عند اغلبيه الشعوب المتحضرة فى العالم ، رد عليه الشاه بانه اذا كانت

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٤٦/٩/١١

(رقم ٢) .

الشعوب الأوروبية تعتبر الرق عملا غير شرعى وفقا للديانة التى يعتنقونها،
الا انها بالنسبة الى ديننا عادة مشروعة الامر الذى لا يصح معه تحريم
ما حله لنا الرسول الكريم ، وأضاف الشاه بأنه يفضل الانتظار حتى
يعرف رد فعل السلطان العثمانى حول هذا الحظر ، وبعد ذلك يمكنه أن
يقول كلمته النهائية فى هذا الموضوع (١) .

عند استلام بالمرستون لرد الشاه قام بالإيعاز الى شيل بالاتصال
بالشاه لإبلاغه بأن الحظر المقترح لا يعنى التدخل فى صلب التشريعات
والعادات الاسلامية لأنه سينحصر ضمن تجارة الرقيق فى البحر فقط
وليس له أى علاقة فى تجارة الرقيق داخل الاراضى الفارسية ، وأضاف
بالمرستون بأنه اذا كان كل من السلطان العثمانى ، وسلطان مسقط ، وهما
من الحكام المسلمين المعروفين قد وافقا على التعاون معنا فى هذا المجال فما
الذى يمنع الشاه أن يحذو حذوهم (٢) وفى شهر ابريل ١٨٤٧ وخلال
سلسلة من المقابلات مع الشاه تمكن شيل من ابلاغ الحكومة الفارسية
بموافقة السلطات العثمانية على حظر تجارة الرقيق داخل الموانئ التركية
الواقعة على ساحل الخليج ، غير أن الشاه لم يقتنع بأقوال شيل ولا بوجهة
نظر بالمرستون ، كما عرضها عليه شيل وذكر لشيل بأن الأتراك من

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٣١

(رقم ٢) مع المرفقات وايضا تقرير شيل (رقم ١) المؤرخ ١٨٤٦/١١/٣٠

فى نفس المجلد .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٢/١٢

(رقم ١) .

المسلمين السنة وهم يكرهون الفرس ، كما أن سلطان مسقط إباضى المذهب، وبالتالي فإنه سيكون من المستحيل عليه بوصفه حاكم فارس وزعيم الطائفة الشيعية المسلمة أن يوافق على ما وافق عليه السلطان العثماني وسلطان مسقط ، كما قال بأنه ليس من حقه أن يعلق الباب في وجه الآلاف المؤلفة من الذين يرغبون في الدخول في الاسلام عن طريق هذه التجارة ، بل ان واجب كل مسلم ان يجاهد في سبيل ادخال الناس الى الدين الحنيف وهو واجب لا يستطيع الشاه ان يتخلى عنه اطلاقا (١) .

وقد حاول شيل تفنيد هذه الآراء عن طريق الحصول على فتاوى من علماء الدين البارزين في طهران تندد بالرق وتؤكد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ما معناه بأن بيع الانسان للانسان عمل شرير ، ويبدو ان الشاه قد اعجب بالجدل الذي يدور حول هذا الموضوع ، وقام بالحصول على رأى لواحد من اكبر علماء الدين في فارس الذي وصف الرق بأنه جهاد في سبيل نشر الاسلام ، وقد ردشيل على هذا القول بأن الرقيق الذين يؤتى بهم من الخليج الفارسي ليسوا أسرى حرب وأن الشريعة الاسلامية تفرق بين تجارة الرقيق وبين الأسرى ، وعلى الرغم من موافقة الشاه على هذا الرأي الا انه أبى ان يتزحزح عن موقفه (١) .

ولعل هذا الموقف للشاه يعود الى استيائه من الطريقة التي كانت

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٤/٢٧

(رقم ٤) .

(٢) نفس المصدر .

تجرى بها المفاوضات فى أرض روم لتخطيط الحدود الفارسية التركية ،
والقاء مسئولية فشلها على عاتق الحكومة البريطانية ، وليس الى تعلق
الشاه فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، غير ان ابرام معاهدة أرض روم فى
مايو ١٨٤٧ قد ساهم الى حد ما فى تغيير موقف الشاه ، وعلى الأخص
بسبب المحاولات التى قامت بها بريطانيا للتأكيد على سيادة فارس على
منطقة الحمرة ، ومنحها حق الملاحة الحرة فى شط العرب فى المعاهدة ،
وهنا أدرك شيل بأن الوقت قد حان لاعادة الاتصال بالشاه ، وبخاصة
بعد أن قام الباب العالى بحظر استيراد العبيد الى العراق ، وتذكيره بأنه
لا يجوز له بأى حال من الأحوال أن تستغل فارس حرية الملاحة فى شط
العرب المنصوص عليها فى المعاهدة الجديدة لاتخاذ الحمرة سوقا
للنخاسة ، ولتهريب الرقيق منها الى الحدود التركية ، الأمر الذى يعنى
إهدار النتائج الإيجابية للمرسوم الذى أصدره الباب العالى مؤخرا بناء
على رغبة الحكومة البريطانية . وافضى شيل بهذه المعلومات الى الشاه فى
آخر يونيو ، كما اضاف اليها اقتراحا آخر ، وإن لم يتضح كل الوضوح ،
وهو أن فرض الحظر على تجارة الرقيق فى البحر مع الاحتفاظ بهذا الحق
فى البر لا يشكل تدخلا فى تجارة الرقيق الداخلية ، وإنما يعنى تغيير
الطريق الذى يسلكه تجار الرقيق ، كما يحدث بالنسبة للفروع الأخرى
من التجارة (١) .

فى ٣٠ أغسطس سلم الشاه رده على شيل ، وفى الوقت الذى
اثنى الشاه على الوزير المفوض لوفرة مصادره إلا أنه رفض قبول وجهة

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٦/٢٧
رقم ٨ وكذلك تقريره (رقم ٥) المؤرخ ٣١ مايو بنفس المجلد .

نظره ، وأوضح له بأن اغلاق الطريق البحرى سوف يقلل من عدد الرقيق الذين يقدون الى فارس ، وأنه يرفض أن يكون مسئولاً عن عمل كهذا .
يؤدى الى اغلاق الباب امام الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام (١) .
وقد بعث شيل بتقرير الى بالمرستون تساءل فيه عن الاجراء الذى يمكنه ان يتخذه لمعالجة هذه المشكلة ، وقال بأنه لم يبق لديه من الحجج والبيانات ما يمكن أن يعرضه على الشاه لاقناعه بالموافقة على المقترحات ، وأنه ليس هناك حجة يمكن أن تقنع الشاه بذلك (٢) . وبأنه لم يستطع أن يكتشف سبباً لرفض الشاه غير السبب الدينى وأنه كان من المفروض أن يؤدى اتفاق ارض روم الى ازالة الأسباب الرئيسية لاستياء الشاه من الحكومة البريطانية ، غير أن شيل عاد فذكر بأن الشاه لم يظهر أى شكل من اشكال العداء ضد الحكومة البريطانية أثناء اجتماعه به ، فعلى العكس من ذلك فقد سادت المحادثات روح الود والصداقة (٣) وربما كان شيل يتصور بأن المرونة فى موقف الشاه انما ترجع فى المقام الاول الى تدهور صحته ، حيث انه توفى فى نفس العام (٤) .

(١) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٨/٣١

(رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٥/٣١ و ١٨٤٧/٦/٧ -

(رقم ٥ و ٦) . فى آخر تقرير لشيل ذكر على لسان الشاه خلال اجتماعه به فى اليوم السابق : ليس ثمة داعٍ للالاحاح حول هذا الموضوع ، =

وفى رأى شيل ان المخرج الوحيد من هذا المأزق هو العمل باقتراحه الذى سبق ان عرضه على بالمرستون فى بداية العام للسماح للطرادات البريطانية بمصادرة بعض السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى الخليج ، وذكر بان هذا الاجراء سوف يكون له اثر فعال فى منع السفن الفارسية من نقل العبيد ، كما فعلت مسقط وتركيا ، وهذا الاجراء لم يكن ليعكر فيه شيل ، كما ذكر بالمرستون انه لو لم يجد تشجيعا من رئيس وزراء فارس ، ومن الشاه نفسه (١) . فى البداية لعارض بالمرستون على القيام بنفس الأسلوب المتطرف ، الا ان نجاح هانيل فى عقد اتفاقيات مع شيوخ ساحل الهدنة ومع حاكم البحرين لحظر تجارة الرقيق جعله يغير من رأيه لانه لم يبق من السفن التى تمارس تجارة الرقيق فى ظل القانون غير السفن الفارسية ، ولهذا اقتنع بالمرستون بان اتخاذ اجراءات لاغلاق هذا الباب حتى لو عارضه الشاه فان له ما يبرره ، وفى نهاية يوليو عام ١٨٤٧ بعث بالمرستون بخطاب الى شيل لابلاغ حكومة فارس بأنه بسبب

= لان ملكة انجلترا قد اصدرت اوامرها الى جميع سفنها بوقف ومصادرة جميع السفن المتعاملة فى الرقيق ، ومع ذلك فليس هناك نهاية لهذه التجارة . وسوف لا يصل رقيق الى فارس بعد الآن .

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ٣١/٥ و ١٨٤٧/٧ (رقم ٥ و ٦) فى تقرير شيل الأخير ذكر نقلا عن الشاه بعد اجتماعه فى اليوم السابق انه قال (لا داعى للالاحاح على بظورة هذا الموضوع . وملكة انجلترا قد اصدرت اوامرها لسفنها الحربية باعتراض سفن الرقيق ومصادرتها فى البحر ومع ذلك فان هذه التجارة لم تتوقف ، وانى اؤكد لكم بان فارس لن تستورد الرقيق بعد الآن .

الترتيبات التى تم اتخاذها بين حكومات بريطانيا وتركيا ومسقط وساحل الهندة فان جميع السفن العاملة فى الخليج الفارسى مما يشك أنها تمارس تجارة الرقيق ستخضع للتفتيش واطلاق سراح العبيد الموجودين عليها (١).

إن لهجة خطاب بالمرستون الأخير وخطابه قبل الأخير الذى طلب فيه من وزيره المفوض - تحذير الشاه بأنه لن يستطيع الاعتماد على الصداقة البريطانية فى حالة تعرضه لآى أزمة سياسية اذا لم يلب رغبة الحكومة البريطانية بالنسبة للرقيق يكشفان أن بالمرستون لم يكن يقدر موقف الشاه كحاكم مسلم ، ودوره كزعيم دينى لى موطنيه ، ولكن شيل كان يفهم هذه الاعتبارات فهما وافيا ، وعلى حين أن شيل هو الذى اقترح فكرة المصادرة اذا ما رفضت الحكومة الفارسية اصدار المرسوم ، فقد كان مترددا فى ابلاغ مضمون خطاب بالمرستون الى رئيس وزراء فارس بأن مصادرة السفن اجراء يتعارض مع الاتفاقات المعقودة بين فارس وبريطانيا ، ولكنه الملح بأن الحكومة الفارسية ان تتخذ أى اجراء مضاد ، فيما لو أقدمت الحكومة البريطانية على ذلك ، ورغم هذا فلم يظهر شيل تحمسا للموضوع وحاول أن يقوم بمحاولة أخيرة لايجاد مخرج للشاه لاصدار ذلك المرسوم دون أن يتعرض مركزه الدينى لآى انتقاد (٢) وقد قام بأرسال خطاب الى رولنسون فى بغداد يطلب منه الحصول على فتوى من أحد كبار علماء الدين بكر بلاء

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٧/٣١

(رقم ٤) .

(٢) انظر خطاب بالمرستون الى شيل بتاريخ ١٨٤٧/٧/٢

(رقم ٣) بنفسى المجلد والحلقات .

أو النجف تندد بتجارة الرقيق ، وثبتت بأنها لا تتفق مع المبادئ الإسلامية ، وبالتالي فإن قيام الشاه بإصدار قانون بتحريم الرق سوف يكون عملا متوافقا مع الشريعة الإسلامية (١) غير أن رد رولنسون على هذا الخطاب جاء مخيبا للآمال ، ففي الوقت الذي كان رجال الدين في النجف يؤيدون حظر تجارة الرقيق إلا أنه لم يكن هناك نص في الشرع الإسلامي يحرم تجارة الرقيق ، وقالوا بأن أي عمل لم ينص على تحريم في القوانين المنزلة يعتبر حلالا ، وبالتالي فإن تفسير شيل لهذا الاجراء ، لم يكن تفسيراً صحيحاً ، نظرا لأن التطرف الذي يضيفه المشروعون في تفسيرهم للاختلافات اللفظية ، قد يدفعهم الى تبرئة شراة الرقيق من الجرم الذي يقع على البائعين للرقيق (٢) .

عندما تسلم بالمرستون خطاب شيل حول هذا المعنى علق بأن العالم الذي افتى بهذا الرأي ، إنما كان يحاول طمس الحقائق بصورة مأكرة ، وتساءل بأنه إذا كان في وسع الشاه أن يمنع دخول أي سلعة من السلع التجارية الى فارس ، أفلا يمكنه أن يمنع استيراد الرقيق الى البلاد (٣)

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٩/٢٢
(رقم ٩) ، ومرفق به صورة من خطاب حاج ميرزا اغاس الى شيل
١٨٤٧/٩/٧ .

(٢) من شيل الى رولنسون ١٨٤٧/٩/١٨ ومرفق بالخطاب السابق.

(٣) ملفات وزارة الخارجية من رولنسون الى شيل ١٨٤٧/١١/٨
ومرفق نسخة منه في خطاب الفتنانان كولونيل فرانت الى بالمرستون
١٨٤٧/١٢/١٨ (رقم ٢) .

غير ان بالمرستون لم يكن فى وضع يسمح له بطرح هذا السؤال ، فى الوقت الذى كان يرفض بنفسه وبطريقة مأكرة أيضا الاعتراضات التى ظل الشاه يتمسك بها انطلاقا من مركزه الدينى وواجبه الاسلامى فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، واعتبر تعنت الشاه وفتوى مفتى النجف محاولة لاجراجه بعد أن تأكد له من التقارير التى كانت تصله من الخليج ، ما تنبأ به هانيل وغيره من تطورات سوف تحدث ، كنتيجة لتطبيق المعاهدات المعقودة مع السلطات الفارسية والتركية وساحل الهدنة ، لتحول تجارة الرقيق الى الساحل الفارسى ، اما صوور ومسقط فقد بقيتا منطقتين لتبادل الرقيق الافريقى ، وان كان هذا الرقيق يتم نقلهم فى أغلب الاحوال على السفن التى ترفع الاعلام الفارسية ، وكانت نفس هذه السفن قبل ذلك ترفع اعلام مسقط وساحل الهدنة كما كانت تفرغ حمولتها من الرقيق حيثما تشاء ، اما بعد صدور القانون فقد كان يتم تفرغ الرقيق المتوجهين الى ساحل الهدنة فى ساحل الباطنة أو فى لنجه ، ثم من هناك ينقلون الى البحرين وساحل الهدنة ، كما ينقل بعضهم الى بوشهر ، ومنها يوزعون على المناطق الفارسية او يعاد تهريبهم الى الكويت والبصرة (١) .

وقد استاء بالمرستون مما أدت اليه هذه التطورات فبعث فى أواخر مارس بخطاب شديد اللهجة الى اللغتنانت كولونيل تى . تى : فرانت القائم بالأعمال البريطانى فى طهران وطلب منه القيام بتحذير الحكومة الفارسية ، بأنها اذا تمادت فى موقفها فان القرار البريطانى السابق لتفتيش جميع

(١) نفس المصدر مذكرة من بالمرستون ١٨٤٨/٣/٢٣ .

السفن بما فيها سفن فارس سوف يوضع موضع التنفيذ (١) كما طلب منه الإيعاز الى هانيل بتنفيذ مقترحاته التى سبق ان تقدم بها فى شهر نوفمبر ، بابلاغ شيوخ ساحل الهدنة باعتبار انزال الرقيق فى اراضيهم من جانب السفن الاجنبية عملا محظورا ، نظرا لانه يتعارض مع اتفاقيات معاهدة ١٨٤٧ ، ولما كانت السفن التى تقوم بنقل الرقيق هى السفن الفارسية ، فقد طلب من هانيل ابلاغ شيوخ المنطقة بأن الطرادات البريطانية سوف تستولى على جميع السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى مناطقهم والافراج عن الرقيق فى الاراضى الخاضعة لبريطانيا (٢) .

غير أن بالمرستون عاد بعد اسبوع فأعرب عن اسفه فى ارسال تلك التعليمات المتسربة وامر بالغائها ، ولكنه بسبب اغفال التبليغ بهذه التعليمات ، فقد تعذر تسوية هذا الخطأ قبل حلول شهر أغسطس (٣) وقد اُقتنع الجميع بعدم اللجوء الى الاجراءات المشددة . واستهل فرانت

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى فيرانت ١٨٤٨/٣/٣٠

(رقم ١) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) اعد تقريران برقمى (١ و ٢) بتاريخ ٣٠ و ٣١ مارس ١٨٤٧

على التوالى ويتضمن التقريران الامر بتفتيش السفن الفارسية وكانا فى طريق ارسالهما بالبريد عندما عاد بالمرستون وقرر اعادة النظر فيهما يوم ٦ ابريل ووقف العمل بهما ، وقد اجرى تعديل فى الامر الاول اما الثانى فقد ارسل دون ادخال أى تعديل عليه .

محدثاته مع الشاه فى أواخر مايو ١٨٤٨ ، وفى ١٢ يونيو وافق الشاه على إصدار القرار بحظر استيراد الرقيق الى فارس بطريق البحر ، وقد جاءت هذه الموافقة فى رسالته الى الحاج ميرزا أغاسى بتاريخ ١٠ رجب ١٢٦٤ الموافق ١٢ يونيو ١٨٤٨ ، وتنص على ما يلى : .. سعادة الحاج ، يجب الا تسمح لهم بجلب زنوج عن طريق البحر ويسمح لهم بذلك عن طريق البر فقط ، وهذا الأمر يصدر بصورة خاصة من أجل السيد فرانت فنحن مسرورون منه جدا ، وقد وافقنا على ذلك ، وعليكم تبليغ حكام فارس وعربستان بأننا نظرا لطيبة السيد فرانت قد وافقنا على هذا القرار، وان كان هناك بعض المحادثات التى لاتزال مستمرة بيننا وبين الحكومة البريطانية حول هذا المسألة (١) وفى أواخر الشهر أرسلت نسختان من هذا القرار الى الحاكم العام فى كل من اقليم فارس و اقليم خوزستان (٢) وفى رسالة فرانت الى بالمرستون ذكر بأن الآثار الفعلية لهذا القرار ، هو ان الحظر يشمل تجارة الرقيق فى كل الأراضى الفارسية ، لان الطريق البرى غير عملى ، وصاحب الجلالة يعلم ذلك ويستطرد فرانت فيقول بأن استخدام الشاه لعبارة « لحضورهم بطريق البر » هى لمجرد التمويه على رجال الدين ، الذين يقفون موقف المعارضة لالغاء هذه التجارة (٣) والواقع

(١) اشارة بخط الشاه مؤرخ ١٠ رجب ١٢٦٤ الموافق ١٢ يونيو ١٨٤٨ وقد ارفقت بخطاب فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧
ز.رقم ٤) .

(٢) مراسيم الشاه والخطابات المتبادلة بين جرانت ومجلس ادارة الشركة وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٦٦ - ٦٩ .

(٣) من فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

ان هذا المرسوم قد تمخض عن نتائج تفوق فى نتائجها الآثار التى اسفر عنها المرسوم التركى فيما يتعلق بممارسة هذه التجارة فى الاراضى الخاضعة لتركيا فى الخليج ، لأنه يشمل الموانئ الفارسية كلها ، ولا يقتصر على الرقيق المنقولين على السفن الفارسية . اما لماذا غير الشاه موقفه بهذا الشكل فلم تعرف أسبابه ، وقد تكهن فرانت بأن السبب فى ذلك يعود الى تبادل التصديق على وثائق معاهدة أرض الروم ، الأمر الذى أراح الشاه كثيرا ، وفى هذا المناخ النفسى تحمس الشاه فوقع على هذا القرار ، وليس هناك سبب آخر لهذا التحول ، ومن ناحية أخرى فيمكن الاستنتاج عن هذا التغيير بأن الشاه قد مل من الالاحاح عليه بهذه المشكلة فأراد التخلص نهائيا من هذا الاشكال فأصدر هذا القرار .

واذا اعتبرنا هذا الاستنتاج استنتاجا صحيحا ، فانه يأتى على عكس موقف بالمرستون الذى لم يعرب عن ارتياحه لهذه التنازلات التى قدمها الشاه ، وذكر وزير الخارجية بأن المرسوم جاء خلوا من تفويض السفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن الفارسية التى تمارس تجارة الرقيق ، لأنه بدون هذا التفويض فان الحظر فى رأى بالمرستون لا قيمة له على الإطلاق ، وقد بلغ استياء بالمرستون من هذه النتيجة الى حد اتهام فرانت بالتقصير والاهمال فى واجبه (١) ولعل بالمرستون لم يدرك ما ينطوى عليه الموضوع من مضاعفات ، وكانت طريقة معالجته تتسم بالانفعال بحيث اصبح يعتقد بأنه لا سبيل الى حل تلك المشكلة الا باللجوء الى القوة واتخاذ الاجراءات التعسفية . ولقد اعرب الشاه عن استعداد حكومته للموافقة

(١) انظر خطاب بالمرستون فيرانت ١٢/٩/١٨٤٨ (رقم ٥)

على تفتيش السفن الفارسية ، بشرط أن تتم هذه الاجراءات فى هدوء ، وعدم الاعلان عنها ، وأن تتوقف المفوضية البريطانية فى طهران عن طلباتها المتكررة ، لمنحها حق التفتيش ، وقد فعل الشاه هذا فى وجه معارضة قوية من رجال الدين ، وعن وجود عادات اجتماعية راسخة ومشاعر قومية متطرفة .

وقد تجلبت هذه الرغبة فى التعاون فى تلك القرارات التى اصدرها حسين خان الحاكم العام لاقليم فارس الى ولاية الاقاليم فى الموانئ الرئيسية ، بعد تلقيه الرسوم من الحكومة المركزية فى طهران ، وبعد أن طالب حسين خان الحكام بوضع هذه القرارات موضع التنفيذ فوراً ، اوضح لهم ، أنه بالنظر الى التفاهم القائم بين الدولتين العظميين ، فقد نوضت السفن الحربية البريطانية بالعمل على مكافحة تجارة الرقيق التى تتم عن طريق البحر (١) وشبه حسين خان هذا الرسوم بالرسوم السابق الذى منح الطرادات البريطانية صلاحيات للعمل على المحافظة على الأمن فى الخليج ومكافحة القرصنة داخل المياه الإقليمية الفارسية ، وعلى الرغم من أن هذه الصلاحيات لم تمنح بشكل رسمى ، إلا أن السلطات الإقليمية فى فارس ، قد وافقت عليها ، كما وافقت عليها الحكومة المركزية . ومما يبعث على الاسف أن يسمح بالمرستون الذى كان يعرف أكثر من أى شخص آخر ، معارضة الحكومة الفارسية لاعطاء أى فرصة لروسيا

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٩٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٤٨/٨/٣١ من حسين خان الى الشيخ ناصر خان حاكم بوشهر وقائد الاسطول (يوليو ١٨٤٨) ومرفق صورة منه بخطاب هانيل الى فيرانت ١٨٤٨/٧/١٥ (رقم ٢١٧ الادارة السرية) .

إنالتها بتنزلات مماثلة تمس استقلالها ، أن يسمح للأمور بأن تتردى الى هذا الحد . ويرفض رفضا باتا مجاملة الحكومات الشرقية واحترام متاعرها القومية ، وبالتالي يستمر فى الضغط على حكومة فارس لمنح البريطانيين حق تفتيش السفن الفارسية والاستيلاء عليها ، وكان نتيجة ذلك ان المشكلة التى كادت أن تحل فى عام ١٨٤٨ ، بقيت معلقة لعدة سنوات اخرى .

استمرت عمليات نقل الرقيق الى الخليج بأعداد كبيرة خلال عام ١٨٤٨ . ١٨٤٩ : ١٨٥٠ رغم وجود اتفاقيات حظر هذه التجارة ، أما فى عمان فقد انتقل هذا النشاط الى صور الواقعة على بعد مائة ميل الى الساحل ، وتحوات هذه البلدة الى سوق رئيسية للرقيق فى جنوب شرفى الجزيرة العربية وجنوب فارس ، غير أن السفن البريطانية كانت من النادر أن تزور صور ، كما أن سكان صور لم يكونوا يقيمون وزنا لسلطة السيد سعيد ، ومن صور كان يتم نقل الرقيق فى سفن صغيرة الى ساحل الباطنة او الشمالية ، ومنهما الى داخل البلاد ، وكان معظم الرقيق يباع فى داخل عمان او فى ساحل الهدنة ، كما كان بعضهم ينقل الى لنجه . وفى شهر مايو ١٨٤٩ قام هانيل بمحاولة للحد من نشاط عدد التجارة فعقد اتفاقا مع حاكم صحار سيف بن حمود بن عزان ، وذلك على غرار الاتفاقيات التى سبقت أن عقدت مع شيوخ ساحل الهدنة قبل ذلك بعامين ، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح ، نظرا لان صحار نفسها لم تكن مشتركة فى تجارة الرقيق (١) .

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٩/٥/٢٢ (رقم ١٥٣ الف الادارة السرية) و « المعاهدات » اعداد =

أما السيد سعيد فلم يكن يكثرث بتطبيق معاهدة ١٨٤٥ لمنع هذه التجارة فيما بين شطرى المملكة ، وعندما احتج هامرتون بشدة على هذه الانتهاكات الصارخة للمعاهدة ، غضب السيد سعيد من هذا التدخل الذى وصفه بأنه يسبب له ازعاجا (١) مستمرا ، الا أنه اضطر فى النهاية وتحت ضغط هامرتون الى ارسال تعليمات الى نجله ونائبه فى مسقط السيد ثوينى بن سعيد لوقف بيع العبيد فى السلطنة ، ورغم أهمية تلك التعليمات الا أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة ، فقد ظلت تجارة الرقيق مزدهرة حتى أن إحدى السفن التابعة للسيد سعيد نفسه قد وجه اليها الاتهام بنقل العبيد من زنجبار ، وراجت اشاعة فى الخليج بأن السيد سعيد قد وبخ احد ربانة السفن التابعة لساحل الهدنة ، عندما طلب منه السماح لنقل بعض العبيد من زنجبار ، وذكر له بأنه كان يتعين عليه جل تلك المشكلات بنفسه ، وعدم ازعاجه بمثل هذه الأمور (٢) وقد اشتد غضب السيد سعيد أكثر عندما جاء لزيارته مبعوث خاص من شريف مكة

= انيشيسون فضل ١١ ص ٨٩ بالنسبة لسيف بن حمود راجع ص ٣٩٦ من الكتاب .

(١) نفس المصدر مجلد ٩٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هامرتون الى ماليت ١٨٤٨/٩/١٣ (رقم ١٩ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانييل الى ماليت ١٨٤٩/٦/٢٧ (رقم ١٨٥ الادارة السياسية) .

(٢٤ - بريطانيا والخليج / ٢)

وانتقد موقفه من تجارة الرقيق ، واعتبره اساءة للمسلمين فى كافة بقاع الأرض وذلك بالاذعان لبريطانيا بحظر تجارة الرقيق (١) ولم يكن فى وسع السيد سعيد ان يتجاهل اهمية هذا الاحتجاج نظرا لأن شريف مكة محمد ابن عون كان فى ذلك الوقت اقوى شخصية فى شبه الجزيرة ، والحاكم الوحيد الذى يقف فى وجه التوسع الوهابى .

غير ان جميع هذه الاعتبارات تعتبر ثانوية ازاء السبب الحقيقى ، وهو ان السيد سعيد لم يكن قادرا فى الحقيقة على حظر تجارة الرقيق ، وفى اغسطس ١٨٥٠ ذكر هامرتون فى تقرير له بالمرستون بأنه لا يوجد فى ديوان صاحب السمو مسئول واحد يمكن أن يحترم اوامر السيد سعيد فيما يتعلق بحظر هذه التجارة (٢) وقد ايده فى هذا الراى اللورد فولكلان حاكم بومباى ، الذى كتب يقول « بأنه ليس ثمة أمل فى النجاح ما لم تتخذ اجراءات فعالة من جانبنا لحظر هذه التجارة » (٣) وفى سبتمبر ١٨٤٩ ذكر قائد الاسطول الهندى فى اعقاب ابرام اتفاقية صحار « اننى لا اتصور بأننا نملك من الاسباب ما يبرر اتخاذ اجراء فعال لوقف هذه التجارة ، لان هذه العملية سوف تتطلب منا امكانيات أكثر مما لدينا ، نظرا

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون

١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٥) .

(٢) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠

(رقم ٥) .

(٣) مرفق للخطاب السرية الى بومباى مجلد ١٠٤ مرفق للخطاب

السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٥٠/١٠/٣١ محضر من اعداد فولكلاند

١٨٥٠/١٠/٢١ .

لما سوف تستغرقه هذه العملية (١) من وقت ، وفى صيف عام ١٨٥٠ ساءت الأوضاع أكثر ، عندما انضم القواسم سكان ساحل الهدنة الى الصراع القائم بين سلطتى الحكم القائمة فى مسقط وصحار ، وتمكنوا فى خلال فترة وجيزة من الاستيلاء على جزء هام من منطقة الشمالية بما فيها دبا وخورفكان ، الأمر الذى مكّنهم من انزال الرقيق خارج منطقة الخليج ونقلهم من هناك الى الشارقة ورأس الخيمة ، وبذلك تفادوا الاسطول البريطانى المربط فى مضيق هرمز ، فضلا عن ذلك فان نجاح القواسم يرجع الى تسجيل سفنهم فى فارس ، مما جعل مصادرة تلك السفن من جانب الاسطول البريطانى اقل احتمالا .

وعلى حين حافظت ارقام حجم تجارة الرقيق الى الخليج فيما بين اعوام ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ على معدلها الذى كانت عليه قبل ابرام معاهدتى ١٨٤٥ ، ١٨٤٧ ، الا ان طبيعة هذه التجارة قد تغيرت ، وفى تقرير لهامرتون فى شهر اغسطس اكد بأن الأرقام لا تصل الى خمس حجمها قبل بضع سنوات (٢) وبعبارة أخرى فان حصة الرقيق الافريقى من هذه التجارة قد أخذ يتضاءل فى مقابل ارتفاع فى حجم الرقيق الحبش ، وعلى سبيل

(١) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من الكومندور كوشنجتون الى فوكلاند ١٨٤٩/٩/٧ (رقم ٥١٢ الادارة السياسية) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٤) .

المثال بلغ عدد الارقاء الاحباش الذين تم استيرادهم خلال سبتمبر فقط ٤٨ فردا ، بينما لا يزيد هذا الرقم على ١٢ فردا خلال الموسم كله سابقا ، وكان يتم استيراد الرقيق الاحباش من بربرة وزيلع وقاجورا على ساحلى الصومال والحبشة ، كما كان الحجاج الذين يعودون من الاراضى المقدسة يصطحبون معهم بعض الرقيق الذين يشترونهم من جدة ومخا ، كما كان يفعل ربانة وبحارة السفن التابعة للخليج نفس الشيء ، ويعودون ببعض الرقيق من البحر الاحمر ، ويمكن تكوين فكرة عن حجم تجارة الرقيق فى الحبشة من مئات الرقيق الاطفال الذين يتم احضارهم عن طريق ميناء بربرة من هرر ، ومن سوق الرقيق السنوى الذى يقام فى بربرة ، وكانت القوافل التى تنقل العبيد تضطر الى الانتظار اياما عديدة خارج البلدة اذا عرفت ان هناك بعض السفن الحربية البريطانية موجودة فى الميناء ، وهى لا تستأنف رحلاتها الا بعد ان تغادر السفن البريطانية ميناء عدن ، كما كان ربانة السفن يحضرون معهم المئات من الرقيق الصغار السن (١) .

وقد اشترى ربانة السفن التابعة لصور وموانئ الخليج ٣٠٠ طفل من هؤلاء الرقيق (٢) . وقد ذهل بالمرستون من ضخامة عدد الرقيق

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانيل الى ماليت ١٨٤٨/١٠/٣٠ (رقم ٣٦٥ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٩٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٤ المؤرخ ١٨٤٨/٥/٣٠ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/٥/١٦ (رقم ٣٢ الادارة السرية) .

الاحباش الذين يؤتى بهم الى الخليج بحيث انه طلب فى شهر مايو ١٨٤٨ من مجلس الهند اصدار التعليمات الى الاسطول الهندى باعتراض ومصادرة السفن التى تنقل الرقيق من الموانئ الواقعة على الساحل الغربى على البحر الأحمر ، وكان بالمرستون على ثقة من أن اتخاذ بعض اجراءات من هذا القبيل سوف يكون له اثره الملموس فى الحد من هذه التجارة ، فبمجرد أن يعرف الأهالى فى تلك المناطق بتصميم الحكومة البريطانية على القضاء على تجارة الرقيق فانهم سوف يتخلون عن ممارسة هذه التجارة (١) ، ويبدو أن بالمرستون كان متفائلا أكثر من اللازم فى رايه هذا ، نظرا لأن تجار الرقيق كانوا على استعداد لاحتمال أى خسارة أو ضرر فى سبيل ممارسة هذه المهنة ، كما ذكر التجار الذين يجلبون الاطفال من بربرة بمنتهى الصراحة أنهم لن يترددوا فى القاء هؤلاء الاطفال فى البحر فى حالة اعتراضهم من جانب سفن الاسطول البريطانى ، وتبعاً لذلك فلقد أعاد بالمرستون النظر فى مسألة التفتيش والمصادرة التعسفية ، فطلب فى سبتمبر عام ١٨٤٨ من سلطات الهند القيام بمحاولة لاقتناع حكام بربرة وزيلع وتاجورا بحظر تصدير الرقيق عن طريقهم (٢) وعلى هذا الاساس قام الكابتن هينز فى اكتوبر ١٨٤٨ بارسال طلب الى حاكم زيلع وهى الميناء الرئيسى لتجارة الرقيق وذلك اثناء زيارة ذلك الحاكم له فى عدن ، وقد وافق الحاكم على اصدار مثل ذلك الحظر ، ولكنه اشترط أن تقوم الحكومة البريطانية بتوفير الحماية له فى حالة اصداره مثل ذلك القرار ، واقنع

(١) ملفات الخارجية من اللورد اديسبرى (وكيل الخارجية) الى

سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

(٢) راجع خطاب هينز الموقع ١٨٤٨/٥/١٦ .

الباب العالى بتعيينه حاكما على زيلع بصفة رسمية ودائمة (وكان هذا الاستقلال استقلالا اسميا ، لأن زيلع كانت تابعة لمخا) وتعويضه عن الخسائر التى سوف يتكبدها من جراء هذا الحظر (١) . غير أن بالمرستون لم يقبل هذه الشروط ، لاعتقاده بأن هذه الشروط مبالغ فيها ، وبالتالي فقد رفض الاتصال بالباب العالى حول هذا الموضوع ، خوفا من أن تفسر تلك الخطوة بأنها اعتراف من جانب الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على تلك المناطق (٢) . وكان البديل الوحيد أمام بالمرستون هو العمل بالمعاهدات المعقودة بين سلطان مسقط وشيوخ ساحل الهدنة ، والتى تنص على امتناع سفن هذه المناطق من نقل الرقيق اثناء عودتهم من البحر الأحمر ، وتنفيذا لهذا الاجراء ، اقترح هينز ان يربط أحد الطرادات البريطانية فى ميناء عدن ، وأن يقوم منها بدوريات منتظمة فى مخا والحديدة وجدة ، وذلك بالإضافة الى باخريتين مسلحتين تقوم بدوريات على الساحل الواجه للبحر الأحمر من مصوع الى زيلع على مدار العام ، وفى بربرة خلال الموسم السنوى للرقيق (٣) غير أن هذه المجموعة من السفن غير متوفرة فى عام ١٨٤٨ ، كما لم تكن متوفرة قبل هذا التاريخ.

(١) نفس المصدر من ادنجتون ! وكيل الخارجية الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٩/٧ .

(٢) مرفقات الخطاب السرية الى بومباى مجلد ٩٦ مرفق للخطاب السرية رقم ٩٩ المؤرخ ١٨٤٨/١١/١٥ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/١٠/١١ (رقم ٦٠ الادارة السياسية) .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من ايسبرى الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

واذا كان الهدف هو منع الاتجار فى الرقيق الاحباش فى الخليج ، فان الاجراء الخاص بوقفها ينبغى ان يتم فى الخليج وليس فى البحر الاحمر ، وحتى لو اتخذ مثل هذا الاجراء فى الخليج فان هناك عقبتين تعترضان تنفيذه ، نظرا لان معظم تجار الرقيق هم من صور وساحل الهدنة ، وبالتالي ما لم يظهر سلطان مسقط استعدادا اكبر لتنفيذ معاهدة ١٨٤٥ على تجار الرقيق فى صور ، وما لم يوافق على مرابطة احد الطرادات فى ميناء صور ، فان هؤلاء التجار لن يتخلوا عن ممارسة هذه المهنة ، كذلك فانه ما لم يتم اعتراض سفن تجار الرقيق التابعة لساحل الهدنة قبل اجتيازهم منطقة رأس الحد ، فلسوف تتعذر ملاحقتهم ، خاصة انهم اخذوا الان فى رفع الاعلام الفارسية بمجرد دخولهم الى مياه خليج عمان ، ولهذه الاسباب فلم يكن من المحتمل تحقيق اى نجاح فى اى من هذين الاجراءين ويصبح البديل الوحيد ، هو مطالبة الحكومة الفارسية من جديد تخويل الطرادات البريطانية حق تفتيش ومصادرة هذه السفن .

توفى محمد شاه وخلفه على عرش فارس نجله ناصر الدين الذى اختار لرئاسة الوزارة ميرزا تقى خان الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع (١) ويطلقون عليه فى فارس (أمير النظام) وكان هذا الوزير يتصف بصفات نادرة من بين الوزراء ، نظرا لخلقه واستقامته وكفاءته الفائقة ، وقد وصفه رولنسون بأنه رجل شجاع لايهاب شيئا ، ويعتبر هذا الوصف من شخص لم يكن يجد فى الفرس ثمة ما يستحق الثناء امرا غير عادى ، وقد تجلت شجاعة الوزير فى تمسكه العنيد بحقوق

(١) عند توليته لمنصب رئيس الوزراء رفض اطلاق « لقب الصدر

الاعظم » واكتفى بلقب اقل مرتبة .

فارس الوطنية ضد الدولتين العظميين اللتين كان شبحهما يخيم على فارس ، بالرغم من أن وطنيته هذه كانت تنحدر فى بعض المناسبات الى تثبيت أعمى بالأمور الشكلية فيما يتصل بالسيادة الفارسية ، كما أن جهوده فى سبيل تطهير الأوضاع الداخلية فى وجه معارضة قوية ، كانت تنزعها الملكة الأم ، لتحطيم قبضة الفساد وسوء الإدارة ، انتزعت الإعجاب والثناء من أحد المراقبين البريطانيين للشئون الفارسية . ولو أن هذا الوزير عاش فترة أطول لكى ينجز ما كان ينوى انجازه ، فإنه سوف يدخل التاريخ كواحد من الزعماء البارزين الذين تختصهم العناية الالهية لتحقيق رسالة عظيمة (١) .

فى أواخر عام ١٨٤٨ أجرى الكولونيل فرانت بناء على رغبة كان قد أبدأها بالمرستون فى شهر سبتمبر الماضى فى الأوساط الفارسية لمنح حق التفتيش ومصادرة السفن الفارسية من جانب الطرادات البريطانية ، تنفيذا للمرسوم الذى صدر فى عهد الشاه الأسبق (٢) وقد علل الوزير هذا الاجراء بأنه ما دامت حكومة فارس لا تملك أسطولا حربيا لتنفيذ هذه الاجراءات ، فقد وافق الشاه السابق على أن تقوم سفن الأسطول البريطانى بذلك (٣) غير أن أمير النظام رفض هذا المطلب ، وقال بأن أقصى ما يمكنه الموافقة عليه هو تثبيت المرسوم السابق الخاص بحظر انزال الرقيق فى

(١) « تاريخ فارس » ص ٤٠٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/١/١

(رقم ١) .

(٣) نفس المصدر .

الموانيء الفارسية ، ولم يؤد اتصال آخر برئيس الوزراء الى نتائج افضل ،
وقيل لالكولونيل فرانت بأن حكومة الشاه هي التي ستتولى بنفسها اعتقال
معاينة اى فرد من الرعايا الفرس يمارس تجارة الرقيق (١) .

فى خريف عام ١٨٤٩ وقع أول انتهاك للمرسوم من جانب أحد
الرعايا الفرس ، فقد وصلت إحدى السفن الى ميناء بوشهر تحمل ١٨
فرداً من الرقيق ، وكانت قادمة من مسقط وقد تولى هانيل إبلاغ الأمر
الى وليم تايلور طومسون سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران الذى كان
يشغل فى ذلك الوقت وظيفة القائم بالأعمال ، وقد لفت هذا نظر رئيس
الوزراء الى هذا الحادث وطلب منه معاينة الريان ، غير أن رئيس الوزراء
كرر ما سبق أن ذكره لفرانت من أن الحكومة الفارسية هي التي من حقها
أن تقرر نوع العقوبة ، وعلى أية حال فقد ذكر رئيس الوزراء بأن غرامة
قدرها ٣٠٠ تومان سوف تفرض على ريان السفينة ، كما سيتم حجز
السفينة المذكورة فى الميناء الى أن تدفع الغرامة . وقد استفسر طومسون
من رئيس الوزراء عما ستتخذة الحكومة الفارسية من اجراءات اذا تبين أن
السفينة قد غادرت الميناء ، وعما اذا كان الشاه سيوافق أن يقوم أحد
الطرادات البريطانية بإعادتها ، وقد رد رئيس الوزراء بأن الشاه لا يمكن
أن يوافق على هذا المطلب ، ووبخ طومسون على محاولته هذه لاستفزاز
السلطات الفارسية بهذه الطريقة اللتوية ، وقال بأن فارس قد سبق وأن
رفضت مثل هذا الطلب رفضاً باتاً (١) .

(١) نفس المصدر من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/٢/٢ ؛ رقم ٢) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى بالمرستون

١٨٤٩/١١/٢١ ؛ رقم ٦) .

على أن هذه الغرامة لم تستوف نظرا لأن المسؤولين في إقليم فارس كانوا عاجزين أمام القبائل الساحلية . وعند عودة الكولونيل شيل لاستئناف أعماله في المفوضية في يناير عام ١٨٥٠ ، أشار لرئيس الوزراء بأنه يمكن التغلب على عجز الحكومة عن طريق تفويض الأسطول البريطاني في الخليج باعتراض وتسليم السفن الفارسية التي تقوم بنقل الرقيق إلى سلطات الاقاليم الفارسية ، وأن يسرى هذا الاجراء لمدة عامين ، إلا أن رئيس الوزراء رفض هذا الاقتراح ، وأوضح لشيل بأن الوقت لن يتّون بعيدا عندما تتمكن الحكومة المركزية فرض وجودها على كل شبر من اراضي فارس ويومئذ يصبح من السهل عليها فرض سلطتها على تجار الرقيق على اساس المرسوم (١) غير أن شيل لم يقتنع بهذا الرد ، وفي الشهر التالي أثار الموضوع مع الشاه شخصيا ، غير أن الشاه هو الآخر لم يرد ردا قاطعا ، وذكر لشيل : « بأن موضوع منح حق التفتيش الذي نطالب به الحكومة البريطانية قد يؤدي إلى احداث ارتباك في حركة التجارة ، ويهز ثقة التجار في الحكم » وقال أيضا بأنه في حاجة إلى بعض الوقت للنظر في هذا الموضوع . وقد اعتقد شيل بأن الشاه متأثر في موقفه هذا بما ينقله اليه الفرنسيون من معلومات عن المشكلات التي نجمت في مناطق أخرى من العالم بسبب منح مثل هذه الحقوق للبريطانيين ، وليس من الصعب على أي انسان أن يتصور مدى تأثير مثل هذه الأوقايل على حكومة كانت تعاني بالفعل من شكوك في النوايا البريطانية . وهكذا يؤس شيل من تحقيق أي نجاح عن طريق المباحثات ، وقد ذكر في رسالة بعث بها إلى بالمرستون بأن الحل الوحيد هو العمل بالاقتراح الذي سبق

(١) نفس المصدر من شيل إلى بالمرستون ١٨٥٠/١/٢٦ (رقم ١) .

ان تقدم به اكثر من مرة ، وهو مصادرة الرقيق الذين تقوم السفن الفارسية بنفلهم ثم الافراج عنهم بعد ذلك ، وان هذا الاجراء لو اتخذ ولو مرة واحدة او مرتين على الاكثر فلسوف يردع تجار الرقيق ، ويقنع الحكومة الفارسية بجدية اواقف البريطانى للقضاء على هذه التجارة ، كما انه يمكن فى هذه الحالة ان يتم تسليم الرقيق المفرج عنه الى حاكم البحرين او سلطان مسقط ، وان كان شيل يدرك ان مثل هذا الاجراء سوف يبفى هذا الرقيق فى ظل العبودية ، وعلى اى حال فان اقتراح شيل هذا انما يقوم على اساس ان وضع الرقيق لن يكون اسوا من وضعهم فيما لو تم بيعهم فى فارس ، فى الوقت الذى ستكون النتيجة هى وقف تلك التجارة (١) .

على الرغم من ان بالمرستون كان يتعاطف مع شيل بالنسبة لهذه المقترحات الا انه كان يعتقد بأن الجانب الخاص بالرقيق المفرج عنه فيه كثير من التجاوز لان تسليم الرقيق الى سلطان مسقط سوف لا يعنى تسليمهم الى رجل يهوى امتلاك الرقيق فحسب وانما الى تاجر للرقيق (٢) اما بقية المقترحات فقد وافق عليها بالمرستون ، واذا كان ثمة اعتراض على بعضها فان هذا الاعتراض قد زال بوصول رسالة شيل الاخيرة لبالمرستون والتي ذكر فيها بأن كلا من الشاه ورئيس الوزراء قد رفض رفضا نهائيا منح حق التفتيش ، وازاف شيل فى رسالته بأن رئيس الوزراء الفارسى متأثر فى كل ما يتصل بالسياسة الخارجية

(١) ملفات الخارجية الى بالمرستون ١٨٤٩/١١/٢١ (رقم ٦) .

(٢) ملفات الخارجية مذكرة من بالمرستون ١٨٥٠/٥/٢ .

بشخص يدعى المسيو جان دافيد وهو من أرمينيا ، ويعمل مستشارا سياسيا لوزارة الخارجية الفارسية ، ولكنه فى الواقع موظف من موظفى الوزارة الروسية فى طهران (١) وقد أوعز بالمرستون الى شيل بإبلاغ حكومة فارس بأنها اذا لم تقدر رغبة الحكومة البريطانية بتحويل الأسطول البريطانى حق تفتيش السفن الفارسية فان الأسطول البريطانى سوف يقوم باجراء التفتيش من جراء نفسه ، ولكنه سوف يقصر اجراءاته على الافراج عن الرقيق فقط ، والسماح للسفن بمواصلة رحلتها الى اى مكان (٢) .

على امتداد صيف وخريف عام ١٨٥٠ وقع اكثر من انتهاك واحد للمرسم الفارسى فى المحمرة وفى عدد من الموانئ الفارسية الأخرى ، وفام حاكم بوشهر بناء على الحاج من هانيل بفرض غرامات على ربانة السفن تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ تومان ، وبمصادرة السفن التى قامت بالانتهاك ، ولم يعرف عما اذا كانت تلك الغرامات قد دفعت بالفعل أو ان أصحاب السفن تمكنوا من الافلات نظير رشوات دفعوها للمسؤولين عن الموانئ ، واشترك شيل مع هانيل فى ارسال سيل من الاحتجاجات ضد هذا الانتهاك ، غير ان رد رئيس الوزراء لم يختلف عن رده السابق ، وهو انه عندما تستب الأمور فى كافة ارجاء فارس فسوف تزول كل العقبات فى سبيل تطبيق سلطة الشاه حتى أقصى حدود الامبراطورية الفارسية،

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٣/٢٦

(رقم ٣) .

(٢) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٥٠/٦/٦ (رقم ٣) .

وسوف تنتهى تجارة الرقيق وغيرها من الأعمال غير المشروعة الى الأبد. وعندما استفسر منه شيل عن نوع الاجراءات التى سوف يتخذها للحد من تجارة الرقيق رد ردا غامضا وذكر بأن ذلك سوف يتم على أية حال ، وكان أهم شيء فى موقف رئيس الوزراء هو انه كان يعارض بشدة ان يقوم الأسطول البريطانى بهذه الاجراءات ، وكانت أسباب هذا الرفض على حد رأى شيل هى ان منح حق التفتيش واعتراض السفن الفارسية من جنب الأسطول البريطانى سوف يتيح لبريطانيا سيطرتها على سكان المناطق الساحلية فى فارس ، وذلك على غرار ما حدث فى السواحل العربية ، الأمر الذى سوف يحول بينه وبين تحقيق خطته الطموحة بفرض سيطرة الدولة الفارسية على المناطق الجنوبية من فارس ، كما هو قائم فى المناطق الشمالية (١) .

وربما كان أهم سبب للرفض هو ان يؤدى منح مثل هذه الحقوق الى ان تطالب روسيا بحقوق مماثلة فى منطقة قزوين ، وقد ذكر رئيس الوزراء لشيل أكثر من مرة عن المساعدات التى قدمها الروس لوقف هجمات القرصنة والرق من جانب قبائل التركمان على امتداد سواحل منطقتى استر اباد ومازندران ، مما مكن الروس من السيطرة على تلك الاقاليم (٢) غير أن شيل حاول ازالة تلك المخاوف عند اجتماعه برئيس

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٦/١٧ .

(٢) فى عام ١٨٣٦ طلب الفرس من الروس مساعدة بحرية لقمع نشاط القراصنة التركمان فى مياه المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر قزوين ، ثم بعد مضى بضع سنين عندما طلبت فارس من روسيا سحب سفنها ، لم يستجب الروس لطلبهم وانما قاموا فى سنة ١٨٤٢ باحتلال =

الوزراء فى يونيو ، وشرح له بأن الموقف البريطانى من فارس يختلف عن موقف روسيا ، وقال أيضا بأننى قد وجهت نظره الى حاجة فارس الماسة الى الاصدقاء ، وكيف أن الحكومة البريطانية كانت دائما تظهر مشاعر الصداقة والود لفارس ، سواء فيما يتعلق بعلاقة فارس بتركيا أو بروسيا ، وذكرته بموقف الحكومة البريطانية بمناسبة تولي الشاه الجديد سلطة الحكم ، ومن هنا فان الحكومة البريطانية تتوخى أن تكافئها حكومة فارس على تلك المواقف الودية ، وقلت له أخيرا بأنه من المحتمل أن يفسر موقف الحكومة الفارسية من طلب بريطانيا بالفتور (١) .

لم يرد رئيس وزراء فارس على هذه التفسيرات حتى شهر سبتمبر عندما عقد اجتماعا مطولا مع شيل ، والذي أكد له فيه مدى الخطر الذى ينجم من موافقة فارس على المطلب البريطانى ، وذكر له بأن الروس مطالبون بإنشاء مستشفى فى منطقة استراباد وأن لهم قاعدة بحرية فى جزيرة اشورادا ، وبأن رفضه للمطلب البريطانى يتيح له الوقوف فى وجه المطالب الروسية ، واستطرد رئيس الوزراء يقول بأنه ليس هناك أسرار فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وأنه يعتقد بأن السبيل الوحيد لوقف تغفل الروس فى الشمال هو رفض المطالب البريطانية فى الجنوب ، نظرا لأن منح أى نوع من الامتيازات للبريطانيين لابد وان يستتبعه منح امتيازات

= جزيرة استورادا القريبة من استراباد وحولوها الى قاعدة بحرية وبقوا هناك رغم المطالبة المتكررة للفرس لهم باحتلالها (انظر) تاريخ فارس تأليف واتسون ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(١) من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٦/١٧ (رقم ٤) .

ممثلة للروس ، وانه اذا كان شيل يشك فى تلك الحقائق ، فما عليه الا ان يلقى نظرة على اوضاع البلاد نفسها ، وقال رئيس الوزراء بان شعب فارس فقير فى القومية والوطنية ، مما يجعله شديد الحساسية من الناحية الدينية التى يرى فيها المتنفس الوحيد عن افتقاره عن القومية ، كما ان سلطة الحكم على البلاد محدودة جدا ، وان هناك شعورا يسود جميع طبقات الشعب يطالبه بالتغيير والتقرب الى الحكومات الأجنبية سواء كانت روسيا او انجلترا او تركيا ، فكيف استطيع والحالة هذه ان اوافق على طلب يعتبر بطبيعة الأشياء ، ومن خلال الفرق الواسع بين فارس وانجلترا ، انتقاصا لمركز فارس فى الوقت الذى يؤدى الى بسط نفوذ بريطانيا وسلطتها على فارس (١) .

غير ان رئيس الوزراء كان فى الحقيقة يميل الى تأييد شيل فى انه قد يأتى اليوم الذى يندم فيه على رفض المطالب البريطانية ، ولكنه قال بان هذا الاحتمال شر لا يمكن التنبؤ به او انه احتمال بعيد ، بينما الشر الذى سينتج عن الموافقة هو شر اكيد وفورى (٢) .

فى اعقاب هذا الاجتماع تقدم شيل باقتراح على بالمرستون ، بالقيام بضبط على رئيس الوزراء ، وذلك عن طريق تحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تكون فى وضع يسمح لها بتقديم أى مساعدات الى فارس ، اذا ما تعرضت لأى مشكلة ، وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح ،

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٩/٢٤

(رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر وخطاب شيل المؤرخ ١٨٥٠/٨/٢٦ الى بالمرستون .

وطلب من شيل بأن يبلغ رئيس الوزراء الفارسي بأنه في حالة طلب فارس
أي مساعدة من بريطانيا أو تدخل في أي مشكلة قد تتعرض لها فيتعين
عليه أن يعرب عن أسفه لرئيس الوزراء بعدم تلبية (١) . وعند اجتماع
شيل بالشاه يوم ١٣ مارس ١٨٥١ ، ثم خلال اجتماعه برئيس الوزراء بعد
أربعة أيام تأكد لشيل بأن الحكومة الفارسية غير موافقة إطلاقاً على منح
الامتيازات التي تطالب بها بريطانيا (٢) ومع ذلك فلم يكن رئيس الوزراء
يرمى إلى المخي في رفضه هذا إلى حد إغلاق الباب نهائياً في وجه المطالب
البريطانية وكان يبدو عليه أنه على استعداد للقيام بإدارة ما في هذا
الموضوع ، وفي الأسبوع الأخير من شهر مايو بينما كان شيل ورؤساء
البعثات الدبلوماسية يرافقون الشاه في زيارة إلى أصفهان ، استدعى
رئيس الوزراء يوم ٢٣ مايو سكرتير المفوضية البريطانية في طهران وأبلغه
بأنه ينوي تكليف أحد كبار المسؤولين الفرس بمرافقة أحد الطرادات
البريطانية في جولة بحرية في الخليج في الصيف القادم ، والاستيلاء
على أي سفينة فارسية على ظهرها أرقاء ، وتسليم السفينة إلى السلطات
المحلية في بوشهر ، أو أي ميناء آخر في فارس وإنزال العقوبات الصارمة
لربانها أو أصحابها على انتهاكهم لقرار الشاه على أن يسرى العمل بهذه
الإجراءات لمدة أربعة أشهر ، وأن يظل أمرها سرا عن سكان المناطق
الساحلية للخليج (٣) .

(١) نفس المصدر من بالمرستون إلى شيل ١١/١١/١٨٥٠ (رقم ٦)

(٢) نفس المصدر من شيل إلى بالمرستون ١٦/٣/١٨٥١ (رقم ٦)

(٣) ملفات وزارة الخارجية من طومسون إلى بالمرستون ٢٣/٥/١٨٥١

لكن شيل رفض الاقتراح على أساس انه اقتراح لا جدوى منه ، وبعث برسالة من اصفهان الى رئيس الوزراء يقترح مرة اخرى تفويض الطرادات البريطانية احتجاز سفن الرقيق الفارسية بدون تحفظ ونقل الرقيق المفرج عنهم الى المناطق الخاصة لبريطانيا مع احتفاظ الحكومة الفارسية بحق تعديل هذا المرسوم اذا ظهرت فيه اية اخطاء (١) ، اما رئيس الوزراء فقد رفض هذا الاقتراح ، وعاد الموقف الى الركود مرة اخرى . وفى مستهل شهر اغسطس قابل شيل: رئيس الوزراء فى اصفهان ليلفغه مضمون رسالة وصلته من المرستون ، تفيد بأن جميع الدول المتحضرة فى العالم تقريبا قد منحت هذا الحق للحكومة البريطانية، وبالتالي يجدر بحكومة فارس أن تحذو حذو تلك الدول (٢) . غير ان رئيس الوزراء لم يعلق على هذا الموضوع بأى رأى ، وكان يبدو انه لم

(١) نفس المصدر من شيل لى بالمرستون اصفهان ١٦/٦/١٨٥١
(رقم ٨) فى خطاب خاص فى نفس التاريخ ذكر شيل بالمرستون بأنه فى حالة تنفيذ حكومة فارس بتهديدها للاستغناء عن صداقة بريطانيا ، فقد يكون الطريقة التى ستنفذ بها هذا التهديد هو اصدار بيان يحرم الطرادات البريطانية من حماية السفن التجارية الفارسية فى مياه الخليج . غير ان بالمرستون اعتقد ان اتخاذ مثل هذا الاجراء سيكون خطوة متطرفة وسيكون بمثابة حل مشكلة تخلق مشكلة أكثر خطورة (نفس المصدر مذكورة بالمرستون ١٠/٨/١٨٥١ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٤/٤/١٨٥١
(رقم ٤) .

يعر هذا الأمر أى اهتمام ، الا انه فى اليوم التالى على هذا الاجتماع وبدون سابق انذار ، ابلغ رئيس الوزراء شيل بموافقة الشاه على اتفاق مدة احدى عشر عاما ، تمنح بموجبه الطرادات البريطانية حق وتفتيش السفن البريطانية التى تنقل الرقيق ، باستثناء السفن التابعة للحكومة ، نظرا لانه لبس من المحتمل أن تقوم تلك السفن بمثل هذه الأعمال ، وعلى أن يقوم بعض المسؤولين الفرس بمراقبة الطرادات البريطانية فى جولات تفتيشية لتنفيذ هذا المرسوم تحت اشرافهم ، على أن يتم تسليم السفن التى تخالف نصوص هذا المرسوم الى حكام الموانئ الفارسية والتأكد من فرض العقوبات الرادعة عليهم ، وان يبدأ العمل فى هذا الاتفاق اعتبارا من اول يناير ١٨٥٢ (١٦) .

لم تعرف الاسباب التى حملت رئيس الوزراء على أن يوافق على مثل هذه الاجراءات كما عجز شيل نفسه عن تفسير هذا التحول فى موقف امير النظام ، وربما كان لتدهور نفوذ رئيس الوزراء علاقة بالموافقة على هذه الاجراءات لقد خلق لنفسه خصوما كثيرين خلال محاولته تطهير جهاز الادارة وجهاز الحكم من الفساد ، وكان يسعى بذلك الى الحصول على تأييد بريطانيا فى حملته على الفساد ، ولم يجد فى المفوضتين الروسية والفرنسية من يناصره فى ذلك ، وعلى أية حال فقد كان هناك سبب مباشر لاتخاذ رئيس الوزراء مثل هذا الموقف ، فقد ذكر لشيل

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى المرستون ، اصفهان ١٨٥١/٨/٤ (رقم ١٠) ومرفق به الاتفاق وتاريخه شهر شوال/اغسطس ١٨٥١/١٢٦٧ وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتشيسون فصل ١٠ ص ٧٠/٦٩ .

فى اجتماعه الأخير به ، بأن التطورات الأخيرة فى فارس قد حبت من
صلاحياته ، ومن بينها التهديد الروسى فى الشهر السابق . وفى بداية
صيف ذلك العام قام بعض قراصنة التركمان فى إقليم مازندران بالاغارة
على القاعدة الروسية فى جزيرة آشورادا ، وقد طالب الوزير الروسى
المفوض فى طهران بعزل الأمير حاكم الإقليم الذى كان شقيقا للشاه ،
بدعوى أنه أهمل فى واجباته والسيطرة على الأمور فى الإقليم ، وعندما
عارض الشاه هذا الطلب ، هدد السفير الروسى بالانسحاب من فارس ،
مما اضطر الشاه الى الاذعان ، واستدعاء شقيقه . وفى الأسبوع التالى
قام رئيس الوزراء بإبلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بهذه
الموافقة .

كان هذا هو مسار الأحداث كما ذكرت اللىدى شيل التى علقت على
الاتصالات الرسمية التى جرت بين الدولتين بقولها : « انه يجب على
الزئوج الأفريقيين أن يشكروا الحكومة الروسية لأنها كانت سببا فى هذا
التحول (١) وفى الأشهر الاثنى عشر التى أعقبت ذلك تدخلت ثلاثة عناصر
لتحول دون تطبيق هذا الاتفاق بصورة جدية ، الأول هو السبب المألوف
ونعنى به نقص السفن الحربية العاملة فى الخليج ، والثانى هو عجز
الحكومة الفارسية عن ممارسة سلطاتها على القبائل الساحلية لفارس ،
والسبب الثالث هو تعيين اللورد هرانفيل بدلا من بالمرستون كوزير
للخارجية البريطانية ، وذلك فى ديسمبر عام ١٨٥١ ، ثم انتقال هذه

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون أصفهان فى

الوزارة فيما بعد الى الارملسبرى ، وكانت نتيجة تلك التغييرات ان ساد
الفتور فى المحاولات المبذولة لوقف تجارة الرقيق .

لم يكن فى الخليج عام ١٨٥٢ غير طرادين ، نظرا لان الجزء الاكبر
من الاسطول الهندى كان يشترك فى الحملة على بورما ، وعلى الرغم من
الارهاق الذى كانت تعانيه سفن الاسطول الهندى فقد اوعز الكابتن كامبل ،
الذى كان قد حل محل هانيل فى بوشهر ، الى الطراد تجرس بالتوجه الى
ساحل الباطنة فى عمان ، فى النصف الاخير من شهر مايو ، لاعتراض
اى سفينة عائدة من افريقيا فى نهاية الموسم وعلى ظهرها رقيق ، وربما
كانت هذه هى المرة الاولى فى تاريخ اسطول الخليج التى يتم فيها احتجاز
احدى سفن الرقيق ، وكان على الطراد احد المسئولين الفرس الذى انتدب
ليكون شاهد اثبات اذا ما التقى الاسطول باحدى سفن الرقيق التى ترفع
العلم الفارسى . وفى يوم ٢٤ مايو وصل الطراد الى ساحل الباطنة وظل
بتجه جنوبا ويستوقف كل السفن التى يلتقى بها . وفى يوم ٢ يونيه وصل
الطراد الى ساحل صور ، ولكنه لم يجد هناك اكثر من سفينتين صغيرتين ،
ثم غادر بعد ذلك الطراد الى مسقط حيث مكث بهما عشرة ايام بسبب
سوء الاحوال الجوية ، وهناك اكتشف قائد الطراد بان الجولة كانت متاخرة
نظرا لان معظم السفن كانت قد سبقته الى المنطقة ، وقد رأى قائد الطراد
ان يواصل جولته عبر ساحل الباطنة حتى اواخر يونيو ، حيث كان يقوم
بتفتيش السفن القادمة من الجنوب ، ومن هناك انتقل الى مدخل الخليج
حيث بقى اسبوعا آخر لأداء نفس المهمة ، وفى النهاية عاد ادراجة الى

قاعدته فى باسيدو عند نهاية الموسم (١) .

لم يعثر ترونسون على أى رقيق خلال الجولات التفتيشية التى قام بها واستغرقت ستة أسابيع ، بالرغم من ذلك فقد كانت كل الدلائل تشير الى أن عمليات استيراد الرقيق خلال ذلك الموسم لم تكن اقل من المواسم السابقة ، وبأن نفس العدد من السفن قد استخدم فى تلك العمليات ، وجاء فى تقرير لوكيل المثلثية فى الشارقة بأنه تم انزال ما لا يقل عن ٤٣٥ عبداً فى الشارقة ، وان كان يعتقد بأن العدد يزيد عن ذلك ، كما ذكر بأن القواسم وحدهم قد استوردوا ما لا يقل عن ١٢٠٠ عبداً ، انزلوهم فى ساحل الشميلية (٢) كذلك وردت تقرير من لنجة تفيد ، بأن مجموعة كبيرة من الرقيق قد وصلت الى المنطقة خلال شهرى يونيو ويوليو ، وبالتالي فقد اصبح واضحاً بأنه ما لم يتم توفير عدد كاف من الطرادات فان هذه الخطة التى استنفذ اعدادها كثيراً من الجهد والتكاليف ستبوء بالفشل ، والاسوأ من ذلك كما ذكر كامبل لشيل فى يوليو ١٨٥٢ ، بأنه يعتقد بأن هذه الاتفاقيات قد جاءت فى غير صالح الذين عقدت من اجلهم ، وربما ادت هذه الاجراءات الاحتياطية الى ان بضائع تجار الرقيق من الأرباح التى تأتيهم من هذه التجارة ، بينما فى المقابل تسوء أحوال الرقيق ، ويتعرضون لمعاملة أقسى أثناء الرحلة (٣) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٥٢/١٠/٢ من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٦/٢٧ (رقم ٢٣٤ الادارة السياسية) ومرفق معه تقرير ترونسون من جولته ومؤرخ ١٨٥٢/٧/١٠ .

(٢) من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٧/٢٧ .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى مالسبرى ١٨٥٢/٨/١٨ (رقم ٢) ومرفق به خطاب كامبل الى شيل ١٨٥٢/٧/١٣ .

فى خريف ذلك العام وجه شيل نظر رئيس الوزراء الفارسى الجديد ميرزا اغا خان الى موضوع مجموعة من الرقيق وردت الى لنجه فى شهرى يونيو ويوليو . فقد اعترف رئيس الوزراء بصراحة عن عجز الحكومة عن القيام بأى اجراء فى هذا الصدد ، وهنا اقترح شيل ان يتم تفويض كامبل لاستخدام أسطول الخليج لارغام أهالى السواحل الفارسية على احترام مرسوم حظر تجارة الرقيق . فى البداية رفض الصدر الاعظم هذا الطلب ، غير انه عاد فوافق عليه بعد وقوع سلسلة من عمليات جلب الرقيق الى المنطقة (١) . وتم وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ لاول مرة فى شهر يناير ١٨٥٣ ، عندما قام كامبل بتكليف طرادين بريطانيين بقيادة قائد اسطول لنجه لفرض غرامات على زعماء المناطق الساحلية عقابا لاشتراكهم فى عمليات تجارة الرقيق ، وعلى اساس تعليمات أصدرتها حكومة فارس للأمور الاقليمى فى بوشهر الذى تم تعيينه خلال ذلك الشهر فرضت أول غرامة على تجارة الرقيق وذلك بما يعادل ثمن الرقيق الذى كان منقولا على ظهر السفينة ، كما فرضت عقوبة أخرى على نفس المنوال بالاضافة الى ٢٠٠ جلدة للمتهمين ، وعقوبة ثالثة تشمل الاثنتين بالاضافة الى مصادرة السفينة التى خالفت تعليمات المرسوم (٢) ولما كانت هذه اول مرة تفرض فيها عقوبات على قبائل السواحل الفارسية فقد اقترح كامبل على المأمور الفارسى تخفيف هذه العقوبات ، لان الغرض منها على حد رايه هو مجرد التحذير وليس فرض العقوبة بما يتمشى مع الجرم ، وقد وافقه المسئول الفارسى على هذا الاقتراح ، وقد أصدر كامبل لقائد الطرادات تعليمات

(١) نفس المصدر من شيل الى مالىسىرى ١٨٥٢/١٢/١٠ (رقم ٥) .

(٢) نفس المصدر من شيل الى بارستون ١٨٥١/١٢/٣١ .

بحسن معاملة المسئول الفارسى المرافق له واحاطته بالمجاملة والاحترام ومنحه حرية التصرف مع زعماء المناطق المعنيين ، واشتراكه فى توجيه المكاتبات الخاصة بهذا الموضوع ، وبعبارة اخرى طلب كامبل من الكومندور التقيد بحرفية اتفاق ١٨٥١ (١) .

كانت الخطة ناجحة جدا ، ومهدت لسلسلة من الاجراءات التأديبية . ولحسن يقظة وكيل المثلثة فى لنجه كان كامبل يحصل على معلومات مستمرة عن نشاط تجار الرقيق فى ميناء لنجه وغيره من الموانئ الساحلية ، وقد تم احتجاز عدد من السفن فى هذا الميناء بناء على تعليمات المسئول الفارسى ، ولم يفرج عنها الا بعد دفع الغرامات المقررة . غير أن زعماء القبائل الساحلية لم يحنوا رءوسهم لهذا المرسوم بسهولة ، وظلوا يتذمرون من قسوة الاجراءات اذا قارنوها بما يحدث بين زعماء الساحل العربى الذين كانوا لا يكثرثون بهذه الاجراءات ، وكان كامبل يوافقهم على وجهة نظرهم هذه ، ولذلك فقد استخدم نفوذه بقدر المستطاع فى اقناع السلطات الفارسية بتخفيف الغرامات ، غير أن هذه التدابير قد فشلت لسببين : السبب الاول هو عجز السلطات الفارسية المحلية عن فرض سلطتها على الزعماء الأقوياء فى الساحل ، والسبب الثانى هو ارتشاء المسئولين الفرس فى الاقاليم يحكم ضالة رواتبهم وتجاهل الحكومة الفارسية لأوضاعهم المعيشية . فبالنسبة للسبب الاول لم يكن فى وسع كامبل ان يقوم بعمل اى شئ ، فقد تدخلت عوامل كثيرة فى المشكلة منها

(١) نفس المصدر من طومسون ؛ القائم بالاعمال) الى الورد جون رسل وزير الخارجية ١٨٥٣/٣/١٥ ، ومرفق صورة من خطاب كامبل الى الكومندور روبنسون ١٨٥٣/١/٢٨ .

تضارب السياسات المحلية وضعف جهاز الدولة ، وعدم كفاءة المسؤولين،
ولهذه الأسباب تعذر على المقيم البريطاني أن يطلب من حكومة الشاه أكثر
مما فى استطاعتها ، كما تعذر عليه الضغط على زعماء منطقتى ننجستان
ودشتى خوفا من أن يؤدى ذلك الى انهيار سلطة الدولة فى المناطق
الساحلية فى فارس . وعلى اية حال فقد كان من الممكن اتخاذ اجراء
لحل المشكلة الثانية . وفى يوليو ١٨٥٣ اقترح طومسون الذى تولى العمل
فى المفوضية البريطانية فى اعقاب سفر شيل الى انجلترا ، اقترح على
الحكومة الفارسية تخصيص خمس الغرامة التى تفرض على تجار
الريق لصالح المسئول الفارسى اذا ما ارادت الحكومة ان تقضى على
الرشوة ، كما بعث طومسون فى نفس الوقت بخطاب الى حكومته يتضمن
اقتراح كامبل السابق تخصيص منحة سنوية للمسئول الفارسى تحدد
وفقا لعدد الرقيق الذى يتم مصادرتة ، وقد وافق ارل . اوف . كلارندون
الذى تولى وزارة الخارجية فى وزارة ابردين على اقتراح طومسون ، وتم
اعتماد ١٥٠ جنيه استرليني سنويا لهذا الغرض ، مع شرط واحد وهو
أن استحقاق هذه المنحة سوف يجرى وفق التزام المسئول الفارسى بتنفيذ
ما هو مطلوب منه ، وكان رأى كلارندون بأن دفع منحة سنوية افضل من
الاقتراح الآخر الذى يقوم على تخصيص خمس الغرامة ، وبالتالي فقد
طلب من طومسون عرض الاقتراح على المسئول الفارسى عن طريق المقيم
البريطانى والاحتفاظ بالموضوع سرا عن الحكومة الفارسية (١) .

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٩١٩/٨٤ من طومسون الى كلارندون
١٨٥٣/٧/١٤ (رقم ٦) ومن كلارندون الى طومسون ١٨٥٣/٩/٣٠
(رقم ٤) خصص هذا المبلغ من الاعتماد السنوى ومقداره ١٢٠٠٠
استرليني الذى اعتمدته شركة الهند الشرقية لنفقات المفوضية فى طهران .

تقدم كامبل بهذا العرض الى المسئول الفارسي فى اواخر عام ١٨٥٣ ،
ولخية امله رفضه المسئول بحجة ان قبوله لهذا العرض بغير موافقة رؤسائه
أو علمهم سوف يعرضه للمساءلة . وقد اقتنع كامبل بهذا الراى ، ولذلك
اقتراح على طومسون الاتصال برئيس الوزراء مباشرة وعرض هذا الاقتراح
عليه رسميا ، وقد وافق كلارندون على الاقتراح ، وكلف طومسون بعرضه
على الصدر الأعظم فى يوليو ١٨٥٤ ، الا ان رئيس الوزراء رفض الاقتراح
وأوضح بأن نفقات المسئول مبلغ زهيد جدا ، بحيث انه لا يستحق ان تعرض
الحكومة البريطانية المساهمة به ، كما قال رئيس الوزراء اذا تأكد
بأن مرتب المسئول لا يفى بحاجته فسوف يأمر بمنح زيادة له . غير أن وعد
رئيس الوزراء هذا لم ينفذ على الاطلاق (١) وفى اواخر عام ١٨٥٥ تقدم
المسئول بنفسه الى كامبل مستفسرا عن ذلك العرض ، وافاد بأنه مستعد
الآن لقبول المبلغ شريطة الا تعرف حكومته به ، وانه على استعداد لتحمل
ما قد يترتب على ذلك من مسئولية ، وباحالة الامر الى كلارندون وافق
على تنفيذ الاقتراح ، ما دام المسئول الفارسي يعنى ما ينطوى عليه هذا
الامر من مخاطر ، وفى عام ١٨٥٦ نفذ هذا الاقتراح (٢) .

والسؤال الذى ينبنى على ذلك هو الى اى حد نجحت الاتفاقيات

(١) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى كلارندون ١٦/٢/١٨٥٤
، رقم ٣) ، ومن كلارندون الى طومسون ٥/٥/١٨٥٤ (رقم ٥) ومن
طومسون الى كلارندون ١٧/٧/١٨٥٤ (رقم ٧) .

(٢) نفس المصدر من مورى (الوزير المغوض فى طهران) الى
كلارندون ٨/١/١٨٥٦ (رقم ١) ومن كلارندون الى مورى ٢٥/٢/١٨٥٦
(رقم ١) .

التي عقدت مع فارس لحظر تجارة الرقيق ، اما فى رأى كامبل فان هذه الاتفاقيات قد جاءت بنتائج أفضل من الاتفاقيات الأخرى التى عقدت مع دول الخليج ، وقبيل مغادرة كامبل للخليج فى نهاية انتدابه كتب يعلق على هذا الموضوع :

« ربما كان العيب الوحيد بالنسبة لفارس انها كانت آخر دولة تحذو حذو تركيا والدول الإسلامية الأخرى فى منح بريطانيا العظمى الامتيازات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، ولكنها أصبحت فى مقدمة الدول فى هذا المضمار من حيث التزامها لهذه الاجراءات ، سواء من حيث الشكل او من حيث المضمون ، ومما يؤيد ذلك هو تصرفات بعض زعماء الساحل الفارسى خلال الفترة التى اعقبت تطبيق هذا النظام . وخلال جولتى الأخيرة لدول الخليج اكد لى وكيل الممثلة فى لنجة بأنه لم يقف على حادث وأحد يدل على وصول رقيق الى ساحل لنجة خلال الموسم ، كما ان التحريات التى قمت بها فى هذا الصدد لا تحملنى على الارتياح فى صحة هذه المعلومات (١) .

لقد عرقلت الحرب الفارسية أعمال الرقابة على الساحل الفارسى ، وفى معاهدة باريس التى عقدت فى مارس ١٨٥٧ لانهاء هذه الحرب جددت اتفاقية عام ١٨٥١ (المادة ١٣) ومدت لفترة عشر سنوات أخرى ، وى من اغسطس ١٨٦٢ الى اغسطس ١٨٧٢ ، وتم الاتفاق على سريان مفعول هذه المعاهدة باستمرار ما لم يقرر أحد الطرفين فسخها (٢) وفى ٢ مارس

(١) نفس المصدر من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ (رقم ٢١٢)
مرفق صورة من خطاب مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١٠/١٦ (رقم ١) .

(٢) المعاهدات تأليف ايتشيسون ص ٧٧ - ٧٨ .

عقد اتفاق جديد بدلا من تلك المعاهدة ولكن مدته لم تجدد ، وانما تم فى هذا الاتفاق الاستغناء عن المسئول الفارسى الذى يرافق الطرادات فى تعقبها لتجارة الرقيق (١) .

على أن النجاح الذى تحقق على الساحل الفارسى لم يواكبه نجاح مماثل على الساحل العربى بالنسبة لمكافحة تجارة الرقيق وقد اشار كامبيل فى معرض تلخيصه لهذه الاجراءات فى عام ١٨٥٥ بأن تنفيذ الاتفاقيات بالنسبة للساحل العمانى كان يرتبط بنوع الاجراءات التى تتخذ بشأنها ، وكانت هذه الاجراءات تتمثل فى تقديم التحذيرات ولاحترجالات المستمرة دون أن تأتى بأى نتيجة (٢) . وفى عام ١٨٥٣ لم تتوفر الا سفينة واحدة من اسطول الخليج لمكافحة تجارة الرقيق ، وقامت هذه السفينة بعمليتين خلال ذلك الموسم أسفرتا عن تحرير ١٥ عبدا ، ثم بعد عام آخر نوفرت باخرة أخرى عهد اليها القيام بدوريات ضد تجار الرقيق ، الا أنها لم تنجح فى الاستيلاء على أى سفينة من سفن الخليج ، مما جعل كامبل يقتنع بأن النشاط التجارى فى الرقيق فى عمان وعلى الساحل العربى بوجه عام ، كان ولا يزال فى عام ١٨٥٥ على أشده ، وقد شجع تقرير كامبل فى هذا الخصوص مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، على الإيعاز لحكومة بومباى بعقد اتفاقية جديدة مع شيوخ ساحل الهدنة وحاكم البحرين ، بحيث يلتزمون فيها باتخاذ اجراءات أشد ضد أى انتهاك للاتفاقيات المقودة ، وفى مايو عام ١٨٥٦ حصل الكابتن جونز المقيم البريطانى فى بوشهر على تعهدات جديدة من شيوخ المنطقة تلزمهم بمصادرة

(١) نفس المصدر فصل ١٠ ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) ملفت وزارة الخارجية من كامبل الى موى ١٨٥٥/٦/٢٢ .

سفن الرقيق وتسليمها الى السلطات البريطانية ، وبإبلاغ السلطات البريطانية عن اى حادث من حوادث تجارة الرقيق ، وحجز السفن وربابنتها حتى تصلهم التعليمات اللازمة من المقيم البريطانى فى الخليج(١) وعلى غرار ما سبق لم يطلب من حاكم الكويت الانضمام الى هذه الاتفاقيات، نظرا لأن الكويت لم تكن تشترك بوجه عام فى تجارة الرقيق ، وما كاد يمر شهران على توقيع الاتفاقيات الجديدة حتى عثر الطراد فوكلان على احدى السفن الشراعية التابعة للكويت وعلى ظهرها عدد من الرقيق وكانت ترفع العلم التركى ، وقد تم احتجازها طبقا لمرسوم عام ١٨٤٧ ، وكان هذا الحادث هو اول حادث انتهاك للمرسوم التركى ، وقد وصف قائد الطراد فوكلان الاسلوب الذى يتصرف به بحارة مثل هذه السفن عند مباغاة الطرادات لها فى البحر كالآتى :

١/ بعد ظهر يوم ٣٠ يوليو ١٨٥٦ عندما كانت سفينتنا تدخل الخليج التقينا باحدى السفن الشراعية فأخذنا نتعقبها ، وقد حاولت السفينة ان تغلت من الطراد وانطلقت بسرعة نحو الشاطئ ، وكانت الرياح فى ذلك الوقت خفيفة ، ولكن الطراد تمكن من الاقتراب من السفينة الى مدى قريب ، فاطلقنا عليها خمسة طلقات ولكنها لم تأبه بنا ، وكنا فى ذلك الوقت على بعد ميلين من الساحل فى منطقة تقع بين دبا وخورفكان عند خط عرض ٣٠/٢٥ شمالا وخط طول ٢٦/٥٦ شرقا وكان الجو هادئا ، وكلفت قاربين بقيادة المساعدين ديكنسون وكوركيت (من الاسطول الهندى) لتعقب هذه السفينة وما ان انطلق هذان القاربان حتى شاهدت السفينة

(١) المعاهدات تأليف ايتشيسون فصل ١٠ ص ١١٧ .

تنزل جميع ركابها فى القوارب وتنطلق نحو الشاطئ ، ورغم ما بذلناه من جهد الا أن القارين لم يتمكنوا من اللحاق بقارب السفينة الشراعية ، اذ استطاع الاختفاء من خلال الامواج والوصول الى البر ، وقد عاد القاربان أدراجهما الى الطراد (١) .

واخيرا تمكنا من الاستيلاء على السفينة وسلمت الى السلطات التركية فى البصرة ، الا ان الامل فى معاينة اصحاب السفينة كان ضعيفا ، لان والى البصرة (٢) ليس له نفوذ على شيخ الكويت ، وانما لانه لا يريد اغضابه (٣) .

(١) ملفات وزارة الخارجية من اللفتانات جابل الى كامبل بوشهر ١٨٥٦/٨/٢٩ ومرفق صورة من خطاب كامبل الى كلارندون بفداد ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٢٢) .

(٢) مراسلات وزارة الخارجية من كامبل الى سترادفورد ردكلف (السفير البريطانى فى القسطنطينية ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٣٠) ان العلاقة العربية بين الكويت والباب العالى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار ، اذ على الرغم من اعتبار الكويت بلدا تابعا للباب العالى (فان سفنها جميعها تقريبا ترفع العلم التركى) وان سلطة الحاكم التركى على رعايا الكويت سلطة اسمية ولا يوجد حاكم تركى مقيم على ارض الكويت وان حاكمها لم يكن يدفع ركاة او عائدا للحكومة التركية ، ورغم ذلك فهو يتلقى كل عام من والى العثمانى فى البصرة حصة من منتوج البلح مقابل تعهده بحماية شط العرب من اى هجوم بحرى عليه .

(٣) نفس المصدر .

وقد كان من المشكوك فيه أهمية الاتفاقات الجديدة التي عقدت مع شيوخ الهدنة وحاكم البحرين ، لأنه حتى لو تعهد هؤلاء الحكام بتسليم السفن المخالفة لهذه الاتفاقيات الى السلطات البريطانية ، على الرغم من ان الاتفاقيات لا تتضمن نصا صريحا بهذا المعنى ، الا انه لا بد اولا من الحصول على الادلة الكافية على اشتراك تلك السفن فى هذه التجارة ، قبل تقديم أصحابها للمحاكمة (١) . وكان جونز هو الآخر لا يتوقع تعاوناً من الشيوخ فى تنفيذ هذه الاجراءات ، وقال بأنه من غير المحتمل ان يقوم هؤلاء الشيوخ باحترام تعهداتهم ، نظرا لما فى ذلك من ضرر وخسارة لهم من الناحية الفعلية ، خصوصا اذا عرفنا أن تجارة الرقيق تشكل موردا لدخلهم ، كما كان جونز من المعارضين للحملة ضد تجارة الرقيق حتى اللحظة الأخيرة ، لأنه كان يعتقد بأنه عمل لا جدوى منه .

« ليس هناك شك بأن اتفاقيتنا واجراءاتنا فيما يتصل بمكافحة نجارة الرقيق قد أساءت الى مركزنا فى هذه الاقطار ، وأن هذه الانعكاسات الضارة تزداد بازدياد النجاح الذى نحققه فى هذا المضمار ، وما لم تتوفر لنا الامكانيات البحرية الكافية لممارسة الرقابة الفعالة فى المنطقة فان هذه المعاهدات لا تساوى الورق الذى كتبت عليه ، كذلك فان الدوريات البحرية لن تنجح فى القضاء على هذه التجارة طالما بقيت زنجبار منبع

(١) انظر مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٢ المؤرخ ١٨٥٦/٨/٢٨ اراء هوارد (نائب الحاكم العام لبومباي) ١٨٥٦/٦/٣٠ .

هذا الشك الذى ينطلق منها كل عام تحت ستار معاهدة خاصة مع الحكومة البريطانية » (١) .

بالرغم من أن رؤساء جونز فى الهند لم يوافقوه على هذه الآراء (وطالبوه بايضاحها) الا أنهم لم يستطيعوا أن يتجاهلوا اهميتها . وفى شهر يوليو ١٨٦٢ عندما اجتمع كولان بالسيد ثوينى فى مسقط للتباحث معه فى موضوع التحكيم بشأن النزاع بين مسقط وزنجبار ذكر له السيد ثوينى (٢) بأنه على اقتناع بفشل الاجراءات المعمول بها لاستئصال هذه التجارة طالما بقيت هذه التجارة معترفا بها قانونا فى داخلية أفريقيا الشرقية وزنجبار طبقا لمعاهدة ١٨٤٥ .

ان طول الساحل الافريقى يزيد على ٤٠٠ ميل وهو المنطقة التى تزدهر فيها هذه التجارة ، كما ذكر السيد ثوينى بأن اى اجراءات لمراقبة هذا الساحل تبدو مستحيلة ، ولابد أولا من فسخ الامتيازات الممنوحة لحاكم زنجبار ومطالبته بحظر عملية نقل الرقيق ضمن ممتلكاته ، والعمل على تطبيق الحظر بصرامة على شيوخ الهدنة ورعاياهم لمنعهم من نقل الرقيق من افريقيا الى الخليج (٣) . وفى التقرير الذى بعث به كولان فى

(١) نفس المصدر من جونز الى اندرسون السكرتير لأوال لحكومة بمباى ٣/٢٧ و ٢٦ مايو ١٨٥٦ (رقم ٦ الادارة السياسية ورقم ٤٤ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مرفقات لخطابات بمباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٢ المؤرخ ١٨٦٠/٨/٦ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ ; رقم ١٠ الادارة السرية - لجنة مسقط وزنجبار) .

ختم أعمال لجنة التحكيم الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبار عن مسقط فإنه يرى حظر تجارة الرقيق ضمن اراضي سلطان زنجبار حظرا تاما ، على غرار ما حدث فى سلطنة مسقط بموجب معاهدة ١٨٤٥ . وفى هذه الحالة فلا بد من تقديم العون لحاكم زنجبار فى مكافحة هذه التجارة . وتعويضه تعويضا مجزيا مقابل القيام بهذه الاجراءات . وحسب تقدير كولان فان عدد العبيد الذين ينقلون من افريقيا الشرقية الى شبه الجزيرة يزيد على ٤٠٠٠ عبد كل عام ، وبالتالي يتعين تخصيص بعض السفن الحربية لمراقبة البشواطىء بدءا من مقديشيو فى الجنوب ، بالاضافة الى باخرة وطرادين لمراقبة المنطقة الساحلية الممتدة من رأس الحد حتى جزيرة مصيرة ، وذلك خلال شهر مارس وشهر يونيو من كل عام وذلك لتفتيش السفن العائدة الى الخليج خلال الموسم (١) .

خلال عام ١٨٦١ جاءت الاحداث فأكدت صحة آراء كل من السيد ثوينى والكابتن جون ، فقد تدفق على زنجبار أعداد هائلة من عرب عمان وساحل الهندنة غالبيتهم من القواسم وأهل صور ، وذلك فى بداية عام ١٨٦١ ، فمئذ وفاة السيد سعيد أخذ نشاط سكان تلك المناطق فى تجارة الرقيق والقرصنة يتصاعد حتى فاق كل ما سبقه من مراحل ، وأخذوا فى تهديد أهل زنجبار واربابهم وسلبيهم والاعتداء عليهم واختطاف كل من يستطيعون اختطافه . وقد أظهر السيد ماجد سلطان زنجبار عجزا تاما فى السيطرة على الموقف ، وترك لهؤلاء الرعاع الحبل على الغارب ، خوفا

(١) نفس المصدر مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦١/٥/١١ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١١/١ (رقم ١٤ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

منهم ، كما اخذ يفدق عليهم الهدايا والمؤن . وقد كان هؤلاء العمانيون والقواسم يتظاهرون بأن زيارتهم لزنجبار عام ١٨٦١ هي اخذ اكبر عدد من الرقيق . ففي الماضي كان هؤلاء يتوجهون الى زنجبار للشئون التجارية وكانوا يأخذون بعض الرقيق عند عودتهم طعما في زيادة ارباحهم ، اما الآن فلم تعد التجارة العادية تسد حاجتهم ، لقد جاءوا الآن الى زنجبار لممارسة تجارة الرقيق فقط ، مهما كانت الوسائل التي يستخدمونها للحصول على مآربهم ، وعلى امتداد شهور يناير وفبراير ومارس كانت سفن هؤلاء العرب تغادر ميناء زنجبار بأعداد هائلة من الرقيق ، وكان عدد ما تحمله السفينة الواحدة لا يقل عن ١٥٠ الى ٢٠٠ عبد ، ولم يستطع الكولونيل رجبى الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار أن يفعل شيئا لوقف هذه العمليات ، لدرجة أن بعضهم كانوا ينقلون العبيد من امام مرسى القنصلية البريطانية ، متحدين القنصل بذلك ، وقد قام هؤلاء العرب بمحاصرة قنصل الولايات المتحدة فى زنجبار فى منزله ، وطالبوه بفدية ، ولكن تم انقاذه من جانب قوة عسكرية أرسلها سلطان زنجبار لفك الحصار على منزل القنصل ، وقد وصف رجبى حالة هذه القبائل بأنها كانت مشاغبة ومتوحشة ، وهم مجموعة من القتل الجبناء ، وقد ضمن هذا الرأى التقرير الذى بعث به حول تجارة الرقيق فى زنجبار الى حكومته .

ويقدر رجبى عدد الرقيق الذين شحنوا من زنجبار الى مسقط وبقية بلدان الخليج بثلاثة آلاف عبد تقريبا ، كما جلب الآلاف الى موانئ افريقيا الشرقية الداخلية كممباسا ، وكلوه ، وحسب تقديره نقل ما لا يقل عن عشرة آلاف عبد الى الشمال قبل نهاية الموسم . ولم تفلح طلباته الى السيد ماجد بتنفيذ التزامه بالحد من بيع الرقيق وفقا للمعاهدة . وكتب الى بومباى معربا عن اسفه لتردد السيد ماجد وعجز جهازه الادارى عن مواجهة

تلك المشكلة ، انظرا ، كما قال ، الى تدهور صحته وانهيار قواه الجسدية والعقلية (١) . وقد عاد الامل الى رجبى عندما وصل الطراد ليرا فى ١٩ مارس الى زنجبار ، وعلى الفور انتهز فرصة وصوله وطلب من قائده القيام بتعقب بعض سفن الرقيق التى كانت قد غادرت لتوها ميناء زنجبار . وفى يوم ٣١ مارس عاد الطراد ليرا مصطحبا اربعة سفن محملة بمائة وخمسين عبدا . وقد استمر الطراد ليرا فى دورياته داخل وخارج الميناء فى محاولة للعثور على السفن التى لم تكن قد غادرت زنجبار بعد ، وفى ليلة ٤ ابريل استولى الطراد على سفينة من صور تحمل ٥٩ عبدا . وفى الليلة التالية اقلعت من ميناء زنجبار احدى السفن الكبيرة التابعة للقواسم وعلى ظهرها ٩٠ مقاتلا وذلك لمهاجمة القوارب التابعة للطراد ليرا ، وقد تعرض الطراد لسيل من الحجارة اقيت على القوارب ، وعندما حاولت هذه القوارب العودة الى الطراد غرق احدها بعد ان قذف فى مرساه ، واخيرا تمكن مجموعة من بحارة الطراد من اقتحام سفن الرقيق ، ولكنهم ارتطموا بجوانب السفينة التى كانت قد تمطبت ، كما ان السفن الاخرى التابعة للقواسم اضطرت الى الانسحاب وعليها بعض الجرحى ، وقد كان العزاء الوحيد لرجال الطراد من ذلك الاشتباك هو عدد القتلى من رجال القواسم الذين قدر عددهم ب ٢٢ قتيلا (٢) .

اضطر السيد ماجد تحت ضغط المعتمد السياسى البريطانى وقائد

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية) .

الطراد الى توجيه اذار الى اصحاب السفن العمانية والقواسم بوجوب مغادرة زنجبار خلال ثلاثة ايام ، والا فانهم سيتحملون عواقب تواجدهم هناك ، غير ان اصحاب السفن قابلوا اذار السلطان بالاستخفاف ، وبدلا من ذلك قامت سفينتان من سفنهم بالاعتداء على قائد الطراد ليرا حينما كان يهم بالنزول الى الشاطئ ، ولكن بحارة القارب ردوا عليهم بالمثل ، وهاجموا احدى السفينتين واستولوا عليها . فى تلك الليلة تجمهر عدد كبير من هؤلاء العرب خارج الميناء واخذوا يطلقون النار على احد قوارب الحراسة ، وقد توجهت بقية القوارب لنجدة قارب القائد ، وكان هذا ما يريده العرب ، اذ من خلال الاشتباكات التى نشبت بين الطرفين استطاعت بقية السفن من التسلل عبر الميناء والانطلاق بحمولتها من الرقيق وتقدر ب ٥٠٠ عبد ، وفى اليوم التالى اقلع اغلبية السفن العربية فى طريقها الى الخليج ، وعلى اية حال فقد تبين ان بعض تلك السفن كان مختبئا فى بعض الخلجان القريبة من الميناء ، ولذلك امر قائد الطراد ليرا بالهجوم على تلك السفن وتدميرها بعد ان حصل على امر من السيد ماجد ، وكانت حصيلة الطراد ليرا من السفن اثناء وجوده فى زنجبار ١٦ سفينة دمرت . كما افرج عن ٢٥٠ عبدا كانوا فيها (١) وسرعان ما انضم الطراد ليرا الى الطراد سيدون الذى وصل الى زنجبار من قاعدة الرأس وقام بالاشتراك مع الطراد ليرا بدوريات على الساحل الافريقى فى

(١) مرفق للخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية)

المناطق الشمالية من ميناء زنجبار ، وذلك فى الفترة الواقعة فى شهر
ابريل وبداية شهر مايو . وبنهاية هذه الدورات استولى الطرادان على
٥٢ سفينة تم تدميرها ، وكان فى احدى هذه السفن ٢٧٣ عبدا ، وقد
بعث رجبى بتقرير الى حكومة بومباى فى هذا الصدد ذكر فيه بان هذه
هى المرة الاولى التى تكلف فيها طرادات من الاسطول الملكى للقيام
بدوريات تفتيشية لساحل افريقيا الشرقية بحثا عن سفن الرقيق ، كما
اشار رجبى فى التقرير بانه اذا امكن تخصيص سفينتين مسلحتين للعمل فى
ساحل افريقيا الشرقية اثناء موسم الرقيق الذى يقع عادة فيما بين يناير
وابريل ، فسوف ننجح فى القضاء على هذه التجارة فى خلال فترة لا تزيد
عن عامين ، وبدون اسواق الخليج فان تجارة الرقيق لا يمكن ان تزدهر،
نظرا لان التدهور الحالى فى الأوضاع المعيشية لاهالى زنجبار والمناطق
انداخلية منها يرجع الى انتقال تجارة الرقيق من العرب الى الهنود ،
وهذا يحرم العرب من شراء ما يريدون من الرقيق بالاعداد التى كانوا
يشترونها ، حيث كان عدد الرقيق الذى يجلب من المناطق الداخلية الى
زنجبار يصل الى ٢٠ ألف عبد سنويا ، يذهب معظمهم الى شبه الجزيرة
والخليج ، كما كان يستورد آلاف أخرى من العبيد من موزمبيق البرتغالية،
وكان التجار ينقلون هؤلاء العبيد الى الموانئ الشمالية من زنجبار ، ومن
هناك يأتى العرب لاستلامهم فى فصل الربيع ، ويقدر رجبى عدد الرقيق
الذين يتم تصديرهم الى الخليج كل عام بأكثر من ٤ آلاف الى خمسة آلاف
عبد ، وهو نفس العدد الذى قدره كولان (١) .

(١) متفرقات مجلد ٢٨ من رجبى الى اندرسون ١٤/٥/١٨٦١

ز رقم ٢٣ الادارة السياسية) .

أقرت حكومة بومباي توصيات كل من كولان ورجبي وأحالتها الى حكومة لندن للبت فيها ، وتطالب هذه التوصيات بضرورة تدعيم خطوات السيد ماجد سلطان زنجبار ، اذا اريد لتلك الاجراءات النجاح ، وجاء في التوصيات أيضا ، - اننا لا نستطيع ان نتوقع من حاكم مشكوك في سلطته الشرعية ، ومضطر دائما الى مسaire رعاياه أن يحارب عملا يستمد الجزء الأكبر من موارده منه ، بينما كل فرد من حاشيته تقريبا يعمل اما سمسارا او تاجرا للرقيق (١) وقد اضاف السير جورج كلارك الى هذه التوصيات اقتراحا باقناع السيد ماجد بتعديل معاهدة ١٨٤٥ لوضع حد لتجارة الرقيق فيما بين مدينة زنجبار وداخلية افريقيا الشرقية ، سيما وانه ملتزم بدفع ٤٠ ألف ريال سنويا الى سلطنة عمان في حالة تقسيم السلطنة (٢) والواقع أن اللورد راسل وزير الخارجية البريطانية في وزارة بالمرستون الثانية كان قد اتخذ قرارا بمطالبة السيد ماجد بتعديل المعاهدة ، الا أنه عارض كولان ورجبي في رأيهما ، بدفع تعويض الى السيد ماجد لقيامه بهذه الاجراءات ، وقد استند راسل في هذا الاعتراض على أن تصدير الرقيق من زنجبار هو محظور بالفعل بموجب اتفاق عام ١٨٤٥ ، ولكن بما أن انتهاك نصوص هذه المعاهدة يرجع الى السماح لسلطان زنجبار بالابقاء على ممارسته لهذه التجارة في داخلية افريقيا ، فإنه (أي السيد ماجد) انما يقوم بتنفيذ التزاماته لتلك المعاهدة

(١) قرار الحكومة ١٨٦١/٣/٢٨ .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من ميارد ؛ وكيل مساعد وزارة الخارجية) الى بيرنج (وكيل مساعد مكتب الهند)
١٨٦٢/٦/٥ .

فى موافقته على حظر تجارة الرقيق (١) . غير أن السيد ماجد اعترض على هذه التعديلات عندما عرضت عليه وذكر « بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تعيش بدون تجارة الرقيق ، وهى لهذه الأسباب تختلف عن البلاد الأخرى فى أوضاعها (٢) . وظل السيد ماجد متمسكا بهذا الراى حتى عندما اجتمع به اللفتنانت كولونيل بليفيير الذى خلف رجبى كوكيل سياسى لبريطانيا فى زنجبار ، وقد اوضح السيد ماجد لبليفيير بأنه سيكون ضربا من الجنون من جانبه لو وافق على هذا الاجراء الذى وصله بأنه سيؤدى بالتأكيد الى تدمير أوضاعه (٣) .

وعلى كل فقد قام السيد ماجد بمحاولة أخرى للقضاء على عمليات تصدير الرقيق ، وكان يهدف منها الى اقناع الحكومة البريطانية بالتوقف عن مطالبته بتعديل المعاهدة . فعندما وصل اهل صور والقواسم الى زنجبار فى بداية موسم عام ١٨٦٢ ، فوجئوا بوجود قرار أصدره السيد ماجد بمنعهم من شراء الرقيق ، ثم فوجئوا اكثر عندما قام السيد ماجد بزج بعضهم فى السجن عندما حاولوا تجاهل قرار السيد ماجد ، ولهذا لجأوا فى العام التالى الى عمليات الخطف ، غير أن السيد ماجد لقنهم درسا قاسيا ، حيث أمر بإيداعهم السجن وجلدهم ، بل واعدم البعض منهم عندما حاولوا مقاومة جنود السيد ماجد الذين حضروا للقبض عليهم . وفى عام ١٨٦٤ أصدر السيد ماجد مرسوما يقضى بحظر تداول الرقيق

(١) نفس المصدر .

(٢) من السيد ماجد الى رجبى ١٨٦١/٧/٢٥ .

(٣) من بليفيير الى حكومة بومباى ١٨٦٣/٥/٢٣ وقد ورد فى كتاب كولاند ١٥٧ .

فى البحر فى اى جزء من سلطنته فى الفترة الواقعة بين شهر يناير وشهر مايو من كل عام وعلى أساس هذا القرار أصبحت تجارة الرقيق محظورة (١) وعلى الرغم من ذلك فلم تؤد هذه الاجراءات الى تحقيق الهدف منها بصورة فعالة ، نظرا لعدم وجود دوريات مسلحة من جانب سفن الأسطول خلال مواسم الرقيق ، وبالتالي لم يكن من المتوقع ان تحقق تلك الاجراءات انخفاضا ملموسا فى حجم تجارة الرقيق المتجهة الى الشمال .

لقد فشلت الاتصالات التى أجريت مع السيد ماجد لحظر تجارة الرقيق فى البحر فى المناطق الخاضعة له ، وكان هذا الفشل دليلا واضحا لما ذهب اليه رجبى وغيره من المسئولين البريطانيين ، وهو ان اية جهود لوقف هذا النشاط فى الخليج لا جدوى منها ، وان الحل الامثل هو تسديد الضربات اليه فى عقر داره ، وقال رجبى أيضا « بأن اية اجراءات لوقف تجارة الرقيق فى الخليج والساحل العربى يجب ان تتخذ فى المناطق الساحلية من افريقيا ٠٠ وفى اعتقادى ان الطرادات البريطانية لم تستطع الاستيلاء ولا على واحد فى المائة من الرقيق الذى ينقل سنويا الى الخليج (٢) ومنذ بداية الستينات فى القرن التاسع عشر كان كل ما يمكن الحصول عليه من مكافحة تجارة الرقيق يعمل فى المناطق الواقعة بين

(١) كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ٩ (١٨٦٧) محضر ملفيل مساعد الوكيل لمكتب الهند) وقد استشهد فيه بأراء رجبى (تقرير مايو — يونيو ١٨٦٧) غير ان هذا المحضر لا يحمل توقيع ملفيل ولا تاريخ اعداده، ولكن الخط هو خط ملفيل ، وقد ارفق بمسودة تقرير رقم ٣٣ المؤرخ ١٨٦٧/٦/٧ .

رأس الحد وزنجبار ، بل كانت هذه السفن تعمل بوجه خاص بين رأس الحد ورأس مدركه (١) على الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة) ، وفيما بين ممباسا وزنجبار ، ولم يكن يتيسر للطرادات العمل فى خليج عمان الا فى مناسبات محدودة ، كما لم يؤد الأمر الى تحسين هذه العمليات حتى بعد اعادة توزيع مواقع الطرادات ، فقد بقيت المشاكل كما هى ، وكن اخطرها النقص فى عدد الطرادات التى يمكنها العمل فى السواحل العربية مما ادى الى سوء الأوضاع كنتيجة لحل الأسطول الهندى فى عام ١٨٦٢ ، وتردد الاميرالية فى تخصيص سفن كافية للقيام بالمهمة التى كانت تقوم بها سابقا بحرية الهند (١) وقد اضيف الى المشكلة عنصر جديد عرقل أعمال طرادات البحرية ، ونعنى به صدور الامر الذى يلزم قائد كل طراد بعد استيلائه على أية سفينة من سفن الرقيق بالمشول امام محكمة بومباى على أساس ان وجود القائد هناك يمنع من التأثير على ضباطه اثناء اداء شهادته ، وكنتيجة لهذه الاوامر وما كانت تنطوى عليه من مصاعب واحتمال قطع راتب القائد ، كان قواد الطرادات يترددون كثيرا فى الاستيلاء على اية سفينة (٢) كما كانت هناك مشكلة اخرى وهى بعد المسافات التى يتعين على قائد الطراد ان يقطعها لتسليم تجار الرقيق للسلطات القضائية ، وقبل عام ١٨٦٦ كانت اقرب محكمة مختصة لهذه المحاكمات ، هى محكمة عدن ومحكمة بومباى ومحكمة الراس . وخلال ذلك العام منح القنصل البريطانى

(١) انظر ص ٥٦٤ - ٥٦٥ من الكتاب وكذلك ص ٦٦١ - ٦٦٣ .

(٢) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد . (١٨٦٧) محضر ملفيل (مايو - يونيو ١٨٦٧) وكولومب - القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٩٥ .

فى زنجبار صلاحيات لمحاكمة تجار الرقيق الذى يتم القاء القبض عليهم فى ممتلكات سلطان زنجبار ، ثم وسعت تلك الصلاحيات لتشمل كل تجار الرقيق ، غير ان المسافات بقيت سببا للمتاعب ، كما اضيفت اليها المتاعب التى تعترض الطرقات وهى فى طريقها الى الموانئ المختلفة ، ولهذه الأسباب اخذ ضباط الاسطول فى تدمير السفن التى يستولون عليها وذلك بموجب احدى المواد الواردة فى الرسوم ، غير ان التعليمات لم تكن تتضمن نصا بشأن الطريقة التى يتصرف بها ضباط الاسطول فى شأن بحارة السفن المصادرة ، وكانت التعليمات تقضى بارسال البحارة و ربابنة السفن الى المنطقة التى تتم فيها محاكمتهم ، غير انه لم تكن لدى هؤلاء الضباط صلاحيات قضائية لمحاكمة بحارة السفن المصادرة ، وبالتالي فقد كن هؤلاء الضباط يطلقون سراح هؤلاء البحارة ، اذا ما قرروا تدمير السفن . وفى عام ١٨٧١ صدرت تعليمات جديدة ألغيت بموجبها هذه التعليمات ، وكلف الضباط بارسال السفن والبحارة الى المحاكم المختصة ، كما حذروا من العمل بالمادة التى تخولهم حرية التصرف فى السفن ، ورغم ذلك فن التعليمات الجديدة لم تعالج الخطأ فى التعليمات السابقة التى لم تكن تساعد ضباط السفن على ادانة تجار الرقيق العرب . وتنص المادة التى تحدد نوعية السفينة طبقا للتجارب السابقة على انه يتعين التثبت من ان السفينة تحمل رقيقا بالفعل قبل توجيه الاتهام اليها بحمل الرقيق . وينبنى هذا الاثبات على اساس وجود « مجموعة من الرقيق مكდسين ومقيدين فى السفينة » او أى دليل آخر يثبت ان السفينة تمارس تجارة الرقيق . ولما كان العرب نادرا ما يحصلون على العبيد من السفن نفسها او يخفونهم داخل السفن ، الا اذا اضطروا الى ذلك بسبب تعقب احد الطرقات لهم فان هذه الفقرة فى التعليمات لا لزوم لها على الاطلاق ، ثم اذا كانت السفينة لا تحمل الا عددا قليلا من العبيد ، فليس من المفروض

ان يخشى الربان من أى تدخل (١) .

فى ربيع عام ١٨٦٩ شنت طرادات الاسطول البريطانى اولى حملاتها الواسعة على تجارة الرقيق العربية والافريقية ، وفى العام السابق لهذه الحملة تدفق على زنجبار اعداد كبيرة من عرب الشمال لم يسبق لهم مثيل ، وبمجرد وصولهم اخذوا يعملون فى السلب والنهب وخطف الرقيق وارهاب السلطان ، وقد تدفقت هذه الجحافل على زنجبار بسبب الاضطرابات السياسية التى تفجرت فى عمان للتنافس على الحكم بين السيد عزام بن قيس والسيد سالم بن ثوينى الذى استولى على الحكم فى عام ١٨٦٦ بعد اغتياله لوالده السيد ثوينى . وقد رافق هذا الصراع موجة تصاعدية من الشعور الدينى ، وعلى الاخص بين المناصرين (المطاوعة) او من رجال الدين من القبائل الاباضية ، الذين كانوا يرون فى حركتهم المناهضة للسلطان حربا مقدسة ضد حكم هذه الاسرة ، وقد انصب غضبهم على السيد ماجد سلطان زنجبار بصورة اشد ، خصوصا وان هذه القبائل كان لديها من الاسباب التى تبرر لها شن حملات عنيفة من السب والتجريح للسيد ماجد وتحريض القبائل على مهاجمة زنجبار (٢) .

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى « اعداد كولومب »

ص ٧١ - ٧٧ و ٤٥٣ .

(٢) انظر كتاب كويلاند « استعمار افريقيا الشرقية » لدور المطاوعة

فى اضطرابات زنجبار ص ٨٩ - ٩٠ .

وازاء هذه الاحداث اوعزت سلطات الهند الى القائد العام للأسطول الملكى فى الهند الصينية ، بايفاد كل سفينة يستطيع الاستغناء عنها الى منطقة الجنوب العربى وافريقيا الشرقية ، وذلك خلال موسم تجارة الرقيق امام ١٨٦٩ ، كمحاولة لمنع القبائل العربية من تكرار هذا النشاط واحباط محاولتهم لخطف الرقيق بالجملة من افريقيا ، كما كانوا يفعلون سابقا . وبناء على ذلك فقد قام القائد العام بايفاد خمس سفن اتخذت مواقعها فى المناطق الواقعة فى طريق عودة السفن من افريقيا ، وكانت خطتهم تهدف كما شرحها قائد الطراد « درياد » الى تغطية الشواطئ الشمالية للبحر العربى (١) وقامت احدى هذه السفن من جزر سيشل متجهة الى الساحل الافريقى عند رأس اسود ، ومنها ابجرت تدريجيا الى رأس الغضروفى ، كما توجه طراد آخر الى منطقة رأس حافون ، كما اتجه طراد ثالث الى ساحل المكلا ، أما الطراد الرابع فقد اخذ يسير عبر الخط الساحلى ابتداء من رأس الحد ، حتى رأس فرتك ، ومنه الى مضيق باب المندب ، أما الطراد الخامس درياد فقد اتجه الى جزر كوربا موربا .

كانت العملية التى قام بها الطراد درياد تعتبر نموذجية بالنسبة لأعمال الدوريات فى البحر . فقد قامت بجولة الى امتداد رأس الحد بداية من خليج عمان ، واستطاعت خلالها اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا واعدن فى طريقها الى الخليج وفى يوم ٢٥ ابريل ابجر الطراد الى رأس مدركه لان القائد كولومب اعتقد بان ذلك الموقع هو انسب نقطة للتربص للسفن القادمة لانه يقع ضمن ١٥ ميلا من جزيرة سوقطرة ، وفى اواخر

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ١٨٥ .

الشهر نجح الطراد فى الاستيلاء على سفينتين من سفن الرقيق فى كل منهما صبى عبد اشترياهما من زنجبار ، وبعد ايام قليلة ظهرت سفينة اخرى محملة بالرقيق ، وقد تعقبها قوارب الطراد ، الا انها تمكنت من الوصول الى الشاطئ قبل اللحاق بها ، غير انه تم القبض على غالبية الرقيق التى كانت تحمله بينما لاذ بحارتها بالفرار ، واثناء تعقب هذه السفينة ظهرت اخرى ، ولكن هى الاخرى اخذت تجرى نحو الشاطئ بمجرد ان لحمت الطراد ، وقد تمكن بحارة السفينة من سحبها الى الشط واخفاء الرقيق قبل وصول رجال الطراد الى مكانها ، وقد تم انقضاء ٥٨ بحارا من السفينة الاولى ، وقد توفى اثنان من بحارة الطراد اثناء عملية الهجوم على تلك السفن . وبعد خمسة عشر يوما غادر تريباد راس مدركة واخذ يبحر فى النهار ويتوقف فى الليل ، وفى يوم ١٨ مايو شاهد سفينة شراعية كبيرة وتمكن من الاستيلاء عليها بعد اطلاق بعض الاعيرة النارية عليها ، وكانت تحمل ١١٣ عبدا ، وفى يوم ٢٨ مايو وصل الطراد الى عدن فى نهاية جولته (١) .

من خلال تلك العمليات تمكنت الطرادات من تدمير ١٣ سفينة والافراج عن ٩٦٧ عبدا ، وفى عام ١٨٧٠ اى بعد عام واحد ، تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها الى سواحل افريقيا والخليج ، وقد قدم للمحاكمة ١١ تاجرا من تجار الرقيق ، وافرغ عن ١٠٠٠ عبد تقريبا ، غير ان المراقبين لتلك العمليات يعتقدون بان هذه الأرقام لا تمثل الا غشرا تجارة الرقيق السنوية ، وكان فى رأيهم ان نحو ٣٧ الف عبد قد افلتوا من الدوريات البحرية خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و ١٨٦٩ ولم يقبض

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى، كولومب ص ١٨٥ - ٢٦٠ .

الا على ٢٦٤٥ عبدا تم الافراج عنهم (١) . غير أن هذه الأرقام تثير التساؤل الى حد ما ، اذ مما لاشك فيه أن السفن الـ ٤٠٠ التي جرى تفتيشها عام ١٨٧٠ انما تمثل القسم الأكبر من السفن التي تعمل بين الخليج وشرق افريقيا والبحر الأحمر كل عام ، وحتى اذا افترضنا ان التفتيش قد شمل اكثرية تلك السفن ، فان ذلك يدلنا على أن القسم الأكبر من تلك السفن قد تم تفتيشها بالفعل ، واذا كانت هناك سفن قد افلحت من المطاردة ، فان ذلك يعود الى انها قد ابحرت قبل ان تبدأ الطرادات مهمتها ، ومع ذلك فلا يبدو من المحتمل أن تكون هذه السفن قد نقلت الـ ٩٠٠٠ عبد الآخرين ، كما انه لا يجوز ان نتصور انها نجحت في الافلات من الدوريات البحرية باستخدام طرق منتظمة ، كما كان يفعل تجار الرقيق في المحيط الاطلسي . وعلى العموم فان الملاحين العرب يفضلون السير قريبا من الشواطئ ، وان هذه السفن لا تحمل أكثر من مائة عبد في كل سفينة ، بحيث يمكن لكل مائة سفينة كبيرة ان تنقل معظم الرقيق من افريقيا الى الخليج كل عام .

هذا على الأقل هو رأي الكابتن كولومب الذي افاد بعد دراسته للمعلومات التي تم جمعها بأن المعدل السنوي للرقيق المصدر من افريقيا هو عشرة آلاف عبد ، وقد ايد هذا الرأي المعتمد السياسي البريطاني في

(١) « استعمار افريقيا الشرقية » كوبلاند ص ١٦٤ وقد استشهد في ذلك بتوجيهات وآراء اللجنة الخاصة حول تجارة الرقيق الأفريقية سنة ١٨٧١ بما في ذلك اقوال الكومندور السير ليوبولد هيث الذي تولى قيادة وحدة الطرادات في عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ .

مسقط في عام ١٨٦٦ وهو اللفتانت كولونيل هيربرت « ديسبراو » الذي يقدر عدد الرقيق الذي يصل كل عام الى منطقة الخليج بـ ١٣ ألف عبد منها ٤ آلاف عبد يتوجهون الى رأس الحد وصور ونحو ٣٠٠٠ او ٤٠٠٠ عبدا الى مسقط (١) ومن المحتمل ان يكون جزء من العدد الكلى للرقيق الذي يصل الى الخليج - اى خمس من الرقيق الاحباش - وبالتالي فقد تصل نسبة الرقيق الذي يصل من افريقيا الى عشرة آلاف واحد عشر الف عبد سنويا . وقد توصلت الى هذه النتيجة اللجنة الخاصة التى امر وزير الخارجية البريطانية بتشكيلها لدراسة تجارة الرقيق الافريقية ، واعتمدت على المعلومات الواردة فى الكشفوف الجمركية فى كلوا ، ففيما بين عام ١٨٦٢/١٨٦٣ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ تم تصدير ٩٧٢٠٣ من الرقيق من كلوا منهم ٦٧٧٠٣ صدروا الى زنجبار و ٢٠٥٠٠ الى الجزيرة الخضراء وغيرها من المناطق . من هذا الرقم السنوى وهو ٢٠٠٠٠ تقريبنا كان يتم تصدير ٩٠٠٠ عبد بطرق غير مشروعة الى عمان كل عام من زنجبار ونحو ٣٠٠٠ من يميما ، كما كان يصدر نحو ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عبد من مناطق أخرى على الساحل الافريقى الى شبه الجزيرة والخليج ، وبذا يتراوح المجموع السنوى لتجارة الرقيق من ١٠٠٠٠ الى ١١٠٠٠ (٢) ولا يزيد ما كان يستولى عليه الاسطول البريطانى من هذا العدد على

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٤٧ - ٥١ .

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧٠ مجلد ١١ ص ٢٠٩ « تجارة الرقيق فى افريقيا البرقية » تقرير موجه الى الاول اوف كلابندون من جانب اللجنة - وزارة الخارجية ١٨٧٠/١/٢٤ .

٥٠٠ الى ٦٠٠ عبد (١) .

نخلص من كل هذا الى ان الدوريات البحرية الواسعة النطاق قد فشلت هي الاخرى فى الحد من تجارة الرقيق وكان لهذا الفشل أسباب أخرى غير التي ذكرناها آنفا ، وحتى ذلك الوقت لم تكن السلطات المعنية تعرف أى شئ عن تحركات السفن العربية وعددها ومتى كانت تفسادر شواطئ الخليج فى رحلاتها السنوية ، وما نوع السلع التي كانت تحملها وابن كانت تتجه ، وما نوع السلع التي كانت تعود بها الى مواطنها وأوقات عودتها الى الخليج . وفى الواقع ان الطرادات تواجه صعوبات كثيرة بالمقارنة الى السفن الشراعية ، فعندما تكون حالة الجو ملائمة تستطيع السفينة الشراعية ان تسبق الطراد الذى يتعقبها ، وصحيح ان الطراد قد يسبق السفينة الشراعية اذا كانت حالة البحر هادئة ، ثم تحرك الطراد يعتمد على مخزون الفحم الذى يحتفظ به ، والموانئ الوحيدة التي كانت تزود الطرادات بالوقود فى ذلك الوقت هي عدن وبومباي ، ثم اضيفت اليهما مسقط وزنجبار ، فلو قامت الطرادات باستهلاك كميات كبيرة من الفحم فسوف لا يبقى لديها شئ منه من مواصلة أعمال الدوريات ، كما ان ضرورة الاحتفاظ باحتياطي من الفحم ريثما يتمكن الطراد من الوصول الى اقرب ميناء للتزود منه يضيف صعوبات أخرى على استهلاك الفحم .

(١) يقول تقرير ١٨٧٠ أن عدد الرقيق الذى يتم الاستيلاء عليه سنويا هو ٧٠٠ - ٨٠٠ عبد ، غير ان هذا الرقم هو نتيجة إضافة ٩٦٧ عبدا تم تحريرهم خلال حملة ١٨٦٩ وقد كان عدد الرقيق المحررين الذين وصلوا الى بومباي فيما بين سبتمبر ١٨٦٥ ومارس ١٨٦٩ اى قبل الحملة هو ٥٤٩ عبدا او ١٥٧ عبدا كل عام وفى عام ١٨٦٩ وحده اى بعد الحملة وصل الى بومباي ٧٠٠ عبد .

وكان أيضا يؤخذ فى الاعتبار توفير الظروف التى تحمى صحة البحارة وراحتهم أثناء وجودهم فى الطرادات نظرا لأن البقاء فى مناطق الساحل العربى خلال شهرى مايو ويونيو أمر فى غاية المشقة وعلى الأخص بالنسبة للأوربيين ، وفى هذه الفترة تكون الشمس فى أقصى درجات حرارتها فتلهب المنطقة بأشعتها المحرقة بينما يضيف الهواء الساخن والمشبع بالرطوبة العالية مزيدا من العناء والمتاعب للبحارة ، كما أن البحر فى هذه الفترة يفلى بالحرارة الشديدة . وكان الطعام الذى يقدم للبحارة جافا ويتكون من القديد والبسكويت الجاف مع عدم وجود خضار و فواكه ، كما أن ماء الشرب الموجود بالخزانات كان ساخنا ومر الطعم ، وهكذا تفدو الحياة داخل الطراد جحيما لا يطاق ، وكان المتنفس الوحيد للبحارة هو عندما يطلب منهم العمل ضد بعض السفن التى يلتقون بها ، رغم أن مثل هذه العمليات تنتهى أحيانا بخسارة فى الأرواح ، كما أن المكافآت التى تدفع لرجال الطراد على الأعمال التى يقومون بها لم تكن فى الحقيقة مكافأة مغرية أو مشجعة ، وقد ذكر الكابتن كولومب فى عام ١٨٧١ بأن غالبية ربانة الطرادات يشاركوننى فى الاعتقاد بأن قيمة المكافأة التى تدفع لهم نظير الجهود التى يبذلونها فى مكافحة تجارة الرقيق لا تشجع ضباط الأسطول على المجازفة بحياتهم فى سبيل مثل هذه العمليات الممقوتة (١) وبالتالي فقد كانت تلك العمليات فى مجموعها فاشلة وعديمة الجدوى .

تعتبر الفترة من عام ١٨٦٨ الى ١٨٧٣ الرحلة الحاسمة فى تاريخ الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق نظرا لأن هذه المسألة كانت مرتبطة

(١) استعمار افريقيا الشرقية ص ١٦٣ .

وثق الارتباط بالسياسات الداخلية والخارجية لسلطنة عمان ، كما ترتبط بالسياسة البريطانية كلها فى شبه الجزيرة والخليج ، ومن هنا لا يمكن ان نناقش هذه القضية بمعزل عن تلك الاحداث . وعلى كل حال فسوف نقوم بمحاولة لمعالجة هذا الموضوع ، وان كان هذا سوف يضطرنا الى التكرار لكى نتمكن من الوصول الى نهاية الشوط فى المحاولات البريطانية لمكافحة تجارة الرقيق خلال العقود الوسطى من القرن التاسع عشر .

فى صميم هذه القضية يكمن موضوع المعونة التى التزمت بها حكومة زنجبار لمسقط على أساس حكم كاننج ومقدارها . ٤٠ ألف ريال سنويا تدفعها زنجبار مقابل استقلالها عن مسقط ، وقد ظل السيد ماجد حاكم زنجبار فى جمع الاتصالات التى جرت معه فى اعقاب عام ١٨٦١ يتدرع بأنه مرغم على الابقاء على هذه التجارة حتى يتمكن من دفع تلك المعونة وان اعفاه من هذا الالتزام المالى ربما يمكنه من تقديم بعض التنازلات فى مجال مكافحة تجارة الرقيق ، غير أن سلطات الحكومة الهندية كان لها اعتراضات على هذا القول : الاعتراض الأول ، هو انه اذا لم يحصل سلطان مسقط على المعونة فقد يعود الى شن الحملات اليائسة على مناطق الخليج ، لكى يضمن لنفسه سد العجز المالى ، أما الاعتراض الثانى فهو أن اعفاء زنجبار من هذا الالتزام سوف يؤدى الى بطلان معاهدة ١٨٦١ ، ويعطى مسقط الفرصة لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل تلك الفترة . وقد اوقف السيد ماجد دفع هذه المعونة على اثر افتاء السيد سالم لوالده السيد ثوينى عام ١٨٦٦ ، كما أن الاطاحة بالسيد سالم بعد انقضاء عامين من جانب السيد عزان بن قيس قد دعمت هى الاخرى مركز السيد ماجد ، فلهذا

أوفد الى لندن في عام ١٨٦٨ يطلب اعفائه من دفع هذه المعونة الى مسقط (١) .

بدت المناقشات بين وزارة الخارجية البريطانية حول تجارة الرقيق في صيف عام ١٨٦٨ . ومنذ البداية ظهرت خلافات أساسية في تناول الطرفين لهذا الموضوع ، ثم اتسعت هذه الخلافات بعد عودة كلارندون لوزارة الخارجية في الوزارة الأولى التي شكلها جلادستون ، وكان اهتمام وزارة الخارجية منصبا على تجارة الرقيق فقط ، ومن هنا كان تأييدها لاعفاء السيد ماجد من دفع المعونة السنوية ، رغبة في تشجيعه على تقديم التنازلات التي كانت تطالبه به بريطانيا ، غير أن مكتب شئون الهند كان له موقف آخر ، وبمعرفته بالعوامل التي تتحكم في العلاقة بين مسقط وزنجبار ، فقد كان يعارض أى خطوة تهدف الى التراجع عن حكم كاننج ، وقد لخص هذا الموقف السير جون كيه ، سكرتير الادارة السياسية والسرية للمكتب ، الذي قال بأنه اذا كانت الخارجية البريطانية ترغب في استخدام الجانب المالى لاقتناع السيد ماجد بالموافقة على ما هو مطلوب منه ، يتعين عليها أن تتولى دفع هذه المعونة من عندها لمسقط ، وليس على حساب الاتفاق الذي تقررت هذه المعونة بموجبه ، وبعبارة أخرى كما قال سكرتير مكتب الهند بأنه يتعين على وزارة الخارجية أن تقرر ما اذا كانت ستنقض أو لا تنقض قرار ١٨٦٢ بعدم دفع أى مبلغ للسيد ماجد مقابل حظره لتجارة الرقيق . فاذا كانت عازمة على نقض القرار فيتعين عليها أن

(١) نوقشت المبادئ المتصلة بتأثير هذه التغيرات في تولى مقاليد الحكم بالنسبة للالتزام بدفع المعونة ، وما دار حولها من جدل في الفصل ١٤ .

نطلب من الخزانة البريطانية دفع هذا المبلغ ، نظرا لأن حظر تجارة الرقيق موضوع يخص السياسة الامبرالية وليس السياسة الهندية ، وبالتالي فان قيمة هذه المعونة يجب أن تتحملها الخزانة المركزية ، والا أصبحت عبئا على موارد الهند (١) ، ومن بين الثلاثة أعضاء الذين يؤلفون مجلس الحكم فى الهند والاكثر اهتماما بشئون مسقط وزنجبار ، السير جورج كلارك حاكم بومباى السابق ، والكابتن وليم ايست ويك ، والسير بارثولوميو فريير الذى كان أيضا حاكما سابقا لبومباى ، وكان كل من كلارك وايست ويك يؤيدان رأى كيه ، وان كان الثانى يرى بأن المبلغ المقترح تخصيصه للسيد ماجد وقدره عشرة آلاف جنيه استرلينى كل عام يجب أن يتم دفعه مناصفة من جانب الحكومة الامبرالية وحكومة الهند (٢) . اما فريير فكان له رأى آخر ، وهو ان نلتزم حكومة الهند بدفع معونة زنجبار ، وان تدفعها مباشرة لحكومة مسقط ، بل انه اضاف الى ذلك اقتراحا آخر ، وهو أن تتعهد الحكومة المذكورة بدفع معونة اضافية الى السيد ماجد ، للتخفيف عليه من الأعباء الاقتصادية التى سوف تترتب على قيامه بحظر تجارة الرقيق ، على ان تتولى الخزانتان الامبرالية والهندية دفع المعونة الاضافية (٣) .

فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن وبعد

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٨ محضر من اعداد كيه

٠ ١٨٦٨/٧/١

(٢) نفس المصدر محضر من اعداد السير كلارك ٧/١٧ ومحضر من

اعداد استوك ١٨٦٨/٧/١٣ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد فريير ١٨٦٨/٧/١٥ .

شهر من وصوله سلمه كلارندون رد الحكومة البريطانية على طلب سلطان زنجبار باعفائه من دفع المعونة المالية الى مسقط ، وجاء فى هذا الرد : بان حكومة صاحب الجلالة ترغب رغبة اكيدة فى الاستجابة لطلب سموكم طالما كان هذا لا يتعارض مع الالتزامات التى سبق أن ارتبطت بها فى هذا الخصوص (١) . والواقع أن كلارندون كان على وشك أن يتخذ قرارا ، ان لم يكن قد اتخذه بالفعل حتى ذلك الوقت ، وهو انه اذا كان الفناء حكم كاننج سيؤدى الى وقف تجارة الرقيق فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية منها فإنه لا يمانع فى ذلك « وعلى أية حال فلا بد أولا من جس نبض حكومة الهند . وكان كلارندون قدنجح تقريبا فى اقناع ديوك اوف ارجيل وزير الدولة بهذا الراى ، وفى أول يناير عام ١٨٦٩ بعث ارجيل برسالة الى الحاكم العام فى الهند ارف اوف مايو ، والى السير وليم سيمور فتز جرالدهاكم بومباى يقترح فيها انه بالنظر الى التغيرات التى طرات على اوضاع الحكم فى مسقط فانه يجوز اعتبار دفع المعونة من زنجبار الى مسقط غير ملزمة، ولكن اذا رآى الحاكم العام خلاف ذلك فربما يهمه أن يتصور المكاسب التى سوف تتحقق لنا ، وبالأخص فيما يتعلق بتجارة الرقيق اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على الالتزام بدفع المعونة وفرضها على خزانة حكومة الهند (٢) .

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ خطاب من كلارندون الى السيد ماجد ١٥/١٢/١٨٦٨ .

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ١٠ (١٨٦٩) من وزير الدولة الى حاكم بومباى ومرفق معه صورة من خطاب وزير الدولة الى الحاكم العام فى الهند ١٨٦٩/١/٦ وقد نوقشت تحليلات ارجيل فى هذا الموضوع بتفصيل اكثر فى الكتاب .

كانت ردود الفعل من جانب مايو وفيتزجيرالد لمقترحات أرجيل عنيفة، وقد ذكرا في ردهما بأنه لم يحدث ما يستدعى الى نقد حكم كاننج وإن كرامة الحكومة البريطانية وسلوكها يستدعيان الاستمرار في دفع المعونة لمسقط ، وإذا كان لابد من دفع المعونة من أجل القضاء على تجارة الرقيق فإن هذه المعونة لابد أن تخرج من خزانة الحكومة المركزية (١) وقال ايضا ان كلارندون الذي عجز اكثر من مرة خلال عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ عن أدراك الاخطار التي تحيك بالمصالح البريطانية في الخليج ، واخذ في اخضاع تلك المصالح لسياسته الشرقية لن يأبه باعتراض حكومة الهند على موقفه ، وانما ظل متشبثا بخطته لربط معونة زنجبار بشرط الغاء تجارة الرقيق الافريقية ، كما ان تجاهله لحكم كاننج باعتباره وسيلة لتأكيد حق حكومة مسقط في هذه المعونة جعله يقترح على أرجيل انتهاز فرصة قيام عزان باغتصاب السلطة في مسقط لفسخ حكم كاننج وابلاغ السيد ماجد بأنه لم يعد مسئولاً عن دفع المعونة بعد ان تولى عزان بن قيس الحكم في مسقط بشرط أن يوافق السيد ماجد على تقديم التنازلات التي طلبتها

(١) المكاتبات السرية والمرفقات احكومة الهند مجلد (١) من جون سكرتير حكومة بومباي الى سيتون كار ا سكرتير الادارة الخارجية لحكومة الهند) ١٨٦٩/٣/١٠ (رقم ٨٦ الادارة السياسية ومرفق صورة منه لخطاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٩/٣/٢٠ (رقم ١٠٠ الادارة الخارجية سياسي) •

منه الحكومة البريطانية بشأن تجارة الرقيق (١) كما أن كيه اعتبر مقترحات كلارندون خاطئة من جميع الوجوه ، وقد كتب الى ارجيل برأيه هذا ، الا أن ارجيل استخف برأى كيه ، واوعز الى مايو فى ٣٠ يوليو بابلغ السيد ماجد مضمون تلك الرسالة (٢) .

فى شهر فبراير من العام التالى بعث مايو برده حول الموضوع وذكر فيه بأنه لا ينفذ ما طلب منه ريثما يبت ارجيل فى النقاط الأخرى المتصلة بالمعونة كما اشار بأنه سيكون من السداجة ان نتصور أن اعفاء حاكم زنجبار من دفع المعونة السنوية قد يكون له اثر ملموس فى تصفية تجارة الرقيق (٣) . لم ينتظر كلارندون وصول رد مايو على اقتراحه ، وانما سارع بتشكيل لجنة فى اواخر عام ١٨٦٩ تضم ممثلين عن وزارة الخارجية البريطانية ، ومكتب شئون الهند ، والامبرالية البريطانية ، ووزارة المستعمرات للبحث فى نجع الوسائل للقضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وتقديم تقرير عنها ، وفى شهر يناير ١٨٧٠ قدمت اللجنة المشار اليها

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) من اوتوى ا وكيل الخارجية الى ماريفيل سكرتير مكتب شئون الهند ١٨٦٩/٥/٢٩ ومن راييس ا وكيل الخارجية الى ماريفيل ١٨٦٩/٧/١٩ .

(٢) من الرسائل السرية الى حكومة الهند مجلد (١) مسودة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠ وص ٦٩٤ - ٦٩٥ من الكتاب .

(٣) انظر نفس المصدر مجلد ٦ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية سرى) .

والتي كان من ضمن اعضائها اللورد شارلز فيفيان مدير ادارة تجارة الرقيق
بوزارة الخرجية ، وكيه ، وهنرى تشرشل المعتمد السياسى البريطانى فى
زنجبار ، وكان اهم توصيات اللجنة هى :

١ - يتعين على ماجد العمل على الحد من تجارة الرقيق كمقدمة
لانعائها فى النهاية فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية .

٢ - أن يتم الغاء الرقيق بشكل تدريجى حتى لا تتعرض اقتصاديات
زنجبار لاية اهتزازات ، ويمكن تنفيذ هذا باصدار اوامر بأن يتم شحن
جميع الرقيق الافريقيين عن طريق ميناء دار السلام مما يتيح تنظيم هذه
العمليات بحيث تتفق مع احتياجات زنجبار .

٣ - أن يتم تغيير الفترة المحظورة نقل الرقيق فيها والتي حدها
السيد ماجد فى عام ١٨٦٤ من أول يناير الى أول مايو (اى خلال موسم
الرياح الموسمية الجنوبية الغربية) من منتصف فبراير الى منتصف مايو
ومن منتصف سبتمبر الى منتصف نوفمبر باعتبار ان تلك الفترة هى الفترة
التي يصل فيها العرب لابتياح الرقيق منها .

٤ - أن يتم تعزيز القوة البحرية المرابطة فى مناطق الساحل الشرقى
لافريقيا على أن توزع تلك القوة بشكل أفضل خلال موسم تجارة
الرقيق .

٥ - أن يتم تعزيز التمثيل البريطانى فى زنجبار على أن تتحمل حكومة
الوطن وحكومة الهند بالاشتراك فى دفع نفقات هذا التمثيل وبألا يقتصر على
حكومة الهند وحدها .

٦ - أن يتم افتتاح خط ملاحى مع زنجبار ، وحتى يتم تعويض زنجبار

عن خسائره ، يتعين على حكومة الهند دفع المعونة المالية السنوية
لمسقط (١) .

وفى شهر فبراير ارسل نسخة من هذا التقرير الى مايو ، غير أن هذا
التقرير لم يلق من الاهتمام اكثر مما لقيته الرسالة السابقة حول هذا
الموضوع ، وعلى الرغم من أن الحاكم العام قد وافق على مطالبة السيد ماجد
بوقف تجارة الرقيق ، إلا أنه عارض ذلك ما لم يتم تعويض السيد ماجد
عن جزء من الخسارة التى سوف يتكبدها ، وذلك فى حدود عشرين ألف
ريال ، مقابل اعفائه عن دفع المعونة المالية لمسقط من جيبه (٢) . أن
القضيتين منفصلتان وبالتالي يتعين معالجة كل منهما على حدة (٣) وعلى
اية حال فقد كان الرأى النهائى فى الموضوع خارج نطاق الصلاحيات
المخولة لمايو ، وهذه الصلاحيات من اختصاص كلارندون الذى اوعز الى
تشرشل فى شهر يونيو بأن يستفسر من السيد ماجد بعد عودته الى
زنجبار عما اذا كان ترغب فى التوقيع على معاهدة جديدة على اساس
التوصيات التى تقدمت بها اللجنة ، كما طلب منه فى الوقت نفسه ابلاغ
السيد ماجد ، بأن ثمة احتمالاً بأن يتلقى المعتمد السياسى البريطانى
فى زنجبار تعليمات رسمية من حكومة الهند باخطار السيد ماجد بأن

(١) تقرير مؤرخ ١٨٧٠/١/٢٤ ، وقد قدم فى وقت لاحق الى

البرلمان - انظر « بيانات ووثائق ١٨٧٠ » مجلد (١) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الرسائل السرية ومرفقاتها من حكومة الهند مجلد ٦ من الحاكم

العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٥/٢٠ (رقم ٢٩ الادارة الخارجية ، سرى) .

الترتيبات الخاصة بحكم كاننج أصبحت ملغاة (١) .

توفى كلارندون يوم ٢٧ يونيو ، ثم توفى السيد ماجد يوم ٧ أكتوبر ، ولهذا فلم يكن من الممكن أن يتلقى وزير الخارجية البريطانية ردا على رسالته من السيد ماجد ، وكان هناك منافس قوى على حكم زنجبار هو السيد برغش شقيق السيد ماجد ، ولما كان السيد برغش رجلا متهورا وكثير الطموح وذكيا ، فانه لم يكن يحظى بثقة والده السيد سعيد الذى اغلق فى وجهه باب الحكم بمنحه لآخيه السيد ماجد . وفى عام ١٨٥٩ أعلن السيد برغش التمرد على السيد ماجد بعد ان افلت زمام الصبر منه ، الا ان حكومة الهند التى لم تكن توافق على اى تغييرات فى وضع زنجبار وعلى الاخص بعد أن احبطت المحاولة التى قام بها السيد ثوينى فى بداية العام لاحتلال زنجبار ، فى الوقت الذى لم يكن قد انتهى البت فى مسألة النزاع بين مسقط وزنجبار (٢) . اما محاولة السيد برغش فقد انتهت بإبعاده الى الهند ، ولم يسمح له بالعودة الى زنجبار قبل عام ١٨٦١ ، وعند عودته اليها اعتكف فى احدى المناطق الريفية فى البلاد ، حيث اخذ يجمع حوله رجال الدين الاباضيين ، واصبح واحدا من المتعصبين للاباضية .

اصبح السيد برغش الآن فى نفس الوضع الذى كان عليه اخوه عندما تولى الحكم مهددا بغزو تقوم به مسقط ، وخصومه اثنان من اشقائه على

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ من كلارندون الى تشرشل ١٦/٦/١٨٧٠ وارفق صورة منه بخطاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٧/١٠/١٨٧١ (رقم ٦٦ الادارة الخارجية سرى) .

(٢) انظر فصل ١٢ من الكتاب .

الأقل ، وإذا كان برغش لابد له من ان يتولى الحكم ويحتفظ به ، فانه فى حاجة الى تأييد من احدى الجهات ، والتأييد المحتمل الوحيد فى ذلك الوقت هو من البريطانيين فى زنجبار ، وهكذا وقبل وفاة السيد ماجد بساعات استدعى السيد برغش الى القنصلية البريطانية فى زنجبار ، وقد تمهد له المعتمد السياسى البريطانى بتأييده مقابل تنفيذ المطالب البريطانية فيما يختص بتجارة الرقيق بعد توليه الحكم ، وقد أبدى السيد برغش حماسا شديدا بقبول هذا المطلب ، وفى اليوم التالى نصب حاكما على زنجبار دون قيام أى معارضة من احد . غير انه بعد ثلاثة ايام من تنصيبه نقض هذا الوعد ، ربما بتحريض من رجال الدين الإباضيين الذين كانوا يعارضون السياسة البريطانية بخصوص تجارة الرقيق . وقد استاء المعتمد السياسى البريطانى من هذا التحول المفاجئ فى موقف السيد برغش ، واقترح على حكومة بومباى العمل على تشجيع وتأيد السيد تركى بن سعيد بالاطاحة بالسيد برغش والحلول محله (١) غير ان مقترحات تشرشل لم تفلح فى زحزحة السيد برغش عن موقفه المتعنت هذا (٢) . وفى نهاية العام اضطر المعتمد السياسى البريطانى الى ترك عمله والعودة الى انجلترا لأسباب صحية ، وقد توقف فى بومباى لعرض وجهة نظره فى الاقتراح الذى عرضه لخلع السيد ماجد . وقد وجد ان حاكم بومباى ، فيتزجيرالد ، متفقا معه فى رايه ، بل أبدى استعداداه لاتخاذ اجراءات اشد من التى اوصى بها تشرشل ، وأوضح لتشرشل بأن انصاف الحلول كالتى اقترحها تشرشل لاعلان زنجبار محمية بريطانية لم

(١) انظر كوبلاند ص ٨٨ - ٩٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٠ - ٩٥ .

يكن من حيث المبدأ خطوة سديدة ، وانه اذا كانت حكومة بريطانيا ترغب جديا فى وضع حد لتجارة الرقيق فان عليها أن تتولى هذا الامر بنفسها ، وبالتالي فان الفرصة الراهنة هى انسب فرصة للقيام بهذا العمل ، نظرا لان التدخل الفرنسى الذى بلغ ذروته فى بداية حكم السيد ماجد لم يعد له وجود الآن بعد أن تدهور مركز فرنسا فى سيدان ، غير أن هذه الاقتراحات لم تلق صدى نى كلمتنا ، كما أن حكومة لندن استقبلتها بدعوى كبير عندما وصلتها ضمن الرسالة التى بعث بها تشرشل الى فيفيان والتى أرسلها من القاهرة فى شهر مارس ١٨٧١ (١) وعلى الفور بعث أرجيل الى مايو برسالة ذكر فيها بأن الاقتراحات الخاصة بالتدخل البريطانى فى النزاع على تولى الحكم فى زنجبار سوف تلقى معارضة شديدة من الحكومة البريطانية ، شأنها شأن الاقتراح الخاص بضم السلطنة الى النفوذ البريطانى (٢) .

منذ ذلك الوقت بدأ أرجيل وزملاؤه بمكتب شئون الهند يميلون الى الاخذ بوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية فيما يختص بزنجبار وتجارة الرقيق ، وبذلك وافقوا على توصيات اللجنة المشتركة بقبولهم دفع

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ٣ من تشرشل الى فيفيان القاهرة ١٨٧١/٣/١٠ ومرفق بمسودة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ (رقم ٣ الادارة السرية) .

(٢) من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ ومن الغريب أن أرجيل لم يتطرق الى الاتفاق الفرنسى البريطانى لسنة ١٨٦٤ باحترام استقلال زنجبار وهو الاتفاق الذى لم تكن حكومة الهند تعلم عنه شيئا وظلت فى جهل له حتى عام ١٨٧٣ .

نصف قيمة المعونة المالية من اعتمادات حكومة الهند ، وبالتفاوض مع شركة البواخر الهندية البريطانية لتمويل الخط الملاحي الى زنجبار بشرط أن تتعهد الخارجية البريطانية بالمساهمة فى نفقات الوكالة البريطانية السياسية فى زنجبار . وفى مارس ١٨٧١ طلب جرانفيل الذى خلف كلارندون فى وزارة الخارجية البريطانية من الخزانة البريطانية اعتماد المبالغ المطلوبة ، غير أن الخزانة رفضت هذا الطلب . وفى الشهر التالى ذكر ارجيل لجرانفيل بأنه لما كانت وزارة الخارجية لا ترغب فى المساهمة بشئ، فإنه لم يعد من حقها اصدار اى تعليمات للوكيل السياسى والقنصل فى زنجبار ، كما انه كتب الى مايو يقترح عليه بأن تبقى الوكالة خاضعة لسلطة حكومة بومباى ، وأن هذه الحكومة ستظل الجهة المختصة فى دفع نفقات الوكالة من خزانة حكومة الهند (١) . ثم عاد جرانفيل فطلب من الخزانة دفع هذه المبالغ ولكنه لم ينجح فى مسعاه ، ولهذا اضطرت الحكومة البريطانية الى طرح الموضوع على البرلمان فى جلسته المنعقدة يوم ٦ يوليو ، واصلت عن عزمها على تشكيل لجنة خاصة من اعضاء مجلس العموم البريطانى للبحث فى موضوع تجارة الرقيق الافريقية واستنباط السبل للقضاء عليها قضاء تاما .

منذ ذلك التاريخ بدأت المسألة تتعثر وان كان التاكيد للقضاء على تجارة الرقيق نهائيا ظل سائدا . ولما كانت مشكلة الرقيق قد تمت مناقشتها فى عدد من المؤلفات الأخرى ، فان مهمتنا هنا تتلخص فى انجاز

(١) من وزير الدولة الى الحاكم العام للهند ١٨٧١/٤/٢١ انظر أيضا

هذا الموضوع بقدر الامكان (١) . وقد استمعت اللجنة الخاصة الى شهادة ١٤ شاهدا ، ادلوا بشهادتهم ، فيما بين الفترة الواقعة بين ١٠ و ٢٥ يوليو ، وقد كان من بين هؤلاء الشهود عشرة من ضباط الاسطول ورجال الدولة من بينهم فريز ، وكيه ، وفيغيان ، وكولان ، ورجبى ، وتشرشل ، وهيث ، وكولومب . اما بقية الشهود فقد كانوا من رجال الهيئة التبشيرية ، كذلك فحصت اللجنة مجموعة كبيرة من الوثائق والرسائل المتعلقة بهذا الموضوع . ولم تأت استنتاجات اللجنة مفاجأة لاحد ، فقد جاء فيها : (ينبغي استخدام كل الوسائل المشروعة لوضع حد لتجارة الرقيق الافريقية ، ولتحقيق هذه الغاية لابد اولا من وضع حد لهذه التجارة داخل المناطق الخاضعة لسلطان زنجبار .. كما ان اية محاولة لاقتناء الرقيق بتشغيلهم فى الخدمة المنزلية قد تتخذ فى نظرنا ذريعة لتهرب هذا الرقيق وبيعه فى الخارج ..) (٢) وبناء على ذلك فقد اوصت اللجنة (٢) ابلاغ السيد برغش بأنه اذا لم يتوقف بيع الرقيق لتجار الشمال فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراء اللازم

(١) اهم اشارة الى هذا الموضوع ما ورد فى كتاب كولاند « استعمار افريقيا الشرقية » فى فصل ٨ - ١٠ وكتاب جافين « مهمة فريز فى زنجبار » ١٨٧٣ والمجلة التاريخية فصل ٥ ص ١٢٢ - ١٤٨ والتي تشكل اساس المعلومات فى هذا الموضوع الا فى المواضع التى اشير اليها بالعكس .

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧١ مجلد ١٢ وثيقه رقم ٤٢٠ - تجارة الرقيق الساحل الشرقى لافريقيا : تقرير اللجنة الخاصة وقد استشهد به كولاند فى ص ١٧٠ .

لوقف تلك التجارة سواء كانت فى الداخل أو الخارج ، (١) ومطالبة السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة هدفها الأساسى إلغاء تجارة الرقيق كلها إلغاء تاما (١) • غير أن اللجنة قد أغفلت نقطة هامة فى تقريرها ، فهى لم تذكر أى شىء حول تعويض السيد برغش عن خسائره المالية التى قد تترتب على إلغاء تجارة الرقيق ، سواء كان ذلك باعفائه من دفع المعونة المالية لمسقط أو بطرق أخرى ، وعلى العكس من ذلك فقد اعتقدت اللجنة أن تطور التجارة المشروعة ونموها الذى سيأتى بعد إلغاء تجارة الرقيق ، قد يعوض السيد برغش تعويضا تاما عن خسائره ، كما ذكر تقرير اللجنة : « أن هذه اللجنة لا تعتقد أن حاكم زنجبار سوف يخسر شيئا من إلغاء تجارة الرقيق » (٢) •

لقد كان هذا موقفا لا يتسم بالعدل ، بل بالأحرى كان موقفا مجردا من المسئولية وأدى الى تأخير إبرام المعاهدة الجديدة عامين آخرين ، كما أنه قد جرد وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شئون الهند من جميع المبررات لارغام الحكومة البريطانية على دفع ثمن إلغاء تجارة الرقيق ، ونعنى به المعونة المالية التى كانت زنجبار قد تعهدت بدفعها الى حكومة مسقط ، كما أنه قد عزز موقف جلادستون ضد جرانفيل • وكان رئيس الوزراء يعتقد بأن دفع أى تعويض مقابل عمل انسانى اجراء غير أخلاقى وبأن التحول الى التجارة المشروعة بإفريقيا الشرقية سوف يؤدى الى إنهاء تجارة الرقيق • غير أن وزير الخارجية البريطانية كان له رأى آخر

(١) نفس المصدر •

(٢) نفس المصدر •

وهو يتلخص فى ان كل تنازل ، لابد ان يستتبعه ثمن او مقابل • ولما كان رئيس الوزراء مقتنعا بموقفه ومؤمنا بتضامن الدول الأوروبية ، فقد قام بتوزيع مذكرة على حكومات الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا والبرتغال ، وذلك فى شهر فبراير عام ١٨٧٢ ، يناشدها باسم الانسانية ان توحّد موقفها للقيام بعمل مشترك لافتتاح خطوط ملاحية تجارية الى زنجبار ، وبمحاولة اقناع حاكم زنجبار بالتخلّى عن تجارة الرقيق • وقد جاء الرد من هذه الدولة حسبما كان متوقعا (١) • غير ان هذه المبادرة انتقلت فيما بعد الى رجال مكتب شئون الهند والى فرير بصورة خاصة ، الذى تحولت تجارة الرقيق عنده الى قضية • رغم ان اهتمامه بها لم يكن يخرج عن الخطوط العامة للسياسة التى كان ينادى بها فيما يتعلق بالنزاع بين مسقط وزنجبار • وقد اسفرت محاولة فرير وزملائه عن عقد اجتماعين هامين فى مانشن هاوس فى يوليو ونوفمبر ، وكان لهذين الاجتماعين تأثير كبير على وزارة جلادستون ، اذ تضمن خطاب ملكة انجلترا بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى شهر اغسطس اشارة الى اعتزام الحكومة البريطانية القيام بتحريك واسع ضد تجارة الرقيق ، كما تم اقناع المسؤولين فى الخزانة البريطانية فى المساهمة فى دفع نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، ثم اعلن جرانفيل عن عزمه على ايفاد فرير فى مهمة خاصة الى زنجبار (٢) •

(١) انظر جافين ص ١٢٨ •

(٢) جافين ص ١٣٩ - ١٤١ •

كان فريز اول من فكر فى ايفاد بعثة خاصة وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد قام بتنفيذها ارجيل فى ابريل عام ١٨٧١ ، عندما اقترح هلى مايو بوجوب انتهاز فرصة تولى حاكمين جديدين السلطة فى كل من مسقط وزنجبار لايفاد بعثة للتفاوض معهما وتصفية الخلافات بينهما (١) وكان هدف البعثة التى شكلت عام ١٨٧٢ هدفا محددا ، وهو اقناع السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٨٤٥ ، ويلزم فيها نفسه بالغاء تجارة الرقيق فى الأجزاء الداخلية من افريقيا الشرقية ، وكان المطلوب من السيد برغش وفق تلك المعاهدة ان يأمر باغلاق أسواق الرقيق فى جميع أراضيه ، وحماية الرقيق الذين يتم تحريرهم من اعادتهم الى ذل العبودية ، وحظر اقتناء العبيد او امتلاكهم من جانب الرعايا الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية ومقيمين فى افريقية (٢) كما كلف فريز بالحصول على تعهد جديد من السيد تركى بن سعيد الحاكم الجديد فى مسقط ، يلتزم فيه السيد تركى بالعمل بمعاهدة ١٨٤٥ فيما يتعلق بتجارة الرقيق فى مسقط وبأن يضمن (اى) فريز احترام شيوخ ساحل الهدنة للتعهدات التى وقعوها فى عامى

(١) كوبلاند ص ١٨٢ - ١٨٣ وقد اورد تعليمات جافين الى فريز ١٨٧٢/١١/٩ ان عددا كبيرا من الهنود المنتمى الى بعض ولايات الهند الخاضعة للحماية البريطانية والمقيمين فى زنجبار قد تخلوا عن جنسياتهم كى يتمكنوا من اقتناء العبيد والاتجار فيهم .

(٢) انظر الخطابات والمرفقات من الهند . مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٨ المؤرخ ١٨/١١/١٨٧٢ من بلى الى السكرتير السياسى لحكومة بمباى ١٨٧٢/٨/٢١ (رقم ١٣٨٧ - ٣٧٧ الادارة السياسية) .

١٨٤٧ ، ١٨٥٦ فى ذلك الشأن ، وكان قد أرسل خطاب الى كل من شيوخ الهدنة وحاكم البحرين فى شهر أغسطس السابق يتضمن هذا المعنى ، وقد أرسله ألكوانيل بيلى المقيم البريطانى فى الخليج تنفيذا لتعليمات تلفاها من الحكومة البريطانية دون أن يتلقى ردودا عليها حتى ذلك الوقت (١) ولذلك عهد الى فريز ابلاغ السيد برغش باحتمال اعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط بموجب قرار كائج والتأكيد له بدفع هذه المعونة اليه من جانب حكومة بومباى ، وبأن تعهد حكومة بومباى بدفع هذه المعونة سيصبح ملغيا فى حالة اخلاله بنصوص المعاهدة . وتبعاً لذلك فقد تقرر ان تتحمل الخزانة الهندية والبريطانية دفع تلك المعونة مناصفة بينهما .

غادر فريز واعضاء البعثة بما فيهم الأب بادجر انجلترا يوم ٢١ نوفمبر عن طريق باريس وروما والقاهرة ، وذلك بغية الحصول على تعاون حكومة فرنسا والفاثيكان والحكومة الايطالية والخديوى اسماعيل باشا لانجاح هذه المهمة . وفى يوم ٣١ ديسمبر وصلت البعثة الى عدن حيث انضم اليها بيلى ، وفى يوم ١٢ يناير وصلت البعثة الى زنجبار وقد بدأت اعمالها

(١) نفس المصدر لقد كان ارولنسون تحفظات حول هذه الخطة كلها : من المؤكد اننا لا ينبغي ان نلوم انفسنا بدفع هذه المعونة الى مسقط بصورة دائمة ، وانما يجب ان يشترط فى دفعها تحسن السلوك ، وبأن لا يتعدى هذا الارتباط ولاية الحاكم الراهن (نفس المجلد مذكرة رولنسون (اكتوبر ١٨٧٢) .

بالاتصال بالسيد برغش فى اليوم التالى ، واستمرت تلك الاتصالات على افتترات حتى الشهر التالى ، وقد اظهر السيد برغش قدرا كبيرا من المرونة والاستعداد للتفاهم ، واكد للبعثة بأنه سوف يبذل قصارى جهده لتحقيق رغبة الحكومة البريطانية ، الا انه لم يكن فى وضع يسمح له بتجاهل ثقل الراى العام الاسلامى وموقف اكابر العرب فى زنجبار ، الذين يعارضون تقديم تنازلات جديدة بالنسبة لتجارة الرقيق ، كما اوضح لهم بان الحد من وصول الرقيق من داخلية البلاد للعمل ، وخاصة بعد العاصفة التى هبت على البلاد واحداثت دمارا جسيما ، سوف يؤدى الى تدهور اقتصاد زنجبار الذى يعتمد اساسا على هؤلاء الرقيق ، واستطرد السيد برغش يقول بان فرير قد جاء يطلب منه اكثر مما يستطيع ، وانه اذا كان لابد من القضاء على تجارة الرقيق فينبغى ان تتم هذه العملية بالتدريج وبخطوات وثيدة وقال : اننا شعب فقير وغير ناضج ، وانه يحتاج الى بعض الوقت كي يتسنى له ادراك الامور وهكذا لم ينجح فرير رغم محالواته المتعددة فى اقناع السيد برغش بتغيير موقفه ، كما فشل وجود السفن الحربية البريطانية خارج ميناء زنجبار فى التأثير على موقف السيد برغش . وفى ١١ فبراير سلم السيد برغش رده النهائى الى فرير ويمكن تلخيصه فيما يلى : « انكم تطلبون منا بأن نحدد موقفنا من هذه المسألة فى كلمتين . نعم او لا . نقول لكم لا » (١) .

لقد كان القنصل الفرنسى فى زنجبار السبب الرئيسى فى رفض السيد

(١) كوبلاند ص ١٨٦ - ١٩١ وجافين ص ١٤٤ - ١٤٥ بالنسبة

لتغارير فرير راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات حكومة الوطن (سرى)

برغش لهذه الاجراءات ، وكان هذا القنصل قد عاد الى مقر عمله من اجازته يوم ٩ فبراير ، وفي اليوم التالى اجتمع بالسيد برغش ، واكد له بأنه يمكن الاعتماد على فرنسا في حمايته اذا ما شعر بأى تهديد بريطانى لاستقلاله ، وبهذا الموقف تجاهل القنصل القرنسى التعليمات التى زودته بها حكومته بالتعاون مع فرير (١) ومع ذلك فقد يكون فرير مسئولاً شخصياً عن هذا الفشل ، وقد كان يستخدم أسلوباً متعالياً عند اجتماعه بالسيد برغش ، وكان موقفه رسمياً أكثر منه دبلوماسياً فى المحادثات التى اجراها مع السيد برغش ، أو بالأحرى استخدم أسلوباً فردياً ، ومثال ذلك أن فرير لم يتطرق الى صميم المشكلة فى محادثاته مع السيد برغش ، ولم يذكر له استعداد الحكومة البريطانية لاعفائه من دفع المعونة المالية السنوية الى مسقط ، وإنما اخذ يلقى محاضرات عن الحاكم تدور حول التزامات السيد برغش بدفع تلك المعونة، وأكثر من ذلك فقد نبهه الى دفع المتأخرات المستحقة عليه لمسقط من هذه المعونة، ويستوضحه عن الترتيبات التى ينوى اتخاذها لتسديد هذه المتأخرات ودفعها بصفة منتظمة فى المستقبل (٢) . وعندما طلب منه السيد برغش مهلة لتنفيذ بنود الاتفاقية اذا كان السيد برغش هو الذى وقع على تلك الاتفاقية ، وقد رد عليه فرير بأن فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية قد اصبحت ملغاة ، نظراً للموقف المتعنت الذى أبداه السيد برغش (٣) . وبعد هذا غادر فرير يوم ١٥ فبراير زنجبار واخذ يجب

(١) كوبلاند ص ١٩٥ — ١٩٧ وجافين ص ١٤٥ .

(٢) انظر مكاتبات حكومة الوطن سرى مجلد ٧٢ من فرير الى برغش

١٨٧٣/٢/١ .

(٣) انظر ص ١٩٠ من كتاب كوبلاند .

شواطئ الساحل الأفريقي لتفقد الموانئ التي كان يشحن منها الرقيق .
وفي هذه الأثناء قام الدكتور جرن كريك المعتمد السياس البريطاني في زنجبار
بمحاولات جديدة مع السيد برغش لاقناعه بتغيير موقفه ، ولكن محاولاته
ذهبت أدراج الرياح ، فقد كان سلطان زنجبار ومستشاروه يعتبرون هذه
المسألة « مهزلة كبرى » . في ١٢ مارس عاد فرير ليعطى السيد برغش
فرصته الأخيرة لقبول المعاهدة أو رفضها ، ولكن السيد برغش رفضها ،
ولهذا غادر فرير زنجبار غير راض وتوجه الى مسقط ، وبعد بضعة
أيام من سفره بعث بأوامر الى كرك والى قائد وحدة اسطول الخليج بعدم
الالتزام بمعاهدة ١٨٤٥ ، والاستيلاء على جميع سفن الرقيق التي تعمل
بين المنطقة الداخلية وزنجبار (١) .

ولعل فرير قد وجد شيئاً من العزاء فى الحفاوة التي قوبل بها من
قبل السيد تركى بن سعيد عند وصوله الى مسقط يوم ١٢ ابريل (٢) .
وقد كتب فرير رسالة الى جرانديفل يقول فيها بأنه وجد السيد تركى على

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ممباسا
فى ١٨٧٣/٣/٢٦ (رقم ٣٨ سرى) وكوبلاند ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٢) فى طريقه زار فرير المكلا على ساحل حضرموت حيث أبدى
استعدادا فوريا للتصديق على الاتفاقية التي اعددها فى ١٤/٥/١٨٦٣
بعدم ممارسة تجارة الرقيق وجعل هذه المعاهدة ملزمة على ورثته . انظر
(مكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية مع الهند مجلد ١٥
مرفق للخطاب الخاص (سرى) رقم ٥٣ المؤرخ ١٦/٦/١٨٧٣ ، من فرير
الى جرانفيل مسقط ١٥/٤/١٨٧٣ رقم (٥) و « المعاهدات » اعداد
اتيشيسون فصل ١١ ص ١٧٩ - ١٨١ .

استعداد للموافقة على الاجراءات المطلوبة منه فيما يتعلق بتجارة الرقيق (١) سيما وأن السيد تركى هو المستفيد من تلك الاجراءات كما سيكون لتعاونه مع الحكومة البريطانية مزايا اكبر وقد أوضح فرير هذه النقطة للسيد تركى قبل توقيعها على الاتفاق كما أكد له بأن المعونة السنوية سوف تدفع له منذ ذلك الوقت من جانب حكومة بومباى وبأثر رجعى عن طريق المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وستدفع ابتداء من تاريخ تولى السلطة فى يناير ١٨٧١ ، وذكر له بأنه من حقه مطالبة المعتمد السياسى فى مسقط بالتأخرات (٢) . وبهذا وقع السيد تركى على المعاهدة فى ١٤ إبريل ، وقد أعادت هذه المعاهدة التأكيد على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الوارد فى معاهدة ١٨٤٥ ، كما ألزمت السلطان بإغلاق أسواق الرقيق فى جميع أراضيه ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم ، وبمنع الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية من شراء الرقيق (٣) . ولما كان شيوخ الهندة وحاكم البحرين قد سبق ان وقعوا على اتفاقيات مماثلة

(١) مكاتبات الوطن سرى مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ (خاص) انظر ايضا رقم ٥٢ بنفس التاريخ والمجلد .

(٢) نفس المصدر (ومكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٧٣/٦/٩ من فرير الى المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط ١٨٧٣/٤/١٥ .

(٣) من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ من الكتاب « والمعاهدات » فصل ١١ اعداد ايتشيسون ص ٧٧ — ٧٨ .

بشأن تجارة الرقيق فقد انتهت هنا مهمة فريير (١) .

استقبلت الحكومة البريطانية رفض السيد برغش للمعاهدة التي اقترحتها بشيء من الامتناع وعلى الرغم من فشل أسلوب فريير ، وعلى الرغم من وجود رأى معارض فى اوساط رجال القانون الرسميين بخصوص شرعية التعليمات التى اصدرها فريير فى الاستيلاء على سفن الرقيق فى المياه الاقليمية لزنجبار ، فقد قرر جرانفيل المضى فى سياسة استعمال القوة ضد السيد برغش وفى ١٥ مايو ابرق الى كرك لتحذير السيد برغش بأنه ما لم يوافق على التوقيع على المعاهدة المقترحة فسوف تقوم السلطات البريطانية بسرض حصار بحرى على زنجبار . وفى ٣ يونيه بعث كرك بالانذار الى السيد برغش . وبعد مشاورات مع ممثلى الحكومات الفرنسية والالمانية والأمريكية التى اجراها السيد برغش - والذين نصحوه باذعان للمطالب البريطانية - وقع على المعاهدة يوم ٥ يونية ، وتضمنت نفس البنود وهى : منع تصدير الرقيق من الداخلية الافريقية فوراً ، واغلاق اسواق الرقيق فى البلاد ، وحماية المحررين منهم ، ومنع الهنود المتمتعين بالحماية البريطانية من اقتناء الرقيق، وقد اعطيت الصلاحيات اللازمة لسفن الاسطول البريطانى

(١) « المعاهدات » اتشيسون فصل ١٠ ص ١٣٩ وقد اورد فيها الاتفاقيات المعقودة مع شيخى الشارقة وأبو ظبى فقط ، اما بالنسبة للاتفاقيات مع غيرهم من شيوخ المنطقة راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فريير الى جرانفيل ١٦/٤/١٨٧٣ (رقم ٥٢) ومرفق صورة من خطاب بلى الى فريير ٣١/٣/١٨٧٣ والخطاب والمرقعات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٦٣ المؤرخ ٧/٧/١٨٧٣ .

بالعمل على تنفيذ هذه المعاهدة على الفور (١) .

بعد إبرام معاهدات ١٨٧٣ دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق الأفريقية مرحلة نهائية ، واعتبارا من ذلك التاريخ كثفت الحراسة البحرية في المياه الأفريقية ، وكلفت سفينة الحراسة الملكية (لندن) بالبقاء في ميناء زنجبار ، وقد تطلب الأمر عشرين عاما أخرى من الرقابة المتشددة قبل أن يتخلى تجار الرقيق العرب عن محاولات الحصول على الرقيق من مناطق الساحل الأفريقي ، وفى بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن هذه التجارة قد تلاشت تماما ، ثم جاء بعد ذلك المحتلون الأوروبيون لكي يجهزوا على البقية الباقية من هذه التجارة . أما فى شبه الجزيرة العربية . فقد استمرت هذه التجارة فى صورة أخرى ، وكان التجار فى تلك المناطق يتخذون الأسطول البريطانى للحصول على الرقيق من الحبشة ومن الموانئ الغربية للبحر الأحمر . وكان تجار صور (فى عمان) أكثرهم جراءة وكانوا يرفعون الاعلام الفرنسية على سفنهم ، وكانوا يحصلون على هذه الاعلام من القناصل والمسؤولين الفرنسيين فى مسقط وغيرها من المناطق ، وكان هؤلاء المسؤولون الفرنسيون يجدون فى عرقلة المساعى البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق متنفسا لهم ، لاسيما فى الفترات التى تتأزم فيها العلاقات البريطانية الفرنسية . وأخيرا اضطرت بريطانيا إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى، محاولة استصدار قرار منها بإدانة الحكومة الفرنسية. لدعمها للنشاط الذى يقوم به تجار الرقيق، وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تدرك أنها بسحب حمايتها لمصالح فرنسا يعود إلى هذه الأسباب ،

(١) كوبلاند ص ٢٠٧ وجافين ص ١٤٦ وإتيشيسون — «المعاهدات».

أكثر مما يعود الى وفاق الدولتين عام ١٩٠٤ . فبعد هذه المرحلة أخذت
تجارة الرقيق الحبشية تتلاشى تدريجيا ، بينما أمكن القضاء نهائيا على تجارة
الرقيق العربية فى البحر وقد نتساءل بصرف النظر عن تضحيات واخلاص
المسؤولين البريطانيين فى تصديهم لتلك المشكلة عن مدى فاعلية تلك
الحملة البريطانية على تجارة الرقيق ، فقد تبين بأن التركيز على الاجراءات
فى المنطقة الشمالية على هذه التجارة كان خطأ كبيرا ، اذ كان من النادر
الاستيلاء على أية سفينة من سفن الرقيق فى ساحل عمان او فى الخليج
نفسه واكبر عملية تمت فى تلك الفترة ، هى استيلاء الاسطول البريطانى
على سفينة كبيرة تابعه لصور فى شهر سبتمبر ، وقام بالاستيلاء عليها
الطراد فليتشمر وكان عليها ١٦٩ عبدا جاءوا من بمبا (١) ويمكن القضاء
مسئولية هذا الفشل على عاتق بالمرستون ، رغم انه هو الذى خطط
لعملية الهجوم على تجارة الرقيق فى منطقة الخليج ، وفقا لما كان يتلقاه
من معلومات وتقارير من المسؤولين فى الهند والخليج الذين كانوا حريصين
على ايجاد السبل الكفيلة للقضاء على تجارة الرقيق فى المنطقة الغربية
من الهند ، والواقع ان اهتمام بالمرستون بأمر القواعد التى كانت تنطلق
منها تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة والخليج قد جاء مصادفة ، واو كنت
لدى المسؤولين البريطانيين معلومات عن هذه التجارة فى افريقيا تماثل
المعلومات التى كانت لديهم عن هذه التجارة فى منطقة الخليج وسواحل
الهند لربما استطاعوا تركيز جهودهم على هذه المنطقة . ولما كانت المعلومات
التي تضمنتها المراسلات والتقارير التى كان يتلقاها بالمرستون من الهند

(١) المكاتبات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٤ مرفق الخطاب

الخارجى (سياسى) رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٧٣/٤/٢٤ من المعتمد السياسى
فى مسقط الى المقيم ١٨/٩/١٨٧٢ ، (رقم ٥٣٤ - ١٥٩ الادارة السياسية) .

والخليج قد ركزت على شرق افريقيا لربما لم تحظ هذه التجارة فى الخليج بما تستحقه من الاهتمام سواء من بالمارستون أو من غيره من المسئولين .

تعتبر سياسة ابرام المعاهدات مع دول المنطقة كحل لمشكلة تجارة الرقيق وبدعم من الأسطول البريطانى ، وهى السياسة التى دعا اليها بالمارستون ، سياسة فاشلة ، ولهذه الاسباب فان هذه السياسة التى كلفت الحكومة البريطانية الكثير من الجهود قد فقدت فاعليتها . لقد كانت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق قبل عام ١٨٤٠ اجراء ضروريا ، وذلك لسببين ، السبب الأول هو وقف تصدير الرقيق من زنجبار الى الجزر الافريقية الخاضعة لفرنسا بموجب معاهدة مورسيى ١٨٢٢ ، والسبب الثانى هو منع التعامل فى الرقيق مع حكومات ساحل الهندة ومسقط ، بموجب اتفاقيات عام ١٨٣٩ والتى كان الهدف منها هو القضاء على تلك التجارة فى الموانئ الهندية ، وعلى اية حال فان الحملة التى نظمها بالمارستون فى عام ١٨٤١ للقضاء على تجارة الرقيق العربية ، انما تصور الى حد كبير شعوره الانسانى ، ومن ورائه شعور الشعب البريطانى ، غير ان هذا الجانب من أهداف الحملة لم يتضح للرأى العام ، والادهى من ذلك ان الاجراءات التى انطوت عليها تلك الحملة كما يقول اوكلاند فى عام ١٨٤٢ قد وضعت العراقيل فى طريق العلاقات السياسية البريطانية مع دول شبه الجزيرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد يكون بالمارستون الفضل فى ان هذه العراقيل لم تثنه عن هدفه رغم أن الوسائل التى استخدمها فى تحقيق ذلك الهدف كانت موضع شكوك . كانت معاهدة عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط خطوة ضرورية ، وذلك لوقف تصدير الرقيق من افريقيا الى منطقة الخليج ، وانما هل كانت المعاهدات الأخرى التى

عقدت مع حكومة فارس وحكومات دول الخليج بهذا الخصوص ضرورة
هى الأخرى؟ ولو كانت الحكومة البريطانية قد ركزت جهودها فيما يختص
بتطبيق نصوص المعاهدات على ساحل افريقيا الشرقى وحده ، فلربما
نجحت فى القضاء على تجارة الرقيق فى منبعها الاصلى ، ولما عادت هناك
حاجة الى مطالبة الامبراطورية العثمانية وفارس ودول شبه الجزيرة
العربية بتنazلات أدت الى كثير من اعمال العنف والتوتر بين الطرفين .

وقد يتساءل هنا ما هى النتيجة لو ان الاجراءات التى اتخذتها
بريطانيا فى البحر ضد هذه التجارة قد نجحت ؟ ولو ان كل سفينة من
سفن الرقيق التى كانت تعمل بين افريقيا والخليج بعد عام ١٨٤٧ قد
صودرت ، وقدم بحارتها للمحاكمة فما هو التأثير الذى كانت ستمنخض
عنه هذه الاجراءات على دول الخليج الساحلية . من الناحية النظرية
لقد تمت مصادرة غالبية سفن الرقيق ان لم يكن كلها كما قدمت للمحاكمة .
وحتى لو ان اصحاب تلك السفن تمكنوا اخيرا من استعادة سفنهم مقابل
دفع غرامات باهظة ، فان المبالغ التى ارغموا على دفعها لابد وان تكون قد
ارهقتهم . الا ان القليل من تلك السفن امكن ارسالها او تقديمها للمحاكمة،
لان الجزء الاكبر منها قام الاسطول البريطانى باغراقه . ونتيجة لهذا
الوضع فقد اضطرت قبائل الساحل الى القيام باجراءات عملية ضد
البريطانيين دفاعا عن انفسهم او القاء انفسهم فى احضان الوهابيين فى
نجد ، وايا كان الحال فقد كانت نتيجة تلك الاجراءات الحتمية هى تبديد
مرحلة طويلة من الجهود لبسط النفوذ البريطانى على منطقة الخليج ، وعلى
اية حال فان تلك الاحتمالات لم تكن واردة فى ذهن المسؤولين وقتئذ ،
نظرا لان الطرادات البريطانية فى اى وقت من الاوقات قادرة على تنفيذ
مهمتها بصورة فعالة . وبلاضافة الى ذلك فان تجارة الرقيق قد اخذت

تتلاشى فى بطن ، بحيث انها لم تحدث اية ارتباكات فى اوساط سكان الخليج الذين قبلوها عن طيب خاطر . الا انه من المحال ان نستطيع تحديد تأثير الاجراءات التى اتخذت لمكافحة تجارة الرقيق على هذه التجارة ككل نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة ، ولما كانت اسعار بيع الرقيق فى منطقة الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر لم تنخفض عما كانت عليه قبل اربعين عاما ، فانه يبدو ان هذه التجارة لم تسجل اى انخفاض فى الحجم فيما بين افريقيا وشبه الجزيرة . وعلى اية حال ، فمهما كانت الاخطاء التى ارتكبت فى هذا الصدد ، ومهما اسىء فهم الوسائل التى اتبعت ، الا انها فى التحليل النهائى لم تكن تخرج عن الدوافع الانسانية التى ارغمت الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر على القيام بالقضاء على تجارة الرقيق العربية .

الفصل الرابع عشر

مسطط والبحرين

١٨٦٥ - ١٨٧١

ثمن التدخل

أمضى السيد ثوينى بن سعيد السنوات الأخيرة من حكمه فى صراع دائم للاحتفاظ بالسلطة . وكانت تقف ضده مجموعة من اقوى القبائل العمانية واكثرها نفوذا ، وهى قبائل الحرث وبنى هناه ، ويال سعد ، سكان الباطنة وبنى جابر سكان الحجر الغربى ، وبنى ريام سكان الجبل الاخضر ، وبنى بو على سكان جعلان ، بالاضافة الى فئة المطاوعة من رجال الدين الاباضيين الذين لم يكونوا يعتبرون السيد ثوينى المسئول عن ضياع زنجبار فحسب ، وانما كانوا يشككون فى استقامته الدينية ويتهمونهم بالخضوع للنفوذ الاجنبى . وكان السيد عزان بن قيس زعيم الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد وحاكم الرستاق بحكم الامر الواقع الد خصوم السيد ثوينى ، وكان عزان يحظى بتأييد رجال الدين نظرا لزمته الدينية . وفى اواخر ١٨٦٤ قام السيد ثوينى بمحاولة جريئة لم يكتب لها النجاح للقضاء على خصمه عزان بن قيس كما فعل بابيه من قبل ذلك بثلاث سنوات ، غير ان النائب الوهابى فى البريمى تقدم لانتقاد عزان بن قيس ودعم مركزه عندما وجه تحذيرا الى السيد ثوينى بأن اية محاولة من جانبه ضد عزان سوف تعنى زحف الجيش الوهابى على مسقط ، وقد شكك السيد ثوينى للأمير فيصل من تصرف نائبه فى البريمى ، واقترح عليه تسوية الخلاف عن طريق المقيم البريطانى فى الخليج ، كما كتب السيد

ثوينى خطابا الى السير بالتر فريز حاكم بومباي ، اشار فيه الى الصعوبات التي اخذ يواجهها من قبائل عمان ومن الوهابيين ، وذلك كنتيجة مباشرة لضياح زنجبار من يده ، كما طالبه بتزويده بالأسلحة لتدعيم مركزه ضد منافسيه ، كما اشار في هذا الخطاب الى استعدادده لفرض حصار على ساحل الاحساء اذا رفض فيصل اقتراحه بالوساطة البريطانية في النزاع ، واستوضح من الحاكم عما اذا كان ينوى الاعيـاز الى المقيم البريطاني في الخليج بعدم التدخل اذا ما قام هو بفرض الحصار ، او بمنع شيوخ الهدنة من الاشتراك في عمليات الحصار (١) .

وقد جاد رد فريز على خطاب السيد ثوينى فاترا ، حيث ذكر له بأن الحكومة البريطانية لا تقوم بالتدخل في الصراع بين القوى المتخاصمة في سواحل الخليج بتأييد احدها ضد الاخرى والواقع ان هذا الموقف من فريز يبدو مستغربا على ضوء السياسة البريطانية تجاه الوهابيين فيما يختص بعمان ، كما كان يتعارض بصورة مباشرة مع موقف المعتمد البريطاني في مسقط الكاونيل هربرت داسيرو الذي كان ينادى بتلبية مطالب السيد ثوينى الخاصة بالوساطة وتزويده بالأسلحة . وعلى أية حال فقد كان بالتر فريز قليل الخبرة بسياسات الخليج ، وكان يؤثر ان يترك امر القرار النهائي للمقيم البريطاني في الخليج ، غير ان المقيم البريطاني نفسه

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباي مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ خطاب من اللفـتـنـانـت كـولـونـيل اـجـ دـسـبـروا (الوكيل السياسي في مسقط) الى سي جون (السكرتير السياسي المساعد لحكومة بومباي) ١٨٦٤/١٢/٣ (رقم ٢٧٧ و ٢٧٩ الادارة السياسية) ومرفق معه نسخة من خطاب السيد ثوينى الى فريز .

كان يجهل التيارات السياسية فى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما انه لم يكن يتعاطف مع السيد ثوينى او يرضى عن داسبرو (١) . ولهذا فقد ابلغ بالتر فريز بأنه لم يكن يعتقد بنجاح الوساطة البريطانية مع الامير فيصل ، على الرغم من انه قد اقر للسيد ثوينى بالحق فى طلب المساعدة البريطانية وقال « بأن السلطان باعتبار دولته دولة بحرية يشعر الآن بحرج كبير من اننا فى الوقت الذى نعارض أى تحرك من جانبه قد يؤدى الى اضطراب الأمن فى الخليج نرفض أى تدخل من جانبنا من أجل المحافظة على مركزه (٢) » .

بعد ان قام بيلى بإرسال خطابه الى فريز حول هذا الموضوع عاد فغير من رأيه فى موضوع الاتصال بالامير فيصل ، وكان بيلى قد تسلم نسخة من تقرير الجمعية الجغرافية الملكية المؤرخ ١٨٦٤/٤/٢٨ والذي يتضمن بيانات عن رحلة بالجريف فى شبه الجزيرة العربية خلال ١٨٦٢ - ١٨٦٣ (٣) وكان بالجريف الذى سبق له العمل فى الفرقة

(١) على سبيل المثال راجع بحثه عن تاريخ عمان القديم بعنوان « عمان والهابيون » فى تقاريره المؤرخه ١/٢١ و ١٨٦٥/٢/١٤ وهو البحث الذى اقتبسنا منه فى هذا الكتاب .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ التقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ، الكويت فى ١٨٦٥/١/٢١ .

(٣) راجع مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جزء ٨ (١٨٦٣ - ١٨٦٤) ملاحظات عن رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على ساحل الخليج ومنها الى عمان .

العسكرية الثامنة فى بحرية بومباى واصبح الآن عضوا فى الجمعية المسيحية قد غادر غزة الى شمال شبه الجزيرة العربية فى مايو ١٨٦٢ وكان يسافر متنكرا فى هيئة طبيب من حلب ، وقد توجهت به الرحلة الى الحيل عاصمة جبل قبائل شمر ومنها الى الرياض حيث مكث ستة اسابيع ، ثم الى القطيف حيث استقل السفينة الى الخليج ، ومنه الى مسقط فى نهاية الرحلة التى وصلها فى شهر مارس ١٨٦٣ بعد ارتطام سفينته فى منطقة بالقرب من من ساحل الباطنة (١) وكان الهدف الظاهري من رحلة بالجريف — على الرغم من أن تفسيراً مقبولا لهذه الرحلة لم يصدر على الاطلاق — هو اكتشاف الجانب الغربى من الخليج (فقد زار بالجريف الدوحة ، والشارقة ، والقطيف ، وشبه جزيرة مسندم وصحار أيضا) بتكليف من الحكومة الفرنسية التى سبق أن اوفدت الكومندور دى لانج لنفس الغرض عام ١٨٦١ وكان بالجريف نفسه قد ذكر للكولونيل (السير فيما بعد) وليم مير وزر الذى خلف كولان كمقيم بريطانى فى عدن ، وذلك عندما التقى به فى السويس فى شهر مايو ١٨٦٦ : « أن الهدف الاساسى من الرحلة التى انتدبه فيها نابليون الثالث هو جمع المعلومات عن وضع تحركات البريطانيين فى الخليج والبحث عن موقع

(١) نفس المصدر وانطباعات رحلة فى اواسط وشرق وجنوب شبه الجزيرة خلال عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ، مجلة الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٦٤) اما رحلة بلجريف منذ نشرت فى لندن ١٨٦٥ فى مجلدين بعنوان « قصة رحلة عبر وسط وشرقى الجزيرة العربية » وقد اصبح من المؤلف الآن انتقاد كثيرا ما ورد فى تلك الاحداث باعتباره غير صحيح وزيف وبالاخص معلوماته التاريخية والجغرافية ، الا ان بلجريف لم يكن فى مستوى الشكوك والاطغاء التى وصفه بها معارضوه .

لانشاء مستوطنه فرنسية فى المنطقة » وقد حمل بالجريف معه هدايا الى سلطان مسقط ، كما كان مفوضا للتعاقد مع السلطان اذا واثته الظروف ، كما أن ارتطام سفينته وغياب السلطان عن البلاد عند وصوله اليها قد حال بينه وبين تنفيذ تلك المهمة (١) وقد يعود السبب فى ذلك الى أن الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا قد أصدرتا قبل مغادرة بالجريف لغزة بشهرين بيانا باحترام كل من مسقط وزنجبار مما دفع بالجريف الى سلوك ذلك الطريق فى رحلته والى السفر متنكرا ، على الرغم من أن الاجراء الأخير هو بلا شك تصرف شديد من جانبه بالنسبة الى المناطق والقبائل التى كان يتعين عليه أن يمر بها .

لم يثر وجود بالجريف فى الخليج فى اوائل عام ١٨٦٣ انتباه السلطات البريطانية التى لم تعلم عن وجوده هناك الا عند وصوله الى

(١) من مروزه الى فرير ، الاسكندرية ٢٦/٥/١٨٦٦ وقد استشهد به مرتينو فى كتابه « جباه السير بارتل فرير » فصل ١ ص ٥١٠ - ٥١١ وقد ذكر أبو عيسى مرافق بلجريف لبلى فى يوليو من عام ١٨٦٦ بأن هدف بلجريف كان الاطاحة بالحكم الوهابى فى نجد ، وكان ينوى العودة الى الخليج عن طريق مسقط بمجموعة من السفن والشروع فى تنفيذ خطته فى القطيف والعقير (انظر حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ من «المداولات الخارجية لحكومة الهند» (رقم ٧٤) اغسطس ١٨٦٦ من بلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩ (رقم ٨٠) ومن المحتمل الى حد كبير ان تكون رواية أبو عيسى رواية ملفقة عما ذكره بالجريف له حول نوايا الحكومة الفرنسية للحصول على موطن قدم فى منطقة الخليج او عن مشاعر بلجريف نحو الوهابيين .

بوشهر فى فترة ما من ذلك العام وهو فى طريق العودة الى سوريا ، وحتى فى ذلك الوقت لم يكن بيلى يعلم شيئاً عن المنطقة التى يوجد بها ، بل لم يعلم شيئاً عنه الا بعد ان قرأ تقرير بالجريف الى الجمعية الجغرافية الملكية. فى شهر ابريل ١٨٦٤ . ومن الطبيعى ان يشعر بالجريف بالحرج خصوصاً ما ورد فى تقرير بالجريف من ان وجود رحالة أوربى فى أراضى الوهابيين. يعتبر امراً بالغ الخطورة (١) . وفى خطاب لبيلى الى رؤسائه فى الهند. قال باننى لا اعتقد بأن رأى بالجريف هذا يسرى على كافة الأراضى. الاسيوية القريبة من المنطقة التى اعمل بها ، واننى متأكد بأنه فى وسع مسئول بريطانى ان يذهب الى حيث يشاء من المناطق التى تكلفه حكومته. بالذهاب اليها (٢) ولهذا رأى بيلى بأنه من الافضل الا ينوجه الى الامير فيصل لجمع المعلومات عن المناطق الداخلية من شبه الجزيرة ، كما طلبت. منه الجمعية الجغرافية الملكية ذلك ولتحقيق بعض النتائج السياسية لصالح حكومته . على ان بيلى قد اعترف بأنه عندما بعث بخطابه الى الامير فيصل. فى بداية تعيينه فى المنطقة تلقى من الامير رداً غير ودى على الاطلاق ، فقد كان الرد يتسم بالعنف والعداء الشديد ضد السياسة البريطانية فى.

(١) انطباعات رحلة من غزة الى عمان بحث مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ج ٨ ص ٦٧ .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لبومباى الكويت. فى ١٨٦٥/٢/١٤ .

المنطقة ، غير انه كان واثقا هذه المرة بأن فيصل سوف يتعاون مع الحكومة البريطانية من أجل المحافظة على النظام والامن فى المنطقة .
كما أوضح بيلى لحكومة بومباى فى فبراير سنة ١٨٦٥ الأسباب التى حدثت به الى اتخاذ قراره بزيارة الرياض ، كما اضاف بيلى فى خطابه بأنه من المحتمل أن تكون زيارته المزمعة فرصة للبحث عن طرق ودية لتسوية النزاع بين سلطان مسقط والوهابيين .

كان بيلى متلهفا للقيام بزيارة الرياض الى حد ان خطابه المتضمن شرح الأسباب التى دفعته الى تلك الخطوة لم يرسل من بوشهر الا بعد انقضاء شهر كامل من مغادرته البلاد . بل ان بيلى لم يكن ينسوى فى البداية اشعار فيصل بأمر تلك الزيارة ، غير انه عاد فغير رايه هذا بعد وصوله الى الكويت التى كانت نقطة الانطلاق لرحلته الى نجد ، فهناك حذره الشيخ الصباح الجابر بأن امير الرياض لا يقبل دخول احد الى اراضيه خلسة أو بغير موافقة منه .

ولم يصل رد الامير فيصل قبل مضى شهر واحد ، وعند وصول الرد لم يتضمن اى اشارة للترحيب بزيارة بيلى ، وانما ذكر بأنه يمكن لبيلى الحضور الى الرياض اذا شاء او متى شاء (١) .

غادر بيلى الكويت يوم ١٨ فبراير يرافقه الدكتور كولفيل طبيب الممثلة والفتنانت ديفز احد قباطنة سفينة الممثلة ومجموعة من الحرس قوامها ٤٠ فردا وبعض مرشدى الجمال الذين استأجروهم بيلى من

(١) خطاب من فيصل الى بيلى ٢ رمضان ١٢٨١ ، ٣٠/٢٩ يناير

الكويت ، وسلكت البعثة طريق الجنوب الغربى مرورا بمنطقة الشج والورية حيث مروا بمجموعات من البدو ، ومن هناك شقت البعثة طريقها عبر صحراء السمان والدهماء فى اتجاه سهل نجد . ووصل بيلى ومراقوه وادى حنبله بمنطقة سدوس ، ومنه انصرفوا جنوبا على امتداد الوادى عبر العينة ، مسقط رأس محمد بن عبد الوهاب والدرعية ، ووصلوا الرياض يوم ٥ مارس حيث هيات لهم الاقامة فى احد المساكن الريفية الواقعة خارج البلدة ، وقد خصص ذلك المكان لاقامتهم ، كما أوضح لهم السكرتير الخاص للامير الذى جاء للترحيب بهم بعد وصولهم مباشرة وذكر لهم بأن تلك المنطقة تعتبر أكثر أمنا لهم ، كما كان هناك سبب آخر لاقامتهم فى تلك المنطقة نظرا لأنهم يدخلون التبغ المحرم من قبل الوهابيين (١) . وفى المساء عاد محبوب بن جوهر سكرتير الامير لزيارة بيلى وقد ذكر له بأن موعد استقبال الامير له لم يتحدد بعد ، ولكنه أوضح له بأن الامير مستاء جدا من تصرفات السلطات البريطانية فى الخليج وبأن السبب فى اللهجة غير الودية فى خطاب الأمير هو تصرفات الكابتن جونز تجاه العرب بصورة عامة ، وفى

(١) مذكرات بيلى ، ان المذكرات التى كان يكتبها بيلى فى آخر كل يوم تعتبر أهم مصدر للمعلومات عن رحلته من تقرير رسمى (تقرير عن رحلته الى الرياض عاصمة الوهابيين) (بومباى ١٨٦٦) والذى امرت الحكومة بنشره بعد حذف المعلومات السياسية منه ، او بحثه فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية بعنوان « زيارة الى عاصمة الوهابيين فى وسط شبه الجزيرة العربية » (عدد ٣٥ ص ١٦٦ - ١٧٧) ان الاهتمام الذى تمخض عن رحلة بيلى وبلجريف شجع حكومة بومباى الى نشر تقرير سادلير عن اجتيازه لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨١٩ .

اليوم. التالى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر استدعى بيلي للحضور لمقابلة الامير ، وقد توجه المقيم على الفور الى الامير .

« كان الامير يجلس على سجادة متكئا على مخدة ، ولم يكن معه سوى نجله الصغير وسكرتيه الخاص ، وكان وجهه يعبر عن الواجهة والرجولة وعمره يناهز السبعين عاما وكان هادئا ومتزنا وصارم النظرات ، وهو اعمى وحين اقتربت منه نهض قليلا وامسك بيدي واخذ يتحسسها ثم طلب مني الجلوس ، وقد بينت له ان الغرض من حضوري هو التعارف به وازالة كل اثر للشكوك التى لا بد ان تكون الاحداث الاخيرة قد تركتها ، كما اردت ان اؤكد له ان الحكومة البريطانية لا غرض لها الا التعبير عن مشاعر الصداقة والمودة نحوه ، وبانها يهتما ان ترى الامن والاستقرار والرخاء يسودان المنطقة » .

وقد رد فيصل بأن الدول الاجنبية لا تهتم اطلاقا ولكنه يعلم بكل التصرفات وتحركات تلك الدول عن طريق عملائه فى المنطقة ، وقال بأن شبه الجزيرة العربية كلها تقريبا بما فيها الكويت ومسقط خاضعة له ، وان الله سبحانه وتعالى هو الذى هيا له هذه السلطة . اما حديثه عن الانجليز فقد كان حديثا وديا ، وقال بأن بريطانيا دولة تلتزم بالنظام وهى دولة طيبة ، غير انه قال بأنه يكره ديننا ، ثم اخذ يردد بعض الدماء ويطلب ان يثوب الكافرون الى رشدهم . وبعد المجاملات انتقل فيصل الى الحديث عن سلطان مسقط فشن هجوما قاسيا عليه ، وقال بأن سلطان مسقط قد ارغم على دفع الجزية له عن طريق القوة ، وبأن والده السيد سعيد بن سلطان كان يدفع الجزية بصورة منتظمة ، غير ان نجله لم يلتزم بذلك ووصفه بأنه شخص ضعيف ومعتوه ، وهو كالفریق الذى يتشبث بالقشة للتخلص من خضوعه للرياض ، ثم اخذ فيصل يشرح لبيلي

بأنه ليس هو المبعوث الأول القادم من دولة أوربية وأنه منذ بضع سنوات
خلت زاره قائد من إحدى السفن الحربية الفرنسية وعرض عليه المساعدة
كما تلقى عرضاً آخر بالمساعدة منذ عامين تقريباً فقط ، ووعده بأن يبعث
برده على ذلك العرض ، وقد أعرب في رده عن شكره للحكومة الفرنسية ،
ولكنه أوضح لها بأنه لم يكن في حاجة إلى أى مساعدة (١) ، ثم التفت إلى
وسائلنى عما إذا كنت أريد شيئاً منه ، لكننى أكدت له اننى لم احضر لطلب
أى شىء منه .

واجتمع فيصل ببيلى مرة أخرى فى يوم ٧ مارس فى الساعة السابعة
مساءً ، وكان استقبال فيصل له ودياً للغاية ، وفجأة كما يقول ببيلى ،
ظهر لى بأنه ماسونى ، وقد شعر ببيلى خلال مصافحة الأمير له فى اليوم
السابق بأن الأمير تسيطر عليه عقدة لا يعرف ببيلى أصلها ، وقد أخذ ببيلى
يحدثه عن الخط التلغرافى الذى كان يجرى انشاؤه فى الخليج ، ويحاول
أن يؤكد له فوائد ذلك الخط ، ولكن فيصل أشار بأنه يخشى أن يقوم
سكان الساحل بالعبث فى ذلك الخط ، وذكر بأن عباس باشا والى مصر
سبق أن حاول أن ينشئ خدمة بريدية فى نجد ، ولكنه اضطر فى النهاية
إلى صرف النظر عن المشروع بسبب الاعتداءات التى كان يقوم بها البدو على
الخط . وعندئذ غير فيصل مجرى الحديث ، فسأل عما إذا كانت الحكومة
البريطانية مستعدة لتقديم المساعدة المادية إليه فيما لو قام الأتراك

(١) من المحتمل أن يكون الشخص الذى تقدم بهذا العرض هو
بلجريف سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسيط ، رغم أن ببيلى - وهذا
ما يبدو غريباً - لم يعلق على ملاحظات فيصل مباشرة أو فى تقريره
الآخر .

بمهاجمة بعض البلدان الشرقية ، وهل ستقدم اليه الحكومة البريطانية السلاح للتصدي لهذا الهجوم ؟ وقد اجابه بيلي بأن ذلك ليس من المحتمل .

وبعد ان تناول الاثنان بعض الأحاديث عن الخيول وسلالاتها فى شبه الجزيرة العربية وعن الوانها واثمانها امتد الحديث طويلا بينهما . وكان من الواضح أن يتوقع فيصل من بيلي أن يتناول بالحديث نزاع فيصل مع مسقط ، واقتراح السلطان على بيلي التوسط فى حل النزاع ، غير اننى تصورت بأنه من الأفضل الا اتعهد بشيء قبل ان أعرف رأى حكومتى فى الرسائل العديدة التى بعثت بها الى حكومتى حول هذا الموضوع ، وبعد عودة بيلي الى مقر اقامته بعث الى الأمير فيصل بالهدايا التى أهدها له ، وقد حضر محبوب بن جوهر مرتين الى بيلي وتحدث معه فى موضوع شراء بعض الخيول لبيلي ، وعلى هذا الأساس اقترح محبوب على بيلي ان يمد اقامته فى الرياض بضعة ايام اخرى ، لأن البحث عن الخيول يستغرق وقتا طويلا ، كما ان هناك موضوعات اخرى يمكن مناقشتها معه خلال هذه الفترة .

الا ان بيلي كان قد ضاق ذرعا من وجوده فى عاصمة ناواهيين ، وكان يحس بالخطر ، وعليه فقد ابلى محبوب عدم رغبته فى مدة أطول ، وأن هناك طرادا بريطانيا فى انتظاره فى ميناء القصير فى اواخر الشهر ، ولهذا فقد كان عازما على السفر فى صبيحة اليوم التالى .

وفى مساء ذلك اليوم عاد محبوب الى بيلي محاولا اقناعه بمد اقامته ريثما يتم الحصول على الخيول التى طلبها ، غير أن بيلي كان قد اخذ يرداد نفورا واشمئزازا من سكرتير الأمير ، لا بسبب أصله المجهول فحسب (فقد كان والده عبدا حبشيا عند المرحوم الأمير تركى بن عبد الله واهم احدى الوصيفات الجورجيات) وانما بسبب غطرسته ، وقد زاد هذا الاسمئزاز عند بيلي حين اثار محبوب قضية تجارة الرقيق والتدخل

البريطاني فيها ، وأوضح لبيلي بأن غضب الأمير فيصل يعود في الدرجة الأولى الى مصادرة الكابتن جونز للسفن العربية التي تتعامل في البرقيق، ووصف اجراءات جونز بأنها قرصنة بريطانية اخرى ، كما ذكر بأن الأمير يرغب في عقد اتفاق مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، ومن هذا المنطلق سوف يحاول اقناع عرب عمان بعدم التدخل في عمليات مد الخط التلغرافي اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على اعفاء عرب الخليج من تطبيق نظام المصادرة والتفتيش على سفنهم . غير أن بيلي استاء جدا من هذا الموقف ، وأوضح لمحبوب بأنه لا يصدق بأن اقتراحه هذا يمكن أن يصدر من جانب الأمير فيصل ، ولهذا طلب تدبير مقابلة مع الأمير للتأكد من ذلك .

في صباح اليوم التالي ٨ مارس حضر محبوب لمقابلة بيلي في الساعة الحادية عشرة وحاول للمرة الثانية اقناع بيلي بمد اقامته في الرياض ، الا ان بيلي رفض طلبه وأوضح له بأنه قرر السفر مساء ذلك اليوم وكرر طلبه بمقابلة الأمير قبل مغادرته البلاد ، غير ان قافلة الجمال التي كان من المقرر أن يسافر عليها لم تكن قد وصلت حتى تلك اللحظة .

وعندما توجه بيلي للاستفسار عن القافلة أخبره أحد الصبية بأن القافلة قد انتقلت الى منطقة تبعد بضعة أيام من الرياض ، وهنا تملكه الخوف وأحس بأن ثمة مؤامرة تدبر لاستبقائه في الرياض ضد رغبته ، وان نقل الجمال كان جزءا من تلك المؤامرة . وقد كان الدكتور كولفيل يدخل طوال الوقت داخل المنزل الذين كانوا يقيمون فيه وان خبر هذا العمل لابد وأن يكون قد انتشر في الخارج مما قد يؤدي الى اثاره المتعصبين الوهابيين ضدهم ولهذا أخذ بيلي يوبخ الدكتور كوشفيل على تصرفاته التي كادت أن تعرضهم للخطر ، ونصحهم هو وزميله اللفتنانت ديوز بأن يكونوا

يحذرين فى تصرفاتهم • ولكى يضمن بيلى عدم وجود شىء يثير الاشتباه
ففيما لو قام اتباع الأمير بتفتيشهم قام بتمزيق صورة للأمير كان قد رسمها
دبوز • ولم يخطر على بال بيلى اطلاقا بأن الأمير فيصل كان ضعيفا الى
الدرجة التى لا يستطيع ان يكبح جماح اتباعه او ان يكون ساذجا بحيث
يتسبب فى الحاق الضرر بممثل للحكومة البريطانية ، خصوصا وانه يعلم
تماما امكانيات تلك الدولة للرد عليه •

وفى ظهر ذلك اليوم عادت الابل وسائقوها ، وكانت فى الصباح
قد اخذت الى مناطق الشرب استعدادا للرحلة فى آخر النهار ، وفى تلك
الثناء وصلت رسالة من الأمير فيصل يطلب من بيلى الحضور للاجتماع به ،
وعند حضوره وجد الأمير فى حالة مرحة ، فأخذ يتحدث عن فترة احتجازه
فى مصر ، وطلب من بيلى ابلاغه عن وقوع أى حالة قرصنة تقع من سكان
العقير والقطيف ، كما طلب منه بأن يبقى على اتصال به ، ووعده بأن يستمر
فى الاتصال به كما كان يفعل فى السابق مع المقيمين البريطانيين ، ثم ودع
ضيفه بتوفير الحراسة له الى ان يصل الى منطقة الساحل ، واكد له بأنه
سوف يخطر المسؤولين فى العقير والقطيف بالاهتمام به عند وصوله •
وقد شعر بيلى بالحرج فلم يستطع ان يذكر للأمير أى شىء ، كما لم يشر
الى موضوع مسقط أو الى الاقتراح الذى عرضه عليه محبوب فى اليوم
السابق ، على الرغم من انه كان قد قرر ان يذكر للأمير ما عرضه عليه
سكوتيره ، والذي كان سببا فى رغبته فى مقابلة الأمير مرة أخرى •
والحقيقة ان بيلى فى هذه اللحظة كان يشغله شغل واحد ، وهو الخروج
من الرياض بأى صورة من الصور • وفى اواخر مساء ذلك اليوم ، وبعد
مشاجرة وقعت مع اصحاب الجمال الذين لم يكونوا راضين بمفادرة بيلى
للبلاد بعد ثلاثة ايام من وصوله فقط ، ولكن بيلى تغلب على هذه العقبة

عن طريق التهديد والرشوة ، وأخيرا خرج موكب بيلى متجها نحو الشرق
بأقصى سرعة ممكنة كرهبة منه فى أن يبتعد ما استطاع عن الوهابيين ،
ولكى يقضى الليل فى منطقة نائية .

لم تصل الحراسة التى وعد بها الأمير فيصل فى اليوم التالى ،
مما حمل بيلى الى الاعتقاد بأن ثمة شيئا يدبر له فى الخفاء ، غير أن
الحراس لحقوا به يوم ١١ مارس ، وتبين أن سبب تأخيرهم هو الصعوبات
التي وجدوها فى الطريق ، غير أن وجود الحراس لم يبدد مخاوف بيلى ،
فقد ظل يسير اثناء الرحلة خلف القافلة بمسافة بعيدة ، كما لم يكن يسمح
اتقائد الحرس الاتصال به ، كما كان يخيم منفردا عن بقية القافلة ، ولم
يتنفس الصعداء الا عندما وصلت القافلة منطقة الهفوف فى الاحساء
يوم ١٧ مارس ، ثم بعد أيام قليلة وصل بيلى الى ساحل الخليج ، حيث
ركب السفينة عائدا الى بوشهر (١) .

أبرق بيلى فور وصوله الى بوشهر الى حكومة بومباى يقول بأن :
قضية مسقط وعلاقتها بالوهابيين يبدو انها فى حاجة الى دراسة دقيقة
وسريعة ، واذا كانت حكومتنا ترغب فى ان اتناول هذا الموضوع ، فانى
ارجو السماح لى بالتوجه الى مسقط على الطراد برنيس ثم منها الى
بومباى (٢) . وقد فوض بيلى بهذه المهمة ، وغادر بوشهر فى نهاية مارس،
وبعد ان توقف فى مسقط واصل سفره الى بومباى لاطلاع رؤسائه على

(١) مذكرات بيلى وتنتهى بوصوله الى الهفوف .

(٢) خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى

١٨٦٥/٣/٢٦ .

ما توصل اليه بشأن العلاقات بين نجد ومسقط ، وكان موقف بيلى من هذا الموضوع متأثرا بنتائج رحلته الأخيرة الى الرياض ، فقد اقتنع بيلى من خلال زيارته للرياض بأن حاكمها يضمز كرها شديدا للسيد ثويني ، وبأنه مصمم على الاطاحة به ، ومن هنا كان تأييده لوالى الرستاق عزان ابن قيس ، ومطالبته بزيادة حجم الزكاة التى كانت تدفعها مسقط الى الرياض . وعلى هذا الأساس فقد كان من الواجب ان تقدم الحكومة البريطانية تأييدها ومساعدتها للسيد ثويني ، حتى ولو تعارض هذا التأييد مع مبدأ السياسة التقليدية القائمة على عدم التدخل فى النزاع الذى ينشب بين حكام شبه الجزيرة ، وانما عمان على حد رأى بيلى كان لها وضع خاص بحيث ان حكومة الهند تعتبر ملتزمة التزاما صريحا بتأييد السلطان ضد منائيه ، أولا بموجب اتفاق عام ١٧٩٨ الذى يقضى باعتبار اصدقاء طرف واحد اصدقاء الطرف الآخر ، والعكس بالعكس ، وثانيا لأن حكومتنا قد تعهدت منذ ثلاثة او اربعة أعوام ان تقوم بالفصل فى المنازعات التى تقع داخل مسقط ، وبموجب ذلك التحكيم انقسمت السلطنة الى دولتين منفصلتين ، الأمر الذى سبهم فى اضعاف مركزها برا وبحرا . ويفض النظر عن هذا الالتزام الصريح فان للحكومة البريطانية مصلحة فى حماية استقلال السلطنة اقلها مد الخط التلغرافى عبر اراضيها ، وبالتالي فان تأييد الحكومة البريطانية للسيد ثويني ضد تهديدات الوهابيين يمكن ان يطبق على أساس اقتراح المقيم البريطانى بالسماح له بفرض حصار بحرى على سواحل الأحساء او عن طريق تقديم احتجاج الى الأمير فيصل سواء بطريق مباشر او عن طريق الحكومة العثمانية . وعلى الرغم من أن بيلى كان يعرف بأن فرض الحصار قد يؤدي الى اضطراب حالة الأمن فى الخليج ، إلا ان سلطان مسقط لديه من المبررات

باعتباره حاكما لدولة بحرية ما يستطيع به أن يفرض هذا الحصار كرد على التهديد الوهابى لغزو أراضيه (١) .

بعد أن قام بيلى بعرض مقترحاته هذه دون أن يشفعها بتفسيرات مفتعة عن عدم احتجاجه للأمير فيصل شخصيا خلال زيارته للرياض وعلى الأخص فى نطاق المحاولات التى تبذل لتسوية الخلاف بين السيد ثوينى وحاكم نجد ، والتى كانت زيارة بيلى من أهم أسبابها ، غادر المقيم الى إنجلترا فى اجازة . غير أن غيابه هذا عن مسرح الأحداث لم يساهم فى حل مشكلة السيد ثوينى ، بل على العكس ضاعف من حدة العداء بين الطرفين ، حتى أن أمير الرياض أصبح مقتنعا بأنه ليس ثمة ما يخشى منه لو شن هجوما على سلطنة مسقط .

وفى اغسطس عام ١٨٦٥ بينما كان بيلى يلقى محاضرة لتقييم زيارته للرياض (٢) فى اعضاء الجمعية الجغرافية الملكية وصل مبعوث

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٦/١٠/١٨٦٥ من بيلى الى جون ٨/٤/١٨٦٥ (رقم ٢٠ الادارة السياسية) .

(٢) كان بيلى يريد الوصول الى إنجلترا بسرعة ليظهر نفسه امام الراى العام ، ولكى يقلل من انجاز بلجريف لدرجة انه لم يعمد الى كتابة تقرير عن رحلته قبل مغادرته لبومباى . وكانت المرة الأولى التى تعرف منها حكومة الهند عن تفاصيل تلك الرحلة ، هى من المحاضرة التى القاها ونشرت فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ، وانها بعد وقت طويل فى شهر فبراير سنة ١٨٦٦ ثم فى الشهر اللاحق طلبت اليه وضع تقرير كامل =

وهابى الى مسقط يطالب بزيادة الزكاة التى تدفعها مسقط بمعدل ثلاثة او أربعة أضعافها . واذا كان تبعا ان يرفض السيد ثوينى دفع هذه الزيادة، فانه قد دفع ثمن رفضه هذا ثمنا باهظا ، فقد اغارت قوة من الوهابيين من البريمى تعزوها بعض القبائل الحاقدة على السيد ثوينى ، وانقضت تلك القوة على المنطقة الشرقية من عمان ، فاحتلت صور ونهبتها ، وقتلت احد الرعايا البريطانيين هناك ، كما اخذت عددا منهم كرهائن . وقد تردد فرير فى القيام بعمل انتقامى نيابة عن السيد ثوينى ، حتى لا يفسره هذا الأخير على أنه استعداد بريطانى للدفاع عن السلطنة ، ورغم هذا فقد كان فرير مقتنعا فى دخيلة نفسه ، وان لم يكن لأسباب واضحة ، بوجود وضع حد للاعتداءات الوهابية . . (ان تصاعد القوة الوهابية يشكل امرا خطيرا جدا ، وسوف يكون له تأثير واسع المدى ، كما قال بأن ثمة دلائل تشير الى عودة اعمال القرصنة الى سواحل الهند ، وانتعاش تجارة

= عن تلك الرحلة . ان غيرة بيلى من بلجريف ، كما كشفت عنها مجموعة رسائله كانت غيرة شديدة ، لا تقل عنها الحاجة على ان يتمتع وحده بكونه الرجل الذى لم يسبقه احد فى القيام بالرحلة الى الرياض . وعندما علم بأن شقيق الدكتور كولوفيل قد تقدم بطلب الى سكرتير الجمعية الجغرافية الملكية لنشر وصف كان الدكتور كولوفيل قد كتبه لأخيه عن تلك الرحلة، قام بمنع نشر البحث ، وفى اواخر العام عندما علم بأنه كان السبب فى نشر تعليق مقتضب على كتاب بلجريف فى مجلة ادنبره وجاء فيه ان فريق بيلى كان غير مطمئن على سلامة افراده اثناء تواجدهم فى الرياض ، غضب من ذلك غضبا شديدا لدرجة انه اصدر امرا باقصاء كولوفيل من منطقتة . للاطلاع على رسائل بيلى فى هذه الشأن راجى رسائل مكتب شؤون الهند .

أريق بين افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية ، خصوصا من جانب الوهابيين) . وكان من رأى بيلى بأن مجرد ابلاغ السيد ثوينى بأن اعتداءات الوهابيين لا يمكن وضع حد لها عن طريق التردد والاستسلام او عن طريق زيادة قيمة الزكاة التى تدفع لحكومة الرياض ، وانما عن طريق الجهود المكثفة التى تؤدى الى اخراجهم من عمان ، ولهذا فقد أبدى فريز استعداداه لمد السيد ثوينى بالأسلحة والقروض والسفن ايضا لتمكينه من القيام بهذه المهمة اما الحكومة البريطانية نفسها فليس من مصلحتها ان تتورط مباشرة فى اية عمليات عسكرية لتدافع بها عن السلطان .

ولدى عودة بيلى من اجازته فى اكتوبر ١٨٦٥ ابلغه فريز بموافقة الحاكم العام ، وهو السير لورنس ، بتقديم المساعدات الى السيد ثوينى للتصدى للوهابيين ، وعليه فقد تم الايعاز الى قائد الاسطول فى بومباى بأن يوجه جميع السفن التى يمكنه الاستغناء عنها الى منطقة الخليج ، وذلك فى اسرع وقت ممكن ، كما خول بيلى الصلاحيات اللازمة لاستخدام سفن هذا الاسطول لتحقيق تفاهم بين السيد ثوينى والامير فيصل ، على الا يقوم هو بأى دور فى اية عمليات عسكرية فى البر قد يتطلبها مثل هذا الاجراء ، وفى الاسبوع الثالث من نوفمبر غادر بيلى بومباى على ظهر السفينة بريفيس ، وكان قد رسم خطته لتنفيذ هذه المهمة ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر بعث بيلى الى فريز من مسقط برسالة يقول فيها (. . . أن الحقيقة التى لا جدال فيها هى ان جذور الوجود فى اراضى سلطان مسقط ينبع من احتلالهم للبريمى باعتبارها النقطة الاستراتيجية والحاسمة فى المنطقة وحيث يوجد للوهابيين قاعدتهم وقواتهم وتجمعاتهم التى يهددون منها عرب المناطق الساحلية ابتداء من رأس الخيمة حتى أبو ظبى ، وهى نفس القاعدة التى تنشئ منها قوات الوهابيين هجماتهم على مسقط .)

وبالتالى فان الخطوة الانباسبية لمواجهة هذا الوضع هو انزال هزيمة ساحقة بالوهابيين فى البريمى ، ويمكن ان يتم هذا الاجراء بزحف تقوم به قوات اسلطان من صحار او من غيرها من المناطق الساحلية ، الا انه لابد ان يستتبع ذلك اجراءات عسكرية مماثلة على ساحل راس الخيمة حيث يوجد فيها بعض الجلفاء ، اما الآخرون فمشكوك فى موافقهم ولهذا فاني افكر فى ارسال السفينة برنيس الى راس الخيمة برسائل الى الزعماء المشكوك فى ولائهم لتحذيرهم بالتزام الحياد ، كما سأطلب من الشيخ زايد بن خليفة حاكم ابو ظبى الذى يعد من الحكام الأقوياء والموالين لنا ، والذي تربطه حدود بالوهابيين ، سأطلب منه القيام بمناوشات فى مؤخرة الوهابيين لاربك صفوفهم ، وفى حالة اندحار الوهابيين فعليه الانتقاض من الخلف وابدانهم .

وقد اقترح بيلى تقديم قرض للسيد ثوينى فى حدود مائتى الف روبية ومدفعين من عيار ١٨ ملم كى يتمكن السيد ثوينى من تنفيذ الجزء الخاص به من الخطة ، كذلك قرر بيلى بأن يرافق السيد ثوينى الى البريمى لشد ازره ورفع روحه المعنوية .

غير ان لورنس رفض الاقتراح بتقديم قرض للسيد ثوينى وانما وافق على ارسال مدفعين الى السلطان ، وفى هذه الاثناء تلقى بيلى رد الامير فيصل على الاحتجاج الذى قدم اليه من مساعد المقيم على الاعتداءات التى وقعت على الرعايا البريطانيين الهنود فى صور ، وذكر الامير فيصل فى هذا الرد بأنه قد اصدر اوامره الى نائبه فى البريمى بالافراج عن الرهائن واعادة الممتلكات التى اخذت منه ، الا انه لم يذكر شيئاً عن التعويضات ودية القتيل وعند ابلاغ الحاكم العام برد الامير فيصل رأى الأخير ان مطالبة الامير بتعويضات امر غير وارد ، ولكنه على اى حال اوعز

الى المقيم بوجوب توضيح الضورة للأمير فيصل وهى ان امام عمان حليف
وصديق للحكومة البريطانية ، وان الحكومة البريطانية فى الوقت الذى
تسعى الى حل مقبول للخلافات بين الأمير وسلطان مسقط ، الا انها
سوف تنظر نظرة خطيرة الى اى عمل عدائى يقع على اراضى السلطان (١) .

فى يوم ٤ ديسمبر اجتمع بيلى بالسيد ثوينى مرة أخرى ، حيث
كان السلطان يقوم باعداد اسطوله لفرض حصار على القطيف والعقير ،
كما انه ذكر لبيلى بأن الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين قد عرض
التعاون معه عندما اجتمع به وهو فى طريقه الى الحج ، وان السيد تركى
اخا السيد ثوينى سيرافق الاسطول الى القطيف ، ويبقى السيد ثوينى فى
مسقط لاعداد خطة الهجوم على الحامية الوهابية فى البريمى . فقرر
بيلى ان يرافق الاسطول الى البحرين عند اقلاعه فى الاسبوع الأخير من
شهر ديسمبر ، واثناء الرحلة توقف بيللى على ساحل الهدنة لابلغ
حكامها بعدم وجود اى مانع لدى الحكومة البريطانية على اشتراك الشيوخ
مع السيد ثوينى فى عملية الهجوم على البريمى . فى يوم ٢٢ ديسمبر
غادر الطراد هاى - فلاين ميناء بومباى متوجها الى مسقط يحمل المدفعين
الى السيد ثوينى . اما نائب الامير فى البريمى الذى علم بما كان يدور
فى الأفق فقد حاول افشال خطة الهجوم عن طريق دفع بعض القبائل على
الاغارة على بلده صحم التى تبعد بضعة أميال عن صحار ، وقد ركز هؤلاء

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة تقرير
رقم ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من دبليو موير (سكرتير الخارجية لحكومة
الهند) الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٦/١/٢٤ (رقم ٦٦
الادارة الخارجية) .

القبائل ادهابهم على الرعايا الهنود المقيمين هناك فأرغموا عددا منهم الى اللجوء والهرب عن طريق البحر ، واثناء هذه العملية مات احد هؤلاء الهنود غريقا ، اما اسطول مسقط فقد وصل الى البحرين فى هذه الاثناء ، وكانت ترافقه السفينة برنيس وعلى ظهرها المقيم البريطانى . وعند وصولهم البحرين فوجئوا بأن حاكمها قد تراجع عن قراره بالاشتراك مع اسطول مسقط فى حصار سواحل الأحساء ، فشنر السيد ثوينى بخيبة الامل وقرر على الفور العودة الى مسقط بصحبة بيلى .

قام الطراد هاى فلاير بأنزال المدفعين فى صحار فى نهاية شهر ديسمبر ، ولحق بيلى بالطراد يوم ٥ يناير ١٨٦٦ ، وعند ابلاغه بالهجوم الذى قام به رجال القبائل المواليين لنائب الأمير ، قرر مضاعفة دعمه للسيد ثوينى لمطالبة الأمير فيصل بتعويضات عن الاضرار التى أصابت الرعايا البريطانيين الهنود فى كل من صحم وصحار ، وفى يوم ٦ يناير أوعز بيلى الى الكابتن بيزلى قائد السفينة هاى فلاير بالتوجه الى القطيف لتسليم رسالة خطية الى الأمير فيصل ، وقد انجى بيلى فى هذه الرسالة باللائمة على الأمير على الهجوم الذى شنّه نائبه على عمان ، وعلى رفضه الوساطة البريطانية ، كما وجه اليه اللوم أيضا على الاعتداءات التى وقعت على الهنود فى كل من صحم وصحار ، ودعاه الى تقديم اعتذار رسمى عن تلك الأعمال ، ودفع ٢٧٠٠٠ ريال كتعويضات عن الخسائر والأضرار التى لحقت بالرعايا الهنود ، كذلك طالبه بأن يتعهد بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات بأراضى عمان فى المستقبل ، وطلب من الكابتن بيزلى تسليم الرسالة الى الأمير ثم الانتظار سبعة عشر يوما لتلبية تلك المطالب ، وقد جاء فى رسالته الى الأمير « بأنه اذا لم تتم الموافقة على الشروط التى أوردتها بعد انتهاء المهلة المحددة ، فان السفن البريطانية سوف تقوم

بقصف المعاقل الساحلية التابعة للأمير والاستيلاء على تلك السفن فى تلك الموانى وقد بعث بيلى برسالة الى فريز بعد مضى بضعة ايام ضمنتها تفاصيل هذه الخطة وقال فيها : (اعتزم توجيه الضربة فى هدوء ، وبهذا الأسلوب سوف ابدو ، فى حالة فشل الخطة وكأننى لم اوجه أى ضربة الى هؤلاء الوهابيين ، الذين لا يمكن أن يرتدعوا اذا لم نوجه اليهم ضربة قاصمة ، انهم يعتقدون بأن الانجليز وحتى ضباطهم يخافون من الوهابيين (١) .

اتخذ بيلى قراره الخاص بقصف الدمام بعد التشاور مع بيزلى القائد البحرى وقد علم منه بأن السفينة هايفلاير قد تكون خارج مياه الخليج فى نهاية شهر فبراير وبأنه اذا لم يتوصل الى وسيلة أخرى بفرض الحصار ، فمن الأفضل له أن يصرف النظر عنه ، وقد وافق بيلى على رأى بيزلى وترك له حرية التصرف بالطريقة التى يراها مناسبة .

غادرت السفينة هايفلاير متجهة الى صحار يوم ٦ يناير ووصلت يوم ٢٣ يناير ، وفى نفس الوقت ارسل خطاب فيصل فى احدى السفن المحلية وغادرت هايفلاير صحار الى ابو ظبى للقيام بدوريات بحرية على

(١) خطاب من بيلى الى فريز مسنقط فى ١٨٦٦/١/٨ (خاص)
الملاحظة الأخيرة ربما تكون اشارة الى العديد من التعليقات التى ظهرت فى تلك الفترة لكتاب بلجريف ومع ذلك فمن العسير أن نعرف كيف تسربت اخبار ذلك الى مسامع الوهابيين وجعلتهم يكونون اراءهم عن المسئولين البريطانيين فى المنطقة ، ولعل المصدر الأكثر احتمالا هو تصرف بيلى نفسه خلال زيارته للرياض .

شواطئ المنطقة ، فى يوم ٨ يناير تلقى بيلى نبأ وفاة الامير فيصل الذى تأكد يوم ٢٠ منه ، غير أن هذا الحادث لم يحمل بيللى على تغيير خطته ، وفى يوم ٢٣ يناير اجتمع بالكابتن بيزلى فى منطقة خليج الفنستون وطلب منه المضى قدما فى تنفيذ الخطة الموضوعة ، غير أن بيللى نفسه لم يتمكن من مرافقة بيزلى نظرا للأحداث التى وقعت فى صور وفى اليريمى وفى بندر عباس ، واضطرته الى البقاء الى جانب السيد ثوينى . وقد اقلع بيزلى يوم ٢٨ يناير وبعد يومين وصل الى القطيف ولكنه لم يجد هناك الرسالة التى قيل له بأنه سيتسلمها هناك ، كما لم يتسلم اية تعويضات ، وقد طلب منه حاكم القطيف الانتظار ١٢ يوما حتى يصله الرد من حكومة نجد ، غير أن بيزلى لم يوافق ، وفى يوم ٢ فبراير صوب مدافع السفينة نحو الميناء ، كما قام بتدمير احدى السفن الشراعية وحصن صغير يطل على القناة ، وفى اليوم التالى حاولت قوارب السفينة قصف حصن الدمام ، غير أن العملية فشلت وقتل ثلاثة افراد وجرح ضابطان من السفينة ، وفى يوم ١٤ فبراير قام بيزلى بقصف القلعة غير أن الصخور والفجوات على الشواطئ عاقت حركة السفينة ، بحيث لم تصل القذائف الى اهدافها .

تلقى بيللى نبأ فشل الحملة بخيبة أمل كبيرة ، واقتنع انه لا بد من القيام بعملية ضخمة لاستعراض القوة البريطانية لتعويض الفشل الذى منيت به الخطة ، وقد وجد ضالته فى قبيلة الجنبه سكان جعلان المواليين للوهابيين ، وقد كانوا من اشهر القراصنة وتجار الرقيق فى المنطقة (فى عام ١٨٦١ تأمر الجنبه مع بعض تجار الرقيق التابعين لزنجبار لاغتيال المعتمد السياسى البريطانى هناك) كما اشتركوا فى الاغارة على صور ، وعند وصول بيللى الى صور طالب الجنبه بدفع ٢٧ الف ريال

بمسوى كعقاب لهم على اعتداءاتهم على الرعايا البريطانيين الموجودين فى
صور ، وبما أنهم لم يدعنوا لطلبه فقد قرر بيلى توجيه ضربة اليهم .

كن وصول بيللى الى صور يوم ١١ فبراير ، وفور وصوله وجه تحذيرا
الى زعماء الجنبه بأنه يعتزم قصف بلدتهم ، ولكنهم أبدوا رغبتهم بدفع
الفرامة ، ولكنهم طلبوا مهلة حتى فصل الربيع ، وهو الوقت الذى تعود
فيه سفنهم التجارية من البحر الأحمر ، ولكن بيللى رفض طلبهم ، وفى
تمام الساعة الواحدة بعد الظهر بدأت السفينة فى إطلاق النار على معقل
البلدة فدكتها ، كما قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير السفن
الشراعية الموجودة فى خليج صور ، ومن صور عاد بيللى الى خليج مالكولم
حيث كان يستخدم المحطة التلغرافية هناك كمقر له ، وفى يوم ١٩ فبراير
غلم بيللى بوفاة السيد ثوينى بطعنه خنجر من نجله سالم بينما كان يغط فى
نومه فى حصن صحار ، وقيل أن السيد سالم قام بهذا العمل بتحريض
من سيف بن سليمان البشرى عميل الوهابيين فى عمان وذلك فى ليلة
١٣ فبراير .

ويستنتج ان اغتيال السيد ثوينى كان جزءا من مؤامرة ثلاثية
اشترك فيها بعض المتدمرين من افراد أسرة آل بوسعيد بزعامه السيد
سالم نجل السيد ثوينى ، وبعض رجال الدين بزعامه سعيد بن خلفان
الخليلى من بنى رواحة ، وذلك بتأييد من عزان بن قيس وتركى بن أحمد
السديرى نائب الوهابيين فى البريمى فقد كان بعض مؤيدى السيد سالم
يعارضون فكرة الهجوم على واحة البريمى ، وانه لمن الصعوبة بمكان ان
نجزم ما اذا كان موقف هؤلاء المعارضين مبنيا على تعقل منهم ، أو كما هو
الحال بالنسبة للسيد سالم عن تواطؤ مع الوهابيين ليرتبطوا بمستقبله ،
فقد كان كل من عزان بن قيس وسعيد بن خلفان يحاولان الاطاحة بالأسرة

آل بوسعيد تمهيدا لاقامة حكم الدين فى.عمان ، وبالتالى فان اشتراك الوهابيين فى هذه المؤامرة امر واضح لا يحتاج الى تفسير ، والفرض منه هو ان يتولى الحكم فى مسقط شخص اكثر خضوعا للرياض ، ومن المحتمل ايضا ان يكون حاكم الرياض الجديد الأمير عبد الله بن فيصل مشتركا فى هذه المؤامرة أو ربما يكون هو الراس المدبر له (١) .

وعلى أية حال فان السيد ثوينى قبل وفاته لم يكن يجهل الاخطار التى تحيط به ، وقد حاول أكثر من مرة ان يستجيب لمستشاريه بتهدة

(١) ارسل بيلى تقريره فى يوليو ١٨٦٦ بعد اجتماعه بأبو عيسى مرافق بلجريف فى نجد مباشرة : لقد ذكر أبو عيسى أيضا انه قبل عام من مقتل السيد ثوينى قال الأمير عبد الله لأحد مشايخ قبيلة مطير بأنه لم يكن يتصور ان يجرؤ أى ابن على قتل والده . وقتها كان الأمير عبد الله يقرأ فى رسالة ويتسم حول مضمونها ثم بعد ذلك عندما وقع القتل اعاد الى شيخ مطير نفس التساؤل وقال بأنه فهم من مضمون الرسالة عن عملية القتل المزمعة . و اضاف أبو عيسى بأن الهدف الاساسى للوهابيين فى الاستيلاء على مسقط هو تنفيذ مقتل السيد ثوينى ، واحلال حاكم مثل السيد سالم محله يحمى المصالح الوهابية فى البلاد .
المداولات الخارجية لحكومة الهند (سياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ أغسطس ١٨٦٦ (رقم ١٧٤ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩) (رقم ٨٠)
للاطلاع على تفاصيل هذه المؤامرة وعملية الاغتيال راجع المجلد ٨٥ من المجموعة تقرير ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من بيلى الى جون (المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط) الى بيلى ١ و ١٠ مارس ١٨٦٦ وخطاب من الحاج احمد (والى مسقط) الى بيلى ١٤ شوال ١٢٨٢ - ١٨٦٦/٩/٢ .

العناصر المناوئة له لصرف النظر عن الحملة التي كان السيد ثوينى ينوى القيام بها لاحتلال البريمى ، غير ان السيد ثوينى كان يشعر بأنه ملتزم بالتعهد الذى اعطاه للمقيم البريطانى ببلى ، رغم ان الاخير لم يقدم الا مساعدات ضئيلة مقابل ذلك ، سواء من حيث عملية الدمام أو من حيث نجاحه فى اقناع شيوخ الساحل بالاشتراك فى الهجوم على واحة البريمى كما ان المدفعين اللذين تلقاهما السيد ثوينى من حكومة الهند لم يستخدمهما اطلاقا ، فقد كانا ثقيلى الوزن وتعذر نقلهما من الموقع الذى أنزلا فيه ، وحتى لو تم نقلهما فلم يكن لدى السيد ثوينى خبراء لتشغيلهما .

وفى الوقت الذى لم يكن ببلى قد افاق بعده من صدمة وفاة السيد ثوينى فاذا به يتسلم خطابا من السيد سالم يبلغه فيه تقلده للحكم فى السلطنة ، وبانه قد اودع عمه السيد تركى السجن فى حصن صحار . وعلى النور ابهر ببلى الى صحار على ظهر سفينة المثلثة - هايفلاير - التي كانت فى طريق عودتها الى بومباى ، وقد وصل الى صحار يوم ٢١ فبراير ، ولم يجد هناك السيد سالم الذى كان قد توجه الى مسقط بعد ان اصدر تعليماته بشأن التصرف فى موضوع السيد تركى ، ولكن ببلى طلب من والى صحار اطلاق سراح السيد تركى واصطحبه معه فى السفينة التي توجهت بعد ذلك الى مسقط ، وقد لاحظ ببلى عند وصوله الى مسقط بأن الوضع متوتر ، وكان هناك كل من السيد عزان بن قيس والشيخ سعيد بن خلفان مع عدد كبير من اتباعهما ، بالاضافة الى حشد هائل من رجال القبائل الذين توافدوا على مسقط من مختلف ارجاء عمان لتأييد الحاكم الجديد ، وقد ذكر المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط لببلى ، بأن عزان والخليلى سوف يحاولان على حد اعتقاده استغلال وضع السيد سالم بما يتمشى مع مصالحهما ، ثم قد يطيحان به ، ويضعان فى الحكم مكانه شخصية اخرى

تحقق لهما أهدافهما . وقد قام بيلي بنقل المسيحيين الموجودين في السلطنة الى سفينته حرصا على سلامتهم ، كما قام بنقل الهنود المقيمين هناك والذين كان معظمهم قد لجأ الى المراكب الراسية في الميناء خوفا من السلطة الجديدة ، وفي اليوم الخامس من وصول بيلي أحس بأن هناك مؤامرة تدبر من جانب العمانيين لاقتحام سفينته أثناء الليل ، وعليه فقد قرر أن يغادر مسقط متجها الى خليج مالكولم ، ومن مقره هناك أبرق الى حكومة بومباي يدعوها الى الامتناع عن اتخاذ أى اجراء للتدخل فى مسقط، حتى يتضح الموقف تمام الوضوح (١) . والواقع ان المناسبات التى حاول فيها بيلي التدخل فى النزاع بين حكومة مسقط والواهيين كانت فاشلة لان الافراج عن السيد تركى وقصف بلدة صور لا يعدان تعويضا مجزيا عن فشل عملية الدمام واغتيال السيد ثوينى ، وعلى حين لا يمكننا أن نوجه اللوم الى بيلي فى مطالبته الامير فيصل بالتعويضات ، فان بيلي يعتبر مسئولا عن عدم انتظاره لاستلام رد الامير فيصل ، وعلى الاخص بعد أن بلغه نبأ وفاة هذا الامير ، علما بأن قرار الحاكم العام بعدم ممارسة ضغط على الامير حول هذه القضية لم يتخذ قبل أواخر شهر يناير ، كما أن هذه التعليمات لم تصل بيلي قبل شهر فبراير . وبعد مرور أسبوعين على قصف الدمام تلقى بيلي بعض الخطابات من الامير عبد الله الامير الجديد وكانت تلك الخطابات قد أرسلت من الرياض بتاريخ ٢٨ يناير ، وقد أعرب الامير عبد الله فى هذه الرسائل عن موافقته على وساطة الحكومة البريطانية فى خلافه مع مسقط ، كما تعهد بأن يقوم بمحاولات لرد الممتلكات التى انتزعت

(١) من بيلي الى جون ١٤/٣/١٨٦٦ (رقم ١٧ الادارة السياسية)

من الرعايا البريطانيين فى صور (١) كما يمكن أن يوجه الملام إلى بيللى
عن عدم مرافقته للسفينة هايفلاير عند إبحارها إلى الدمام ، نظرا لأن عدم
وجود أى مسئول بريطانى له الخبرة بالأوضاع المحلية ، كما صرح قائد
الأسطول الملكى لبومباى ، كان من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى فشل
الهجوم على الدمام .

غير أن فرير رفض توجيه تهمة التقصير لبيللى أو انتقاد تصرفاته
فقد ذكر فى رسالة إلى وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية ، بأن
الكولونيل بيللى قد اتخذ كما يبدو قراره تحت ظروف بالغة الصعوبة
والخطورة ، وأن قراره هذا قد اتسم بالحكمة والشجاعة والاعتزان . . . أما
لورنس الحاكم العام للهند فقد كان له رأى يختلف عن ذلك الرأى ، فقد
أعرب عن امتعاضه من تصرفات بيللى التى انحرفت لمهمته إلى قطيعة مع
الوهابيين ومن تبريره لتصرفه على أساس اتفاق ١٧٩٨ ، فى الوقت الذى
الذى كان يعرف تماما بأن تطبيق بنود ذلك الاتفاق بالنسبة للخلافات مع
مسقط قد حسم منذ عام ١٨٣٤ ، ووافق لورنس على وجهة نظر قائد
الأسطول الملكى فى بومباى ، بأن بيللى كان يتعين عليه بأن يرافق الطراد إلى
الدمام ، وأن يمهل الأمير الوهابى الوقت الكافى للرد على مطالب بيللى .

لم يكن أى من فرير أو بيللى على استعداد لتقبل أى انتقادات من الحاكم
العام على الإجراءات التى اتخذها فقد كان بيللى قد قرر التوجه إلى بومباى

(١) مجموعة التقارير السياسية إلى الهند مجلد ٨٥ رقم ٦١ المؤرخ
١٨٦٦/١/٢٢ من بيللى إلى السكرتير السياسى لحكومة بومباى
١٨٦٦/٢/٢٠ .

بعد مغادرته مسقط لاطلاع فرير بما استجد من أحداث بعد شهر نوفمبر ، وعند ابلاغه برأى لورنس فيه فانه لم يأبه ، فقد كانت التعليمات لديه تخوله اتخاذ الاجراءات التى يراها ضرورية ، وبالتالي فقد تم تطبيق اتفاق ١٧٩٨ على أساس الظروف التى استجدت ، ولم يكن من عادة المقيم فى الخليج أن يرافق الطرادات اثناء قيامها بحملاتها التأديبية فى المنطقة وان ذلك كان يحدث نادرا ، كما أن فرير حسب رايه قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد من حكومة الرياض على رسالته ، ومن ناحية اخرى لم يكن قائد الأسطول الملكى فى بومباى مختصا باصدار احكام فيما يختص بالقرارات التى يتخذها المقيم ، كما اكد المقيم فى نفس الوقت بأنه المسئول وحده عن الاجراءات التى يتخذها والامان التى يطبق عليها تلك الاجراءات ، واضاف بيلى بأن سجله كمقيم بريطانى فى الخليج هو وحده البرهان والدليل القاطع على كفاءته وصحة القرارات التى يتخذها ، وبأن معرفته بقبائل الخليج واوضاعها أكثر من أى مسئول آخر وبأنه ظل يعمل بمفرده بين اوساط أشد القبائل تطرفا .

كان فرير يعترف لبيلى بما يتميز به من كفاءة ومقدرة على أداء مهمته فى الخليج ، وقد اعترف فرير بهذه الحقيقة فى رسالة خاصة بعث بها الى لورنس وجاء فيها : (ان الكولونيل بيلى حسب ما اعتقد هو أول مقيم بريطانى فى الخليج لا يغادر بوشهر الا اثناء اجازته السنوية) ويرى فرير أيضا بأن بيلى على حق فى عدم مرافقته الطرادات التى توجهت الى الدمام ، نظرا لأنه كان فى حاجة الى البقاء الى جانب السيد ثوينى خوفا من أن يشن الوهابيون هجوما آخر عليه ، كما كان بيلى على حق فى تحديد فترة معينة لوصول رد الامير الوهابى على احتجاجه ، وهذا ما اكدته الاحداث منذ بداية الصراع وعالى حين كانت مبادرته للتوسط فى النزاع فى شهر سبتمبر

قد لقيت استخفافا من الوهابيين ، وأن الرد الذي وصل منهم لم يكن الرد المرغوب ، فقد أكد فريير بأن ، لأمير الوهابي أو من ينوب عنه حاول التنصل من مسئولية تلك الأحداث (١) كذلك اعترض فريير على ما ذكره لورنس من أن شرعية اتفاق عام ١٧٩٨ قد تحددت منذ عام ١٨٣٤ ولا يمكن التنصل منه ، وكما ذكر بيلي فإن الظروف السياسية في المنطقة قد تغيرت منذ عام ١٨٣٤ فقد ازدادت حركة التجارة في الخليج الى حد كبير ، وازداد ارتباط بريطانيا بشئون شبه الجزيرة العربية ، وبالتالي فلم يكن في وسع الحكومة البريطانية أن تغض الطرف على تحركات الوهابيين على حدود عمان .

وطبيعى أن ما يقوله فريير بأن الحكومة البريطانية لديها التزامات ومصالح في المحافظة على حكم أسرة آل بوسعيد ، خصوصا بعد حكم كاننج ، فإن هذا القول له ما يبرره ، وعلى أية حال فإن رأى فريير هذا ناتج عن محاولاته لتبرير موقف بيلي من اتهامات التسرع والتقصير التي وجهت اليه ، خصوصا وأنه كان يعارض سياسة بريطانيا بالتورط في شئون عمان منذ بضعة شهور . ولتحقيق هذه السياسة فقد كان بيلي يرى أن حل الأسطول الهندي قد حتم تواجد مسئول بريطاني ملم بالشئون المحلية للمنطقة على ظهر أى طراد يزور الخليج ، وأن الأسباب التي دعت بيلي الى عدم مرافقة الطرادات الى الدمام بحجة أنه كان مضطرا للبقاء بجانب السيد ثويني لم ينقذ السيد ثويني من المصير المحتوم . كما أغفل فريير عاملا هاما

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من فريير الى لورنس

١٨٦٦/٣/٢٣ وقد استشهد به فريير في مذكرته المؤرخه ١٨٦٨/٧/١٥

بشأن ما اذا كان بيلي قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد الرياض نظرا لوقاة الأمير فيصل وتولى الأمير عبد الله مقاليد الحكم ، أما الحكم العام اورنس فقد وضع كل هذه الاعتبارات في حسابه ، مما جعله يخفف من حدة توبيخه لبيلي ، وبصورة خاصة بناء على الأسباب التي أوردها فريز في دفاعه موقف بيلي حيث قال « اننا حسب رأيه ينبغي ان نحد قدر المستطاع من تدخلنا في شئون الساحل العربى ، وأن نحد بدرجة أكبر في شئون قبائل المنطقة الداخلية ، فقد ورد هذا الراى فى خطابه المؤرخ فى شهر ابريل ١٨٦٦ . » و اضاف اورنس اننا ينبغي ان نلتزم الحذر فى تناول مشكلات المواطنين الهنود وذريتهم ممن يدعون انفسهم برعايا بريطانيا اذا ما تعرضوا الى أية اضرار ، واذا ما اضطررنا الى التدخل فان هذا ينبغي ان يكون فى أضيق الحدود الممكنة وقصره على الاحتجاج فقط وقد رد فريز على هذا الخطاب بشيء من الحدة وان كان لها ما يبررها ، فقد قال : « ان سياسة عدم التدخل التى اشرت اليها فى خطابك قد تكون مقبولة قبل جيلين من هذا التاريخ ، كما كان الوضع بالنسبة للصين واليابان أو بالنسبة الى مصر وتركيا ، أما بعد ذلك الوقت فان سياستنا فى المنطقة من البحرين حتى راس الحد تقوم على أساس التدخل النشط وتطبيقا لمسؤوليتنا لحماية التجارة فى المنطقة . »

عند هذا الحد توقفت المناقشات الدائرة بين المسؤولين البريطانيين بالرغم مما أحدثته من مرارة واستياء وخلاف فى الراى بين اورنس وفريز وقد استمرت بضع سنوات ، الأمر الذى لم يقتصر تأثيره على موقف فريز من شئون الخليج بعد ان عين عضوا فى مجلس الهند فى أواخر عام ١٨٦٦ فحسب ، بل وعلى أية انتقادات قد يوجهها المسئولون البريطانيون فى حكومة الهند لتصرفات بيلي . وفى خطاب بيلي الى فريز بتاريخ شهر مايو ١٨٦٦

تجلت روح التمرد والغضب التي سباهم فرير في خلقها لبيلي . وقد اطلعت شخصيا على تقرير بيلي عن زيارته للرياض ووجدته تقريراً طويلاً جافاً وان لم يكن سيئاً كما كنت أتصور ، فلقد كان تقريراً واقعياً وصريحاً بحيث كان لابد وأن يترك في نفس الحاكم العام أثراً سيئاً .

في إبريل عاد بيلي الى بوشهر للاجتماع بمبعوثي عبد الله بن فيصل وهم الذين وعد الأمير ، بموجب خطابه المؤرخ ٢٨ يناير ، ايفادهم الى بوشهر للاجتماع ببيلي ، وقد جاء في الخطاب : « أما فيما يتعلق بمسقط فانكم تعلمون ويعلم الجميع أن أهالي مسقط هم رعايانا وانهم يدفعون الزكاة لنا منذ عهد أسلافنا ، كما تعلمون بالمعاهدة المعقودة بيننا وبينكم منذ وقت طويل ، والتي تنص على أن سكان مسقط خاضعون لحكمنا ، ولا يمكنكم التدخل في شئونهم بأي شكل من الأشكال ، كما تنص المعاهدة على أن السيادة في البحر هي لكم فاذا كنتم قد تغيرتم الآن واصبحتم تنتهجون سياسة خلاف السياسة السابقة فان الأمر يحتاج الى النظر ، ومراجعة كبار رجال العشيرة ، غير أن ما كان يهم بيلي هو الحصول على تعهد خطي من حكومة الرياض بعدم تكرار الأعمال العدوانية على أراضي سلطنة مسقط ، وليس مطالبة الأمير بالسيادة على مسقط ، وقد أكد بيلي هذا الموقف لوفد الأمير فيصل عند اجتماعه بهم في يوم ٢١ أبريل ، وقد رد الشيخ محمد بن عبد الله بن مانع رئيس وفد حكومة الرياض باعطائه تعهداً خطياً يتضمن : اننا نتعهد للمقيم البريطاني في الخليج بالنيابة عن الأخير عبد الله بن فيصل بأنه لن يقوم بأي اعتداء أو غزو لأراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية وعلى الأخص سلطنة عمان ، وانما لا ينبغي من هؤلاء أكثر من استمرارهم في دفع الزكاة التي اعتادوا على دفعها منذ زمن طويل ، كما طلب في هذا التعهد أن يقوم بيلي بدور الوسيط بين الأمير

والحكومة البريطانية ، كما تعهد رئيس الوفد بحماية الرعايا البريطانيين المقيمين فى المناطق الخاضعة لنفوذ الأمير عبد الله (١) ، وأبرق بيلى بهذا التعهد الى حكومة بومباى للتصديق عليه ، ومن بومباى أحيل الى الحاكم العام فى سملا ، وقد وافقت عليه حكومة الهند بشرط ألا يورطها فى أية تعهدات فيما يتعلق بموضوع الزكاة بين مسقط وحكومة الرياض ، وذكر المسئولون فى حكومة الهند أيضا ، أنه فى امكان بيلى أن يقوم بدور الوسيط فى حل الخلافات القائمة بين مسقط والرياض ، على أن لا يؤدي ذلك الى عقد أى معاهدة او اتفاق قبل ان تطلع عليه حكومة الهند ومكتب شئون الهند وتقره .

قام بيلى بإبلاغ هذه الشروط للوفد الوهابى فى أوائل شهر مايو ، كما استفسر منهم عما يقصده الأمير عبد الله من قوله بأن هناك معاهدة قائمة بين حكومة نجد والحكومة البريطانية منذ وقت طويل ، ورد رئيس الوفد على هذا الاستفسار بالقول بأن أمراء نجد كانوا يتلقون بين حين وآخر رسائل من المسئولين البريطانيين ، وأن حكومة الرياض تعتبر تلك الرسائل الودية بمثابة معاهدات ، وفى نهاية هذه المحادثات سلم بيلى للوفد الوهابى خطابا الى الأمير عبد الله ، أوضح فيه رأى الحكومة البريطانية

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة رقم ٦١ المؤرخه ٢٢ أغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٤٢ الادارة السياسية) ومرفق به البيان الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ - ١٨٦٦/٤/٢١ وقد صدر التصريح فى كتاب المعاهدات اعداد ايتشيسون ج ١١٦ راجع أيضا « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف جون كيلي ص ٨٤ - ٨٥ .

بشأن الزكاة وقال بأنه اذا نشأت اية صعوبات فيما يختص بالزكاة من جانب حكومة مسقط فان حكومة الهند لن تتدخل فى الموضوع ولن تضمن قيام مسقط بدفعها ، لأن هذا الموضوع منحصر بينكم وبين حكومة مسقط ، ولكن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة لتسوية الخلافات التى قد تنشأ بين الجانبين كذلك كان بيلى مضطرا الى الرد على عبارة وردت فى خطاب الأمير عبد الله المؤرخ ٢٨ يناير والتى يذكر فيها : « بأن المسلمين العرب كافة فى العراق واليمن وفى عمان يجب أن يتعاونوا لدفع الاخطار التى يتعرض لها الدين الاسلامى » وبما أن بيلى لم يفهم تماما ما كان يعنيه الأمير عبد الله من تلك العبارة ، الا أنه اشار فى رده على الأمير « بأن دين الوهابيين هو موضوع يخصهم وحدهم ، كما يخص ميرهم ، وأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى موضوع كهذا » .

لم يعرف بيلى الا اخيرا من أبو عيسى مرافق بلجريف بأن الأمير عبد الله كان يشير فى خطابه الى الاشاعات التى كانت رائجة عن عودة بلجريف الى المنطقة لتنفيذ مؤامره للاطاحة بدولة الوهابيين ، وبالتالي فان العملية التى قام بها الطراد هايفلاير عند ساحل الدمام قد فسرت فى الرياض على أنها تمهيد لتلك الحملة . ومما زاد فى ايضاح الصورة هو أن بيلى قد اكتشف أن أبو عيسى (الشخص الذى كانت حكومته تشك فى تحركاته) كان يتآمر مع الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله للاطاحة بحكم عبد الله ، والواقع أن خوف الأمير عبد الله من عودة بلجريف وعملية الدمام كان له ما يبرره ، وقد حمل الأمير الى ايفاد رسول خاص الى بغداد فى نفس الوقت الذى بعث بوفد الى بوشهر . وكانت مهمة المبعوث الى بغداد هى مطالبة الوالى بالتدخل لمنع وقوع اعتداءات جديدة من السفن الحربية البريطانية ، غير أن

وفد الأمير الى بوشهر لم يذكر شيئاً عن مهمة الوفد في بغداد ، رغم أنهم قد أبغوه بأنهم يعتبرون أميرهم ورعاياه تابعين للباب العالي .

في هذه الفترة كانت عمان تخضع لحكم ضعيف تمثله مجموعة من القوى السياسية ، فلم يكن للسيد سالم بن ثويني الحاكم الاسمي للبلاد اتباع يعتد بهم فيما عدا افراد أسرة آل بو سعيد ، وكان السيد سالم يعتمد على المطاوعة (رجال الدين) الذين كانوا باستمرار يحملون على سكان العاصمة لانفلاتهم الديني والعقائدي ، ويطالبونهم بالتمسك بالمبادئ الاباضية تمسكاً حرفياً ، وكان على رأس هذه المجموعة سعيد بن خلفن الخليلى الذى كان يطمح فى العودة بالمجتمع الى الحكم الدينى لى يتقلد هو منصب الامام فيه (١) ، اما خارج العاصمة فقد كان غزان بن قيس والى الرستاق الشخصية القوية ، وكان يؤيده اقوى المجموعات القبلية فى الداخل . وكان مما يزيد من اهمية هذا الزعيم التأييد الذى كان يحظى به من تركى بن احمد السديرى نائب الامير الوهابى فى اليريمى ، وهذه العوامل بالاضافة الى الطريقة التى استولى بها السيد سالم على الحكم طرحت امام المسؤولين البريطانيين فى الهند مشكلة الاعتراف بالسيد سالم ، فقد طالب السيد سالم الحكومة البريطانية بالاعتراف به كحاكم لعمان بعد توليه الحكم مباشرة ، الا ان فريز كان يعارض الاعتراف بالسيد سالم وقد ذكر فى هذا الصدد : « انه من الصعوبة بمكان ان نتصور كيف تستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بالسيد سالم كحاكم وهو الذى

(١) وقد فشل فى هذه المناسبة بالفوز فى الانتخابات ، غير ان حفيده محمد بن عبد الله الخليلى انتخب اماماً لعمان سنة ١٩٢٢ واستمر فى منصبه هذا حتى وفاته عام ١٩٥٤ .

لم يستطع ان يبرىء نفسه من جريمة قتل والده وكان اورنس يشترك
فرير استنكاره لجريمة السيد سالم ، وان كان موقفه من الاعتراف به
أكثر اعتدالا ، وقد ذكر لفرير فى إبريل ١٨٦٦ « بأنه اذا نجح السيد
سالم فى تثبيت مركزه فى عمان فإنه يقصر اعترافه به على الاجراءات
الدبلوماسية وحدها ، وأن يستنكر طريقة استيلائه على الحكم وعدم
الاشادة بحكمه ، على أن تقوم علاقات رسمية بين الطرفين على أساس الامر
الواقع ، وألا يعين ممثل بريطانى فى مسقط حتى لا يفسر ذلك على أنه
تأييد من بريطانيا للنظام .

دخل عاملان جديدان لتعقيد الأمور بين بريطانيا والسيد سالم ،
الاول تصريح أدلى به السيد ماجد سلطان زنجبار نجل السيد سعيد
فى شهر أغسطس ١٨٦٦ بأنه لن يدفع الى السيد سالم المعونة المقررة
عليه بموجب تحكيم كاننج ، والعامل الثانى هو تصريح أمير اقليم فارس
فى أواخر العام بعدم تجديد عقد ايجار بندر عباس الذى كان متفقا عليه
منذ أيام حكم جده السيد سعيد ثم على أيام والده السيد ثوينى . وقد
أمكن حل المشكلة الأولى فى شهر سبتمبر ١٨٦٧ بعد أن أعلن الحاكم العام
فى الهند بأن السيد سالم قد نجح على ما يبدو فى تثبيت مركزه ممثلا
يجعل مسألة الاعتراف به واردا ، أما عن اعتراضات السيد ماجد على
ابن أخيه ولكونه مسئولا عن التزاماته المالية لمسقط بموجب حكم كاننج
فقد قرر الحاكم العام ان يتم دفع تلك المعونة عن طريق المعتمد السياسى
البريطانى فى مسقط ، أما اعتراضات الفرس على تجديد عقد ايجار
بندر عباس فقد كان موضوعا أكثر صعوبة وأقصى ما استطاع ان يحققه
المقيم البريطانى فى هذا الصدد عن طريق تبادل الخطابات واجتماع شخصى
بأمير شيراز ١٨٦٧ هو اشتراط الفرس رفع قيمة الايجار السنوى ؛

أما السيد سالم فلم يكن لديه الوقت الكافى لبحث هذا الموضوع نظرا لانسغاله خلال النصف الأخير من عام ١٨٦٧ بقمع محاولة تمرد قام بها عمه السيد تركى لخلعه عن الحكم .

بعد الافراج عن السيد تركى عن طريق تدخل المقيم البريطانى ظل يقبم بصفة مستمرة فى بوشهر وبندر عباس وساحل الهدنة ، حيث كان يجمع الاسلحة والأموال للقيام بهجوم على ابن أخيه السيد سالم ، وفى منتصف صيف عام ١٨٦٧ نزل السيد تركى على الساحل الشرقى من عمان ومنه إلى منطقة جعلان حيث كانت تؤيده قبائل بنى بوحسن والحجريين ، وانشاء سير قواته عبر البطحاء اعترضه الحرث ، وهم اقوى قبيلة فى المنطقة الشرقية ، وبعد تبادل النقاش مع الحرث استطاع زعيمهم الشيخ صالح بن على اقناع السيد تركى بالانتظار فى بديّة ، وتوجه الشيخ الى مسقط لمحاولة تسوية الخلافات بين السيد تركى وبين أخيه السيد سالم . فى ذلك الوقت كان الخوف يسود مسقط بسبب النجاح الذى احرزه السيد تركى مما دفع المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط التابتن جورج اتكنسون على ان يبعث ببرقية الى حكومة بومبى فى أوائل شهر أغسطس يقترح فيها على السلطات توجيه تحذير رسمى للسيد تركى بعدم مهاجمة العاصمة ، أو أى من المناطق الساحلية ، لانه اذا لم يمثل للأمر فان الاسطول سيقوم بقصف مراكزه ، وقد وافق السيد تركى ، وبعد ان وصل الشيخ صالح بن على وغيره من زعماء الحرث الى مسقط حذرهم اتكنسون من محاولة تغيير موقفهم والتحول الى تأييد السيد تركى . كان بيلى وقتها فى شيراز لمباحثة الفرس بشأن بندر عباس واعتقد بيلى ان تصرف اتكنسون لم يكن تصرفا سليما ، فهو لم يكن يرى ان سياسة التريث والانتظار هى السياسة المطلوبة ، وانما كان يعتقد بان

السيد تركي أفضل من السيد سالم لحكم مسقط نظرا لأن السيد سالم كان في نظره حاكما قصير النظر وأمينا وكانت تراوده أفكار سوداء وإجماع كثيرة.

أما السيد تركي فلم ينتظر ما سوف تتمخض عنه وساطة الشيخ صالح بن علي لأنه كان يرتاب في دوافعه ، وربما كان على حق في ذلك ، وعليه فقد واصل السيد تركي تقدمه في منتصف أغسطس ووصل في نهاية الشهر إلى منطقة لا تبعد أكثر من ٢٠٠ ميل عن مسقط وعلى رأس قوة يقدر عددها من ٦٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل . أما السيد سالم فقد تحمد من الخوف وجاء في تقرير لاتكنسون بعد اجتماع له مع السيد سالم بأنه لم يسبق في حياته قط أن شعر بخوف كالخوف الذي كان يستولي على السيد سالم . والمعتقد أن المعتمد السياسي كان في حيص بيص وقد كانت لديه الصلاحيات لقصف مراكز السيد تركي إذا ما حاول الاستيلاء على مسقط أو غيرها من الموانئ ، وحجب الاعتراف به في حالة استيلائه على الحكم ، إلا أن اتباع السيد تركي كان يتزايد عددهم كل يوم بعد أن انضمت إليه قبائل الهناوية . أما قبائل الغافرية فقد كانت تؤيد السيد سالم . وعند تلقى السيد تركي التحذير رد عليه ردا يتسم بالانزان ، ولكنه كان ردا حاسما ، فقد قال أن الظروف هي التي أملت عليه بأن يتخذ ذلك الاجراء ضد رغبة الحكومة البريطانية . وفي ليل ٣٠ أغسطس هاجمت قوات السيد تركي مدينة مطرح واستولت عليها وفي يوم ٤ سبتمبر احتلت الممرات المؤدية إلى العاصمة . وفي يوم ٥ سبتمبر وصل بيلي من بوشهر على ظهر سفينة البريد ، كما وصلت في اليوم نفسه السفينة الحربية البريطانية (اكتافيا) قادمة من بومباي ، وبوصول

هذه السفينة وجه بيلى تحذيره للسيد تركى وهدده بقصف الميناء اذا لم يستسلم . وفى صباح اليوم التالى حضر السيد تركى الى بيلى وأعلن استسلامه . وفى يوم ١٠ سبتمبر وضع المقيم مسودة لاتفاق بينه وبين السيد سالم تمهد فيها السيد تركى بمفادرة السلطنة على شرط أن يدفع له السيد سالم معاشا سنويا مقدارة ٦٠٠ ريال نمسوى ، وذلك ضمن المعونة التى كان يحصل عليها من حاكم زنجبار وقد تقرر أن يقيم السيد تركى فى الهند أو أى منطقة أخرى تحددها الحكومة البريطانية . وقد وقع الطرفان على هذا الاتفاق ، وبعده سافر السيد تركى الى بومباى على نفس الباخرة .

كان الاجراء الذى اتخذه بيلى لارغام السيد تركى على الخروج من عمان اجراء يتعارض مع رغبته نظرا لانه كان يعتقد بأن السيد سالم يخضع للنفوذ الوهابى ، الا أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ، واذا كنا لا نستطيع ان نفهم الدوافع التى حملت حكومة الهند على تأييد السيد سالم فمن المحتمل ان تكون قد فعلت ذلك نتيجة اقتناعها بقبول سلطان زنجبار دفع المعونة المقررة الى السيد سالم ، وبالتالي فضلت أن تتعامل مع حاكم استطاعت أن تتعرف عليه بدلا من حاكم جديد لا تعرف نواياه . واذا نحن سلمنا بوجهة النظر هذه فحكومة الهند تعتبر قد أساءت الاختيار ، اذ ما أن نجح الكولونيل بيلى فى انقاذ عرش السيد سالم حتى طلب منه سالم أن يصدر قرارا بمنع الرعايا البريطانيين من بيع التبغ والتدخين ، وقال له بأن التدخين فى عمان عمل يجرح الشهور الدينى للعمانيين . وقد رفض بيلى هذا الطلب وحذر السيد سالم من محاولة اتخاذ اجراءات تعسفية ضد البريطانيين المقيمين فى مسقط .

ومر هذا الحادث دون أن يثير أى مشكلات فى حكومة الهند ، الا

أن مكتب شئون الهند قد أصدر بعض الملاحظات ، وكان مجلس الهند لا يشعر بالارتياح الى السيد سالم وقد جاء فى تعليق له : « ان الانسان يشعر بكثير من الاسى ازاء الاعتبارات والضرورات التى حتمت علينا تأييد مثل هذا الحاكم » وقد كان هذا التعليق لهارمن مرفيل الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية ، وذلك بعد اطلاعه على تقرير بيلى عن احداث شهرى اغسطس وسبتمبر اما فريز الذى أصبح عضوا فى مجلس الهند فقد كان تعليقه على اجراءات السيد سالم اكثر حدة « اننى اذا كنت لا أستطيع أن أفهم السياسة التى تسير عليها حكومة الهند فى مسقط الا اننى أستطيع القول أن وضعنا هناك على ما يبدو لا يبعث على الاطمئنان ، فقد آيدنا السيد سالم ضد الثورة الداخلية التى نشبت كنتيجة طبيعية على اغتياله لوالده السيد ثوينى ، اذا به يستغل حماية الحكومة البريطانية له ، فيذهب الى حد أن يطالب ممثلنا فى مسقط بمنع التدخين على البريطانيين وعلى أى حال فقد اكتشف مرفيل التناقضات الكاملة فى موضوع التدخين فعلق على ذلك بقوله : « اننى اعتقد بأن الذى دفع السلطان الى تقديم هذا الطلب هو محاولة منه لاختبار المدى الذى يمكن أن يصل اليه بالنسبة لمعاملة الأجانب المقيمين فى مسقط ولو أن قرار السيد سالم بحظر التدخين فى الأماكن العامة لا يشمل رعاياه فيعتبر طلبه من بيلى بفرض الحظر على الرعايا البريطانيين وحدهم طلبا فى منتهى السخافة ، واما اذا كان الطلب يشمل رعاياه أيضا فانما مرفيل يتساءل عن الأسباب التى اعتمد عليها الكولونيل بيلى فى تدخله لضمان شمول هذه الامتيازات للرعايا البريطانيين ؟ وثمة حقيقة واحدة ، هى أن هذا السلطان لا يمكن الاعتماد عليه ، أما نحن فمصممون على أن تكون لنا اليد الطولى فى عمان ، وأيا كان الوضع فانى اتوقع آمورا أكثر تعقيدا من

ميساندتنا وتأييدنا لهذا الحاكم ، ، وأنه ما لم تكن لنا سياسة ثابتة وواضحة فإن الأمور لن تسير في صالحنا .

غير أن وضع سياسة بريطانية ثابتة وواضحة بالنسبة لمسقط خصوصا ، وبالنسبة للخليج عموما لم تتخذ منذ وفاة السيد سعيد ونهاية سلطة شركة الهند الشرقية في المنطقة ، وكان لابد من مضي وقت طويل قبل أن تظهر معالم هذه السياسة . كان الاتجاه إلى إعادة النظر في السياسة البريطانية في الخليج قد تبلور منذ بعض الوقت في أوسال المسؤولين من مكتب شئون الهند بالرغم من أن تسارع الأحداث منذ ذلك الوقت قد وضع تطبيق مثل هذه السياسة أمام صعوبات شاقة متزايدة ، وقد تركزت مناقشات اللوردات حول هذه السياسة ، والتي بدأت منذ عام ١٨٦٨ حول ثلاث قضايا متداخلة :

١ - العمل على تحديد إيجار بندر عباس لحكومة مسقط .

٢ - تشكيل قوة بحرية ضاربة في الخليج .

٣ - حل مشكلة معونة زنجبار لمسقط ، غير أن بعث النزاع البريطاني الفارسي على البحرين كنتيجة لقيام حكم جديد في مسقط وكنتيجة لاستئناف الحملة على تجارة الرقيق الأفريقية قد أضاف صعوبات جديدة إلى هذا الموضوع .

في ربيع ١٨٦٨ أصبح السيد سالم بن ثويني واثقا وثوقا تاما من مركزه في عمان بحيث بات مقتنعا بأن في امكانه القيام بهجوم على الفرس لأرغامهم على تجديد إيجار بندر عباس له . وأثناء زيارة سالي لشمال في الصيف السابق أبلغه حاكمها ، أنه يعتبر عقد الإيجار المبرم مع مسقط

منتهى المفعول بوفاة السيد ثويني ، نظرا لان العقد كان قد وقع سابقا مع السيد سعيد بن سلطان بالنسبة له ولابنائه فقط ، وإيا كائ الأمر فان الشاه لا يميل الى تجديد الايجار للسيد سالم ، لانه غير مزراح منه بسبب اغتياله او والده ، فقد حاول السيد سالم الضغط على الشاه لحمله على تغيير موقفه هذا عن طريق فرض حصار بحري على بندر عباس في ربيع ١٨٦٨ ، وقد رد الشاه على الحصار بمناشدة تشارلس اليسون الوزير البريطاني المفوض في طهران لتقديم الحماية البحرية له ، كما طلب من حكومة الهند التوسط في النزاع كذلك أعرب الشاه لاليسون عن رغبته في تزويده بقوة بحرية خاصة به لاستخدامها في الخليج حتى لا يتعرض مركزه لتهديد بالتهديد الذي يمارسه الآن السيد سالم ، كما سئل الوزير البريطاني عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستوافق على اعارته بعض الضباط البحريين لقيادة هذا الاسطول غير انه لا حكومة الهند ولا مكتب شئون الهند كانا يرغبان في التدخل في النزاع ، لانهما خشيا ان يؤدي التدخل الى وقوع حادث مؤسف جديد على مناطق الحدود بين فارس ومنطقة الخليج ، وذلك كما حدث في مكران ، اضيف الى ذلك ما قرره حكومة الهند ولاسباب فنية نقل محطة التلغراف من شبه جزيرة مسيندم الى جزيرة هنجام التابعة لفارس بالاضافة الى الاتفاق الذي وقع مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ لتطوير الخط التلغرافي من جواذر الى جاسك ثم منه شمالا ، وقبل هذا التاريخ بشهر واحد طلبت الحكومة البريطانية من الشاه بان يسمح لها بتركيب المحطة التلغرافية في جزيرة هنجام وهو الطلب الذي وافق عليه الشاه ، وفي مقابل ذلك اعترفت بريطانيا اعترافا رسميا بالسيادة الفارسية على هنجام ، أما قبل ذلك فقد كانت هذه الجزيرة ومنذ بداية القرن تابعة لحكومة مسقط ولم تدخل ضمن عقود الايجار المبرمة بين مسقط وفارس بشأن بندر عباس وملحقاتها ، فاذا

ما رأت حكومة الهند الآن أن تتدخل فى موضوع استئناف المفاوضات بشأن تجديد عقد الإيجار فانها سوف تورط نفسها فى النزاع على موضوع السيادة على هنجام مما قد يؤثر على عمليات نقل المحطة التلغرافية اليها . ومن ناحية أخرى فلم تكن حكومة الهند راغبة فى اتخاذ أى إجراء يضعف من سلطة السيد سالم على بندر عباس ، فلو حدث هذا فسوف يؤدى الى اضعاف قوة السلطنة مما سيؤدى بدوره الى اضعاف حركة التجارة التى يديرها البريطانيون ، كذلك كانت حكومة الهند ترى بأن عقد الإيجار المبرم سابقا مع السيد سعيد ١٨٥٦ لمدة عشرين عاما على أبنته فحسب ، بل ولافراد ذريته من بعده فيما لو قدر لهؤلاء أن يحكموا البلاد خلال تلك الفترة ، وبناء على هذه الأسباب وافق الحاكم العام على الوساطة المقترحة ، وفى شهر يونيو عام ١٨٦٨ كلف المقيم بيلى بالسفر الى شيراز بعد حصوله على موافقة السيد سالم بتلك الوساطة ، وسيكون عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد إيجار بندر عباس فى مستقط بشروط تكون فى صالح مستقط . أما اذا فشلت مهمته فيتعين عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد إيجار بندر عباس البحرية (١) .

(١) رسائل ومرفقات حكومة الهند مجلد ٣ خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٨/٦/٢٢ (رقم ١٠٥ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق به نسخ من خطاب بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٨/٥/٩ (رقم ٥٦ الادارة السياسية) ومن السكرتير بالوكالة الادارة الخارجية حكومة الهند الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٨/٦/١٩ (رقم ٦٣٤ الادارة الخارجية) انظر ايضا مكتب شئون الهند مكاتبات الوطن مجلد ٦٢ من مريفيل الى وكيل الخارجية ١٨٦٨/٧/٢٤ .

فى يوليو عام ١٨٦٨ غادر المقيم بصحبة مسئول آخر مسقط الى شيراز بعد أن وافق السيد سالم على قيامه بالوساطة ، وفور وصوله الى شيراز أصدرت حكومة فارس بياناً برفضها الوساطة البريطانية ، وقد ذكر اليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران فيما بعد بأن التغير الذى طرأ على حكومة فارس يعود الى شكها فى نوايا الحكومة البريطانية فى نقل المحطة التلغرافية الى جزيرة هنجام ولكي تؤكد الحكومة البريطانية لفارس بأنه لا تهدف شيئاً وراء تلك الوساطة فقد طلبت الى الوزير المفوض البريطانى أن يؤكد للشاه بأن الحكومة البريطانية تعترف له بالسيادة على بندر عباس بما فيها هنجام غير أن هذا التأكيد لم يفلح فى تبديد مخاوف الشاه الذى ظل متمسكاً بالوساطة البريطانية من حيث الشكل على الأقل ، وقد وجد بيلى نفسه فى شيراز فى موقف لا يحسد عليه ، وهو لم يكن يملك الصلاحيات التى تخوله التوسط ، رغم أن حاكم شيراز كان قد طلب منه ذلك ، وفى يوم ٤ أغسطس عن طريق الجهود التى بذلها بيلى تم التوقيع على اتفاق تأجير بندر عباس وملحقاتها الى السيد سالم وإلى خلفائه من بعده على أن يسرى الاتفاق لمدة ثمانية أعوام ، بقيمة ايجارية مقدارها ٣٠٠٠٠ تومان ، ولم يرد فى هذا العقد ولا فى المحادثات التى سبقت التوقيع عليه أى ذكر لجزيرة هنجام .

وعلى أية حال فإن حكومة الهند قد حدثت من سلطة مسقط على الجزيرة بطلبها فى شهر مارس السابق السماح لها بنقل الخط التلغرافى الى هنجام ، ثم عادت ففرت من موقفها هذا بالتأكيدات التى أعطتها للشاه بحقه فى الجزيرة ورفضها السماح لحكومة مسقط بتأكيد حقها فى الجزيرة أو بتحدى الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع .

تراجع الشاه عن فكرته انشاء وحدة أسطول خاص به فى الخليج ،

بل أن الأمير الحاكم لإقليم فارس قد أبلغ بيلى أثناء محادثاته معه بأنه يفضل أن يترك موضوع حماية الخليج للحكومة البريطانية بدلا من المجازفة بخطة كهذه وعلى أية حال فإن الأمور تمخضت عن تصريحات أدلى بها الشهاب أثارت قلق السلطات الهندية ، وقد اغتنم السير وليم فيتسن جيراود حاكم بومباي تلك المناسبة فى الضيف على مكتب شئون الهند لإنشاء قوة بحرية خاصة بالهند يتم تشكيلها من الأسطول الملكى لتحل فى مجال السلطة محل الأسطول الهندى القديم ، وذكر بأن متطلبات الأمن فى الخليج لا يمكن تركها للزيارات العرضية التى تقوم بها الطرادات البريطانية ، ومن الأفضل وجود قوة دائمة من الأسطول تتكون من ثلاث أو أربع سفن حربية يشرف عليها ضباط من الأسطول الملكى ؛ وكانت السفينة الحربية الوحيدة فى الخليج فى عام ١٨٦٧ هـ السفينة هيو روز ، ولكن هذه السفينة ليس فى وسعها أن تعمل لأكثر من ثماني ساعات متتالية ، كما أن الذى يديرها خليط من البحارة العرب والهنود ، وفى ذلك العام وقعت أحداث كنتيجة لخرق شيوخ البحرين وأبو ظبى لمعاهدة الصلح البحرية ، وعندما طالبت بيلى بتزويده بعدد من السفن لفرض حصار على أبو ظبى قيل له ، بأنه لا توجد أى سفينة ، وأن جميع السفن كانت مشغولة فى عمليات الحملة على الحبشة . وفى شهر يوليو كتب فيتز جيراود رسالة الى وزير الدولة جاء فيها : (يتعين على الحاكم العام تكليف قائد الأسطول بتنفيذ القرارات السياسية التى يتخذها ، وإذا استدعى الأمر اتخاذ اجراء ولم يكن القائد موجودا فعلى السلطة البحرية العليا فى بومباي أن تتولى إصدار الأمر الى القائد الثانى بقيادة طراد صغير استنادا الى الاوامر التى ساصدرها اليه ، فان امثل القائد لهذه التعليمات فيتعين عليه التوجه الى بوشهر لارغام الفرس على تنفيذ المطالب البريطانية . أما الآن ولعدم وجود قوة بحرية عاملة فى الخليج ، فقد عادت القرصنة اليها ، كما أصبح خرق اتفاقيات

الهدنة أمرا مألوفاً الى جانب ما يتعرض له تجارنا من اغتصاب اممتلكاتهم وأموالهم . وعندما طلبنا من الكومندور تزويدنا بسفينة حربية قيل لنا أننا سنحصل على طراد واحد فقط ولكن ليس قبل شهر نوفمبر . ناقشت اللجنة السياسية مكتب شؤون الهند مشروع تخصيص أسطول للخليج في نفس ذلك الشهر ، وقد أبدى وزير في اللجنة بأهم بيان حول هذا الموضوع ، فقد ذكر : « بأن جميع مصالحنا مع فارس وشبه جزيرة العرب وأفريقيا الشرقية هي مصالح الهند أيضا ، وخفاية لهذه المصالح يتوجب إنشاء أسطول قوى بإشراف حكومة الهند ، وإن أمريكا وفرنسا وروسيا كلها تسعين للحصول على موطن قدم على هذه السواحل . وأما فرنسا فقد أوفدت جنييفر بلخريف للبحث عن جزيرة لها لإنشاء قاعدة فيها ، ونحن المؤكد أننا إذا تنازلنا عن المركز الذي نحتله الآن في هذه المنطقة فسيوفد ثبت احدي هذه الدول للماء الفراغ الناتج عن انسحابنا . ومن ناحية أخرى فهناك الاتفاقيات التي تربطنا بدول الخليج ، والتي تتحمل بريطانيا مسؤولية تنفيذها ، وهذه الاتفاقيات اتفاقيات قانونية وكان يتم تطبيقها حتى الفترة الأخيرة عندما بدأتنا نتراخى في القيام بمسؤولياتنا كنتيجة للتصورات الجديدة التي وضعتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسؤوليات ، ونظراً لأن سفن الأسطول الملكي لا يمكن لها البقاء فترات طويلة في مياه الخليج في فضل الضيق على عكس الأسطول الهندي الذي يمكن أن يعمل طوال الوقت لإنجاز أوامر المقيم وتعليماته » وقد طالب وزير بتخصيص ثلاث سفن مسلحة للعمل في الخليج تحت قيادة كومندور هندي يتم تعيينه بالاعارة من الأسطول الملكي ، بشرط أن يخضع هذا الأسطول لتعليمات الحاكم العام وتتكفل حكومة الهند بنفقائه ، وأن يتم تزويده بطاقم من الضباط والبحارة المتطوعين من الأسطول الملكي ، وعلى أن يعمل هؤلاء لفترة خمس سنوات مع الاحتفاظ في نفس الوقت بمناصبهم في الأسطول الملكي .

ومن ناحية أخرى فقد سبق أن تقدمت الحكومة الهندية بمقترحات
مماثلة لتعزيز هذا الاتجاه للمناقشات التي جرت في نهاية العام :

« ان السبب الرئيسى للخلافات السياسية الراهنة بين حكومتى
مسقط وفارس وعدد من قبائل الساحل العربى يعود الى عدم وجود تلك
القوة البحرية ، وانه ليدو انه من المستحيل المحافظة على السلم فى
منطقة الخليج وحماية التجارة الا اذا وضعت تحت تصرف المقيم البريطانى
الوسيلة التى تمكنه من العمل على تطبيق اتفاقية الهدنة نظرا لان هذه
المسألة فى غاية الأهمية بالنسبة للأوضاع السياسية فى الخليج ومما
يدمو الى الأسف أنه عندما تم حل الأسطول الهندى لم تحل محلّه قوة أخرى
لحماية تلك المصالح .

استغرقت الاميرالية كثيرا من الوقت حتى اقتنعت بصحة هذه
الآراء وكانت سابقا تعارض انشاء قوة بحرية هندية مستقلة سواء فى
عام ١٨٦٢ عندما تم حل الأسطول الهندى أو عام ١٨٦٧ عندما كانت توجه
الانتقادات بسبب تغيّب السفن البريطانية من مياه الخليج ، وكان من اهم
الاعتراضات التى توجه أن السفن العاملة تحت اشراف الاميرالية كانت
لها مهام فى مناطق أخرى مما كان يترتب عليه أن تبقى تحت اشراف
حكومة الامبراطورية ويسرى هذا الوضع على المهام التى تتطلب من السفن
القيام بها لتنفيذ مطالب حكومة الامبراطورية فى المناطق الواقعة على
امتداد المحيط الهندى ، وبالتالي فلم يكن من المرغوب فيه من وجهة نظر
الاميرالية تغيير تلك التنظيمات خصوصا وان المتطلبات فى منطقة الخليج
كان يمكن ان تلبى عن طريق الزيارات التى تقوم بها السفن الصغيرة
التابعة لقيادة الهند الشرقية من حين الى آخر .

فى النصف الثانى من عام ١٨٦٩ .وبداية عام ١٨٦٩ اثبتت الاحداث خطأ نظرية الاميرالية ، ولهذا فقد قبات الاميرالية بشئ من التردد فى صيف عام ١٨٦٩ حلا وسطا . يتم بمقتضاه تخصيص سنت سفن فى مياه المنطقة الغربية من المحيط الهندى بصورة دائمة على أن تعمل ثلاث من هذه السفن فى منطقة الخليج وتكفلت حكومة الهند بالمساهمة فى نفقات هذه القوة فى حدود ٧٠ الف جنيه استرلىنى سنويا ، بشرط أن تستعين حكومة الهند بهذه السفن فى أى شأن من الشئون الخاصة بحكومة الامبراطورية ، وعلى أن تخضع السفن الثلاث المخصصة للخليج لأوامر المقيم وأن تكون مسئولياتها على أساس حفظ الأمن ودعم النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وبمثل ما استغرقت الاميرالية بعض الوقت كى توافق على هذا الاجراء فقد استغرقت وقتا آخر فى تنفيذها ، ولهذا فقد وجه الحاكم العام فى شهر يوليو ١٨٧٠ انتقادات الى الاميرالية ذكر فيها : ان رجال الاميرالية يأخذون منا الاموال ولا يفعلون شيئا فى مقابلها ، ومثلهم مثل البوليس لا تراهم فى أماكنهم على الاطلاق ، والواقع ان سفن الاسطول الملكى يندر أن تدخل مياه الخليج ولا يمكن توجيه اللوم لهم على ذلك ، فقد صرح السير هيث (قائد أسطول الهند الشرقية بأن السفن التابعة له لا تستطيع بحالتها الراهنة واطقمها من البحارة والضباط أن تجازف فى البقاء فى مياه الخليج خلال الجزء الأكبر من العام ، أما رجال القانون فيقولون انه طالما أن هذه السفن غير خاضعة لقانون التمرد أو بقوانين البحرية التجارية فانها تعتبر سفنا للقرصنة ، ورغم ذلك فهى قد نجحت فى مهمتها وفى حفظ الأمن) .

لم يكن الحبر قد جف على صك عقد ايجار بندر عباس حتى أصبح لا قيمة له نتيجة الاطاحة بالسيد سالم بن ثوينى . كان السيد سالم صنيعة

المطاوعة (رجال الدين) منذ بداية حكمه ، وكان يعتمد على تأييد تحالف قبلي بزعامة السيد عزان بن قيس ، ولم يتضح في ذلك الوقت ما إذا كان السيد سالم قد استتب له النفوذ واستطاع أن يدغم سلطته في البلاد أو أن السيد عزان بن قيس هو الذي لم يقدر إخفاء أطماعه أكثر مما فعل ، وأياً كان الأمر فقد حدث في شهر سبتمبر عام ١٨٦٨ أن قام المطاوعة بتأييد الشيخ صالح بن علي الحارثي بالاطاحة بالسيد سالم ، ففي يوم ٢٩ من سبتمبر تحركت مجموعة من رجال القبائل تحت قيادة عزان بن قيس باحتلال مدينة مطرح والممرات المؤدية الى مسقط ، ثم بعد يومين شنت طريقها الى قلب العاضمة ، وقد تمكن السيد سالم من الهرب والتجأ للقلعة الميراني ، وقد جاء في تقرير المعتمد السياسي البريطاني في مسقط يومئذ ، أن انتقال السيد سالم من قصره الى القلعة قد تم بحمله اليه نتيجة الخوف الذي استولى عليه غير أنه استعاد رباطة جأشه بسرعة ، واتخذ يطلق النار من قلعة الميراني والجلالي على العمانيين لمدة ٤٨ ساعة متواصلة ، وفي مساء ٣ أكتوبر وصل المقيم بيلي على ظهر الطراد فيجلاند ، وفي ٦ أكتوبر انتقل الطراد من مدينة مطرح الى العاصمة مسقط واستولى على بعض السفن التابعة لرجال عزان بن قيس . أما الكابتن اكنسون المعتمد السياسي البريطاني في مسقط فقد اعترض على التدخل نظراً لان ذلك الاجراء سيغرض الرعايا البريطانيين لاجراءات انتقامية ، غير أن بيلي تمسك بموقفه وقال بأنه من الافضل أن تقوم الحكومة البريطانية بالمحافظة على الأوضاع كما هي ، غير أن اكنسون كان يرى أن بيلي قد تصرف من موقع الذي لا يفهم الأوضاع في البلاد ، نظراً لانه لم يأت الى مسقط الا نادراً ، واذا جاءه فيكون مجيئه على سفن مسلحة . وفي ليلة ٦ أكتوبر لحقت السفينة هيوز بالسفينة فيجلاند في مسقط ،

١٧. جرد وصواما بعث بيلي بقوة مسلحة إلى الشاطئ اتخذت مواقعها على
شرف قلعة الميراني وأبانت تطلق الصواريخ والأسلحة الصغيرة لمدة خمس
ساعات . وبدأ اكنسون في محاولته لاقناع بيلي بوقف عملية التدخل ،
وذكر له بأن استخدام القوة دافعا عن السيد سالم لم يكن إجراء يتعارض
مع أوامر الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه عمل سيورطها في تأييد
حاكم لم تعد له أية امكانيات الآن ، غير أن بيلي رفض نصيحة اكنسون
واستمر في التصيف على أساس أن ذلك العمل هو حماية للرعايا
البريطانيين ، واتهم اكنسون في معارضته للأجراء العسكري بأنه كان
ضائعا مع السيد عزان بن قيس . وفي صباح اليوم التالي ٧ أكتوبر
وصلت السفينة المسلحة سند قادمة من جواذر تحمل رسالة من حاكم
بومباي تنص بالامتناع عن استخدام القوة نيابة عن السيد سالم .

وفي يوم ٨ أكتوبر وقع السيد سالم صلحا مع المتمردين من رجال
القبائل ، وفي يوم ٩ منه لجأ إلى الطراد فيجلاند بعد أن وافق على التنازل
عن السلطة ، وفي يوم ١٢ أكتوبر سافر إلى بندر عباس ، بينما توجه بيلي
إلى بومباي ليضع تقريره عن الأحداث التي وقعت في سلطنة عمان ، ويبدو
أنه قد نجح في اقناع فيمتر جيرالد بالأجراءات التي اتخذها في مسقط
لأنه لم يصدر أي اعتراض أو نقد ضده تصرفه مع أن عددا آخر من
المسؤولين البريطانيين قد تلقوا توبيخا أو فصلوا من مناصبهم لأسباب
تعد أقل خطورة من تلك الإجراءات التي اتخذها بيلي ، وفي بومباي اجتمع
بيلي بالسيد تركي حيث كان يقيم تحت المراقبة وقد طالبه السيد تركي
بالإسماح له بالعودة إلى عمان والتصدي لعزان بن قيس ، وقال له بأن
الصراع لم يعد بين السيد عزان والسيد سالم وإنما أصبح بينه وبين
السيد عزان ، وبما أن السيد عزان لا يتمتع بتأييد الغالبية العظمى من

القبائل ، وبأن عزان بحكم السوابق يميل الى الوهابيين ولا يتمتع بالكفاءات التى تؤهله للحكم فقد وافق حاكم بومباى على مقترحات يبلى واحالها بدوره الى حكومة الهند لبدء الراى فيها ، غير أن حكومة الهند رفضتها ، وذكر المسئولون فيها بأنه لم يتأكد انتهاء دور السيد عزان من السلطة تماما وتأييد الغالبية العظمى من رجال القبائل للسيد تركى بن سعيد .

فى الوقت الذى كان يبلى مشغولا بتأييد السيد تركى تم انتخاب السيد عزان بن قيس اماما لعمان ، وفى يوم ٢٩ أكتوبر بعث اتكنسون بالتقرير التالى : « اننى لا أستطيع أن اتحدث عن الطريقة التى كانت متبعة فى انتخابات الامامة فى الماضى ، ولكن ليس هناك ما يدعو الى القول بأنها تختلف عن الطريقة التى اشار اليها الالب بادجر وهى أن يعقد علماء البلاد الذين يمثلون النخبة من رجال الدين اجتماعا للتشاور فى اختيار الامام على أن يتقيدوا فى هذا الاختيار بقوانين .لشريعة الاسلامية » وقد حدث نفس الاجراء عندما تم خلع السيد سالم (راجع تقرير اتكنسون) وأن رجال الدين الذين خططوا لذلك الانقلاب دون اشتراك اى زعيم علمانى يؤلفون جميع قبائل الهناوية فى البلاد وانتخبوا واحدا منهم هو السيد عزان بن قيس كامام يجمع بين السلطتين الدينية والعلمانية وقد تمت عملية الانتخاب وكانت الاجراءات الخاصة به بتأييد المواطنين وكان يشرف على مجلس الانتخاب زعيما الهناوية سعيد بن خلفان الخليلى ومحمد بن سليمان الغربى من آل سعيد .

لم يكن فى وسع اتكنسون بأن يؤكد أن ينفى ما اذا كان انتخاب السيد / عزان للامامة قد تم بتأييد من سكان البلاد ، وعلى أية حال فان اجراءات يبلى ذات الطابع العدائى قد عجلت من عملية الانتخاب ودفعت القبائل الى الالتفاف حول شخص الامام عزان بن قيس ، ومن هنا

فان زعماء قبائل الحرث والحجرين وبنى بوحسن والحبوس الذين كانوا سابقا من انصار آل بوسعيد تحولوا كلهم الى تأييد عزان ، كما كشف الشيخ صالح بن على لاتكنسون بأنه كان من المحرضين على التمرد ضد السيد سالم ، وان صحار وسمايل وينقل وصور كلها قد أعلنت الولاء لعزان بن قيس ، وفي الاسبوع الثاني من نوفمبر تأكد لاتكنسون بأن مركز السيد/عزان في عمان قد أصبح ثابتا وقويا ، وذكر للمسؤولين في حكومته بأنه يتمتع عليها بأن تضع في الاعتبار أن الطريقة التي انتخب بها الامام عزان كانت قانونية ، وأصبح عزان بموجبها هو السلطان وهو الامام ، وبأن الصبغة الدينية لنظام حكمه تكفي بأن تخرس اللسان باستثناء بعض الافراد والاتباع كذلك كان اتكنسون قد تأكد بأن حكم السيد عزان قد توطد خارج مسقط أيضا (اننى في حدود معرفتى فان البلاد كلها قد اعترفت بعزان كحاكم وان شعبيته قد أصبحت شاملة وبأن الامل الوحيد للسيد تركى هو اذا حدث أن تحول الشعب عن تأييد السيد عزان ، أنه اذا تمكن السيد تركى من حشد تأييد القبائل العمانية حوله فقد يتمكن من الاطاحة بعزان او اذا حصل على مساعدة من الخارج ، واخيرا حذر اتكنسون رؤسائه بأنه من الخطأ الاعتقاد بان السيد عزان او الفريق الحاكم حاليا في عمان هم من الوهابيين ، وانما الاصح أن نقول أنهم ضد الوهابيين ومعارضون لمذهبهم ، والشيء الوحيد الذى أخشاه هو أن يرفض العمانيون دفع الزكاة الى نجد ، ولكن عزان كحاكم يبدو مضطرا الى مساندة الوهابيين ، أما كأمام دينى فلا يمكن أن يكون هناك التقاء بينه وبين الوهابيين .

جاءت مبادرة الهند لفهم أبعاد ما حدث في عمان متأخرة وقد يعود ذلك الى الأهمية التي اولوها لتقارير بيلى والتي كانت تؤكد لهم بأن السيد

عمران إدارة في يد الوهابيين. وأن نتيجة قوليه الحكم في عمان هي أن تتحول عمان إلى دولة صنيعة لنجد ، وهناك سبب آخر وهو اعتقاد حكومة الهند بأن حكم عمان لا ينبغي أن يتعدى أسرة آل بوسعيد وأنها إذا سمحت لأي مبعوث للمسلطة بأن يتولى الحكم في عمان تكون قد تنكرت لحليفها القديم ، وعلى أية حال فربما كان أهم سبب لموقف حكومة الهند بعد تجربتها مع السيد سالم هو عدم اتخاذ قرار متسرع بالاعتراف بالحكام في مسقط ، وفي يوم ١١ ديسمبر أُرِقَ اتكنسون إلى بومباي بأن السيد عمران يتولى إيفاد مبعوث شخصي إلى بومباي وأنه يطلب من حكومة الهند استقباله ، ولكن حكومة الهند ردت على برقيته برسالة مقتضبة جاء فيها : « لقد سبق أن أوعدنا أنك بعد الاعتراف بعمران كأمام أو سلطان على عمان ، ولكنك يبدو مما ورد في برقيتك أنك قد خالفت تلك التعليمات ، ذلك أن حكومة الهند تفكر في اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بالتدخل المباشر ، وأن تتبع سياسة مراقبة الأحداث وانتظار النتائج » .

وعلى أية حال فإن تولى عمران السلطنة في عمان كان بمثابة فرصة للسيد ماجد . وأن السيد ماجد لم يتردد في اغتنامها ليتخلص من دفع المعونة السنوية للمنقط ، وعلى الرغم من تفهد السيد ماجد للحاكم العام في ١٨٦٧ فإنه لم يدفع الاقساط المستحقة عليه بالكامل ، حتى في شهر مايو ، ثم أعقب ذلك الموقف ببيان مفاجئ يرفض فيه دفع أي معونة ، وربما يصله رد ملكة إنجلترا بشأن تظلمه ضد قرار الحاكم العام . وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد إلى لندن بخطاب التظلم إلى الملكة .

تمت تفتتch اللجعة السياسية لمجلس شؤون الهند إلى موضوع المعونة السنوية ، وفي ١٠ يونيو أثناء مناقشتها بشأن تجديد عقد إيجار بندر عيسى

لحكومة مسقط وتخصيص قوة بحرية للعمل في الخليج . وقد ذكر كيه عضو الإدارة السياسية ولسرية أمام اللجنة بأن هناك خلافات في وجهات النظر بين وزارة الخارجية ومجلس شئون الهند . وحرصا من وزارة الخارجية على تحقيق نجاح بشأن تجارة الرقيق وافقت على إعفاء السيد ماجد من المعونة مقابل التنازلات التي سيقدمها في موضوع مجاربة الرقيق ، وكان لكتب شئون الهند موقف مختلف ، فقد كان يعتبر شأنه شأن حكومة الهند . أن قرار كاننج يمثل (وحدة عائلية) بحيث لا يمكن أن يتطل مفعول القرار بتغيير الحكم في مسقط ، وإذا سلمنا بحق السيد ماجد في التنصل من التزاماته هذه فلا بد والحالة هذه أن نسلم بحق مسقط في شن الحرب على زنجبار لأرغامها على دفع المعونة . وبدلا من التلاعب بقرار كاننج سيكون من الأفضل على حد رأى كيه أن يتم الدفع للسيد ماجد مباشرة مقابل تنازله عن تجارة الرقيق وذلك كمقترح السير جورج كلاريك في عام ١٨٦٢ عندما كان حاكما في بومباي وذلك على الرغم من اعتراف كيه بأن وزارة الخارجية رفضت هذا الاقتراح في ذلك الوقت .

وقد كانت تجارة الرقيق ومحاولات القضاء عليها من اختصاص حكومة لندن ولا علاقة لها بحكومة الهند ، وبالتالي فليس هناك مبرر لتحميل حكومة الهند نفقات تلك الحملة ، ويستطرد كيه فيقول بأنه قد لمس بعض المشكلات الناتجة عن هذا الموضوع وعن غيره من الموضوعات المرتبطة به بسبب وجود ازدواجية في توجيه الشئون البريطانية مع شئون الجزيرة العربية وقارس وأفريقيا الشرقية ، فالمفوضية البريطانية في طهران تخضع لوزارة الخارجية البريطانية ، بينما تخضع القنصلية العامة في بغداد والمعتمد السياسي البريطاني في زنجبار لكل من مكتب شئون الهند ووزارة

الخارجية البريطانية ، اما المقيم السياسي في الخليج وفي عدن فيخضع
لمكتب شئون الهند ولهذه الاسباب فقد اقترح بيلي كحل لهذه التناقضات
وما ينتج عنها من تعطيل وتأخير اخضاع كل هذه الادارات لجهة واحدة وهي
مكتب شئون الهند .

اقرا أعضاء اللجنة السياسية هذه المقترحات على الرغم من ان فريز
قد ذكر بان ما قيل في اللجنة حول وضع السيد ماجد كان بأقل ما سمح
به كيه وبما ان حكومة الهند قد ظلت ترفض منذ وقت طويل لكل من مسقط
وزنجبار بان يحتكما الى السيف فانها تعتبر ملزمة بحكم كلمة الشرف بحل
الخلافت بينهما ، وبدلا من ان تفرض هذه الحكومة على السيد ماجد دفع
المعونة الى مسقط ينبغي ان تقوم هي بدفعها عنه او تساهم مع حكومة
الامبراطورية في دفعها وبانه اذا وافقت على ذلك فان السيد ماجد على
حد اعتقاد فريز سوف يقدم التنازلات المطلوبة .

في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٨ حصل تطوران ساهما في تعزيز رأي
وزارة الخارجية الاول هو وصول معلومات عن استيلاء السيد عزان بن قيس
على السلطة في مسقط والثاني هو تولي بلايستون رئاسة الوزارة في
انجلترا ، كنتيجة لهذا التشكيل الجديد عاد كلارندون الى وزارة
الخارجية ، كما عين ديوك أوف ارجيل وزيرا للدولة لشئون الهند ،
اما كلارندون فقد كان يعتقد بان السيد عزان تولى السلطة في مسقط عن
طريق الإغتياب ، وهذا يعزز الرأي الذي يدعو الى وقف معونة زنجبار
عن مسقط ، كما يضيف من رأي حكومة الهند بان قرار كاتنج غير قابل
للقض ، وعلى هذا فمن حق السيد ماجد ان يرفض دفع المعونة الى السيد
سالم الذي اغتال والده او الى السيد عزان الذي اغتصب الحكم من ابن
اخيه ، غير ان ارجيل لم يكن يؤيد جرمان حكومة مسقط من المعونة فقد

أشار بأن وزارة الخارجية قد أوضحت في مذكرة لها في ديسمبر سنة ١٨٦٨ بأن نقض قرار كاتنج إجراء غير قانوني للأسباب التي أوضحناها رقم أن كلا من السيد سالم والسيد عزان ينتميان إلى أسرة واحدة ، وهذان الجانبان لا يلتقيان إلا حول نقطة واحدة ، وهي محاولة التلصص من دفع المونة لمسقط أما وزارة الخارجية فكانت ترى بأن المونة تشكل عبئا على موارد زنجبار مما اضطر سلطان زنجبار إلى الإبقاء على تجارة الرقيق لكي يتمكن من دفع تلك المونة . والعكس صحيح أيضا ، فلو أعفى السيد ماجد من دفع المونة لتخلي عن تجارة الرقيق وتعاون مع الحكومة البريطانية في مكافحتها وقال أرجيل « اننى اوافق وزارة الخارجية بأن مكافحة الرقيق قضية هامة بحيث ينبغي لنا أن نسعى إلى تحقيقها إذا استطعنا ، ورغم ذلك فأنى لا أوافق وزارة الخارجية على اقتراحها بوقف المونة عن مسقط ، وعلى الرغم من أن السيد سالم قد اغتال والده للوصول إلى السلطة ، غير أن حكومة الهند قد اعترفت به وعلى أية حال فأننا كما يقول أرجيل لو حاولنا استقصاء الوسائل والسبل التي يستخدمها حكام الشرق لتحقيق أطماعهم فسوف يتعذر علينا وضع أسس ثابتة لتعاملنا معهم ، أما القول بأن السيد عزان لا ينتمى إلى الفرع الأصلي لأسرة آل بوسعيد ، فإن أرجيل يعتقد بأن هذا أمر لا أهمية له ، وأن قرار التحكيم لم يكن واضحا في تحديد التزامات أحفاد سلطان مسقط السابق .

بالرقم من هذه الاعتراضات فإن أرجيل يعتقد أن يعفى سلطان زنجبار من دفع المونة لحاكم مسقط إذا كنا نعتبر مكافحة تجارة الرقيق مسألة على جانب كبير من الأهمية . أما إذا كان التفسير قرار التحكيم يقتصر على أحفاد السلطان السابق فيمكن إثبات هذا الرأي بصورة واضحة وعلى هذا الأساس فإن المونة يجب أن تتوقف أما إذا كان هذا التفسير غير واضح

لأن على الحكومة البريطانية أن تحتفل بدفع المعونة ، وعلى أساس هذه الإراء التي عرضها أرجيل ، أطلع كلارندون بميثاق تسلطان زنجبار بأن الحكومة البريطانية توافق على طلبه . وفى يوم ٦ يناير ١٨٦٩ أو بعد ثلاثة أسابيع بحث أرجيل بمذكرة مطولة إلى حكومة الهند استعرض فيها الظروف السياسية المعقدة فى الخليج وعلى سواحل أفريقيا الشرقية ، كما بين فيها ارتباط المعونة زنجبار بهذه الأحداث ومدى تأثيرها على الجهود المدولة للقضاء على تجارة الرقيق .

وعلى حد رأى أرجيل فإن الموضوع الأساسى لهذه المشكلة هو سمعة الحكومة البريطانية وارتباطها بمسألة تطبيق قرار كانج فى ضوء الظروف المتغيرة فى المنطقة وعلى الأخص فى مسقط ، فقد أقامت فى مسقط تمردين وأن التمرد الثانى قد تم بتأييد من دولة خارجية على حد رأى أرجيل ، والنتيجة على ما يبدو هو أن وهابى عمان فى الداخل قاموا بالاستيلاء على السلطة فى مسقط وذكر أرجيل بأنه إذا تمكن عزان من توحيد حكم مركزه فى البلاد فلابد لنا من الاعتراف به على أساس الأمر الواقع ، ولكن أرجيل استطرد وتساءل عما إذا كان السيد عزان يتمتع بنفس الامتيازات والحقوق التى كان يتمتع بها السيد ثوينى وخلفاؤه من بعده بمقتضى قرار كانج ؟ وبالتالى لا يمكن أن نضع اللوم على السيد ماجد لرفضه دفع المعونة المالية لحكام جاءوا إلى السلطة بطريقة غير شرعية ، وفوق ذلك فقد كان السيد ماجد يقول دائما بأن دفع هذه المعونة إلى مسقط يمنع من العمل على وقف تجارة الرقيق فى زنجبار ، أما الآن فهو قد جاء يعرض على حكومة إنجلترا التخلي عن تجارة الرقيق بشروط إعفائه من دفع المعونة ، ويستطرد أرجيل فيقول ثم

ان تطور الأحداث على ما يبدو يعزز موقف سلطان زنجبار من هذا الموضوع بمعنى أن التمرديين الآخرين في مسقط قد أحدثوا تغييرا كبيرا في العلاقة التي تربطه بحاكم مسقط بحيث لم يعد السيد ماجد مسئولا عن هذه المعونة ولو أننا تدخلنا في الأمر فمن المحتمل أن يؤدي هذا التدخل إلى الحرب غير أننا قد التزمنا بتمنع شيوع حرب بين زنجبار ومسقط ، وذلك بما تشكل من خطر على السلام والأمن في هذه المنطقة ، ولما دمتنا نبحث هذا الأمر فیتعين أن نواصل إلى تفسير واضح للاتفاق الأصلي الذي فرضناه فرضا تحت ظروف مختلفة تماما عن الظروف الحالية ، وبالتالي فليس من حقنا أن نستغل تقوينا في القوة لفرض استمرار دفع المعونة من زنجبار إلى مسقط إذا كنا لم نتفق على تفسير محدد لقرار كائنج وبعد أن أصبحت الحكومة في مسقط حكومة لا تمت بصلة إلى أسرة الحكم السابقة ، وقد ترى أيضا بأن التعهد الذي التزمت به حكومتنا لاستمرار دفع المعونة ولتتح السطان من وقف تلك المعونة لمسيقط حتى ولو نشبت الحرب فیتعين علينا أن نقوم نحن بدفعها عن طريق حكومة الهند ، أما فيما يتعلق بالسياسة التي ننتهجها بالنسبة لهذه القضية فإن الهدف الوحيد من المحافظة على العلاقات القائمة بين مسقط وزنجبار هو هذا الهدف فمن المرغوب فيه أن يكون سلطان مسقط على شيء من القوة حتى يتسنى له المحافظة على الأمن على طول هذه السواحل ، ومن ناحية أخرى فإن وقف المعونة عن مسقط قد يدفع حاكمها إلى الطرق غير الشرعية وإلى حيك المؤامرات لزيادة موارده ، وربما يلجأ إلى عمل عسكري ضد زنجبار لاسترجاع ما فقد من مصالح ، كما أنه من ناحية أخرى لو قدر لحكومة مسقط أن تخضع للعرب الوهابيين ، فإنها سوف تتحول إلى دولة قوية بحيث لا تحتاج إلى المعونة التي تحصل عليها من زنجبار .

وإذا تبين بأن سمعة الحكومة البريطانية ، بالرغم من التغييرات التي حدثت في مسقط وبعد استعراض الظروف التي سبق الإشارة إليها بأنها ملزمة بأن ترغب زنجبار لدفع تلك المعونة فأننا ينبغي أن نتأكد بأنه في حالة التزامنا نحن بدفع تلك المعونة أن نحصل على تنازلات هامة من كل من حكومتى مسقط وزنجبار يكون فيها تعويض لنا عن هذه التضحية ، أما فيما يتعلق بمسقط فإن هذه التنازلات ممكنة لمصلحة أمن وسلامة الخليج وبدرجة تعادل النفقات التي سوف نتكبدها نتيجة لدفع المعونة بالإنابة عن حكومة زنجبار ، كما سيؤدي هذا الإجراء في الوقت نفسه إلى إعفاء سلطان زنجبار من تلك الالتزامات المالية في مقابل التنازلات التي سيقدمها في مجال تجارة الرقيق ، وهو الأمر الذي تعلق عليه الحكومة البريطانية بالغ الأهمية ، غير أنني لا أنصح بأن تتكفل الحكومة البريطانية بدفع هذه المعونة إلا إذا كان هذا الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسمعتها ويضمن المصالح الجوهرية البريطانية في الخليج ، ولقد سبق لوزير الدولة للشئون الخارجية أن أعرب في عبارة صريحة بأنه ليس في وضع يسمح له بمطالبة الخزانة البريطانية دفع أي مبلغ سنوي لحكومة زنجبار كمكافأة له على وقف تجارة الرقيق ، وبالتالي فإذا كان لابد للحكومة البريطانية من التمسك بدفع هذه النفقات فعلى حكومة الهند أن تتحملها ، وأن يتم ذلك في نطاق المصلحة بأن يعود بالفائدة على الهند لوقف الاضطرابات في الخليج ، وبهذا الإجراء تعفى الحكومة البريطانية من دفع هذه المعونة .

لم يكن الايرل أوف مايو الذي خلف لورنس في منصب حاكم عام الهند في شهر يناير فلما بهذا الموضوع ، ففي رده على أرجيل استند على معلومات حكومة الهند في هذا الموضوع ، وكانت حكومة الهند ترى أن مقترحات وزير الدولة مقترحات غير واضحة ، ولا يمكن قبولها ، كما

قالت بان كاتنج كان يقصد أن يكون قراره قرارا نهائيا يعوض سلطان مسقط عن جميع تنازلاته لزنجبار كحل لمشكلة عدم المساواة في الارث بين الحاكمين ، وبالتالي فلا يمكن تقض هذا الحكم حسب رأى أرجيل ، نظرا لان السيد ثويني قد توفي ولم يترك وريثا مباشرا له ، وبان نظام الحكم في مسقط لم يخضع دائما لنظام الوراثة ، لان شرعية الخلافة تقوم على تأييد القبائل للحاكم ثم أن استمرار معونة زنجبار لمسقط قد تم اثبت فيها وفقا للاعتبارات السياسية لا على أساس حل الخلافات بين الطرفين ، وحتى ذلك الوقت كانت حكومة الهند ترى ألا يتوقف دفع المعونة بوفاء احد السلطانين أو كلاهما والا كان من غير المعقول على الاطلاق أن نطالب حكومة مسقط بالتنازل عن حقوقها في زنجبار مقابل تعويض بسيط زهيد كتلك المعونة ، واما من وجهة نظر الحكومة البريطانية فان الاتفاق على دفع المعونة يقوم على أساس أنه اجراء لازالة مصدر من مصادر الصراع بين الحكومتين ، ولدعم مركز حكومة مسقط في الخليج ، ومن هنا يرى وزير الدولة أن المعونة لم تعد واجبة الاداء في الظروف الراهنة ، وانه قد طلب من حكومة الهند بأن تقرر ما اذا كانت هناك مبررات لمنع السيد ماجد من التملص من هذا العبء عن طريق القوة المسلحة تأسيسا على التغيرات التي تمت في مسقط ، غير أن مثل هذا الراى في نظر حكومة بومباى هو عمل يهدف الى التحايل على الموضوع لان الامر الاساسى في كل هذا هو ما اذا كان من حق حكومة الهند أن تحول بين حاكم مسقط ومحاولة تأكيد حقه في تلك المعونة بقوة السلاح اذا لم تقم الحكومة البريطانية بارغام حاكم زنجبار بدفع المعونة الى مسقط . لكن حكومة بومباى احتفظت برأيا نهائيا بالاقتراح الخاسر بأن تتولى الهند دفع المعونة بنفسها بشرط أن يتخلى السيد ماجد عن تجارة الرقيق .» يرى وزير الدولة على ما يبدو أن هذا الموضوع يفرض منا مباشرة حكومة

الإمبراطورية مما يحملها على أن تؤكد بالا تتحمل حكومة الهند أية نفقات من هذا القبيل ، ويضيف وزير الدولة بأن هذه المرة الأولى التي يعرض فيها عليه اقتراح بأن تتحمل خزينة الهند عبء هذه المعونة .

وقد آيد مايو كل ما ذكرته حكومة بومباي في هذا الشأن وكتب إلى أرجيل يقول : « إن الهدف من قرار كاننج هو تأييد حق مسقط في معونة زنجبار ، والتزام حكومة زنجبار التزاما قانونيا بدفع هذه المعونة ، وبأن الأحداث الأخيرة في مسقط لم تغير شيئا من هذا الموضوع ، كما أننا نعتقد بأن سمعة الحكومة البريطانية وأمانتها السياسية تحتم عليها الالتزام باستمرار حصول حكومة مسقط على هذه المعونة ، وبأن الاعتبارات السياسية التي جعلت اللورد كاننج على وضع تلك التدابير لا تزال قائمة ، كذلك نتفق مع حكومة بومباي في رأيها بأن موارد الهند لا تسمح لها بدفع هذه المعونة ، وإذا أخذنا كافة الاعتبارات في الحساب فليس هناك ما يضطرنا إلى أن ندمو إلى تعديل هذه التدابير أو إلغاؤها .

كان رد مايو بمثابة النكسة لمسامي كلارندون غير أن ذلك لم يشنه عن مواصلة جهوده فقد كان مصمما على المضي في استخدام معونة زنجبار لمسقط للحصول على تنازلات في موضوع تجارة الرقيق ، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة البريطانية في مسقط والخليج ، لقد كان كل من كلارندون وأرجيل ينتهجان سياسة خطيرة خلال سنة ١٨٦٩ بهدف تحقيق مكاسب على حساب المصالح البريطانية ، وقد ظهر هذا الموقف بوضوح بالنسبة لكلارندون خلال الأزمة التي نشبت بين فارس والبحرين ، وهى حين عاد أرجيل فأدرك خطورة هذه اللعبة بعد وقت قصير ونتيجة لمسامي كيه وغيره ، فقد ظل كلارندون متمسكا برأيه . ان اتفاق ١٨٦١ قد نتج عنه تحسن مؤقت في سلوك محمد بن خليفة حاكم البحرين ،

فقد ظل يعيش في سلام مع جيرانه على مدى أربعة أعوام ، ولم يلجأ الى أى عمل يضر بالامن في منطقة الخليج ، لكنه في اواخر ١٨٦٥ استغل فرصة غياب المقيم البريطاني عن بوشهر وعدم وجود أى طراد بريطاني في مياه الخليج لمطالبة التجار الهنود الحاملين للجنسية البريطانية ببعض الاتاوات كما رفع نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على التجار ، وهو اجراء يناقض البند الرابع من اتفاق عام ١٨٦١ ، وعند عودة بيلي الى الخليج أمر بمصادرة إحدى السفن الشراعية التابعة لمحمد بن خليفة ورفض اعادتها اليها ما لم يدفع تعويضات مالية عن الخسائر التي لحقت بالتجار الهنود ، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الفارسية قد قدمت احتجاجا على التدخل من جانب حاكم البحرين ضد رعايا فارس ، وتعزيزا لهذا لاحتجاج سلمت الحكومة الفارسية الى الوزير البريطاني المقوض في طهران نسخة من الاتفاق الموقود بين أمير شيرز والكابتن بروس عام ١٨٢٢ وعلى الرغم من أن حكومة بومباي لم ترض عن الطريقة التي تصرف بها بيلي تجاه الاجراءات التي اتخذها محمد بن خليفة وأعربت عن أسفها للفرصة التي أتاحتها بيلي للفرس لخلق المتاعب في منطقة الخليج الا انها لم تكن مستعدة لتلبية رغبات الفرس .. » مهما تكن مطالب الحكومة الفارسية ولاسيما التي بنيت عليها تلك المطالب فليس للشاه في حقيقة الامر أى حق في البحرين أما مكتب شئون الهند فكان يرى الموضوع من نفس الزاوية .. » أن البحرين بلد مستقل رغم أن حاكمها يدفع الزكاة الى الامير الوهابي كريع لبعض الاراضي التي يملكها الامير على الساحل العربي للخليج » ولهذا كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه هذا الموضوع تقوم على أساس أن شيخ البحرين مسئول عن التزاماته كحاكم مستقل بصرف النظر عن ادعاءات فارس بتبعيته لها ونفس هذا الموقف ينطبق على المطالب التركية في جزيرة البحرين .

وبعد وفاة الأمير فيصل توقف محمد بن خليفة عن دفع الزكاة وتجاهل التهديدات التي وجهها اليه الأمير عبد الله بن فيصل خلال عام ١٨٦٦ بخصوص هذا الأمر ، وكان مبلغ الزكاة التي يطالب بها الوهابيون لا يتعدى أربعة آلاف ريال نمسوى سنويا ، وكانت هذه الزكاة تدفع على أساس شرط واحد وهو أن يتمتع الوهابيون من الاعتماد على رعايا وممتلكات آل خليفة في قطر وفي أوائل عام ١٨٦٧ قامت ثورة صغيرة ضد محمد بن خليفة من قطر ، واعتقل المبعوث الذي أوفده شيخ البحرين للتفاوض مع الثوار . وبما أن الشيخ محمد بن خليفة كان قد عقد العزم على استرجاع السلطة التي فقدتها في قطر فقد ارسل قوة كبيرة لاختصاص المتمردين هناك وذلك في أكتوبر عام ١٨٦٧ وطلب من شيخى ديبى وأبو ظلى أن يساعدها على قمع تلك الثورة ، وقد استجاب له شيخ أبو ظلى ، بينما رفض شيخ ديبى طلب محمد بن خليفة ، وكان الشيخ زايد حاكم أبو ظلى فى ذلك الوقت يعتبر أقوى زعماء منطقة الساحل منذ وفاة خصمه الأول سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة فى عام ١٨٦٦ والذي كان يعتبر آخر زعماء القراصنة الكبار (١) . وفى أكتوبر ١٨٦٧ أبحر الشيخ زايد الى قطر على رأس

(١) توفي الشيخ سلطان كما عاش ويتعين على ابلاغكم بوفاة الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة عن عمر يناهز ١١٥ عاما هذا ما جاء فى رسالة بيللى من بوشهر فى شهر إبريل ١٨٦٦ لقد تزوج الشيخ صقر فتاة شابة عمرها ١٥ سنة واصيب بالشلل بعد ذلك مباشرة . وكان يقوم برحلات بحرية بحثا عن طيب عندما فاجأته المنية (مكتب شئون الهند) مداوالات الهند الخارجية . (سياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٧ مايو سنة ١٨٦٦ رقم ١٨٧ من بيللى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٢٩ الإدارة السياسية) أن عمر سلطان الحقيقى هو ٦٧ عاما وقد سبق أن ذكر الكولونيل كامبل =

سبعين سفينة وألفين من الرجال وقد أثار هذا الجشع الدمري بين سكان المناطق الساحلية فتأشدوا الشيخ زايد بوقف الهجوم ، فوافق الشيخ ريثما يصل اسطول البحرين ، وعند وصول هذا الاسطول شن محمد بن خليفة هجوما قاسيا على سكان قطر اكتسح به الدوحة والوكرة وغمرهما من موانئ قطر ، واضطر الاهالى الى الفرار او مفادرة البلاد ، ثم أقطع الاسطولان عائدين بحمولاتهما من الاموال والممتلكات المنهوبة وقدر ثمنها ٥٠ ألف ريال نمسوى .

لم تتمرض هذه المنطقة منذ عقد اتفاقية الهدنة لعام ١٨٣٥ لانتهاء صرخ كهذا الهجوم ، وبمجرد ان علم المقيم بذلك الاعتداء بادر الى توجيه خطابات الى كل من محمد بن خليفة وزايد بن خليفة وطالبهما بتفسير واضح عن الاعتداء الذى قاموا به على قطر ، والواقع انه لم يكن فى وسع بلى ان يفعل أكثر من ذلك ، نظرا لانه لا توجد تحت تصرفه اى سفينة مسلحة ، كما كان بلى لا يزال يتذكر توبيخ الحاكم العام له فى العمام المنصرم حول مضارته سفينة الشيخ محمد بن خليفة ، وعندما عرض الموضوع على حكومة بومباى أوعزت اليه بتحذير الشيخ زايد بن خليفة وتحميله مسئولية خرق اتفاقية الهدنة ، الا ان حكومة الهند خذرتة من فرض تعويضات بالقوة على شيخى أبو ظبى ودبى قبل ان تتوفر لديه القوة العسكرية الكافية للقيام بهذا الاجراء . وكانت الاشهر القليلة التى أعقبت هذا الحادث فترة خروجة بالنسبة لبلى ، فقد كانت قبائل المنطقة

على تقرير له قبل ١٢ عاما ان عمر سلطان كان ٨٥ عاما (مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٩٣ معلومات احصائية ومتفرقة تتعلق بزعماء دول الساحل العرب فى الخليج .

على طول ساحل الخليج تراقب ، لأوضاع وتحاول أن تعرف الاجراءات التي
يسوف تتخذها بريطانيا حيول ذلك الموضوع ، فان لم تتحرك الحكومة
البريطانية وتقوم باجراءات رادعة فان ذلك يعنى أن نظام الهدنة قد فقد
مفعوله ، كما كان كل من الزعيمين يتخذ موقف التحدى من بيللى ، وقد
مرت ثلاثة أشهر قبل أن يتلقى المقيم ردا على تحذيره من الشيخ زايد بن
خليفة ، وقد كان الرد يتسم بالفظاظة ومحاولة التنصل من المسؤولية ،
أما الثانى فقد رد بطريقة مهذبة وان كانت حاسمة بأنه لم يقترف أى جرم ،
وانما تصرف فى اطار حقوقه المشروعة فى معاقبة رعاياه الذين تمردوا عليه
فى قطر . وفى شهر يوليو فوضت حكومة الهند بيللى بتوجيه تهمة انتهاك
اتفاقية ١٨٦١ الى شيخى المنطقة ومطالبتهما بايضاحات معقولة ، وقد تم
ارسال التحذير مشفوعا بتهديد من الحكومة البريطانية وبالجوء الى
استخدام القوة اذا لم يرد الشيخان ردا مقننا ، غير أن هذا التحذير لم
يأت بنتيجة . كانت السفينة المسلحة ستد قد وصلت فى منتصف مايو
الا أن قبطان السفينة اعتذر لعدم وجود ذخيرة فيها .

فى هذا الوقت انفجر القتال بين قطر والبحرين بعد أن تبس اهل
قطر من قيام المقيم البريطانى باجراءات رادعة ضد حاكم البحرين ، فقررت
أن تشن هجوما على البحرين انتقاما من البحرين . وفى اوئل يونيو اجبر
القطريون بسفنهم فالتقوا بأسطول البحرين شمال ساحل قطر ونشب
القتال عنيفا بين الطرفين قبل أن يسحبا ، وقد عاد بيللى بتوجيه التهديدات
الى حاكم البحرين بفرض العقاب عليه اذا لم يوقف القتال ، ومما يثير
التساؤل فى الأسباب التى دفعت بيللى الى اصدار حاكم البحرين على
الرغم من أن الأخير كان فى موقف الدفاع نتيجة لغز السططات
البريطانية عن المحافظة على الامن فى الخليج . وكان الحاكم العام يرى

بفرض المراءى ، حيث أعرب عن أسفه حول الاجراء الذى اتخذه بيلى نظرا
لأنه لم يكن لديه القوة اللازمة لتنفيذ الانذار .

فى يوم ٢١ أغسطس وصل الطرادان فيجلاند وارجوس الى ميناء
بومباي ، الأول لاجراء الاصلاحات ، والثانى كان فى طريقه الى الصين ،
وقد وافق قبطان الطراد فيجلاند بناء على طلب حاكم بومباي على التوجه
الى الخليج فى ظرف أسبوع . وعلى أساس توصيات بيلى أوعز الى قبطان
الطراد بفرض غرامة قدرها ١٠٠ ألف ريال نمسوى (٢٠ ألف جنيه
إنشترلينى) على الشيخ محمد بن خليفة عقوبة له على خرقه نصوص
اتفاقية الهدنة البحرية ، كما طلب منه استعادة الممتلكات التى اغتصبت من
سكان قطر ، كما طلب منه فرض غرامة على شيخ أبو ظبى على أن تحدد على
اساس امكانياته المالية ، وأن يطالب برد الممتلكات التى استولى عليها من
القطريين ، وفى بداية شهر سبتمبر وصل الطراد فيجلاند الى بوشهر ،
وبعد قليل انضمت اليه السفينتان هيوروز وسند بعد أن تزودت الاخيرة
بالذخيرة ، وأبحر الاسطول كله الى البحرين وعلى رأسه بيلى . أما محمد
ابن خليفة فقد لاذ بالفرار مع بعض اتباعه الى المناطق الداخلية من البلاد
واناب اخاه على الحكم ، وكان أول عمل قام به بيلى بعد وصوله الى
المنامة يوم ٦ سبتمبر هو استدعاء على بن خليفة الذى قبل شروط بيلى
بدفع الغرامة التى فرضتها حكومة بومباي ، وتم توقيع اتفاق بين بيلى
وعلى بن خليفة فى نفس اليوم . وفى ٧ سبتمبر تم تدمير قصر الشيخ
محمد بن خليفة فى منطقة المحرق واحراق أسطوله الحربى ، وبعد ان
انتهى بيلى من هذه الإجراءات اتجه الاسطول الى قطر (١) .

(١) بشأن قضية البحرين ص ١٦ - ١٨ أن اتفاق ١٨٦٨/٩/٦ قد
اعيد نشره فى كتاب « المعاهدات » اعداد انيستيسون جزء ١٠ ص ٢٢ .

وفي البوكرة اجتمع بيللى بكيار رؤساء قطر برئاسة محمد بن ثاني شيخ الدوحة ، وبالرغم من ان مهمة بيللى في قطر كانت تشمل ابلاغ زعمائها باستياء الحكومة البريطانية من العمليات الانتقامية التي قامت بها ضد البحرين في شهر يونيو ، الا انه لم يهتم بهذا الجانب من المهمة ، وانما ركز على إعادة العلاقات مع البحرين الى سابق عهدها ، خصوصا بعد ان تولى الحكم في البحرين حاكم جديد . وقد حصل بيللى في ١٢ سبتمبر على تعهد خطي من الشيخ محمد بن ثاني تعهد فيه الشيخ بعدم الاشتراك في أية أعمال حزبية في مياه الخليج ، وبأن يحيل أية خلافات الى الحكومة البريطانية للتوسط فيها ، وبالا يعقد تحالفا مع حاكم البحرين السابق بل يقوم بتسليمه الى المقيم البريطاني في حالة اعتقاله ، كما تعهد بأن يقيم نفس العلاقات السابقة مع حاكم البحرين الجديد . وقد كان لب الخلاف بين قطر والبحرين هو الزكاة التي كان يدفعها شيخ قطر لحاكم البحرين ، حيث اكتشف بيللى بأن من اسباب الصدام الذي وقع بين قطر وحاكم البحرين السابق هو الخلاف على قيمة الزكاة ، وعلى الطريقة التي تدفع بها . ودرءا لهذه المشاكل في المستقبل طلب بيللى من شيخ قطر بأن يتعهد بمعرض أية خلافات حول الزكاة على المقيم (١).

وفي ربيع العام التالي وضعت صيغة لدفع الزكاة بأشراف بيللى وقع عليها كل من حاكمي البحرين وقطر وقد قدرت بتسعة آلاف قرآن (١٠٠٠ جنيه استرليني) كل عام ، يدفع محمد بن ثاني بموجبهته

(١) المرفقات والرسائل السرية من الهند مجلد ٣ مرفق لخطاب الخارجية (سياسي) رقم ١٨٧ المؤرخ ٢٤/١٠/١٨٦٨ من بيللى الى جون (١٢٨٦٨/٩/٢٥) رقم ١١١ الادارة السياسية (مصور) في كتاب « المعاهدات » اعداد اميشينون .

٤. آلاف كران فورا الى كبير شيوخ النعيم في قطر ، بينما يحول المبلغ
الباقى الى البحرين مباشرة ليتم إرساله من هناك الى الرياض ، وقد
ذكر بيلي في تقريره عن هذه الاتفاقية بأن المفروض أن التعهد بدفع الزكاة
لا يمنح استقلال قطر بالنسبة لعلاقتها بالبحرين وإنما هي مساهمة ثابتة
كجزء من مبلغ اجمالي تدفعه البحرين للرياض مقابل حماية الحدود بين
البلدين من الاعتداءات التي يقوم بها رجال البدو والوهابيون من قبائل
النعيم ، وبالأخص خلال موسم صيد اللؤلؤ عندما يتوك رجال قطر البحرين
ديارهم ويتوجهون لصيد اللؤلؤ من قطر . أبحر بيلي الى أبو ظبي للاجتماع
بالشيخ زايد بن خليفة ، غير أن زعيم بني ياس اعترض على تدخل بيلي
واحتج على الاجراء الذي اتخذته ضد قطر ، بأنه انتقام منهم لعلاقتهم
بالوهابيين وبأنه لا يجد سببا لدفع الغرامة المفروضة ، نظرا لان ما تقام
به هو في مصلحته ومصلحة الأمن في بلاده ، وبعد نقاش اشتد يومين
وتخلله تهديد بقصف أبو ظبي أدرك شيخ بني ياس جدية الموقف البريطاني
فيما يختص بالغرامة ، وبالتالي وقع الشيخ زايد على تعهد خطى يوم ١٦
سبتمبر بعدم اللجوء الى مثل هذه الاجراءات في المستقبل وبإطلاق
سراح الرهائن من اهالي قطر وبدفع ٢٥ ألف ريال نمسوي كغرامة يسلم
٩٠٠٠ منها فورا والباقي يقسط على عامين ، ثم عاد بيلي فاعفى الشيخ
زايد من دفع الجزء الأكبر من هذه الغرامة كما فعل نفس الشيء مع شيخ
البحرين .

ان تجارب الحكومة البريطانية مع فارس في الماضي يجعلها تعتقد
أن الاجراءات التعسفية التي قام بها بيلي لن تمر بسلام ، وقد تقدم وزير
الخارجية الفارسية باحتجائه الاول على اجراءات بيلي الى الوزير
البريطاني المفوض في طهران مشمعا المقيم بانتهاك السيادة الفارسية للهجوم

الذى شنه على البحرين وأطاح بحاكمها ، وذكر فى الاحتجاج بأن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعترفت بسيادة فارس على كل من عمان والبحرين ، وإذا كان هذا الاجراء يعتبر مخالفة لهذا الاتفاق فيتطلب عرض الامر على حكومة طهران قبل اتخاذ أية اجراءات ، وابلغها بأن الحكومة الفارسية باعترام المقيم اتخذ مثل تلك الاجراءات ضد شيخ البحرين ، وإن الطريقة البهلوانية التى تصرف بها بيلى أخيراً تثير القلق من احتمال تعرض مناطق أخرى من فارس لنفس الاجراء . وقد أحال اليسون احتجاج وزير الخارجية الفارسية الى بيلى للرد عليه ، وقد أجاب المقيم بأنه يرى بأن الاحتجاج لا مبرر له ، وأن ادعاء الحكومة الفارسية باعتراف الحكومة البريطانية بسيادتها على عمان والبحرين هو امر لم نسمع عنه من قبل ، وإنما الحقيقة هى عكس ذلك ، وأن الادعاء لا يعدو أن يكون ادعاء ملفقاً وسبق للحكومة البريطانية أن رفضته أكثر من مرة ، أما اليسون فلم يكن يرى من الأسباب ما يدعو الى ابلاغ حكومة طهران مسبقاً عن أية اجراءات ثابديية قد تقوم الحكومة البريطانية بها ضد الدول البحرية على الخليج » إن المقيم السياسى البريطانى فى الخليج لم يكن فى أى وقت من الاوقات مسئولاً عن القيام بمسئوليته أمام الحكومة الفارسية وأن الججة التى تدرعت بها حكومة فارس فيما يتعلق بالجزر الفارسية لا تقوم على أى أساس ، كما أن حاكم عام إقليم فارس قد سبق أن اجرب للحكومة البريطانية عن امتنانه على تقديم احدى السفن المسلحة لتكون تحت تصرف الحاكم لى يستخدمها فى زيارة الجزر الفارسية وأختتم بيلى رسالته بقوله بأن المفروض من وزير خارجية فارس أن ينفث بخطاب شكر للحكومة البريطانية بدلاً من تقديم الاحتجاجات .

كان الشعور العام فى الاوساط الحاكمة فى لندن لا يدعمه الز

الارتياح ، فقد أوضح كيه بأن هذا الوضع هو نتيجة ازدواجية السلطة فى الخليج ، بينما يطالب بشدة اتخاذ اجراء ما لوضع حد لهذا التضارب فى السلطات الذى يسبب كثيرا من الاحراج لحكومة صاحبة الجلالة كما أن كيه لم يكن يعتقد بأن احتجاج فارس له مبررات كافية ، فقد حاولت فارس مئات المرات تأكيد سيادتها على البحرين ولكننا كنا نعارض تلك المحاولات ونرفضها ، وفى رأى أن شيخ البحرين قد نال ما يستحقه من الجزاء على انتهاكه لأمن الخليج ، كما أن حكومة الهند قد صدقت على الاجراءات التى اتخذها بيلى فى هذه المشكلة غير أن كلارندون كان ينظر الى الموضوع من زاوية أخرى باعتباره المسئول عن العلاقات البريطانية مع فارس ، حيث أن الوضع القائم لم يكن يسمح له بممارسة سلطته على اجراءات حكومة الهند أو مرعوسيتها فى الخليج فى الأمور التى تمس تلك العلاقات ، الأمر الذى كان يسبب له احراجا كثيرا ، وقد كان الغرض من منع المقيم البريطانى من اجراء اتصالات مباشرة مع حكومة فارس واحالة جميع القضايا التى لا علاقة لها بالمفوضية البريطانية فى طهران ، هو مواجهة المشاكل التى تنشأ من مثل هذه المشكلات ، وبعد أن أصبح الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من اختصاص الحكومة الهندية فيما بين عام ١٨٥٩ - ١٨٦١ منع المقيم حتى من الاتصال بالسلطات الإقليمية فى شيراز التى تتعلق بأمن الخليج أو الرعايا البريطانيين المقيمين فى المنطقة ، وان كان هذا الحظر قد ألغى بعد اعتراض بيلى عليه فى أعقاب تعيينه مقيما بريطانيا فى الخليج بحجة أنه يحد من القيام بمسؤوليته على الوجه الاكمل .

إن السلطة التى تمارسها مفوضية طهران ثم وزارة الخارجية عن

طريق المفاوضات هي المسائل التي تخص فارس ، وأن المقيم مسئول أمام حكومة الهند في ممارسة وظيفته في الخليج ، ثم مكتب شئون الهند من خلال حكومة الهند ، وأما بالنسبة لبعض المسائل ، وعلى الأخص تجارة الرقيق فقد كان خلافا مستمرا بين وزارة الخارجية وبين مكتب شئون الهند وحكومة الهند ، غير أن وجود وزير خارجية بريطاني قوى مثل بالمريستون ويعتمد على صديق متعاطف معه مثل هوب هاوس في مكتب شئون الهند ، فان هذا يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في السياسة البريطانية في الخليج ، غير أن تضارب الآراء أو بالأحرى تضارب الصلاحيات كان أمرا مألوفاً بين أولئك المسؤولين البريطانيين ، فلقد كان موقف كلارندون من فارس وبالتالي من الأحداث التي تؤثر على العلاقة البريطانية بها يتأثر من موقفه من التغلغل الروسي في آسيا ، ومن ثم فقد كان حريصاً على صداقة فارس ودعم استقلالها ، كما كان يرى أن موضوع تضارب المصالح البريطانية والفارسية في الخليج ، وتسوية هذه المشكلة ينبغي أن يتم لا من زاوية المصالح البريطانية في الخليج فحسب وإنما من زاوية مصالحها في قارة آسيا كلها ، ولهذا الأسباب كان كلارندون يدعو إلى معاملة الحكومة الفارسية بدلا من الإجراءات التي تسير ضدها (١) .

في نهاية شهر ديسمبر قام القائم بأعمال حكومة فارس في لندن بتميز الاحتجاج الذي سلمه إلى اليسون في شهر نوفمبر ١٨٦٨ ، وقد أحيل احتجاجه مع الشكوى السابقة إلى مجلس الهند للنظر فيه وللرد على الاحتجاج ، كما أرسلت نسخة من خطابات بيلي والتي وصلت من الهند

(١) انظر مكاتبات حكومة الوطن (سرى) محضر كلارك مجلد ٦٢

الى وزارة الخارجية البريطانية ، وفى يوم ٥ يناير ١٨٦٩ أوعز كلارندون الى اليسون بأن يبعث برده مناسب للحكومة الفارسية حول الاجراءات التى اتخذها بيلى وطلب فى نفس الوقت رأى مجلس الهند فيما اذا كان من الافضل ابلاغ الحكومة الفارسية مسبقا بمثل الاجراءات (١) .

وقبل وصول رد مجلس الهند كان القائم بالأعمال الفارسى هو الجنرال الحاج محسن خان قد تقدم باحتجاج آخر الى كلارندون تأكيداً للتهمة التى وجهها سابقا ، وذكر بأنه كان على بيلى أن يترك تقرير موضوع التعويضات عن الاضرار التى نتجت عن اجراء حاكم البحرين للحكومة الفارسية (٢) وقد رد مكتب الهند برسالة مقتضبة على اتهامات حكومة فارس وجاء فيها : « ان شيخ البحرين حاكم مستقل وقد اعترفنا باستقلاله هذا عن طريق المعاهدات والاتفاقات التى عقدت معه ، وقد سبق لنا أن رفضنا مطالب فارس بحق السيادة على البحرين ولم نعترف بها اطلاقا » واما القول بأن الشيخ محمد بن خليفة كان يرفع العلم الفارسى على قصره عندما شن بيلى هجوما على بلاده ، فان هذا الامر ليس له أية أهمية وازداد المكتب بأن المعروف منذ وقت طويل ان شيخ البحرين قد تعود

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من هموند الى مرفيل ١٨٦٨/١٢/٢٩ ومن مرفيل الى هموند ١٨٦٨/١٢/٣١ مجلد ٦٣ من هموند الى السكوتير المساعد لمكتب الهند ١ فبراير ١٨٦٩ ومرفق معه نسخة من خطاب كلارندون الى اليسون ١٨٦٩/١/٥ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٣ من محسن خان الى كلارندون ١٨٦٩/٢/١١ وقد ارفق نسخة منه فى خطاب هموند الى السكوتير المساعد لمكتب الهند ١٨٦٩/٢/١٥ .

على رفع العلم الفارسي أو التركي كلما داهمته مشكلة ، وبناء على ذلك فمن الأفضل كما بين مكتب الهند اغفال هذا الموضوع في كل من لندن وطهران ، وربما كان من المناسب أن نذكر أن شيخ البحرين حاكم مستقل وسوف تلزمه الحكومة البريطانية بتطبيق نصوص المعاهدة التي عقدت معه أخيرا (١) .

في يوم ٥ مارس (٢) سلم كلارندون نبذة من هذا البيان الى محسن خان ، غير أن القائم بالأعمال لم يبد أى اهتمام بالموضوع ، فقد تلقى تعليمات جديدة من طهران تطالبه باثارة الموضوع ، وقد قام بذلك في منتصف مارس غير أن كلارندون احاله الى أرجيل الذي ارتبط بتلك المشكلة بصورة اقوى ، الا أن محسن خان عند اجتماعه بأرجيل في بداية شهر أبريل لم يخرج بأية نتيجة ، فقد كرر له أرجيل ما سبق ان قيل في هذا الموضوع ، وهو أن السلطات في الهند تعتبر البحرين بلدا مستقلا . وفي اجتماع آخر لمحسن خان مع كلارندون سلمه احتجاجا آخر . ليقدمه الى وزارة الخارجية في ١٣ أبريل ، وقد ارفق في الاحتجاج نسختين من خطابين كان قد كتبهما محمد بن خليفة وذكر محسن خان أنهما يثبتان سيادة فارس على البحرين .

أما الخطابان فقد بعث بهما محمد بن خليفة الى كل من الشاه وأمير فارس في أبريل ١٨٦٠ عندما كان يزور البحرين . كل من المبعوث الفارسي

(١) نفس المصدر خطاب من ميرفيل الى هموند ١٨٦٩/٢/٢٧ .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن سري مجلد ٦٣ خطاب من هموند الى ميرفيل ١٨٦٩/٣/٣ ومرفق مع مسودة الخطاب لمحسن خان ومن ام ١٠ اى جرائد . دق (السكترير المساعد بمكتب الهند) الى هموند ١٨٦٩/٣/٥ .

والتركي ، غير أن الخطابين المشار إليهما لم يتركأ أى انطباع لدى كلارندون ولدى مكتب شئون الهند الذى عاد فأوضح موقفه من جديد لكلارندون يوم ٢١ أبريل : « أن الحكومة البريطانية قد امتنعت حتى الآن عن الاعتراف لفارس سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بشرعية سيادتها على البحرين وأن أى تراجع عن هذه السياسة سوف يوجد ثغرة ينفذ منها حاكم البحرين لكى يتنصل من الالتزامات التى تعهد بها بالنسبة للمحافظة على الأمن فى الخليج والذى تعتبر الحكومة البريطانية الدولة الوحيدة التى نلزمه بتنفيذ هذا التعهد : » أن احلال سلطة فارس الواهية والبعيدة عن مراكزها على شئون المنطقة محل الدولة التى تتقلد بالفعل مسئولية حماية الخليج ، سوف يعرض السياسة البريطانية المتبعة منذ وقت طويل فى الخليج للخطر » غير أن أرجيل على أى حال لم يعلق الباب أمام مقترحات كلارندون القائلة بوجوب انتهاج سياسة تفاهم مع فارس حول قضية البحرين بهدف الحفاظ على المصالح البريطانية الواسعة فى فارس ، كما أشار الى استعدادة للإيعاز الى حكومة الهند بتكليف المقيم البريطانى فى بوشهر بإبلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران عن أية اجراءات يعتزم المقيم اتخاذها ضد حاكم البحرين ليلبغها بدوره الى الحكومة الفارسية على سبيل المجاملة . وأضاف أرجيل بأن هذه الخطوة سوف لا تؤثر على أية اجراءات قد يتعين على المقيم اتخاذها بحكم الضرورة .

اتخذ أرجيل هذه الخطوة فى وجه معارضة شديدة من جانب مساعديه ، وعلى الأخص من جانب كيه الذى كان أكثر المسئولين البريطانيين الماما بمشكلة البحرين . وعلى الرغم من ذلك فقد أثر وزير الدولة الاستماع الى رأى كلارندون وهنرى رولنسون ، الذى اختير عضوا بمجلس الهند والذى كان يؤيد تأييدا تاما موقف وزير الخارجية ،

وكان رولنسون قد اعرب في مذكرة الى أرجيل في آواخر مارس ضمنها رايه في الموقف وهو ، أن الموقف القانوني للحكومة البريطانية حول مشكلة البحرين ليس قويا ، وذكر بأن اتفاق ١٨٦١ لا يمنع حكومة فارس من ممارسة سيادة ولو ضعيفة على مشيخة البحرين ، ومن ناحية أخرى كان رولنسون يتصور بأن هذا الموقف له مبرراته من وجهة نظر الاعتبارات التي أبدتها بريطانيا تأييدا لموقف حكومتها ، كما كانت الضرورة تقضى أيضا مصانعة فارس في سبيل أهداف سياسية أهم . » . ومما يؤسف له كثيرا كما يقول رولنسون أن نتخذ موقفا متشددا من فارس حول موضوع ليست له أى قيمة سياسية في الوقت الذي قد نحتاج الى فارس وإلى كسب صداقتها في كثير من المواقع ، دون أن يكون في مقدورنا مجابتهها، وكان رولنسون يعنى الخلافات القائمة بين بريطانيا وفارس حول مناطق إقليم أذربيجان والحيرة وساحل مكران ، ويختتم رولنسون آراءه هذه بقوله ، بأنه من المؤكد أننا لو رفضنا مطالب الحكومة الفارسية جملة وتفصيلا دون أن نسعى الى الالتقاء معها في منتصف الطريق فإن علاقتنا معها سوف تسوء مما سيؤثر على موقف الوزير البريطاني في طهران .

ان هذه النصائح بالاضافة الى موقف كلارندون نفسه من حكومة فارس قد دعت كلارندون الى ارسال رد ودى على احتجاج محسن خان وفى هذا الرد المؤرخ ٢٩ أبريل والذي ارسل عن طريق القائم بالاعمال الفارسى لم يتعرض كلارندون فيه الى موضوع سيادة فارس على البحرين وانما حاول قصارى جهده بأن يوضح لحكومة فارس أن حرص الحكومة البريطانية على أمن الخليج هو السبب الوحيد الذي جعلها تعتبر حاكم البحرين مسئولا عن الاتفاق الذي وقع عليه بل مضى كلارندون الى أبعد من ذلك ، فذكر في رده بأنه اذا كانت حكومة فارس على استعداد لان

تتولى بنفسها الحفاظ على الأمن فى الخليج فان الحكومة البريطانية ستوافق على ذلك نظرا لأن ذلك سوف يعفيها من نفقات باهظة ، ولكن اذا لم يكن الشاه مستعدا لتحمل هذه المسؤولية فان النتيجة ستكون الفوضى التى ستعم الخليج وفى ختام الرسالة أشار وزير الخارجية بأنه حرصا منه الى ارضاء الشاه فان الحكومة البريطانية سوف تقوم باخطار حكومة فارس مقدما بآية اجراءات رادعة قد تضطر الى اتخاذها ضد حاكم البحرين .

غير أن الخطاب رغم اعتدال لهجته لم يرض محسن خان الذى كان يسعى الى الحصول على تنازلات ولو طفيفة حول موضوع السيادة الفارسية تؤدي بدورها الى كسب رضا الشاه . فى هذا الرد تجاهل كلارندون موضوع السيادة الفارسية وركزا رده على موضوع أمن الخليج وهو الأمر الذى لم يكن يهم لا محسن خان ولا شاه فارس . وفى يوم ٨ مايو بعث القائم بالأعمال الفارسي فى لندن بخطاب الى كلارندون يستفسر فيه عما اذا كان وزير الخارجية سيوافق على تعديلين طفيفين على نص خطابه المؤرخ ٢٩ / ابريل ، الاول اضافة فقرة تنص على أن الحكومة الفارسية قد تقدمت باحتجاج تؤكد فيه حقوق السيادة التى تتمتع بها على البحرين وبأن الحكومة البريطانية قد وضعت ذلك الاحتجاج موضع الاعتبار اما الثانى فهو اضافة عبارة تنص على أن الشاه لديه الامكانيات الخاصة به للمحافظة على الأمن والنظام فى الخليج وبأن الحكومة البريطانية لن تتخذ أى اجراء ضد حاكم البحرين قبل ابلاغ الحكومة الفارسية مقدما بالاجراء الذى تنوى اتخاذه . ويبدو من طلب التعديل أن محسن خان قد استغل تسامح كلارندون من حيث التعديلين المشار اليهما آنفا لانتزاع

اعتراف من الحكومة البريطانية ولو بصورة غير مباشرة بالسيادة على البحرين .

غير أن كلارندون لم تنطل عليه تلك المحاولات ، ولهذا فقد قرر بالاشتراك مع أرجيل فى الأسبوع الثانى من شهر مايو الموافقة على مطالب الحكومة الفارسية بالنسبة للشرط الاول بينما رفضا الشرط الثانى كلية واضيف الى الخطاب ، على أساس اقتراح من أرجيل ، فقرة شرطية فيما يختص بإبلاغ حكومة فارس مقدما عن أية إجراءات تأديبية قد تتخذها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالبحرين وجاء فى هذه الفقرة بأن الحكومة البريطانية لا توافق على تجريد المسؤولين البريطانيين من حماية الأمن فى منطقة الخليج ومن ممارسة سلطتهم فى فرض العقوبات على شيخ البحرين عن أية انتهاكات واتفاقيات معقودة اذا كان الإبلاغ عن هذا الاجراء لحكومة فارس قد يعطل تنفيذها على حساب الأمن فى الخليج وفى أواخر شهر مايو وضعت صيغة معدلة فى خطاب كلارندون المؤرخ ٢٩ ابريل لمحسن خان للنظر فيها وجاء هذا التعديل فى صدر الخطاب على النحو التالى : « تبادر الحكومة البريطانية الى الاعتراف بأنها قد تسلمت خطابا من حكومة شاه فارس تحتج فيه على تجاهل بريطانيا لحقوق السيادة الفارسية على البحرين وبأن الحكومة البريطانية بحكم ذلك قد وضعت هذا الاحتجاج موضع الاهتمام أما التوضيح الذى اقترحه أرجيل فقد اضيف فى ذيل الخطاب ، غير أن كلارندون الذى كان مصمما على مراعاة الشاه قد خفف من حدة اللهجة باضافة تعهد من الحكومة البريطانية بأرسال (خطاب مفصل) الى طهران عن أية إجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، ولكن دون الإبلاغ عنها مقدما ، وعلى الرغم من تردد مكتب الهند حول مضمون صيغة الخطاب الا أنه لم يعترض عليه ، وفى شهر

يونيو ارسل الخطاب بصيغته المعدلة الى القائم بالاعمال الفارسي في لندن.

حاولت الحكومة الفارسية أكثر من مرة أن تجد تفسيراً لخطاب كلارندون حول العبارة التي أدرجت بموجب طلب محسن خان بما يوحى أنه اعتراف من بريطانيا بالسيادة على البحرين كحكومة فارس ، في حين أن الرسالة لم تكن تتضمن شيئاً من هذا القبيل ، ومما لا شك فيه أن كلارندون في محاولاته التعلق بسراب الصداقة الفارسية كان يسعى الى مهادنة فارس حول موضوع البحرين سواء من حيث فشله ، بالتأكيد على استقلال حاكم البحرين ، أو من حيث استعداده لإبلاغ الحكومة الفارسية عن أية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، كما أنه بعمله هذا قد سمح للفرس للعبث بشئون المنطقة ، وآثم لن يترددوا في انتهاز تلك الفرصة .

وبعد فرار الشيخ محمد بن خليفة من البحرين لجأ الى الكويت ثم الى القطيف ، وفي القطيف عقد اتفاقاً مع حاكم يعتبر من أعدائه القدامى وهو الشيخ ناصر بن مبارك أحد المنشقين من آل خليفة ، والذي وصفه الكابتن جونز في عام ١٨٥٩ بأنه من أعداء السلام في الخليج ، كما انضم الى الاثنین منشق آخر هو محمد بن عبد الله ، لقد سعى الاثنان في اقناع الأمير عبد الله بن فيصل بمساعدتهما بالإطاحة بعلى ابن خليفة والاستيلاء على السلطة . ولكن المحاولة على ما يبدو لم تنجح ، على الرغم من أن الأمير عبد الله لم يعترض على إقامة الشيخ المخلوع في القطيف والسعى الى استرداد الحكم ، كما لم يعترض على جهود الزعيمين لجمع الأنصار من بدو بني حجر سكان الأحساء ، وفي سبتمبر ١٨٦٩ دخل الاثنان الى البحرين بنحو ٥٠٠ رجل وبمجرد دخولهما البحرين نشبت الثورة بقيادة الحاكم السابق محمد بن عبد الله الذي كان قد اصططح مع على بن خليفة ، وكان الاثنان في البحرين وقد قطع رأس على وتم الاستيلاء على

النامة بعد معركة قصيرة واستبيحت المدينة لبنى حجر ، وبعد هذا استدار محمد بن عبد الله على حلفائه فأودع محمد بن خليفة السجن وأعلن نفسه الحاكم على البحرين .

وبمجرد أن علم بيلي بهذا الاعتداء اقترح على السلطات الحاكمة في الهند القيام بإجراء حاسم عن طريق فرض حصار على الجزيرة ، وارغام زعماء التمرد على الاستسلام وتنصيب عيسى بن خليفة حاكما على البحرين والاعتراف به ، كما اقترح مصادرة أموال وأمالك المتمردين ودفع حصيلتها لضحايا العدوان تعويضا عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم ، بالإضافة الى ابلاغ الأمير الوهابي بقرار الحكومة البريطانية بفرض تلك العقوبات على المعتدين ، وفرض حصار على الأحساء الى أن ترد الممتلكات التي نهبا بنو حجر الى أصحابها ، وفي حين أقرت حكومة بومباي اقتراحات بيلي ، فان حكومة الهند لم تؤيد اتخاذ اجراءات متسعة ولم تصدر تعليمات الى المقيم الا بعد خمسة أسابيع ، واقتصرت على فرض الحصار على البحرين واعتقال قتلة الشيخ علي بن خليفة والاعتراف بنجله عيسى حاكما على البلاد بشرط موافقة السكان . أما فيما يختص باملاك المعتدين فقد رأت الحكومة ارجاء هذا الامر خوفا من أن يؤدي الى احراج الحاكم الجديد من الناحية السياسية ، وتطبيق نفس القرار على الاقتراح الخاص بتوجيه تحذير الى الأمير عبد الله نظرا لأن تواطؤه في الاعتداء لم يتأكد ، ومع ذلك فان القوة البحرية المطلوبة لم تتوافر لبيلي حتى يمكنه فرض الحصار على سواحل الأحساء ، كما أوعز الى بيلي أيضا بإبلاغ الوزير البريطاني المفوض في طهران بالاجراء الذي قد يتخذه لكي تكون الحكومة الفارسية على بينة منه .

وصل بيلي الى البحرين في الأسبوع الثالث من نوفمبر ومعه أربع سفن ، وبعد حصار قصير امتسلمت حامية المحرق حيث كان يتحصن

الشيخ محمد بن عبد الله الذى اودع السجن مع محمد بن خليفة وعدد من اتباعه ، أما الشيخ ناصر بن مبارك فقد تمكن من الهرب الى الاحساء ، وبعد ذلك استدعى عيسى بن على من قطر حيث كان يشغل والى المنطقة هناك ، وتم تنصيبه حاكما على البحرين واعترفت به الحكومة البريطانية . ورغم تحفظات حكومة الهند اشترط بيلى على الشيخ عيسى مصادرة املاك زعماء التمرد وتعويض المتضررين من الاعتداء . وفى الوقت الذى كان فيه بيلى يقوم بتلك الاجراءات حاولت سفينة مسلحة قادمة من بوشهر اختراق الحصار ، فتم حجزها وتبين آلتها تحمل مبعوثا من ميرزا مهدى ممثل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر ومعه خطابات وهدايا لمحمد بن عبد الله وقد سمح بيلى للمبعوث بتسليم الرسائل الى حاكم البحرين ثم أمر بمصادرتها ، غير أن المتمردين لم يستفيدوا شيئا من تلك الرسائل التى بعث بها ميرزا مهدى الى الشيخ المخلوع والتى يهنئه فيها على استيلائه على السلطة فى البحرين ويؤيده فى ذلك .

وقد أدت الاجراءات التى اتخذها بيلى الى انهيار سليل من الاحتجاجات من الحكومة التركية والافارسية . وفى الاسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ قدم السفير التركى فى لندن احتجاجا من حكومته الى وزارة الخارجية البريطانية ضد اجراءات المقيم ، وأعرب فيها عن اسفه لتلك الاجراءات ، ووصفها بأنها قد وقعت نتيجة لعدم فهم بيلى بأن البحرين جزء من الاراضى التركية ، أما الحكومة البريطانية فقد رفضت الاحتجاج وأوعزت الى القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية بابلاغ الباب العالى بأن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها الاعتراف بسيادة تركيا على البحرين وبأن هذا الموقف سبق أن أوضحه اللورد بالمستون فى بيانه فى شهر فبراير ١٨٥١ أما محسن خان فقد سلم

احتجاجه يوم ٢٢ يناير ثم عاد فعززه باحتجاج آخر أكثر تفصيلا بعد شهرين ، وقد ذكر فيه بأن حكومته تشعر بأنها قد جرحت من الاجراءات التى اتخذها بيلى ، بعدم ابلاغها بتلك الاجراءات وبقيام بيلى باحتجاز مبعوث ميرزا مهدى الى البحرين ومصادرة الرسائل التى كانت فى حوزته . وقد استاء كلارندون كثيرا من تصرفات بيلى واعتبرها اجراءات تتسم بالقسوة . وفى يوم ٢٢ مارس وبعد أن سلم محسن خان احتجاجه الثانى طلب كلارندون من مكتب شئون الهند تفسيراً لما حدث وأكد على أهمية هذا الطلب وقال « بأننا اذا أخذنا فى الاعتبار الخطابات التى تبودلت مع حكومة فارس بشأن البحرين فان التوقعات الخاصة بسياستنا مع تلك الدولة والتى أوضحناها لحكومة الشاه ونظرا للأهمية البالغة بالنسبة للمصالح الهندية والمصالح الامبراطورية بعدم اللجوء الى اتخاذ اية اجراءات قد تؤدي الى تعزيز صفو العلاقات بين البلدين .

غير ان مكتب شئون الهند كان مترددا فى ارسال مثل هذا الايضاح ، وجاء فى رده الذى ارسل فى اليوم الثانى ما يفيد بأنه قد استلم من الهند صورا للخطابات التى صادرها بيلى ، والتى تؤكد بأن زمرة القراصنة فى الخليج هى المسئولة عن مصرع شيخ البحرين الذى تعترف به الحكومة البريطانية ، والذي كان يلقى التشجيع والتأييد من المسئولين فى حكومة فارس . كذلك وصلت رسالة أخرى من ماير يعرب فيها عن استيائه وأسفه من اجراءات كلارندون مع محسن خان فى عام ١٨٦٩ ، وعلى الأخص بيانه للقائم بالأعمال الفارسى بأنه اذا كانت حكومة فارس ترغب فى انشاء قوة بحرية لها فى الخليج للمحافظة على الأمن والسلام فان الحكومة البريطانية لا تمنع فى ذلك ، خصوصا وأن هذا الأمر سوف يعفيها من التكاليف الباهظة فى هذه المسئولية وفى هذا الخصوص

اوضح الحاكم العام « ان حكومة فارس عاجزة فى الوقت الحاضر عن وضع حد للاضطرابات والعمليات القرصنية ، كما أنه ليس لديها أسطول لهذه المهمة حتى لو انها استطاعت الحصول على سفن حربية ، وأنه لا يمكن لنا أن نسلم اليها مسؤولية الدفاع عن منطقة الخليج ، لأن ذلك سوف يغضب حكومة مسقط والرؤساء العرب فى الخليج الذين يرفضون مطالب الحكومة الفارسية ، كما أن الوهابيين بل والحكومة التركية سوف تعترض عليها ، وربما تتقدم بمطالب مماثلة بحقوق السيادة على المنطقة ، وهذا أمر يتعارض مع مسئوليتنا فى حماية الأمن والسلام فى الخليج . كما أن الالتزامات التى اتخذناها على عاتقنا للزعماء العرب بالمحافظة على الأمن فى الخليج وردع أية اعتداءات تقع على المنطقة واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الصدد والتعويضات عن الاضرار التى تنتج عن ذلك هى كلها من الاهمية بحيث لا يمكننا التنصل منها أو نقضها ويبقى أن الضمان الوحيد لاستتباب الأمن والسلام لحركة التجارة الدولية فى المنطقة هو القيام بتلك المسئوليات والتى قبلنا الاضطلاع بها بتردد ، وبموافقة اصحاب الشأن . وهى الواجبات التى تحملناها على مدى أكثر من نصف قرن والتى لا تستطيع حكومة فارس بامكانياتها المحدودة وبنفوذها الضئيل على قبائل الساحل أن تقوم بها .

ويستطرد ماير فيقول ، وبالإضافة الى المعاهدات التى عقدت مع الزعماء العرب والتى لا يجوز لنا أن نتخلى عنها بأية صورة من الصور فإن الوقت المناسب لتشجيع مثل هذه المطالبات التى لا تقوم على أساس والثى عفى عليها الزمن ، وخلال فترة الاستقرار التى شهدتها المنطقة منذ أن تولينا الاشراف عليها تطورت حركة التجارة وتحول السكان العرب من القرصنة الى المهن السلمية والتجارية مستفيدين من الأمن الذى حققته

حمايتنا للخليج ، وها هي ذى السفن البريطانية ترتاد مياه الخليج من اقصاه الى اقصاه وآن رعايانا يستثمرون أموالا طائلة فى صناعة اللؤلؤ وفى الحركة التجارية مع العراق وفارس وشبه الجزيرة العربية ، وفى كل يوم تتجلى أهمية الخليج كشریان حيوى للتجارة بين البلاد الأوروبية والشرق ، وحتى او عاد الفضل فى ذلك الى الاتفاقيات السياسية آنفة الذكر وحتى او كانت فارس لديها القوة البحرية الكافية للسيطرة على الأمن فانه سيكون سياسة خرقاء لو سلمنا مقاليد حراسة هذه المصالح المتعددة اليها ، وأن أقل محاولة من جانبنا للاقرار لها بهذه المسئولية فان ذلك سوف يؤدى الى انخفاض حكم التجارة والى انفجار الاضطرابات والصراعات المسلحة والقرصنة والسلب والنهب فى الخليج وستنحدر المنطقة كلها الى هاوية الفوضى التى استطعنا بقوتنا البحرية أن نحمل المنطقة منها طوال نصف القرن الأخير) .

لم يوافق ماير على اجراءات بيلى فى البحرين فحسب وانما اشاد بموقف شئون الهند وتم اليعاز الى كلارندون بتاريخ ٢٣ مارس بموافقة أرجيل على مقترحات الحاكم العام (باعتبار البحرين مشيخة مستقلة ليس لشاه فارس أى سلطان عليها) . والواقع أن وزير الدولة رفض جملة وتفصيلا كل ادعاءات فارس وانتقادات وزير الخارجية التى لم يكن لها مبرر على الإطلاق ، وأن أرجيل قد وافق على موقف الحاكم العام من حكومة فارس بوجوب تقديم تفسير مقبول عن سلوك المسئولين الفرس فى تشجيعهم لأعمال القرصنة التى تعرض حياة الناس للخطر والى فقدان ممتلكات الرعايا البريطانيين بالإضافة الى ما تشيعه من فوضى واضطراب فى المنطقة .

وقد نقل محمد بن خليفة ومحمد بن عبد الله بصحبة ثلاثة من كبار

مساعدتهما الى الهند وادعوا السجن ثم نقلوا الى سجن شومار الذى مكثوا فيه حتى عام ١٨٧٧ عندما توفى محمد بن عبد الله واحد زملائه تم نقل محمد بن خليفة وبقية السجناء الى عدن ، ثم بعد ثلاثة سنوات افرج عن اثنين من رفقاء الشيخ أما الشيخ نفسه فقد بقى فى السجن حتى عام ١٨٨٧ عندما افرج عنه بشرط أن يعيش فى الأراضى المقدسة والا يحاول العودة الى البحرين ، وقد توفى فى مكة عام ١٨٩٠ .

أمضى السيد عزان بن قيس العامين الاولين من حكمه مع القبائل الداخلية التى تناهضه وفى دعم مركزه فى آوساط القبائل التى كانت تؤيده وحقق فى ذلك نجاحا ملحوظا ، غير أن حكومة الهند لم تكن تؤيده وأن بيلى بالذات كان يعارض استيلاء عزان بن قيس على السلطة معارضة قوية ، ولم يكن يزكى التقارير التى كان يبعث بها اتكنسون من مسقط منذ شهر ديسمبر ١٨٦٨ ، وكان يؤيد فيها للمسؤولين ثبات سلطة عزان فى عمان وعلى عكس اتكنسون كان بيلى يعتقد بأن عزان حاكم اجوف ومتطرف وأن غالبية القبائل كانت تؤيد السيد تركى بن سعيد أما فيتز جيرالد حاكم بومباى فكان يؤيد رأى بيلى ، ولذلك فقد بعث فى الأسبوع الثانى من فبراير ١٨٦٩ برسالة الى ماير يقترح فيها رفع القيود على تحركات السيد تركى ، وذكر فى تلك الرسالة بأن السيد تركى على عكس السيد سالم أو السيد عزان فله كثير من الاتباع ، كما أنه ينتمى مباشرة الى الأسرة الحاكمة التى يدين لها معظم العمانيين بالولاء ، كما أن هناك اعتبارا آخر كما يقول فيتز جيرالد وهو انه اذا حصل السيد تركى على الحكم فى مسقط فان مشكلة معونة زنجبار لمسقط سوف تحل تلقائيا نظرا لأن السيد تركى هو احد انجال السيد سعيد وبالتالي فله الحق فى تلك المعونة ، فاذا وافق الحاكم العام على رفع الحظر عن السيد تركى

ومساعدته ففي تلك الحالة يمكن أن يسمح له بالتوجه الى مسقط على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية أو ضمان وجود سفينة حربية في ميناء مسقط عند وصوله . وقد رأى ماير بأن ذلك الاقتراح يمكن أن يوضع موضع الاختبار ولكنه فصل بين موضوع ذهاب السيد تركى الى مسقط والتأييد العسكرى له ، وبالتالي فقد أشار الى فيتز جيرالد بأن السيد تركى لا ينبغى أن يسافر على سفينة حربية بريطانية ، أو ترافقه مثل هذه السفينة ، أو تقديم أى تعهدات له بالحماية أو المساعدة اذا ما قام بأى عمل للاطاحة بالحكم القائم فى مسقط .

ولم يبد السيد تركى أى ارتياح عندما أبلغ بقرار ماير ، وبأنه حر اذا شاء يذهب أو لا يذهب الى عمان ، وقال ، بأنه بدون مساعدة بريطانية لا يمكن أن يحقق أهدافه لأن الأمل ضعيف فى ذلك ، وذكر بأنه يفضل البقاء فى الهند مؤقتا لمراقبة الأحداث . وعلى الجانب الآخر كان السيد سالم ابن ثوينى يواصل نشاطه ، فقد توجه من بندر عباس الى ساحل الهدنة فى بداية عام ١٨٦٩ ، وهناك أخذ يقوم بمحاولات لكسب ود حاكمى دى والشارقة والقائد الوهابى فى البريمى لتأييده ، الا انه لم ينجح . وفى بداية شهر ابريل نقل اتكينسون من مسقط ، وعين بدلا منه اللفتنانت كولونيل ديسبراو الذى سبق له العمل بعض الوقت فى مسقط فيما بين ١٨٦٥ - ١٨٦٦ ، وكان الانطباع الاول لديسبراو الحاكم الجديد فى مسقط انطباعا مشجعا ، فقد ذكر للمسؤولين بأنه وجد السيد عزان بن قيس رجلا نشيطا وسياسيا حكيما ومقاتلا شجاعا ، وأنه طالما يوجد هناك منافس قوى للسيد عزان (اذا استثنينا السيد تركى باعتباره مناورا سياسيا عنيدا) وأنه طالما استمر السيد عزان فى خوض المعارك دفاعا عن البلاد وحدودها فائنا يمكن أن نعتبره حاكما كفئا . الا أن ديسبراو عاد

فغير رأيه هذا لا لأسباب تتعلق بما طرأ على موقف السيد عزان من تغيير
فحسب وإنما لاختلافه معه ، ففي منتصف شهر أبريل تسلس السيد ناصر
ابن السلطان بويى من مسقط وتوجه الى جواذر الواقعة على ساحل مكران
واستولى عليها . وقد قرر السيد عزان ارسال سفينة مسلحة لاعتقاله
وإعادته الى مسقط ، لولا تدخل ديسبراو وطلبه من قائد السفينة الحربية
ترياد التى كانت موجودة فى مسقط أن تمنع سفينة عزان من التوجه الى
جواذر ، كما تدخل ديسبراو مرة أخرى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو
ومنع السيد عزان من ارسال أسلحة عن طريق البحر الى بلكا على ساحل
الباطنة على أساس التعليمات التى صدرت اليه من حكومة الهند فى شهر
مايو لمنع اية عمليات بحرية من أى طرف من الاطراف سواء فى مسقط أو
فى غيرها من الموانئ حتى ولو اضطر الى استعمال القوة المسلحة وعندما
رفض السيد عزان الامتثال لطلب ديسبراو انزل ديسبراو علم حكومته
فى شهر مايو وانسحب الى السفينة المسلحة كلاًى التى كانت راسية
فى الميناء .

وبعد ثلاثة ايام وصل بيلى الى مسقط على الباخرة ديهلوس وانتقد
ديسبراو على تصرفه المتسرع واوضح له بأن تعليمات الحاكم العام
تقتصر على مرور المسلحين فيما بين جواذر ويندر عباس وساحل عمان
فقط ، ولا تشمل التحركات داخل المياه العمانية ثم طلب منه اعادة رفع
العلم ، غير أن ديسبراو اصر على موقفه واشترط أن يقدم له السيد
عزان اعتذاراً عن ذلك ، وقد ارسل السيد عزان الاعتذار المطلوب ،
وبالتالى فقد رفع العلم من جديد ، على الرغم من أن ديسبراو عاد مرة
أخرى الى السفينة ، وفى آخر ذلك اليوم تعرض ديسبراو لتصرف غريب
من جانب بيلى ، وقد بعث بتقرير عن هذا الحادث الى بومباي قال فيه :
(٣٤ — بريطانيا والخليج / ٢)

» فيما بين الساعة الخامسة والسادسة من مساء ذلك اليوم توجه الكولونيل بيلي الى الشاطئ ونزل على رصيف دار المعتمد البريطاني كما شوهد بعد ذلك وهو يجلس مع السيد عزان فى شرفة منزله وكان بيلي يرتدى بذلة مدنية ومعه أعضاء المثلثة يرتدون نفس الملابس أيضا وكان الشيخ الخليلى والسيد عزان يشتركان فى الاجتماع وكان كل شيء يبدو واضحا من السفينة كلالى وبعد انتهاء الاجتماع دلف بيلي الى قاربه ثم اطلقت ١٣ طلقة تحية من السيد عزان لبيلي ، وبعدها عاد الى سفينته ، وعند عودته اطلق بيلي هو الآخر ١٣ طلقة ردا على تحية السيد عزان « .

حتى ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالسيد عزان حتى على أساس الامر الواقع ، وقد كان كل من اكنسون وديسبراو يتنصل من الاجتماع بالسيد عزان ، وعندما كان الاثنان يبعثان برسائل اليه فقد كان ذلك يتم عن طريق الشيخ راشد بن ناصر كبير الحرث ، وعلى اى حال فلم تكن عند بيلي تعليمات تخوله الاجتماع بالسيد عزان أثناء زيارته لمسقط للتحقيق فى الاسباب التى دعت ديسبراو الى انزال العلم البريطانى ، بل ان التعليمات التى كانت لديه تنص على عدم مقابلة السيد عزان او التعامل معه . ولا يمكن التكهّن بشيء فيما دار من احاديث بين بيلي والسيد عزان فى اجتماعهما مساء يوم ٢٧ مايو ، وان كانت الاشاعات قد ذكرت بأن بيلي قد حرض السيد عزان على شن هجوم على المواقع الوهابية فى البريمى خصوصا وان تلك الفترة كانت الفترة المناسبة لشن مثل هذه الهجوم ، وفى يوم ٧ أبريل اغتيل النائب والوهابى فى البريمى تركى بن أحمد السديرى عندما اطلق عليه الرصاص وهو فى الشارقة التى توجه اليها لكسب تأييد للسيد سالم بن ثوينى للاطاحة بالسيد عزان وعلى الفور دعا الشيخ زايد بن خليفة السيد عزان بن قيس

الى الزحف على البريمي وإخلاء الحامية الوهابية منها ومن المحتمل أيضا أن يكون بيلي قد شجع السيد عزان على القيام بنفس المحاولة ، نظرا لأن بيلي منذ فشل محاولته في الرياض عام ١٨٦٥ وهجومه الفاشل على الدمام عام ١٨٦٦ بالإضافة الى الانتقادات التي وجهها اليه الحاكم العام أصبح ناقما على الوهابيين ، وبالتالي فمن المحتمل أن يكون بيلي خلال اجتماعه بالسيد عزان في ٢٧ مايو قد عرض عليه الاعتراف به حاكما على عمان مقابل طرد الحامية الوهابية في البريمي ، والذي يعزز هذا الرأي أن بيلي بمجرد عودته من لقائه بالسيد عزان بإدر الى ارسال برقية الى الحكومة بومباي يحثها على الاعتراف بالسيد عزان وقد جاء في تلك البرقية : « بما أن السيد عزان قد أصبح الحاكم الفعلي لعمان فليس هناك مناص من الاعتراف به ، وكان هذا الموقف من بيلي مفاجأة للحكومة بومباي على عكس موقفه السابق فقد ذكر تقرير سابق بعث به قبل ذلك مباشرة وصف فيه السيد عزان بأنه صنيعة للوهابيين ودعا الى تنصيب السيد تركي حاكما على عمان ولم يعرف السبب الذي جعله يتحول عن موقفه السابق ، بل أن بيلي نفسه لم يفصح عن سبب تغييره لموقفه من السيد عزان ، كما انه لم يذكر شيئا للمسؤولين في حكومة بومباي عن أحداث ٢٧ مايو عن اجتماعه بالسيد عزان ولم تعرف السلطات المسؤولة في بومباي عن هذا الأمر الا من التقرير الذي بعث به ديسبراو في شهر أغسطس التالي ، ومن المحتمل أن تكون الانتقادات الكثيرة التي كان يوجهها ديسبراو ضد بيلي جعلت حكومة بومباي تضيق ذرعا بالمعتمد السياسي في مسقط وبالتالي فقد تجاهلت كل انتقاداته .

أما حكومة بومباي فلم توافق على مقترحات المقيم ، فقد كان فيتر جيرالد يرى أن السيد عزان لا يعتبر الحاكم الفعلي في عمان وإنما كان وفق

تقارير ديسبراو مجرد شخص متشبث بالسلطة وبهذا أصبحت تقارير ديسبراو فى نظر السلطات الحاكمة فى بومباى غير موثوق بها نظرا لان أحداث ابريل ومايو قد جعلته يتخذ موقفا معاديا للسيد عزان ، كما جعلت علاقته بالمقيم تزداد سوءا نتيجة لتصوره بأن المقيم كان يسعى للحد من سلطته فى مسقط ويشكك حكومة بومباى فى كفاءته . وفى اواخر شهر يوليو أدلى ديسبراو ببيان صريح يعترض فيه على الاعتراف بالسيد عزان « زاعما أن الحكومة الحالية فى عمان هى حكومة ضد الشعب وأن الشعب ضدها » ولقد كان هذا رأيا غريبا من ديسبراو فى تلك المرحلة من ظروف عمان ، وبصفة خاصة وأن السيد عزان كان قد وطد نفوذه فى جميع أرجاء البلاد بعد نجاحه فى اقضاء الحماية الوهابية فى البريمى .

وفى اوائل يونيو حضر الى عمان وفد من حكومة الرياض وكان يحمل بعض الهدايا للسيد عزان من الامير عبد الله بن فيصل وخطابا منه يشير فيه « انه لاحظ ان السيد عزان يلقب نفسه بالامام ، وأوضح له بأن ايا كان اللقب الذى يصبغه على نفسه فلا مفر من دفعه الزكاة التى درج حكام عمان على دفعها له . وبعد استشارة عزان للخليلى قبل هدايا الامير الوهابى ، ولكنه لم يرد على رسالة الامير . وفى نفس الوقت حضر وفد من قبائل النعيم فى البريمى للاجتماع بالسيد عزان والاحتجاج لديه على الاجراءات التعسفية التى كان يقوم بها النائب الوهابى المتوفى ضدهم ويطلبون من عزان احتلال واحة البريمى . وقد ذكر ديسبراو فى تقرير له الى بومباى بأن السيد عزان والشيخ الخليلى وافقا على طلب قبائل النعيم . وفى منتصف يونيو تحركت قوة عسكرية قوامها ١٥٠٠ رجل غالبيتهم من النعيم بقيادة صالح بن على شيخ الحرث لاحتلال واحة البريمى ، وبعد معارك دامت ثلاثة ايام سلم القائد الوهابى عبد الرحمن

السديري ستين من رجال الحامية لهم ، وذلك فى يوم ١٨ يونيو وهكذا « انقد الله العمانيين من ظلم الوهابيين ودحرهم خاسئين » بهذه العبارة استهل خطابه الى بيلى غير آن ديسبراو لم يشاطر الامام فرحته وابتهاجه بذلك الانتصار ، وذكر « اننى فى حدود قدرتى ورؤيتى للأشياء أعتقد أن السيد عزان قد شن اعتداء على البريمى بغير وجه حق وأن على السيد عزان أن يتوقع عملا انتقاميا من جانب الوهابيين » .

فى الوقت الذى كان السيد عزان يستكمل اجراءات احتلال واحة البريمى ، قام السيد سالم بن ثوينى برحلة مفاجئة من دبى الى داخلية عمان فى محاولة للحصول على تأييد من القبائل ضد السيد عزان ، وقد شملت رحلته نزوى وازكى وبركا الموز ، الا انه لم يوفق فى كسب تأييد العمانيين ، ولو كان زعماء عمان يفكرون فعلا فى الثورة ضد السيد عزان لقاموا بذلك لصالح السيد تركى وليس لصالح السيد سالم ، أما السيد عزان فقد فطن للمحاولة التى قام بها السيد سالم ، وفى أول سبتمبر خرج من مسقط يرافقه الشيخ صالح بن على وذلك لاختضاع قبائل وسط البلاد وجنوبها وقبل خروجه قام السيد عزان باعتقال اثنين من زعماء النعيم وادعهم السجن وذلك تحسبا لما قد يقومون به من محاولات للتمرد ضده بعد أن أعلنوا صراحة بأن السيد عزان لم يف بالوعود التى قطعها على نفسه ، بدفع مخصصات لهم مقابل التأييد الذى منحوه له فى البريمى ، وحذروه بأنهم قد يضطرون الى تحريض الوهابيين للعودة لاحتلال البريمى . وقبل نهاية الشهر خضعت نزوى وازكى للسيد عزان . وبعد أن فرغ هو والشيخ صالح من هذه المنطقة توجهوا الى المنطقة الجنوبية وجعلان لتصفية الحساب مع قبائل بنى بوعلى والجنبنة الذين كانوا ابرز المؤيدين للسيد تركى .

كان اهتمام ديسبراو يتركز على الأحكام التعسفية التي فرضها السيد عزان على مسقط أكثر من اهتمامه بنجاحه فقد حل العلم العماني الأبيض اللون - شعار رجال الدين - محل العلم العماني الأخضر ، كما كان المطاوعة (رجال الدين) يحكمون الناس بالقوة ولم يكتفوا بفرض المذهب الإباضي على سكان مسقط فحسب وإنما حاولوا تطبيق هذا المذهب على غير المسلمين وبصفة خاصة على الهنود وأصدروا تعليمات وقوانين صارمة تحدد نوع الزي الذي ينبغي على الهنود أن يرتدوه ، كما أخذت العناصر المتطرفة في تطبيق تلك الإجراءات تطبيقا تعسفيا وكانوا يطوفون بالشوارع والطرق بحثا عن العصاة والمتمردين كما حظروا التدخين في الأماكن العامة وكذلك عزف الموسيقى . وفي النصف الأخير من عام ١٨٦٩ حاول العمانيون تنفيذ هذا الحظر حتى على الهنود المقيمين في مسقط وأخذوا يرغمونهم على حلق ذقونهم بحجة أنها كانت كثيفة . وقد أسفى ديسبراو معظم أوقاته في شهر يوليو في توجيه الاحتجاجات الى حكومة عزان عن تصرفات رجال الدين من اتباعه ولكن دون نتيجة ، ولم يكن في وسع ديسبراو أن يعمل شيئا لوقف التصرفات التعسفية المفرطة والتي كانت تمس أهل البلاد أنفسهم خصوصا الإجراءات العرفية لمصادرة العقارات والممتلكات الخاصة بال بوسعيد :

وفي التقارير التي بعث بها ديسبراو الى المسؤولين في الهند خلال النصف الثاني من عام ١٨٦٩ أكد فيها أن نظاما كهذا لا يمكن أن ينال التأييد الشعبي ، فضلا عن الاحتفاظ بمثل هذا التأييد لفترة ، وبالتالي فإنه لم يكن يعير الاهتمام للأنباء التي كانت تصل الى العاصمة عن الانتصارات التي كان يحرزها السيد عزان داخل عمان ، كما أكد أيضا بأن العمانيين يؤيدون السيد تركي ، وما أن يصل السيد تركي الى عمان فإن العمانيين

سوف يتوافدون عليه من كل مكان بجموعهم الغفيرة ، أما بيلى فقد كان يرى عكس ذلك وقال : « اننى قد اكون آيدت فكرة الاعتراف بحاكم من أسرة آل بوسعيد قبل ثلاث سنوات من هذا الوقت اما الآن فاننى اتصور ان جميع الأوساط العربية والأجنبية متفقة على ان مثل هذا الاعتراف سيؤدى فعلا الى استقرار الامور فى الدولة بصفة دائمة غير ان هذه الفرصة قد ذهبت الآن الى غير رجعة وان الشيء المنطقى الوحيد هو ان نعترف بالسيد عزان . وانتهد بيلى فرصة زيارته الى بومباى فى اوائل أكتوبر لكى يبحث فيتزجيرالد على اتخاذ تلك الخطوة ، غير ان حاكم بومباى لم يقتنع برأيه وأوضح له بأن السبب الأساسى الذى أبقى على عزان فى الحكم حتى الآن هو الحظر الذى فرضناه على العمليات الحربية فى البحر ، ولولا ذلك لكان فى امكان السيد سالم أو السيد تركى الاطاحة بالسيد عزان بمنتهى السهولة ولهذا السبب كان الحاكم العام مترددا ازاء تلك المشكلة فقد كان حجم التقارير الواردة اليه من مسقط وتنوع مضامينها امرا يشير الحيرة . ولما كانت علاقة فيتزجيرالد بالسيد عزان سيئة للغاية فقد تعذر الاعتماد على صحة هذه التقارير . والواقع أن ماير كان يشك كثيرا فى كفاءة ديسبراو وبعد نظره ، وهى الصفات التى لابد منها فى أى معتمد سياسى بريطانى خصوصا فى تلك المرحلة الدقيقة من العلاقة . وفى شهر أكتوبر بعث ماير برسالة الى فيتزجيرالد يقترح نقل ديسبراو وتعيين شخص آخر بدلا منه ، ولكنه أكد على أن تتم عملية النقل بأسلوب لا يجرح مشاعر الكولونيل ديسبراو أما بالنسبة للسيد عزان فقد رأى ماير كخطوة وحيدة أن يقوم بيلى بزيارة مسقط فى طريق عودته من بومباى الى الخليج وأن يحاول جمع معلومات دقيقة بقدر الامكان عن أوضاع السيد عزان واحتمال استمراره فى الحكم .

وقبل مغادرة بيلى بومباى وصلته معلومات من مسقط بأن المعتمد

السياسى قد دخل فى نزاع مع حكومة عزان ، فى الأسبوع الثانى من شهر أكتوبر سلم المعتمد السياسى لحكومة السيد عزان تحذيرا بأن السيد ناصر بن ثوينى الذى كان قد استولى على السلطة فى جواذر قد يقوم بهجوم على مسقط عن طريق البحر اللطاحة بالسيد عزان وبحكم التعليمات التى لديه لمنع الاشتباكات المسلحة فى البحر بين المتنافسين على السلطة طلب ديسبراو من طاقم السفينة المسلحة كلايد أن يتخذ موقعا له بالقرب من قلعة الجلالى ليحول بين السيد ناصر وبين القيام بهجوم على مسقط ، وفى يوم ١٥ أكتوبر نفذ قبطان السفينة المسلحة هذا الأمر غير أن الحماية العمانية المراقبة فى قلعة الجلالى أخذت تطلق مدافعها عليه . ولهذا طالب ديسبراو بتفسير عن هذا الاجراء من الشيخ سعيد بن خلفان الخليلى وإلى مسقط ، وقد ردت عليه حكومة عزان بأن رجال الحماية لم يتعرفوا على السفينة لأنها كانت راسية فى غير موقعها ، غير أن ديسبراو رفض تلك التفسيرات ورد عليهم يقول بأن علم كلايد كان واضحا وبأن اطلاق المدافع تم من مسافة أربعين ياردة ، واستمر لمدة ثلاثين دقيقة ، وفى نفس ذلك اليوم بعث ديسبراو ببرقية الى حكومة بومباى يطلب منها تزويده بالتعليمات التى سوف يتخذها حيال هذا الأمر ، وارسال سفينة حربية اليه لدعم موقفه وقد احوالت سلطات بومباى اقتراح ديسبراو الى الحاكم العام واقترحت ايفاد الكاونيل بيلى الى مسقط لمطالبة حكومة السيد عزان بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث ، واذا لم يفعل فعليه أن يأمر بإجلاء الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم من مسقط واقترحت أن ترافقه السفينة الحربية دافين التى كانت يومئذ فى ميناء بومباى لاجراء العمرة عليها . وقد أيد ماير الاقتراح وأضاف بأنه يمكن لبيلى أن يقوم بسحب الممثل البريطانى من مسقط اذا رأى أن الأمر يستوجب ذلك ، كما أنه من ناحية أخرى اذا ما تأكد لبيلى أن اتهامات ديسبراو لا أساس لها من الصحة فيتعين

عليه أن يعين مسئولاً آخر على الفور ، وعلى ألا ترسل أية تعليمات الى
ديسبراو خلال تلك الفترة .

عارض فيتز جيرالد الاقتراح الخاص بتجريد ديسبراو من سلطاته
بتلك الطريقة التي تنسم بالتحيز : « .. وقد بعث ببرقية الى ماير يشير
فيها الى وجود حزازات شخصية بين ديسبراو وبيلي ، واذا كان يتفق
مع ماير في عدم صلاحية ديسبراو من بعض النواحي فان المسؤولية تقع
على بيلي ، ولا شك أن بيلي سوف يخطئ ديسبراو وسوف يستبدل به
مسئولاً آخر في انتظار التعليمات الرسمية الخاصة بنقله أو أن يبعث
بيلي برسالة تلغرافية بالنسبة لهذا الموضوع » اننى مستعد لنقل ديسبراو
باى شكل من الاشكال ، غير أن صلاحية نقله لا يجوز أن تعطى لبيلي وقد
وافق ماير على هذا الراى وبعدم تخويل بيلي أية صلاحيات للتصرف فى
موضوع ديسبراو ، وأصر فى نفس الوقت بتعيين معتمد سسياسى جديد
لمسقط .

لم تكن السفينة دافين جاهزة للعمل قبل أول نوفمبر ولهذا فلقد
اضطر ماير الى الاتصال بالسير ليوبولد هيث ، قائد أسطول الهند الشرقية
لتزويده بسفينة أو سفينتين من الحجم الصغير للتوجه الى الخليج حيث
تبقى تحت تصرف المقيم السياسى لاستخدامها فى تسوية المشاكل ومعاقبة
الذين تمردوا فى البحرين وقتلوا حاكمها وقد وافق هيث على إرسال
ما توفر لديه من السفن الا أنه اعترض على مسألة اخضاعها لاشراف بيلي .
وعلى صعيد آخر كان العمل يجرى بسرعة فائقة لاعداد السفينة دافين .
وفى أول نوفمبر انتهت أعمال التجديد فيها وكلف قائدها بالابحار فوراً
الى مسقط ثم منها الى البحرين لتقديم ما يحتاج اليه بيلي من مساعدات .
أما بيلي نفسه فقد غادر بومباى على السفينة ديلهوسن ووصل الى مسقط

يوم ٣٠ أكتوبر ، ولكنه لم يطلع ديسبراو على أى شىء من خطته ، كما لم يستفسر منه عن تفاصيل الهجوم الذى وقع على السفينة كلايد ، وبدلاً من كل هذا استقبل وفداً عمانياً برئاسة الشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث واحد مستشارى السيد عزان ، وكان يحمل تفويضاً من الامام بشرح وجهة النظر العمانية حول حادث كلايف ، وقد ذكر الشيخ ناصر بأن ضرب السفينة كلايف لم يكن مقصوداً لأن ديسبراو لم يبلغ السلطات العمانية بعزم السفينة على تغيير موقعها ، كما ذكر أيضاً بأن العلاقات بين حكومة الامام والمعتمد السياسى البريطانى فى مسقط قد تدهورت إلى أدنى حد ، وبأن تقدم الحكومة العمانية اعتذاراً رسمياً ، وفى نهاية ذلك اليوم كان الاعتذار قد سلم إلى بيلى ومعه خطاب من السيد عزان يشكو فيه من تصرفات ديسبراو ويتهمة بمحاولة تخريب العلاقة بين البلدين ، كما وصل اعتذار آخر من السيد عزان فى يوم ٤ نوفمبر الا أن بيلى لم يقتنع بالاعتذارين رغم قبول ديسبراو لهما ، وذكر بأن الخطاب بغير خاتم الدولة وأن افراد الوفد الذى وصل لتسليم الخطاب كان مؤلفاً من أعضاء غير رسميين باستثناء الشيخ ناصر بن راشد ، بل ان أحد أعضاء الوفد كان شخصاً فارسياً جاء الى مسقط هارباً بعد أن قام باغتيال شقيقته وعلى الرغم من اقتناع الحاكم العام بآراء ديسبراو الا انه شك فى صحة الأسباب التى أوردها العمانيون فى خطاب الاعتذار . وكان المقروض أن يضع الخليلى خاتم الدولة على خطاب الاعتذار ومع كل ذلك فقد أبدى الحاكم العام استعداداً لقبول الاعتذار العماني اذا أكد بيلى بأن الاعتذار اعتذار رسمى وسليم .

صدرت الاوامر بنقل ديسبراو يوم ٢٠ نوفمبر ، وعين فى مكانه الماجور كوتون وى الذى كان يشغل المساعد الاول للمقيم . وقد كان من الأسباب

الرئيسية للخلاف بين ديسبراو وبيلي هو العلاقة الرسمية الغربية التي كانت قائمة بينهما لأن ديسبراو لم يكن يخضع للمقيم في تلقيه التعليمات وإنما كان يتلقاها من حكومة بومباي ويتصل بها مباشرة ، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن ديسبراو لم يكن يخضع لتعليمات بيلي البتة . وكان من النتائج المؤسفة لذلك الوضع أن المعتمد السياسي في مسقط لم يكن يزود بيلي بالمعلومات والتقارير عما يجري في عمان ، كما كان بيلي في نفس الوقت يتصرف بالنسبة لشئون عمان دون استشارة ديسبراو أو اطلاعه على ما يتخذه من خطوات . وتصحيحا لهذا الوضع أوضحت حكومة بومباي لكونتون وبلي عند تعيينه بأن يعتبر نفسه مسؤولا عن أعماله أمام المقيم السياسي في الخليج وأن تتم اتصالاته بحكومة بومباي عن طريق المقيم ، لا في الأحوال الطارئة التي تستدعي الاتصال المباشر بحكومة بومباي . وفي يوم ٨ يناير ١٨٧٠ تسلم وبلي عمله في مسقط . أما ديسبراو فلا نعتقد مطلقا أنه أسف لخروجه من مسقط نظرا لأن الأشهر التسعة التي قضاها في مسقط كانت فترة حرجة بالنسبة له ، وكان واقعا بين حكومة متطرفة من ناحية ورئيس غيور من ناحية أخرى ، وبالرغم من كل أخطاء ديسبراو فلم يكن من المناسب اطلاقا أن تتخذ ضده كل تلك الإجراءات الانتقامية . وكان الناس في مسقط يتهايمون عن طبيعة العلاقة بين بيلي وديسبراو ، ويقولون بأن ديسبراو كان يتصرف بعكس ما كان يطلبه منه بيلي ، وكان أهل مسقط يعتقدون أن سبب ذلك الوضع هو النفوذ الذي كان يتمتع به بيلي في أوساط رؤسائه والذي يعود إلى صلة النسب التي كانت تربطه بملكة إنجلترا (١) .

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ٥، خطاب من ديسبراو إلى جون ٣٠/١٠/١٨٦٩ (رقم ٦٣٢ الإدارة السياسية) .

كان الخلاف بين ديسبراو المعتمد السياسى فى مسقط وبيلى المقيم السياسى فى الخليج أحد الأسباب فى نقص المعلومات الحقيقية عن الأوضاع السائدة فى عمان وكانت قرارات ديسبراو تتأثر بكراهيته لبيلى وبسلبيته تجاه السيد عزان ورجال الدين المتنقلين فى عمان ، بينما كانت نقمة بيلى على ديسبراو أحد الأسباب فى نقص معلوماته عن الأحوال السياسية فى عمان وإساءة فهمه لها ، وحتى أواخر عام ١٨٦٩ كان بيلى يتصور أن نظام السيد عزان وهابى فى مضمونه وشكله ، لعل بيلى فى ذلك التصور كان متأثرا من التطرف الدينى لذلك النظام ولجهله بالمعتقدات والممارسات الإباضية مما دعاه الى أن يقرن النظام بالنظام الوهابى ، وكان المفروض على أى حال أن يكون طرد الحامية الوهابية من البريمى عاملا يسهم فى تحرير بيلى من تلك التصورات على النظام وعلاقته بالوهابيين . وإيا كانت أخطاء بيلى وديسبراو فإنها فى التحليل النهائى ليست دليلا على تقلب السياسة البريطانية تجاه مسقط خلال عام ١٨٦٩ بقدر ما كان تضارب المواقف والآراء بين المسؤولين البريطانيين عاملا فى تفجير المناقشات حول تلك المشكلات بين كل من حكومة الهند ومجلس شئون الهند ، ووزارة الخارجية البريطانية .

وفى صيف عام ١٨٦٩ عاد كلارندون الى تبنى فكرة استغلال معونة زنجبار للتلويح بها لانتزاع بعض التنازلات حول تجارة الرقيق ، ولهذا فقد كتب يستفسر من مكتب شئون الهند فى شهر يوليو عما إذا كان سيوافق على ربط الغاء المعونة بالغاء تجارة الرقيق كما تساءل أيضا عما إذا كان اغتصاب السيد عزان للحكم فى مسقط قد ألغى قرار كاتنج ، كما دعا الى إبلاغ السيد ماجد بعدم الاستمرار فى دفع المعونة الى مسقط إذا

ما وافق على اصدار قانون بحظر تجارة الرقيق فى زنجبار (١) غير أن كيه كان يعارض هذا الراى على طول الخط ، وذكر لأرجيل : « اننا يجب ان نتفق أولا على ما اذا كان اعفاء السيد ماجد ومن يخلفه فى الحكم من بعده من الاستثمار فى دفع المعونة صوابا او خطأ ؟ فاذا اعتبرناه صوابا فان هذا الاعفاء يصبح من حقهم سواء قبلوا او لم يقبلوا بحظر تجارة الرقيق ، وأما اذا اعتبرنا الأمر بالعكس فان حظر تجارة الرقيق من جتبههم لا تبرر لنا أن ننتهج سياسة غير عادلة تجاههم غير أن أرجيل فضل على أى حل أن يستنير برأى كلارندون الذى بعث فى ٣٠ يونيو بمذكرة الى ماير حول موضوع عمان بشكل عام وموضوع المعونة بوجه خاص وقد ذكر : « انه يبدو من المحتمل ألا يتمكن السيد سالم من استعادة الحكم فى عمان كما ان السيد تركى بن سعيد ليست لديه الامكانيات لتولى الحكم دون مساعدة خارجية ، وبالتالي فليس أمام الحكومة البريطانية خيار سوى الاعتراف بالسيد عزان ولكن بشرط أن نوضح للسيد عزان ، ان اعترافنا به لا يلزمنا بتأييد اية اتفاقيات عقدها السيد ثوينى مع كل من حكومة فارس وسلطان وزنجبار سواء بشأن تجديد عقد تأجير بندر عباس أو بمعونة زنجبار ، وبالأحرى ينبغي ابلاغ السيد عزان بأن معونة زنجبار لمسقط تعتبر فى حكم المنتهية ، وعلى هذا الاساس فقد ذكر أرجيل لماير :

« أيا كانت التزامات الحكومة البريطانية بممارسة الضغط على حكومة زنجبار بالاستمرار فى دفع المعونة للخلفاء الشرعيين للسيد سعيد

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٣ خطاب من سبريج رايس الى ميرفيل ١٨٦٩/٧/١٩ وخطاب ار اوترى (الوكيل المساعد بوزارة الخارجية الى ميرفيل ١٨٦٩/٥/٢٩ فى نفس المجلد .

ابن سلطان طالما ظلوا في السلطة نظرا لانتقال الحكم الى أسرة أخرى وبالتالي فانكم تستطيعون ابلاغ سلطان زنجبار بان حكومتكم ترى ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه عام ١٨٦١ بشأن المعونة قد أصبح ملغى نتيجة لخلع السيد سالم من سلطة الحكم ولا يمكنني ان اتصور انه يتعين علينا ، بالنظر الى قرار ١٨٦١ ، ان نضع في الاعتبار الظروف العديدة للثورات والثورات المضادة في عمان والمترتبة عن أحداث لم يكن في وسعنا السيطرة عليها (١) .

ان ما كان يريده كلارندون وأرجيل هو ان يوضع هذا الحل موضع الاختبار فاذا تم الاعتراف بعزان واعتبر قرار كاننج قرارا ينطبق على افراد أسرة آل بوسعيد من السلالة الأبوية للسيد سعيد بن سلطان أو من أحد أتباعه مباشرة فلم يبق هناك مبرر لدفع المعونة الى حكومة مسقط ، سيما وان وقف المعونة سوف يستتبعه بالضرورة حظر تجارة الرقيق في زنجبار الامر الذي يحقق هدف الحكومة البريطانية دون ان تتحمل الخزينة البريطانية اى أعباء مالية في هذا الشأن ، غير ان القضية كانت تنطوي على أكثر من الاعتبارات المالية الزهيدة ، كما اشار الى ذلك أرجيل في مذكرة رسمية بعث بها في شهر أبريل وجاء فيها : « قد يكون صحيحا أن الحكومة البريطانية قد وسعت من مفهوم صيغة قرار كاننج بحيث تجاوز المعنى الاصلي المقصود منه سواء تمت هذه الاجراءات من قبل الزعماء العمانيين انفسهم أو من جانب الحكومة وهو ما كانت تستهدفه السياسة البريطانية نفسها غير انه يبدو لي ان كل ما وسعنا في مفهوم القرار المشار اليه

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ١ خطاب من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠

بحيث يتحول الاتفاق المترتب عليه من اتفاق بين أفراد أسرة واحدة إلى اتفاق بين دولتين منفصلتين ، وهو الأمر الذي سعيينا إليه لتحقيق أهداف الحكومة البريطانية وهو التزام ينبغي علينا التمسك به . . كما أن هذا الاجراء يعتبر في المقام الأول نتيجة لسياستنا وبالتالي فنحن ملتزمون اخلاقيا بتأييده » و اضاف كيه يقول ليس ثمة دولة تحترم نفسها يمكن أن تدخل في اتفاقات تخدم أهدافها في فترة زمنية محددة ثم تعود فتنتقض تلك الاتفاقات اذا ما تعارضت مع أهدافها ، فاذا كان لابد من التخلي عن مسقط وأن نرى في الاجراءات التي اتخذتها حكومة اللورد كاننج باعتبارها اجراءات أملت لها ظروف سياسية لم تعد قائمة الآن فاني أخشى أن نتهم بأننا نقرر أمورنا وفقا للمصلحة الآتية فحسب (١) .

اكتشف ماير اللعبة التي كان يراولها كلارندون ، وجاوب ان يتجنبها ، وقد تساءل عن المورود الذي يعيش منه السيد تركي لو تقرر وقف المعونة السنوية له . وبموجب الاتفاق المقنود بين السيد تركي والسيد سالم في سبتمبر ١٨٦٧ ، فإنه يحق للسيد سالم أن يتقاضى معاشا سنويا مقداره ٧٢٠٠ ريال نمسوى تدفع من ضمن المعونة المخصصة لمسقط من زنجبار بشرط عدم تدخل السيد سالم في شئون مسقط وبما أن السيد ماجد أوقف دفع المعونة الى مسقط منذ شهر مايو ١٨٦٨ فقد اضطرت حكومة بومباي الى أن تتحمل دفع ذلك المبلغ اليه ، إلا أنه ليس من المعقول اطلاقا أن تستمر حكومة بومباي في دفع هذا المعاش لاجل غير مسمى . وعندما عاد ماير الى موضوع السيد عزان بن فيس رأى بان السبب الذي يشجع على الاعتراف بالسيد عزان هو احتمال

تعرضه لهجوم انتقامي من الوهابيين عقابا له على طردهم من حامية البريمي، كما أن أي انتصار للوهابيين في عمان قد يتمخض عن عودة السيد سالم إلى الحكم إلى سيطرة الوهابيين على عمان ، وقد أشار ماير في مذكرته بأننا قد نأسف أو اعترفنا بحكومة السيد عزان بن قيس قبل الآن ، اذ ربما وجدنا أنفسنا في مجابهة مع أقوى دولة في المنطقة ، وأضاف أيضا بأن الحكومة البريطانية لا يسعها أن تغض الطرف عن احتمال وقوع كافة الدول البحرية في الخليج تحت سيطرة الوهابيين وهو أمر محتمل اذا استمرت الحكومة البريطانية في عدم اعترافها بالسيد عزان ، ورغم ذلك كما يقول الحاكم العام ، فاننا لا نستطيع الجزم بأن الاعتراف بحكومة السيد عزان قد تساهم في تعديل موقفه في صراعه مع الأمير الوهابي بما يضمن له الانتصار على الوهابيين ، واذا كنا سنأسف من امتداد النفوذ الوهابي إلى عمان الا أنه لا توجد لدينا أية وسيلة لمنع مثل هذا الأمر دون أن نتورط في تعقيدات سياسية مقبلة (١) .

وعند وصول خطاب ماير أجيل إلى مجلس شئون الهند للبت فيه وقد زعم فريير بأنه أصيب بصدمة عنيفة من سياسة الجبن التي تنتهجها حكومة الهند تجاه عمان وأوضح بأن هذه المرحلة هي أسوأ مرحلة في تاريخ تدهور حكومة وبلد مزدهرين نتيجة لتدخلنا غير الموفق من ناحية وامتناعنا عن اتخاذ الإجراءات الصحيحة من ناحية أخرى . ويرى فريير أن المشكلة قد بدأت باعتراف الحكومة البريطانية بالسيد سالم في عمان ، وفي ذلك الوقت لم يكن الحاكم العام يؤيد الاعتراف بحاكم اعتدى على والده وفضل

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) من الحاكم العام

إلى وزير الدولة ١٨٦٩/١١/٩ (رقم ٨ الإدارة الخارجية) سري .

ان يقوم المعتمد السياسي البريطاني بالانسحاب ، غير ان حكومة الهند عادت وقررت الاعتراف بالسيد سالم ، ومن ذلك الاعتراف ونحن نسير بوضع مائع ونسباهم في تدمير سلطنة مسقط ونمهد الطريق لمجيء الوهابيين . . وأضاف فرير ان الحاكم العام السابق لورنس لم يعارض استيلاء السيد تركي على السلطة وقد كان يرى فيه حاكما شجاعا وكفئا ويتمتع بتأييد أهل البلاد ويستطيع الاطاحة بالسيد عزان وليس حسب بل انه حال بين السيد ماجد وبين القيام بخلع السيد عزان من السلطة . ولم يفهم فرير الأسباب التي حملت لورنس الى اتخاذ ذلك الاجراء ، ولو كان المسئولون في حكومة الهند كما يقولون دائما انهم يعملون من أجل استتباب الامن والسلام في الخليج فلماذا لم يتدخلوا لوقف المجازر والغوضى في المنطقة؟ خصوصا وانهم كانوا سيتدخلون ان عاجلا أو آجلا ، والا فيعليهم ان يسحبوا من عمان نهائيا . كان فرير يؤيد الانسحاب لانه كان يعتقد بان هذا الانسحاب سوف يؤدي حتما الى سقوط السيد عزان ووووب السيد سالم او السيد تركي الى الحكم ، غير ان الانسحاب من جهة أخرى سوف يمهد الطريق للوهابيين أو الفرنسيين بأن يتدخلوا ، والى اندلاع الاضطرابات داخل عمان ، وذلك على حساب المصالح البريطانية والهندية في المنطقة ، ولهذا الأسباب كان فرير يدعو الى تقديم المساعدة الى أفراد اسرة السيد سعيد بن سلطان ، والافضل ان يكون السيد تركي لكي يتسنى له الاستيلاء على الحكم شريطة ان يوافق على اى تعديل على قرار كائن قد ترى حكومة الهند اذارجه ضمن القرار ، ولكن فرير لم يكن يستطيع تحديد نوعية التعديل المطلوب ، ولكنه كان يفضل المضي في دفع المعونة المقررة للسيد تركي مؤقتا من جانب حكومة الهند مع ابلاغ سلطان زنجبار

بأنه قد يتعين عليه دفع هذا المبلغ فى النهاية ، ولتحقيق هذه الغاية يقترح
فرير ايفاد مبعوث الى كل من مسقط وزنجبار على ظهر احدى السفن
الحربية لبحث الاقتراح مع الاطراف المعنية (١) .

كان السير جورج كلارك العضو الوحيد من أعضاء مجلس الهند
الذى له خبرة بشئون مسقط ، والذى كانت وجهة نظره تختلف عن وجهة
نظر فرير فى تقييمه للمبادئ والقضايا المتصلة بمشكلة مسقط وزنجبار ،
كما كان الشخص الوحيد الذى يعمق فى دراسة هذه المشكلة فقد طالب
بعدم اعفاء زنجبار من دفع المعونة وان زنجبار قد وافقت على ذلك بمحض
ارادتها مقابل احتفاظه بالسيادة على زنجبار ويشيف السير جورج بأن
قرار كائنج لم يحقق السلام المنشود بين الدولتين فحسب وانما ضمن
استقلال احدهما عن الاخرى بصورة نهائية وهذا هو نفس رأى كيه ،
كما أوضح بأن تلك الشروط قد اقترتها حكومة الهند ولم يكن أى منا
بطبيعة الحال يتصور أن ذلك الاجراء هو اجراء مؤقت . كان السيد برغش
ابن سعيد قد ناقش هذا الموضوع عند صدور القرار واعتبره اتفاقا دائما
وعلى هذا الأساس أصبحت المعونة التى تدفعها زنجبار هى ثمن لاستقلالها
عن مسقط ، وعلى أساس هذا يمكن اعفاء زنجبار من دفع تلك المعونة نظير
التنازلات التى تقدمها بالنسبة لتجارة الرقيق ، ورغم ذلك لا يمكن اعتباره
حلا نهائيا لمطالب مسقط فى زنجبار ، وكان السير كلارك قد أعرب عن
استيائه من المناقشات العقيمة والتذبذب والمراوغات التى اتسمت بها
السياسة البريطانية فى مسقط فى الفترة الاخيرة ، وعلى الاخص حول
موضوع السيد / عزان بن قيس نظرا لأن السير كلارك لم يكن ضد السيد
عزان ، ليس باعتباره وهابيا أو خاضعا للوهابيين ، وبالنسبة لى فائى

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) محضر فرير

١٨٦٩/١٢/٢٢ خطاب خارجى (سرى) رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦٩/١١/٩ .

اعتبر الوهابية هي (البعبع) الذي يهدد مصالحنا وفي نظري أن السيد عزان يعتبر في جميع المقاييس أنه يتمتع بجميع الصفات التي نحن في حاجة إليها لتحقيق مصالحنا اذا احسنا التعامل معه (١) .

لم يعد سلوك السيد عزان وما يتمتع به من نفوذ في عمان من الأسباب التي توجه إليها الانتقادات الرئيسية حول موضوع الاعتراف به كحاكم على عمان ، فقد كان من الواضح أن ماير يؤيد مصادقة السيد عزان الى أن ينتهى الصراع في عمان حول السلطة وينتهى موضوع معونة زنجبار ، وحتى الآن فان هذه القضية لم تحسم بعد ، وقد آفاد بيلي في شهر نوفمبر ثم في شهر ديسمبر ١٨٦٩ بأن مركز السيد عزان في عمان قد أصبح مستقرا واستطاع اخضاع قبائل بنى بوعلى سكان جعلان وأنه بالرغم من أن قبائل بنى ريام سكان الجبل الأخضر مازالت تتحدى عزان الا أنه يحتفظ بزعيم هذه القبيلة وهو الشيخ سيف بن سليمان كاسير لديه ، وكان هذا هو رأى السيد سالم الذى اجتمع به في هنجسام عندما كان في طريقه الى البحرين في أوائل شهر نوفمبر الذى يعتقد بأن الامام عزان قد تدعم مركزه ، فقد كان السيد عزان محاربا شجاعا ومخططا عسكريا ، فقد نجح في جميع المعارك التي خاضها في داخلية عمان وهى المعارك التي تعتبر من انجح المعارك التي ادارها حاكم من الحكام العمانيين خلال الخمسين عاما الأخيرة ، كما أن غالبية القبائل وزعمائها يؤيدونه تأييدا كاملا ما عدا سكان المدن ، كما لم يكن أى خصم من خصومه يستطيع أن يتحداه أو يقف ضده . وفى شهر يونيو آوفد السيد ماجد مبعوثيه الى بومباي يطلب السماح

(١) نفس المصدر محضر كلارك ١٨٧٠/١/٦ الخطاب السرى رقم ١٨

له بشن حملة ضد عزان فى محاولة لاسترداد السلطة وتوحيد البلاد ،
غير أن تلك المحاولة من السيد ماجد كانت خدعة لأن أقصى ما يمكن أن
يتمخض عن القيام بحملة كهذه ، هو احتمال إعادة توحيد السلطنة ولكن
بزعامة مسقط وليس بزعامة زنجبار ولهذا الأسباب أيدت حكومة بمباي
اقتراح السيد ماجد ، ولكن عندما علم السيد عزان بتلك المحاولة أعلن
فى نهاية العام بأنه يعتزم إرسال حملة لاختياع زنجبار (١) :

أما تهمة الحكومة الهندية للسيد عزان بأن حكومته تسعى إلى الرعايا
البريطانيين فقد تبين من التحقيقات التى أجراها بيلى بأنه ليس لها أساس
من الصحة ، فلم يكن هناك أى اضطهاد من جانب النظام للهنود وإن كانوا
قد تدمروا من بيع التبغ والقوانين الشرعية الإسلامية التى تحدد علاقة
الموضين بالمدينين ، وبالتالي فقد اتضح للسلطات الهندية فى أواخر عام
١٨٦٩ كما أشار بيلى بأن حكم السيد عزان قد استتب فى عمان بحيث
يمكن الاعتراف به (٢) :

(١) الخطابات والمرافقات السرية من الهند مجلد (٥) مجلق للخطاب
الخارجي السري رقم ١٨ فى ١٨/٩/١٨٦٩ من جون كيرك (المعتمد السياسي
فى زنجبار) الى جون ٢٩/٤/١٨٦٩ (رقم ١٧٣ - ٤٤ الادارة السياسية)
ومجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى السرى رقم ٦ فى ٢٥/١/١٨٧٠ من
ديسبراو الى جون ١١/٦ و ١١/١٢/١٨٦٩ (رقم ٦٨٨ ، ٧٠٨ الادارة
السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦ مرفق للخطاب رقم ٤ المؤرخ ١٨/١/١٨٧٠
من بيلى الى السكرتير السياسي لحكومة بمباي ٣ و ١١/١٢ و ٨
و ١٨٦٩/١٢/١٩ (رقم ٢٠٢ و ٢٠٥ الادارة السياسية) :

وقد ظل مايز متردداً بالنسبة للخطوة التى يتعين اتخاذها وذكر لفيتز جيرالد فى نهاية ديسمبر بأن معلومات بيلى لم تكن معلومات وافية بدرجة تمكنه من اتخاذ قرار فى الموضوع ، كما قال بأنه يتعين على المقيم أن يقوم بزيارة أخرى لمسقط وأجراء تحقيقات أوسع عن المشكلة ، فان رأى أن احتمال سقوط عزان غير محتمل فعندئذ يمكن أن يفكر مايز فى الاعتراف به كحاكم على عمان ، وأضاف الحاكم العام بأن بريطانيا قد اعترفت فعلاً جزئياً بحكم عزان وذلك بقبولها اعتذار عزان عن حادث السفينة البريطانية كلايف وإبقاء المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، ثم استدرك يقول بأن الاعتراف النهائى بحكم السيد عزان سوف يتخذ الى درجة كبيرة على الخطوات التى يتخذها الوهابيون خلال الأشهر المقبلة .

لم يراود المسئولين البريطانيين أى شكوك فى الخطوة التى سيقوم بها الأمير عبد الله بن فيصل ، فعلى أعقاب طرد الحامية الوهابية من البريمى مباشرة بعث الأمير الى السيد عزان بخطاب قال فيه : « من عبد الله بن فيصل ، امام المسلمين الى السيد عزان بن قيس ، لقد علمنا بما فعلتموه وسوف نزوركم بعشرين ألف مقاتل ونأمل أن تلقى استقبالا حسنا منكم . كانت الإشاعات عن هجوم وهابى وشيك على عمان فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٦٩ تملأ الأجواء ، فعلى شهر نوفمبر ذكر السيد سالم لبيلى خلال اجتماعهما فى هنجام بأنه على صلة بالأمير عبد الله ويعرف ما يجرى هناك ، ولهذا فإنه يشك أن يتعدى الأمير ، اذا ما تحرك ، حدود الأحساء ، نظراً لأن عبد الله يخشى مفارقة العاصمة خوفاً من أخيه سعود الذى قد ينتهز الفرصة للاستيلاء على الحكم . والواقع أن الأمر كان بالعمس فقد هرب سعود بن فيصل من نجد فى أواخر عام ١٨٦٩ وتوجه الى البريمى ومنهنا الى بركا على الساحل الباطنة حيث اجتمع بالسيد عزان فى شهر يناير

١٨٧٠ ، وفى نفس الوقت وصلت معلومات عن الأمير عبد الله بأنه يستعد للهجوم على عمان واجتياحها وبأن قوة من ألفين الى خمسة آلاف رجل قد أخذت تتجمع فى الأحساء ، كما صدرت الأوامر الى نحو مائة سفينة فى التجمع فى المنطقة القريبة من الأحساء وطلب من شيوخ الهدنة تقديم المزيد من السفن ، كذلك بعث الأمير برسائل الى النعيم يعرض عليهم العفو عن الأعمال التى ارتكبوها فى تأييد السيد عزان بشرط اعلان تأييدهم له ، ومن ناحية أخرى أصبح السيد عزان فى وضع لا يحسد عليه ، وقد أعلن شيوخ بنى بوعلى فى يناير ١٨٧٠ بأنهم لن يؤيدوا السيد عزان ضد الأمير عبد الله ، وكان بنى بوعلى قد اعتنقوا المذهب الوهابى قبل خمسين عاما ، ولم تكن قوة عزان القبلية تزيد على ألفين من الرجال ، بالإضافة الى ٦٠٠ رجل من الاحتياطى ، كما أن شيوخ الهدنة من رأس الخيمة حتى أبو ظبى لم يكونوا من المؤيدين للسيد عزان أو اعداء للأمير عبد الله ، أما الشيخ زايد بن خليفة والذى تشكل أراضي الحدود الغربية لعمان فقد قيل انه يفكر فى اتخاذ موقف الحياد ، غير أن هناك شكاً فى أنه يريد أن يلعب لعبة مزدوجة . فى ذلك الوقت كان السيد سالم موجوداً فى جزيرة قشم فى انتظار رسل الأمير عبد الله . وقيل أنه كان يفكر فى الانحياز الى الأمير عبد الله (١) .

فى الأسبوع الأخير من يناير ١٨٧١ بعث المأجور وى بأكثرية هذه المعلومات الى حكومة بمباى ، ومن هناك أعيد إرسالها الى كلكتا يوم ٢٩

(١) الخطابات والمرفقات السرية الى بمباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ فى ١٨٧٠/٥/٣١ من وى الى جون مسقط ١/٢١ و ١٨٧٠/٢/٤ (رقم ٦٢ و ٦٨٠ الادارة السياسية) .

ينازير ولكن الرد الفعلى فى الاوساط الحاكمة يتسم بالحذر ، فشارلس ايتشيسون وزير خارجية الهند فى ذلك الوقت لم يكن يرى بأن الحادث يستجوب التدخل البريطانى أو أن هناك مبررات للتدخل . وعلى الرغم من أن أى هجوم يقوم به الأمير عبد الله على مسقط قد يبدو انتهاكا لاتفاقية ١٨٦٦ إلا أنه قال بأن مسقط هى التى كانت تستفز حكومة الرياض ، ومن ناحية أخرى فإن كلا من حكومة مسقط وحكومة نجد لم تكونا مشتركين فى معاهدة الهدنة البحرية ، وبالتالي فلا تملك الحكومة البريطانية أسبابا قانونية تجيز لها التدخل لمنع أى هجوم بحرى يقع على مسقط ، على الرغم من أن مثل هذه الظروف السائدة الآن لم تمنع الحكومة البريطانية فى الماضى ولا يمكنها أن تمنعها الآن اذا رغبت من القيام باجراء لمنع الاشتباكات البحرية فى مياه الخليج حفظا للسلام والامن فى المنطقة ، وبالإضافة الى كل ذلك فإن أى هجوم بحرى يقوم به الوهابيون اذا ما جاء عن طريق قطر أو الأحساء الى ساحل الهدنة فإنه لابد لمثل هذه القوات من العبور عن طريق بلاد بنى ياس أو القواسم ، وحتى اذا جاءت عن طريق البر فإنه لابد لها من المرور عبر أراضى بنى ياس ، ولما كان كل من بنى ياس والقواسم دولتين مشتركين فى معركة الهدنة البحرية فإن ذلك يسمح للحكومة البريطانية بالقيام باجراء لمنع الهجوم الوهابى القادم ، وكانت حصيلة موقف رأى ايتشيسون أنه لابد من توفر معلومات أكثر عن نوايا وتحركات الوهابيين قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فى هذا الشأن ، ولهذا أبرق ايتشيسون يوم ٧ فبراير الى حكومة بومباى يحثها على جمع معلومات جديدة وتجديد ما اذا كانت هناك سابقة للتدخل البريطانى فى الخليج بين دولتين غير مشتركين فى معاهدة الهدنة (١) .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من بومباى مجلد ٣٧ مرفق الخطاب =

وفى يوم ١٠ فبراير بعثت حكومة بومباى بالرد التالى :

« يحتفل أن تغادر السفن الوهابية وبقضها من ميناء القطيف والآخر من قطر وأن تقوم بعمليات الانزال فى نقطة تقع بين أبو ظبى والشارقة ، والميناء الرئيسى فى قطر هو الوكرة ويتبع محمد بن ثانى الذى يعتبرونه حاكما مستقلا رغم أنه يدفع زكاة سنوية الى البحرين يذهب جزء منها الى الامير الوهابى : أما الشارقة فهى تابعة للقواسم الذين يقتربون فى المذهب من الوهابيين الا انهم مستقلون عنهم من الناحية السياسية ، واما بنو ياس سكان المنطقة المتاخمة لآبى ظبى فانهم على مايدو ليسوا خلفاء للوهابيين او تابعين لهم وان كان حاكم أبو ظبى الرئيس القبلى لبنى ياس وكان على صلة وثيقة بحكام آل بوسعيد فى مسقط . وتعد قبيلة بنى ياس أقوى القبائل التى تقيم فى المناطق البرية وبالتالي فان لهم نفوذا واسعا على القبائل البدوية الأخرى سكان المناطق المجاورة لكن القواسم ليسوا اقوياء فى البحر » .

كانت الحكومة البريطانية تعارض باستمرار امتداد النفوذ الوهابى الى عمان وليست هناك سوابق للتدخل البريطانى فيما بين العمانيين والوهابيين الا ان حكومتنا كانت تؤازر حكومة مسقط فى الخلافات التى تنشعب بينها وبين الوهابيين ، وذلك بأرسال سفن حربية بريطانية الى الساحل العربى فى كل مرة ينشب القتال فى المنطقة . وقد حدث فى عام ١٨٦٦/١٨٦٥ عندما فر السيد ثوينى سلطان مسقط مقاومة القوات

=السياسى رقم ٥ المؤرخ ١٨٧٠/٣/٢٦ من وزير الخارجية الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٢/٧ وملخص لمجموعة من الاستفسارات أعلاه انيشتيسون ١٨٧٠/٢/٦ ،

الوهابية ان أرسلت القوات البريطانية بقوات ومعدات الى السلطان . وعلى أية حال فان السياسة التي أخذت تنتهجها حكومة الهند فى الآونة الأخيرة هى العمل على منع الاشتباكات البحرية فى الخليج وفى خليج عمان أيا كان أصحابها .

وفى شهر يونيو ١٨٦٨ طبق قرار الحظر حول النزاع بين حكومة مسقط وفارس حيث اتخذت بريطانيا نفس الاجراءات لوقف محاولة الفرس ضد مسقط ، كما أبلغت سلطان زنجبار بأنها سوف تمنع أية عمليات بحرية من جانبه تقوم بها ضد مسقط ، بينما طبقت الحظر على مسقط فى الوقت نفسه عندما قامت الأخيرة بمحاولة لاسترداد منطقة جواذر وشهباز . ان نظام الهدنة كان يطبق على دول الساحل الصغيرة ، واما مسقط وفارس والرياض فانها لم تشترك فى اتفاقية الهدنة (١) :

خلال الاسبوع الثانى من فبراير وصلت دفعة جديدة من المعلومات عن تحركات القوات الوهابية ، فقد تحرك الأمير عبد الله من الأحساء فى اتجاه الجنوب حتى أصبح فى نقطة تبعد مسيرة خمسة أيام من واحة البرينى ، ولعلها كانت المنطقة التى على قطر ، وعلى الفور وجه فيثز جبرالد الى قائد السفينة كلايف بتعليمات وهى السفينة الموجودة فى تلك اللحظة بأن يتخذ موقفا صارما دقيقا فى أية عمليات حربية قد تنشأ فى المنطقة وبألا يتدخل إطلاقا فى القتال على البر بل يلتزم بنصوص معاهدة الصلح البحرية . وعلى الرغم من ذلك ظل ماير يرفض القيام بأية خطوة

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٧
من السكرتير السياسى لحكومة بومباى الى وزير الخارجية للهند
١٨٧٠/٢/١٤

اجبابة • أما بيلى الذى كان وقتئذ فى الهند يقضى اجازته منذ ديسمبر وكان فى كلكتا فقد اقترح على الحاكم العام بأن يكلفه بالعودة فورا الى الخليج وتفويضه الاعتراف بالسيد عزان ، كما اقترح أيضا اصدار تعليمات الى المقيم البريطانى المساعد فى بوشهر بالتوجه الى البحرين على السفينة المسلحة كوان تنج التى كانت فى طريقها الى الخليج لكى تلحق بالسفينة كلايف والقيام بمراقبة سواحل الاحساء ، فان حاول الامير عبد الله القيام بعمل ضد عمان عن طريق البحر فيتعين تحذيره بأن الحكومة البريطانية سوف تتحرك للمحافظة على الأمن فى الخليج • أما اذا كانت موانئ الاحساء هادئة فيتعين عليه أن يتوجه الى الساحل العربى على السفينة كوان تنج لتحذير قبائل الساحل من الاخلال بالأمن فى البحر وبأن يترك السفينة كلايف فى البحرين (١) •

وقد وافق ماير على اقتراحات بيلى وان ظل مترددا لما يخص الاعتراف بالسيد عزان انتظارا لما سوف يتمخض عنه الوضع من نتائج فى الصدام المقبل مع الوهابيين والى أن يتوصل مكتب شئون الهند الى خطوة حاسمة بالنسبة للسياسة البريطانية بحذافيرها تجاه مسقط (٢) • وعاد بيلى الى بومباى فى نهاية الأسبوع الأول من مارس ، ومنها اتجه الى الخليج ، وعند وصوله هناك وجد أن الأزمة قد انتهت • وفى يوم

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب السرى رقم ١٩ المؤرخ ١٥/٣/١٨٧٠ من بيللى الى ايتشيسون ١٨٧٠/٢/١٢ •

(٢) نفس المصدر خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية السرية) •

٥ مارس ابرق وبي المعتمد السياسى من مسقط يقول « مسقط هادئة »
وينتظر عودة السيد عزان من البريمى فى أول ابريل ، وقد وصل الشيخ
زايد من أبو ظبى ، واكد علاقات الصداقة مع مسقط وبالوقوف معها
فى وجه الوهابيين ، كما أن محمد بن على النعيمي شيخ قبائل النعيم قد
اعرب هو الآخر عن ولائه للسيد عزان ، ويقول أيضا بأن قبائل الساحل
ستزورنى فى صحار ، أما أنا فلن أذهب الى الساحل وانما سأعود الى
صحار بعد الانتهاء من التدابير الخاصة بالدفاع عن واحة البريمى (١) ،
كان السبب فى تحول الموقف هو القرار الذى اتخذه الشيخ زايد بن خليفة،
فى العام السابق وبعد الاستيلاء على واحة البريمى من الوهابيين عقد
السيد عزان مع الشيخ زايد عقدا تعهد بموجبه زعيم بنى ياس بالدفاع عن
حدود عمان الشمالية مقابل أن يتكفل السيد عزان بدفع جزء من الزكاة التى
كانت تدفعها حكومة مسقط للوهابيين اليه . سافر السيد عزان الى
البريمى فى اواخر فبراير ١٨٧٠ ، وكان يصحبه الأمير سعود بن فيصل
وقد توجه للاجتماع بالشيخ زايد ومطالبته بتنفيذ بنود الاتفاق المعقودة ،
أما عبد الله بن فيصل بعد أن وجد نفسه مضطرا الى اجتياز صحراء
الظفرة وهى منطقة خاضعة لبنى ياس (خصوصا بعد أن صرف النظر
عن فكرة القيام بالحملة عن طريق البحر لافتقاره الى السفن) فقد الحماس
لتنفيذ الخطة ، خصوصا وأن منطقة الظفرة لم تهطل عليها أمطار فى ذلك
العام وكان هناك نقص كبير فى المياه والعلف ، وبما أن الأمير عبد الله

(١) المرفقات والخطابات السرية من بومباى مجلد ٣٧ ملحق بالخطاب
السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ خطاب من وبي الى بيلى
١٨٧٠/٣/٥

لم يسبق له أن غادر نجد الى أبعد من القير بسبب خوفاً من أخيه ، ونظراً
لأن غيابة الطويل عن الرياض قد يهيئ الفرصة لفقدانه السلطة أدرك أخيراً
أن الهجوم على عمان في ذلك الوقت سيكون عملاً في منتهى الخطورة ،
ولذلك قفى نهاية مارس وصلت معلومات تفيد بأن الأمير عبد الله قد غادر
المنطقة عائداً الى عاصمة بلاده (١) .

كان نفوذ السيد عزان في عمان قد بلغ ذروته ، فقد خلص البلاد
من الوهابيين ، وعقد حلفاً مع أبو ظبي ضد الوهابيين ، وأصبح يسيطر على
أجزاء من عمان أكبر مساحة من أي زعيم آخر منذ خمسين عاماً ، وهو قد
أصبح الزعيم الروحي لعمان ، كما أظهر كفاءته العالية كجندى وكحاكم
وأخيراً فقد بدأ يتخبر من نفوذ رجال الدين وهيمنتهم على شئون الدولة
ومن نفوذ الخليلي عليه ، وبالتالي فلم يعد هناك سبب يمنع الحكومة
البريطانية من الاعتراف به فيما عدا تردد بعض المسؤولين في الاعتراف به .

في يوم ٢٢ فبراير ١٨٧٠ كتب ماير الى ارجينيل يقول : « بأئني
لا أستطيع الموافقة على تعليمات وزير الدولة الصادرة في يوليو بشأن
السيد ماجد بن سعيد أو اعتبارها موقفاً نهائياً باعفائه من دفع المعونة
السوية الى مسقط لأن الاقتراح الخاص بالغاء قرار كانشج لا بد أنه يتمخض
عنه نتائج خطيرة ، وبالتالي فإنه لا يستطيع تنفيذها قبل أن يتمكن من اقناع

(١) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة بومباي مجلد ٣٧ مرفق
للخطاب السياسي رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ من ويى الى بيللى ١٨٧٠/٣/٥
وخطاب من بيللى الى السكرتير السنينانى لحكومة بومباي ٣/٢١
و ١٨٧٠/٤/٢ و ٣/١٦ ، و ١٨٧٠/٤/٨ (رقم ٤٤ و ٤٧ الادارة السياسية) .

الحكومة البريطانية بتغيير موقفها هذا : « اننى لا أستطيع أن أتصور أى
إساءة لسمعتنا واضرار لتفوذنا الشرعي في عمان. أو احتمال لجوئنا الى
القوة في حل المنازعات التى تنشعب فى الخليج بين وقت وآخر ، من أن
نعلن عن استعدادنا لاعفاء سلطان زنجبار من التزاماته تجاه حكومة مسقط » :
عاد ماير فائزر الموضوع من جديد وبإسهاب في تقريره الذي بعث به في
٢٧ مايو ١٨٧٠ وجاء في التقرير بأن المقيم البريطاني في الخليج قد زود
بالصلاحيات التي تخوله اذا شاء الاعتراف بالسيد عزان بن قيس ، وبالرغم
من ان الفرصة لم تتج لهم قبل الآن في استعمال تلك الصلاحيات ، فاني
أرى ان الاعتراف بالسيد عزان لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك ، نظرا لأن
فتح قناة السويس سوف يسمح للسفن الحربية الأجنبية بزيارة مسقط ،
كما ان ربانبة السفن الهولندية والفرنسية قد أخذت بالفعل تطلق مدافع
التحية لحكومة السيد عزان أثناء مرورها بمسقط ، ولو أجلنا الاعتراف
وعلي عكس ما ذهب إليه أرجيل في تعليماته فإن الاعتراف بالسيد عزان قد
يلزم الحكومة البريطانية بالعمل على التدخل لتجديد عقد ايجار بندر عباس
لحكومة مسقط فلايد ان يرافق ذلك بيان صريح من الحكومة البريطانية حول
سياستها تجاه مسقط وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ بمعاهدات
واتفاقيات أو الفائهي نظرا لأن مجرد الاعتراف دون الالتزام بالمعونة
السوية للسيد عزان لن تكون له أية قيمة ، واذا لم يتم ضمان هذه
المعونة فليس من حقنا منع السيد عزان من السعى الى اتخاذ الاجراءات
القصرية لارغام زنجبار علي استئناف دفعها وقد تساءل ماير أخيرا عما
اذا كانت حكومة الهند سوف تستمر كما كانت تفعل في الفترة الأخيرة في
حظر العمليات البحرية في خليج عمان علي السيد عزان ومينافسيه علي
الحكم وبلطان زنجبار ؟

لم تجد مقترحات مايو صدى لدى أرجيل ، وقد كان أرجيل متأثرا بكلارندون وزير الخارجية الذى كان مصمما على القضاء على تجارة الرقيق باعتبارها آخر سهم فى جعبته . صحيح بأن موضوع القضاء على تجارة الرقيق كان هدفا نبيلًا وبالتالي فلكى يحقق ماير ذلك الهدف كان لابد له من أن يجازف بالمصالح البريطانية فى الخليج وشبه الجزيرة العربية . وقد ظل ماير أن أرجيل كان مصابا بذلك الداء ، وأعرب عن هذه المخاوف فى رسالة خاصة بعث بها الى وزير الدولة فى شهر يوليو ١٨٧٠ يقول فيها : « أنه ليحز فى نفسى أن أشعر بأن هناك اتجاها بانسحاب بريطانيا من الخليج انسحابا كليا ، غير آتى أرى أن هذه الخطوة هى خطوة غير سليمة ، ولا يمكن اتخاذها فى الوقت الحاضر ، لأننا لو فعلنا فسنضطر الى التخلي عن تعهداتنا وعن الاتفاقات التى تربطنا بدول المنطقة ، الأمر الذى سوف يسئ الى سلوكنا القومى ويشكل ضربة قوية لنفوذها على الحدود الغربية من الهند ، كما أن هذا الاجراء لو تم فسوف يشجع كلا من تركيا وفارس الى شن الحروب ويساهم فى امتداد نفوذ تلك الدولة المجهولة الهوية وأعنى بها دولة الوهابيين ، كما أنه بالإضافة الى ذلك سوف يشجع دول الساحل العربى الى استئناف عمليات القرصنة والحروب الأهلية (١) . غير أن صرخة الحاكم العام ذهبت أدراج الرياح أو أنها على الأقل لم تثر اهتمام أرجيل خلال الفترة المتبقية من عام ١٨٧٠ .

فى نفس الشهر الذى سافر فيه بيلى الى منطقة الخليج للتحرى عن نشاط عبد الله بن فيصل وعن تحركاته ، تسلل السيد تركى بن سعيد من

(١) وثائق أرجيل ، خطاب من ماير الى أرجيل ، ١٨٧٠/٧/٢٩ .

اقامته الجبرية فى بومباى وركب سفينة البريد المتجهة الى مسقط ،
ووصلها يوم ١٤ مارس الا انه منع من النزول فيها ثم ذكر بانه يتوقع أن
يعود فى ظرف أسبوعين ، وبعد ذلك توجه الى بندر عباس حيث استقبله
«رحب به حاجى أحمد الوزير السابق عند السيد ثوينى بن سعيد والذي
سمحت له حكومة فارس باستئناف شغل منصبه كحاكم للميناء ، وعند
وصول بيلى الى بندر عباس فى أوائل شهر أبريل لعقد اجتماع مع السيد
تركى اكتشف بأن السيد تركى قد سافر بالفعل وتوجه الى ساحل الهدنة،
ثم بعد أسبوع من ذلك التاريخ تلقى منه خطابا يطلب فيه مبلغا من المال
كسلفة وذكر فى خطابه ، بانه يأمل فى أن يحصل على تأييد شيوخ الهدنة
فيما عدا شيخ أبو ظبى ، وقد أبرق بيلى بمضمون الخطاب الى المسؤولين
فى بومباى يستفسر فيه عما اذا كانت عودة السيد تركى الى الخليج تتطلب
اعادة النظر فى التعليمات التى صدرت اليه فيما يتعلق بالسيد عزان
بن قيس ، الا انه تلقى ردا غامضا من بومباى وأبلغوه فيه ، بأن عليه أن
يتقيد بالتعليمات ما لم يتأكد أن عودة السيد تركى قد تؤدي الى تغيير فى
الأوضاع (١) .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب
الخارجى (سرى) رقم ٣١ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٢٧ خطاب من وى الى المقيم
السياسى ١٨٧٠/٣/١٨ (رقم ١٨٤ الادارة السياسية) وخطاب من بيلى
الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٢ و ١٨٧٠/٤/١٠ ، وخطاب من
ودبرن السكرتير السياسى بالوكالة لحكومة بومباى الى وزير الخارجية
سملا فى ٤ ، ١٨٧٠/٤/١٤ (رقم ١٢٧ و ١٩٥ الادارة السياسية) وخطاب
من وزير الخارجية بالوكالة الى بيلى ١٨٧٠/٤/١٥ .

ولا يمكن أن نذكر بصورة قاطعة بوجود علاقة بين عودة السيد تركي ولولونيل بيلي ، صحيح أن بيلي كان يعتقد بأن السيد تركي هو أفضل أفراد أسرة آل بوسعيد لتولي الحكم ، وأنه اثناء وجودي في بومباي كان يلتقي به كثيرا ، ولكن لا يمكن القول بأن بيلي كان قد تورط في موضوع السيد تركي وإن كانت عودته الى الخليج على ظهر احدي السفن البريطانية قد تفسر على أنه يحظى بتأييد من الحكومة البريطانية :

شيء واحد قد كشفت عنه عودة السيد تركي الى الخليج ، وهو أن هناك منافسين للسيد عزان على السلطة هما السيد تركي وابن عمه السيد سالم ، وبما أن الوقت قد حان للبت في موضوع من أهم الواضع التي اثارها الحاكم العام مع أرجيل ، وهي اتفاقية الهدنة البحرية وفيما إذا كانت الاتفاقية تشمل عمان أيضا . في أوائل شهر فبراير عرض الكومدور هيث القائد العام لاسطول الهند الشرقية الأمر على الحاكم العام وأوضح له بأن التعليمات التي صدرت عن الاميرالية البريطانية ومكتب شئون الهند في شهر أغسطس ١٨٦٩ تقتصر على دول الخليج ، ورغم ذلك فإن حكومة الهند قد أصدرت تعليمات بحظر الاشتباكات أو العمليات البحرية عموما ضد الحكم القائم في مسقط . وأحيل استفسار هيث هذا الى اتشيسون الذي اقترح بأنه استنادا الى أن السلطات في الهند قد منعت في الماضي قيام اشتباكات بحرية بين الدول التي لم توقع على اتفاقية الهدنة رغبة منها في حماية الأمن والسلام في المنطقة ، وبالتالي فتعتبر تعليمات مكتب شئون الهند والاميرالية الهندية تعليمات واضحة وأضاف اتشيسون بأننا من جانبنا نفضل أن يتم تحديد اطار هذه الحماية في المنطقة بحيث يضم منطقة الخليج كلها وخليج عمان ، وهي المنطقة التي تمتد من الأطراف الجنوبية لمسقط حتي جواذر علي ساحل

مكران ، وان الهدف من ذلك هو منع كافة الاشتباكات الحربية فى البحر ضمن هذه المنطقة فيما عدا نقل الذخيرة ضمن منطقة لا تزيد مساحتها على ثلاثة أميال على الساحل وبدون انحراف عن هذه الحدود . وعند احالة ماير للموضوع على أرجيل أوضح له بأن المنطقة المشار اليها آنفا تشمل سواحل جنوب شبه الجزيرة ، والصومال ، وافريقيا الشرقية وعمان واستطرد الحاكم فى مذكرته فقال أننا اذا وضعنا فى الاعتبار احداث السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالشئون البحرية لهذا الساحل الهائل فان معناه أننا نتحمل نفس المسؤولية التى نتحملها للحفاظ على الامن داخل الخليج .

مكث السيد تركى فى ساحل الهدنة وبالأخص فى دى ثلاثة شهور تقريبا يحاول عبثا الحصول على تأييد من شيوخ الهدنة ومن النعيم فى واحة البريمى ، وفى مستهل شهر يونيو عاد السيد تركى الى بندر عباس وعلم من بيلى بأنه سوف يتم تطبيق القيود على نقل الهندود عن طريق البحر بكل شدة ، غير أن السيد تركى تجاهل ذلك التحذير وابتحر على سفينة ترفع العلم البريطانى فى نهاية شهر يونيو ومعه أربعون من المسلمين .

وكانت السفينة متجهة الى بومباى ولكن بيلى لحق به ليحول بينه وبين النزول فى أى ميناء من موانئ مسقط . عدل السيد تركى عن خطته وعاد أدارجه الى بندر عباس قبل أن يتمكن بيلى من اللحاق به وبذلك الخطوة وصل السيد تركى الى أدنى مرحلة من مراحل الاهداف التى كان يسعى اليها ، ولكن يبدو أن الحظ كان فى انتظاره ، ففى مستهل شهر أغسطس تلقى أحد تجار بومباى من سلطان زنجبار تحويلا بمبلغ ٢٠ ألف روبية لصالح السيد تركى ووعد السيد ماجد العميل الهندى بتحويل ٣٠ ألف روبية أخرى للسيد تركى اذا ما تمكن من الاستيلاء على صور اضافة الى

١٠٠ ألف روبية غيرها اذا نجح السيد تركى فى اقناع الامير عبد الله بن فيصل بمساعدته على احتلال صحار ، وقد تلقت السلطات البريطانية خبرا مقاده بأن السيد تركى يزعم الاجتماع بالامير عبد الله فى القطيف ، حيث كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق لغزو عمان . وعلى أى حال فقد كان المرجح أن تلك الاستعدادات كانت تجرى لغزو البحرين حيث كان لجا إليها الامير سعود شقيق الامير عبد الله . وقد أبدى السيد ماجد استعداداه بتزويد السيد تركى بقوة عسكرية لتمكينه من الاطاحة بالسيد عزان بالإضافة الى المساعدات المالية ، وقيل يومئذ بأن السيد ماجد قد أرسل سفينته المسلحة برنس أوف ويلز الى السيد تركى وحذر التجار العمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طالما بقى السيد عزان فى الحكم ، وقد كان هذا التحذير فى المقام الأول الى قبائل جعلان وصور ، وهم من اكبر مهربى الرقيق الى عمان والخليج ، وبالتالي فان تهديد السيد ماجد لهم سوف يقطع امدادات العبيد الى عمان اذا لم تستجب القبائل لطلب السيد ماجد لمساعدة أخيه السيد تركى ، ومن المصادفات ذات الأهمية أن عددا من زعماء صور وجعلان وبالأخص الجنبه وبنى بوعلی كانوا قد اجتمعوا فعلا بالسيد تركى فى بندر عباس فى شهر يونيو قبل أن يقوم السيد تركى بمحاولته الفاشلة فى اواخر ذلك الشهر .

كان من الواضح أن السيد تركى لابد وان يحاول مرة أخرى دخول عمان ، وذلك قبل أن تصل أية تعليمات أو أوامر من مكتب شئون الهند بالنسبة للأجراء الذى سوف تتخذه الحكومة البريطانية منه . ولهذا ففى شهر أغسطس اتخذ ماير قرارا مؤقتا نزولا على رغبة حكومة بومباي ، وهو انه لن يسمح للسيد تركى بنقل قوات عن طريق البحر الى ساحل عمان ، وانما يمكنه الانتقال بحاشية صغيرة من جهة الى أخرى غير أنه قبل

أن يتم ابلاغ السيد تركى بذلك القرار كان هو قد تمكن من ارسال مجموعة من الفرس والبلوش فى اربعة سفن للنزول فى صور ، وفى نهاية الشهر غادر هو الى بندر عباس للحاق بتلك القوة الا أن بىلى تبعه وتمكن من أن يحول بينه وبين التوجه الى صور يوم ٢٤ أغسطس . والواقع على أى حال أن السيد تركى لم يكن متوجها الى صور ولكن الى خورفكان التى وصل اليها فى نهاية الشهر حيث استقبله وفد من قبائل النعيم سكان البريمى ، وهذه المجموعة من القبائل واصل السيد تركى رحلته الى الواحة حيث انضم اليه شيوخ دى وعجمان ورأس الخيمة الذين اشترى تأييدهم بالاموال التى كان يحولها اليه اخوه السيد ماجد وهناك شن هجوما على قلعة رأس الخندق الذى كانت ترابط فيها قوات السيد عزان ، غير أن الهجوم فشل وذلك بسبب قدوم الشيخ زايد بن خليفة من أبو ظبى ومعه امدادات لفك الحصار عن الحامية وقد وقعت مناوشات بين الطرفين غير أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة .

كان السيد عزان فى ذلك الوقت يقاتل فى الحدود الجنوبية للظاهرة وكان يعاونه السيد ابراهيم بن قيس ، وقد كان السيد عزان يواجه بعض المتاعب مع بعض القبائل الشرقية وأواسط عمان بسبب وقف المخصصات التى كان يدفعها لهم وفشله فى اقضاء الخليلى والشيخ صالح بن على من منصبيهما . وبمجرد أن تلقى السيد عزان اخبار الهجوم على رأس الخندق بادر الى التوجه الى البريمى لفك الحصار عن الحامية ولكنه علم وهو فى طريقه الى المكان بأن الحصن لم يسقط ، وبأن الشيخ زايد بن خليفة كان يدافع عن الحامية ولهذا فقد غير السيد عزان رايه وقام بهجوم على ضنك التى كانت فى يد النعيم ، ومن ناحية أخرى فقد أخذ أتباعه يتخلون عنه بعد أن سمعوا عن وصول السيد تركى للبريمى ولم يبق لديه الا مائتا رجل .

وما أن علم السيد تركى بحالة السيد عزان حتى قرر التحرك جنوبا. وفى يوم ٥ أكتوبر تمكن من ابادة فيلق للسيد عزان بالقرب من بلدة ضنك ، وفى هذه المعركة قتل عدد من شيوخ الحجريين والحبوس ويال سعد ، أما السيد عزان والسيد ابراهيم فقد لاذا بالفرار الى صحار ، بينما واصل السيد تركى تقدمه جنوبا الى اواسط عمان حيث انضم اليه الشيخ سيف بن سليمان شيخ بنى ريام . وبعد أن ترك السيد تركى القسم الأكبر من قواته والتي كانت تقدر بـ ٥٠٠٠ مقاتل لحصار نزوى وقطع الطريق المؤدية الى سمائل توجه هو وبقية قواته الى وادى البطحاء ، ثم منها الى جعلان ، وفى يوم ٢٥ أكتوبر استولى على صور بقوات من بنى بوحسن والحجريين وبنى بوعلى والجنبنة والحبوس والدروع ويال وهيبه ويقدر عددهم بـ ٦٠٠٠ رجل .

يوم ١٠ نوفمبر عاد السيد عزان الى مسقط وكان متأكدا من نفسه من أنه يستطيع استرداد المناطق التى استولى عليها السيد تركى وأن تخلى قبائل الهناوية عنها ليس الا خطوة مؤقتة ، كما أن الحجريين وبنى بوحسن قد كتبوا اليه يعتذرون عما بدا منهم ويؤكدون له تأييدهم وولاءهم بينما قدم النعيم والظواهر سكان واحة البريمى ولاء الطاعة للسيد عزان وعرضوا أن يعيدوا ضنك الى سلطته (١) . فى يوم ٧ أكتوبر توفى السيد ماجد بن سعيد وبالتالي فقد انقطع عن السيد تركى مورد من الموارد المالية التى

(١) تقرير اخبارى من وى ١١/١١/١٨٧٠ ثم نفس المصدر المرفق للخطاب السياسى رقم ٢٦٥ المؤرخ ١٢/٢٨/١٨٧٠ وتقرير اخبارى من بيلى ١٩/١/١٨٧٠ .

كان يعتمد عليها وكان يستطيع بتلك الأموال مواصلة الصراع ضد منافسيه ومن ناحية أخرى كان الميجور وبي قد منعه من نقل أى جزء من قواته عن طريق البحر . غير أن السيد تركى كما يبدو لم يكن يهتم بالناحية المالية أو بالحظر المفروض على تحركاته البحرية ، ومن ناحية أخرى فقد أوجد السيد عزان لنفسه خصوما عديدين بين رؤساء القبائل بسبب محاولاته تقليص نفوذهم وأخضاعهم لسلطة الحكومة المركزية فى الوقت الذى كانوا يتوقعون العودة الى سياسة اللين والتساهل التى كان يسير عليها حكام آل بوسعيد . ومن هنا فقد أخذ السيد تركى يستغل تلك النعمة بتوزيع الأموال عليهم بلا حساب حتى استطاع أن يكسبهم الى جانبه فى محاولاته للوقوف فى وجه السيد عزان .

فى الأسبوع الأول من يناير ١٨٧١ تحركت طلائع قواته الى صور وكانت تسير فى مجموعتين ، مجموعة سلكت الطريق الساحلى والأخرى سلكت الطريق الداخلى ، وفى يوم ١٢ يناير استولت المجموعة الساحلية التى كان يقودها سيف بن سليمان على بلدة قريات التى تبعد عن مسقط ثلاثين ميلا ، أما المجموعة التى كان يقودها السيد تركى فقد تحركت عبر سلسلة التلال فى طريقها الى مسقط الا ان الشيخ صالح بن على زعيم الحرث تمكن من وقف تقدمها فى سمد ، أما الشيخ سيف بن سليمان فقد اندفع من الساحل الى مسقط بعد ان قام بحركة التفاف ، غير أن السيد عزان تصدى له وتمكن من انزال الهزيمة به ، لكن سيف أعاد الكرة فهاجم البلدة وتمكن من تطويقها . وفى يوم ٢٢ يناير ابلغ السيد عزان المعتمد السياسى فى مسقط بأنه يرغب فى ارسال تعزيزات الى مطرح عن طريق البحر ، غير أن وبي الذى كان يتوقع مثل هذه الخطوة ابرق الى حكومة بومباى فى الأسبوع الأول من يناير يستوضحها عما يجب أن يتخذه من

اجراء اذا ما حاول السيد عزان نقل الامدادات الى قواته عن طريق البحر، وبدون أن يحيل، فيتز جيرالد ذلك الطلب الى حكومة الهند فى سملا بادر بابلاغ المعتمد البريطانى فى مسقط بتاريخ ٩ يناير بمنع القيام بأى اشتباكات بحرية وبابلاغ السيد عزان بأن التصريح الذى سبق أن اعطى اليه بنقل المعدات والجنود عن طريق البحر ضمن المياه العمانية لم يعد قائما ، وعندما قام وى بنقل مضمون رسالة فيتز جيرالد الى الامام عزان، رد الامام بأنه يرفض تلك التعليمات وقال بأنه ليس أمامه طريق آخر غير البحر ، وفى يوم ٢٣ يناير اقلعت احدى السفن الشراعية من ميناء مسقط وعليها بعض المعدات العسكرية لحامية مطرح وذلك بعد تحذير وى للسيد عزان بالالتزام بأوامر حكومة بمبائى ولهذا كلف المعتمد السياسى قائد السفينة المسلحة كوان ترنج فى ايقاف السفينة ، وعندما امتنعت السفينة من الاذعان اطلقت عليها السفينة البريطانية النار وأغرقتها ، ومن المحتمل أن يكون السيد عزان رغم ما كان يتحلى به من صفات الشجاعة والبأس قد فقد الامل بعد هذا الحادث فى تحقيق أى انتصار . وفى يوم ٢٩ يناير بعث السيد عزان برسالة من مطرح حيث كان يدير المعركة الى الشيخ الخليلى فى مسقط ذكر فيها بأنه سوف يضطر الى الانسحاب الى مسقط، غير أن الشيخ الخليلى رد عليه بوجوب الاحتفاظ بمطرح كخط دفاع آخر ، وقبل فجر اليوم الثانى قام الشيخ سيف بن سليمان بهجوم كاسح واستولى على خطوط دفاع المدينة ، غير أن كلا من سيف وعزان قتل خلال تلك المعركة .

وفى يوم ٣ فبراير وصل بيلى الى مسقط مع السفينة المسلحة هبوروز ، وكان الخليلى وقواته لا تزال تقاوم من داخل القلاع الرئيسية فى العاصمة ، وأما السيد تركى فقد كان فى سمد بعد أن اعترضت طريقه

قوات الشيخ صالح بن علي ، واما السيد ابراهيم بن قيس فقد فر الى صحار ، وبعد ان تأكد بيلى من وفاة السيد عزان بعد ان تعرف قبطان هبوروز على جثته فى مدينة مطرح أخذ يحاول اقناع الخليلى فى الاستسلام ، وفى ١٣ فبراير وافق الخليلى على ذلك واستعد لتسليم نفسه الى السيد تركى الذى كان قد تمكن من الوصول الى العاصمة ، ولكن الخليلى اشترط عدم الاساءة اليه ، بعد ذلك بعث بيلى بقريره الى حكومة بومباي ذكر فيه بأنه قد نجح فى اقناع الخليلى باستسلامه للسيد تركى من غير ان يورط الحكومة البريطانية بأية ضمانات أو شروط، ومن هذه الزاوية كان ينظر بيلى الى الموضوع ، غير أن مجرد استسلام الزعيم الدينى العماني الى خصمه السيد تركى وقد تم عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى الخليج يضى معنى آخر على العملية فى نظر المعنيين بها ، والواقع أنه من المشكوك فيه أن يوافق الشيخ الخليلى على تسليم نفسه لولا أنه لم يكن واثقا من ان اشتراك المقيم السياسى البريطانى فى المفاوضات كفيل بضمان سلامته ، كما أنه من المشكوك فيه ما اذا كان السيد تركى سيتصرف كما تصرف او لم يكن مقتنعا من أن أحدا لن يتدخل أو يعترض على ما سوف يتخذه من اجراءات ضد خصمه .

فور مفادرة سفينة المقيم البريطانى ميناء مسقط قام السيد تركى باعتقال الخليلى ونجله والشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث وايداعهم سجن الجلالى متهما اياهم بأنهم كانوا على اتصال بالسيد ابراهيم بن قيس فى صحار . وقد ذكر ويى الذى قابل الخليلى يوم ١٦ فبراير عند احضاره من السجن لاستجوابه بأن الزعيم الدينى قد تعرض لضرب مبرح من الجمهور بدرجة أنه أصيب بالشلل . وفى يوم ١٧ فبراير علم المعتمد السياسى فى مسقط من السيد تركى عن وفاة الخليلى بعد اصابته باسهال

حاد ، كما توفى نجله فى اليوم التالى متأثرا بنفس المرض ، لكن هذا
النبا لم يحدث أى ازعاج لبيلى الا آن أحداث يناير فبراير المؤسفة قد
تركت أثرها على وى الذى انتحر باطلاق الرصاص على نفسه يوم اول
مايو (١) .

لقد كانت نقطة الضعف التى يعانى منها بيلى فى الاشهر التسعة
التي سبقت تلك الأحداث التى تعددت خلالها محاولاته بالاعتراف بالسيد
عزان ، لا يضاهيها غير السرعة التى أراد بها بعد ذلك الاعتراف بالسيد
تركى . وفى اليوم الاول من وصوله الى مسقط وقبل ان تتضح نتائج
الصراع بين اتباع السيد تركى ، والسيد عزان بعث بخطاب الى المسئولين
فى بومباى يحثهم بالاعتراف بالسيد تركى على الفور ، وقد دلل على طلبه
بالاسباب التالية : « اتنى اولا كنت المسئول عن انقاذ حياة السيد تركى ،
واننى خلال سنوات عديدة كنت آدافع عن مطالب السيد تركى بقوة رغم
ان السلطات العليا لم تكن تقيم أى وزن للسيد تركى وانما على العكس
من ذلك فقد هددت بقصف مراكزه وقواته وكانت تعتبره العدو الاول ،

(١) الخطابات اسرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير
السياسى لحكومة بومباى ١٨٧١/٣/٣١ . (رقم ٢٥٢ الادارة السياسية)
ومرفق معه تقارير وى . اماس . اى . مكلاند فقد ذكر فى بحث له
بعنوان شئون مسقط فى ١٨٦٩ - ومارس ١٨٧٢ (ص ٣٥) لم يصدر
تعليل لوفاة وى ويذكر كوبلاند فى كتابه « استعمار افريقيا الشرقية »
ص ٦١ استنادا على خطاب من كيرك بأن المعتمد السياسى قرر الانتحار بعد
ابلاغه بقرار نقله الى زنجبار غير ان هذا التفسير غير وارد .

وبسبب المصاعب التى وقفت فى طريق السيد تركى فقد كنت أول من نادى بالموافقة على لجوئه الى الهند وحصوله على معاش ، كما عارضت استيلاء السيد عزان على الحكم بالقوة مجازفا فى كل ذلك بحياتى ومنصبى » (١) كما بعث بيلى برسالة خاصة الى ماير اعترف فيها بأن الامام السيد عزان عاش بطلا ومات بطلا فى ساحة الوغى ولكنه أعرب عن ارتياحه من النتائج التى انتهى اليها الصراع فى عمان وعن اغتباطه بسقوط حكم السيد عزان ، نظرا لحسب قوله لأن غيابه عن المسرح سوف يزيل كل العقبات من طريق تسوية الامور فى عمان وأن السيد تركى، لم يكن سينجح لو بقى السيد عزان على قيد الحياة نظرا للتأييد الدينى الذى يتمتع به ونفوذه كأمام ، ومركزه كقائد عسكري قدير .

على الرغم من كل تلك الاعتبارات ظل بيلى لفترة طويلة من الوقت يتبنى موقف السيد عزان ، ولكن دون أن يدفعه ذلك الموقف الى استخدام سلطاته للاعتراف بحكمه ، وبالتالي فلا مفر من الاعتقاد بأن هذا التناقض فى موقف بيلى ينطلق من مواقفه المتذبذبة ومن كراهتيه الشديدة لكل من اتكنسون وديسبراو ولآرائهما ، وعلى امتداد حكم السيد عزان تقريبا أظهر بيلى قدرا كبيرا من قصر النظر والحكم فى تقييمه لمركز الامام عزان فى عمان ، فكان يدعو الى الاعتراف به عندما كانت تضعف سلطته وينادى بمعارضته حين كان يقوى مركزه . ولم يدرك بيلى قط معنى الصراع الدائم فى عمان الا فى المرحلة الأخيرة من حكم السيد عزان ، ولكن الفضل فى ذلك يعود الى الشيخ ناصر بن رشد مستشار

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباي ١٨٧١/٢/٣ . (رقم ١٤١ - الإدارة السياسية) .

الامام عزان فهو الذي شرح لبيلي حقيقة الأهداف التي تقوم عليها سياسة السيد عزان ، ففي التقرير الذي بعث به ببيلي بعد اجتماعه بالشيخ راشد في شهر سبتمبر عام ١٨٧٠ ذكر : « لقد استفسرت من مستشار الامام عن السبب في الاستقلال الذي يتمتع به رجال القبائل في مناطق الحدود أثناء حكم السلاطين لعمان ولا يتدخلون في شئونهم ، بينما تنتهج حكومة عزان سياسة تختلف عن هذا الخط ؟ ولقد رد المستشار بأن السلاطين كانت تنقصهم القوة الكافية لاختضاع القبائل ، أما سياسة السيد عزان فقد كانت منذ البداية تقوم على اخضاع كافة قبائل عمان لسلطته المركزية وأن هذه الحكومة مصممة على المضي في هذه السياسة لأنها تدرك بأن السلام لن يسود عمان وانها لن تنعم بحكم قوى مستقر اذا ظلت هذه القبائل تعتبر نفسها قوة مستقلة ، وقال بأن الحماس الذي تنظر به هذه الحكومة الى النظام المركزي بدلا من النظام الاقطاعي المملوك أمر يدعو الى الاعجاب ، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الاحوال تفسير تمسك حكومة عزان بذلك الخط على أنه من منطلق الاحساس بالقوة او بحكم امتزاج النظرية السياسية بالشعور الديني (١) .

هذا كل ما استطاع ببيلي أن يستخلصه من طبيعة حكم السيد عزان وقد فاته ادراك حقيقة واحدة وهي محاولات العمانيين الدائبة لبعث نظام الامامة والعودة اليها ، ولو كان برسي بادجر لايزال في الخدمة وكان لايزال

(١) المداولات الخارجية لحكومة الهند (سياسي) حلقة ٤٣٨ مجلد ١١ ديسمبر ١٨٧٠ رقم ٧٠٦ خطاب من ببيلي الى السكرتير السياسي لحكومة بمباي ١١/٩/١٨٧٠ (رقم ٣٦٠ الادارة السياسية) انظر ايضا تقريره المؤرخ ٣/٩/١٨٧٠ (رقم ٣٤٦ الادارة السياسية) في نفس المجموعة .

فى بومباى ليقوم بمتابعة سير الأحداث فى عمان منذ ١٨٦٨ حتى ١٨٧١
لربما جاءت النتائج فى صورة أخرى ، نظرا لأن بادجر لم يكن من خبراء فهم
التعقيدات السياسية العمانية فحسب وإنما كان أحد المعجبين بشخصية
السيد عزان . وفى أعقاب وفاة السيد عزان واعتلاء السيد تركى للعرش
سجل بادجر رأيه فى تلك الأحداث ، وذكر :

« انه من حق السيد عزان مثله مثل غيره من المتنافسين على الحكم
فى عمان أن يتولى مقاليد السلطة فيها . فقد أظهر السيد عزان من
الشجاعة والجرأة والحنكة السياسية - وهى صفات لا بد من توفرها لحفظ
النظام بين القبائل المتناحرة - ما يفوق غيره من الزعماء ، وعلى الرغم من
الصراع الذى كان محتوما بين الأمير عبد الله وأخيه الأمير سعود على
الحكم فى نجد ، فقد ساهم نجاح السيد عزان ضد الوهابيين فى كسب
وثقة وتأييد المواطنين الذين ظلوا لعدة أعوام يواجهون صلف الوهابيين
والخوف الدائم من عدوانهم . ومن ناحية أخرى خيب السيد عزان آمال
بعض الذين كانوا يراقبون الصراع منذ بدايته ، ففى مستهل الحركة كان
السيد عزان على ما يبدو يفعل بوحى من العناصر الدينية المتعصبة فى
عمان إلا أنه بعد أن مر باختبارات استهدفت قوته ومركزه وتأكد له أنه فى
استطاعته الاستغناء عن تلك العناصر بدأ ينتهج سياسة أكثر تسامحا ودخل
جملة من التمديلات على الإدارة الداخلية للبلاد ، كما أبدى رغبة حقيقية
فى عقد علاقات ودية مع الدول الأجنبية وبصفة خاصة مع الحكومة
البريطانية » .

وانه إن المضحك المبكى آن بريطانيا التى كانت قبل ذلك تعارض
أى تدخل سياسى فى الشؤون العمانية ولرغبتها فى الحد من التزاماتها
السياسية تجاه السلطنة قد عاملت بفتور شديد زعيما كالسيد عزان

الذى لا يعتمد الى حد كبير على الحكومة البريطانية كغيره من حكام آل بوسعيد السابقين وذلك منذ حكم الامام أحمد بن سعيد مؤسس حكم هذه الأسرة .

استقبلت الأوساط المسئولة في بومباي سقوط السيد عزان بكثير من الارتياح فقد أشاد فيتز جيرالد حاكم بومباي على ببلى تقديرا للدور الذى قام به فى تلك المرحلة ، ووافق على مقترحاته بالاعتراف بالسيد تركى فوراً . غير أن أحد أعضاء مجلس الحاكم وهو اتشه بيه جورج تكرر كان له رأى آخر فى الاجراءات التى اتخذها ببلى ووصف المقيم بأنه كان غير سياسى وغير حكيم وأنه ينبغى توجيه اللوم اليه بدلا من الاشادة به ، وابدى تكرر استياءه الشديد من تدخل ببلى فى عملية استسلام الشيخ الخليلى الذى اخذ على حد اعتقاده ينتهج سياسة ودية أكثر تجاه الحكومة البريطانية قبيل وفاته . أما ماير فقد كان أشد قسوة فى التنديد بتصرفات ببلى فى مسقط كما أعرب عن انتقاده من تصرف فيتز جيرالد باصدار التعليمات الى وى يوم ٩ يناير بمنع السيد عزان من نقل التعزيزات بالبحر داخل المياه الاقليمية للسلطنة قبل أن تصله موافقة حكومة الهند على ذلك الاجراء ، وقال فى معرض رايه :

« اننى غير مسئول بتاتا عن عدم الأخذ بالسياسة التى وضعتها الحكومة بالنسبة الى مسقط والتى صادق عليها وزير الدولة اذا كانت حكومة بومباي تصدر تعليمات تناقض تلك السياسة دون موافقتنا أو علمنا بها نظرا لان تعليمات فيتز جيرالد الى وى تسير فى خط معارض تعليمات حكومة الهند بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٦٩ فى موضوع سوء التفاهم الذى وقع بين السيد عزان وديسبراو فى شهر مايو من نفس العام حول الاشتباكات البحرية المتنازعة فى عمان والتى لا تشمل عمليات نقل الجنود

والدخيرة عن طريق البحر من جانب حكام مسقط طالما أن تلك العملية تتم ضمن المياه الإقليمية لمسقط عبر الخط الممتد من صحار في الشمال حتى رأس الحد في الجنوب ، وعند علم ماير بانهياف حكم السيد عزان في عمان عاد فوافق على رأى وزير خارجيته اتشيسون الذى قال بأن حادث السفينة كوان تونج ان هو الا مظهر من مظاهر السياسة الخطيرة والخطائة التى كنا ننتهجها فى خليج عمان ، وهى سياسة لم تكن تقوم على اسس شرعية أو قانونية أو معاهدات تربطنا بمسقط ، وانما كانت سياسة تنبع من منطق القوة فحسب ، كذلك أشار اتشيسون حول هذا الموضوع الى أن الحجة التى تقوم على مبدأ الحماية التى تفرضها بريطانيا على الخليج مبدأ لا يسرى على خليج عمان وبأن الحروب المحلية فى خليج عمان لا تهم الحكومة البريطانية فى شيء ولا تؤثر على مصالحنا التجارية وذلك كائى عمليات حربية تقع فى المحيط الهادى ، وان آية حرب تنشب على سواحل عمان وتضطرننا الى الانسحاب من مسقط تشكل خطرا اكبر علينا ، ورغم ذلك فانا لا ينبغي أن نتدخل فى حرب كهذه ، وبالتالي فان الاجراءات التى أقدم عليها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج تنفيذا للتعليمات التى صدرت اليه من حكومة بومباى انما هى آقطع دليل على السياسة الخطائة والخطيرة التى تسير عليها فى عمان ، واننا كلما أسرعنا فى الانسحاب من مثل هذه العمليات كان الأمر أفضل .

والسؤال هو : هل كان الانسحاب من مسقط اجراء ممكنا ؟ ان اثنين من أعضاء المجلس الحاكم وهما بيه اتشه اليس ، والسير ويتشارد تسمبل كانا يعتقدان بعكس ذلك ، فلقد أشار اليس : « فى تصورى انه لا يمكننا التراجع عن تأكيد سيادتنا فى خليج عمان بنفس الصورة التى نتراجع بها عن سيادتنا فى الخليج ككل ، وأن مصالح الهند مرتبطة بعمان بنفس

الدرجة التي ترتبط بها مع الخليج ، ومن المستحيل علينا أن نرسم خطا
فاصلا بين مصالحنا في الخليج ومصالحننا في عمان بالنسبة للأمن
والاستمرار في هذه المناطق . ومع قيام حكم قوى في مسقط تسقط
ضرورة التدخل البريطاني خارج المياه الإقليمية ، غير أنه كما يرى اليس
لا ينبغي لحكومة الهند أن تدلى بتصريحات مسبقة بعدم اعتزامها التدخل .
« . . انه لا ينبغي لنا بان نصرح بأنه في حالة الضرورة اننا لن نتدخل لوضع
حد للغارات البحرية وأعمال القرصنة بحكم انها ضروب من الحروب في
الوقت الذي تبرر لنا الظروف التدخل في الخليج ، ويرى اليس بأن
المسئولية فيما يتعلق بالمشكلات الأخيرة في مسقط تقع على حكومة الهند
بسبب ترددها في الاعتراف بالسيد عزان أو انتهاجها سياسة منافية تجاه
حكمه ولو اننا كنا متأكدين من بقاء السيد عزان في الحكم فليس هناك شك
في حق السيد عزان في نقل تعزيزاته الى مطرح عن طريق البحر وفقنا
للنظام المعمول به . وعلى أية حال فان هناك مسئولية أكبر كما كان يعتقد
السيد عزان تقع على عاتق حكومة لندن التي لبثت تناور حول موضوع
معونة زنجبار .

وبالنسبة للموضوع الأخير فقد كان ماير واليس متفقين وكانت مذكرتا
الحاكم العام بتاريخ ٢/٢٢ و ٢٧ مايو ١٨٧٠ اللتين ضمنهما أسبابه
للاعتراض على وقف المعونة قد رد عليها وزير الخارجية في رسالته المؤرخة
في شهر يونيو التي اشار فيها الى قرار كلارندون باعفاء سلطان زنجبار
من التزاماته من دفع المعونة نظير قيام سلطان زنجبار باصدار حظر لتجارة
الرقيق وكان رد ماير على تلك الآراء فوراً وصرى « . . باعفاء سلطان
زنجبار من التزاماته اسقط نظراً لأن مصلحة حكومة الهند في زنجبار
تبدو منتهية » هذا ما جاء في رسالته الى أرجيل في أول أغسطس عام

١٨٧٠ . ان خزينة الهند غير مسئولة عن دفع آية مبالغ لمسقط فى مقابل حظر نشاط تجار الرقيق أو للانفاق على وكالة زنجبار ولهذا فقد طالب بحالة موضوع نفقات الوكالة والاشراف عليها الى وزارة الخارجية البريطانية ثم على ضوء التغيير الذى تم فى مسقط فقد حاول ماير أن يستغل فى مسقط لحمل حكومة الهند على أن تنفض يدها من شئون مسقط قدر الامكان ، واذا كانت حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مكافحة تجارة الرقيق هى احد الواجبات الملقاة على عاتقها من ناحية بالاضافة الى مشكلة زنجبار من ناحية أخرى فقد ذكر الحاكم لأعضاء مجلسه . اننى على يقين من أن جميع الاتصالات التى يجريها فى هذا الموضوع ينبغى أن تجرى مع حكومة مسقط واننى أعارض أن تتولى حكومة الهند اعمال رجل البوليس فى مياه المحيط من كراتشى حتى مدغشقر وهو الوضع الذى اقحمنا أنفسنا فيه واذا ما تمكن السيد تركى من تثبيت أقدامه فى مسقط وكان لابد من ابلاغ سلطان زنجبار بالتوقف عن دفع المعونة الى الدولة الأم فما هى النتائج التى تترتب على ذلك اذا ما قرر السيد تركى ممارسة حقه فى انتزاع عرشه فى زنجبار أو الحصول على المعونة وحاول أن يبلغ الى هذا الحق بقوة السلاح ، وقد أجاب ماير على السؤال بقوله بأن هذا الموضوع من اختصاص صاحبة الجلالة وانها اذا رأت أن تمارس هذه المسئولية فهل من حقها أن تتدخل أو تمنع السيد تركى عن طريق القوة من ممارسة حقوقه عن طريق الحرب التى يعتقد بانها طريقة مشروعة بالنسبة اليه وبأن حكومة الهند ليس من حقها التدخل فى هذا الموضوع .

فى ٣ أبريل ١٨٧٠ طرح ماير الموضوع على وزير الدولة لشئون الهند بصورة جدية :

« اعتقد أن السياسة البريطانية العامة فى مسقط بصورة خاصة

والوضع البريطاني في خليج عمان بصورة عامة تحتاج لدراسة متأنية ، وقد اوضحنا في المذكرة المؤرخة ١٨٧٠/٥/٢٧ أن التزاماتنا العسكرية بالمعنى الواسع للكلمة لا تتعدى نطاق الخليج وسواء اعتمدت هذه السياسة على الاتفاقيات التي تربطنا بزعماء الساحل العربى للخليج أو قامت على أساس التدابير الرامية الى حفظ الأمن وحماية رعايانا ومصالحنا التجارية فانها سياسة التزمنا بها طوال الأعوام الخمسين الماضية وقد كان لهذه السياسة نتائج ايجابية بالنسبة للحفاظ على الأمن فى البحار . وعلى هذه السياسة لا يمكن أن نحيد أو نتراجع . أما فيما يخص بخليج عمان فان الأمر يختلف نظرا لأن اهتمامنا بتأكيد سيطرتنا على هذه المنطقة يعود الى فترة قريبة من التاريخ ، ولم يحدث أن حاولت حكومة الهند منع الاشتباكات الحربية فى عمان قبل أواخر عام ١٨٦٨ ، وقد نبعت علاقة الحكومة البريطانية بهذا الجزء من المنطقة من اهتمامها فى السياسات الداخلية للمنطقة والتغيرات التي كانت تطرأ على أوضاع الأسرة الحاكمة فى مسقط ، وهو أمر لم يعد قائما الآن . وعلى الرغم من أن السياسة التي اتبعناها هناك لم تكن منسجمة مع موقف السيد عزان ، وعلى الرغم من أن التعليمات التي صدرت فى البداية لحماية المنطقة من الحروب والاشتباكات البحرية والتي حدثت نتيجة لأخطاء جغرافية ، سرعان ما تبين انها سياسة لم تكن تقوم على أسس عملية أو تستوجب تعديلها بمقتضى تعليمات ١٨٦٩/٨/٤ . أضف الى ذلك أنه طالما بقى السيد عزان حاكما فى عمان كلما اضطرننا الى التمسك بتلك السياسة . أما الآن فاننا نسهم على الافادة من الأحداث الأخيرة فى مسقط دون أن نرغمنا ذلك الى اجراء تغييرات ملحوظة فى سياستنا بالتراجع تدريجيا عن ممارسة أى نفوذ الا بكثير من الحيلة والحذر ، لأن الأمر قد يؤدى الى عواقب وخيمة وبالتالي فسوف نضطر الى العودة تدريجيا الى سياسة العلاقات الطبيعية التي تربطنا بحكومة

مسقط والتي كانت متبعة قبل أن نتخذ القرارات الخاصة بحظر الاشتباكات البحرية في خليج عمان » .

أبلغ ماير أرجيل بأنه قد أصبح مستعدا للاعتراف بالسيد تركي اذا نجح السيد تركي في توطيد حكمه في عمان واقترح على أرجيل بأن يقوم بإبلاغ السيد تركي بأنه اذا أراد الاستيلاء على الممتلكات الخارجية لمسقط فيمكنه ذلك وانه لم تعد هناك حاجة ملحة للإبقاء على الحظر المفروض على العمليات العسكرية خارج إطار الخليج ، وكان ماير لا يقصد جواذر فحسب وانما زنجبار ايضا ، وقد اتسم هذا الموقف بوضوح أكثر في العبارات الختامية بمذكرته والتي جاء فيها بأننا بهذه الخطوة سوف نعفى أنفسنا تدريجيا من المسؤولية التي اضطلعنا بها للمحافظة على الأمن في المنطقة الممتدة من كراتشي حتى الحدود الشمالية لخليج موزمبيق وهو ما سبق أن وجهنا النظر اليه في شهر مايو ١٨٧٠ . فينبغي النظر الى ذلك الاجراء بأنه خطوة حتمية فيما اذا قررت حكومة صاحبة الجلالة وقف دفع المعونة السنوية الى مسقط في المستقبل .

ان الجانب الأكبر من استياء ماير من أرجيل يعود الى انصياع الأخير لمواقف كلارندون في الكثير من المسائل التي تمس سياسة الهند والى تكاثره في اتخاذ القرارات في المسائل السياسية الخطيرة التي كانت تعرض عليه ، فقد انقضى عام بكامله منذ أن طلب الى أرجيل بحث الموافقة على الاقتراح الخاص بالاعتراف بالسيد عزان بن قيس أو برفضه ، وفي القيام بمحاولة جديدة لتجديد ايجار عقد بندر عباس لصالح حكومة مسقط ، وعلى الرغم من أهمية تلك الموضوعات فان أرجيل لم يبعث برده حتى ذلك

الوقت فبالنسبة للموضوع الاول أصبح هذا الموضوع بعد ذلك اكاديميا بينما الموضوع الثانى كان لا يزال موضوعا حيا ، وكان الرد الوحيد الذى وصل ماير من أرجيل بشأن الخطوط السياسية العريضة المزمع اتخاذها ابتداء من منتصف عام ١٨٧٠ هو المذكرة المؤرخة ابريل ١٨٧١ والتى رد فيها على طلبه بشأن اعفائه من الاشراف على الوكالة السياسية البريطانية فى زنجبار . وعلى الرغم من أن أرجيل كان يدعو الى الامتناع عن استخدام موارد الهند فى عمليات مكافحة الرقيق الا انه اعترض على أن للهند مصالح فى زنجبار تبرر الانفاق على الوكالة البريطانية فيها ، وفى عام ١٨٦٨ على وجه التقريب ذكر أرجيل للحاكم العام بأن سلفه قد وضع بديهية تقول بأن علاقة زنجبار بالهند وبالخليج تحتم أن يتم تعيين الممثلين السياسيين البريطانيين فى تلك المناطق والاشراف عليهم من جانب حكومة الهند . وكان أرجيل يؤيد اعتراضات ماير فى عدم تحميل خزينة حكومة الهند نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، لاسيما وأن مكافحة تجارة الرقيق التى كانت المهمة الاساسية للوكالة فى ذلك الوقت من أهداف السياسة البريطانية وبنفس الاهمية لهدفها فى حماية التجار الهنود ، وأنه قد وافق على توصيات اللجنة الداخلية فيما يختص بتجارة الرقيق فى أوائل عام ١٨٧٠ على مساهمة حكومة الامبراطورية فى نفقات الوكالة ، واستطرد أرجيل يقول : « ان الاقتراح الخاص بنفقات الوكالة قد رفض عند عرضه على الادارة المالية لحكومة الهند فى مارس ١٨٧١ وبالتالي لم تكن حكومة الهند تستطيع أن تستمر فى دفع تلك النفقات » .

عند عودة أرجيل الى بحث موضوع مسقط وزنجبار اقترح على المسؤولين ان ينتهزوا فرصة وجود حكمين جديدين فى مسقط وزنجبار لتنفيذ الاقتراح الذى سبق أن عرضه فرير بايفاد مبعوث الى كل من

الحاكمين للتأكد من رغباتهما بشأن المعونة والتوفيق بين موقفيهما وحثهما على تنظيم العلاقات بينهما بشكل لا يضطر الحكومة البريطانية لاي نوع من التدخل ، كما أشار أرجيل بأن هناك فرصة أيضا في حالة التوصل الى تسوية مقبولة ، ان يتناقص حجم المكاتبات التي كانت تتبادلها الجهتان الرسمية حول الموضوع خلال فترة السنوات الثلاث الماضية . واذا ألقينا نظرة على خلفية قرار كاننج في الأحداث المتوالية على مسقط فان أفضل سياسة تتبع هي على حد قول أرجيل سياسة عدم الارتباط من أي نوع وأن نكون على استعداد دائما للاعتراف بأي حكم يؤديه الشعب بشرط الا يؤثر ذلك الحكم على أية اتفاقيات معقودة أو الى توزط قد ينشأ نتيجة لتعهدات أو وعود سابقة حقيقية كانت أو شكلية . ومما يؤسف له أن نذكر ان أرجيل نفسه لم يطبق هذا المبدأ تجاه السيد عزان في حياته وربط موضوع الاعتراف بالسيد عزان باقتراح كلارندون بوقف معونة زنجبار كورقة للضغط على حاكمي مسقط وزنجبار لوقف تجارة الرقيق .

كان ماير يريد أن يمضي بحذر في موضوع الاعتراف بحكم السيد تركي وبالرغم من ذلك فقد أرغمته الأحداث في عمان وغيرها في عام ١٨٧١ على الاعتراف وجاء في تقرير الكابتن رووس الذي كان معتمدا سياسيا بريطانيا في جواذر ونقل الى مسقط ليحل محل ويى بعد أسبوعين من وصوله الى هناك ذكر بأن البلاد على شفا الانهيار فقد كان السيد ابراهيم ابن قيس أخو السيد عزان يحتل صحار والمنطقة الشمالية للباطنة وكان يستعد للصدام مع السيد تركي بينما كانت قبائل الهناوية والغافرية تستعد للدخول في معركة بينهم ، ومن جانب آخر كانت قوة من الوهابيين تحتل القلعة الرئيسية في واحة البريمي وكان يقودها محجوب بن جوهر السكرتير السري للأمير فيصل ، ثم انتقل للعمل في حاشية الأمير سعود الذي

كان قد اطاح بأخيه عبد الله وبويع للحكم وعند وصول محبوب بن جواهر الى البريمي رحب به الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الذي كانت تربطه علاقة صداقة بالأمير سعود ترجع الى عام ١٨٧٠ عندما زار الأمير المنطقة الشمالية من عمان ، وقد أخذ كل من زايد ومحبوب يحاول اقناع النعيم المتصارعة بتسليم قلعة قصر الخندق الى نائب الأمير ، وعلى كل حال فلم يكن السيد تركى فى ذلك الوقت يتعرض لخطر مباشر من الوهابيين ، وانما كان الخطر من افراد أسرة آل بوسعيد الذين اعتقدوا بأن امتناع حكومة الهند بالاعتراف بالسيد عزان على انه تشجيع ضمنى لهم فى القيام بمحاولة للاستيلاء على السلطة . ولهذا فقد أبرق رووس الى حكومة بومباي فى الاسبوع الأخير من شهر مايو يطالبهم بسرعة الاعتراف بالسيد تركى حماية للبلاد من الفوضى والخراب ، وقد وافق فيتز جيرالد على الاقتراح فوراً ، واحاله الى الحاكم العام للهند الذى عرضه بدوره على حكومة بومباي مطالباً بالموافقة عليه . وقد أبرق أرجيل الذى كان أجل الاعتراف بالسيد عزان الى أجل غير مسمى بالموافقة على الاقتراح وفى ١٦ يونيو تم اليعاز الى رووس بإبلاغ السيد تركى عند أول فرصة سانحة باعتراف الحكومة البريطانية به كسلطان على مسقط وباحتفاظها بنفس علاقات الصداقة التى كانت تربطها بوالده المرحوم سابقاً .

..

فى أواخر يونيو ويوليو كان السيد تركى فى الباطنة يحاول الاستيلاء على صحار من السيد إبراهيم بن قيس الا أنه فشل فى محاولته بالرغم من المساعدة التى قدمتها اليه بعض القبائل وحاكم دبی مما اضطره الى صرف النظر عن الخطة وترك منطقة صحار والباطنة جنوباً حتى الخابورة للسيد إبراهيم . عاد السيد تركى يوم ٦ أغسطس الى مسقط فأبلغه رووس

بالاعتراف ، غير انه لم يتباحث معه بشأن وضع ممتلكات مسقط على ساحل مكران ، كما لم يتطرق الحديث الى موضوع ايجار بندر عباس أو معونة زنجبار مفضلا الانتظار ريثما تتخذ حكومة لندن قرارها النهائي بشأن المعونة وتجارة الرقيق المرتبطة بها ، وحتى منتصف ١٧٨٠ كان الاحتمال ضئيلا فى اتخاذ قرار مبكر حول تلك الموضوعات ، ليس لأن الخلافات بين حكومة الهند وحكومة لندن لم تحل فحسب بل لأن نفس التطورات التى عجلت بالاعتراف بالسيد تركى قد حولت اهتمام الحكومة البريطانية عن المسرح العماني الى الخليج الاعلى حيث قام الاتراك بالاستيلاء على اقليم الاحساء فى مستهل صيف عام ١٨٧١ .

الفصل الخامس عشر

الحملة التركية الى الاحساء

١٨٧١ - ١٨٧٣

لم ينقطع الصراع على الحكم فى نجد بين الأمير عبد الله بن فيصل وأخيه الأمير سعود منذ تولى الأمير عبد الله السلطة ، ولكن هذا الصراع بلغ الذروة فى شتاء عام ١٨٧٠ ، وكان أكثر من صراع بين شخصين ، كان صراعا بين عقليتين ، سكان الحضر وأهل البادية ، بين المتطرفين الوهابيين وبين المعتدلين الذين يرفضون تعاليمها ، وكان كل من الأخوين يمثل إحدى الفئتين . وحتى قبل وفاة والد الأميرين كان العداء القائم بينهما يتذر بشطر الدولة الوهابية فى النهاية .

فى عام ١٨٦٢ كتب بالجريف بعد اقامته فى الرياض عن هذا الصراع يقول :

« بينما كان عبد الله مثل والده الأمير فيصل قصير القامة قوى البنية كبير الرأس ضخم الرقبة عريض الجثة فان سعود طويل القامة رشيق وسيم تبدو عليه ملامح بارزة من عفوية رجل البادية . كما انه منفتح كريم يهوى المظاهر والفروسية وكان محبوبا من العناصر المتحررة ، أما عبد الله فكان يعتبر عميد الفريق المتزمت الذين كانوا يستمدون منه التأييد ويتطلعون الى قيادته . . هذان الاخوان المتقاربان فى العمر خصمان لدودان لاحدهما الآخر ، حتى انها دائما يتحدثان بصوت عال . وقد نجح الأمير سعود فى سلوكه المتحرر وحسن معاشرته للناس ان يكسب قلوب رعاياه وكافة الذين يرفضون التعصب والجمود فى نجد . ومن هنا كان

الاعتقاد يسود بأن وفاة الأمير فيصل قد تفرق البلاد في حرب دموية
يقودها هذان الأخوان » .

ففي عام ١٨٧٠ خسر الأمير عبد الله جانباً كبيراً من التأييد وذلك
بسبب حدة مزاجه وسوء إدارته في الحكم بينما أخوه سعود الذي أمضى
بعض الوقت في أطراف نجد يعيش كالطريد وينتقل من مكان إلى آخر ،
قد أصبح يتمتع بتأييد قطاع كبير من البدو يمكنه من تحدى أخيه . وقد
قام بالفعل بمحاولة للإطاحة بأخيه في الأحساء حيث تتركز غالبية مؤيديه
وحيث توجد قبيلة بنى خالد التي تنتمي إليها والدته . وفي أواخر عام
١٨٧٠ تمكن الأمير سعود من الاستيلاء على القطيف ، ثم بعد وقت قصير
استولى على واحة الأحساء وأعقب هذه الأحداث نشوب مناوشات بينه
وبين قوات الأمير عبد الله في نجد انتهت أخيراً إلى سقوط الرياض في يد
الأمير سعود الذي بادرت القبائل إلى مبايعته . أما عبد الله فقد فر إلى
الشمال في منطقة « طيب الاسم » على الجانب الشرقي من جبل شمر ،
وهناك استغاث بالرشيدى أمير الهيل ، غير أن هذا الأمير بالرغم من
تزكية شريف مكة للأمير عبد الله رفض تقديم أية مساعدة إليه ، بينما
اتخذ موقفاً مضاداً فأعلن ولاءه للأمير سعود ، ثم أخذت قبائل عنزة وشمر
وقحطان وغيرها تتخلى عن الأمير عبد الله الذي استولى عليه اليأس
فاستنجد بوالى بغداد مدحت باشا وطلب أن يمدّه بالمساعدة للوقوف في
وجه أخيه واستعادة الرياض (١) .

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اللفتانات س . هـ ربرت
(القنصل البريطانى العام فى بغداد) الى السير هنرى اليوت (سفير
ساحبة الجلالة البريطانية فى القسطنطينية ١٨٧١/٣/٢٤ وقد احيل
الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٥/٩ .

كانت هذه الأحداث من الأهمية بحيث لم يكن فى وسع مدحت باشا والحكومة العثمانية أن يتجاهلها ، ففي عام ١٨٧٠ كانت هناك رغبة قوية عند الحكومة التركية فى توسيع رقعة الامبراطورية فى آسيا الوسطى وربما يعود ذلك الى قضية التنظيمات الجديدة أو الى النذر التى كانت توصى بأفول نجم الامبراطورية العثمانية فى أوروبا ، فقد كان الغاء روسيا للبند الخاصة بالبحر الأسود فى معاهدة باريس فى ٣١/١٠/١٨٧٠ وتأييد بروسيا لتلك الاجراءات كانت نذيرا بنهاية الحكم التركى للبلقان ، ولهذا قرر العثمانيون على ما يبدو أن يحدوا من خسائرهم وتعويضها عن طريق الاهتمام باقاليمها الآسيوية . وربما كان فتح قناة السويس فى ١٨٦٩ عاملا حاسما فى ذلك القرار ، فقد كان فتح القناة منفذا سهلا وقريبا لشبه الجزيرة العربية بحيث تستطيع الحكومة التركية نقل قواتها العسكرية كمحاولة للتأثير على الوضع فى الجناحين الشرقى والغربى من شبه الجزيرة ، كما أن اخضاع اليمن من جانب الاتراك قد اتخذ قرار بشأنه بالفعل فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٠ ، وفى نهاية شهر ديسمبر ذكر الخديوى اسماعيل للقنصل البريطانى العام فى القاهرة بأن الباب العالى قد اتخذ قراره بتأكيد سلطته المباشرة على أواسط وشرقى الجزيرة العربية وبأنه يقوم باعداد حملة عسكرية فى بغداد لتنفيذ هذا الأمر .

وبناء على اقتراح أرجيل طلب وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى القسطنطينية السير هنرى اليوت أن يتأكد مما ذكره الخديوى للقنصل البريطانى العام كما أوعزت حكومة الهند الى الكولونيل س . هيربرت بأن يتحرى عن صحة هذا الأمر ، وقد أجاب كلا المسئولين بأن الخبر لا أساس له من الصحة ، فقد ذكر جرانفيل فى يناير ١٨٧١ لوزير الخارجية : « اننى أستطيع أن أوكد لكم كل التأكيد بأنه لم تجر

آية استعدادات في بغداد أو في منطقة الخليج للقيام بالاجراء الذي اشار اليه الخديوى « (١) » ، وقد رد هربرت بنفس المعنى على الرغم من انه ذكر بان هناك اشاعة عن احتمال قيام أربع سفن تركية الى الخليج في وقت قريب . ففي فبراير ١٨٧١ واجه اليوت السلطات التركية بموضوع تلك الاشاعة وكان ردها انه ليست هناك أية نية لاحتلال أى موقع في الخليج ، بالرغم من أنه في أعقاب الحملة التركية قررت تلك الحكومة أن ت رابط سفينتان تركيتان في المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر والخليج (٢) ، وبعد شهر من ذلك التاريخ اضطر كل من اليوت وهربرت الى تغيير رأيهما ، ففي ٢٢ مارس وصل الى بغداد مبعوث من الأمير عبد الله بن فيصل يحمل رد أمير نجد السابق على عرض مدحت باشا بتزويده بالعتاد والجنود ، وقد علم هربرت بهذا الأمر لأول مرة ، وباستفساره من مدحت باشا عما كان يجرى رد عليه والى بأن مهمته هي تنفيذ ما كان يتلقاه من أوامر من حكومته في القسطنطينية ، وأوضح للقنصل البريطانى العام بأن الأمير عبد الله قد عين قائم مقام الباب العالى في نجد ، وأن خلع أخيه له حدث لا يمكن السكوت عليه ، وبالتالي فإن الباب العالى لا يستطيع أن يرفض

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل

١٨٧١/١/٢٠ وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٢/٢٢ (رقم ٩٨)

وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٣/٩ راجع أيضا المرفقات والخطابات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الى وزير خارجية حكومة الهند ١٨٧١/٢/٢٤ (رقم ٩) .

طلبه للمساعدة . كان مدحت باشا يعلم بما كان يجرى فى نجد ولهذا سعى الى الضغط على الباب العالى بتأييد الأمير عبد الله ، وقد أدرك الباب العالى حاجة الأمير عبد الله الى المساعدة فأوعز الى واليه فى بغداد بتقديم المساعدة اليه لاسترجاع ملكه ، وذكر مدحت باشا لهربرت بأنه ينوى إرسال ثلاث أو أربع فرق من القوات النظامية وبعض أطقم المدفعية بالإضافة الى ثلاث فصائل من قبائل شمر وعنزة والمنتفك ، وأنه سوف يتم نقل هذه القوات بطريق البحر من البصرة فى فرقاطة واثنين أو ثلاث بواخر .

الا ان هربرت شك فى تلك الأقوال خصوصا وأن الباب العالى اعترف بالأمير عبد الله واليا على نجد خلفا لأبيه الأمير فيصل ، غير أنه من الخطأ كما قال هربرت فى خطابه لاليوت اعتبار الأمير عبد الله قائم مقام نجد أو مرشح الحكومة العثمانية لأن الأمير عبد الله كان حاكما مستقلا فى السابق وعلى أى حال فان تلك البيانات لم تكن صحيحة تماما ، وان كانت تهككات هربرت للأسباب الحقيقية للحملة كانت اقرب الى الصسحة : « ليس هناك أدنى شك فى أن مدحت باشا وربما الحكومة العثمانية أيضا يسعيان الى السيطرة على البحرين والقطيف وفرض سلطان الباب العالى على كل اواسط وجنوب شبه الجزيرة وبأن تلك الحملة العسكرية وما ترتب عليها من الفيرة المتزايدة من الوجود البريطانى فى الخليج تبدو كلها دوافع حقيقية فى ذلك الاتجاه . واما أن خزينة بغداد قد أصبحت خاوية فان ذلك لا يهم مدحت باشا فى شىء ، وعندما أوضح هربرت لمدحت باشا بأن تعبئة تلك القوات وارسالها فى حملة بعيدة وفى مناطق وعرة قد يعرض أمر بغداد للخطر ، فان مدحت باشا لم يهتم بذلك ، فقد أكد للقنصل البريطانى العام بأنه سوف يحصل على كل القوات التى تحتاجها الحملة من القسطنطينية وسوريا بل ومن الحجاز نفسها ، كما أكد له بأن نجد

والاحساء سوف تخضعان فى بضعة أشهر لسيطرة الباب العالى (١) .

بعد أيام قليلة من اجتماع هربرت بمدحت باشا عاد الثانى فابلغ القنصل البريطانى العام بتأجيل الحملة على نجد ويسؤال هربرت له عما اذا كان السفير البريطانى فى القسطنطينية قد ابلغ رسميا بأمر الحملة وأهدافها أجاب مدحت باشا بأنه لا يعلم عن ذلك (٢) ، والواقع أن اليوت لم يبلغ من جانب السلطات التركية ، وأنه لم يكن يعلم شيئا الا من هربرت، ولهذا ، ففى ٣ ابريل اجتمع اليوت برئيس الوزراء لتركيا على باشا وطالبه بتفسير عن تلك الحملة ، وقد كان رد على باشا هو نفس رد مدحت باشا لهربرت ، فقد قال له :

« لقد اضطر الباب العالى الى طلب المساعدة من الأمير عبد الله قائم مقام نجد رغم أنه لا مصلحة لرئيس الوزراء فى شخص عبد الله أو طريقته الدينية وقال بأنه كان يفضل أن تكون العلاقات بين الاخوين تسمح للباب العالى بتأييد الأمير سعود بدلا من تأييد ممثل الوهابيين ، وعلى أية حال فان سلطة الباب العالى فى هذا المجال محدودة ولا بد من إخضاع الاجراءات التى يتخذها لمثل هذه الاعتبارات . . . كما أنه ليس هناك نية من جانب الباب العالى للقيام باجراءات بحرية فى الخليج وبالأخص

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من هربرت الى اليوت

١٨٧١/٣/٢٩ (رقم ١١) .

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب

الخارجى (سرى) المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الى وزير خارجية

حكومة كلكتا ١٨٧١/٤/١ .

ضد البحرين نظرا لأنه يعلم بأن الحكومة البريطانية لن تسكت وبالتالي فان الهدف من الحملة هدف مشروع لأننا لا نتصور أن هناك اتجاها لمنازعة السلطان على حقوقه في نجد ، وإنما عندما تعذر ارسال الحملة عن طريق الصحراء تقرر تجميع بعض وسائل النقل لنقلها الى أقرب مكان من مسرح العمليات (١) .

كان القلق يزداد في اوساط الحكومة الهندية من نوايا تركيا في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة ، وبالتالي فان الهند لم تكن تعلق أهمية على التأكيدات التي كانت تبلغها من الباب العالي ومن اليوت . في ٣١ مارس بعث ماير ببرقية الى أرجيل يقول له فيها بأن عليه ان يكتفى من الحكومة العثمانية اذا أعلنت عن صرف النظر عن الحملة نهائيا كما أوضح ماير بأن أي نوع من العمليات البحرية في الخليج سوف تستنكره الحكومة البريطانية باعتباره خرقا للأمن البحري واضرا بالتجارة ، وربما يؤدي الى تعقيد الأوضاع اكثر وبأنه من الأفضل لاليوت أن يستخدم جهوده في وقف تحرك الحملة من اضاءة الوقت في الحصول على تأكيدات من الحكومة التركية حول أهدافها في الخليج (٢) وحتى اذا افترضنا ان

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٣ (رقم ١٤٢) وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٤/١٧ وقد علق اليوت على تفسير رئيس الوزراء العثماني بالقول : « لا يمارس الباب العالي ايه سلطة فعلية على هذه القبائل العربية ، غير أن الكلام عنها كثير » .

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧١/٣/٣١ .

الحملة قد تحركت فان الاشعار عنها قد جاء متأخرا جدا بحيث لا يسمح لنا باتخاذ أى اجراء لنا فى الأمر . وفى ١٧ ابريل بعث هربرت ببرقية يقول فيها بأن الحملة على وشك التحرك ، ثم بعد ثلاثة أيام أبحرت الكتيبة الاولى من الجنود ، وتقدر بـ ٤٠٠ جندي أو ٥٠٠ جندي من ميناء البصرة ، وفى اليوم التالى تحرك جزء من اطقم المدفعية تشمل سلاح الفرسان والخيالة ، وفى ٢٣ ابريل غادرت كتيبة أخرى من المشاة عن طريق البحر أيضا ، وكان من المتوقع أن تتحرك وحدات أخرى من القوات من العمارة الى البصرة خلال فترة قصيرة ، ثم يتم نقلها من البصرة الى الاحساء بالبواخر ، أما المعدات والذخيرة وغيرها من المستلزمات فقد تقرر نقلها على السفن الشراعية ، وقد قدم لواء المنتفك ألف خيال ، بينما كان يتم تجميع قوات أخرى من القبائل فى الزبير ، وفى نهاية الشهر سافر هربرت الى البصرة ليرى بنفسه تجمعات الحملة ، ووجد بأن الفرقاطة البخارية (البوصة) ٢٣ مدفعا والسفينة البخارية (ميناوا) اربعة مدافع والسفينة القديمة (خوجابى) ١٨ مدفعا وثلاثة مراكب شراعية مسلحة بأربع وست وائتى عشر مدفعا كانت كلها تستعد للاقلاع بحمولاتها من الجنود .

ومهما كان ما يقوله الباب العالى عن عدم اعتزامهم القيام بعمليات عسكرية بحرية فقد كان من الصعب أن يصدق الانسان أن يقدم الباب العالى على مثل هذا الاجراء خصوصا وإن دول الساحل العربى كانت قد انجرفت الى ذلك الصراع . فقد كان شيخ الكويت يقف الى جانب الاتراك بالفعل ، وكانت هناك قوة من القبائل تتجمع فى الكويت ، كما كانت السفن الكويتية تقوم بنقل المؤن . وفى شهر ابريل بعث كل من الامير سعود وعيسى بن على شيخ البحرين برسالتين الى المقيم السياسى يطالبانه بالفضل على منع حكام الكويت من التعاون مع الاتراك ، ولما تعذر ذلك عاد الامير

سعود فطلب من المقيم السياسى فى الخليج بأن يسمح له باتخاذ اجراءات ضد الاتراك داخل البحر . وعلى عكس الشيخ عيسى بن على الذى كان يعتمد على اتفاق ١٨٦١ فى حمايته ضد الاتراك لم يكن الأمير سعود فى وضع يسمح له بطلب المساعدة البريطانية للدفاع عن بلاده ضد أى هجوم بحرى يشنه الاتراك . اما المقيم فكان يعتقد بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة بالتدخل بين الاتراك والوهابيين والكويتيين بأى شكل من الأشكال ، الا انها يمكنها الدفاع عن البحرين أو شيوخ الهدنة . أما اذا كان فى الامكان ان تقوم الحكومة البريطانية بمنع حكام الهدنة من التعاون مع الوهابيين والاتراك فى البحر فذلك موضوع آخر . وكان بيلى يعتقد أن مدحت باشا كان مدفوعا فى تلك الاجراءات التى اتخذها بتصوره ان الحكومة البريطانية ستكون مترددة فى اتخاذ أى اجراء يهدف الى الاخلال بأمن الخليج ، بحيث يدفعها ذلك الى منع الوهابيين وحكام الهدنة من التصدى للحملة التركية فى البحر ، كما كان يعتقد مدحت باشا بأنه احدا لا يمكن أن يعترض على الاجراء الذى اتخذته بسبب ان كلا من الباب العالى وحكام الهدنة غير مشتركين فى اتفاقية الهدنة البحرية . وقد اقترح بيلى بأنه اذا كانت مثل هذه الافكار تراود مدحت باشا فعلا بأن تقوم حكومة الهند بتوجيه نظره الى طبيعة الالتزامات التى تربط الحكومة البريطانية بكل من البحرين وشيوخ الهدنة . خصوصا وان الوالى يعتبر فى نظر الراى العام من الطامعين فى البحرين ، وذلك على عكس ما يعتقد البوت (١) .

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من السكرتير السياسى ليوئباى الى وزير خارجية الهند ١١ و ١٢ و ٢٣/٤ و ٣٠ و ١٨٧١/٥/٤ .

وعلى هذا الاساس كانت هناك مسألتان تتطلبان من حكومة الهند اتخاذ قرار بشأنهما بالنسبة للحملة التركية ، المسألة الأولى هي ما اذا كانت هناك مبررات قانونية لمنع الحملة ، والمسألة الثانية هي ما اذا كان هناك مبررات لمنع شيوخ الهدنة وشيوخ البحرين من التورط فيها ، فقد كان وضع الحكومة البريطانية في الخليج على حد رأى ايتشيسون وزير الشؤون الخارجية للهند في رسالته في شهر مايو لحاكم الهند يقوم على أسس ضعيفة ومحدودة ، فقد كان يرى أن أى إجراء من جانب الحكومة يعتبر غزوا للمنطقة وذلك بسبب الاوضاع السياسية التي كانت سائدة في الخليج . يوم اخذت الحكومة البريطانية تهتم بهذه المنطقة ، وان الرحلة الزمنية الطويلة التي استغرقها الوجود البريطانى في الخليج لتوطيد نفوذه ، كما كان مجال الهدنة البحرية محدودا هو الآخر ، بينما كانت البحرين تخضع للحماية البريطانية طالما انها لا تشترك في أى اعتداءات بحرية . غير أن شيوخ الهدنة لم يكونوا يتمتعون بالحماية البريطانية بصورة واضحة ، فقد كانت الحماية البريطانية هناك تقوم على أسس فردية انطلاقا من معاهدة السلم البحرية الدائمة التي تشمل الاعتداءات التي يقوم بها هؤلاء الشيوخ ضد بعضهم البعض ، وبالتالي فقد انحصر مفهوم المعاهدة على منع مثل هذه الاعتداءات فقط . ومن ناحية أخرى فقد كانت الحكومة البريطانية تلجأ الى وسائل اقناع تارة والى أساليب القوة تارة أخرى لمنع أى اعتداء يقوم به هؤلاء الشيوخ على الدول التي لم توقع على المعاهدة . غير أن كل هذه السوابق لا تشكل منهجا لمعالجة الوضع الجديد ومن هنا فان الحملة التركية على نجد ، على عكس الحملات البحرية الأخرى على الخليج من حيث أن هدفها محدود ، وهو قمع الاضطرابات التي تنشب ضد الأتراك فيما تعتبر اقاليم عثمانية تابعة لهم

وليس بهدف الغزو أو النهب . وبالتالي فقد اقترح اتيشيسون على ماير بأن الحكومة البريطانية لا تملك سنداً قانونياً للتصدي للحملة التركية أو لمنع شيوخ الهدنة من شن هجمات على الأتراك في البحر ، كما أشار أيضاً بأن هناك اعتبارات عملية تمس الأوضاع الحرجة في الخليج أهم بكثير من الاعتبارات القانونية وهو ما ينبغي أن نضعه في الاعتبار وجاء في مذكرته : —

« انه لا يمكن أن تخضع أجراءاتنا في البحر للسياسات العربية في البر ، كما لا يمكن أن تخضع الحملات البحرية التي قد نقوم بها على أي جزء من المنطقة للاعتبارات التي تقوم عليها تلك الحملة ، عادلة كانت أو غير عادلة ، لأن هذا الوضع سوف يجبرنا إلى معمة المشاكل الداخلية للقبائل العربية الذين قد لا نعرفهم أو نتفهم ظروفهم . ولقد كانت سياستنا حتى الآن تقوم على أساس معارضة الحملات البحرية وفرض القيود عليها دون استثناء ، وأنه لينبذ إلى أن الاحتمال باحتفاظنا بهذه السياسة ينبغي أن يقوم على أساس الاحتفاظ بها كما هي ، أما إذا خرجنا عن هذه القاعدة فأننى لا أستطيع أن أتنبأ بالمدى الذي سوف نذهب به في التواجيدات التي نقوم بها ضمن الحدود الضيقة للمعاهدات التي تربطنا بأهل المنطقة ، كما لا ينبغي أن نقدم أي تنازلات للشيوخ الذين لا يستحقون إعطائهم مثل هذه التنازلات . فإذا قام الترك بإرسال قوات عن طريق البحر فإنه يصبح من حق الزعماء العرب المؤيدين للأمير سعود التصدي لتلك القوات ، فإذا انهزم العرب في تلك العمليات فليس من حقنا أن تمنع الأتراك من ممارسة كافة الحقوق المترتبة على نجاحهم في تلك العمليات وفرض سيطرتهم على المنطقة العربية . وينبغي أن تكون هناك نهاية للسياسة البريطانية المتبعة في الخليج ، أو إذا كان الزعماء العرب الذين لم يتخذوا أي إجراء حتى

الآن قد أبدوا رغبتهم لاعداد قوات بحرية ، افيأى حق نستطيع أن نمنعهم من تنفيذ تلك الرغبة ما دمنا قد سمحنا للأتراك بنفس الشيء ، أو كيف نبرر الحظر على مثل هذه العمليات ، ثم اذا كانت فارس ترغب فى انشاء اسطول لها فى الخليج لدعم حقوق السيادة على شواطئه وتعتمد على احدى الدول الأجنبية فى الحصول على حاجتها من السفن الحربية فعلى أى أساس يمكننا أن نحتج على هذا الاجراء .

فالتحليل النهائي أن الأتراك قد نجحوا فى اىصال حقولهم الى نجد عن طريق البحر ، ونجحوا فى اهداف تلك الحملة الامر الذى استدعى أن تحدد حكومة الهند موقفها من ذلك . ولو أن تلك الحملة كانت حملة برية بحتة بمعنى انها تنقل عن طريق البر لربما لم يشكل ذلك الاجراء تحديا أو قلقا لحكومة الهند على الرغم مما أبدته من أسف لمعارضة ذلك التدخل التركي فى شئون الخليج . وإنما الذى أثار حكومة الهند هو استخدام الأتراك للقوة البحرية ، لا لأن ذلك يشكل تحديا للسيادة البريطانية البحرية فى الخليج فحسب ، وإنما لأن العملية تشكل خطرا على الأمن فى الخليج وسابقة مرفوضة ، كما انها قد سمحت للأتراك بتوسيع مجال عملياتهم ، فقد كان معروفا بالفعل أن اهداف الحملة لا تقتصر على نجد والأحساء ، فقد كانت هناك اشاعات فى بغداد والبصرة عن أن الحملة سوف تنقل بعد ذلك ضد البحرين وعمان ومسقط بعد أن تحقق النجاح فى نجد . وأنه من الأمور البالغة الأهمية أن نذكر أن الباب العالى كان قد احتج قبل عام ضد الاجراءات التى اتخذها يلى

فى البحرين بحجة أن مشيخة البحرين تابعة للأتراك (١) .

فى الأسبوع الأخير من أبريل ١٨٧١ استوضح رأى بيسان رئيس الوزراء التركى فيما إذا كان مدحت باشا يهدف من الحملة الى شىء أكثر من احتلال نجد ، كما ذكر له بأن مدحت باشا كان يضل الباب العالى بشأن الأوضاع فى نجد والأحساء وأنه قد اعطاه صورة مزيفة عن مركز الأمير عبد الله بن فيصل بوصفه تابعا للباب العالى ، وآله الآن قد أخذ يستغل مساعدته كستار للقيام بحملات عسكرية طائشة وباهظة التكاليف لاختضاع لا نجد وحدها فحسب وإنما البحرين ومشيخات الهدنة وعمان ، وكان كل ذلك لارضاء أطماعه الخاصة وغيرته من المركز الذى تحتله بريطانيا فى الخليج ، واستطرد بيسان يقول بأن الحكومة البريطانية أصبحت تدرك بأن الوقت قد فات لاتخاذ أى إجراء ضد الحملة ، ومع ذلك فإنها ترغب فى الحصول على تأكيدات قاطعة من الحكومة العثمانية بأن الحملة لن تشمل البحرين أو عمان ومسقط . غير أن على باشا لم يرد ردا مرضيا على طلب المسئول البريطانى ، وإنما ذكر له بشىء من الامتناع أن تركيا كدولة مستقلة لها الحق فى ممارسة شئونها كما تشاء . وعلى أية حال فلم يكن هناك شك فى تبعية الأمير عبد الله بن فيصل للأتراك ، ولقد كانت نجد جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، كما تم تعيين الأمير عبد الله قائم مقام نجد بمرسوم امبراطورى ، وكان العثمانيون يهدقون من الحملة الى تهدئة الأوضاع فى نجد واعادة الأمير عبد الله الى

(١) نفس المصدر من هيرت الى وزير خارجية حكومة الهند
١٨٧١/٤/٢٥ وللإضطلاع على احتجاج الباب العالى ١٨٧٠ راجع

السلطة وأن الباب العالي ليست له نية فى الاعتداء على عمان أو مسقط ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات فإنه يمكن للحكومة البريطانية أن تطمئن من هذه الناحية (١) .

أما اليوت فلم يطمئن لتلك التأكيدات ، ففي يوم ١١ مايو بعث بمذكرة الى رئيس وزراء تركيا أوضح فيها الأسباب التى دفعت بريطانيا الى الاعتراض على الحملة التركية . وجاء رد رئيس الوزراء ليؤكد بأن الباب العالي حر فى اتخاذ ما يراه من الاجراءات فى اقليم نجد وبأن السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين لا يمكن بأى حال أن يسمح للقبائل المتمردة وصغار الزعماء بتهديد مكة والمدينة أو أمن الامبراطورية ، وقال بأن نجد هى جزء من الامبراطورية العثمانية وأن الأمير عبد الله قد عين من جانب الباب العالي واليا على نجد ، وأنه هو الذى طلب العون من الباب العالي لاسترداد سلطته على نجد ، ولم يكن لمدحت باشا أى دخل فى الموضوع ، ولو أن السلطان لم يتخذ الاجراءات الضرورية بسرعة لقمع الاضطرابات والتمرد الذى نشب فى نجد لما بقى له شئ من السلطة هناك ، وأضاف رئيس الوزراء بأن روسيا كانت تتحرش دائما على مناطق الحدود الامبراطورية وانها تسعى لاقامة امبراطورية لها فى آسيا الوسطى ، وبالرغم من هذا فان الحكومة البريطانية لم تتقدم حتى باحتجاج ضمد تحركات روسيا ، وسيأتى يوم تندم فيه بريطانيا من محاولات التوسيع

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٢٦ (١٧٢) ومرفق معه مذكرة اليوت ١٨٧١/٤/٢٥ وخطاب بيسانى الى اليوت بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧١/٥/٩ .

الروثني في آسيا * وبدلاً من التصدي للمحاولات، الروثنية فإن الحكومة
البريطانية لا تكف من تأييد الروس في مؤامرتهم لتقليص الامبراطورية
العثمانية في آسيا كما انه لا يجوز لدولة عظمى كبريطانيا أن تستغل
الضعف المزعوم للباب العالي لتجامل العرب وتتدخل في الشؤون الداخلية
لتركيا ، وختم أقواله بما سبق أن ذكره لاليوت ، وهو أن الباب العالي
لا اطماع له في بلدان القبائل العربية المستغلة في الخليج ، وأن كل ما يسعى
اليه هو عودة النظام والأمن الى نجد (١) .

أحال اليوت التأكيدات التركية الى حكومة الهند في نفس اليوم ،
فقد ابرق الى هربرت يرجوه ابلاغ الحاكم العام بانكار الباب العالي نيته
في فرض سيطرته على البحرين ومنطقة القبائل الغربية المستقلة ، وأنه
لا ينوى أن يقوم بأي هجوم على هذه المناطق ، وبأن الغاية الوحيدة من
الحملة هي كما يقولون عودة الاستقرار والهدوء الى المنطقة كنتيجة
للخلافات القائمة بين الامير عبد الله واخيه الامير سعود ، وقال في البرقية
ايضاً بانني تلقيت تأكيدات من تركيا بانها لا تنوى القيام بعمليات بحرية في
الخليج وبأن مهمة السفن التي استخدمت في الحملة هي نقل المعدات
والجنود الى اقرب نقطة الى نجد ، غير أن ماير لم يحمل تلك التأكيدات
مضمحل الجد ، وكان يتذكر بأن الباب العالي قد سبق له منذ ثلاثة اشهر
أنه انكسر للسفيرة البريطانية بأنه لا ينوى ارسال أى جملة الى نجد ومع ذلك
فان هذه الحملة قد أصبحت حقيقة وقد ترغمها الظروف على أن تكتسب

بـ

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى هربرت ١٨٧١/٥/٢٦ وقد اخبرني

الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٦/٣ .

تقتصر مطالبه في الكويت على دفع الزكاة السنوية فان شيخ الكويت لم يكن يعارضه في ذلك ، اما اذا كانت مطالبه تتمدى ذلك بمحاولة ادخال اى شكل من اشكال الادارة التركية فان الكويت سوف ترفض ذلك ، وقد تقطع علاقاتها بالباب العالي (١) وكان يبلى له نفس الراى فقد ذكر بان حاكم الكويت قد ذكر له قبل سنوات قليلة بانه يعتبر بلاده تابعة للباب العالي بحكم المصلحة وليس بسبب اى شىء آخر وأن السفن الكويتية كانت ترفع الاعلام التركية بعد أن وجدت نفسها ان عليها ان تدفع رسوما أكثر على السلع التى تنقلها باعتبار ان العلم الكويتى لم يكن علما معروفا فى الأوساط الخليجية ، واخيرا ذكر يبلى بان وضع العرب بالنسبة للأتراك كوضعنا نحن بالنسبة للمادة ٣٩ من المعاهدة التى يقبلها الجميع ولكن لا يتذكرها واحد منهم (٢) .

فى ٣١ مايو بعث يبلى ببرقية الى حكومة بومباى يؤكد فيها بانه أصبح من المستحيل عليه تنفيذ التعليمات وذلك لتقص السفن ، اذ لم يعد يوجد تحت تصرفه اى طراد منذ الحملة التركية فى اواخر شهر ابريل فيما عدا السفينة المسلحة هيوروز التى كانت قد وصلت الى بوشهر قبيل ذلك الوقت وكان من المفروض ان تكون هناك السفينة كلايد ، والطرادان

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦١ من كامبل وزير خارجية حكومة الهند ١٨٦٧/١/٢٣ وأيضا خطاب دبلو . بى . جونستون (الانتمى بالوكالة) فى البطورة الى كامبل ١٨٦٧/١/٣٠ فى نفس المجلد .

(٢) ملاحظات عن قبائل وتجارة ومصادر سسواخل الخليج ترجمة «جمعية بومباى الجغرافية» جزء ١ ص ٧٧ .

ماجبي وبلغيش في قاعدتها ، الا أن السفينة كلايد قد عادت الى ميناء بومباي للعمرة بينما أبحر ماجبي من بوشهر يوم ٢٤ ابريل الى جهة غير معروفة ، أما الثالث بولفنش فإنه يقوم بعمليات المراقبة في سواحل مسقط . وكانت قد أرسلت تعليمات الى الطراد ماجبي من بومباي بعد وصول نيا عن تحرك الحملة التركية على نجد لكي يتجه الى بوشهر ، بينما طلبا الى السفينة القديمة دال-هوس من بحرية بومباي التوجه الى مسقط وذلك لكي تحل محل بولفنش الذي كان سيتفرغ للعمل في مياه الخليج . وفي ١٧ مايو اصدرت حكومة الهند تعليماتها بشأن توزيع ومرابطة القوات البحرية في منطقة الخليج الاعلى ، وقد تعين على الطرادين ماجبي وبلغيش أن يقوموا بالعمل في مياه البحرين والقطيف وجميع الموانئ التي كان يستخدمها الاتراك لتفريغ قواتهم ومعداتهم ، وكان على هذه المجموعة أن تراقب تحركات الاتراك والتأكد من أية عملية تشكل انتهاكا للتأكيدات التي أعطاها الباب العالي فيما يتعلق بالبحرين ، غير أن هذه التعليمات لم تصل فور موعدها لسفن الاسطول نظرا لان المقيم السياسي ، كما ذكر في تقريره المؤرخ ٣١ مايو ، لم يتمكن من الاتصال التلغرافي بأي من تلك السفن عن طريق محطتي هنجام وجواذر ، فقد كان كلا الطرادين مشغولين بمراقبة نشاط تجار الرقيق في المنطقة القريبة من رأس الحد ، وبالتالي تعذر الاتصال بهما . وتبعاً لذلك فقد قرر بيلي ايفاد مساعد المAJOR سبيدي سميت الى البحرين على ظهر السفينة هيوروز بتاريخ ٣١ مايو . في اول يونيو رسا الطراد بلفنش في ميناء باسيدو ومن هناك علم باستدعاء بيلي له فأبحر على الفور الى البحرين التي وصلها في يونيو . أما الطراد ماجبي فقد وصل جاشك يوم ٥ يونيو وتلقى اشارة بيلي وأبحر مباشرة الى منطقة الخليج الاعلى للقيام بالدوريات المكلفة بها السفن البريطانية .

إبحرت الكتيبة الأولى من الحملة التركية من البصرة في ٢٣ أبريل ولكنها اضطرت إلى البقاء في الكويت فترة من الوقت ، وفي ٢٦ مايو نزلت هذه القوات في رأس تنورة ، ومن هذا المكان تحركت إلى القطيف ، وقد رفض والي الأمير سعود في القطيف طلب القوات التركية بالاستسلام فاضطرت القوات إلى قصف البلدة اعتباراً من يوم ٣ يونيو ، وكان يتناوب عمليات القصف الأتراك من البر والكويتيون من البحر ، وأخيراً سقطت القطيف في أيديهم ، وقام قائد القوات التركية حافظ باشا بقراءة بيان على سكان القطيف ذكر فيه ، أن نجد وملحقاتها كلها هي جزء من الأمير طوية العثمانية كالعراق واليمن ومصر ، وبما أن الأمير سعود قد أطاح بحكم القائم مقام الشرعي الأمير عبد الله فقد اضطرت الحكومة التركية لإرسال هذه الحملة لإعادة الأمير سعود إذا أذعن وقدم اعتذاراً عن سوء تصرفه ، والا فإنه سوف يتم القضاء عليه وعلى من معه من الأتباع ، ومن القطيف تحرك الأتراك جنوباً لشن هجوم على الدمام والتي استسلمت دون مقاومة في ٥ يونيو ، وقد فر الأمير عبد العزيز نجل سعود الذي كان يقود الدفاع عن البلدة وافرغ عن محمد بن فيصل شقيق الأمير سعود الذي كان معتقلاً .

كان حجم القوة التركية حسب التقارير الأولية هي ٣٠٠٠ جندي وتسعة مدافع تعززها ١٥٠٠ من رجال القبائل ، وكانت الخطة التي ستقوم عليها العملية هي : أن تتقدم هذه القوات نحو الداخل بمجرد نزولها وتقوم باختلال واحة الاحساء ، ومنها تواصل تقدمها إلى الرياض ، ومن ناحية أخرى كان تكتيك الأمير سعود تكتيكا متقناً ، وهو إبعاد القنات إلى أقصى نقطة عن الساحل بحيث يضطروا إلى إطالة سخطهم وواصلاتها وبذلك تصبح هدفاً للغارات المفاجئة التي سوف يشنها رجال البدو ،

فاذا نجحت خطة توغل الأتراك الى الداخل ففى تلك الحالة يسهل تدمير قواتهم ، أما من يبقى من قواتهم فسوف يموتون من العطش والجوع داخل ضحراء الدهماء بين الاحساء والرياض . واما بالنسبة للحاميات الساحلية فهذه سوف يتم قطع المؤن عنها وارغامها على الاستسلام بعد قطع اتصالاتها بقيادتها فى البصرة . وقد بعث الأمير سعود الى بلي برسالة فى منتصف مايو ، أى قبل نزول القوات التركية ، ثم برسالة أخرى فى مطلع شهر يونيو بعد سقوط القطيف فى أيدي القوات التركية ، فقد شرح سعود لبلي فى رسالتيه خطته للدفاع عن نجد واستأذنه فى القيام بعمليات ضد الأتراك داخل مياه الخليج ، ويبدو أن الأمير سعود كان يرمى الى التأكد من موقف الحكومة البريطانية من اقتراحه وأن لم يشر الى ذلك بصراحة ، فاذا تعهدت الحكومة البريطانية بعدم التدخل الى صف الأتراك فيمكنه عندئذ الاستعانة بشيوخ الهدنة للاشتراك معه فى الحرب ضد الأتراك وذلك على غرار ما فعله شيخ الكويت فى التعاون مع الأتراك . غير أن بلي الذى أدرك ما وراء نوايا الأمير فانه لم يرد على رسالتيه .

فى الاسبوع الثانى من يونيو قام اليوت بإبلاغ مضمون تعليمات ماير للمقيم الى على باشا ، وعاد رئيس الوزراء التركى فاكد لاليوت بأن الباب العالى لن يقوم بأى اجراءات بحرية فى مياه الخليج وأن الحملة تتجه الى الأحساء ، وبأنه لم يفكر اطلاقا فى طلب المساعدة من شيوخ الهدنة الا أنه لم يرفض مثل هذه المساعدة فيما لو قدمت اليه ، وذكر رئيس الوزراء أيضاً بأنه لا يعرف شيئاً عن شروط أو حدود الهدنة البحرية وإنما يعرف أن هناك معاهدة من هذا النوع وتأسيساً على ذلك سلمه اليوت نسخة من اتفاقيات الهدنة وأشفعه بطلب الإيعاز الى والى بغداد بالألا يسمح للحملة بأن تتجاوز حدودها . وفى يوم ١٢ من يونيو اجتمع بهريرت بميدجيت باشا وأبلغه

بهذه الأوامر ، غير أن الوالى لم يرد ردا صريحا وانما قال بأنه تلقى تعليمات من حكومته بالتقيد بنظام الأمن فى مياه الخليج وعلى الأخص فى مناطق صيد اللؤلؤ ، وهو الأمر الذى التزمت به الحملة ، غير أنه ذكر بأنه يشعر بشيء من الحرج حول المعاهدة المعقودة بين البحرين والحكومة البريطانية ، خصوصا وأن الحملة لم تكن تستهدف البحرين بأى حال من الأحوال ، وبأن الأوامر التى أصدرها الوالى لقائد الحملة انما تنحصر فى انزال القوات والمعدات فى القطيف والعقير ، واستطرد يقول بأنه لا يرى ضرورة فى اصدار اوامر أخرى بهذا الشأن اعتقادا منه بأن قائد الحملة لابد وأن يتقيد بالتعليمات التى تنص بعدم القيام بأى عمل فى الموانئ الأخرى ولكن الوالى لم يشير الى البحرين بعد الاعتراضات التى قدمها اليسوت للباب العالى والاعتراضات التى قدمها هربرت اليه ، وأكد أخيرا بأن هدف الحملة هو خلع الأمير سعود بن فيصل واعادة الأمير عبد الله الى حكم نجد ، وبأنها لن تتدخل فى شئون أى قبيلة أخرى خارج نجد ، ولكنه استدرك فقال بأنه اذا تأكد بأن هناك قبائل أخرى تقدم المساعدات الى الأمير سعود فسوف يتم ردعها .

بعد اطلاق هربرت على الجريدة الرسمية التى تصدر فى بغداد وتضم أسماء المناطق الرئيسية والمستوطنات فى نجد اتضح له معنى العبارة الأخيرة فى اقوال مدحت باشا ، فقد كانت القائمة تشمل جزيرة البحرين ونحو عشر مناطق فى عمان الساحلية بما فيها الشارقة ودبي وأبو ظبي وقد اثارت ملاحظات مدحت باشا الأخيرة القلق فى اوساط حكومة بومباي ، وفى اواخر يوليو كتب المسئولون فى حكومة بومباي رسالة الى الحاكم العام جاء فيها :

« ان أمن الرياض يستلزم الزكاة المستحقة من مسقط ، كما أنه لا يكف

عن المطالبة بالسيادة على البحرين وساحل جزيرة قطر وأبو ظبي ، وإذا قدر للشيخ عبد الله أن يسترد الحكم في نجد بمساعدة القوات التركية فإن الحاكم العام لا يشك مطلقا في أن الأمير سعود سوف يعود إلى المطالبة بفرض سيطرته على هذه المناطق ، وفي هذه الحالة إذا لم يجد معارضة من أي جانب فإن تدخل الأتراك في شؤون القبائل الساحلية سوف يصبح أمرا نافذا ، ولهذا فإن الحاكم العام تنتابه الشكوك من حدوث مشكلات سياسية من جراء ذلك في المستقبل ، ولقد كان في الإمكان تجنب مثل هذه الاحتمالات لو كان المسؤولون البريطانيون استخدموا لهجة العنف مع الأتراك وحالوا دون ذلك التدخل » .

أما الحاكم ماير فلم يكن يرى مبررا لتلك المخاوف والشكوك وكان يعتقد بأنها مخاوف سخيفة ، وقد قال : « اننى لا أعرف بالضبط ما الذى تريده حكومة بومباي منى ، فهل ترغب أن يعرف الأتراك ، كما ذهب هربرت ، رأينا بالنسبة لعمان ووضعها وحدودها وولائها وسيادتها الخ . اننى شخصيا لا أريد أن نكشف لها عن حدود هذه المناطق ، على الرغم من أننا فى وضع يسمح لنا بأن ندلى بآراء سديدة حول هذه النقاط لآى حكومة أو هيئة . لقد رفض ماير أن ينحرف فى تيار الشكوك والمخاوف من مدحت باشا . » . اننى أفضل أن التزم فى هذه المشكلة بتأكيدات وزراء البذب العالى بالنسبة لتصرفات الوالى التركى فى بغداد مهما كان لذلك الموقف من آصداء اعلامية أو مما ينشر فى صحف بغداد بالرغم من ان تلك الصحف اتصفا تغير عن رأى المستشارين الأتراك ويستطرد ماير فيقول بأنه اذا كانت النية مشجبة لمعارضة خطط مدحت باشا فمن الأفضل أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية فى القسطنطينية ، وهو يعارض أن يدخل هربرت طرفا فى أى نقاش حول هذا الموضوع مع الوالى التركى ، وإنما

يفضل أن تنحصر خطوات القنصل البريطاني العام مع الوالى فى نطاق
تذكير الباب العالى بتأكيداته بعدم اللجوء الى العمليات الحربية فى الخليج
باستثناء عملية نزول القوات الى ميناء الاحساء .

وفى بداية يوليو بدأت القوات التركية تقدمها الى الاحساء غير أن
الحرارة وانتشار الأمراض بين الجنود حد من سرعة تقدمهم واستغرق
وصولهم الى واحة الاحساء أكثر من اسبوعين على الرغم من أنهم لم يلقوا
اى مقاومة ، وذكرت التقارير الواردة من مسرح العمليات فى شهر
اغسطس بأن القوات التركية كانت فى وضع سيء عند وصولها ، فقد مات
ما لا يقل عن ٤٠٠ جندى بسبب انتشار الأمراض والمجاعة ونقص المؤن
ومن مجموع ٢٥٠٠ جندى بقيادة نافذ باشا مرض نحو ١٠٠٠ جندى .
أما على الساحل فلم يكن الوضع احسن حالا ، فقد كان هناك نحو ١٥٠
جنديا مريضا من أفراد الحامية المؤلفة من ٥٠٠ رجل والموجودة فى
القطيف ، كما كان فى العقير عدد كبير من المرضى بين الجنود ، وهكذا لم
ينبق من مجموع القوات التركية وعددها ٣١٥٠ رجلا القادرين على القتال
نحو ٢٠٠ جندى أما الفيلق العربى فكان مؤلفا من ٢٠٠٠ رجل غير أن
معظم أفراد هذه القوة أخذوا فى العودة الى ديارهم بما فيهم الشسيوخ
الذين كانوا من المفروض أن يساعدوا قبائل نجد . وكانت التعزيزات
الوحيدة التى يتوقع نافذ باشا وصولها لا تزيد على ٢٥٠ جنديا . ولم تسفر
الاشتباكات التى نشبت بين الأمير سعود وأخيه الأمير عبد الله عن اى
نتيجة حتى ذلك الوقت . ففقد الأمير سعود فى الرياض يقود جندينا
كثيرا من القبائل . وقد قدم على رفض دعوة من فريق سباشاء القائد التركى
فى القطيف الاجتماع به حتى يتمكن من استدعاء المدفع الزكوة للأثرل فيما
على تركه وشأنه . ومع ذلك فان قلنا قسنا بتدعيم القوات التركية فيها

حاولت التقدم نحو الرياض ، أما الأمير عبد الله فقد كان مجهول المكان وان كانت الاشاعات قد ذكرت الى انه كان في خرج الواقعة جنوب الرياض ومن ناحية أخرى كان بعض رجال القبائل في نجد يبذلون المساعي لاجلال الوفاق بين الأخوين ، وكانوا يريدون أن يشترك الاثنان في التصدي للقوات التركية ، غير أن الأمير عبد الله لم يكن يوافق على ذلك حتى لا يفقد الأمل في العودة الى السلطة بتأييد من حلفائه الأتراك ، وفي شهر سبتمبر حسم هذا الوضع عندما تمكن الأمير سعود من دحر قوات الأمير عبد الله واتباعه من قبائل قحطان خلال المعركة التي نشبت على مشارف الرياض وكانت نتيجتها أن فر الأمير عبد الله ولجأ الى الأتراك في واحة الأحساء .

في الوقت الذي كان الأتراك يتقدمون في الأحساء كانوا في الوقت نفسه يوسعون من عملياتهم العسكرية داخل قطر ، ولعلمهم كانوا يريدون بذلك تأيين خطوط المواصلات بين القطيف والأحساء من هجمات البدو عليها ، والذين كانوا يشنون غارات على القوات التركية في المناطق الريفية الواقعة فيما بين قطر والعمير بتحريض من الأمير سعود أو من مدحت باشا . وفي منتصف يوليو عند وصول الطراد هيرروز شاهد القبطان العلم التركي يرفرف على القلعة في قطر ، وباستفساره عن الأمر عرف بأن اجيدي البواخر التركية ترافقها سفينة كويتية قد زارت الدوحة قبل وقت قصير ، وقد اتصل بيلي بالمقيم حول هذا الموضوع ، فبادر الأخير بإيفاد مساعده الماجور سميث لإجراء تحقيقات حول هذا الموضوع ، فقد اجتمع سميث بالشيخ محمد بن ثاني حاكم الدوحة ، الذي أخبره بأن الشيخ عبد الله بن صباح حاكم الكويت قد وصل الى قطر بناء على تعليمات من نافذ باشا في محاولة لاقتناع حاكم قطر للاعتراف بالسيادة التركية عليه . رفض حاكم قطر المطالبة التركية بشما قبلها بجله جاسم ، وأن الذي قام

برفع العلم التركي هو جاسم ، لان والده استمر فى رفع علم قطر وكان
يصر على ذلك ، وعند استلام يلى لتقرير سميث حول الموضوع بعث
ببرقية الى هربرت يحثه على الاتصال بمدحت باشا ويطلبه بايضاحات
حول ما كان يجرى فى الدوحة ، وقد رد عليه مدحت باشا بأنه لا يعلم
شيئا عن مسألة رفع العلم التركي فى قطر ، وأنه لا يعلم عن صدور مرسوم
من جانب السلطان التركي ، ثم استدرك فقال بأن قطر على أية حال لم
تشمها تأكيدات الباب العالى للحكومة البريطانية فيما يختص بنطاق
الحملة وبأنه لا يرى أى سبب يمنع من امتداد الحملة الى قطر .

كان موقف مدحت باشا وعملية رفع العلم التركي فى قطر نذيرا
بما كان يخبئه المستقبل ، ففي يوم ٢٧ أغسطس وصلت الفرقاطة لبنان
والسفينة المسلحة الاسكندرية ميناء عدن فى طريقهما الى منطقة الخليج ،
وذكر قائد السفينتين الكومندور عارف بك المقيم السياسى البريطانى فى
عدن بان التعليمات قد صدرت اليه بالتوجه الى منطقة الخليج والقيام
بدوريات فيما بين المنطقة الواقعة بين المكلا فى حضرموت والبصرة ، وبعد
ايام قليلة وصل القائد التركى الى مسقط وذكر للكابتن روس المعتمد
السياسى البريطانى فى مسقط بان الباب العالى قد خصص عشر سفن
على الاقل للعمل فى تلك المنطقة ، وأن هناك بالفعل توجد ثلاث سفن
وفرقاطة فى مياه الخليج ، وبأن العمل يجرى فى بناء مرفأ ومخزن للبارود
فى ميناء البصرة . ويبدو ان الاثراك فى ذلك الوقت كانوا يخططون لمجابهة
البريطانيين فى الخليج ، أو أن هذا ما استنتجه ماير من وصول السفن
التركية الى المنطقة ، وكان استنتاجه يتفق مع الراى الذى أعربت عنه
حكومة بمباى فى اواخر شهر يوليو . وفى نهاية سبتمبر بعث بخطاب
الى ارجيل يقول فيه :

« انكم ولا شك تدركون المشكلات التى قد يثيرها وجود أسطول تركى بالنسبة للمركز الذى تتمتع به الحكومة البريطانية فى الخليج ، وما ترتب على هذا المركز من مزايا ومصالح لبريطانيا ، وبالنظر الى احتمال عودة الاضطرابات الى آسيا فان الوجود البريطانى للحفاظ على المصالح البريطانية وتنمية التجارة والمحافظة على الامن والاستقرار فى المحيط الهندى لم يكن ضروريا كما هو الآن ، ومما يحز فى نفوسنا أن تركيا التى تعتبر من اخلص حلفائنا والتى ضحت بريطانيا فى سبيل أن تحتفظ تركيا بالمركز الذى تحتله اليوم آن تنبرى الى اتخاذ خطوات واجراءات تساهم فى تغيير الاوضاع السائدة والتى يعتبر استمرارها فى غاية الاهمية بالنسبة الى المصالح الخاصة بالامبراطورية البريطانية فى الهند ، والتى بفضل وجودها حقق الباب العالى نجاحات عديدة فى الناحيتين السياسية والتجارية ، وسوف يستمر فى جنى تلك المكاسب من غير أن تكلفه أى نفقات أو التزامات » .

وطلب ماير ابلاغ مضمون هذا الموقف الى الباب العالى وذكر بانه اذا تاكد ان الاتراك عازمون فعلا على انشاء قواعد بحرية لهم فى الخليج فانه يرى بانه من الافضل عليهم أن يتخلوا عن هذا الاتجاه .

وعلى أية حال فقد كان من الصعب أن نتأكد ما اذا كان الباب العالى ينوى بالفعل السير فى تلك السياسة فى الخليج والى اى حد سوف يمتضى الوالى مدحت باشا فى تنفيذ تلك السياسة ، ولعله من الأصوب أن نقول ان الاتراك كانوا يعتزمون تحقيق شئ من الاثنين ، فقد كان مدحت باشا يهدف الى اكثر من مجرد تهدئة الأحوال فى بضع مئات من الاميال المربعة فى الصحراء ، وهو لم يكن يسعى الى تمويض خسائر الباب العالى عن طريق الحملة فحسب ، وانما كان يتطلع الى اضافة

جوهرة جديدة الى التاج التركى ، اما تلك الجوهرة فهى البحرين ، اذ ان مدحت باشا قد ذكر فى شهر يوليو لهربرت عندما اثار معه القنصل العام مسألة قطر بأن البحرين تعتبر منطقة تابعة لنجد . وانه وفقا للاتفاق الذى سبق ان تم التوصل اليه بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فان الباب العالى لن يقوم بأى تدخل عسكري فى البحرين . وكانت هذه اول اشارة صريحة من الوالى تفكس اهتمامه بالبحرين ، وأن وصفه للبحرين بأنها تابعة لنجد وقوله بأنها كانت موضع بحث بين الحكومتين انما يكشف بوضوح عن ماهية التكتيك الذى كان يستخدمه والذى لم يكن يختلف عن التكتيك الذى استخدمه محمد على باشا والى مصر قبل ثلاثين عاما ، على اساس أن البحرين تابعة لنجد وان الحجة لتلك التبعية هى الزكاة التى كان يدفعها حكام البحرين للرياض ، وربما كان مدحت باشا ينوى أن يتخذ من ذلك مبررا للربط بين موضوع البحرين وموضوع قطر . وحتى عام ١٨٦٩ كان حاكم البحرين يمارس نوعا من السلطة على الدوحة ، وهو لا يزال يمارس تلك السلطة على منطقة زبارة والمناطق الشمالية المحيطة بها . وبعد أن وضعت حرب ١٨٦٧ / ١٨٦٨ بين قطر والبحرين اوزارها ، تم الاتفاق على تقسيم الزكاة التى كان يدفعها شيخ آل ثانى فى الدوحة الى شيخ البحرين والتى كانت تسلم لوكيل حاكم البحرين فى قطر الى فئتين ، تدفع الاولى مباشرة من جانب شيخ آل ثانى الى زعيم قبائل النعيم فى قطر الذى كان تابعا لآل خليفة بينما يحول الجزء الثانى منها الى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر ليقوم بدوره بتحويله الى البحرين ، ويتم تحويل الجزء الذى يرسل الى البحرين الى الرياض ، وذلك بالإضافة الى الزكاة التى كانت تدفعها البحرين مباشرة الى الرياض ، وعلى الرغم من ان الزكاة هذه لا تسمى

بأى شكل من الأشكال استقلال قطر فى علاقاتها بالبحرين فقد كان مقبوما
أن الزكاة تدفع اتقاء للاعتداءات الوهابية على هذين البلدين ، ولكن كان
هناك احتمال أن يفسر مدحت باشا هذا الأمر بخلاف ذلك .

وعلى أية حال فقد سنحت الفرصة لمدحت باشا للقيام بإجراء ضد
البحرين . فلقد كان السبب الرئيسى لترجيح جاسم بن محمد بن ثانى
بالأترك فى الدوحة هو أنه يأمل من وراء ذلك أن يحقق أطماعه فى إقصاء
نفوذ آل خليفة من قطر بصفة نهائية وقد تمكن بالفعل من جمع قوة
محدودة لاستخدامها فى تحقيق ذلك الغرض ، وذلك عن طريق تحالفه مع
ناصر بن مبارك آل خضوم آل خليفة فى شبه الجزيرة العربية ، وكان
ناصر من المجموعة المنفية من آل خليفة . وهكذا عرض الشيخ ناصر
مساعدته للقائد التركى فى الإحساء فور نزول القوات التركية على
ساحل قطر ، بهدف أن يتمكن بعد ذلك من تسديد ضربة ساحقة الى
البحرين . وفى نهاية أغسطس طلب منه القائد التركى نقل خطاب منه
الى الشيخ جاسم آل ثانى فى الدوحة ، ولكن جاسم قام بتسليم الخطاب
الى أحد اقارب ناصر من قبيلة بنى حجر (وكانت والدته ناصر واحدى
زوجاته من نفس القبيلة) وأثناء الرحلة نزل الرسول فى العقير وكان
على إحدى السفن الكويتية التى أبحرت مع سفن بحرينية أخرى راسية
على الشاطئ . وفى الطريق توقفت السفن للتزود بالماء فى منطقة قريبة
من البحرين ، وفى هذه الأثناء تعرف أحد الموجودين فى تلك المنطقة على
حامل الرسالة الذى كان يعلم أن هذا الرسول قد اشترك فى مقتل
الشيخ على بن خليفة عام ١٨٦٩ . وانتشر الخبر على الفور حتى أن أحد
اقارب الشيخ وصل الى المنطقة وقام بقتل حامل الرسالة الذى كان قادما

من قطر ، ثم سلمت جميع الرسائل التي كانت فى حوزته الى الشيخ عيسى بن على الذى قام بدوره بتسليم خطاب القائد التركى الى الجهة المرسل اليها ، بينما أرسل بقية الرسائل التي ورد فيها ذكر للأتراك وأطماعهم فى البحرين الى المقيم السياسى فى بوشهر .

وقد علم مدحت باشا بمقتل رسول القائد التركى فى الاسبوع الثانى من أكتوبر ، ثم بعد أيام اتصل الوالى بهربرت يطالبه بتعويض عن مقتل الرسول التركى الذى تم بتحريض من حاكم البحرين ، نظرا لأن الرجل التركى يعمل فى خدمة الحكومة التركية ولما كان الوالى نفسه يستعد للسفر الى الاحساء فقد ذكر لهربرت بأنه سوف يسوى بنفسه تلك المشكلة فى البحرين عند وصوله اليها . ولو أن الوالى كان حقا حريصا على الحصول على التعويض عن مقتل مبعوث القائد التركى ، فقد كان من السهل أن يطلب التعويض من المقيم البريطانى ، غير أن هربرت كان يعتقد بأن مدحت باشا قد تعتمد عدم الاتصال بالمقيم فى هذا الشأن حتى لا يبدو وكأنه يعترف بالعلاقة التى تربط بريطانيا بالبحرين ، وبمجرد أن علمت حكومة الهند برحلة الوالى أبرقت الى القنصل البريطانى العام فى قطع مباحثاته مع الوالى ، وعلى أن يقتصر عمله على إبلاغه باستنكار الحاكم العام محاولاته التدخل فى البحرين على الرغم من تأكيدات البناى العالى وتأكيداته فى هذا الموضوع ، الا أنه عند وصول تلك التعليمات الى هربرت كان الوالى قد غادرها الى البصرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن هربرت من إبلاغ مضمون الرسالة لمدحت باشا عن طريق مساعد القنصل فى البصرة . وفى نفس الوقت تسلم بيلى أوامر من حكومة الهند بسرعة السفر الى البحرين ، وقد رد بيلى على حكومة الهند يستفسر عن طبيعة مهمته فى البحرين ، وذكر فى البرقية بأنه قد سبق أن توفى مساعده

الماجور سميث فى البحرين بسبب الحمى وذلك فى شهر اكتوبر . كانت مهمة بيلى فى البحرين كما اراد فيتز جيرالد اكثر من مجرد متابعة الاحداث فى المنطقة نظرا لان حصر المهمة فى هذا النطاق بعد الاحتجاجات الكثيرة التى وجهت الى الباب العالى والتاكيدات التى وصلت منه هو بمثابة الامتراف بالعجز .

وعلى الرغم من ان ماير كان متفقاً مع فيتز جيرالد على وجوب اتخاذ خطوة ما الا انه لم يكن يرغب فى مجازفة قد تؤدى الى صدام مسلح مع الاتراك ، وذكر له يوم ٨ نوفمبر بانه يتعين على المقيم ان يتجه بالاسطول الى البحرين بعد ان يتم تعزيزه بالطرادين بلفنش وتمبل وذلك لى يتأكد ما اذا كان حاكم البحرين يتعرض للتهديد فعلا على ان لا يذكر شيئاً لحاكم البحرين عن مقتل المبعوث القطرى ، لان هذا الموضوع سوف يناقش على مستوى الحكومتين فى القسطنطينية ولندن ، فاذا تأكد لبيلى بأن الوالى مصمم على التدخل فى البحرين فيتعين عليه عندئذ بأن يوضح له بأن البحرين دولة مستقلة وتربطها بالحكومة البريطانية معاهدة خاصة ، وبأن الباب العالى قد نفى نفياً قاطعاً أى عزم له بالتدخل ضد البحرين ، وبأنه يتعين على مدحت باشا أن يعرض الأمر على حكومة القسطنطينية قبل القيام بأى خطوة ضد الجزيرة . وفى نفس اليوم بعث ماير ببرقية الى ارجيل يطلب منه تحديد الاجراء الذى ينبغى اتخاذه اذا قام الاتراك بمهاجمة البحرين ، كما اقترح فى البرقية أن يطلب من الباب العالى ارسال تعليمات الى مدحت باشا بالامتناع عن التدخل ضد البحرين . وفى ٢٠ نوفمبر رد ارجيل على ماير بأن السفير البريطانى فى القسطنطينية قد تلقى تأكيدات من جديد بعدم تعرض الاتراك للبحرين ولكنه طالب بأن تدفع التعويضات اللازمة عن مصرع المبعوث التركى . وبعد اسبوع من

هذا أوعز وزير الدولة الى ماير بان يطلب من المقيم ان يحصل على تفسير من الشيخ عيسى بن على عن مقتل المبعوث وان يوضح للحكومة العثمانية بان موضوع دية القتل سوف يسوى بالطرق الدبلوماسية وبأن يؤكد للحكومة العثمانية بان حادث مقتل القطرى لا ينبغي أن يؤثر على الوضع السياسى فى البحرين .

وصل بيلى الى البحرين يوم ١١ نوفمبر ولكنه قبل أن يتوجه اليها برزت مشكلة أخرى من خلال الاحتجاج الذى تلقاه بيلى من الأمير سعود ابن فيصل على سكوت الحكومة البريطانية عن الهجوم الذى قام به الأتراك على بلاده من البحر . غير أن السبب الحقيقى للاحتجاج لم يعرف ، وقد يكون بسبب وجود الأسطول العثمانى فى المناطق الساحلية الواقعة بين البحرين والاحساء أو ربما يكون محاولة من الأمير لارغام بيلى على حصر العمليات التركية فى البر ، أو الحصول على الموافقة من الحكومة البريطانية على قيام زعماء المنطقة الساحلية بخوض القتال نيابة عن الأمير . وعلى الرغم من أن المقيم قد أبدى تعاطفه على موقف الأمير سعود ، الا أنه لم يكن فى وضع يسمح له باتخاذ أى إجراء ، كما لاحظ المقيم بأن الشيخ عيسى كان هو الآخر متعاطفا مع موقف الأمير سعود ، وان كان قد التزم بسياسة الحياد فى الصراع التركى الوهابى ، وبناء على نصيحة بيلى بعث حاكم البحرين برسالة الى مدحت باشا يوم ٢٢ نوفمبر يعتذر فيها عن مقتل المبعوث ويعرب عن اسفه عن الحادث ولكنه يعاتب مدحت باشا عن عدم ابلاغه رسميا بوضع الاحساء تحت السلطة العثمانية مباشرة وعلى استخدامه لشخص له علاقة بمقتل الشيخ ناصر بن مبارك . كما أعرب عن استيائه مما جاء فى الرسالة التركية التى كانت فى حوزة المبعوث عن عزيم الباب العالي ضم البحرين الى سلطة نفوذه . وبعد يومين من إرسال

الخطاب وصل الى المنامة الكومندور التركى عارف بك ، ومعه فرقاطة وسفينة حربية ، وفور وصوله اجتمع بالمقيم ، وابلغه بقرب وصول الوالى مدحت باشا للاجتماع بالشيخ عيسى وبحث المشكلة ، كما شوهدت فى نفس اليوم سفينة تركية اخرى تخرج من القطيف الى العقير وبأن السفينة المذكورة تقل مدحت باشا ومعاونيه وهكذا باتت المشكلة الخاصة بالبحرين وشبكة الوقوع ، وان يبلى وحاكم البحرين يستعدان لها .

ومع ذلك فان الازمة لم تقع فقد بقى مدحت باشا فى سفينته الى أن اقلعت الى البصرة يوم ١٦ ديسمبر وقبيل سفره بعث برسالة الى الشيخ عيسى يرفض فيها تفسيره لاغتيال لمبعوث التركى ويطلبه بانزال العقوبة على المسؤولين عن الحادث ودفع مبلغ عشرة آلاف درهم فضية كدية عن القتل على ان يتم تسليمه الى جاسم بن ثانى القائمقام التركى فى قطر ، كما تقى مدحت باشا وجود أى مؤامرة تركية ضد البحرين ، الا انه أكد بانه يحمل تفويضا من السلطان بطلب التعويضات عن الحادث وعند قراءة ببلى لخطاب مدحت ظهر له بأن الخطاب بمثابة تهديد من جانب مدحت باشا بالانتقام اكثر منه لمسئول مخول باتخاذ اجراءات فورية ، ومما لاشك فيه أن مدحت باشا كان يفكر فى اتخاذ اجراء ضد البحرين لو انه كان متأكدا من نجاحه ، ففى اواخر شهر ديسمبر ذكر أحد التجار لببلى انه بينما كان فى القطيف فى بداية الشهر اجتمع بمدحت باشا وسأله عما اذا كان التجار فى البحرين قد طلبوا الحماية البريطانية وقد رد التاجر بالاجاب ، فعاد مدحت باشا فسأله عما اذا كان فى وسعه أن يجمع توقيعات نحو خمسين أو ستين من التجار البارزين فى البحرين يطلبون فيه من الباب العالى الحماية التركية ، وقد شك التاجر فى نجاح مثل هذه المحاولة ، وعندئذ عاد مدحت باشا فطلب منه صرف النظر عن الموضوع

ولم يستطع ان يمضى مدحت باشا فى القطيف فترة اطول لانه كان عليه أن يعود الى بغداد .

ولعل رد الشيخ عيسى المذهب والحاسم فى نفس الوقت والذي تحاشى فيه الالتزام بأى شىء ، ووجود المقيم وبعض قطع الاسطول البريطانى فى البحرين اقنعت مدحت باشا بأن أى تدخل من جانبهم سيكون مجازفة غير مضمونة وبذلك تم انقاذ البحرين من الاحتلال التركى . غير أنه انسحاب مدحت لم يقض على الخطر نهائيا ، اذ لو ان طلبه بدية عن القتل قد رفض لربما كان المحتمل أن يقوم مدحت باشا بتنفيذ تهديده فى أول فرصة تسنح ، ولهذه الاسباب فقد استعجلت السلطات المسؤولة فى الهند المقيم البريطانى بدفع قيمة الدية لحكومة الباب العالى . ثم يطلب من بيلى اقترح الحاكم على أرجيل بأن يطلب من الباب العالى الموافقة على عرض النزاع على هيئة تحكيم بريطانية وبأن يوعز الى والى فى بغداد بالامتناع عن استخدام القوة لحل النزاع ، وارسل هذا الاقتراح الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية فى أواخر يناير ١٨٧٢ . وبايعاز من المقيم بعث حاكم البحرين بخطاب الى مدحت باشا ذكر فيه بأنه احال مضمون خطابه الى الحكومة البريطانية مع الاقتراح بتسوية النزاع مع الباب العالى بالطرق الودية . فى هذا الوقت أخذت تصرفات والى ومخططاته تتضح للباب العالى ، فقد أدرك الوزراء فى تركيا أنه لا فائدة من احوالة موضوع بسيط كهذا الى التحكيم ، وأنه قد تم ايضاح هذا الموقف للقائم بالأعمال البريطانى فى بداية شهر ابريل ١٨٧٢ ، وأنهم يفضلون تسوية هذا الخلاف بين والى والشيخ . وقد وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح ، وهكذا أخذت حرارة الخلاف تخف حدتها .

والواقع ان الاتراك لم يقوموا بعد ذلك بالاتصال بحاكم البحرين حول هذا الموضوع ، وهكذا دخل الموضوع الى طى النسيان .

وفى اواخر صيف عام ١٨٧١ انتهت الحملة على نجد وعجز الاتراك عن التقدم الى ما وراء منطقة الاحساء ، كما لم يكن الامير سعود فى وضع يسمح له بطردهم من الاحساء ، وفى مستهل الخريف تعرض الامير سعود لكسبة خطيرة بعد ان تمرد عليه السكان بعد ان ضاقوا ذرعا من تصرفات حلفائه من البدو وانحرافاتهم وذلك بقيادة عبد الله بن تركى وقاموا بابعاد الامير سعود عن الرياض ، فلجأ الى قطر ، وقد بعث عبد الله بن تركى برسائل الى نافذ باشا وعبد الله بن فيصل ابلاغهم فيها بانتصاره وطلب منهم المشورة فى الخطوات التى يتخذها ، فقام نافذ باشا بتعيين عبد الله بن تركى حاكما على الرياض الى ان يصل اليها عبد الله بن فيصل وزوده بالاموال والمؤن . فى ذلك الوقت تمكن الامير سعود من تعبئة بعض رجال القبائل من قبائل مرة والدواسر وعجمان ، وبتلك القوة قام بمحاولة لقطع خطوط الامداد التركية فيما بين القطيف والاحساء ، الا انه فشل فى المحاولة واضطر للانسحاب الى قطر . وقد تدهورت حالته بعد ذلك حتى انه اضطر الى طلب اللجوء للبحرين . وكانت هذه اللحظة هى لحظة نزول مدحت باشا فى القطيف وذلك فى الاسبوع الثانى من نوفمبر .

وكان مع مدحت باشا ثلاث سفن تحمل المؤن والامدادات ، وقد ذكر الكومندور التركى عارف بك للمقيم بان الفرض من مجيئه هو اجراء تحقيقات فى الفساد وسوء الادارة المتفشى بين المسؤولين الاتراك المحليين ولتدعيم الحكومة فى الاحساء تمهيدا لاستئناف الحملة على الامير سعود بشكل اوسع . وبمجرد وصوله الى المنطقة اصدر الباب العالى بيانا جاء فيه بانه قد تقرر ممارسة الاشراف الادارى المباشر على نجد والاحساء بلبية لرغبة كبار رجال المنطقة وشيوخها وأضاف البيان بان آل سعود

لم يعودوا يعتبرون حكاما على نجد والاحساء ، وآن نافذ باشا قد عين حاكما جديدا على اقليم نجد ، وما آن علم الامير عبد الله بن فيصل الذى كان يومها فى الاحساء بما جاء فى البيان التركى حتى فر من الاحساء وترك رسالة للمسئولين الاتراك يتهمهم فيها بأنهم حولوا الحملة التى جاءت من اجل اعادته الى الحكم الى اداة للقمع والسيطرة على نجد وحلولهم محل الاسرة الحاكمة . وعند وصول مدحت باشا الى واحة الاحساء فى يوم ٢٦ نوفمبر اطلع على قرار عبد الله فاستاء من الامر لانه كان لا يريد أن ينشأ صراع بين الأخوين ، كما أن الامير عبد الله لم يكن يرضى بالدخول فى معركة ضد أخيه الامير سعود والاتراك فى آن واحد ، وبعد أن هدأت الاخوال بعث عبد الله برسالة من الرياض التى توجه اليها من الاحساء وفى هذه الرسالة أبدى استعداداه لدفع الزكاة والاعتراف بالاتراك بشرط ان يوافق الباب العالى على الاعتراف به كحاكم على الرياض ونجد ، كما أوضح فى رسالته أيضا بأن السلطان العثمانى لا يملك حق خلعه عن العرش الذى ورثه عن ابيه وأجداده وقال بأن كلا من السلطان العثمانى والاشخاص الموقعين على العريضة التى عرضها مدحت باشا فى القطيف قد ضللوا بشأن تلك الوثيقة ، وقال بأن السلطان العثمانى قد فهم من العريضة أن أصحابها يعترفون له بالحكم التركى المباشر بينما هم فى الواقع يحتجون على فرض الضرائب الباهظة عليهم ، واختتم الامير عبد الله رسالته بالتنبيه الى أن الاتراك قد يتعرضون للمتاعب والصعاب فى الاحتفاظ بحكمهم على نجد والاحساء .

فى يوم ١٨ ديسمبر عاد مدحت باشا ومعه عدد كبير من الجنود المصابين ومع ذلك فانه لم يياس من نجاح الحملة ولم يكن يفكر فى التخلّى عنها ، بالرغم مما سببته من استنزاف لخزينة بغداد ومن الرجال ، وقد

حصل على سفينة أخرى لارسال التعزيزات الى الحملة ، وفى نهاية العام بعث ب ٣٠٠ جندي آخرين لتعزيز قوات فريق باشا قائد قوات الاحسان وقد علم بان فريق باشا قد أصبح يعمل تحت قيادته نحو ١٠٠٠٠ جندي عدا الجنود النظاميين ، كما علم بأنه قد صدرت اليه تعليمات من مدحت باشا لبدء الزحف الى الرياض فى أواخر الشتاء أو بداية الربيع . ويمكن القول أن هذه الخطوة لم تكن تشمل كل خطط مدحت باشا ، ففى مطلع شهر يناير ١٨٧٢ وصلت السفينة المسلحة (الاسكندرية) وكان يقودها عارف بك الى الدوحة وأنزلت كتيبة من الجنود ، وقد احتج الشيخ محمد بن ثانى على وصول القوة ولكن مدحت باشا أجابه بأن القوة قد ارسلت تلبية لرغبته ضد رجال الأمير سعود الدين كانوا يغيرون على القوات التركية ويقومون بقطع خطوط المواصلات فى مناطق الحدود بقطر . غير أن وصول الجنود الأتراك الى الدوحة كان مجرد خطوة ، فقد تم نقلهم فى نهاية شهر يناير ولم تبق فى الدوحة سوى وحدة صغيرة لحراسة المؤن والمعدات العسكرية .

وإذا كان مدحت باشا قد تمادى فى حملته العسكرية على نجد فان الباب العالى من ناحية أخرى قد سئم أمور تلك الحملة فنظير ثلقات باهظة لم يكشف عنها النقاب وتضحيات كبيرة فى الرجال لم تحقق الحملة الانجاحا ضئلا ، فقد اثبتت القطيف بأنها منطقة استنزاف للقوات التركية ، وقد علل مدحت باشا فشله فى الحملة بأبداء أسباب تدعو الى السخرية ، اذ قال بأن الهدف من الاستمرار فى الحملة هو العمل على بناء مدينة جديدة بالقرب منها ويبدو ان محصول واحة الاحسان قد اعطى بعض الردود تعويضا عن المعاناة والخسائر التى كلفها احتلالها ، غير أن استغلال تلك المحاصيل يتطلب من الأتراك التحكم فى طرق المواصلات التى تربط بين

الهفوف والعقير وبالتالي فلا بد من انشاء خطوط دفاع لتحقيق هذا الهدف ، أما الأحساء فقد كانت بالنسبة للأتراك كالجوهرة الثمينة . أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت بريطانيا بطبيعة الحال مستاءة جدا من تلك الأحوال ، وعلى الرغم من الفائدة الزهيدة التي حققها الأتراك فان ذلك كله قد تبخر نتيجة للموقف البريطانى من نشاط الأتراك ونواياهم وشكواهم المستمرة منهم . وفى خريف عام ١٨٧٢ استدعى مدحت باشا الى القسطنطينية نهائيا .

وكدليل على ياس الباب العالى من مغامرته فى نجد ، لمح له صوفى باشا وزير الخارجية التركية فى ديسمبر بأن كل ما يهم الباب العالى هو انشاء تنظيمات ادارية فى نجد ، ثم فى الشهر التالى ذكر صوفى باشا لسكرتير السفارة البريطانية فى القسطنطينية بأن السياسة التركية تجاه القبائل المستقلة فى الساحل العربى للخليج لا تزال كما كانت ، وأن تركيا لا تنوى ان تقوم بأى اجراءات لغرض السيطرة عليها وبالرغم من وضوح هذه التأكيدات الا أنها لم تكن تجيب على السؤال المطروح يومئذ ، وهو محاولة تركيا الاحتفاظ بأسطول لها فى الخليج . وفى شهر ديسمبر عند اجتماع صوفى باشا باليوت ذكر الوزير بأن قيادة الأسطول التركى كانت دائما ترى فى منطقة الخليج محطة لأسطولها ، وبأن لابد لتركيا من وجود سفن لها هناك نظرا لارتباط ذلك بالوجود التركى فى شبه الجزيرة . وعند ابلاغ مضمون هذا الحديث لحكومة الهند استفسر من مكتب شئون الهند عما اذا كان حجم الأسطول التركى الموجود فى الخليج فى مستوى المهمة الموكلة اليه ، بحيث يمكن أن تعفى الاميرالية البريطانية من نفقات الاحتفاظ بأسطول كبير لها فى الخليج لمواجهة وجود الأسطول التركى من ناحية . وطمين الفرنسي من ناحية أخرى :

احال أرجيل الاقتراح على جرانفيل الذى ذكر بأن هذا الموضوع فى غاية الحساسية وينبغى معالجته بحذر : « وما دامت تركيا تحتفظ بسلطتها الشرعية فى منطقة الخليج فان حكومة صاحبة الجلالة لا حق لها أن تطالب الاتراك بالحد من الوسائل التى يرون انها ضرورية للحفاظ على مصالحهم وكان يفضل الاعاز الى اليوت بأن ينبه الباب العالى بأن التنافس على السلاح فى مياه الخليج قد يؤدى الى اثاره الاضطرابات بين قبائله ، وأنه من المحتمل أن تمتد تلك الاضطرابات الى الاقاليم الخاضعة للسلطة التركية مما سيحمل الباب العالى نفقات أكبر فى محاولة قمع تلك الاضطرابات .

وعند اجتماع صوفر باشا باليوت فى شهر يونيو ١٨٧٢ واضطلاعه على ما ذكره السفير قال اليوت أن الباب العالى لا يهدف الى أكثر من تأكيد سلطته فى تلك الاقاليم التى تعتبر السلطة التركية أمرا مفروغا منه وأضاف بأن حكومة صاحبة الجلالة تكتفى من مدحت باشا ببيان يؤكد بأنه ليس هناك نية فى توسيع العمليات العسكرية ، واما فيما يتعلق بوجود قوة كبيرة من الأسطول التركى فى الخليج فربما كان هناك بعض سوء الفهم من جانب الحكومة البريطانية لأن الأسطول التركى أسطول صغير لا يزيد حجمه عن أربع سفن ، وقد عادت اثنتان منها الى القسطنطينية غير أن تأكيدات صوفر باشا لم تكن تنطلق مع رغبة الحكومة البريطانية ، وانما كان الهدف منها هو وضع حد للأوضاع السائدة فى شرقى شبه الجزيرة وما كانت تحمله تلك الأوضاع فى طياتها من أخطار . وقد طلبت الحكومة العثمانية الى رؤوف باشا الذى خلف مدحت باشا فى حكم بغداد بمحاولة كسب عبد الله بن فيصل الى جانب الاتراك وبأنه اذا استحال عليه ذلك ان يجرى اتصالات بالأمير سعود ، وبما أن الأمير عبد الله قد رفض عروض رؤوف باشا فقد كان طبيعيا أن يتجه رؤوف باشا الى الأمير سعود ،

وعرض عليه الاعتراف به حاكما على أساس الامر الواقع بشرط أن يقبل الأمير سعود سيادة الباب العالي على نجد وأن يقوم بدفع الزكاة السنوية كما كان يفعل والده الأمير فيصل ، وبأن يتنازل عن سلطته في الاحساء للأتراك ، وأن يبعث بثلثين من انجاله كرهائن الى بغداد ، غير أن الأمير سعود الذي كان في حالة معنوية يائسة رفض مفاوضة الأتراك في هذا الشأن بمفرده وفضل أن يكتب الى المقيم البريطاني في الخليج طالبا منه التوسط في الموضوع بينه وبين الأتراك .

أيدت حكومة بومباي طلب الأمير سعود رغبة منها في العمل على إنهاء الصراع في نجد والاحساء بأسرع وقت ممكن اعتقادا منها بأن ذلك سوف يؤدي الى وضع حد للتغلغل التركي في البحرين وعمان ، خاصة وأن الأتراك كما قيل في ذلك الوقت قد آجروا اتصالات مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي في محاولة لفرض سيطرتهم على واحة البريمي . ولما كانت الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن حماية الأمن في الخليج رأت حكومة بومباي أن تقوم بريطانيا في التوسط في أي نزاع يقع بين دولتين ساحليتين ، وقد أيد اتيشيسون وزير الشؤون الخارجية للهند هذا الاقتراح وان كان لأسباب أكثر أهمية :

« من المتفق عليه بصفة عامة أنه منذ نجاحنا في الاطاحة بالنفوذ الروسي من منطقة البحر الاسود توطدت علاقتهم بالروس » هذا ما ذكره اتيشيسون في يوليو ١٨٧٢) وأيا كان الهدف الأخير للأتراك فمما لا شك فيه أنهم قد اظهروا خلال العامين الماضيين رغبتهم في تدعيم نفوذهم في كل من الخليج وشبه الجزيرة العربية في البر والبحر ، ومن المحتمل أن يكون الوقت قد فات لاحتفاظنا بالسلطة المنفردة في الخليج ، غير أنني آمل ألا يحدث ذلك ، وان كانت الأمور تشير الى ذلك الاحتمال . وعلى أية حال فأنى اعتقد أن افتتاح قناة السويس قد ضاعف من وجوب توثيق

علاقانا بتركيا ، وبأن الجو الذى ساد محادثات قضية البحر الأسود أمر يدعو الى الأسف بالنسبة للمصالح البريطانية فى الهند . ان تركيا حليف لنا أهم بكثير من فارس التى لا تزال تخضع للنفوذ الروسى . كما اننى اعتقد وبالتأكيد ، أن الروس سوف يقيمون لهم عاجلا أو آجلا ميناء على شاطئ الخليج للتجارة ، فاذا نجحوا فى ذلك فاننا سوف نواجه مشاكل أكثر تعقيدا مما واجهناه اثناء حملة الأتراك على نجد ، وانه لمن الاهمية بمكان بالغ أن نقيم نفوذنا فى المنطقة على أسس وطيدة ومعترف بها قبل أن يتمكن الروس من ذلك وبأن نسعى الى ازالة كل أسباب التوتر والاحتكاك مع كل من تركيا وفارس ، فان نجحنا فى تسوية خلافاتنا مع هاتين الدولتين بالطرق الودية وأن تكون هذه التسوية فى صالح بريطانيا فانه ينبغى ان نبادر بذلك على الفور ، وأن أى بطء فى هذا الأمر سوف يؤدى الى ضياع الفرصة من أيدينا بحيث تحتل هذا المركز ذولة أخرى .

ولو بقى ماير على قيد الحياة فربما كان قد وافق على اقتراحات اتيشيسمون لأن الحاكم العام كان يساوره القلق الشديد من خطورة الوجود التركى فى شرقى شبه الجزيرة . وبما أن ماير قد توفى بعد أن اغتاله احد المتطرفين الهنود المسلمين فى شهر فبراير ١٨٧٢ فقد قرر الحاكم العام بالوكالة اعتبار نجد من الدول غير المشتركة فى معاهدة الصلح البحرية وبالتالي لا دعى للوساطة ، كما انه على الجانب التركى لم تكن هناك رغبة فى الوساطة البريطانية . وانما على العكس من ذلك فقد حاول رؤوف باشا مرات عديدة الضغط على الامير سعود لقبول التفاوض مع الأتراك وشملت الضغوط مصادرة املاك أسرته فى الاحساء ورفض اعادتها اليهم قبل الموافقة على المطالبات التركية . واما الامير سعود بالاضافة الى سعيه فى وساطة الحكومة البريطانية فى الخلاف فانه كان يرغب فى الاستعانة بالحاج احمد خان الذى كان وزيرا سابقا للسيد ثوينى ثم واليا

أو حاكما على بندر عباس ، وكان الحاج أحمد قد عرض بنفسه أن يتوسط في النزاع ، وبموجب اقتراح من المقيم بيلي بعث الحاج أحمد خان بالرسائل التي يحتفظ بها الأمير سعود الى رؤوف باشا في بغداد الذي استدعاه الى الحضور في يوليو ١٨٧٢ ، وكان الوالى يريد من ذلك اتخاذ الحاج أحمد كعميل له ، الا انه اشترط على الحاج أحمد بأن يقوم الأمير سعود من جانبه بتقديم احد الرهائن تعبيرا عن رغبته في التفاهم . وفى شهر سبتمبر ١٨٧٢ سافر الحاج أحمد الى واحة الاحساء عن طريق القطيف ، وبعث الى الأمير سعود يدعوه للاجتماع به هناك ، غير أن الأمير الذى لم يكن مطمئنا من نوايا رؤوف باشا رفض دعوة الحاج أحمد ، وبدلا من ذلك بعث أخاه عبد الرحمن لينوب عنه فى الاجتماع بالحاج أحمد ، وقد اصطحب الحاج أحمد (عبد الرحمن) الى بغداد ، وهناك احتجزه رؤوف باشا ، وكننتيجة لهذا الاجراء توقفت المفاوضات بين الجانبين ، وعاد الأمير سعود الى أخيه الأمير عبد الله فى الرياض .

وفى مسيهل عام ١٨٧٣ نجح الأمير سعود فى الاستيلاء على الحكم فى نجد وإبعاد أخيه عن العاصمة . وقد توجه الأمير عبد الله كما سبق ان أشرنا الى المنطقة الشمالية لطلب المعونة من الأتراك ، وعرض الخضوع للباب العالى ، ودفع الزكاة ، ولكنه لم يتلق ردا على طلبه ، اذ حل رديف باشا محل رؤوف باشا فى بغداد ، وكانت فى حوزة الاخير تعليمات جديدة بالحد من التدخل فى شئون شرقي شبه الجزيرة ، كما كان قد تقرّر ايضا سحب القوات النظامية من واحة الاحساء ، وضغط نفقات ادارة الإقليم عن طريق تعيين من أهلها . وعاد سعود الى محاولة توسط الحكمة البريطانية مع ابداء استعدادة للاعتراف بالسيادة للباب العالى بشرط تسليم السلطة فى الاحساء اليه ، وقطع كل علاقة للأتراك بعبد الله ابن فيصل .

وفي شهر مارس ١٨٧٤ سلم المتصرف التركي فريق باشا شئون اقليم الاحساء الى براك بن عزيز شيخ بنى خالد ، وذلك بضمان من عديله ناصر باشا شيخ مشايخ المنتفك وهكذا صدرت الاوامر للقوات التركية بالانسحاب من الاحساء والعودة الى بغداد ، وتسليم شئون الدفاع عن الاحساء ونجد الى فرقة الجندرمة .

كان الاحتلال التركي لليمن الذي بدأ في الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ بالحملة على قبائل عسير يسير جنبا الى جنب مع الحملة التركية على واحة الاحساء ، وكانت الدعاية المواكبة للحمليتين تصدر من القسطنطينية وتؤكد على دور السلطان العثماني كخليفة للمسلمين ، ولكن وراء ذلك كله كانت تكمن الرغبة في السيطرة على شبه الجزيرة العربية كلها ، وكانت الحملتان على ما يبدو خطة معدة للالتفاف حول جناحي الوجود البريطاني في المنطقة على امتداد السواحل الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة ابتداء من البحرين ونهاية في عدن . ولابد في خطة كهذه ان تحتل مدينة مسقط أهمية خاصة ، وأن يترتب على المبادرة التركية لتسوية النزاع بين مسقط وزنجبار أهمية بالغة لأن معونة زنجبار كانت تشكل صميم المشكلة . وبدون المساعدة المالية لمسقط لم يكن في استطاعة السيد تركي بن سعيد الاحتفاظ بالسلطة في مسقط ، ولما كانت معونة زنجبار هي المصدر المالي الوحيد لمسقط فان أي فشل يلاقه في توفير الأموال اللازمة للانفاق على متطلبات الحكم في عمان وتهدة القوى القبلية فيها قد يفقده الحكم أو ربما يفقده حياته . وكانت حكومة الهند قلقة جدا ، وهي بصدد البحث عن بذيل يحافظ على نفوذها في مسقط بدلا من ان يرمى السلطان في احضان الأتراك ، وقال المقيم في رسالة بعث بها التي في شهر مارس ١٨٧٢ : انني أخشى بأن يكون الوقت قد

ولي لمنح السيد تركي مساعدة مالية عاجلة منعاً من أن يرفرف العلم التركي فوق مدينة مسقط .

وقد كان الأمل ضعيفاً في أن ينجح السيد تركي في درء الكارثة المقبلة إلا إذا استطاع استعادة بندر عباس ولهذا فقد طلب في صيف ١٨٧١ من حكومة الهند أكثر من مرة أن تساعد في الحصول على تجديد لأيجار بندر عباس ، وعلى الرغم من أن ناصر الدين شاه قد الفى الاتفاق المعتقد مع السيد سالم بن ثويني بعد أن أطاح بالسيد عزان فإنه لم يكن من المؤكد أنه لن يرفض تجديدها للسيد تركي ، نظراً لأن السيد تركي لم يتول السلطة عن طريق الاغتيال ، وهو العمل الذي كان قد اثار استياء الشاه ، وفوق ذلك فقد كان السيد تركي أحد أئجال السيد سعيد بن سلطان ، وعلى أساس أن السيد تركي ينتمى بصورة مباشرة إلى الأسرة الحاكمة في مسقط ، فقد قبل المسئولون الفرس تجديد أيجار بندر عباس بموجب الاتفاقية الموقعة في عام ١٨٥٦ بين مسقط وفارس ، ومن هذه الزاوية كانت حكومة الهند تنظر إلى هذا الموضوع ، وتأسيساً على ذلك فقد أوعزت إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران بالاتصال بالشاه . وفي شهر سبتمبر ١٨٧١ قام الوزير المفوض بالاتصال بالحكومة الفارسية حول هذا الموضوع ثم عاد فأثاره في شهر ديسمبر من نفس العام غير أن اتصالاته لم تسفر عن أية نتيجة ، فقد رفض الشاه رفضاً باتاً الموافقة على عودة بندر عباس إلى سلطة مسقط .

وفي نهاية عام ١٨٧١ أصبح وضع السيد تركي حرجاً ، فقد كان السيد إبراهيم بن قيس يسيطر على صحار ، وكان يتحين الفرص لشن هجوم على مسقط ، كما أن الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث لم يكن يؤيد تولى السيد تركي السلطة في مسقط ، وكان يراقب الأحداث من

مقره فى الشرقية ، وكان السيد سالم بن ثوينى فى جعلان يحاول الحصول على تأييد من قبائلها لكى يشترك مع السيد ابراهيم بن قيس فى الاستيلاء على مسقط ، واما السيد عبد العزيز شقيق السيد تركى فقد كان فى مكران حيث كان يدبر المؤامرات للاستيلاء على السلطة فى جواذر ، واما السيد برغش فقد كان فى زنجبار يحاول ان يخطب ود رجال الدين ويوطد علاقته بهم ، وكان يعلن انه يطمح فى ان يكون اماما للاباضيين ، وأن يعمل لتوحيد شطرى الساطنة فى دولة عمانية واحدة ، وكانت حالة السيد تركى المالية تشجع السيد برغش على تحقيق طموحاته كما انه كان يصرح بقطع المعونة السنوية عن مسقط .

وكان القلق يراود فيتز جيرالد من احتمال نشوب حرب عائلية بين افراد أسرة آل بوسعيد وما يحمله فى طياته من أخطار على المصالح البريطانية فى كل من مسقط وزنجبار وبصفة خاصة من احتمال تعرض المنطقة لحملات تركية ، وعلى هذا الأساس طلب من حكومة الهند فى فبراير ١٨٧٢ ثم فى شهر مارس التدخل لصالح السيد تركى ، والحيلولة دون نشوب صراع مسلح بين افراد الأسرة ، غير أن حكومة الهند لم تلتفت الى الموضوع ليس بسبب اغتيال ماير الذى أوجد الارتباك بين المسؤولين البريطانيين فحسب ، بل لأن مشكلة زنجبار ومسقط قد انتقلت الى اختصاص حكومة انجلترا ، وعلى أية حال فان الانطباع السيئ الذى رافق انتصار السيد تركى على السيد عزان ، وبالنظر الى أن الدور المشبوه الذى لعبته حكومة بومباى فى ذلك الانتصار ظل سائدا واتضح أكثر فى رد اتشيسون على فيتز جيرالد فى مارس ١٨٧٢ ، والذي ذكر فيه اتشيسون بأن حكومة الهند كان يهتمها وجود حكومة قوية فى مسقط ، وإنها كانت حريصة على أن يظل الحكم فى أيدي خلفاء السيد سعيد بن سلطان ، ولهذا فقد كانت ترغب فى ممارسة كل ما لها من نفوذ معنوى لدعم هذا الوضع ، واضاف اتشيسون بأن حكومة الهند لا تستطيع بأى حال أن تتجاوز هذه الحدود فى معالجتها لتلك المشكلة خوفا من أن يتخرف بها التيار عن الخط السياسى الذى رسمته انجلترا فى معالجة الشؤون (٤٠ - بريطانيا والخليج / ٢)

العمانية ، وبأن هذه الحكومة ليست على استعداد لاهدار موارد الهند المالية فى مساعدة السيد تركى ، وان كانت ترغب فى أن تتقدم مرة أخرى باقتراحات الى وزير الدولة لارغام سلطان زنجبار على استئناف دفع المعونة المقررة لحكومة مسقط .

وفى لندن كانت الضجة حول تجارة الرقيق قد غطت على كل موضوع يتعلق بمسقط ، وبحكم ما كان يتمتع به بارتل فريير من نفوذ اصبح مكتب شئون الهند ينظر الى مشكلة سلطنة مسقط على أن حلها يكمن فى القضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وبإيعاز من فريير سحب المكتب معارضته على دفع أى جزء من تكاليف الحملة على تجارة الرقيق من خزينة الهند بشرط أن تتحمل الخزينة البريطانية نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، وقد كان هذا بمثابة الموافقة على اختيار فريير كمبعوث خاص لعقد معاهدات جديدة مع كل من مسقط وزنجبار ، وتسوية الخلافات القائمة بينهما ، وقد ورد هذا فى خطاب أرجيل الى اللورد نورث بروك الذى خلف ماير بتاريخ ١٢/١٠/١٨٧٢ والذى جاء فيه أنه يمكن اعفاء السيد برغش من التزامه بدفع المعونة لمسقط نظير موافقته على إبرام معاهدة جديدة بشأن تجارة الرقيق ، كما يمكن ضمان موافقة السيد تركى على هذه التدابير بالتعهد له بدفع مبلغ يعادل المعونة من جانب حكومة بومباى ، واخيرا ذكر أرجيل لنورث بروك بأن مجلس شئون الهند قد وافق بالفعل على هذا الحل ، كما إقره مجلس الوزراء فى نفس اليوم وبأن هناك أملا كبيرا فى أن توافق الخزينة البريطانية على دفع نصف النفقات .

وقد برر أرجيل اقتراحه بأن تدفع حكومة الهند معونة زنجبار الى مسقط على أساسين : الاول : أن حكومة الهند كانت شريكا فى الاتفاق الاصلى والثانى : أنها ملتزمة بمكافحة تجارة الرقيق بنفس التزام الحكومة المركزية ، واعترف أرجيل بأن قرار كاننج الذى تدفع المعونة على أساسه لم تكن له أى علاقة بتجارة الرقيق ، وأن الهدف منه هو المحافظة على

الامن في الخليج حماية للمصالح التجارية ، ويضيف أرجيل أنه لهذا السبب يهم حكومة الهند تطبيق نصوص حكم كاننج ، وهو أن تبقى الحكومتان دولتين منفصلتين ، وأن تستمر حكومة مسقط في استلام المعونة . وقال أيضاً بأن السبب الرئيسى للمشكلات التى تواجهها حكومة الهند بخصوص مشكلة موضوع مسقط وزنجبار هو الاجراء الذى اتخذته حكومة الهند والاتفاقات التى عقدها . وقد شرح أرجيل رايه هذا بقوله ان قرار كاننج هو الذى تسبب فى اتخاذ تلك التدابير أى أن تتكفل حكومة زنجبار بدفع تلك المعونة الى مسقط كمبرر لها للاحتفاظ بتجارة الرقيق ، باعتبار هذه التجارة هى المورد الذى تحصل منه حكومة زنجبار على نفقاتها . وبالرغم من كل هذه الاعتبارات فانه لا يمكن المضي فى دفع هذا المبلغ بشكل منتظم دون اللجوء الى اجراءات لا ترغب حكومتنا فيها ، وأن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو الحل الذى اقترحنه ، ويقضى بأن تتولى حكومة الهند دفع نصف هذه المعونة على الاقل ، وذكر أرجيل أيضاً بأنه فى الوقت الذى يتعين على حكومة انجلترا أن تتحمل نفقات مكافحة تجارة الرقيق الا اننى لا أتصور أنه من حق أى ادارة من الادارات التى تتألف منها حكومتنا (والتى تعتبر حكومة الهند احدها) أن تقول : « ان هذا موضوع ليس من اختصاصنا ولا يمكننا اتخاذ أى اجراء بشأنه » فقول كهذا لا يتناسب مع المسؤوليات ، خصوصاً وأن الرعايا الهنود البريطانيين ورؤوس الأموال الهندية لها صلة مباشرة بتجارة الرقيق .

فى الوقت الذى كانت الدوائر المسئولة فى انجلترا تناقش هذه الاقتراحات كانت حالة السيد تركى المالية تزداد سوءاً ، وبالتالي فقد كان من الطبيعى أن يزداد تدمره من موقف الحكومة البريطانية . وكان السيد تركى قد ناشد بيللى فى شهر يونيو العمل لاستئناف دفع معونة زنجبار له ، وحذر بأنه اذا لم يستأنف دفع المعونة فقد يضطره هذا الى التنازل عن السلطة . ثم بعد شهر من هذا الاتصال بعث السيد تركى برسالة الى السيد برغش فى زنجبار يطالبه بدفع المعونة فوراً ويحذره من أن رفضه دفع تلك المعونة سوف يؤدى الى نشوب حرب بينهما . غير

أز الضوء الوحيد فى ذلك الافق المعتم هو النقص فى امكانيات السيد تركى المالية والذي كان يحول بينه وبين الاستمرار فى السلطة ، كما كان يمنع خصومه من القيام بعمليات حربية واسعة ضده ، وكان السيد سالم احد هؤلاء الخصوم والذي دفعه افلاسه المالى فى عام ١٨٧٢ الى مغادرة مسقط والتوجه الى الهند لطلب مساعدة مالية من السلطات البريطانية هناك .

فى ١٢ ابريل وصل براتل فريز الى مسقط فى نطاق جولة له فى المنطقة وقد حملته فشله فى موضوع زنجبار الى البحث عن نجاح يحققه فى مسقط وقد وجد السيد تركى مستعدا هو الآخر للتعاون معه . وقد دعا فشل فريز فى عقد معاهدة جديدة مع السيد برغش الى عمل التدابير التى تم اتخاذها لاستئناف دفع المعونة الى السيد تركى عن طريق خزينة الهند ودعاه الى أن يلتزم جانب الحذر فى مباحثاته مع السيد تركى ، سيما وأن حكومة الهند لم تكن قد وافقت رسمياً على مقترحاته . وقد أكد فريز للسيد تركى خلال اجتماعه الثانى به فى مسقط بأن عليه أن يطمئن من ناحية دفع هذه المعونة ، فهذه المعونة سوف تدفع له بانتظام من جانب حكومة بومباى عن طريق المعتمد السياسى فى مسقط ، وسوف ينم دفعها بأثر رجعى ابتداء من تاريخ تقلده الحكم فى يناير ١٨٧١ . وبدافع من الحماس وقع السيد تركى على معاهدة حظر تجارة الرقيق التى وقعت بتاريخ ١٤ أبريل . وفى اليوم التالى أوعز فريز الى المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط الكابتن مايلز بأن يدفع للسيد تركى متأخرات المعونة ومقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى على الفور ومتأخرات نصف عام خلال ثلاثة اشهر من ذلك التاريخ وقد تعين على فريز فيما بعد أن يحاول اقناع حكومة الهند بالموافقة على الاجراءات التى اتخذها ولهذا فلقد كرس جهوده لهذا الغرض منذ ساعة وصوله الى بومباى .

يبدو أن فريز كان حكيما فى تصرفاته فقد برر الاجراء الذى اتخذته بحكم المقتضيات السياسية خصوصا وأنه لم يكن فى السابق يتعاطف مع "حكومة مسقط" ، كما لم تكن تهمه حقوق السلطنة كما نص عليها

قرار كنانج وكتب الى نورث بروك يقول :

« ان استلام حكومة مسقط لمعونة زنجبار بصفة منتظمة هو امر حيوى جدا لتدعيم تلك الحكومة وازدهارها ، وأن أى تأخير أو تعطل لذلك المصدر لا يعرض الامن للخطر فى عمان فحسب وانما سوف يضعف من امكانياتنا لحماية زنجبار من الانتهاكات التى يقوم بها العرب لامن المنطقة ، وسيكون التجار الهنود الذين يتم القسم الاكبر من هذه التجارة عن طريقهم ضحايا هذا الوضع ، وأضاف يقول بأن السيد تركى فى أمس الحاجة الى المال فورا ، وأن حل المشكلة بين مسقط وزنجبار سوف يستغرق وقتا طويلا ، كما أن هناك سابقة فيما يختص بدفع المعونة الآنف ذكرها وذلك فى المبالغ التى كانت تدفعها حكومة بومباى الى السيد سالم قبل خمس سنوات من هذا التاريخ ، وأضاف أن استمرار دفع المعونة سوف يتوقف على عدم اتخاذ أى اجراء من جانب السيد تركى ضد حكومة زنجبار وبالتزامه اتخاذ القرارات لحظر تجارة الرقيق ، وفى مقابل ذلك على السيد برغش أن يكف عن مؤامراته ضد السيد تركى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعاونه مع السيد سالم بن ثوينى والسيد عبد العزيز ابن سعيد ، والى ان يوافق السيد برغش على عقد معاهدة جديدة لحظر تجارة الرقيق ، فينبغى ارغامه على الاستمرار فى دفع المعونة كاملة لحكومة بومباى ، وذلك عن طريق تهديده بوقف التعامل مع ادارة الجمارك التابعة له .

كذلك فقد اقترح فريز بأن يدفع معاشا لى كل من السيد سالم والسيد عبد العزيز الموجودين فى بومباى وأن تقطع هذه المبالغ من معونة زنجبار بشرط أن يتعهد كل منهما بالتزام حسن السلوك ، وقد كان فريز واثقا أن هذه التسوية لو أخذ بها فسوف تسهم الى حد كبير فى احلال الامن والاستقرار فى عمان ، الأمر الذى يهم الحكومة البريطانية بالدرجة القصوى .:

« وبصرف النظر كما يقول فريز عن الآراء التى أخذت تنادى بها بعض الدول الأوروبية فى الأعوام الأخيرة فيما يتعلق بمسقط باعتبارها

مدخلا للهند فان ما تجدر الاشارة اليه بنوع خاص فى الوقت الحاضر هو ان كلا من تركيا وفارس قد ابديتا فى الفترة الاخيرة اهتماما بهذه المنطقة يفوق كل ما سبق منذ ان استطاع السيد سعيد بن سلطان ان يتحدى هاتين الدولتين فى منطقة الخليج بنجاح كبير . ويقول الفرس بان الفرس فى عصرها الذهبى قد حكمت عمان ، كما يتحدث الاتراك بان ولاة الخلفاء العثمانيين كانوا فى الماضى اصحاب الصول والطول فى عمان . وهذه الاحلام القائمة على ذكريات الماضى قد لا تشكل خطرا اذا ما اقتصرنا على حدود كل من القسطنطينية وطهران . غير ان مصلحة الهند تمنعنا من ان نسمح للمدركات التركية بان ترسى فى خليج عمان او فى بلد اى حاكم يتلقى تعليماته من عاصمتى الفرس والاتراك ، كما انى لا اعتقد بان الهند سوف تنعم بالهدوء والاستقرار لو قدر لاحد الوهابيين ان يسيطر على عمان ، وهو النتيجة الحتمية فيما لو تمكن المتطرفون العرب من ردع الاعتداءات التركية والفارسية بعد ان يكونوا قد قضوا على القوة الاباضية التى تسيطر الآن على عمان .

لم يكن فريز مضطرا الى تبرير موقفه هذا من نورث بروك . فعلى عكس ماير لم يكن نورث بروك يهتم بموضوع زنجبار ، فقد سبق ان اكد لارجيل فى نوفمبر السابق فى معرض رده على خطاب وزير الدولة المؤرخ ١٢ اكتوبر ١٨٧٢ بانه سوف ينفذ قرار مجلس الوزراء بشأن معونة زنجبار دون مناقشة :

« بالنسبة لى شخصا فانى لا ارى ثمة سببا يمنع من ان تساهم حكومة الهند بنصف المعونة اذا كان هذا الاجراء سوف يؤدى الى الوصول الى اتفاق مقبول مع حكومة زنجبار حول موضوع تجارة الرقيق ، والى التحكم فى تصرفات حكومة مسقط ، وفى الاسبوع الثانى من يونية ١٨٧٣ اصدر فريز موافقته الرسمية على القرار ، وتم الاعاز الى الماجور رووس المقيم بالوكالة فى بوشهر فى يوم ٩ يونيو بابلاغ السيد تركى بقرار دفع المعونة اليه كاملة اعتبارا من تاريخ توليه السلطة وباستمرار دفعها سنويا من حكومة بومباى بشرط ان يتقيد بنصوص الاتفاقات المعقودة معه واظهار مشاعر الود والصداقة نحو الحكومة البريطانية . »

ولا يمكن القطع بأن المسؤولين البريطانيين قد عادوا فادركوا بأن إضافة تلك الفقرة إلى الاتفاق تشكل نقضا للحجج التي أدلى بها ماير وهي حق السلطان في تلك المعونة بمقتضى حكم كاننج بصرف النظر عن موضوع السلوك أو التصرفات وشرط الامتناع عن مهاجمة زنجبار نظرا لأن المعونة كانت تشكل التعويض عن استقلال زنجبار عن مسقط ، وهي النقطة التي اغفلتها المناقشات العديدة التي كانت تتناول موضوع المعونة وتجارة الرقيق منذ عام ١٨٦٨ . ومهما رغب أرجيل أو فرير أو جرانفيل أو غيرهم من المسؤولين في استخدام التزام حكومة زنجبار بالمعونة لانزاع تنازلات بالنسبة لتجارة الرقيق يبقى حق حكومة مسقط في المعونة حقا مشروعا وغير قابل للنقض . وكان فرير قد عارض في البداية استخدام موضوع استئناف دفع المبلغ لتشجيع السيد تركى على التوقيع على معاهدة جديدة بحظر تجارة الرقيق ، ثم جاء نورث بروك فحد من هذا الحق عن طريق الزام السيد تركى بالمعاهدة وبغيرها من الاتفاقات التي وقعها مع الحكومة البريطانية ، وربما كان هدفه من ذلك هو الحصول على تنازل مماثل عن دفع المعونة من خزانة الهند ، إلا أنه في الواقع لم يكن من حقه أن يفعل ذلك ، وعلى أية حال فإن البديل أو المقابل الذي حصل عليه المسؤولون البريطانيون في الهند لم يكن يساوى شيئا ، ولو كان فرير يرغب فعلا في الربط بين المعونة والشروط الأخرى فكان يمكنه أن يربط تلك الشروط بتعهد منه لأرجيل بدفع المعونة بدلا من مجرد الإعراب عن أمله في مساهمة خزانة إنجلترا في المبلغ .

غير أن حكومة زنجبار لم تدفع أى جزء من قيمة المعونة ، وأن السيد برغش قد وقع في ٥ يونيو ١٨٧٣ على معاهدة جديدة بخصوص تجارة الرقيق وبذلك حرر نفسه من الالتزام بدفع معونة مسقط ، وكنتيجة لذلك فقد ترتب على الحكومة البريطانية أن تفي بوعودها بدفع جزء من المعونة لخزانة حكومة الهند ، غير أن هذه الاجراءات استغرقت وقتا طويلا فقد ظلت وزارة الخارجية تماطل عامين ونصف عام كي تفي بتعهداتها بدفع نصف المعونة وثفقات الوكالة البريطانية في زنجبار مما اضطر مجلس شستون الهند في يناير ١٨٧٦ بأن يصرح « أنه ما لم يتم اعتماد المبالغ في ميزانية

العام المقبل لدفع المبلغ المستحق لخزينة الهند حتى ٣١ مارس القادم ؛ وهو مبلغ ٣٦٠.١٣ ج استرليني) وما لم تدفع حكومة انجلترا بالاضافة الى ذلك قسما سنويا بواقع ٨٠.٦١ ج استرليني كحصة من نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار خلال عام ١٨٧٦/١٨٧٧ فان وزير الدولة سوف يجد نفسه مضطرا الى الاعاز لحكومة الهند بوقف دفع المزيد من هذه النفقات .

ورغم ذلك لم تنزعج وزارة الخارجية البريطانية من ذلك التصريح ، وردت ، تقترح تشكيل لجنة داخلية لبحث الموضوع على غرار ما سبق أن اقترحه مكتب شئون الهند قبل عام . غير أن مكتب شئون الهند لم يرحب باقتراح الخارجية البريطانية بسبب وجيه وهو كما أشار ابي . دبليو . فور . الوكيل المساعد للجنة السياسية والسرية ، أن وزارة الخارجية كانت تتجاهل الشرط الذى اشترطه وزير الدولة لشئون الهند للموافقة على تشكيل اللجنة وهو التعهد بدفع متأخرات المعونة وأن بماطلة وزارة الخارجية البريطانية لاتخاذ اللازم كان محاولة لتأجيل النظر فى الموضوع وتخصيص اعتمادات برلمانية لهذه المعونة ، وعلى أى حال وبإرغم معارضة مكتب شئون الهند على الاشتراك فى اللجنة المقترحة (ولتى كان من المقرر أن تضم ممثلا عن وزارة الخزانة) فقد وافق على الاشتراك بأمل أن يتمكن من انتزاع شىء من المبالغ من وزارة الخارجية .

استطاع مكتب شئون الهند أن يحقق بعض النجاح فى هذه المحاولات ، وفى ٨ ديسمبر ١٨٧٦ أوصت اللجنة بأن تقوم الخزينة المركزية بدفع نصف هذه المعونة بأثر رجعى اعتبارا من يناير ١٨٧١ (وهو التاريخ الذى تولى فيه السيد تركى الحكم فى مسقط) وبدفع نصف تكاليف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ابتداء من يونيو ١٨٧٢ ، ومعنى هذا أن الخزينة المركزية سوف تدفع مبلغ ٣٣.٠٠٠ جنيه استرليني كمتأخرات مستحقة الدفع لحكومة الهند تشكل معونة زنجبار منها ٢٤٣.٠٠٠ ج استرليني ، وعلى أية حال فقد أبدى اتشه . سى . روثرى ممثل الخزانة البريطانية بعض التحفظات على القرار ، فقد كان يتصور

وفق التقارير التى كانت تصله بأن السيد برغش كان يستطيع دفع المعونة بنفسه ، وعلى الأخص بعد التحسن الذى طرأ على الوضع التجارى فى زنجبار ، ومن ثم فلم يكن روثرى يرى أى مبرر بتحميل دافعى الضرائب فى بريطانيا عبء تعويض سلطان مسقط لأجل غير مسمى فى مقابل تنازله عن مطالبه الخاصة فى زنجبار ، وبأن المصلحة الوحيدة للحكومة البريطانية فى مساهمتها فى المعونة هو القضاء على تجارة الرقيق فحسب :

« وعندما يتحقق هذا فلا بد من التوقف من دفع المعونة . أما اذا رغبت حكومة الهند فى أن تستمر فى دفع المعونة لمسقط فيتعين عليها أن تتحملها بنفسها ، كما ذكر روثرى بأن حكم كاننج الذى تقررت المعونة به وجبه قد تم وضعه أصلا « لصالح الهند وحدها » واستطرد يقول بأنه يتعين على حكومة الهند أن تتحمل على الأقل نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، نظرا لأن الوكالة هذه لا تخدم المصالح البريطانية وحدها وإنما تخدم مصلحة الهند أيضا ، وأن الوكالة قد انشئت أصلا لرعاية مصالح الهند ، وقد اقترت الخزينة وجهة نظر روثرى ، ففي شهر يناير ١٨٧٧ أبلغت كلا من وزارة الخارجية ومكتب شئون الهند بأنها اذ تقبل توصية اللجنة بشأن المتأخرات فإنها تود أن تحدد مساهمتها فى هذه المعونة لفترة لا تزيد على ثلاث سنوات وتنتهى فى مارس ١٨٨٠ وأن عبء دفع هذا المبلغ بعد هذا التاريخ سوف يقع على عاتق حاكم زنجبار نفسه كما تقرر فى السابق .

ان هذا المنطق المعكوس الذى وافقت عليه الخزنة البريطانية هو الحصيلة المباشرة لسياسة كلارندن والتى اتسمت بالمر فى ربط دفع المعونة ومكافحة تجارة الرقيق أحدهما بالآخرى ، وكنتيجة لاستغلال حدى هاتين النقطتين لتحقيق النطقة الأخرى . لقد كانت معونة زنجبار هى الثمن الذى دفعته مقابل استقلالها عن مسقط ، وبموجب حكم كاننج لم تكن المعونة مشروطة ببقاء السلطانين الحاكمين فى ذلك الوقت فى الحكم ، ومن ثم فان التزام الحكومة البريطانية بدفع المعونة كان هو لثمن

للموافقة على حظر تجارة الرقيق ، ولما كان حظر هذه التجارة مسألة تهم الحكومة البريطانية فانها بالتالى مسئولة عن ذلك الالتزام . وحتى هذه المرحلة كان الأمر واضحاً سواء نظرت اليه الخزانة من هذه الزاوية أو لم تنظر ، وأما الخلاف الوحيد حول الموضوع فقد كان يتعلق بالفترة التى تدفع فيها تلك المعونة ، اذ لم يكن جائزاً ربط الفترة التى يستمر فيها الدفع ، كما كانت ترى الخزانة بأعتبره إجراء مشروطاً باستمرار تجارة الرقيق ، نظراً لأن الاتفاق الأسمى قد تم التوصل اليه دون أن يشمل موضوع تجارة الرقيق . وإذا كانت الحكومة المركزية تحاول ، كما كانت تفعل سابقاً ، استغلال المعونة كشرط لحظر تجارة الرقيق عن طريق تكفلها بدفع المعونة بنفسها فان هذا يفرض عليها أن تستمر فى دفع تلك المعونة طالما كانت حكومة مسقط ترغب فى ذلك وذلك لفترة غير محدودة ، نظراً لأن حكم كاننج لم يتضمن نصاً خلاف ذلك ، كما أنه لم تحدد فيه فترة معينة لدفع هذه المعونة عندما تمت الصفقة الأصلية مع حاكم زنجبار ، كما لم تحدد بالمقابل فترة أخرى لحظر تجارة الرقيق فى افريقيا ، وبالتالي فليس من حق الخزانة أن تجيء الآن لتدعى بأنها لم تعد مسئولة عن دفع المعونة ، بحجة انه من المتوقع أن يتم حظر تجارة الرقيق فى وقت ما ، وأن تتوقع أيضاً أن يستأنف سلطان زنجبار دفع المعونة لأن مثل هذه التدابير سوف يلقى الحقوق البريطانية فى هذه الصفقة ويعطى مبررات للسلطان لسحب قراره الخاص بحظر تجارة الرقيق . وعلى أية حال فقد كان موقف الخزانة على خطأ حين تصورت أن تجارة الرقيق سوف تتوقف فى ١٨٨٠/٣/٣١ لمجرد الظن .

لم تعلق الحكومة البريطانية آملاً كبيرة على السيد تركى فى أعقاب زبارة فريز على مسقط ، فقد بدد السيد تركى المتأخرات التى استلمها من المعونة وقدرها (٨٠ ألف ريال نمسوى) فى وقت قصير جداً ، وفى شهر نوفمبر ١٨٧٣ استنفد كل معونة ذلك العام ولكنه لم ينفق كل هذه المبالغ على نفسه ، فقد ذهب الجزء الأكبر منها كرشوة لزملاء القبائل المختلفة ، ولم يحصل على شئ نظير النفقات التى ائفقتها فيما عدا استيلائه على مدينة صحار من السيد ابراهيم بن قيس فى يوليو ١٨٧٣ ،

وحتى هذا الانتصار قد كلفه أعباء جديدة لانه اضطر الى دفع مبلغ خمسة آلاف ريال الى السيد ابراهيم بن قيس مقابل تخليه عن السلطة ، فضلا من وعد آخر بدفع معاش شهرى له بواقع ١٠٠ ريال كل شهر ، كما كان السيد تركى يدفع معاشات الى كل من اخيه السيد عبد العزيز وابن عمه السيد سالم بن ثوينى .

كان السيد عبد العزيز شابا فى الخامسة والعشرين من العمر وكان شجاعا ومنفتحا شديد الرقة (١) وهذه الصفات جعلت منه اخطر اخوته عليه الى (السيد تركى) وفى شهر يونيو تسلل هو والسيد سالم بن ثوينى من مسقط متجهين الى ساحل مكران ، اما سالم فقد اعتقل فى كراتشى بعد اتهامه فى احدى العمليات الاحتياطية ، واما السيد عبد العزيز فقد وصل بالقرب من جواذر فى الأسبوع الثانى من يوليو وأعلن هناك انه ينوى مهاجمة البلدة ، وبما أن السيد تركى كان فى ذلك الوقت مشغولا فى عمليات عسكرية محاصرة صحار فانه لم يتمكن من ارسال أى نجدة لقواته فى جواذر للدفاع عنها ، وبهذا تمكن السيد عبد العزيز فى آخر شهر يوليو من احتلال جواذر وتسليمها لاتباعه ليعيشوا فيها سلبا ونهباً . وأوعز الى الطراد زايفلمان بالابحار فورا الى جواذر لتقديم الحماية للرعايا البريطانيين هناك وتحذير السيد عبد العزيز من أن السلطات البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن أية أضرار أو خسائر تصيب الرعايا البريطانيين، ولكن بالرغم من التحذير استولى أتباعه على بضائع وممتلكات تقدر بنحو نصف مليون روبية هندية . وقد رأت الحكومة البريطانية أن تعفيه من رد قيمة الممتلكات المنهوبة ، وانها كانت تعرف أنه لا يملك شيئا على الإطلاق، ولأن اخاه السيد تركى قد سبق أن رفض أن يتحمل أى مسئولية عن تصرفات أخيه ، ومع ذلك فلقد كان فى الامكان منعه من الاستمرار فى تلك التصرفات ولهذا فقد أوعز الى قبطان السفينة رايفلمان باعتقاله

(١) جاء هذا الوصف للحكمदार البريطانى للسند فى شهر أكتوبر ١٨٧٣ (راجع وصف لأحوال مسقط) يونيو ١٨٧٣ - يوليو ١٨٧٤ ص ٣٥٠

التي سادت المنطقة ، وذلك أن افتتاح قناة السويس والنمو الهائل في النشاط التجاري وتقارب الدول الآسيوية والأفريقية مع أوروبا قد أثار ت قضايا على جانب كبير من الأهمية الدولية وشملت اتصالات مع الدول الأجنبية واتخاذ قرارات تمس اجراءات وسياسات الشعوب الممثلة في المجلس الأوربي بالإضافة الى الاجراءات الخاصة بالشئون الدولية والتي لم يكن لاية حكومة من هذه الحكومات المحلية قدرة على فهمها والسيطرة عليها ، وحتى لو كان الحل في تلك المشكلات مطروحا فان هذه الشعوب لم يكن في مقدورها ، كما هو الحال بالنسبة للدول المستقلة الكبرى من التصدى لها ، كما لا يمكن ترك هذه المشكلات لسلطة دولة ادنى مستوى من سلطة الحكومة التي تسيطر عليها . وقد اهتم ماير أكثر بتجريد فيتز جيرالد من سلطاته في توجيه العلاقات البريطانية مع حكومة مسقط وهو الذي كان يصر دائما على التدخل في شئون السلطنة ، شأنه في ذلك شأن سلفه فريير في هذا المنصب .

كان ماير لا يزال حاقدا على فيتز جيرالد لانحيازه الى جانب السيد تركي ضد السيد عزان أثناء أحداث يناير ١٨٧١ ولحجبه المعلومات عنه عما كان يجري من أحداث في مسقط ، غير أن الحملة التركية على الاحساء في صيف العام التالي وما أفرزته من تعقيدات سياسية قد هيا لماير الفرصة لكي يتأكد من انه لم يخدع من جانب أى مسئول . وقد وافق أرجيل على توصياته وهكذا أخذ التغيير مجراه في يناير ١٨٧٣ . ومنعا لوقوع اى خلافات أو مشكلات جديدة ، من النوع والحجم الذي كان قائما بين بيلي وديسبراو ، أخضع المعتمد السياسى البريطانى في مسقط لسلطة المقيم البريطانى المباشرة على الرغم من تخويله بعض الصلاحيات في القيام باتصالات مباشرة مع حكومة الهند في الأحوال الطارئة .

الفصل السادس عشر

حدود السيادة التركية على

ساحل شبه الجزيرة العربية

١٨٧٣ - ١٨٨٠

أثناء توقف بعثة برتل فرير في باريس في شهر نوفمبر ١٨٧٢ أجرى برس بادجر سكرتير البعثة محادثات مع صفوت باشا السفير التركي في فرنسا حول التوسع التركي في شبه الجزيرة العربية ، وقد عقدت المحادثات يوم ٢٣ نوفمبر في مبنى السفارة البريطانية في باريس ، وقد عرف بادجر من السفير التركي ، كما أوضح ذلك في تقرير لاحق بعث به الى بارتل فرير « ان الباب العالي قد أوضح للحكومة الفرنسية حقيقة مطالبه في شبه الجزيرة العربية ابتداء من السويس حتى اطراف الخليج (١) . ونظرا لأهمية هذا الموضوع في نظر فرير فقد وضع تقريرا عن هذا الموضوع وبعث به الى مكتب شئون الهند وذلك بعد وصول البعثة الى الاسكندرية ، وقد تضمن التقرير وجهة النظر التالية :

« تقوم المطالب التركية في اقليمي اليمن ونجد والاقاليم الساحلية الأخرى بما فيها عمان على أساس ارتباط عباس الثاني بصلة النسب بالخلفاء العباسيين وبأن تلك الصلة تخول له حق السيادة على شبه الجزيرة العربية كلها بعد انتصاراته في أوروبا وعلى سواحل البحر الأحمر . وليس من يجادل على أية حال في أن سكان هذه المناطق قد اعلنوا الثورة على حكم تلك الأسرة واقاموا مشيخات وولايات احتفظوا فيها باستقلالهم الى أن قام الأتراك بمحاولاتهم الأخيرة لاختضاع نجد

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مذكرة بادجر الاسكندرية

واليمن . ويبقى أن المنطقة الوحيدة التي يمكن أن يكون للأتراك حق فيها هي منطقة ساحل شبه الجزيرة ابتداء من السويس حتى مضى ، التي سبق للأتراك أن سيطروا عليها على فترات متقطعة منذ فتوحاتهم الأولى في منطقة البحر الأحمر خلال القرن السادس عشر . أما فيما يختص بعمان فإن تاريخ هذه البلاد يؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أنها كانت مستقلة عن الخلافة في بغداد خلال القرن العاشر ، ولم تخضع قط منذ ذلك الوقت لحكم أى قوة اجنبية باستثناء الفترة القصيرة التي استولى الأتراك عليها وينطبق هذا الأمر على المشيخات الساحلية للخليج التي ارتبط تاريخها بتاريخ عمان ، ومما لا شك فيه أنه لا الأتراك ولا المصريون قد مارسوا نوعا من السيطرة على هذه المناطق ، كما أن الأتراك قد اعترفوا بأنفسهم عام ١٨٤٧ باستقلال أئمة عمان وغيرهم من حكام الخليج ، الأمر الذي يثبت من الخطاب الوزاري الذي أرسل الى باشا بغداد حول تجارة الرقيق (١) .

وعلى أى حال فبالرغم من وقاحة المطالب التركية فإن الأتراك لم يفوتوا أى فرصة لتحقيق تلك المطالب عن طريق القوة ، كان هدفهم من تحقيق النجاحات الجزئية هو ادخال عناصر جديدة من التعقيدات والاضطرابات الى الوضع فى المنطقة الشرقية دون أن تتحقق نتيجة لذلك أى مكاسب لا للأتراك أنفسهم ولا لدول الخليج التي كانت معرضة لتهديداتهم ولا للحكومة البريطانية (٢) .

(1) Votre Excellence saitequil Yo da dans ces environs la des Gouvernements et des Imanis independants et cela etant, le Chatmens dout il si agrit repenvent pas entre appliques a lenrs batments (Ailchison Treatres, IV 18)

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ١٧ مذكورة بادجر

نالت تحليلات بادجر اعجاب بارتل فريير والى جانب الادلة التى توفرت لفريير من خلال تنقلاته فى المنطقة عن النشاط التركى على سواحل شبه الجزيرة العربية وعن الاتجاه الذى كان يسير فيه ذلك النشاط استولى عليه الخوف الذى ظل يطارده فترة من الوقت من احتمال انفجار اضطرابات ضد المسيحيين والاوروبيين فى الشرق الاسلامى ، وكان يرى فى محاولات الأتراك لتغذية الشعور بالخلافة بشكل متواصل واغتيال ماير فى الهند تبدو وكأنها مقدمة لحملة من جانب الأتراك على ولاية المسلمين فى الهند للحكم البريطانى . ولم يكن فريير هو وحده الذى يعتقد بذلك وانما كان يشاركه آخرون فى مكتب شئون الهند ، وعلى الاخص روبرتسون وكيه . اما نورث بروك فلم يكن له موقف محدد من هذا الموضوع ، وعند استلامه نسخة من مذكرة برس بادجر فى اواخر عام ١٨٧٣ أحالها نورث بروك الى اتشيسون نظرا لأن الأخير كان فى وضع أفضل لابتداء الراى فى هذا الموضوع ، غير أن وزير الخارجية الهندية سخر من آراء بادجر وذكر لنورث بروك بأنه لا يوافقه اطلاقا عليها . وقال بأنه يعتقد بأن الحملة على الاحساء جاءت نتيجة منطقية لوفاة فيصل بن تركى والصراع بين الاميرين سعود وعبد الله .

تماما كما كانت الحملة التركية على اليمن النتيجة المنطقية لخضوع قبائل عسير ، الأمر الذى شجع المصريين على التوغل فى الساحل الغربى للبحر الأحمر كمعادلة لاحتلال الأتراك للساحل الشرقى . أما من حيث الادعاءات التركية بحقوق الخلافة فى المنطقة فان تلك الادعاءات لم تثر أى خوف لدى اتشيسون وقال : طبيعى أن يحاول السلطان العثمانى أن يجعل من نفسه خليفة للمسلمين وبأن ينظر اليه المسلمون كخليفة لهم .

وقد أمرب اتشيسون عن أسفه لما خلقته النشاطات البريطانية والتركية فى شبه الجزيرة عن كره متبادل بين الدولتين ، لانه لم يكن يعتقد بأن مصالح الدولتين فى شبه الجزيرة متعارضة بالضرورة لا لأن مصالحنا فى الهند مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح الدول الاسلامية فى الشرق ، وأنه ينبغي علينا أن نسعى الى تطويرها بكافة السبل

المشروعة) وبالتالي فإنه يعترض على دعوة بادجر بالتدخل لوضع حد للاعتداءات التركية في شبه الجزيرة ، كما كان واثقا من أن السلطان العثماني لم يكن يعتبر ما تقوم به تركيا من نشاطات في المنطقة سببا لنشوب خلافات مع الحكومة البريطانية كما طالب بامتناع الحكومة البريطانية عن الزح بنفسها في خلافات مع تركيا .

واختتم آراءه حول هذا الموضوع بقوله : « ليست لبريطانيا أية مصلحة في التدخل ضد الأتراك في طريقنا أو في سياستنا هناك وبأننا من ناحية أخرى في استطاعتنا أن نقبض على خناق تركيا في الشرق ، كما تفعل لها روسيا في الغرب » (١) .

غير أن الأحداث جاءت لتؤكد بأن بادجر كان على خطأ في تصوراتهِ إلى حد ما مثل ما كان أتشيسون على صواب إلى حد ما . فعلى حين كان نشاط الأتراك إبان السنوات القليلة التي مضت ، واثارتهم لشعور العداء ضد البريطانيين بين مسلمي الهند ، وعلى الأخص في أوساط الحجاج ، وبين أوساط الهنود المنفيين في القسطنطينية لم يؤثر على النفوذ البريطاني في الهند ، فقد كانت له انتكاسات خطيرة جدا في كل من جنوبي وشرقي شبه الجزيرة العربية ، وقد نبأ بالغ إذا قلنا بأن البريطانيين قد أجبروا على اتخاذ موقف الدفاع في الخليج كنتيجة لاحتلال الأتراك للأحساء ، غير أنه كان ثمة شعور عميق يسود أوساط المسؤولين البريطانيين في الخليج وفي الهند بأن الدور البارز الذي كانت تلعبه الحكومة البريطانية قد آل إلى الزوال ، وبأنه لم يعد في وسع الحكومة البريطانية أن تمارس سياستها في المنطقة بمعزل عن الدبلوماسية الأوروبية ودبلوماسية الشرق الأدنى كما كان الحال سابقا . وبعبارة أخرى فإن الوجود التركي لم يصف تعقيدات جديدة على السياسة البريطانية فحسب بل ان التحركات البريطانية في المنطقة

(١) من أتشيسون إلى نورث بروك - كلكتا ١٨٧٣/١٢/٣٠ .

• أصبحت تخضع للمشورة المتبادلة بين إنجلترا والباب العالي .

كما كان ذلك يعنى من ناحية اخرى أن دولا اخرى لم تكن لهما مصلحة مباشرة فى الخليج قد انضمت الى قائمة الدول المهتمة بهذه المنطقة خصوصا وأن السياسة التركية قد ارتبطت بالدبلوماسية الأوروبية وعلى حين كان من المتفق عليه أن النظام والأمن يجب أن يستثنيا من منطقة الخليج ، وكذلك السلام فى البحار فان الأتراك الذين لا تقل اساءتهم لفهم الأمور من قدرتهم على خلق المتاعب ، سوف يكون لهم دورهم فى ذلك . وبالإضافة الى كل هذه الاعتبارات الى جانب رفض الحكومة الهندية وبدرجة أقل حكومة الامبراطورية التخلّى ولو جزئيا عن مركز القيادة فى الخليج ، أو عن مسئوليتهم فى المحافظة على الأمن والنظام فيه ، فان تنازلهم عن تلك المسئولية للأتراك سوف يؤدى حتما الى نشوب خلافات حول حجم ومدى تلك المسئوليات بين الحكومتين البريطانية والتركية ابتداء من عام ١٨٧٣ فصاعدا .

فى مستهل شهر أغسطس ١٨٧٣ نمت الى علم المقيم البريطانى بالوكالة الماجور روس ، أن الأتراك يخططون لمسيطرته شرقا الى قطر وعمان المتصالحة . فأوفد مساعده شارلس جرانت الى البحرين للتأكد من صحة تلك المعلومات ، وفى نهاية يوليو زار المبعوث البريطانى مدينة زبارة الواقعة على المنطقة الشمالية الغربية من قطر واجتمع بحاكمها شيخ النعيم وسأله عن سبب عدم اكتسابه الجنسية التركية . ومنطقة زبارة هذه قد انشأها آل خليفة بعد نزوحهم عن الكويت عام ١٧٦٦ واستمروا فيها منذ ذلك الوقت تقريبا . وكان حاكم البحرين يمارس نوعا من السيادة على قبيلة النعيم سكان المنطقة الشمالية من قطر ، وعند وصول جرانت الى ساحل الهندة علم أن حاكم كل من دبی وآبو ظبی قد تلقى رسالة من المسئول التركى المقيم فى الدوحة يدعو الى زيارة القائد التركى فريق باشا فى الاحساء ، وكانت من رأى جرانت أن الشيخ زايد بن خليفة سوف يلجى الدعوة رغم خلاف نعيم البريمى معه ورفضهم استقباله لقضاء عطلة الصيف فى الواحة كما اعتاد أن يذهب اليها كل عام والإقامة فى قصر الخندق .

أما هذا القصر فقد كان فى تلك الفترة فى يد حاكم الشارقة الذى جاء يطلب من النعيم لكى يتولى أمور الدفاع عنهم ضد تهديدات الشيخ زايد ، ومن ناحية أخرى كان حاكم أبو ظبى مستاء جدا من موقف قبيلة القبيسات أحد فروع بنى ياس وكانت قد انفصلت عن سلطته عام ١٨٦٩ ، كما سبق أن فعلوا الشيء نفسه فى عام ١٨٣٥ وعام ١٨٤٩ وانتقلوا الى خور العديد على الطرف الشرقى من قطر . وقد شعر روس بعد اطلاعه على تقرير مساعده جرائت أن ثمة احتمالا لقيام تعاون فيما بين الأتراك والشيخ زايد اوضع واحة البريمى تحت النفوذ التركى ، نظرا لالتقاء مصلحة الطرفين حول ذلك . وكانت السلطات التركية تعتبر كسلا من أبو ظبى والبريمى جزءين من نجد ، وانهم لن يضيعوا أية فرصة تسمح لهم لضمهما الى سيطرتهم وعلى الأخص واحة البريمى . كما كان من المحتمل على حد رأى روس أن يطلب الشيخ زايد مساعدة الأتراك لاختضاع القبيسات لسلطته بعد أن فشل فى الهجوم البحرى الذى قام به على تلك القبيلة فى خور العديد بموجب اتفاقية الهدنة البحرية . وإيا كان الاجراء الذى اتخذ فسوف تكون النتيجة فرض الهيمنة التركية على خور العديد (١) .

سبق أن تنبأ روس بنشوء مشاكل عويصة جديدة كنتيجة لمسألتي زيارة وخور العديد . وفى بداية شهر سبتمبر كتب الى اتشيسون يقول له :

«بأن موضوع تحديد السيادة على خور العديد لم يتم البت فيه بعد، وهو موضوع قد يثير جدلا بين عمان والوهابين ، نظرا لأن الاحتلال التركى

(١) نفس المصدر للاطلاع على تقارير جرائت انظر رسائل جرائت الى روس ١٨٧٣/٩/٣ (رقم ٤٠) ومرفق به نسخة من رسائل المسئول التركى فى الدوحة الى شيخ أبو ظبى ودبى بتاريخ ١٨٧٣/٧/٣٠ فى نفس المجموعة ومرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٧

للاحساء التى تشغل الخط الساحلى الممتد حتى خور العديد قد أصبح تحت السيطرة التركية . وأن زعماء هذه المنطقة قد أرغموا على قبول الحكم التركى ، وبأن الدوحة قد احتلت بالفعل وترايط فيها قوة عسكرية تركية وقد آثر موضوع سيادة أبو ظبى على خور العديد للمرة الأولى فى الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ وذلك عندما ذكر زايد بن خليفة للمقيم بيلى بأوجود قبيلة القبيسات فى خور العديد يحول دون ازدهار أبو ظبى لأنها تشكل مأوى للهاربين من القانون ، وطلب من بيلى وقف العمل بمعاهدة الهدنة كى يتسنى له شن هجوم على تلك المستوطنة وفرض سلطته على سكانها . ولكن بيلى أجرى تحقيقا حول مطالب الشيخ زايد بن خليفة بالسيادة على خور العديد ، واقتنع بأن المنطقة تتبع حاكم أبو ظبى فعلا ، الا أنه رفض بأى حال أن يسمح له بالقيام باجراءات عن طريق البحر ضد القبيلة ، وفضل أن يكتب رسالة الى زعيمها يستفسر منه عما اذا كان يوافق على الاعتراف بسلطة الشيخ زايد عليه . وعندما لم يرد رئيس القبيسات على خطاب بيلى ، اوفد بيلى بعد مضي بضعة أشهر مساعده الملاجور سيدنى سميث فى شهر يوليو ١٨٧١ ليوجه تحذيرا أعنف الى زعيم القبيسات ، الا أن سميث عاد من مهمته بغير نتيجة ، وعرف من زعيمهم بطن بن خادم أنهم لا يرغبون اطلاقا أن يكونوا تحت حكم الشيخ زايد بن خليفة ، وابدوا استعدادهم للاشتراك فى نظام الهدنة البحرية اذا اعترف لهم بالاستقلال ، كما طلبوا من سميث بأن يزودهم بعلم الهدنة ، والا فانهم سوف يضطرون الى طلب الحماية التركية ، وقال زعيمهم بأن الأتراك قد عرضوا عليه أن يزودوه بالعلم التركى ولكنه رفض عرضهم (١) .

فى شهر يونيو ١٨٧٣ عاد الشيخ زايد بن خليفة فطلب من بيلى مرة أخرى السماح له بمهاجمة قبيلة القبيسات ، وقد أدرك روس بأن الوجود

(١) للاطلاع على تقارير سميث وبيلى راجع (المداولات الخارجية لحكومة الهند سياسى) مجلد ٧٦٣ مارس ١٨٧٢ و « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف بيلى .

التركي في الدوحة وهي منطقة قريبة من الخليج واتصالات الانراك الاخيرة
بالشيخ زايد لابد من ادخالها في الاعتبار في موضوع السماح للشيخ زايد
ابن خليفة باتخاذ الاجراءات التي ينوى اتخاذها ضد سكان خور العديد ولهذا
فقد احال الموضوع برمته الى حكومة الهند لاتخاذ القرار الذي تراه . كان
المقيم البريطاني بياى موجودا في سملا في ذلك الوقت ولهذا استوضحه
اتشيسون رايه في موضوع السيادة على قطر وخور العديد وكان رد بيلى :

« في الوقت الحاضر ينبغي ان نتحاشى الدخول في المناطق المتنازع
عليها بشأن السيادة الاقليمية . لقد تلقينا تأكيدات رسمية من الباب العالي
بان لا ينوى المساس باستقلال زعماء منطقة ساحل الهدنة وان ذلك التأكيد
يشكل أهمية بالنسبة لمصالحنا اكثر مما تشكل اية تفسيرات اخرى . ان
الاعتداءات التركية في المنطقة لابد وان تتخذ وضعاً مستديماً ان عاجلاً او
اجلاً ، او ان يتم وضع حد لها . وفي تلك الحالة فاني أعتقد باننا سنكون في
وضع يسمح لنا بمعالجة مشكلات الحدود والسيادة الاقليمية بطريقة
فعالة ، اما فيما يختص بحقوق البحرين في قطر فاني لا أعتقد ان مسألة
الانتفاع بالمرامى وغيرها من المناطق على ساحل قطر تخول للبحرين حقوقاً
باستخدام القوة البحرية لفرض سلطتها على اية منطقة ساحلية من قطر .
اما بشأن خور العديد فهي في اعتقادي تتبع حاكم أبو ظبي ، غير اني سوف
ارجى البت في هذا الموضوع وفي غيره من الموضوعات ريثما تتضح وتتبلور
نوايا الحكومة التركية في محاولاتها الاستيلاء على ساحل شبه الجزيرة
العربية (١) .

واستنادا الى هذه النصائح والى استنتاجات اتشيسون نفسه
أوعز روس خلال الاسبوع الأخير من أكتوبر ببلاغ الشيخ زايد بن خليفة بان

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٦ مرفق للخطاب
الخارجي (سياسي) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٢/٢٦/١٨٧٣ من بيلى الى
اتشيسون ٢٧/١٠/١٨٧٣ .

حكومة الهند لن تسمح له بتنفيذ الاجراءات التى كان ينوى اتخاذها للاستيلاء على خور العديد ، وانها سوف تتحرك لمنع ذلك (١) .

وعلى أية حال فقد كان الأتراك على ما يبدو قد صرفوا النظر عن الخليج . وفى مستهل عام ١٨٧٣ قاموا بسحب قواتهم النظامية فى الاحساء ، وتسليم ادارة الإقليم الى شيخ مشايخ بنى خالد . اما فى المنطقة الجنوبية الغربية فقد ظلوا يمارسون نشاطاتهم وفى النصف الأخير من عام ١٨٧٣ ضموا سطقة لحج الى نفوذهم وكان حاكمها أحد الزعماء الذين يتقاضون مرتبت شهرية من حكومة عدن ، وقد قاموا بجهود مكثفة للإطاحة بهذا الحاكم مما حدا باليوت السفير البريطانى فى القسطنطينية الى بحث هذا الموضوع شخصيا مع السلطان العثمانى فى شهر يناير ١٨٧٤ ، غير أن عبد العزيز حاول التملص من الرد المباشر على سؤال اليوت . وقد ذكر اليوت فى تقريره حول هذا الموضوع « بأن صاحب الجلالة السلطان قد يعارض القيام بحملات عسكرية للاستيلاء على اقاليم لا أهمية لها . وكان بذلك يشير الى الحملة التركية على اليمن والحملة على نجد ، وعلل الحملة الأولى بأنها كانت نتيجة لاطماع مذحت باشا الشخصية ، وأنه قام بها دون موافقة الباب العالى » (٢) . كان هذا الرد من جانب السلطان فى غاية الصراحة . لكن موسوروس باشا السفير التركى فى لندن قد تحدث عن هذا الموضوع بصراحة ودقة أكثر ، حيث ذكر بأنه لا حق للحكومة البريطانية فى التدخل بين السلطان ورعاياه فى شسبه الجزيرة العربية بما فى ذلك لحج ، وبأن اليمن وغيرها من المناطق فى شبه الجزيرة العربية تخضع للامبراطورية العثمانية منذ قرون بحكم فتح الأتراك

(١) مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٠٢ المؤرخ ١٨٧٣/١١/٢١ من وزير خارجية الهند سملا الى المقيم السياسى للخليج ١٨٧٣/١٠/٢٧ (رقم ٢٥٧٠ الادارة الخارجية) .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٧٧ من اليوت الى جرانفيل . ١٨٧٤/١/٢٤ (رقم ٧ سرى) .

لها وبحكم سيادتها الشرعية عليها . كما أن ذهاب الجيش التركى الى اليمن كان اجراء املته الضرورة لاستكمال السيطرة عليها . وادخال الاصلاحات الادارية التى يجرى الآن ادخالها الى كافة ارجاء الامبراطورية ، ويستطرد موسوروس باشا فيقول : بأنه من البديهي أن مسألة شبه الجزيرة قضية حساسة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من قضية العالم الاسلامي . وأن هذه المنطقة وحكامها متفقون بغير استثناء على حق السلاطين العثمانيين فى حكم هذه المنطقة باعتبار أن هذا الحكم حق شرعى للعثمانيين ، وبأن من واجب العثمانيين ملء الفراغ الناشئ فى المنطقة .

ترتب على ايرل اوف درى الذى حل محل جرانفيل فى وزارة الخارجية فى حكومة دزرائيلى الثانية فى أوائل فبراير أن يتخذ قرار الرد على المطالب التركية فى شبه الجزيرة . غير أن هذا الرد الذى وضعت صبغته خلال شهر ابريل ١٨٧٤ وبموافقة وزير الدولة الجديد لشئون الهند ماركوس سالسبورى لم يكن شديد اللهجة فحسب بل كان تهديدا سافرا « ومهما كان شكل السيادة التى كان يمارسها الباب العالى على اليمن سابقا ، فإن الواقع كما أشار درى أن تلك البلاد قد استقلت عن الاتراك منذ أواسط القرن السابع . وظلت اليمن شأنها شأن الاقطار الاسلامية التى خضعت فى وقت من الاوقات للخلافة الاسلامية محتفظة باستقلالها الى أن قام محمد على باشا بفتوحاته فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، كما أن القبائل الأخرى المجاورة لعدن ظلت هى الأخرى محتفظة باستقلالها . ويستطرد درى فيحذر من أن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بالتدخل فى شئون تلك المناطق . ويضيف بأن الحكومة البريطانية قد فوجئت بمحاولات الخلافة التركية للمطالبة بتلك الاقاليم وبالشعارات التى رافقتها لاستثارة المشاعر الدينية والقومية لسكان تلك الاقطار ، ونبه الى أن تركيا لو تمادت فى مطالبها فقد يؤثر ذلك تأثيرا عكسيا على كيان الامبراطورية العثمانية نفسها الأمر الذى لا تتصور الحكومة البريطانية أن الباب العالى يهدف اليه . وعندما تطرق درى الى هذا الموضوع فى مذكرته الى حكومة الوطن أكد بأن على الباب العالى أن يتذكر بأن السلطان ليس هو الحاكم الوحيد الذى يضرب على وتر المشاعر القومية والدينية للذين

يسعون الى تمزيق اوصال الامبراطورية العثمانية ويهيئون بالمسيحيين فى تلك الاقطار لكى يتخلوا عن ولائهم للباب العالى (١) .

لم يتأكد ما اذا كان مضمون هذا التحذير قد آبلغ الى الباب العالى .واكنه قد ارسل الى سيدنى ولوكوك القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية لتسليمه الى السلطات العثمانية العليا . غير آن ولوكوك لم يؤكد أنه سلم تلك المذكرة الى السلطات العثمانية بالفعل ، فان كان قد سلمها فليس من المعقول الا يذكر ذلك لحكومته خصوصا وأن الموضوع كان على جانب كبير من الأهمية . وعلى آية حال ففى شهر ابريل سنحت الفرصة لدربى بأن يؤكد لمسوروس باشا بأن الحكومة البريطانية ان تقف مكتوفة اليدين من آية محاولة يقوم بها الباب العالى لفرض مطالبه فى شبه الجزيرة العربية لأبعد من المناطق التى يسيطر عليها الآن ، ومن ناحية أخرى فقد حاول الأتراك فى العراق تجنيد المواطنين البحرينيين المقيمين فى الولاية للخدمة العسكرية . وقد قال دربى للسفير التركى بأن مثل هذه الاجراءات يجب أن تتوقف لأن البحرين دولة مستقلة تقاوم كل محاولة للنيل من استقلال البحرين أو الدول الأخرى التى تربطها نفس العلاقات بالحكومة البريطانية ، أن كل ما يخشاه كل من دربى وسالسيورى فى مجلس شئون الهند أن يكون هناك أكثر من مجرد التأكيدات التركية على حقوق السيادة فى شبه الجزيرة . وفى هذا الصدد ذكر سالسيورى لنورث بروك فى بداية شهر مايو بأن لهجة الباب العالى حول هذا الموضوع قد ازدادت حدة فى الآونة الأخيرة ، فقد استمر فى تأكيد تلك الحقوق الإقليمية على الرغم من رفض الحكومة البريطانية لها ، واخذ يضغط على كل من فارس ولحج ومسقط والمناطق المجاورة بشأن تلك الحقوق . وأنه لمن المصادفات المخرجة أن تندلع الاضطرابات فى انحاء كثيرة من شبه القارة الهندية - فهل هو انفجار العنف الاسلامى الذى أول من يشعر

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٨ من دربى الى ولوكوك (القائم

بالاعمال فى القسطنطينية ٣٠/٤/١٨٧٤ (رقم ١٠٠) .

بضغوطه هو السلطان ، ام هو اجناتيف (السفير الروسى فى القسطنطينية) الذى يستغل (وحدة الاراضى العثمانية) ومركز السلطان الدينى ؟ أما نورث بروك فقد كان اقرب الى رد اسباب ذلك الى العامل الثانى منه الى التطرف الدينى ، فقد أعرب سالسبورى عن ارتياجه من المرقف الذى اتخذه دربى من موضوع البحرين . لقد تحدد موقف الحكومة البريطانية من استقلال البحرين بمقتضى اتفاق ١٨٦١ بشكل حاسم وبالتالي فان أية محاولة من الباب العالى لفرض سيادته على آقاليم شبه الجزيرة العربية سوف تعارضها الحكومة البريطانية بقوة على حد قول نورث بروك .

ان قلق كل من دربى وسالسبورى من موضوع البحرين لم يكن له ما يبرره الى حد ما ، نظرا لأن الحكومة التركية تعلم علم اليقين بأن أية محاولة من جانبها لزعزعة الأوضاع السائدة على امتداد الساحل العربى للخليج ، وقال بأن أى نجاح قد يحرزها الأتراك فى هذا الصدد ، لا أن يحرزوا بالطرق غير المباشرة ، وهذا ما بدأ الأتراك يفعلونه اعتبارا فى منتصف عام ١٨٧٤ . وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه فى شهر يوليو عام ١٨٧٤ عندما سلم موسوروس باشا الى دربى عريضة قال فيها ، أن الباب العالى قد تلقاها من شيوخ البحرين ، وأن السلطان كلفه بعرضها على الحكومة البريطانية لأن مضمونها يتعلق ببريطانيا . وان الذى ارسل العريضة هو ناصر بن مبارك وأعوانه من أفراد أسرة آل خليفة المنفيين ، وقد أعرب أصحاب العريضة عن ولائهم للسلطان العثمانى وطالبوه بتقديم العون اليهم لاسترداد حقوقهم التى قالوا أن السلطات البريطانية فى الخليج قد قامت بانتهاكها وبأنها طردتهم من البحرين وصارت ممتلكاتهم واطيانهم وأن بعض ذويهم ومنهم محمد بن عبد الله الحاكم السابق للدمام ، ومحمد بن خليفة الحاكم السابق للبحرين قد تم نفيهما الى الهند ، وقد وعد دربى بتحويل العريضة الى حكومة الهند ولكنه أوضح لموسوروس باشا بأن البحرين دولة مستقلة وبأن الحكومة البريطانية لا يمكنها التدخل والحصول لهم عن ممتلكاتهم حتى ولو كان فى حوزتهم ما يثبت حقهم فى تلك الممتلكات .

لم ينتظر ناصر بن مبارك ورفاقه حتى يصلهم الرد على الطلب الذين
بعتوا به الى الباب العالى . والواقع أنه كان هناك شك فى جدية الطلب
الذى تقدموا به . ففى اواخر شهر اغسطس من عام ١٨٧٤ ظهر محمد
ابن ناصر مع ٣٠٠ أو ٤٠٠ من افراد قبيلة بنى حجر ، وهى القبيلة التى
صاهاها محمد بن ناصر فى الدوحة حيث كانوا يبحثون عن سفن
يستخدمونها لفزو البحرين : غير أن محمد بن ثانى كبير شيوخ الدوحة
رفض اعطاءهم أية سفينة ، ولكنهم بطريقة اخرى تمكنوا من الحصول
على بعض السفن واستخدموها فى الاستيلاء على احدى السفن التابعة
للبحرين وكانت بالقرب من ساحل قطر ونهبوا محتوياتها ، غير أن السفينة
البريطانية « مى فريز » التى كان قد أرسلها الكولونيل راسل الى المنطقة
وكانت وقتئذ بالقرب من قطر تمكنت من احباط خطة ناصر بن مبارك
لفزو البحرين (١) وبعد أن انتهى ناصر وزملاؤه من الاستيلاء على محتويات
السفينة البحرانية شنوا هجوما على زبارة التى كان رجالها قد غادروها
فى ذلك الوقت للعمل فى مصائد اللؤلؤ ، وكاد المهاجمون أن يستولوا على
البلدة بكاملها لولا وصول السفينة المسلحة البريطانية « هيوروز » التى
قرر ربانها بأن يعطى بحارته بعض الدروس فى اطلاق النار ، وهكذا
أطلقت هيوروز قذيفتين وراء خطوط تجمعات قبيلة بنى حجر الذين فهموا
على الفور المعنى المقصود من اطلاق القذيفتين ، وبذلك أمكن وقف الهجوم ،
على الفور المعنى المقصود من اطلاق القذيفتين ، وبذلك أمكن وقف الهجوم ،
وعند عودتهم تمكنوا من تفريق المهاجمين (٢) .

(١) لقد تم تثبيت روس فى منصب المقيم السياسى البريطانى فى
الخليج فى أواخر عام ١٨٧٣ ومنح اللقب المحلى العادى لفتنانت كولونيل
الخاص بفارس والمناطق المجاورة لها .

(٢) الخطابات والمرقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب
الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ١٨٧٤/١٠/٢٣ من المقيم الى وزير
خارجية الهند كلكتان ٣ و ١٨٧٤/٩/١٢ رقم ١٠٠٦ - ٢٠٥ و ١٠٣٩ - ٢٠٩

قبل أن تصل أخبار هذه العمليات الى لندن كان السفير التركى موسوروس باشا قد سلم مذكرة احتجاج الى درى على عملية القصف البريطانى التى راح ضحيتها ٢٥ قتيلا من بنى حجر ، وجاء فى المذكرة بأنه اذا كان قد وقع أى اعتداء من جانب أى شخص من سكان تلك المنطقة فقد كان فى الامكان أن يقوم ربان السفينة بإبلاغ السلطات العثمانية بذلك التى ستقوم بدورها بتطبيق العقوبة عليه (١) . لقد كانت تلك المذكرة أول بادرة من الباب العالى بشأن مطالب السيادة التركية على جزء من الساحل الشرقى للبحر ، لاسيما وان طبيعة السيادة التركية حتى على الدوحة التى رفعت العلم التركى فى عام ١٨٧١ يحوطها الغموض .

وفى شهر سبتمبر عام ١٨٧٤ كتب روس الى حكومة الهند مذكرة جاء فيها :

« أن ميناء البدعة فى الدوحة يشغل وضعاً سياسياً شاذاً . فعلى حين يرفع محمد بن ثانى الشيخ الكبير العلم العربى فان نجله جاسم قد وضع نفسه تحت الحماية التركية . كما أن هناك قوة من الحرس التركى ترابط فى البدعة . وأن السلطات التركية تتولى فى حدود معرفتى السلطة فى تلك المنطقة . غير أنى لا اعتقد أن الأتراك يعتبرون أنفسهم مسئولين عن تصرفات شيوخ البدعة وسكانها ، كما أن الشيخ جاسم على استعداد من ناحية أخرى فى حالة تعرضه لآى ضغط ان يتنصل من تبعيته للأتراك . وبالتالي فان الأمر يستدعى النظر فيما اذا كان يجب استيضاح الحكومة التركية حول المناطق الساحلية التى تطالب بالسيادة عليها » (٢) .

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٨١ من موسوروس باشا الى درى ١٣/١٠/١٨٧٤ وكان الاصل بالفرنسية .

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ٢٣/١٠/١٨٧٤ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند ١٢/٩/١٨٧٤ (رقم ١٠٣٩ - ٢٠٩) .

كما طالب روس الحكومة البريطانية بأن تجدد من جانبها موقفها من قضية الدفاع عن البحرين . فبموجب اتفاق عام ١٨٦١ التزمت بريطانيا بمساندة حاكم البحرين ضد أى اعتداء يقع عليه من جانب حكام الخليج أو قبائله من البحر . ولكن ما هو الموقف الذى قد تتخذه بريطانيا من عدوان يقع على أراضيه من البحر كالاغتهاء الذى وقع على زيارة . كان حاكم البحرين يطالب بالسيادة على زيارة وعلى سكانها قبيلة النعيم . وقد أجرى مساعد روس تحقيقات حول تلك المطالب وقد تبين له بأنها صحيحة الى مدى كبير ، على الرغم من أن السلطة الفعلية التى كان يمارسها آل خليفة على تلك القبيلة كانت تعتمد الى حد كبير على عمليات القهر والتسلط وكان روس يرى نفس الراى فيما يختص بحقوق أسرة آل خليفة فى زيارة ، وعند زيارته للبحرين فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٨٧٤ ، سأل حاكمها عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستمده بمساعدات عسكرية لفرض سلطته على القبيلة فرد روس عليه بالإيجاب اذا كانت تلك المساعدة سوف تستخدم لأغراض دفاعية وليس هجومية (١) .

لقد كان روس واثقا من حقيقة واحدة وهى أن النعيم لم يعلنوا ولاءهم للأتراك أو يخضعوا لحكمهم وأن الهجوم الذى قامت به قبيلة بنى حجر لا يمكن تفسيره على أنه عملية تأديبية يقوم بها الباب العالى لجماعة متمردة من رعاياه ، وقد ذكر روس لحكومة الهند بأن التفسير الذى اضفاه الأتراك على دور السفينة البريطانية « هيوروز » فى الفارة التى قام بها بنو حجر على زيارة مجرد تلفيق لا أساس لها من الصحة . فلم يصب أحد من بنى حجر فى تلك العملية نتيجة قصف السفينة لتجمعات تلك القبيلة (٢) .

-
- (١) نفس المصدر خطاب رقم ٢٢٢ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من روس الى اتشيسون ١٨٧٤/١١/١٠ (رقم ١٢٨١ - ٢٦٧) .
- (٢) المرفقات والخطابات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من روس الى اتشيسون ١٨٧٤/١٢/١٩ .

غير أن حكومة الهند لم تقتنع كل الاقتناع بوجهة نظر روس في موضوع الغارة على زبارة . وعليه فقد ذكرت حكومة الهند في شهر سبتمبر بأن حاكم البحرين ليست له أية ممتلكات داخل قطر ، وأن الحقوق التي يطالب بها لم تتأكد بشكل قاطع ، وأضافت بأن روس لم يكن يملك الصلاحيات اللازمة لموافقة حكومة البحرين على ارسال تعزيزات عسكرية الى النعيم . وفي شهر ديسمبر ١٨٧٤ أوعزت الى روس بإبلاغ حاكم البحرين بأن التأييد البريطاني له مشروط بحالة وجود تهديد له من البحر أو من البر ، والتوضيح له بأنه طالما بقي متمسكا بالتزاماته وفق شروط المعاهدة ، فإن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مسئولة عن حمايته والدفاع عن أراضيه ، ولكن قبل هذه الحماية لا يمكن تقديمها في حالة قيامه بهجوم أو اعتداء على بلدان أخرى أو في حالة تورطه في مشكلات لا توافق عليها الحكومة البريطانية . من ناحية أخرى كانت حكومة الهند تعارض اجراء محادثات مع الأتراك حتى على المستوى المحلي ، بشأن حدود سيادتها على الساحل القطري ووضحت لروس بأن يبقى التدخل في شئون البحرين والمناطق العربية الأخرى على الساحل لحماية المصالح البريطانية المشروعه في اطار المعاهدات في نطاق محدود جدا وعلى ضوء ما يترتب على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ، والواقع أن حكومة الهند كانت تحرص على التمسك بالمبادئ المتفق عليها بحيث يقتصر الدفاع عن البحرين على الوسائل البحرية وعدم التورط في شئون المناطق الداخلية . وأن أى تدخل لصالح البحرين يقوم على غير هذه الأسس قد يورط الحكومة البريطانية في نزاع مع الباب العالي وقد يؤدي الى اجراءات عسكرية . وبعبارة أخرى فإن السلطات الحاكمة في الهند مهتمة في هذه المرحلة بمشكلة التوسع التركي على الساحل الشرقي الاحساء أكثر من اهتمامها بتهديد القبائل الداخلية لاستقلال البحرين .

في شهر اغسطس ١٨٧٤ أفرج عن عبد الرحمن بن فيصل الذي كان محتجزا في بغداد منذ عام ١٨٧٢ كضمان لحسن سلوك أخيه الأمير سعود ، وفد توجه عبد الرحمن الى البحرين حيث رحب به حاكمها الشيخ عيسى ابن علي . وقد امضى عبد الرحمن الأشهر الأولى من وجوده في البحرين

فى اتصالات مستمرة مع شيوخ الاحساء ، ووجد الاستعداد لدى الغالبية من تلك القبائل للقيام بثورة ضد براك بن غرير والحرس التركى . وفى أواخر أكتوبر تقريبا اجتاز عبد الرحمن الحدود الى العقير حيث انضم اليه أعداد كبيرة من قبائل مرة وعجمان وغيرهما . وبذلك القوة قام عبد الرحمن بهجوم على القطاع الشمالى لقطع خطوط مواصلات الأتراك بين القطيف وواحة الاحساء ، ومن هناك شن هجوما آخر على غرير فى منطقة الهفوف . وعندما علمت بغداد بالهجوم الذى شنه عبد الرحمن على الاحساء أصدر الوالى التركى رديف باشا أوامر الى ناصر باشا السعدون متصرف لواء البصرة وشيخ مشايخ المنتفك باتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع التمرد . وقد تحرك ناصر السعدون بسرعة وأبحر من ميناء البصرة بكتيبة من القوات النظامية التركية يعززها وحدة من الخيالة ، وفى تلك الاثناء انشقت قبيلة عجمان عن عبد الرحمن واتخذت موقفا ضده ، فلم يعد فى وسعه أن يقاوم القائد التركى وترتب عليه أما أن يحارب او يستسلم سيما وأن الهدف من حركته ضد الأتراك هو الضغط عليهم لتعيينه واليا على الاحساء وليس لشق عصا الطاعة ضدهم (١) غير أن ناصر السعدون وضع حدا لتردد عبد الرحمن اذا قام بزحف على واحة الاحساء لارغام عبد الرحمن على رفع الحصار عن الحامية التركية فى منطقة الهفوف . وكنتيجة لذلك فر عبد الرحمن الى الرياض وسلمت البلدة للقوات التركية للسلب والنهب انتقاما منهم على تأييدهم لعبد الرحمن ، وقد عين ناصر السعدون نجله مزاید واليا على الواحة وعهد بحفظ الأمن والنظام الى ٨٠٠ جندى من النظاميين و ١٠٠ خيال (٢) .

(١) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من عبد الرحمن الى روس ١٨٧٤/١١/٢١ .

(٢) نفس المصدر من روس الى اتشيسون ٥ و ١٨٧٤/١٢/٣١
ارقم ١٣٠٨ - ٢٨٨ و ١٤٠٧ - ٣٢١ و ٩ يناير ١٨٧٥ (رقم ١٧ - ٥ =

وكان من المحتمل أثناء التمرد أن يستغله الأتراك لاصطناع خلاف مع البحرين . ففي أواخر أكتوبر كتب والى القطيف التركى خطابا الى حاكم البحرين يوبخه على استضافته لعبد الرحمن ثم بعد شهر أعلن نفسه المسئول بأنه قد طلب من كل من ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى تأجيل العمليات التى قررا القيام بها ضد زبارة الى أن تصل المدرعات التركية التى كان ينتظر وصولها بين لحظة وأخرى (١) أما حكومة الهند فقد رأت فى تلك الخطوة اجراء خطيرا ، وبالتالي طلبت من قائد اسطول الهند الشرقية ارسال بعض السفن لتعزيز أسطول الخليج ، وهكذا ففي بداية عام ١٨٧٥ وصلت السفن ماجبى ونمبل وبرتون للمرابطة فى منطقة الخليج الأعلى ، وفى ذلك الوقت اتصل اليوت تلقائيا بالمسئولين فى الحكومة التركية لتحذيرهم من أن الحكومة البريطانية مصممة على ألا تسمح لاحد بانتهاك سيادة البحرين واستقلالها . وقد جاءت تلك المبادرة من اليوت فى أعقاب تقرير تلقاه من الكولونيل-هربرت القنصل البريطانى العام فى بغداد ، والذي ذكر فيه بأن الباب العالى قد يكون هو المحرض على هجوم بنى حجر على زبارة . وفى يناير ١٨٧٥ عاد اليوت فحذر رئيس وزراء تركيا من أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لا تطالب بالسيادة على البحرين ، إلا أنها مصممة على حماية الجزيرة من

= فى نفس المجموعة أيضا الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٠ المؤرخ ١١/١٢/١٨٧٤ من المقيم الى وزير خارجية الهند ككتلا ٣١/١٠/١٨٧٤ (١٢٦٥ - ٢٦٢) و ١٨/١١/١٨٧٤ التقرير الادارى السنوى للممثلة البريطانية فى الخليج ١٨٧٩ - ١٨٨٠ مذكرة روس عن نجد .

(١) الخطابات من روس الى اتشيسون ٣١/١٠ و ٥/١٢/١٨٧٤ (رقم ١٢٦٢ - ٢٦٢ و ١٣٨٠ - ٢٨٨) سبقت الاشارة اليه .

ان هجوم يقع عليها (١) .

فى ٢٥ يناير ١٨٧٥ توفى الامير سعود بن فيصل فى الرياض بعد اصابته بمرض الجدري . وقد اختار اهل المدينة الامير عبد الرحمن خلفا له . غير ان اختيار عبد الرحمن كان له ردود فعل معاكسة فى الأوساط القبلية فى الاحساء . ولتشديد الأتراك قبضتهم على هذا الاقليم قرروا ضمه الى البصرة ، وكانت البصرة والاقاليم السفلى من العراق منفصلة عن ولاية بغداد ، وكانت ولاية مستقلة تحت حكم ناصر باشا ، وفى شهر اغسطس ١٨٧٥ منيت قوات الامير عبد الرحمن بالهزيمة وتم خلعها عن السلطة وحل محله الامير عبد الله الذى أعلن بأنه يريد العيش فى سلام وتفاهم مع الأتراك . وفى بداية شهر ديسمبر تلقى الشيخ عيسى حاكم البحرين خطابا من ناصر باشا السعدون يتضمن شكويين تقدم بهما اثنان من تجار قطر ضد رعايا الشيخ عيسى ، وجاء فى الخطاب انه ما لم يتم ارضاء صاحبى الشكويين فان السلطات التركية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الموضوع (٢) ، وعلى الرغم من ان ناصر باشا يعلم وهو يبعث بخطابه الى حاكم البحرين بأن رعايا هذا الحاكم لا تزال لهم بعض المطالب ضد القطريين لم تسو بعد ، وبالتالي فلم يكن من المعقول أن يوافق حاكم البحرين على تسوية مطالب أهل قطر قبل أن تحسم مطالب مواطنيه ضد القطريين ، كما أن ناصر باشا لابد أنه كان يعلم أن بعض تلك المطالب يعود الى ما قبل الاحتلال التركى للأحساء ، وأنها تتناول

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ١ من اليوت الى دربى ١٨٧٥/١/٥ (رقم ٢) وأيضا مجلد ٨٢ نفس المصدر من اليوت الى دربى ١٨٧٤/١١/٧ (رقم ٧٩) .

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٢٨ من ناصر باشا الى عيسى بن على ١٨٧٥/١١/٦ .

الخلافات حول حقوق الصيد فى احواض اللؤلؤ ، وكانت تعتبر مشكلات فى غاية الخطورة والتعقيد . وعندما علم روس بأمر الخطاب ساورة الشك فى نوايا ناصر باشا وبعث بتقرير الى حكومته فى الهند يقول فيه : « بأن خطاب ناصر باشا ما هو الا خطوة تمهيدية لتوسيع نطاق تدخله فى شئون البحرين ، وبأنه كان يتوقع من جراء تلك الخطوة ان يحمل الحكومة التركية على اقرار سياسته فى المنطقة (١) » .

قبل شهرين او ثلاثة أشهر من وصول هذا الخطاب استدعى مزاييد باشا نجل ناصر باشا ووالى الاحساء التركى اثنى من التجار الهنود المقيمين فى الدوحة ، وفى البداية رفض التجاران طلب الوالى وايدهما فى هذا الموقف الشيخ محمد بن ثانى ، الا ان نجله جاسم والحاكم الفعلى للدوحة أرغمها على الذهاب . وكان له هدفان من ذلك : الاول ان يوجه الاهانة الى المقيم البريطانى الذى كان يكن له الكراهية ، كما كان يكن الكراهية لجميع البريطانيين ، والثانى ان يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة فى يده . وكان يهدد التجار الهنود بهذا الاجراء منذ فترة طويلة ، كما كان الشخص وراء دعوة الأتراك للقدوم الى الدوحة عام ١٨٧١ . وعلى النقيض من ذلك كان والده الذى كان يكره الأتراك وقد جس نبض روس أكثر من مرة فى احتمال مساعدته للتخلص منهم . كان فى الدوحة اثنان من المسؤولين الأتراك من رتب صغيرة ، ولكن الشيخ جاسم هو الذى كان يمثل الأتراك فى الدوحة ، فقد عينه الأتراك القائما التركى فى الدوحة ، وكان يحكم المنطقة يعاونه ٤٥ جنديا تركيا من الجندرية ، ورغم أن هؤلاء الجنود كانوا يرتدون الزي التركى ، الا أنهم كانوا خليطا من العرب والفرس والبلوش .

(١) نفس المصدر مجلد ٧ من روس الى اتشيسون ١٧/١٢/١٨٧٥

(رقم ١٣٣٧ - ٣١) .

ويعتقد روس بأن جاسم هو الذى اقترح على مزاید باشا استدعاء للتاجرين الهنديين الى الهفوف انتقاما من الاجراء الذى اتخذه روس فى صيف العام السابق بفرض غرامة على محمد بن ثان عن احدى عمليات القرصنة التى قام بها بعض رعاياه ، ولتحذيره بأن (آى حاكم) يستطيع هو الآخر اتخاذ اجراءات ضد البريطانيين عن طريق القوانين التفسيرية والعرفية التى كان يصدرها ضدهم . فاذا كان هذا الاحتمال صحيحا ، كما كان يعتقد روس ، فان الفرصة التى كان يبحث عنها بفارغ الصبر قد سنحت له فى النهاية . وحول هذا المعنى كتب روس الى اتشيسون يقول : اننى على ثقة من آن الوالى مزاید باشا قد تعمد اتخاذ ذلك الاجراء الذى يكشف عن مدى احتقاره وكرهه للانجليز وتمجيده لدور الاتسراك فى هذه المناطق على حساب المصالح البريطانية ، وهذا موقف فى غاية الوضوح ، لانه حتى ولو كان التجار الهنود قد ارتكبوا بعض المخالفات الخطيرة ، فقد كان يتعين ابلاغ السلطات البريطانية بأمر تلك المخالفات قبل استدعائهم الى نجد « ٠٠٠ وعلى أية حال فان الاجراء المذكور قد أثار الاستغراب وقد أخذ الناس يراقبون مجريات الاحداث فى انتظار النتيجة التى تسفر عنها (١) » .

فى شهر ابريل قدمت الحكومة البريطانية احتجاجا رسميا الى الباب العالى على اجراءات ناصر باشا واحتجازه للتاجرين الهنديين . وعلى الرغم من أن التاجرين لم يتعرضوا لآى اذى وعادا عن طريق البحرين فقد انتقدت الحكومة البريطانية الطريقة التى استخدمتها السلطات التركية لاستدعائهما الى الهفوف وتحميلهما عبء تلك الرحلة المضنية عبر

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/٤ من روس الى اتشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم ١٣٥٨ - ٣١٩) كذلك برقياته المؤرخه ٤ و ٨ و ١٧ و ١٨٧٥/١٢/٣٠ فى نفس المجموعة .

الصحراء فى عز الصيف غير أن الأسباب الحقيقية لاستدعاء التاجرين بقيت لغزا مجهولا (١) كما لم ترد الحكومة التركية على الاحتجاج البريطانى أو تقدم ايضاحات عن تلك الاجراءات ، ولم تدفع أية تعويضات للتاجرين .

فى صيف عام ١٨٧٦ انفجرت على المنطقة الساحلية من قطر موجة من الاضطرابات وأعمال الشغب ، كان المسئول عنها أفراد من قبيلتى مرة وبنى حجر . فقد هاجم بعض هؤلاء سفينة تابعة لمشيخة أبو ظبى فى ميناء الدوحة وقتلوا الربان واثنيين من البحارة ثم فروا بعد أن استولوا على كمية من اللؤلؤ كان قد جمعها العاملون فى تلك السفينة . ومن المحتمل أن يكون جاسم آل ثانى على علم بتلك الجريمة ، لأن السفينة كانت ترسو بالقرب من مسكنه ، ومع ذلك فإنه لم يتخذ أى اجراء على الرغم من الحاح روس عليه بالقبض على المتهمين . وزعم أن المتهمين قد هربوا الى ساحل فارس وهى منطقة لا تخضع لسلطته . كما استولى فريق آخر من قبيلة بنى مرة على سفينة تخص أحد تجار اللؤلؤ العمانيين . وفى شهر أغسطس وقع هجوم آخر على سفينتين تابعتين لمشيخة أبو ظبى كانا فى خور العديد وقتل أحد بحارتها . ومرة أخرى وفى نفس الشهر هاجم فريق من بنى حجر مرة أخرى السفن القطرية ونهبوها ، وكان بعض هؤلاء يمارس نشاطه من خور العديد حيث كان يعيش فريق منهم تحت امرة نسالم بن شفيح ، بينما كان بنو مرة يعملون من قواعدهم فى الدهناء وغيرها من مناطق الساحل الشرقى .

(١) مكاتبات حكومة الوطن السرية والسياسية مجلد ١١ من اليوت الى دربى ١٢ و ١٨٧٦/٤/٢٥ (رقم ٣١٧ و ٤٢٦) .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيروودو (المقيم السياسى بالوكالة) الى تونوثون (وزير خارجية الهند بالوكالة) .

أثارت هذه الحوادث من جديد المشكلة التي ظل نورث بروك يرفض الاعتراف بها وهي مشكلة السيادة التركية على الساحل الشرقي للبحر ، وأنه طالما بقيت هذه السيادة غير مؤكدة سواء في طبيعتها أو في حدودها فإن قبائل المنطقة ستظل ترفض نظام الرقابة الذي أدخلته الحكومة البريطانية على المياه الساحلية ، وسيستمر في طلب الحماية التركية لها دون أن يكلفها ذلك أية اعباء ، نظرا لأن الأتراك لم يكونوا يمارسون سيطرة حقيقية على تلك المناطق الساحلية لكن نورث بروك ظل يرفض بحث تلك المشكلة حتى فبراير ١٨٧٦ عندما ذكر « أنه طالما امتنع حاكم الدوحة عن القيام بخرق المعاهدة البحرية وعن التدخل في شئون حلفائه ، فليس من حق الحكومة البريطانية الاعتراض على مدى خضوعه للسيادة التركية ، كما أنه لا مصلحة لبريطانيا في مثل هذا الاعتراض وبأن السياسة التي تسير عليها تقضى بتجنب التورط في المشكلات الداخلية لشبه الجزيرة (١) والسؤال الذي سينبني على ذلك هو ما الذي ستفعله بريطانيا لو حال خضوع حاكم الدوحة للسيادة التركية من اتخاذ إجراءات ضده عن الانتهاكات التي قد تقع في مياهه الإقليمية ؟ كان بيرودو ، الذي كان يشغل منصب المقيم السياسي بالوكالة عام ١٨٧٦ بدلا من روس الذي كان في اجازة ، يطالب باتخاذ موقف جاسم من هذا الموضوع وبأسرع وقت .

وقبل بضع سنوات من ذلك لاحظ بيرودو في معرض اشارته الى جرائم القرصنة التي وقعت خلال شهرى يوليو وأغسطس :

« أن الحكومة البريطانية تستطيع ممارسة نفوذها وأن تحصل على تعويضات عن الأضرار التي تنشأ من حوادث القرصنة ، ولكن بما أن الحكومة التركية تفرض سيطرتها على ساحل قطر ، فلا بد من البحث عن وسائل أخرى للحصول على التعويضات . ولا أخالني في حاجة الى أن

(٢) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٧ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٢/٤ « رقم ٢٨ الادارة السياسية الخارجية »

أوجه عناية الحكومة الى الأضرار الخطيرة التي قد تتعرض لها مصالحنا ومركزنا في المنطقة ، لو أن دول المنطقة الموقعة على معاهدة الهدنة البحرية والمحظور عليها بموجب هذه الاتفاقية الرد على الاعتداءات التي تتعرض لها في البحر من جانب الدول غير المشتركة في تلك المعاهدة لم تجد من يحميها من تلك الاعتداءات » .

كما كلف الاعتداء الذي تعرضت له إحدى سفن أبو ظبي في خور العديد في نظر بيرودو نذيرا الأخطار جسيمة مقبلة ! في ذلك الوقت كانت مشكلة البحرين نائمة ، غير أن مشكلة أهم قد برزت وسوف تزداد خطورة اذا لم يتم حلها بسرعة . فقد تسلم بطي بن خادم زعيم القبسات في خور العديد نسخة من العلم التركي سلمه اليه أحد المسؤولين الأتراك في الدوحة ، وكان من عادته أن يرفع ذلك العلم على مبنى مقره كلما جاء مسئول تركي لزيارته ، كما كان بطي يحتفظ أيضا بعلم الهدنة الذي حصل عليه والده ، كما قيل أن المقيم البريطاني الكولونيل بيلي كان يستعمل هذا العلم كلما شعر بخطر من أحد زعماء المنطقة . وكان بطي يدفع زكاة سنوية الى جاسم آل ثاني تحسبا للطوارئ (١) .

في شهر سبتمبر ١٨٧٦ اقترح بيرودو على الحاكم العام بأن يتم تحصيل التعويضات عن حادث سفينة أبو ظبي الذي وقع في الدوحة عن طريق الباب العالي ، رغم أن اجراء كهذا لن يكون مجديا نظرا لان موضوع فرض العقوبات على سكان خور العديد والمنطقة الساحلية المجاورة قد لا ينطبق عليه . وعلى الرغم من أن كلا من بنى حجر وبنى مرة خاضعتان لسلطة الباب العالي الا أن المناطق التي يمارسون فيها نشاطهم كالدوحة مثلا تقع خارج الخط الساحلي حيث سلطة الأتراك عليه سلطة اسمية فقط .

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٨ المؤرخ ١٣/٥/١٨٧٥ من فريزر (مساعد المقيم بالوكالة) الى روس ٨/٣/١٨٧٥ (رقم ٣) .

ومن ناحية أخرى فان خور العديد كما تأكد لبيروودو من مراجعته للفتات
الممثلة البريطانية جزء من أراضى أبو ظبى ، ولما كانت الحكومة البريطانية
قد منعت حاكم أبو ظبى من تأكيد سلطته على القبيسات بموجب قرار
حكومة الهند الصادر فى عام ١٨٧٣ ، فقد استحال عليه اتخاذ أية
اجراءات ضد تلك القبيلة عن طريق البحر . أما بطى بن خادم فبالرغم
من كونه زعيما مسالما ، شأنه شأن معظم زعماء القبيسات الا أنه لم
يستطع السيطرة على العناصر المتمردة التى كانت تتدفق بأعداد كبيرة
الى العديد وتحويلها الى قاعدة وكر للقرصنة ولهذه الأسباب اقترح
بيروودو البحث عن مسئول آخر يستطيع السيطرة على هذه المنطقة ويعد
مسئولا عن تصرفات اتباعه . أما الاتراك فلم يكونوا يمارسون أية سلطة
هناك ، فضلا عن أنهم لم يكونوا يرغبون فى ذلك ، ومن ناحية أخرى فإنه
لو سمحنا للشيخ زايد بن خليفة اتخاذ اجراءات ضد سكان العديد فان
ذاك قد يدفع بطى بن خادم الى طلب الحماية التركية .

وقد لخص بيروودو المشكلة فى نقطة واحدة وهى أن الامر يتطلب
الوصول الى نوع من الاتفاق والتفاهم بين الحكومتين البريطانية والتركية
حول حدود سلطة كل منهما على منطقة الساحل العربى :

« انه بالنظر الى مصالحنا المباشرة ، ووضع كل من الحكومتين
البريطانية والتركية فى المنطقة ، فسوف يكون من الأجدى مطالبة الباب
العالى بتحديد المناطق التى يطالب بالسيادة عليها ، وأرى لازاما على أن
أشير الى أن السياسة التى كانت متبعة بنجاح كبير فى اليمن يمكن تطبيقها
فى الخليج ، وبالتالي فيتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف لتركيا
بالسيادة الاقليمية على الساحل العربى ضمن حدود معينة . ومن حسن
الحظ فان المناطق التى تطالب بها تركيا يمكن تحديدها بدقة جغرافية
اكثر من مناطق الحدود فى اليمن . فالموانئ التركية على الخليج هى
الكويت ، والقطيف ، والفجير ، والآخر هو ميناء الاحساء ، وهو ميناء
هام للأتراك لاجراء اتصالاتهم بنجد . وعلى الجانب الساحلى من الخور

يمتد نتوء (رأس) كبير يتكون فى معظمه من أرض وملية حجرية يسكنها بعض البدو الرحل ، ويعرف الجزء الساحلى من ذلك الرأس بساحل قطر ، ويضم البدعة والوكرة والعديد بالاضافة الى مرفأين او ثلاثة مرفأء صغيرة . ومن ثم فان استيلاء الأتراك على هذا الساحل لا يعطيها اية مزايا ، غير أن السيادة الوهمية التى تمارسها تركيا على هذه المنطقة والتى تتمثل فى وجود قوة عسكرية صغيرة ترابط فى البدعة قد بدأت تشكل خطرا على مصالحنا ، نظرا لتدخل المسئولين الأتراك فى شئوننا التجارية المشروعة ، والتى لنا ولا نزال نحقق من ورائها كثيرا من المكاسب . وباستثارتهم للمشاعر القومية للسكان العرب فى هذه المناطق . لهذا أرى أن تقوم تركيا بمبادرة ودية للتنازل عن حقوق السيادة عن ذلك الجزء من الساحل الغربى الممتد من جنوب العقير وكوع خليج البحرين ، ولو تم ذلك فان هذه المبادرة سوف تخدم مصالحنا الى حد كبير ، وبالتالي يمكننا أن نضع حدا لروح القرصنة التى تسود القبائل العربية سكان هذه المنطقة » (٢) .

كان بيروودو متقدما على عصره ثلاثين عاما تقريبا ، فالحدود التى اقترحها والتى كانت تنبؤاته دقيقة فيها لم تظهر الى حيز الوجود قبل عام ١٩١٣ عندما تم رسم حدود السيادة التركية فى الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية فى اطار الاتفاق البريطانى - التركى المعقود فى ٢٩ يوليو من نفس العام ، وتبدأ تلك الحدود من نقطة على الساحل جنوب العقير أمام جزيرة الزجنونية وتمتد جنوبا حتى منطقة الربع الخالى ، وهو الخط الذى عرف فيما بعد « بالخط الأزرق » . تولى اللورد ليتون منصب الحاكم العام للهند خلفا لنورث بروك فى إبريل ١٨٧٦ . وعلى الرغم من أن ليتون كان يرغب فى اتخاذ موقف أكثر ايجابية من سلفه

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى ز سياسى ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيروودو الى ثورنتون ١٨٧٦/٩/١٦ (رقم ٢١٢) .

تجاه الأتراك فى الخليج الا أنه لم يوافق على أن الوضع فى شبه الجزيرة فى عام ١٨٧٦ كان خطيرا بحيث يستوجب اجراء تلك المفاوضات الطويلة والمعقدة التى لابد وأن تواجه أية محاولة لتخطيط حدود السيادة التركية فى شبه الجزيرة (١) كما أنه فى نفس الوقت لم يكن ليقبل أى تقلص للوجود البريطانى على ساحل شبه الجزيرة من جراء التوسع التركى . وكان بيروود قد أعرب عن رأيه فى أن اعمال القرصنة التى اقترفت خلال عام ١٨٧٦ كانت ترجع الى تلك الاسباب واردف يقول باننى اخشى بالاتنعم منطقة خور العديد بهدوء دائم (٢) ما لم تستبعد بريطانيا نفوذها هناك ، وهذا فقد كان ليتون مصمما على استعادة ذلك النفوذ وبأن المحاولات لتحقيق ذلك الهدف يجب أن تبدأ من خور العديد .

فى منتصف اكتوبر أوفد بيروود الكابتن جاترى الى الدوحة على رأس السفينة الحربية « بى فريد » لتسليم رسائل الى زعماء المنطقة واكتشاف النشاط التركى فى المنطقة . وفى الدوحة اجتمع قائد السفينة بمحمد بن ثانى وعرف أنه يوجد فى الدوحة عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ جنديا تركيا يرابطون ويرتدون الزى التركى (٣) وعرف أيضا أن جاسم آل ثانى يدفع زكاة سنوية للأتراك تتراوح بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كزان وعندما كان فى العديد يوم ١٨ اكتوبر عرف أن هناك نحو ٢٠٠ من رجال القبائل واسرهم يعيشون فى تلك المنطقة ويمتلكون نحو ٣٠ سفينة

(١) نفس المجموعة من هنفى الى بيروود سملا ١٨٧٦/١١/٧ (رقم ٢٦٧٨ الادارة الخارجية) .

(٢) من بيروود الى ثورنثون ١٨٧٦/٩/١٦ (٢١٢) .

(٣) وكان احدهم برتبة رقيب وقد ذكر لجاترى بأنه من بشاور . وكان جنديا عند احتلال البريطانيين لدلهى وآته التحقق بالعمل عند الأتراك فى بداية الحملة التركية على نجد ، ومنذ ذلك الوقت فقد امضى ثلاث سنوات فى العمل فى واحة الاحساء والقطيف والدوحة .

لصيد اللؤلؤ . كما وجد أن معالم المدينة تتطابق تماما مع أوصاف
بيروودو لها .

تقع خور العديد على الجانب الشرقى من حاجز الأمواج عند حافة
جبل العديد . وفى عام ١٨٤٥ وصف اللفتنانت كامبل هذه المنطقة بأنها
أكثر المناطق جفافا وفقرا . وتتألف وسائل الدفاع عن المنطقة من قلعة
تضم برجين كما توجد على الجهة اليمنى أربعة أبراج أخرى متباعدة
قليلا ، وبالقرب من الشاطئ برجان منفصلان ، وهذان البرجان بالإضافة
الى البرج الآخر الواقع خلف المنطقة السكنية يشكلان خط الدفاع عن
البلدة من الجهة اليمنى . أما الجانب الآخر فترتفع مجموعة من المساكن
الرابعة ابنية على التلال الصغيرة تتحكم فى مناطق الرى التى يعتمد
عليها السكان (١) .

كان الشيخ بطى بن خادم يرفع علم الهدنة عند وصول القبطان
جائرى ، غير أنه ذكر لجائرى بأنه يدفع مبلغا سنويا الى الحكومة التركية
يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ريالا سنويا كل عام عن طريق الشيخ جاسم آل ثنى
وأن الاتفاق على دفع هذه الزكاة قد تم التوصل اليه عند زيارة احدى
السفن التركية الى العديد قبل ثلاث أو أربع سنوات ، ولكن بأنه لم
يعد يوجد أتراك فى العديد ، كما لم يصل أى تركى للإقامة فى المنطقة .
لقد كان الأتراك عقلاء ، الا أنه استدرك قائلا ربما لأن طعم المياه كسريه
فى خور العديد لا تتحملة امعاؤهم .

واستطرد زعيم القبيسات يقول : بأنه لم يقترب أى من سكان العديد

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١
مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ مذكرة
من بيروودو ١٨٧٦/٩/١٤ .

أى عمل عدوانى أو خرق للأمن فى المياه البحرية ، وعندما قص جاثرى ما ذكره بطنى على بيروودو بأن كلام زعيم القبسات يصدق على أفراد قبيلته فقط ، أما القبائل الأخرى وعلى الأخص قبيلتنا مرة وبنى حجر فقد كانوا يتخذون من منطقة العديد قاعدة للقيام بالقرصنة ، وأكد بأن هؤلاء سوف يستمرون فى انتهاكاتهم هذه الى ان تتوفر القوة اللازمة لكبح جماحهم و احكام السيطرة على المنطقة . ولهذا فقد اقترح بيروودو فى شهر فبراير ١٨٧٧ بأن تكلف حكومة الهند بحل الخلاف بين الشيخ زايد حاكم أبو ظبى وقبيلة القبسات عن طريق وكيل المثلثة البريطانية فى الشرق ، وإذا ما فشلت هذه المحاولة فيمكن تقديم مساعدة عسكرية للشيخ زايد لفرض سلطته على القبيلة . وكان بيروودو يعتقد بأن الأتراك لن يعارضوا محاولة كهذه ، لأن منطقة العديد كانت الى سنوات قليلة مضت جزءا من أراضى أبو ظبى (١) . وفى مايو ١٨٧٧ وافق ليتون على الاقتراح رفض بيروودو فى ذلك وقال بأن الدولة التى تحول بين حاكم أبو ظبى واخضاع قسم من رعاياه لسلطته الشرعية تعتبر مسئولة عن فرض تلك الطاعة بالنيابة عنه سواء بالطرق السلمية أو باستخدام القوة إذا لزم الأمر . كما طالب ليتون بوجود الاتصال بالباب العالى ومطالبته بالعمل على منع قبيلة مرة من ارتكاب أعمال السلب والنهب ، وذلك لأن الباب العالى يدعى السيادة على تلك القبيلة (ومرة أخرى قامت تلك القبيلة بالهجوم على إحدى مشيخة أبو ظبى على ساحل العديد فى نهاية العام) .

كان سالسبورى مثل ليتون مصمما على وضع حد لمخطط استنزاف النفوذ البريطانى الذى ينفذه الأتراك سواء بالطرق المباشرة أو باستغلال القبائل الساحلية التى كانت تؤيده فى ذلك التحدى .

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٧٨ المؤرخ ١٠/٥/١٨٧٧ من بيروودو الى ثورنتون ٢٣/٢/١٨٧٧ : (رقم ٢٣) .

ولا يعتبر انهماك تركيا فى الحرب مع روسيا وانسحابها من البلقان سببا كافيا فى نظر سالسبورى لسكوت بريطانيا عما يجرى فى الخليج . ويطلب منه الايعاز الى السير هنرى لايارد السفير البريطانى فى القسطنطينية فى شهر يوليو ١٨٧٧ بوجوب توجيه نظر الباب العالى الى ما يشكله تزايد أعمال القرصنة على ساحل قطر من خطورة على الامن ، الأمر الذى كان نتيجة لتوسع النفوذ التركى فى منطقة شبه الجزيرة ، وبتحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تقف متفرجة من أية محاولات لخرق السلام والامن فى الخليج أيا كان مصدرها . وفى الوقت نفسه قرر سالسبورى تعزيز التعليمات التى أرسلت الى لايارد بشأن العديد ، على الرغم من أنه لم يكن يرغب فى أن يتطرق لايارد أثناء محادثاته مع الباب العالى الى أية عبارة تنطوى على التشكيك فى سلطة الباب العالى على زعماء العديد ، ونالى عدم الاشارة الى هذه المسألة بالذات .

فى يوليو سلم لايارد المذكرة الى صفوت باشا وزير الخارجية التركية ولكن صفوت أبلغه بأنه لايدأولا من الاتصال بالوالى التركى فى البصرة لمعرفة رأيه قبل الرد على مذكرة الحكومة البريطانية . وفى بداية شهر أغسطس ذكر صفوت باشا للسفير بأن رد ناصر باشا السعدون يتضمن التفسير الحقيقى للمشكلة فقد أكد بأن الهدوء يسود المنطقة من اقصاها وأنه لم تقع أية أعمال للقرصنة كالتى اشار اليها لايارد (١) . وإذا استثنينا الكلام المعسول فى خطاب ناصر السعدون فقد كانت السلطات البريطانية لا تتوقع أن يحصل السفير من الأتراك على رد مقنع . ومع غروب شمس الامبراطورية العثمانية كنتيجة للحرب الطاحنة التى تخوضها ضد الروس فلم يكن من المعقول أن تهتم الحكومة التركية بما يقوم به بعض العصابات على أطراف الامبراطورية . وعلى أية حال

(١) نفس المصدر مجلد ٢٠ من صفوت باشا الى لايارد ١٨٧٧/٨/٢ وحول الى مكتب شئون الهند والأصل بالفرنسية وكذلك خطاب لايارد الى صفوت باشا ١٨٧٧/٧/٩ فى نفس المجلد .

فيعد أن مرت الأزمة وتم انقاذ الامبراطورية أبدى الاتراك استعدادهم لمناقشة مثل تلك الأمور ولكن بشروطهم . في شهر مايو ١٨٧٨ أى في ذروة المفاوضات الدائرة حول مشكلة قبرص استدعى صادق باشا رئيس الوزراء التركي السفير ليارد وقرأ عليه نص برقية تلقاها من ناصر باشا السعدون تتضمن معلومات مثيرة عن هجوم بحرى قام به حاكم أبو ظبى زايد بن خليفة على خور العديد واشتركت فيه سبعون سفينة تعززها بعض السفن الحربية البريطانية وياشراف القنصل البريطانى فى بوشهر وطالب صادق باشا الحكومة البريطانية بايضاحات مقنعة عن تلك الحملة على الاراضى التركية .

ان وجهة النظر التى عرضها صادق باشا على السفير البريطانى عن احداث العديد التى وقعت قبل شهرين لم تكن دقيقة لان روس الذى كان قد عاد من الاجازة فى أواخر عام ١٨٧٧ لم يتمكن من تنفيذ تعليمات ليتون الصادرة فى شهر مايو السابق بسبب نقص السفن الحربية . وفى أوائل مارس عام ١٨٧٨ وصل الطراد البريطانى تيرز الى بوشهر وبادر روس الى اليعاز لوكيل المثلثة فى الشارقة بالتوجه الى أبو ظبى وابلاغ حاكمها بأن روس يرغب فى الاجتماع به فى جزيرة كفاى على بعد ١٢ ميلا شرقى العديد يوم ٢٨ مارس وبأن يصحب معه كتيبة من رجال القبائل . وعليه الا يقوم بأية عمليات قبل وصول روس الى مكان الاجتماع . غادر روس بوشهر يوم ٢٥ مارس على الطراد تيرز وقد توقف فى طريقه فى البحرين لاصطحاب أحد المرشدين ووصل الى ساحل الوكرة يوم ٢٨ مارس ، وامضى الطراد الليل فى الوكرة ، وفى صباح اليوم التالى ابجر الى جزيرة كفاى . وبعد أن قطعت السفينة بعض المسافة شاهد روس ٢٠ سفينة قادمة من جنوب المنطقة ثقل مجموعات من رجال قبيلة القبيسات وكانت آتية من العديد ، غير ان الطراد واصل سيره الى العديد ، الا انه لم يتمكن من الوصول الى الجزيرة قبل ٣٠ مارس بسبب التيار المعاكس للريح . وعند وصول روس الى المكان وجد الشيخ زايد ورجاله منهمكين فى هدم المستوطنات وردم الآبار . يبدو أن الشيخ زايد وصل الى مكان الاجتماع فى ٢٦ مارس وكان

بصحبتة ألف مقاتل تقلهم مائة سفينة . وقد مكث يوما واحدا فى الانتظار ، ولكنه خشى أن تهب عليهم الرياح الشمالية ولذلك اتجه الى خور العديد التى وصلها فجر يوم ٢٨ مارس وقد تبين له أن أهل البلدة قد نزحوا عنها بعد أن تسربت أخبار الحملة الى الشيخ بطى بن خادم وأتباعه ففادروا العديد فى نفس تلك الليلة . وقد ذكر زايد لروس بأنه سوف يسوى البلدة بالأرض ليمنع أى جماعة من الاستيطان بها ، كما قال بأنه اذا اراد القبيسات الصلح فيتعين عليهم أن يعودوا الى أبو ظبى ، وقد أقره روس على ذلك الرأى لأنه كان واثقا من تبعية قبيلة القبيسات للشيخ زايد ، وعلى أية حال فقد كان زايد يقول ، بأن وضع القبيسات فى العديد ، ورفض حكومة الهند السماح له باتخاذ الاجراءات الكفيلية باخضاعهم كان يحول دون ممارسته لسلطة فعالة على بنى ياس المنتشرين فى المنطقة الساحلية والجزر الواقعة غرب أبو ظبى . وبناء على ذلك فقد أخذ روس تعهدا خطيا منه عن سلوك بنى ياس وعدم ارتكابهم أية أعمال تخل بالأمن فى المناطق التى يقيمون فيها (١) .

عند اطلاع ليتون على أقوال صادق باشا فإنه لم يعزها أى اهتمام وكتب خطابا الى رئيس الدولة لشئون الهند ذكر فيه :

« ان العديد منطقة تابعة لحاكم أبو ظبى الذى تربطه بالحكومة البريطانية معاهدات مباشرة وأن ادعاء بطى بن خادم بأن العديد تخضع للسيادة التركية ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة ، ومن الجائز أن بطى قد رفع علم الاتراك فى بعض المناسبات وأنه قد طلب الحماية التركية أيضا ، وربما يكون قد دفع الزكاة لهم أيضا ، غير أن العديد لم يعترف

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٦/٥/٢٢ من روس الى ليال (سكرتير حكومة الهند) ١٨٧٨/٤/٦ (رقم ٦٥) ومرفق معه التصريح المؤرخ ١٨٧٨/٥/٣١ ومكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية .

بها كمنطقة مستقلة اطلاقا ، وأن المستوطنة التي انشاها الشيخ بطى تعتبر اجراء مخالفا لحقوق ابو ظبى التقدمية ، وبأن طلب الشيخ وأتباعه الحماية التركية ، لا يمكن بأى حال أن يكون مبررا لمطالبة الأتراك بالسيادة على المنطقة . لأن القبول بهذا المنطق سوف يشجع حكام المنطقة الى اتخاذ نفس الخطوات مما قد يشكل ذريعة للتخلص من العقوبات أو ممارسة السلطة عليهم » (١) .

خلال السبعينات من القرن التاسع عشر أبدى الأتراك اهتماما وان لم يكن مباشرا بظفار الواقعة على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة .

كانت ظفار من النواحي الشكلية خاضعة منذ عام ١٨٢٩ للسيد سعيد ابن سلطان حاكم مسقط فى أعقاب وفاة محمد عقيل الذى كان يحكمها منذ بداية القرن . ولفترة ما خضعت ظفار لأمريكى يدعى عبد الله لورلى الذى كان قد وقع أسيرا فى يد محمد عقيل فى احدى غارات القرصنة التى كان يقوم بها فى منطقة البحر الأحمر ، وكان عمر الأمريكى يومئذ لا يزيد على ١٠ سنوات وقد نشأ عند احدى قبائل المهرة ، ونظرا لما كان يتمتع به هذا الأمريكى من الذكاء والجرأة فقد قاد احدى المعارك الناجحة لقبيلة المهرة ضد قبائل القرا ، أسفرت عن فرض سيطرته على ظفار (٢) ولم يتضح آو يتأكد نوع العلاقة التى كانت تربط ظفار بمسقط خلال

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة الخارجية السرية) كان بطى بن خادم وقبيلة القبيسات على وفاق مع زايد بن خليفة عام ١٨٨٠ وغادوا من الدوحة الى ابو ظبى وبقوا فيها من عام ١٨٧٨ .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٧٧/٦/٢٥ من مايلز الى بيروودو ١٨٧٧/٥/١٠ (رقم ٢٠١) ومن المحتمل أن يكون قد أسر فى السفينة الشراعية اسكس .

فترة منذ منتصف القرن • وقد ذكر السيد تركى بأن وفدا من ظفار
قد وصل الى مسقط خلال حكمه وحكم السيد ثوينى سنة ١٨٥٦ وحكم
السيد سالم بن ثوينى سنة ١٨٦٦ للتعبير عن ولائهم لحكام أسرة
آل بوسعيد وللحصول على نسخة من علم مسقط ويؤيد مايلز رواية
السيد تركى فقد أكد بأن زعماء قبيلتين ظفارييتين على الأقل قد زاروا
مسقط فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٦ ليعربوا عن ولائهم للسيد تركى
ابن سعيد (١) •

فى شهر يونيو ١٨٧٦ طرح موضوع السيادة على ظفار للمرة الأولى
على بساط البحث ، وذلك عند وصول مبعوث من صلالة الى مسقط
بخطاب من السيد الفضل بن علوى الحسينى الى السيد تركى وقد
استهل مرسل الخطاب رسالته بعبارة تقول : « من حكومة ظفار التابعة
للامبراطورية العثمانية » (٢) • ويذكر مايلز بأن السيد الفضل قد وصل
الى صلالة هو وأفراد أسرته قادما من مكة وجدة قبل عشرة أشهر من
ذلك التاريخ وتمكن من فرض سلطانه على المهرة ، كما خاض معارك عديدة
ضد سكان القرا فى المناطق الداخلية من ظفار • وصلت أولى المعلومات
عن وجود السيد الفضل فى ظفار فى شهر فبراير ١٨٧٦ • وقد أكد هذه
المعلومات مترجم المثلثة البريطانية فى عدن نقلا عن أحد التجار الهنود
الذين زاروا صلالة ، فقد ذكر التاجر بأن السيد الفضل قد ذكر له بأنه
قد أجرى اتصالات بالحكومة التركية وعرض عليهم فيها رغبة سكان
ظفار فى الانضواء تحت حكم الأتراك ، وأنه طلب منهم أن يزودوه

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦
المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيروودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (٢٦٩ - ٩٥) •

(٢) نفس المصدر من فضل بن علوى الى السيد تركى بن سعيد
• ١٨٧٦/٥/١٥

سفيتين و ٥٠٠ جندي لحفظ الامن فى البلاد (١) .

كان الفضل بن العلوى معروفا لدى السلطات الهندية ، فهو عربى من اصل حضرمى وقد أقام فى ساحل ملبار وتزوج من سيدة هندية ، وقد أطلق على نفسه لقب « السيد » وكان المسلمون فى ملبار يعتبرونه من أولياء المسلمين ، وعندما كان فى ملبار كان يقوم بنشاط سياسى واثارة المسلمين ضد السلطات البريطانية . وبعد وقوع عدد من الاضطرابات التى حرض عليها العلوى ، قررت حكومة الهند نفيه عام ١٨٥٢ . ولقد حاول اغتيال القاضى الذى حكم عليه بالنفى انتقاما من ذلك الحكم . وقد انتقل فيما بعد للإقامة فى مكة . وقبل وفاة السيد سعيد بن سلطان حصل منه على اذن بالإقامة فى ظفار . وقد أيد مايلز ما ذكره له السيد تركى من أقوال الفضل ، الا أن مايلز يرجح أن التصريح له بالإقامة فى اراضى السلطنة قد صدر من السيد ثوينى لا من والده (٢) .

وإنا كان ذلك فلم يكن للفضل الحق فى حكم ظفار ، فضلا عن الاعلان بأن ظفار محمية للباب العالى . وقد قدم السيد تركى احتجاجا على نشاط الفضل ، وطلب من مايلز مساعدته على استرجاع الاقليم منه ، فاحال مايلز طلب السيد تركى الى بيروودو الذى وافق عليه ثم بعث به الى الحاكم العام للهند . وقد علق بيروودو على طلب السيد تركى بأن الفضل شخص خطير حاقد على بريطانيا وأن دعوته أكثر تطرفا من الدعوة الوهابية (٣)

(١) نفس المصدر مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (ا سياسى رقم ٧٠) المؤرخ ١٨٧٦/٣/٢٤ من البريجدير جى . دبليو . ساندوز (المقيم السياسى) الى جون ١٨٧٦/٢/٧ (رقم ٢٨ - ١٥٤) .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيروودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (رقم ٢٦٩ - ٩٥) .

(٣) نفس المصدر خطاب من بيروودو الى نورثون ١٨٧٦/٧/٥ ، رقم ٦٦١ - ١٣٧) .

غير أن ليتون لم يجد من المناسب اتخاذ اجراءات ضد الفضل في ذلك الوقت ، الا انه اقترح على سالسبورى باجراء تحقيقات عن نشاط المذكور في القسطنطينية ، وأن يحاول اقناع الباب العالي باصدار بيان يستنكر فيه تصرفات العلوى (١) . وفى شهر أكتوبر ١٨٧٦ أرسلت تعليمات الى اليوت بالارادة موضوع الفضل بن علوى مع سلطات الباب العالي ، لكن دون أن يشير الى أن الحكومة التركية وراء نشاطات المذكور او يلمح الى تبعية ظهار لمسقط بأى حال من الأحوال (٢) .

بعد هذا انقطعت اخبار الفضل بن علوى حتى شهر نوفمبر ١٨٧٧ عندما تلقى البريجدير جنرال فرانسيس لوك ، المقيم السياسى البريطانى فى عدن خطابا منه ذكر فيه ، أن بعض السفن التى ترفع الاعلام الحمراء قد اخذت ترناد مياه البحر العربى ولكنه لم يستدل على هويتها ، ولعله كان يقصد بتلك الاعلام الحمراء الاعلام التركية ، وقال بأن الحكومة التركية قد اعتادت اصدار مثل تلك الاعلام للسفن التى تمارس أعمال القرصنة فى تلك المناطق ، وكان فضل يحاول أن يلفت نظر المقيم الى موضوع تلك السفن اعتقادا منه فى أن الحكومة البريطانية قد اهتمت سابقا بتنظيم الملاحة فى ممتلكات الدولة السامية (أى تركيا) نظرا لعدم وجود مثل ذلك النظام فى شبه الجزيرة العربية (٣) ، وتؤكد ليتون من المعلومات التى تجمعت لديه ، بأن الفضل قد نجح بالفعل فى توطيد حكمه فى ظفار معتمدا فى الأساس على تأييد قبائل القرا التى يقدر عددها فى ذلك الوقت

-
- (٣) نفس المصدر مجلد ١٠ من من الحاكم العام الى وزير الدولة
١٨٧٦/٩/٤ (رقم ٣٦ الادارة الخارجية السرية) .
(٢) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ١٤ من دريى
الى اليوت ١٨٧٦/١٠/٢١ (رقم ٦١٠) .
(٣) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٧ مفرق للخطاب
الخارجى (سرى) رقم ١٤ المؤرخ ١٨٧٨/٢/١ من فضل بن علوى الى لوك
رمضان ١٢٩٤ هـ سبتمبر ١٨٧٧ .
(٤٣ - بريطانيا والخليج / ٢)

بثلاثة آلاف وخمسمائة فرد كما كان هناك نحو ألفى رجل من قبائل الكثيرى تناصره أيضا . وقد استنتج لوك ، على ما يبدو أن امكانيات فضل لنشر الاضطرابات قد تزايدت ، ولذلك اقترح على حكومة الهند ارسال سفينة جربية الى ظفار ومطالبة الباب العالى بالكف عن التدخل فى شئونها . ونظرا لاشتباك الاتراك فى حرب مع الروس فى تلك الفترة فقد فضلت حكومة الهند الا تقوم بأية خطوة للضغط على حكومة الباب العالى فى هذا الموضوع ، كما ارتأت أن ارسال طراد حربي بريطاني الى ظفار قد يرفع من شأن الفضل ويزيد فى أهميته (١) .

كان هذا القرار قرارا سليما بالنسبة لاقتراحات لوك . وفى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٨ ضاقت قبائل ظفار ذرعا بحكم ابن علوى . ومما زاد العطين بلة وقوع موجة من الجفاف وتفشى الأمراض مما سبب خسائر كثيرة فى الماشية والانتاج الزراعى ، ولم تصدق هذه القبائل ما زعمه ابن علوى من أن السبب فى ذلك هو رفضها دفع الزكاة اليه . وقد تدهور مركزه أكثر بعد ان حاول تحصيل الزكاة منهم بالقوة . فضريبة الزكاة الى جانب رسم الخمسة فى المائة الذى كان يتقاضاه ابن علوى على الصادرات والواردات قد اضاف شيئا جديدا على السكان مما اضطر نحو ٣٠٠ شخص الى طلب الخدمة عند السيد تركى فى مسقط . وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى قيام ابن علوى ببناء قلعة فى صلالة لاحكام قبضته على البلاد . وفى خريف ١٨٧٨ شنت قبائل القرا هجوما على تلك القلعة ولكنهم ردوا على أعقابهم مما شجع فضل على المطالبة بتسليم المسئولين عن تلك العملية اليه ، وبمساعدة بيت كثير تم اعتقال خمسين شخصا منهم اخذهم فضل رهينة لديه ، غير أن تلك العملية حركت القلق فى نفسه فقام بإيفاد رسولين الى اليمن يطلب المساعدة من والى التركى فى صنعاء ومن شريف مكة . وقد اعطى تعليمات للرسولين بأنه فى حالة فشلهما

(١) نفس المصدر من لوك الى جاردين (سكرتير حكومة بومباي بالوكالة) ١٨٧٧/١١/٢٠ (رقم ٢٣٠ - ١٣١٧) . ومن اثيشيبون الى جاردين ١٨٧٨/١/١٤ (رقم ١٠٩) .

فعليهما أن يجمعا بعض الأتراك والعرب وأن يحضراهم الى صلالة وذلك محاولة منه لاضفاء الأهمية على مركزه فى الأوساط القبلية فى ظفار .

غير أن الحظ لم يحالفه فقد عاد المبعوثان بخفى حنين . وفى بداية ١٨٧٩ ثارت عليه قبائل كثيرة وتمكنت فى أواخر يناير ١٨٧٩ من اقصاصه عن البلاد ، فتوجه بصحبة أسرته الى المكلا ، ومنها الى جدة . وعلى الرغم من أن مبادرة بيت كثير كانت من تلقاء أنفسهم ، إلا أنها لقيت التأييد من السيد تركى . وفى أوائل ١٨٧٨ بعث زعيم بيت كثير عوض بن عبد الله برسالة الى السيد تركى يشكو فيها من تعسف فضل . وقد رد السيد تركى مؤكدا بأن ظفار تابعة لمسقط ولا دخل لتركيا فيها ، وبالتالي فلا بد من العمل لطرد فضل من ظفار ، بعد شهر من ارسال الخطاب توجه عوض شخصيا الى مسقط وأعلن ولاءه للسيد تركى ، وقد أبلغ السيد تركى العتمد السياسى فى مسقط مايلز بأنه قرر تعيين عوض واليا على صلالة ، وبعد ذلك بقليل عاد عوض لاستلام منصبه ومعه قوة من الحرس المسلح . ومنذ ذلك التاريخ ظلت ظفار تخضع لسلطين مسقط (١) .

من الصعب تحديد مدى الاهتمام الذى كانت تبديه الحكومة العثمانية بالتمرد الذى قام به فضل فى ظفار ، ومن المؤكد أنها كانت تعلم به ، ولا بد أن تكون قد اطلعت على خطة التمرد من فضل عندما كان يقيم فى مكة وأنها كانت تشجعه . كما أن من المؤكد أن السلطات التركية قد رحبت بفضل عند قدومه من الاسكندرية فى شهر مايو ١٨٧٩ كما أن احد مرافقى عبد الحميد العسكريين قد اجتمع به فى الباخرة وأعدت له مقابلة

(١) الخطابات والمرقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من لوك الى جون ٢٨/١٠ و ١٨٧٨/١١/٢٢ (رقم ٢٢٥ - ١٤١١ و ٢٥٠ - ١٥٥٦) ١/٣ و ١٨٧٩/٢/٤ (رقم ٣ و ٩ و ٤٢ و ٢٠٨) وخطاب من مايلز الى روسن ١٨٧٩/٢/٢٠ (رقم ٥٧) .

مع السلطان فى قصر يلدز • واعتبروه ضيفا على السلطان وخصص لاقامته منزل عثمان بك ياور السلطان (١) وهكذا انضم الى حاشية السلطان كواحد من المشايخ الدينيين الذين كان السلطان عبد الحميد يحيط نفسه بهم • حتى وفاته بعد أكثر من اثنى عشر عاما •

فى خطاب لمايلز ذكر المقيم السياسى بأن استعادة مسقط لسلطتها على ظفار لم تكن خطوة حكيمة وآنها لن تؤدي الى اية مكاسب ، وانما على العكس من ذلك فهى قد تفرض اعباء مالية على السلطان وتكون مصدر احراج لمسقط (٢) والواقع أن حكم السيد تركى بن سعيد لمسقط كان كله سلسلة من المواقف السياسية المحرجة • فمنذ توليه الحكم تدهور مركز مسقط • وبنهاية السبعينات من القرن التاسع عشر لم تعد مسقط تلعب أى دور فى سياسة دول الخليج ، غير أن مسئولية ذلك لا تقع كلها على عاتق السيد تركى لأن تدهور البلاد قد بدأ قبل ذلك ، أى منذ انفصال زنجبار عن السلطنة ، وانهاء عقد ايجار بندر عباس ، وظهور حركة رجال الدين فى عمان • فنتيجة للتعصب الدينى والانغلاق والجمود الذى ساد حركة رجال الدين ، انفكفت عمان على نفسها ، وانقطعت صلاتها بالعالم الخارجى • ومن ناحية أخرى فان انهيار النفوذ الوهابى فى نجد والاحساء وتزعزع مركز المسؤولين فى عمان قد ساهما بدورهما فى تدهور عمان وفى عزلتها • واذا كان السبب الأول قد ازال خطرا ماثلا وفعالا - وأن لم يكن مستمرا - وان كان له الفضل الأكبر فى توحيد الأمة العمانية ، فان السبب الثانى قد شجع المتمردين من القبائل والطامعين فى السلطة

(١) نفس المصدر مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٣ المؤرخ ١٨٧٩/٨/٤ من لوك الى نوجنت . (سكرتير حكومة بومباى بالوكالة) ١٨٧٩/٦/٥ (٩١٦ - ١٩٢) •

(٢) نفس المصدر مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من روس الى مايلز ١٨٧٩/٢/٢٧ (رقم ٩٦) •

ورجال الدين المتطرفين على محاولة زعزعة الحكم فى عمان .

ومن سوء الحظ أن السيد تركى بن سعيد لم يكن من ذلك الطراز من الرجال الذين تحتاج اليهم الأمة فى المراحل الحاسمة من تاريخها . لقد أضاع السيد تركى الفرصة التى سنحت له لتوطيد حكمه عام ١٨٧٣ بتبديده الاموال التى حصل عليها من معونة زنجبار فى ذلك العام . وفى هذا الصدد كتب صمويل مايلز عن السيد تركى يقول : -

« كانت تلك الفرصة بالنسبة للسيد تركى هى الفرصة التى لن تتكرر لو أنه انتهزها لتدعيم مركزه وتوطيد حكمه . ولكنه على أية حال كان حاكما قصير النظر ولم يدرك أهمية حشد موارده والاحتفاظ بأرصدة احتياطية لديه . كما كان ضعيف الارادة منساقا لعواطفه . وقد ظل رصيده يتدفق على القبائل فى داخلية عمان دون حساب . وأخذت القبائل تزور مسقط لصرف المنح والمعونات . وقد بقيت هذه القبائل هادئة طالما كانت تحصل على ما تريده من أموال من السلطان . وقد رفعت المخصصات التى كانت تدفع لزعماء القبائل الى الضعف . كانت تلك الفترة هى الفترة الذهبية لحكم السيد تركى الا انها لم تطل ، وكان من نقاط الضعف البارزة فى السيد تركى اعتماده على بعض الخدم والمقربين فلم يعين له وزراء أو مستشارين اكفاء لاسداء المشورة اليه . وبذلك التصرفات فقد اساء السيد تركى لا الى نفسه فحسب ، وانما الى أصدقائه ومؤيديه » (١) .

ونظراً لضعف سلطة الدولة فى عهد السيد تركى فقد وجدت حكومة الهند نفسها مضطرة الى التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، رغم انها كانت تؤثر أن تقصر تدخلها على المحافظة على الرعايا البريطانيين الهنود

(١) الرسائل والمرقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨/١٢/١٨٧٤ من مايلز الى روس (رقم ٤٤٩ - ١٨١) .

المقيمين فى مسقط وعلى مصالحهم التجارية فى السلطنة ، ولم تتدخل لحماية حكم السيد تركى الا فى مناسبة واحدة .

وفى شهر يناير ١٨٧٤ تدهور مركز السيد تركى فى عمان بشكل خطير عندما قام الشيخ صالح بن على زعيم الحرث بالهجوم على مسقط والاستيلاء عليها وفرض شروط قاسية على السيد تركى فى مقابل الانسحاب من العاصمة . وقد انتهز السيد ابراهيم بن قيس شقيق السيد عزان تلك الفرصة فقام فى شهر مارس بتحريض قبائل منطقة الباطنة ضد السيد تركى ، وقد نجحت خطته مع يال سعد ، وهى القبيلة الهناوية الرئيسية فى الباطنة ومن المؤيدين للسيد عزان سابقا . وبذلك القوات القبلية شن السيد ابراهيم بن قيس هجوما على المصنعة . وقد خشى المجاور مايلز على الهنود المقيمين فى المصنعة فغادر مسقط على الطراد فيلوميل يوم ٨ مارس وعند وصوله البلدة وجد أن الحماية تتعرض لنيران كثيفة من قوات السيد ابراهيم ، كما نهبت الأسواق من جانب رجاله . وقد اجتمع مايلز بالسيد عزان وطالبه برد المسروقات الى أصحابها الهنود أو دفع ثمنها . ولقد حاول السيد ابراهيم التخلص من اعطاء رد مباشر ، ثم بعد يومين استولى على الحماية . ولكن مايلز عاد فحذره بأنه سوف يضطر الى قصف القلعة وتدميرها اذا لم يسحب قواته ويدفع قيمة الخسائر التى تعرض لها الهنود المقيمون هناك (١) وصل روس الى مسقط يوم ٢٦ مارس على متن الطراد « رايفلمان » وبرفقته السفينة المسلحة « هيوروز » بعد أن تلقى تعليمات من الهند عن تمرد ابراهيم بن قيس . وبعد سيقز مايلز عاد السيد ابراهيم بن قيس فاحتل المصنعة ، وكانت فى قبضته عند وصول روس يوم ٢٧ مارس . وقد أصدر روس أمرا يقصف

(١) نفس المصدر مجلد ١٧ مرفق للخطاب الخارجى : (سياسى)

٧٤ المؤرخ ١٧/٤/١٨٧٤ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند

١٨٧٤/٣/١٤

قوات إبراهيم المتمركزة في الحامية ، وفي نفس الوقت حذر من أن
سيُعتبر مسؤولاً عن جميع الخسائر التي تلحق بالرعايا اليهود بسبب نهب
ممتلكاتهم .

لقد ذهبت جهود السيد تركي لأخضاع السيد إبراهيم ويال سعد
للسلطة أدراج الرياح ، ففي منتصف شهر مايو احتل يال سعد بلدة
السويق ولم ينسحبوا منها إلا بعد وصول مايلز على ظهر الطراد ماجبي .

« وفي الأسبوع الأول من يونيو عندما هدد بضربهم إذا لم يدفعوا
تعويضات للتجار الهنود ، ولهذه الأسباب توجه روس في آخر يوليو إلى
المصنعة وبصحبه الطرادان « ماجبي » و « وفيلوميل » بالإضافة إلى
السفينة المسلحة « هوروز » التابعة للممثلة وفرقاطة السيد تركي
« رحمانى » وكان يصحبهم ٣٥٠ جندياً . وقد رفض يال سعد الاستسلام ،
إلا أنهم عادوا فادّعوا للأمر بعد أن أطلقت عليهم بعض القذائف ، فقبلوا
دفع التعويضات والخضوع لسلطة السيد تركي مقابل أن يكفلهم السيد
تركي حتى يتمكنوا من دفع التعويضات المستحقة عليهم (١) .

وهكذا تراكمت الأسباب بحيث اقتنع السيد تركي بن سعيد بأن
التغلب على تلك المشكلات يكمن في الدعم العسكري البريطاني له . وفي
يناير ١٨٧٤ وأثناء الهجوم الذي شنّه الشيخ صالح بن علي ، تم تفويض
زيوس بتقديم المساعدة إلى السيد تركي إذا طلب ، وضمن المسافة التي
تصل إليها مدفعية السفن الحربية . ولعل السيد تركي قد تصوّر كما
أشار مايار في أكتوبر ١٨٧٤ بأن المساعدة العسكرية التي قدمت إليه
للاحتفاظ بحكمته في منسقط ومطرح هي التزام ثابت من جانب الحكومة

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ١٨ من الحاكم العام
إلى وزير الدولة ٢٨/٧ و ٢٥/٨/١٨٧٤ (رقم ١٣٧ و ١٥٥٠ الإدارة الخارجية
السياسية) ومرفق بالأخير نسخة من خطاب المقيم السياسي إلى وزير
خارجية الهند ٣٠/٧/١٨٧٤ (رقم ١٨٠٠ ب ٨٧٩) .

البريطانية لدعمه (١) . أما نورث بروك فقد كان يساوره القلق من احتمال أن يتصور السيد تركى ذلك ، وبالتالي فقد طلب من روس بأن يوضح للسيد تركى فى حدود التزامات حكومة الهند بتأييده ، كما جاء فى البيان الصادر فى العام السابق . وعلى الرغم من تأكيد روس من عدم التزام الحكومة البريطانية بالمساعدة غير المحدودة للسيد تركى ، إلا أنه لم يكن متأكدا تمام التأكد من أن التعهد البريطانى للسيد تركى كان بتلك الدقة والوضوح . وبالتالي فقد أحال مذكرة الحاكم العام الى المعتمد البريطانى فى مسقط الاطلاع والتنفيذ . ومن ناحية أخرى لم يكن مايلز متأكدا هو الآخر ما اذا كان هو الذى قام بابلاغ تلك الايضاحات الى سلطان مسقط او روس . ومع ذلك فقد كان مايلز متأكدا من أمرين : الاول أن تعهدا خطيا لم يسلم الى السيد تركى ، والأمر الثانى أن تعهدا مطلقا وغير مشروط لم يعط اطلاقا الى السيد تركى . أما اذا كان السيد تركى قد فهم مضمون ذلك الاجراء أم لا ، فتلك مسألة أخرى .

وقد أدى هجوم الشيخ صالح بن على على مدن السلطنة وتمرد السيد ابراهيم بن قيس الى تدهور الروح المعنوية للسيد تركى لدرجة انه ذكر لمايلز فى مارس ١٨٧٤ بأنه يفكر فى التنازل عن الحكم والاقامة فى جواذر ، كما ذكر بأن متاعبه المالية والصحية واستمرار حركة العصيان بين القبائل الداخلية قد جعلت استمراره فى السلطة أمرا مستحيلا . غير أن مايلز نصحه ألا يتسرع فى اتخاذ مثل تلك الخطوة ، واقترح عليه تعيين مستشار خاص له يخفف عنه من أعباء ومسئوليات الحكم . وبعد شهر عاد السيد تركى فذكر لمايلز انه سيعمل بنصيحته ولذلك فقد قرر أن يستدعى أخاه السيد عبد العزيز الى مسقط . غير أن مايلز لم يكن يتوقع منه ذلك ، فقد كان أخوه السيد عبد العزيز يعيش تحت الإقامة الجبرية

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨/١٢/١٨٧٤ من اتشيسون الى روس ١٢/١٢/ ١٨٧٤ (رقم ٢٧٤٩ الادارة الخارجية) .

فى كراتشى ، بعد المحاولة التى قام بها للاستيلاء على السلطة فى جواذر . وبالرغم من أن السيد تركى لم يكن يثق فى أخيه السيد عبد العزيز . إلا أنه كان مضطرا الى الاستعانة به . وفور علم روس بقرار السلطان توجه الى مسقط ليتأكد من ذلك الأمر . واثناء اجتماعه بالسيد تركى ذكر الأخير بأنه لا ينوى تعيين أخيه فى منصب مستشار له ، إلا أنه قال بأنه سوف يشعر بارتياح أكبر لو ضمننت حكومة الهند سلوك أخيه فيما لو عاد الى البلاد . ولكن روس أجاب بالنفى ، وإن كان قد أبدى استعداد المسئولين البريطانيين فى التوسط فيما بين الأخوين لتسوية الأمور . وعلى الرغم من أن روس كان يوافق مايلز على عدم عودة السيد عبد العزيز الى مسقط ، إلا أنه صدم صدمة عنيفة من جراء تدهور الوضع فى السلطنة بحيث أصبح مقتنعا بأن عودة السيد عبد العزيز لن تقدم أو تؤخر ، وإن كان قد توقع أن يكون لوجوده فى مسقط دفع للروح المعنوية للسيد تركى . وعلى أى حال فقد كان المسئولون فى الهند على استعداد للإفراج عن السيد عبد العزيز . وفى أوائل شهر مايو توجه روس الى كراتشى . وأخذ تعهدا كتابيا من السيد عبد العزيز التزم فيه بشروط أخيه السيد تركى لعودته الى البلاد ، وتضمن التعهد أولا الولاء للسيد تركى ، وعدم الاشتراك فى أية محاولات أو مؤمرات للإطاح به ، وللتمسك بالتزامات السلطنة تجاه الحكومة البريطانية بمقتضى المعاهدة الموقعة بينهما وبالعامل بالنصائح البريطانية . وفى الأسبوع الثانى من مايو عاد روس الى مسقط مصطحبا معه السيد عبد العزيز ، وقد رحب به السيد تركى ترحيبا حارا . وفى اليوم التالى تولى السيد عبد العزيز قيادة السرية التى رافقت روس الى المصنعة لمواجهة غزو يال سعد .

من بين الأسباب التى ساهمت فى تدهور وضع السيد تركى هى تخليه عن قبائل الفافرية التى جاءت به الى السلطة ، وهى بنو بو على والجنية وبنو ريام . وقد حدث هذا التحول فى موقفه بعد الهجوم الذى شنّه الشيخ صالح بن على زعيم الحرث على مسقط . وهكذا أخذ السيد تركى يتملق الهناوية خوفا من قيامهم بحركة أخرى ضده ، وكانت النتيجة أنه فقد حلفاءه القدماء . وقد ضاعف من هذه الأخطاء تبديده الأموال على

زعماء الهناوية والتودد اليهم متجاهلا حلفاءه ومؤيديه . وطوال صيف وخريف ١٨٧٤ اختدم القتال بين قبائل الهناوية والغافرية في عمان الشرقية والوسطى في نزوى وازكي وبركة الموز عاصمة بني ريام سكان الجبل الأخضر ، وفي أغسطس توجه السلطان تركي بن سعيد الى المنطقة الداخلية في محاولة لوقف اراقة الدماء بين العمانيين ، ونجح في عقد هدنة مؤقتة بين اطراف النزاع وقد اثارت وساطته استياء قبائل الغافرية الذين راوا في الحل اجحافا بحقوقهم فيما يتعلق باستعادة بركة الموز التي كانت قبائل الهناوية قد استولت عليها قبل وصول السيد تركي ، ومع ذلك فقد فشل السيد تركي في حمل الأطراف على احترام شروط الهدنة ، مما اثار ضده قبائل بني ريام . وقد نشب القتال من جديد في الخريف واستمر طوال الشتاء ، وقد برهنت تلك الاحداث عن عجز السيد تركي عن وضع الأطراف المتنازعة عند حدها وانتهز خصومه من رجال الدين تلك الفرصة لتأليب الراى العام عليه باستغلال تلك الحزازات في خدمة اغراضهم .

في نهاية العام ازداد وضع السيد تركي سوءا . . فقد كان ضعف السلطنة وعدم استقرار الأوضاع في البلاد قد انحدر بها الى اسوأ درجات التدهور ، هذا هو الوصف الذي اطلقه المعتمد السياسى البريطانى في مسقط على حال السلطنة في شهر فبراير ١٨٧٥ . وتعود اسباب ذلك في المقام الأول الى تصرفات السيد تركي نفسه ، فقد احاط نفسه بشلة من المتزلفين والمتنفعين ولم يعتمد على الرجال الأكفاء في ادارة شئون الدولة . وكان اقرب المقربين اليه شخصا يدعى معش كان يكره كلا من السيد عبد العزيز ومايلز . وقد ذكر مايلز في رسالة الى روس عن ذلك الشخص بانه كان يائعا متجولا لقصب السكر ، وبالرغم من ان زاتبه الشهري الذى كان يتقاضاه من السيد تركي لا يتجاوز ١٥ ريالاً الا انه جمع ثروة تربو على ٤٠٠٠ ريال . لم يؤيد روس اقتراح مايلز باشارك السيد عبد العزيز في شئون الحكم ، كما لم يؤيده الحاكم العام وذكر بانه من الأفضل ان يتجنب المعتمد البريطانى في مسقط التدخل في شئون

أفراد الأسرة الحاكمة بل وفي شئون عمان . جاء ذلك فى رسالة نورث بروت المؤرخة فى شهر ابريل ١٨٧٥ ردا على اقتراح مايلز .

وفى الأسبوع الاخير من مايو عاد السيد تركى فابلغ مايلز انه ينوى التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد للإقامة فى كراتشى بالهند ، وترك شئون الحكومة لأخيه عبد العزيز ، نظرا لانه لم يعد يستطيع أن يتحمل أعباء الحكم وتصرفات القبائل وخطورتها . وكان السيد تركى يعنى أن محاولات التوفيق التى كان يقوم بها بين أوساط القبائل تشكل عبئا عليه . فقبل أشهر قليلة كان السيد تركى قد فصل أفراد الحامية فى مسقط وأكثرهم من يال وهيبة وعين مكانهم أفرادا من بنى بوحسن ، وقد بقى بعض المفصولين فى مسقط ، وفى شهر مايو ثار عليه هؤلاء بعد وصول جماعة من بنى بوحسن الى مسقط للمطالبة بحصتها من المنح . وأصبح السيد تركى هدفا لنقمة رجال هاتين القبيلتين اللتين هددتا بنهب العاصمة . وقد أصيب السيد تركى بالذعر لدرجة انه فى احدى الليالى تسلل من قصره ولجأ الى احدى السفن التجارية الراسية فى مسقط ، وقد تمت تسوية الخلاف مع المتمردين ، غير أن جماعة يال وهيبة رفضت التسوية وغادروا مسقط فى أواخر الشهر بعد أن أقسموا بالعودة الى مسقط مع عدد أكبر من رجال قبيلتهم (١) .

وفى شهر يوليو عاد هؤلاء الى مسقط بعدد يقدر بـ ٥٠٠ رجل وأعلنوا أنهم قد وصلوا لخلع السيد تركى وتعيين أخيه السيد عبد العزيز سلطانا على البلاد . وقد وافق السيد تركى على جميع مطالبهم بعد أن خاف على مركزه . وقد بعث مايلز ببرقية عاجلة الى المقيم يبلغه فيها بأن الأمور قد تدهورت ، وأن السلطان قد أصبح عاجزا عن السيطرة على الموقف . وغادر روس بوشهر فى سفينتين البريد عند وصولها هناك بتاريخ

(١) نفس المصدر مجلد ٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٧٦ المؤرخ ١٣/٩/١٨٧٥ من مايلز الى روس ١٤ و ٢٨/٥/١٨٧٥
رسميا - ٨٢ و ٢٣ - ٨٥)

١٦ يوليو ووصل مسقط يوم ٢٠ منه . وقد بعث بتقرير الى حكومته عن
احداث مسقط ، وقد تسلم ردا من حكومة الهند بالامتناع عن التدخل
ومحاولة بذل ما فى وسعه ووسع مايلز لاقناع السيد تركى بعدم التنازل،
إما اذا اصر السيد تركى على قراره فقد طلبت اليهما حكومة الهند بأن
يتركاه وشأنه ، وعند اجتماع روس بالسيد تركى فى مسقط تأكد المقيم
من ان السيد تركى لم يعد بالفعل قادرا على الاستمرار وبأنه قد فقد
الثقة فى نفسه . وفى تقرير روس عن وضع السلطان ذكر بأن سموه يائس
ومهموم ومتأكد من انه أصبح عاجزا عن القيام بمسؤولية الحكم او
السيطرة على الموقف . وعند سؤال روس له عما اذا كان يتوقع
اضطرابات يقوم بها رجال القبائل رد بالنفى وقال بأن مطالب القبائل قد
لبيت كلها وليس هناك خوف من قيامهم بأى عصيان .

لقد لاحظ روس بأن السيد تركى قد أصبح اقل رغبة فى التنازل
عن الحكم مما كان عليه قبل سبعة اسابيع . ولكن روس لم يحاول اطلاقا
التأثير عليه . وبعد أن نصح روس المقيم السياسى بانتهاج نفس السياسة
سافر الى يوشهر . وبعد عشرة أيام من سفر المقيم نشب خلاف بين
السيد تركى وأخيه السيد عبد العزيز . وقد زعم السيد عبد العزيز بأن
السلطان تركى قد عينه مشرفا على حاميات مسقط ، وأنه لذلك قد طلب
عزل قائدى قلعتى الجلالى والميرانى واتهمهما باختلاس مصروفات الحاميتين
وبعدم الكفاءة ، كما طلب تعيين زعيمين من شيوخ بنى بوخسن مكانهما .
غير أن السيد تركى رفض اقتراح أخيه ، مما دعا السيد عبد العزيز الى
التفكير فى ترك الخدمة عند أخيه . وقد ساورت مايلز الشكوك فى
تصرفات عبد العزيز واحتمال أن يحاول كسب زعماء الهناوية ورجال
الدين فى داخلية عمان الذين أخذوا يتدفقون على العاصمة . وقد كتب
مايلز تقريراً الى روس فى موضوع رجال الحاميتين فى مسقط ، وذكر
فيه أن سبب رفض السلطان تعيين قائدين جديدين يعود الى أن قائد حامية
الميرانى رجب وهو من أصل بلوش ، معروف بأنه قاتل الامام الخليلي ،
ولهذا فقد كان رجال الدين فى عمان ناقلين عليه وكان يهددون باغتياله .
ولكن السلطان فى اعتقاده لا يبالي حتى لو تمكن العمانيون من اغتيال

رجب أو أسره . وكان يقول بأن العمانيين هم الذين كانوا يحرضونه على رجب في محاولة منهم لكسب عبد العزيز الى صفهم (١) .

وفي يوم ١٣ أغسطس صرح السيد تركي للمعتمد البريطاني في مسقط بأنه قد قرر بصفة نهائية تسليم مقاليد الحكم الى أخيه السيد عبد العزيز كاجراء مؤقت ، وبأنه يعتزم الإقامة في جواذر ، وطلب من مايلز أن يتوسط له مع أخيه للوصول على تفاهم حول هذه المسألة . وعند اجتماع مايلز بالسيد عبد العزيز وجد عنده الاستعداد لقبول عرض أخيه السيد تركي غير أنه أشار الى العجز في الميزانية وما تطلبه ادارة الدولة من أموال ، واستشاره حول نظام الحكم فيما لو أصر العمانيون على تطبيق نظام الامامة في البلاد . كما طلب بتسليم القلعتين اليه . ولكي يضغط على أخيه لتنفيذ هذا الطلب اجتمع المئات من رجال القبائل في مسقط يوم ١٥ أغسطس وهددوا بنهب العاصمة اذا لم تسلم القلعتان الى السيد عبد العزيز وقد اضطر السيد تركي الى الاذعان واصندر امره بتسليم القلعتين ، ثم انسحب هو الى السفينة « رحمانى » فى المساء واستأذن مايلز فى التوجه الى جواذر على الطراد البريطانى « رايفلمان » الذى كان فى مسقط فى ذلك الوقت . وقد اجابه مايلز الى طلبه وغادر السيد تركي الى جواذر .

عند مغادرة السيد تركي مسقط كان فيها ما لا يقل عن ٧٠٠ من رجال القبائل العمانية ، ثم وصل الشيخ صالح بن على زعيم الحنث فى اول سبتمبر يصحبه عدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ آخرين . وهكذا وجد السيد عبد العزيز نفسه محاطا بهذا العدد الكبير من رجال القبائل ، ولهذا طالب من مايلز أن يدفع له مبلغا تحت الحساب من المعونة ، غير أن

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ١٩٦ المؤرخ ١٤/١٠/١٨٧٥ من مايلز الى روس ١٨٧٥/٨/١٩ (رقم ٣٤٦ - ١٢٦)

مايلز لم تكن لديه الصلاحيات التي تخوله تلبية طلب السيد عبد العزيز في الوقت الذي استمر رجال الدين العمانيون يتدفقون في اعداد هائلة الى العاصمة لتعزيز موقف العناصر الثائرة واستغلال نعمتهم . وقد نصب الشيخ صالح بن علي زعيم الحرت نفسه مستشارا للسلطان عبد العزيز ، ولكن الهدف الحقيقي الذي كان يسعى اليه هو أن يتمكن من تنصيب نجل السيد عزان الشاب اماما لعمان ، وبأن يكون هو الوصي عليه . غير أن السيد عبد العزيز كانت له هو الآخر طموحاته الخاصة ، ولذلك فقد فضل أن يركب بنفسه موجة التعصب الديني .

وفي نهاية شهر سبتمبر وصل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الى مسقط مع رهط كبير من قومه لكي يقبض هو الآخر نصيبه من المنح والعطايا . وقد مكث ثلاثة اسابيع ، وقد عاد وفي جيبه مبلغ ١٠٠٠ ريال دفعت اليه من خزينة السيد عبد العزيز الخاوية ، كما تكلفت الخزينة مبلغ ٥٠٠ ريال اخرى نفقات اقامته هو واتباعه . وأن الفائدة الوحيدة التي جناها السيد عبد العزيز من زيارة حاكم أبو ظبي هي أنه قد نجح في اقناع الشيخ صالح بن علي زعيم الحرت بالعودة الى منطقته . ويبدو ان زيارة زعيم الحرت الى مسقط قد اثارت حسدا وغيرة من المتطوعين الى المناصب ، ولهذا ففي الأسبوع الاول من أكتوبر شد الشيخ صالح زعيم الحرت الرجال الى الشرقية ، ربما للاشراف على مصالح أسرة آل بوسعيد في المنطقة .

وعلى الرغم من التتابع السريع للأحداث منذ سفر السيد تركي عن مسقط ، الا ان السيد عبد العزيز لم ييأس أو يفقد الامل نتيجة لتلك الأوضاع وظل يتحين الفرص للوثوب الى السلطة ، ولعله كان يتوقع ان يساعدته رجال الدين في الوصول الى هدفه . وقد اشار مايلز في تقرير له بأن نفوذ رجال الدين في تعاضم في مسقط . فقد صدرت أوامر بحظر الرقص والموسيقى غير أن هذا الاجراء لم يؤيده الجمهور . ولكنه بالنسبة

السيد عبد العزيز كان تنازلا حتميا للاتجاه المستحكم (١) غير أن السلطات الحاكمة في الهند لم تكن تهتم بما كان يجرى في مسقط وقد أوعزت الى روس : « انه في حالة اعلان السيد عبد العزيز نفسه حاكما على مسقط ، فانه يتعين على الكولونيل مايلز بأن يمتنع عن التدخل (٢) وفضلا عن ذلك فقد كان مايلز نفسه قد ضاق ذرعا بأحداث مسقط حتى أنه غادرها الى صحار في منتصف نوفمبر ، ومن صحار توجه الى واحة البريمي ثم عاد من هناك الى مسقط (٣) » .

وبعد أشهر ثلاثة قضاها السيد تركي في جواذر عاد فغير رأيه بخصوص تنازله عن العرش ، وعلى الأخص بعد أن أيقن بأنه لا يستطيع ان يحقق ما يريد وانما عليه ان يقبل ما تملبه عليه الظروف ، بسبب أطماع أخيه السيد عبد العزيز التي انكشفت تماما .

في خريف عام ١٨٧٣ غادر السيد سالم كراتشي ، وفي شهر ديسمبر في نفس العام قاد هجوما مفاجئا على جواذر ، ومن هناك شق طريقه الى فارس ثم منها الى قشم في بداية عام ١٨٧٤ وهناك عاش يقاسى من الوحدة والكآبة معتمدا في معيشته على المعاش الصغير الذي عينه له عمه السيد تركي ، وبقي هناك حتى شهر سبتمبر ١٨٧٥ عندما جهزه تنازل السيد تركي عن الحكم على القيام بمحاولة للاستيلاء على

-
- (١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) ٣٨ المؤرخ ١٨/٢/١٨٧٦ من مايلز الى روس ١٨٧٥/١٠/١ (رقم ٣٩٥ - ١٤٥٠) .
- (٢) نفس المصدر من هنفي الى روس ١٨٧٥/١٠/٢٦ (رقم ٢٩٨) . إما عن أحداث شهر سبتمبر وأكتوبر في مسقط انظر خطاب مايلز الى روس ٢ و ٩/١٦ و ١٥/١٠ و ٢٩/١٠/١٨٧٥ (٣٩٥ - ١٣١ و ٣٨١ - ١٣٦ و ٣٩٥ - ١٤٥ و ١٠/١٠ - ١٥٢ و ٤٤٥٠ - ١٥٨) .
- (٣) للاطلاع على تفاصيل رحلته انظر « في الطريق بين صحار والبريمي في عمان » مجلد الجمعية الآسيوية البنغال (١٨٧٧) .

السبب في مسقط ، وقد لفت السيد عبد العزيز نظر مايلز الى نشاط السيد سالم واحتمال نزوله في صور ، بامل أن يزحف من هناك على مسقط ، وقد أوعز مايلز الى قائد الطراد « دافين » الموجود في مسقط بالتحرك للقبض على السيد سالم . وفي يوم ١٠ أكتوبر التقى الطراد بهركين في مكان ما من ساحل الباطنة ، وكان السيد سالم في احدهما ومعه ٤٠ مسلحا ، وقد جرى به الى مسقط ووجه مايلز اليه تهمة محاولة استغلال الأوضاع في عمان ، غير أن السيد سالم انكر التهمة وذكر بأنه إنما حضر للاستفسار عن المعاش المخصص له لأنه خشي أن يتوقف عند هذا المورد كنتيجة لاعتزال السيد تركي الحكم ، غير أن مايلز أمر بتسفيره الى الهند حيث آودع في سجن قلعة حيدر اباد الهند ، وظل هنا يتقاضى معاشه الى أن توفي من مرض الجدري يوم ٧ ديسمبر عام ١٨٧٦ (١) .

كان السيد عبد العزيز في الواقع السبب الرئيسي لمتابع السيد تركي ، وفي ٨ ديسمبر غادر السيد تركي جواذر في إحدى السفن الشراعية تصحبه حاشية صغيرة ، وفي ١٣ ديسمبر خرج السيد عبد العزيز من مسقط متوجها الى المنطقة الداخلية في عمان ، وفي ليل ذلك اليوم تسلس السيد تركي عبر الشاطئ الى مدينة مطرح ومعه نحو ٣٠٠ رجل من قبائل الفافرية وجماعة صغيرة من الوهابيين ارسلهم اليه وإلى صحار واستطاع بتلك القوة احتلال المدينة بسرعة . وعند وصوله الى مسقط رفض الحرس من بنى بوحسن أن يفتحوا له البوابة ، ولكن في يوم ١٩ تمكن رجال السيد تركي من احتلال منطقة المرتفات بمسقط واخذوا يتأهبون للهجوم على قلب المدينة ، لكن السيد تركي أرجأ العملية بعد أن طلب مايلز ذلك حتى يتمكن التجار الهنود من نقل ممتلكاتهم الى السفن

(١) مرفق الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٤/١٢ (رقم ٨٩ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق معه نسخة من خطاب مايلز الى روس ١٨٧٥/١٠/١٩ (رقم ٤٢٢ - ١٥٣) ومجلد ١٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٧/١/١٩ (رقم ٦ الادارة السياسية الخارجية) .

الزاسية في الميناء ، وفي يوم ٢١ ديسمبر سلمت الحاميتان في مسقط
غير أن رجالها اشترطوا أن يسمح لهم بالدفاع عن الحاميتين بعشرة أيام
قبل دخول قوات السلطان ، وذلك لكي يثبتوا ولاءهم للسيد عبد العزيز .
وكان كل من مايلز وروس يتفقدان الطريقة التي استخدمها السيد تركي
لازاحة أخيه وكانت عملاً آخرق . فقد جاء في تقرير روس الى اتشيسون
« اننى اتفق مع الكولونيل مايلز بأن صاحب السمو السيد تركي قد تصرف
بطريقة متسرعة ومخالفة للقواعد السياسية . وأنه بهذا العمل قد أغلق الباب
لأى تفاهم مع أخيه السيد عبد العزيز مما سيؤدي الى حدوث تمرد
عليه (١) غير انه لم يكن أى من نورث بروك واتشيسون يهمله شيء من أمر
هذه الصراعات المحتملة بين افراد أسرة آل بوسعيد ، ولهذا فقد أوعز
اتشيسون للى روس بالتزام الحياد في ذلك الصراع الا اذا وقع تهديد
مباشر للمصالح البريطانية (٢) »

ويبدو أن اقامة السيد تركي في جواذر قد قوت من روحه المعنوية
وردت اليه الثقة في نفسه . فبعد هجوم قام به السيد تركي على مدينة
سمائل في داخلية عمان اضطر أخوه السيد عبد العزيز الى اخلاء الحامية
والانسحاب الى المنطقة القريبة لتعبيئة القبائل وقد تمركز في الشرقية
ولكنه لم يوفق ، فلجأ الى الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث في مدينة
القابل ومن هناك بعث في شهر فبراير برسالة الى المعتمد السياسى
البريطانى يرجوه التوسط مع أخيه لحسم الخلاف ، وقد أحال مايلز رسالة

-
- (١) نفس المصدر مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٣٨
المؤرخ ١٨٧٦/٢/١٨ من روس الى اتشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم
١٣٥٧ - ٣١٨) .
(٢) نفس المصدر من وزير خارجية الهند الى المقيم السياسى
١٨٧٦/١/١١ أيضاً من مايلز الى روس ١١ و ١٨٧٥/١٢/١٢ (رقم
٣٠٨ - ١٧٥ و ٥٢٩ - ١٨٣) ١٨٧٥/١٢/١٦ .
و (٤٤ - بريطانيا والمخليج / ٢٠٢)

السيد عبد العزيز الى المقيم روس الذى رد عليه بأن التعليمات التى وصلتته من اتشيسون لا تمنع المسؤولين البريطانيين من التوسط بين أفراد أسرة آل بوسعيد سيما وأنه تلقى من السيد تركى رسالة مماثلة * وعلى هذا الأساس أبرق روس الى مايلز بالموافقة على الوساطة شريطة الا تلزم الحكومة بأية ضمانات وقد وقع الاختيار على قريات على بعد ثلاثين ميلا عن مسقط مكانا للاجتماع ، وفى ١٩ مارس غادر مايلز الى قريات على ظهر الطراد «نمبل» غير أن السيد عبد العزيز عاد فغير رأيه فيما يختص بمفادرتة عمان لأنه يخشى لو فعل ذلك أن يقوى مركز خصومه فى التنافس على الحكم داخل عمان * وهكذا نفّض مايلز يده من مسألة الوساطة وتبناها الشيخ صالح بن على زعيم الحرث ، غير أن محاولات زعيم الحرث لم تسفر عن أى نتيجة وظل السيد عبد العزيز يتنقل داخل عمان مسببا تهديدا لمركز السيد تركى *

غير أن اوضاعا أكثر خطورة بدأت تطل براسها فى الداخلية ابان النصف الاخير من عام ١٨٧٦ * فبعد أن عاد السيد تركى من جواذر أخذ يحاول كسب ود خلفائه السابقين غافرية عمان ، وبصفة خاصة بين قبائل بنى بوعلى سكان جعلان ، ويدير ظهره لقبائل الهناوية وبنى بوحسن وبال وهيبة ، وأمر باعتقال الشيخ حمد بن سعيد الجحافى شيخ يال وهيبة والزج به فى السجن * وعند الافراج عن هذا الشيخ فى صيف ١٨٧٦ توجه على الفور الى المناطق الوسطى من عمان فى محاولة لتعبئة الاتحادات القبلية ضد السلطان تركى ، كما انضم اليه قبائل بنى بوحسن الدين طردهم السيد تركى ، وفى شهر سبتمبر تحرك ومعه نحو ١٠٠ رجل فأغار على بلدة السيب التى تبعد عن مسقط بثلاثين ميلا تقريبا * وبمجرد أن علم مايلز بخطة الجحافى كلف الطراد البريطانى «العرب» بالابحار الى السيب والوصول اليها قبل أن يصل الجحافى حتى يمكن نقل الرعايا الهنود وممتلكاتهم فيها * وقد أمر السيد تركى بحشد قوة كبيرة من الجيش للتصدى للجحافى واشترك أفراد من قبيلة الدروع مع تلك القوة * وفى نهاية سبتمبر تحركت قوات السيد تركى من بركا ، الا ان الجحافى وجه هجومهم على بلدة صحم ، واستولى على سلع وبضائع من التجار الهنود قدر ثمنها بخمسة آلاف روبية هندية * وعلى الرغم من أن قوات السيد تركى

كانت ترابط في منطقة قريبة من قوات الجحافي الا أنه لم يفعل شيئا لوقفه .
وغادر مايلز فقط على الطراد « رايفلمان » قاصدا بركا . فوجد السيد تركي
في وضع يائس وغير قادر على القيام بأي إجراء حتى لو انه اراد ذلك . وقد
استاء مايلز من موقف السيد تركي فأبحر الى صحار ، وكان ينزل في القرى
الساحلية لتحذير التجار الهنود من الجحافي . وعاد السيد تركي الى مسقط
في نهاية الشهر بعد ان دفع ألفي ريال الى القبائل مقابل سكوتها . وفي نهاية
السنة عاد الجحافي الى مسقط رأسه ، مما دفع حكومة الهند الى أن تبث
بتقرير الى مكتب شئون الهند تبلغها في كثير من الشفاؤل بانتهاء تمرد الجحافي
وعودة السلام الى ربوع عمان .

ان نجاح الجحافي قد شجع القبائل العمانية الأخرى المناوئة للنظام
وعلى الأخص بنى بوحسن وبنى رواحة والحجريين بأن تحدو حذوه . وخلال
شتاء ١٨٧٦ - ١٨٧٧ أقامت هذه القبائل تحالفا فيما بينها ولكنه كان تحالفا
مهلهلا . وانتقلت الحركة الى منطقة الشرقية حيث انضم اليها في شهر
ابريل ١٨٧٧ زعيم الحرث الشيخ صالح بن علي الذي تولى قيادة ذلك التحالف
القبلي . وفي بداية شهر يونيو وبتهريض من (مطاوعة عمان) علماء الدين
الذين كانوا ناقلين على بعض مظاهر النظام القائم في مسقط وعلى الأخص اقدام
السيد تركي على حظر تجارة الرقيق ، أعلنوا تمردهم ضد السلطان تركي ،
وسبق ذلك خطاب بعث به الشيخ صالح بن علي زعيم التحالف في ٩ يونيو
الى المعتمد السياسي البريطاني في مسقط بي . جي . سي . روبرتسون ابلفه
فيه بأنه تولى قيادة تحالف من القبائل تضم الحرث والحجوس والحجريين
والعوامر ويال وهيبة وبنى رواحة وبنى بوحسن وأنه يعتزم القيام بهجوم على
مسقط وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين المقيمين في العاصمة .
كان روبرتسون قد تسلم عمله كمعتمد سياسي لقوة في مسقط خلفا لمايلز ولم
يكن في الواقع ملما بالتركيبات القبلية في عمان ، ولم يكن يعرف طبيعة ذلك
التحالف وقوته . ولحسن الحظ كان مايلز لا يزال في مسقط ، فقرر
روبرتسون أن يستفيد بمعلوماته وخبرته في مواجهة تلك الازمة . وقد اتضح
بأن خطة القبائل قد نظمت بدقة ، فقد ذكر السيد تركي لروبرتسون بأن كافة

العناصر القبلية التي كان من المفروض أن تقف الى جانب السيد تركى قند
تعارض عليها التحرك ، وذلك بسبب الخلافات والانقسامات التي دبت في
صفوفها . كما لم تكن توجد أية سفينة حربية بريطانية في مسقط ، والطراد
الوحيد الذي كان هناك قد غادرها يوم ٨ يونيو للقيام بأعمال الدورية بالقرب
من ساحل رأس الحد وللبحث عن المتعاملين في تجارة الرقيق .

وفي يوم ١٤ يونيو شوهدت طلائع قوات الغزو في ضواحي مدينة
مطرح وقبيل ذلك بساعات قام كل من روبرتسون ومايلز بجولة في مطرح
لتحذير التجار الهنود ونصحهم بنقل ممتلكاتهم الى السفن الراسية في
الشاطئ ، ولكن طائفة الحيدر ابادية لم تكثر بالتحذير ، لأنها كانت تقيم
داخل مدينة مسورة (١) وأشيع يومئذ بأن السيد عبد العزيز يشترك مع
الشيخ صالح زعيم الحرب ، غير أن هذه الاشاعة لم تتأكد ، نظرا لأن خلافا
كان قد نشب بينه وبين الشيخ صالح ، ثم لم يسمع عنه شيء خلال الايام
القليلة التي تلت ذلك . وفي يوم ١٧ يونيو وصل السيد ابراهيم بن قيس الى
مطرح تلبية لدعوة الشيخ صالح له بالانضمام . في يوم ١٥ يونيو عاد الطراد
البريطاني « تيرز » الى مسقط بعد أن تعرض لعطل استوجب عودته . ومن
ناحية أخرى كان السيد تركى قد تقدم بطلب المساعدة العسكرية لمواجهة
القبائل المتمردة الذين انتشروا في ضواحي مسقط ، وتمكنوا من قطع الطرق
المؤدية الى مياه الإبار التي تقع خارج العاصمة . وقد رفض روبرتسون طلب
السيد تركى للمعونة وقال بأنه ليست لديه صلاحيات للتصرف قبل موافقة
رؤسائه ، الا أنه وافق على تقديم الدعم العسكري اذا ما هددت العاصمة
وذلك ضمن الحدود الواردة في التعليمات المتعلقة بهذا الشأن أما في العاصمة
فلم يكن فيها أكثر من ٢٠٠ جندي للدفاع عنها ، بينما كان عدد المتمردين

(١) طائفة الحيدر ابادية من الاوليات المترابطة فيما بينها ، وهي فرع
من طائفة الاسماعيلية ويعيش افرادها داخل منطقة مسورة خاصة بها
وتمنفضلة عن المناطق التي يقيم فيها الهنود البايان (أى البوذيث) وهي
التي عدت من الهنودك سواء في مسقط أو في زنجبار .

يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل ، وحتى المساعدة التى كان فى الامكان تقديمها الى السيد تركى لم يكن من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على سير القتال ، ولهذا الاعتبار نصح روبرتسون الهنود المقيمين فى العاصمة بمغادرتها الى السفن الراسية هناك .

عند غروب شمس ١٧ يونيو بدأت قوات المتمردين تعيد تنظيم صفوفها وتجمع فى منطقة الوادى خلف العاصمة تمهيدا لشن هجومها الكبير على المدينة . وقبل حلول الظلام طلب السيد تركى من وود هاوس قائد الطراد « تيرز » اطلاق بعض القذائف على فتحة الوادى . وقد أدت تلك القذائف الغرض منها فانقضى الليل دون أن يتحرك المتمردون . فى اليوم التالى انتقل الطراد الى مطرح واطلق بطلب من السيد تركى بعض القذائف على المرتفعات التى يربط فيها المتمردون . وفى الوقت نفسه أمر قائد الطراد بنقل طائفة الحيدر ابادية من داخل السور الى الميناء ، وقد قام المتمردون بنهب الاسواق بطريقة وحشية وركزوا على متاجر الهنود انتقاما من قيام الطراد بضرب تجمعاتهم ، وبعد عودة الطراد الى مسقط اطلق بعض القذائف مرة أخرى على فتحة الوادى مما كان له الأثر الحاسم على الموقف ، فقد نفذ صبر القبائل لأن غايبتهم قد اشتركت طمعا فى الفنائم التى وعدهم بها الشيخ صالح زعيم الحرث ، ولهذا بدأوا يتدمرون من الحالة ومن القصف الذى تعرضوا له حتى انهم بدأوا يفكرون فى الانسحاب والعودة . بتاريخ ١٩ يونيو حضر أحد زعماء العوامر الى مسقط وذكر أن الشيخ صالح بن على مستعد للتفاهم ، غير أن السيد تركى رفض العرض وأصر على انسحاب المجموعات القبلية الى خارج مطرح بمسافة بضعة أميال . فى اليوم التالى اصطحب قائد الطراد « تيرز » أحد المسؤولين فى حكومة السيد تركى للاجتماع بالشيخ صالح فى منطقة بيت الفلج على بعد ميل تقريبا من مطرح . وقد طلب زعيم الحرث ٢٠٠٠ ريال غسوى كثمن للانسحاب مع ضمان بدفع المعاشات الشهرية التى سبق أن قررت له وللسيد ابراهيم بن قيس . وعند ابلاغ السيد تركى روبرتسون بشروط المتمردين سخر منها ونصحه برفضها ، خصوصا وأن التحالف القبلى قد بدا يثفك وانصار السيد تركى يتدفقون على العاصمة . وفى ٢١ يونيو ابلى السيد تركى الشيخ صالح زعيم الحرث صراحة انه لن يدفع له شيئا ،

وأنه حر في البقاء أو العودة الى مسقط رأسه كيفما شاء . وبهذا انتهى التمرد واخذ رجال القبائل ينسحبون ويعودون الى مناطقهم يائسين بعد أن خابت آمالهم ، كما عاد الشيخ صالح زعيم الحرث الى الشرقية وتعرض مركزه القبلى للاهتزاز .

ساد الهدوء النسبى فى الفترة الباقية من حكم السيد تركى ، ذلك أن انهيار التمرد القبلى قد أضفى شيئا من الاستقرار على الاوضاع فى الداخل ، كما أن النهاية المخزية التى انتهى اليها التمرد ، كما اشار روبرتسون ، شكل ضربة قاصمة للمتطرفين منذ وفاة السيد عزان بن قيس ، ورغم كل ذلك فإن السيد تركى لم يشعر بالاستقرار . وفى بداية عام ١٨٨٠ ترددت الاشاعات عن اعتزام السيد تركى بالتنازل عن الحكم بشرط أن يوافق السيد برغش على توحيد زنجبار وعمان تحت سلطة واحدة وتخصيص معاش سخى له . وفى مارس ١٨٨٠ بعث جون كيرك المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار بتقرير الى السلطات المسئولة فى الهند ، ذكر فيه أن القادمين من عمان يجمعون على رغبة السيد تركى فى التنازل عن الحكم الذى لولا التأييد الذى تقدمه اليه والمعونات المالية التى تدفعها اليه حكومة الهند لرشوة القبائل العمانية لما بقى فى الحكم يوما واحدا . ويقال بأن السيد تركى قد فقد العزم والارادة التى كان يتصف بها وأصبح عاجزا عن مواصلة الحكم . وعلى الرغم من موافقة روس على رأى كيرك فى السيد تركى الا أنه كان أقل تحاملا عليه :

« لابد من أن نضع فى الاعتبار موقف العرب واعترافهم بسياسة التفاهم والكرم التى يتحلى بها السلطان . ولو أن السيد تركى كان أكثر طموحا ونشاطا ، لربما ظل فى الحكم فترة أطول . وعلى أية حال فلابد من الاعتراف بالفضل للسيد تركى على ما أظهر من شجاعة واخلاص فى علاقته بالحكومة البريطانية . وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السيد تركى سياسة تتفق والمصالح البريطانية ، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب . لقد اردت بهذا القول أنؤكد بأن التنديد الذى لا مبرر له بسياسة السيد تركى لن يكون موقفا منسجما مع تقديرنا لمواقفه تلك ، وحقه فى تأييد وعطف الحكومة البريطانية . غير أنه من المؤكد ، كما ذكر الدكتور كيرك أن السيد

تركى متشائم من وضعه ويؤكد دائما عجزه عن مواجهة الازمات التى يتعرض لها . ولعل ذلك يعود لضعفه الجسمانى والى القلق الذى يعانى منه باستمرار .

فى أواخر صيف عام ١٨٧٨ قام انجال الأمير سعود بن فيصل بتحريض قبائل الاحساء على التمرد على الاتراك ، مستغلين انشغال الباب العالى بالمشكلات الاوربية . وفى أواخر اغسطس تمكنت هذه القبائل من فرض حصار على الحاميات التركية فى الهفوف والعقير . كما اخذ رجال البدو ، وبصفة خاصة قبائل بنى هاجر وعجمان والعمير ومرة ، ينهون المناطق الريفية بين القطيف والعقير . ان هذا الانفجار الذى يشبه انفجار عام ١٨٧٤ قد خلف وراءه قصصا دامية من الدمار ، الامر الذى شجع العصابات القبلية على التمدادى فى أعمال السلب والنهب على طول المنطقة . وعلى غرار أحداث عام ١٨٧٤ امتدت موجة اعمال العنف الى البحر ، وفى شهر اغسطس هاجمت مجموعة من بدو بنى هاجر احدى سفن رأس الخيمة فى الدوحة وأرغمتها على الاتجاه الى احدى المناطق القريبة من ساحل قطر لتقل عددا آخر من افراد القبيلة ، ثم انتقلوا بعد ذلك لاعمال النهب والسلب على الضفة الفارسية للخليج ، وقاموا بالاعتداء على بعض السفن الفارسية بالقرب من جزيرة الشيخ شعيب وعلى سفينة أخرى مجهولة الجنسية وقاموا بقتل ربانها ، ثم عادوا بالفنائم الى قطر . كذلك اقترفت أعمال القرصنة فى نفس الفترة فيما بين البحرين والاحساء . وفى الأسبوع الثانى من سبتمبر أبحر الطراد البريطانى « فلتشر » من يوشهر بأمر روس لاجراء تحقيقات عن تلك الانتهاكات . وقد تأكد لقائد الطراد بان أعمال القرصنة قد تفاقمت بصورة لم تكن متوقعة وبأن مصدرها منطقة الظهران التى تبعد عن القطيف ببضعة أميال ، كما كان للدوحة وزبارة دور فيها وبأن شيخ النعيم لم يكن يستتر على القراصنة فحسب ، وانما كان يشرك ابنه فى تلك الأعمال ، وقد قام ابنه بالاعتداء على احدى سفن قطر وقتل ثلاثة منن بحارتها ، بينما كان والده يراقب تلك العملية من الشاطئ . وبعد بضعة ايام لجأ ذلك الشيخ عند حاكم البحرين الذى زج بنفسه هو الآخر فى تلك العمليات غير المشروعة . وعلى اية حال فقد اقتصر دور حاكم البحرين على العمليات التى وقعت فى البحر . وقد قامت سفن البحرين بمطاردة القراصنة حتى

ساحل الاحساء . وحدث أن اطلقت النار على سفينة تابعة لابو ظبي واصابت احد بحارتها بجراح .

تأكد لروس بأن الاعتداءات الوحيدة التي يمكنه اجراء فيها وفرض تعويضات عن القرصنة التي ارتكبت هي الاعتداءات التي تقع على سفن البحرين . وقد اوضح ذلك لحكومة الهند حيث ذكر : بأن مسئولية الاعتداءات التي تتعرض لها سفن البحرين تقع على عاتق سكان البدعة ، والقطيف وزبارة وهي المناطق الداخلية المواجهة للبحرين . اما فيما يتعلق بقطر والقطيف فالحكومة التركية هي المسئولة عنها . ولا توجد أسباب تدعو الى اتهام الولاة أو السلطات المحلية في الاقاليم المذكورة بالتواطؤ مع المهيمنين ، الا أنه من الواضح انهم لم يتخذوا الاجراءات الاحتياطية اللازمة لمنعها وسمحوا لتلك العصابات بأن تفرض الاتاوات على الناس ثم تهرب الى تلك المناطق .

وكان روس لا يتوقع ان يقوم الاتراك بآية اجراءات لوقف تلك الموجة من أعمال الاعتداء والقرصنة ، فالاتراك عاجزون عن وقف غارات قبائل البدو على البصرة نفسها . وعلى أية حال فقد كان روس يرى بوجوب إبلاغ الحكومة التركية عن تلك الأعمال وقد تم ذلك عن طريق القنصل البريطاني العام في بغداد . اما بالنسبة لسفن البحرين فقد طلب روس من حاكمها الشيخ عيسى فرض غرامات على بحارة السفن البحرانية التي اشتركت ، كما فعل نفس الشيء مع حاكم قطر فيما يختص برعاياه ، كما كان يرى روس مطالبة جاسم آل ثاني بتقديم ايضاحات عن عدم القاء القبض على القراصنة وعن السماح لهم باستخدام اراضيهم في الانطلاق . اما زبارة فقد كان أمرها أكثر صعوبة لان السلطة التركية عليها لا وجود لها ، كما رفضت حكومة الهند اعتبار حاكم البحرين مسئولاً عن تلك الأعمال . وقد اقترح روس على الحاكم العام أنه في حالة موافقته على اتخاذ اجراءات ما ضد زبارة ، فلا بد ، بل ومن الأفضل ، ان يتم ذلك بمعرفة الحكومة التركية .

فى الاسبوع الاول من اكتوبر عاد الطراد « فليشر » الى الساحل الغربى للخليج ، بعد أن قدم قائده الكابتن بريجل تقريره عن نتائج تحقيقاته فى زيارة والبحرين خلال الشهر السابق . واقفجرت أعمال قرصنة جديدة على ساحل القطيف . وبما أن روس كان متاكدا من الاثراك بأنهم لن يردوا على أى خطاب بهذا الشأن ، فقد قرر أن يتصرف قبل وصول رد حكومة الهند فى سملا . وفى يوم ١٦ اكتوبر وصل نفس الطراد الى البحرين ، وقد طلب حاكم البحرين من قائده أن يتعاون معه على مكافحة القرصنة . وعند ابحار الطراد فى اليوم التالى الى القطيف كان يصحب معه سفينة تقل خمسين من المسلحين . وعند وصوله هناك ، شاهد العلم التركى يرفرف على رأس تنورة ، وكان يشرف على المركز ضابط برتبة عريف وأربعة جنود . وقد ذكر له قائد المركز أن الاتصالات مع القطيف مقطوعة . وقد قدم الطراد الى المركز كميات من الماء وبعض البسكويت والسجائر ، وأخذ معه الضابط ، ثم القى مرساته فى نقطة تبعد بمسافة ٦ أميال من خور القطيف ، واثناء الليل تحركت قوارب الطراد وعليها بعض المسلحين وتوجهوا الى الخور فى اتجاه الحامية الرئيسية . وقد شعر والى الاثراك بارتياح لحضور الطراد لأن الحامية كانت تعج بالتمردين ، وقام قائد الطراد بتسليمه رسالة من روس يقترح فيها على الوالى بالتعاون على مكافحة أعمال القرصنة داخل القطيف . وقد قبل الوالى الاقتراح ، وسأل القائد عما إذا كان يرغب فى أن تتركز الحملة ضد القرصنة على قبائل عمير .

فى الليلة العاشرة وصلت معلومات تفيد بأن أسطول عمير موجود فى الطرف الشمالى الغربى للخور ، وتوجه الطراد الى رأس تنورة وخلال الليل قام بسد المنفذ الشمالى على القراصنة وفى صباح اليوم التالى رسا بالطراد على بعد ثلاثة أميال من تلك البقعة . وفى مساء نفس اليوم انتقل قائد الطراد بالزورقين فى اتجاه أسطول عمير الذى كان بالقرب من الساحل ، فوجد نحو مائتين منهم على الساحل ، بينما كان عدد آخر منهم يطلق صرخات من السفن لتحذير زملائهم على الساحل .

ومن على مسافة ٧٠٠ ياردة اطلق قائد الطراد بعض القذائف على المتجمعين ، وقد رد رجال القبائل على النار بالمثل ولكن القائد ضاعف من القذائف حتى تمكن من اسكات القراصنة ثم قام بجمع السفن التي وجدها هناك وكان عددها ١٥ سفينة واتجه بها الى القطيف لتسليمها الى الوالى التركى . وفى ١٥ اكتوبر غاد قائد الطراد الى الدمام حيث كان من المقرر أن يلحق به زعيم سيحاح على رأس خمس سفن و ١٥٠ رجلا ، وذلك للقيام بهجوم على بنى هاجر ، وقبل وصوله الدمام تلقى رسالة من رئيس المنطقة يذكر له فيها بأن المنطقة تعج بالمشاغبين فاصطحب القائد قواربهم الى الدمام ، واخذ فى مسح المنطقة حتى عثر على ثلاث مراكب كبيرة وأربعة صغيرة مرفوعة على الشاطئ على بعد ٤ أميال من الدمام ، وكانت اثنتان من تلك السفن تخص اهل البحرين فاصطحبهما القائد معه وقام بتدمير بقية السفن بعد ان تأكد من انها لقبائل بنى هاجر .

فى تلك الاثناء تلقى روس رد حكومة الهند بشأن الخطوة التى يتعين عليه اتخاذها فى موضوع زبارة . وكان الرد يكلفه بتقديم الأدلة والبيانات على اشتراك زبارة فى اعمال القرصنة الى والى البصرة ، ويطلبه بفرض العقوبات على المسئولين عنها ، كما يتعين عليه ان يعرض عليه تعاون البحرين فى الاجراءات التى ستتخذ ، أما اذا رفض الوالى طلبه فيتعين عليه ان يفكر فى اجراء يتخذه ويعرضه على حكومة الهند لأخذ رأيها او موافقتها عليه ، على ألا يتصور انه ليس حرا فى اتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بوضع حد لانتشار اعمال القرصنة . كما اكدت له هذه الحكومة بأنها تفوضه فى اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة امامية الجناة أيا كانت جنسياتهم فى حالة تجدد اعمال القرصنة فى المنطقة والواقع ان حكومة الهند كانت ملتزمة فيما يتعلق بزبارة بقرارها الصادر فى عام ١٨٧٣/١٨٧٤ برفض الاعتراف لحاكم البحرين بحقوق السيادة على أى جزء من داخلية شبه الجزيرة . وفى شهر مايو ١٨٧٥ جرى تعزيز هذا القرار عندما ذكر روس للمسئولين فى الهند أن حاكم البحرين يحاول مساعدة سكان زبارة بالمال والسلام . وقد بعث اتشيسون بخطاب الى المقيم طلب فيه أن يوضح لحاكم البحرين الشيخ عيسى بأنه اذا أستمر فى

الاشتراك فى أعمال محظورة تتعارض مع سياسة حكومة الهند فانه سوف يعد مسئولا عن ذلك وبأن الحكومة البريطانية سوف تكون فى حل فى اتخاذ ما تراه ضروريا من التدابير فى ذلك الشأن . وقد صادق مجلس شئون الهند على مضمون خطاب اتيشيسون رغم أنها اعتبرته موقفاً مجحفاً . فقد أشار الكولونيل تى . اوين الذى خلف كيه بعد أن أحيى الأخير على المعاش سنة ١٨٧٤ ، كسكرتير للجنة السياسية والسرية الى أن اقتراحات اتيشيسون تبدو قاسية بالنسبة لحاكم البحرين ، الذى يعتقد أن حقوقه فى داخلية شبه الجزيرة حقوق مشروعة ، غير أن وزير الدولة لشئون الهند كانت لديه عدم الرغبة فى إلغاء تلك القرارات بعد صدورها من حكومة الهند ، لأن الظروف كانت تبررها الى حد كبير كما لم يحاول سانسبورى أن يلغى تلك القرارات التى أصبحت منذ ذلك الوقت السياسة البريطانية المعلنة بالنسبة لزيارة .

فى يوم ٢٢ أكتوبر غادر روس بوشهر الى البصرة على سفينة البريد يرافقه الطراد « فيلتشر » وفى يوم ٢٤ اجتمع بالوالى ثم عاد فاجتمع به يوم ٢٦ أكتوبر الا ان الاجتماعين لم يسفرا عن أية نتائج ايجابية . فقد أوضح الوالى انه لابد أولاً من التأكد من صحة المعلومات التى أدلى بها قائد الطراد قبل اتخاذ قرار فى الموضوع . ثم استطرد متجاهلاً ان قائد الطراد هو الذى قام بفك الحصار عن حامية القطيف وبذلك انقذ أرواح الحامية وبأنه لم تكن ثمة حاجة الى تدخل الأسطول البريطانى لاعادة النظام الى الاحساء أو الى أية منطقة أخرى من المناطق التابعة للأتراك . وكان من الواضح أن عبد الله باشا وهو من المتطرفين الدينيين يكن كراهية شديدة للبريطانيين كان يتشكك فى نوايا الانجليز من الاجراءات التى يتخذونها فى مجال مكافحة القرصنة داخل مياه الاحساء . وعلى أية حال فقد كان لعبد الله باشا تصورات الخاصة بالنسبة للمشكلة ، فقد جاء فى تقرير لروس حول هذا الموضوع بعد مغادرته البصرة . فعلى حين تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لمكافحة القرصنة ومعاقبة أصحابها ، فإن الوالى التركى على ما يبدو يحاول استغلال اجراءات الحكومة البريطانية لفرض الحكم التركى على زيارة وعلى غيرها من المناطق

الساحلية في نجد وقطر التي كانت تتمتع بشبه استقلال ، وبعد أيام قليلة على سفر روس من البصرة ذكر عبد الله باشا لمساعد القنصل البريطاني في البصرة بأنه على الرغم من حرصه على مكافحة القرصنة في الأحساء ، إلا أنه يتوجب عليه أولاً قمع التمرد الذي نشب هناك ضد الأتراك ، ولما كانت القرصنة قد جاءت نتيجة مباشرة للتمرد فإنه قد قرر التوجه بنفسه إلى الأحساء حيث ينوى أن يقيم حاميات عسكرية على امتداد المناطق الساحلية . وعند سؤال مساعد القنصل عن حدود المناطق التي ينوى إقامة الحاميات فيها أجاب بأنه لا يدرى وأن ذلك يتوقف على زيارته للأحساء ، ولكنه أكد بأنه سوف يقيم حاميات رادعة في كل من الهفوف وأقطيف ، ويرابط في كل منهما ما لا يقل عن خمسمائة من الجندزمة وآل من الجنود النظاميين .

وبعد أسبوعين من عودة روس إلى بوشهر تلقى تعليمات تفيد بأنه قد صرف النظر عن فرض عقوبات على أهل زبارة ، لأنهم قد عوقبوا بما فيه الكفاية . ففي أول نوفمبر تلقى قبطان الطراد البريطاني « العرب » الذي كان يقوم بأعمال المراقبة في مياه البحرين تلقى معلومات تفيد أن نحو ١٠٠٠ رجل من قبائل بني هاجر ومرة والمناصر قد فرضوا حصارهم على زبارة . وفي ٢ نوفمبر أبحر الطراد إلى قطر ، ثم منه في اليوم الثاني إلى خور حسن القريبة من زبارة ، ولكنه وجد أن الهدوء يسود المنطقة . وبعد عودته إلى البحرين طلب منه الشيخ عيسى العودة إلى زبارة بعد أن تلقى حاكم البحرين معلومات عن وجود ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني فيها ، غير أن قائد الطراد رفض طلب الشيخ عيسى وقال بأن التعليمات التي في جوزته تقصر مهمته على الدفاع عن البحرين فحسب لكن بعند يومين قام الاثنان ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني بهجوم على زبارة بقوات كبيرة من القبائل التابعة لها وقد قاما بتدمير البلدة . وقد حال سوء الأحوال الجوية دون وصول معلومات عن ذلك الاعتداء إلى المقيم قبل ١٤ نوفمبر . وفي يوم ١٥ منه ألق به الطراد « تيرز » ووصل إلى البحرين في ١٧ نوفمبر ، وقد اجتمع به حاكم البحرين وطلب منه العمل السريع لتقليص سبيل زبارة وعند وصوله إلى زبارة كان هناك جاسم آل ثاني الذي كان

يعسكر بنجو آلفى رجل من اتباعه ووجد البلدة وقد تحولت الى انقاض .
وكان نحو ٥٠٠ من قبيلة النعيم محاصرين داخل احدى القلاع . غير أن
روس زاي عدم التدخل فى صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل . الا انه
على اية حال قام بتحذير جاسم آل ثانى وطلب منه ابلاغ تحذيره الى
ناصر بن مبارك بأن أى هجوم يقومان به على البحرين سوف يرد عليه
بقوة . ومن زيارة أبحر روس الى رأس تنورة حيث كانت السفينة التركية
المسلحة فى الميناء فقام بتسليم برقية مرسلة من عبد الله باشا وصلته عن
طريق القنصل التركى فى بوشهر . وقد طلب عبد الله باشا فى برقيته
من والى القطيف إبحار السفينة المسلحة الى زيارة لاعادة النظام الى البلدة
وتحذير جاسم آل ثانى من القيام باعتداء على البحرين . فى الاسبوع
الثانى من نوفمبر وصلت السفينة « الاسكندرية » الى زيارة وكانت تقل
٢٥٠ جنديا . كان النعيم حتى ذلك الوقت لا يزالون محاصرين وقد نجح
قائد السفينة الاسكندرية من ترتيب هدنة بين النعيم من جهة وبين جاسم
آل ثانى ومبارك من جهة أخرى . كما اخذ تعهدا من لارعينين بعدم الاعتداء
على البحرين ، وقد وافق غالبية النعيم على مصاحبة جاسم الى الدوحة ،
بينما طلب البقية التوجه الى البحرين .

وعلى الرغم مما ابداه روس من الأسف على ما تعرضت له زيارة من
تدمير ، الا انه تصور بأن البحرين قد تستفيد من ذلك الحادث حتى لو
أدى الى امتداد السيادة التركية على الساحل الغربى لقطر . . ففى خطاب
له الى حكومة الهند ذكر روس : « بأن اقامة مركز تركى منظم فى زيارة او
فى المنطقة القريبة فيها سوف يكون اجراء حاسما لوضع حد لمخاوف
البحرين التى ظلت تعاني منها عدة سنوات والتى كان يقف وراءها اشخاص
مثل ناصر بن مبارك . وقال روس بأن وجود السلطة التركية فى المنطقة
قد لا يمنع من وقوع اعمال القرصنة فى المياه البحرية ، كما لا يمنع من
نشوب حركات تمرد فى الاحياء كالذى وقع فى ديسمبر ١٨٧٨ . غير
أن مثل هذه الانتهاكات للأمن سوف تكون فى متناول المراكز التركية
القريبة ، كما ذكر عبد الله باشا ، وعلى العكس من ذلك كما يقول روس
فقد يودى الى انفجار أوسع لأعمال القرصنة . ففى نهاية الشهر اشترك

مقصود بن مناخر أحد شيوخ عجمان ، وزايد بن محمد شيخ بنى هاجر
فى الاستيلاء على سفينة بحرائية واستخدمها فى مهاجمة احدى السفن
بالقرب من ساحل القطيف واستوليا على ما فيها من بضائع يقدر ثمنها
بالقى روبية . وخلال احدى عمليات القرصنة شوهدت نحو عشر سفن
تركية قريبة من مكان القرصنة وكان عليها بعض الجنود المتوجهين من العقير
الى القطيف ، الا انها لم تتخذ أى اجراء ضد القراصنة ، ولم ترد حتى على
نداء المساعدة الذى أطلقه ركاب السفينة المعتدى عليها .

وفى الاسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ تلقى الكولونيل جى . بى .
نيكسون الذى خلف هريرت فى منصب المعتمد السياسى والقنصل
البريطانى العام فى بغداد تعليمات من الهند بوجوب اثاره هذا الموضوع
مع السلطات التركية واعطائها الخيار بين أن تتولى هى بنفسها اتخاذ
الاجراءات ضد زايد بن محمد الذى كان يتخذ من الظهران ملجأ له ، أو أن
تسمح للحكومة البريطانية باتخاذ مثل ذلك الاجراء . غير أن نيكسون بدلا
من العمل بتلك التعليمات طلب من الباب العالى الموافقة على أن تقوم
احدى السفن الحربية البريطانية بالاجراءات اللازمة لقمع أعمال الشغب ،
كما ابرق فى الوقت نفسه الى لايارد فى القسطنطينية يطالبه بأن يقترح
على الباب العالى أن تتولى السفن البريطانية مهام حفظ الأمن فى سواحل
الاحساء . وكان رد عبد الله باشا على اقتراح نيكسون انه كلف احدى
السفن الحربية التركية القيام بدوريات على ساحل الاحساء . كما بعث
بتعليمات مشددة الى متصرف الاحساء باتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء
على نشاط القراصنة . وبعد ايام حصل لايارد على تأكيدات من الباب
العالى بتكليف احدى أو كلتا السفينتين التركيتين « الاسكندرية »
و « برصنة » غير أن تلك التأكيدات لم تكن فى مستوى الاجراءات . وفى
منتصف يناير هاجمت قوة تركية فى القطيف قرية الحسين على بعد
خمسة اميال من الظهران وقامت بتدميرها . أما السفينة التركية الحربية
التي كان من المقرر أن تبحر الى ساحل الاحساء فلم تتحرك بسبب اصابة
مخبرها بمطبخ .

أن انتصاف زايد بن محمد وعجز الحكومة التركية قد شجعنا بشئ

هاجر على الاستمرار فى اعمال القرصنة . فقد هاجمت عصابات سفينتين بحريتين بالقرب من القطيف ونهبتهما ، ثم توجهوا بعد ذلك الى ساحل الحسين وعلنوا انضمامهم الى زايد بن محمد الذى كان لا يزال مقيما فى الظهران . وقد قام الجميع بامتطاء السفن للبحث عن ضحايا جدد ، وفى بداية ١٤ فبراير بعث بروس ببرقية عاجلة الى الحكومة الهندية فى كلكتا يناشدها اتخاذ الاجراءات لقمع القرصنة خوفا من ان تتخذ ابعادا خطيرة فى المنطقة ، وقد اقترح مطالبة الاتراك باتخاذ الاجراءات لتأديب بنى هاجر ، والموافقة على اية اجراءات قد تتخذها السفن البريطانية فى هذا السبيل بهدف اقراض النظام فى المنطقة .

وفى اليوم التالى تلقى رد الحاكم العام « . . رجاء اصدار التعليمات الى « سبارتان » للقيام بدوريات عبر ساحلى القطيف والبحرين ، مع العمل على تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بحماية البحرين . واتخذ الاجراءات اللازمة لقمع القرصنة وفرض العقوبات على الذين ينتهكون حرمة السلام ايا كانت جنسياتهم وبشرط الا تمتد الاجراءات الى الاجزاء الداخلية ، واتصلوا بالمستول البريطانى الموجود حاليا بالبحرين ، اذا تتطلب الامر ذلك .

فى ١٩ فبراير بعث روس بمساعدة الكابتن دوراند الطراد الى البحرين . ثم بعد خمسة ايام انزل الطراد سبارتان وحدة من الكتيبة البخارية التى ترابط فى جاسك ، غير انه قبل وصول هذه القوة تعرضت البحرين لغارة قامت بها مجموعات من بنى هاجر وفى ١١ فبراير هاجم نحو ثلاثون مسلحا من هذه القبيلة قرية بالقرب من المنامة ، وقتلوا احدى المواطنين ثم فروا ومعهم ٢٥٠ خروفا . وكان حاكم البحرين متاكدا من ان ناصر بن محمد هو المحرض والمدير لتلك الغارة ، وعند وصول الكابتن دوراند طلب الشيخ عيسى منه ان ياذن له بارسال سفينة خاصة لشن هجوم على بنى هاجر فى الظهران واسترداد المرسوقات منهم ، وعندما رفض دوراند طلب حاكم البحرين عاد الشيخ عيسى فسأله عما اذا كان يمكنه الاتصال بالامراك مباشرة حول استرجاع حقوق اهل البحرين . فغير ان

دوراند عارض ذلك رغم اعتقاده أن شيخ البحرين كانت له اتصالات بالفعل مع الأتراك ، وعند إبلاغ روس بطلب حاكم البحرين ، أبدى روس تعاطفا معه ، وبالتالي فقد طلب من حكومة الهند اتخاذ الإجراءات ضد بنى هاجر . وقد وافقت حكومة الهند على اقتراحه وكلفته بأعداد خطة للعمليات البحرية الممكن اتخاذها من منطلق حق الحكومة البريطانية فى اتخاذ مثل تلك الإجراءات ، وتنفيذا لذلك اقترح روس القيام بمسح شامل للمناطق التى يعتقد أن القراصنة يأوون إليها من الاحساء ويتخصيص سفينة واحدة للقيام بدوريات مراقبة لساحل البحرين . وقد أقر الحاكم العام الخطة المقترحة مشروطا بعدم القيام بأية عمليات داخل المنطقة تتعدى مدى مدفعية الأسطول .

وقد رأى الكولونيل نيكسون أن مقترحات روس بشأن تأمين الملاحة فى مياه الاحساء وقطر والبحرين مقترحات مبالغ فيها . وفى رسالة بعث بها نيكسون الى لايرد فى بداية شهر مارس حول عمليات القرصنة الأخيرة ذكر فيها ، بأنها حالات متفرقة نتجت عن التمرد الذى وقع فى الاحساء ، وانها ليست من النوع الخطير السابق ، وأضاف نيكسون بأن مخاوف روس وحاكم البحرين من تلك العمليات لم يكن لها ما يبررها . فلقد كان نيكسون يحث الحكومة التركية دائما على اتخاذ اجراءات ضد تلك المخالفات . وبأن الحكومة التركية قد استجابت لطلبه عندما قامت بالهجوم على قرية الحسين فى الظهران وتدمير معقل القراصنة فيها . وقال نيكسون بأن مخاوف حاكم البحرين موقف يتسم بالطيب ، نظرا لأن الشيخ عيسى يتمتع بالحماية البريطانية بموجب المعاهدة وذلك يكفى فى حد ذاته ، وإن ليس ثمة كما هو واضح ، ما يحمل حاكم البحرين على المطالبة بشن هجمات على القراصنة فى الاراضى التركية ، وأكد نيكسون بأن روس عندما اقترح على المسؤولين مطالبة الحكومة التركية بالموافقة على أن يتولى الأسطول البريطانى مطاردة القراصنة فى مياه الاحساء فى حالة غياب الأسطول التركى ، لم يكن يضع مسألة السيادة التركية فى اعتباره . وأوضح نيكسون فى مذكرته الى لايرد بأن يضع فى اعتباره أن احتلال الأتراك للمنطقة الرئيسية من شبه الجزيرة ابتداء من الكويت

حتى زبارة ، قد وضع القبائل الساحلية الصغيرة فى هذه المناطق تحت سيطرتهم تلقائيا كما غدت كافة المصالح على ساحل نجد مرتبطة بوجودهم واخيرا قال نيكسون : باننى قد سبق أن أدليت بوجهة نظرى فى هذا الشأن . . ولكن أستنتج من اجراءات المسؤولين البريطانيين فى بوشهر ، ان هذه الحقيقة قد غابت عن تفكيرهم .

ويبدو أن نيكسون من خلال هذه الاستنتاجات وبصفة خاصة امكانيات الاتراك فى مكافحة القرصنة على ساحل الأحساء ، كان يتجاهل ما تقوله التقارير التى كان يبعث بها اليه روبرتسون مساعده فى البصرة ، فقبل اسبوعين كان روبرتسون قد أبلغه على سبيل المثال بأن الاجراء الذى اتخذه الاتراك ضد القراصنة فى قرية الحسين لم يردع رلقراصنة أو بالأحرى. يفشى على نشاطهم الذى يذهب ضحيته الابرياء وأن هدف الاتراك من هذا الاجراء هو النهب واستعراض القوة،وعندما اتصل روبرتسون بعبد الله باشا حول موضوع القرصنة ومطالبته باتخاذ اجراءات تأديبية فان الوالى قد ذكر بأنه لا يعرف أى شئ عن الموضوع . وبالتالى فمن العبث كما ذكر روبرتسون لنيكسون فيما بعد ، أن تتوقع الحكومة البريطانية اجراءات فعالة من الوالى الذى يعتقد بأن أعمال القرصنة فى المياه التركية موضوع خارج عن اختصاصه ، ويتحدث فى مجالاته الخاصة بمنتهى الصراحة عن رايه فى البريطانيين ، فضلا عن أن عبد الله باشا قد اصاب بالخوف وأنه غير محبوب لأمن العرب ولا حتى من الاتراك .

استاء ليتون كثيرا من مضمون رسالة نيكسون الى لايارد فكتب .
ينتقده :

« اعتقد أن نيكسون لا يعرف شيئا عن شئون المنطقة التى يتحدث عنها وأن الآراء التى عبر عنها فى رسالته الى سفير صاحبة الجلالة فى القسطنطينية مشكوك فى صحتها ، أن المشكلة التى تعترضنا فيما يختص بأعمال القرصنة وغيرها من الاعتمادات انها تقع داخل المياه الإقليمية للاتراك

أو قريبا منها . واعتقد أن الكولونيل نيكسون على ما يبدو أدرك هذه الحقيقة . وبالإضافة الى كل هذا فإن هذا المسئول البريطاني لا يزال يتصور بأن القرصنة الأخيرة كانت نتيجة للنزاع بين قبائل داخلية نجد والبحرين . غير أن الكولونيل روس لا يشاطره هذا الرأي فهو خير بهذه المناطق كما توجد تحت تصرفه امكانيات كثيرة تمكنه من الحصول على معلومات أوفى .

وعلى حد اعتقاده لم تقع أية نزاعات قبلية كتلك التي يشير اليها روبرتسون وأن المخالفات التي ارتكبت كانت معظمها من فعل عصابات معروفة مهنتها القرصنة وهدفها هو السلب والنهب . والأغرب من ذلك أن روبرتسون قد ذكر للكولونيل نيكسون أنه لم تقع أية اضطرابات في داخلية شبه الجزيرة على الإطلاق ، غير أنه اذا لم تتخذ الإجراءات الدفاعية على منطقة الساحل الغربي ، فمن المحتمل أن تمتد الاضطرابات الى داخلية شبه الجزيرة .

» لم يستجد شيء كما ذكر روس يستوجب ايضاحات خاصة بشأن المخالفات التي يأتيها بنو هاجر وشركاؤهم ، عدا أن هذه المخالفات هي أكثر أعمال القرصنة جراً . ومن المعروف منذ عدة سنوات أن هذه الجماعة تمارس ما شاءت من أعمال القرصنة والاعتداءات دون أن تنال ما تستحقه من عقاب . وقد درج أفراد هذه العصابة على التربص بضحاياهم على سواحل البحر . وقد سبق لهم ممارسة هذا النشاط في كل من ساحل قطر وخور العديد ، ولكنهم بعد أن تم تدمير قواعدهم في خور العديد نقلوا نشاطهم الى السواحل التركية القريبة من القطيف ، ففي هذه المناطق يستطيعون ممارسة نشاطهم في امان ومكاسب كبيرة وقد شجعهم على الاستمرار في ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة افلاتهم من العقاب . فاذا لم تتم معاقبة الرؤوس المدبرة لهذه العصابة واسترداد الأموال التي أفتصبوها فلن تنعم المنطقة بالأمر والسلام . وأنه لأمر يدعو الى الأسف أن مسئولية تلك الاعتداءات تقع على الأتراك أو على المسئولين المحليين ، سواء عن ضعف في السلطة أو نقص في الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات الفورية لردع تلك

المصائب أو في قبول اعتذاراتهم عن الاضطلاع بمسئوليتهم في تلك
الحوادث » .

أن أكثر ما استفز اللورد ليتون في ملاحظات نيكسون هو محاولته
رسم حدود السيادة الفعلية للاتراك على الجانب العربى للخليج . فهذا
الموضوع بالإضافة للمسئولية البريطانية في المحافظة على الأمن في المناطق
العربية للسلطة التركية هي الموضوع الذى كان يستأثر بأهتمام الحاكم
العام منذ بضعة أشهر . وفي أغسطس السابق طلب نيكسون من لايارد
بأن يصدر تعليمات الى المقيم باحالة أى خلاف مع السلطات التركية في
الاحساء بشأن الاعتداءات البحرية في مياه سواحل شبه الجزيرة اليه في
بغداد . وذكر أيضا بوجوب اعتبار الاتراك مسئولين مسئولية كاملة عما
ينفع من اضطرابات واخلال بالأمن في داخلية شبه الجزيرة العربية وبأن
يتعين على المقيم أن يتحاشى اتخاذ اجراء منفرد . الا أن نيكسون مع ذلك
كان يعارض من حيث المبدأ التدخل في شئون القبائل العربية في شبه
الجزيرة أيا كان ذلك التدخل ما لم يتم بالتعاون مع السلطات التركية هناك
وذكر : أن الاتراك مستعدون للتعاون اذا طلبت منهم ذلك . وقد وافق
لايارد على أرائه هذه واقترح على السالسيورى العمل بموجب مقترحات
الحاكم العام واعتبار الاتراك مسئولين عن أعمال القرصنة والاخلال بالأمن
التي تقتربها القبائل العربية ضد رعايا الحكومة البريطانية ضمن الأراضي
الخاضعة لسيادة الباب العالي .

أحال السالسيورى المقترحات الى مكتب شئون الهند ، ثم أجالها
المكتب بدوره الى حكومة الهند الا أن أى . سى لايل الذى حل محل
أيتشيسون في وزارة الهند الخارجية أهملها وذكر بأن الساحل الغربى
للخليج وساحل الاحساء من الموضوعات التى رسم حدودها ، فالأول يمتد
بمعناه الواسع من المناطق القريبة للبصرة الى رأس الحد ، أما الثانى فمن
المحتمل أنه يبدأ من نقطة تقع غير بعيدة من الكويت وينتهى عند نقطة قريبة
من جزيرة الدمام وتساءل لايل عما اذا كان نيكسون ولايارد يعرفان شيئاً
عن موضوع أحالة الخلافات مع شيوخ الهند وسلطان مسقط الى والى بغداد
وحتى اذا افترضنا انهما يعرفان بأن مقترحاتهما ذات طابع محدود ، فما هى

المناطق التى يدعى الباب العالى بالسيادة عليها كما ذكر لايارد ؟ فلا بد أولا من تحديد هذه النقاط وحتى يمكن تقييم أهمية تلك المقترحات . ولهذا بعث لايل الى كل من نيكسون وروس فى شهر ديسمبر بخطاب يطلب اراءهما حول حدود السيادة التركية على الساحل الغربى للخليج ، وفى الاجراءات التى يستوجب اتخاذها اذا تعرض الأمن فى الخليج لحملات القرصنة التى تنطلق من الاراضى الخاضعة للاتراك وعجز الاتراك من مواجهاتها أو وضع حلول لها . كما طلب لايل من المسؤولين البريطانيين بأن يدلوا برأيهما حول مدى تأثير كل من المصالح البريطانية والفارسية فى الخليج ، فى حالة الاعتراف للاتراك بحقوقهم والتزاماتهم على الساحل العربى ، وبصفة خاصة لو نتج عن مثل ذلك الاعتراف ازدياد فى القوة البحرية التركية فى المنطقة (١) .

غير ان نيكسون رد على استفسارات لايل بأراء لم تكن شافية :
فى الوقت الذى اعترف بعجز الاتراك عن المحافظة على الأمن فى المناطق العربية الخاضعة لهم أشار الى أن الوجود التركى فى الأحساء قد ساعد على وقف توسع الوهابيين لا فيما يتعلق بنجد وحدها بل وفيما يتعلق بالهند . كما عاد فالح الى اقتراحه السابق فى شهر مارس ١٨٧٦ بأخضاع كل من ساحل الهدنة ، ومسقط لتبعية الحكومة البريطانية ، وقال بأنه اذا لم يتحقق ذلك فلن تتوفر الأسس القانونية للبريطانيين لمقاومة التوسع التركى فى مسقط وساحل الهدنة أما روس فكان زده أكثر ايجابية حيث أشار فى مستهل خطابه الى الخطأ الذى وقع فيه القنصل العام فى اعتقاده . بتدخل بريطانى سابق فى شئون قبائل الأحساء والى اعتبار لايارد بأن الحكومة البريطانية كانت تعتبر السلطات التركية مسئولة عن الاضطرابات التى تتعرض للرعايا البريطانيين المقيمين فى الاراضى التركية

(١) الخطابات والمرفات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٩/٥/٢٢ من لايل الى روس والى نيكسون
١٨٧٨/١٢/١٧ رقم ٢٥٥ و ٢٥٦) .

وممتلكاتهم • وكان روس يعتقد بأن نيكسون قد ضم قطر الى أراضي الأحساء عند اشارته الى التدخلات البريطانية السابقة الأمر الذي يحملنا على تصويب رأيه • غير أنه لا يمكن اعتبار قطر من ضمن أراضي الأحساء لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية السياسية • وأوضح روس بأن الاحتلال التركي للأحساء معناه فرض السلطة التركية على كل من القطيف والعمير ولكن ليس على قطر نظرا لاختلاف طبيعة الوجود التركي في قطر عنه في المناطق سالفة الذكر كما أن تحقيق الاحتلال قد تم بوسائل أخرى ، بمعنى أنه تم تلبية لدعوة من زعماء وشيوخ الدوحة ، وبالتالي فلابد من رسم خط فاصل بين الأحساء وقطر حيث انحصر الوجود التركي على الدوحة فقط والمناطق الماخمة لها على الرغم من أن الأتراك يحاولون تمويه هذه الحقيقة •

« قد تتصور الحكومة التركية ، وربما كان لتصورها هذا بعض الأسباب ، أن وجودها الفعلي على الجزء الساحلى من قطر يعطيها الحق فى فرض سلطتها على امتداد المنطقة الواقعة بين قطر والدوحة • غير أن مثل هذه الادعاءات قد تمس من ناحية أخرى الحقوق والالتزامات البريطانية على الساحل المذكور • غير أن الحكومة البريطانية لاتزعم بوجود اتفاقات تسمح لها بالاعتراض على ممارسة الأتراك سلطاتها الإقليمية على المنطقة ، ولا توجد أمام بريطانيا أسس أخرى تبني عليها اعتراضها • لقد كنا نحن الذين مهدنا الطريق لإقامة النفوذ التركى بعد أن أخذنا نتخلى تدريجيا عن ممارسة الإشراف والسلطة المباشرة على ذلك الجزء من ساحل شبه الجزيرة العربية وكان هذا سببا فى الظروف التى تمر بها المنطقة الآن كما لم تظهر الى الوجود سيطرة لدولة أخرى فى المنطقة تحل محل البريطانيين • ومن الواضح ان هذه الأوضاع غير مستساغة ولا يمكن السماح لها بأن تستمر دون ان تتسبب فى عواقب وخيمة وأصبح وجود نوع من المسؤولية من الأمور الواجبة والضرورية » •

وبما أن الحكومة البريطانية لم تعترف لحاكم البحرين بحقوق فى زيارة ونصحته بالكف عن التدخل فى شئون داخلية شبه الجزيرة العربية ،

فلم يعد ثمة مبرر كما يعتقد روس لاعتراضنا على الوجود التركي على امتداد الساحل القطري حتى الدوحة (البدعة) (١) .

ويستطرد المقيم فيقول : « بأن ثمة حدودا للحقوق والمسئوليات البريطانية لا يجوز للحكومة البريطانية أن تتعدها فيما يتعلق بالتوسع التركي أو السلطة التركية في المنطقة : وهذه الحدود كما يبدو لى تمتد من البدعة التى هى أقصى نقطة على الساحل يمكن أن تصل إليها الإجراءات البريطانية كما اعتقد أن الوكرة وهى منطقة متاخمة للبدعة تعتبر منطقة داخلية فى البدعة ، وبالتالي يشملها النفوذ التركى المعترف به أما الحدود الجنوبية لهذه المنطقة فانها تقع على درجة ٢٥ شمالا من خط الطول ثم الى الجنوب من تلك المنطقة تشكل « العديد » أول منطقة آهلة بالسكن . »

وقد تأكد بالفعل كما أشار روس ، أن العديد تدخل ضمن أراضى شيخ أبو ظبى وبالتالي فهى ليست جزءا من قطر ، كما أن الأتراك لم يحاولوا من جانبهم تأكيد سيادتهم عليها . وقد لخص روس حدود السيادة التركية الفعلية على الساحل الغربى كما يلى « المنطقة الممتدة من البصرة الى العديد تشكل المنطقة الساحلية المعترف بالسلطة السياسية والادارية لتركيا عليها ، وفى القطيف والعقير توجد للأتراك حاميات وجهاز ادارى ، أما فى البدعة على الساحل الشرقى من رأس قطر فان السلطة التركية سلطة قوية وأن لم تكن منتظمة ، أما المنطقة الواقعة بين العقير والبدعة فلم يحاول الأتراك

(١) فى فترة من الفترات وجدت هناك نوعا من العلاقات المعقدة الى حد ما فيما بين البحرين وساحل قطر عموما ناتجة عن وضعها المشترك ازاء أمير نجد . وفى تنظيم تلك العلاقات لعبت الوساطة البريطانية دورها وزن احتلال الأتراك للاحساء ومحاولاتهم اخضاع نجد عن طريق تدمير سلطة ونفوذ الأتراك ، وقد اعفى شيوخ البحرين عمليا من التزاماتهم فيما يتعلق بدفع الزكاة (او ابتزازها) للوهابيين وبأن الاتفاقات التى اجريت يمكن اعتبارها فى الوقت تدابير ملفاة ومن غير المحتمل تجديدها .

فرض سيادتهم أو ممارستها عليها • وإذا افترضنا أن ذلك الوضع لم يكن مستمرا فإن الخطوة السليمة أمام الحكومة البريطانية كما يعتقد روس هي فتح حوار مع الباب العالي بهدف رسم حدود السيادة ومناطق النفوذ لكل دولة وتحديد مسئولياتها في منطقة الساحل العربى • أن المطالبات التركية الغامضة فيما يتعلق بسيادتها في شبه الجزيرة عموما قد يمنعا من الموافقة على حدود واضحة المعالم ، ورغم ذلك كما يرى روس لابد من المحاولة ، ويقترح بأن توجه الحكومة البريطانية الدعوة الى الباب العالي لننى يحدد بدقة المنطقة الساحلية التى هى على استعداد للاضطلاع بمسئولية السيادة عليها ، تمهيدا للقيام بالاجراءات الفعالة للمحافظة على الأمن والنظام فى تلك المنطقة ووضع حد للمخالفات البحرية • وبالمقابل تقوم الحكومة البريطانية بدورها بتحديد طبيعة وحجم المصالح البريطانية فى الساحل الغربى والمناطق الأخرى التى تتولى مسئولياتها كساحل الهدنة بما فى ذلك خور العديد وأرضيل البحرين •

انتقل المقيم السياسى بعد ذلك الى بحث الاجراءات التى يتعين على الحكومة البريطانية اتخاذها فى حالة عجز الأتراك أو عدم رغبتهم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لردع قطاع الطرق أو مر يمارس الجرائم فى المناطق الخاضعة للأتراك ، فأعرب عن اعتقاده الجازم بحق الحكومة البريطانية فى التصدى لتلك الاعمال ايا كانت المناطق التى ينطلقون منها لممارسة اعمالهم وقال :

« لا توجد فى جميع السجلات أدلة على أن النداءات التى وجهتها الحكومة البريطانية للأتراك فى هذا الشأن قد آسفت عن نتائج مرضية ، وبهذه العبارة كان روس يسخر ولو بصورة غير مباشرة من موقف نيكسون كما أوضح فى رده على استفسارات لايل بقوله : ان الوجود التركى فى الخليج قلص النفوذ البريطانى الى حد كبير ، غير أن الأتراك لم يحققوا من وجودهم اية نتائج عملية نظرا لأن المنطقة التى تركز نفوذهم فيها وهى الاحساء ، هى المنطقة التى يحاول البريطانيون ممارسة أى نفوذ أو سلطة عليها • كما لم يكن روس يعتقد بأن اعتراف البريطانيين بالحقوق والالتزامات التركية بالصورة التى اقترحها سوف يؤثر على المصالح

البريطانية فى الخليج ، أو يثير القلق فى نفوذ الفرس ، اذ ليس للأتراك
بإى استعداد لتكثيف وجودهم البحرى فى الخليج وهو الشئ الوحيد
الذى قد يزعج الحكومة الفارسية .

بالرغم من انشغال ليتون فى ذلك الوقت بحرب افغانستان
والمفاوضات التجارية للوصول الى حل ، فقد كان يعتقد بأن حل مشكلة
السيادة التركية والرقابة البحرية البريطانية على امتداد الساحل العربى
للخليج موضوع فى غاية الأهمية ، وعلى الأخص بعد الاضطرابات الأخيرة ،
بما يستوجب سرعة البت فيه من جانب الحكومة البريطانية . وفى ٢٢ مايو
يعت ليتون بمذكرة الى الحكومة المركزية حول هذا الموضوع تناول فى
القسم الأول من مقترحاته عرضا للأحداث المتعلقة بمنطقة خور العديد
والنتائج التى توصلت اليها الحكومة بهذا الشأن ثم انتقل الى بحث
مقترحات كل من نيكسون ولارياد عن مسئولية الأتراك فى المحافظة على
الامن والنظام فى المياه الإقليمية التركية ، ولم يقطع فيما اذا كان لارياد
قد استبعد كافة اشكال التدخل البريطانى فى خلق الاضطرابات التى
تقع داخل المياه التركية سواء كانت تمس الرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم
أم لا . وبالنظر الى عجز الأتراك عن تحمل مسئولياتهم أصبحت الحكومة
البريطانية على ما يبدو هى التى تتحمل تلك الأعباء التى لا طائل منها .
وبالتالى فاذا استبعدنا تعاون البحرية البريطانية فى هذا المجال وترك الأمر
للأتراك للتصدى للاعتداءات البحرية ، فمن المحتم ان يتسع نطاق أعمال
القرصنة . وحتى اذا افترضنا نجاح الأتراك فى التصدى لتلك الأعمال
وبرهنوا على رغبتهم وقدرتهم على المحافظة على الامن فى المناطق
الساحلية ، فان ليتون يرى :

« أن ثمة اعتبارات هامة أخرى لا يمكننا أن نتجاهلها . ان أية سياسية
بريطانية تقوم على قبول أو تشجيع توسع النفوذ التركى فى منطقة الخليج ،
يتعين عليها أن تطالب بادخال تعديلات على وضع تلك السلطة وتوزيعها
فى جميع تلك المناطق . وبالتالى يتعين توزيع المسئولية توزيعا متساويا بين
انجلترا وفارس . ان من مستلزمات قبول بريطانيا القيام بأعمال المراقبة
فى تلك السواحل هى أن يكون لها التفوق البحرى فى الخليج ، وان أى

أسلوب غير هذا مرفوض . غير أننا لا نستطيع مطالبة الحكومة التركية القيام بمسئولياتها المتزايدة في الخليج دون الزامها بمضاعفة قدراتها البحرية التي خد، كبير . ثم أن الحكومة الفارسية التي لا تملك أسطولاً حربياً عاملاً في الخليج قد تعترض على الوجود التركي البحري وعلى وجود أسطول تركي قوى في مياه الخليج » .

وإذا سلمنا برأي روس الذي يقول بأن السيادة الفعلية للأتراك داخل شبه الجزيرة إنما هي سيادة محددة سواء في حجمها أو في طبيعتها ، فإن ليتون له بعض التحفظات على اعتراف بريطانيا اعترافاً صريحاً بحدود معينة بتلك السيادة ، كما يقول روس : « بأن الشكوك قد أخلت تساوونا فيما إذا كان بحث هذه المنطقة قد لا يفجر مشكلات أكثر تعقيداً عما قد يقدم من حلول ، وبالتالي فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن هدف الحكومة التركية في الأساس ليس تعريف مسئوليتها بقدر ما هو توسيع سلطتها الشكلية ، وكان ليتون على استعداد للاعتراف بالسلطة التركية على المناطق التي تتواجد فيها بالفعل ، أي حتى المنطقة الممتدة إلى جنوب العقير ، إذا تعهد الباب العالي بمسئولية المحافظة على الأمن في المناطق الساحلية ، غير أننا كما يقول ، ينبغي الانقيل :

« الدخول في مباحثات حول هذا الموضوع توحى باستعدادنا للاعتراف بالسيادة التركية على المنطقة الممتدة إلى ما وراء العقيرة أو على أي جزء من ساحل قطر ، باستثناء البدعة ، حيث يوجد للأتراك على ما يبدو نفوذ وتمثيل حقيقيان » وعلى أية حال فلا يمارس الأتراك أية سلطة فيما وراء الدوحة ، وإن أي تدخل من جانبهم في المناطق الواقعة على ساحل الهدنة قد تكون له انعكاسات خطيرة على سريان نظام الهدنة وعلى المصالح البريطانية فيها . ومن الضروري كما يؤكد ليتون بالنسبة لزعماء المنطقة الموقعين على معاهدة الهدنة ، أن نضمن لهم احترام حدودهم وعدم التعرض لهم ، إذ من المحتمل أن يقوم العثمانيون بالتدخل في شئون هؤلاء من البر بحيث يضع هذه المناطق بين نفوذ مزدوج أو مقسم ، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي إلى الفوضى والانقسامات ويضطربهم إلى ولاء مزدوج برفع العلم التركي في

مناطقهم تارة ورفع علم الهدنة تارة أخرى حسب كل ظروف . كما يقترح ليتون القيام باجراءات خاصة لحماية البحرين ، لاسيما وان قريبا من داخلية شبه الجزيرة يعرضها بصورة اكبر لاعتداءات القراصنة ، ثم هروبهم بعد ذلك الى الاراضى التركية للاختباء فيها . فاذا طالبنا حاكم البحرين ، كما هو واقع ، بالامتناع عن التدخل فى المنطقة الام من شبه الجزيرة فلا بد لنا من ان نقره على اتخاذ التدابير الفعالة للدفاع عن مصالحه حتى ولو اضطر الى مطاردة القراصنة الى داخل الحدود الخاضعة للاتراك .

وعلى أية حال فان ليتون يصر على أن تستمر الحكومة البريطانية فى ممارسة « نوع من الحماية البحرية المتكافئة » فى المياه الاقليمية التركية ، اى من شمال العقير الى أن يبرهن الباب العالى على رغبته بل وقدرته على حماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم . ولا يتطلب هذا الاجراء ابرام اتفاق رسمى مع الاتراك وانما يمكن الاكتفاء بنوع من التفاهم كما يقول روس بالشروط الآتية :

١ - أن يتم التصرف فى جميع القراصنة الذين يتم القبض عليهم فى البحر أو بعد ملاحقتهم الى المياه الاقليمية التركية ، أو على شواطئ تلك المناطق من على مرمى قذائف السفن البريطانية ، وفقا للتعليمات التى يصدرها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج .

٢ - الا تقوم السلطات البريطانية بأية اجراءات داخل المنطقة الام من شبه الجزيرة وضمن حدود السيادة التركية لأن هذه الاجراءات هى من اختصاص السلطات التركية نفسها .

٣ - الاتصالات التى تتم مع السلطات التركية حول هذه الاجراءات هى مسئولية المعتمد السياسى البريطانى فى بغداد ، واذا استوجب الامر اجراءات فورية فمن حق المقيم السياسى فى الخليج القيام

بتلك الاجراءات على أن يطلع المعتمد السياسى البريطانى فى
بغداد .

٤ - اما فيما يختص بأعمال القرصنة التى ترتكب داخل نطاق السيادة
التركية ، فانه يتعين على الاتراك أن يقوموا برد الممتلكات المنهوبة
ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن ذلك .

وأخيرا يقول ليتون بأن الوقت قد حان لتعديل الاتفاقيات المعقودة مع
زعماء ساحل الهندة وسلطنة مسقط :

« لقد ازدهرت الأوضاع الاقتصادية فى كل من سلطنة مسقط واقطار
الهندة فى ظل الظروف السلمية المستقرة التى ضمنتها الحماية البريطانية
البحرية لهذه المناطق . ورغم هذا فان حكامها لم يساهموا بشئ فى مقابل
هذه المكاسب ، كما أن الاتفاقيات المعقودة معهم لا تعترف بالدور الرئيسى
الذى تقوم به الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، بينما لا تمارس حكومة
الهند البريطانية سيادة من أى نوع على زعماء هذه المنطقة ، ولكى يتحقق
الاعتراف بالمركز الذى أصبحت تحتله الحكومة البريطانية فى هذه المناطق،
بفضل السياسة الثابتة الطويلة المدى ، وبفضل الثمن الباهظ الذى تكلفته،
فمن الأجدى او أن الزعماء الذين ترتبط بهم الحكومة البريطانية باتفاقيات
ومعاهدات قد اعترفوا لبريطانيا بهذا الدور وكافأونا على الحماية التى
وفرناها لهم (١) .

والواقع ان هذه الآراء بدت غريبة ومفاجئة من ليتون الذى كان قبل
بضع سنوات ، بالاشتراك مع اتشيسون ، يعارض بشدة مثل هذه الآراء
عندما طرحها نيكسون ويعتبرها اجراءات غير ضرورية ولا تساهم فى
نمية مصالح الامبراطورية البريطانية فى تلك الأرجاء ، وعلى أية حال فقد

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ من الحناكم
العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة السرية الخارجية) .

وقعت تطورات كثيرة خلال السنوات الثلاث التي تلت ذلك - وأهمها الحرب التركية - الروسية ، والحرب الأفغانية التي سببت قلقا بالغاً للمسؤولين البريطانيين حول الوجود البريطاني (١) في آسيا برمته ، مما حدا بليتون الى تغيير نظرتة الى هذا الموضوع .

وعلى الرغم من أن حكومة الهند قد وافقت على اجراء نوع من التدابير مع الحكومة التركية لحراسة المناطق الساحلية فيما بين الكويت وقطر ، الا أن مكتب شئون الهند ووزارة الخارجية لم يبديا اهتماما بالاقتراح خلال النصف الاول من عام ١٨٧٩ . ويعود السبب في ذلك الى تردد الفايكونت كراندوك خلف سالسبورى كوزير الدولة لشئون الهند فى اتخاذ اجراء ما قبل تلقيه توضيحا شاملا لآراء ليتون والتي لم تصل اليه قبل نهاية يونيو، وكان قد ارسل تقريراً الى الحاكم العام فى ٢٢ مايو ١٨٧٩ . وفى وزارة

(١) أن ليتون بعرضه ذلك ، لاقتراح فى مايو ١٨٧٩ كان يهتدى فى المقام الاول برأى تى . جى . س . بلاودون الوكيل المساعد لوزارة الخارجية فقد رفض على أية حال اقتراحا راديكاليا وهو ضم كل هذه المشيخات الصغيرة الى مسقط على رأسها سلطان مسقط ومد حدود سيادته الى الحدود التركية ومقابل هذا التوسيع فى رقعة الحدود تتعهد السلطات بمساهمة مالية لقاء حراسة المنطقة من جانب الاسطول البريطانى العامل فى الخليج . « نظر مكتب شئون الهند » مذكرة الادارة السياسية والسرية رقم ب ١٢٦ ومذكرة بلاودون سمل ١٨٧٩/٣/٢١ . وهذا المشروع هو صورة طبق الأصل لمشروع ايفان نيبين قبل ٦٩ عام لوضع البحرية تحت سلطة سلطان مسقط ، مقابل مساهمته فى نفقات وحدة الاسطول فى الخليج ، وكان موضع نفس الاعتراضات وعند تقديم بلاودون لمشروعه هذا تجاهل شأنه شأن نيبين . حقائق الواقع السياسى فى عمان . ذلك ان شخصا مثل السيد تركى ابن سعيد لم يكن يستطيع أن يحكم مشايخ الهدنة على الاطلاق .

الخارجية كان سالسبورى هو الأخير مترددا فى اثاره هذه الموضوع مع سلطات الباب العالى خصوصا فى تلك المرحلة الحرجة من العلاقات البريطانية - التركية نظرا لحساسية الموضوع . ولهذه الأسباب فقد طلب سالسبورى من القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية بأن يكون معتدلا فى لهجته مع الباب العالى عند تناول موضوع الاضطرابات الناتجة عن أعمال القرصنة خلال ١٨٧٨ ، وبأنه يكتفى فى الوقت الحاضر على الأقل ببيان من الباب العالى يؤكد فيه أن سفينة تركية سوف يتم ارسالها الى الخليج :

وكان سالسبورى موافقا الى حد ما على التعليمات التى ارسلت الى المقيم فى شهر فبراير ١٨٧٩ بتحويله صلاحيات اتخاذ الاجراءات ضد القراصنة فى المياه الاقليمية التركية وفى المنطقة الام من شبه الجزيرة الخاضعة لسلطة الاتراك ضمن مرمى قذائف المدفعية البحرية البريطانية . وقد أحال روس بدوره تلك التعليمات الى كبير ضباط الاسطول البريطانى فى الخليج ، ثم قام الثانى باحالتها الى القائد العام لاسطول الهند الشرقية الرير . ادميرال جى . كوربيت للمصادقة عليها . وبما أن كوربيت لم يكن متأكدا من سلامة تلك الاجراءات فقد رفعها الى الاميرالية البريطانية فى لندن . وفى الاميرالية استقر الرأى على وجوب أخذ موافقة الخارجية وعرض الموضوع على سالسبورى فى أوائل شهر مايو ، غير أن سالسبورى وجد بعض الصعوبة فى اقرارها ، وفى منتصف الشهر ذكر لمكتب شئون الهند : « انه بالنظر الى عدم وجود معاهدة تنص على مثل هذه الاجراءات ، فان مهمة السفن البريطانية تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة فى المياه الدولية خارج المياه الاقليمية التركية ، وأن أية حملات قد تقوم بها هذه السفن ، حتى ولو كانت فى مناطق لا تتعدى مرمى قذائف مدفعية هذه السفن قد تسفر عن تقديم احتجاجات من جانب الحكومة التركية ضدها وكنتيجة للتحفظات التى ابدائها وزير الخارجية البريطانية أصدرت الاميرالية تعليمات الى القائد العام لاسطول الهند الشرقية فى أواخر شهر مايو تدعوه الى الامتناع عن القيام بأية اجراءات عدائية ضد الأراضى التركية أو المياه الاقليمية التركية دون

موافقة الأتراك وتعاونهم ولما كانت حدود لسيادة التركية فى شرقى شبه الجزيرة العربية غير واضحة فان ذلك يعوق رجال البحرية من تحديد تلك المناطق والرجوع الى اقرب سلطة تركية فى المنطقة لآخذ رأيها .

فى نهاية شهر يونيو وصلت تلك المقترحات الى مكتب شئون الهند وقد جرت دراستها بشكل مستفيض ، وتركزت النظرية الرئيسية لتلك الاقتراحات على ضرورة تحديد الموقف البريطانى فى الخليج وبصفة خاصة من الأتراك تحديداً واضحاً . وكما اشار الكولونيل بيريز سكرتير الادارة السياسية والسرية للمكتب فى معرض تعليقه على مذكرة ليتون : « بأن الرقابة البحرية التى كانت تمارسها الحكومة البريطانية فى الخليج رقابة محدودة . وكان الشئ الوحيد المطلوب من شيوخ المنطقة هو عدم اعتداء أحد منهم على الدول الأخرى المشتركة فى معاهدة السلم البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣ ، كما أن مجال التدخل البريطانى ضد أى اعتداء من ذلك النوع محدود . كما كانت تنص على امتناع حاكم البحرين من ارتكاب اعتداءات فى البحر ، طالما أن الحكومة البريطانية قد التزمت بحمايته من أية اعتداءات قد تقوم بها دول وقبائل المناطق الأخرى » وقد أوضح بيزيز : بأنه لا توجد ثمة حقوق أو التزامات تسمح لبريطانيا بالتدخل لصد الاعتداءات التى قد تأتى من جانب الأتراك والفرس . ولكنه على أية حال قد جرى التعرف خلال السنوات الماضية على الزام كافة الدول الساحلية الموقعة على المعاهدة أو الغير موقعة باحترام الحظر على مثل تلك الانتهاكات » .

الا أن بيزيز قد لاحظ بأن تلك السياسة كانت تتعرض للمجابهة وتوقع أن تحدث تطورات تحول بيننا وبين انفرادنا بالسلطة على منطقة الخليج « ولعل الحماية التركية على الاحساء سنة ١٨٧٠ هى جزء من تلك التوقعات » . وهى الحملة التى اتضحت نتائجها الآن . ويذهب بيزيز الى القول بأن الرد المطلوب على السؤال حول كيفية وضع حد لامتداد النفوذ التركى على ساحل الخليج . فهو غير واثق من ان عقداً اتفاق رسمى مع الباب العالي سوف يحل المشكلة ولكنه يرتئى أن اصدار بريطانيا بياناً

رسميا بتحديد مصالحها فى المنطقة قد يكون اجراء افضل . ويختتم بيزير
آراءه بالقول : بأن وضع الحكومة البريطانية فى الخليج قد دخل مرحلة
تستوجب الاهتمام وتتطلب العمل على تحسين ذلك الوضع وانه ان المرغوب
فيه دون شك . « أن نغلق باب الاصطبل حتى لا يسرق الحصان » .
« . . . انه لا يصح اطلاقا ، بالنظر الى ما للحكومة البريطانية من مصالح هامة
فى منطقة الخليج ان نسمح بالتوسع التركى ، أو أن نترك وجودنا فيها على
حالته الراهنة غير المحددة ، وبالتالي فإنه يتعين علينا انطلاقا من هذا
الاساس أن نوضح للباب العالى ما نحن على استعداد له وما نحن على غير
استعداد للتنازل عنه للأتراك وأن نعيد وضع صيغ جديدة للاتفاقيات التى
تربطنا بزعماء المنطقة (١) » .

فى نفس الوقت كان سالسبورى يعكف على دراسة مقترحات ليتون،
وقد توصل فى الدراسة الى افتراضات ضمنها مذكرة لكرانبروك بتاريخ
٢٣ أغسطس : أن الذى أثار اهتمام سالسبورى فى المقترحات يختص
بالتدابير التى وافق مور على اجرائها مع الباب العالى هى انها لا تتضمن
مكاسب للأتراك توازى المكاسب التى ستحصل عليها حكومة الهند، فالمطلوب
من الباب العالى وفقا لتلك المقترحات تحديد نطاق سيادته على الساحل
الغربى بشكل لا يتجاوز المنطقة القريبة من البدعة بالتخلى كليا عن مطالبه
فى البحرين والتى رفضتها حكومة صاحبة الجلالة وأن تعترف باستقلال
الجزيرة تحت الحماية البريطانية ، وأخيرا أن تعترف لحاكمها بحقه فى حالة
تعرضه لعدوان ما ، فى اتخاذ الاجراءات الدفاعية اللازمة عن بلاده وبموافقة
المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، حتى ولو استدعى الأمر مطاردة الجناة
الى داخل حدود السيادة التركية . ويستطرد سالسبورى بأنه مطلوب من
الباب العالى فوق كل ذلك وبعد كل ذلك ، أن يسمح للسفن الحربية
البريطانية بمطاردة القراصنة وبحق القبض عليهم داخل المياه الاقليمية لتركية

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ محضر بيزير
(يوليو ١٨٧٩) .

أو فى نطاق مرمى القذائف البريطانية ، وذلك ريثما يتأكد أن الحكومة التركية فادرة بنفسها على توفير الحماية اللازمة للرعايا البريطانيين والمصالح البريطانية داخل أرضها ، وفى رأى سالسبورى أنه لما كانت مكافحة نفوذ القراصنة وتوفير الأمن فى مياه الخليج ليسا ضمن أهداف الحكومة التركية من أى تدخل أجنبى فى المنطقة ، وليست على استعداد فى الوقت نفسه بالتخلى عن حقوق سيادتها الصورية ، أن توافق موافقة صريحة على المبادئ التى أسلفنا إليها » . وربما كان أفضل حل لهذه المشكلة ، بعد أن يتم تحديد مواقع السيادة التركية ، أن يتحمل الأتراك مسئولية حماية المناطق التى تشملها سيادتهم ، عن طريق السماح للطرادات البريطانية باتخاذ الإجراءات اللازمة داخل تلك المناطق - وضمن ظروف خاصة - . أما الاقتراح الذى يدعو الى اجراءات مشتركة بين السلطينتين البريطانية والتركية فإن هذا الاقتراح لم يقبله الأتراك . وكان موقف سالسبورى هو نفس الموقف من الاقتراح المتعلق بربط مشيخات الهدنة وسلطنة عمان بعلاقات تبعية للحكومة البريطانية ، صحيح أن بسط النفوذ التركى على الساحل الغربى سوف يعود بالضرر على المصالح التجارية البريطانية ، كما أن أوضاع شيوخ الهدنة لا تسمح هى الأخرى بالأمكانيات التى يمكن أن يوفرها الاعتماد على الحكومة البريطانية وبالمثل فإن السيطرة البريطانية أو ممارسة تلك السيطرة فوق ذلك الشق من ساحل شبه الجزيرة قد يؤدى الى نشوء أوضاع غير مريحة .

وتختلف الاستنتاجات التى توصل اليها مور العضو المساعد لبيتز فى اللجنة السياسية والسرية بعد أن درس مشكلة السيادة التركية على الساحل الغربى منذ بدايتها فى عام ١٨٧١ عن استنتاجات كل من ليتون وسالسبورى . وكان الاعتراض الرئيسى لمور على مقترحات ليتون هى أنها تطالب بالتوصل الى اتفاق رسمى مع الباب العالى بشأن هذه المشكلة ، وهو أمر أثبتت التجارب السابقة استحالة » . « على الرغم من أن الباب العالى قد يوافق على تحديد رسم حدود سيادته على ساحل شبه الجزيرة إلا أنه لن يوافق على التوقيع على تعهد كهذا ، حتى فى إطار اتفاق دبلوماسى ودى ، أما سالسبورى فىرى بأن مثل هذا الاتفاق لن يحقق الفائدة المرجوة منه ، لأن الأتراك لن يوافقوا على اقتراح ليتون بالحدود

التي رسمها لتلك السيادة أى من شمال العقير ، على الرغم من أن تلك المنطقة بالذات هي التي تشكل قاعدة لنشاط القراصنة فى الخليج فلو وافقت الحكومة البريطانية على الحد من صلاحيات مسؤوليها السياسيين والبحريين فى ممارسة إجراءاتهم فى المناطق القريبة من العقير ، أو فى السواحل الواقعة الى الشمال من تلك المنطقة ، وعهدوا بذلك الى الأتراك فإن النتيجة هي أنه لن تتخذ أية إجراءات بتاتا ويصبح ذلك الشق من الساحل الغربى ماوى دائما للقراصنة ، لقد كان موقف المسؤولين البريطانيين فى الخليج دقيقا للغاية بحكم تعليمات الأيميرالية البريطانية الصادرة فى شهر مايو السابق ، ذلك أن تحجيم هؤلاء المسؤولين قد يؤدي الى المزيد من الفوضى والاضطرابات فى المنطقة . ومن هذا المنطق اقترح مور بأن يحاط الباب العالى علما بتصميم الحكومة البريطانية على المحافظة على الأمن فى ميه الخليج بصرف النظر عن موافقة الحكومة التركية على التعاون أو عدم موافقتها : وبأن سيادة الباب العالى على الشق الساحلى شمالي وغربي العقير مسألة لا جدال فيها طالما كان ذلك الخط كما هو . وبأن المحافظة على الأمن والنظام هي الاختيار الوحيد لاستقرار تلك السلطة ، كما أن العكس هو الصحيح ، وبأن جميع القراصنة الذين ينطلقون من أى جزء من ذلك الساحل سوف تتم مطاردتهم الى أية جهة يهربون اليها ويتم اعتقالهم سواء ضمن مساحة الثلاثة أميال من الساحل أو فى المنطقة الداخلية ضمن مرمى قذائف البحرية ، وبأن التعويضات عن الأضرار الناتجة عن جرائم القراصنة سوف تستوفى من الحكام المحليين المتواطئين معهم ، وبأنه لن يسمح للباب العالى فى أى من المناطق التي يدعى السيادة عليها بالتدخل سواء فى البحرين أو فى غيرها من مناطق الهدنة شرقى خسوز العديد . وكان مور يرى بأن اعتراض سالسبورى على تعديل المعاهدات مع البحرية ومشروعات الهدنة له ما يبرره ، غير أن هذا الإجراء لو تم قد يساء فهمه وعلى الأخص من الحكومتين التركية والفارسية وبالتالي فلا يمكن اتخاذه . أن الأوضاع فى الخليج تختلف عن الوضع فى جنوب غربى شبه الجزيرة العربية حيث تتمركز الحكومة البريطانية فى عدن وحيث لن

يكون هناك أى فائدة من امتداد النفوذ التركى أو غير التركى (١) .

وافق كرانبروك على التوصيات دون تعديل ، ثم أحالها على سالسبورى فى ١٧ سبتمبر وكان كرانبروك على يقين بالنسبة للحفاظ على المصالح البريطانية فى الخليج والوفاء بالالتزامات البريطانية تجاه البحرين ومشايخات الهدنة ، من أن يستمر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى اتخاذ ما يراه ضروريا من التدابير للحفاظ على الأمن فى البحاز بغض النظر عن المطالب التركية بالسيادة على الساحل الغربى بمجمله واعتراف الشيوخ المحليين كشيخ البدعة بالسلطة العثمانية عليهم والتواجد التركى فى نقاط متفرقة من تلك المنطقة « أما اذا اقام القراصنة باستخدام موانئ أخرى لنشاطهم أو انضمت قبائل الى ذلك النشاط ، فإن وضعنا كهذا كما أوضح مور سيشكل دليلا له نظره للتأكد على عدم خضوع تلك القبائل لسلطة تركية فعالة ، وفى هذه الحالة ، اذا اعترض الأتراك ، فان كرانبروك على استعداد لتحديهم ، وعلى أى جزء من الساحل ، ابتداء من الكويت جنوبا ، أما اذا لم تبرز عصابات فى وجه الطرادات البريطانية أثناء عمليات المراقبة التى تقوم بها على الساحل الغربى ، واذا لم يحاول الأتراك التدخل فى البحرين أو مسقط ، أو مشايخات الهدنة فليس لديه اعتراض على أية اجراءات قد يتخذها الأتراك فى أى جزء من الساحل شمالى العديد كما أن القيود التى فرضتها الاميرالية البريطانية فى شهر مايو يجب أن تزول وأن يخول ضباط الاسطول البريطانى فى الخليج صلاحيات اتخاذ الاجراءات اللازمة فى مواجهة القراصنة وفقا لأوامر المقيم السياسى فى الخليج غير أن سالسبورى لم يجذب تلك الآراء ، ليس فى حد ذاتها ، وانما لأن تنفيذها يشكل ضربة لسياسة الوفاق التى كانت الحكومة البريطانية تسير عليها مع الباب العالى فى تلك المرحلة . كان الأتراك يعانون من انهيار نفسى نتيجة الهزائم والخسائر التى منوا بها فى سنة ١٨٧٧/١٨٧٨ ولم يكن استياؤهم من

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسة والسرية مجلد ٣٤ مذكرة مور ١٨٧٩/٩/١ وهى أهم المذكرات وأكثرها صراحة .

بريطانيا أقل من استيائهم من روسيا ، وخلال عام ١٨٧٩ حاول سالسبورى جهده كى لا يصطدم بالأتراك غير أنهم لم يبادلوه ذلك الشعور ، وانما على العكس من ذلك فقد كانوا ينتهزون كل فرصة لاستفزاز بريطانيا والنيل منهم سواء فى أفغانستان أو فى مصر أو شبه الجزيرة العربية . وكان وراء هذا الموقف اكوام من الشكوك فى نوايا البريطانيين وتصورهم أن هؤلاء يعملون على تقويض نفوذهم فى الأقاليم العربية من الامبراطورية ، ثم جاءت الأحداث فى مصر لتعزز من ذلك الاعتقاد ، غير أن الموقف التركى عموماً كان ينطلق من دسائس عبد الحميد وعقدة الخلافة الاسلامية التى كانت تستحوذ عليه ، كان سالسبورى مترددا فى قبول الرأى الذى يقول أن لا فائدة من الأتراك وأنهم لا يمكن أن يكونوا واقعيين ورغم ذلك فان سالسبورى كان يدرك حقيقة واحدة وهى أن تصرفات الأتراك لم تنترك فرصة لاي أمل .

وفى مايو ١٨٧٩ وصلت معلومات الى القنصل البريطانى العام فى بغداد بأن الحكومة التركية تعتزم اقامة مستودع للفحم فى البحرين لتموين بواخرها فى الخليج ، فأحال سالسبورى المعلومات الى مكتب شئون الهند الذى رد على الفور يقول بأن اقامة مستودع للفحم للأتراك سوف يفجر ضروبا من المؤامرات والتعقيدات ، وبالتالي فلا بد من مطالبة السباب العالى بأسرع وقت بتنفيذ تلك الفكرة . احيلت المذكرة الى القسطنطينية فى نهاية شهر يونيو ، وقام السفير البريطانى باثارة الموضوع مع صفوت باشا وزير الخارجية التركية فى ١٦ يونيو . وفى تقرير لا يارد عن هذا الموضوع ذكر بأن رد الوزير التركى يتضمن بأنه كان قد أقيم المستودع فى جزيرة البحرين ، ويعنى هذا أن المستودع اقيم لخدمة السفن التجارية التى يرسلها الباب العالى الى منطقة الخليج لمكافحة القرصنة تلبية لطلب حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وأنه بدون وجود هذا المستودع تضطر السفن التركية الى التوجه الى البصرة لتزود بالوقود ، مما يشكل اهدارا للوقت ، وقد اقتنع سالسبورى برد وزير الخارجية التركية ، أما حكومة الهند فلم تقتنع به ، واعتبرته تأكيداً لتنبؤات روس فى نوفمبر من أن الأتراك سيحاولون استغلال طلب الحكومة

البريطانية لتعزيز نفوذهم في الساحل الغربي (١) وبما أن الفرس بدورهم كانت لهم مطالب في البحرين فقد كتب ليتون الى كرانبروك في هذا الموضوع فيقول : بما اننا قد رفضنا المطالب التركية سابقا ، فاننا لن نسمح لهم الآن بانشاء مستودع للفحم في البحرين ، ثم انقطعت الاخبار عن موضوع هذا المستودع ، غير أن الاتراك عادوا في شهر أغسطس بلعبة جديدة ، فقد جاء في رسالة للكولونيل مايلز الذي كان قد أوفد من مسقط الى بغداد ليتسلم منصب القنصل البريطاني العام بالوكالة هناك بدلا من نيكسون الذي تم ابعاده (٢) بأن سلطات الحجر الصحي في البصرة قد أصدرت أمرا بزيادة رسوم الكرائتينة على السفن القادمة من البحرين ومسقط ، على أساس أن السفن التي تغادر الموانئ التركية ولا تدفع رسوما للمغادرة ، يتعين عليها أن تدفع رسوما مضاعفة عند وصولها الى أى ميناء تركي آخر ، وذكر المسئولون عن الكرائتينة في البصرة أن الوالي عبد الله باشا قد أصدر مرسوما باعتبار مسقط والبحرين والشحر والمكلا ، وكل ميناء يقع من الجزائين الجنوبي والشرقي من شبه الجزيرة ، باستثناء عدن موانئ تركية . ولم تؤد الاحتجاجات التي قدمها مايلز الى المسئولين في بغداد ضد ذلك الرسوم على اية نتيجة ، ولهذا فقد عرض مايلز الامر على لايارد السفير البريطاني في تركيا . وفي الاسبوع الثالث من اغسطس اثار السفير هذا الموضوع مع صفوت باشا ووجه نظره الى أن الحكومة البريطانية لا تعترف بأن الموانئ المشار اليها هي موانئ تركية غير

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ من لايارد الى سالسبوري ١٨٧٩/٦/١٦ (رقم ٥٠٤) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٦/٢٨ ومجلد ٣٢ من الوكيل المساعد الى الوكيل المساعد لمكتب الهند ١٨٧٩/٥/٢٧ ، ١٨٧٩/٥/٣٠ ومن سالسبوري الى لايارد ١٨٧٩/٦/٥ (رقم ٧٦٣) .

(٢) كان ليتون يتهم نيكسون بمحاباة الاتراك وبأن تهمة هذه بنوع خاص الى الحاح والى بغداد على الإبقاء على نيكسون في منصبه وبأنه كان محبوبا من العرب (مكتب شئون الهند) .

ان السفير لم يحصل على رد من وزير الخارجية بالنفى ولا بالايجاب .

وقد عزا بيلي عدم قيام الباب العالي باية اجراءات ضد أعمال القرصنة التي ترتكب على ساحل الاحساء ، الى المطالب التركية فى البحرين ، فقد ذكر فى رسالة الى لايارد بأن الاتراك أبعد ما يكونون عن الاهتمام بما يجرى من انتهاكات وأعمال مخلة بالأمن فى تلك المنطقة ، وانما هم بالأحرى يفضلون انتشار مثل تلك الاضطرابات لكي يثبتوا لنا بأن البحرين هى لب المشكلة ، وانه لا يمكن معالجتها الا اذا سيطروا على البحرين ، وبالأحرى ان الاتراك يبحثون عن أسباب وذرائع تسمح لهم بالتدخل فى هذه المناطق وفرض الاحتلال (١) كان القنصل البريطانى المساعد فى البصرة يرى نفس الراى ، بل ويعتقد أيضا بأن هذا هو السبب الذى جعل الاتراك يتمسكون بالاحساء حتى الآن ، فقد ذكر روبرتسون لمايلز : بأن احتلال الاتراك لاقليم الاحساء ومنطقة الساحل هى السبب الحقيقى وراء اضطراب الأحوال فى ساحل نجد ، ورغم أن هذا الوضع يعود بالخسارة على الاتراك فى المال وفى الرجال ، فى الوقت الذى تحولت تلك المنطقة الى مأوى للقتلة وقطاع الطرق والقرصنة على حساب الأبرياء من السكان. الذين اختاروا الشيخ زايد بن محمد الهاجرى حاكما لهم ، فطالما ظل الأمل يراود الاتراك فى السيطرة على البحرين وعلى مصائد اللؤلؤ فلا يمكن اقناع الاتراك بالتخلى عن المنطقة الام من شبه الجزيرة العربية (٢) .

وفى آخر شهر يوليو قام زايد الهاجرى باعتداء على إحدى سفن

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٢٣٤ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ٨٨) وقد احيل الى مكتب شنئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ .

(٢) الخطابات والرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ١١٩) المؤرخ ١٨٧٩/١٠/١٦ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/٨/١ (رقم ٢٣٦) .

صيد اللؤلؤ التابعة للبحرين فى منطقة تقع بالقرب من قطر واستولى عليها بعد أن قتل أحد بحارتها وأصاب ثلاثة منهم بجروح ، وبهذا الحادث كما يقول مايلز أصبح الخطر ماثلا ، فلو سمح لهذا الزعيم أو لغيره أن يقتلوا من العقاب عما يقترفونه من جرائم لعجز الطرادات البريطانية عن مطاردتهم داخل المياه التركية أو ضرب قواعدهم فى اليابسة ، فسوف يتصور حاكم البحرين أن المقيم البريطانى أصبح عاجزا عن حمايتهم أو الحصول على تعويض عن الخسائر والاضرار التى يتعرضون لها من جراء ذلك ، وانه لو حدث هذا فان الداء سوف يتفشى ويضيف مايلز « بان قبائل الساحل حين ترى ان السلطة الوحيدة القادرة على حمايتهم تواجه تحديا من جماعة مثل بنى هاجر وغيرها من القبائل لمجرد ان هذه القبائل تخضع لسلطة الأتراك الوهمية ، فان ذلك سوف يدفعهم الى طلب الحماية التركية . » وأن مايلز على يقين أن مثل هذه الأوضاع سوف تكون لها انعكاسات خطيرة على سكان الخليج . فقد كتب يقول : « أن أى إجراء أو خطوة نقوم بها فى هذه المنطقة لابد وأن تلقى الاهتمام الشديد من جانب الأطراف المعنية ، كما ستكون لها دلالتها الهامة بالنسبة اليهم ، وبالتالي فانى أؤكد بأن موضوع تفوقنا فى الخليج لم يعد موضعا للتساؤل أو النقاش بعد الآن . »

فى يوم ٦ سبتمبر عقد لايارد محادثات هامة وطويلة مع صفوت باشا تناولت الاوضاع المتردية فى الاحساء . وقد حذر السفير من أن الحكومة البريطانية التى نجحت فى تصفية القرصنة فى الخليج نظير ثمن باهظ فى الأموال والأرواح ، لن تسمح بعودتها كنتيجة للوجود التركى على الساحل الغربى أو عجز الباب العالى عن التصدى لها ، فاذا لم يتخذ الباب العالى الاجراءات الفعالة ضد هذه الاعمال فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مرغمة الى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الرعايا البريطانيين والتجارة البريطانية فى المنطقة . وقد ذكر صفوت باشا بأنه مقتنع كل الاقتناع بوجود وضع حد لأعمال القرصنة ، وبأن وزير البحرية التركية قد بعث بالفعل بتعليمات جديدة الى قائد الأسطول التركى فى البصرة بمضاعفة

جهود قوات خفر السواحل لمنع تكرار وقوع مثل تلك الحوادث (١) لكن لم تمض أيام قليلة على تأكيدات صفوت باشا حتى هوجمت إحدى السفن التي كانت ترفع العلم البريطاني في شط العرب على بعد ١٥ ميلاً من البصرة وقتل ربانها كما جرح اثنان من بحارتها ونهبت السفينة . وقد بعث لايارد بمذكرة الى الباب العالي يطالبه فيها بفرض عقوبات على المعتدين وأوضح في المذكرة : « أن اهمال السلطات التركية أو عجزها عن المحافظة على الأمن في مياهها الاقليمية في الخليج قد يؤدي الى نتائج لن تكون في مصلحة الباب العالي ورغم ذلك كله فان المسؤولين البريطانيين لم يكونوا يتوقعون أن يصدر عبد الله باشا أوامره بالقبض على القراصنة واسترجاع البضائع التي استولوا عليها ، وبصرف النظر عن موقف عبد الله باشا الشخصي تجاه البريطانيين الا أنه أصبح يدرك بان المسألة قد خرجت عن نطاق سلطته بعد أن قرر الباب العالي ادماج ولاية البصرة في ولاية بغداد ، كما كان الحال قبل بضع سنوات مضت ، وتم استدعاء عبد الله باشا الى القسطنطينية فور وصول المتصرف الجديد للبصرة (٢) » .

قدم لايارد تحذيراته واحتجاجاته الى الباب العالي في الفترة الأخيرة من عام ١٨٧٩ بمبادرته الخاصة ولم يكلفه بها أحد من رجال السلطة العليا ، ورغم ذلك فلم يعترض عليها سالسبوري كما لم يؤيدها ،

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٤ من لايارد الى سالسبوري ١٨٧٩/٩/٨ : (رقم ٨٠٩) ومرفق معه صوره من الرسالة الشفوية بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ ومجلد ٣٥ رسالة شفوية من صفوت باشا ١٨٧٩/٩/٨ ؛ بالفرنسية واحيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/١٠/٢٨ .

(٢) لقد نفذ الضم في ربيع ١٨٨٠ وقبل سنة من ذلك كانت الاقاليم الشمالية من ولاية بغداد منفصلة ومستقلة وتسمى ولاية الموصل وفي عام ١٨٨٤ فصلت البصرة والاحساء للمرة الثانية من ولاية بغداد واعتبرت ولاية مستقلة .

وأيا كانت مبررات لا يارد لتلك الاعتراضات - وكان سالسبورى لا يثق كل الثقة فى احكام لا يارد - الا أن وزير الخارجية لم يجبد أن يسترسل فى موقفه هذا . وفى نهاية شهر نوفمبر ذكر لمكتب شئون الهند الذى طلب منه الرد على المقترحات التى كان قد بعث بها الى وزير الخارجية قبل شهرين من ذلك التاريخ بأنه يفضل ارجاء البت فى هذا الموضوع ريثما يتسنى لخبراء القانون الملكى دراسة المقترحات وتقديم ارائهم فى موضوع تخويل ضباط الأسطول البريطانى صلاحيات مطاردة القراصنة واعتقالهم داخل قواعدهم فى المنطقة الام من شبه الجزيرة العربية .

فى الاسبوع الاول من ديسمبر أدلى خبراء القانون برأيهم وجاء فى مذكرتهم بأن محور البحث يتركز حول ما اذا كانت كفة حق الدفاع عن النفس ترجح على كفة انتهاك حرمة الحقوق الاقليمية للأتراك ، فبموجب الأوضاع التى كانت سائدة فى منطقة الساحل الغربى ، يرى هؤلاء الخبراء أن البريطانيين لا يتمتعون بهذا الحق . وقد علق بيرنز على رأى الخبراء بأن هؤلاء لا يقدمون (كما هى عادتهم) وانما يكررون كلاما معادا كان من المفروض أن يبدوا رأيهم فيه . وانهم أجابوا بالنفى القاطع ، كما اوضح بيرنز بأن خبراء القانون لم يفهموا الأوضاع الحقيقية للمنطقة ، فخلطوا بين قطر والاحساء وفاتهم أن البحرين مستثناة من حق الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات البحرية ، وهكذا حذا هؤلاء حذو رجال وزارة الخارجية فى معالجتهم لهذه المشكلة التى تعتمد معالجتها على المقاييس العملية لا على مقاييس القوانين الدولية الجامدة » .

تلقى سالسبورى رأى خبراء القانون فى شجاعة فذكر فى رسالة الى مكتب شئون الهند فى نهاية ديسمبر بأن الاتجاه الى اتخاذ الاجراءات التى أوصوا بها أصبح غير ذى موضوع . وانه لابد من عنصر المساواة فى معالجة المشكلة . فلا بد من وضع المصالح الامبريالية وغيرها فى الاعتبار ، لأن هذه المصالح قد تواجه الخطر اذا تعرض الباب العالى للتهديد فى موضوع القرصنة فحسب ، وانما لأن دولا أخرى قد تتصور بان التدخل البريطانى هو دليل على محاولات الحكومة البريطانية لتفويض النفوذ العثمانى فى أحد أجزاء الامبراطورية ، ويضيف سالسبورى بأنه من

الأفضل العودة الى الاقتراح الذى قدمه فى البداية وهو إبرام اتفاق
رسمى أو ضمنى مع الباب العالى يؤدى الى وضع حد للمتاعب الناجمة
عن وجود سلطة غير محددة للأتراك على ساحل شبه الجزيرة وعن عجز
المسؤولين الأتراك فى تلك المنطقة من المحافظة على الأمن . ولهذا فقد أعد
سالسبورى مجموعتين من التعليمات لارسالها الى السفير البريطانى فى
القسطنطينية بعد الاطلاع مكتب شئون الهند عليها واقرارها .

المجموعة الأولى تطالب ليارد بإبرام اتفاق محدد مع الباب العالى
تخول الطرادات البريطانية بمقتضاه صلاحيات لمطاردة سفن القراصنة
وحجزها من مساحة ثلاثة أميال على امتداد ساحل شبه الجزيرة ابتداء
من الكويت حتى العديد بشرط انه فى حالة تواجد طراد تركى قريب من
مكان الحادث يمتنع قائد الطراد البريطانى من اتخاذ أى اجراء قبل ان
يدعو قائد الطراد التركى الى التعاون معه ، وبحيث يترك للقائد التركى
الجانب الأكبر من الاجراءات ، ووجوب الحصول على موافقة أقرب مسئول
تركى أو من ينوب عنه أيهما أسهل ، وان اية اجراءات تتخذ لاحتجاز السفن
المنتهكة فى مساحة الثلاثة أميال المنصوص عليها يتم التصرف فيها وفقا
لرغبة السلطات التركية . وعند عرض ليارد هذه الاقتراحات على الباب
العالى يتعين عليه أن يذكره بالوعود السابقة التى قطعتها السلطات التركية،
ولم تسفر عن نتيجة ، اما بسبب تردد المسؤولين المحليين الأتراك ، واما
بسبب السلطة الصورية للباب العالى فى تلك المناطق ، أو بسبب نقص
فى الوسائل اللازمة لاتخاذ اجراءات عسكرية فعالة . كما اقترح أن يترك
الباب مفتوحا للسفير ليحدد ما اذا كان يتعين أن يكون الاتفاق المقترح على
هيئة مذكرة أو رسائل متبادلة أو فى صورة اتفاق ودى ، والغرض من
كل ذلك هو أن تتفادى الحكومة البريطانية اثاره الشكوك التركية حول
نواياها فيما يختص بحدود الأتراك الإقليمية مما قد تسببها تلك
الاجراءات .

أعيد التأكيد على هذه النقطة فى المجموعة الثانية من التعليمات التى
أرسلت الى ليارد فقد ذكر سالسبورى انه بالنظر الى مغالاة الباب
العالى فى مطالبه الإقليمية التقليدية ، والتى درج على اثارها فى مناسبة

وغير مناسبة ، ونظرا لتشبهه بالتفاصيل الدقيقة لسيادته الاسمية فان سالسبورى لا يتوقع ان يتم الوصول الى اتفاق من اى نوع . وعلى الرغم من استعداد سالسبورى للاعتراف بالسيادة للأتراك فى المناطق التى تتواجد فيها تلك السيادة بصورة فعلية ، الا أنه كان يرى ان السيادة الفاعلة من شأنها ان تعقد الموقف وتهىء الحماية للصوص وقطاع الطرق .

اما فيما يتعلق بمسقط والبحرين . وساحل الهدنة من العديد حتى رأس الخيمة فان الحكومة البريطانية لا تشترط ان يسقط الباب العالى حقه فى المطالبة بتلك المناطق ، كما جاء فى بيان والى البصرة ، الا انها سترفض تلك المطالب ، وسوف تتمسك بالمعاهدات التى تربطها بحكامها وسوف تتصدى لكل محاولة تهدف الى تقويض استقلالها . اما اذا اقتنع السفير باستحالة قبول الأتراك لهذه الشروط . فيتعين عليه أن يصرف النظر عن المحاولة . وكان سالسبورى يميل الى تأييد رأى أعضاء مكتب شئون الهند بحيث تساعل عما اذا كان من الأفضل تخويل السفن الحربية البريطانية صلاحيات القيام بدوريات مستمرة لسواحل الاحساء بعد حصولها على تصريح من السلطات المحلية التركية قدر الامكان ، وتقديم الاحتجاجات فى حالة تعدد اتخاذ مثل تلك الخطوة ، ولكنه أكد على افضلية هذه الخطوة ، نظرا لأن الباب العالى قد عودنا على منح موافقته الضمنية لاية اجراءات لا يوافق عليها بصفة رسمية .

وافق كرانبروك على المقترحات على الرغم من أنه لم يشعر بالإرتياح لها اعتقادا منه أن لا فائدة منها ، الا أنه ادخل بعض التعديلات الطفيفة عليها ليؤكد حق سفن صاحبة الجلالة فى اتخاذ الاجراءات التى تراها ضرورية داخل المياه الاقليمية فى البحرين ولتفادى نشوء سوء تفاهم حول موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لمنطقة العديد التى هى جزء من اراضى أبو ظبى .

فى ٥ يناير ارسلت المقترحات بعد الموافقة على تعديلات كرانبروك الى لايارد .

لم تكن الاشهر الأولى من عام ١٨٨٠ الفترة المناسبة لاجراء الاتصالات

بالباب العالى اذ كان عبد الحميد تسيطر عليه عقدة الخوف والشك من المؤامرات التى كانت تحاك ضده ، كما كانت فكرة الخلافة الاسلامية تستحوذ على تفكيره ، وكان مستشاروه خليطا من الافاقين والانتهازيين الذين يفتقرون الى الكفاءة . وكانوا يغذون مخاوف واوهام عبد الحميد تحقيقا لمصالحهم الذاتية بينما كانت بطانة اخرى من مشايخ الدين تحيط به تنتهز كل مناسبة لتشجيع اطماعه فى خلافة المسلمين . ومن ناحية اخرى اخذت مخاوفه من النوايا البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانية تتفاقم يوما بعد آخر ، على الرغم مما كان يبذله لايارد (الذى كان معجبا بعبد الحميد وكان يثق فيه الى حد ما) من محاولات لتبديد تلك المخاوف . فقد كان عبد الحميد مصرا على أن البريطانيين وراء ثورة العرب فى اقاليم الامبراطورية ضد الباب العالى ، أو انهم على الاقل كانوا يستغلون التذمر الموجود هناك لفصل تلك الاقاليم عن جسم الامبراطورية وفرض السيطرة البريطانية عليها وعندما نصحه لايارد بوجوب ادخال بعض الاصلاحات الادارية والنظم الى الاقاليم المذكورة لم يعره اهتماما ، فقد كان يعتقد بأن لايارد نفسه هو احد المسؤولين عن الاضطرابات والمشكلات التى كانت تقع فى شبه الجزيرة العربية ضد الباب العالى . الم يصر على استدعاء مدحت باشا من منفاه وتعيينه واليا على دمشق ، أو لم يكن مدحت باشا هو الذى حرض على الاضطرابات فى سوريا ؟ الم يتوجه لايارد الى دمشق ويتجول فى انحاء سوريه خلال خريف عام ١٨٧٩ لى يقوم ، على حد اعتقاده ، بتجريض العرب على الثورة ضد الاتراك ؟ . الواقع أن السلطان عبد الحميد لم يكن يشك فى لايارد وانما كان قلقه الحقيقى من موقف السكان العرب فى تلك المناطق :

« ان العرب سواء عرب شبه الجزيرة أم عرب سوريا أم العراق قد أصبحوا متدمرين من الاتراك ومستعدين للقيام بأى عمل للتحرر منهم اذا وجدوا العون من انجلترا أو من أى دولة أخرى ، وهذا ما تؤيده المعلومات التى اتلقاها من مصادر مستقلة عديدة ، هذا ما جاء فى رسالة لايارد المؤرخة فى شهر فبراير ١٨٨٠ ويضيف لايارد بأن هناك مؤامرات وحركة تمرد بين العرب ضد السلطان وحكومته ، وأن الحجاز هو مركز

تلك الحركة ، وهناك الكثير مما يؤيد ذلك الاعتقاد ، ومن المحتمل جدا أن يكون شريف مكة ضالعا في هذه الحركات ، وإذا حكمنا على هذا الأمر من الرسائل التي نلقاها منه ، خصوصا وأن شريف مكة رجل واسع الطموح ويتميز بالكفاءة فإنه له علاقة بتلك الأحداث . والفكرة السائدة في أوساط بعض المسلمين وهي فكرة تمتد الى العرب أن أسرة العثمانيين الحاكمة قد أصبحت عاجزة وأن من مصلحة الاسلام الى حد كبير أن يستبدل بحكم السلطان العثماني حكم شريف مكة الذي سوف تبادر الشعوب الاسلامية الى الاعتراف به كرئيس وخليفة لهم » .

لقد أصبح وجود هذا المنافس على الخلافة مصدر قلق كبير لعبد الحميد ، كما أن احتمال حصول هذا المنافس على تأييد البريطانيين يضاعف من هذا القلق ، وقد أكد هذا ما حدث في شهر يناير ١٨٨٠ عندما عرض حسين بن محمد بن عون على الحكومة البريطانية تكليفه بايفاد رسول عنه الى أفغانستان عن طريق الهند بدعوة حكام البلاد الافغانيين واهلها الى الدخول في علاقات صداقة مع بريطانيا . وقد تلقت الحكومة البريطانية ذلك العرض عن طريق مترجم القنصلية البريطانية في جدة . وقد جذبت حكومة لندن الفكرة وكلفت جيمس زهراب القنصل البريطاني في جدة لعمل الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع سرى مع شريف مكة في منطقة تقع في الطريق بين مكة وجدة على أن يكون الاجتماع في شهر مارس ، غير أن هذا الاجتماع لم يتم ، ففي ١٤ مارس عندما كان شريف مكة في طريقه الى مكة طعنه أحد الافغانيين بالسكين طعنة قضت عليه . وعلى أية حال فإن تواطؤ الباب العالي في عملية الاغتيال ، ان لم يكن لها الاشتراك الفعلي فيها ، كان أمرا في غاية الوضوح . وقد وصلت أخبار الاتصالات التي اجراها شريف مكة مع بريطانيا الى حكومة القسطنطينية ، فقد علم لاينارد بأن عبد الحميد قد أخذ يعرب عن تدمره من تلك الاتصالات ، وكان يتحدث عن نقل شريف مكة من منصبه ، ورغم ذلك فلم يكن من المتوقع أن يجاهر السلطان عبد الحميد بشكوكه هذه في شريف مكة ، نظرا للمكانة التي كان يتمتع بها الشريف في العالم الاسلامي ، وانما من المحتمل انه كان ينفذ خطبه بالتعاون مع عبد المطلب الذي كان شريفا سابقا لمكة وكان

يقيم. في القسطنطينية ، وهو الذى آوفا أحد ابنائه فى أواخر عام ١٨٧٩ الى مكة ربما لتنفيذ تلك المؤامرة . وعرف بعد اغتيال شريف مكة أن القاتل من أفغانستان وأنه قام بجريمته بالانتقام من شريف مكة على عرض وساطته لدى الحكومة البريطانية ، وقد لا يكون هذا التصور صحيحا لأن المسئولين الأتراك كانوا يتحدثون عن هذا الموضوع قبل أن تصل معلومات عن الجريمة ودوافعها وجنسية القاتل الى القسطنطينية .

قبل عملية الاغتيال بنحو عشرة أيام أفضى مدحت باشا لأحد أعضاء السفارة الفرنسية الذى كان فى زيارة لدمشق بأوصاف القاتل ودوافعه وقد قام الفرنسى بإبلاغ ماليت القنصل العام البريطانى فى القاهرة عند وصوله إليها فى أول ابريل ، وقد استطاع ماليت أن يصل الى استنتاج صحيح لذلك الحادث بعد مقارنته بالتواريخ فقال :

« ان تقرير زهراب المؤرخ ٢٢ مارس يؤكد بأن المتهم من أفغانستان وقد وقعت الجريمة يوم ١٤ ، ووصل أول خبر عنها يوم ١٥ مارس عن طريق عدن ثم الى القاهرة يوم ٢١ مارس ، كما أن أول رسالة عن الحادث وصلت القاهرة يوم ٢٥ مارس ، وأفادت بأن القاتل فارسى الجنسية وكان من المتعذر وصول اية رسالة تتعلق بالحادث قبل التاريخ المذكور ، كما لم تصل أية برقيات عن الحادث من جدة ، ورغم هذا فقد ذكر مدحت باشا لشلو بزجر (من أعضاء السفارة الفرنسية) معلومات عن جنسية القاتل والدوافع التى دفعته اليها ، ومن هذا يمكن القول بأن مدحت باشا فى استطاعته تحديد جنسية القاتل ودوافع الجريمة قبل وصول معلومات عنها ، ومعنى هذا أن نية الاغتيال كانت متوفرة لدى حكومة الأتراك قبل وقوعها ، بل أن هذا يجعلنا نقتنع بأن مؤامرة الاغتيال قد دبرت فعلا فى القسطنطينية ، مما مكن مدحت باشا أن يعرف عنها قبيل حدوثها (١) .

(١) خطاب من ماليت الى سالسبورى ٨/٤/١٨٨٠ (١٥٣ سرى)
وقد أحيل الى مكتب شئون الهند ٣/٤/١٨٨٠ .

احتج لا يارد على تعيين عبد المطلب شريفا على مكة خلفا للشريف حسين وقد بين في احتجاجه ان ذلك التعيين قد يؤدى الى وقوع اضطرابات وحروب فى شبه الجزيرة وبأن الحكومة البريطانية لم تحبذه، نظرا لان عبد المطلب كان رجلا مهووسا ومعروفا بكرهه للبريطانيين ، ولكن السلطان عبد الحميد رفض الاحتجاج وذكر بأنه لم يكن أمامه خيار فى تعيين عبد المطلب وبأنه لا خوف من تعيينه لأنه رجل مسن قد ناهز التسعين من عمره غير ان احتجاج لا يارد أكد للسلطان عبد الحميد شكوكه فى نوايا البريطانيين وتدخلهم فى شئون الحكم فى الاقاليم العربية ، وبأنهم كانوا يسعون لتقويض نفوذه فى اراضى الحجاز ، وبالتالي فانهم لن يترددوا فى القيام بنفس الدور فى الاقاليم الشرقية من شبه الجزيرة وبأن المتأصب التى يخلقونها فيما يتعلق بأعمال القرصنة كانت فى نظره دليلا على تلك النوايا . وفى منتصف عام ١٨٨٠ عندما وصلت الى السلطان عبد الحميد اتباء عن مؤامرة بريطانية تستهدف نفوذ السلطان فى نجد والاحساء عن طريق تأييدهم لمطالب أحد أفراد الأسرة السعودية ، تأكدت لديه تلك الشكوك .

كان المطالب بالحكم هو عبد الله بن ثنيان وكان جد هذا الامير قد اغتصب السلطة من خالد بن سعود فى عام ١٨٤٢ ثم تنازل فيما بعد الامير فيصل بن تركى فى القاهرة عام ١٨٤٣ ، وفى شهر أكتوبر ١٨٧٩ غادر عبد الله مدينة البصرة التى اقام فيها بضع سنوات وذلك لاداء فريضة الحج ثم زيارة القسطنطينية ، وقبل مغادرته البصرة ذكر لروبرتسون بأنه ينوى أن يطالب السلطان العثمانى بتعيينه اميرا على نجد ، واذا اجابه السلطان الى طلبه فانه سوف يدفع الزكاة ويتولى الحكم فى الاقليم كوال للسلطان العثمانى ، اما اذا رفض السلطان طلبه فانه سوف يقترح تعيينه حاكما على الاحساء ، وهدد بأنه سوف يعرض امره على السفراء الأجانب فى القسطنطينية اذا رفض السلطان عبد الحميد مطالبه . وقد وصف روبرتسون عبد الله بأنه رجل قدير وكفء وواسع الاطلاع وبرغم تشدده الدينى الا أنه لم يكن متعصبا ، كما كان عبد الله من اشجع

رجال أسرة آل سعود (١) وقد ذكر عبد الله هذه القصة لروس أثناء توقيفه في بوشهر وهو في طريقه الى الخليج في اواخر اكتوبر ، وطلب منه أن يرتب مساعده السفير البريطاني في القسطنطينية لتحقيق هذه المطالب ، كما أوضح لروس بأن في نجاحه مصلحة للبريطانيين لأنه كما ذكر سيكون أكثر على السيطرة على القبائل الساحلية وتحقيق الأمن في المنطقة . غير أن روس لم يتعهد له بأى شيء وذكر لعبد الله بأن عرض هذا الموضوع على الباب العالي ينطوى على شيء من الخطورة .

وفي مستهل العام الجديد اجتمع عبد الله بالقنصل البريطاني في جدة وتسلم منه خطابات توصية الى كل من لايارد وماليت القنصل البريطاني العام في القاهرة ، وفي شهر ابريل اجتمع عبد الله بماليت مرتين وبحث معه النقطة ، كما طلب منه تأييد الحكومة البريطانية له ، غير أن ماليت لم يتعهد بشيء وانما وعده بعرض الأمر على الحكومة البريطانية في لندن ، كما أعطاه خطابا الى لايارد . ومن القاهرة توجه عبد الله الى القسطنطينية عن طريق بيروت حيث أجرى محادثات مع مدحت باشا ، ومن هناك توجه الى دمشق حيث اجتمع بنائب القنصل البريطاني ، وفي شهر يونيو وصل الى العاصمة التركية ، وفي هذه الأثناء أقحم ولفرد بلانك نفسه في هذا الموضوع وبعث بمذكرتين الى وزارة الخارجية البريطانية تعرض فيها الى تاريخ نجد ، غير أنه وقع في كثير من الأخطاء والسهوات ، فقد خلط بين عبد الله بن ثنيان وعبد الله بن ثويني وربط رحلته الى القاهرة بالحركة القومية التي كانت قائمة في شبه الجزيرة . غير أن وزارة الخارجية البريطانية وكذلك مكتب شئون الهند لم يعبرا آراء بلانك ولا موضوع عبد الله بن ثنيان أى اهتمام ، وعلى الرغم من زيارتين قام بهما عبد الله للسفارة البريطانية في القسطنطينية إلا أنه لم يلق تأييدا لخطبه

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ مرفق للخطابات الخارجية (سري) ٢٤٥ المؤرخ ١٩/١٢/١٨٧٩ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/١٠/٧ (رقم ٢٨٥) .

مما اضطره الى البحث عن جهات أخرى لتأييد مشروعه .

وفى بداية عام ١٨٨٠ صرف سالسبورى النظر عن فكرة الوصول الى تفاهم مع الأتراك ، فضلا عن اقناعهم بادخال اصلاحات ادارية لاعتقاده بانها خطوة ضرورية للحفاظ على الامبراطورية والتصدى للضغوط الروسية عليها ، غير انه كان قلقا من احتمال قيام مؤامرة يشترك فيها الباب العالي مع روسيا تستهدف المصالح البريطانية فى آسيا ، وان كانت ابعاد تلك المؤامرة لم تكن واضحة (١) كانت هناك خطة يقودها عثمان باشا كبير الياوران للسلطان عبد الحميد لاثارة المسلمين فى الهند ضد الحكم البريطاني واستغلال الهنود المنفيين فى القسطنطينية من ناحية ، وبالتصالات المباشرة مع بعض الحكام المسلمين فى الهند من ناحية أخرى، ولقد صدرت فى القسطنطينية صحيفة باسم « بيك اسلام » لتكون همزة وصل بين مسلمى الهند وتركيا، وكانت تصدر باللغتين الاوربية والتركية وكان يرأس تحريرها أحد المسلمين الهنود يدعى على خان ، وكان القصر هو الذى يمولها كما كانت تطبع على نفقة الدولة ، وكانت هذه الصحيفة ترحب برسائل القراء التى كانت توجه الى رئيس تحرير الصحيفة يلديز كيوشك ، وفى أول عدد صدر من هذه المجلة وصفت السلطان عبد الحميد بأنه خليفة المسلمين فى الهند . وكان لا يارد هو الآخر قد أخذ يستبد به القلق على مستقبل العلاقات البريطانية التركية ، ومن محاولات تودد الباب العالي الى مسلمى الهند ، كما كان يائسا من احتمال قيام الباب العالي بأية اصلاحات ادارية أو تنظيمية فى المناطق التى يحكمها . وفى شهر مايو ١٨٨٠ كتب لا يارد يقول : « لا أشك مطلقا فى ان الباب العالي ومستشاريه يلقون كل تأييد ودعم من جانب روسيا فى مؤامرتهم الرامية الى تقويض المصالح البريطانية فى آسيا ، وثمة اسباب قوية تحمل على الاعتقاد فى أن غازى عثمان باشا ضالع مع الروس ، كما أن دى نونيكون

(١) يمكن الرجوع الى كتاب (مؤتمر برلين وما بعده) طبعة لندن

السفير الروسى الجديد لدى الباب العالى يسعى الى تثبيت عثمان باشا فى مركزه لدى القصر وبأن عملاء روسيا ينتهزون كل فرصة لاقتناع صاحب الجلالة والوزراء بأن انجلترا هى العدو الحقيقى لتركيا ، وبأن الروس هم اصدقائهم الوحيدون وكلما لاح أمل فى نجاح أو قيام تفاهم بين الدول الكبرى على السياسة التى يجب اتباعها حيال تركيا كلما كان اصرار روسيا أقوى على تغذية شكوك السلطان فى نوايا انجلترا والايقاع فيما بينهما . فإن أكثر ما تخشاه روسيا هو قيام اتفاق بين الدول العظمى قد يؤدى الى ادخال تطورات واصلاحات ادارية فى الامبراطورية العثمانية يمكنها من استعادة ما كان لها من مركز وقوة وازدهار ، ومن احباط الاطماع الروسية فى تلك الامبراطورية » .

وعلى الرغم مما لهذه الآراء من صدى عند سالسبورى لو أنه اطلع عليها ، الا أن مكتب شئون الهند لم ينظر اليها من تلك الزاوية ، فقد كان هناك السير ليوليس ماليت السكرتير الدائم للمكتب الذى كان يعارض المبدأ الذى كانت تقوم عليه سياسة كل من سالسبورى ولايارد وهو : أن ادخال الاصلاحات الى الامبراطورية العثمانية كانت اجراء ضروريا ، وبأن روسيا قد تستغل الظروف الخاصة بالامبراطورية لتقويض النفوذ البريطانى فى آسيا :

« اذا كانت آراء السير لايارد بالنسبة للمعلومات التى أوردها صحيحة (هكذا كتب ماليت) فانها تؤكد الأسلوب الخاطيء لما يسمى بالسياسة التقليدية تجاه الباب العالى والنتيجة المؤسفة التى تمخضت عنها . كانوا يقولون دائما بأن المحافظة على تركيا أمر جوهري بالنسبة للمصالح البريطانية فى الهند ، سواء فيما يتعلق بالاطماع الروسية فى تركيا ، أو كم منطقة عازلة ضد التوسع الروسى فى آسيا الوسطى عن طريق تعبئة المشاعر الدينية لمسلمى الهند ، الذين يرتبطون روحيا بالباب العالى . ومن هذا المنطلق وبصرف النظر عن كافة الاعتبارات الأخرى ، فقد كان من المنطقى أن تصطنع روسيا المبررات لتأييد موقف الحكومة التركية ، وخوض الحرب (٤٧ - بريطانيا والخليج / ٢)

الدفاع عنها ، ولتبرير هذه السياسة للشعب البريطانى . كان لابد من اظهار الباب العالى بمنظر الدولة الداعية الى الصداقة والتفاهم ، وبان السلطان العثمانى شخصية محبوبة ، وأن كل ما هو مطلوب من الحكومة التركية لى تؤكد حسن نواياها هو اعطاؤها بعض الوقت وبعض الصبر » .

وعلى آية حال فقد برهنت الأحداث على خطأ هذا الاعتقاد . فقد اتضح انه ما ان تدعو بريطانيا الباب العالى الى اجراء اصلاحات ادارية فى المناطق الخاضعة لها حتى يتحول الباب العالى فورا الى جانب العدو ، وينبرى الى اثارة الاضطرابات فى الهند ويخضع للتوجيهات الروسية . ان الجانب الاخلاقى لهذه النظرية واضح كل الوضوح ، وأرجو أن يكون واضحا للمتمسكين حتى الآن بالسياسة التقليدية وعلى حد رأى السير لايرد فاننا وفقا لهذا المفهوم يجب أن نتوقع موقفا معاديا من جانب الباب العالى ، وأن أى قدر من الولاء الذى يكنه رعايانا المسلمون فى الهند للسلطان العثمانى سوف يستغله الروس ويحرضون عليه سرا .

غير أن ماليت كان يائسا من احتمال قيام الباب العالى بادخال الإصلاحات الحديثة الفعالة وكان بالمثل يشك فى أهمية تلك الإصلاحات بالنسبة للحكومة البريطانية :

« فى اعتقادى أن المقصود من تطوير الادارة هو تحديثها فى مواقعها غير الأوروبية . وبما أن الأمل ضعيف فى التخلص من السلطان أو تجريده من سلطته الدينية ، كما حدث بالنسبة للبابا ، فإن السلطان العثمانى وحكومته يشكلان رمزا لأقطار عديدة أغلبية سكانها من الرجعيين والمتعصبين والمعادين لكل مظهر من مظاهر المدنية الحديثة التى ميزت شعوب أقطار أوروبا الغربية » .

لم يكن ماليت اطلاقا قلقا من تلك الاحتمالات رغم انه لم يكن راضيا عن التأييد الذى كانت الحكومة البريطانية توليه للسلطان العثمانى ابان الحرب الروسية - التركية ، وهو التأييد الذى يجعله يبدو فى نظر مسلمى الهند أهم بكثير مما كان بالفعل . كما لم يكن قلقا من التعاون التركى الروسى ، وكان يتساءل عن أسباب الاعتقاد بأن للروس مصلحة فى تأييدهم للقوى

الاسلامية المتطرفة . أن روسيا ليست حليفا للمسلمين أكثر من انجلترا ، فكلتا الدولتين تستغل اسم الاسلام لاحراج موقف الأخرى ، فالمصالح المشروعة لكل من انجلترا وروسيا تبدو لى دائما مصالح مشتركة ، أو على أية حال فانها آقل تناقضا مع مصالح الدول الأخرى (١) .

وربما كانت تلك الآراء هى آراء ماليت الخاصة أو لعلها نتيجة للتغيرات التى طرأت على الحكومة . ففى شهر ابريل هزم المحافظون فى الانتخابات البريطانية وحل جرانفيل محل سالسبورى فى وزارة الخارجية ضمن وزارة جلايستون الثانية ، كما أصبح ماركوس هرنجتون وزيرا للدولة لشئون الهند ، ولو أننا صدقنا كل ما يقال عن الحملة الميدلوية فان تعود ثمة ضرورة لمحاباة الأتراك أو الى مواقف متشجعة . وفى نهاية شهر مايو تم استدعاء لايرد الذى كان من أنصار السياسة الجديدة تجاه تركيا ، وعين مكانه جى جى جوشين وكان آخر اجراء اتخذه لايرد قبل مغادرته لتركيا هو الاقتراح الخاص بقيام الأسطول الملكى باعمال الرقابة على ساحل الاحساء . وقد تناول لايرد هذا الموضوع مع ساواس باشا وزير خارجية تركيا بصورة غير رسمية عندما اقترح بأن يطلب الباب العالى المساعدة البريطانية فى اقرار الأمن وحكم القانون على سواحل الاحساء ، والمخ خلال المحادثات بأن الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة القرصنة فى حالة تعذر الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع دون أى اعتبار للحقوق التركية ، وكان رد ساواس باشا على لايرد هو أنه سوف يقوم بعرض الأمر على مجلس الوزراء قبل أن يبت فيه ، غير أنه حتى موعد سفر لايرد من القسطنطينية لم يصل أى رد من الحكومة التركية .

فى شهر يوليو اجتمع جوشين بوزير الخارجية التركية ونقل اليه مضمون المجموعة الثانية من الاقتراحات التى بعث بها سالسبورى الى

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٩ محضرماليت

لايارد فى اسلوبه الملتوى (وكان الود مفقودا بين الاثنين) فى عرض الموضوع على وزير الخارجية ، آم انه كان يعتقد بأن الطريقة الصريحة هى اقرب الى النجاح ، فقد كان من الواضح انه تقيد حرفيا بالتعليمات التى كانت لديه . وفى نفس اليوم الذى قدم فيه المذكرة الى حكومة الباب العالى ، نصحه بلاودون الوكيل المساعد للادارة الخارجية فى حكومة الهند ، والذى توقف فى القسطنطينية وهو فى طريقه الى بغداد ليحل مايلز كقنصل بريطانى عام ، نصحه بعدم محاولة عقد اتفاق مع الاتراك ، وانما بالتقيد بما ورد فى المجموعة الثانية من تعليمات سالسبورى ، ووضح له بأن ابرام اتفاق مع الاتراك سوف يعزز من حقوق السيادة التى يطالبون بها على سواحل الخليج ، وأثناء الحديث أعرب بلاودون عن أسفه لذلك الحشد الهائل من المكاتبات التى تبودلت مع الباب العالى حول الموضوع ، مما يمكن أن يستفيد منه الباب العالى فى تأكيد حقوقه فى تلك المناطق . على أساس تلك الرسائل . وأشار بلاودون لجوشين بأنه ثمة اعتراضات جوهرية على الحقوق التركية فى المناطق الساحلية من شبه الجزيرة بل وفى الاحساء نفسها . فلو تم عقد اتفاق كما ورد فى الاقتراحات ، فان هذا سوف يجرد الحكومة البريطانية من حقها فى الاعتراض على تلك الحقوق فى المستقبل ، وذكر ايضا بأنه من المحتمل أن يوافق الباب العالى على الاتفاق ، ثم يعود بعد ذلك فيتصل منه فى محاولة لكسب المزيد من الحقوق الضمنية أو الواضحة بالسيادة التركية على تلك المناطق . اما بالنسبة للزيارات التى قد تقوم بها سلفن الأسطول البريطانى . فان الوضع سوف يصبح أسوأ مما هو عليه الآن . ولكن بلاودون استدرك فقال بأنه فى حالة اصرار جوشين على ابرام اتفاق مع الاتراك فيتعين أن يقتصر ذلك على سواحل الأحساء دون غيرها ، وعلى أية منطقة ساحلية أخرى . تمارس الحكومة التركية سيادة فعلية وثابتة عليها ، وبأن يتضمن الاتفاق . شرطا ينص على حق الحكومة البريطانية فى اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد القراصنة الذين يتم القبض عليهم من جانب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج أو المقيم السياسى البريطانى فى بغداد . اما بخصوص رسم حدود ساحل الاحساء فقد حددها بلاودون من شط العرب شمالا الى الدمام

تأسفل الخليج بين خطي عرض ٢٦ و ٢٧ درجة جنوبا . فاذا وافق الباب العالي على هذه الشروط فان هذا التحديد يفصل الشبق الساحلى الذى يمارس فيه بنو هاجر نشاطاتهم عن المنطقة الخاضعة للسيادة التركية بما فى ذلك شبه جزيرة قطر والدوحة (١) .

وبما أن جوشين لم يكن ملما بالموضوع الماما كافيا ، فلم يكن من المتوقع أن يستوعب مضمون آراء بلاودون وحتى لو كان فى امكانه ذلك ، فقد كان مقيدا بالتعليمات التى لديه ، غير أن الشيء الوحيد الذى كان يمكنه أن يفعله هو ارجاء تقديم المذكرة الى الباب العالي ريثما يتوصل بحكومته فى لندن . الا أنه لم يفعل ، واكتفى بإحكامه وفهمه لما تضمنته التعليمات والتى تنص : « بأن الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف للحكومة التركية بالسيادة على تلك المناطق الساحلية من شبه الجزيرة حيث تمارس تركيا سلطة عن طريق ادارة منظمة وحضارية وقد نصح بلاودون جوشين باستبدال عبارة (حاليا) بعبارة (الوقت الحاضر) لانه كما أوضح بأن من المحتمل أن يطرد الأتراك من المناطق الساحلية التى يسيطرون عليها . غير أن جوشين رفض التعديلات لأسباب أوضحها لجرانفيل فيما بعد ، حيث ذكر بأن المشكلة ليست فى الاعتراف أو عدم الاعتراف بالسلطة التركية فى المناطق الساحلية شمالى العديد ، وانما فى عدم السماح للفوضى بأن تسود تلك المناطق وتؤدى الى الأضرار بالمصالح التجارية . ومن ناحية أخرى فقد كان بلاودون بحكم اطلاعه على الرسائل التى كان يتبادلها المسئولون البريطانيون بهذا الشأن كان مشبعا على ما يبدو بفكرة رفض كل مطالب السيادة للأتراك على ذلك الجزء من المنطقة وحتى آخر نقطة ممكنة (٢) كما كانت نفس الفكرة تسيطر على رجال الادارة

(١) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ٤ . مذكرة بلاودون ١٨٨٠/٧/٨ ومرفق بمذكرة جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ (رقم ١٣٦) وقد أحيل لى مكتب شئون للهند ١٨٨٠/٨/١٤ .

(٢) من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ ، رقم ١٣٦ .

الخارجية لحكومة الهند . وفى لندن تمت الموافقة على تفسيرات جوشين للموضوع وعلى الاجراءات التى اتخذها على الرغم من اعراب مكتب شئون الهند عن أسفه لعدم استخدام جوشين أسلوبا غير ذلك الاسلوب لمعالجة المشكلة . غير أن مكتب شئون الهند لم يؤيد اعتراضات بلاودون على المقترحات ، نظرا لأن حدود السيادة التركية قد تمت الموافقة عليها فعلا، وأن مكتب شئون الهند لم يكن يرغب فى التراجع عن تلك الموافقة شريطة أن يمتنع الأتراك عن التدخل فى البحرين أو خور العديد ، أو مشيخات الهدنة ، أو سلطنة عمان . وكان اعتراض مكتب شئون الهند الوحيد على المفاوضات التى كان يقوم بها جوشين مع سلطات الباب العالى انه فى حالة تأخر الرد على المقترحات أو وصول رد غير مرض أو رد ملتو فيتعين عليه أن يوقف الاتصالات (١) .

كان جوشين نفسه قد توصل الى نفس النتيجة ولم يكن قد مضى على اجتماع جوشين ببلاودون أكثر من شهر . وعلى أية حال فان اتصالات جوشين بالباب العالى لم تسفر عن شيء محدد ، وكان قد قطع الأمل فى الحصول على رد من الأتراك . وفى الأسبوع الثالث من أغسطس اقترح جوشين على جرانفيل باصدار تعليمات الى قادة الاسطول البريطانى فى الخليج بعدم التقيد بمسافة الثلاثة أميال المتفق عليها فى ملاحقتهم للقراصنة واعتقالهم اذا لم يصل رد مرض من الباب العالى ، وعلى الأخص أن طبيعة السيادة التركية على ذلك الساحل غامضة فى كثير من مناطقه .

كان الشرط لنجاح سياسة الاعتدال تجاه الأتراك وهى السياسة التى كانت تفضلها الحكومة البريطانية انها لا بد وأن تلاقى اعتدالا مماثلا من جانب الأتراك تجاه البريطانيين ، غير أن الأتراك لم يظهروا شيئا

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٠ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد لوزارة الخارجية ١٨٨٠/٨/٣٠ (سرى)

من ذلك الاعتدال خلال ١٨٨٠ وانما كانوا يمارسون سياسة معاكسة .
ففى بداية مارس وصلت الى البحرين احدى سفن نقل البريد التركية ،
وطلب قائدھا التركى من حاكم البحرين الشيخ عيسى اذنا بانشاء مستودع
للفحم فى الجزيرة ، وعند استفسار حاكم البحرين للقائد عما اذا كان
ذلك الطلب هو مبادرة خاصة منه أو بايعاز من السلطات التركية ، فاجاب
بأنه قدم طلبه بناء على اوامر صادرة اليه ، وذكر فى معرض حديثه بأن
البصرة سوف تعلن ولاية منفصلة عن بغداد وسوف يتم تعيين وال جديد
فى الاحساء ، وأن هذا الوالى يعتزم زيارة البحرين فى وقت قريب . وقد
رد عليه الشيخ عيسى بأنه سوف يدرس هذا الموضوع عند وصول الوالى
التركى الجديد الى المنطقة . وعندما علم روس بهذا الموضوع كلف وكيل
المثلية البريطانية فى البحرين بتذكير الشيخ عيسى بالتعهد الذى أعطاه
للمقيم فى شهر يونيو ١٨٧٩ بعدم السماح للأتراك بانشاء مستودع للفحم
فى البحرين . قبل عرض الموضوع على الحكومة البريطانية (١) .

وعلى أية حال فقد كانت هناك مؤامرة أخرى أشد خطرا على
البحرين كان يجرى اعدادها . ففى بداية ١٨٨٠ أطلقت السلطات البريطانية
سراح اثنين من زعماء حركة التمرد التى وقعت فى البحرين . وكانا
متحجزين مع حاكم البحرين السابق محمد بن خليفة فى عدن وكان أحد
هذين الزعيمين يدعى على بن ناصر حفيد عبد الله بن أحمد الذى تولى
الحكم فى البحرين خلال القسم الأكبر من القرن قد وُضِل الى البصرة فى
الأسبوع الثالث من مارس وذكر لوالى البصرة بأنه قد عقد العزم على
استرجاع حقوقه العائلية فى البحرين بما فى ذلك ممتلكاته التى صودرت
فى اعقاب تولى الشيخ عيسى الحكم فى البحرين . كما ذكر بأن نصفه

(١) الخطابات السياسية والتشريع من الهند مجلد ٢٥ مرفق للخطاب
الخارجى (سياسى) رقم ٤٤ المؤرخ ٢٧/٤/١٨٨٠ من روس الى لايسال
١١ و ١٩ و ٣١/٣/١٨٨٠ / رقم ٦٢ و ٧١ و ٨٣) ومرفق معه رسالة
وكيل المثلية .

البحرين يخص فرع آل عبد الله من أسرة آل خليفة ، وبأنه اذا قدمت اليه المساعدة من الباب العالي فانه سوف يعلن تبعية البحرين تبعية كاملة للباب العالي وقال أيضا انه حتى بدون مساعدة من الأتراك ، فهو واثق من أن يسترد حقوقه بتأييد ومساعدة أفراد أسرته المقيمين في الأحساء ، وعلى رأسهم ناصر بن مبارك ، ويتمكن من خلع عيسى بن علي من السلطة . ووعده بأنه في حالة نجاحه فسوف يضم البحرين الى ممتلكات الباب العالي . غير أن الوالي وعده بالاتصال بالقسطنطينية لعرض الأمر عليها ، وبأنه يأمل أن يحصل على رد ايجابي منها . وبعد بضعة أيام قام ناصر بالاتصال بالمعتمد السياسى والقنصل المساعد في البصرة لشرح قضيته وذكر بأن مستقبله مرتبط بالحكومة البريطانية وأنه يطلب تخصيص معاش له ولناصر بن مبارك وبقية أقاربهما وأوضح انه على استعداد للاقامة في أية منطقة تحددها الحكومة البريطانية وقد رد عليه مساعد القنصل باحالة طلبه الى كل من المقيم السياسى في الخليج والقنصل البريطانى العام في بغداد (١) .

انتقل ناصر الى الأحساء فيما بعد للاقامة مع ذويه وانقطعت أخباره بعد ذلك ، وفى منتصف أكتوبر تلقى جوشين السفير البريطانى في القسطنطينية عريضة من شخص يدعى محمد أو (أحمد) راشد ذكر فيها أنه وكيل لناصر وأقاربه ، وكانت العريضة موقعا عليها من ناصر بن علي وناصر بن مبارك وثلاثة آخرين من الشيوخ ، وتتضمن العريضة سردا مشوها لتاريخ البحرين منذ وفاة عبد الله بن أحمد في عام ١٨٤٩ ويطالب الموقعون برد حقوق آل عبد الله التى أخذت عنوة منهم ونداء الى الحكومة

(١) الخطابات والمرفقات السياسية السرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من السرجين . ماجور جى برمان الى روبرتسون (نائب القنصل العام في بغداد ٣/٢٣ و ١٨٨٠/٣/٢٦) رقم ٨٦ و ٩٢) .

البريطانية بان تقوم برد تلك الحقوق الى اصحابها ، وقالوا أيضا بانه اذا اعيدت اليهم كافة ممتلكاتهم من عقارات ومزارع وأراض وسمح لهم بالعودة الى البحرين فانهم يتعهدون للمسؤولين البريطانيين بالعيش في سلام مع الشيخ عيسى وغيره في ظل الحماية البريطانية (١) .

لم يعرف جوشين كيف يتصرف في أمر العريضة ، الا انه كان متأكدا من انها جزء من سياسة المجابهة التي أخذ ينتهجها الباب العالي في شبه الجزيرة . وحول هذا الموضوع بعث جوشين برسالة الى جرانفيل ذكر فيها بأن العناصر التي تحرك هذه السياسة من وراء الستار تأخذ في اعتبارها كل مناطق ساحل شبه الجزيرة ، كما انها تعتزم مد نشاطها الى ساحل البحر الأحمر والخليج . وهناك مفاوضات جارية مع زعماء نجد ، كما يقال بأن بعثة قد آوفدت الى البحرين للاتصال بالمسؤولين فيها . واستطرد جوشين يقول : بانه قد سبق أن نبه وزير الخارجية الى خطط من هذا النوع يجرى تنفيذها في حضر موت . . (٢) « أن ناصر باشا والى البصرة السابق هو أحد المتزعمين لهذه السياسة ، وكان دائما يلح بنصح السلطان لضم الاحساء وقطر الى ولاية نجد ، ثم يجرى توسيعها فيما بعد عندما تسمح الظروف . وقد رشح ناصر باشا عبد الله بن ثنيان الذي كان وقتها في القسطنطينية حاكما لهذه الولاية . وقد وافق السلطان عبد الحميد على الاقتراح ، ومنح عبد الله بن ثنيان لقب باشا والمح الى احتمال تعيينه واليا في القطيف وقطر ، واذا استثنينا تلك التصريحات ، فإن هذا المشروع ظل حبرا على ورق ، كما تعهد ناصر باشا باقناع سكان البحرين بالاعتراف بالسيادة التركية عليهم ، ولتنفيذ هذا التعهد أجرى ناصر باشا عدة اتصالات مع كل من ناصر بن علي وناصر بن مبارك (اللذين

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٢ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٠/١٩ ، (رقم ٤٨٨ سري) ومرفق معه نسخة من العريضة وقد أحيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٨٠/٣/٩ (٢) هذه الاخرة اشارة الى التقارير المتعلقة بعودة السيد فضل بن علوى الى نشاطه .

أشار جوشين اليهما في مذكرته الى جرانفيل (لاقناعهما بتزكية الاعتراف بالسلطة العثمانية على البحرين . وفى منتصف شهر أكتوبر واجه جوشين كلا من رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين بتلك الأحداث ، غير ان وزير الخارجية وصف تلك الأنباء بأنها مجرد أفكار صبيانية ، الا ان جوشين لم يقتنع بأقوال وزير الخارجية التركية وأوضح فى مذكرته : « وعلى أية حال فقد اغتنمت الفرصة فوضحت لصاحب المعالي رئيس الوزراء بأن حكومة صاحبة الجلالة تراقب التطورات وحذرته فى أسلوب مهذب ولكنه حاسم ، بأنه اذا ما أقدمت الحكومة التركية على تحريض الزعماء العرب فى شبه الجزيرة ضد البريطانيين ، فان الحكومة البريطانية سوف تلجأ الى نفس الأسلوب ضد الأتراك ، وفى تلك الحالة فان تركيا سوف تكون بلاشك الطرف الخاسر (١) غير أن هذا التحذير لم يتمخض عن نتائج أفضل من التحذيرات السابقة أو بالأحرى كان له نفس الملاحظات والانعكاسات على الوجود التركى فى شبه الجزيرة ، كما جعل الأتراك أكثر تصميمًا على التوسع والامتداد وحك المؤمرات والخطط المدمرة ، ومن ثم فلم يعد هناك أى شك فى علاقة ناصر باشا بزعماء البحرين المنفيين وفيما كان يجرى فى قطر والاحساء فى أواخر ١٨٨٠ . فى فصل الشتاء ، وهو الفصل الذى تتحرك فيه قبائل البدو من المناصير وبنى هاجر ومرة للبحث عن المرعى . وفى عام ١٨٧٨ مكنت هذه التجمعات من البدو ناصر بن مبارك وجاسم بن أحمد آل ثانى من شن هجومهم الناجح على زيارة فى شهر نوفمبر من ذلك العام ، وبنفس هذا التجمع تمكن هذان الزعيمان فى شتاء ١٨٨٠ - ١٨٨١ من الاعداد لهجوم جديد على البحرين ، وبدلاً من أن تقوم السلطات التركية بمنع ذلك الهجوم فانها أخذت تشجعهم ، بل كان ناصر يتقاضى معاشاً شهرياً من الأتراك فى حدود ٦٠ ريالاً ، كما اعترف

(١) من جوشين الى جرانفيل ١٩/١٠/١٨٨٠ (رقم ٤٨٨ سري) ومرفق به مذكرة (بغير توقيع صادرة فى القسطنطينية ١٦/١٠/١٨٨٠ . وقد رسم جوشين خطأ تحت هذه النقطة من تقريره الى جرانفيل « فى الظروف الراهنة من موقف الأتراك من حكومة انجلترا .

بنفسه بذلك وبأن الأتراك كانوا يشجعونه على مغامرته ، كما كان سعيد باشا وإلى الاحساء يطالبه بالتخلي عن حقوقه فى البحرين لصالح الباب العالي بحيث يتمكن الباب من فرض حمايته على البحرين ، وكان ناصر شأنه شأن جاسم يرغب فى وضع البحرين تحت السيادة التركية ، نظرا لأن سيطرته على الجزء الأكبر من قطر لم يمض عليها وقت طويل وكان قلقا على تلك السيطرة ، لاسيما وأن قسما كبيرا من سكانها كانوا يعارضون تلك السيطرة ، كما كانوا يعارضون محاولات الأتراك بفرض حمايتهم عليها ، وكانوا يفضلون أن يعودوا الى سيطرة البحرين ، وما لم يقض على نفوذ البحرين على تلك المنطقة فلن يهدأ بال لجاسم آل ثاني فى قطر ، وكان هذا هو أحد اسباب تحريضه لقبائل البدو فى شتاء ١٨٨٠ - ١٨٨١ للاطاحة بحكم عيسى بن على فى البحرين نظير وعود بالفنائم والمكافات (١) .

وفى اواخر نوفمبر ١٨٨٠ أخذت المعلومات تتوافر لدى وكيل الممثلة فى البحرين من قطر وكانت تشير الى ان ناصر بن مبارك على رأس قوة كبيرة من قبائل البدو تتحرك شمالا نحو الزويس وأبو ظلوف على الجهة الشمالية الغربية من شبه الجزيرة . كما تلقى حاكم البحرين معلومات مشابهة . وقبل نهاية الشهر بعث الشيخ عيسى بمجموعة من رجال التعميم الى منطقة الفويرات لتراقب أخبار تحركات ناصر فى المنطقة ، وقد صدرت لهم تعليمات مشددة باعادة السفن التى ستحملهم الى البحرين بعد وصولهم مباشرة خوفا من أن يستولى عليها ناصر بن مبارك . وفى اليوم الأول من شهر ديسمبر وصل الى البحرين الطراد يكون وكان قادما الى الخليج ، وقد أصدر اليه وكيل الممثلة فى البحرين أمرا بالتوجه الى

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ٢٧/٥/١٨٨١ من روس الى لايل ٢/٤/١٨٨٢ (٤٩) ومرفق معه تقارير من اغا محمد رحيم ، وكيل الممثلة) وأن الاتفاق بين جاسم وناصر قد دعم مؤخرا باقتران ناصر من احدى كريمات جاسم .

ساحل قطر ، فاقلع يوم ٤ ديسمبر ، ومن قطر توجه الطراد الى أبو الظلوف ، غير أن قائد الطراد لم يلاحظ شيئا غير عادي ، لكنه عرف بوجود ناصر ابن مبارك في تلك المنطقة ، وبعد مغادرة الطراد ظهر ناصر بن مبارك في منطقة بالقرب من الرويس وأبو الظلوف ، وطلب من سكان المنطقتين بأن يسلموه السفن التي لديهم ، غير أن هؤلاء كانوا قد عرفوا بقدمه فتمكنوا من بعثرة سفنهم خارج المنطقة وهكذا اضطر هو واتباعه الى الانسحاب بعد فشل خطتهم . وفي الأسبوع الأول من ديسمبر تلقى روس بعض المعلومات عن تحركات ناصر ، كما تضمنت المعلومات خبرا عن ابحار السفينة التركية المربطة هناك الى ساحل الاحساء . وبما أن روس كان مقتنعا بأن السفينة التركية لم تتحرك من أجل أهداف سلمية فقد ابرق الى مايلز في مسقط والى بلاودون في بغداد ، يطلب اليهما ارسال بعض السفن المسلحة التابعة لهما ، لان الطراد سيكون قد عاد الى بومباي ولم يعد الاتصال به ممكنا . وعلى الفور أبحر الطراد « وودلارك » من مسقط وفي نهاية الأسبوع الثاني من ديسمبر وصل الى البحرين وعند وصوله علم بفشل خطة ناصر وباختفاء السفينة التركية (١) .

ورغم ذلك فان روس لم يقتنع ، ولذلك فقد قرر التوجه بنفسه الى البحرين ، وعند وصوله اليها يوم ٢١ ديسمبر قام بتحريات واسعة عرف من خلالها بأن جاسم آل ثاني كان هو المسئول عن الهجوم الفاشل الذي قام به ناصر بن مبارك على البحرين ، وبما أن جاسم آل ثاني كان محسوبا على الأتراك فقد تصور روس على ضوء مواقف الأتراك السابقة أن لهم ضلعا في المؤامرة على البحرين ، وأنهم (أي الأتراك) سوف يستمرون في استخدام عملائهم في المنطقة لتقويض حكم عيسى بن علي في البحرين . وقد كشف الأتراك بأنفسهم عن نواياهم تجاه البحرين وذلك من

(١) نفس المصدر من روس الى لايل ٩ و ١٦ و ١٨٨٠/١٢/٢٤ (رقم ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥١) ومرفق معها تقرير س.س. هاند قائد الطراد سيكون لروس ١٨٨٠/١٢/٨ وتقارير وكيل المثلية ومن المقيم السياسي الى المعتمد السياسي في مسقط والمعتمد السياسي في بغداد ١٨٨٠/١٢/٦ .

خلال موافقهم السلبية من قضية القرصنة والتي ترتكب ضد سفن البحرين من جانب الموالين للأتراك فى الاحساء ، ومن خلال محاولاتهم الحصول على نفوذ لهم فى الجزيرة ، وذلك عن طريق الطلب الذى تقدموا به لحاكم البحرين لاقامة مستودع للفحم فى جزيرة البحرين . وعلى الرغم من تعهد حاكم البحرين فى شهر يونيو ١٨٧٩ ومارس ١٨٨٠ بأنه لن يسمح باقامة مثل ذلك المستودع قبل الحصول على موافقة السلطات البريطانية ، الا أنه يواجه ضغوطا متزايدة حول استمراره بذلك الالتزام بحجة عدم وجود اتفاق رسمى يستند اليه . وقد اقتنع روس بعدم محادثاته مع الشيخ عيسى بأن عقد اتفاق من هذا النوع سوف يعزز موقفه من الضغوط التى يمارسها الأتراك أو غيرهم لاقامة مثل تلك المراكز أو المستودعات فى اراضيه . وكان الشيخ عيسى يتفق مع روس فى هذا الرأى ، وعلى هذا الأساس وضع روس صيغة اتفاق يلتزم فيه حاكم البحرين وذريته من بعده بعدم الدخول فى مفاوضات أو ابرام معاهدات من أى نوع مع أى حكومة بغير موافقة الحكومة البريطانية ، كما يلزم حاكم البحرين بعدم اقامة علاقات دبلوماسية ، كما اُضيف الى مسودة الاتفاق شرطا آخر ينص على موافقة الحكومة البريطانية على تبادل البحرين رسائل الصداقة العادية مع الحكام المحليين للدول المجاورة للبحرين والتى تتناول المسائل العادية . وفى يوم ٢٢ ديسمبر وقع الشيخ عيسى حاكم البحرين على تلك المعاهدة .

وافق الماركويس اوف ريبون الحاكم الجديد للهند على الاجراء الذى قام روس باتخاذ فى البحرين كما أقر ذلك الاتفاق ولكنّه أشار الى نقطة هامة وهى أنه لا يحق للمسؤولين السياسيين بشكل عام الدخول فى مفاوضات كهذه دون تلقيهم تعليمات سابقة تخول لهم ذلك ، لأن المعاهدة لن تضاعف أو تغير (من الوجهة المادية) المسؤوليات التى تحملها الحكومة البريطانية ، وقد جاء هذا التعليق فى المذكرة التى بعث بها الحاكم العام لوزير الدولة لشئون الهند حول هذا الاتفاق واضاف الحاكم العام

« بأن رفض الاتفاق الآن قد يساء تفسيره » (١) وعلى العموم فقد كان هذا التقييم تقييما سليما نظرا لأن استثناء ممثلى الدول البحرية من اقامة علاقات مع البحرين وعلى الأخص تركيا وفارس كان يعتبر من سمات السياسة البريطانية فى الخليج ، مثله مثل الالتزام البريطانى بالدفاع عن البحرين ضد أى غزو يأتى من تلك الدول أو من الوهابيين . أما الشئون السياسية العادية والعلاقات التجارية بين البحرين وجيرانها أو منع وصول البعثات الدبلوماسية من فارس أو نجد أو مصر أو تركيا من زيارة البحرين فلم يكن ذلك من شئون الحكومة البريطانية ، وأن الاعتراضات البريطانية الوحيدة على مثل هذه الزيارات تنحصر فى أن لا تتحول الزيارات الى محاولات لفرض السيطرة أو النفوذ أو حبك المؤامرات على البحرين . وقد زاد الموقف البريطانى تصلبا من قضية هذه البعثات بعد عام ١٨٨٠ عندما تبين أن حضور مثل هذه البعثات من فارس أو تركيا قد يشجع حاكمها على الاعتقاد بأن ارتباطاته بتركيا أو بفارس قد تعفيه من التعهد بالمحافظة على الأمن فى منطقته . وقد جاء الاحتلال التركى للاحساء عام ١٨٧١ ليستكمل التغيير فى ذلك الموقف نظرا لأن الاتصالات الرسمية التى كانت تتم بين حاكم البحرين وبين الباب العالى لم يكن فى الامكان منعها ، كما لم يكن فى الامكان تجاهلها وبصفة خاصة على ضوء المحاولات التى كان يقوم بها مدحت باشا فى توسيع رقعة نفوذ الأتراك للمناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما أن قبول جاسم آل ثانى بالسيادة التركية عليه كان يشكل تحديرا خطيرا وعلى الأخص من حيث معارضته المستمرة لحكام آل خليفة . ومن ناحية أخرى فقد كان العداء الذى يبديه الأتراك نحو البريطانيين وتصرفاتهم فى شبه الجزيرة بوجه عام بعد عام ١٨٧٣ اضطر الحكومة البريطانية الى الكشف عن موقفها الرسمى بشكل أوضح بالنسبة لعلاقات البحرين مع الدول الأخرى ، أما الأمر الذى لم

(١) من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧
(رقم ٨٣ الادارة الخارجية - سرى) .

ينتبه اليه ريبون وروس من أن اتفاقية ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قد عززت من ارتباط البحرين بالحكومة البريطانية وحولتها الى دولة تابعة تبعية مطلقة لبريطانيا ، وذلك من خلال الاجراءات التى كان معمولاً بها بين المسؤولين البريطانيين فى الخليج وهى الاجراءات التى اتسمت بعدم الوضوح وشمول هذه الاجراءات دول الهدنة الأخرى عن طريق الاتفاقيات الاستثنائية التى عقدتها الحكومة البريطانية معها مما أدى الى خلق دول تابعة لبريطانيا فى المنطقة .

وأثناء وجود روس فى البحرين كتب الى ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى يدعوهم الى ايضاح موقفهما من تهديدهم بغزو البحرين . . . وفى شهر يناير ١٨٨٠ تسلّم روس رد ناصر على كتابه وقد ذكر فى رده : « بأن أهدافه هى تحقيق العدل لنفسه ولاتباعه وبأنه قد طالب روس مرارا وتكرارا أن يعمل على استرداد حقوقه فى البحرين ولكن دون جدوى ، كما ذكر بأن أتباعه فى البحرين يلحون عليه فى العودة اليهم ، الا أنه (على حد تعبيره) رفض حتى الآن تحقيق تلك الرغبة احتراما منه لرغبة المقيم البريطانى ، وأضاف بأنه ليست لديه أهداف سوى تحسين حالته ومساعدة أتباعه . وكذلك كان رد جاسم آل ثانى يتضمن هذا المعنى ولكنه أشار فى خطابه بأن لناصر بن مبارك حقوقا فى البحرين لا يمكن تجاهلها ، وبأنه هو الذى كان يمنع ناصر من محاولات استرجاع تلك الحقوق بالقوة ، الا أنه أصبح من الصعب عليه الآن الاستمرار فى منع ناصر للحصول على حقه ، وبالتالي فإنه يعتقد بأن روس عليه واجب تسوية تلك الخلافات القائمة بين ناصر والشيخ عيسى حاكم البحرين (١) .

بعث روس برد مقتضب الى كل منهما جاء فيه :

« لقد تسلمت رسالتك . . . ؟ وأحب أن اخبركم بأن قيام أى عمل

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨
مرفق للخطاب الخارجى سرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ .

عدواني على البحرين سواء منكم أو من غيركم سوف يقاوم بالقوة » • كما كتب روس الى جاسم آل ثاني رسالة ذكر فيها بأن ناصر بن مبارك ليست له حقوق في البحرين وأن ممتلكاته وممتلكات أسرته قد صادرها الشيخ عيسى بن علي وذلك لتعويض أسر ضحايا ناصر ومحمد خليفة على البحرين عام ١٨٦٩ ، وإذا كان الشيخ عيسى سيوافق على اعتماد مخصصات مالية لناصر فانها ستكون في صورة هبة مالية منه ، وبشرط أن يتعهد بالتخلي عن أطماعه في البحرين ويقبل الإقامة في أي مكان آخر من الخليج فيما عدا قطر ، وأن ناصر غير مسموح له بالعودة الى البحرين وبأنه يعتبر جاسم آل ثاني مسئولاً عن تصرفات وسلوك ناصر في قطر •

لم تكن مفاجأة أن يرفض ناصر وجاسم تحذيرات وشروط المقيم ، وقد أعلن ناصر صراحة عن تصميمه على مهاجمة البحرين بمجرد أن يحصل على السفن اللازمة لنقل الحملة التي سيعدها للهجوم على البحرين ، وبنفس الصراحة أعلن جاسم بأنه لم يعد مسئولاً عن تصرفات وسلوك عديله ناصر بن مبارك • غير أن روس لم يقتنع بذلك وعاد فكتب الى جاسم في فبراير ١٨٨١ : بأنه يحمله المسؤولية كاملة تجاه أي عمل يقوم به ناصر تجاه البحرين لأنه يعلم بأن ناصر لا يستطيع أن يعمل شيئاً بدون مساعدة جاسم ، لعدم وجود إمكانيات لديه ، ولذلك فإن أي أخلال بالأمن ستكون عواقبه وخيمة على جاسم في قطر (١) • ويبدو أن هذا التحذير من جانب روس قد أصاب الهدف، فقد بعث جاسم آل ثاني برد الى روس جاء فيه :

« لقد طلبتم مني أن أقوم بجراسة ساحل قطر كله ، غير انني لا أملك أي سلطة عليه نتيجة لنص المعاهدة (اتفاق عام ١٨٦٨) التي أبرمت في عهد والدي وبين الحكومة البريطانية ونصت على أن تكون مسئولين عن

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى جاسم آل ثاني ١٨٨١/٢/٢٥ •

خراسة دوحة البدعة والوكرة فقط ، أما ساحل قطر فهو طويل وواسع. ويضم كثيرا من الموانئ وليست لدى السلطة فى منع أى شخص من النزول. اليه أو الصعود منه ، الا فى حالة اصدار أوامر مشددة الى السكان فى تلك الموانئ بالنزوح عنها والاقامة فى المناطق الخاضعة لسلطتى وفى هذه الحالة أستطيع أن امنع قيام أى اضطرابات فى ساحل قطر » .

لم يأبه روس بموقف جاسم آل ثانى واقترح على حكومة الهند توجيه تحذير رسمى الى جاسم بأن يكف عن تأييد ومساعدة ناصر بن مبارك فيما يتعلق بمطالبه فى البحرين ، ومطالبة الباب العالى بالايعاز الى المسؤولين الأتراك فى الاحساء وقطر بمراقبة تحركات ناصر . وقد أحيل الاقتراح الأخير الى بلاودون فى بغداد للدلاء برأيه فيه ، وقد رد بأنه لا يتوقع أية فائدة عملية منه وقال بأنه سيكون من الأفضل اتخاذ اجراءات فعالة ضد جاسم وناصر اذا رفضوا التحذير الرسمى . وقد وافقت حكومة الهند على رأى بلاودون وأوعزت الى روس فى ٧ مايو بالتعليمات التالية :

« اننا نفوضك فى توجيه تحذير الى جاسم آل ثانى يتضمن بأنه فى حالة ثبوت علاقته بالهجوم المزمع على البحرين فان المسئولية ستقع عليه مباشرة » كما تم فى نفس اليوم الايعاز الى بلاودون بإبلاغ السلطات التركية فى بغداد والبصرة بأنهم ما لم يتعهدوا بمنع عدوان ناصر بن مبارك على البحرين فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البحرين والمطالبة بالتعويضات عن أى اضرار او خسائر تنشأ عن ذلك . وتنفيذا لهذا القرار أوضح ريون لوزير الدولة لشئون الهند بأن حكومته عند اتخاذها ذلك القرار قد وضعت فى اعتبارها مطالبة الأتراك بالسيادة على الدوحة ، نظرا لوجود كتيبة تركية قوامها ١٣٠ جنديا ، وأن أى اجراء مباشر يتخذ ضد جاسم آل ثانى قد يؤدى الى احتجاج الباب العالى ، ولكنه قال بأن حكومة الهند ليست

مستعدة أن تقبل المطالب الغامضة بالسيادة والتي لا ترافقها إجراءات لممارسة الالتزامات المترتبة على تلك السيادة ، بحيث تمنعها من القيام بالإجراءات اللازمة لردع جاسم أو ناصر إذا قاموا بأية محاولة للاعتداء على البحرين (١) .

لم تكن هناك أية نية في مكتب شئون الهند لمناقشة قرار الحاكم العام ، وقد جاء في تقرير لجوشين من القسطنطينية في شهر ديسمبر ١٨٨٠ بأنه أصبح مقتنعا بأن الباب العالي ليس في نيته التنازل عن أى شيء للحكومة البريطانية ، وبأن التكتيك الذى استخدمه الأتراك فى موضوع القرصنة سوف يستمر فى استخدامه بصورة أكثر تنظيما فى المستقبل (٢) . وبعد شهرين أبلغ وزير الخارجية التركى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية بعدم وجود أى سفن للقرصنة فى ساحل الاحساء وأكد عدم وقوع حوادث عن شيء وذكر بأنه قد تم ارسال سفينة مسلحة للقيام بأعمال التفتيش والمراقبة فى مياه الاحساء كأجراء احتياطى ، وبأن وجود مثل هذه السفينة سوف يعفى الحكومة البريطانية من اتخاذ أية اجراءات كالتى أشارت اليها ، وقد كان رد فعل مكتب شئون الهند على اقوال وزير الخارجية التركية الإيعاز الى جرانفيل بمنح قادة الطرادات البريطانية فى الخليج صلاحيات لاتخاذ الاجراءات الضرورية على الساحل العربى ومعاينة القراصنة اذا دعت الضرورة بشرط عدم الاصطدام مع الطرادات التركية أو القوات التركية ، كما ذكر وزير الدولة لجرانفيل بأنه أراد بذلك القرار أن يؤكد مضمون الاتفاق

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧ (رقم ٨٣ الادارة الخارجية السرية) .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٥ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٢/٦ (رقم ٦٤٣) .

الذى عقده روس مع حاكم البحرين فى ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٠ ، ولم يعترض جرانفيل على الاتفاق ، وفى ٨ أبريل بعث هرنجتون بتعليمات الى ريبيون بالموافقة على الاتفاق المشار اليه .

كان جرانفيل متعاطفا مع الاقتراح الخاص بتحويل قادة سفن الاسطول البريطانى لصلاحيات مطازدة القراصنة الى داخل المياه التركية .
وفال بانه لا يتوقع اى فائدة من الباب العالى حول هذا الموضوع خاصة وأن القيود القانونية المترتبة على التعديل الذى أدخله خبراء القانون الملكى فى حالة فشل الباب العالى فى توفير الحماية للتجارة البريطانية داخل المياه الإقليمية ، وفى حالة رفض الباب العالى السماح للطرادات البريطانية لاتخاذ القرارات ضد القراصنة ، واستمر القراصنة يعيشون فسادا فى المنطقة فانه سيكون من حق الحكومة البريطانية — من وجهة نظر القانون الدولى — أن تعتبر مثل ذلك الاهمال سببا كافيا لاتخاذ الاجراءات الرادعة من جانبها ، وأن وصول تعليمات حكومة الهند المؤرخة ٧ مايو الى كل من روس وبلاودون باعتبار جاسم آل ثانى مسئولاً مسئولية مباشرة عن اية محاولة يقوم بها للهجوم على البحرين من قطر قد ساهم فى تعزيز الموقف البريطانى ، ليس لأن الموضوع يمس الملاحة فى سواحل الاحساء وقطر فحسب ، بل ولانه يمس مسألة الدفاع عن البحرين ايضا . وقد كتب هرنجتون الى جرانفيل يقول : « اننا لن نسمح باستعمال البدعة وغيرها من مناطق الساحل العربى من جانب القراصنة الذين يحتمون تحت ظل العلم التركى لشن الحملات على البحرين ، سواء كانت تلك الحملات بالتواطؤ مع الأتراك أو بغير التواطؤ معهم ، وقد اثبتت التجارب مع الحكومة التركية انه لا امل اطلاقا فى الحصول على اجراءات رادعة من جانبهم » وقد اقترح هرنجتون الموافقة على تعليمات ريبيون لروس وبلاودون ، كما طلب من جرانفيل أن يرسلها الى السفير البريطانى فى القسطنطينية لابلأغها للباب العالى اذا شاء . كما قال هرنجتون بأن عمليات المراقبة فى مياه الاحساء وقطر لا يمكن أن تستمر بصورتها هذه ، فليس من الحكمة أن نترك الضباط السياسيين والبحريين لصاحبة الجلالة

فى الخليج من غير تعليمات واضحة يسترشدون بها فى الظروف التى قد تطرا وقد تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للمصالح والهيئة البريطانية (١) .

وافق جرانفيل على كلا الاقتراحين . وفى يوليو ١٨٨١ أوعز الى السفير البريطانى فى القسطنطينية ببلاغ الباب العالى بموقف حكومة الهند بشأن البحرين وبالتأكيد لها بان اى اهمال أو عجز من جانب الباب العالى عن مكافحة القرصنة فى المياه المتاخمة للمناطق التى يطالب بالسيادة عليها قد ترغم الحكومة البريطانية على اصدار أوامرها لضباط الاسطول البريطانى بأن يتولوا حماية المصالح التجارية دون التفات للمطالب التركية ، كذلك طلب جرانفيل من الاميرالية البريطانية سحب أوامرها الصادرة فى مايو ١٨٧٩ لضباطها فى الخليج بالامتناع عن القيام بأى اجراءات معادية فى المياه الاقليمية التركية ، بالايجاز اليهم بعدم التقيد فى تنفيذ واجباتهم بحدود مسافة الثلاثة أميال فى مطاردتهم للقراصنة والقبض عليهم نظرا لأن السلطة التركية على المنطقة الساحلية هى سلطة اسمية . الا أن على هؤلاء الضباط أن يتفادوا الاصطدام مع الطرادات أو القوات التركية ، وأن يقوموا بتسليم الأشخاص الذين يتم القبض عليهم فى المناطق الخاضعة للسيادة التركية للسلطات التركية (٢) .

وفى يوليو عام ١٨٨١ صدرت تعليمات الاميرالية البريطانية بهذا الشأن وظلت سارية المفعول لسنوات عديدة بعد ذلك .

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٧ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد للخارجية ١٨٨١/٧/٧ (سرى) .

(٢) نفس المصدر من جرانفيل الى ايرل اوف دومزين ١٨٨١/٧/٢٢ ومن الوكيل المساعد للخارجية الى سكرتير الاميرالية ١٨٨١/٧/١١ .

خاتمة الكتاب

كانت السبعينات من القرن التاسع عشر نهاية لمرحلة فى تاريخ الخليج ، فقد تم فيها القضاء على القرصنة والحروب البحرية فيما عدا بعض الحوادث الفردية التى كانت تقع بين حين وآخر فى مصائد اللؤلؤ فى فصول الصيف . ومن ناحية أخرى تمت تصفية تجارة الرقيق بعد تقليصها من قواعدها الأصلية فى افريقيا الشرقية . وبالإضافة الى ذلك أمكن ترويض قبائل الساحل الغربى أو بالأحرى تهذيبها ، وأرغمت على حصر منازعاتها الثائرة على المناطق الداخلية فقط بعد أن بدأ نجم حليفها أو خصمها القديم — حسب تعريفها له — وهو إمارة نجد ، فى الأفول نتيجة للصراعات الداخلية ولانقطاع صلاتها بدول الخليج بحكم تدخل الأتراك ، كما أصبحت إمارة نجد مهددة بظهور منافس جديد على السلطة هو ابن رشيد من جبل شمر . كانت تلك الأرهاصات خاتمة المطاف بالنسبة لمركز بريطانيا، على الرغم من أن قوتها فى الخليج كانت فى ذروتها ، لأن تلك المرحلة قد انتهت عصرا من الجهود البطولية لادخال النظام وحكم القانون الى الخليج، وضمان وآمن وسلامة الهند البريطانية — وهى المرحلة التى بدأت برحلة جون مالكولم الى طهران عام ١٨٠٠ ، وبمعركة الطراد « مورنتنجتون » مع أسطول القراصنة عند ساحل أم القيوين ١٨٠٥ فحسب ، بل لأنها سجلت نهاية السيطرة البريطانية المطلقة فى الخليج . فبعد أن ضم الأتراك إقليم الأحساء الى مناطق نفوذهم وتعلموا ، ان لم يكونوا قد اتقنوا ، استخدام القوة البحرية ، وتفتحت شهواتهم لمد سيطرتهم على دول الساحل العربى تمهيدا لفرض حكم الخلافة الاسلامية على تلك الدول . وبالمثل فان فارس التى لم يكن لها دور يذكر فى سياسات الخليج كما كانت من قبل ، ظلت متمسكة بمطالبها البالية فى البحرين . واما البحرين فبعد أن تخلصت للمرة الاولى من صراعاتها العائلية وأمنت نفسها ضد أى عدوان خارجى بفضل معاهدة الحماية مع الحكومة البريطانية ، أصبحت قادرة على ممارسة شئونها التجارية .

أما عمان فعلى النقيض من ذلك فقد هوت من مركز القوة والازدهار وكدولة تجارية وبحرية رائدة ، الى أدنى مراتب التدهور وانكفأت على نفسها مديرة ظهرها للعالم الخارجى ، وربما كانت احداث العقد السابق لعام ١٨٨٠ هـ نذر المستقبل الغامض الذى كان ينتظر عمان .

أن خسارة عمان من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفضال زنجبار عن الوطن الام وميناء بندر عباس كموارد اقتصادية قد جعل القبائل العمانية من أطماع سياسية قد آوجد صدى عميقا بين أوساط العمانيين ذلك . وقد دفعها ذلك الوضع بالإضافة الى تحريض رجال الدين الى أن نصب جام غضبها على المسؤولين هناك . وعلى امتداد أربعين عاما من ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعما للراحة والسلام ، وتعرضت أسوار مسقط ومعاقلها الى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمردة . وقد جاء قرار فرض رسوم جمركية على منتجات عمان محركا لقيام التمرد من جانب تلك القبائل ، ثم جاء قرار حظر تجارة السلاح من السلطنة واليها فى نهاية القرن ليضعف من حدة تلك المشكلات ، كذلك فان احقاد رجال الدين على المسؤولين وما كان يراود بعض زعماء القبائل العمانية من أطماع سياسية قد آوجد صدى عميقا بين اوساط العمانيين المطالبين ببعث الامامة فى عمان ، وعلى هذا الأساس قامت تلك القبائل فى شهر مايو من عام ١٩١٣ بانتخاب سالم بن راشد الخروصى اماما على البلاد (١) . غير أن هذا الامام لم يكن من طراز الامام السيد عزان بن قيس او بالأحرى لم يكن حتى فى مستوى زعيمى القبيلتين الرئيسيتين اللتين اختارتاه ونعنى بهما الشيخ عيسى بن صالح ، الذى خلف والده الشيخ الكبير صالح بن عيسى على زعامة الحرث ، وحمير بن ناصر النبھانى شيخ بنى ريام .

(١) ينحدر الامام سالم بن راشد الخروصى من اسرة الشيخ زايد ابن خنيس الخروصى الذى نجح على حد قول رؤس فى توحيد التقسيمات الاربعة الاباضية خلال حكم الامام أحمد بن سعيد « بحث حول تعاليم طائفة الاباضية فى عمان اعداد روس » .

وعلى أى حال فإن ظهور منافس على السلطة من بين القبائل العمانية الداخلية إنما يعكس عمق الفجوة التى تفصل بين المسئولين ومواطنيهم ، وهكذا فإن اصداء انتخاب سالم بن راشد الخروصي اماما لعُمان قد أخذت تتردد فيها بين جبال عمان ووهابها فترة من الزمن .

ومن ناحية أخرى فإن مسألة الاحتفاظ بالسلطة كان يعود اساسا الى قلة الموارد ، ففي عام ١٨٨٠ أصبح استمرار معونة زنجبار التى كان يحصل عليها سلطان مسقط أحد البنود الرئيسية فى الدعم المالى. لمسقط ، وحتى تلك المعونة قد أصبح استمرارها مشكوكا فيه بعد ان قررت الخزانة البريطانية وقف مساهمتها فى تلك المعونة ، وبحلول عام ١٨٨٠ أوقفت الخزانة العمل بقرارها المذكور فى الوقت الذى كانت فيه المحادثات تجرى بين وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شئون الهند. للبحث عن حل لتلك المشكلة . وفى عام ١٨٨٣ حلت تلك المشكلة غير أن حكومة الهند لم تؤيد الحل ، ففي الأول من سبتمبر من نفس العام انتقل امر الاشراف على الوكالة البريطانية فى زنجبار الى سلطة وزارة الخارجية التى تقلدت مسئولية الانفاق على الوكالة ، وكان المفروض ان تؤول مسئولية دفع المعونة الى حكومة الهند مع العلم بأنه فى حالة اعتبار المعونة التزاما دائما فإن هذا الموضوع يعاد بحثه من جديد عند وفاة السلطان الحاكم . على أن جلادستون الذى كان أثناء الحرب الفارسية ينتقد بالمرستون على اجرائه غير الدستوري بتبديد موارد الهند فى تمويل المشروعات الامبريالية لم يحرك ساكنا عندما أراد استخدام تلك الموارد لأغراضه الخاصة . وفى عام ١٨٨٨ توفى السلطان تركى بن سعيد ، وهكذا فإن حكومة الهند التى التزمت قبل ذلك بالمحافظة على حكم اسرة آل بوسعيد وحماية استقلال السلطنة قد وافقت من غير تردد على الاستمرار فى دفع المعونة لمسقط واستمرت فى دفعها بمعدل ٨٦٤٠٠ روبية هندية فى العام (أى ما يعادل ٤٠ ألف ريال نمسوى) ولم يطرأ تغيير على قيمة المعونة على الرغم من الانخفاض الذى طرأ على قيمة الريال النمسوى فيما بعد ، الى أن حلت امبراطورية الهند عام ١٩٤٧ . ثم بعد ذلك استمرت الحكومة البريطانية فى دفع تلك المعونة سنويا لمسقط

فليس لأسباب سياسية وانها وفاء لالتزاماتها لحكومة مسقط .

• ان تدهور الميزان التجارى لعمان بعد القرن التاسع عشر لا تعود أسبابه الى انفصال زنجبار عنها أو الى فقدائها لبندر عباس أو الى صراعاتها الداخلية المزمنة فحسب بل الى تدهور تجارة الترانسيت ثم ان تزايد عدد البواخر الأوربية فى الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر قد شكل ضربة عنيفة الى مسقط كأحد الموانئ التجارية الهامة فى المنطقة . وقبل هذه الفترة كانت السفن الشراعية من مختلف مناطق الخليج تزور موانئ مسقط لنقل السلع وللتزود بالماء والمؤن ثم تتجه الى الهند وكان يتم العكس ايضا عند عودة تلك السفن من الهند الى الخليج لتجنب تقلبات الاحوال الجوية فى الخليج ، اما بعد ظهور السفن التجارية المتطورة فان تلك السفن لم تعد فى حاجة للمرور بموانئ مسقط فكانت تواصل رحلاتها الى وجهتها متخطية موانئ مسقط ومن ناحية اخرى فقد انخفضت حركة السفن العمانية من عابرات المحيط ، وتحول اسطول عمان الذى كان فى وقت من الاوقات اكبر الاساطيل واقواها الى كومة من الهياكل الخشبية المحطمة القابعة فى مراسيها . اما بقية دول الخليج فلم تتأثر بسرعة بتلك النتائج العكسية لمنافسة السفن الحديثة لها . وحتى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كان للبحرين ٧٦ سفينة شراعية من الحجم الكبير تتاجر مع الهند و ١٧ سفينة من طراز البغلة وثلاثين من طراز الباتيل (كما كانت مشيخات الهدنة تمتلك ٦٢ سفينة تجارية ، واصبحت موانئ فارس فى تلك الفترة تحظى بالنصيب الاكبر من التجارة المنقولة ، وكان عددها لا يقل عن ٧١ سفينة تابعة للنجة وبعض الموانئ الفارسية باستثناء بندر عباس تقوم برحلات سنوية الى الهند (١) .

استمرت تجارة الخليج مع الهند فى النمو خلال السبعينات من القرن التاسع عشر وان لم تكن بنفس المستوى السابق ، فبعد ان ارتفعت

(١) التقرير الادارى السنوى للخليج ١٨٧٨ - ١٨٧٩ .

معدلاتها فيما بين ١٦٨٠ - ١٨٦١ و ١٨٦٤ - ١٨٦٥ عادت فحافظت على تلك المعدلات خلال السنوات العشر التالية او لعلها انخفضت قليلا في الفترة الواقعة فيما بين عام ١٨٧٤ - ١٨٧٥ ثم عادت فارتفعت فيما بين ١٨٧٥ - ١٨٧٦ و ١٨٧٧ - ١٨٧٨ وذلك من ٣٠٥٧٢١٩٩ روبية هندية أى (٣٠٥٧٠٠٠ جنيه استرليني) تقريبا الى ٤٥٠٩٥٩٠٤٠ روبية هندية الى نحو (٤٥٠٠٠٠ جنيه استرليني) وأكثر من مرة ونصف من معدل ١٨٦٤ - ١٨٦٥ وأكثر من ثلاثة اضعاف معدل ١٨٦٠ - ١٨٦١ وتزداد أهمية هذه المقارنات اذا رجعنا الى معدلات الأعوام السابقة وذلك قبل تطبيق نظام الهدنة . وعلى سبيل المثال فقد كانت تجارة بومباى فى ١٨٣٦ - ١٨٣٧ هى ٧٠٤٩٨٣٠ روبية هندية فقط او اقل من خمس ارقام ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ويتركز معظم النشاط التجارى للفترة الواقعة فى السبعينات على الموانئ الفارسية كميناء بوشهر وبندر عباس ونحو ثلث تلك الأرقام على ميناء البصرة . أما البحرين فقد كان لها نصيب الأسد من تلك التجارة بحيث تعادلت مع مسقط ومشيكات الهدنة مجتمعة .

ويشكل صيد اللؤلؤ والأسماك المورد الاساسى لسكان مشيخات الهدنة وقد ظل هذا الموضوع مستمرا ففى كل صيف كان يتجمع فى منطقة الخليج الاسفل ما لا يقل عن ١٥٠٠ مركب فيها نحو ٤٨ ألف عامل بالاضافة الى مجموعة أخرى من المراكب يقدر عددها بـ ٧١٦ ويعمل بها ما لا يقل عن ١٣ الف بحار كلهم من البحرين . ومن الصعب تحديد ارقام قيمة اللؤلؤ التى تستخرج فى كل عام وكان الكولونيل، بيلى قد قدر محصول اللؤلؤ فى عام ١٨٦٥ بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه استرليني بينما تقدر تقارير الممثلة السياسية البريطانية فى الخليج محصول اللؤلؤ عام ١٨٧٣ - ١٨٧٤ بـ ٧٠٠ ألف جنيه استرليني . ومن ناحية أخرى تقدر قيمة اللؤلؤ المصدرة الى الهند عام ١٨٧٣ - ١٨٧٤ حسب كشوفات الجمارك بـ ٢٩٥٠٩٠٩ روبية هندية أو اقل من ٣٠٠٠٠٠ جنيه استرليني (١) ، ومن ناحية أخرى خفت الاضطرابات التى كانت تحدث على

(١) التقرير الادارى السنوى للممثلة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ .

الضفاف فى موسم الصيد وكانت معظم الخلافات او المشكلات ناجمة عن تهرب بعض العمال من تسديد السلف التى عليهم لأصحاب السفن وقد تفافمت هذه المشكلة بحيث اضطرت السلطات البريطانية للتدخل لحلها تقيدا بالتقاليد التى كانت متبعة فيما يختص بلجوء الأفراد ولم تحاول الحكومة البريطانية ان تلغى هذه التقاليد . وفى مطلع السبعينات من القرن اتخذت المشكلة ابعادا جديدة بعد ان اخذ بعض زعماء المنطقة يفرضون رسوما معينة على كل من يلجأ اليهم من الصيادين . وخوفا من ان يفضى الوضع الى انتشار أعمال الشغب والفوضى والخروج على القانون فى المنطقة ، اقترح الكولونيل روس خلال جولته السنوية عام ١٨٧٩ على شيوخ الهدنة عقد اتفاق فيما بينهم ينظم طريقة لجوء هؤلاء العمال ، وكيفية تطبيق ذلك القانون على المدنيين ، وقد وافق الزعماء على الاقتراح ، وبتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٧٩ عقدوا اتفاقا فيما بينهم يقضى برفض منح اللجوء الى هؤلاء المتهربين وفرض غرامة تتراوح فيما بين ٥٠ الى ١٠٠ ريال عن كل مخالفة . اما اذا نشأ الخلاف حول تفسير الاتفاق فانه يحال الى هيئة التحكيم وتتشكل من الشيوخ انفسهم او من ينوب عنهم ويحضرها وكيل المقيم السياسى المعتمد لدى ساحل الهدنة ، غير ان قرار الهيئة ينبغى ان يصادق عليه من المقيم السياسى قبل تنفيذه ، كما ان المقيم السياسى لن يفرض الغرامة المنصوص عليها فى الحكم الا اذا اقتنع بصحة الدعوى (١) .

وبعد مرور بضع سنوات على توقيع اتفاقية البحرين المعقودة فى ١٨٨٠/١٢/٢٨ لم يعد للأتراك اى نشاط ملحوظ على امتداد الساحل الغربى للخليج . وعلى اى حال ففى عام ١٨٨٧ بدا الاتراك اتصالاتهم بشيخ أبو ظبى ، كما بعث الفرس بعدة خطابات الى شيوخ الهدنة ، وكان الهدف من وراء تلك الخطوة هو تحقيق نوع من السيطرة على الحدود الشمالية لعمان المتصالحة ، غير ان تلك المناورات قد اضطرت حكومة الهند الى شهر ديسمبر ١٨٨٧ الى الحصول على تعهد من كل من حكومات شيوخ ساحل الهدنة على غرار التعهد الذى وقعه حاكم البحرين عام ١٨٨٠ وقد

(١) المكاتبات الرسمية بشأن حكام الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥ .

الترم هؤلاء الشيوخ بموجب هذا الاتفاق بعدم الدخول في مفاوضات أو عقد اتفاقيات مع أى دولة غير الحكومة البريطانية وبعدم السماح لأى حكومة بإقامة علاقات دبلوماسية أو تنصلية مع حكومات أخرى ، أو إقامة مستودعات للفحم في أراضيهم دون موافقة الحكومة البريطانية ، واستثنى الاتفاق العلاقات الودية مع الحكام الحاليين للدول المجاورة . وبعد بضعة أعوام ظهرت أخطار كبيرة على المصالح البريطانية في المنطقة ، وكانت أسباب هذه الأخطار هي نشاط عملاء فرنسا في مسقط والخليج . فقد كانت فرنسا شأنها شأن بريطانيا ملتزمة بالتصريح الفرنسي البريطاني الصادر في مارس ١٨٦٨ والذي ينص على احترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، غير أن فرض الحماية البريطانية على زنجبار في ١٤ يونيو ١٨٩٠ قد ألغى مضمون ذلك التصريح بالنسبة لزنجبار ، كما ألغى ظلالة من الشك على استمرار انطباقه على مسقط . وفي شهر مارس ١٨٩١ بعد أن تلقت حكومة الهند معلومات عن محاولات يقوم بها الفرنسيون للحصول على مركز لهم في مسقط عن طريق إقامة مستودع للفحم ، تحركت الحكومة البريطانية لمواجهة هذا الأمر وقد صادف أن كانت الترتيبات معدة لعقد معاهدة ملاحية وتجارية جديدة بين بريطانيا وسلطنة مسقط (١) يتعهد السلطان بهوجبها بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيها لأى دولة وبأن لا يتنازل أو يبيع أو يرضى أو يسمح باحتلال أى جزء من أراضيها سواء في مسقط أو في عمان أو في ملحقاتها لغير الحكومة البريطانية . وقد تم التوقيع على المعاهدة في ٢٠ مارس ١٨٩١ وظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى عام ١٩٥٨ عندما تم إلغاء تلك المعاهدة على أثر تنازل السلطان الحاكم في ذلك الوقت عن منطقة جواذر لحكومة باكستان .

في عام ١٨٩١ نشط عملاء الفرنسيين في ساحل الهدنة يحاولون

(١) المعاهدات: أعداد اتشيسون الطبعة الخامسة مجلد ١٢ كلكتا ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وثمة صلة باهتة فيما بين هذا التعهد وتعهد السيد سعيد عام ١٨٤٤ في الاتفاقية التجارية مع فرنسا (إشارة رقم ٣) .

اغراء الشيوخ بكافة الوسائل ، لدرجة انهم وعدوهم باطلاق تجارة الرقيق تحت الحماية الفرنسية ، وردا على ذلك طالب المقيم السياسى البريطانى زعماء الهدنة بالتوقيع على اتفاقيات تتضمن نفس الضمانات المنصوص عليها فى اتفاق شهر ديسمبر عام ١٨٨٧ والخاصة بالعلاقات مع الدول الاجنبية بالاضافة الى شرط جديد ينص على تعهد هؤلاء الشيوخ بعدم النزاع عن اى جزء من اراضيهم لاي دولة اخرى وقد وافق الشيوخ ووقعوا على الاتفاقيات التى عرفت فيما بعد بالاتفاقات الاستثنائية وقد تم التوقيع عليها فى شهر مارس عام ١٨٩٨ وقد التزم كل من الشيوخ الموقعين على هذه الاتفاقيات عن نفسه وبالاصلالة عن ورثته من بعده بالشروط التالية :

١ - اتعهد بان لا اعقد اى معاهدة او اجرى اية اتصالات مع اى دولة اخرى وبأى شكل من الاشكال عدا الحكومة البريطانية .

١ - اتعهد بعدم الموافقة او السماح على اقامة اى ممثل او وكيل لاي دولة اخرى دون موافقة الحكومة البريطانية .

٣ - اتعهد بعدم التنازل أو البيع أو السماح أو ان أرضى لاي دولة باحتلال اى جزء من الأراضي التابعة لى لغير الحكومة البريطانية (١) .

كانت التحركات الفرنسية فى مسقط وفى ساحل الهدنة بعد عام ١٨٨٠ مؤشرا لنشوب صراع على النفوذ فى منطقة الخليج ، وكان على بريطانيا ان تواجه هذا الوضع ، ومع تزايد حدة ذلك الصراع اضطرت الحكومة البريطانية فى اواخر القرن الى انشاء علاقات رسمية مع

(١) كانت هناك سابقة لتلك الاتفاقيات رغم انها لم تكن قد تبلور امرها حتى ذلك الوقت ، وذلك فى صورة التعهدات التى حصلت عليها بريطانيا من شيخ الشارقة ورأس الخيمة فى شهر يوليو ١٨٣٩ .

الكويت • وفى شهر مايو ١٨٩٦ اغتيل حاكم الكويت الشيخ محمد بن صباح وقد اغتاله اخوه مبارك • ونظرا لرغبة الشيخ مبارك الحاكم الجديد فى تدعيم مركزه طلب من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بأن يسمح له بالانضمام الى نظام المعاهدات المتبع مع شيوخ الهدنة ، غير ان الحكومة البريطانية لم توافق على الطلب نظرا لأنها لم تكن ترغب فى ان تفتح بابا جديدا للخلاف مع الباب العالى وذلك بسبب علاقة الكويت الخاصة بالامبراطورية العثمانية • وبعد عامين من هذا التاريخ غيرت بريطانيا موقفها بسبب المحاولات والخطط التى كان يعدها الألمان والروس لإنشاء خط حديدى يصل للخليج عبر آسيا الصغرى ، وبما ان الكويت هى المنطقة الوحيدة التى لها ميناء على الجانب العربى من الخليج فقد كان اصحاب المشروع يعتبرونها المحطة الأخيرة المناسبة لمثل هذا الخط ، ولكي تحول الحكومة البريطانية دون حصول أى دولة أوربية على مركز لها فى الكويت فقد حصل المقيم السياسى البريطانى فى ٢١ يناير ١٨٩٩ على تعهد رسمى من الشيخ مبارك حاكم الكويت تعهد فيه بالاصالة عن نفسه وبلاصالة عن ورثته وخلفائه من بعده بعدم استقبال وكلاء أو ممثلين من أى دولة أخرى وبعدم التنازل عن أى جزء من اراضيه لأى دولة أو لرعايا أى دولة دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية • وفر مقابل هذا التعهد ضمنت بريطانيا للكويت المساعدات التى تحتاج اليها (١) • وهكذا فان تعهد حكومة الكويت ، ومعاهدة عدم التنازل من سلطان

(١) « المعاهدات » تأليف اتشيسون (الطبعة الخامسة) فصل ١١ للاطلاع على نموذج الاتفاقات « سالسبورى » واتفاق الكويت لعام ١٨٩٩ اعداد جى بى كمبلى دراسات فى التاريخ الحديث الذى تقدم الى البروفسير دبليو • أن • ميدليكوته لندن عام ١٩٦٧ وبقي التعهد معمولا به حتى ١٩٦١/٦/١٩ عندما انتهى بعد ان اعتبر بأنه لا يتناسب مع سيادة الكويت واستقلالها • انظر اللائحة التفسيرية (١٩٦١) لتبادل المذكرات حول العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة الكويت •

مسقط ، والاتفاقيات الاستثنائية التى عقدت مع حاكم البحرين وشيوخ الهدنة تعتبر اللمسات الأخيرة فى البناء الهيكلى لنظام المعاهدات الذى طبقته بريطانيا فى الخليج إبان القرن التاسع عشر . وعلى ذلك الهيكل ، وبصفة خاصة نظام الهدنة ، وضعت القواعد التى استند عليها الوجود البريطانى فى المنطقة اعتبارا من ذلك الوقت (١) .

وخلال هذا القرن تم التوصل لاتفاقية جديدة تتناول تجارة السلاح وبعض الامتيازات ، وفى ٣ نوفمبر عام ١٩١٦ عقدت معاهدة مع حكومة قطر انضمت قطر بموجبها لنظام الهدنة . ومع انقضاء القرن العشرين أصبح البناء الهيكلى للمعاهدات موضوعا للنقاش والجدل باعتباره نظاما محدودا لتحديد الوجود البريطانى فى الخليج سواء من حيث المتغيرات الدولية او من حيث مضمون المعاهدات نفسها والتى وقعت فى مرحلة كانت الالتزامات والمصالح البريطانية خلالها التزامات ومصالح بحرية ، بينما اكتسبت فى الاعوام الأخيرة طابعا اقليميا . ومما لا شك فيه أن اطار هذا النظام اطار محدود ، غير أن الوجود البريطانى فى الخليج لم يعتمد أساسا على ذلك الاطار المحدود للمعاهدات ، وإنما اعتمد الى حد كبير ، أن لم يكن حدا أكبر ، على السوابق وعلى السياسة نفسها وأخيرا على المسئولية التى تحملتها بريطانيا فى الحفاظ على السلام البحرى وحماية التجارة والملاحة ومكافحة تجارتي الرقيق والسلاح وفى المحافظة على الكيانات الافليمية واستقلالها . وفوق كل ذلك وبعد كل ذلك اعتمد الوجود البريطانى فى هذه المنطقة على جهود وتضحيات الرجال اللذين حققوا السلام والعدالة وحكم القانون داخل الخليج والذين سطوروا بأعمالهم وجهودهم امجد الصفحات فى تاريخ الامبراطورية البريطانية .

انتهى

(١) للاطلاع على بنود المعاهدة انظر « المعاهدات » اعداد اتشيسون
طبعة (٥) فصل ١١ .

البيبلوجرافيسا

مراجع الكتاب

١ - مراجع مخطوطة :

- أ - سجلات مكتب الهند .
- ب - مكتبة مكتب الهند .
- ج - سجلات المكتب العام .
- د - المتحف البريطاني .
- هـ - مكتبة بودليان - اكسفورد .

٢ - مراجع مطبوعة :

- ١ - حكومة الهند .
- ب - حكومة بومباي .
- ج - مطبوعات برلمانية .
- د - رسائل ومذكرات .

٣ - مؤلفات معاصرة عن السير الذاتية والرحلات وأعمال ثانوية .

- ١ - مراجع مخطوطة .
- ب - سجلات مكتب الهند .

كانت مسئولية ادارة وتوجيه العلاقات البريطانية مع دول الخليج تنتقلها حكومة بومباي حتى شهر يناير ١٨٧٢ عندما انتقلت مسئوليتها لحكومة الهند . وكانت حكومة بومباي تتولى شئون الخليج عن طريق اللجنتين السياسية والسرية ، وكانت تبعث بتقاريرها الى أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية .

- ١ - الاجراءات السياسية والسرية لبومباي ، ١٧٩٠ - ١٧٩٦ - (حلقة من مجلد ٢ الى ١١) ١٧٩٧ - ١٨٠٩ (حلقة ٣٨٠ مجلد ٦٥ - حلقة ٣٨٣ مجلد ١٢) وبتاريخ ١٨٠٩/١١/٢٥ قسمت الادارة السياسية والسرية الى ادارتين .

- ٢ - الاجراءات السياسية لبومباي ١٨١٠ - ١٨٦٥ (حلقة ٣٨٣ مجلد ١٣ - حلقة ٣٩٧ مجلد ٣٣) (١) .
- ٣ - اجراءات بومباي السرية ١٨٠٩ - ١٨٥٧ (مجلد ٣٣٠) ان المراحل التي كانت تقوى هذه الادارة اثناءها شئون منطقة الخليج قد سبق الاشارة اليها .
- ٤ - الرسائل السياسية لبومباي (وهي الرسائل التي كان يبعث بها حاكم بومباي الى مجلس اذارة الشركة ١٨٠٣ - ١٨٥٩ (مجلد رقم ٥٠) .
- ٥ - مجموعات المجلس ١٧٩٦ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٧٣٠) .
- ٦ - رسائل بومباي السرية (وهي الرسائل التي كان يبعث بها حاكم بومباي الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) وهي على حلقتين ، بمعنى أن الرسائل كانت ترسل الى انجلترا على نسختين من خلال الطريق المباشر عبر تركيا والعراق ، وعن الطريق البرى عبر مصر .
- ٧ - مرفقات الرسائل السرية لبومباي ١٨٠٢ - ١٨٦٩ (مجلد ١٤٧) أما بعد عام ١٨٦٩ فقد كانت المرفقات توثق بالرسائل .
- ٨ - سجلات معمل الشركة : فارس والخليج (من مجلد ١٨ الى ١٣٠) (١٧٨٤ - ١٨٧٤) وحتى عام ١٧٩٨ - ١٧٩٩ (والمجلدات من رقم ١٨ وحتى رقم ٢٠) وكانت هذه المجموعات تتألف غالبا من التقارير التي كان يبعث بها مع عملاء الشركة فى بوشهر والنبصرة .
- ٩ - الرسائل السرية المتعددة وتتكون من ٥١ مجلدا ومن رسائل تتناول عددا واسعا من الموضوعات بما فى ذلك على سبيل المثال احتلال جزيرتى موريشيس وبوربون ؛ رحلة جيمس موريس وهنرى ايليس الى طهران والتعليمات التي كان يبعث بها مكتب الهند للوزير البريطانى المفوض فى طهران سنة ١٨٥٩ .
- ١٠ - خطابات البنغال السرية (وهي الخطابات التي كان يبعث بها الحاكم العام الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) .

(١) استمرت هذه الحلقات بعد سنة ١٨٦٥ ولكن هذا البحث لم يعتمد عليها .

- ١١- مسودات الادارة : التقارير السرية للهند ١٧٨١ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٣)
وتتكون من مسودات التعليمات التى كان يضعها مجلس الهند ، وتقوم اللجنة السرية لمجلس الادارة بإرسالها للحاكم العام بالهند والى الحكام بالأقاليم وأحيانا الى المقيمين السياسيين البريطانيين فى عدن والخليج والمعتمدين السياسيين فى كل من زنجبار وتركيا العربية .
- ١٢- التقارير السياسية الى بومباى ١٨٠٤ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٠) وتتضمن التعليمات التى كان يبعث بها مجلس الادارة الى حاكم بومباى فى اللجنة السياسية .
- ١٣- المكاتبات المتبادلة بين الشركة والمجلس ١٨٢٣ - ١٨٣٦ (مجلد رقم ١)
وتتعلق هذه المكاتبات بالشئون الخاصة باللجنتين السياسية والسرية خلال هذه الفترة .
- ١٤- المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس وتضم فئتين ، احدهما من ٢٠ مجلدا وتمتد من ١٨٣١ - ١٨٥٨ ، والثلة الثانية من ٥٢ مجلدا وتمتد من ١٨٣٩ - ١٨٥٨ .
- ١٥- مكاتبات حكومة الوطن (السرية) ١٨٣٩ - ١٨٧٤ (٨٢ مجلدا) وهى الحلقة الثانية من المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس المشار اليها سابقا .
- ١٦- الخطابات والمرفقات من حكومة الهند (وهى الخطابات الموجهة من الحاكم العام بالهند الى سكرتير الدولة فى الادارة الخارجية ١٨٦٦ - ١٨٧٤ (٦٦ مجلدا) .
- ١٧- الرسائل الخارجية للهند (وهى الرسائل التى تتضمن رسائل الحاكم العام بالهند فى الادارة الخارجية) اعتبارا من عام ١٨٥٨ فصاعدا .
- ١٨- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند ابتداء من عام ١٨٥٨ فصاعدا .
- ١٩- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الخليج (من مجلد ١ الى مجلد ٤)
ويتناول الأعوام ١٨٧٥ - ١٨٨٠ وهى تتكون من نسخ المكاتبات الخاصة بالمقيم السياسى فى الخليج والمعتمد السياسى فى مسقط مع حكومة الهند
والتي كان يتم ارسالها مباشرة الى وزير الدولة لشئون الهند .
(٤٩ - بريطانيا والخليج / ٢)

- ٢٠- الخطابات السرية الموجهة الى الهند ، ومدراس ، وبومباي ، وعدن ،
ومسقط ، والخليج ، وزنجبار ١٨٥٩ - ١٨٧٤ (وتتألف من ٦ مجلدات) .
- ٢١- التقارير السياسية للهند ١٨٥٨ - ١٨٧٤ (فى ٦٧ مجلدا) .
- ٢٢- مجموعات التقارير السرية للهند ابتداء من ١٨٥٨ - ١٨٧٤ فصاعدا (١٤٤
مجلدا) .
- ٢٣- التقارير السياسية والسرية للهند ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا .
- ٢٤- التقارير السياسية الى بومباي (الادارة السرية) ١٨٥٨ - ١٨٧٤ (١٤
مجلدا) .
- ٢٥- مجموعات التقارير السرية الى بومباي ١٨٥٨ - ١٨٧٣ (٨٧ مجلدا) .
- ٢٦- مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا .
- ٢٧- متفرقات حكومة الوطن (وهذه الحلقة عبارة عن مجموعات غير متناسقة
بحيث يتعذر تفصيلها) .
- ٢٨- متفوقات البحرية (ان اغلب سجلات بحرية بومباي والاسطول الهندى قد
اتلفت عام ١٨٦٠ وقد تم جمع ما بقى منها فى هذه السلسلة .

مكتبة مكتب الهند

- ١ - بيانات عن الملاحه فى نهر الفرات ١٨٣١ - ١٨٣٣ بقلم الكابتن
ف. شيزنى .
- ٢ - مذكرات فى عملية مسح للساحل العربى فى الخليج بقلم اللفتنانت ج. ن. جي
اعداد اللفتنانت م. هوتون خبير المسح .
- ٣ - مذكرات (نورث بروك) (٢٣ مجلدا) الأوراق الخاصة بتوماس جورج
يارنج ، ايرل نورث بروك الاول (١٨٢٦ - ١٩٠٤ م) الحاكم العام للهند
من ١٨٧٢ حتى ١٨٧٦ م المجلدات ٩ و ١١ و ١٢ وتضم مراسلاته الخاصة
الى ارجيل (١٨٧٢ - ١٨٧٤ م) والى سالسبورى (١٨٧٤ - ١٨٧٦ م)
وكذلك المجلدات من ١٣ الى ١٨ وتضم مراسلاته داخل الهند .
- ٤ - (مذكرات بيلى) وهى تضم ٥ حقائب . الأوراق الخاصة بالسير لويس
بيلى ١٨٢٥ - ١٨٩٢ م .

- ٥ - (مذكرات ارجيل) وهي النسخة الفيلمية للمراسلات الخاصة بالسفير جورج دوجلاس كامبل ، ديوك ارجيل ، عن الفترة التي شغل فيها منصب وزير الدولة لشئون الهند (١٨٦٨ - ١٨٧٤ م) ولا يزال ديوك ارجيل يحتفظ بالنسخ الاصلية لهذه الاوراق .

سجلات المكتب العام

- ١ - وزارة الخارجية - ٥٤ (ادارة مسقط) باستثناء بعض الرسائل المتفرقة التي ترجع الى فترة مبكرة والتي يمكن الاطلاع عليها في سجلات مكتب الهند ، فان هذه السلسلة من الرسائل لم تبدأ قبل عام ١٨٤٠ عندما تم تعيين أول قنصل بريطاني في مسقط .
- ٢ - وزارة الخارجية - ٦٠ (ادارة فارس) لم يعتمد المؤلف على هذا المصدر الا في احوال قليلة ، اذ ان اكثرية الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية والوزير البريطاني المفوض في طهران خاصة بالشئون المتعلقة بالخليج ، وكانت ترسل الى مجلس الهند ثم بعد ذلك الى مكتب الهند .
- ٣ - وزارة الخارجية - ٧٨ (ادارة تركيا) استخدمت هذه السلسلة من المعلومات فيما يتعلق بموضوع الملاحة البخارية للهند ، وبعثة الفرات ونشاطات محمد علي في شبه الجزيرة في أغلب الأحوال .
- ٤ - وزارة الخارجية - ٨٤ (ادارة تجارة الرقيق) حتى عام ١٨٤٠ لا تتضمن هذه السلسلة معلومات كثيرة عن تجارة الرقيق من افريقية والحشة لكنها تتضاعف فيما بعد لحد كبير . ان الرسائل المتبادلة حول تجارة الرقيق بين وزارة الخارجية وغيرها من ادارات الدولة قبل عام ١٨٣٩ تضمها مجلدات تتناول الشئون الداخلية .
- ٥ - وزارة الخارجية - ٢٤٨ (ارشيف المفوضية والفنصلية وغيرها من الرسائل المتعلقة بفارس) ولكن الاشارة الى هذه المراجع لم تحدث الا في مناسبة او مناسبتين .
- ٦ - وزارة الخارجية - ٥١٩ (مذكرات كولي) المذكرات الخاصة بهنري ريتشارد ويلسلي البارون الثاني والارل الاول لكاولي (١٨٠٤ - ١٨٨٤ م) بالاشارة الى هذه المراجع تنحصر في الفترة الخاصة بالحرب الفارسية (١٨٥٦ - ١٨٥٧ م) عندما كان كاولي السفير البريطاني في باريس .

٧ - الادارة - (١) (ادارة السكرتارية - الخطابات الواردة) وتضم هذه السلسلة الرسائل الخاصة بالقادة العامين فى القواعد وغيرهم من الضباط وقادة السفن المعتمدين فى مهمات خاصة . الخ ، ولما كانت سفن الاسطول الملكى لا تقوم بزيارات كثيرة للخليج قبل السبعينات من القرن الثامن عشر ، لم يست هناك كمية كبيرة من الخطابات حول هذا الموضوع .

٨ - الادارة - (٢) (ادارة السكرتارية - الخطابات الصادرة) تضم هذه السلسلة التعليمات الصادرة للقادة والضباط . أما بخصوص المسائل التى تتعلق بالهند فقد كان يتم ارسال نسخ من هذه الرسائل عادة الى مجلس الهند ثم الى مكتب الهند فيما بعد .

٩ - الادارة - (٥٠) (مذكرات الاميرالات) يتعلق هذا الجزء من الرير ادميرال السير فردريك ميثلاند برحلته للخليج عام ١٨٣٩ م وقد استشهدنا به فى هذا الكتاب .

المتحف البريطانى

١ - مذكرات جورج ايدن البارون الثانى والارل الاول لأوكلاند (١٧٨٤ - ١٨٤٩) عندما كان يشغل منصب الحاكم العام بالهند ١٨٣٦ حتى ١٨٤٨ م

٢ - مذكرات السير هوب هاوس (١٧٨٦ - ١٨٦٩) وتضم هذه المراجع المذكرات الخاصة بهوب هاوس التى كانت مودعة بالمتحف البريطانى أما بقية المذكرات فقد كانت ضمن (متفرقات حكومة الوطن التابعة لسجلات مكتب الهند) .

مكتبة بودليان

١ - مذكرات كلارندون - الأوراق الخاصة بجورج وليم فردرك فيليبز (١٨٠٠ - ١٨٧٠ م) وقد اعتمد المؤلف على المجلدات (٤٨ - ٧٩ ، ١٣٥ - ١٤٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥) وهى التى تضم رسائله عن الحرب الفارسية ومع بالمستون وغيره من أعضاء البرلمان ومع كاوى وموريه .

مراجع مخطوطة

١ - حكومة الهند

٩ - مجموعة المعاهدات والاتفاقات والوثائق المتعلقة بالهند والبلدان المجاورة ، اعداد اتشيسون ؛

- ٢ - التقارير السنوية الادارية للممثلة البريطانية فى الخليج والوكالة البريطانية فى مسقط ومنها :
- (ا) تقرير اللفتنانت كولونيل ايسروس بعنوان (مذكرات حول نجد ١٨٧٩ - ١٨٨٠ م) .
- (ب) تقرير اللفتنانت كولونيل اسميل بعنوان (مذكرات عن قبائل عمان) وتقرير روس بعنوان (مذكرات عن طائفة الاباضية) ١٨٨٠ - ١٨٨١ م .
- (ج) تقرير روس بعنوان موجز لتاريخ عمان من عام ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ م ١٨٨٢ - ١٨٨٣ م .
- (د) تقرير مايلز بعنوان لمحة عن (سيرة السيد سعيد بن سلطان) ١٨٨٣ - ١٨٨٤ م .
- (هـ) تقرير مايلم بعنوان (مذكرات رحلة عبر عمان والظاهرة) ١٨٨٥ - ١٨٨٦ م ، وتقرير مايلز لمحة عن (سيرة السيد سلطان بن احمد) ١٨٨٧ - ١٨٨٨ م .
- ٣ - دليل الخليج - عمان واواسط الجزيرة العربية مجلدان اعداد ج . ثوريماز .
- ٤ - مختارات من وثائق الدولة فى بومباى حول شركة الهند الشرقية وعلاقتها بالخليج مع ملخص للاحداث ١٦٠٠ وحتى ١٧٠٠ م .
- ٥ - ملخص للشئون العربية التركية ١٨٠١ - ١٩٠٥ م .
- ٦ - ملخص للرسائل المتعلقة بشئون الخليج ١٨٠١ - ١٨٥٣ م .
- ٧ - ملخص للتجارة والمواصلات فى الخليج ١٨٠١ - ١٩٠٥ م .
- ٨ - ملخص لشئون نجد ١٨٠٤ - ١٩٠٤ م .
- ٩ - ملخص للرسائل المتعلقة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥ م .
- ١٠ - ملخص لشئون البحرين ١٨٠٤ - ١٩٠٤ م .
- ١١ - ملخص لشئون مسقط ابتداء من عام ١٨٥٦ م وقد اشترك فى هذا العمل عدد من الشخصيات بسواء فى سملا والخليج .
- ١٢ - ملخص لشئون الساحل والجزر الفارسية ١٨٥٤ - ١٩٠٥ م .

- ١٣- ملخص للحملة التركية للساحل العربى للخليج والاحساء والقطيف .
- ١٤- ملخص اتجارة الرقيق فى عمان والخليج ١٨٧٣ - ١٩٠٥ م مع اثر رجعى للتاريخ السابق لعام ١٨٥٢ م .
- ١٥- ملخص حول التدابير البحرية فى الخليج ١٨٦٢ - ١٩٠٥ م .

٢ - حكومة بومباى

- ١- مختارات من سجلات حكومة بومباى ، معلومات تاريخية وغير تاريخية تتعلق بعمان والبحرين وغيرهما من الاقطار فى الخليج ، وقد اشرف على التحقيق اى ر هيوز توماس - طبعة بومباى ١٨٥٦ م .
- ٢- تقرير عن رحلة الى الرياض عاصمة الوهابيين - بقلم اللفتنانت كولونيل بيللى - طبعة بومباى ١٨٦٦ م .
- ٣- مذكرات عن رحلة عبر شبه الجزيرة العربية - بقلم الكابتن ج . اف . سادلر - طبعة بومباى ١٨٦٦ م .

٣ - مطبوعات برلمانية

- ١- تقارير اللجان (١٨٢١ م) مجلد ٦ تقرير رقم ٧٤٦ « التقرير الثالث للجنة المنتخبة عن التجارة الخارجية » .
- ٢- بيانات وأوراق (١٨٢١ م) « عودة الأسرى الذين أسروا فى بلاد بنى بو على » .
- ٣- تقارير اللجان (١٨٣١ - ١٨٣٢ م) مجلد ١٠ « شئون شركة الهند الشرقية » وكانت عبارة عن محضر لشهادات فى اللجنة المنتخبة .
- ٤- تقارير اللجان (١٨٣٤ م) مجلد ١٤ « تقرير اللجنة المنتخبة عن الملاحة البخارية للهند » .
- ٥- بيانات وأوراق (١٨٣٧ م) مجلد ١٤ ورقم ٥٤٠ « الحملة للفرات : نسخة من التعليمات المرسلة الى الكولونيل شيزنى مع ملخص للرسائل والمصروفات » .
- ٦- بيانات وأوراق (١٨٣٧ - ١٨٣٨ م) « تجارة الرقيق : رسائل وتعليمات وقوانين ١٨٢٩ - ١٨٣٦ م » .
- ٧- بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس - احتلال خرك » .

- ٨ - بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس وأفغانستان : مكاتبات ١٨٣٤ - ١٨٣٩ م » .
- ٩ - بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « الرق : خطاب من حكومة الهند بتاريخ ٨ فبراير ١٨٤١ م ومعه تقرير أعضاء لجان القانون بتاريخ ١٥ يناير ١٨٤١ م » .
- ١٠ - بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « مسقط : الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٨ م » .
- ١١ - بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « فارس : مكاتبات الفترة الواقعة ١٨٣٨ - ١٨٤٠ م » .
- ١٢ - بيانات وأوراق (١٨٤٢ م) « فارس : المعاهدة التجارية لعام ١٨٤١ م » .
- ١٣ - بيانات وأوراق (١٨٥١ م) « مسقط وتجارة الرقيق ، وتضم سلسلة المكاتبات والاتفاقيات وغيرها » .
- ١٤ - بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحملة الفارسية .
- ١٥ - بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتعلق بالمكاتبات حول فارس .
- ١٦ - بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحرب الفارسية .
- ١٧ - بيانات وأوراق (١٨٦١ م) وتتناول الحملة الفارسية والعمليات العسكرية المتعلقة بالتمرد .
- ١٨ - بيانات وأوراق (١٨٧٠ م) « تجارة الرقيق في افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة الى كلارندون بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٧٠ م » .
- ١٩ - بيانات وأوراق (١٨٧١ م) وذلك بشأن تجارة الرقيق في ساحل افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة المنتخبة .

٤ - رسائل ومذكرات

BERTRAND, PIERRE, *Lettres Inedites de Talleyrand a Napoleon, 1800-1809*, Paris 1889.
DRIAULT, EDOUARD, *L'Egypt et l'Arabe : La Crise orientale de 1839 — 1941*, 5 Vols, Cairo. Societe royale geographie d'Egypte, 1930 — 4.

- ٣- - المذكرات السياسية لالين بورو (١٨٢٨ - ١٨٣٠ م) وقد أعدها اللورد كولشيستر في مجلدين - طبعة لندن ١٨٨٦ م .

٤ — تقارير ومحاضر المركويس ويلسلى اثناء عمله بالهند فى ٥ مجلدات — طبعة لندن ١٨٤٠ م .

٥ — اللورد منتو فى الهند «حياة ورسائل جليبرد اليوت الارل الاول لمنتومن عام ١٨٠٧ الى عام ١٨١٤ م عندما كان يشغل منصب الحاكم العام للهند» . طبعة لندن ١٨٨٠ م .

٦ — مختارات من التقارير والمعاهدات وغيرها من الوثائق الخاصة بالماركويس ويلسلى خلال توليه حكومة الهند — طبعة اكسفورد ١٨٧٧ م .

٧ — تقارير رسائل ومذكرات الفيلد مارشال ارثر دوق ولنجتون ، وقد قام بالتحقيق فيها ابنه دوق ولنجتون أيضا فى ٨ مجلدات — طبعة لندن ١٨٦٧ — ١٨٧٣ م .

٥ — أعمال معاصرة لسير الرحلات وأعمال ثانوية

١ — جزر البحرين : دراسة دبلوماسية وقانونية للنزاع البريطانى الايرانى : اعداد الاميرالية البريطانية — طبعة نيويورك ١٨٥٥ م .

AUCHER — ELOY, Relations de voyages en orient, 2 vols, Paris, 1843.

AUZOUX, La France et Mupscate aux dixhaitieme et dix-neuvieme siecles, Reuve d'Histoire diplomqtiaue, xxIII (1909).

٤ — « الشعاع الشائع باللمعان فى ذكر أئمة عمان » تأليف ابن رزىق وترجمة الأب بادجر .

٥ — « الرق فى الهند البريطانية » تأليف د.ر باناجى — طبعة بومباى ١٨٣٣ م .
٦ — « حكم احمد بن سعيد — امام عمان » مجلة الجمعية الملكية الآسيوية ١٩٤١ م بقلم بكنجهام .

٧ — بريطانيا العظمى وروسيا والمسألة الشرقية ١٨٣٢ — ١٨٤١ م وهى رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة جامعة لندن ١٩٣٣ م تأليف ج. اتسن بولسوفر .

٨ — « أسرة القاجار » تأليف السير هارفورد جونز — طبعة لندن ١٨٣٥ م

٩ — بيان عن انجازات البعثة الملكية الى بلاط فارس ، مجلدان — طبعة لندن ١٨٣٤ م .

١٠ — رحلات فى آشورية وميديا وفارس ، مجلدان — طبعة لندن ١٨٣٨ م بقلم ج. اس بكنجهام .

- ١١- « رحلات الى شبه الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٢٩ م بقلم بكنجهام .
- ١٢- « ملاحظات عن السكان البدو والوهابيين » طبعة لندن ١٨٣٠ م بقلم بكنجهام .
- ١٣- « بعثة المسح لنهرى الفرات ودجلة » مجلدان - طبعة لندن ١٨٥٠ م بقلم اف.ار. شيزم .
- ١٤- « قصة بعثة المسح للفرات » طبعة لندن ١٨٦٨ م بقلم اف.ار. شيزم .
- ١٥- تقرير عن رحلة برية من الشخرة الى مسقط والجبل الأخضر في عمان ، من اعمال الجمعية الجغرافية في بومباي (١٨٤٧ - ١٨٤٩) بقلم اللفتنانت كول .
- ١٦- « اصطيد العبيد في المحيط الهندي سنة ١٨٣٧ م » طبعة لندن بقلم الكابتن بي. كولوب .
- (CORANCEZ), L. A. Histoire des wahabis depuis Leur ovigine jusqu'à La Fin 1809, Paris 1810.
- ١٨- « افريقية الشرقية وغزاتها » تأليف السير رجينالد كوبلاند - طبعة اكسفورد ١٩٣٨ م .
- ١٩- « استعمار افريقية الشرقية » طبعة لندن ١٩٣٩ م بقلم رجينالد كوبلاند .
- ٢٠- « فارس والمسألة الفارسية » تأليف المركويس كرزن ، مجلدان - طبعة لندن ١٨٩٢ م .
- ٢١- « اللعبة الكبرى في آسيا » من محاضر رايلي ، الاكاديمية البريطانية ١٩٢٧ م بقلم ا.ج. دبليو.سي. ديفيس .
- ٢٢- « مؤسس مصر الحديثة » تأليف ا.ج.ا.ج. دودويل - طبعة كمبردج ١٩٣١ م .
- ٢٣- « وصف لرحلة خراسان خلال عامي ١٨٢١ - ١٨٢٢ م » بقلم جي.بي. فريزر - طبعة لندن ١٨٢٥ م .
- ٢٤- « مهمة بارتل فريزر في زنجبار » المجلة التاريخية ، مجلد ٢ (١٩٦٢ م) بقلم ار.جي. جيفين .

- ٢٥- « مذكرات رحلة عبر الأجزاء الغربية من مكران » مجلة الجمعية الجغرافية الآسيوية الملكية (١٨٣٩ م) بقلم ان. بي جرانت .
- ٢٦- « أغا محمد خان وقيام الدولة القاجارية » مجلة جمعية آسيا الوسطى الملكية فصل ١ مجلد ٢ (إبريل ١٩١٣) بقلم جي. ار. جي هامبلي .
- ٢٧- الطرق البريطانية الى الهند « بقلم اج. ال. هوسكر - طبعة نيويورك ١٩٢٨ م
- ٢٨- « حملة أوترام وهافلوك الفارسية » بقلم جي. اج. هانت - طبعة لندن ١٨٥٨ م .
- ٢٩- « رحلة من الهند في اتجاه انجلترا خلال عام ١٧٩٧ م » بقلم جي جاكسون طبعة لندن ١٧٩٩ م .
- ٣٠- « حياة ورسائل السير جون مالكولم » مجلدان - طبعة لندن ١٨٥٦ م بقلم السير جي دبليو كيه .
- ٣١- « السياسة البريطانية في الخليج » ١٨١٣ - ١٨٤٣ م رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة لندن (لم تنشر) ١٩٥٦ م
- ٣٢- « مطالبة فارس بالبحرين » - الثئون الدولية (١٩٥٧ م) بقلم جي. بي كيلي .
- ٣٣- « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » طبعة لندن - بقلم جي. بي كيلي - ترجمة محمد أمين عبد الله (١٩٦٤ م) .
- ٣٤- « حملة محمد علي الى الخليج » ١٨٣٧ - ١٨٤٠ م - دراسات الشرق الأوسط بقلم جي. بي كيلي .
- ٣٥- « ملاحظات لعمليات مسح للسواحل الشرقية للخليج في عام ١٨٢٨ م » مجلة الجمعية الجغرافية الملكية - المجلد الخامس (١٨٣٥ م) .
- ٣٦- « حياة الجنرال اف. ار. شيزني » بقلم قرينته وكريمته لين وبول - طبعة لندن ١٨٥٥ م .
- ٣٧- « تقييم وتوزيع بنفن الاسطول الحربى البريطانى في القرن التاسع عشر » مجلة مارين ميرور - عدد شهر ابريل ١٩٤٨ م .
- ٣٨- « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » طبعة اكسفورد ١٩٥٢ م بقلم اس. اج. لونجرج .

- ٣٩- « تاريخ الأسطول الهندي » تأليف سي. آر. لور - مجلدان - طبعة لندن ١٨٧٧ م .
- ٤٠- « تاريخ فارس » مجلدان - طبعة لندن ١٨١٥ م تأليف السير جون مالكولم .
- ٤١- « تاريخ السيد سعيد سلطان في مسقط » طبعة لندن (تأليف الشيخ منصور) ترجمة موريزي - طبعة لندن ١٨١٩ م .
- ٤٢- « تاريخ مصر في ظل حكم محمد علي » مجلدان - طبعة باريس ١٨٢٣ م تأليف اف منجن .
- ٤٣- « رحلة شتوية عبر روسيا وجبال القوقاز وجورجيا » مجلدان - تأليف الكابتن آر. إ. إ. مجان - طبعة لندن ١٨٣٩ م .
- ٤٤- « في الطريق من صحار الى البريمي في عمان » بقلم الكولونيل اس. بي. مايلز - مجلة فرع البنغال للجمعية الآسيوية الملكية (١٨٧٧ م) .
- ٤٥- « بلدان وقبائل الخليج » مجلدان - طبعة لندن ١٩١٩ م بقلم اس. بي. مايلز .
- ٤٦- « وصف شبه الجزيرة العربية » بقلم كارستان ينيهور - طبعة كوبنهاجن ١٧٧٣ م .
- ٤٧- « ترجمة لكتيب عربي يبحث في تاريخ الوهابيين وعقيقتهم » بقلم عبد الله حفيد محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية - مجلة جمعية البنغال الآسيوية .
- ٤٨- رحلة عبر الامبراطورية العثمانية من مصر الى فارس - ٦ مجلدات - طبعة باريس ١٨٠١ - ١٨٠٧ م .
- ٤٩- الحملة الفارسية عام ١٨٥٧ م - طبعة لندن ١٨٦٠ م بقلم السير المفتناننت جنرال جيمس اوترام .
- ٥٠- « ملاحظات رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على الخليج ومنها الى عمان » عام ١٨٦٢ - ١٨٦٣ م الجمعية الجغرافية الملكية - مجلد ٨ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ م بقلم دبليو جي بلجريف .

- ٥١- « ملاحظات عن رحلة الى أواسط وشرق وجنوب الجزيرة خلال عامي ١٨٦٢ و ١٨٦٣ م » الجمعية الجغرافية الملكية - عدد ٣٤ (١٨٦٤ م) بقلم دبليو جى بلجريف .
- ٥٢- « رحلة عام عبر أواسط وشرق الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٦٥ م بقلم دبليو جى بلجريف .
- ٥٣- « رحلات الى آسيا وأفريقية » طبعة لندن ١٨٠٨ م بقلم ابراهام بيرسون .
- ٥٤- « ملاحظات عن القبائل والتجارة والموارد حول الخط الساحلى للخليج » جمعية بومباى الجغرافية (١٨٦٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل ليومى بيلى .
- ٥٥- بيان عن رحلة حديثة عبر الجزء الشمالى للخليج بقلم بيلى .
- ٥٦- « زيارة لعاصمة الوهابيين عى أواسط شبه الجزيرة » بقلم بيلى .
- ٥٧- « الساحل الشرقى لشبه جزيرة العرب فيما بين مسقط وصحار » بقلم دبليو .ام بنجلى .
- ٥٨- « شبه جزيرة العرب » بقلم جى .بى فيلبى - طبعة لندن ١٨٩٠ م .
- ٥٩- « العربية السعودية » طبعة لندن ١٩٥٥ م بقلم جى .بى فيلبى .
- ٦٠- « شركة الهند الشرقية ١٧٨٤ - ١٨٣٤ م طبعة مانثسستر - بقلم س.اج فيلبس .
- ٦١- « بريطانيا وروسيا فى الشرق » طبعة لندن ١٨٧٥ م للسير هنرى رولنسون .
- ٦٢- « تاريخ الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية والهند » مجلة فرع بومباى للجمعية الآسيوية الملكية ١٨٧٨ - ١٨٨٠ م بقلم اى ريهاتسك .
- ٦٣- « مهمة الى بلاطات مسقط والصين وكوشين خلال اعوام ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ م طبعة نيويورك ١٨٧٣ م بقلم الكابتن لدموند روبرتس .
- ٦٤- « الانعكاسات السياسية لحملة بونابرت الشرقية » بقلم جى هولاندوز (المجلة التاريخية البريطانية) .
- ٦٥- « مذكرة حول التقسيمات القبلية فى اقليم عمان - مع خريطة توضح التوزيع العام للقبائل وشجرة العائلة للأسرة الحاكمة فى مسقط » بقلم روس .

- ٦٦- « تاريخ عمان حتى عام ١٧٢٨ م بعد الميلاد - جمعية البنغال الآسيوية (١٨٦٨ - ١٨٧٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل إي. اس روسي »
- ٦٧- « مذكرات أميرة عربية » بقلم السيدة أميلي رويتي - طبعة لندن ١٨٨٨ م .
- ٦٨- « وصف لرحلة حول العالم خلال أعوام ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ م » طبعة لندن - بقلم دبليو إس دبليو راشنبرجر .
- ٦٩- « الجنرال رجبى ، وزنجبار وتجار الرقيق » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم ابنته السيدة راسيل .
- ٧٠- « سعيد بن سلطان » طبعة لندن ١٩٢٩ م بقلم رودولف سعيد رويثي .
- ٧١- « موجز الموسوعة الإسلامية » بقلم أج. إي. آر. جب ، وجى. أج. كريمرز - طبعة لندن ١٩٥٣ م .
- ٧٢- « ملاحظات خلال رحلة استطلاعية للساحل الشرقى من افريقية ابتداء من رأس القرضوفى جنوباً الى جزيرة زنجبار » مترجمة - جمعية بومباي الجغرافية - بقلم الكابتن تى سيمى (١٨٨٤ م) .
- ٧٣- « رحلة نصف شهر عبر مسالك خوزستان وفارس غير المطروقة » مجلدان - طبعة لندن ١٨٣٢ م بقلم جى. أج. ستوكلر .
- ٧٤- « شيخ فارس » مجلدان - لندن ١٩١٥ م بقلم السير بورس سكايز .
- ٧٥- « قضية جزر البحرين » (بالفرنسية) تأليف علام رضا تاج بخش - طبعة باريس ١٩٦٠ م .
- ٧٦- « انجلترا والشرق الأدنى » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم أج. دبليو تى تمبرلى .
- ٧٧- « عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر - المجلة الجغرافية .
- ٧٨- « رحلة أخرى عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر - المجلة الجغرافية .
- ٧٩- « حدود الصحراء العمانية » بقلم وليفر دفيسجر - المجلة الجغرافية .
- ٨٠- « بالمستون ومشكلة لبنان » ١٨٣٢ م « مجلة التاريخ الحديث - بقلم ام فيريت .
- ٨١- « تاريخ فارس بدءاً من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٥٨ م » طبعة لندن بقلم آر. جى. واتسون .

- ٨٢- « وصف لرحلة عبر داخلية عمان » بقلم اللفتنانت جى. ار. ولستد ،
٨٣- « رحلات فى شبه الجزيرة العربية » مجلدان - طبعة لندن ١٨٣٨ - بقلم
اللفتنانت جى. ار. ولستد .
٨٤- « رحلات الى مدينة الخلفاء ، عبر سواحل الخليج والبحر الأبيض المتوسط »
مجلدان - طبعة لندن - بقلم جى. ار. ولستد .
٨٥- « بيانات عن رحلة الى عمان على امتداد الساحل الشرقى لشبه الجزيرة »
مترجمة - جمعية بومباى الجغرافية - بقلم اف وايتلوك .
٨٦- « معلومات عن العرب القاطنين الساحل الواقع بين رأس الخيمة وأبو ظبى
على الخليج والذى يطلق عليه ساحل القراصنة » بقلم اف وايتلوك .
٨٧- « وصف تصويرى لجزر الساحل الواقع عند مدخل الخليج » الجمعية
الجغرافية الملكية (١٨٣٨ م) بقلم اف وايتلوك .
٨٨- « الخليج » طبعة اكسفورد ١٩٢٨ م بقلم السير ارنولد ويلسون .
٨٩- « مذكرة تتناول مصائد اللؤلؤ فى الخليج » بقلم الماجور دى ويلسون ،
الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٣ م) .



فهرس الجزء الثانى

الموضوع	صحيفة
الفصل العاشر	٣
تجارة الرقيق (١٨٠٠ - ١٨٤٢ م)	
الفصل الحادى عشر	٨٠
الحرب الفارسية (١٨٥٦ - ١٨٥٧ م)	
الفصل الثانى عشر	١٧١
مستط البحرين ، تصاعد عمليات التدخل (١٨٥٣ - ١٨٦٤ م)	
الفصل الثالث عشر	٣١٧
الحملة على تجارة الرقيق (١٨٤٢ - ١٨٧٣ م)	
الفصل الرابع عشر	٤٤٤
مستط والبحرين - ثمن التدخل (١٨٥٦ - ١٨٧١ م)	
الفصل الخامس عشر	٥٨٢
الحملة التركية على الأحساء (١٨٧١ - ١٨٧٣ م)	
الفصل السادس عشر	٦٣٨
حدود السياسة التركية على سواحل شبه الجزيرة العربية	
(١٨٧٣ - ١٨٨٠ م)	
خاتمة الكتاب	٧٥٧
البيبلوجرافيا	٧٦٧

تفنييه

ان الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب هي على مسؤولية المؤلف ، ولا تعبر بحال من الأحوال عن آراء حكومة سلطنة عمان ، ولا تتحمل ازاءها أية مسؤولية .

اعد الكتاب للطبع وراجعہ الاستاذ عبد المنعم عامر

رقم الايداع بدار الكتب ٧٩/٥٠٤٠

